بنير لِنْهُ الْجَمْزِ الْحِيْمِ

عار مخفق مرساكل

جلداوّل

- 🕦 معينُ المفتى
- وَفْعَ التَّشْكِيْكِ عَنْ حِيْلَةِ التَّمْلِيْكِ
 - 🔞 غير حفى كى اقتداء مين نماز پڑھنے كاتھم
- المَشَاكِلُ الْحَاضِرَةُ فِي حُزِمَةِ الْمُصَاهَرَةِ
 - 6 تحقيق طلاق بالكتابة و الاكراه
 - 6 مجنون ،غضبان اورسكران كي طلاق



مؤلف مُفتى **محُــ**مّد رضوان





علمي وتعني رسائل

- (1)...معينُ المفتى
- (2)... رَفْعُ التَّشُكِيُكِ عَنْ حِيْلَةِ التَّمْلِيُكِ
 - (3)..غیر حنفی کی اقتداء میں نمازیڑھنے کا حکم
- (4)...المشاكِلُ الْحَاضِرَةُ فِي حُرُمَةِ الْمُصَاهَرَةِ
 - (5)...تحقيق طلاق بالكتابة و الاكراه
 - ره)...مجنون،غضبان اورسکران کی طلاق

مفتى محمد رضوان

اداره غفران راولینڈی یا کستان

(جمله حقوق تجق اداره غفران محفوظ ہیں)

علمی تحقیق رسائل (جلد1)

نام كتاب:

مفتى محمد رضوان

شعبان 1437ھ مئی 2016ء

طباعت إدّل:

676

صفحات:

ملنے کے پیتے

اچمانی فیرسٹ نامرمائل

4	پیشِ لفظ ' ^{وجل} سِ فقهی''اداره غفران ،راولپنڈی
6	(1)معينُ المفتى
123	(2)رَفْعُ التَّشُكِيُكِ عَنُ حِيلَةِ التَّمُلِيُكِ
217	(3)غير حفى كى اقتداء مين نماز پڑھنے كائكم
325	(4)المشاكِلُ التحاضِرةُ فِي حُرْمَةِ المُصَاهَرَةِ
471	(5)تحقيق طلاق بالكتابة والاكراه
575	ر6)مجنون ،غضبان اور سکران کی طلاق

﴿تفصیلی فہرست اندر ہررسالہ کے شروع میں موجود ہے ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

پیش لفظ

«مجلس فقهی''اداره غفران،راولینڈی

حضرت مفتی محمد رضوان صاحب دامت برکاتهم (مدیر: اداره غفران، راولپنڈی) کے فقہی مقالات جو گزشتہ 12 سال کے عرصے میں آپ کی علمی فقہی اور تحقیقی شبانہ روز جہد وکوشش اور سعی وکاوش سے گزر کر مختلف وقتوں میں سامنے آئے ، اور محدود پہانے برطبع ہوکراہل علم واربابِ افتاء کی خدمت میں اندرون وبیرون ملک بہنچ، اور مختلف مقالات پر اندرون و بیرون ملک کے متعدد مختلف اہلِ علم حضرات کی آراء وتجزیات، نقد ونظر، تائیدات وتنقیحات بھی موصول ہوتی رہیں، جو ہر مقالے کے آ ئندہ ایڈیشن میں اس کے آخر میں مکتی وشامل کی جاتی رہیں۔

اس وقت تک پیرمقالات پچاس کے عدد کو چھورہے ہیں، اور ان میں سے گی مقالات مختلف اہلِ علم وفتو کی حضرات کے نقد وآ راء اور اس کے نتیجہ میں تنقیح ، ترجیح تطبق اور تہذیب کے مرحلے سے گز رچکے ہیں۔

الل علم واربابٍ ذوق كى طرف سے ان مقالات كى طرف رجوع اوراعتمادوطلب ديكھنے میں آئی، اور مختلف اہلِ علم حضرات واربابِ افتاء کی طرف سے ان کی مجلد انداز میں اشاعت کی خواہش ظاہر ہوئی،اس لئے ان تمام مقالات کی مجلد کتابی صورت میں عمومی اشاعت کی تجویز ہوئی۔ اداره غفران کی و مجلسِ فقهی داخلی میں ان میں سے درج ذیل چھمقالات

- (1)...معينُ المفتى
- (2)... رَفْعُ التَّشُكِيُكِ عَنُ حِيْلَةِ التَّمُلِيُكِ
 - (3)..غير حفى كى اقتداء مين نمازير صنح كاحكم
- (4)...المشاكِلُ الْحَاضِرَةُ فِي حُرُمَةِ الْمُصَاهَرَةِ
 - (5)...تحقيق طلاق بالكتابة و الاكراه
 - (6)...مجنون،غضبان اورسكران كي طلاق

زیر بحث آئے،ارکانِ مجلس نے ان کا بالاستیعاب مطالعہ اور ان پرنظرِ ثانی کی،اب یہ جو مقالات کتابی سلسلے کی پہلی جلد کے طور پر شائع کئے جارہے ہیں، مزید مقالات بھی تہذیب و تنقیح اورمجلسِ فقہی میں بحث وتمحیص سے گزر کران شاءاللہ تعالیٰ سلسلہ وارشائع ہوں گے۔

الله تعالیٰ اس علمی خدمت وفقهی تحقیقی کاوِش کوقبول فرمائے ، بیرمقالات ، معاشرہ کے زندہ موضوعات اور وقت کے سلکتے مسائل برقر آن وسنت کی روشنی میں فقہائے كرام اور مذاہبِ اہلُ السنة كى تشريحات وتعبيرات كولمحوظ ركھ كرمتَّح ومؤلَّف ہوئے ہیں۔

- (1)مفتى محمر رضوان صاحب (مدرجلس)
- (2)مفتى محريونس صاحب (نائب مدر)
- (3)....مفتى محمد المجد حسين صاحب (نام)

- (4) مولا نامحرنا صرصاحب (ركن)
- (5)....مولا ناطارق محمودصاحب (ركن)
- (6)مولا ناعبدالسلام صاحب (ركن)
- (7) مولا ناغلام بلال صاحب (ركن)
 - (8)....مولانامحمطلحهصاحب (ركن)
- (9) مولا ناعبدالوماب صاحب (ركن)
- (10) مولانا محمرر يحان صاحب (ركن)
- (11) مولانا شعيب احمرصاحب (ركن)

۲۵/ریچالآ خرا ۱۳۳۷ھ 05 /فروری/2016ء



بسم الله الرحمٰن الرحيم

معين المفتى

من مقدمة عمدة الرعاية ورسالة "امام الكلام فيما يتعلق بالقراء ة خلف الامام" للعالم الكبير العلامة ابي الحسنات الشيخ عبد الحي اللكنوي (المتوفى ٤٠١٤هـ)

> المرتب والمحشى الشيخ محمد رضوان المفتي

> > الناشر

اداره غفران، راولبندی، باکستان



حقوق الطبع محفوظة.

معين المفتى

اسم الكتاب:

الشيخ محمد رضوان المفتى

المرتب والمحشى:

الطبعة الأولى: ذو القعدة ١٤٣٣هـ ـ اكتوبر 2012ء .. الطبعة الثانية: شعبان 1437هـ مئي2015ء

116

صفحات:

اداره غفران، راولبندى، باكستان

اسم الناشر:

تطلب جميع كتبنا من كتب خانداداره غفران چاه سلطان كلى نمبر 17 راوليندى ياكستان فون 051-5507270 فيكس 051-5507270



فهرس الموضوعات

الصفحة الموضوعات P

14	التماس المرتب
	(1)
19	ترجمة العلامة عبد الحي
	(7)
25	الخطبة
26	التقليد بين الافراط والتفريط
27	طريق الصحابة والائمة المتقدمين
29	طريق متبعى الائمة المتقدمين
33	ثم خلف من بعدهم خلف هجروا طريق اسلافهم
35	ثم خلف من بعدهم خلف أقاموا الطامة الكبرى
37	ثم خلف من بعدهم خلف خرجوا عن نسبة الائمة
38	ثم خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات
40	علماء عصرنا متفرقون على فرق أربعة

(4) 42 كيفية شيوع علم الدين ومذاهب المجتهدين لا سيما مذهب أبي حنيفة طبقات أصحاب الحنفية ودرجاتهم 47 الأولى :طبقة المتقدمين من الحنفية 11 الثانية: طبقة اكابر المتأخرين من الحنفية 48 الثالثة:طبقة اصحاب التخريج من المقلدين // الرابعة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين 49 الخامسة: طبقة المقلدين القادرين على التمييز 11 وأما الذين هم دون ذلك 11 تقسيم البعض ان الفقهاء على سبع طبقات 50 51 لا منافاة بين التخميس والتسبيع مقام ابي يوسف ومحمد رحمهما الله 52 مقام الخصاف والطحاوي والكرخي 55 مقام الجصاص 56 شأن القدوري 57 المجتهد المستقل والمنتسب 58

61	طبقات مسائل مذهب الحنفية
62	الطبقة الاولى :مسائل الاصول او ظاهر الرواية
64	الطبقة الثانية :مسائل المذهب او غير ظاهر الرواية
65	الطبقة الثالثة :مسائل الفتاوى او الواقعات
67	تقديم المتون على الشروح وتقديم الشروح على الفتاوي
68	المراد بالمتون
69	كتب متون الحنفية
70	هل المتون موضوعة لنقل اصل المذهب ومسائل ظاهر الرواية؟
72	الفوائد المتفرقة المفيدة للمفتى والمصنف
//	لا يجوز الافتاء من الكتب المختصرة
//	أو لعدم الاطلاع على حال مصنفيها
//	او لنقل الأقوال الضعيفة فيها
75	نقل الاحاديث والمسائل والتفاسير من الكتب المتداولة
76	المفتى والمجتهد
79	الكتب التي لايعتمد عليها
84	بعض الاحاديث الواردة في الكتب الفقهية
87	اتفاق اصحاب الحنفية أوالاختلاف
89	العدول عن قول الامام الى قولهما أو غيرهما

92	الإشارة بالسبابة وقول الامام لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا
98	فوائد النافعة لمن يطالع كتب فقه الحنفية
11	بحث مفهوم المخالف
100	بحث لفظ قالوا
11	المراد بقولهم: ذهب إليه عامة المشايخ، ونحوه
101	يجوز؛ قد يقال بمعنى: يصح، وقد يقال بمعنى: يحل
102	استعمال كلمة : لا بأس
103	استعمال لفظ ينبغى
11	المراد: بالمشايخ
11	المراد بالمتقدمين والمتأخرين
104	المراد بالحسن
105	المراد بالامام والصاحبين والشيخين والطرفين وغيرهما
11	المراد بشمس الأئمة
106	حيث أطلق: الفضلي
11	المراد بالمحيط
11	علامات الفتوى والترجيح
109	مقام إخبار المجتهد
11	ضمير :عنده؛ وعندهما؛ في قول الفقهاء
110	الفرق بين: عنده وعنه

110	المراد بظاهر الرواية وظاهر المذهب وبالأصول
111	المراد بالاصل وبالمبسوط الكبير وغيرهما
112	المراد بـمبسوط السرخسي
//	حكم لفظ:قيل
113	المراد بابن أبي ليلي
//	المراد بعبدالله وابن الزبير وغيرهما
114	المراد بالعبادلة
115	المراد بالكراهة
116	السنة اذا اطلق
117	كثيرا ما يطلقون عباراتهم في موضع
//	قد يطلق السنة ويراد به المستحب وبالعكس
118	كثيرا ما يطلق الواجب ويراد به أعم منه ومن الفرض
119	المراد بالخلفاء الراشدين
//	المراد بالصحابة
120	المراد بالصدر الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

التماس المرتب

نحن نرئ من بضع سنين ان الدكتوراة و التخصصات في الفقه و الافتاء انتشر و شاع في المدارس الدينية و الجامعات، في شبه القارة من هنا الى هنا، و كثير من الفضلاء و المتخرجين يأتون و يشاركون في هذه التخصصات بكل رغبة و شوق ، والآن شرعت المباراة و المسابقة في ارباب المدارس و الجامعات الى اجراء التخصص الفقهي في مدارسهم، كل واحد منهم يسعى ان يسبق على الآخر في هذا الامر، فتسابقوا فيما بينهم من عدة سنوات، والمناهج التعليمي لتخصص الفقهي في هذه الجامعات شتى، يختارها كل واحد برايه. "و يعجب كل ذي راى برايه" الجامعات شتى، يختارها كل واحد برايه. "و يعجب كل ذي راى برايه"

و من هذا النمط و السلوك صار التخصص "تعمماً" و ضعفت المصالح و الاغراض المطلوبة من هذه التخصصات .

و هنا امر آخر ايضاً، ها هي ذه:

ان عامة علماء المدارس و ارباب الجامعات التزموا التقليد المفرط، و يشردون عن الاجتهاد والاستنباط بأنواعها، و غلّقوا ابواب الاجتهاد و الاستخراج من الاصول و النصوص كل التغليق، و هذه الطائفة من العلماء قد آمنت في الغالب بعصمة العلماء المتأخرين في منهاج فقههم و تخريجهم و درسهم و دراستهم و ترتيبهم للكتب و ضبطهم الفروع من الاصول.

و يرون في زعمهم كأنّ العدول عنهم ضربا من التحريف و نوعا من البدع و قسما من الالحاد ، فكاد العلم و الدين يضيع من نمط و سلوك، هئولاء الجامدين.

لمثل هذا يذوب القلب من كمد ان كان في القلب اسلام و ايمان

ففرضوا و الزموا التزامات التقليد المحض على هئولاء الفضلاء الذين ياتون عندهم لتحصيل التفقه و ملكة الاستنباط و الاجتهاد، و لياقة الاستخراج، من النصوص (مباشراً) بمراعاة القواعد المرقومة في كتب القوم في ضوء الاصول المكتوبة في الاسفار.

هذه الالتزامات للتقليد عين القوم على الغالب لعامة الناس الذين لا يحصل لهم من العلم والفهم قطمير ولا نقير، و لايعرفون الغث من السمين، ولا يميزون بين الشمال واليمين كحاطب ليل، لا لهذه الطائفة الأذكياء المتخرجين الذين ياخذون من علوم النبوة و فهم الشريعة حظا وافرا، خلال عشر سنوات التعليمية فصاعداً، فعاقبة الامر ان هذا الفضلاء المتخرجين و المتخصصين لا يجترئون على الاستخراج من الثقلين (الكتاب و السنة) و لا يحصل لهم همة ولا عزيمة ان يتركوا تفريعات المشايخ و تخريجات المتأخرين من العلماء عند الضرورة و الحاجة ايضاً. بل على العكس ان كان واحد من العلماء الراسخين و اَحد الحبر النابغة يترك تخريجات المتأخرين من مشائخ المذهب في مواقع الضرورة و في يترك تخريجات المتأخرين من مشائخ المذهب في مواقع الضرورة و في مواضع المصلحة العامة، في ضوء وجدانه الفقهي، فيجد القوم ضيقا في

صدورهم و كرها في نفوسهم، و يانفون و يتهمونه بالشذوذ و" التفرد"، و هم يجاهدون في غير جهاد .

"و يحسبون انهم يحسنون صنعا "

ف مال هذا السلوك الجامد، من قِبل "هداة الدين" و" اثمة الهدى"، ان مشاكل المسلمين في امور المعاش بمراعاة التدين و احكام المعاد صارت زائدا مالا حد لها، فإن هذا العهد الصعب و العصر العسير مملوء من التغيرات والتطورات والتقلبات، حين تقبضت و انكمشت الارض بما رحبت. حتى يقال لها "العولمة" (GLOBALIZATION) فتحديات الحياة الاجتماعية بلغت الى النهاية في هذا العصر.

طالما وقع المسلمون في الحرج في ضمن هذه المشكلات و التحديات في امور دينهم، و عدد كثير من هذه الامور المشكلة امور مجتهد فيها. فممن واجبات "هداة الدين" ان يتدبروا في الكتاب و السنة و يجتهدوا في هذه المسائل في ضوء الاصول و النصوص لاستخلاص الامة، و نجات المسلمين من الحرج الذي هو مدفوع في الشريعة "و ما جعله الله على المسلمين "، و وقع المسلمون فيه من مقتضيات الايام و مطالبات

كم من "هداة الدين "لا ياتون بواجبهم و فرضهم في هذا الباب و يرتكبون الجريمة بعدم نزولهم في ساحة هذا الحرب و المعركة، بل يتهمون و يحكمون الجريمة على كل البطل الذي يجترئ الاتيان في هذه المعركة، فيا أسفي!!

الحضارة العصر المعاصر و الدهر الجاهلية الجديدة.

و على نقيض الجامعات و مدارس الشبه القاره يجترئ كثير من الفضلاء

والمتخرجين، من الجامعات و الكليات في العالم العرب بل سائر العالم الاسلامي و اوربا على الاجتهاد، بدون الجهد و التفقه و اهلية الاجتهاد و طالما يجتهدون "سفهاء الاحلام و احداث الاسنان " في غير مواضع الاجتهاد، و يتحكمون في موارد النصوص ومواضع الاحكام المنصوصة برأيهم و تأويلهم، و يزعمون انهم فائزون على منصب الاجتهاد المطلق كابى حنيفة و الشافعي رحمهما الله، و هذا الباب مفتوح لهم تماما "و كاملا، و انموذج اجتهادهم موجودة في مطبوعاتهم من الكتب و الرسائل و الجرائد.

ف من هذا السلوك هان اجتهاد ائمة الاسلام و مذاهبهم و صار امر الاجتهاد امر هين و مهان .

هـذه حـالة خطرة ، لأن مآله انفتاح ابواب الغيّ و التباس سبل الهوى بطرق الهدى.

فدار امرالاسلام بين طائفتين، في هذه الايام بين جرى وبين جامد في شبه القاره، و العالم العربي، بل كل العالم الاسلام، كأن ارباب جامعاتنا "بالعدومة الدنيا و هم بالعدوة القصوئ، و الركب اسفل منهم" و الحق متوسط في وسطهما.

فيا اهل الحنيفية السمحة! ويا ارباب الملة البيضاء!

لاتغلوا فى دينكم كأهل الكتاب و المتهوكين من كان قبلكم واد وا واجباتكم المهمة و الخطيرة، كما شرّفكم الله و كرّمكم بخطابه الكريم، فى صفحات صحيفته الميمونة،

"وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمُ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ"

"و كونوا قوّامين بالقسط"

ففى هذه الحالة مست الحاجة ان يُرتب مناهج التعليمية لتخصصات الفقهية فى ضوء مقتضيات العصر الحاضر، مبنيا على التوسط و الاعتدال مجتنبا من الافراط و التفريط فى باب الاجتهاد و التقليد.

فهذه العجالة "بضاعة مضجاة "من قبلنا و نتشرف ان نُهديها لمناهج التعليمية في التخصصات في جامعاتنا ، سميتُها "معين المفتى" و هي ماخوذة من مقدمة "عمدة الرعاية" و "امام الكلام" للشيخ الكبير و الفقيه النحرير في الهند "عبد الحي اللكنوى" (رحمه الله عليه رحمة واسعة، لازال شموسه من العلم و الهدى بازغة على الآفاق)

وعلقتُ عليها العنوانات و حررت عليها الحاشية المشتملة على المراجع والمآخذ والمباحث المنتخبة و المهمة من مباحث الاجتهاد و التقليد المبنيان على الاعتدال و التوسط ، مؤيدة باقوال العلماء الراسخين، و الفقهاء المتقنين. و الحمد لله و عليه التكلان.

محمد رضوان ۲۳ اهـ. 12/ سبتمبر 2012ء يوم الاربعاء اداره غفران راولبندي باكستان

(1)

وترجمة العلامة عبد الحي

(عن عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلى الحسني الطالبي)

مولانا عبد الحى اللكنوى الشيخ العالم الكبير العلامة عبد الحى بن عبد الحليم بن أبى الرحم بن محمد يعقوب بن عبد العزيز بن محمد سعيد بن الشيخ الشهيد قطب الدين الأنصارى السهالوى اللكنوى.

العالم الفاضل النحرير أفضل من بث العلوم فأروى كل ظمآن ولد في سنة أربع وستين ومائتين وألف ببلدة باندا وحفظ القرآن، واشتغل بالعلم على والده وقرأ عليه الكتب الدرسية معقولاً ومنقولاً، ثم قرأ بعض كتب الهيئة على خال أبيه المفتى نعمة الله بن نور الله اللكنوى، وفرغ من التحصيل في السابع عشر من سنه، ولازم الدرس والإفادة ببلدة حيدر آباد مدة من الزمان، ووفقه الله سبحانه للحج والزيارة مرتين :مرة في سنة تسع وسبعين مع والده، ومرة في سنة ثلاث وتسعين بعد وفاته، وحصلت له الإجازة عن السيد أحمد بن زين دحلان الشافعي، والمفتى محمد بن عبد الله ابن حميد الحنبلي بمكة المباركة، وعن الشيخ محمد بن محمد المغربي الشافعي، والشيخ عبد الغني بن أبي سعيد السيخ محمد بن محمد المغربي الشافعي، والشيخ عبد الغني بن أبي سعيد العمرى الحنفي الدهلوى بالمدينة المنورة، ثم إنه أخذ الرخصة من الولاة بحيدر آباد وقنع بمائتين وخمسين روبية بدون شرط الخدمة، وقدم بلدته لكهنؤ فأقام بها مدة عمره، ودرس وأفاد وصنف وذكر.

وإنى حضرت بمجلسه غير مرة، فألفيته صبيح الوجه أسود العينين، نافذ اللحظ، خفيف العارضين، مسترسل الشعر، ذكياً فطناً، حاد الذهن، عفيف النفس، رقيق الجانب، خطيباً مصقعاً، متبحراً في العلوم معقولاً ومنقولاً، مطلعاً

على دقائق الشرع وغوامضه، تبحر في العلوم، وتحرى في نقل الأحكام، وحرر المسائل، وانفرد في الهند بعلم الفتوى، فسارت بذكره الركبان، بحيث أن علماء كل إقليم يشيرون إلى جلالته.

وله في الأصول والفروع قوة كاملة وقدرة شاملة، وفضيلة تامة، وإحاطة عامة، وفي حسن التعليم صناعة لا يقدر عليها غيره، وكان إذا اجتمع بأهل العلم وجرت المباحثة في فن من فنون العلم لا يتكلم قط، بل ينظر إليهم ساكتاً، فير جعون إليه بعد ذلك، فيتكلم بكلام يقبله الجميع ويقنع به كل سامع، وكان هـذا دأبه عـلـي مـرور الأيام، لا يعتريه الطبش والخفة في شيء كائناً ما كان، والحاصل أنه كان من عجائب الزمن ومن محاسن الهند، وكان الثناء عليه كلمة إجماع والاعتراف بفضله ليس فيه نزاع.

وكان على مذهب أبي حنيفة في الفروع والأصول، ولكنه كان غير متعصب في الـمـذهـب، يتتبع الدليل ويترك التقليد إذا وجد في مسألة نصاً صريحاً مخالفاً للمذهب، قال في كتابه النافع الكبير : ومن منحه أي منح الله سبحانه أني رزقت التوجه إلى فن الحديث وفقه الحديث، ولا أعتمد على مسألة ما لم يوجد أصلها من حديث أو آية، وما كان خلاف الحديث الصحيح الصريح أتركه، وأظن المجتهد فيه معذوراً بل مأجوراً ولكني لست ممن يشوش العوام الذين هم كالأنعام، بل أتكلم الناس على قدر عقولهم -انتهى.

وقال بعد ذلك : ومن منحه أنه جعلني سالكاً بين الافراط والتفريط، لا تأتي مسألة معركة الآراء بين يدي إلا ألهمت الطريق الوسط فيها، ولست ممن يختار التقليم البحت بحيث لا يترك قول الفقهاء وإن خالفته الأدلة الشرعية، ولا ممن يطعن عليهم ويهجر الفقه بالكلية -انتهى. وقال فى الفوائد البهية فى ترجمة عصام بن يوسف : ويعلم أيضاً أن الحنفى لو ترك فى مسألة مذهب إمامه بقوة دليل خلافاً لا يخرج به عن ربقة التقليد، بل هو عين التقليد فى صورة ترك التقليد، ألا ترى أن عصام بن يوسف ترك مذهب أبى حنيفة فى عدم الرفع، ومع ذلك هو معدود فى الحنفية.

ويؤيده ما حكاه أصحاب الفتاوى المعتمدة من أصحابنا من تقليد أبى يوسف يوماً الشافعى فى طهارة القلتين، وإلى الله المشتكى من جهلة زماننا حيث يطعنون على من ترك تقليد إمامه فى مسألة واحدة لقوة دليلها، ويخرجونه عن مقلديه، ولا عجب منهم، فإنهم من العوام، إنما العجب ممن يتشبه بالعلماء ويمشى مشيهم كالأنعام -انتهى.

وكان مع تقدمه في علم الأثر وبصيرته في الفقه له بسطة كثيرة في علم النسب والأخبار وفنون الحكمية، وكان ذا عناية تامة بالمناظرة، ينبه كثيراً في مصنفاته على أغلاط العلماء ، ولذلك جرت بينه وبين العلامة عبد الحق بن فضل حق الخير آبادى مباحثات في تعليقات حاشية الشيخ غلام يحيى على مير زاهد رساله، وكان الشيخ عبد الحق يأنف من مناظرته، ويريد أن لا يذاع رده عليه. وكذلك جرت بينه وبين السيد صديق حسن الحسيني القنوجي فيما ضبط السيد في اتحاف النبلاء وغيره من وفيات الأعلام نقلاً عن كشف الظنون وغيره، وانجرت إلى ما تأباه الفطرة السليمة، ومع ذلك لما توفي الشيخ عبد الحي المترجم له تأسف بموته تأسفاً شديداً، وما أكل الطعام في تلك الليلة، وصلى عليه صلاة الغيبة، نظراً إلى سعة إطلاعه في العلوم والمسائل، وكذلك جرت بينه وبين العلامة محمد بشير السهسواني في مسألة شد الرحل لزيارة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم.

ومن مصنفاته في علم الصرف : التبيان شرح الميزان، وتكملة الميزان وشرحه، وامتحان الطلبة في الصيغ المشكلة، ورسالة أخرى سماها "جار كل" (چهار كل)

وفى النحو خير الكلام فى تصحيح كلام الملوك ملوك الكلام وإزالة الجمد عن إعراب أكمل الحمد.

وفي المناظرة :الهدية المختارية شرح الرسالة العضدية.

وفى المنطق والحكمة :هداية الورى إلى سواء الهدى، ومصباح الدجى فى لواء الهدى، وعلم الهدى، كلها حواش على حاشية غلام يحيى على مير زاهد رساله، والتعليق العجيب بحل حاشية الجلال على التهذيب، وحل المغلق فى بحث المحهول المطلق، والكلام المتين فى تحرير البراهين، وميسر العسير فى بحث المشناة بالتكرير، والإفادة الخطيرة فى بحث سبع عرض شعيرة، ودفع الكلال عن طلاب تعليقات الكمال، والمعارف لما فى حواشى شرح المواقف، وتعليق الحمائل على حواشى الزاهدية على شرح الهياكل، وحاشية البديع الميزان -ولم تتم هذه الأربعة، والكلام الوهبى المتعلق بالقطبى، وتكملة حاشية النفيسى لوالده.

وفى النسب والأخبار: حسرة العالم لوفاة مرجع العالم، والفوائد البهية فى تراجم الحنفية، والتعليقات السنية على الفوائد البهية، ومقدمة الهداية وذيله المسمى بمذيلة الدراية، والنافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، ومقدمة السعاية، ومقدمة التعليق الممجد، ومقدمة عمدة الرعاية، وإبراز الغى الواقع فى شفاه العى، وتذكرة الراشد فى رد تبصرة الناقد، وخير العمل بذكر تراجم علماء فرنكى محل للم تهم، والنصيب الأوفر فى تراجم علماء المائة الثالثة

عشر لم تتم، ورسالة أخرى في تراجم السابقين من علماء الهند لم تتم. وفي الفقه و الحديث : السعاية في كشف ما في شرح الوقاية -لم تتم، وعمدة البرعاية حاشية شرح الوقاية، والتعليق الممجد على موطا محمد، وجمع الغرر في الردعلي نشر الدرر، والقول الأشرف في الفتح عن المصحف، والقول المنشور في هلال خير الشهور، وتعليقه المسمى بالقول المنثور، وزجر أرباب الريان عن شرب الدخان، وترويح الجنان بتشريح حكم شرب الدخان، والإنصاف في حكم الاعتكاف، والافصاح عن حكم شهادة المرأة في الإرضاع، وتحفة الطلبة في مسح الرقبة، وتعليقه تحفة الكملة، وسباحة الفكر في الجهر بالذكر، وإحكام القنطرة في أحكام البسملة، وغاية المقال فيما يتعلق بالنعال، وتعليقه ظفر الأنفال، والهسهسة بنقض الوضوء بالقهقهة، وخير الخبر بأذان خير البشر، ورفع السترعن كيفية إدخال الميت وتوجيهه في القبر، وقوت المغتذين بفتح المقتدين، وإفادة الخير في الاستياك بسواك الغير، والتحقيق العجيب في التثويب، والكلام الجليل فيما يتعلق بالمنديل، وتحفة الأخبار في إحياء سنة سيد الأبرار، وتعليقه نخبة الأنظار، وإقامة الحجة على أن الاكثار في التعبد ليس ببدعة، وتحفة النبلاء فيما يتعلق بجماعة النساء ، وزجر الناس على إنكار أثر ابن عباس، والفلك الدوار فيما يتعلق برؤية الهلال بالنهار، والفلك المشحون في انتفاع الراهن والمرتهن بالمرهون، والأجوبة الكاملة للأسئلة العشرة الكاملة، وظفر الأماني بشرح المختصر المنسوب إلى البجر جانبي، وإمام الكلام فيما يتعلق بالقراء ة خلف الامام، وتعليقه الفوائد العظام، وتدوير الفلك في حصول الجماعة بالجن والملك، ونزهة الفكر في سبحة الذكر، وتعليقه النفحة، والقول الجازم في سقوط الحد بنكاح المحارم،

وآكام النفائس في أداء الأذكار بلسان الفارس، وتحفة الثقات في تفاضل اللغات -لم تتم، وردع الاخوان عما أحدثوه في آخر جمعة رمضان، وزجر الشبان والشيبة عن ارتكاب الغيبة، والآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة، وتبصرة البصائر في معرفة الأواخر -لم تتم، وجمع المواعظ الحسنة لخطب شهور السنة، والآيات البينات على وجود الأنبياء في الطبقات،ودافع الوسواس في أثر ابن عباس، و السعى المشكور في رد المذهب المأثور، و الكلام المبرور في رد القول المنصور، والكلام المبرم في رد القول المحكم، ونفع المفتى ورسائل لجمع متفرقات المسائل، ومجموعة الفتاوي في ثلاثة مجلدات، والرفع والتكميل في الجرح والتعديل.

وكانت وفاته لليلة بقيت من ربيع الأول سنة أربع وثلاثمائة وألف، وله من العمر تسع وثلاثون سنة ،ودفن بمقبرة أسلافه، وكنت حاضراً في ذلك المشهد، وكان ذلك اليوم من أنحس الأيام، اجتمع الناس في المدفن من كل طائفة وفرقة أكثر من أن يحصر، وقد صلوا عليه ثلاث مرات.

(الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام المسمى بدنزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، ج٨ص٨٢٦ ا الى ص ٢٧٠ ا ، المؤلف :عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلى الحسنى الطالبي المتوفى 1341 :هـ، دار النشر : دار ابن حزم -بيروت، لبنان)

(1)

﴿ الخطبة ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة كل كلام حمد الله الملك المنعام على أن بعث علينا خاتم الأنبياء سيد الأصفياء بالشريعة النقية السهلة البيضاء وأوضح لنا سُبُلَ الهداية و نحانا عن طرق النضلالة بإنزال كتابه الكريم وتشريع نبيه ذي الخلق العظيم وأيده بالحجج الساطعة والبراهين القاطعة وجعل له من عباده وزراء ونقباء وأتبعهم في كل قرن بفضلاء وكمملاء ليجددوا الدين المتين ويوضحوا الحق بالبراهين ووعدلهم على ما صرفوا إليه همتهم بالأجر الجزيل وبشرهم بنيل الثواب الجميل وحكم بلسان نبيه ما انشرحت به صدور العلماء حيث قال العلماء ورثة الأنبياء ووعد نبيه بأنه لا تزال من أمته إلى يوم القيامة طائفة من أهل الحق ظاهرين بالحق على العامة فسبحانه وتعالى بأى لسان أحمده وبأى جنان أشكره منه التوفيق والهداية ومنه البداية وإليه النهاية. وأشهد أن لااله إلا هو وحدة لا شريك له شهادةً تُنجينا في الآخرة وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبدة ورسولة الذي أخرجنا من شفا حفرة الضلالة ومهَّد لِمَنُ تَبَعَهُ أصولَ الشرائع والأحكام وبيّن لهم الحلالَ والحرامَ لِيَتَيسَّرَ لهم الوصول إلى الأحكام في البحوادث الواقعة و لا يَتَعَسَّر عليهم الإفتاءُ في الوقائع الحادثة فجزاه الله عنا وعن سائر المسلمين خير الجزاء وبلغه إلى المراتب العظمي وصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه صلاة زاكية تامة وافية لا يحصيها عدد ولا ينتهي إليها أمد.

وبعد فيقول الغارق في بحر السيئات المحترف باكتساب الخطيئات أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوى الأنصارى الحنفي تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي ابن سراج العلماء في عصره، سيد الكملاء في دهره ،مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم جعله الله من ورثة جنة النعيم.

﴿التقليد بين الافراط والتفريط

إن الله تعالى قد يسَّر لعباده سبيل نجاتهم وحل بلسان نبيه مغلقاتهم وفرق طرق اتباعه على متبعيه ولم يحصره في جزئى مشخص فيتعسَّر السلوك لكل متنفس وجعل اختلاف وزراء نبيهِ الذين هم القدوة المقدمون وإليهم يرجع السائلون ومنهم يأخذ ما يأخذه الآخذون وبهم يهتدى المقتدون رحمة لجميع الأمة . 1

ل قال وهبة الزحيلي:

اختلاف المذاهب الإسلامية رحمة ويسر بالأمة، وثروة تشريعية كبرى محل اعتزاز وفخار، واختلاف في مجرد الفروع والاجتهادات العملية المدنية الفقهية، لافي الأصول والمبادء أو الاعتقاد، ولم نسمع في تاريخ الإسلام أن اختلاف المذاهب الفقهية أدى إلى نزاع أو صدام مسلح هدد وحدة المسلمين، أو ثبط همتهم في لقاء أعدائهم؛ لأنه اختلاف جزئي لايضر، أما الاختلاف في العقيدة فهو الذي يعيبها ويفرق بين أبنائها، ويمزق شملها، ويضعف كيانها، لهذا فإن العودة إلى العمل بالفقه الإسلامي، والاعتماد على تقنين موحد مستمد منه سبيل لتدعيم وحدة الأمة الإسلامية ونبذ خلافاتها.

وبه يتبين أن اختلاف الفقهاء محصور فقط بين المأخوذ من مصادر الشريعة، بل هو ضرورة اجتهادية يمليها الاجتهاد نفسه في فهم الحكم من الأدلة الشرعية مباشرة، كما هو الشأن في تفسير نصوص القوانين، واختلاف الشراح فيما بينهم، وذلك إما بسبب طبيعة اللغة العربية المجملة أو المحتملة ألفاظها أحيانا أكثر من معنى واحد محدد، وإما بسبب رواية الحديث وطريق وصوله إلى المجتهد قوة وضعفا، وإما بسبب التفاوت بين المجتهدين في كثرة أو قلة الاعتماد على مصدر تشريعي، أو لمراعاة المصالح والحاجات والأعراف المتجددة المتطورة.

ومنبع الاختلاف :هو تفاوت الأفكار والعقول البشرية في فهم النصوص واستنباط الأحكام، وإدراك أسوار التشريع وعلل الأحكام الشرعية.

وذلك كله لاينافى وحدة المصدر التشريعي، وعدم وجود تناقض فى الشرع نفسه، لأن الشرع لاتناقض فيه، وإنما الاختلاف بسبب عجز الإنسان، لكن يجوز العمل بأحد الآراء المختلفة، رفعا للحرج عن الناس الذين لا يجدون سبيلا آخر بعد انقطاع = وأجرى من منبع حضرة نبيه أنهاراً سائلة وبحاراً متطاولة من اغترف من أحدها شرب من منبعها ومن لازم واحداً منها اتصل بمنشأها.

وطريق الصحابة والائمة المتقدمين

ولم يزل سلف هذه الأمة على هذه الطريقة فكان الصحابة رضى الله عنهم - يختلفون فى الأمور الشرعية ويقيمون على ما ذهبوا إليه دلائل ظنية أو نصوصاً صريحة وتلامذتهم كانوا يغترفون من أنهارهم ويغوصون فى بحارهم من غير أن يعنف طائفة على طائفة أو يتوجه إلى الطعن والتخطئة ما لم يظهر دليل قاطع على الخطأ أو النسية.

ومنها أن أكثر صور الاختلاف بين الفقهاء لا سيما في المسائل التي ظهر فيها أقوال الصحابة في الجانبين كتكبيرات التشريق، وتكبيرات العيدين، ونكاح المحرم، وتشهد ابن عباس وابن مسعود، والاخفاء بالبسملة وبآمين والاشفاع والايتار في الاقامة ونحو ذلك إنما هو في ترجيح أحد القولين .وكان السلف لا يختلفون في أصل المشروعية، وإنما كان خلافهم في أولى الأمرين ونظره اختلاف القراء في وجوه القراء ة.

وقد عللوا كثيرا من هذا الباب بأن الصحابة مختلفون وأنهم جميعا على الهدى، ولذلك لم يزل العلماء يجوزون فتاوى المفتين في المسائل الاجتهادية، ويسلمون قضاء القضاة، ويعملون في بعض الأحيان بخلاف مذهبهم، ولا ترى أئمة المذاهب في هذه المواضع إلا وهم يضجعون القول، ويبينون الخلاف، يقول أحدهم، هذا أحوط، وهذا هو المختار، وهذا أحب إلى، ويقول :ما بلغنا إلا ذلك، وهذا كثير في المبسوط. وآثار محمد رحمه الله وكلام الشافعي رحمه الله .ثم خلف من بعدهم قوم اختصروا كلام القوم، فقووا الخلاف، وثبتوا على مختار أئمتهم، والذي يروى من السلف =

⁼ الوحى إلا الأحذ بما غلب على ظن هذا المجتهد أو ذاك، مما فهمه من الأدلة الطنية، والظن مشار اختلاف الأفهام، وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم :إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد.

أما الأدلة القطعية التي تدل على الحكم يقينا وقطعا بسبب قطعية ثبوتها وقطعية دلالتها المستنبطة منها، كالقرآن والسنة المتواترة أو المشهورة ، فلا مجال أصلا لاختلاف الفقهاء في الأحكام المستفادة منها (الفقه الاسلامي وادلته، ج اص ٨٥،٨٣، مقدمات ضرورية عن الفقه، المطلب الرابع اصطلاحات الفقه والمؤلفين فيه)

قال العلامة الشاه ولى الله المحدث الدهلوى:

وانتقلت هذه السنة المرضية إلى أتباعهم وأتباع أتباعهم من الأئمة المجتهدين والفقهاء والمحدثين إلى أن من الله تعالى على الأثمة الأربعة المشهورين بانتشار مذهبهم وشهرة مسلكهم وتدوين كتبهم واجتماع أصولهم وفروعهم فأكب كل من خلاعن رتبة الاجتهاد والترجيح وهم غالب الأمة على اختيار مسلكهم النجيح فاختار كل جماعة مسلك من لاح له ترجيحه.

وقام بتأييده وتأصيله وتوجه إلى ترجيح مذهب من اتبعه وتوثيقه فمن ثم لقبوا بألقاب نسبية من الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية. [.

-من تأكيد الأخذ بمذهب أصحابهم، وألا يخرج منها بحال، فإن ذلك إما لأمر جبلي، فإن كل إنسان يحب ما هو مختار أصحابه وقومه حتى في الزي والمطاعم، أو لصولة ناشئة من ملاحظة الدليل، أو لنحو ذلك من الأسباب، فظن البعض تعصبا دينيا حاشاهم من ذلك، وقد كان في الصحابة والتابعين ومن بعدهم من يقرأ البسملة، ومنهم من لا يقرؤها، ومنهم من يجهر بها، ومنهم من لا يجهر بها وكان منهم من يقنت في الفجر، ومنهم من لا يقنت في الفجر، ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقيء، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك، ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس النساء بشهوة، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك، ومنهم من يتوضأ مما مسته النار، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك، ومنهم من يتوضأ من أكل لحوم الأبل، ومنهم من لا يتوضأ من ذلك.

ومع هـذا فكـان بعضهم يصلي خلف بعض مثل ما كان أبو حنيفة أو أصحابه والشافعي وغيرهم رضى الله عنهم يصلون خلف أئمة المدينة من المالكية وغيرهم وإن كانوا لا يقرء ون البسملة لا سرا ولا جهرا (حجة الله البالغة، ج١، ص ٢٦٩و ٢٧٠، باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبعدها، فصل في مسائل ضلت فيها الافهام)

(كذا في الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، ص ٩٤ وص ١١٠ الناشر :دار النفائس -بيروت، الطبعة الثانية ، 1404، تحقيق :عبد الفتاح أبو غدة)

قال الشيخ المفتى محمد تقى العثمانى حفظه الله تعالى:

فظهر بهاذا كله ان المقصود هو اتباع ماجاء من الاحكام الشرعية في القرآن والسنة وبما انه لايتيسر لغير المجتهد عادة ان يستنبط هذه الاحكام بنفسه اما لكونه لايستطيع ان يفهـمهـا او لان النـصـوص تحتمل اكثر من معنيّ، او لتعارض الادلة في الظاهر فانهُ يعتمد على قول مجتهد يثق بقوله اكثر من غيره او على قول مجتهد مذهبه معروف في=

﴿طريق متبعى الائمة المتقدمين﴾

وتوجهت كل فرقة منهم إلى تدوين الكتب وجمع المسائل وإقامة الحجج

= بلاده، وهذا هو التمذهب او التقليد الشخصى (أصول الافتاء وآدابه، ص ٦٩، مكتبة: معارف القرآن، كراتشي، الباكستان)

ولكن لاينافى التمذهب بمذهب معين ان يأخذ عالم متبحر له نظر فى أدلة الاحكام فى مسئلة من المسائل قولا من مذهب آخر لاعلى اساس التشهى، بل على اساس أدلة قوية ظهرت له. ومن هنا افتى كثير من فقهاء الحنفية فى كثير من المسائل بقول يخالف قول الامام ابى حنيفة رحمه الله تعالى كمافعلوا فى مسئلة المزارعة، وفى الاستئجار على تعليم القرآن الكريم، وفى مسئلة خيار المغبون وغيرها من المسائل المعروفة. وذلك لما صرح به علماؤنا من أن تقليد امام معين ليس حكما شرعيا بنفسه، وانما هو فتوى أصدرت لتنظيم امور الدين وللتجنب ما يخشى فى غيره من مفاسد التلاعب واتباع الاهواء (أصول الافتاء وآدابه، ص ٢٩، مكتبة: معارف القرآن، كراتشى، الباكستان)

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية:

اختلف فى التقليد فى الأحكام الشرعية العملية غير ما تقدم ذكره على رأيين: الأول: جواز التقليد فيها وهو رأى جمهور الأصوليين ، قالوا: لأن المجتهد فيها إما مصيب وإما مخطء مثاب غير آثم، فجاز التقليد فيها، بل وجب على العامى ذلك؛ لأنه مكلف بالعمل بأحكام الشريعة، وقد يكون فى الأدلة عليها خفاء يحوج إلى النظر والاجتهاد، وتكليف العوام رتبة الاجتهاد يؤدى إلى انقطاع الحرث والنسل، وتعطيل الحرف والصنائع، فيؤدى إلى الخراب، ولأن الصحابة رضى الله عنهم كان يفتى بعضهم بعضا، ويفتون غيرهم، ولا يأمرونهم بنيل درجة الاجتهاد .وقد أمر الله تعالى بسؤال العلماء فى قوله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)

الثانى: إن التقليد محرم لا يجوز. قال بذلك ابن عبد البر، وابن القيم، والشوكانى، وغيرهم. واحتجوا بأن الله تعالى ذم التقليد بقوله: (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله) وقوله (وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراء نا فأضلونا السبيلا) ونحو ذلك من الآيات، وإن الأئمة قد نهوا عن تقليدهم، قال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا يحل لأحد أن يقول بقولنا حتى يعلم من أين قلناه (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١٢٠ مس ١٢١ مادة "تقليد")

وقال عبدالغني النابلسي:

والحاصل : أن العلماء اختلفوا في لزوم مذهب معين، وصحح كل أحد منهم ما ذهب إليه، وعدم المازم هو الراجح كما ذكرناه بعد أن لا يخرج عن المذاهب الأربعة، والله ولى التوفيق (خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق، صس، مطلب : هل على =

والدلائل وإثبات ما اختار إمامهم بأحد من الأدلة الأربعة والجواب عما سلك عليه مخالفهم بالأجوبة المرضية ومع ذلك كانوا متفقين على أن

=الإنسان التزام مذهب معين أم لا؟المقصد الأول: فهل على الإنسان التزام مذهب معين أم لا؟)

وقال وهبة الزحيلي:

هل التزام مذهب معين أمر مطلوب أصوليا؟ انقسم الأصوليون في هذه المسألة على آراء ثلاثة:

فقال بعضهم : يبجب التزام منذهب إمام معين، لأنه اعتقد أنه حق، فيجب عليه العمل بمقتضى اعتقاده.

وقال أكثر العلماء : الا يجب تقليد إمام معين في كل المسائل والحوادث التي تعرض، بل يجوز أن يقلد أي مجتهد شاء ، فلو التزم مذهبا معينا كمذهب أبي حنيفة أو الشافعي أو غيرهما، الا يلزمه الاستمرار عليه، بل يجوز له الانتقال منه إلى مذهب آخر، إذ الا و غيرهما، الا يله ورسوله، ولم يوجب الله تعالى والا رسوله على أحد أن يتمذهب بمذهب رجل من الأئمة، وإنما أوجب الله تعالى اتباع العلماء من غير تخصيص بواحد دون آخر، فقال عز وجل : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم الاتعلمون) والأن المستفتين في عصر الصحابة والتابعين، لم يكونوا ملتزمين بمذهب معين، بل كانوا يسألون من تهيأ لهم دون تقيد بواحد دون آخر، فكان هذا إجماعا منهم على عدم وجوب تقليد إمام، أو اتباع مذهب معين في كل المسائل.

ثم إن القول بالتزام مذهب ما، يؤدى إلى الحرج والضيق، مع أن المذاهب نعمة وفضيلة ورحمة للأمة.

وهذا القول هو الراجح عند علماء الأصول.

وفصل الآمدى والكمال بن الهمام فى المسألة فقال : إن عمل الشخص بما التزمه فى بعضها بعض المسائلة فقال : إن عمل المسائلة فقال المسائلة بعضها بعضها الآخر جاز له اتباع غيره فيها، إذ إنه لم يوجد فى الشرع مايوجب عليه اتباع ماالتزمه، وإنما أوجب الشرع عليه اتباع العلماء دون تخصيص عالم دون آخر.

يتلخص من هذا أن القول الأصح الراجح عند علماء الأصول : هو عدم ضرورة الالتزام بمله بمدهب معين، وجواز مخالفة إمام المذهب، والأخذ بقول غيره، لأن التزام المذهب غير ملزم، كما بينا .وبناء عليه فلا مانع إطلاقا من حيث المبدأ في العصر الحاضر من اختيار بعض الأحكام الشرعية المقررة لدى علماء المذاهب، دون تقيد بجملة المذهب أو بتفصيلاته (الفِقُهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، ج ا،ص ٩٣ ، مقدمات ضرورية عن الفقه، المطلب السادس، الفرع الثاني)

الحق ليس بمنحصر في ما اختاره ولا أن الخطأ قطعي بمن خالفه . 1 بل كلهم بذلوا وسعهم في التنقيح والتوضيح والتصريح والتلويح والتصحيح والترجيح من غير أن يطعن أحد على أحد طعنا جاوز عن حد. ٤ وقد كان كثير منهم يرجحون ما هو رواية شاذة عن إمامهم ويوثقون ما سلك عليه مخالفهم من غير عصبية مذهبية . ٣

ل قال العلامة ابن عابدين:

فلا نجزم بأن مذهبنا صواب ألبتة ولا بأن مذهب مخالفنا خطأ ألبتة، بناء على المختار من أن حكم الله في كل مسألة واحد معين وجب طلبه . فمن أصابه فهو المصيب ومن لا فهو المخطء . ونقل عن الأثمة الأربعة :ثم المختار أن المخطء مأجور كما في التحرير وشرحه (ردالمحتار، ج ا ص ٢٨٨، مقدمة)

ي قال عبدالغني النابلسي:

قال الجلال السيوطى: واعلم أن اختلاف المذاهب في هذه الملّة نعمة كبيرة، وفضيلة جزيلة عظيمة، وله سر لطيف أدركه العالمون، وعمى عنه الجاهلون، حتى سمعت بعض الجهال يقول: النبى -صلى الله عليه وسلم -جاء بشرع واحد فمن أين مذاهب أربعة؟ ومن العجيب أيضاً من يأخذ في تفضيل بعض المذاهب على بعض تفضيلاً يؤدى إلى تنقيص المفضل عليه وسقوطه، وربما أدى إلى الخصام بين السفهاء، وصارت عصبة وحمية الجاهلية، والعلماء منزهون عن ذلك وقد وقع الاختلاف في الفروع بين الصحابة رضى الله تعالى عنهم وهم خير الأمة، فما خاصم أحدّ منهم أحداً، ولا عادى أحد منهم أحداً ولا نسب أحد إلى أحد خطاً ولا قصوراً (خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق، ص٢٠٣، مطلب : هل على الإنسان التزام مذهب معين أم لا؟ المقصد الأول : فهل على الإنسان التزام مذهب معين أم لا؟)

وفي الموسوعة الفقهية الكويتية:

العمل أو الفتيا أو القضاء بالقول الشاذ يختلف بالنسبة للمجتهد والمقلد والعامي. أما المجتهد :فإنه لا يجوز له التقليد في الجملة .وإنما عليه النظر في الأدلة والترجيح بينها، وسواء في ذلك العمل في حق نفسه أو في الإفتاء والقضاء.

وينظر تفصيل ذلك في : (اجتهاد -تقليد -قضاء -فترى).

هذا بالنسبة للمجتهد المطلق، أما المجتهد في المذهب فعليه النظر والاجتهاد فيما ذهب إليه إمام المذهب وأصحابه فيعمل بما يراه أرجح أو أصح في نظره لقوة دليله، ولح كان هذا الرأى شاذا مرجوعا عنه .ومن ذلك مشلا أن للشافعي قولين، القديم والحديد، والجديد هو الصحيح وعليه العمل؛ لأن القديم إذا خالفه الجديد مرجوع عنه إلا ما استثنى من القديم .وقد أفنى بعض فقهاء الشافعية بالقديم في بعض المسائل،

ولعمرى هذه هي الطريقة المتوسطة التي أمرنابإقامتها، وبدعاء التوفيق على

سلوكها. ل

= فلا يعتبر هذا مذهبا للشافعي وإنما يحمل على أن الذين أفتوا بالقديم أداهم اجتهادهم إليه لظهور دليله عندهم، قال أبو عمرو بن الصلاح :فيكون اختيار أحدهم للقديم فيها من قبيل اختياره مذهب غير الشافعي إذا أداه اجتهاده إليه، فإنه إن كان ذا اجتهاد اتبع اجتهاده، وإن كان اجتهادا مقيدا مشوبا بتقليد، نقل ذلك الشوب من التقليد عن ذلك الإمام، وإن أفتى بين ذلك في فتواه، قال النووى :من هو أهل للتخريج والاجتهاد في الممذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والفتيا، وأن يبين في فتواه أن هذا رأيه وأن مذهب الشافعي كذا وهو ما نص عليه في الجديد.

وكذلك كان أصحاب أبى حنيفة يأخذون بما قوى دليله فى نظرهم ولوكان مرجوعا عنه، قال أبو يوسف : ما قلت قولا خالفت فيه أبا حنيفة إلا قولا قد كان قاله، وروى عن زفر أنه قال : ما خالفت أبا حنيفة فى شىء إلا قد قاله ثم رجع عنه، قال ابن عابدين : فهذا إشارة إلى أنهم ما سلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن اجتهاد ورأى.

وقد ذكر الشيخ عليش :أن فائدة تدوين الأئمة للأقوال التى رجع عنها إمام المذهب أنه يصح أن يذهب إليها المجتهد أو من بلغ رتبة الترجيح، وقد وجد ذلك لغير واحد من شيوخ أهل المذهب، وفعله ابن القاسم فى ثلاثة عشر موضعا من الكتاب، وتلقاه بالقبول أشهب وسحنون .

وأما المقلد لمذهب من المذاهب، فإن الأصل المتفق عليه في الجملة أن العمل أو الإفتاء أو القضاء إنما يكون بالقول المشهور أو الراجح أو الصحيح في المذهب دون القول الشاذ.

ذكر الشيخ عليش الخلاف بالنسبة للمقلد -وهو من لم يبلغ درجة الاجتهاد -والعامى هل يجب عليهما التزام مذهب معين أو لا؟ وهل يجوز الخروج منه أو لا؟ وهل يجوز له أن يقلد المفضول أو يجب عليه البحث عن الأرجح علما؟ قال الشيخ عليش بعد ذلك :إذا عرفت هذا استبان لك أن خروج المقلد من العمل بالمشهور إلى العمل بالشاذ الذى فيه رخصة من غير تتبع للرخص صحيح عند كل من قال بعدم لزوم تقليد أرجح.

وللفقهاء تفصيلات في ذلك، ينظر مصطلح (اجتهاد وتقليد)(الموسوعة الفقهية الكويتية،ج٢٥،ص ٢٥ه،و ٢ ٣،مادة "شذوذ")

ال عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، يحدث عن أبيه، قال : خرج زيد بن ثابت، من عند مروان نصف النهار، قلنا : ما بعث إليه هذه الساعة إلا لشيء يسأله عنه، فقمنا فسألناه، فقال : نعم، سألنا عن أشياء سمعناها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه. وفي الباب =

وثم خلف من بعدهم خلف هجروا طريق اسلافهم

ولم يزل أمر الدين على هذا الأسلوب المتين إلى أن خلف من بعدهم خلف هجروا اتباع أسلافهم وقلدوا أهواء نفوسهم ونالوا حظاً من التعصب المنهبي وارتكز في قلوبهم الترفع المشربي فأخذوا يخرجون مسائل متفرقة من الأصول المتقررة ويفرعون الحوادث المتكثرة على القواعد المنقولة فإن وجدوا حديثاً صحيحاً أو دليلاً غيره صريحاً مخالفاً لما أسسوا بنيانه أخذوا في الجواب عنه بالتأويل أو النسخ أو التضعيف وضعفوا القوى وقووا الضعيف زعماً منهم أن ما فرعوه وخرجوه أو نقل عن إمامهم لا يكون مخالفاً للدليل الصريح وأن إمامهم ومن سبقهم لم يقولوا به إلا بعد ظهور فساد الدليل المخالف الصريح واستنكفوا عن أن يقبل قوة دليل الخلاف ويشيروا الى قوة الخلاف.

⁼ عن عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وجبير بن مطعم، وأبى الدرداء ، وأنس: حديث زيد بن ثابت حديث حسن (سنن الترمذى، رقم الحديث ٢٦٥٦ ، ابواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع)

⁽ورب حامل فقه): قد يكون فقيها ولا يكون أفقه، فيحفظه ويبلغه (إلى من هو أفقه منه): فيستنبط منه ما لا يفهمه الحامل أو إلى من يصير أفقه منه إشارة إلى فائدة النقل والداعى إليه. قال الطيبى: هو صفة لمدخول "رب "استغنى بها عن جوابها أى: رب حامل فقه أداه إلى من هو أفقه منه (مرقاة المفاتيح، ج ا ص ٢٠٩، كتاب العلم)

ا قول: لو كان الرجل مجتهدا يعلم باجتهاده ان الحق في رأى المخالف لقوة دليله ومع هذا يستنكف بقبوله وإظهاره، فهو متوعد بوعيد شديد كما ورد في حديث.

من خاصم في باطل وهو يعلمه، لم يزل في سخط الله حتى ينزع (سنن أبي داود، رقم الحديث ٣٥٩٧ ، كتاب الاقضية، باب فيمن يعين على خصومة من غير أن يعلم أمرها) قال شعيب الارنؤوط: اسناده صحيح (حاشية سنن ابي داؤد) وفي حديث آخو:

من أعان على خصومة بظلم -أو يعين على ظلم -لم يزل فى سخط الله حتى ينزع (سنن ابن ماجه، رقم الحديث ٢٣٣٠ ،ابواب الاحكام،باب من ادعى ما ليس له وخاصم فيه) قال شعيب الارنؤوط:حديث صحيح، وهذا إسناد حسن فى المتابعات (حاشية سنن ابى داؤد)

ومع كل ذلك اجتنبوا عن تحقير من خالفهم والطعن على من نازعهم بل اكتفوا على الجرح والقدح وإثبات قوة مسلك موافقهم وضعف قول مخالفهم علماً منهم أن اختلاف العلماء رحمة .

ومجرد ترجيح مذهب على مذهب ليس فيه نقمة وإن طالعت فتاوى أكثر المتأخرين الذين هم فقهاء كملاء لكنهم ليسوا من المحدثين من أصحاب المذاهب الأربعة وجدتها على هذه الطريقة لا على الطريقة السابقة.

ل قال العلامة الشاه ولى الله المحدث الدهلوي:

ومنها أنهم اطمأنوا بالتقليد، ودب التقليد في صدورهم دبيب النمل وهم لا يشعرون، وكان سبب ذلك تزاحم الفقهاء وتجادلهم فيما بينهم فانهم لما وقعت فيهم المزاحمة في الفتوى كان كل من أفتى بشىء نوقض في فتواه، ورد عليه، فلم ينقطع الكلام إلا بميسر إلى تصريح رجل من المتقدمين في المسألة.

وأيضا جور القضاة فان القضاة لما جار أكثرهم، ولم يكونوا أمناء لم يقبل منهم إلا ما يريب العامة فيه، ويكون شيئا قد قيل من قبل.

وأيضا جهل رء وس الناس واستفتاء الناس من لا علم له بالحديث، ولا بطريق التخريج كما ترى ذلك ظاهرا في أكثر المتأخرين، وقد نبه عليه ابن الهمام وغيره، وفي ذلك الوقت يسمى غير المجتهد فقيها.

ومنها أن أقبل أكثرهم على التعمقات في كل فن، فمنهم من زعم أنه يؤسس علم أسماء الرجال ومعرفة مراتب البجرح والتعديل، ثم خرج من ذلك إلى التاريخ قديمه وحديثه..، ومنهم من تفحص عن نوادر الأخبار وغرائبها وإن دخلت في حد الموضوع ومنهم من كثر القيل والقال في أصول الفقه، واستنبط كل لأصحابه قواعد جدلية، فأورد، فاستقصى، وأجاب، وتفصى، وعرف، وقسم، فحور طول الكلام تارة وتارة أخرى اختصر.،

ومنهم من ذهب إلى هذا بفرض الصور المستبعدة التى من حقها ألا يتعرض لها عاقل وبفحص العمومات والايماآت من كلام المخرجين فمن دونهم مما لا يرتضى استماعه عالم ولا جاهل.

وفتنة هذا الجدل والخلاف والتعمق قريبة من الفتنة الأولى حين تشاجروا في الملك، وانتصر كل رجل لصاحبه، فكما أعقبت تلك ملكا عضوضا ووقائع صماء عمياء، فكذلك أعقبت هذه جهلا واختلاطا وشكوكا ووهما ما لها من أرجاء، فنشأت بعدهم قرون على التقليد الصرف لا يميزون الحق من الباطل ولا الجدل عن الاستنباط..، فالفقيه يومئذ هو الثرثار المتشدق الذي حفظ أقوال الفقهاء قويها وضعيفها من =



وثم خلف من بعدهم خلف أقاموا الطامة الكبرى ﴾

ثم خلف من بعدهم خلف أقاموا الطامة الكبرى ونصبوا رايات المنازعة العظمى وأخذوا فى حصر الصحة على مذهب إمامهم وإن خالف الأحاديث الصحيحة الصريحة من غير أن يقوم دليل على عدم الاحتجاج بها وحكموا بخطأ مذهب من خالفهم وإن وافق الدلائل القوية مع قوة الاحتجاج بها وصرحوا بأنا إذا سألنا عن مذهبنا أجبنا بأنه صواب يحتمل الخطأ وإذا سألنا عن مذهب مخالفنا أجبنا بأنه خطأ يحتمل الصواب احتمالاً.

ولم يتأملوا في ما حكم به إمامهم وقرر أهل الأصول في مدارهم فأخذوا إذا عرض عليهم الدليل الصحيح الصريح مخالفاً لما اختاروه قالوا لا عبرة به لأن أئمتنا وسلفنا لم يوافقوه وإن طالعت كتب أكثر المحدثين وجدتهم لهذا الابتداع محدثين وهم داخلون في أدنى طبقات الفقهاء باعدون بمراحل عن مذهب المحدثين وهذه الطرق المتفرقة المترتبة ليست بمختصة بجماعة دون جماعة بل تعم الحنفية والشافعية

⁼ غير تمييز وسردها بشقشقة شدقية ...، والمحدث من عد الأحاديث صحيحها وسقيمها وهذها كهذ الأسمار بقوة لحيية، ولا أقول ذلك كليا مطردا فإن لله طائفة من عباده لا يضرهم من خذلهم، وهم حجة الله في أرضه، وإن قلوا، ولم يأت قرن بعد ذلك إلا وهو أكثر فتنة وأو فر تقليدا وأشد انتزاعا للامانة من صدور الرجال حتى اطمأنوا بترك الخوض في أمر الدين وبأن -يقولوا إنا وجدنا آباء نا على أمة وإنا على آثارهم متقدون -وإلى الله المشتكى وهو المستعان وبه الثقة وعليه التكلان (حجة الله البالغة، ج1، ص٢٦٦، و٣٦٣، باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبعدها) (كذا في الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، ص ٢٩٦، لأحمد بن عبد الرحيم ولى الله المهلوى، الناش : دار النفائس -بيروت، الطبعة الثانية ، 1404، تحقيق :عبد الفتاح أبو غدة)



والمالكية والحنبلية. 1

ل قال العلامة الشاه ولى الله المحدث الدهلوي:

(فصل) ومهما يساسب هذا المقام التنبيه على مسائل ضلت في بواديها الافهام وزلت الأقدام، وطغت الأقلام.

منها أن هذه المذاهب الأربعة المدونة المحررة قد اجتمعت الأمة -أو من يعتد به منها -على جواز تقليدها إلى يومنا هذا، وفى ذلك من المصالح ما لا يخفى لا سيما فى هذه الأيام التى قصرت فيها الهمم جدا، وأشربت النفوس الهوى وأعجب كل ذى رأى برأيه، فما ذهب إليه ابن حزم حيث قال : التقليد حرام لا يحل لأحد أن يأخذ قول أحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا برهان لقوله تعالى : (واتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء).

وقوله تعالى: (وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباء نا). وقال مادحا لمن لم يقلد : (فبشر عبادى اللين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولوا الألباب).

وقال تعالى: (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر)

فلم يبح الله تعالى الرد عند التنازع إلى أحددون القرآن والسنة، وحرم بذلك الرد عند التنازع إلى قول قائل لأنه غير القرآن والسنة، وقد صح إجماع الصحابة كلهم أولهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من أن يقصد منهم أحد إلى قول إنسان منهم أو ممن قبلهم، فيأخذه كلهم، فليعلم من أخذ بجميع أقوال أبى حنيفة، أو جميع أقوال مالك، أو جميع أقوال الشافعى، أو جميع أقوال أحمد رضى الله عنهم، ولم يترك قول من اتبع منهم أو من غيرهم إلى قول غيره، ولم يعتمد على ما جاء في القرآن والسنة غير صارف ذلك إلى قول إنسان بعينه أنه قد خالف إجماع الأمة كلها أولها عن آخرها بيقين لا إشكال فيه وأنه لا يجد لنفسه سلفا، ولا إنسانا في جميع الأعصار المحمودة الثلاثة، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين نعوذ بالله من هذه المنزلة.

وأيضا فإن هؤلاء الفقهاء كلهم قد نهوا عن تقليد غيرهم، فقد خالفهم من قلدهم، وأيضا فمما الذى جعل رجلا من هؤلاء أو من غيرهم أولى أن يقلد من عمر بن الخطاب أو على بن أبى طالب أو ابن مسعود أو ابن عمر أو ابن عباس أو عائشة أم المؤمنين رضى الله تعالى عنهم، فلو ساغ التقليد لكان كل واحد من هؤلاء أحق بأن يتبع من غيره انتهى، إنما يتم فيمن له ضرب من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة، وفيمن ظهر عليه ظهورا بيننا أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بكذا، ونهى عن كذا، وأنه ليس بمنسوخ إما بأن يتبع الأحاديث وأقوال المخالف والموافق في المسألة، فلا يجد لها نسخا، أو بأن يرى جمعا غفيرا من المتبحرين في العلم يذهبون إليه، ويرى المخالف له لا يحتج إلا بقياس =

وثم خلف من بعدهم خلف خرجوا عن نسبة الائمة

ثم خلف من بعدهم خلف تفضل الله عليهم بشيء من الآلات الاجتهاد المجزئي ويسر عليهم الترجيح الشخصي فتوجهوا إلى اختيار الطريقة المتوسطة ولقد أصابوا في ما فعلوا لكن أخطأوا في أنهم استنكفوا من الدخول تحت النسب الأربعة وظنوا الانتساب بها من البدع المستقبحة

= أو استنباط أو نحو ذلك، فحينئذ لا سبب لمخالفة حديث النبي صلى الله عليه وسلم إلا نفاق خفي، أو حمق جلى.

وهذا هو الذي أشار إليه الشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث قال:

ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعف م نخذ إمامه بحيث لا يجد لضعف مدفعا، وهو مع ذلك يقلده فيه، ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبهم جمودا على تقليد إمامه، بل يتخيل لدفع ظاهر الكتاب والسنة، ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالا عن مقلده.

وقال: لم يزال الناس يسألون من اتفق من العلماء من غير تقييد لمذهب ولا إنكار على أحد من السائلين إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين، فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقلدا له فيما قال كأنه نبيا أرسل، وهذا نأى عن الحق، وبعد عن الصواب لا يوضى به أحد من أولى الألباب.

وقال الإمام أبو شامة : ينبغى لمن اشتغل بالفقه ألا يقتصر على مذهب إمام، ويعتقد فى كل مسألة صحة ما كان أقرب إلى دلالة الكتاب والسنة المحكمة، وذلك سهل عليه إذا كان أتقن معظم العلوم المتقدمة، وليجتنب التعصب والنظر فى طرائق الخلاف المتأخرة، فإنها مضيعة للزمان ولصفوة مكدرة، فقد صح عن الشافعي أنه نهى عن تقليده وتقليد غيره.

قال صاحبه المزنى فى أول مختصره: اختصرت هذا من علم الشافعى ومن معنى قوله: لأقرب به على من أراد مع إعلامية نهيه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه، ويحتاط لنفسه: أى مع إعلامي من أراد علم الشافعي نهى الشافعي عن تقليده وتقليد غيره انتهى.

وفي من يكون عاميا، ويقلد رجلا من الفقهاء بعينه يرى أنه يمتنع من مثله الخطأ، وأن ما قاله هو الصواب ألبتة، وأضمر في قلبه ألا يترك تقليده.

وإن ظهر الدليل على خلافه، وذلك ما رواه الترمذي عن عدى بن حاتم أنه قال: سمعته -يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ. = بل ترقى بعضهم فحكموا بكونه شركاً وكفراً وضلالة وكونه مخالفاً للكتاب والسنة وفى أنهم قصدوا أمراً لم تجر عادة الفعال الحكيم بإجرائه ولم تحكم الشريعة بإنفاذه من موافقة الناس كلهم خاصهم وعامهم على هذه الرؤية وزجرهم عن الانتساب بهذه النسب الشهيرة وإن لم يكن لهم علم بمأخذ الأحكام ولا تمييز بين الحلال والحرام وأرادوا إبطال هذه السنة القديمة التي أجراها الله تعالى لمصالح عباده ولم يتأملوا في ما ورد من تنزيل كل رجل على منازله فوقع ذلك موجباً للفساد والجدال وانعكست الهداية بالضلال.

ثم خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلوات واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً وهم أكثر من في عصرنا وشيء من يحصى سبقنا فأقاموا النكير الأعظم على أئمة العالم لا سيما إمامنا الأقدم الإمام أبى حنيفة الأعظم جل مرادهم الجرح والقدح وكل

﴿ثم خلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات،

المعتبرة ووجدوا فيها أحاديث مخالفة للإمام الأعظم وغيره من مجتهدى العالم بسطوا ألسنتهم بالطعن ورموهم بالسب واللعن من دون أن ينظروا

مقصودهم الطعن والطرح ليس لهم حظ من التدين والتقوى ولا نصيب

لهم من قابلية الفتوى، تراهم إذا ساعدهم التوفيق لمطالعة كتب الحديث

^{= (}اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله). قال " :إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه، وإذا حرموه عليهم شيئا محرما "(حجة الله البلغة، ج ١،ص ٣٢٦و ٢٦٥،باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبعدها) (كذا في الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، ص ١٠١، لأحمد بن عبد الرحيم ولى الله الدهلوى،الناشر :دار النفائس -بيروت،الطبعة الثانية، 1404،تحقيق :عبد الفتاح أبو غدة)

إلى كلام الشراح والمحشين ويطلعوا على مباحث الفقهاء والمحدثين ويتأملوا في قواعد متقررة من المفسرين والاصوليين والمتكلمين والمحدثين تراهم يحكمون بخطأ الإمام الأعظم في مسائل عديدة على سبيل الجزم ويزعمون أن تركه حتم وتوافقه محرم وطائفة عظيمة منهم قد طارت رتبتهم على رتبة رؤسائهم فنازعوا الحنفية في المسائل العديدة كترك القراءة خلف الإمام والإسرار بآمين وبالبسملة في الصلاة وترك رفع اليدين عند الركوع والسجود، وغير ذلك من الجزئيات الشهيرة وبلغوا في نزاعهم إلى الدرجة القصوى وطولوا ألسنة الرد والكد إلى ما لا يتناهى مع كونهم لا نصيب لهم من العلم ولا حصة لهم من الفهم فحرموا الحلال وحللوا المحرم. ﴿ وأباحوا الغيبة وطعن الأئمة وتحقير أهل الإسلام وضرب أهل الإكرام وسبهم وتذليلهم وتنقيصهم وإيذائهم وحكم ابتداعهم وضلالتهم وغير ذلك من المحرمات المنصوصة والمكروهات المشهورة ولم يجوزوا لأحـد تقليد الحنفية في هذه المسائل زعماً فاسداً

[[]عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ": القضاة ثلاثة: واحد في البعنة، واثنان في النار، فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به، ورجل عرف الحق فجار في الحكم، فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار (ابوداؤد، رقم الحديث ١٥٥٣، كتاب الاقضية، باب في القاضي يخطىء)

قال شعيب الارنؤوط:حديث صحيح بطرقه وشواهده (حاشية سنن ابي داؤد)

عن ابن عباس رضى الله عنه، قال : من أفتى بفتيا يعمى عنها، فإلمها عليه (سنن الدارمى، رقم الحديث ٢٢١، باب الفتيا وما فيه من الشدة)

قال حسين سليم اسد الدارني:إسناده صحيح (حاشية سنن الدارمي)

من لم يكن محلا للاجتهاد فهو متكلف ولا يعذر بالخطأ بل يخاف عليه الوزر ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام ": القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار "وهذا إنسا هو في الفروع الصحت ملة للوجوه المختلفة دون الأصول ; التي هي أركان الشريعة وأمهات الأحكام التي لا تحتمل الوجوه ولا مدخل فيها للتأويل ; فإن من أخطأ فيها كان غير معذور في الخطأ، وكان حكمه في ذلك مردودا (مرقاة المفاتيح، ج١ص٣٢١،٢٣٢٥ ، كتاب الإمارة والقضاء، باب العمل في القضاء والخوف منه)

منهم أنه ليس لها رائحة من الدلائل واستعملوا بكل من اقتدى فيها بالحنفية بالمحرمات المذكورة.

وقد قابلهم طائفة عظيمة أخرى حفروا آبار التفريط إلى ما تحت الثرى وأسسوا قواعد الجدال والتفريط إلى الدرجة القصوى وبنوا قصر التفريط على زعم أنف بانى قصر الإفراط وجاهدوا حق الجهاد فى الفساد والانضغاط وجمدوا على مذاهبهم جمود الثلج فى أيام الشتاء وعملوا بتلك المحرمات عند مقابلة هؤلاء وحكموا بكفرهم وفسقهم بل وكفر الأكابر المتقدمين وفسق الأقدمين ولم يجيبوا إلا بقولهم إنا وجدنا آباء نا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون من غير التأمل فى جوابه. أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون. وإلى الله المشتكى وإليه التضرع والملتجئ من صنيع هؤلاء ،وهؤلاء يخوضون فيما لا يعلمون ويفتون بما لا يفهمون ويطعنون بما لا يفقهون ومع ذلك يحسبون أنهم يحسنون والله يرحمنا ويرحمهم ويهديهم ويصلحهم.

ولقد عمت هذه الفتنة في هذا الزمان وقامت من كل جانب راية الشر والطغيان و دخلت في كل بلدة من بلاد الإسلام إلا ما حفظه الله ذوى الإكرام لا سيما في بلادنا وإقليمنا فلم تبق بلدة من بلاده إلا وقد دخلته وأفسدت الاجتماع وفرقته وما من بلد إلا ما شاء الله إلا فيه فريقان يتنازعان ويخوضان في ما لا يعنيهما ويتجادلان ولست أتحسر على دخول الجهال في أحد الفريقين وإنما أتحسر على اختيار غالب علماء عصرنا أحد هذين الطريقين.

وعلماء عصرنا متفرقون على فرق أربعة

فإن علماء عصرنا رحمهم الله ورحمنا متفرقون على فرق أربعة ففرقة

يغوصون في بحار العلوم الفلسفية ويصرفون أعمارهم في الفنون الحكمية التي لا ثمرة لها معتدة لا في الدنيا ولا في الآخرة وهم بمعزل عن منازعات المسائل ومشاجرات المجيب والسائل وإن أحاطتهم ظلمة الفلسفة فقد نجوا من المخمصة والمفسدة.

وفرقة غاصوا في بحار العلوم الشرعية ولم يمنعوا نظرهم ولم يفتحوا بصرهم فجمدوا على ظاهر ما مرتحت أنظارهم وقطعوا بحقية ما خطر في أفكارهم. وفرقة غاصوا في بحارها ولم يأتوا بالدرر بل بأصدافها وهم وإن سمعوا أنظارهم في هذه الفنون لكنها أخطأت فزلت أقدامهم ولم يتيسر لهم الأمر المصئون وهاتان الفرقتان هما الفئتان العظيمتان المتنازعتان ولعمرى كل منهم مستحق للزجر والتعزير والتأديب والنكير.

وفرقة هم متوسطون لا يقدمون المعقول على المنقول ولا يقومون على شفا حفرة النزاع ويسلكون سبيل السلف الصالح بلا دفاع، ولقد طال ما وردت إلى الخطوط والرسائل وكثير من المستفتى والسائل لتحقيق هذه المباحث التى تنازعوا فيها وأصروا على إظهار الحق فى تنقيدها وكنت أضرب عنهم كشحاً وأعرض عنهم وجهاً علماً منى بأن أكثر أهل الزمان قد عموا وصموا وإنى إن كنت أسلك فى كل مبحث سبيل التوسط لكنه لا يقرع سماعهم ولا يمعن فيه أنظارهم إلى أن ألح على جماعة من خلص الأحباب وطائفة من ممجدى الأصحاب بالإقدام على ذلك ولم أجد عذراً أدفعه به فيما هنالك.

⁽ ماخوذ عن مقدمة: إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام، من ص ٣ الى ص ١٣ مشمولة: مدارة القرآن ص ١٣ الم الماد الثالث، الناشر: ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشى، الباكستان.

(4)

﴿ كيفية شيوع علم الدين ومذاهب المجتهدين لا سيما مذهب أبى حنيفة ﴾

الدراسة الأولى:في كيفية شيوع العلم من حضرة الرسالة إلى زماننا هذا، وشيوع مذاهب المجتهدين لا سيما مذهب الإمام أبي حنيفة.

قال الكفوى في طبقات الحنفية المسماة بكتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار. 1

اعلم أن نبينا -صلى الله عليه وسلم -بلغ ما أنزل إليه إلينا، وعلم الدين، وأحكم وأقيام الحدود، وقضى وحكم، وبين الشرع، وفرع بيان الحكم، وجاهد حق الجهاد في إقامة أمر الدين، وأمضى وألزم.

ثم الخلفاء الراشدون، ووجوه الصحابة بذلوا جهدهم في إقامة الدين، وإجراء الشرع المبين، وتعيين قواعد الموحدين، وتوهين كيد أعداء الله المبتدعين، فأقاموا الإسلام عن أوده وأسندوا الأمر إلى مستنده، معتصمين بنصر الله، صادعين بأمر الله، وكانوا بشرف صحبة الرسول -صلى الله عليه وسلم -سالمين عن الطعن، وببركة خدمته سالمين عن شوب الشين،

أ قال الزركلي في الأعلام:

الكفوى: محمود بن سليمان الحنفى الرومى الكفوى :قاض، عالم بتراجم الحنفية .من أهل بلدة (كفه) التركية .تعلم بها واضطلع بالأدبين العربى والتركى .وانتقل إلى استامبول، فولى القضاء فى (كفه) مدة وعاد إلى العاصمة (استامبول) معزولا .وتوفى بها .له كتب، منها (كتائب أعلام الاخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار -خ) فى ساله ورقة، فى رجال الحنفية، و (شرح آداب البحث -خ)(الاعلام للزركلى، ج٧ ص١٧٥)

فكانت آثارهم لمن بعدهم شرعة ومنهاجا، ولرفع غيهب الضلال سراجا وهاجا، وكذا أعلام التابعين الذين هم يزاحمونهم في الفتوى، وافقوهم بغير خلاف، ونقلوا أحكام الدين منهم إلى الأخلاف، محيين سنن الأسلاف، حاوين مآثر الأشراف.

ولما كانت حوادث الأيام خارجة عن التعداد، ومعرفة أحكامها لازمة إلى يوم التناد، وكانت ظواهر النصوص غير موفية ببيانها، بل لا بد لها من طريق واف بشأنها اضطروا إلى الاجتهاد بالرأى، فاجتهدوا وأسسوا قواعد الأصول وشيدوا، فعزموا على تعيين المذهب، ومهدوا مستفيضين بما روى عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم -أنه لما بعث معاذ -رضى الله عنه إلى اليمن قاضيا، قال له :بم تقضى يا معاذ؟ قال :بكتاب الله، قال :فإن لم تجد؟ قال: اجتهد فيه برأيى، فقال رسول الله: الحمد لله الذى وفق رسول رسوله بما يرضى به رسوله. 1 رسول الله: الحمد لله الذى وفق رسول رسوله بما يرضى به رسوله. 1 شم إن علماء الدين والأئمة المجتهدين بذلوا جهدهم في تحقيق المسائل الشرعية، وتدقيق النظائر الفرعية، واستنبطوا أحكام الفروع عن الأدلة

⁽ عن أبى عون الشقفى، عن الحارث بن عمرو، عن رجال من أصحاب معاذ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذا إلى اليمن، فقال: كيف تقضى؟، فقال: أقضى بما فى كتاب الله، قال: فإن لم يكن فى كتاب الله؟، قال: فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فإن لم يكن فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، قال: أجتهد رأيى، قال: الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله.

حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا محمد بن جعفر، وعبد الرحمن بن مهدى قالا: حدثنا شعبة، عن أبى عون، عن الحارث بن عمرو ابن أخ للمغيرة بن شعبة، عن أناس من أهل حمص، عن معاذ، عن النبى صلى الله عليه وسلم نحوه.

هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندى بمتصل وأبو عون الثقفى اسمه محمد بن عبيد الله (سنن الترمذى، رقم الحديث ١٣٢٧، ١٣٢٨، ابواب الاحكام، باب ما جاء في القاضى كيف يقضى)

الأربعة، فاتفاقهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة، فمنهم أصحاب الطبقة العالية من الاجتهاد، وهم الذين صادف الدين بهم أقرى عماد، وضعوا المسائل على قواعد أصولهم، وهذبوا مسائل الاجتهاد، مع تنقيح طرق النظر على مذاهبهم، يستمدون في استنباط الأحكام من الكتاب والسنة والإجماع والقياس من غير تقليد لا في الأصول ولا في الفروع لأحد من الناس، وحالهم متفاوتة في اشتهار مذاهبهم، واعتبار مشاربهم. وممن شاع مذهبهم في الأعصار، واشتهر علمهم في الأقطار والأمصار إمامنا الأعظم أبوحنيفة نعمان بن ثابت الكوفي، ومالك بن أنس، وسفيان الشوري، وابن أبي ليلي محمد بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن الأوزاعي، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، وداود بن على الأصفهاني، ولكن خص من بينهم الأربعة :أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل بالهداية، وهؤ لاء الأربعة انخرقت بهم العادة على معنى الكرامة عناية من الله، فاشتهار مذاهبهم في ظهور الآفاق، واعتبار أصولهم وفروعهم في بطون الأوراق، واجتماع القلوب على الأخذبها على مر الدهور دون ما سواها يشهد بصلاح نيتهم، وحسن طويتهم.

لا سيهما الإمام الأعظم، والقرم الهمام الأقدم، سراج الأمة، وتاج الملة، قـمر الأئمة أبو حنيفة قد خصه الله بعنايته، وجمع من الفضائل في ذاته ما لم يجمع نبذا منها في غيره، حتى شاع علمه، واشتهر مذهبه بكثرة المجتهدين في ذاهبي مذهبه، وأظهر علوم الشرع بين المسلمين، ونشر أحكام الفروع بين المؤمنين، فإنه أول من فرع في الفقه، وألف وصنف باتفاق الملازمين إلى درسه من مشاهير العلماء المجتهدين، واجتماع

أحزابه المختلفين إلى مجلسه من جماهير الفضلاء المتقدمين كأبى يوسف المتقدم في الأخبار واللسان، ومحمد المتقدم في الفقه والإعراب والبيان، وزفر الفقيه النبيه في القياس، وحسن بن زياد المتقدم في السؤال والتفريع، وعبد الله بن المبارك الصائب في رأيه، ووكيع بن الجراح المفسر الزاهد، وحفص بن غياث بن طلق الفطن الذكي في القضاء بين الخلق، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة في جمع الحديث وضبط الفروع، وأسد بن عمرو القاضى، ونوح بن أبي مريم الجامع، وأبي مطيع البلخي، ويوسف بن خالد السمتى، وغيرهم.

ثم أقر بفضله الخصوم، وسلموا له كل العلوم، حتى قال الإمام مالك حين سئل عنه عن أبى حنيفة : رأيته رجلا لو كلمك في هذه السارية أنها ذهب لقام بحجته .وقال أيضا : إن أبا حنيفة لأهل الفقه خير مؤنس، وقال الشافعي : الناس كلهم عيال على أبى حنيفة في الفقه، فأصحابنا الحنفية عاملهم الله باللطافة الخفية ـ هم السابقون في الفقه والاجتهاد، ولهم الرتبة العليا في الرأى والحديث والارشاد، انتهىٰ.

وقال أيضا :إن كثيرا من أصحابنا تفرقوا في القرى والبلاد:

فمنهم :أصحابنا المتقدمون في العراق كبغداد، فإنها دار الخلافة ودار العلم والإرشاد.

ومنهم :مشائخ بلخ ومشائخ خراسان، ومشائخ سمرقند، ومشائخ بخارا. ومنهم مشائخ من بلاد أخرى كالرى وشيراز وطوس وزنجان وهمدان واستراباد وبسطام ومرغينان وفرغان ودامغان وغير ذلك من المدن الداخلية في إقليم ما وراء النهر، وخراسان وآذربيجان ومازندران

وخوارزم وغزنة وكرمان إلى بلاد الهند وجميع ما وراء النهر وغير ذلك من مدائن عراق العرب وعراق العجم.

ونشروا علم أبى حنيفة إملاء اوتذكيرا وتصينفا، واستفاد منهم الناس على اختلاف طبقاتهم، فبلغت كثرة الفقهاء إلى حد لا يحصى، وأماليهم وتصانيفهم غير قابلة للعد والإحصاء ، كانوا يتفقهون ويجتهدون، ويستفيدون ويجيبون الوقائع، ويؤلفون البدائع، ويفتون فى النوازل؛ ويجمعون المسائل فبقى نظام العالم، وانتظام أهاليه على أحسن النظام، ورقى رواجه على كرور الليالى، ومرور الأيام إلى حين قدر الله من خروج جنكيز خان (چنگيز خان) فوضع السيف، وقتل العباد، وخرب العامر، وأهلك البلاد، ومشى عليهم مشى الموسى على الشعر، وسعى عليهم سعى الجراد على الزرع الأخضر، وقدم خوارزم وأغارها، وقتل سلطانها خوارزم شاه محمد وابارها، والشيخ نجم الدين الكبرى رزق بالشهادة فى هذه الوقعة العظمى، بيد هذه الفئة الكافرة الفاجرة الطاغية، فى سنة ست عشرة و ستمئة.

ثم تلاه بنوه وذووه، وأكدوا فعله حتى قصد هلاكو الكافرين جنكيز الفاجر بغداد بجيش عرمرم في زمان الخليفة المستعصم آخر الخلفاء العباسية في سنة ست وخمسين وستمئة، ونزل بغداد، وقتل الخليفة وهجم عسكر التتر الفجرة دار الخلافة، وقتلوا من كان ببغداد من الفقهاء، وكان فقهاء الحنفية في تلك الديار قليلا، فساروا بأهاليهم إلى دمشق وحلب، وكانت هذه الديار في هذه الأيام على حسن النظام، وكانت تقدم الفقهاء إليها من البلدان والطلبة من كل مكان، إلى أن حدث فيها تعدى سلاطين

الجراكسة، وصارت أطوار النظام منتكسة، فارتحل العلم وأهاليه إلى بلاد الروم، واجتمع فيها ذووا الفضائل، وأرباب العلوم، ببركة السلطنة العثمانية انتهى.

وفى الإنصاف فى بيان أسباب الأختلاف للمحدث الدهلوى: كان أشهر أصحاب أبى حنيفة أبو يوسف، تولى قضاء القضاة أيام هارون الرشيد، فكان سببا لظهور مذهبه والقضاء به فى أقطار العراق، وديار خراسان وما وراء النهر .انتهى.

﴿طبقات أصحاب الحنفية ودرجاتهم

الدارسة الثانية:في ذكر طبقات أصحابنا الحنفية ودرجاتهم.

وهذا أمر لا بد للعالم المفتى من الاطلاع عليه لينزل الناس منازلهم، ولا يقدم أدناهم على أعلاهم، وقد بسطت الكلام فيه في رسالتي النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، وفي الفوائد البهية و تعليقاتها السنية، ونذكر هاهنا قدرا ضروريا مع زيادات مفيدة.

فاعلم أنه ذكر الكفوى في طبقات الحنفية إن الفقهاء يعنى من المشائخ المقلدين على خمس طبقات:

﴿الأولى:طبقة المتقدمين من الحنفية ﴾

الأولى : طبقة المتقدمين من أصحابنا كتلاميذ أبى حنيفة نحو أبى يوسف ومحمد وزفر وغيرهم، فإنهم يجتهدون فى المذهب، ويستخرجون الأحكام عن الأدلة الأربعة على حسب القواعد التى قررها أستاذهم أبو حنيفة، فإنهم وإن خالفوه فى بعض أحكام الفروع لكنهم يقلدونه فى قواعد

الأصول، بخلاف مالك والشافعي وابن حنبل؛ فإنهم يخالفونه في أحكام الفروع، غير مقلدين له في الأصول، وهذه الطبقة هي الطبقة الثانية من الاجتهاد.

﴿الثانية:طبقة اكابر المتأخرين من الحنفية ﴾

والثانية : طبقة أكابر المتأخرين من الحنفية كأبى بكر أحمد الخصاف، والإمام أبى جعفر أحمد الطحاوى وأبى الحسن الكرخى، وشمس الأئمة عبد العزيز الحلوانى، وشمس الأئمة محمد السرخسى، وفخر الإسلام على بن محمد البزدوى، والإمام فخر الدين حسن المعروف بقاضى خان، والصدر الأجل برهان الدين محمود، صاحب الذخيرة البرهانية، والصدر الأجل برهان الدين محمود، صاحب النصاب والخلاصة، المحيط البرهانى، والشيخ طاهر بن أحمد صاحب النصاب والخلاصة، وأمثالهم، فإنهم يقدرون على الاجتهاد فى المسائل التى لا رواية فيها عن صاحب المذهب، ولا يقدرون على المخالفة له لا فى الأصول، ولا فى الفروع، ولكنهم يستنبطونها على حسب أصول قررها، ومقتضى قواعد بسطها صاحب المذهب.

﴿الثالثة:طبقة اصحاب التخريج من المقلدين﴾

الثالثة: طبقة أصحاب التخريج من المقلدين، كالرازى وأضرابه، فإنهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلا، لكنهم لإحاطتهم بالأصول، وضبطهم للمأخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذى وجهين، وحكم مبهم محتمل لأمرين، منقول عن أبى حنيفة أو عن واحد من أصحابه، بنظرهم ورأيهم فى الأصول، والمقايسة على أمثاله ونظائره من الفروع، وما وقع فى الهداية

كذا في تخريج الرازى من هدا القبيل.

﴿الرابعة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين﴾

الرابعة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين؛ كأبى الحسين أحمد القدورى، وشيخ الإسلام برهان الدين على المرغينانى صاحب الهداية، وأمثالهما، وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر، بقولهم :هذا أولى، وهذا أصح رواية، وهذا أوضح دراية، وهذا أوفق للقياس، وهذا أرفق بالناس.

﴿الخامسة:طبقة المقلدين القادرين على التمييز ﴾

والخامسة : طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى، والضعيف وظاهر المذهب، وظاهر الروايات، والروايات النادرة، كشمس الأئمة محمد الكردرى، وجمال الدين الحصيرى، وحافظ الدين النسفى، وغيرهم مثل أصحاب المتون من المتأخرين، كصاحب المختار، وصاحب الوقاية، وصاحب المحمع وشأنهم أن لا ينقلوا فى كتبهم الأقوال المردودة، والروايات الضعيفة، وهذه الطبقة أدنى طبقات المتفقهين.

﴿وأما الذين هم دون ذلك

وأما الذين هم دون ذلك فإنهم كانوا ناقصين عامين يلزمهم تقليد علماء

وقد عد بعض العلماء ابن الهمام من اهل الترجيح ، وقال بعضهم هو من اهل الاجتهاد.
 قال العلامة ابن عابدين الشامى:

وقدمنا غير مرة أن الكمال من أهل الترجيح كما أفاده في قضاء البحر، بل صرح بعض معاصريه بأنه من أهل الاجتهاد ولا سيما وقد أقره على ذلك في البحر والنهر والمنح، ورمز المقدسي والشارح وهم أعيان المتأخرين فافهم (ردالمحتار، ج٣ص ٦٨٨، كتاب العتق، باب التدبير)

عصرهم وفقهاء دهرهم، ولا يحل لهم أن يفتوا إلا بطريق الحكاية، فيحكى ما يضبطه من أفواه العلماء ، ويحفظه من أقوال الفقهاء ، انتهى كلامه.

﴿تقسيم البعض ان الفقهاء على سبع طبقات ﴾

وذكر عمر بن عمر الأزهري المصري في آخر كتابه الجواهر النفيسة شرح الدرة المنيفة في مذهب أبي حنيفة، وعلى القارى المكي في رسالته في ذم الروافض، وغيرهما من محشى الدر المختار وغيرهم، نقلا عن ابن كمال باشا، مؤلف الإصلاح والإيضاح، وسيأتي إن شاء الله ذكره :إن الفقهاء على سبع طبقات، فذكر خمس طبقات نحو ما مر ذكره، وزاد: الطبقة الأولى :وهي طبقة المجتهدين بالاجتهاد المطلق، كالأئمة الأربعة، ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول، واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة من غير تقليد لأحد لا في الفروع ولا في الأصول. والطبقة السابعة : وهي طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر، ولا يفرقون بين الغث والسمين، ولا يميزون بين الشمال واليمين، بل يحفظون ما يجدون، كحاطب ليل، فالويل لهم ولمن قلدهم كل الويل.

انتهى. ل

وقال العلامة اللكنوى في مقدمة النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير في الفصل الاول: وقال ابن كمال باشا الرومي صاحب الإصلاح والإيضاح وغيره -المتوفي سنة أربعين وتسعمائة -في بعض رسائله :الفقهاء على سبع طبقات :

الأولى :طبقة المجتهدين في الشرع :كالأئمة الأربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول واستنباط الأحكام والفروع عن الأدلة الأربعة من غير تقليد لأحد لا في الفروع ولا في الأصول.

والثانية :طبقة المجتهدين في المذهب :كأبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبي حنيفة القادرين على استخراج الأحكام عن الأدلة المذكورة على مقتضى القواعد التي قررها أستاذهم أبو حنيفة فإنهم وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع لكنهم يقلدونه =

﴿لا منافاة بين التخميس والتسبيع،

قلت : لا منافاة بين التحميس والتسبيع، فإن من خمس اقتصر على الفقهاء الـذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد المطلق، ولم ينحطوا عن درجة التمييز بين الضعيف والقوى، ولم يصلوا إلى درجة التقليد المطلق، ومن سبع عمم فأدخل في القسمة المجتهدين المطلقين، والعلماء الغير المميزين.

وقد زل قدم صاحب الدر المختار شرح تنوير الأبصارحيث قال:قد

في قو اعد الأصول وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب.

والثالثة: طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب: كالخصاف والطحاوي وأبي الحسن الكرخي والسرخسي والحلوائي والبزدوي وقاضيحان وأمثالهم فإنهم لايقدرون على المخالفة للشيخ لا في الفروع ولا في الأصول لكنهم يستنبطون الأحكام في المسائل التي لا نص فيها عنه على حسب أصول قررها وقواعد بسطها.

والرابعة :طبقة أصحاب التخريج من المقلدين :كالرازى وأضرابه فإنهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلا لكنهم لإحاطتهم بالأصول وضبطهم للمأخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكم محتمل لأمرين منقول عن صاحب المذهب أو عن واحد من أصحابه المجتهدين برأيهم ونظرهم في الأصول والمقايسة على أمثاله ونظائره من الفروع.

والخامسة : طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كأبي الحسين القدروي وصاحب الهداية وأمثالهما وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض.

والسادسة :طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية والرواية النادرة : كأصحاب المتون الأربعة المعتبرة من المتأخرين مثل: صاحب الكنز وصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب المجمع. والسابعة :طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين ولا يميزون الشمال عن اليمين بل يجمعون ما يجدون كحاطب الليل انتهى ملخصا. وكذا ذكره عمربن عمر الأزهري المصري المتوفى سنة تسع وسبعين وألف في آخر كتابه الجواهر النفيسة شرح الدرة المنيفة في مذهب أبي حنيفة.

وكذا ذكره من جاء بعده مقلدا له إلا أن فيه أنظارا شتى من جهة إدخال من في الطبقة الأعلى في الأدنى (انتهى كلام اللكنوى"النافع الكبير شرح الجامع الصغير"، ص ٩ الى ا ١ ،مقدمة ،الفصل الأول،مطبوعة:ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشي)

ذكروا أن المجتهد المطلق قد فقد، وأما المقيد فعلى سبع مراتب مشهورة .انتهى.

فإن المجتهد المطلق داخل في المراتب السبع لا خارج عنها، والمرتبة السابعة ليست من مراتب الاجتهاد لاالمطلق والمقيد، فالصواب أن يقول: وأما المقيد فعلى خمس مراتب مشهورة. 1

﴿ مقام ابى يوسف ومحمد رحمهما الله ﴾

وليعلم أن هذه القسمة مسبعة كانت أو مخمسة وإن كانت صحيحة، لكن في اندراج الفقهاء المذكورين الذين أدرجهم أصحاب التقسيمات بحسب زعمهم في قسم (دون)قسم تحت ذلك القسم نظرا من وجوه: منها :إنهم أدرجوا أبا يوسف ومحمد في طبقة مجتهدى المذهب، الذين لا يخالفون إمامه في الأصول، وليس كذلك، فإن مخالفتهما لإمامهما في الأصول غير قليلة، حتى قال الإمام الغزالي في كتابه المنخول:إنهما خالفا أبا حنيفة في ثلثي مذهبه. انتهى.

قال الشيخ المفتى محمد تقى العثمانى حفظه الله تعالى:

أن بعض هذه الطبقات أقسام متباينة، مثل المجتهد المطلق والمجتهد في المذهب، وبعضها ليست أقساماً متباينة، فيُمكن أن تجتمع في شخص واحد، مثل "المجتهدين في المسائل" و"أصحاب التخريج" و"أصحاب الترجيح".

والذى يظهر لهذا العبدالضعيف عفا الله عنه أن هذه الأقسام للوظائف لا للأشخاص، والمراد أنّ وظائف الفقهاء تنقسم الى هذه الأقسام الثلاثة، ولا يلزمُ من ذلك أن لا يكون الرجلُ الواحد يتولّى جميعَ هذه الوظائف، أو بعضها فى وقتٍ واحد، وهذا كما أن العلماء ينقسمون الى مفسّر ومحدّث وفقيه ومتكلّم، ولكن ربما يقع أن الرجلَ الواحد تصدُق عليه جميعُ هذه الألقاب، فهو من حيثُ اشتغاله بالقرآن مفسّر، ومن حيث اشتغاله بالقرآن مفسّر، ومن حيث اشتغاله بالققد فقيه. فكذلك يجوز أن حيث الرجلُ الواحد مجتهداً فى المسائل وأهلاً للتّخريج والترجيح فى وقتٍ واحد (أصول الافتاء وآدابه، ص ١٠١، و ٢٠٠، مكتبة: معارف القرآن، كواتشى، الباكستان)

وقال شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردرى فى رد المنخول: إن الإمام أبا حنيفة قد علم أنهما بلغا رتبة الاجتهاد، وإن وظيفة المجتهد العمل باجتهاده دون اجتهاد غيره، فأمر بترك العمل بقوله إذ لم يظهر دليله، وقال: لا يحل لأحد أن يأخذ بقولى ما لم يعلم من أين قلته، ونهى عن التقليد وندب إلى معرفة الدليل.

فلم يظهر لهما دليل قول أبى حنيفة في بعض المسائل، وظهرت لهما الإمارة على خلاف قوله، فتركوا قوله بأمره عملا برأيهما بأمره .انتهى. ٢

ل قال العلامة ابن عابدين الشامى:

مطلب صح عن الإمام أنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي. قلت : قد يجاب بأن الإمام لما أمر أصحابه بأن يأخذوا من أقواله بما يتجه لهم منها عليه الدليل صار ما قالوه قولا له لابتنائه على قواعده التي أسسها لهم، فلم يكن مرجوعا عنه من كل وجه، فيكون من مذهبه أيضا، ونظير هذا ما نقله العلامة بيرى في أول شرحه على الأشباه عن شرح الهداية لابن الشحنة، ونصه : إذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث، ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه حنفيا بالعمل به، فقد صح عنه أنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي . وقد حكى ذلك ابن عبد البر عن أبي حنيفة وغيره من الأثمة الأربعة.

ولا يخفى أن ذلك لمن كان أهلا للنظر فى النصوص ومعرفة محكمها من منسوخها، فإذا نظر أهل المذهب لكونه صادرا بإذن صاحب المذهب لكونه صادرا بإذن صاحب المدهب، إذ لا شك أنه لو علم ضعف دليله رجع عنه واتبع الدليل الأقرى؛ ولذا رد المحقق ابن الهمام على بعض المشايخ حيث أفتوا بقول الإمامين بأنه لا يعدل عن قول الإمام إلا لضعف دليله (ردالمحتار، ج 1 ص ٦٧، مقدمة)

قال العلامة اللكنوى في مقدمة النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير في الفصل الاول: أن فيه أنظارا شتى من جهة إدخال من في الطبقة الأعلى في الأدنى قد أبداها الفاضل هارون بن بهاء الدين بن شهاب الدين المرجانى الحنفى ولا بأس بسرد عبارته لتضمنها فوائد شريفة وفوائد لطيفة وهي هذه:

ليت شعرى ما معنى قولهم :إن أبا يوسف ومحمدا وزفر وإن خالفوا أبا حنيفة في بعض الأحكام لكنهم يقلدونه في الأصول ما الذي يريد به ؟ فإن أراد منه الأحكام الإجمالية التي يبحث عنها في كتب الأصول فهي قواعد عقلية وضوابط برهانية يعرفها المرء من حيث أنه ذو عقل وصاحب فكر ونظر سواء كان مجتهدا أوغير مجتهد ولا تعلق لها بالاجتهاد قط وشأن الأئمة الثلاثة أرقفع وأجل من أن لا يعرفوا بها كما هو اللازم =

فالحق أنهما مجتهدان مستقلان، نالا برتبة الاجتهاد المطلق، إلا أنهما لحسن تعظيمها لأستاذهما، وفرط إجلالهما لإمامهما أصلا أصله، وسلكا نحوه، وتوجها إلى نقل مذهبه، وتأييده وانتصاره، وانتسبوا إليه.

فمن ثم عدهما المحدث الدهلوي في الإنصاف ، وغيره، وعبد الوهاب الشعراني في الميزان من المجتهدين المنتسبين. 1

-من تقليدهم غيرهم فيها فحاشاهم ثم حاشاهم عن هذه النقيصة وحالهم في الفقه إن لم يكن أرفع من مالك والشافعي فليسوا بدونهما وقد اشتهر في أفواه الموافق والمخالف وجرى منجرى الأمثال قولهم : أبو حنيفة أبو يوسف بسمعني أن البالغ إلى الدرجة القصوى في الفقاهة أبو يوسف.

وقال الخطيب البغدادي: قال طلحة بن محمد بن جعفر: أبو يوسف مشهور الأمر ظاهر الفضل أفقه أهل عصره لم يتقدمه أحد في زمانه وكان على النباهة في العلم والحكم والعلم والقدر وهو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض وكذلك محمد بن الحسن قد بالغ الشافعي في مدحه والثناء عليه وقد ذكر القاضي عبد الرحمن بن خلدون المالكي في مقدمته: إن الشافعي رحل إلى العراق ولقي أصحاب الإمام أبي حنيفة وأخذ عنهم ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق وكذلك أحمد بن حنبل أخذعن أصحاب أبى حنيفة مع وفور بضاعته في الحديث انتهى ولكل واحد منهم أصول مختصة تفردوا بها عن أبي حنيفة وخالفوه فيها بل قال الغزالي : إنهما خالفا أبا حنيفة في ثلثي مذهبه ونقل النووي في تهذيب الأسماء عن أبي المعالى الجويني: أن كل ما اختاره المزني أرى أنه تخريج ملحق بالمذهب لا كأبي يوسف ومحمد فإنهما يخالفان أصول صاحبهما وأحمد بن حنبل لم يذكره الإمام أبو جعفر الطبري في عداد الفقهاء وقال: إنما هو من حفاظ الحديث فكيف يكون من المجتهدين في الشرع دون أبي يوسف ومحمد؟ كما أفاده في قضاء البحر بل صرح بعض معاصريه أنه من أهل الاجتهاد انتهى (انتهي كلام اللكنوي"النافع الكبير شرح الجامع الصغير"، ص ١١، ١ ، مقدمة ،الفصل الأول،مطبوعة:ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشي))

1 قال عبد القادر بن بدران الدمشقى:

جعل بعض المتأخرين أقسام المجتهدين على خمسة مراتب وممن علمناه جنح إلى هذا التقسيم أبا عمرو ابن الصلاح وابن حمدان من أصحابنا في كتابه أدب المفتي وتلاهما شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية فإنه نقل في مسودة الأصول كلام ابن الصلاح ولم يتعقبه وتتبعهم العلامة الفتوحي في آخر كتابه شرح المنتهى الفقهي ونحن نلخص كلامهم هنا فنقول ذهبوا إلى أن المفتى يعني المجتهد ينقسم إلى مستقل وغير مستقل. فالمستقل هو المجتهد المطلق وقد مربيانه وأما غير المستقل فقد كان ابن الصلاح =

همقام الخصاف والطحاوى والكرخي

ومنها :إن قولهم فى الخصاف والطحاوى والكرخى أنهم لا يقدرون على مخالفة إمامهم، لا فى الأصول ولا فى الفروع، يردهم النظر فى أحوالهم المذكورة فى طبقات الحنفية، وأقوالهم وآرائهم المأثورة فى الكتب الفرعية والأصلية. 1

= ومن دهر طويل طوى بساط المفتى المستقل والمجتهد المطلق وأفضى أمر الفتيا إلى الفقهاء المنتسبين لأئمة المذاهب المتنوعة انتهى .

ولا يلزم من طى البساط عدم الوجود فإن فضل الله لا ينحصر فى زمان ولا فى مكان سنينه فيما بعد إن شاء الله تعالى ثم إن للمفتى المنتسب إلى أحد المذاهب أربع أحوال أحدها أن لا يكون مقلدا لإمامه لا فى مذهبه ولا فى دليله لكنه سلك طريقه فى الاجتهاد والفتوى ودعا إلى مذهبه وقرأ كثيرا منه على أهله فوجده صوابا وأولى من غيره وأشد موافقة فيه وفى طريقه وإلى هذا أشرنا أول الكتاب حيث بينا لأى شىء احتار كبار أصحاب أحمد مذهبه على مذهب غيره.

ويؤخذ هذا من كلام ابن الصلاح أيضا فإنه قال ذكر عن أبى إسحاق الإسفراييني أنه حكى عن أصحاب أبى حنيفة إنهم صاروا إلى مذاهب أثمتهم تقليدا لهم .

قال ابن الصلاح والصحيح الذى ذهب إليه المحققون ما ذهب إليه أصحابنا وهو أنهم صاروا إلى مذهب الشافعي لا على جهة التقليد له لكن لأنهم وجدوا طريقه في الاجتهاد والفتاوي أسد الطريق.

قال أبو عسرو ودعوى انتفاء التقليد مطلقا من كل وجه لا يستقيم إلا أن يكونوا قد أحاطوا بعلوم الاجتهاد المطلق وذلك لا يلائم المعلوم من أحوالهم أو أحوال أكثرهم وذهب بعض الأصوليين من أصحابنا إلى أنه لم يوجد بعد عصر الصحابة مجتهد مستقل. وحكى اختلافا بين الحنفية والشافعية في أبي يوسف ومحمد والمزنى وابن سريج هل كانوا مستقلين أم لا قال ولا تستنكر دعوى ذلك فيهم في فن من فنون الفقه بناء على جواز تجزى منصب الاجتهاد ويبعد جريان الخلاف في حق هؤلاء المتجرين الذين عم نظرهم الأبواب كلها وفتوى المنتسبين في هذه الحال في حكم فتوى المجتهد المستقل المطلق يعمل بها ويعتد بها في الإجماع والخلاف (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج١، ص٧٤، الى ٣٧٥، عقد نضيد في الاجتهاد والتقليد)

أ قال تقى الدين التميمى:

أحمد بن عمر، وقيل عمرو، بن مهير، وقيل مهران الشيباني، أبو بكر، الخصاف: =



همقام الجصاص

ومنها :إن عدهم أبا بكر الرازى الجصاص من الذين لا يقدرون على الاجتهاد مطلقا بعيد جدا، مع عدهم شمس الأئمة الحلوانى والسرخسى والبزدوى وقاضى خان فى المجتهدين فى المذهب، مع أن الرازى أقدم منهم زمانا، وأعلى منهم شأنا، وأوسع منهم علما، وأدق منهم سرا. 1

= ذكره صاحب "الهداية "في الوديعة، بلقبه الخصاف. وكانت وفاة صاحب الترجمة ببغداد، سنة إحدى وستين ومائتين .رحمه الله تعالى (الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تحت ترجمة ٢٧٦، ج١، ص١٢٣)

وقال قاسم بن قطلوبغا:

أبو الحسن الكرخى من كرخ جُدَّان. انتهت إليه رئاسة الحنفية بعد أبى خازم، وأبى سعيد البردعى، وانتشر أصحابه تفقه عليه أبو بكر الرازى وأبو عبد الله الدامغانى، وأبو على الشاشى، وأبو القاسم التنوخى مولده سنة ستين ومائتين. ووفاته ليلة النصف من شعبان سنة أربعين وثلاثمائة (تاج التراجم، تحت ترجمة 100، ص ٢٠٠، و ٢٠١)

وقال الذهبي:

الطحاوى أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة: الإمام، العلامة، الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقيهها، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدى، الحجرى، المصرى، الطحاوى، الحنفى، صاحب التصانيف من أهل قرية طحا من أعمال مصر. مولده: في سنة تسع وثلاثين ومائتين (سير اعلام النبلاء، المجلد الخامس عشر، ص ٢٩و٨٧)

أ قال كمال الدين ابن الهمام:

الإمام أبا بكر الجصاص أحمد بن على الرازى صاحب التصانيف الكثيرة في الأصول والفروع وأحكام القرآن، وإليه انتهت رياسة أصحاب أبى حنيفة ببغداد بعد الشيخ أبى المحسن الكرخى، وكانت ولادته سنة خمس وثلثمائة ومات سنة سبعين وثلثمائة (فتح القدير، ج٨، ص ١١، كتاب الوكالة)

وقال بدر الدين العيني:

(والإمام السرخسى) ش : هو شمس الأثمة أبو بكر محمد بن أبى سهل السرخسى، وهو تلميذ الإمام محمد بن الفضل البخارى، وهو تلميذ الشيخ عبد الله بن يعقوب السيد مولى، وهو تلميذ أبيه وشيخه أبى حفص الكبير وهو تلميذ أبيه وشيخه أبى حفص الكبير وهو تلميذ محمد بن الحسن -رَحِمَهُمُ اللَّهُ -، والإمام السرخسى هو صاحب "المبسوط "أملاه وهو في السجن باذر جند، وهو من كبار علماء ما =



وشأن القدوري

ومنها :إن شأن القدورى أجل من قاضى خان وصاحب الهداية، إن لم يكن أجل منه فليس بأدنى منه، فجعل قاضى خان فى مرتبة ثالثة، وحط القدورى وصاحب الهداية عنها ليس مما ينبغى. [

-وراء النهر صاحب الأصول والفروع كان إماما حجة من فحول الأثمة ذا فنون.

مات في حدود الأربعمائة وعشرين، ونسبته إلى سرخس بفتح السين والراء المهملتين شمخاء معجمة ساكنة وفي آخره سين مهملة مدينة من مدن خراسان بين نيسابور ومرو في أرض سهلة (البناية شرح الهداية، ج ١، ص٣٦٣، كتاب الطهارات، باب في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز)

وقال بدر الدين العيني أيضاً:

(الإمام على البزدوى) ش: وهو فخر الإسلام على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم النسفى النسفى لا أخوه صدر الإسلام محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم النسفى وعبد الكريم هذا كان تلميذ الشيخ الإمام أبى المنصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدى السمرقندى (البناية شرح الهداية، ج٨، ص ٤٧٠) كتاب الكفالة، فصل فى الضمان)

وقال يوسف اليان سركيس:

قاضى خان الامام فخر الدين أبو المحاسن الحسن بن منصور أبى القاسم محمود بن عبد العزيز الاوزجندى الفرغانى الحنفى المعروف بقاضى خان صاحب الفتاوى المشهورة في مذهبه.

كان اماما كبيرا وبحرا عميقا غواصا في المعاني الدقيقة -تفقه على الامام شمس الائمة محمد بن عبد الستار الكردى وأخذ عن حسن ابن على المرغيناني عن برهان الدين الكبير بن ماره وعن محمود بن عبد العزيز الاوزجندى جد قاضي خان وغيرهم وفتاواه في أربعة أسفار معتمدة عند أجلة الفقهاء فتاوى قاضيخان -(فقه حنفي)

ذكر فيها جملة من المسائل التي يغلب وقوعها وتمس الحاجة إليها وتدور عليها واقعات الامة .ورتبها على ترتيب الكتب المعلومة بين العلماء فرعا وأصلا (معجم المطبوعات، ج؟، ص١٤٨٧، جمعه ورتبه :يوسف اليان سركيس)

ل قال الباباني:

القدورى :أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان القدورى أبو الحسين البغدادى من فقهاء الحنفية ببغداد ولد سنة 362وتوفى سنة 428ثمان وعشرين وأربعمائة .من مصنفاته أدب القاضى على مذهب أبى حنيفة .التجريد فى الفروع أفرد في ما خالف الشافعى من المسائل .التقريب الثاني كذا فى الخلاف بادلتها . =



﴿المجتهد المستقل والمنتسب ﴾

وذكر أحمد بن حجر المكى الهيتمى الشافعى فى رسالته "شن الغارة على من أبدى معرة تقوله فى الحنا وعواره" نقلا عن شرح المهذب للنووى: إن المجتهد: إما مجتهد مستقل: ومن شروطه: فقه النفس، وسلامة الذهن، ورياضة الفكر، وصحة التصرف والاستنباط، والتيقظ، ومعرفة الأدلة وآلالتها المذكورة فى الأصول وشروطها، والاقتباس منها مع الدراية، والارتياض فى استعمالها، ومع الفقه والضبط لأمهات مسائله، وهذا عدم من أزمنة طويلة.

وإما منتسب : وهو أربعة أقسام:

=التقريب في مسائل الخلاف .شرح مختصر الكرخي في الفروع .المختصر في الفروع مشهور وغير ذلك (هدية العارفين، ج1، ص ٣٩، باب الالف) وقال الزركلي:

المرغينانى: على بن أبى بكر بن عبد الجليل الفرغانى المرغينانى، أبو الحسن برهان المدين : من أكابر فقهاء الحنفية نسبته إلى مرغينان (من نواحى فرغانة) كان حافظا مفسرا محققا أديبا، من المجتهدين.

وقال الشيخ المفتى محمد تقى العثماني حفظه الله تعالىٰ:

ان كان التقسيم الذى ذكره ابن كمال باشا للوظائف، لا للأشخاص كما قدَّمنا، فربّما يرتفع الاشكال الذى ذكره الامامان اللكنوى والمرجاني رحمهما الله تعالى، حيث ان كون القدوري وصاحب الهداية من أصحاب الترجيح لاينافي كونَهما من المجتهدين في المسائل، وان سبب ذكرهما في عِداد أصحاب الترجيح راجع الى ماكثر في كتبهما من ترجيح بعض روايات المذهب على بعض، وليس معنى ذلك أنهما غير قادرين على الاجتهاد في المسائل. والله سبحانة أعلم (أصول الافتاء وآدابه، صفحه ١٠٤، وص ٥٠٠، مكتبة: معارف القرآن، كراتشي، الباكستان)

أحدها: أن لا يقلد إمامه في المذهب، والدليل لاتصافه بصفة المستقل، وإنما ينسب إليه لسلوك طريقه في الاجتهاد. 1

1 قال العلامة اللكنوى في عمدة الرعاية:

قال في المصباح المنير: اجتهدَ في الأمر بذلُ وسعه وطاقته في طلبه؛ ليبلغَ مجهوده، ويصلُ إلى نهايته .انتهي .ومعنى بذل الطاقةُ :أن يحسُّ من نفسِهِ العجزَ عن المزيد عليه. وشرطه : الإسلام، والعقل، والبلوغ، وكونه فقيه النفس؛ أي شديد الفهم بالطبع، وعملُه باللغة العربية، وكونه حاوياً لكتاب الله تعالى فيما يتعلَّق بالأحكام، وعالماً بالحديث متناً وسنداً، وناسخاً ومنسوخاً، وبالقياس، وهذه الشرائط في المجتهدِ المطلق الذي يفتي في جميع الأحكام، وأمّا المجتهدُ في حكم دون حكم فعليه معرفةُ ما يتعلَّق بذلك الحكم مثلاً كالاجتهاد في حكم متعلِّق بالصّلاة لا يتوقّف على معرفة جميع ما يتعلّق بالنكاح .كذا في التلويح، والمرادُ هاهنا المعنى الأوّل .صوَّحَ به في النهر وغيره. وقال في الفصول العماديّة: المجتهدُ مَن يعلمُ الكتابَ والسنَّة مقدارَ ما يتعلُّقُ به الأحكام دون المواعظ، وقيل :إذا كان صوابُّهُ أكثر من خطئه حلُّ له الاجتهاد، والأوّل أصحّ. انتهى .وقال في الهداية:وفي حدّ الاجتهاد كلام عرف في أصول الفقه، حاصلُهُ :أن يكون صاحبَ حديثِ لـه معرفةً بالفقه؛ ليعرف معاني الآثار، أو صاحبُ فقه له معرفةً بالحديث؛ لئلا يشتغل بالقياس في المنصوص عليه .انتهى.

والفرق بين القولين : أنَّ على الأوّل نسبةً إلى معرفة الحديث أكثرُ من معرفتِه بالفقه، وفي الثاني :عكسه، وأنت تعلم أنّ المجتهدَ يحتاج إلى الأمرين جميعاً، وهما تحرزانه عن القياس في معارضةِ النصّ، ومعرفةِ معانى الآثار؛ ليتمكُّن من القياس، فالوجه أن يقال : صاحبُ حديثٍ وفقه؛ ليعرف معانى الآثار، ويمتنع عن القياس.

والحاصلُ أن يعلمَ بالكتاب والسنّة بأقسامهما من عبارتهما وإشارتهما ودلالتهما واقتضائهما وباقي الأقسام: ناسخها ومنسوخها، ومناطات أحكامهما، ومشروطِ القياس، والمسائل المجمع عليها؛ لئلا يقع في القياس في مقابلة الإجماع، وأقوال الصحابة، كذا في الفتح، وقيل: أن يكون صاحبَ قريحة مع ذلك: أي أحد الأمرين، يعرف بها عادات الناس؛ لأنَّ من الأحكام ما يبتني عليها .كذا في الهداية، فهذا القيد لا بُـدٌ منه في الـمـجتهد، فمَن اتقنَ هذه الجملة فهو أهل الاجتهاد، فيجب عليه أن يُعُمِلَ اجتهاده :وهو أن يبذلَ جهـ ذه في طلب الظنِّ بحكم شرعيّ عن هذه الأدلّة، ولا يقلّد أحداً كذا في الفتح، وزيادة التفصيل في مطولات الأصول، ومبسوطات الفقهاء الفحول (عمدة الرعاية بتحشية شرح الوقاية، كتاب القضاء)

وقال عبد القادر بن بدران الدمشقى:

تنبيه: إن هذه الشروط المذكورة كلها إنما تشترط للمجتهد المطلق الذي يفتي في جميع الشرع أما من أفتى في فن واحد في مسألة واحدة ووجدت فيه شروط الاجتهاد بالنسبة إلى ذلك الفن أو تلك المسألة فلا يشترط له ذلك وجاز له أن يجتهد =

وثانيةً : أن يكون مجتهدا مقيدا في المذهب، مستقلا بتقرير أصوله بالدليل، غير أنه لا يتجاوز في أدلة أصول إمامه قو اعده، وشرط كونه عالما بالفقه وأصوله وأدلة الأحكام تفصيلا، وكونه بصيرا بمسالك الأقيسة والمعاني، تام الارتياض في التخريج والاستنباط؛ بقياس غير المنصوص عليه؛ لعلمه بأصول إمامه، ولا يعرى عن تقليد له، لإخلاله ببعض أدوات المستقل؛ كالنحو والحديث، وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجوه.

وثالثها: أن لا يبلغ رتبة الوجوه، لكنه فقيه حافظ مذهب إمامه، قائم بتقرير أدلته، يصور ويحرر ويقرر ويمهد ويزيف ويرجح، وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى أواخر المئة الرابعة الذين رتبوا المذهب، وحرروا.

و رابعها: أن يـقـوم بـحفظ المذهب و نقله، و فهم مشكله، و لكنه ضعيف في تقرير دليله، وتحرير أقيسته، فهذا يعتبر نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه انتهى ملخصا. 1

⁼ فيما حصل شروط الاجتهاد فيه وإن لم تتوفر فيه الشروط في غيرها وخالف قوم في هـذا وهـذا مبنى عـلى أنه هل يجوز تجزىء الاجتهاد أم لا يجوز والحق أنه يتجزأ لأن كثيرا من أئمة السلف الصحابة وغيرهم كانوا يسألون عن بعض مسائل الأحكام فيقولون لا ندري حتى إن مالكا رضى الله عنه قال لا أدري في ست وثلاثين مسألة من ثماني وأربعين مسألة وقد توقف الشافعي وأحمد بل الصحابة والتابعون في الفتاوي كثيرا فلو كان الاجتهاد المطلق في جميع الأحكام شرطا في الاجتهاد في كل مسألة على حدتها لما كان هؤ لاء الأئمة مجتهدين لكنه خلاف الإجماع فدل على أن ذلك لا يشترط ولا يشترط عدالة المجتهد في اجتهاده لكنها مشترطة في قبول فتياه وخبره هذا ما يذكره علماء الأصول في المجتهد المطلق ويسمى عندهم بالمجتهد المستقل ويعرفونه بأنه الذي يستقل بإدراك الأحكام الشرعية من الأدلة الشرعية من غير تقليد ولا تقييد بمذهب معين (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج ١، ص٣٧٣، الى ٣٧٤، عقد نضيد في الاجتهاد والتقليد)

قال العلامة اللكنوى في مقدمة النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير في الفصل الاول: واعلم أن المجتهد على أقسام ثلاثة:

أحدها : المجتهد المطلق المستقل ومن شروطه فقه النفس وسلامة الذهن وصحة =

﴿طبقات مسائل مذهب الحنفية ﴾

الدراسة الثالثة:في ذكر طبقات المسائل.

قال الكفوى في أعلام الأخيار في ترجمة الإمام محمد: اعلم أن مسائل مذهبنا على ثلاث طبقات:

-التصرف والاستنباط والتيقظ ومعرفة الأدلة وآلاتها المذكورة في الأصول وشروطها ومع الفقه والضبط لأمهات المسائل.

وثانيها : المجتهد المطلق المنتسب وهو أن ينتسب إلى إمام متين من الأثمة المجتهدين لكن لا يقلده لا في المذهب ولا في الدليل لاتصافه بآلات الاجتهاد وإنما انتسب إليه لسلوكه طريقه في الاجتهاد.

وثالثها : المجتهد في المذهب وهو أن يكون مقيدا بمذهب إمام مستقلا بتقرير أصوله بالمدليل غير أنه لا يجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده وشرطه كونه عالما بالمذهب وأصوله وأدلة الأحكام تفصيلا وكونه بصيرا بمسالك الأقيسة والمعانى تام الارتياض في التخريج والاستنباط بقياس غير المنصوص عليه على المنصوص لعلمه بأصول إمامه ولا يعرى عن تقليد لإمامه لإخلاله ببعض أدوات الاجتهاد المستقل كالنحو والمحديث ونحو ذلك كذا ذكره ابن حجر المكى في رسالته شن الغارة على من أظهر معرة تقوله في الحنا وعواره.

أما القسم الأول: فاتصف به الأئمة الأربعة ومن بعدهم وقال ابن حجر :قال ابن الصلاح :إن هذه المرتبة قد انقطعت من نحو ثلاث مائة سنة ولابن الصلاح نحو ثلاث مائة فيكون قد انقطعت من نحو ستمائة سنة بل نقل ابن الصلاح عن بعض الأصوليين أنه لم يوجد بعد عصر الشافعي مجتهد مستقل انتهى.

وفى الميزان لعبد الوهاب الشعرانى :قد نقل الجلال السيوطى :أن الاجتهاد المطلق على قسمين :مطلق فيسر منتسب كما عليه الأثمة الأربعة ومطلق منتسب كما عليه الأثمة الأربعة ومطلق فير المنتسب بعد الأثمة الأربعة إلا الإمام محمد بن جرير الطبرى ولم يسلم له ذلك انتهى.

وفى الميزان أيضا :فإن قلت : هل يصح لأحد الآن الوصول إلى مقام أحد من الأثمة المجتهدين ؟

فالجواب نعم لأن الله تعالى على كل شيء قدير ولم يرد لنا دليل على منعه وقد قال بعضم :إن النساس الآن يصلون إلى ذلك من طريق النظر والاستدلال فإن ذلك مقام لم يدعه بعد الأئمة الأربعة أحد إلا ابن جرير ولم يسلموا له وجميع من ادعى الاجتهاد المطلق إنما مراده المطلق المنتسب الذي لا يخرج =

﴿الطبقة الاولى:مسائل الاصول او ظاهر الرواية ﴾

الطبقة الاولى : مسائل الأصول، وهى مسائل ظاهر الرواية، وهى مسائل المسبوط لمحمد، ولها نسخ أشهرها وأظهرها نسخة أبى سليمان الجوزجانى، ويقال له الأصل، ومسائل الجامع الصغير، ومسائل الجامع الكبير، والزيادات كلها تأليف محمد، وللمبسوط نسخ:

=عن قواعد إمامه كابن القاسم وأصبغ مع مالك وكمحمد وأبي يوسف مع أبي حنيفة وكالمزنى والربيعة مع الشافعي إذ ليس في قوة أحد بعد الأثمة الأربعة أن يبتكر الأحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة في ما نعلم أبدا ومن ادعى له قلنا له: فاستخرج لنا شيئا لم يسبق لأحد من الأثمة استخراجه فليتأمل ذلك مع ما قدمناه آنفا من سعة قدرة الله لا سيما والقرآن لا تنقضى عجائبه ولا أحكامه في نفس الأمر فاعلم ذلك انتهى.

وقال بحر العلوم اللكنوى في شرح تحرير الأصول : اعلم أن بعض المتعصبين قالوا: اختتم الاجتهاد المطلق على الأثمة الأربعة ولم يوجد مجتهد مطلق بعدهم والاجتهاد في المذهب اختتم على العلامة النسفي صاحب الكنز ولم يوجد مجتهد في المذهب وهذا غلط ورجم بالغيب فإن سئل من أين علمتم هذا ؟ لا يقدرون على إبداء دليل أصلا ثم هو تحكم على قدرة الله تعالى فمن أين يحصل علم أن لا يوجد إلى يوم القيامة أحد يتفضل الله عليه مقام الاجتهاد فاجتنب عن مثل هذه التعصبات انتهى وقال هو أيضا في شرح مسلم الثبوت :من الناس من حكم بوجوب خلو الزمان عن المجتهد بعد العلامة النسفي وعنوا به الاجتهاد في المذهب وأما الاجتهاد المطلق فقالوا : إنه اختتم بالأئمة الأربعة حتى أوجبوا تقليد واحد من هؤلاء على الأئمة وهذا كله هوس من هوساتهم لم ياتوا بدليل ولا يعبأ بكلامهم وإنما هم من الذين حكم الحديث عليهم: أنهم أفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا ولم يفهموا أن هذا إخبار بالغيب في خمس لا يعلمهن إلا الله انتهي. والحاصل أن من ادعى بأنه قد انقطعت مرتبة الاجتهاد المطلق المستقل بالأئمة الأربعة انقطاعا لا يمكن عوده فقد غلط وخبط فإن الاجتهاد رحمة من الله سبحانه ورحمة الله لا تقتصر على زمان دون زمان ولا على بشر دون بشر ومن ادعى انقطاعها في نفس الأمر مع إمكان وجودها في كل زمان فإن أراد أنه لم يوجد بعد الأربعة مجتهد اتفق الجمهور على اجتهاده وسلموا استقلاله كاتفاقهم على اجتهادهم فهو مسلم وإلا فقد وجد بعدهم أيضا أرباب الاجتهاد المستقل : كأبي ثور البغدادي وداؤد الظاهري ومحمد بن إسماعيل البخاري وغيرهم على ما لا يخفى على من طالع كتب الطبقات. وأما القسم الثاني: فاتصف به أبو يوسف ومحمد وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة =



منها نسخة :شيخ الإسلام أبي بكر، المعروف بخواهر زاده، ويقال لها:مبسوط شيخ الإسلام، والمبسوط الكبرى.

ومنها نسخة :شمس الأئمة السرخسي.

ونسخة :شمس الأئمة الحلواني أستاذ السرخسي.

ومن مسائل ظاهر الرواية مسائل كتاب المنتقى للحاكم الشهيد، وهو للمذهب أصل بعد كتب محمد، ولا يوجد في هذه الأعصار، وفي هذه الأمصار، وكتاب الكافي للحاكم أيضا من أصول المذهب، وقد شرحه المشايخ:

⁼ وفي الشافعية كثيرون بلغوا هذه المرتبة :كالنووى وابن الصلاح وابن دقيق العيد وتقي الدين السبكي وابنه تباج البدين السبكي والسراج البلقيني وابن الزملكاني والسيوطى وغيرهم ممن عاصرهم أو تقدمهم على ما ذكره السيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة وغيره.

وفي الإنصاف : انقرض المجتهد المطلق المنتسب في مذهب أبي حنيفة بعد المائة الثالثة وذلك لأنه لا يكون إلا محدثا جيدا واشتغالهم بعلم الحديث قليل قديما وحديثا وإنماكان فيه المجتهدون في المذهب وهذا الاجتهاد أراد من قال : أدني الشروط للمجتهد أن يحفظ المبسوط وقل المجتهد المنتسب في مذهب مالك وكل من كان منهم بهذه المنزلة فإنه لا يعد تفرده وجها في المذهب : كابن عبد البر وأبي بكربن العربي وأما ملذهب أحمد فكان قليلا قديما وحديثا وكان فيه المجتهدون طبقة بعد طبقة إلى أن انقرض في المائة التاسعة واضمحل في أكثر البلاد اللهم إلا ناس قليلون بمصر وبغداد وأما مذهب الشافعي فأكثر المذاهب مجتهدا مطلقا ومجتهدا في المذهب وأكثر المذاهب أصوليا ومتكلما وأوفرها مفسرا للقرآن وشارحا للحديث وأسندها إسنادا ورواية وكان أوائل أصحابه مجتهدين بالاجتهاد المطلق ليس فيهم من يـقــلــده في جميع مجتهداته حتى نشأ ابن شريح فأسس قواعد التقليد والتخريج ثم جاء أصحابه يمشون في سبيله وينسحبون على منواله ولذلك يعد من المجددين على رأس المائتين انتهى.

وأما القسم الثالث: فاتصف به كثيرون من الأصحاب الحنفية كما مر ذكره مفصلا وفي باقي المذاهب أيضا كثيرون بلغوا هذه المرتبة (انتهي كلام اللكنوي"النافع الكبير شرح الجامع الصغير"، ص١٦ الى ٢١ ،مقدمة ، الفصل الأول،مطبوعة: ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشي)

منها شرح شمس الأئمة السرخسي.

وشرح شيخ الإسلام على القاضي الإسبيجابي. 1

﴿الطبقة الثانية:مسائل المذهب او غير ظاهر الرواية

والطبقة الثانية :من مسائل المذهب هي مسائل غير ظاهر الرواية، وهي المسائل التي رويت عن الأئمة، لكن في غير الكتب المذكورة :إما في كتب آخر لمحمد كالكيسانيات، والرقيات، والجرجانيات، والهارونيات، وإنما سمى غير ظاهر الرواية؛ لأنها لم تشتهر عن محمد، ولم ترو عنه بطرق كطرق الكتب الأول. ٢

الأكثرون من فقهاء الحنفية على أنّ مسائلَ الأصول وظاهرِ الرّواية تعبيران لمعنى واحد، ولا فرق بينهما، وذكر ابنُ كمال باشا في شرح الهداية أنّ هناك فرقاً بينهما، واللّذى يظهر من الفرق من كلامه هو أنّ مسائلَ "الأصول" ماجاء ت في الكتب الستّة للامام محمّد، وظاهر الرّواية ماثبت عن أئمة المذهب برواية صحيحة وأفتى بها المحتهدون بعدهم، سواء كانت الرّواية من غير الامام محمد رحمه الله تعالى، واستنتَج من هذا أنّ رواية "النوادر" قد تكونُ ظاهرَ الرّواية، وبني ذلك على عبارةٍ من مبسوط السّر خسى حيث ذكر رواية الحسن بن زياد، وسمّاها "ظاهرَ الرواية" ولكن ردّ عليه ابنُ عابدين رحمه الله تعالى بأنّ كونَ الرّواية مروية عن الحسن لاينافي كونها في الكتب الستة لمحمد، فيمكن أن تكونَ سُمّيت الرّواية "ظاهرَ الرّواية" من هذه الجهة (أصول اللتة لمحمد، فيمكن أن تكونَ سُمّيت الرّواية "ظاهرَ الرّواية" من هذه الجهة (أصول اللقتاء وآدابه، ص 10 مكتبة: معارف القرآن، كواتشي، الباكستان)

ع قال الشيخ المفتى محمد تقى العثماني حفظه الله تعالىٰ:

وهناك ثلاثة كتب أخرى للامام محمد رحمه الله تعالى ذكر بعض المؤلفين فيها أنها يسمكن الحاقها بالقسم الأول، يعنى بكتب ظاهر الرواية، لشهرتها وأهميتها، وهى موطأ الامام محمد، وكتاب الآثار، وكتاب الحجّة على أهل المدينة والظاهر أنها وان كانت بمشابة كتب ظاهر الرواية فى صحة نسبتها الى الامام محمد، واشتهارها فيما بين أهل العلم، ولكنها ليست موضوعة لبيان المذهب وفروعه، وانما الأولون موضوعهما رواية الأحاديث والآثار، وماجاء فيهما من المسائل الفقهية فانها جاءت تبعاً، والكتاب الثالث موضوعه الخلافيّات. أما كتب ظاهر الرواية، فانها وضعت لبيان المذهب أصلاً، =

قال الشيخ المفتى محمد تقى العثماني حفظه الله تعالى:

وإما في كتب غير محمد، كالمجرد للحسن بن زياد، ومنها كتب الأمالي. والإملاء :أن يقعد العالم وحوله تلامذه بالمحابر والقراطيس، فيتكلم العالم بما فتح الله عليه من العلم، وتكتب التلامذة ما تكلم مجلسا مجلسا، ثم يجمعون ما كتبوا، فيصير كتابا، وسمى بالأمالي، وكان هذا عادة أصحابنا المتقدمين.

ومنها :الروايات المتفرقة كرواية ابن سماعة وغيره من أصحاب محمد، وغيره من مسائل مخالفة للأصول، فإنهاغير ظاهر الرواية، وتعد من النوادر، كنوادر ابن سماعة، ونوادر هشام، ونوادر ابن رستم.

﴿الطبقة الثالثة: مسائل الفتاوى او الواقعات،

الطبقة الثالثة: الفتاوي: وتسمى الواقعات، وهي مسائل استنبطها المتأخرون من أصحاب محمد، وأصحاب أصحاب محمد فمن بعدهم في الواقعات التي لم توجد فيها رواية عن الأئمة الثلاثة، وأول كتاب جمع فيه فيهما علم النوازل، ألفه الفقيه أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، المعروف بإمام الهدي، وجمع فيه فتاوي المتأخرين المجتهدين من مشايخه، وشيوخ مشايخه كمحمد بن مقاتل الرازى، ومحمد بن سلمة، ونصير بن يحيى، وذكر فيها اختياراته أيضا، وهو أصل

⁼ فصارت هي المعتمدة لمعرفة المذهب الحنفيّ. ولعلّ من أجل هذا لم يذكر الفقهاء الحنفية هذه الكتب، لافي ظاهر الرواية، ولا في النوادر، لانها ليست من النوادر، لشهرتها عن الامام محمد، وليست من ظاهر الرواية لأنها لم توضع لبيان المذهب، ولكنّ الظاهر أن رتبتها فوق النوادر ويؤخذ بما جاء فيها الاّ ماعارض الكتب الستة والله سبانه وتعالى أعلم (أصول الافتاء وآدابه، صفحه ١٣٩، مكتبة: معارف القرآن، كراتشى، الباكستان)



الواقعات غير الأصول. 1

ثم جمع المشائخ فيه كتبا: كمجموع النوازل والواقعات للناطفى ، كو والصدر الشهيد وغيره، ثم جمع من بعدهم من المشايخ هذه الطبقات فى فتاواهم مختلطة غير ممتازة، كما فى جامع قاضى خان و الخلاصة، وغيرهما من كتب الفتاوى، وقد ميز بعضهم كما فى المحيط لرضى الدين السرخسى فإنه بدأ بمسائل الأصول أولا، ثم النوادر، ثم الفتاوى .انتهى كلامه.

وقد ذكرت بعضها ما يتعلق بهذا البحث في مقدمة الهداية، وفي النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير، فليرجع إليهما. ٣

وبما أنّ الفتاوي والواقعات تشتملُ على مسائلَ لم ينصّ عليها أصحابُ المذهب، فانّها قد تكونُ استنباطاً جديداً من القرآن والسنة على أصلِ الحنفية، وقد تكونُ تخريجاً أو قياساً على بعض المسائل التي نصّوا عليها، وقد تكونُ ترجيحاً لبعض الأقوال المرويّة عنهم على بعض.

قـال ابـن عـابـدين رحمه الله تعالىٰ: "وقد يتّفِق لهم أن يُخالفوا أصحابَ المذهب لدلائلَ وأسبــابِ ظهـرت لهـم (أصول الافتـاء وآدابـه، ص ١٤٦ وص١٤٧، مـكتبة: معارف القرآن، كراتشي، الباكستان)

آه قال بدرالدين العيني:

الناطفى، وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن عمرو الناطفى أحد الأثمة الأعلام، وصاحب "الواقعات "و "النوازل "ومن تصانيفه "الأجناس "و "الفروق " والواقعات "، مات بالرى سنة ست وأربعين وأربعمائة، ونسبه إلى عمل الناطف وبيعه، وهو تلميذ أبى بكر الجصاص الرازى، وهو تلميذ الشيخ أبى عبد الله الجرجانى، وهو تلميذ أبى حازم القاضى، وهو تلميذ عيسى بن تعليد الشيخ أبى الحسن الكرخى، وهو تلميذ أبى حازم القاضى، وهو تلميذ عيسى بن أبان، وهو تلميذ محمد بن الحسن (البناية شرح الهداية، المجلدالاول، ص ٣٣٣، كتاب الطهارات)

الكنوى في مقدمة النافع الكبير:

وفى رد المحتار على الدر المختار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين الشامى نقلا عن شرح البيرى على الأشباه وشرح إسماعيل النابلسي على الدر : اعلم أن مسائل =

ل قال الشيخ المفتى محمد تقى العثماني حفظه الله تعالىٰ:



وتقديم المتون على الشروح وتقديم الشروح على الفتاوى الله واعلم أنهم ذكروا: إن ما في المتون مقدم على ما في الشروح، وما في

=أصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات:

الأولى : مسائل الأصول وتسمى ظاهر الرواية أيضا وهى مسائل مروية عن أصحاب المدهب وهم : أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ويلحق بهم زفر والحسن بن زياد وغيرهما ممن أخذ عن الإمام لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة وكتب ظاهر الرواية كتب محمد الستة.

والثانية : مسائل النوادر وهي المروية عن أصحابنا المذكورين لكن لا في الكتب المذكورة بل إما في كتب غير محمد: كالكيسانيات وإما في كتب غير محمد: كالكيسانيات وإما في كتب غير محمد: كالمجرد للحسن وغيره ومنها كتب الأمالي المروية عن أبي يوسف : وإما برواية مفردة كرواية ابن سماعة والمعلى بن منصور وغيرهما في مسائل معينة.

والثالثة :الوقعات وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عنها ولم يجدو فيها رواية وهم أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهما وهلم جرا وهم كثيرون فمن أصحابهما مثل :عصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن سماعة وأبي سليمان الجوزجاني وأبي حفص البخاري ومن بعدهم مثل :محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ونصير بن يحيى وأبي النصر القاسم بن سلام وقد يتفق لهم أن يخالفوا أصحاب المذهب لدلائل وأسباب ظهرت لهم وأول كتاب جمع في فتاواهم في ما بلغنا كتاب النوازل لأبي الليث ثم جمع المشايخ بعده كتبا آخر :كمجموع النوازل والواقعات للمدر الشهيد ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل والسرخسي فإنه ذكر أولا مسائل الأصول ثم النوادر ثم الفتاوي ونعم ما فعل انتهى السرخسي فإنه ذكر أولا مسائل الأصول ثم النوادر ثم الفتاوي ونعم ما فعل انتهى

وقد تقسم المسائل بوجه آخر وهو ما ذكره شاه ولى الله بن عبد الرحيم المحدث الدهلوى فى رسالته عقد الجيد فى أحكام الاجتهاد والتقليد بقوله :اعلم أن القاعدة عند محققى الفقهاء أن المسائل على أربعة أقسام :قسم تقرر فى ظاهر المذهب وحكمه أنهم يقبلونه فى كل حال وافقت الأصول أو خالفت وقسم هو رواية شاذة عن أبى حنيفة وصاحبيه وحكمه أنهم لا يقبلونه إلا إذا وافق الأصول وقسم هو تخريج المتأخرين اتفق عليه جمهور الأصحاب وحكمه أنه يفتون به على كل حال وقسم هو تخريج منهم لم يتفق عليه جمهور الأصحاب وحكمه أن يعرض المفتى على الأصول والنظائر من كلام السلف فإن وجده موافقا لها أخذ به وإلا تركه انتهى كلامه (انتهى عبارة اللكنوى"النافع الكبير شرح الجامع الصغير"، ص ١٩ ١ ، ١٩ ١ ،مقدمة ،الفصل الاول،مطبوعة: ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشى)

الشروح على ما فى الفتاوى، فإذا وجدت مسألة فى المتون الموضوعة لنقل المذهب ووجد خلافها فى الشروح أخذ بما فى المتون، وإذا وقعت المخالفة بين ما فى الشروح وبين ما فى الفتاوى، أخذ بما فى الشروح لكن هذا إذا لم توجد التصحيح الصريحى فى الطبقة التحتانية.

قال الشيخ أمين الشامى مؤلف رد المحتار على الدر المختار فى تنقيح الفتاوى الحامدية فى كتاب الإجارة: ذكر ابن وهبان وغيره: إنه لا عبرة لما يقوله فى القنية إذا خالف غيره، وقالوا أيضا: إن ما فى المتون مقدم على ما فى الشروح، وما فى الشروح على ما فى الفتاوى انتهى.

وقال أيضا في كتاب الفرائض منه: في مسألة ما إذا ترك الميت بنت عم وابن خال، بعدما ذكر عن الخير الرملى: أنه أفتى بأن الكل لبنت العم، قد ذكروا أن ما في المتون مصحح التزاما؛ أى التزم أصحاب المتون أن يذكروا فيها الصحيح، وأن التصحيح الصريح أقوى من التصحيح الالتزامي، وما أفتى به الخير الرملى صرح بتصحيحه في جامع المضمرات، وقول المؤلف: إن المتون موضوعة لنقل المذهب لا يدل على ترجيح ما فيها في مسألتنا؛ لأن المراد بالمذهب ما يذكر في كتب ظاهر الرواية، وهاهنا كل من القولين صرحوا بأنه ظاهر الرواية، فحيث كان كذلك فعلينا اتباع ما صرحوا لنا بتصحيحه. انتهى.

﴿المراد بالمتون﴾

ثم المراد بالمتون في قولهم: ما في المتون مقدم، ليس جميع المتون، بل المختصرات التي ألفها حذاق الأئمة، وكبار الفقهاء المعروفين بالعلم والزهد والفقه والثقة في الرواية، كأبي جعفر الطحاوى والكرخي

والحاكم الشهيد والقدوري، ومن في هذه الطبقة.

﴿ كتب متون الحنفية ﴾

وقد كثر اعتماد المتأخرين على الوقاية لبرهان الشريعة، وكنز الدقائق لأبى البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفى، المتوفى سنة عشرة وسبع مئة، والمختار لأبى الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود الموصلى، المتوفى سنة ثلاث وثمانين وستمئة، ومجمع البحرين لمظفر الدين أحمد بن على البغدادى المتوفى سنة أربع وتسعين وستمئة، ومختصر القدورى لأحمد بن محمد المتوفى سنة ثمان وعشرين وأربع مئة؛ وذلك لما علموا من جلالة مؤلفيها، والتزامهم إيراد مسائل معتمد عليها.

وأشهرها ذكرا، وأقواها اعتمادا: الوقاية، الكنز، ومختصر القدورى، وهى المراد بقولهم : المتون الشلاثة، وإذا أطلقوا المتون الأربعة أرادوا هذه الثلاثة : والمختار، أو المجمع. 1

قال العلامة اللكنوى في مقدمة النافع الكبير:

واعلم أن المتأخرين قد اعتمدوا على المتون الثلاثة :الوقاية ومختصر القدورى والكنز ومنهم من اعتمد على الأربعة :الوقاية والكنز والمختار ومجمع البحرين وقالوا : العبرة لما غيها عند تعارض ما فيها وما في غيرها لما عرفوا من جلالة قدر مؤلفيها والتزامهم إيراد مسائل ظاهر الرواية والمسائل التي اعتمد عليها المشايخ.

أما الوقاية : فهو للإمام تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد بن عبيد الله جمال المدين العبادى المحبوبى البخارى أخذ العلم عن أبيه ؟ صدر الشريعة الأكبر أحمد عن أبيه كتاب الوقاية الذى انتخبه من أبيه كتاب الوقاية الذى انتخبه من الهداية صنفه لأجل ابن ابنه صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة كذا فى أعلام الأخيار.

وفيه أيضا : عبيد الله صدر الشريعة بن مسعود بن محمود تاج الشريعة صاحب شرح الوقاية حافظ قوانين الشرع ملخص مشكلات الأصل والفرع عالم المعقول =

€ 70 **€**

هل المتون موضوعة لنقل اصل المذهب ومسائل ظاهر الرواية؟ ﴾

واعلم أنه قد اشتهر أن المتون موضوعة لنقل أصل المذهب ومسائل ظاهر الرواية، وهذا حكم غالبي لا كلي، فإنه كثير ما يذكر أرباب المتون مسألة هى من تخريجات المشائخ المتقدمين، مخالفة لمسلك الأثمة

= والمنقول فقيه أصولي محدث مفسر أخذ العلم عن جده تاج الشريعة محمود وكان ذا عناية بتقييد نفائس جده وجمع فوائده شرح الوقاية من تصانيف جده تاج الشريعة ثم اختصره وسماه النقاية وألف في الأصول متناسماه التنقيح ثم صنف شرحا سماه التوضيح مات سنة سبع وأربعين وسبعمائة ومرقد والديه وأولاده وأجداد والديه في شرع آبار بخارا وأما جده أبو أبيه تاج الشريعة وأبو والدته برهان الدين فإنهما ماتا في الكرمان ودفنا فيه كذا ذكره عبد الباقي الخطيب بالمدينة المنورة انتهى.

وفي مدينة العلوم :من شروح الهداية نهاية الكفاية لتاج الشريعة وهو محمود كان عالما فاضلا كاملا وله مختصر الهداية المسمى بالوقاية انتهى.

أقول : هذا كله نص على أن مصنف الوقاية هو شارح الهداية تاج الشريعة وأن اسمه محمود بن صدر الشريعة الأكبر وأنه جد صدر الشريعة شارح الوقاية من قبل أبيه والمشهور أن مصنف الوقاية جد فاسد لشارح الوقاية وبه صرح القهستاني في جامع الرموز حيث ذكر :أن شارح الوقاية صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة عمر بن صدر الشريعة وأن صاحب الوقاية برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة أخو تاج الشريعة وكذا ذكره صاحب كشف الظنون:

أن الوقاية لـلإمـام بـرهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة صنفه لأجل ابن بنته صدر الشريعة والله أعلم بحقيقة الحال وقد حققت الأمر بتصريحات الثقات في مقدمة شرحي لشرح الوقاية فلتطالع.

وأما مختصر القدوري: فهو لأبي الحسين أحمد بن محمد بن جعفر القدوري (بالضم)قال السمعاني في كتاب الأنساب :كان من أهل بغداد فقيها صدوقا انتهت إليه رياسة أصحاب مـذهب أبي حنيفة وارتفع جاهه مات في رجب سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ببغداد انتهي وأما الكنز: فهو لأبي البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي نسبة إلى مدينة نسف من بلاد السغد في بلاد ما وراء النهر كان إماما فاضلا عديم النظير في زمانه فقيد المثيل في الأصول والفروع تفقه على شمس الأئمة الكردرى -تلميذ صاحب الهداية -ومن تصانيفه الكنز والوافي وشرحه الكافي = المتبوعين: كمسألة العشر في العشر في باب نجاسة الحوض وطهارته، فإنها من تحديدات المشائخ المتقدمين، وأصل المذهب خال عن هذا، كما ستعرفه في موضعه إن شاء الله تعالى.

وكذا ما اشتهر أن المتون موضوعة لنقل مذهب الإمام أبي حنيفة، حكم غالبي لا أكثري، فكثيرا ما ذكروا فيها مذهب صاحبيه إذا كان راجحا، كما في بحث السجدة بالجبهة والأنف وغيره. 1

-والمصفى شرح المنظومة النسفية والمستصفى شرح النافع ومنار الأصول وشرحه كشف الأسرار و مدارك التنزيل في التفسير وغير ذلك ومن تلامذته ابن الساعاتي صاحب مجمع البحرين والسغناقي صاحب النهاية شرح الهداية وغيرهما كذا في أعلام الأخيار وذكر صاحب كشف الظنون :أن وفاته كانت سنة سبع مائة وعشرة.

وأما المختار :فهو لأبي الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود بن مودود بن محمود الموصلي كان شيخا فقيها عارفا بالمذهب من أفراد الدهر في الفروع والأصول حافظا لمسائل مشاهير الفتاوي ولد بالموصل سنة تسع وتسعين وخمسمائة وحصل عند أبيه أبى الثناء محمود مباني العلوم ورحل إلى دمشق فأخذعن جمال الدين الحصيري ثم رجع إلى بـلاده وتولى القضاء بالكوفة ثم عزل ورجع إلى بغداد ورتب الدرس بمشهد أبى حنيفة ولم يزل يدرس إلى أن مات سنة ثلاث وثمانين وستمائة صنف المختار في عنفوان شبابه ثم شرحه وسماه الاختيار كذا في أعلام الأخيار.

وأما مجمع البحرين :فهو لمظفر الدين أحمد بن على بن ثعلب الساعاتي البعلبكي أصلا والبغدادي منشأ وأبوه هو الذي عمل الساعات المشهورة ببغداد واشتهر بعلم النحو والهيئة وعمل الساعات وابنه هذا نشأ ببغداد وبلغ رتبة الكمال وصار إمام العصر في العلوم الشرعية كان ثقة حافظا متقنا أقر له شيوخ زمانه بأنه فارس جواد في ميدانه أخذ العلم عن تاج الدين على عن ظهير الدين صاحب الفتاوى الظهيرية عن قاضيخان وكانت وفاته سنة أربع وتسعين وستمائة كذا في أعلام الأخيار (انتهي كلام اللكنوي "النسافع الكبير شرح الجامع الصغير"، ص٢٣ الى ٢٥، مقدمة ،الفصل الاول،مطبوعة: ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشي)

إ قال العلامة الشاه ولي الله المحدث الدهلوي:

أنى وجدت بعضهم يزعم أن جميع ما يوجد في هذه الشروح الطويلة وكتب الفتاوى النضخمة وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه، ولا يفرق بين القول المخرج، وبين ما هو قول الحقيقة، ولا يحصل معنى قولهم على تخريج الكرخي كذا، وعلى تخريج الطحاوي كذا، ولا يميز بين قولهم :قال أبو حنيفة :كذا، وبين قولهم جواب المسألة على =



﴿الفوائد المتفرقة المفيدة للمفتى والمصنف

الدراسة الرابعة:في فوائد متفرقة مفيدة للمفتى والمصنف.

﴿لا يجوز الافتاء من الكتب المختصرة ﴾

فائدة:.....قال في رد المحتارنقلا عن شرح الأشباه، للشيخ هبة الله البعلي، قال شيخنا العلامة صالح: لا يجوز الإفتاء :

من الكتب المختصرة، كالنهر، وشرح الكنزللعيني، والدر المختار شرح تنوير الأبصار.

﴿أو لعدم الاطلاع على حال مصنفيها ﴾

أو لعدم الاطلاع على حال مصنفيها، كشرح الكنز لملا مسكين، وشرح النقاية للقهستاني.

﴿ او لنقل الأقوال الضعيفة فيها

أو لنقل الأقوال الضعيفة فيها، كالقنية للزاهدي، فلا يجوز الإفتاء من هذه

=مذهب أبى حنيفة أو على أصل أبى حنيفة كذا، ولا يصغى إلى ما قاله المحققون من المحنفيين كابن الهمام وابن النجيم فى مسألة العشر فى العشر، ومثله مسألة اشتراط البعد من الماء ميلا فى التيمم، وأمثالهما -أن ذلك من تخريجات الأصحاب وليس مذهبا من الحقيقة، وبعضهم يزعم أن بناء المذهب على هذه المحاورات الجدلية الممذكورة فى مبسوط السرخسى والهداية والتبيين ونحو ذلك، ولا يعلم أن أول من أظهر ذلك فيهم المعتزلة، وليس عليه بناء مذهبهم، ثم استطاب ذلك المتأخرون توسعا وتشحيذا لأذهان الطالبين ولو لغير ذلك والله أعلم، وهذه الشبهات والشكوك يحل كثير منها مما مهدناه فى هذا الباب (حجة الله البالغة، ج ١، ص ٢٧١، باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبعدها)



إلا إذا علم المنقول عنه وأخذه منه .انتهى. 1

ثم قال :وينبغي إلحاق الأشباه والنظائربها، فإن فيها من الإيجاز في التعبير ما لا يـفهـم مـعنـاه إلا بـعد الاطلاع على مأخذه بل فيها في مواضع كثيرة الإيجاز المخل يظهر ذلك لمن مارس مطالعتها مع الحواشي، فلا يأمن المفتى من الوقوع في الغلط إذا اقتصر عليها، فلا بدله من مراجعة ما كتب

العلامة اللكنوى في مقدمة النافع الكبير:

ومنها : أن يكون مؤلفه قد جمع فيه الروايات الضعيفة والمسائل الشاذة من الكتب الغير المعتبرة وإن كان في نفسه فقيها جليلا : كالقنية فإن مؤلفه مختار بن محمود بن محمد أبو الرجاء نجم الدين الزاهدي الغزميني نسبة إلى غزمين (بفتح الغين) قصبة من قصبات خوارزم كان من كبار الأثمة وأعيان الفقهاء له اليد الباسطة في المذهب والباع الطويل في الكلام والمناظرة وله التصانيف التي سارت بها الركبان: كالقنية وشرح مختصر القدوري المسمى بالمجتبي والرسالة الناصرية وغير ذلك أخذ العلوم عن برهان الأئمة شمس الدين محمد بن عبد الكريم التركستاني عن الدهقاني الكاساني عن نجم الدين النسفي عن أبي اليسر البزدوي وأخذ أيضا عن ناصر الدين المطرزى صاحب المغرب وعن صدر القراء يوسف بن محمد الخوازمي وعن القاضي بديع القزيني صاحب البحر المحيط وغيرهم ومن تصانيفه كتاب زاد الأثمة والجامع في الحيض وكتاب في الفرائض والحاوى وغير ذلك مات سنة ثمان وخمسين وستمائة كذا في أعلام الأخيار وغيره.

وهو مع جلالته متساهل في نقل الروايات ولذا قال المولى بركلي على ما نقله صاحب كشف الظنون : القنية وإن كانت فوق الكتب الغير المعتبرة (وقد نقل عنها بعض العلماء في كتبهم) لكنها مشهورة عند العلماء بضعف الرواية وأن صاحبها معتزلي الاعتقاد حنفي الفروع انتهى وقال الطحطاوي في حواشي الدر المختار في باب ما يفسد الصوم: ما في القنية من: أن الكحل وجب تركه يوم عاشوراء لا يعول عليه لأن القنية ليست من كتب المذهب المعتمدة انتهى وقال ابن عابدين صاحب رد المحتار في تنقيح الفتاوي الحامدية في كتاب الإجارة : الحاوي للزاهدي مشهور بنقل الروايات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره : إنه لا عبرة بما يقوله الزاهدي مخالفا لغيره انتهى وقال أيضا في موضع آخر منه :قد ذكر ابن وهبان وغيره بأنه لا عبرة لما يقوله الزاهدي إذا خالف غيره انتهى (انتهى كلام اللكنوى "النافع الكبير شرح الجامع الصغير"، ص ٢٤، ٢٨، مقدمة ،الفصل الاول،مطبوعة:ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، کر اتشی)

عليها من الحو اشي أو غيرها .انتهي. 1.

قال العلامة اللكنوى في مقدمة النافع الكبير:

وتفصيل ذلك أن عدم اعتبار المؤلف يكون لوجوه:

فمنها : إعراض أجلة العلماء وأئمة الفقهاء عن كتاب فإنه آية واضحة على كونه غير معتبر عندهم ومنها :عدم الاطلاع على حال مؤلفه هل كان فقيها معتمدا أم كان جامعا بين الغث والسمين (وإن عرف اسمه واشتهر رسمه) كجامع الرموز للقهستاني فإنه له وإن تداوله الناس لكنه لما لم يعرف حاله أنزله من درجة الكتب المعتمدة إلى حيز الكتب الغير المعتبرة قال صاحب كشف الظنون عند ذكر شراح النقاية : والمولى شمس الدين محمد الخراساني القهستاني نزيل بخارا ومرجع الفتوي بها وجميع ما وراء النهر المتوفى سنة اثنين وستين وتسعمائة وهو أعظم الشروح نفعا وأدقها إشارة ورمزا كثير النفع عظيم الوقع سماه جامع الرموز فرغ من تأليفه سنة إحدى وأربعين وتسعمائة وقيل : إنه مات في حدود سنة خمسين وتسعمائة ببخارا وقال المولى عصام الدين في حق القهستاني: إنه لم يكن من تلامذة شيخ الإسلام الهروي لا من أعاليهم ولا أدانيهم وإنما كان دلال الكتب في زمانه ولا كان يعرف الفقه ولا غيره بين أقرانه ويؤيده أنه يجمع في شرحه هذا بين الغث والسمين والصحيح والضعيف من غير تصحيح ولا تدقيق فهو كحاطب الليل جامع بين الرطب واليابس في الليل "شم العوارض في ذم الروافض "انتهي.

ومنها : أن يكون مؤلفه قد جمع فيه الروايات الضعيفة والمسائل الشاذة من الكتب الغير المعتبرة وإن كان في نفسه فقيها جليلا : كالقنية فإن مؤلفه مختار بن محمود بن محمد أبو الرجاء نجم الدين الزاهدي الغزميني نسبة إلى غزمين (بفتح الغين) قصبة من قصبات خوارزم كان من كبار الأثمة وأعيان الفقهاء له اليد الباسطة في المذهب والباع الطويل في الكلام والمناظرة وله التصانيف التي سارت بها الركبان : كالقنية وشرح مختصر القدوري المسمى بالمجتبي والرسالة الناصرية وغير ذلك أخذ العلوم عن برهان الأئمة شمس الدين محمد بن عبد الكريم التركستاني عن الدهقاني الكاساني عن نجم الدين النسفي عن أبي اليسر البزدوي وأخذ أيضا عن ناصر الدين المطرزي صاحب المغرب وعن صدر القراء يوسف بن محمد الخورازمي وعن القاضي بديع القزويني صاحب البحر المحيط وغيرهم ومن تصانيفه كتاب زاد الأثمة والجامع في الحيض وكتاب في الفرائض والحاوى وغير ذلك مات سنة ثمان وخمسين وستمائة كذا في أعلام الأخيار وغيره.

وهو مع جلالته متساهل في نقل الروايات ولذا قال المولى بركلي على ما نقله صاحب كشف الظنون : القنية وإن كانت فوق الكتب الغير المعتبرة (وقد نقل عنها بعض العلماء في كتبهم) لكنها مشهورة عند العلماء بضعف الرواية وأن صاحبها معتزلي الاعتقاد حنفي الفروع انتهى وقال الطحطاوي في حواشي الدر المختار في باب ما =

﴿ نقل الاحاديث والمسائل والتفاسير من الكتب المتداولة ﴾

وفى تذكرة الموضوعات لعلى القارى المكى: من القواعد الكلية أن نقل الأحاديث النبوية، والمسائل الفقهية، والتفاسير القرآنية، لا يجوز إلا من الكتب المتداولة؛ لعدم الاعتماد على غيرها من وضع الزنادقة، وإلحاق الملاحدة، بخلاف الكتب المحفوظة، فإن نسخها تكون صحيحة متعددة.

انتهى. ل

= يفسد الصوم : ما في القنية من : أن الكحل وجب تركه يوم عاشوراء لا يعول عليه لأن القنية ليست من كتب المذهب المعتمدة انتهى وقال ابن عابدين صاحب رد المحتار في تنقيح الفتاوى الحامدية في كتاب الإجارة : الحاوى للزاهدى مشهور بنقل الروايات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره : إنه لا عبرة بما يقوله الزاهدى مخالفا لغيره انتهى وقال أيضا في موضع آخر منه : قد ذكر ابن وهبان وغيره بأنه لا عبرة لما يقوله الزاهدى إذا خالف غيره انتهى (انتهى كلام اللكنوى "النافع الكبير شرح الجامع الصغير"، ص٢٤ ، ٢٨٠ ، مقدمة ، الفصل الاول، مطبوعة: ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشى)

ل قال العلامة اللكنوى في مقدمة النافع الكبير:

والحكم في هذه الكتب الغير المعتبرة أن لا يؤخذ منها ما كان مخالفا لكتب الطبقة الأعلى ويتوقف في ما وجد فيها ولم يوجد في غيرها ما لم يدخل ذلك في أصل شرعي.

وأما الكتب المختصرة بالاختصار المخل فلا يفتى منها إلا بعد نظر غائر وفكر دائر وليس ذلك لعدم اعتبارها بل لأن اختصاره يوقع المفتى في الغلط كثيرا كما مر الإشارة إليه.

واعلم أنه ليس تفاوت المصنفات في الدرجات إلا بحسب تفاوت درجات مؤلفيها أو تفاوت ما فيها لا بحسب التأخر الزماني والتقدم الزماني فليس أن تصنيف كل متأخر أدنى من تصنيف المتقدم بل قد يكون تصنيف المتأخر أعلى درجة من تصنيف المتقدم بحسب تفوقه عليه في الصفات الجليلة كما لا يخفي على من نظر بعين البصيرة ولذا قال الدماميني في شرح التسهيل :قال المبرد :ليس بقدم العهد يفضل القائل ولا لحداثته يهضم المصيب ولكن يعطى كل ما يستحق وكثير من الناس من تحرى هذه البلية الشنعاء فتراهم إذا سمعوا شيئا من النكت الحسنة غير معزو إلى معين استحسنوه بناء على أنه للمتقدمين فإذا علموا أنه لبعض أبناء عصرهم نكصوا على الأعقاب =

﴿المفتى والمجتهد﴾

وقال ابن الهمام في فتح القدير في كتاب القضاء: قد استقر رأى الأصوليين على أن المفتى هو المجتهد، وأما غير المجتهد ممن يحفظ أقوال المجتهد، فليس بمفت. 1

والواجب عليه إذا سئل أن يذكر قول المجتهد كأبى حنيفة على جهة الحكاية، فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجو دين ليس بفتوى، بل هو نقل كلام المفتى ليأخذ به المستفتى وطريق نقله كذلك عن المجتهد أحد أمرين:

إما أن يكون له سند فيه إليه، أو يأخذ من كتاب معروف تداولته الأيدى، نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة لأنه بمنزلة المخبر المتواتر عنهم، أو المشهور هكذا ذكر الرازى، فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يحل عزو ما فيها إلى محمد، ولا إلى أبى يوسف؛ لأنها لم تشتهر في زماننا في ديارنا، ولم تداول، نعم إذا وجد النقل

-واستقبحوه أو ادعوا أن صدور ذلك عن عصرى مستبعد وما الحامل لذلك إلاحسدذميم انتهى.

ويعجبني في هذا قول خير الدين الرملي أستاذ صاحب الدر المختار: قل لمن ير المعاصر شيئا ويرى للأوائل التقديما إن ذاك القديم كان حديثا وسيبقى هذا الحديث قديما

(انتهىٰ كلام اللكنوى "النافع الكبير شرح الجامع الصغير"، ص ٣٠، ١ ٣،مقدمة ، الفصل الاول،مطبوعة:ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كواتشي)

قال الشيخ المفتى محمد تقى العثمانى حفظه الله تعالى:

فالصّحيت أنّ الافتاء بالمعنى الحقيقي لا يتحقّق الآفى المجتهد، سواءً كان مجتهداً مطلقاً، أو مجتهداً في المذهب فليس بمُفُتِ مطلقاً، أو مجتهداً في المذهب فليس بمُفُتِ حقيقة، وانّما هو ناقلٌ لفتوى الامام (أصول الافتاء وآدابه، ص ١٥٨ ، مكتبة: معارف القرآن، كراتشي، الباكستان)

عن النوادر مثلا في كتاب مشهور: كالهداية والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب.

فلو كان حافظا للأقاويل المختلفة للمجتهدين ولا يعرف الحجة، ولا قدرة لـ عـ عـ الاجتهاد والترجيح لا يقطع بـ قول منها يفتى بـ ه بل يحكيها للمستفتى بها، فيختار المستفتى ما يقع في قلبه أنه الأصوب. (ذكره في بعض الجوامع، وعندي إنه لا تجب عليه حكاية كلها، بل يكفيه أن يحكى قولا منها، فإن المقلد له أن يقلد:أي مجتهد شاء .انتهي. ٢

وقال النبي صلى الله عليه وسلم:

البر ما سكنت إليه النفس، واطمأن إليه القلب، والإثم ما لم تسكن إليه النفس، ولم يطمئن إليه القلب، وإن أفتاك المفتون (مسند احمد، رقم الحديث ٢ ١٤٤٢)

قال شعيب الارنؤ وط: اسناده صحيح (حاشية مسند احمد)

٢ قال العلامة ابن عابدين الشامي:

(قوله : بل هو نقل كلام) وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين : إما أن يكون له سند فيه، أو يأخذ من كتاب معروف تداولته الأيدى نحو كتب محمد بن الحسن، ونحوها من التصانيف المشهورة للمجتهدين؛ لأنه بمنزلة الخبر المتواتر المشهور هكذا ذكر الرازي، فعلى هذا لو وجد بعض نسخ النوادر في زماننا لا يحل عزو ما فيها إلى محمد ولا إلى أبي يوسف؛ لأنها لم تشتهر في عصرنا في ديارنا ولم تتداول .نعم إذا وجد النقل عن النو ادر مثلا في كتاب مشهور معروف كالهداية والمبسوط كان ذلك تعويلا على ذلك الكتاب فتح .وأقره في البحر والنهر والمنح.

قلت: يلزم على هذا أن لا يجوز الآن النقل من أكثر الكتب المطولة ومن الشروح، أو الفتاوي المشهورـة أسماؤها لكنها لم تتداولها الأيدي حتى صارت بمنزلة الخبر المتواتر المشهورـة لكونها لا توجـد إلا في بعض المدارس أو عند بعض الناس كالمبسوط والمحيط والبدائع، وفيه نظر بل الظاهر أنه لا يلزم التواتر بل يكفي غلبة البظن بكون ذلك الكتاب وهو المسمى بذلك الاسم بأن وجد العلماء ينقلون عنه، ورأي ميا نـقلوه عنه موجودا فيه أو وجد منه أكثر من نسخة، فإنه يغلب على الظن أنه هو يـدل عـلـي ذلك قولـه إما أن يكون له سند فيه أي فيما ينقله والسند لا يلزم تواتره ولا شهرته، وأيضا قدمنا أن القاضي إذا أشكل عليه أمر يكتب فيه إلى فقهاء مصر آخر وأنس المشاورة بالكتاب سنة قديمة في الحوادث الشرعية و لا شك أن احتمال التزوير =

إ الأن المجتهد مأمور بالعمل بما يؤدى إليه اجتهاده، فحرم عليه تقليد غيره (كما في بدائع الصنائع، ج٧، ص٥، كتاب آداب القاضي)

€ 78 **﴾**

وفى بعض رسائل ابن نجيم المصرى المؤلفة فى بعض صور الوقف ردا على بعض معاصريه: نقله عن المحيط البرهانى كذب؛ لأن المحيط البرهانى مفقود كما صرح به ابن أمير حاج فى شرح منية المصلى، وعلى تقدير أنه ظفر به دون أهل عصره لم يجز الإفتاء منه، ولا النقل عنه . كما صرح به فى فتح القدير فى كتاب القضاء .انتهى. 1 وفى حواشى السيد أحمد الحموى على الأشباه والنظائر نقلا عن الفوائد الزينية لمؤلف الأشباه ابن نجيم المصرى: لا يحل الإفتاء من القواعد والضوابط، وإنما على المفتى حكاية النقل الصريح. كما صرحوا به، انتهى أله الشها المنتى حكاية النقل الصريح. كما صرحوا به، انتهى أله الشها المفتى حكاية النقل الصريح. كما صرحوا به، انتهى أله الشها المفتى حكاية النقل الصريح. كما صرحوا به، انتهى أله الشها المفتى حكاية النقل الصريح.

⁻فى هذا الكتاب اليسير أكثر من احتماله فى شرح كبير بخط قديم، ولا سيما إذا رأى عليه خط بعض العلماء، فيتعين الاكتفاء بغلبه الظن، لئلا يلزم هجر معظم كتب الشريعة من فقه وغيره ولا سيما فى مثل زماننا والله سبحانه أعلم (ردالمحتار، ج ٥، ص ٣٦٦، كتاب القضاء)

إ أقول: المحيط البرهاني محيط لجميع المسائل التي رويت عن اصحاب المذهب سواء أكانت من ظاهر الراوية أو من النوادر وللتخريجات والتفريعات التي صدرت من بعدهم وللفتاوئ والنوازل التي افتى بها العلماء الى عصر المؤلف رحمه الله تعالى .

قال العلامة اللكنوى في حاشية النافع الكبير:

قد وفقنى الله بعد كتابة هذه الرسالة بمطالعة "المحيط البرهانى"، فرأيته ليس جامعاً للرطب واليابس، بل فيه مسائل منقحة وتفاريع مرصصة، ثم تأملت في عبارة "فتح القدير" وعبارة ابن نجيم، فعلمت أن المنع من الافتاء منه ليس لكونه جامعاً للغث والسمين، بل لكونه مفقوداً نادر الوجود في ذلك العصر، وهذا أمر يختلف بحسب اختلاف الزمان (حاشية مقدمة النافع الكبير، ٢٨، مقدمة ،الفصل الاول، مطبوعة: ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشي)

وقال الشيخ محمد تقى العثماني حفظه الله تعالى في تقديم المحيط البرهاني التي اعتنىٰ باخراجه وتقديمه نعيم اشرف نور احمد:

والحق أن هذا الكتاب من المصادر الموثوقة في الفقه الحنفي، جمع فيه المؤلف مسائل الأصول والنوادر والفتاوئ بترتيب جيد، وحيث قد وجدت عدّة نسخ له من بلاد مختلفة ونسخها المحقق بعد المقارنة بينها، فلامانع اليوم من الاستفادة منه والاعتماد عليه في الفتوئ والدرسات بمراعاة القواعد المعروفة (تقديم المحيط البرهاني، المجلد الاول، ص٨؛ مطبوعة: ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشي)

وفيها أيضا في موضع آخر : لا عبرة بما في كتب الأصول إذا خالف ما ذكر في كتب الفروع كما صرحوا به .انتهى.

وفيها أيضا في موضع آخر نقلا عن بعض رسائل مؤلف الأشباه: لا تجوز الفتوى من التصانيف الغير المشهورة .انتهى.

وفى القنية نقلا عن أصول الفقه لأبى بكر الرازى: أما ما يوجد من كلام رجل ومذهبه فى كتاب معروف وقد تداولته النسخ يجوز لمن نظر فيه أن يقول: قال فلان كذا، وقال فلان كذا، وإن لم يسمعه من أحد، نحو كتب محمد بن الحسن ومؤطا مالك ونحوهما من الكتب المصنفة فى أصناف العلوم؛ لأن وجودها على هذا الوصف بمنزلة الخبر المتواتر والاستفاضة فلا يحتاج مثله إلى إسناد. انتهى.

وفى نوازل الفقيه أبى الليث: قيل لأبى نصر : وقعت عندنا أربعة كتب: كتاب إبراهيم بن رستم، و أدب القاضى عن الخصاف، وكتاب المجرد، والنوادر من وجه هشام، هل يجوز لنا أن نفتى منها، فقال: ما صح عن أصحابنا فذلك علم مجتبى مرغوب فيه، مرضى به، فأما الفتوى فإنى لا أرى لأحد أن يفتى بشىء لا يفهمه، ولا يتحمل أثقال الناس، فإن كانت مسائل قد اشتهرت وظهرت عن أصحابنا، رجوت أن يسع الاعتماد عليها.

﴿الكتب التي لايعتمد عليها﴾

فائدة من الكتب الغير المعتبرة: شرح مختصر الوقاية للقهستاني شمس الدين محمد مفتى بخارا، المتوفى سنة خمسين أو اثنتين وستين بعد تسعمئة المشهور بجامع الرموز، وشرح مختصر الوقاية لأبى المكارم.

قال ابن عابدين في تنقيح الفتاوي الحامدية في بحث كراهة لبس الثوب الأحمر في أثناء الرد على الشرنبلالي القائل بجوازه المستند إلى كلام أبي المكارم و القهستاني: على أن الذي يجب على المقلد اتباع مذهب إمامه، والظاهر أن ما نقله هؤ لاء الأئمة هو مذهب الإمام لا ما نقله أبو المكارم، فإنه رجل مجهول، و كتابه كذلك، والقهستاني كجارف سيل، وحاطب ليل خصوصا واستناده إلى كتب الزاهدي المعتزلي. انتهى.

وقال على القارى المكي في رسالته: شم العوارض في ذم الروافض: لقد صدق عصام الدين في حق القهستاني أنه لم يكن من تلامذة شيخ الإسلام الهروى، لا من أعاليهم، ولا من أدانيهم، وإنما كان دلال الكتب في زمانه، ولا كان يعرف بالفقه وغيره بين أقرانه، ويؤيده أنه يجمع في شرحه هذا بين الغث والسمين، والصحيح والضعيف من غير تحقيق وتدقيق، فهو كحاطب الليل، الجامع بين الرطب واليابس في الليل .انتهى.

ومن الكتب الغير المعتبرة:فتاوى إبراهيم شاهى من مؤلفات القاضي شهاب الدين الدولة آبادي، كما نقله عبد القادر البدايوني في منتخب التواريخ عن أستاذه العلامة، أجل علماء العهد الأكبري الشيخ حاتم السنبهلي، المتوفى سنة ثمان وستين بعد تسعمئة.

ومنها: تصانیف نجم الدین مختار بن محمود بن محمد الزاهدي، المعتزلي الاعتقاد، حنفي الفروع، المتوفى سنة ست وخمسين وستمئة، كالقنية، والحاوي، والمجتبي شرح مختصر القدوري، وزاد الأئمة، وغير ذلك، فقد قال في تنقيح الفتاوي الحامدية: نقل الزاهدي لا يعارض نقل المعتبرات النعمانية، فإنه ذكر ابن وهبان : إنه لا يلتفت إلى ما نقله صاحب القنية مـخـالـفـا للقو اعد، ما لم يعضده نقل من غيره، و مثله في النهر أيضا. انتهى.

وفيه أيضا في موضع آخر:الحاوى للزاهدى: مشهور بنقل الروايات الضعيفة .انتهي.

ومنها: السراج الوهاج شرح مختصر القدوري من مؤلفات أبي بكر بن على الحدادي، المتوفى سنة ثمانمئة . كما نقله صاحب كشف الظنون عن المولى البركلي.

ومنها: مشتمل الأحكام لفخر الدين الرومي، كما نقله صاحب الكشف أيضاعن البركلي.

ومنها: الفتاوي الصوفية لفضل الله بن محمد بن أيوب، تلميذ جامع المضمرات كما نقله صاحب الكشف عن البركلي أنه قال: إنها ليست من الكتب المعتبرة، فلا يجوز العمل بما فيها إلا إذا علم مو افقتها للأصول. انتهي.

ومنها: فتاوى ابن نجيم وفتاوى الطورى، كما نقله صاحب رد المحتارعن حاشية أبى السعود الأزهري على شرح الكنز لملا مسكين. ومنها: خلاصة الكيـدانـي المنسوبة إلى لطف الله النسفي، فإنها وإن اشتهرت في بلاد ما وراء النهر اشتهارا، وتداولوها فيما بينهم حفظا واستذكارا إلا أنه لم يعرف إلى الآن حال مؤلفها أنه من هو ، وكيف هو ، وهل هو ممن يستند بتصنيفه أو هو ممن يضرب به المثل المشهور: إن من لا يعرف الفقه صنف فيه كتابا، وقد اختلف في تعيين مؤلفها على أقوال ثلاثة أوردها صاحب كشف الظنون.

الأول: إنها لشمس الدين محمد بن حمزة الفنارى، المتوفى سنة أربع وثلاثين وثمانمئة، وهو جدحسن جلبى، محشى المطول، والتلويح، وغيره، هذا ذكره المولى أحمد، المعروف بطاشكبرى زاده الرومى فى شرحه للمقدمة المذكورة.

الثاني: إنها لابن كمال باشا الرومي مؤلف الإيضاح والإصلاح، ذكره شارحها حسن الكافي الأقحصاري، المتوفي سنة خمس وعشرين وألف. الثالث: إنها للفاضل لطف الله النسفي، المشهور بالفاضل الكيداني، ذكره شمس الدين القهستاني في شرحها، وإبراهيم البخاري في شرحها. وهاهنا قول رابع ذكره بعض معاصري على القارى المكي مؤلف الرسالة المسماة بستزيين العبارة لتحسين الإشارة، ورسالة مسماة بالتدهين للتزيين وهو أنها لأبي البركات النسفي، حافظ الدين عمر مؤلف الوافي، وهـذا القول أضعف الأقوال، يشهد بعدم معرفة قائله أحوال الفقهاء، فإن مؤلف الوافي هو عبد الله النسفي، مؤلف الكنز والمنار والمدارك وغيرها، المتوفى سنة إحدى أو عشرة وسبعمئة، وعمر النسفى غيره، ومتقدم عليه، فإنه عمر بن محمد النسفي الملقب بمفتى الثقلين، ونجم البديين، مؤلف نظم الجامع الصغير والمنظومة في الفقه وغيرهما، المتوفي سنة سبع وثلاثين وخمسمئة، على ما بسطنا كل ذلك في الفوائد البهية في تراجم الحنفية ولم يذكر أحد ممن صنف في تراجم الحنفية، وذكر أحو الهما وتصانيفهما مقدمة الصلاة من تأليفات أحدهما.

وأما الأقوال الشلاثة فعلى القول الشالث منها الذى هو المشهور بين الجمهور، يكون مؤلفها رجلا مجهولا، فإنه لم نقف في كلام أحد ممن ألف

في تراجم الحنفية للطف الله النسفي خبرا ولا أثرا، والمجهول يكون تأليفه مما لا يعتمد عليه إلا أن يو افق الكتب المعتبرة، وعلى القول الأول والشاني، وإن كان مؤلفها من المعتبرين، فإن ابن كمال باشا وابن حمزة من أجلة عصر هما، وكملة دهر هما كما بسطناه في الفوائد البهية إلا أن جمعها بين الرطب واليابس يشهد بعدم اعتبارها، فكثيرا ما يكون المؤلف معتبرا في نفسه، ومؤلفه غير معتبر؛ لعدم التزامه فيه التنقيد والتنقيح، وجمعه فيه كل رطب ويابس من غير تدقيق وتوضيح.

والـذي ينادي بأعلى النداء على أنها رسالة غير معتبرة، وأن مؤلفها لا يخلو إما أن يكون ممن لا ممارسة له بالمسائل، ولا علم له بالدلائل، وإما أن يكون لم يلتزم فيها التحقيق والتنقيح، وإن كان في نفسه من أرباب الترجيح، مطالعة هذه الرسالة من أولها إلى آخرها، والاطلاع على مسائلها الشانة، وأحكامه الفاذة، فإن فيها مسائل مخالفة لظاهر الرواية، مباينة للكتب المعتبرة، ألا ترى إلى أنه :عرف الواجب في مفتح رسالته الكيداني بما ثبت بدليل فيه شبهة، وذكر أن حكمه حكم الفرض، عملا لا اعتقادا، ثم ذكر في الباب الثاني المنعقد لبيان و اجبات الصلاة من جملة الو اجبات لفظ التكبير للتحريمة، وهذا مخالف لأكثر الكتب المعتبرة، فإنهم صرحوا بأجمعهم أن لفظ التكبير للتحريمة سنة لا واجب ولا شرط.

وعرف الحرام في مفتح رسالته بما ثبت النهى فيه بلا معارض، وذكر أن حكمه الثواب بالترك، والعقاب بالفعل، والكفر بالاستحلال في المتفق عليه، ثم ذكر في الباب الخامس المنعقد لتعداد المحرمات، منها: الجهر بالتسمية، والالتفات يـميـنا وشمالا بتحويل بعض الوجه، والاتكاء على الإسطوانة أو اليد ونحوه بلا عذر، ورفع اليدين في غير ما شرع، ورفع الأصابع في الركوع والسجود، والجلوس على عقبية للتشهد، والإشارة بالسبابة في التشهد، والزيادة بعد التكبير، والثناء.

وهذا كله مخالف لأكثر الكتب المعتبرة، بل كلها، فإنهم عدوا أكثر هذه الأشياء في المكروهات، وبعضها ليس بمكروه أيضا على القول الصحيح الذي ليس ما سواه إلا غلطا قبيحا، كالإشارة بالسبابة، أو لم يعلم أن تعريف الحرام الذي ذكره ليس بصادق على أكثرها، فأى نهى ورد في الجهر بالتسمية، وفي رفع اليدين في غير ما شرع، وفي الإشارة، وفي زيادة الأذكار على الثناء، وغيره، ونظائر هذا في تلك الرسالة كثيرة، شاهدة على أنها جامعة للغث والسمين، من غير فرق بين الشمال واليمين. والحكم في هذه الكتب الغير المعتبرة وأمثالها، إما لعدم الاطلاع على حال مؤلفيها، وإما لثبوت عدم اعتبار مصنفيها، وإما لجمعها بين الرطب واليابس، واحتوائها على مسائل شاذة، وإما لغير ذلك أن يؤخذ ما صفا منها، ويترك ما كدر منها، وأن لا يؤخذ بما فيها إلا بعد التأمل والفكر الغائر، ولحاظ عدم مخالفته للأصول، والكتب المعتبرة.

﴿ بعض الاحاديث الواردة في الكتب الفقهية ﴾

فائلدة قال على القارى فى تذكرة الموضوعات عند ذكر حديث: من قضى صلاة من الفرائض فى آخر جمعة من رمضان كان جابرا لكل فائته فى عمره إلى سبعين سنة بعد الحكم بأنه باطل لا أصل له، ثم لا عبرة بنقل صاحب النهاية ولا بقية شراح الهداية، فإنهم ليسوا من المحدثين، ولا أسندوا الحديث إلى أحد من المخرجين .انتهى، وقد فصلت الكلام على

هذا الحديث الموضوع وما يتعلق به في رسالتي ردع الإخوان عما أحدثوه في آخر جمعة رمضان.

وهذا الكلام من القارى أفاد فائدة حسنة، وهى أن الكتب الفقهية وإن كانت معتبرة فى أنفسها بحسب المسائل الفرعية، وكان مصنفوها أيضا من المعتبرين، والفقهاء الكاملين لا يعتمد على الأحاديث المنقولة فيها اعتمادا كليا ولا يجزم بورودها وثبوتها قطعا؛ بمجرد وقوعها فيها، فكم من أحاديث ذكرت فى الكتب المعتبرة وهى موضوعة ومختلفة كحديث: لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية.

وحدیث: من صلی خلف عالم تقی فکأنما صلی خلف نبی. ٤ وحدیث: علماء أمتی كأنبیاء بنی إسرائیل، إلی غیر ذلك. ٣

1 قال اللكنوى:

ومن هذا القبيل الأحاديث الموضوعة في مناقب البلدان وذمها والأحاديث الموضوعة في فضل اللسان الفارسية وذمها كحديث لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية وسنبسط كلام في هذه الأخبار (الاثار المرفوعة في الاخبار الموضوعة، ص ١٧، مقدمة المؤلف)

آه قال الشوكاني:

وروى من صلى خلف عالم تقى فكأنما صلى خلف نبى كلها لم تصح (الفوائد المجموعة، ج١ص ٣٤، تحت رقم الحديث ٢٢، كتاب الصلاة، باب صلاة الجماعة) وقال الالباني:

"من صلى خلف عالم تقى، فكأنما صلى خلف نبى . "لا أصل له.

وقد أشار لذلك الحافظ الزيلعى بقوله فى "نصب الراية ٢٢/٢غريب ."وهذه عادته فى الأحاديث التى تقع فى "الهداية "ولا أصل لها، فيما كان من هذا النوع: غريب!" فاحفظ هذا فإنه اصطلاح خاص به (سلسلة الاحاديث الضعيفة، تحت رقم الحديث عهد)

س قال السيوطى:

حديث علماء أمتى كأنبياء بنى إسرائيل . لا أصل له (الدرر المنتثرة في الاحاديث المشتهرة، ج ا ص ٢٨ ا ، تحت رقم الحديث ٢٩ ٢ ، حرف العين) =

نعم؛ إذا كان مؤلف ذلك الكتاب من المحدثين أمكن أن يعتمد على حديثه الذى ذكره فيه، وكذا إذا أسند المصنف الحديث إلى كتاب من كتب الحديث، أمكن أن يؤخذ به إذا كان ثقة في نقله، والسر فيه:أن الله تعالى جعل لكل مقام مقالا، ولكل فن رجالا، وخص كل طائفة من مخلوقاته بنوع فضيلة لا تجدها في غيرها، فمن المحدثين من ليس لهم حظ إلا رواية الأحاديث ونقلها من دون التفقه والوصول إلى سرها، ومن الفقهاء من ليس لهم حظ إلا ضبط المسائل الفقهية من دون المهارة في الروايات الحديثية، فالواجب أن ننزل كلا منهم في منازلهم، ونقف عند مراتبهم، وقد أوضحت هذا البحث في رسالتي الأجوبة الفاضلة عن الأسئلة العشرة الكاملة.

علماء أمتى كأنبياء بنى إسرائيل قال شيخنا الزركشى لا أصل له ولا يعرف فى كتاب معتبر (تذكرة الموضوعات، ص • ٢،كتاب العلم، باب فضل العالم العامل على العابد) وقال الالباني:

1 قال العلامة اللكنوى في مقدمة النافع الكبير:

تتمة : كل ما ذكرنا من ترتيب المصنفات إنما هو بحسب المسائل الفقهية وأما بحسب ما فيها من الأحاديث النبوية فلا فكم من كتاب معتمد اعتمد عليه أجلة الفقهاء مملوء من الأحاديث الموضوعة ولا سيما الفتاوى فقد وضح لنا بتوسيع النظر أن أصحابهم وإن كانوا من الكاملين لكنهم في نقل الأخبار من المتساهلين وهذا هو الذى فتح فم الطاعنين فزعموا أن مسائل الحنفية مستندة إلى الأحاديث الواهية والموضوعة وأن أكثرها مخالفة للأخبار المثبتة في كتب أئمة الدين وهذا ظن فاسد ووهم كاسد (انتهى كلام اللكنوى "النافع الكبير شرح الجامع الصغير"، ص اسمقدمة ،الفصل الاول،مطبوعة: ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشى)

⁼ وقال الفتني:

[&]quot;علماء أمتى كأنبياء بنى إسرائيل . "لا أصل له.

باتفاق العلماء ، وهو مما يستدل به القاديانية الضالة على بقاء النبوة بعده صلى الله عليه وسلم، ولوصح لكان حجة عليهم كما يظهر بقليل من التأمل (سلسلة الاحاديث الضعيفة، تحت رقم الحديث ٤٦٦)

﴿اتفاق اصحاب الحنفية أو الاختلاف،

فوائد متفرقة:

إذا اتفق أصحابنا على أمر يفتي به المفتي.

وإذا اختلفوا فيه:

فقيل : الفتوى على الإطلاق على قول أبى حنيفة، ثم قول أبى يوسف، ثم قول محمد، ثم قول زفر والحسن بن زياد.

وقيل :إذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحباه في جانب فالمفتى بالخيار، والأول أصح إذا لم يكن المفتى مجتهدا .كذا في الفتاوى السراجية، واختار في الحاوى القدسى الاعتبار لقوة الدليل، وهذا فيمن له قدرة على الترجيح، فلا مخالفة بينه وبين كلام السراجية. [

وذكر فى الحاوى أيضا: إذا لم يوجد فى الحادثة عن واحد من أثمتنا جواب ظاهر، وتكلم فيه المشائخ المتأخرون قولا واحدا يؤخذ به، فإن اختلفوا يؤخذ بقول الأكثرين ثم الأكثرين ممن اعتمد عليه كأبى حفص، وأبى جعفر، وأبى الليث، وغيرهم ممن يعتمد عليه، وإن لم يوجد منهم جواب البتة نصا، ينظر المفتى فيها نظر تأمل وتدبر واجتهاد؛ ليجد فيها ما يقرب إلى الخروج عن العهدة، ولا يتكلم فيها جزافا .انتهى.

وفي فتاوى قاسم ابن قطلوبغا نقلاعن الفتاوى الولوالجية: اعلم أن من

¹ قال العلامة ابن عابدين الشامى:

⁽قوله قيل يخير المفتى) أى وقيل لا يخير مطلقا كما علمت، فهذا قول ثان.قال فى السراجية :والأول أصح إن لم يكن المفتى مجتهدا، ومفاده اختيار القول الثانى: أى التخيير إن كان مجتهدا، ولا يخفى أن تخيير المجتهد إنما هو فى النظر فى الدليل، وهذا معنى قول الحاوى والأصح أن العبرة لقوة الدليل لأن قوة الدليل لا تظهر لغير المجتهد فى المذهب تأمل (ردالمحتار، ج٣، ص ٢٠٠، كتاب النكاح، باب الرضاع)

يكتفى أن يكون فتواه أو عمله موافقا لقول أو وجه فى المسألة، ويعمل بما شاء من الأقوال أو الوجوه من غير نظر فى الترجيح، فقد جهل وخرق الإجماع .انتهى.

وفى فتاواه أيضا فى موضع آخر: الناس بين مقلد محض، ومقلد له الأهلية للمنظر، فعلى الأول اتباع ما صححه المشائخ، والثانى له الترجيح والتصحيح، وعليه العمل بما رجح عنده، والافتاء بما صححه المشائخ؛ لأن السائل إنما يسأله عما هو المذهب عند أهله.انتهى.

وفى الدر المختار أخذا من تصحيح القدورى لقاسم بن قطلوبغا: إن قلت: قد يحكون أقوالا بلا ترجيح، وقد يختلفون فى الصحيح، قلت: يعمل بمثل ما عملوا به من اعتبار تغير العرف وأحوال الناس، وما هو الأرفق، وما ظهر عليه التعامل، وما قوى وجهه، ولا يخلو الوجود عمن يميز هذا حقيقة لا ظنا، وعلى من لم يميز أن يرجع لمن يميز؛ لبراء ة ذمته .انتهى.

وفى كتاب الرضاع من البحر الرائق: الفتوى إذا اختلف كان الترجيح لظاهر الرواية .انتهى .وفيه فى باب مصرف الزكاة: إذا اختلف التصحيح وجب الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع إليها .انتهى .وفيه فى باب قضاء الفوائت: إذا اختلف التصحيح والفتوى، فالعمل بما وافق المتون أولى . انتهى.

وفى غنية المستملى شرح منية المصلى فى بحث التيمم: جعل العلماء الفتوى على قول الإمام الأعظم فى العبادات مطلقا، وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية؛ كقول المخالف كما فى طهارة الماء المستعمل والتيمم فقط عند عدم غير نبيذ التمر. انتهى.

و فيه أيضا في بحث تعديل الأركان: قد علمت أن مقتضى الدليل في كل من الطمأنينة والقومة والجلسة الوجوب، قال الشيخ كمال الدين؛ أي ابن الهمام :ولا ينبغي أن يعدل عن الدراية إذا وافقتها رواية .انتهي.

وفي قضاء الأشباه والنظائر: الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء . كما في القنية والبزازية. انتهي.

وفي شرح البيري للأشباه: إن الفتوي على قول أبي يوسف أيضا في الشهادات، وعلى قول زفر في سبع عشرة مسألة حررتها في رسالة.انتهي. وفي باب قضاء الفوائت من البحر الرائق: الـمسألة إذا لم تذكر في ظاهر الرواية، وثبتت في رواية أخرى تعين المصير إليها .انتهى .وفي كتاب الوقف منه: متى كان في المسألة قولان مصححان جاز القضاء والافتاء بأحدهما انتهى

﴿العدول عن قول الامام اللي قولهما أو غيرهما ﴾

و في كتاب الشهادات من الفتاوي الخيرية: المقرر عندنا أنه لا يفتي و لا يعمل إلا بقول الإمام الاعظم، ولا يعدل عنه إلى قولهما، أو قول أحدهما، أو غيرهما إلا لضرورة .انتهي. ل

أقول: قد جوز الفقهاء العمل على قول الصاحبين وغيرهما للضرورة من العرف واليسر وغيرهما مالم يكن بالتشهى، يدل عليه عبارات الفقهاء، كمايلي:

ويعمل إلا بقول الإمام الأعظم ولا يعدل عنه إلى قولهما أو قول أحدهما أو غيرهما إلا لنصرورية من ضعف دليل أو تعامل بخلافه كالمزارعة وإن صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما كما في هذه المسألة وفي السراج الوهاج فقولهما أوسع للناس وقول أبي حنيفة أحوط (البحرالرئق، ج١، ص٢٥٩، كتاب الصلاة)

قال في البحر: لا يعدل عن قول الإمام إلى قولهما أو قول أحدهما إلا لضرورة من ضعف دليل أو تعامل، بخلافه كالمزارعة (ردالمحتار، ج١، ص٣٥٩، كتاب الصلاة)

مطلب مهم إذا حكم الحنفى بما ذهب إليه أبو يوسف أو محمد لم يكن حاكما =

وفي شرح الأشباه لبيرى زاده نقلاعن شرح الهداية لابن الشحنة: إذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث، ويكون ذلك

= بخلاف مذهبه (قوله : فللحنفي المقلد إلخ) أفاد أن المراد بقوله قضى بجوازه ما يشمل قضاء الحنفي وإنما خصه بالتفريع لئلا يتوهم أن المراد به من مذهب آخر لأن إمام مذهبنا غير قائل به، لكن لما كان قول أصحابه غير خارج عن مذهبه صح حكم مقلده به ولذا قال في الدرر من كتاب القضاء عند الكلام على قضاء القاضي، بخلاف مذهبه أن المراد به خلاف أصل المذهب كالحنفي إذا حكم على مذهب الشافعي، وأما إذا حكم الحنفي بما ذهب إليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهما من أصحاب الإمام فليس حكما بخلاف رأيه .اه .فقد أفاد أن أقوال أصحاب الإمام غير خارجة عن مذهبه، فقد نقلوا عنهم أنهم ما قالوا قولا إلا هو مروى عن الإمام كما أوضحت ذلك في شرح منظومتي في رسم المفتى (رد المحتار، ج٤، ص٣٦٢، كتاب الوقف، مطلب التحديد في وقف العقار)

إذا حكم الحنفي بمذهب أبي يوسف أو محمد أو نحوهما من أصحاب الإمام فليس حكما بخلاف رأيه، درر أي لأن أصحاب الإمام ما قالو ا بقول إلا قد قال به الإمام كما أوضحت ذلك في شرح منظومي في رسم المفتى (رد المحتار، ج ٤، ص٧٠٤، كتاب القضاء

أقوال أبي يوسف ومحمد وغيرهما مبنية على قواعد أبي حنيفة أوهي أقوال مروية عنه وإنما نسبت إليهم لا إليه لاستنباطهم لها من قواعده أو لاختيارهم إياها كما أوضحت ذلك في صدر حاشيتي على الدر المختار بما لا مزيد عليه فارجع إليه. ويؤيد ما مر عن الشلبي من حكم القضاة الماضين بذلك وكذا ما في الدرر من كتاب القضاء عند قوله القيضاء في مبجتهد فيه بخلاف رأيه ناسيا مذهبه ، نافذ عند أبي حنيفة ولو عامدا ففيه روايتان حيث قال ما نصه والمراد بخلاف الرأى خلاف أصل المذهب كالحنفي إذا حكم على مذهب الشافعي أو نحوه أو بالعكس.

وأماإذا حكم الحنفي بما ذهب إليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهما من أصحاب الإمام فليس حكما بخلاف رأيه ا هـ فتأمل ثم رأيت في فتاوى العلامة أمين الدين بن عبد العال ما نبصه ومتى أخذ المفتى بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة يعلم قطعا أن القول الذي أخذبه هو قول أبى حنيفة فإنه روى عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسألة قولا إلا وهي رواية عن أبي حنيفة وأقسموا عليه أيماناغلاظا فإن كان الأمر كذلك والحالة هذه لم يتحقق بحمد الله تعالى في الفقه جواب ولا مذهب إلا له كيفما كان وما نسب إلى غيره إلا مجازا وهو كقول القائل قولي قوله ومذهبي مذهبه ١ هـ (تـنقيــح الفتاوي الحامدية، ج٢، ص٨٠٦، كتاب الوقف، الباب الأول)

مطلب : مال أصحابنا إلى بعض أقوال مالك -رحمه الله -ضرورة. فالأولى الجمع =

مذهبه، ولا يخرج مقلده عن كونه حنفيا بالعمل به، فقد صح عنه؛ أي عن الإمام أبي حنيفة إذا صح الحديث فهو مذهبي .انتهي. 1

-بين المذهبين لأنه كالتلميذ لأبي حنيفة ولذا مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كما في ديباجة المصفى قهستاني.

وفي حاشية الفتال :وذكر الفقيه أبو الليث في تأسيس النظائر أنه إذا لم يوجد في مذهب الإمام قول في مسألة يرجع إلى مذهب مالك لأنه أقرب المذاهب إليه (ردالمحتار، ج٣، ص ١ ٤١، كتاب الطلاق، باب الرجعة)

قال في جواهر الفتاوى : لو أن رجالا من أهل الاجتهاد برء من مذهبه في مسألة أو في أكثر منها باجتهاد لما وضح له من دليل الكتاب أو السنة أو غيرهما من الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان مأجورا محمودا وهو في سعة منه وهكذا أفعال الأئمة المتقدمين فأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن لما يرغب من غرض الدنيا وشهوتها فهو مذموم آثم مستوجب للتأديب، والتعزير لارتكابه المنكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه .اهـ. (العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ج٢، ص ٣٢٨، مسائل و فوائد شتى من الحظر و الإباحة وغير ذلك) ولا تتصور معاتبة احد من الائمة إذا انتقل واحد من قلد بهم إلى مذهب امام اخر او قلده في بعض المسائل لالغرض نفساني بل لفرض شرعي وقوة دليل لاحت له فاحفظه (إمام الكلام في القراء ة خلف الإمام ،لعبد الحي اللكنوي)

1 قال ابن عابدين الشامي:

ما صح فيه الخبر بلا معارض فهو مذهب للمجتهد وإن لم ينص عليه، لما قدمناه في الخطبة عن الحافظ ابن عبد البر والعارف الشعراني عن كل من الأئمة الأربعة أنه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي (رد المحتار، ج١،ص٣٨٥، كتاب الصلاة، باب الأذان) الإمام لما أمر أصحابه بأن يأخذوا من أقواله بما يتجه لهم منها عليه الدليل صار ما قالوه قولا له لابتنائه على قواعده التي أسسها لهم، فلم يكن مرجوعا عنه من كل وجه، فيكون من مـذهبـه أيـضا، ونظير هذا ما نقله العلامة بيرى في أول شرحه على الأشباه عن شرح الهداية لابن الشحنة، ونصه :إذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث، ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه حنفيا بالعمل به، فقد صح عنه أنه قال :إذا صح الحديث فهو مذهبي .وقد حكى ذلك ابن عبد البر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة .اه. .ونقله أيضا الإمام الشعراني عن الأئمة الأربعة.

ولا يخفي أن ذلك لمن كان أهلا للنظر في النصوص ومعرفة محكمها من منسوخها، فإذا نظر أهل المذهب في الدليل وعملوا به صح نسبته إلى المذهب لكونه صادرا بإذن صاحب المذهب، إذ لا شك أنه لو علم ضعف دليله رجع عنه واتبع الدليل الأقوى (رد المحتار، ج١،ص٦٨،مقدمة)

﴿ الإشارة بالسبابة وقول الامام لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ﴾

وفى تزيين العبارة لتحسين الإشارة لعلى القارى: قد أغرب الكيدانى حيث قال: والعاشر من المحرمات؛ الإشارة بالسبابة كأهل الحديث؛ أى مثل إشارة جماعة يجمعهم العلم بحديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم -، وهذا منه خطأ عظيم وجرم جسيم، منشأه الجهل عن قواعد الأصول ومراتب الفروع من النقول، ولولا حسن الظن به وتأويل كلامه بسببه لكان كفره صريحا، وارتداده صحيحا، فهل يحل لمؤمن أن يحرم ما ثبت من فعله -صلى الله عليه وسلم -ما كاد أن يكون متواترا فى نقله، ويمنع جواز ما عليه عامة العلماء كابرا عن كابر.

والحال أن إمامنا الأعظم قال: لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعرف مأخذه من الكتاب والسنة أو إجماع الأمة والقياس الجلى في المسألة. وقال الشافعي: إذا صح الحديث على خلاف قولى فاضربوا قولى على الحائط، واعملوا بالحديث الضابط. 1

قال العلامة الشاه ولى الله المحدث الدهلوى:

أن تتبع الكتاب والآثار لمعرفة الأحكام الشرعية على مراتب أعلاها أن يحصل له من معرفة الأحكام بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل ما يتمكن به من جواب المستفتين في الوقائع غالبا بحيث يكون جوابه أكثر مما يتوقف فيه وتخص باسم الاجتهاد.

وهذا الاستعداد يحصل تارة بالإمعان في جمع الروايات وتتبع الشاذة والفاذة منها كما أشار إليه أحمد بن حنبل مع ما لا ينفك منه العاقل العارف باللغة من معرفة مواقع الكلام وصاحب العلم بآثار السلف من طريق الجمع بين المختلفات وترتيب الاستدلالات ونحو ذلك.

وتارة بإحكام طرق التخريج على مذهب شيخ من مشايخ الفقه مع معرفة جملة صالحة من السنن والآثار بحيث يعلم أن قوله لا يخالف الإجماع وهذه طريقة أصحاب التخريج.

وأوسطها من كلتا الطريقتين أن يحصل له من معرفة القرآن والسنن ما يتمكن به =

إذا عرفت هذا فاعلم أنه لو لم يكن للإمام نص على المرام لكان من المتعين على أتباعه من العلماء الكرام فضلاعن العوام أن يعملوا بما صحعن رسول الله -صلى الله عليه وسلم -، وكذا لو صح عن الإمام نفى الإشارة وصح إثباتها عن صاحب البشارة، فلا شك في ترجيح المثبت المسند

-من عرفة رؤوس مسائل الفقه المجمع عليها بأدلتها التفصيلية ويحصل له غاية العلم ببعض المسائل الاجتهادية من أدلتها وترجيح بعض الأقوال على بعض ونقد التخريجات ومعرفة الجيد من الزيف وان لم يتكامل له الأدوات كما يتكامل للمجتهد المطلق فيجوز لمثله أن يلفق من المذهبين اذا عرف دليلهما وعلم أن قوله مما لا ينفذ فيه اجتهاد المجتهد ولا يقبل فيه قضاء القاضي ولا يجرى فيه فتوى المفتين أن يترك بعض التخريجات التي سبق الناس اليها اذا عرف عدم صحتها.

ولهذا لم يزل العلماء ممن لا يدعى الاجتهاد المطلق يصنفون ويرتبون ويخرجون ويرجحون وإذا كان الاجتهاد يتجزأ عند الجمهور والتخريج يتجزأ وإنما المقصود تحصيل الظن وعليه مدار التكليف فما الذي يستبعد من ذلك.

وأما دون ذلك من الناس فمذهبه فيما يرد عليه كثيرا ما أخذه عن أصحابه وآبائه وأهل بلده من المذاهب المتبعة وفي الوقائع النادرة فتاوى مفتية وفي القضايا ما يحكم

وعلى هذا وجدنا محققي العلماء من كل مذهب قديما وحديثا وهو الذي وصي به أئمة المذاهب أصحابهم وفي اليواقيت والجواهر أنه روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي وكان رضى الله عنه اذا أفتى يقول هذا رأى النعمان بن ثابت يعنى نفسه وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب وكان الامام مالك رضى الله عنه يقول ما من أحد الا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه و سلم.

وروى الحاكم والبيهقي عن الشافعي رضي الله عنه أنه كان يقول اذا صح الحديث فهو مذهبي وفي رواية اذا رأيتم كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط وقال يوما للمزني يا أبا إبراهيم لا تقلدني في كل ما أقول وانظر في ذلك لنفسك فانه دين وكان رضى الله عنه يقول لا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه و سلم وان كثروا ولا في قياس ولا في شيء وما ثم الا طاعة الله ورسوله بالتسليم.

وكان الإمام أحمد رضى الله عنه يقول ليس لأحد مع الله ورسوله كلام وقال أيضا لرجل لا تقلدني ولا تقلدن مالكا ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذ الأحكام من حيث أخذوا من الكتاب والسنة لا ينبغي لأحد أن يفتي الا أن يعرف أقاويل العلماء =

إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم -، فكيف وقد طابق نقله الصريح مما ثبت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم -بالإسناد الصحيح، فمن أنصف ولم يتعسف عرف أن هذا سبيل أهل التدين من السلف والخلف، ومن عدل عن ذلك فهو هالك بوصف المعاند المكابر، ولو كان عند الناس من الأكابر. انتهي. إ

-في الفتاوي الشرعية ويعرف مذهبهم فان سئل عن مسألة يعلم أن العلماء الذين يتخذ مذهبهم قد اتفقوا عليها فلا بأس بأن يقول هذا جائز وهذا لا يجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية وان كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بأن يقول هذا جائز في قول فلان وفي قول فلان لا يجوز وليس له أن يختار فيجيب بقول بعضهم ما لم يعرف

وعن أبى يوسف وزفر وغيرهما رحمهم الله أنهم قالوا لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا.

قيل لعصام بن يوسف رحمه الله إنك تكثر الخلاف لأبى حنيفة رحمه الله قال لأن أبا حنيفة رحمه الله أوتى من الفهم لما لم نؤت فأدرك بفهمه ما لم ندرك ولا يسعنا أن نفتى بقوله ما لم نفهم (الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، ص ١٠٥، الناشر: دار النفائس -بيروت، الطبعة الثانية ، 1404، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة)

ال قال العلامة اللكنوى في مقدمة النافع الكبير:

فائدة : لعلك تتفطن من هذا البحث أنه ليس كل ما في الفتاوى المعتبرة المختلطة: كالخلاصة والظهيرية وفتاوي قاضيخان وغيرها من الفتاوي التي لم يميز أصحابها بين المذهب والتخريج وغيره قول أبي حنيفة وصاحبيه.

بل منها ما هو منقول عنهم ومنها ما هو مستنبط الفقهاء.

ومنها ما هو مخرج الفقهاء فيجب على الناظر فيها أن لا يتجاسر على نسبة كل ما فيها إليهم بـل يـميز بين ما هو قولهم وما هو مخرج من بعدهم ومن لم يميز بين ذلك وبين هـذا أشكل الأمر عليه ألا ترى في مسئلة العشر في العشر في بحث الحياض فإن الفتاوي مملوء ـة من اعتباره والفتوى عليه مع أنه ليس مذهب صاحب المذهب إنما مـذهبه كما صرح به محمد في الموطأ وقدماء أصحابنا هو: أنه لو كان الحوض بحيث لا يتحرك أحد جوانبه بتحريك الجانب الآخر لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه وإلا يتنجس ومن لم يتقنه وظن أنه مذهب صاحب المذهب تعسر عليه الأمر في تأصيله على أصل شرعي معتمد عليه وقد حققت هذا البحث بما لا مزيد عليه في شرح شرح الوقاية فليراجع.

وكذلك مسئلة الإشارة في التشهد فإن كثيرا من كتب الفتاوى متواردة على =

وفي رسالة أخرى له في بحث الإشارة المسماة بالتدهين للتزيين: القائل بأن الفتوى على ترك الإشارة مدع بأنه مجتهد في المسألة، فمحله إذا وجد عن الإمام روايتان، أو عنه رواية، وعن صاحبيه رواية أخرى، مع أنه يحتاج إلى دليل الترجيح إذ لا يقبل ترجيح بلا مرجح، ولا تصحيح بلا مصحح، فلو وجد روايتان فالراجح هو ما وافق الأحاديث المصطفوية، وطابق أقوال جمهور علماء الأئمة مع أنه معارض بقول آخر من المشائخ المعتبرين :إن الفتوى على الإشارة، وإن لا خلاف في كونها من السنة. انتهي.

=منعها وكراهتها فيظن الناظرون فيها أنه مذهب أبي حنيفة وصاحبيه فيشكل عليهم الأمر بورود أحاديث متعددة قولية وفعلية تدل على جوازها وسنيتها قال على القارى المكي في رسالته تزيين العبارة لتحسين الإشارة بعدما ذكر الأخبار الدالة على الإشارة: لم يعلم من الصحابة و لا من علماء السلف خلاف في هذه المسئلة و لا في جواز الإشارة بل قال به إمامنا الأعظم وصاحباه وكذا مالك والشافعي وأحمد وسائر علماء الأمصار والأعصار وقيد نص عليه مشايخنا المتقدمون والمتأخرون فلا اعتداد لما ترك هذه السنة الأكثرون من سكان ما وراء النهر وأهل خراسان والعراق وبلاد الهند ممن غلب عليهم التقليد وفاتهم التحقيق والتأييد من التعلق بالقول السديد وقد ذكر محمد في موطأه حديثا في ذلك ثم قال : وبصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم نأخذ وهو قول أبى حنيفة ونقل الشمني في شرح النقاية أنه قال أبو يوسف في الأمالي :إنه يعقد الخنصر والبنصر ويحلق بالوسطى والإبهام ويشير بالسبابة انتهى كلامه ملخصا ثم قال على القارى: وقد أغرب الكيداني حيث قال: والعاشر من المحرمات الإشارة بالسبابة : كأهل الحديث أي مثل إشارة جماعة يجمعهم العلم بحديث رسول الله صلى المله عليه وسلم وهذا منه خطأ عظيم وجرم جسيم منشأه الجهل عن قواعد الأصول ومراتب الفروع من النقول ولو لا حسن الظن به وتأويل كلامه بسبب لكان كفره صحيحا وارتداده صريحا فهل يحل لمؤمن أن يحرم ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما كاد أن يكون متواترا في نقله ويمنع جواز ما عليه عامة العلماء كابرا عن كابر؟ انتهى فظهر منه أن قول النهى المذكور في الفتاوي إنما هو من مخرجات المشايخ لا من مذهب صاحب المذهب وقس عليه أمثاله وهي كثيرة لا تخفى على المحقق.

وإذا عرفت هذا فحينئذ يسهل الأمر في دفع طعن المعاندين على الإمام أبي حنيفة =

وفي السراجية: لا ينبغي لأحد أن يفتي إلا أن يعرف أقاويل العلماء ، ويعلم من أين قالوا، ويعرف معاملات الناس، فإن عرف أقاويل العلماء ولم يعرف مـذاهبهـم، فإن سـئـل عـن مسألة يعلم أن العلماء الذين ينتحل مذهبهم قد اتفقوا عليه فلا بأس بأن يقول: هذا جائز وهذا لا يجوز، ويكون قوله على سبيل الحكاية، وإن كانت مسألة قد اختلفوا فيه فلا بأس بأن يقول: هذا في قول فلان جائز، وفي قول فلان لا يجوز، وليس له أن يختار، فيجب

- وصاحبيه فإنهم طعنوا في كثير من المسائل المدرجة في فتاوى الحنفية أنها مخالفة للأحاديث الصحيحة أوأنها ليست متأصلة على أصل شرعي ونحو ذلك وجعلوا ذلك ذريعة إلى طعن الأئمة الثلاثة ظنا منهم أنها مسائلهم ومذاهبهم وليس كذلك بل هي من تفريعات المشايخ استنبطوها من الأصول المنقولة عن الأئمة فوقعت مخالفة للأحاديث الصحيحة فلا طعن بها على الأئمة الثلاثة بل ولا على المشايخ أيضا فإنهم لم يقرروها مع علمهم بكونها مخالفة للأحاديث إذ لم يكونوا متلاعنين في الدين بل من كبراء المسلمين بهم وصل ما وصل إلينا من فروع الدين بل لم يبلغهم تلك الأحاديث ولو بلغتهم لم يقرروا على خلافها فهم في ذلك معذورون ومأجورون.

والحاصل أن المسائل المنقولة عن أئمتنا الثلاثة قلما يوجد منها ما لم يكن له أصل شرعي أصلا أو يكون مخالفا للأخبار الصحيحة الصريحة وما وجد عنهم على سبيل الندرة كذلك فالعذر عنهم العذر فاحفظ هذا ولا تكن من المتعسفين.

واعلم أنه قد كثر النقل عن الإمام أبي حنيفة وأصحابه بل وعن جميع الأثمة في الاهتداء إلى ترك آرائهم إذا وجد نص صحيح صريح مخالف لأقوالهم كما ذكره الخطيب البغدادي والسيوطي في تبييض الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة وعبد الوهاب الشعراني في الميزان وغيرهم وسيأتي ذكر نبذ من ذلك في الفصل الثالث وقال على القارى في تزيين العبارة :قال إمامنا الأعظم : لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعرف مأخذه من الكتاب والسنة أو إجماع الأمة أو القياس الجلي في المسئلة وإذا عرفت هذا فاعلم أنه لو لم يكن للإمام نص على المرام لكان من المتعين على أتباعه الكرام -فضلا عن العوام -أن يعملوا بما صحح عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وكذا لو صح عن الإمام نفى الإشارة وصح إثباتها عن صاحب البشارة فلا شك في ترجيح المثبت المسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ؟ وقد طابق نقله الصريح مما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإسناد الصحيح انتهى (انتهي عبارة اللكنوى "النافع الكبير شرح الجامع الصغير"، ص ٢٠ الى ٢٢، مقدمة ،الفصل الاول،مطبوعة: ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشي) بقول بعضهم ما لم يعرف حجتهم .انتهى.

وفى جامع المضمرات: لا يحل للمفتى أن يفتى ببعض الأقاويل المهجورة؛ لجر منفعة .انتهى.

وفى كتاب القضاء من الأشباه: المفتى إنما يفتى بما يقع عنده من المصلحة، كما فى مهر، البزازية.انتهى. قال السيد الحموى فى حواشيه: لعل المراد بالمفتى المجتهد، أما المقلد فلا يفتى إلا بالصحيح، سواء كان في مصلحة للمستفتى أو لا، ويجوز أن يراد به المقلد إذا كان فى المسألة قولان مصححان، فإنه مخير فى الفتوى، فيختار ما فيه المصلحة .انتهى. وفى الأشباه أيضا: يتعين الإفتاء فى الوقف بالأنفع له .كما فى شرح المجمع والحاوى القدسى، انتهى.

ل قال العلامة اللكنوى في مقدمة النافع الكبير:

فبناء على هذا أمكن لنا أن نورد تقسيما آخر للمسائل فنقول : الفروع المذكورة في الكتب على طبقات :

الأولى : المسائل الموافقة للأصول الشرعية المنصوصة في الآيات أو السنن النبوية أو السمو افقة لإجماع الأمة أو قياسات أئمة الملة من غير أن يظهر على خلافها نص شرعى جلى أو خفى.

والثانية : المسائل التى دخلت فى أصول شرعية ودلت عليها بعض آيات أوأحاديث نبوية مع ورود بعض آيات دالة على عكسه وأحاديث ناصة على نقضه لكن دخولها فى الأصول من طريق أصح وأقوى وما يخالفها وروده من سبيل أضعف وأخفى وحكم هذين القسمين هو القبول كما دل عليه المعقول والمنقول.

والثالثة : التى دخلت فى أصول شرعية مع ورود ما يخالفها بطرق صحيحة قوية والحكم فيه لمن أوتى العلم والحكمة اختيار الأرجح بعد وسعة النظر ودقة الفكرة ومن لم يتيسر له ذلك فهو مجاز فى ما هنالك.

والرابعة :التي لم يستخرج إلا من القياس وخالفه دليل فوقه غير قابل للاندراس وحكمة ترك الأدني واختيار الأعلى وهو عين التقليد في صورة ترك التقليد.

والخامسة :التى لم يدل عليها دليل شرعى لا كتاب ولا حديث ولا إجماع ولا قياس مجتهد جلى أو خفى لا بالصراحة ولا بالدلالة بل هى من مخترعات المتأخرين الذين يقلدون طرق آبائهم ومشايخهم المتقدمين وحكمه الطرح والجرح فاحفظ =



﴿ فوائد النافعة لمن يطالع كتب فقه الحنفية ﴾

الدراسة الخامسة:في فوائد نافعة لمن يطالع الكتب الفقهية وغيرها الأصحابنا الحنفية.

﴿بحث مفهوم المخالف﴾

فائدة..... قال في كتاب القضاء من الأشباه: لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب، كالأدلة، وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب . كما في الدعوى من الطهيرية، وأما مفهوم الرواية فحجة . كما في غاية البيان من الحج، انتهى.

وفى حواشيه للحموى: إنما كان المفهوم حجة عندنا فى الرواية دون النصوص؛ لأن المفهوم فيها ليس بمقصود بخلاف كلام الأصحاب، فإنه مقصود، فيكون حجة فيها، وهذا هو الفرق بينهما، وإنه قد خفى على كثيرين، فاحفظه واحتفظ به .كذا فى الزهر البادى على فصول العمادى معزيا إلى عبد البربن الشحنة. انتهى.

وفى جامع الرموز فى كتاب الطهارة: إن مفهوم المخالفة فى الرواية كمفهوم المضافة فى الرواية كمفهوم الموافقة معتبر بلا خلاف، كما ذكره المصنف؛ أى صدر الشريعة فى كتاب النكاح؛ أى من شرح الوقاية، لكن فى إجارة الزاهدى:إنه غير معتبر، والحق أنه معتبر، إلا أنه أكثرى لا كلى،كما فى حدود، النهاية، انتهى.

⁻هـذا التفصيل فإنه قل من اطلع عليه وبإهماله ضل كثير عن سواء السبيل (انتهىٰ عبارة المكنوى من مقدمة النافع الكبير "النافع الكبير شرح الجامع الصغير"، ص٢٢ مقدمة ،الفصل الاول،مطبوعة: ادارة القرآن والعلوم الاسلامية، كراتشي)



وفى الكافى فى باب صفة الصلاة: التخصيص فى الروايات يدل على نفى ما عداه.انتهى.

وفى حواشى الأشباه نقلاعن أنفع الوسائل: مفهوم التصنيف حجة .

انتهى. ل

ال المفهوم: هو ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، أي يكون حكما لغير المفهومة حرمته من قوله تعالى: (فلا تقل لهما أف) الدال منطوقا على تحريم التأفيف.

الألفاظ ذات الصلة:

المنطوق:

المنطوق :هو ما دل عليه اللفظ على ثبوت حكم المذكور مطابقة، أو تضمنا، أو التزاما، أي يكون حكما للمذكور وحالا من أحواله.

والصلة بين المفهوم والمنطوق: أن كليهما من أقسام الدلالة، وقيل: من أقسام الدلالة، وقيل: من أقسام المدلول.

الحكم الإجمالي:

- يختلف حكم المفهوم باختلاف قسميه :مفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة وذلك على النحو التالي:

أ -مفهوم الموافقة

- مفهوم الموافقة :أن يكون المسكوت عنه موافقا للمنطوق به في الحكم، كدلالة النهى عن التأفيف على حرمة الضرب، وهذا يسمى عند الحنفية بدلالة النص.

وهو حبحة اتفاقا كما ذكره ابن عابدين، وقال الشوكاني نقلا عن القاضى أبى بكر الباقلانى : القول بمفهوم الموافقة إن كان الجملة مجمع عليه. ثم مفهوم الموافقة إن كان أولى بالحكم من المنطوق به يسمى فحوى الخطاب، كالمثال السابق، لأن الضرب أشد من التأفيف في الإيذاء . وإن كان مساويا له يسمى لحن الخطاب، كتحريم إحراق مال اليتيم المفهومة حرمته من قوله تعالى : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا لأن تحريم الإحراق مساو لتحريم الأكل المذكور في الآية في الإتلاف.

ب مفهوم المخالفة:

مفهوم المخالفة : هو ثبوت نقيض حكم المنطوق، نفيا كان أو إثباتا، للمسكوت عنه، ويسمى دليل الخطاب دال عليه. ويسمى دليل الخطاب أو لأن الخطاب دال عليه. والمفاهيم المخالفة بأقسامها حجة عند الجمهور إلا مفهوم اللقب، قال الجلال المحلى وابن عبد الشكور: احتج بمفهوم اللقب الدقاق والصيرفي من الشافعية، =



﴿بحث لفظ قالوا﴾

فائدة لفظ : قالوا؛ يستعمل فيما فيه اختلاف المشائخ . كذا في النهاية في كتاب الغصب، وفي العناية و البناية في باب ما يفسد الصلاة.

وذكر ابن الهمام فى فتح القدير فى باب ما يوجب القضاء والكفارة من كتاب الصوم: إن عادته؛ أى صاحب الهداية فى مثله إفادة الضعف مع الخلاف .انتهى.

وكذا ذكره سعد الدين التفتازاني في حواشي الكشاف عند تفسير قوله تعالى: حتى يتبين لكم الخيط الأبيض، إن في لفظ :قالوا؛ إشارة إلى ضعف ما قالوا. 1

﴿المراد بقولهم: ذهب إليه عامة المشايخ، ونحوه ﴾

فائدة المراد بقولهم : ذهب إليه عامة المشايخ، ونحوه : أكثرهم . كذا

لفظ قالوا يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ كذا في النهاية في كتاب الغصب في قوله: إذا تتخلل الخمر بإلقاء الملح إلخ. وقد أشار إلى ذلك في كتاب الصوم في قوله: للصبى أن ينوى التطوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا وقد أفاد جدى يعنى السعد التفتازاني في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الأبيض) أن في لفظ قالوا :إشارة إلى ضعف ما قالوا (تنقيح الفتاوى الحامدية، ج ؟، صسائل وفوائد شتى من الحظر والإباحة وغير ذلك)

⁻ وابن خويز منداد من المالكية، وبعض الحنابلة، علما كان أو اسم جنس، نحو على زيد حج أى : لا على عمرو، وفي النعم زكاة أى : لا في غيرها. وأما جمهور الحنفية فإنهم - كما ذكر ابن عابدين نقلا عن التحرير - ينفون مفهوم المخالفة بأقسامه في كلام الشارع فقط، قال ابن عابدين :أفاد أن مفهوم المخالفة في الروايات ونحوها معتبر بأقسامه حتى مفهوم اللقب (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٣٨، ص ٢٨٦و٢٨٦، مادة "مفهوم")

قال العلامة ابن عابدين الشامى:

في فتح القدير في باب إدراك الجماعة. 1

﴿ يجوز؛ قد يقال بمعنى: يصح، وقد يقال بمعنى: يحل ﴾

فائدة يجوز؛ قد يقال بمعنى : يصح، وقد يقال بمعنى : يحل . كذا فى شرح المهذب للنووى؛ ولذلك تراهم يطلقون على الصلاة المكروهة ونحوها: جاز ذلك أو صح ذلك، ويريدون به نفس الصحة المقابل للبطلان من غير القصد إلى الإباحة أو نفى الكراهة، ولهذا فسر الشراح والمحشون كثيرا قولهم : جاز وصح؛ بقولهم :أى مع الكراهة، كما لا يخفى على وسيع النظر، وقال فى حلية المحلى شرح منية المصلى : إنه؛ أى الجواز قد يطلق ويراد به ما لا يمتنع شرعا، وهو يشمل المباح والمكروه والمندوب والواجب. انتهى.

وفى العقد الفريد لبيان الراجح من جواز التقليد للشرنبلالى عند البحث عن بعض عبارات منية المفتى، أو نقول: يجوز بمعنى: يحل، فإنه لا يلزم من النفاذ الحل، فإن الحكم على الغائب نافذ عند شمس الأئمة وغيره. كما ذكره العمادى، وشهادة الفاسق يصح الحكم بها وإن لم يحل .انتهى. فاحفظ هذا فقد زل قدم كثير من الناس بعدم علمهم هذا. ع

إ قال صاحب العناية:

وقوله (ولا معتبر بإعراب الواحدة عند عامة المشايخ) يعنى سواء قال أنت طالق واحدة بالنصب أو بالرفع أو بالسكون، فقوله (هو الصحيح) احتراز عن قول بعض المشايخ (العناية شرح الهداية، ج٤، ص٦٣، كتاب الطلاق)

آل بدرالدين العينى:

ولفظة يجوز تارة تطلق على معنى يحل وتارة تستعمل بمعنى يصح وتارة بمعنى تصلح لهنا الله على الماء الذي يجوز به له ما (البناية شرح الهداية، ج ا ص ٣٥٢، كتاب الطهارات، باب في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز)

وقال العلامة ابن عابدين الشامى: =



﴿استعمال كلمة: لا بأس

فائدة كلمة: لأ بأس؛ أكثر استعمالها في المباح وما تركه أولى كذا في كتاب أدب القاضي) من فتح القدير، وفي رد المحتار في كتاب الطهارة:

كلمة: لا بأس؛ وإن كان الغالب استعمالها فيما تركه أولى لكنها قد تستعمل في المندوب . كما صرح به في البحر من الجنائز والجهاد،

انتهى. ل

⁼ فقوله :ويـجوز بيعه بـمعنى يصح لا بمعنى يحل(رد المحتار، ج۵ص ۲۲ ا، كتاب البيوع،باب المرابحة والتولية، فصل في القرض)

ال ولا يخالفه تعبير القدورى أى بلا بأس؛ لأنه ليس مطردا لما تركه أولى بل يستعمل فى المندوب أيضا قاله المصنف، ولذا عبر فى المبسوط بالاستحباب (الدر المختار مع رد المحتار، ج م ص ۵۳ ا ، كتاب الجهاد، باب المغنم وقسمته، فصل فى كيفية القسمة)

مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب. (قوله ولا بأس إلخ) كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب كما في البحر من الجنائز والجهاد ومنه هذا الموضع لقوله فوجب اتباعهم (رد المحتار ، ج اص ١١ ، كتاب الصلاة بباب العيدين)

⁽قوله: ويسمى مندوبا وأدبا) زاد غيره ونفلا وتطوعا، وقد جرى على ما عليه الأصوليون، وهو المختار من عدم الفرق بين المستحب والمندوب والأدب كما فى حاشية نوح أفندى على الدرر؛ فيسمى مستحبا من حيث إن الشارع يحبه ويؤثره، ومندوبا من حيث إنه بين ثوابه وفضيلته؛ من ندب الميت : وهو تعديد محاسنه، ونفلا من حيث إنه زائد على الفرض والواجب، ويزيد به الثواب، وتطوعا من حيث إن فاعله من حيث إن يؤمر به حتما اهدمن شرح الشيخ إسماعيل على البرجندى وقد يطلق عليه اسم السنة وصرح القهستانى بأنه دون سنن الزوائد .قال فى الإمداد: يعطلق عليه السما السنة وصرح القهستانى بأنه دون سنن الزوائد .قال فى الإمداد: يكره تنزيها وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الأولى وهل يكره تنزيها، فى البحر لا، ونازعه فى النهر بما فى الفتح من الجنائز والشهادات أن مرجع كراهة التنزيه خلاف الأولى .قال : ولا شك أن ترك المندوب خلاف الأولى اه .أقول : لكن أشار فى التحرير إلى أنه قد يفرق بينهما، بأن خلاف الأولى ما ليس فيه صيغة نهى كترك التحرير إلى أنه قد يفرق بينهما، بأن خلاف الأولى ما ليس فيه صيغة نهى كترك

﴿استعمال لفظ ينبغى

فائدة لفظ: ينبغى؛ في عرف المتأخرين غلب استعماله في المندوبات، وأما في عرف القدماء فاستعماله في أعم، حتى يشمل الواجب أيضا . كذا في رد المحتار وحواشي الأشباه.

﴿المراد: بالمشايخ

فائدة المراد : بالمشايخ؛ في قولهم : هذا قول المشايخ : من لم يدرك الإمام . كذا في وقف، النهر.

﴿المراد بالمتقدمين والمتأخرين

فائلدة المراد بالمتقدمين من فقهائنا هم الذين أدركوا الأئمة الثلاثة، ومن لم يدركهم فهو من المتأخرين، هذا هو الظاهر من إطلاقاتهم في كثير من المواضع، وذكر عبد النبي الأحمد نكرى (نگرى)في جامع العلوم نقلا

ل في ردالمحتار:

مطلب لفظ ينبغى يستعمل فى المندوب وغيره عند المتقدمين (قوله ونهينا عن غدر إلخ) عدل عن قول الهداية وغيرها وينبغى للمسلمين أن لا يغدروا؛ لأن المشهور عند المتأخرين استعمال ينبغى بمعنى يندب ولا ينبغى بمعنى يكره تنزيها، وإن كان فى عرف المتقدمين استعماله فى أعم من ذلك وهو فى القرآن كثير -ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء -قال فى المصباح: وينبغى أن يكون كذا معناه يجب أو يندب بحسن ما فيه من الطلب. اهد (رد المحتار، ج مس + سا، كتاب الجهاد)

⁼الاصطلاح، والتزامه غير لازم والظاهر تساويهما كما أشار إليه اللامشى اهد لكن قال الزيلعى في الأكل يوم الأضحى قبل الصلاة :المختار أنه ليس بمكروه، ولكن يستحب أن لا يأكل .وقال في البحر هناك :ولا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة، إذ لا بد لها من دليل خاص .اه.أقول :وهذا هو الظاهر إذ لا شبهة أن النوافل من الطاعات كالصلاة والصوم ونحوهما فعلها أولى من تركها بلا عارض .ولا يقال :إن تركها مكروه تنزيها وسيأتى تمامه إن شاء الله تعالى في مكروهات الصلاة (ردالمحتار، ج ا س١٢٣، و١٤٤ ، كتاب الطهارة، سنن الوضوء، مطلب لا فرق بين المندوب والمستحب والنفل والتطوع)

عن صاحب الخيالات اللطيفة: إن الخلف عند الفقهاء من محمد بن الحسن إلى شمس الائمة الحلواني، والسلف من أبى حنيفة إلى محمد، والمتأخرون من الحلواني إلى حافظ الدين البخاري. انتهى.

وذكر الذهبى في مفتح كتابه ميزان الاعتدال في نقد أسماء الرجال: إن الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو رأس ثلاثمئة.

ويخدش ما ذكره عبد النبى أنهم كثيرا ما يطلقون المتأخرين على من قبل المحلوانى؛ فقد قال فى الهداية فى كتاب الصوم فى بحث قضاء المجنون الصوم: هذا مختار بعض المتأخرين انتهى. قال فى العناية: منهم أبو عبد الله الجرجانى، والإمام الرستغفنى، والزاهد الصفار، انتهى.

مع أن الجرجاني متقدم على الحلواني، فإن الحلواني من رجال المئة الخامسة، مات سنة اثنتين وخمسين أو تسع وأربعين، أو ثمان وأربعين بعد أربعمئة على ما يأتي ذكره.

وأبو عبد الله محمد بن يحيى الجرجاني مات سنة ثمان أو سبع وتسعين وثلاثمئة . كما ذكره الكفوى، وغيره.

وكذا الرستغفنى: بضم الراء المهملة، وضم التاء المثناة الفوقية، بينهما سين مهملة ساكنة، وسكون الغين المعجمة، وفتح الفاء نسبة إلى رستغفن قرية بسمرقند، واسمه على بن سعيد، متقدم على الحلواني، فإن الرستغفني من تلامذة أبى منصور الماتريدي، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمئة. والله أعلم.

﴿المراد بالحسن

فائدة الحسن؛ إذا ذكر مطلقا في كتب أصحابنا فالمراد به ابن زياد،

تلميذ أبى حنيفة، وإذا ذكر مطلقا فى كتب التفسير فالمراد به الحسن البصرى .كذا فى غاية البيان فى باب النفقات نقلا عن شيخه برهان الدين الخريفعنى. 1

﴿المراد بالامام والصاحبين والشيخين والطرفين وغيرهما

فائدة المراد : بالإمام، والإمام الأعظم؛ في كتب أصحابنا: هو صاحب المذهب أبو حنيفة، وهو المراد بقولهم :صاحب المذهب.

والمراد بالصاحبين:أبو يوسف ومحمد.

وبالشيخين :أبو حنيفة وأبو يوسف.

وبالطرفين :محمد وأبو حنيفة.

وبالإمام الثاني: أبو يوسف.

وبالإمام الرباني :محمد.

وبقولهم :عند أثمتنا الثلاثة؛ أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف.

وبالأئمة الأربعة :أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد؛ أصحاب المذاهب المشهورة.

﴿المراد بشمس الأئمة﴾

فائلدة شمس الأئمة؛ عند الإطلاق في كتب أصحابنا يراد به شمس الأئمة الحلواني، الأئمة السرخسي، وفي ما عداه يذكر مقيدا كشمس الأئمة الحردي، وشمس الأئمة الكردري، وشمس الأئمة

أ قال العلامة الكشميرى:

إذا أطلق الحسن في مرتبة الصحابي فهو ابن على وإذا أطلق في مرتبة التابعي فهو حسن البصرى رحمه الله (العرف الشذى شرح سنن الترمذي للكشميري، ج ١، ص١٩٤، ابواب الصلاة، باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات فايّهن يبتدىء)

الأوزجندي كذا في طبقات الكفوى في ترجمة بكر الزرنجري.

﴿حيث أطلق: الفضلي ﴾

فائدة حيث أطلق: الفضلى؛ في كتبنا فالمراد به: أبو بكر محمد بن الفضل الكمارى البخارى، المتوفى سنة إحدى وثمانين وثلاثمئة. كذا ذكره ابن أمير حاج الحلبي في حلية المحلى في بحث مفسدات الصلاة.

﴿المراد بالمحيط﴾

فائدة..... قال في الحلية في شرح الديباجة عند ذكر مصنف المنية الكتب التي لخص منها المسائل، ومنها: المحيط: الظاهر أن مراده بالمحيط: السمحيط البرهاني للإمام برهان الدين صاحب الذخيرة، كما هو المراد من إطلاقه لغير واحد، كصاحب الخلاصة والنهاية لا المحيط للإمام رضى الدين السرخسي، وقد ذكر صاحب الطبقات أنه أربع محيطات: المحيط الكبير وهو نحو من أربعين مجلدا، والثاني: عشر مجلدات، والثالث: أربع مجلدات، والرابع: مجلدان. انتهى. وليطلب التفصيل في حال المحيطات ومؤلفها من الفوائد البهية في تراجم الحنفية.

﴿علامات الفتوى والترجيح﴾

ف ائدة في علامات الفتوى والترجيح المذكورة في كتب أصحابنا :قال في خزانة الروايات نقلا عن جامع المضمرات شرح مختصر القدورى: أما العلامات المعلمة على الإفتاء فقوله: وعليه الفتوى، وبه يفتى، وبه يعتمد،

و قدمه تعارف المحيط.

وبه نأخذ، وعليه الاعتماد، وعليه عمل اليوم، وهو الصحيح، وهو الأصح، وهو الأصح، وهو الطاهر، وهو الطاهر، وهو الطاهر، وهو الطاهر، وهو الأظهر، وهو الأوجه، وغيرها .انتهى.

وفى البزازية: معنى الأشبه : الأشبه بالنصوص رواية، والراجح دراية، فيكون عليه الفتوى. انتهى.

وذكر في حواشى الطحطاوى على الدر المختار: منها: وبه جرى العرف، وهو المتعارف، وبه أخذ علماؤنا.

وفى الفتاوى الخيرية: بعض الألفاظ آكد من بعض، فلفظ: الفتوى؛ آكد من الصحيح، والأصح، والأشبه. ولفظ: وبه يفتى؛ آكد من: الفتوى عليه؛ والأصح آكد من الصحيح؛ والأحوط آكد من الاحتياط، انتهى.

وفى غنية المستملى: إذا تعارض إمامان معتبران، عبر أحدهما بالصحيح، والآخر بالأصح، فالأخذ بالصحيح أولى؛ لأنهما اتفقا على أنه صحيح، والأخذ بالمتفق أوفق انتهى. 1

وفى الدر المختار عن رسالة آداب المفتى: إذا ذيلت رواية فى كتاب معتمد فى الأصح، أو الأولى، أو الأوفق، أو نحوها؛ فله أن يفتى بها وبمخالفها أيا شاء ، وإذا ذيلت بالصحيح أو المأخوذ، أو به يفتى، أو عليه المفتوى، لم يفت بمخالفته إلا إذا كان فى الهداية مثلا: هو الصحيح؛ وفى الكافى بمخالفه: هو الصحيح؛ فيخير فيختار الأقوى عنده، والأليق،

ال مطلب الأخذ بالصحيح أولى من الأصح: والتحقيق الأول الذى فى الهداية، ولهذا انحط كلام أكثر العلماء عليه، ثم أيده بما مر فى صدر الكتاب عن شرح المنية من أن الأخذ بالصحيح أولى من الأصح لأن مقابل الأول فاسد، ومقابل الثانى صحيح، فقائل الأصح موافق قائل الصحيح دون العكس، والأخذ بما اتفقا على أنه صحيح أولى (ردالمحتار، ج ا ص ٥٩٣، و ٩٤ه، كتاب الصلاة، باب الامامة)



والأصلح. انتهى.

وفى رد المحتار: الأصح مقابل للصحيح، وهو مقابل للضعيف، لكن فى حواشى الأشباه لبيرى: ينبغى أن يقيد ذلك بالغالب؛ لأنا وجدنا مقابل الأصح الرواية الشاذة . كما فى شرح المجمع، انتهى. 1

إ ومذهب الحنفية المنع عن المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوع صار منسوخا اهد فليحفظ، وقيده البيرى بالعامى أى الذى لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قال :هل يجوز للإنسان العمل بالضعيف من الرواية فى حق نفسه، نعم إذا كان له رأى، أما إذا كان عاميا فلم أره، لكن مقتضى تقييده بذى الرأى أنه لا يجوز للعامى ذلك .قال فى خزانة الروايات :العالم الذى يعرف معنى النصوص والأخبار وهو من أهل الدراية يجوز له أن يعمل عليها وإن كان مخالفا لمذهبه اهـ.

قلت: لكن هذا في غير موضع الضرورة، فقد ذكر في حيض البحر في بحث ألوان الدماء أقوالا ضعيفة، ثم قال: وفي المعراج عن فخر الأثمة: لو أفتى مفت بشيء من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا. ه. وكذا قول أبي يوسف في المني إذا خرج بعد فتور الشهوة لا يجب به الغسل ضعيف، وأجازوا العمل به للمسافر أو الضيف الذي خاف الريبة كما سيأتي في محله وذلك من مواضع الضرورة (رد المحتار على الدر المختار، مقدمة)

والتيسير مطلوب ومحمود عند الشرع. قال النبي صلى الله عليه وسلم:

يسروا ولا تعسروا، وبشروا، ولا تنفروا (بخارى، رقم الحديث ٦٩)

وقال: علموا، ويسروا، ولاتعسروا، واذا غضب احدكم فليسكت (مسند احمد، رقم الحديث ٢١٣٦)

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث احدا من اصحابه في بعض امره، قال: بشروا ولاتنفروا، ويسروا ولاتعسروا(مسلم،رقم الحديث ١٧٣٢")"

عن عائشة ، قال: ماخير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين امرين في الاسلام ، الا اختار ايسرهما (مسند احمد، رقم الحديث ٢٤٥٤٩)

وعن أنس قال :قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم :-يسروا ولا تعسروا وسكنوا) بتشديد الكاف أمر من التسكين ;أى سكنوهم بالبشارة، أو الطاعة، وفي رواية الجامع: وبشروا (ولا تنفروا) ; أى بالمبالغة في الإنذار، أو بتكليف الأمور الصعبة الموجبة للإنكار، ويؤيده ما في النهاية ;أى لا تكلفونهم بما يحملهم على النفور (مرقاة المفاتيح، ج٦ص ٢٩٤١، كتاب الامارة والقضاء، باب ما على الولاة من التيسير) (علموا) الناس ما يلزمهم من أمر دينهم (ويسروا ولا تعسروا) الواو للحال أى علموهم وحالتكم في التعليم اليسر لا العسر بأن تسلكوا بهم سبيل الرفق في التعليم =



﴿مقام إخبار المجتهد﴾

فائدة إخبار المجتهد يجرى مجرى إخبار الشارع في كونه مقتضيا للزوم، بل آكد . كذا في النهاية والكافي، وتوضيحه: إن الشارع إذا أخبر بحكم من أحكام الشرع وجاء بصيغة الخبر يكون المراد به الأمر كقوله تعالى: كتب عليكم الصيام، ونحو ذلك، فكذا إذا أخبر المجتهد بحكم من الأحكام الشرعية يكون المراد به الأمر به، وفي حكمه : ناقل كلامه من الفقهاء، كقولهم: يطهر بدن المصلى وثوبه ونحو ذلك. 1

وضمير:عنده؛ وعندهما؛ في قول الفقهاء الله الفقهاء

فائدة ضمير: عنده؛ في قول الفقهاء هذا الحكم عنده، أو هذا مذهبه إذا لم يكن مرجعه مذكورا سابقا يرجع إلى الإمام أبى حنيفة، وإن لم يسبق

-(وبشروا ولا تنفروا) أى لا تشددوا عليهم ولا تلقوهم بما يكرهون لئلا ينفروا من قبول الدين واتباع الهدى (وإذا غضب أحدكم فليسكت) فإن السكوت يسكن الغضب وحركة الجوارح تثيره (فيض القدير للمناوى، تحت رقم الحديث ٥٤٨٠) والتساهل من باب التفعل، التغفال والتهاون ، وليس كذلك في التيسير ، فانه يستعمل في مقابلة العسر والمشقة .

إلى أما اتباع غير النبى صلى الله عليه وسلم فمن المقرر أن المجتهد فيه هو كل حكم شرعى ليس فيه دليل قطعى، فلا يجوز الاجتهاد في وجوب الصلاة ونحوها من الفرائض المجمع عليها، ولا فيما اتفقت عليه الأمة من جليات الشرع الثابتة بالأدلة القطعية. وعلى ذلك فالمكلف إن كان عالما قد بلغ رتبة الاجتهاد، واجتهد في المسالة، وأداه اجتهاده إلى حكم من الأحكام، فلا خلاف في امتناع اتباعه لغيره في خلاف ما أداه إليه اجتهاده، وإن لم يكن قد اجتهد فيها ففي جواز اتباعه لغيره من المجتهدين خلاف .أما العامى ومن ليس له أهلية الاجتهاد فإنه يلزمه اتباع المجتهدين عند المحتقين من الأصوليين (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج 1، ص 191، مادة "اتباع")

له ذكر؛ لكونه مذكورا حكما.

وكذا ضمير :عندهما؛ يرجع إلى أبى يوسف ومحمد إذا لم يسبق مرجعه، وقد يراد به أبو يوسف وأبو حنيفة، أو محمد وأبو حنيفة إذا سبق لثالثهما ذكر فى مخالف ذلك الحكم، مثلا :إذا قالوا :عند محمد كذا، وعندهما كذا، يراد به أبو يوسف وأبو حنيفة : يعنى الشيخين، وإذا قالوا : عند أبى يوسف كذا، وعندهما كذا :يراد به أبو حنيفة ومحمد : يعنى الطرفين.

﴿الفرق بين: عنده وعنه

فائدة الفرق بين :عنده وعنه؛ أن الأول دال على المذهب، والثانى على الرواية، فإذا قالوا :هذا عند أبى حنيفة دل ذلك على أنه مذهبه، وإذا قالوا :وعنه كذا، دل ذلك على أنه رواية عنه.

﴿المراد بظاهر الرواية وظاهر المذهب وبالأصول》

فائدة المراد بظاهر الرواية وظاهر المذهب وبالأصول في قولهم :هذا في ظاهر الرواية، وهو ظاهر المذهب، وهو موافق لرواية الأصول :هو الكتب الستة المشهورة للإمام محمد الجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير والمبسوط والزيادات، كذا في كشف الظنون ورد المحتار.

وذكر في تعاليق الأنوار على الدر المختار: إن بعضهم لم يعد السير الصغير، وذكر الطحطاوي في حواشيه: إن بعضهم لم يعد السير بقسميه منها.

وقال في نتائج الأفكار: المراد بظاهر الرواية عند الفقهاء: رواية الجامعين والمبسوط والزيادات، والمراد بغير ظاهر الرواية :رواية غيرها .انتهى.

ومثله في العناية: إن المراد بالأصول الجامعان والزيادات والمبسوط. وفي مفتاح السعادة: إنهم يعبرون عن المبسوط والزيادات والجامعين برواية الأصول، ومن المبسوط والجامع الصغير والسير الكبير بظاهر الرواية، ومشهور الرواية، انتهى.

وقـد مر بعض ما يتعلق بهذا المقام في الدراسة الثالثة، وذكر هناك المراد برواية النوادر، ورواية غير الأصول، فتذكر.

﴿المراد بالاصل وبالمبسوط الكبير وغيرهما ﴾

فائدة الأصل في قولهم : هذا الحكم ذكره في الأصل ونحوه : يراد به المبسوط: تصنيف الإمام محمد، سمى به ؛ لأنه صنفه أو لا، ثم الجامع الصغير ثم الجامع الكبير، ثم الزيادات، كذا في غاية البيان. ل وذكر بيرى زاده في شرح الأشباه وغيره: إن المبسوط شرحه جماعة من المتأخرين مثل : شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده، ويسمى المبسوط الكبير، وشمس الأئمة الحلواني وغيرهما، ومبسوطاتهم شروح في الحيير، وشمس الأئمة المحلواني وغيرهما، ومبسوطاتهم شروح في المحلواني فغيرة، ذكروها مختلطة بكلام محمد كما فعل شراح الجامع الصغير المخر الإسلام، وقاضى خان، فيقال: ذكره قاضى خان في الجامع الصغير والمراد شرحه، وكذا في غيره. انتهى ملخصا. ع

[[] الأصل للإمام محمد من كتب ظاهر الرواية وكافى الحاكم جمع فيه كتب ظاهر الرواية فإن الأصل للإمام محمد من كتب ظاهر الرواية وكافى الحاكم جمع فيه كتب ظاهر الرواية للإمام كما ذكره فى الفتح والبحر فى مواضع متعددة (ردالمحتار، ج٥، ص ٤٠٠ كتاب البيوع، باب خيار العيب)

واعلم أن نسخ المبسوط المروى عن محمد متعددة، وأظهرها مبسوط أبى سليمان الجوزجاني . وشرح المبسوط جماعة من المتأخرين مثل شيخ الإسلام بكر المعروف بخواهر زاده ويسمى المبسوط الكبير وشمس الأئمة الحلواني وغيرهما،=

﴿المراد بمبسوط السرخسي

فائدة المراد بمبسوط السرخسى فى شروح الهداية وغيرها عند الإطلاق هو شرحه للكافى الذى ألفه الحاكم الشهيد محمد بن محمد، المتوفى سنة أربع وثلاثين وثلاثمئة .كذا فى كشف الظنون.

﴿حكم لفظ:قيل﴾

فائدة كثيرا ما يذكرون حكما مصدرا بلفظ : قيل، ويكتب الشراح والمحشون تحته أنه إشارة إلى ضعفه، والحق أنه إن علم أن قائله التزم أن يذكر الحكم المرجوح بهذه الصيغة، ويشير بها إلى ضعفه، قضى به جزما كما علم من عادة مؤلف ملتقى الأبحر في ملتقى الأبحر، فإنه صرح في ديباجته عند ذكر التزاماته فيه أن كل ما صورته بلفظ: قيل أو قالوا وإن كان مقرونا بالأصح ونحوه فإنه مرجوح بالنسبة إلى ما ليس كذلك. انتهى. وإلا فلا يجزم بذلك.

ومن ثم قال الشرنبلالي في رسالة المسائل البهية الزاكية على الاثنى عشرية: صيغة، قيل ليس كل ما دخل عليه يكون ضعيفا. انتهى. وبهذا يظهر أن ما اشتهر من أن قيل ويقال ونحو ذلك صيغ التمريض، ليس

⁼ ومبسوطاتهم شروح في الحقيقة ذكروها مختلطة بمبسوط محمد كما فعل شراح المجامع الصغير مثل فخر الإسلام وقاضى خان وغيرهم، فيقال ذكره قاضى خان في المجامع الصغير والمراد شرحه وكذا في غيره اهم ملخصا من شرح البيرى على الأشباه وشرح الشيخ إسماعيل النابلسي على شرح الدرر فاحفظ ذلك فإنه مهم كحفظ طبقات مشايخ المذهب، وسنذكرها قريبا إن شاء الله تعالى (ردالمحتار، ج ١، ص٧٠، مقدمة)

معناه أنها موضوعة لذلك، وأنها مقيدة له كليا، بل يعلم ذلك إما بالتزام قائله وإما بقرينة سياقه وسباقه ومقامه.

﴿المراد بابن أبى ليلى﴾

فائدة ابن أبى ليلى إذا أطلق فى كتب الفقه فالمراد به : محمد بن عبد المرحمن بن يسار الكوفى، وسيأتى إن شاء الله ذكره، وإذا أطلق فى كتب المحديث فالمراد به أبوه . كذا فى جامع الأصول؛ لابن الأثير الجزرى، وغيره. 1

﴿المراد بعبدالله وابن الزبير وغيرهما ﴾

فائدة ابن عباس - رضى الله عنه -إذا أطلق فى كتب الفقه أو الحديث فالمراد به عبد الله بن عباس - رضى الله عنه - لا غيره من إخوته: كالفضل، والقثم.

وإذا أطلق ابن مسعود فيهما فالمراد به عبد الله بن مسعود لا أبناء مسعود الآخرين كعتبة.

وإذا أطلق ابن عمر فالمراد به عبد الله لا غيره من أبناء عمر بن الخطاب -رضى الله عنه .-

ابن أبى ليلى: اسم ابن أبى ليلى : عبد الرحمن، وهو تابعي مشهور . تقدَّم ذِكُره فى حرف العين . وقد يقال : ابن أبى ليلى لولده محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، وهو قاضى الكوفة إمام مشهور فى الفقه ، صاحب مذهب وقول . وإذا أطلق المحدَّثون ابن أبى ليلى فإنَّما يعنون أباه، وإذا أطلق الفقهاء ابن أبى ليلى فإنَّما يعنون محمداً . وولد محمد (هذا) سنة أربع وسبعين (جامع الاصول، ج ١٢، ص ٨٣١، تحت حرف اللام، الفصل الثانى : فى الكنى والأبناء)

أل قال ابن الاثير في جامع الاصول:

وإذا أطلق ابن الزبير فالمراد به عبد الله لا غيره من أبناء الزبير.

وإذا أطلق عبد الله في آخر السند في كتب الحديث فالمراد به ابن مسعود إلا أن تدل قرينة على خلافه. 1

وإذا أطلق على في آخر السند فهو على المرتضى.

وإذا أطلق عمر في آخر السند فهو عمر بن الخطاب -رضي الله عنه -، هذا خلاصة ما أفاده على القارى في الأثمار الجنية وفي جمع الوسائل شرح شمائل الترمذي والعيني في البناية شرح الهداية.

﴿المراد بالعبادلة ﴾

فائدة العبادلة عند المحدثين يراد بهم :عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود عنهم -، وأما عند فقهائنا، فيراد بهم الثلاثة الأول مع عبد الله بن مسعود على ما فصلناه في ذيل مقدمة الهداية المسمى بمذيلة الدراية وهو جمع عبدل، بفتح العين، مخفف عبد الله، على خلاف القياس، كما بسطه الوالد العلام أدخله الله في دار السلام في حاشية نور الأنوار المسماة بقمر الأقمار. ك

إلى اصطلاح المحدثين أنه إذا أطلق عبد الله فهو ابن مسعود، لا ابن عمر، ولا ابن عباس، ولا ابن الزبير، ولا ابن عمرو بن العاص، مع أنهم كلهم أجلاء، لكنه أجل فالمطلق يصرف الأكمل، وقد قال علماؤنا : إنه أفقه الصحابة بعد الخلفاء الأربعة (مرقاة المفاتيح، ج ٢ ص ١٣٥٢)، كتاب الزكاة، باب أفضل الصدقة)

العبادلة الأربعة وهم عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير
 وعبد الله بن عمرو بن العاص (عمدة القارى للعينى، ج ١، ص ٧٠، مقدمة، بيان اللغات)

العبادلة في عرف أصحابنا عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس =



﴿المراد بالكراهة﴾

فائدة الكراهة إذا أطلقت في كلامهم فالمراد الكراهة التحريمية؛ إلا أن ينص على كراهة التنزيه، أو يدل دليل على ذلك . كذا ذكره النسفى في المصفى، وابن نجيم في البحر الرائق وغيرهما. 1

- رضى الله عنهم -، وفى عرف غيرهم أربعة أخرجوا ابن مسعود وأدخلوا ابن عمرو بن العاص وابن الزبير، قاله أحمد بن حنبل وغيره .وغلطوا صاحب الصحاح إذ أدخل ابن مسعود وأخرج ابن عمرو بن العاص، قيل؛ لأن ابن مسعود تقدمت وفاته وهؤ لاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم .ولا يخفى أن سبب غلبة لفظ العبادلة فى بعض من سمى بعبد الله من الصحابة دون غيرهم مع أنهم نحو مائتى رجل ليس إلا لما يؤثر عنهم من العلم وابن مسعود أعلمهم، ولفظ عبد الله إذا أطلق عند المحدثين انصرف إليه فكان اعتباره من مسمى فلا مشاحة فى وضع الألفاظ (فتح القدير لابن الهمام، ج٣، ص١٧، ص١٩، كتاب الحج، باب التمتع)

مطلب. الكراهة حيث أطلقت فالمراد منها التحريم قال في البحر: واعلم أن الممكروه إذا أطلق في كلامهم فالمراد منه التحريم إلا أن ينص على كراهة التنزيه، فقد قال المصنف في المصفى: لفظ الكراهة عند الإطلاق يراد بها التحريم. قال أبو يوسف: قلت لأبي حنيفة: إذا قلت في شيء أكرهه فما رأيك فيه؟ قال: التحريم. اهدرد المحتار، ج 1 م ٢٤٤٠، كتاب الطهارة، فصل في البش)

مطلب فى تعريف المكروه، وأنه قد يطلق على الحرام والمكروه تحريما وتنزيها. (قوله : ومكروهه) هو ضد المحبوب؛ قد يطلق على الحرام كقول القدورى فى مختصره : ومن صلى الظهر فى منزله يوم الجمعة قبل صلاة الإمام ولا عذر له كره له ذلك . وعلى المكروه تحريما : وهو ما كان إلى الحرام أقرب، ويسميه محمد حراما ظنيا . وعلى المكروه تنزيها : وهو ما كان تركه أولى من فعله، ويرادف خلاف الأولى كما قدمناه.

وفى البحر : من مكروهات الصلاة المكروه فى هذا الباب نوعان : أحدهما ما كره تحريما، وهو المحمل عند إطلاقهم الكراهة كما فى زكاة فتح القدير، وذكر أنه فى رتبة الواجب لا يثبت إلا بما يثبت به الواجب يعنى بالظنى الثبوت . ثانيهما المكروه تنزيها، ومرجعه إلى ما تركه أولى، وكثيرا ما يطلقونه كما فى شرح المنية، فحينئذ إذا ذكروا مكروها فلا بد من النظر فى دليله، فإن كان نهيا ظنيا يحكم بكراهة التحريم =



﴿السنة اذا اطلق ﴾

فائلدة السنة إذا أطلق فالمراد به السنة المؤكدة، وكذا سنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وإن كان هو يطلق على سنة الصحابة أيضا. أشار

=إلا لصارف للنهى عن التحريم إلى الندب، فإن لم يكن الدليل نهيا بل كان مفيدا للترك الغير الجازم فهى تنزيهية .اهـ (ردالمحتار، ج ١، ص ١٣١، و ١٣٣، كتاب الطهارة، سنن الوضوء)

مطلب قد يطلق الجائز على ما لا يمتنع شرعا فيشمل المكروه.

وقد يقال :أطلق الجائز وأراد به ما يعم المكروه . ففى الحلية عن أصول ابن الحاجب أنه قد يطلق ويراد به ما لا يستنع شرعا وهو يشمل المباح والمكروه والمندوب والواجب اهد لكن الظاهر أن المراد المكروه تنزيها لأن المكروه تحريما ممتنع شرعا منع الإزما (ردالمحتار، ج 1 ص ١٩٠٠ كتاب الطهارة، سنن الوضوء)

مطلب في الكراهة التحريمية والتنزيهية:

(قوله هذه تعم التنزيهية إلغ) قال في البحر : والمكروه في هذا الباب نوعان .أحدهما: ما يكره تحريما وهو المحمل عند إطلاقهم كما في زكاة الفتح، وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت إلا بما يثبت به الواجب؛ يعنى بالنهى الظنى الثبوت أو الدلالة، فإن الواجب يثبت بالأمر الظنى الثبوت أو الدلالة.

ثانيهما :المكروه تنزيها، ومرجعه إلى ما تركه أولى، وكثيرا ما يطلقونه كما ذكره فى المحلية، فحينئذ إذا ذكروا مكروها فلا بد من النظر فى دليله، فإن كان نهيا ظنيا يحكم بكراهة التحريم إلا لصارف للنهى عن التحريم إلى الندب، وإن لم يكن الدليل نهيا بلكن مفيدا للترك الغير الجازم فهى تنزيهية اهـ.

قلت : ويعرف أيضا بلا دليل نهى خاص، بأن تضمن ترك واجب أو ترك سنة . فالأول مكروه تحريما، والشانى تنزيها؛ ولكن تتفاوت التنزيهية فى الشدة والقرب من التحريمية بحسب تأكد السنة؛ فإن مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواجب والفرض، فكذا أضدادها كما أفاده فى شرح المنية وسيأتى فى آخر المكروهات تمام ذلك (ردالمحتار، ج ١ ص ٦٣٩، كتاب الصلاة، باب مايفسد الصلاة ومايكره فيها)

قدمنا فى أول بحث سنن الصلاة اختلاف عبارتهم فى أن الإساءة دون الكراهة أو أفحش منها، ووفقنا بينها بأنها دون كراهة التحريم، وأفحش من كراهة التنزيه (ردالمحتار، ج ا ص ٥٦٧، كتاب الصلاة، باب الامامة) إليه الإسفرائيني في حواشيه، وغيره. 1

﴿ كثيرا ما يطلقون عباراتهم في موضع،

فائدة كثيرا ما يطلقون عباراتهم في موضع اعتمادا على التقييد في محله، وقصدهم بذلك أن لا يدعى علمهم إلا من زاحمهم بالركب، وليعلم أنه لا يحصل إلا بكثرة المراجعة وتتبع عباراتهم، والأخذ عن الأشياخ . كذا في البحر الرائق. ؟

﴿قد يطلق السنة ويراد به المستحب وبالعكس》

فائدة قد يطلق السنة ويراد به المستحب وبالعكس، ويعلم ذلك بالقرائن الحالية والمقالية .كما في البحر الرائق، وغيره. ٣

رقوله: لكنه تعريف لمطلقها) أى لمطلق السنة الشامل لقسميها، وهما السنة المؤكدة المسماة سنة الهدى، وغير المؤكدة المسماة سنة الزوائد.

وأما المستحب المرادف للنفل والمندوب فهو قسيم لها لا قسم منها، كما قدمناه، فافهم، وأفاد بالاستدراك أن المراد من السنة هنا هو القسم الأول، وبه صرح في النهر تأمل (ردالمحتار، ج١، ص٤٠١، كتاب الطهارة)

وأراد المصنف بالسنة السنة المؤكدة كما هو مذكور في الأصل (البحرالرائق، ج ١ ص٣٥٣، كتاب الطهارة، باب الانجاس)

وإطلاق اسم السنة على الواجب جائز؛ لأن السنة عبارة عن الطريقة المرضية أو السيرة المحسنة وكل واجب هذا صفته كذا في البدائع (البحر الرائق، ج ٢، ص١٧٧، كتاب الصلاة، باب العيدين)

ومطلب قصدهم بإطلاق العبارات أن لا يدعى علمهم إلا من زاحمهم عليه.
 قال الرحمتي : وأطلق اعتمادا على ما تقدم ويأتي كما هو عادتهم في الإطلاق اعتمادا

قال الرحمتى : واطلق اعتمادا على ما تقدم وياتى كما هو عادتهم فى الإطلاق اعتمادا على التقييد فى محله .قال فى البحر : وقصدهم بذلك أن لا يدعى علمهم إلا من زاحمهم عليه بالركب، وليعلم أنه لا يحصل إلا بكثرة المراجعة وتتبع عباراتهم والأخذ عن الأشياخ اهـ فافهم (رد المحتار، ج اص ٥٥٠، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة)

النفل وقال النفل الفطر إلخ) الندب قول البعض وعد المصنف الغسل سابقا من السنن والصحيح أن الكل سنة لخصوص الرجال قهستاني عن الزاهدي ط وزاد=

﴿ كثيرا ما يطلق الواجب ويراد به أعم منه ومن

الفرض

فائدة كثيرا ما يطلق الواجب ويراد به أعم منه ومن الفرض . كما قالوا في بحث الصيام، وغيره، والفرض كثيرا ما يطلقونه على ما يقابل الركن، فيطلقون على ما لا يصح الشيء بدونه، وإن لم يكن ركنا كما ذكروا أن من فرائض الصلاة التحريمة، وقد يطلق على ما ليس بفرض، ولا شرط . كذا في شرح المنية، ورد المحتار، وغيرهما.

⁼ فى البحر عن المجتبى وإنما سماه مستحبا لاشتمال السنة على المستحب قال نوح أفندى وحاصله تجويز إطلاق اسم المستحب على السنة وعكسه ولهذا أطلق فى الهداية اسم المستحب على الغسل(رد المحتار، ج٢ص ١٨ ١، كتاب الصلاة، باب العيدين، مطلب يطلق المستحب على السنة وبالعكس)

أ واعلم أن الفرض نوعان : فرض عملا وعلما، وفرض عملا فقط . فالأول كالصلوات الخمس فإنها فرض من جهة العمل لا يحل تركها ويفوت الجواز بفوتها؛ بمعنى أنه لو ترك واحدة منها لا يصح فعل ما بعدها قبل قضاء المتروكة، وفرض من جهة العلم والاعتقاد؛ بمعنى أنه يفترض عليه اعتقادها حتى يكفر بإنكارها والثانى كالوتر لأنه فرض عملا كما ذكرناه وليس بفرض علما :أى لا يفترض اعتقاده، حتى إنه لا يكفر منكره لظنية دليله وشبهة الاختلاف فيه، ولذا يسمى واجبا؛ ونظيره مسح ربع الرأس، فإن الدليل القطعى أفاد أصل المسح . وأما كونه قدر الربع فإنه ظنى، لكنه قام عند المجتهد ما رجح دليله الظنى حتى صار قريبا من القطعى فسماه فرضا أى عمليا، بمعنى أنه يلزم عمله، حتى لو تركه ومسح شعرة مثلا يفوت الجواز به وليس فرضا علما، حتى لو أنكره لا يكفر بخلاف ما لو أنكر أصل المسح.

وبه علم أن الواجب نوعان أيضا لأنه كما يطلق على هذا الفرض الغير القطعى يطلق على ما هو دونه في العمل وفوق السنة وهو ما لا يفوت الجواز بفوته كقراء ة الفاتحة، وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين، وأكثر الواجبات من كل ما يجبر بسجود السهو .وقد يطلق الواجب أيضا على الفرض القطعى كما قدمناه عن التلويح في بحث فرائض الوضوء فراجعه (رد المحتار، ج٢ص٣،٣ كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل، مطلب في الفرض العلمي والعملي والواجب) =

﴿المراد بالخلفاء الراشدين

فائدة المراد بالخلفاء الراشدين عند الإطلاق هو أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى -رضى الله عنهم .-كما يعلم من أبحاثهم في التراويح ر

﴿المراد بالصحابة﴾

فائدة الصحابة وإن كان في الأصل مصدرا، لكنه غلب استعماله على من آمن بالنبى -صلى الله عليه وسلم -ورآه ولو حكما، ومات على الإيمان، هذا هو المشهور في تعريفهم، وفيه اختلاف وتفصيل مذكور في كتب الأصول. ٢.

^{= (}قوله من فرائضها) جمع فريضة أعم من الركن الداخل الماهية والشرط الخارج عنها، فيصدق على المتحريمة والقعدة الأخيرة والخروج بصنعه على ما سيأتى، وكثيرا ما يطلقون الفرض على ما يقابل الركن كالتحريمة والقعدة، وقدمنا في أوائل كتاب الطهارة عن شرح المنية أنه قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط كترتيب القيام والركوع والسجود والقعدة (رد المحتار، ج اص٢٣٢، كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة، فرائض الصلاة، مطلب قد يطلق الفرض على ما يقابل الركن وعلى ما ليس بركن وعلى ما ليس بركن وحلى ما ليس بركن ولا شرط)

ال الخلفاء الراشدون الذين أطلق النبى -عَلَيْهِ السَّلامُ -عليهم باسم الخلافة أبو بكر وعمر وعثمان وعلى -رَضِى اللَّهُ عَنْهُمُ (البناية شرح الهداية، ج٢ ص٥٥٢، كتاب الصلاة، باب النوافل)

الخلفاء الراشدون فهم :أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب (البناية شرح الهداية، ج٣ص ٢ ٩ م، كتاب الصلاة،باب صدقة الفطر)

ځو: ال ابن حجر:

وأصحّ ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابيّ : من لقى النبيّ صلّى اللّه عليه وسلم مؤمنا به و واصح ما وقفت عليه وسلم مؤمنا به و واصح ومن روى على الإسلام، فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى.

ويخرج بقيد الإيمان من لقيه كافرا ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة أخرى.=



﴿المراد بالصدر الاول﴾

فائدة الصدر الأول: لا يقال إلا على السلف الصالح، وهم أصحاب القرون الثلاثة الأول.

- وقولنا :به يخرج من لقيه مؤمنا بغيره، كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة . وهل يدخل من لقيه منهم وآمن بأنه سيبعث أو لا يدخل؟ محلّ احتمال .ومن هؤلاء

وهن پیدخن من تعینه سهم و اس باده سیبعت او د پیدخن! محص احتمان .وس هود. بحیرا الراهب ونظراؤه.

ويدخل فى قولنا : مؤمنا به كلّ مكلف من الجن والإنس، فحينئذ يتعيّن ذكر من حفظ ذكره من الجن البين آمنوا به بالشرط المذكور . وأما إنكار ابن الأثير على أبى موسى تخريجه لبعض الجن الذين عرفوا فى كتاب الصحابة فليس بمنكر لما ذكرته.

وقد قال ابن حزم في كتاب الأقضية من المحلّى : من ادّعى الإجماع فقد كذب على الأمة، فإن الله تعالى قد أعلمنا أن نفرا من الجن آمنوا وسمعوا القرآن من النبيّ صلّى الله عليه وسلم، فهم صحابة فضلاء، فمن أين للمدّعي إجماع أولئك؟.

وهـ ذا الّـ ذي ذكره في مسألة الإجماع لا نوافقه عليه، وإنما أردت نقل كلامه في كونهم صحابة.

وهل تدخل الملائكة؟ محل نظر، قد قال بعضهم :إن ذلك يبنى على أنه هل كان مبعوثا إليهم أم لا؟ وقد نقل الإمام فخر الدين في أسرار التنزيل الإجماع على أنه صلّى الله عليه وسلم لم يكن مرسلا إلى الملائكة، ونوزع في هذا النقل، بل رجح الشيخ تقى الدين السبكى أنه كان مرسلا إليهم .واحتج بأشياء يطول شرحها .وفي صحة بناء هذه المسألة على هذا الأصل نظر لا يخفى.

وخرج بقولنا :ومات على الإسلام من لقيه مؤمنا به ثم ارتذ، ومات على ردّته والعياذ بالله و قد وجد من ذلك عدد يسير، كعبيد الله بن جحش الّذى كان زوج أم حبيبة، فإنه أسلم معها، وهاجر إلى الحبشة، فتنصّر هو ومات على نصرانيته .وكعبد الله بن خطل الّذى قتل وهو متعلّق بأستار الكعبة، وكربيعة بن أميّة بن خلف على ما سأشر ح خبره في ترجمته في القسم الرابع من حرف الراء .

ويدخل فيه من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت، سواء اجتمع به صلّى الله عليه وسلم مرة أخرى أم لا، وهذا هو الصحيح المعتمد.

والشقّ الأول لا خلاف في دخوله .وأبدى بعضهم في الشق الثاني احتمالا، وهو مردود لإطباق أهل الحديث على عدّ الأشعث بن قيس في الصحابة، وعلى تخريج أحاديثه في الصحاح والمسانيد، وهو ممن ارتدّ ثم عاد إلى الإسلام في خلافة أبي بكر.

وهذا التعريف مبنى على الأصح المختار عند المحققين، كالبخارى، وشيخه أحمد ابن حنيل، ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوال أخرى شاذّة، كقول من قال : لا يعد صحابيا=



كذا في شن الغارة لابن حجر المكي. 1

الماخوذ من مقدمة عمدة الرعاية بتحشية شرح الوقاية الناشر :مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات

= إلّا من وصف بأحد أوصاف أربعة :من طالت مجالسته، أو حفظت روايته، أو ضبط أنه غزا معه، أو استشهد بين يديه، وكذا من اشترط في صحة الصحبة بلوغ الحلم، أو المجالسة ولو قصرت.

وأطلق جماعة أنّ من رأى النبى صلّى الله عليه وسلم فهو صحابى .وهو محمول على من بلغ سنّ التمييز، إذ من لم يميز لا تصحّ نسبة الرؤية إليه .نعم يصدق أن النبى صلّى اللّه عليه وسلم رآه فيكون صحابيا من هذه الحيثية، ومن حيث الرواية يكون تابعيا، وهل يدخل من رآه ميتا قبل أن يدفن كما وقع ذلك لأبى ذؤيب الهذلى الشاعر؟ إن صح محل نظر .والراجح عدم الدخول (الإصابة في تمييز الصحابة لابنِ حجر، ج اصح محل نظر .والراجع عدم الاول في تعريف الصحابي)

إ. والفرق بين السلف والخلف أن السلف الصالح الصدر الأول من التابعين
 والخلف بفتح اللام من بعدهم في الخير والسكون في الشركذا في مختصر النهاية
 (البحر الرائق، ج∠ص ۲ ٩ ، كتاب الشهادات، باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل)

رب و تولى السلف والخلف، أن السلف الصالح الصدر الأول من التابعين منهم أبو حنيفة - رضى الله تعالى عنه - والخلف: بالفتح من بعدهم في الخير، وبالسكون في الشر بحر (الدر المختار مع رد المحتار، ج٥ص٣٨٣، كتاب الشهادات، باب من يجب قبول شهادته على القاضي)

علمي وتخقيقي سلسله

یا کشان کی موجودہ رؤبيت بلال ميثى كى شرعى حيثيت

رؤيتِ ہلال پر چندسوالات اوراُن کے تحقیق جوابات کیا یا کتان کی موجودہ رؤیب ہلال کمیٹی کا نظام وطریقۂ کارشری تقاضوں کے مطابق ہے؟ کیا مرکزی رؤیت ہلال کمیٹی کا فیصلہ ملک کے سب باشندوں کے لیے واجب العمل ہے؟ مرکزی رؤیت ہلال کمیٹی پر وارد کیے جانے والے اعتراضات وشبهات كاتحقيقى جائزه، حياندكي ولادت وافاديت سيمتعلق فني وفلكي قواعدی شرع حیثیت، اختلاف مطالع کی بحث، سعودی عرب کی رؤیت ہلال کے نظام کا جائزه اوران جیسی دیگرمفیدوا ہم مفصّل ومدلّل ابحاث

> مفتي محمد رضوان اداره غفران راولپنڈی یا کستان

بسم الله الرحمٰن الرحيم

رَفُعُ التَّشُكِيُكِ عَنُ حِيْلَةِ التَّمْلِيُكِ يعنى

حيله مليك سيمتعلق شحقيق

دینی مدارس وجامعات میں آمدہ رقوم کی شرعی حیثیت، زکو ۃ وصدقات واجبہ کی تملیک کی صحیح صورتیں اور اس سلسلہ میں پیش آمدہ مشکلات کا حل اور شبہات کا جائزہ، اور اس مضمون پردیگر اہلِ علم حضرات کی آراءاور تبصر ہے

تتضمون

مفتى محرطيب صاحب (مهتم: جامعه اسلاميه امداديه، فيصل آباد)

معاونت

مفتى محمد عالمكيرصاحب (دارالافاء:جامعداسلاميدامداديد،فيصل آباد)

ترتيب وتدوين

مفتى محمد رضوان

اداره غفران، راولپنڈی، یا کستان

(جمله حقوق تجق اداره غفران محفوظ ہیں)

رَفْعُ التَّشُكِيْكِ عَنْ حِيْلَةِ التَّمْلِيُكِ

نام كتاب:

مفتى محمد رضوان

ترتیب ویدوین:

طباعت إوّل: رمضان ١٣٢٦ه طباعت پنجم: صفر ١٣٣٧ه نومبر 2015ء

صفحات: 94

ملنے کا پہتہ

كتب خانداداره غفران چاه سلطان كلى نمبر 17 راوليندى پاكستان فون 051-5507270 فيس 051-5702840

فيرسث

صفحتمبر

مضامين

(p)

	تمهيد	
130	ازمحمر رضوان	
	دائے گرامی	
132	ازصاحب مضمون: مولانامفتى محمطيب صاحب زيدمجدهٔ	

134	حیله شملیک کی ضرورت	
	ضرورت نمبر 1	
11	(خرچ ہونے سے قبل مُعطی کی مِلک قائم رہنے کے نقصانات)	
	ضرورت نمبر 2	
136	(غیرمصارفِ ز کو ة میں اخراجات کی ضرورت)	

137	تملیک کی پہلی ضرورت کاحل
//	مہتم معطیینِ ز کو ۃ کاوکیل ہے یا بحکم عامل؟
142	ایک وضاحت
11	مہتم کے عاملین صدقہ کے تکم میں ہونے کے نتائج
143	مفتي اعظم پا كستان حضرت مولا تامفتي محمد شفيع صاحب رحمه الله كامفصل فتوى
151	تملیک کی دوسری ضرورت کاحل
11	حیلہ تملیک کی بہلی صورت (فقر کودے کر مدرسے لئے لینا)
11	ال صورت میں مفسدہ نمبر 1
152	مفسده نمبر 2
11	مفسده نمبر 3
153	مفسده نمبر 4
158	حیله تملیک کی دوسری صورت (فقیر کا قرض کے رعطیه کرنا)
//	اس صورت میں خلجان نمبر 1
160	خلجان نمبر 2
161	ال طريقه مين ايك مشكل
//	حیلہ کے بارے میں عوام کا ذہن اور حیلہ تملیک پراس کا اثر
162	حیله تملیک کی تنسری صورت (مسخق طلبه کونقدی دے کراخراجات وصول کرنا)
163	ال صورت میں مشکل نمبر 1

163	مشكل نمبر 2
164	اس صورت میں کھانے کی قیمت وصول کرنے کی تین صورتیں
166	حیله تملیک کی چوتھی صورت (طلبه کامهتم کودصول اورخرچ کاوکیل بنانا)
167	چوتھی صورت میں ایک احتیاطی اور جامع تدبیر
169	تمليك كى احوط واسهل صورت

172	عریضه برائے استصواب دارالعلوم، کراچی
	جواب:ازمفتی محمر فیع عثانی صاحب زید مجدهٔ
//	(صدرجامعددارالعلوم، کورنگی، کراچی نمبر۱۴)
173	تصویب از دارالا فتاء جامعه دارالعلوم کورنگی کراچی
174	ا ال علم حضرات کی آراء
11	(1) جناب حضرت نواب محم عشرت على خان قيصر صاحب رحمه الله (خليفه
	:حفرت مولا نامحمت الله خان صاحب جلال آبادي وحضرت مولا نا فقيرمحمه صاحب بيثاوري رحمهما الله
11	(2)حضرت مولا نامفتی محمر تقی عثانی صاحب زیدمجدهٔ (کراچی)
175	(3)مولا ناعبدالقيوم حقاني صاحب زيدمجدهٔ (نوشره)
176	(4)مولانا و اكرمحمودا حمد غازى صاحب مرحوم (اسلام آباد)
177	(5)مولانامفتى محمدزكريا اشرف صاحب زيدمجدهٔ (اسلام آباد)
178	(6)مولا نامحمرنو بدصاحب زيدمجدهٔ (لا هور)

بتمليك سيمتعلق شخقيق	حيل
----------------------	-----

179	(7)مولا ناعبدالوا حدصاحب زيدمجدهٔ (ائک)
180	(8)مولا نامفتى منظورا حمرصاحب زيدمجدهٔ (فيصل آباد)
	ضميمهٔ اولي
	عاملين وتظمين مدرسه سيمتعلق حضرت تفانوي
181	رحمها للديموقف كي تنقيح
	معروضات ازقلم مفتى محمد رضوان
***************************************	استفاضه:مولا نامفتی عبدالقدوس تر مذی صاحب زیدمجدهٔ

186	جواب تنقیح مولا نامفتی محمر عالمگیرصا حب صاحب زید مجرهٔ	
	وران کاری میری ایران تا میان میبادید. (دارالافتاء جامعه اسلامیدامدادید، فیصل آباد)	

190	تو کیل بالاخذوالا نفاق کے طریقهٔ تملیک پربعض
	شبهات كاجائزه
	مولا نامفتی محمد عالمگیرصاحب صاحب زیدمجدهٔ (فیصل آباد)
191	وجيراول كاجائزه
193	وچردوم کا جائزه
197	وجيرسوم كا جائزه
199	وجيه چېارم کا جائزه

راولپنڈی	مطبوعه:اداره غفران	🦸 129 🍃	حیلہ شملیک سے متعلق محقیق
100			وجبه پنجم كاجائزه
205	خذوالا نفاق پر	وران تو كيل بالا	سالانەتغطىلات كەد
		ئىبە كاجواب	}
	هٔ (فیصل آباد)	ساحب صاحب زيدمجد	مولا نامفتی محمه عالمگیره

208	ضميمهٔ ثانيه متعلقه ضميمه "الكلامُ البدليع في احكام التوزيع، " مولانامفتي محمد عالمگيرصاحب زيدمجدهٔ (فيمل آباد)
210	عارض نمبر 1
11	عارض نمبر 2 تا 4
211	عارض نمبر 5
212	خلاصه
213	حیله تملیک سے متعلق اسلامک فقداکیڈمی ، مند کا فیصلہ

<u>-----</u> بسم اللدالرحم^ان الرحيم

تمهيد

ازمحررضوان

معتمد دینی مدارس و جامعات اسلام کے قلعے ہیں، اور اس پُرفتن وپُر آشوب دور ہیں معتمد دینی مدارس و جامعات اور مراکز کی اہمیت و ضرورت مختلف جہات سے بہت بردھ گئ ہے، دوسری طرف دینی مدارس میں آنے والی امداد کا بردا حصد زکاۃ وصد قات واجبہ پر شتمل ہوتا ہے، اور زکاۃ وصد قات واجبہ کی ادائیگی کے لئے جہور فقہائے کرام کے نزدیک تملیک شرط ہے۔ اور دینی مدارس و جامعات میں مختلف ضروریات واخرا جات ایسے ہیں، جن میں تملیک کے تفق کے بغیر براوراست زکاۃ وصد قات واجبہ کو خرچ کرنا جائز نہیں۔
تملیک کے تفق کے بغیر براوراست زکاۃ وصد قات واجبہ کو خرچ کرنا جائز نہیں۔
دینی مدارس و جامعات کی ضرورت واہمیت کے بیشِ نظر زکاۃ وصد قات واجبہ کے ذریعہ سے ضرورت پیش آئی، جس کے لئے فقہائے کرام کی طرف سے تجویز کردہ جیل سے استفادہ کیا ضرورت پیش آئی، جس کے لئے فقہائے کرام کی طرف سے تجویز کردہ جیل سے استفادہ کیا گیا، کین جیل کے بعض طریقوں میں کچھ خلجانات ، اشکالات اور شبہات پائے جاتے تھے،
گیا، کین جیل کے از الہ کی ضرورت تھی، اور جیل کے بعض طریق بعض سے احوط یا ار خ تھے، ان کی تعین و توضیح کی ضرورت تھی۔

اوراس سلسلہ میں دینی مدارس و جامعات سے وابستہ اہلِ علم اور ذمہ دار حضرات کورہنمائی درکارتھی۔

اس موضوع پرگرامی قدرمولانامفتی محمد طیب صاحب زید مجدهٔ (عالیه صدر، جامعه اسلامیه امدادیه فیمل آبد) کا ایک تحریر شده جامع مضمون نظر نواز ہوا، جس پر بعض اکابرکی تقریظ اور مشورے بھی موجود تصاور موجوده دور میں اس مضمون کی جامعیت وافادیت کومحسوس کرتے ہوئے اس کی نظرِ ثانی اور بعض ضروری اصلاحات وتر میمات نیز ضروری مواقع پر حواثی درج کرنے کے نظرِ ثانی اور بعض ضروری اصلاحات وتر میمات نیز ضروری مواقع پر حواثی درج کرنے کے

بعدالتبلغ کے علمی و خقیقی سلسله نمبر ۲٬۳ میں اس کی اشاعت کی گئی، اور پچھامورکواس رساله میں بعد میں شامل کیا گیا، جس میں مفتی محمد عالمگیرصا حب زید مجد فی (دارالافاء، مجامع اسلامیا امادیہ، فیسل آباد) نے غیر معمولی معاونت فرمائی، اب اس مضمون کومفیدا ضافات و نظر ثانی کے ساتھ چوشی مرتبعلمی و تحقیقی مسائل کی جلد کا حصہ بنا کر شائع کیا جارہا ہے۔

اس موقع پریہ بات انتہائی افسوس کے ساتھ کہنی پڑتی ہے کہ آج کے دور میں ہرگس وناگس مدرسہ و کمتب قائم کر کے بیٹھ جاتا ہے، مگر اسے زکا ۃ وغیرہ کوضیح طریقہ پر تملیک کی شرط بجا لاتے ہوئے عمل کرنے کا طریقة معلوم نہیں ہوتا ،اور نہ ہی اس کی فکر لاحق ہوتی ۔

اس لئے دینی مدارس ومکا تیب سے وابستہ ذمہ داران حضرات پرلوگوں کی زکا ہ وغیرہ کی ادائیگی کی بہت بڑی ذمہ داری عائدہے، جس سے صحیح طرح سبکدوش ہونے کے لئے تملیکِ زکا ہ کے طرح سبکدوش ہونے کے لئے تملیکِ زکا ہ کے طریقوں سے واقفیت ضروری ہے۔

دعاء ہے کہ اللہ تعالیٰ اس کو نافع بنائے اور جامع، معاون اور مرتب کے لئے ذریعہ نجات بنائے۔آمین۔

فقظ

وَاللهُ سُبُحَانَـهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتَمُّ وَاَحُكُمُ. محمدرضوان 03/صفرالمظفر /1437ھ 16/نومبر/2015ء بروز پیر ادارہ غفران،راولپنڈی، یاکتان

رائے گرامی

ازصاحب مضمون:مولانامفتی محمرطیب صاحب زیدمجدهٔ (مهتم : جامعه اسلامیه امدادیه گلشنِ امداد،ستیانه روژ ، فیصل آباد)

بسم اللدالرحمن الرحيم

نحمدة ونصلى على رسوله الكريم وعلىٰ آله واصحابه اجمعين،امابعد!

جامعہ اسلامیہ امدادیہ فیصل آباد میں ایک عرصہ سے مجلس تحقیق مسائل کا اجلاس ہر ماہ منعقد ہور ہاہے، جس میں جامعہ کے دار الافتاء کے ارکان اور پچھاسا تذہ کرام شریک ہوتے ہیں نیز جامعہ کے مستفیدین میں سے افتاء سے مسلک علاء جوفیصل آباد اور اس کے قریب کے شہروں میں کام کررہے ہیں وہ بھی اس میں شریک ہوتے ہیں، الحمد للداس مجلس میں بہت سے مسائل برغور کیا گیا اور ساتھیوں نے تحقیقی مقالات لکھے۔

تقریباً دس سال قبل مجلس نے حیاہ تملیک پر مقالہ کھنے کا کام بندہ کے ذمہ لگا ہوا پی بساط کے مطابق اس وقت بندہ نے حیاہ تملیک پر مقالہ کھنے کا کام بندہ کے دارالا فقاؤں میں بھی اسے بھیجا گیا ، مسئلے کی اہمیت اور ضرورت کے پیش نظر بندہ کی بیخواہش رہی کہ بیتح ریا کا برعاماء کی نظر سے گزرے اوراس میں قابلِ اصلاح کوئی بات ہوتو سامنے آئے ، میری بیتمنااس طرح پوری ہورہی ہے کہ حضرت مولا نامفتی محمد رضوان صاحب نے اس کی طرف توجہ فرمائی ، خود بنظرِ غائر اس کا مطالعہ فرمایا ، مفید مشورے دیئے اوراب اپنے مؤقر جریدہ التبلیغ (کے علمی و تحقیقی سلسلہ) میں اسے شائع فرمارہ ہیں۔ اوراب اپنے مؤقر جریدہ التبلیغ (کے علمی و تحقیقی سلسلہ) میں اسے شائع فرمارہ ہیں۔ اوراب اپنے مؤقر جریدہ التبلیغ (کے علمی و تحقیقی سلسلہ) میں اسے شائع فرمارہ ہیں۔ اللہ تعالی ہم لوگوں کو بھی مولا نا جیسے قابلِ رشک کام کرنے کی تو فیق عطافر ما کیں۔

محمرطيب

خادم: جامعهاسلاميهامدادىيە گلثن امداد،ستياندرودْ، فيصل آباد، ۲ رمضان المبارك ۲۲۲ اھ

رَفُعُ التَّشُكِيُكِ عَنُ حِيلَةِ التَّمُلِيُكِ يعنى

حيله تمليك سيمتعلق تحقيق

از:مفتی محمر طیب صاحب زید مجدهٔ

(مهتم ومدريه جامعه امداديه ستياندرود فيصل آباد)

آج كل مدارس اسلاميه عربيه عوامى چندول سے چلتے ہيں اوران چندوں كابيشتر حصه زكوة اورصد قات واجبہ پر مشتمل ہوتا ہے، جن كے مصارف محدود ہوتے ہيں ۔نظام مدارس چلانے كے لئے حيلہ تمليك سے كام لينا پڑتا ہے۔

مھت مہینِ مداد س جہاں اشاعت وحفاظت ِعلوم کا اہم ترین فریضہ انجام دے رہے ہیں، وہاں مالداروں کے ادائیگی رکاۃ ، تلاشِ مصارف اوران مصارف میں صحیح طور پر زکاۃ ادا کرنے کا بوجھ بھی اینے کندھوں پر لئے ہوئے ہیں۔

ز کا ق کی سیح ادائیگی کے لئے اور مدارس کے تمام مصارف پورے کرنے کے لئے مندرجہ ذیل مسائل کی تحقیق کی ضرورت ہے۔

- (1).....حیلهٔ تملیک کی ضرورت۔
- (2)....تملیک کی صورتیں اور ہر صورت کے منافع ومفاسد۔
 - (3)..... مختلف صورتوں میں سے احوط صورت۔

جس پرآنے والے صفحات پر روشنی ڈالی جارہی ہے۔

حيله متمليك كي ضرورت

حیلہ تملیک کی ضرورت دووجہ سے پیش آتی ہے۔

ضرورت نمبر 1 (خرچ ہونے سے بل معطی کی مِلک قائم رہنے کے نقصانات)

زکا ۃ اورصد قاتِ واجبہ کی آ مدہ رقوم رفتہ رفتہ خرج ہوتی ہیں، ان رقوم کے خرج ہونے سے
پہلے اس بات کی ضرورت ہوتی ہے کہ صد قاتِ واجبہ کی رقوم معطی کی ملک سے نکل جائیں۔
اگر مدرسہ میں جمع ہونے کے باوجود بیر توم معطی کی مِلک رہیں تواس میں درج ذیل نقصانات
ہیں۔

(الف) مدرسہ میں دی ہوئی مذکورہ رقوم خرج ہونے سے پہلے مالک (ومعطی)
مرجائے تواس میں ترکہ کے حقوق بالتر تیب جاری ہوں گے، چنانچہ کفن دنن کے اخراجات،
قرض اور ثلث مال تک جائز وصیت کی ادائیگی کے بعد اِس میں وراثت جاری ہوگی اور بالغ
ورثاء کی رضامندی کے بغیر مال مصارف مدرسہ میں خرج کرنا جائز نہیں ہوگا، اگر ورثاء نابالغ
ومجنون ہوں تو اِبراء وتیمرع کے اہل نہیں یابالغ وعاقل ورثاء مصارف مدرسہ میں خرج کرنے پر
رضامند نہ ہوں ، توان سب صورتوں میں رقم واپس کرنی ہوگی ، اس میں یہ مشکل ہے کہ اولاً
مہتم صاحب کو بسااوقات نفسِ معطی ہی کاعلم نہیں ہوتا اورا گرمعطی کاعلم ہو بھی جائے تو مُعطی
کے مرنے کاعلم نہیں ہوگا اور اگر معطی کی موت کاعلم ہوگیا ، تو متعلقہ ترکہ کے حقوق کی تفصیل
اور ورثاء کی تلاش اور تحقیق میں دقتیں ہوں گی ، نیز مدرسہ کے مخلوط مال اور فنڈ سے اس کی بقایا
ورم کا حساب لگا نامشکل ہوگا۔

(ب) فدکورہ مال خرج کرنے سے پہلے معطی کواپنی رقم واپس طلب کرنے کاحق ہوگا۔ ظاہر ہے کہ رسید کاٹنے کے بعد مال واپس کرنے میں مشکلات ہیں (تفصیل شِق''الف''

میں گزری)

(ج) جب تک مال معطی کی ملک رہے گا،اس کوخرچ کرنے کے سلسلہ میں مداخلت کاخت ہوگا اور بار بارابلِ مدرسہ کورائے دے سکے گا کہ فلاں جگہ خرچ کر داور فلاں جگہ خرچ نہ کرواور بیرونی شخص کی مدرسہ کے جزوی امور میں مداخلت کئی مفاسد وفتن اور مدارس کے انتظام وانصرام میں خلک کا باعث ہے۔

(و) اگر معطی بعد میں معسر ہونے کے باعث مستحقِّ زکاۃ ہوگیاتو بھی اسے زکاۃ وصدقات واجبہ کا حصول جائز نہ ہوگا تا آئکہ اس کی رقم خرج ہوکر نصاب سے کم نہرہ جائے۔ (م) مختلف اشخاص کے اموال زکاۃ کو مالک کی صرح کیا دلالۃ اذن کے بغیر خلط کرنا جائز نہیں۔ لے

حضرت مولا نامفتى عبدالكريم صاحب رحمة الله عليه امدادالا حكام مين فرمات مين:

"درقوم کا خلط کرنا جائز نہیں ہے بلکہ خود زکا ق کی رقبیں جو کئ شخصوں نے دی ہوں ان کو بھی یجا مخلوط کردینا جائز نہیں ہے اور خلط کی صورت میں وکیل ضامن ہوجا تا ہے اور وکا لت ختم ہو چکی ، الہذا جب تک صریحاً یا دلالة ادا کا امر دوبارہ نہ پایا جائے اس وقت تک اس کا ادا کرنا کافی نہیں ہے، البتہ اگر خلط عام طور پر مرق ج ہوادردافع کو بھی اس کا علم ہوتو پھر خلط اور بعد خلط ادا کی گنجائش نکل سمتی ہے بشر طیکہ رقوم زکا ق ہی کو باہم مخلوط کیا جائے ، غیر زکا ق کی رقوم زکا ق کی رقوم سے مخلوط نہ ہوں ، کہ اس کی گنجائش نہیں ' (امدادالا حکام ج موسی میں انوکا ق، بب مصارف الزکاق، باب مصارف الزکاق،

مطبوعه: مكتبه دارالعلوم كراجي)

عام طور پر مدارس میں ہر مخص کے اموال زکا ہ ودیگر صدقاتِ واجبہ کوالگ الگنہیں رکھا جاتا،

لے ندکورہ تمام نقصانات مدرسہ میں جمع ہونے والے عطیات، هبات اور نفلی صدقات میں بھی لازم آتے ہیں، کیکن کیونکہ یہاں زیرِ بحث بنیادی مسئلہ تملیک سے متعلق ہے ،اس لئے صرف زکاۃ وصدقاتِ واجبہ سے بحث کی جارہی ہے (محمد رضوان)

اور معطیین بھی جانتے ہیں کہ ہمارے اموال زکاۃ خرچ ہونے سے پہلے مخلوط ہوں گے، خصوصاً جبکہ مدارس کی رقوم بینک میں جمع کرانے کارواج ہے، اس لئے مدارس میں آنے والے اموال زکاۃ کوغیر والے اموال زکاۃ کوغیر زکاۃ سے مخلوط کرنا جائز نہیں ہوگا۔

اس لئے اس مشکل سے بچنے کی صورت یہی ہے کہ زکاۃ کی رقوم کی بینک میں جمع ہونے سے پہلے تملیک ہونے ان کواپئی زکاۃ کی پہلے تملیک ہوجائے ، نیز بعض لوگ مختلف شخصیات پراعمّاد کرتے ہوئے ان کواپئی زکاۃ کی رقوم دے دیتے ہیں کہ ان کومناسب مصارف میں خرج کردیں یام ہمتم صاحب پراعمّاد کرتے ہوئے بعض لوگ اپنی اپنی رقوم اس لئے دے دیتے ہیں کہ قواعد مدرسہ سے ہے کراپئی صوابد یدسے خرج کردیں۔

یہاں چونکہ رقوم مخلوط کرنے کی دلالۂ بھی اذن نہیں ہوتی اس لئے ہرشخص کی رقم الگ رکھیں یا فوراً تملیک کرائیں ، بلاتملیک ان رقوم کومخلوط کرنا جائز نہیں ہوگا۔

ضرورت تمبر 2 (غیرمصارف زکاة میں اخراجات کی ضرورت)

حیلہ تملیک کی ضرورت اس لئے بھی پیش آتی ہے کہ غیر مصارف زکا قیس خرج کرنے کے لئے رقم نہیں ہوتی ، جبکہ ایک وینی مدرسہ کو جاری رکھنے کے لئے دیگراہم ضروریات میں خرچ کرنے کرنے کے لئے رقوم درکارہوتی ہیں، زکا ق کی رقم حیلہ تملیک کے ذریعہ خرچ کرکے ضروریات پوری کی جاتی ہیں، اس مقصد کو پورا کرنے کے لئے ایسا بے غبار حیلہ تملیک اختیار کرنا چاہئے کہ زکا ق کی ادائیگی میں کوئی خلجان ندرہے۔

سطور ذیل میں دونوں قتم کی ضرورت ِتملیک کے بارے میں الگ الگ بحث کی جاتی ہے۔

تملیک کی پہلی ضرورت کاحل

مہتم معطیین زکاۃ کاوکیل ہے یا بھی عامل؟

آ تخضرت سلی اللہ علیہ وسلم کے زمانہ سے اب تک کے تعاملِ امت سے یہ بات سمجھ آتی ہے کہ حکومت کے مقرر کر دہ عاملینِ زکا ہ کے زکا ہ وصول کرتے ہی مالِ زکا ہ معطی کی ملک سے فکل جاتا ہے (گو حکام کی بیز مہداری پھر بھی رہتی ہے کہ زکا ہ کوان کے مصارف میں ہی خرچ کریں) کیونکہ مختلف مالکان کے مالِ زکا ہ کوالگ الگ رکھنے اور قبل الصرف مالک کی موت کی صورت میں مال ور ٹا ء کولوٹانے کا رواج نہیں تھا۔

اب دیکھنا یہ ہے کہ ہتم مدرسہ معطیینِ زکاۃ کاوکیل بالصرف اورامینِ محض ہے یا حکومتِ اسلامیہ کے مقرر کردہ عاملین زکاۃ کے حکم میں ہے؟

اگر پہلی صورت ہے تو مدرسہ میں رقم جمع کرنے سے معطمین کی ملک سے نہیں نکلے گی اور وہ تمام مشکلات پیش آئیں گی جواو پر فدکور ہوئیں،اوراگر عاملین کے تم میں ہے تو مہتم یااس کے کسی کارندے کے وصول کرنے سے مالِ زکاۃ معطی کی ملک سے نکل جائے گا اور فدکورہ بالامشکلات میں سے بیشتر مشکلات پیش نہیں آئیں گی ،البتہ مصارف زکاۃ میں خرج کرنے کی اہم ترین فرمہ داری باقی رہے گی!

حضرت حکیم الامت مجدد تھانوی رحمۃ الله علیہ اور حضرت مولانا مفتی سید عبدالکریم محملوی صاحب رحمۃ الله علیہ کی صاحب رحمۃ الله علیہ کی رائے یہی تھی کہ جہتم عاملین کے تھم میں نہیں، بلکہ امدین محض ہے۔

امدادالا حکام میں حضرت مولا نامفتی عبدالکریم صاحب کافتوی ہے،جس میں مدارس کے مالی امور پر سوالات کے جوابات ہیں اوراس فتوے پر مولانا ظفر احمد عثانی رحمة الله علیه کی بھی

تقدیق ہے۔

اس فتویٰ کے چندا قتباسات نقل کئے جاتے ہیں:

"مدرسه میں غیرِ ذکا ق کی رقم داخل کرنے سے تو مدرسہ کی مِلک ہوجاتی ہے، پس اس کوتو اعدِ مدرسہ کے مطابق ہی صرف کیا جائے گااور زکا ق کی رقم مدرسہ میں داخل کرنے سے گومِلکِ مدرسہ میں ہوتی "(امدادالاحکام ۲۳س،۹۰ کتاب الزکاق، باب معارف الزکاق مطوعہ: مکتبدارالعلوم کراجی)

''چونکہ زکا ق کی رقم صرف ہونے سے پہلے پہلے معطی کی ملک ہے، البذااس کو بیت حاصل ہے کہ سی خاص شخص کے دینے سے منع کردے'' (امدادالاحکام ۲۰ ص ۱۹، کتاب الزکاق، باب مصارف الزکاق، مطبوعہ: مکتبہدار العلوم کراچی)

ابوصنیفہُ وقت امامِ ربانی حضرت مولا نارشید احمد گنگوہی صاحب رحمۃ اللہ علیہ اور فقیہُ النفس حضرت مولا ناخلیل احمد سہار نپوری رحمۃ اللہ علیہ کافتو کی بیہ ہے کہ ہتم حکومت اسلامیہ کے مقرر کردہ عاملین کے حکم میں ہے۔

مفتی اعظم پاکتان حضرت مولا نامفتی محمد شفیع صاحب رحمة الله علیه نے اپنے رساله ' امساطة المت کا کتان حضرت تعانوی رحمه الله والاموقف اختیار کیا تھا، التشکیک فی اناطة الزکواة بالتملیک ''میں حضرت تعانوی رحمه الله وحضرت سهار نپوری رحمهما الله والاموقف اختیار فرمالیا تعا۔

حضرت مفتی صاحب کی درج ذیل تحریر سے معلوم ہوتا ہے کہ حضرت تھانوی رحمہ اللہ حضرت سہار نپوری رحمہ اللہ سے مکا تبت کے بعد حضرت سہار نپوری رحمہ اللہ کی رائے سے مطمئن ہو گئے تھے۔

چنانچ د حضرت مولانامفتی محد شفیع صاحب رحمه الله فرماتے ہیں:

" تملیک زکاۃ کے مسلہ سے متعلق میرا رسالہ جوسن ۱۳۹۱ھ میں لکھا گیا تھا

.....اس میں مهتممینِ مدرسه کا علم ملینِ صدقه کے علم سے مختلف اسی شبہ کی بنیاد پر لکھا گیا تھا، جوخودسیدی حضرت کیم الامت رحمہ اللہ نے پیش فرمایا ،کین جب اس شبہ کوخود حضرت نے راس الفقہاء حضرت مولا ناخلیل احمدسہار نبوری رحمہ اللہ کے سامنے پیش فرمایا اور حضرت موصوف نے اس کا جواب تحریر فرمایا تو حضرت کیم اللہ کا وہ شبہ رفع ہو گیا اور وہ اسی تھم پر مطمئن ہو گئے جو حضرت میروح نے لکھا تھا '' (قادی دارالعلوم دیوبند، امداد المفتین ص ۱۰۵، کتاب السخر قات، رسالہ 'اماطة التفکیک فی اناطة الزکاۃ التمکیک' مطبوعہ: دارالاشاعت، کراچی) لے

ا اس پراشکال ہے کہ جب حضرت تھانوی حضرت سہار نپوری کی رائے سے متفق ہوگئے تھے تو پھر امدادالا حکام میں دوسری رائے کیسے آگئی جیسا کہ فدکورہ حوالوں سے واضح ہے، جبکہ حضرت تھانوی اور حضرت سہار نپوری کی مکا تبت من است میں است کہ مال زکا قدر سہار نپوری کی مکا تبت من است کہ السلام کی میں ہوتا من ۱۳۲۸ھ کا ہے۔ اس کا جواب یہ ہم دارالاحکام کا وہ فتو کی جس میں ہے کہ مال ذکا قدر سے کہ ارمضان ۱۳۲۸ھ کا ہے۔ اس کا جواب یہ ہم دار مضان ۱۳۲۸ھ تک امدادالاحکام کے تمام فقاو کی حضرت تھانوی رحمداللہ نے بالالتر ام حضرت نے ملاحظہ نہیں فرمائے، بعض فقاو کی جوحضرت کی نظر سے گزرے ہیں، ان پر حضرت نے دستخط فرمائے ہیں (امدادالاحکام ج ۲س ۲۳۸، کتاب الزکاق، باب مصارف الزکاق، مطبوعہ: مکتبہ دارالعلوم کراجی)

اور بیفتو کی رمضان ۱۳۴۸ ھاکا ہے اوراس پر حضرت کے دستخط نہیں ہیں، اس سے واضح ہوا کہ بیفتو کی حضرت تھا نوی رحمہ اللہ فے ملاحظہ نیس فرمایا ۔ فرمایا ۔ فرمایا ۔ فرمایا ۔ فرمایا ۔ فرمایا ۔ مسلم اللہ کے ختیق کے ختاو کی کے بارے میں حضرت مفتی عبد الکریم صاحب کی رائے میں ۔ کہ'' البتہ کوئی جواب حضرت مذفئی عبد الکریم صاحب کی رائے میں حضرت تھا نوی رحمہ اللہ کی رائے امداد اللہ حکام کے جواب کے مطابق تھی اور حضرت مفتی ہج شفح صاحب رحمہ اللہ کی رائے ہے کہ حضرت تھا نوی رحمہ اللہ کی رائے ہے کہ حضرت تھا نوی رحمہ اللہ کی اس کے جواب کے مطابق تھی اور حضرت مفتی ہج شفح کو یا حضرت تھا نوی رحمہ اللہ کی اس مسئلہ مس

اس سلسلہ میں عرض ہے کہ حضرت تھیم الامت رحمہ اللہ کے آخری موقف کے بارے میں تنقیح ضمیمہ میں ہے، وہاں ملاحظہ کرلی جائے مجمد رضوان، ۱۲/ربیج الآخر ۱۴۲۹ھ۔

اسلامک فقداکیدی مندنے اس سلسلمیں جوقر اردادمنظوری ہوہ درج ذیل ہے:

زکاۃ کی وصولی میں مہتم یااس کانائب (سفیرومحصل) طلبہ کاوکیل ہے مہتم یااس کے نائب (سفیر و محصل) کودیدیئے سے زکاۃ اداہوجائے گی مہتم مدرسہ کافرض ہے کہ زکاۃ کی رقم حسب احکام شرع طلبہ پر صرف کرے، زکاۃ کی جورقم مدارس پاہیٹ المال میں اکٹھی ہوتی ہیں ان کاکوئی مالک شعین نہیں ، اس طرح سرف کرے، ذکاۃ کی جورقم مدارس پاہیٹ المال میں اکٹھی ہوتی ہیں ان کاکوئی مالک شعین نہیں ، اس طرح سرف کرے نیا کہ سفے کے مطابع طرح المراس کی ساتھ کے سفے کے مطابع المراس کی ساتھ کے ساتھ کے ساتھ کی ساتھ کا ساتھ کے ساتھ کی ساتھ کی ساتھ کی ساتھ کے ساتھ کی سات

حضرت گنگوہی حضرت سہار نپوری ، اور حضرت مفتی اعظم پاکستان رحم الله کی ان تصریحات کے بعد را جج میں ہے کہ ہمہتم عاملین صدقہ کے تھم میں ہے مہتم مااس کے کارندے کے وصول کرنے سے مال مالک کی ملکیت سے نکالنے کے لئے کرنے سے ملک کی ملکیت سے نکالنے کے لئے تملیک کی ضرورت نہیں رہے گی۔

جن حضرات کے نزد کیے مہتم عاملین کے تکم میں نہیں ہے،ان کے نزد کیے مہتم صرف معطیین کاوکیل بالا داء فی المصارف المخصوصہ ہے اور جوحضرات مہتم کو عاملین کے تکم میں مانتے ہیں

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

جورقم از قسم عطایا وصدقاتِ نافلہ اداروں کو مطلق وجو و خیر میں صرف کرنے کے لئے یا متعین مکد ات پرصرف کرنے کے لئے یا متعین مکد ات پرصرف کرنے کے لئے دی جاتی ہیں وہ دینے والوں کی ملک سے نکل کر اللہ کی ملک میں داخل ہوجاتی ہیں،اس لئے بیٹ المال مدارس یادیگررفائی اداروں میں جمع شدہ رقوم پرزکاۃ واجب نہیں ہوگی (اہم فقہی فیصلے صے ۵۵،۵۴)

تفصیلی قراردادآ کے ضمیمہ میں آتی ہے۔

اور حفرت مفتی رشید احمد صاحب رحمد الله فی مهتم مدر سد کوعائل پراور خزانته مدر سد کوبیث المال پر قیاس کے بغیر صدقات واجبد وعطیات کو بہتم کی تحویل میں آفے کے بعثر محمد تعلق واجبد وعطیات کو بہتم کی تحویل میں آفے کے بعثر محمد تعلق واجبد وعطیات کو بہت کی بھی سخت تر دید فرمائی ہے نیز مدار س کو مالک بنانے سے قبل زکا قاوا نہ ہونے کا تھم لگایا ہے اور بہتم کے طلبہ کا ویکل ہونے کی بھی سخت تر دید فرمائی ہونے کی کے خزانے کو بیت المال پر قیاس کرنے کی نفی فرمائی ہوا وراس کی وجہ سے بیان فرمائی ہے کہ بیت المال خلاقے قیاس ہونے کی وجہ سے اپنے مورد پر مخصر رہے گا (بیت تحریر امراء کی اس کے بعد ظر بانی کے وقت ۲۰ مرد القادم مورث کی میں المال اور اس میں مال زکا قادا خل ہونا حسن الفتاوی جلد اص ۲۳۲ مالاس مورث کے بدر سے مصرف میں لگانے کا عدم جواز تحریفر مایا ہے (ملاحظہ ہونا حسن الفتاوی جلد اص ۲۳۲ مالاتور کی المال اور اس میں معید کمپنی برای کی اس کے احداث کی المال اور اس میں معید کمپنی برای کی اس کے دوسرے مصرف میں لگانے کا عدم جواز تحریفر مایا ہے (ملاحظہ ہونا حسن الفتاوی جلد اص ۲۳۲ مالاتور کیے مصرف میں لگانے کا عدم جواز تحریفر مایا ہے (ملاحظہ ہونا حسن الفتاوی جلد اص ۲۳۲ میں میں المال در الکام البریع فی احکام التور نے "میں لگانے کا عدم جواز تحریفر مایا ہے (ملاحظہ ہونا حسن الفتاوی جلد اس ۲۳۲ میں میں المال در الکام البریع فی احکام التور نے "میں میں کو بیا ہوں کے میں میں کی کے کامد میں کو بیالے در المال در الکام البریع فی احکام التور نے "میں میں کو بیا ہوں کی ہوں کی سے کی بیال در الکام البریع فی احکام التور نے "میں میں کو بیا ہوں کو بیا ہے کہ میں کی میں کو بیاں کو بیا ہے کہ میں کو بیالے کو بیالے کو بیالے کی بیالے کو بیالے کو بیالے کو بیت کی بیالے کو بیالے کی بیالے کی بیالے کی بیالے کو بیالے کو بیالے کو بیالے کی بیالے کی بیالے کو بیالے کی بیالے کی بیالے کو بیالے کو بیالے کی بیالے کو بیالے کو بیالے کو بیالے کو بیالے کو بیالے کی بیالے کی بیالے کو بیالے کو بیالے کی بیالے کو بیالے کو بیالے کو بیالے کو بیالے

جس ہے معلوم ہوا کہ حضرت مفتی رشید احمد صاحب رحمہ اللہ نے بھی بالآ خرنزانۂ مدرسہ کو پیٹ المال کا تھم دیا ہے اوران کے نزدیک بھی معطیین کی ملکیت سے رقوم نکل جاتی ہیں اور مسائل بہشتی زیور میں مولا ناؤا کڑ مفتی عبد الواحد صاحب نے بھی مہتم کو حاکم کے مثل اور مدرسہ کے خزانہ کو بیٹ المال کے مثل قرار دیا ہے (ملاحظہ ہو: مسائل بہشتی زیور حصہ اول صفحہ ۳۳۳) گرخیر الفتاد کی جلاس صفحہ ۳۳۸ و ۲۵۸ پر درج قاوئی میں ہتم مدرسہ وسفراء کو اصحابِ اموال و چندہ دہندگان کے وکیل قرار دیا گیا ہے جھے رضوان۔

اس کے بعد مفتی رشید احمد صاحب رحمہ اللہ کے احسن الفتاویٰ کی جلد نمبر و اکت میمہ میں جو پچھاس سلسلہ میں سامنے آیا، اس کی وضاحت اس رسالہ کی ضمیمۂ ثانیہ میں آتی ہے۔ ان کے نز دیکے مہتم کا وصول کرنا فقراء کا وصول کرنا ہی ہے۔

اس لئے مہتم یااس کے کارندے کے وصول کرنے سے ہی مال زکا ۃ معطیین کی ملک سے نکل

حائےگا۔ ا

ا، یہاں بداشکال ہوتا ہے کہ جب مہتم کا وصول کرنا نقراء کا وصول کرنا ہے تو پھرتملیک کی کیا ضرورت باقی رہ جاتی ہے، اس کا جواب مولا نامفتی حمرتقی عثانی صاحب زیدمجدہ نے امدادالفتاو کی جواب سوال نمبرا۳،جلد ۲ صفحہ ۱ کے قلمی حاشیہ میں بیہ تحرر فرمایا ہے:

" بعدی تحقیق سے بیا بات ثابت ہوئی کہ تولی مدرسہ وناظم معطیین کے ویل نہیں ہوتے بلکہ معطی لھم کے وکیل ہوتے ہیں، توناظم ومتولی کا قبضہ طلبہ کائی قبضہ شار ہوگا اور ان کے قبضہ کرنے سے زکا ق معطیین کی ادا ہوجائے گی کین بیصرف وکیل بالقیض ہیں نہ کہ وکیل بالصرف اوربیتو کیل عملی ہے یا اقتضائی ،البذامتولی وغیرہ کے لئے ضروری یہ ہوا کہاس مال کومعطیٰ کہم تک پہنچا ئیں باان کی مرضی سےصرف کریں باان کے مصارف میں استعال کریں'۔

مفتى عبدالسلام صاحب جا ثگاى ، مفتى ولى حسن توكى اورمفتى احمد الرحمٰن صاحب رحمهما الله نے اس شبه كا درج ذيل جواب

جب قیاس کے ذریعی کل منصوص کا کوئی تھم محلِ غیر منصوص پر شقل کیاجا تا ہے تو محلِ منصوص اور اصل کا تھم محل غیر منصوص میں بعینہ بلا کم وکاست منتقل کیا جاتا ہے اور ریقیاس کے شرائط میں سے ہے،اس قاعدے کی رُو سے ہمارے زیر بحث مسلد میں محلِ منصوص اور مقیس علیہ تواسلامی حکومت کے بیٹ المال میں جمع ہونے والے وہ اموال زکاۃ وصدقات ہیں جو کہ حکومت کے نمائندوں (عاملین زکاۃ وصدقات) کے ذریعہ جمع ہوتے ہیں اور محلِ غیرِ منصوص اور فرع مدارس کے زکاۃ فنڈ ہیں جن میں دینی مدارس کے تعمین و منظمین کے ذر بعیداموال زکا ة وصدقات جمع ہوتے ہیں اور مقیس علیہ اوراصل میں یہ مسئلہ ثابت ہے کہ اسلامی حکومت کے بیت المال میں اموال زکا قرصدقات جمع ہوجانے کے بعد بھی وہ اموال زکا ق ہی رہتے ہیں،اسلامی حکومت اوراس کےنمائند ہے اموال ز کا ق کے امین (بمعنیٰ ذمہ دار ، ناقل) ہوتے ہیں۔ ان کے ذمہ ضروری ہے کہ امانت داری سے اموال زکاۃ وصدقات کومصارف زکاۃ ہی میں صرف کریں

(جواہرالفتاویٰ جاس۸۱)

جسطرح كدبيت المال كے اموال زكاة كوغيرمصرف زكاة ميں خرچ كرناجا تزنييں اسى طرح ديني مدارس کے ذکا ۃ فنڈ کوبھی غیرمصارف زکا ۃ میں خرج کرنے کی احازت نہ ہوگی البتہ حیلہ تملیک کے بعد مدرسہ کی دوسری ضروریات برخرج کرنے کی اجازت ہوجائے گی (ایپنا ص۸۳)مجمد رضوان۔

ایک وضاحت

مہتم بحیثیتِ مہتم متعین طلباء کی طرف سے صرح تو کیل کے بغیر مجہول الذوات والکمیت طلباء کاوکیل ہے، اس لئے مدرسہ کے متعین طلبامہتم کے مال زکاۃ قبول کرنے سے مالک نہیں ہول گے اور طلبا کو مالکانہ تصرف کاحق نہیں ہوگا (جن حضرات نے مجہول الذوات طلباء کو مالک بنایا ہے ان کا مقصد بھی یہی ہے) یہ مال نوع فقراء کاحق ہوگا اور مہتم کوان فقراء پر قواعد مدرسہ کے مطابق خرج کرنے کا صوابدیدی اختیار ہوگا۔

زکاۃ کی ادائیگی کے لئے متعین فقیر کو مالک بنانا ضروری ہے، ہتم کے وصول کرنے سے مال مالک کی ملکیت سے تو نکل گیا، کیکن تملیک کا فریضہ ابھی باقی ہے فقراء ابھی مالک نہیں بنے بلکہ فقراء کی ایک نوع اس مال کی مستحق ہوئی ہے، ہتم کے پاس مال آنے سے پہلے تملیک کا فریضہ مالک پرتھا، ہتم کے پاس مال زکاۃ آنے کے بعد تملیک کی ذمہ داری ہتم کی طرف لوٹ آئی، اس لئے مہتم ان اموال کو غیر مصارف میں خرج نہیں کرسکتا۔

مہتم کے عاملین صدقہ کے تکم میں ہونے کے نتائج

جب مہتم کوعاملین صدقہ کے تھم میں ماناتو پیچھے ذکر کردہ بیشتر مفاسدوم شکلات سے نجات مل جائے گی، چنانچہ مہتم صاحب کے زکاۃ وصول کرنے سے مال زکاۃ مالک کی مِلک سے نگل جائے گا۔ مالک کے مرنے کی صورت میں ترکہ کے حقوق کی تفصیل اور وراثت جاری نہیں ہوگی۔

اوردیگروظائفِ مالیہ بھی لازم نہ ہوں گے، معطی کا مستقِ زکا ۃ ہونا بھی متا ترنہیں ہوگا اور مہتم صاحب کو مالِ زکا ۃ دینے کے بعد معطی کو بحثیت ِ مالک ہونے کے مال سے متعلق احکامات دینے کا حق نہیں ہوگا، نیز مختلف مالکوں کے اموالِ زکا ۃ چونکہ مدرسہ کی ملک ہوگئے ہیں، اس لئے مختلف اموالِ زکا ۃ کوخلط کرنا جائز ہوگا، البتۃ اموالِ زکا ۃ کودوسرے اموال کے ساتھ خلط کرنے کے جواز کے لئے صرف مالک کی ملکیت سے نکلنا کافی نہیں ہے، کیونکہ مالک کی ملک سے نکلنے کے باوجود محصوص مصارف میں خرچ کرنا ضروری ہے۔

مفتی اعظم پاکستان حضرت مولا نامفتی محمد شفیع صاحب رحمالله کامفصل فتوی کا "حضرت مفتی اعظم پاکستان کا فتوی بیر تھا کہ ہتم عاملینِ صدقات کے تھم میں نہیں ہے، بعد میں ایک سوال کے جواب میں حضرت نے رجوع فرمالیا تھا، وہ سوال وجواب یہال نقل کیا جا تا ہے، اس کے شمن میں حضرت گنگوہی اور حضرت سہار نپوری رحمہا اللہ کے فقاو کی بھی آگئے ہیں''

السوال:..... تُحتر م ناييز رساله المساطة التشكيك في اناطة الزكولة بالسمليك "مين تمين مدارس كوعاملين صدقه كي مين قرار نبين ديا، جس كانتيجه بدلكاتا ہے كہ تتمين كے وصول كرنے سے اصحاب اموال كى زكا ة ادانہيں ہوتی، جب تک کہ وہ مستحقین زکاۃ برخرچ نہ کردیں ۔ چنانچہ امداد کمفتین ص ٣٢٣ كتاب الزكاة يرتح ريب "اب اكركها جائ كهممين مدرسه بهي مثل عاملين ِ صدقہ کے وکیلی فقراء ہیں' یعنی وکیل طلباء ہیں ،تو اول یہ قیاس صحیح نہیں کیونکہ یہاں نہ تو طلبہ کی طرف سے کوئی معاملہ و کالت کا کیا گیا ہے اورا گر کیا بھی جائے تو وہ معدود ومحد و دطلبہ کی طرف سے ہوگا ، جوان کے چلے جانے کے بعدختم ہو جائے گا، پھراز سرِ نو دوسرے طلبہ سے معاملہ کرنا ہوگا، جو ظاہر ہے کہ نہ کہیں ہوتا ہے، نہ عادة موسكتا ب، كيونكه طلبه بميشه بدلتے رہتے ہيں اور نامهتم مدرسه كوولا يت عامه خود حاصل ہےاور نہ وہ کسی امیر المونین صاحب ولایت عامہ کی طرف سے مامورہے،جس کی بناپراس کوشری طور پر وکیل فقراء قرار دیا جائے ، بلکہ حقیقت ہیہ ہے کمہتم مدرسہاوراس کے سفراءسب اصحابِ اموال کے وکیل ہیں، جب تک

مال ان کی تحویل میں رہے گا وہ ایسا ہی ہوگا جیسے خود ما لک کے پاس رہے زکا ق کی ادا نیگی اس وقت ہوگی جب کہ بیہ حضرات اس کومصرف زکا ق میں صرف کردیں، بلکہ فقہاء نے اس کی بھی تصریح فرمائی ہے کہ والی عامدا میر المونین اوراس کے عمال کو بھی ہر حال اور ہر مال میں سے صدقات وصول کرنے کا حق نہیں، بلکہ صرف ان اموالی ظاہرہ میں جن کے تحفظ کی ذمہ داری عمالی حکومت پر ہوتی ہے اور وہ بھی صرف اس وقت تک کہ عمالی حکومت اپنی اس ذمہ داری کو پورا کرسکیں اور اگر کسی وقت حکومت اسلامیدان کی حفاظت کی ذمہ داری نہ کرسکیس ہواس کو صدقات اموالی ظاہرہ بھی وصول کرنے کا حق نہیں رہنا۔

مرومات ذيل السير شامرين:

وفى المبسوط: وثبوت حق الاخذ باعتبار الحاجة الى الحماية (المبسوط للسرخسي، ج ٢ص ١٤٠، كتاب الزكاة)

وفى الدر المختار فى شرط العاشر: هو حرمسلم غيرهاشمى قادر على الحماية من اللصوص والقطاع لأن الجباية بالحماية (الدر المختار مع رد المحتار، ملخصاً ج ٢ ص ٥٠٣٠٩ ٣١، كتاب الزكاة، باب العاشر فى الزكاة)

وقال الشامى قبل ذلك: ويظهر لى أن أهل الحرب لو غلبوا على بلدة من بلادنا كذلك (اى يؤدى المالك بنفسه ولاحق للسلطان فيه) لتعليلهم أصل المسألة بأن الإمام لم يحمهم والحباية بالحماية (دالمحتار، ج ٢ ص ٢٨٨، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم) اس ليمهم مدارس كوسى طرح وكيل فقراء شل امير المونين يا عاملين صدقه ك قرار نبيس ديا جاسكا،

جبکه حضرت تھانوی رحمہ اللہ کی مکا تبت چند مسائل میں حضرت مولانا خلیل احمد صاحب رحمہ اللہ سے ہوئی، یہ مکا تبت فناو کی المداد پیطبع قدیم مجتبائی ہند کے جہارم ص ۲۲۷ سے ۱۳۳۳ اور طبع جدید المداد الفتاو کی جشم ص ۲۲۸ تا ۲۷۷ پر بعنوان ' بعضاز تحریرات سیدنا و مولانا خلیل احمد صاحب دامت برکا تہم کہ در جواب سوالات صاحب فناو کی صدوریا فتہ بمناسبة مقام در آخر ملحق کردہ شد' ندکور ہے۔ ان صفحات میں اس مسئلہ کے متعلق عبارات متفرق ہیں ضمیمہ خوانِ خلیل صفحہ ۱۸ پر حضرت شخ الحدیث مولانا محمد زکریا صاحب دامت برکا تہم نے ان متفرق عبارات حضرت شخ الحدیث مولانا محمد زکریا صاحب دامت برکا تہم نے ان متفرق عبارات کو یکجاذ کر کردیا ہے، جن کی پوری تفصیل ہے۔

'' مدرسہ میں جورو پیرآتا ہے اگریدوقف ہے تو بقاءِ عین کے ساتھ انتفاع کہاں ہے، اوراگرید ملک معطی کا ہے تو اس کے مرجانے کے بعد واپسی ور ثد کی طرف واجب ہے۔

الجواب:عاجز کے نزدیک مدارس کاروپہیہ وقف نہیں ۔گر اہلِ مدرسہ مثلِ عمال بیت المال معطیین اور آخذین کی طرف سے وکلاء ہیں ۔لہذا اس میں نہ زکا ۃ واجب ہوگی اور نہ معطیین واپس لے سکتے ہیں۔

مررسوال:حضرت مخدومنا! ادام الله ظلال فيوضهم علينا السلام عليم ورحمة الله وبركاته شفانامه مزيل مرض ہواليكن اساس شبہ بنوز قطع نہيں ہوئى (اس كے بعد پہلانمبرتو معجزات كے متعلق ہاور دوسرا نمبريہ ہے كہ) عمال بيت المال منصوب من السلطان ہيں اور سلطان كى ولايت عامہ ہے، اس لئے وہ سب كاوكيل بن سكتا ہے اور مقيس ميں ولايت عامہ نہيں ہے ۔ اس لئے آ خذ كاوكيل كيسے بنے گا، كيونكه نہ تو كيل صرح ہے اور نہ ولالت ہے اور مقيس عليه ميں ولالت ہے كہ سب اس كے زير طاعت ہيں اور وہ واجب الاطاعت ہے۔

الجواب: بندہ کے خیال میں سلطان میں دووصف ہیں ایک حکومت جس کا ثمرہ تفیذ حدود وقصاص، خیال میں سلطان میں دووصف ہیں ایک حکومت جس کا ثمرہ تفیذ حدود وقصاص، دوسرا انظام حقوق عامہ، امر اوّل میں کوئی اس کا قائم مقام نہیں ہوسکتا ، امر ثاتی میں اہلِ حل وعقد کی رائے ومشورہ کے ساتھ نصب سلطان وابستہ ہے ، جو باب انظام سے ہے، لہذا مالی انظام مدارس جو برضاءِ ملاک وطلبہ ابقاءِ دین کے لئے کیا گیا ہے بالا ولی معتبر ہوگا۔ ذراغور فرمائیں انظام جعہ کے لئے عامتہ کا نصب امام معتبر ہونا ہی جزئیات میں اس کی نظیر شاید ہوسکے۔

والسلام خليل احمة عنى عنه ١٢٢٥ جب ١٢٢٥ ه

اس طرح کا ایک سوال کسی نے حضرت مولانا گنگوہی قدس الله سرؤ سے کیا تھا۔ اس کا جواب حضرت گنگوہی رحمہ الله نے مرحمت فرمایاتھا ،جس کا ذکر تذکر ہُ الرشید حصہ اول س۲۲ ایر موجود ہے،جس کی عبارت بیہے۔

شبہ:...... مرسہ میں جو چندہ وغیرہ کاروپیہ آتا ہے، وہ وقف ہے یا مملوک ،اگر وقف ہے تو بقاءِ عین واجب ہے اور صرف بالاستہلاک ناجائز،اگر مملوک ہے اور مہتم صرف وکیل، تو معطی چندہ اگر مرجائے تو غرباء وورثاء کاحق ہے ،اس کی تفتیش وکیل کو واجب ہے، زمانہ شارع علیہ السلام وخلفاء میں جو بیت المال تھااس میں بھی بیدائکال جاری ہے، بہت سوچا مگر قواعد شرعیہ سے حل نہ ہوااور مختلف میں بھی نیدوں کو خلط کرنا استہلاک ہونا چاہئے اور مستہلک ملک مستہلک ہو کر جو صرف کیا جائے اس کا تیرع ہوگا اور مالکوں کا ضامن ہوگا،اگر بیہ ہے تو اہلِ مدرسہ یا امینِ انجمن کو تخت دفت ہے امید ہے کہ جواب باصواب سے شفی فرماویں۔
انجمن کو تخت دفت ہے امید ہے کہ جواب باصواب سے شفی فرماویں۔
الجواب:(از حضرت قطب عالم) مہتم مدرسہ کا قیم و نائب جملہ طلبہ جیسا امیر

نائب جملہ عالم کا ہوتا ہے۔ پس جوشک کسی نے مہتم کودی مہتم کا قبضہ خود طلبہ کا قبضہ

ہے، اس کے قبضہ سے ملک معطی سے نکلا اور ملک طلبہ کا ہوگیا اگر چہوہ مجہول الکمیت والذوات ہوں، مگر نائب معین ہے، پس بعد موت معطی کے ملک ورثه معطی کی اُس میں نہیں ہوسکتی اور مہتم بعض وجوہ میں وکیل معطی کا بھی ہوسکتا ہے، مبرحال نہ بیوقف مال ہے اور نہ ملک ورثہ معطی کی ہوگی اور نہ خود معطی کی ملک مہرحال نہ بیوقف مال ہے اور نہ ملک ورثہ معطی کی ہوگی اور نہ خوان خلیل ص رہے۔واللہ اعلم (تذکرة الرشید حصہ اول س۱۲۵،۱۲۵ مطبوعہ ساڈھورہ وضمیمہ خوان خلیل ص

امدادالمفتین میں چھے ہوئے رسالہ 'امساطة التشکیک فسی انساطة السز کولة بسالت میں نہیں رکھا گیا، بلکہ بسالت ملیک ''میں مہتمانِ مدارس کوعاملینِ صدقہ کے علم میں نہیں رکھا گیا، بلکہ معطین پندہ کا وکیل قرار دیا گیا ہے۔ حضرت گنگوہی اور دوسرے اکا بررحمہم اللہ تعالیٰ کے فدکور الصدر فناوی کے بعداب آپ کی تحقیق اس معاملہ میں کیا ہے؟ اس کی توضیح کی ضرورت ہے۔ بینوا تو جروا' السائل العبدا مین اشرف عفا اللہ عنہ۔ الجواب: ……بسم اللہ الرحمٰن الرحیم الحمد للہ وقعی وسلام علی عبادہ الدین اصطفی المابعد۔

تملیک زکاۃ کے مسلہ سے متعلق میرارسالہ جوس ۱۳۹۱ ہجری میں لکھا گیا تھا اور امرادامفتین کا جزء ہوکر باربارشائع ہوا۔ اس میں مہتمین مدرسہ کا تھم عاملین صدقہ کے تھم سے مختلف اسی شبہ کی بنیاد پر لکھا گیا تھا، جوخودسیدی حضرت حکیم الامت رحمہ اللہ نے بیش فرمایا ، کین جب اس شبہ کوخود حضرت نے راس الفتہاء حضرت مولا ناخلیل احمہ سہار نپوری رحمہ اللہ کے سامنے پیش فرمایا اور حضرت موصوف نے اس کا جواب تحریفرمایا، تو حضرت حکیم الامت رحمہ اللہ کا وہ شبہ رفع موصوف نے اس کا جواب تحریفرمایا، تو حضرت میروح نے لکھا تھا، یعنی آج کل کے مقرر کر دہ چندہ وصول کرنے والے عاملین صدقہ کے معتمین مدرسہ اور ان کے مقرر کر دہ چندہ وصول کرنے والے عاملین صدقہ کے

علم میں داخل ہو کرفقراء کے وکیل ہیں، معطیین چندہ کی وکالت صرف اس درجہ میں ہے کہ انہوں نے ان حضرات کو وکیل فقراء تسلیم کرکے اپنا چندہ ان کے حوالے کردیا، تو جب بحیثیتِ و کیل فقراء رقم ان کے قبضہ میں چلی گئی تو وہ فقراء کی ملک ہوگئی اور زکا قدینے والوں کی زکا قداموگئی ، بات تو اسے ہی سے صاف ہوگئی تھی ، لیکن اس کی مزید تائید وتو ثیق ابو حدیفہ وقت حضرت مولانا رشید احمد گنگوہی رحمہ اللہ کے اس فتو ہے ہوگئی جو تذکر کہ الرشید میں مولانا صادق الیقین صاحب رحمہ اللہ کے اس فتو ہے ہوگئی جو اب میں کھا گیا۔ جس میں اس کی نصرت ہے کہ اگر چہ بیطلباء وفقراء مجھول الکمیت والذوات ہیں، اس کے باوجود ان کی وکالت مہتمانی مدرسہ کے لئے عرفی طور پر ثابت ہوگئی اوران کا قبضہ فقراء کا قبضہ ہوگیا۔

حضرت گنگوہی رحمہ اللہ کے اس مدل فتوی اور حضرت مولا ناخلیل احمد قدس اللہ سرۂ کی تحقیق اور اس پر حضرت حکیم الامت رحمہ اللہ کی تسلیم وتصدیق کے بعد مسئلہ میں تو کوئی اشکال نہیں رہا۔ ل

تاہم احقرنے جب پاکستان آنے کے بعد کراچی میں دارالعلوم قائم کیا، تواحتیاطاً میصورت اختیار کی کہ جن طلبہ کودارالعلوم میں داخلہ دیاجا تا ہے۔ان کے داخلہ فارم پر بیتو کیل کامضمون ہرطالب علم کی طرف سے برائے مہتم مدرسہ یاجن کومقرروما مورکر ہے طبع کردیا گیاہے اور ہرداخل ہونے والا طالب علم با قاعدہ مہتم مدرسہ کواپی طرف سے زکاۃ وصول کرنے کا بھی وکیل بنا تا ہے اور عام فقراء کی ضرورتوں برخرچ کرنے کا بھی۔

اس طرح مہتم مدرسہ ہر سال داخل ہونے والے متعین طلباء کاوکیل ہوتا ہے

اوران کی طرف سے تمام مصارفِ طلباء پرخرچ کرنے کا مجاز،اس طرح مجہول الکمیت والذوات ہونے کا شبہ بھی باتی نہیں رہتا۔ یا اس لئے میں امداد المفتین میں اس مسئلہ سے متعلق شائع شدہ عبارت سے رجوع کرے اسی فیصلہ کوشلیم کرتا ہوں ، جوفیصلہ ان سب اکا برکا ہے ۔ یعنی موجودہ نمانے کے مہتمان مدارس یاان کے مامور کردہ حضرات جو چندہ یا زکا ق وصول کرتے ہیں وہ بحیثیتِ وکیلِ فقراء کے وصول ہوتی ہے اوران کے قبضہ میں پہنچتے کرتے ہیں وہ بحیثیتِ وکیلِ فقراء کے وصول ہوتی ہے اوران کے قبضہ میں پہنچتے ہیں وہ بحیثیت زکا ق ادا ہوجاتی ہے۔

ضروری تنبیہ:اس تحقیق میں مہتم مانِ مدارس کے لئے ایک تو یہ آسانی ہوگئ کہ ان کو ہرایک شخص کا مال زکاۃ اوراس کا حساب الگ الگ کلصنے کی ضرورت نہیں رہی اور قبل ازخرچ معطی چندہ کا انتقال ہوجائے ، تو اس کے وارثوں کوواپس کرنے کی ضرورت نہرہی ،معطیان چندہ کوبھی بیفائدہ پہنچا کہ ان کی زکاۃ فوری طور پراداہوگئی ،لیکن مہتم مانِ مدارس کی گردن پر آخرت کا ایک بڑا ہو جھ آپڑا کہ وہ ہزاروں فقراء کے وکیل ہیں، جن کے نام اور پتے محفوظ اور یا در کھنا بھی آسان مہیں، کہ خدانخواستہ اگراس مال کے خرچ کرنے میں کوئی غلطی ہوجائے تو ان سے معافی مانی مانی جاسے ہے۔ اس لئے اگر مہتم مانی مدارس نے فقراءِ طلباء کی ضروریات کے معافی مانی مانی مدارس نے فقراءِ طلباء کی ضروریات کے معافی مانی مانی مدارس نے فقراءِ طلباء کی ضروریات کے

علاوہ کسی کام میں اس مال کوخرچ کیا تو وہ ایسانا قابلِ معافی جرم ہوگا، جس کی تلافی ان کے قبضہ میں نہیں۔ اسی لئے ان سب حضرات پرلازم ہے کہ مدارس کے چندہ کی رقم کو ہڑی احتیاط کے ساتھ صرف ان ضروریات پرخرچ کیا جائے، جن کا تعلق فقراء وطلباء سے ہے، مثلًا ان کا طعام ولباس دواء وعلاج ان کی رہائشی ضرورتیں، ان کے لئے کتابوں کی خریداری وغیرہ ۔ واللہ سبحانہ وتعالی اعلم

بنده محمد شفيع عفاالله عنه وارالعلوم كراجي نمبر ١٣ _ مرذ يقعده ١٣٩٥ هـ

جبكهاس سے صرف تين به فته بل احقر أيك خطرناك قلبى مرض ميں مبتلاء به وكر دو به بفته بسيتال ميں ره كرآيا ہے فل لله الحمد اوله واخره ظاهره و باطنه (از فقة بسيتال ميں ره كرآيا ہے فل لله الحمد اوله واخره ظاهره و باطنه (از فقادئ دارالعلوم ديو بند جلد دوم المعرف الماد المفتين ص ١٩٠١ تا ١٩٠١ كتاب المعفر قات، رساله "اماطة التفكيك في اناطة الزكاة بالتمليك" مطبوع: دارالاشاعت، كراچى)

تملیک کی دوسری ضرورت کاحل

مالِ زكاۃ وصدقاتِ واجبہ مدرسہ كى ملك ميں آنے كے باوجوداس مال كومصارف زكاۃ ميں خرچ كرناضرورى ہے، بھى بلكة عموماً مدارس ميں اموالِ زكاۃ كوغير مصارف ميں خرچ كرنے كى ضرورت پيش آتى رہتى ہے، جس كے لئے حيلہ تمليك كى ضرورت پر تى ہے۔ فقہاء كى عبارات اورا كابر كے تعامل سے اس كى چارصور تيں سجھ آتى ہيں۔ ان چارصور توں ہے، تا كہ تمام صور توں كے منافع ومفاسد معلوم ہوكرا حوط صورت كے تعيين ہو سكے۔

حیلہ تملیک کی بہلی صورت (فقر کودے کر مدرسے لئے لینا)

تملیک کامعروف حیلہ ہیہ ہے کہ فقیر کو مالِ زکاۃ دے دیا جائے اور اسے کہا جائے کہ اس مال کے آپ مالک ہیں، آپ اپی طرف سے اسے فلال کارِ خیر میں صرف کر دیں۔ اس صورت میں درج ذیل مفاسد ہیں۔

اس صورت میں مفسدہ نمبر 1

عموماً بیلین دین ہزل ہوتا ہے، تملیک وتملک مقصود نہیں ہوتا، مہتم اور فقیر دونوں فقیہ ہوں اور ہزل وجد کا فرق خوب سجھتے ہوں، تو ہزل سے نج سکتے ہیں ور نہ شکل ہے۔

یہ ہزل والا مفسدہ کلی نہیں بلکہ عمومی یا اکثری ہے، ہزل کی علامت بیہ ہے کہ فقیرا گرمطلوبہ مصرف میں خرچ نہ کرے، تواس سے ایسا رنج ہوگا، جیسے مدرسہ کی رقم غصب کرنے پرہوتا ہے (جبکہ حقیقت میں مدرسہ کا کوئی نقصان نہیں کیا بلکہ اپنا مال اپنے پاس رکھا ہے) اگر فقیر سے پیشگی مال کا کار خیر میں صرف کرنے کا وعدہ لے لیا جائے اور پھروہ اس مصرف میں خرچ سے پیشگی مال کا کار خیر میں صرف کرنے کا وعدہ لے لیا جائے اور پھروہ اس مصرف میں خرچ

نه کرے، توصر ف وعدہ خلافی کا رنج ہونا جا ہے الیکن یہاں اس سے بوھ کر مدرسہ کی رقم ضائع کرنے کارنج ہوتا ہے،جس سے معلوم ہوا کہ تملیک مقصود نہیں اور فقیر کو بھی یہ مال اپنے دیگرمصارف میں خرچ کرنے کا ایبا حوصانہیں ہوتا، جبیبا کہ اس مالک کو ہوا کرتا ہے، جواپنی ذاتی رقم مدرسہ کودینے کا پختہ ارادہ اوروعدہ کرنے کے باوجود اینے آپ میں اس مال کو دوسرےاییے مصارف میں خرچ کرنے کا حوصلہ رکھتا ہے،جس سے معلوم ہوا کہ تملک مقصود نہیں ہوتا،تملیک وتملک دونوں ہزل ہیں۔

مفسده نمبر 2

بسااوقات مہتم غیرطلباء سے تملیک کرا تا ہے، ہتم وکیلِ عام نہیں ہے،اس کی وکالت مقیدہ ہے،غیرطلباءکودینے سےخلاف تو کیل لازم آیا۔

لیکن پیمفسدہ نظرانداز کرنے کے قابل ہے، کیونکہ زکا ۃ دہندہ کے دومقصد ہوتے ہیں۔ایک بیر کہ ہماری زکا ۃ ادا ہوجائے۔دوم بیر کہ اتن رقم مدرسہ کے مصارف میں خرچ ہوجائے ،تملیک کے بعد مدرسہ میں خرچ ہونے کی صورت میں زکاۃ دہندہ کو اگر تملیک کی اس صورت کا علم بھی ہوجائے تواسے عموماً اعتراض نہیں ہوتا۔

مفسده نمبر 3

جب مال زکاۃ فقیر کو دے دیا تو وہ اب مالک بن گیا اب اس کی طیب خاطر کے بغیراس کاچندہ برائے مدرسہ حلال نہیں۔

حضرت تفانوی رحمه الله فرماتے ہیں:

''اورایک خرابی اس میں بہ ہے کہ وہ مجبور ہوکر پھرواپس کردیتا ہے تو وہ دینا اس کابہ طیب خاطر نہیں ہوتا جو کہ حلت مال کی شرط ہے ۔غرض لینادینا دونوں قواعد کےخلاف ہیں ۔بعضوں کوشبہ ہوجا تا ہے کہ شرع تو ظاہر پر ہے تو خوب سجھ لو! کہ

اس کا مطلب یہ ہے کہ باطن کی تفتیش مت کرو، لیکن اگر تفتیش باطن کی اطلاع ہوکہ یہاں تملیک کی نیت نہیں اور طیب خاطر نہیں، تو شرع نے یہ کب کہا ہے کہ اب بھی باطن کا اعتبار مت کرو؟ اگر بینہ ہوتا تو بنص حدیث جو حلت مال کے لئے طیب نفس شرط لگایا گیا ہے جو کہا مرمطن ہے بیہ بے معنی ہوتا'' (املاح انقلاب امت ن

جس سے تملیک کرائی جائے گی ظاہر ہے کہ وہ فقیر ہوگا جس کی کی ضروریات رکی ہوئی ہوں گی، فقیر کواحساسِ تملک بھی ہواوراپی ضروریات کوروک کرطیب نفس سے مال مدرسہ کودے دے یہ بعیدی بات ہے، یہ کام تو صرف وہی کرسکتا ہے کہ جس میں سخاوت سے بڑھ کر جذبہ کا رہو۔ ایٹار ہو۔

حدیث شریف میں دوسرے کے مال کی حلت کے لئے طبیب نفس کی شرط لگائی گئی ہے، طبیب عقل کی شرط نہیں لگائی گئی ہے، طبیب عقل کی شرط نہیں لگائی گئی اس لئے اگر کوئی آ دمی عقلی طور پر مال خرچ کرنے پر رضا مند ہولیکن مال دینے کو جی نہ جیا ہتا ہوتو مال حلال نہیں (تبیغ دین)

مفسده نمبر 4

اگرفقیرکوزکاۃ دینے سے پہلے مصارف مدرسہ میں خرچ کرنے کا کہددیا تو تو کیل ہوجائے گی اور تملیک نہیں رہے گی۔

در مخار میں تملیک کے اس حیلہ کوان الفاظ سے بیان کیا گیا ہے:

"وقد مناان الحيلة ان تتصدق على الفقير ثم يامر بفعل هذه الاشياء وهل له ان يخالفه امره لم اره والظاهر نعم " (الدرالمختار على

هامش حاشیه اللطحطاوی ج ۲ ص۳۵۵)

علامه طحطا وي رحمه الله فرمات بين كه:

"افادبشم كماوقع التعبير بهافى البحروالنهر تاخرالامر عن نية التصدق اما اذاامره اولا يكون وكيلا عنه فى الدفع فلايجزى عنها"(طحطاوى على الدرج اص٢٢٦)

مطلب یہ کہ اگر فقیر کوز کا قدینے سے پہلے اگر کہددیا کہ منے بیمال فلاں کارِخیر میں خرج کرنا ہے، تو زکا قادانہیں ہوگی، کیونکہ فقیر مال وصول کرتے وقت اپنے آپ کو مالک نہیں سمجھے گا، مالکہ وکیل سمجھے گا، تو کیل کی وجہ سے زکا قادانہیں ہوگی۔

علامہ شامی رحمہ اللہ نے اس بات کونقل کر کے اس پر اشکال کیا ہے، جس کا حاصل ہے ہے کہ تو کیل کواداءِ زکا قد کے منافی کہنا سے خبیس، کیونکہ معطی کی نبیت کا اعتبار موتا ہے الفاظ کا اعتبار نہیں ہوتا، چنا نچہ اگر معطی زکا قد کوقرض یا بہہ کہے اور نبیت زکا قد کی ہو، تو زکا قداداء ہوجائے گی، ایسے ہی یہاں پر الفاظ تو کیل کے باوجو دنیت زکا قد کی وجہ سے زکا قداد ابوجائے گی و نصہ ذ

وفى التعبير بشم إشارة إلى أنه لو أمره أولا لا يجزء؛ لأنه يكون وكيلا عنه فى ذلك وفيه نظر؛ لأن المعتبر نية الدافع ولذا جازت وإن سماها قرضا أو هبة فى الأصح كما قدمناه فافهم (ردالمحتارج ٢ ص ٣٣٥، كتاب الزكاة، باب مصرف الزكاة والعشر)

حضرت تھانوی رحمہ اللہ نے علامہ شامی کی اس بات کور دفر مایا ہے، حضرت کی بات کامفہوم یہ ہے کہ تو کیل کوقرض و بہہ پر قیاس کرنا سے نہیں، کیونکہ قرض و بہہ تملیک کی قتم ہیں اور تو کیل تملیک نہیں ہے، ذکا ق میں تملیک ضروری ہے قرض و بہہ چونکہ تملیک پر دلالت کرتے ہیں اس لئے یہ الفاظ بول کر ذکا ق کی نیت سے جالفاظ ونیت میں صرف جہت تملیک کا فرق ہوا نفسِ تملیک دونوں میں ہے اور تو کیل منافی تملیک ہے، اس لئے تو کیل کے الفاظ بول کراداءِ ذکا ق کی نیت سے نہیں، اور صاحب در مختار نے دونوں میں چیز کی طرف اشارہ کیا ہے وہ سے جس چیز کی طرف اشارہ کیا ہے وہ سے جس چیز کی طرف اشارہ کیا ہے وہ سے جس چیز کی طرف اشارہ کیا ہے وہ سے جس جس چیز کی طرف اشارہ کیا ہے وہ سے جس جس چیز کی طرف

حضرت تھانوی رحمہ اللہ کی عبارت بیہ:

"ان التمليك ركن الزكاة ولم يوجد في التوكيل بخلاف القرض والهبة فانماتمليك وان اختلف الجهة وعسى ان يكون قوله (اى قول ابن عابدين) فافهم اشارة الى ذلك (امدادالفتاوئ ج ٢ ص ١٣٠٠)

كتاب الزكاة والصدقات، مطبوعه: مكتبه دار العلوم كراچي)

امدادالفتاوی کے حاشیہ میں حضرت تھانوی رحمہ اللہ کی بات سے اختلاف کیا گیا ہے۔
حضرت تھانوی رحمہ اللہ کی بات کا حاصل ہے ہے کہ علامہ شامی رحمہ اللہ نے امر بالتصدق کوتو کیل تسلیم کر کے تو کیل کوقرض و بہہ پر قیاس کیا ہے جشی کی بات کا حاصل ہے ہے کہ علامہ شامی رحمہ اللہ نے محض الفاظ تو کیل کوقرض کیا ، بلکہ جہت اعطاء میں دافع شامی رحمہ اللہ نے محض الفاظ تو کیل کی وجہ سے تو کیل کوشلیم بیس کیا ، بلکہ جہت اعطاء میں دافع کی نیت کا اعتبار ہوتا ہے ، یہاں دافع کا مقصد تو کیل نہیں گوالفاظ تو کیل کے ہیں نیت تو کیل نہ ہوگی ، جیسے تصریح اقراض و بہہ کے باوجود دافع کی طرف سے نہ ہونے کی وجہ سے اقراض و بہہ نہ ہونے کی وجہ سے اقراض نہیں ہوتا ، علامہ شامی رحمہ اللہ تو کیل کو بہہ پر قیاس نہیں کرر ہے بلکہ بتانا ہے جا ہے اور تصریح قرض کے باوجود قرض نہیں بنتا ایسے ہی قیاس نہیں کر رہے بلکہ بتانا ہے جا جا و دور تو کی وجہ سے الفاظ کا اعتبار ساقط ہو کر تو کیل ہی سرے سے جیسے الفاظ کا اعتبار ساقط ہو کر تو کیل ہی سرے الفاظ تو کیل کے خیر معتبر ہونے کی وجہ سے الفاظ کا اعتبار ساقط ہو کر تو کیل ہی سرے سے حقق نہیں ہوگی ، تو کیل کے معنی کے غیر معتبر ہونے کوقرض و بہہ کے معانی کے غیر معتبر ہونے رہے ہوئیاں کرنا مقصود ہے ' والعلة المشتر کة ان المعتبر نیة الدافع ''

حاشيه المداد الفتاوي كي عبارت ريه:

"وعندى ان نظر مولانا غير متجه لان قول العلامة المعتبر نية الدافع منع لقول المستدل انه يكون وكيلا عنه في ذالك والحاصل انالانسلم ان يكون وكيلا عنه لان المعتبر نية الدافع

والمفروض انه نوى الاعطاء وان لم يظهر بالأخذ فلاير دعليه ان التمليك ركن الزكاة ولم يوجد في التوكيل الخ لان الظاهر عن هذه العبارةانه طال بقائه فهم من عبارة الشامي ان العلامة سلم كونه توكيلا وليس كذلك كمالايخفي (امدادالفتاوي ج ٢ ص ١٣٠٠ كتاب الزكاة والصدقات)

علامہ رافعی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ اداءِ زکاۃ سے قبل امر بالتصدق کی صورت میں فقیرا پنے آپ و مال کا مالک نہیں سمجھے گا، بلکہ آمر کا امر پورا کرنے کے لئے وصول کرے گا۔ تملیک کے لئے تملیک ضروری ہے، یہاں تملک نہ پائے جانے کی وجہ سے تملیک نہیں پائی گئی، اگرام بالتصدق کے بعدز کاۃ کی تصریح کرد ہے وزکاۃ ادا ہوجائے گی۔ونصۂ

"بل الظاهر عدم الاجزاء بمجردنية المزكى بعد الامر لان المدفوع اليه لم يوجد منه التملك بل اخذ المال على انه للآمر فلم يوجد ركنها وهو التمليك والتملك نعم لو صرح له بها بعد الامر وقبل منه تصح " (تقريرات رافعي ج ٢ ص ١٣٠)

حضرت تھانوی رحمہ اللہ اور علامہ رافعی رحمہ اللہ کی باتوں کا حاصل یہ ہے کہ اواءِ زکاۃ سے قبل امر بالتقدق کی صورت میں زکاۃ اوانہیں ہوگی ، حضرت تھانوی رحمہ اللہ کے زویہ عدم متملک کی وجہ سے اکین یہ اس وقت مملک کی وجہ سے اکین یہ اس وقت ہے جب کہ امر بالتقدق کے بعد خاموثی سے فقیر کو بنیتِ زکاۃ مال دے دے ،اگر امر بالتقدق کے بعد خاموثی سے فقیر کو بنیتِ زکاۃ مال دے دے ،اگر امر بالتقدق کے بعد معطی یہ تقریح کروے کہ آپ کو مالک بنار ہا ہوں آپ بحثیت مالک ہونے کے اپنی طرف سے فلال کا رخیر میں صرف فرمادیں، تو تملیک و تملک دونوں پائے گئے ، تملیک کے تقت کے بعد تو کیل کا اختال نہیں رہا، اس لئے کہ تو کیل آمر کے مال میں ہوتی ہے یہاں تو تصریح بالتملیک سے مال آمر کی ملک سے نکل گیا۔

نیز اگر فقیر کو مالِ زکا ق دینے سے قبل امر بالتصدق کے وقت کہد دے کہ آپ اس مال کے مالک ہیں اس شرط سے میں آپ کو مالک بنا تا ہوں کہ آپ نے فلاں کار خیر میں خرج کرنا ہے اور فقیر قبیل ، اس شرط سے میں آپ کو مالک بنا تا ہوں کہ آپ نے فلاس کا میں ہوتا (کنانی قبول کرلے تو زکا ق اداء ہوجائے گی ، کیونکہ شروطے فاسدہ سے صدقہ اور جبہ باطل نہیں ہوتا (کذانی الثانی فی باب مصارف الزکاة)

تا ہم اگر فقیرنے شرط کی وجہ سے یا بلا شرط محض مروتاً بیرمال اس کارِ خیر میں خرچ کردیا توطیبِ خاطر نہ ہونے کی وجہ سے بیرمال اس کارِ خیر میں خرچ کرنا حلال نہ ہوگا۔

خلاصہ بیکہ پہلے طریقہ سے تملیک صحیح اور دیگر مصارف میں خرچ کرنااس وقت درست ہوگا، جبکہ مندرجہ ذیل اموریا ہے جائیں کیکن ضیاع مال کا احتمال قوی یاضعیف پھر بھی رہےگا۔ جبکہ مندرجہ ذیل اموریا ئے جائیں کیکن ضیاع مال کا احتمال قوی یاضعیف پھر بھی رہےگا۔ (الف)معطی اور فقیر دونوں تملیک وتملک کی حقیقت اور ہزل وجد کا فرق سبحصتے ہوں۔

(ب)..... واقعتاً تمليك وتملك مقصد مويه

رج).....فقیر سے بیتو قع ہوکہ اپنی ضروریات کی قربانی دے کر بطیبِ خاطر مطلوبہ مصارف میں خرچ کرےگا۔

(و) اداءِ زكاة سے قبل مدرسہ كے مصارف ميں خرچ كرنے كا حكم دينے كى صورت ميں تمليك كى تصریح كردے۔

لیکن جب فقیر کواحساسِ تملک ہوگا تو بیا حمّال بھی قوی ہوگا کہ فقیر رقم مدرسہ کو نہ دے، تعریف لکنظر سے اسی وقت بچا جا سکتا ہے، جب فقیر کواحساسِ تملک نہ ہو، غرض احساسِ تملک اور تعریف للخطر سے بچاؤ دونوں جمع نہیں ہو سکتے ۔ حیلہ تملیک کی اس صورت میں اور مفاسد سے بچا جا سکتا ہے، لیکن تملیک کے جوتے ہوئے تعریف للخطر سے بچنا مہتم کے اختیار سے بچا جا سکتا ہے، لیکن تملیک کے جوتے ہوئے تعریف للخطر سے بچنا مہتم کے اختیار میں نہیں۔

حیلہ تملیک کی دوسری صورت (نقیر کا قرض کے رعطیہ کرنا)

تملیک کی ایک صورت حضرت تھانوی رحمہ اللہ نے اکھی ہے، جس کی تفصیل حضرت ہی کے الفاظ میں سیہ: میہے:

''اگر کہیں ایسے ہی موقع پرز کا ق سے امداد کرنے کی ضرورت ہو،اس کی ایک اور تدبیر جو کہ بالکل قواعد کے مطابق ہے رہے کہ سی مسکین کومشورہ دیا جائے کہ تم دس رویے مثلاً کسی سے قرض لے کرفلان سید کودے دو، یا فلان مسجد و مدرسه میں دے دو، ہم تمہاری اعانت اداءِ قرض میں کرائیں گے، جب وہ سکین وہاں دے دے بتم اس مسکین کودس رویے زکاۃ میں دے دو، پھراس سے اس کا قرض خواہ وصول کرلے گا،اس میں مسکین کودینا بھی حقیقتاً ہوااوراس مسکین برصدقہ دیئے میں جربھی نہ ہوا، کیونکہ وہ آ زاد ہےخواہ قبول کرے یا نہ کرے بخلاف حیلہً تملیک کے کہ اگر وہ مسکین موافق تعلیم کے نہ دے تو کدورت بلکہ نزاع واقع ہوجائے اور ہرچند کہ بعدمل جانے اس رویبیہ کے قرضخو اہ اس سے جبراً لےسکتا ہے، مگر قرض توحقِ واجب عبد کا ہے اور اس میں جبر جائز ہے اور چونکہ وہ روپیہ حقیقتاً اس فقیر کا ہو گیا،اس لئے اس کو جبراً اپنے قرض میں لے لیناسہل ہے، جیسے اس مسکین کے پاس خاص اس کا مکسوبہ ہوتا اوراس کو جبراً لینا جائز تھا'' (اصلاح انقلاب امت حصه اول ص۱۵۰)

اس صورت میں خلجان نمبر 1

تملیک کی پہلی صورت کے بیشتر مفاسداس میں نہیں ہیں اور فقہی قواعد کے اعتبار سے ایسی اسلام علوم بہاں معلوم نہیں ہوتا الیکن کثر تواستعال سے اس میں بھی ہزل کا شائبہ نظر آتا ہے، خصوصاً جبکہ مہتم خود مقرض ہوا ور قرض دے کر مدرسہ کے

لئے وصول کرے اور پھرمہتم ہی مالِ زکا ۃ اداء کرے اور بیسارامعاملہ ایک ہی مجلس میں کمل ہوجائے۔

اس صورت میں ہزل کا پہلوفقہی قواعد کے اعتبار سے نہیں ہے۔ بلکہ کثر ت ِ استعال سے ذوقاً سمجھاجا تا ہے، جیسے فقہاء نے تملیک کی پہلی صورت پر کلام کرتے ہوئے ہزل والا اشکال نہیں کیا کیونکہ اس زمانہ میں حیلہ تخصی ضروریات کے لئے بھی بھار کرنا پڑتا تھا، ذکا ق میں حیلہ پر عام ممل نہیں تھا، اس لئے فقہاء کو اس میں ہزل کا پہلونظر نہیں آیا اس حیلہ کے مدارس میں میں رواج کے بعد ہمارے قریب کے فقہاء حضرت تھا نوی وغیرہ نے ہزل والا اشکال کیا ہے خالص فقہی قواعد کو دیکھتے ہوئے امداد الفتاوی کے حاشیہ میں حیلہ تملیک کی مروجہ صورت میں ہزل کا انکار کیا گیا ہے۔

تملیک کی اس دوسری صورت میں بھی قواعد کے اعتبار سے تواشکال محسوس نہیں ہوتا، بعض مدارس میں اس صورت کواحوط سجھتے ہوئے اختیار کیا گیا تو کثر سے استعال سے ذوقا اس میں بھی ہزل محسوس ہوا، امرِ ذوقی کی تعبیر مکمل تو مشکل ہے، لیکن کسی درجہ میں اس احساس کوالفاظ سے بیان کیاجا تا ہے۔

جب مسكين اہل مدرسہ سے قرض ليتا ہے تواسے قرض لے كراپنے ما لك ہونے كا احساس نہيں ہوتا، جيسا كہ اس مستقرض كو ہوتا ہے جو كى مدرسہ كى امداد كرنا چا ہے كيكن فى الحال اس كے پاس مال نہيں، چند دنوں تك مال آنے كى قوى توقع ہوتى ہے اس توقع كى بناء پروہ مدرسہ كے تعاون كے لئے قرض ليتا ہے، اب قرض لينے كے بعد مدرسہ كو دیئے سے پہلے اگر اس كوكوئى ہنگا می ضرورت پیش آجائے تو وہ قرض والى رقم كو اپنا مال سجھ كرمطمئن ہے كہ میں اس مال سے اپنی ضرورت پورى كرسكتا ہوں اوروہ رقم مدرسہ كو دیئے كى بجائے بڑے الممينان سے رقم اپنے والا مصارف میں خرج كر ليتا ہے، مدرسہ كے قرض فنڈ سے حیاء تملیک کے لئے قرض لینے والا اپنی سی خوالیا مالكنیں شبحتا تو معلوم ہوا كہ سكين قرض میں حاصل شدہ مال كو اپنا مال نہیں شبحتا۔

جب ایک بی مجلس میں اس حیار تملیک وکھل کیا جاتا ہے تو اس کی حقیقت یہ ہوتی ہے کہ ہتم مسکین کے سامنے تین خانے کر دیتا ہے ایک خانہ میں زکاۃ کی رقم پڑی ہوتی ہے، دوسر سے میں غیر زکاۃ کی بمبد قرض رقم ہوتی ہے اور تیسر اخانہ ایسا ہے کہ جہاں سے مدرسہ والوں نے رقم کے میں غیر زکاۃ کی بمبد قرض رقم ہوتی ہے اور تیسر اخانہ ایسا ہے کہ جہاں سے مدرسہ وتی یا ہوتی ہے، گرضر ورت سے کم ہوتی ہے، تو مہتم مسکین کو دوسر سے خانے کی رقم اٹھا کر دیتا ہے وہ مسکین کو دوسر سے خانے کی رقم اٹھا کر دیتا ہے وہ مسکین کے کر تیسر سے خانے میں رکھ دیتا ہے، پھر مہتم پہلے خانہ کی رقم مسکین کو دیتا ہے تو وہ لے کر دوسر سے خانے میں رکھ دیتا ہے مسکین اپنی حیثیت صرف اتنی سمجھتا ہے کہ میں لوجہ اللہ مال کو ادھر سے ادھر کر رہا ہوں ، در میان میں مسکین کو اپنے مالک ہونے کا یا اپنی طرف سے مدرسہ کے تعاون کا احساس نہیں ہوتا ۔ جب اس طریقہ سے حیلہ کیا جاتا ہے تو بعض اوقات مسکین پر استہزائی مسکرا ہے محسوس کی گئی، جس سے میں محسوس ہوتا ہے کہ وہ اپنے آپ مسکین پر استہزائی مسکرا ہے محسوس کی گئی، جس سے میں محسوس ہوتا ہے کہ وہ اپنے آپ کوسا منے پڑی ہوئی رقموں کا ادھر سے ادھر کرنے والا سمجھتا ہے۔

ہزل کے اس شائبہ سے بیخے کی صورت یہ ہے کہ سکین اپنے صلقہ واقفیت سے قرض لے اور مدرسہ کا تعاون کردے، دوسری مجلس میں مہتم صاحب اسے مال زکاۃ دے دیں اوراس حیلہ کو استعال کیا جائے لیکن اہل مدارس حیلہ سے بکثرت کام لیتے ہیں اورا یک ہی مجلس میں سارا کام کرنا چاہتے ہیں اور یہ عجلت صحیح معاملہ کو ہزل تک پہنچاد ہی ہے، مال کی نوعیت کو بدلنا ہڑا کام ہے اس میں صبر آزمامر صلہ سے گزرنے کی ضرورت ہے، اس حیلہ تملیک میں مجھی اگر مقرض مستقرض زکاۃ دہندہ الگ الگ اشخاص ہوں اور مختلف مجالس میں مختلف کام ہوتو حیلہ کو ہزل سے دور کیا جاسکتا ہے۔

خلجان نمبر2

ایک خلجان اس صورت میں یہ ہے کہ اس حیلہ سے جب مدرسہ کام لے گا تواس مقصد کے

لئے مدرسہ ایک فنڈ مقرر کرے گا،جس سے قرض دیا جائے گا،مسکین یہاں سے قرض لے كراييخ مصارف مين بھي لگاسكتا ہے كچھ عرصه زكاة ايينے كام ميں لاكر مدرسه كودے ،اس سے مدرسہ کی رقم مصارف مدرسہ سے باہرصرف ہوتی رہے گی، بیخدشہ ہراس معتبر محض سے ہوسکتا ہے جوقرض کی رقم کااینے آپ کو مالک سمجھے، البتہ جوفقیراینے آپ کوقرض کی رقم کا ما لک نہ سمجھےاوراس میں مالکانہ حوصلہ نہ ہو،اس سے اس قتم کا خد شہبیں،کیکن اس سے مقصد ِ حیلہ بورانہیں ہوگا۔

اس طريقه ميں ايك مشكل

تملیک کی پیصورت نقد میں بآسانی چل سکتی ہے اجناس میں مشکل وطویل ہے، جبکہ مدارس میں اس کی بھی بکثر ت ضرورت بیش آتی رہتی ہے، زکا ۃ غیر نقداشیاء کی صورت میں آجاتی ہ، بکرے عموماً نذر کے ہوتے ہیں۔ لے

اجناس میں اس طریقہ سے حیلہ تملیک کی صورت سے کہ بمدِ زکاۃ آئی ہوئی جنس کی قیت لگائی جائے ، فقیرسے کہا جائے کہ اتن رقم لے کر مدرسہ کوعطیہ دے دو، پھروہ جنس فقیر کودے دی جائے، فقیر وہ جنس مدرسہ والوں کو نقذ کے عوض فروخت کردے اور مبیع کے عوض والی رقم سے قرضها داءکردے۔

حیلہ کے بارے میںعوام کا ذہن اور حیلہ تتملیک براس کا اثر

عوام حیلوں کی حقیقت کونہیں سبحصتے وہ سب حیلوں کو ہیر پھیر کہتے ہیں، رہا ہے بیچنے کے سیح اوربے غبار حیلوں کے بارے میں بھی کہددیتے ہیں کہ کیا فرق ہوا بات تو وہی ہے ،عوامی ذ ہن کا اثر معاملات کے احکام دنیا پرتو نہیں پڑتا (گوغیرر با کور باسمجھ کرمعاملہ کرنے سے گناہ

میں زبان سے نذرنہیں مانی ہوتی محمد رضوان

گار ہوں)لیکن حیلہ تملیک کواگر خالی از حقیقت ہزلِ محض سمجھ کر معاملہ کریں گے تو تملیک وتملیک کے نہ ہوئے ہوگا۔ وتملک کے نہ ہونے کی وجہ سے احکام خاہرہ پر بھی اس کا اثریزے گا اور زکا ۃ ادا نہیں ہوگی۔

حیلہ تملیک کی تبسری صورت (مستحق طلبہ کونفذی دے کراخراجات وصول کرنا)

تیسری صورت بیہ کمستی زکاۃ طلباء کوکٹیرنفدر قم دے کران سے اخراجات وصول کر لئے جا کیں مستی کی پیچان کا طریقہ میہ کہ جس جگہ بیٹھ کر بڑے طلباء کو وظیفہ دیا جائے وہاں جلی حروف میں لکھ کر بیا تکا دیا جائے کہ:

''یہاں زکا ۃ اورصد قاتِ واجبہ کے مال سے مدرسہ ہٰذا کے طلبہ کووظا کُف دیئے جاتے ہیں''

اس طرح مستحق کی پیچان کے لئے زیادہ چھان بین کی ضرورت نہیں، غیر مستحق ہونے کی صورت میں وضاحت کرنا خود طالبِ علم کا کام ہوگا، چھوٹے طلباء سے تحقیق کا طریقہ یہ ہوکہ ایک فارم پر نابالغ کے مستحق زکاۃ ہونے یا نہ ہونے کا ضابطہ شرعیہ لکھ کر والد سے دریافت کرلیاجائے کہ اس ضابطہ کے مطابق آ ہے کا بچے مستحق زکاۃ ہے یانہیں؟

ایک سوال یہاں بیسوال ہوسکتا ہے کہ نابالغ کے والدسے ضابطہ شرعیہ کے مطابق جب دریافت کیا جائے گا تو ممکن ہے کہ اس وقت والد اور نابالغ دونوں غنی نہ ہوں لیکن بعد میں دونوں میں سے کسی کی حالت تبدیل ہوجائے جس کی وجہ سے وہ نابالغ مستحقِ زکاۃ نہ رہے تو اہل مدرسہ کو اس کاعلم کیسے ہوگا؟

جواباس کاحل بیہ دوسکتا ہے کہ ہر ماہ وظا نف دینے سے پہلے نابالغ کے والد سے معلومات کر لی جائیں ، شروع میں ہی ایک دفعہ کی معلومات کو کافی نہ سمجھا جائے۔ دوسراحل میر بھی ہوسکتا ہے کہ والد سے صرف ایک مرتبہ ہی دریافت کیا جائے لیکن فارم پر بیق صرت کر دی جائے کہ: '' ذکورہ ضابطہ کے مطابق اگر بھی آپ کا بچہ ستحق نہ رہے تو اہلِ مدرسہ کو اطلاع

ديناآپ کي ذمهداري هوگئ

اس صورت میں والد کی طرف سے کوئی اطلاع نہ ملنے تک بچہ کوستی سمجھ کرہی وظیفہ دیا جائے گا، الہذاز کا قادا ہوجائے گی گووا قعتاً وہ مستحق نہ بھی رہا ہو، ایسے فارم کے ذریعہ سے بڑے طلباء سے بھی استفسار کیا جاسکتا ہے، بیطریقہ کار حیلہ نہیں بلکہ براہِ راست ادائیگی زکا قہب البتہ اس میں انتظامی مشکلات ہیں۔

اس صورت میں مشکل نمبر 1

مدارس میں اجناس جیسے آٹا، چاول، چنے، چینی، بکرے اور کھی وغیرہ بھی آتے ہیں، نقدر تو م تو وظیفہ کے طور پر بھی دے سکتے ہیں اجناس طلباء کو دینے میں مشکلات ہیں، مثلاً مطبخ کے لئے بمدِ زکاۃ آٹا آئے یا بمدعشر گندم آئے تو طلباء کو دینے کا کوئی فائدہ نہیں، روٹی پکانے میں سیہ مشکل ہے کہ تمام طلباء ستحق زکاۃ نہیں، نیز جن مدارس میں طلباء کوکھانا تقسیم کرنے کی بجائے کیجا بٹھا کر بصورت اباحت دیا جاتا ہے، اس سے زکاۃ ادائہیں ہوگی۔

مشكل نمبر2

اس صورت میں طلباء کو مدرسہ کے نظام میں دخیل ہونے کی جرأت پیدا ہوگی ، کیونکہ جب طلباء دارالا قامۃ میں رہائش کا کرایہ دیں گے اور تعلیم کی فیس اور کھانے کی قیمت اداء کریں گے ، تو اسا تذہ کو اپنا ملازم سمجھیں گے ، امور مطبخ میں اپنے کواصل اور منظمین مدرسہ کو اپنا و کیل قرار دیں گے ، دارالا قامۃ کے قواعد کو اپنی جیپ خاص سے کرایہ پر حاصل کردہ رہائش میں بے جا مداخلت تصور کریں گے۔ لے

لے حضرت مولانامفتی محمودصاحب رحمہ اللہ نے فد کورہ صورت میں ایک مفسدہ بدیمان کیا ہے کہ: کھانے کے عض جورقم وصول ہوگی ہیڑج ہے اور تعلیم ، رہائش کی تمام سہولتوں، بجلی ، کاف وغیرہ وغیرہ کے عوض ﴿ بقیہ حاشیہ الگلے صفحے پر ملاحظہ فرمائیں ﴾

اس مشکل کے وجود وعدم کا صحیح علم تو تجربہ سے ہوسکتا ہے، نیز اس کا تعلق اہتمام کی مضبوطی ونرمی سے ہے۔

بظاہراس میں کوئی حرج معلوم نہیں ہوتا، کیونکہ جہاں طالب علم تمام اخراجات اداء کررہا ہے ، وہاں مدرسہ بھی کثیر رقم طالب علم کودے رہا ہے اس مشکل میں اس طرح تقلیل بھی ہوسکتی ہے کہ تعلیمی فیس اور دارالا قامۃ کا کرایہ طلباء سے وصول نہ کیا جائے، صرف کھانے کی قیمت وصول کی جائے۔

غیرصدقات واجبہ کی مدمیں آئی ہوئی رقوم سے اساتذہ کی تخواہیں ودیگر غیر مصارف زکاۃ پورے کئے جائیں، نیزا گرطلباء کوزیادہ وظیفہ دے کر کھانے کی قیمت لاگت سے زیادہ وصول کی جائے تو غیر مصارف زکاۃ کے لئے مزیدر توم مہیا ہوسکتی ہیں۔

اس صورت میں کھانے کی قیمت وصول کرنے کی تین صورتیں

طلباء سے کھانے کی قیمت وصول کرنے کی تین صورتیں ہیں:

(1) طلباء سے آنے والے ماہ کے کھانے کے انتظام کے لئے رقوم وصول کر کے ان کی طرف سے منتظمین مدرسہ کھانے کا انتظام کریں۔

(2)..... مدرسہ میں آئے ہوئے عطیات کی رقم سے کھانا تیار کرکے طلباء کو

فروخت کیا جائے۔

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

میں رقم لیناعقد اجارہ ہے اور بچ واجارہ دُونوں کوایک عقد میں بخت کرنااورایک دوسرے کے ساتھ مشروط کرنا جج الصفقتین یاصفقت یا بھی فی اجارہ یا اجارہ فی بھی کی کوئی تعبیر بھی ہو،عقد فاسدہ (فناوی مفتی محمودج ۲۳سے ۲۳س ۲۳۰۷، کتاب الزکا ق،مطبوعہ: جمعیة پہلیشر ز، لاہور)

گر بظاہر میصفقة فیصفقة یائی فی اجارہ وغیرہ نہیں ہے بلکہ دوعقد الگ الگ ہیں، کیونکہ عقد کی صورت مینتی ہے کہ مثلاً اہلِ مدرسہ کی طرف سے بعض اشیاء کی تھے کا اور بعض کے اجارے کا ایجاب ہوگا اور طلبہ کی طرف سے دونوں کا قبول اور کوئی عقد دوسرے کے ساتھ مشروط نہیں ہوگا ، البند دافلے کے لئے ہیے عقد شرط ہوں گے، واللہ اعلم (حجمہ عالمگیر، جامعہ امدادیہ، فیصل آباد) پہلی صورت میں مطبخ کے انتظامات میں طلباء اصیل ہوں گے اور اہلِ مدرسہ وکیل ہوں گے، مطبخ کے انتظامات میں طلباء کو دخل دینے کاحق ہوگا اور کھانے کی لاگت کا حساب کر کے بقایار قم واپس کرنی ہوگی۔

دوسری صورت میں طلباء تیار شدہ کھانے کے خریدار ہوں گے اور امورِ مطبخ میں دخل دینے کاحق نہیں ہوگا اور منافع کے ساتھ بھی فروخت کیا جاسکے گا۔

(3) طلباء سے کھانے کی قیمت وصول کرنے کی ایک بے غبار تیسری صورت سے کہ طلباء سے کھانے کی قیمت بطور فیس وصول کی جائے اوراس مقصد کے لئے مدِ زکا ۃ وغیرہ میں سے ان کا ماہانہ وظیفہ بڑھادیا جائے۔

اس طرح وظیفه میں زکا ہ وغیرہ بغبارا داہوگی اور پھر طلباء سے بطور فیس وصول ہو کر مدرسہ کی ملک ہوگی ۔ یا

لے کراچی میں جامعۃ العلوم الاسلامیہ نیوٹا وَن میں تقریباً اسی صورت پڑھل ہوتا ہے۔ (بندہ عبدالروف سکھروی، جامعہ دارالعلوم کراچی)

اور دراصل ریجی تملیک کا ایک مناسب طریقہ ہے، جس کو متعدد اہلِ علم نے اختیار فرمایا ہے، چنانچے حضرت مولانا ڈاکٹر مفتی عبدالواحد صاحب زیدمجد دفرماتے ہیں:

مہتم ہرستی طالبِعلم کا ماہانہ وظیفہ مقرر کردے، اور میہ وظیفہ اُس کو پکڑا بھی دیا جائے، تو اس میں سے پچھر تم چھوڑ کر (کہ جو طالبِ علم کے ناشتے اور بعض دیگر ضرور بات کے لیے ہو) باتی رقم قیام، طعام اور تعلیم کے افراجات کی مدمیں اس سے لے فی جائے، مثلاً چار بڑاررو پے اس کود ہے، اور اس میں سے تین ہزاررو پے اس سے فہ کورہ افراجات کے لیے لے لیے: اس طریقے سے طعام کے افراجات تو واضح ہیں، قیام کے افراجات میں سے بچل، گیس، پانی، مدر سے کے خدمتی عملے کی تخواہیں (بشمول ان کی رہائش) مدرسے کی تغییر ومرمت کے فرچ تکا لے جاسکتے ہیں۔ تعلیم کے افراجات میں سے اساتذہ کی تخواہیں اور ان کی رہائش کے فرچ اور دری کہ بول کے اخراجات تکا لے جاسکتے ہیں۔ اس کے بعد صرف چندہی افراجات رہ جاتے ہیں، مثلاً مدرسے کی تشہیر، یا دری کتابیں اور اکرام ضیوف وغیرہ؛ تو ان کے لیے غیر زکاۃ فنڈ میں موصول ہونے والے چندوں سے کام نکالا جائے (فقہی مضامین، صفح ۲۷۱، ۲۷۲، ۲۵٪ تاریخ اشاعت ۲۰۰۱ء) اس طریقتہ کار میں ایک اور آسانی میہ اختیار کی جاسکتی ہے کہ شروع سال میں طلبہ سے ایک فارم پر دشخط کرالیے جائیں کہ وہ مدرسہ کے مقرر کیے ہوئے ایک ناظم کو اپنا وکیل مقرر کرتے ہیں، جوہتم سے ان کا وظیفہ کرالیے جائیں کہ وہ مدرسہ کے مقرر کیے ہوئے ایک ناظم کو اپنا وکیل مقرر کرتے ہیں، جوہتم سے ان کا وظیفہ

حيله ممليك كى چوتھى صورت (طلبه كامهتم كووصول اورخرچ كاوكيل بنانا)

تمام مستق زکاۃ طلباء (یعنی بالغ فقیر' غیر بنو ہاشم یا نابالغ سمجھدار جن کا والد اور وہ خود فقیر ہوں) مہتم صاحب کوزکاۃ وصدقات واجبہ وصول کرنے اور مصارف مدرسہ میں خرچ کرنے کا اپنی طرف سے وکیل بنادیں۔

فقہائے کرام نے مسکین کے بارے میں بیان فرمایا ہے کہ وہ کسی دوسرے کواپنی طرف سے زکاۃ کی رقم وصول کرنے کاوکیل بناسکتا ہے اور وکیل بن جانے کے بعدوہ دوسر اُخض مسکین کی اجازت سے اُس کا قرض بھی ادا کرسکتا ہے اور دوسرا تصرف بھی کرسکتا ہے (کذانی احس الفتادیٰ جہم ۲۷۰، تتاب الزکاۃ ، مطبوعہ: ایج ایم سعید کمپنی، کراچی)

چنانچه عالمگيريه ميں ہے:

وحيلة اخرى ان يقول الطالب للمطلوب من الابتداء وكل احداً من خدمى ليقبض لك زكدة مالى ،ثم وكله بقضاء دينك ، فاذاقبض الوكيل يصير المقبوض ملكالموكله وهم المديون ، والوكيل بالقبض وكيل بقضاء دينه فيقضى دينه من هذاالمال بحكم وكالته (عالمگيريه ج٢ ص٣٩)

اس صورت میں مہتم صاحب کے زکا ہ وصد قات واجبہ وصول کرتے ہی معطی کی ملک سے نکل کرمتعین طلباء کی ملک میں آ جائے گی،اس صرح تو کیل سے پہلے مہتم صاحب غیرمعلوم

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

وصول کرے، اور اس میں سے مدرسے کے مطلوبہ آخراجات ادا کرے، اور بقید قم (جوان کے ناشتے وغیرہ کی ہو) ان کوا دا کرے، اور بقید قم (جوان کے ناشتے وغیرہ کی ہو) ان کوا دا کرے۔۔۔۔۔۔دستونظ کرانے کے لیے فارم میں بیش بھی ضروری ہوگی کہ اگر دورانِ ماہ اوہ طالبِ علم مدرسہ چیوڑ گیا یا کئی دورانِ ماہ اگر کسی طالبِ علم کا انتقال ہوجائے تو چونکہ بینا در ہے، الہذا اگر کبھی ایسا ہوا ور حساب لگا کر باتی رقم اس کے وارثوں کے حوالے بھی کردی جائے ، تو ہیکی مشکل کا باعث نہ ہوگی (ایسنا ہسفے۔ 24 ملخساً)

الکمیت والکیفیت طلباء کے وکیل تھے، جس سے مہتم صاحب کے وصول کرنے سے زکا ۃ معطیین کی ملک سے نکل جاتی تھی، طلباء کوزکا ۃ معطیین کی ملک سے نکل جاتی تھی، طلباء کوزکا ۃ دیے تک تملیک کا فریضہ تہم صاحب کے ذمہ رہتا تھا، ستحقِ زکا ۃ طلباء کی طرف سے صراحثاً تو کیل کے بعد مہتم صاحب معلوم الکمیت والکیفیت مدرسہ کے ستحق طلباء کے وکیل ہوں گے مہتم صاحب کے زکا ۃ وصول کرنے سے طلباء مالک ہوجا نیس گے، زکا ۃ میں جو تملیک ضروری ہے وہ فریضہ بھی پورا ہوجائے گا۔

اہم انتباہ: اس صورت میں تمام ستحق زکاۃ طلباء اموال زکاۃ کے مالک ہوں گے، اموال زکاۃ خرچ ہونے سے پہلے ہمستحق زکاۃ طالب علم اپنے مملوک مال کے مطالب کاحق رکھتا ہے۔ نیز طالب علم کی وفات کی صورت میں تر کہ کے حقوق ومیراث بھی جاری ہوگی، نیز یہ تو کیل نابالغوں کی طرف سے نہ ہواس لئے کہ نابالغ کسی کو وکیل بالاخذ تو بناسکتا ہے لیکن وکیل بالاخذ تو بناسکتا ہے لیکن وکیل بالا عظاء نہیں بناسکتا، نیز ستحق زکاۃ طلباء کی ملک میں آنے والا مال مقدارِ نصاب کو پہنے جائے تو حولانِ حول کے بعدان پرزکاۃ بھی فرض ہوگی۔ نیز مال جمع ہوتے ہوتے اتنا ہوگیا کہ جم ستحق طالب علم کے حصہ میں بقدرِ نصاب مال آگیا تو سب کی طرف سے مہتم صاحب کی اخذ مال کی تو کیل خم ہوجائے گی۔

چونقی صورت میں ایک احتیاطی اور جامع تدبیر

اس لئے اس چوتھی صورت میں بہتر ہیہے کہ طلباء ہمتم صاحب کو صرف وکیل بالاخذ نہ بنائیں بلکہ ہتم صاحب کواس چیز کا بھی وکیل بنائیں کہ وہ زکا قاوصول کر کے طلباء کی طرف سے مدرسہ کوعطیہ دیدیں، چنانچہ دارالعلوم کراچی کے عربی داخلہ فارم کی عبارت بیہے:

اخير رئيس دار العلوم ونائبه ان يستلم اموال الزكوة والصدقات الواجبة وكيلامني ثم ينفقها في مصارف الطلبة او يجعلها وقفا

على دارالعلوم .

اردووالے فارم کی عبارت بیہے۔

''تا قیام دارالعلوم میری طرف سے صدر دارالعلوم کراچی کویا جس کووہ اجازت
دیں اس کا اختیار ہوگا کہ زکا ۃ وغیرہ کی رقم یا اشیاء وصول کر کے طلباء کی ضروریاتِ
طعام وقیام وقعلیم وغیرہ میں حسب صوابد پدخرچ کریں یا دارالعلوم پر وقف کریں'
گراس فارم پر وہی طلبہ دستخط کریں جو فہ کور ہفصیل کے مطابق مستحق ہوں۔ لے
اس طرح روز کے روز اموال زکا ۃ وصد قاتِ واجبہ عطیات سے تبدیل ہوتے رہیں گے،
طلباء کی ملک میں آنے اور مہتم صاحب کے مدرسہ کوعطیہ کرنے کے بعدان کی ملک سے نکلتے
رہیں گےاور کسی طالب علم کومطالبے کاحق نہیں رہے گا اوران کی ملک میں مال جمع نہ ہونے کی
وجہ سے کوئی طالب علم غی نہیں ہوگا۔ ی

لے اس عبارت پر بعض حضرات نے بیا شکال کیا ہے کہ چندہ دینے سے کوئی واقف نہیں بن جاتا، کیونکہ بیہ چندہ وقف نہیں ہوتا، بلکہ وقف کی ملکیت ہوتا ہے؛ لہٰذا دارالعلوم پر وقف کی تعبیر درست نہیں۔

اس اشکال کا جواب ہیہ کہ صدقات واجبہ کے علاوہ عموی چندے کے بارے میں توبہ بات درست ہے کہ وہ وقف نہیں ،
بلکہ وقف مدرسہ کی ملکیت ہوتا ہے، البندااس کی وجہ سے چندہ دینے والا واقف نہیں بن سکتا ، اوراس کے لیے طلبہ کی طرف
سے وقف کی تو کیل کی ضرورت بھی نہیں لیکن عام طور پر داخلہ فارم میں طلبہ کی طرف سے جوتو کیل ہوتی ہے، وہ صدقات واجبہ کی مدمیں جورتو م یا اشیاء مدرسہ میں آتی ہیں ، وہ خود بخو دمدرسہ کی ملکیت نہیں ہوجا تیں ، بلکہ اصل ملکیت ان میں طلبہ کی مدمیں جورتو م یا اشیاء مدرسہ میں آتی ہیں ، وہ خود بخو دمدرسہ کی ملکیت نہیں ہوتی ہے ؛ البندا میرتو مطلبہ کی طرف سے مدرسہ کی ملکیت میں بھی دی جاسمتی ہیں ۔ وہ انہیں وقف بھی کیا جاسکتا ہے ۔ اس لیے صدقات واجبہ کے بارے میں طلبہ سے مدرسہ کو عطیہ کرنے یا وقف کریں ' بالکل درست ہے۔
عطیہ کرنے یا وقف کرنے کی تو کیل کر والینا اور داخلہ فارم میں بیکھوالینا کہ' درارالعلوم پر وقف کریں' بالکل درست ہے۔
عطیہ کرنے یا وقف کرنے کی تو کیل کر والینا اور داخلہ فارم میں بیکھوالینا کہ' درارالعلوم پر وقف کریں' بالکل درست ہے۔

'لی لپذابعض حضرات نے تملیک کی اس صورت پرجوبیشبہ کیا ہے کہ اگر زکا ۃ وصد قاستِ واجبہاتنی مقدار میں جمع ہو بچکے ہوں کہ مدرسہ میں موجود طلبہ پرتقسیم کرنے سے ہرایک طالب علم صاحب نصاب بن جاتا ہو، تو مہتم کو مزیدز کا ۃ وصد قات واجبہ وصول کرنے کا حق نہیں ہونا چاہیے۔ بیشبہ اس لیے درست نہیں کہ تملیک کی صورت میں مہتم صاحب یا ان کے نمائندے متعین طلبہ کی طرف سے وکیل بالقبض ہونے کے ساتھ ساتھ وکیل بالصرف یا مدرسہ کوعطیہ کردینے کے وکیل بھی ہیں۔ پھر بندے اشید حاشیہ اگلے صفحے پر ملاحظ فرمائیں پ نیز طالب علم کے فوت ہوجانے کے بعد مدرسہ میں جمع شدہ رقم سے اس کے ترکہ کا کوئی تعلق نہ ہوگا اور طالب علم کے مدرسہ چھوڑ کر چلے جانے سے بھی کوئی مسئلہ پیدانہ ہوگا ایکن اس صورت میں مہتم صاحب کے لئے لازم ہے کہ وہ مدرسہ کوعمومی اخراجات کی نیت کے ساتھ مال ذکا قا وصد قات واجبہ ہبدوعطیہ کرتے رہیں۔

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

لہذا وہ رقم کو وصول کرتے ہی مدرسہ کو عطیہ کرتے رہیں، ظاہر ہے کہ اس صورت میں طلبہ کی ملکیت اس مال پر باقی رہی ہی نہیں ، اور اس صورت میں وہ طلبہ بدستور مصرف زکا قربیں گے: نیز وہ ہمہم صاحب سے اس کے مطالبہ کا بھی حق نہیں رکھتے ، اور ان کے لیے حق مطالبہ نہ ہونے کا تعلق صرف رمضان المبارک کے ساتھ خاص نہیں، بلکہ دور ان سال تعلیمی ایام میں بھی یہی صورت حال ہے کہ جب بیا موال مدرسہ کی ملکیت میں دے دیے گئے، تو طلبہ کی ملکیت شم ہوجانے کی وجہ سے مطالبہ نہ ہوجانے کی وجہ سے ان کا حق مطالبہ نتم ہوجانے کی اور مطالبہ کی مطالبہ نہ ہوجانے کی اس کا حق مطالبہ نام کی مطالبہ نام کی سال ہو جا معالم کی میں ہوجانے کی بنیا دیمی قر ارزمیں دیا جا سکتا۔

تمليك كي احوط والهل صورت

تملیک کی پہلی دوصورتیں ایسا حیلہ ہیں جن میں احتمالِ ہزل کے ساتھ اور مفاسد یا مشکلات ہیں، تیسری اور چوتھی صورت میں حیلہ والا پہلونہیں یا کمز ورہے۔

اس لئے آخری دوصور تیں پہلی دوصور توں کے مقابلہ میں احوط ہیں ،احوط ہونے کے ساتھ ان میں آسانی بھی ہے کہ حالتھ ان میں آسانی بھی ہے کہ حیلہ تملیک کے لئے کسی مسکین کی بار بارخد مات حاصل نہیں کرنی پڑیں گی اور مدرسہ میں بمدِ زکاۃ وصدقاتِ واجبہ آنے والی بڑی رقوم کی مقدار راز میں رہ سکے گی۔ گی۔

تیسری اور چوتھی صورت میں فرق بیہے کہ تیسری صورت میں طلباء کو وظیفہ دینے تک زکاۃ کی تیسری اور چوتھی صورت میں طاوا نہیں ہوگی (اگرچہ معطیین کی زکاۃ ادا ہوجائے گی) جس سے مدرسہ کے کئی کام رُکے رہ سکتے ہیں۔

نیز اموالِ زکاۃ کوغیرِ زکاۃ کے ساتھ خلط کرنے کے جواز وعدمِ جواز کا مسلہ بھی موجو درہ کر پریشانی کا باعث رہےگا۔

چوتھی صورت میں مہتم صاحب کے وصول کرتے ہی زکاۃ کی تملیک والی شرط ادا ہوجائے گی اور وصول کر کے طلباء کی طرف سے مدرسہ کوعطیہ دینے کی صورت میں تمام اموال کیساں ہوجائیں گے خلط کے جواز وعدم جواز کا کوئی مسئلہ نہیں رہے گا۔

نیز چوشی صورت میں غیر نفتر اشیاء کی تملیک تیسری صورت کی بنسبت اسہل ہے۔

حاصل میہ ہے کہ تملیک کی چوتھی صورت اوراس میں بھی مہتم کی طرف سے مدرسہ کوعطیہ کرنے والا پہلوسب سے احوط واسہل ہے۔

لیکن وہ مدارس جن میں صرف نابالغ طلباء زیرتعلیم ہوں اور مطبخ کا نظام جاری نہ ہو وہاں تیسری اور چوتھی صورت سے تملیک کرائی جائے تیسری اور چوتھی صورت سے تملیک کرائی جائے

اور ماقبل میں مذکورہ تفصیل کےمطابق ہزل بننے سے اجتناب کیا جائے۔

فقظه

والثداعكم

(مفتی)محرطیب(صاحب)

جامعهاسلاميها مدادبير

گلشن امداد ،ستیانه رود

فيصل آباد، يا كستان

نوٹ: درج بالامضمون مرتب کر کے استصواب کے لئے جامعہ دارالعلوم کراجی ارسال کیا

گیا، وہاں سے جو جواب موصول ہوا،آ گےاس کوفل کیا جاتا ہے۔

عریضه برائے استصواب دارالعلوم، کراچی

بخدمت اقدس محترم المقام جامع المحاسن حضرت مولا نامفتی محمد رفع عثانی صاحب دامت برکاتهم السلام علیم ورحمة الله و برکانهٔ!

امید ہے کہ جناب والا بعافیت ہوں گے۔مدارس میں زکاۃ کی تملیک کی عموماً ضرورت پیش آتی رہتی ہے، مختلف حضرات کی طرف سے مدارس میں زکاۃ خرج کرنے اور تملیک کے طریقہ کے بارے میں سوالات آتے رہتے ہیں، اس ضرورت کے پیشِ نظریہاں شرکائے دارالافقاء کے مشورہ سے احقر نے بیمسئلہ قدر نے تفصیل سے لکھا ہے، رائے حاصل کرنے کے لئے جناب کی خدمت میں ارسال ہے۔ جناب والا سے گذارش ہے کہ تحریر طخذا کا مطالعہ فرما کراپنی رائے گرامی تحریر فرمادیں۔ محمد طیب

(جامعهامدادیه،ستیانهرودٔ، فیصل آباد)

جواب: ازمفتی محمد فیع عثانی صاحب زید مجدهٔ

(صدرجامعه دارالعلوم، کورنگی، کراچی نمبر۱۴)

وعليكم السلام ورحمة الله وبركانة!

ناچیز غیر ملکی طویل سفر پر جانے کے لئے پابدرکاب ہے، جوغالبًارمضان کے پہلے عشرے تک جاری رہے گا،اس لئے میتح میددارالا فتاء میں دے رہا ہوں، وہاں ان شاءاللہ اس پرغور کرکے وہ حضرات اپنی رائے تح میفر مادیں گے۔والسلام محمد رفیع عثانی ۲۳سر ۱۲۸۷ ھے۔

تصویب از دارالا فتاء جامعه دارالعلوم کورنگی کراچی

مخدوى ومكرمي جناب مولا نامفتي محمرطيب صاحب مظلهم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاتهُ! اميد كه مزاج گرامی بخيروعا فيت بهول كے!

آپ کا مکتوبِ گرامی مع ''مسئلہ تملیکِ زکا ق''مفتی اعظم پاکستان حضرت مولانا محمد فیع عثانی مظلم کے نام ماہِ رجب ۲ اھ میں موصول ہوا تھا، حضرت والا نے دارالا فقاء میں احتر کے پاس غور کر کے رائے لکھنے کے لئے فرمایا تھا!احقر نے اور دارالا فقاء میں بعض دیگر رفقاء نے اس برغور کیا، ہماری رائے درج ذیل ہے:

''مسئلہ تملیکِ زکا ق'' کے نین عنوانات اوران پر تفصیلی کلام اور تملیک کی جاروں صورتوں اوران میں پائے جانے والے مفاسد اور فوائد کا مطالعہ کیا ، ماشاء اللہ جواب درست ہےاور پوری تحقیق قابلِ قدرہے۔

امدادالاحکام میں حضرت مولا نامفتی عبدالکریم صاحب رحمہ اللہ اور امدادالمشنین میں سیدی ومولائی حضرت مولا نامفتی مجرشفیع صاحب رحمہ اللہ کے موقف کے درمیان حضرت تھانوی رحمہ اللہ کاموقف ہجے میں جو تطبیق دی گئی ہے، وہ بہت عمدہ ہے۔ یا اور تملیک کی چوشی صورت کی ترجیح نہایت مناسب ہے، البتہ (تملیک کی تیسری صورت کے تحت)صفحہ ۱۹ پر کھانے کی قیمت وصول کرنے کے بارے میں ایک تیسری صورت کا اور اضافہ کیا گیا ہے جو بالکل بے غبار ہے اور ساتھ ہی منسلک تیسری صورت کا اور اضافہ کیا گیا ہے جو بالکل بے غبار ہے اور ساتھ ہی منسلک ہوا سی بی بیس کے دار اللہ نامفتی عنہ ۱۸ مرا ۱۸ ۱۸ ۱۸ اور الله قاء دار العلوم کرا چی نمبر ۱۷ محمول کر فیار کے العلام کی محمول کی الیں اور مناسب سی محمول کی اللہ منسلک محمول کی اللہ کی خمر عبدالمنان عفی عنہ ۱۸ مرا ۱۸ ۱۸ ۱۸ اور الا فتاء دار العلوم کرا چی نمبر ۱۷ مولانا مفتی محمول کی مصرون مکمل ہوا)

لے اس نظیق پر کلام آ گے رسالہ ہٰذا کے ضمیمہ میں ملاحظہ فرمائیں (محمد رضوان) علی اس تحریر میں مذکورہ صورت کا اضافہ شامل کرلیا گیاہے (محمد رضوان)

اہل علم حضرات کی آ راء

(1).....**جناب حضرت نواب مجمء عشرت على خان قبصر** صاحب رحمه الله

(خليفه :حفرت مولانا عيم من الله خان صاحب جلال آبادى وحفرت مولانا فقير محمصاحب بيثاوري ومحماالله)

كرم ومحترم جناب حضرت مفتى محمد رضوان صاحب دامت بركاتهم السلام عليكم ورحمة الله وبركانة

' التبلیغ'' کاعلمی و تحقیق رساله نمبر ۱۳ حیله تملیک سے متعلق موصول ہو گیاتھا، جواب میں تاخیر کا سبب بندہ کی آئیو کا آپریشن تھا، الجمد للداب ڈاکٹر نے لکھنے پڑھنے کی اجازت دے دی ہے۔ اس رسالہ میں ماشاء اللہ' حیله تملیک' کے فوائد ومفاسدا پنے اکابر کے فقاو کی سے مع دلائل تحریر کئے گئے ہیں جو علمائے کرام اور مدارس کے مہتم حضرات کے لئے ان شاء اللہ نافع ہوں گے، جزاک اللہ تعالی خیرالجزاء فی الدارین۔

دعا گو

بنده محمر عشرت علیخان قیصر علی عنه ۲۸/ ذی الحجه ۲۲ ۱۴۲۱ هـ کراچی

(2)....حضرت مولا نامفتى محرتقى عثمانى صاحب زيدمجدهٔ

(نائب صدر، جامعه دارالعلوم کورنگی، کراچی،۱۳

بسم الله الرحمن الرحيم

مكرم بنده ـ زيدمجدكم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته !

(علمی و تحقیقی رساله) سرسری نظر سے دیکھنے کا تو موقع ملا، بنظرِ غائز نه دیکھ سکا،کیکن ماشاءاللہ

سلسلہ بڑامفید ہے،اللہ تعالی اپنی رضا کے مطابق صدق واخلاص اور سلامتِ فکر کے ساتھ اسے جاری رکھنے کی توفیق عطافر مائیں۔آ مین۔ والسلام۔ محمد تقی محمد تقی

(3)....مولا ناعبدالقيوم حقاني صاحب زيدمجدهٔ

(جامعه ابو برره ، براخ بوسك آفس، خالق آباد ، نوشهره سرحد ، پاكستان)

محترم المقام مفتى محدر ضوان صاحب زيد مجدكم السلام عليكم ورجمة الله وبركامة !

خدا کرے مزاج عالی بخیروعافیت ہو! ماہنا مہ' التہلیغ'' کاعلمی و تحقیقی سلسله نمبر ۱۳ ہو بنی مدار س میں تملیکِ زکاۃ وصدقات موصول ہوا، اللہ تعالی اجرِ عظیم سے نوازیں ، موضوع پر ماشاء اللہ زبر دست علمی بحث کی گئی ہے، رب کریم سے دعاء ہے کہ وہ آپ کی علمی و تحقیقی خدمات کو دوام بخشے ، حسبِ حکم انشاء اللہ بعد چندروز میں اپنی رائے ارسالِ خدمت کی جائے گی۔ ہم فقیروں اور ادارہ کے دیگر خدام کو دعاؤں میں یا در کھنا ، مطالعہ واستفادہ کے بعد ہی کوئی صحیح تجزیہ اور رائے بھیجی جاسکتی ہے، احقر سفر میں ہے۔

واجر کم علی الله۔والسلام عبدالقیوم حقانی/ 01/06/07

پھراس کے بعدمولا ناموصوف کی طرف سے درج ذیل جواب موصول ہوا:

جناب محترم ومکرم و معظم حضرت مفتی محمد رضوان صاحب مدَّ فیوضهم العالیه السلام علیکم ورحمة الله و برکاتهٔ !خیریت مع الخیر! ما مهنامه دلتبلیغ کاعلمی و تحقیقی سلسلهٔ 'کا تیسرا و چوتھا شارہ موصول ہوا، جسے نظر عمیق سے پڑھا گیا، بحد السلسسه رساله اپنی غرض ومقصد کو پورا کرنے میں نہایت سرعت کے ساتھ اپنی منزل کی جانب رواں دواں ہے، نقذ ونظر ، تصویب و تنقیح کی روشنی میں باہمی افادہ واستفادہ کی راہ نہ صرف ہموار ہورہی ہے، بلکہ ہموار ہو چکی ہے، اوراب تعمیر شروع ہو چکی ہے۔

افادہ واستفادہ پر ہرصاحبِ تحقیق ومفتی آ مادہ ہےاب بیرسالہ تملیک زکا ہ کے مسئلہ کے الجھاؤ کو سلجھانے کے سفر پر ہے، اس ضمن میں مفید بحث شروع ہو چک ہے، اس عنوان پر تفصیلی مدل کلام صُورِ تملیک مفاسد وفوائد مدارس کے لئے انتہائی نافع ثابت ہورہی ہے، مثلاً '' تملیک کی چوتھی صورت کی ترجیح نہایت مناسب ہے''ماشاء اللہ تحقیق کے ساتھ الی تطبیق بھی ہورہی ہے جوقابلی قبول ہو۔

اس سلسلہ کو جاری رکھنا وقت کی اہم ضرورت بنمآ جارہا ہے بیسلسلہ اپنی جامعیت ہمہ جہتی پہلو عقیق تد قیق بلکہ اب تطبیقِ مقبول اور متند کتبِ فقہ کے حوالے جمہوراہلِ سنت کے موقف کی وضاحت، بعض اشکالات کے واضح جوابات ہر لحاظ سے مختاط تحریر کے کامیاب سفر پرہے، جس کے لئے حضرت مولا نامفتی محمد رضوان صاحب تبریک کے سختی ہیں۔ رہے مرداں پہنیں می کنند

مردان میں میں لنند والسلام عبدالقیوم حقانی ۲۱ذی الحبه ۱۳۲۲ه/۲۲ جنوری ۲۰۰۶ء

(4)....مولا ناڈا کٹرمحموداحمہ غازی صاحب مرحوم

(سابق صدر، بین الاقوامی اسلامی یونیورشی اسلام آباد)

برادرِ مَرم ومحترّم جناب مولا نامفتی محمد رضوان صاحب مدیر مامهنامه 'التبلیغ'' السلام علیم ورحمة الله و بر کانهٔ! آپ کا ماہنامہ''التبلیغ''سلسلہ نمبر(۳۳)موصول ہوا،اس شارے میں تملیکِ زکاۃ کے بارے میں تملیکِ زکاۃ کے بارے میں فاضلانہ تحقیقات شامل ہیں، جن سے استفادہ کرنے کاموقع ملا، جزاکم اللہ۔ مجھے امید ہے کہ آپ کا بیملی فیض جاری رہے گااور آپ ایسے ہی عالمانہ تحقیقی مقالات شائع کرتے رہیں گے۔ والسلام محمود احمازی محمود احمازی محمود احمازی محمود احمازی معاور کے 18/01/

(5)....مولا نامفتى محمدزكريا اشرف صاحب زيدمجدهٔ

(مكان نمبر 1395 كلى نمبر 14،2-10-1،اسلام آباد)

محترم ومكرم جناب حضرت مفتى صاحب مدخله العالى السلام عليكم ورحمة الله وبركانة !

امید ہے کہ مزاج گرامی بعافیت ہوں گے، تملیک کے موضوع پر شتمل ماہنامہ التبلیخ موصول ہوا، جس میں تملیک کی مروجہ صور تیں مع مصالح ومفاسد فدکور تھیں، بندہ کو اس کے تمام مندرجات سے اتفاق ہے اور بظاہر کسی رائے دہی یا نقد کی ضرورت محسوس نہیں۔
تاہم بعض علاء کی طرف سے بیکہا جارہا ہے کہ بیمسئلہ پہلے بھی مع انتحقیق شاکع ہوچکا ہے، اس لئے اس کو نئے سرے سے تحقیق مسائل کا حصہ بنانے کی ضرورت نہیں تھی، امید ہے کہ آئندہ شارہ میں اس کی وجہ افادیت فدکور فرمائیں گے۔فقط۔

والسلام بنده زکر مااشرف

بسم الله الرحمان الرحيم

جن علائے کرام کی طرف بیفر مایا جار ہاہے کہ بیمسئلہ پہلے بھی مع انتحقیق شائع ہو چکا ہے ان

سے ہماری درخواست ہے کہ وہ اس کی نشاندہی فرمائیں کہ بیرکہاں سے اور کب شائع ہوا، کیونکہ مسلہ طذا کے قلمی نسخہ سے ہمارے ادارہ میں اس کی کتابت اوراصل کتب کے حوالوں سے مراجعت اور نظرِ ثانی کے اہتمام کے ساتھ متعدد مقامات براصلاح ،ترمیم واضافہ اورحواثی کا اہتمام کیا گیا،اور پھر حضرت مولانا مفتی محمد طیب صاحب دامت برکاتہم کی خدمت میں نظرِ ثانی کے لئے ارسال کیا گیااور پھر وہاں سے نظرِ ثانی موصول ہونے کے بعد حتی اصلاح کے بعد اس مضمون کو پہلی مرتبہ علمی و تحقیقی سلسلہ میں شائع کیا گیا ہے،جس کا سبب دینی مدارس وجامعات کی طرف سے وقتاً فو قتاً پیش آنے والے سوالات اورشبہات كےعلاوه موجوده دورمیں اہل علم حضرات كااختلاف تھا۔ فقط

> محمد رضوان 21/1/27/1/m

اداره غفران، راولپنڈی، پاکستان

(6)....مولا نامحرنو پدصاحب زیدمجدهٔ

(سمن آباد، لاجور)

بسم الثدالرحمن الرحيم

السلام عليم! آپ كاعلمي مجلّه التبليغ موصول ہوا، جزاك الله، ابھى اس رسالے كامطالعة نبيں کیاالبنته سرسری نگاہ ڈالی ہے، ماشاءاللہ اچھی علمی تحقیق ہے، خاص طور پر وہ علاء جو مدارس سے والسلام انتظامی معاملات میں وابستہ ہیں۔

محرنو بدغفيءنه

17-02-2006

مكان نمبر 12 عبدالله سريث ، كمبوه كالوني بهمن آباد ولا جور

(7)....مولا ناعبدالواحدصاحب زيدمجدهٔ

(سابق رفيق: دارالا فتاءاداره غفران)

باسمه تعالى

شاید ہی کوئی ایسادینی ادارہ یا مکتب ہوگا کہ جہاں''حیلہ تملیک'' کی ضرورت نہ پڑتی ہو، بھراللہ تعالیٰ ہرشہراورعلاقے میں مدارس اور مکا تیب کی روز بروزتر قی ہور ہی ہے،لیکن افسوس کہ اب بھی بعض علاقوں میں ایسے دینی ادارے ہیں کہ جہاں کہ نتظمین اس سجیدہ مسئلہ سے کماھنہ واقف نہیں ہیں،کما مالا تھی علی ارباب الافتاء۔

خودہمیں زمانہ طالبِ علمی میں بعض مدارس کے لئے خدمت انجام دینے کا موقع ملا الیکن بفضل اللہ تعالیٰ جب مادرِ علمی دارالعلوم کراچی سے وابستگی ہوئی تو پہلے دن ہی داخلہ فارم پراس حساس مسئلہ کا انتہائی سہل اور بے غبار حل دیکھ کر غیر معمولی خوشی ہوئی (جیبا کہ اس رسالہ میں بھی "چوشی صورت" میں فرکور ہے)

جدیداورا ہم تشنہ جھیں مسائل کے حل کا جومفید وستحسن طریقہ مخدومی جناب مفتی محمد رضوان صاحب زیدمجدہم نے اختیار فرمایا ہے، قابل صدمبارک اور لائق تحسین ہے، پیرطریقۂ کار جہال اہلِ علم کی گراں قدر آراء سے مزین اورا کابرین کی تصدیق کی بناء پر ممتاز ہے وہیں اس میں ہم جیسے طالبِ علموں کے لئے ایک علمی و تحقیقی مسئلہ اپنے مالۂ وماعلیہ کے ساتھ بدوں کسی مشقت کے میسر ہوجا تا ہے۔

الله تعالی مفتی رضوان صاحب سمیت اداره غفران کے جمله رفقاء کی مساعی جیله کوشرفِ قبولیت کے ساتھ ساتھ دوام وترقی نصیب فرمائیں (آمین ثم آمین) عبدالواحد ۲/۲۲ س۲۲۷ه رفیق اداره غفران، راولپنڈی، یا کتان

(8)....مولا نامفتى منظور احمرصاحب زيدمجدهٔ

(دارالافاء جامعه اسلاميه المداديية فيصل آباد)

محترم جناب حضرت مولا نامفتي محدرضوان صاحب دامت بركاتهم السلام عليكم ورحمة الله وبركامة !

اميد ہے كەمزاجِ گرامى بعافيت ہوں گے،اور يہى دعاء بھى ہے،آپ كے ادارے كى طرف سے ماہنامه التبليغ كاعلمى و تحقيقى سلسله (نمبر ۴٬۳) "دفع التشكيك عن حيلة التمليك "موصول ہوا۔

جس میں استاذِ مرم حضرت مولانا مفتی محمطیب صاحب زیدمجد ہم ، ہم مجامع اسلامیا مدادیہ نے وصولی زکاۃ وصدقات واجبہ میں ارباب مدارس کی شرع حیثیت ، تملیک کی اہمیت، مدارس میں رائج تملیک کی صورتیں اور تملیک کی شرعاً قابلِ قبول اور بے غبار صورتوں کو ہوئے واضح اور منتج انداز میں پیش فرمایا ہے۔

آج كل بہت سے مدارس ميں تمليك كا اہتمام بى نہيں ہوتا ، اگر كہيں ہوتا ہے تواسيے حيلوں سے جو ہزل ہوتے ہيں جن سے تمليك كا مقصد حاصل نہيں ہوتا، جو مدارس كے ذمه داران كے دنياو آخرت دونوں ميں خطرناك ثابت ہوسكتا ہے، ان حالات ميں اس تحرير كى اشاعت ايك مستحن اقدام ہے۔

امید ہے کہ اہلِ مدارس اس کی طرف سنجیدگی سے توجہ فرمائیں گے،آخر میں جواب میں تاخیر کی وجہ سےمعذرت خواہ ہوں۔ والسلام

منظوراحمه

۱۲/ ۷/ ۲۲۱۱ه

دارالا فتاء: جامعها سلاميه امداديه، فيصل آباد، يا كستان

ضميمهٔ اولي

عاملين ومنظمين مدرسه سيمتعلق حضرت تفانوي رحمه

الله كےموقف كى تنقيح

معروضات ازقلم :مفتى محدرضوان

استفاضه:مولانامفتی عبدالقدوس ترمذی صاحب زیدمجدهٔ

بسم الله الرحمن الرحيم

معظم ومحترم جناب حضرت مولا نامفتى محمد طيب صاحب زيدمجد بهم

السلام عليكم ورحمة الله وبركانة!

مسئلہ تملیک سے متعلق بحد اللہ تعالیٰ آنجناب کی تحقیق شائع ہو پکی ہے، اور متعدد مقامات سے اہلِ علم کی رائے بھی موصول ہو پکی ہے۔

جناب مولاً نامفتی سیدعبدالقدوس تر فدی صاحب دامت برکاتهم رمضان المبارک سے قبل یہاں پر تشریف لائے تھے،اورانہوں نے آنجناب کے مضمون پر پچھز بانی گفتگو کے دوران حضرت تھیم الامت تھا نوی رحمہ اللہ کے عاملین سے تعلق جناب کے موقف پر تنقیح فرمائی تھی اس کا حاصل درج ذیل ہے۔

آ بخناب نے اپنے مضمون میں جو درج ذیل مضمون نقل فر مایا ہے کہ:

حضرت مفتی صاحب کی درج ذیل تحریر سے معلوم ہوتا ہے کہ حضرت تھانوی رحمہ الله حضرت سہار نپوری سے مکا تبت کے بعد حضرت سہار نپوری رحمہ اللہ کی رائے سے مطمئن ہو گئے تھے۔

"ملیک زکاۃ کے مسکلہ سے متعلق میرا رسالہ جوس ۲۱ ساھ میں لکھا گیا تھا

.....اس میں جمہین مدرسه کا حکم عاملین صدقہ کے حکم سے مختلف اسی شبہ کی بنیاد پر کھا گیا تھا، جوخودسیدی حضرت حکیم الامت رحمہ اللہ نے پیش فر مایا ،کین جب اس شبہ کوخود حضرت نے رائس الفقہاء حضرت مولا ناخلیل احمدسہار نپوری رحمہ اللہ کے سامنے پیش فر مایا اور حضرت موصوف نے اس کا جواب تحریر فر مایا تو حضرت حکیم الامت رحمہ اللہ کا وہ شبہ رفع ہوگیا اور وہ اسی حکم پر مطمئن ہوگئے جو حضرت ممدوح نے لکھا تھا ''(قادی دارالعلوم دیوبند، امداد المفتین ص ۱۰۸۵، کاب الموز قات، مدوح نے لکھا تھا ''(قادی دارالعلوم دیوبند، امداد الفتیک فی اناطة الزکاة بالتملیک' مطبوعہ: دارالاشاعت، کراچی)

(رفع التشكيك عن حيلة التمليك)

اس پراشکال ہے کہ جب حضرت تھانوی حضرت سہار نپوری کی رائے سے متفق ہوگئے تھے تو پھرامدا دالا حکام میں دوسری رائے کیسے آگئی، جبیبا کہ مذکورہ حوالوں سے واضح ہے، جبکہ حضرت تھانوی اور حضرت سہار نپوری کی مکا تبت ۱۳۲۵ ھی ہاورامدادالاحکام کا وہ فتوی جس میں ہے کہ مال زکاۃ مدرسہ کی مِلک نہیں ہوتا سن ۱۳۲۸ھ کا ہے ۔اس کا جواب سے ہے کہ •ارمضان سن ۱۳۲۵ھ تک امدادالا حکام کے تمام فمآوی حضرت تھانوی رحمہ اللہ نے بالالتزام ملاحظہ فرمائے ہیں،اس کے بعد کے فتاوی بالالتزام حضرت نے ملاحظ نہیں فرمائے، بعض فتاوی جو حفرت کی نظر سے گزرے ہیں، ان پر حفرت نے دستخط فرمائے ہیں (امدادالا حكام ج ٢٥ م ٢٢٨، كتاب الزكاة ، باب مصارف الزكاة ، مطبوعه: مكتبه دارالعلوم كراحي) اور بیفتو کی رمضان سن ۱۳۴۸ ھا ہے اوراس پر حضرت کے دستخط نہیں ہیں،اس سے واضح ہوا کہ بیفتوی حضرت تھانوی رحمہ اللہ نے ملاحظہ نہیں فر مایا ۔رمضان سن ۱۳۴۸ھ کے بعد کے فآوی کے بارے میں حضرت مفتی عبدالکریم صاحب رحمه الله نے فرمایا ہے کہ 'البتہ کوئی جواب حضرت مدظلہ کی تحقیق کے خلاف نہیں

لکھا جاتا''حضرت مفتی عبدالکریم صاحب کی رائے میں حضرت تھانوی رحمہاللہ کی رائے امدادالاحکام کے جواب کے مطابق تھی اور حضرت مفتی محمد شفیع صاحب رحمہاللہ کی رائے امدادالاحکام کے جواب کے مطابق تھی اور حضرت مہار نپوری رحمہاللہ کی رائے بیہ کہ حضرت تھانوی رحمہاللہ حضرت سہار نپوری رحمہاللہ کی رائے سے منفق ہوگئے تھے تو گویا حضرت تھانوی رحمہاللہ کی اس مسئلہ میں آخری رائے سے منفق ہوگئے میں دونوں حضرات کی آراء مختلف ہوگئیں (محمد طیب) (عاشیر نع العقلیک من حیاتہ التہ کی)

کیکن حضرت تھیم الامت رحمہ اللہ کے جوفتا و کی اور تحریرات ۱۳۲۵ھ کے بعد کی ملتی ہیں، ان سے بھی حضرت تھا نوی رحمہ اللہ کے اپنے سابقہ موقف کی ہی تائید ہوتی ہے۔ چنانچہ حضرت تھا نوی رحمہ اللہ نے ۲۰ جمادی الاخری سن ۱۳۳۱ھ کو بھی یہی فتوی جاری فرمایا ہے (ملاحظہ ہو، امداد الفتادی جلد ۲، مسئومہ، کتاب الزکاۃ)

نیزس ک**۳۳۷ ھ** کے محررہ ایک فتو ہے سے بھی یہی ظاہر ہوتا ہے (ملاحظہ ہوا مداد الفتادی جلد ۳ صفحہ ۲۳۵۰ کتاب الاجارۃ)

اور حضرت حکیم الامت رحمه الله کے حوالہ سے مواعظ وملفوظات میں بھی سابق موقف کی ہی تر جمانی پائی جاتی ہے (ملاحظہ ہو:''چندہ کے احکام وفضائل صفحہ ۴۸، بحوالہ الکلام الحن صفحہ ۲۳۲، وچندہ کے احکام وفضائل صفحہ ۲۷ وصفحہ ۷۷، بحوالہ الافاضات الیومیہ جلد ۲ صفحہ ۲۸۸، ترتیب جناب محمد اقبال قریشی صاحب مدظلۂ، ہارون آباد)

علاوہ ازیں حضرت تھانوی رحمہ اللہ کی خانقاہ میں مفتی کے عہدہ پر فائز حضرات'' حضرت علامہ ظفر احمد عثمانی وحضرت مفتی عبدالکریم ممتھلوی صاحب رحمہما اللہ کے ان فقاوی سے جو امداد الاحکام میں درج ہیں، اسی موقف کی تائید ہوتی ہے (ملاحظہ ہو:امداد الاحکام جلد ۲ صفحہ ۸۲،۸۵ و صفحہ ۹،۱۹، نیز ملاحظہ ہو:امداد الاحکام جلد سمنے ۲۲، ۲۲۲ وسخد ۲۲۵ وسفحہ ۲۲، ۲۲۲ احکام المساجد والمدارس)

پھر حضرت تھانوی رحمہ اللہ جیسی شخصیت کی طرف جن کے ہاں ترجیخ الراجح وغیرہ کے خصوصی

وامتیازی انتظامات تھے، اپنے سابق موقف سے بغیر کسی تشهیر واعلان کے رجوع کی نسبت کرنا قابلِ تامل ہے۔

نیزخود حضرت مفتی محرشفیع صاحب رحمه الله نے جوفاوی سن ۱۳۵۰ هی تحریر فرمائے، ان میں بھی یہی موقف بیان کیا گیا ہے۔

چنانچه حضرت مولا نامفتی محمد شفیع صاحب رحمه الله نے س۰ ۱۳۵ در میں ایک فتوے کی تصدیق فرمائی، اس میں مذکورہے:

بلكم المنافرة من المرسم منجانب صاحب زكاة لطور وكيل الخ (ملاحظه الداد المفتين صفحة ٣٦٣، كتاب

الزكاة ، باب مصارف الزكاة وصدقة الفطروغيريا)

اس كے علاوہ حضرت مفتى محمد شفيع صاحب رحمہ اللہ نے سن ۱۳۷۱ ھ میں جورسالہ "امــــاطة التشكيك في اناطة الزكواة بالتمليك" تحرير فرماياتھا۔

اور حفزت حكيم الامت رحمه الله كاوصال ١٦/رجب ١٣٦٢ه بمطابق 20 جولا كي 1943ء بروزسه شنبه كوبوا

اور اس کی اشاعت بھی ہیں سال بعد س ۱۳۸۲ھ میں فرمائی تھی ،اس پر بھی حضرت حکیم الامت رحمہ اللہ کی تصدیق ہے (ملاحظہ ہو: امداد اُمفتین صفحہ ۲۷۱۱، کتاب الزکاۃ، رسالہ 'اختیار الصواب فی مخلف الابواٹ')

اس میں بھی صافتح رفر مایا گیاہے کہ:

مدارس كم مهتم يا سفراء عاملين صدقه ك عكم مين نهيل موسكة (امداد المفتين صغه المدارس كم المعتم على نهيل موسكة (امداد المفتين صغه المدارس كالمعتمرة على الماطة التفلك في اناطة الزكاة بالتملك، مطبوعة: دارالاشاعت، كراجي)

اس رساله مذکوره سے بھی بہی ظاہر ہوتا ہے کہ حضرت تھا نوی رحمہ اللّٰد کا آخری اور حضرت مفتی محمد شفیع صاحب رحمہ اللّٰد کا پہلاموقف بھی بہی تھا۔

کیکن بعد میں سن ۱۳۹۵ھ میں حضرت مفتی محمد شفیع صاحب رحمہ اللہ نے حضرت تھا نوی رحمہ اللّٰہ کی طرف جو یہ بات منسوب فر مائی ہے کہ وہ حضرت مولا ناخلیل احمد صاحب سہار نپوری رحمہ اللّٰہ کے قول سے مطمئن ہو گئے تھے، یہ کیسے ممکن ہے جبکہ وہ مکا تبت جو حضرت سهار نپوری سے ہوئی (اور بقول حضرت مفتی شفیع صاحب رحمہ اللہ کے اس پر حضرت تھانوی رحمہ اللہ مطمئن ہوگئے تھے) وہ س ۱۳۲۵ ھے ہے، مگر س ۱۳۱۱ ھے تک حضرت تھانوی رحمہ اللہ اسی موقف پر قائم رہے، نیز ۱۳۸۲ ھے تک حضرت مفتی شفیع صاحب رحمہ اللہ خود بھی۔ حضرت مفتی شفیع صاحب رحمہ اللہ حضرت مفتی شفیع صاحب رحمہ اللہ کا آخری موقف یہ ان کا اپنا آخری ذاتی موقف تو قرار دیا جا سکتا ہے، حضرت تھانوی رحمہ اللہ کا آخری نہیں۔

لہذا مٰدکورہ تفصیل کے پیشِ نظر حضرت تھا نوی رحمہ اللّٰدی طرف بیہ بات منسوب کرنا کہ وہ آخر میں حضرت مولا ناخلیل احمد سہار نپوری رحمہ اللّٰہ کے موقف کے قائل ہو گئے تھے، وغیرہ وغیرہ ؛ محلِ نظر ہے۔

بي حضرت مولا نامفتى سيدعبدالقدوس ترندى صاحب زيدمجدهٔ كى گفتگو كاوه حاصل تھاجو بنده سمجھاہے۔

امیدہ کہان گزارشات پرغور کیا جائے گا،اورا پنی رائے سے آگاہ کیا جائے گا۔ فقط۔والسلام

> محمد رضوان ۱۹/شوال ۱۳۲۷ هه اداره غفران، راولینڈی

جواب ينقيح

مولا نامفتی محمه عالمگیرصاحب زیدمجدهٔ (دارالا فه عجامعه اسلامیه امدادیه فیصل آباد)

بكرامي خدمت جناب مولا نامفتي محمد رضوان صاحب زيدمجد بم

السلام عليكم ورحمة الله و بركانه ؛ امنسلكه جواب سيدى حضرت استاذٍ مكرم مولا نامفتى محمد طيب صاحب مظلهم نے لفظ به لفظ ملاحظ فرماليا ہے ، اور حضرت كى تصديق واجازت سے ہى رواند كيا جار ہاہے ، والسلام مختاج دعاء : محمد عالمگير۔

بسم الله الرحمٰن الرحيم

بخدمت جناب حضرت مولا نامفتي محمد رضوان صاحب زيدمجد بم

السلام عليكم ورحمة الله وبركانة!

مزاج گرامی! مسئلہ تملیک میں حضرت کیم الامت تھانوی رحمہ اللہ کے آخری موقف کے بارے میں حضرت مولا نامفتی عبدالقدوس تر فدی صاحب کے حوالہ سے جو تحریر آنجناب نے ارسال فرمائی تھی، اس کے بارے میں بیع وض ہے کہ یہ بات درست ہے کہ سن ۱۳۲۵ھ میں حضرت کیم الامت تھانوی اور حضرت سامند نیوری رحمہ اللہ کے درمیان اس مسئلہ میں مکا تبت کے باوجود حضرت تھانوی مرحمہ اللہ کے درمیان اس مسئلہ میں مکا تبت کے باوجود حضرت تھانوی رحمہ اللہ کے بعض ایسے فناوی موجود ہیں جن سے بیمعلوم ہوتا ہے کہ حضرت کی رائے اس مکا تبت کے بعد بھی حسب سابق ہی رہی، جسیا کہ امدادالفتاوی رائے اس مکا تبت کے بعد بھی حسب سابق ہی رہی، جسیا کہ امدادالفتاوی رائے اس مکا تبت کے بعد بھی حسب سابق ہی رہی، جسیا کہ امدادالفتاوی رائے اس مکا تبت کے بعد بھی حسب سابق ہی رہی، جس کے آخر میں بی عبارت بھی درج (۲۲۲/۳) کے فتوی سے ظاہر ہے، جس کے آخر میں بی عبارت بھی درج بین افاد ذلک کلہ الشیخ دام علاہ "

تاہم سن ١٣٣٥ ہے جس فتوئی کا اسسلسلہ میں حوالہ دیا گیا ہے اس کا انطباق زیرِ بحث مسئلہ پرمشکل ہے، کیونکہ یہ سوال وجواب مال زکا ہ کے بارے میں نہیں بلکہ عام چندے کے بارے میں ہے، اس لئے کہ یہ ایام پیاری میں مدرسین کو شخواہ اور طلبہ کو وظا کف دینے سے متعلق ہے، اور بہ ظاہر ہے کہ اگر حضرت تھا نوی رحمہ اللہ کی رائے بیتھی کہ بعض مہتم مدرسہ کے قبضہ سے تملیک حقق نہیں ہوتی تو پھراس رقم سے حضرت رحمہ اللہ مدرسین کو شخواہ دینے کی اجازت قطعاً نہ دیتے، کیونکہ مال زکا ہ کی تملیک کے بغیر اسے شخواہوں میں خرج کرنا بلاشبہ ناجا تزہے۔ حالانکہ حضرت رحمہ اللہ اس قم سے با ذنِ معطیین یا مدرسہ کے قواعد وضوابط یا دیگر مدارس کے عرف ورواج کے مطابق اس کی اجازت دے رہے ہیں، جس سے واضح ہے کہ یہ مال مال زکا ہ نہیں ہے۔

غالبًا اسی وجہ سے حضرت رحمہ الله نے اس سوال کا جواب شروع ہی اس جملے سے فرمایا ہے کہ '' ظاہراً بیسوال متعلق چندہ کے ہے'' (امدالفتادی (۳/ ۳۲۷، کتاب الاجارة، السرامکون، مطبوعہ: مکتبددارالعلوم کراچی)

تاہم امدادالفتاوی وامدادالاحکام کے جن دوفقاوی کا اوپر حوالہ دیا گیاہے،وہ اس مسئلہ میں واضح ہیں

اس صورتِ حال میں ہماری رائے یہ ہے کہ حضرت تھانوی رحمہ اللہ کااس مسئلہ میں
آخری موقف کیا تھا؟ اس کا فیصلہ ازخود کرنے کے بجائے اہلِ علم کے سامنے پوری
صورتِ حال یعنی فدکورہ فتاوی جات اور حضرت مفتی اعظم پاکستان حضرت مولانا مفتی
محمد شفیع صاحب رحمہ اللہ کا موقف رکھ دیا جائے جمکن ہے کوئی صاحبِ علم اس عقدہ کو واضح طور برحل فرمادیں۔ ل

لے دعاء ہے کہ اللہ تعالیٰ اہلی علم حضرات کے ذریعہ سے اس قضیہ کوحل فرمائیں، جو کہ اکا برحضرات کی مشغولیات ومصروفیات کودیکھتے ہوئے تو بظاہر مشکل ہے جمکن ہے کہ بعض اصاغراس پر پچھ کسب کشائی فرمائیں۔ ﴿بقیہ حاشیہ المجلے صفحے پر ملاحظہ فرمائیں﴾

تا ہم حضرت تھانوی رحمہ اللہ کے آخری موقف میں اس تعارض اور اختلاف آراء کے باوجود نفسِ مسئلہ میں ہماری رائے اب بھی وہی ہے جو حضرت مفتی اعظم پاکستان حضرت مولانامفتی محمد شفیع صاحب قدس اللہ سرۂ نے آخر میں اختیار فرمائی ہے، اوروہ امداد المفتین کے آخر میں درج ہے۔

كيونكهايك تواس كى تائىد عالمگيرىيكدرج ذيل جزئىيسے موتى ب:

(وحیلة أخرى) أن یقول الطالب للمطلوب من الابتداء و كل واحدا من خدمی لیقبض لک زكاة مالی، ثم و كله بقضاء دینک، فإذا قبض الوكیل یصیر المقبوض ملكا لموكله وهو المدیون والوكیل بالقبض و كیل بقضاء دینه فیقضی دینه من هذا المال بحكم و كالته (۲۰ م ۳۹، كتاب الحیل، الفصل الناك فی مسائل الزكاة) نیز الوصدین و و دست حضرت گنگونی رحمه الله اور حضرت مولانا خیل احمد سهار نپوری رحمه الله کی رائے بھی یہی ہے۔ ل

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

اوراصل قابل شختیق و تنقیح مسئلہ حضرت تھیم الامت رحمہ اللہ کے سابقہ مؤقف سے رجوع اور آخری مؤقف کے بارے میں ہے۔ واللہ اعلم بحقیقة الحال مجمد رضوان۔

اً اگر بغورد یکھاجائے تو حضرت مفتی اعظم پاکستان قدس اللدسرہ نے طلبہ کی طرف سے صراحة تو کیل پر شمسمل جوشق واخلہ فارم میں درج فرمائی ہے، بیر حضرت تحکیم الامت تھا نوی رحمہ اللہ کے منشاء کے عین مطابق ہے، کیونکہ حضرت تھا نوی رحمہ ﴿ بقیہ حاشیہ اللّٰے صفحے پر ملاحظہ فرمائیں ﴾

نیزاس طریقِ تملیک کے وجو و ترجیج ہماری پہلی تحریبیں درج ہیں۔فقط محمدعالمگیر ۱۳۲۹/۱/۱۳ دارالافتاء، جامعہاسلامیا مدادیہ، فیصل آباد، پاکستان

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

الله کےاشکال کی وجہ بہی تھی کم مہتم جب آخذین رُکاۃ کاوکیل نہیں تو وہ زُکاۃ کس طرح وصول کرسکتا ہے؟ چنا نچیر عفرت رحمہ اللہ نے اینااشکال حضرت مولا ناخلیل احمد سہار نیوری رحمہ اللہ کی خدمت میں ان الفاظ میں پیش فر ماما:

"مال بیت المال منصوب من السلطان بین، اور سلطان کی ولایت عامه ہے، اس لیے وہ سب کا وکیل بن سکتا ہے، اور مقیس میں ولایت عامر نبیں، اس لیے آخذین کا وکیل کیسے بنے گا؟ کیونکہ نہ وکیل مرت ہے، نه دلالة ، اور مقیس علیہ میں ولالة ہے" (امداوالفتاوی، ۲۲/۲۲)

حضرت سہار نپوری رحمہ اللہ نے اس اشکال کے جواب میں جو کچھ تحریفر مایا ہے، اس کا خلاصہ بھی ہے کہ سلطان کی طرح پیال بھی تو کیل دلالۂ موجود ہے، تاہم حضرت مفتی اعظم پاکستان رحمہ اللہ نے جوطر بقہ تجویز فرمایا ہے، اس میں والالۂ تو کیل پراکتفا نہیں کیا گیا بلکہ تو کیل سراحثا کروائی گئے ہے، جس سے حضرت علیم اللمت تھانوی رحمہ اللہ کے اشکال کی وجہ بھی واضح طور پررفع ہورہی ہے، لہذا بظاہر بیمعلوم ہوتا ہے (واللہ اعلم) کہ بیطر بقیر تملیک تمام حضرات اکابر رحمہم اللہ کی منشاء کے بین مطابق ہے۔ محمد عالم کی اس ۱۹۸۸م

توكيل بالاخذوالانفاق كطريقة تمليك يربعض

شبهات كاجائزه

مولا نامفتى محمرعا كمكيرصا حب زيدمجدهٔ

(دارالافناء، جامعه اسلاميه امدادييه ستياندرود ، فيصل آباد)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

بعض مدارس میں رائج نقراءاور ستقین زکاۃ کی طرف سے زکاۃ کی وصولی اور پھراسے مدرسہ کی مِلک کردینے کی تو کیل پر مشتل (حضرت مفتی شفیع صاحب رحمہ اللہ کے اختیار کردہ) حیلہ تملیک کے متعلق ایک فتو کی جاری ہوا، جس میں اس طریقہ کے درست نہ ہونے کا حکم لگایا گیا ہے۔

مذکورہ فتوے میں تملیک کے مندرجہ بالاطریقہ کے ناجائز ہونے کی جو وجوہ بیان کی گئی ہیں، وہ مخضراً یہ ہیں:

- (1) وصولی زکاۃ کی توکیل کے لئے بیضروری ہے کہ مخصوص جماعت یا مخصوص افراد سے زکاۃ وصول کرنے کا وکیل بنایا گیا ہو، جبکہ مذکورہ طریقہ میں بیہ شرطنہیں یائی جاتی۔ شرطنہیں یائی جاتی۔
- (2).....تو کیل بالاستقراض پر قیاس،جس کا حاصل بیہے کہاستقراض کے باب میں عمومی تو کیل جائز نہیں ہے،لہذا ز کا ق کے باب میں بھی ایسی تو کیل ناجائز ہوگی۔
- (3)....مہتم صاحب فی طالب علم مقدارِ نصاب سے زائدوصول کرنے کے شرعاً
 - مجازنہیں ہیں، جبکہ اس تو کیل میں مقدارنصاب سے زائد وصول کیا جاتا ہے۔
- (4).....موکلین ہرونت مہتم ماناظم صاحب کواس وکالت سے معزول کرسکتے ہیں۔

(5) وقف کی صورت میں طلبہ واقف ہونے کی حیثیت سے جب چاہیں مدرسہ پرقابض ہوکرمہتم یا ناظم صاحب کومعز ول کر کے جملہ اختیارات اپنے ہاتھ میں لے سکتے ہیں۔

کیکن ہماری رائے میں مٰدکورہ جواب درست نہیں ہے،اور مٰدکورہ بالا وجوہ اس طریقہ کے عدمِ جواز کی بنیا نہیں بن سکتیں،جس کی تفصیل درج ذیل ہے:

وجيراول كاجائزه

وصولی زکاۃ کی تو کیل صحیح ہونے کے لئے مخصوص جماعت یا مخصوص افراد سے زکاۃ وصول کرنے کے کرنے کو شرط اور ضروری قرار دینامحلِ نظر ہے، مذکورہ فتو کل میں اس شرط کو ثابت کرنے کے لئے کوئی واضح دلیل یا کوئی صریح جزئے نیز ہیں ذکر کیا گیا، بلکہ اس عبارت سے استدلال کیا گیا ہے:

ولو خلط زكاة موكليه ضمن وكان متبرعا إلا إذا وكله الفقراء

(الدر المختارمع ردالمحتار، ج٢ ص ٢ ٢، كتاب الزكاة)

کیکن اس عبارت سے مجوث عنہ مسئلہ میں استدلال درست نہیں ہے،اس لئے کہاس عبارت کے دوجھے ہیں،ایک مشن^فی منہ یعنی:

"ولو خلط زكاة موكليه ضمن وكان متبرعا"

دوسرامتثن لعني والا إذ وكله الفقراء "

اب مشتیٰ منہ کا اس مسکلہ کے ساتھ کوئی تعلق ہی نہیں ہے، کیونکہ اس میں جس شخص کو وکیل بنایا جار ہاہے، وہ زکاۃ وصول کرنے کا وکیل نہیں، بلکہ زکاۃ اداکرنے کا وکیل ہے، جبکہ مسئلہ مسئلہ میں مہتم میں ناظم زکاۃ وصول کرنے کا وکیل ہوتا ہے، اداکرنے کا نہیں، دوسر لفظوں میں مہتمی کہا جاسکتا ہے، کہ ذکورہ عبارت میں موکلین اغذیاء ہیں، جوکسی کواپنی زکاۃ اداکرنے میں مہتمی کہا جاسکتا ہے، کہ ذکورہ عبارت میں موکلین اغذیاء ہیں، جوکسی کواپنی زکاۃ اداکرنے

کاوکیل بنارہے ہیں،اورمسئلہ تملیک میں موکلین فقراء ہیں، جوز کا ۃ وصول کر کے اسے خرچ کرنے کا ویکی بنارہے ہیں،لہذااس حصہ کا زیرِ بحث مسئلہ تملیک کے ساتھ کوئی تعلق نہیں ہے۔

البتہ دوسرے حصہ یعنی مشتنیٰ میں موکلین فقراء ہی ہیں ،کیکن اس کے باوجوداس سے استدلال درست معلوم نہیں ہوتا۔

کیونکہاس میں صرف موللین کا ذکر ہے،اور جن لوگوں سے زکا ہ وصول کرنی ہے،ان کا بہاں ذ كر بى نہيں ہے، البذابيكلام عام ہے، جو بظاہر دونوں صورتوں كوشامل ہے، يعنى جن اوگوں سے زکاۃ وصول کرنی ہے، وہ متعین اور مخصوص ہوں، یا غیر متعین اور غیر مخصوص ، دونوں صورتیں اس میں شامل ہیں، کیونکہ اگر بیصرف ایک صورت کوشامل ہوتی اور غیرمتعین افراد سے زکاۃ وصول کرنے کی تو کیل ناجائز ہوتی، تواس کی تصریح فقہائے کرام کے کلام میں ضرور ہوتی ، لہذا فہ کورہ عبارت کو صرف ایک صورت کے ساتھ مخصوص کر کے اس پر تملیک کی مجو ث عنهصورت کومتفرع کرتے ہوئے اسے نا جائز قر اردے دینامحض بلا دلیل ہے۔ نیز اصول کا نقاضا بھی یہی ہے کہ اس کلام کوعموم پرمحمول کرتے ہوئے یہی کہا جائے کہ بیہ دونوں صور توں کوشامل ہے، کیونکہ اسے کسی ایک صورت کے ساتھ مخصوص کر دینا تخصیص ہے، جس کے لئے کسی دلیل کی ضرورت ہے، جبکہ عام کوعموم پر برقر ارر کھنے کے لئے کسی دلیل کی ضرورت نہیں ہے، بلکہ وہاں دلیل خصوص کا نہ ہونا ہی کافی ہے، اوریہاں کوئی دلیلی خصوص ہے نہیں،اس لئے اس کوعموم پر ہی محمول کیا جائے گا،لہذا اخذِ زکاۃ کی تو کیل کے جواز کے لئے ماخوذعنہم اغنیاء کامتعین ہونا کوئی ضروری نہیں ہے، ہمارے اس موقف کی تائیداس سے بھی ہوتی ہے کہ امام المسلمین اور حاکم کو بالا تفاق اغنیاء سے زکا ۃ وصول کرنے کاحق حاصل ہے، اور ظاہر ہے کہ امام اینے لئے زکا ۃ وصول نہیں کرتا، بلکہ وہ فقراء اور مستحقین کا نائب اوران کی طرف سے وکیل ہوتا ہے، اور یہاں بھی اس نے جن لوگوں سے زکا ۃ وصول کرنی

ہے، وہ ابتداءً متعین نہیں ہوتے، بلکہ غیرمتعین اور غیرمضوص ہوتے ہیں، کین محض اتنی بات کی وجہ سے کسی نے بھی امام کی نیابت اور وکالت کو نا جائز قرارنہیں دیا، جس سے واضح ہے کہ ماخوذ عنہم کی تعیین کوتو کیل کے لئے ضروری قرار دینا درست نہیں ہے۔

وجبردوم كاجائزه

مذکورہ فتوی میں اخذ زکاۃ کی عمومی توکیل کا عدم جواز ثابت کرنے کے لئے استقراض کی عمومی تو کیل کے عدم جواز کو بھی بنیا داور سہارا بنایا گیا ہے، لیکن حقیقت بیہ ہے کہ مجوث عنہ مسكه كواستقراض كي توكيل برقياس كرنا درست نهيس به،جس كي وجوه درج ذيل بين: (1)استقراض كى توكيل كاباطل بونامتفق علينهيں، بلكه مختلف فيہ ہے، چنانچ بعض فقهاء کار جمان اس کی صحت کی طرف بھی ہے، مثلاً مٰدکورہ جواب میں در مِحّار کے حوالہ سے جواصول بيان كيا گيا ہے كه: ''التو كيل بالاستقراض باطل لاالرسالة (۵/۵ م ۵)'' اسی کے حاشیہ میں علامہ رافعی رحمہ الله فرماتے ہیں:

انظر ما قالوه في الشركة والمضاربة من أن الشريك والمضارب يملكان الاستدانة بالاذن وفي ذالك تصحيح التوكيل بالاستتقراض، وانظر ما قاله الزيلعي عند قول الكنز :ومن ادعى أنه و كيل الغائب يقبض دينه، الخرتقريرات الرافعي في نهاية المجلد الخامس من الدر المختار مع رد المحتار ص ٢١٦)

اسی طرح علامہ شامی نے منعقة الخالق' میں ایک مسلد کے شمن میں خیر الرملی کے حوالے سے تحریر فرمایا ہے:

وكتب الرملي أول كتاب الوكالة عند قول المؤلف وصح التوكيل بالإقراض والاستقراض أقول: والتوكيل بالإقرار

صحيح الخ (منحة الخالق على هامش البحر الرائق، جـ/ ص ١٨٢، كتاب الوكالة،

باب الوكالة بالبيع والشراء)

ان عبارات سے واضح ہے کہ متعدد فقہائے کرام تو کیل بالاستقراض کے جواز کے بھی قائل ہیں۔

(2)اگریدکہا جائے کہ تو کیل بالاستقراض کے جواز میں اختلاف کے باوجودرائج یہی ہے کہ بیتو کیل باطل ہے اور مسئلہ تملیک میں عمومی تو کیل با خذ الزکاۃ کوقولِ رائج پر قیاس کرتے ہوئے ناجائز اور باطل ہی قرار دیاجائے تو ریجی صحیح نہیں ہے۔

اس کی وضاحت رہے ہے کہ جن حضرات نے تو کیل بالاستقراض کو باطل قرار دیا ہے ان کے نزدیک ریط الطلاق باطل ہے، یعنی عمومی تو کیل باطل ہے اور کسی خاص شخص سے قرضہ لینے کی تو کیل بھی باطل ہے، چنانچہ فتاوی عالمگیر رہ میں اس اصول کی تفریعات بیان کرتے ہوئے رہے میں ورت بھی بیان کی گئے ہے:

وإن أخرج الآمر الكلام مخرج الوكالة بأن قال وكلتك بأن تستقرض لى من فلان عشرة دراهم وترهن هذا الثوب منه فإن أخرج الكلام الوكيل بعد هذا الكلام مخرج الرسالة بأن قال لفلان إن فلانا أرسلنى إليك يستقرض منك عشرة دراهم ويرهن منك هذا الثوب بالعشرة ففعل المقرض فما استقرض من الدراهم يكون للآمر حتى لا يكون للوكيل أن يمنع ذلك من الدراهم يكون للآمر حتى لا يكون للوكيل أن يمنع ذلك من المقرض أقرضنى عشرة دراهم وارتهن هذا الثوب منى بعشرة دراهم فا لعشرة للوكيل وله أن يمنعها من الآمر (الفتاوي الهندية، دراهم فا لعشرة للوكالة، الباب الخامس)

اس عبارت میں 'و کہ لتک بان تستقرض لمی من فلان ''کے الفاظ واضح طور پر دلالت کررہے ہیں کہ بیہاں استقراض کی تو کیل عام نہیں کہ نہیں سے بھی قرض لے آؤ بلکہ متعین شخص سے قرض لینے کی تو کیل ہے، اور اگر وکیل بھی اس متعین شخص کے پاس جاکر وکالت کے طور پر ہی قرض مانگا ہے تو اس تو کیل کو باطل قرار دیتے ہوئے قرض پرلی گئی رقم کا مالک وکیل ہی کوقر ار دیا گیا ہے۔

اس سے واضح ہوا کہ جس طرح غیر متعین افراد سے استقراض کی تو کیل باطل ہے اسی طرح کسی متعین فرد سے استقراض کی تو کیل بھی باطل ہے۔

لہٰذا مٰدکورہ فتویٰ میں اسے عمومی تو کیل کے ساتھ خاص سجھنا درست نہیں ہے۔

اب اگرتو کیل با خذالز کا ہ کوتو کیل بالاستقراض پر قیاس کرنا ہے تو پھر قیاس دونوں صورتوں میں باطل ہے اسی طرح میں کرنا چاہئے ؛ اور جس طرح تو کیل بالاستقراض دونوں صورتوں میں باطل ہے اسی طرح تو کیل بالاستقراض دونوں صورتوں میں باطل تو کیل با خذالز کا ہ بھی دونوں صورتوں (یعنی ما خوذ عنہم متعین ہوں یا غیر متعین) میں باطل ہونی چاہئے ، حالانکہ اس کا کوئی بھی قائل نہیں ، اور اگر قیاس صرف ایک صورت میں ہے ، دوسری صورت میں نہیں ہے تواس فرق کی وجہ کیا ہے؟ اس کا واضح ہونا ضروری ہے۔

(3) 'لا یصح التو کیل بالاستقراض ''اور' التو کیل بالاستقراض بساطل ''کاسرسری اور ظاہری مفہوم تو یہی ہے کہ سی سے قرض لینے کے لئے کسی کو وکیل بنانا ناجائز اور یہ وکالت غیر معتبر اور باطل ہے، اورا گرکوئی شخص کسی کو استقراض کا وکیل بناتا ہے تو یہ سے خبیس اور وہ شخص و کیل نہیں ہے گا؛ لہذا اگروہ قرض لے گا تواس کا پیت فرف موکل پر لازم نہیں ہوگا؛ اور فدکورہ فتو کی میں بھی اسی ظاہری مفہوم کو بنیا د بنا کرتو کیل با خذ الزکاۃ کو اس پر قیاس کرلیا گیا ہے۔

کیکن حقیقت بیہ ہے کہ مذکورہ عبارات کا بیرظا ہری معنیٰ فقہائے کرام کامقصود نہیں ہے بلکہ اس اصول کا صحیح مطلب کچھاور ہے۔ اس کی تفصیل یہ ہے کہ جن تصرفات میں کسی کو وکیل بنایا جاتا ہے وہ دوشم کے ہیں ؛ بعض تصرفات وہ ہیں کہ جن میں وکیل کے لئے ضروری ہے کہ وہ ان تصرفات کے وقت نسبت اپنی طرف نہ کرے، بلکہ مؤکل کی طرف کرے، اوراگر وکیل اپنی طرف نسبت کرے گا تو یہ تصرف مؤکل کی طرف سے نہیں بلکہ وکیل کی طرف سے سمجھا جائے گا، جیسے نکاح وغیرہ،اور دوسری قتم کے تصرفات وہ ہیں کہ جن میں مؤکل کی طرف نسبت کرنا ضروری نہیں بلکہ وکیل ا پنی طرف نسبت کرلے تب بھی وہ تصرف مؤکل کی طرف سے ہی سمجھا جاتا ہے، جیسے بیے، اجاره وغيره ـ

پہلی قشم کے تصرفات (جن میں مؤکل کی طرف نسبت کرنا ضروری ہے) کے بارے میں بعض فقهاء نے فرمایا ہے کہان کی تو کیل در حقیقت تو کیل نہیں ہوتی بلکہ ''رسالہ'' ہوتا ہے، لہذا ان میں مرسل کی طرف نسبت کرنا ضروری ہے اور تو کیل بالاستقراض بھی اسی قتم میں داخل ہے، بعنی اس میں بھی استقراض کے وقت مؤکل کی طرف نسبت کرنا ضروری ہے، اور اگرمؤکل کی بجائے وکیل اپنی طرف نسبت کردے گا توبیاستقراض مؤکل کی طرف سے نہیں بلکہ وکیل کی اپنی ذات کے لئے ہوگا۔

لبذا 'التوكيل بالاستقراض باطل' كابيمطلب بيس كديرتوكيل بالكليه بى باطل ب اوروکیل کومؤکل کے لئے استقراض کاحق ہی حاصل نہ ہوگا، بلکہاس کا مطلب بیہ ہے کہ بیہ ورحقیقت تو کیل نہیں بلکہ 'رسالہ' ہے، چنانچے علامہ شامی دمنحة الخالق 'میں فرماتے ہیں:

أما ما كان منها تمليكا لعين أو منفعة أو حفظ فلا يضيفه إلى نفسه بل إلى الموكل فقط كقوله هب لفلان كذا أو أو دعه كذا أو أقرضه كذا فلابد في هذا من إخراج كلامه مخرج الرسالة فلا يصح أن يقول : هبنى كذا كما مر ولا هبنى لفلان أو أو دعنى لفلان وعلى هذا فقولهم التوكيل بالاستقراض باطل معناه أنه في الحقيقة رسالة لا وكالة فلو أخرج الكلام مخرج الوكالة لم يصح بل لا بد من إخراجه مخرج الرسالة كما قلنا وبه علم أن ذلك غير خاص بالاستقراض بل كل ما كان تمليكا إذا كان الوكيل من جهة طالب التملك لا من جهة المملك فإن التوكيل بالإقراض والإعارة صحيح لا بالاستقراض والاستعارة بل هو رسالة (منحة الخالق على هامش البحرالرائق ، ج ص م 10 ، كتاب الوكالة)

تو کیل بالاستقراض کے بارے میں ماقبل میں عالمگیریہ کے حوالے سے جوعبارت کھی گئ ہے اگرغور کیا جائے تو اس سے بھی علامہ شامی رحمہ اللہ کے بیان کردہ محمل کی ہی تائید ہوتی ہے۔

جب''التو كيل بالاستقراض باطل''كالشج مفهوم واضح ہوگياتواس سے يہ بات بھى واضح ہوگئ كەاس اصول كى وجە سے مسئلهُ تمليك ميں توكيل بأخذ الزكاة كو بالكليه ناجائز اور باطل قرار دے دينا درست نہيں ہے۔

خلاصه بيہ ہے كەمذكوره بالا وجوه كے پیش نظر بية قياس درست معلوم نہيں ہوتا۔

وجيرسوم كاجائزه

ندکورہ فتو کی میں مجو ث عنہ حیلہ تملیک کو ناجا کز قرار دینے کی تیسری وجہ یہ بیان کی گئی ہے کہ مہتم یا ناظم صاحب فی طالب علم مقدار نصاب سے زائد وصول کرنے کے شرعاً مجاز نہیں ہیں جبکہ بسااوقات مہتم میں حضرات فی طالب علم مقدار نصاب سے زائد بھی وصول کر لیتے ہیں۔
لیکن اس کا جواب یہ ہے کہ مقدارِ نصاب سے زائد وصولی کی کرا ہت علی الاطلاق نہیں ہے کہ ہرصورت میں ایسا کرنا مکر وہ ہو، بلکہ فقہائے کرام رحمہم اللہ نے اس اصول سے کچھ صورتیں مشتیٰ بھی فرمائی ہیں، مثلاً اگر کوئی شخص مدیون ہے تواسے مقدار نصاب سے اتنا زائد دینا جائز

ہے کہ وَ بِن کی ادائیگی کے بعد باقی ماندہ مالیت نصاب سے کم ہو، اسی طرح اگر کوئی مستحق زکا ق عیال دار شخص ہے تو اسے مقدار نصاب سے اتنا زائد دینا جائز ہے کہ اگریہ مالی زکا ق کو اپنے عیال پرتشیم کر نے تو ہرایک کے حصے میں مقدار نصاب سے کم آئے، چنا نچہ در مختار میں ہے:

(و کر ہ اعطاء فقیر نصابا) أو أکشر (إلا إذا کان) المدفوع إليه (مدیونا أو) کان (صاحب عیال) بحیث (لو فرقه علیهم لا یخص کلا) أو لا یفضل بعد دینه (نصاب) فلا یکر ہ (الدرالمختار مع کلا) أو لا یفضل بعد دینه (نصاب) فلا یکر ہ (الدرالمختار مع

اور بحرمیں ہے:

وإنما قيدنا بقولنا يصير غنيا؛ لأنه لو دفع ماثتى درهم فأكثر لمديون لا يفضل له بعد دينه نصاب لا يكره وكذا لو كان معيلا إذا وزع المأخوذ على عياله لم يصب كلا منهم نصاب (ج٢ ص٨٥)، كتاب الزكاة، باب مصرف الزكاة)

یہاں بیرواضح رہے کہ مسئلۂ مذکورہ میں کراہت سے استثناء صرف انہیں دوصور توں کے ساتھ خاص نہیں بلکہ استثناء کی اصل بنیا دحاجت اور ضرورت ہے۔

لہذاا گر کسی مستحقِ زکوۃ شخص کے حالات سے اس کامختاج ہونا ظاہر ہور ہا ہواور بیظنِ غالب ہو کہ اس کی احتیاج مقدارِ نصابِ زکاۃ سے پوری نہ ہوگی تو مدیون اور ذوعیال نہ ہونے کے باوجود اسے بھی مقدارِ نصاب سے زیادہ دینا بلا کراہت جائز ہوگا، فقہاء میں سے محقق ابن الہمام رحمہ اللہ کے قول سے بھی اس کی تائید ہوتی ہے، چنانچہ وہ فرماتے ہیں:

والأوجه غير هذا الإطلاق، بل أن ينظر إلى ما يقتضيه الأحوال في كل فقير من عيال وحاجة أخرى كدين وثوب وغير ذلك (فتح القدير ج٢ص ٢٤٩، كتاب الزكاة، باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز)

اور بیواضح ہے کہ مدارس میں طلبہ کے لئے قیام، طعام، ان کا علاج معالجہ، کیلی گیس، پانی،
کتب اور تغییرات وغیرہ ضروریات بہت زیادہ ہیں، اور بیضروریات در حقیقت طلبہ ہی کی ضروریات ہیں، لہذا انہیں پورا کرنے کے لئے اگرمہتم یا ناظم صاحب بحیثیت وکیل یک مشت اتی رقم وصول کر لیتے ہیں، جونی طالب علم مقدارِ نصاب سے زیادہ بنتی ہے تو محق ابن الہمام رحمہ اللہ کی فہ کورہ بالا تصریح کے مطابق اس میں کوئی حرج اور کرا ہت نہیں ہے۔
الہمام رحمہ اللہ کی فہ کورہ بالا تصریح کے مطابق اس میں کوئی حرج اور کرا ہت نہیں ہے۔
لہذا ہیہ بات بھی مجوث عنہ طریقہ تملیک کے عدم جواز کی وجہ نہیں بن سکتی۔
کرا ہت کا حکم دفع ، اعطاء، اغزاء وغیرہ افعال پرلگایا ہے، اور بیا فعال مزکی لیخی زکاۃ دینے کرا م نے والے کے ہیں نہ کہ سخق زکاۃ کے، کیونکہ سخق زکاۃ کافعل تو اخذِ زکاۃ ہے، جس سے بظاہر بیہ معلوم ہوتا ہے ' واللہ اعلم' کہ مقدارِ نصاب یا اس سے ذا کدوینا مزکی کے لئے مگروہ ہے، اور وہ بھی اس وقت جبکہ اس کی حاجت نہ ہو، کیکن فقیر کے لئے مقدار نصاب یا اس سے ذا کد لینا مگروہ نہیں، چنا نچے بدائع کی عبارت سے بھی یہی مفہوم ہوتا ہے، عبارت بیہ ہے:

ويكره لـمن عليه الزكاة أن يعطى فقيرا مائتي درهم أو أكثر ولو

أعطى جاز (بدائع الصنائع، ج ٢ ص ٣٨، كتاب الزكاة، فصل شرائط ركن الزكاة)

اگریہ بات درست ہوتو پھر کراہت والے ندکورہ مسئلہ کا زیرِ بحث صورتِ تملیک کے عدِم جواز کے ساتھ کوئی تعلق ہی نہ ہوگا، کیونکہ اس صورت کے مطابق مہتم صاحب زکاۃ دینے والوں کے نہیں، بلکہ زکاۃ لینے والوں کے وکیل ہوتے ہیں، اور ان کے لئے فی طالب علم مقدارِنصاب سے زیادہ وصول کرنا بلاکراہت جائز ہوگا۔

وجبر جبارم كاجائزه

زیرِ بحث صورتِ تملیک کو نا درست قرار دینے کی چوتھی وجہ یہ بیان کی گئی ہے کہ مؤکل کو ہر

وقت حقِ عزل ہوتا ہے، نیز خرج ہونے سے پہلے پہلے طلبہ ہم صاحب سے مدِ زکاۃ میں حاصل کی گئی رقم لینے کے شرعاً مجاز ہوں گے۔

اس کے متعلق بیر عرض ہے کہ بیہ بات بالکل درست ہے کہ مؤکل وکیل کو مفوضہ کام کرنے سے
پہلے پہلے وکالت سے جب چاہے معزول کرسکتا ہے، اور اگرمہتم صاحب نے زکا ہ کے پیسے
خرچ بھی نہیں کئے اور مدرسہ کی ملکیت میں بھی نہیں دیئے تو طلبہ ان پیسوں کا مطالبہ مہتم
صاحب سے کرسکتے ہیں، کین طلبہ کے اس حق کا تملیک کی ذیر بحث صورت کے ناجائز یا غیر
درست ہونے کے ساتھ تو کوئی تعلق نہیں ہے، کیونکہ تملیک کی اس صورت کا جائز یا ناجائز ہونا
ایک مستقل مسلہ ہے اور وکیل کو وکالت سے معزول کرنے کا حق حاصل ہونا، ایک مستقل
مسئلہ ہے۔

نیزا گرطلبہ کو ہروفت حق عزل حاصل ہے تو مہتم صاحب یا مدرسہ کی انتظامیہ کو بھی حق حاصل ہے کہ وہ بھتھا ہے کہ وہ ب ہے کہ وہ بمقتصائے مصلحت جب چاہیں کسی طالب علم کا داخلہ مدرسہ سے ختم کر دیں یا کسی طالب علم کو داخلہ ہی نہ دیں، اس لئے اگر طلبہ تو کیل ختم کرنے کے مجاز ہیں تو مہتم صاحب ایسے طلبہ کے مدرسہ سے اخراج کے بھی مجاز ہیں۔

پھراگر بدوجہاس طریقۂ تملیک کے غیر معتبر ہونے کا سبب بن سکتی ہے تو یہی وجہدوس کے بعض طرق کے غیر معتبر ہونے کا سبب بھی بنتی چاہئے، کیونکہ ان طرق میں مہتم صاحب اغنیاء کے وکیل ہوتے ہیں، لہذا وہ جب چاہیں مہتم صاحب کو معزول کر کے زکاۃ اور دیگر صدقات کی رقوم واشیاء واپس لے لیں، لہذا دیگر طرقِ تملیک کو بھی پھر غیر معتبر قرار دینا چاہئے۔

وجبر ينجم كاجائزه

مذکورہ فتو کا میں پانچویں وجہ بیدذ کر کی گئی ہے کہ مدِ زکا ۃ میں لی گئی اشیاء کے وقف کر دینے کی صورت میں طلبہ کواختیار ہوگا کہ وہ جب جا ہیں مہتم صاحب کومعزول کر کے جملہ اختیارات ا پنے ہاتھ میں لے لیں، کیونکہ اس صورت میں هیقة واقف طلبہ ہوں گے،اور واقف متولی کو معزول کر کے خودمتولی بننے کا شرعاً مجاز ہے۔

لیکن اگرخور کیا جائے تو بیروجہ بھی کوئی زیادہ وزن نہیں رکھتی ،جس کی تفصیل درجے ذیل ہے:

(1) مدارس میں صرف صد قات واجہ نہیں آتے ، بلکہ عطیات اور صد قات نا فلہ کی شکل میں بھی رقوم اور اشیاء جمع ہوتی ہیں اور تملیک کی ضرورت صرف صد قات واجبہ میں ہوتی ہے ، عام عطیات اور نفلی صد قات میں نہیں ، پھر صد قات واجبہ میں بھی تملیک کے بعد تمام رقوم یا اشیاء کوعمو ماً وقف نہیں کیا جاتا ، بلکہ تو کیل کی وجہ سے انہیں مدرسہ کی ملک میں یا مدرسہ کی دکھی میں جب وقف ہی نہیں ہوا کی دیگر ضروریات میں خرچ کر دیا جاتا ہے ، البندا ان تمام صور توں میں جب وقف ہی نہیں ہوا تو طلبہ واقف ہی نہیں جی حاصل نہیں ہے۔

البتہ خصوص حالات میں چند مخصوص اشیاء کومکن ہے کہ وقف کرنا پڑجائے ،کین بیصور تحال عموماً نادر ہوتی ہے، تاہم اگر کسی جگہ واقعۂ صدقات واجبہ کی مد میں ملنے والی چیز کو بحثیت وکیل مہتم صاحب نے وقف کر دیا تو اس کی وجہ سے طلبہ کو بیت کہاں سے حاصل ہوجائے گا کہ ایک آ دھ چیز کے وقف کی وجہ سے مہتم صاحب کو معزول کر دیں اور دفتر اہتمام پر قابض ہوکر پورا مدرسہ اور جملہ اختیارات اپنے ہاتھ میں لے لیس ، کیونکہ بیا ختیارات مہتم صاحب کو طلبہ کی طرف سے حاصل شدہ ہیں ، جب بہ طلبہ کی طرف سے حاصل شدہ ہیں ، جب بہ اختیارات طلبہ کی طرف سے حاصل ہی خبیں ہوئے تو انہیں بیا ختیارات سلب کرنے کا اختیار کہاں سے حاصل ہوگا؟ لہذا ہے وجہ بھی درست معلوم نہیں ہوتی۔

(2) پھرطلبہ کو مذکورہ بالاحق ملنے کی وجہ مذکورہ فتو کی میں یہ بیان کی گئی ہے کہ''واقف کو، ناظر، قیم، متولی کومعزول کر کےخود متولی بننے کا شرعاً مجاز ہے اگر چہ وقف میں عزل کی شرط عائد نہ کی ہو''اوراس کے لئے مجیب نے'' در محتار''اور''شامی'' کے تین حوالے دیئے ہیں۔ لیکن حقیقت یہ ہے کہ یہ مسئلہ اس طرح مطلق نہیں ہے، جبیبا کہ مذکورہ فتو کی میں بیان کیا گیا ہے بلکہ فقہائے کرام رحمہم اللہ نے اس کی تفصیل بیذ کر فرمائی ہے کہ امام ابو بوسف رحمہ اللہ كے نزديك تو واقف كوحق عزل على الاطلاق حاصل ہے، خواہ اس نے وقف ميں اينے لئے اس کی شرط لگائی ہویا نہ لگائی ہو،لیکن امام محمد رحمہ اللہ کا مذہب ہیہ ہے کہ اگر واقف نے اینے کئے حقِ عزل کی شرط نہ لگائی ہوتواہے حقِ عزل حاصل نہیں ہے،اورا گراس نے شرط لگائی تھی تواسے دی عزل حاصل ہے، حنفیہ کے ان دونوں اقوال کی تھیجے بھی کی گئی ہے؛ جس کی تفصیل نه كوره فتوى مين ذكرى گئى عبارت 'للواقف عزل النياظر مطلقا به يفتى ''كتحت علامہ شامی نے بیان فرمائی ہے۔

پهرعلامه شامی رحمه الله نے اس اختلاف کا اصل مبنی بھی ذکر فرمایا ہے کہ بیاختلاف در حقیقت اس اختلاف بر بنی ہے کہ وقف کے تام ہونے کے لئے وقف متولی کے سپر دکرنا ضروری ہے یانہیں۔ چونکہ امام محمد کے نزدیک تسلیم الی المتولی ضروری ہے، اس لئے تسلیم سے واقف کے اختیارات ختم ہوجائیں گے،الّا بیر کہ وہ صراحۃ عزل کی شرط ذکر کر دے، اورامام ابو پوسف رحمداللد کے نزدیک چونکہ تسلیم الی التولی شرط نہیں ہے، لہذا واقف کی ولایت باقی رہے گی، چنانچه علامه شامی فرماتے ہیں:

قلت :وهو مبنى على الاختلاف في اشتراط التسليم إلى المتولى فإنه شرط عن محمد فلا تبقى للواقف ولاية إلا بالشرط، وغير شرط عند أبي يوسف فتبقى ولايته فاختلاف التصحيح هنا مبنى على اختلافه هناك (ردالمحتار ،ج٣ ص٢٤، كتاب الوقف، فصل اجارة الوقف)

جب اسمسله میں اختلا فیلھیج ہے اور دونوں اقوال کومفتیٰ بہبھی قرار دیا گیا ہے تو حالات کو مدِنظرر کھتے ہوئے جوقول زیادہ مناسب اور حالات کے زیادہ موافق ہو، اسے اختیار کرلینے میں کوئی حرج نہیں ہے،اور بہ بات بالکل واضح ہے کہ طلبہ کو فدکورہ اختیار دے دینے کی

صورت میں کیا مفاسد مرتب ہوں گے اور اس سے مدارس کے انظام والفرام میں جوفتنہ اور انتشار پیدا ہوگا، اس کے نتائج کتنے زیادہ خطرناک ہوں گے، لہذا ان حالات میں امام محمہ رحمہ اللہ کا قول ہی فتو کی کے لئے زیادہ مناسب بلکہ تقریباً متعین ہی معلوم ہوتا ہے۔
(3) پھر جہاں فقہائے کرام واقف کوحق عزل دے رہے ہیں وہیں ان حضرات نے اس کی بھی تصریح فرمائی ہے کہ وقف کا متولی ایسے خص کو بنانا ضروری ہے جوامین ہونے کے ساتھ ساتھ وقف کی حفاظت اور اس کے معاملات کو سیح طریقے پر چلانے کی قدرت بھی رکھتا ہو، لہذاکسی خائن یا عاجز کومتولی بنانا جائز نہیں ہے، اور اگر ایسا شخص متولی بن گیا تو اسے معزول کرنا ضروری ہے، حی کہ اگر واقف خود متولی بن جائے اور وہ بھی خائن یا عاجز ہوتو اسے اسے بھی معزول کیا جاسکتا ہے اگر چاس نے اپنے آپ کو یا متولی کومعزول نہ کرنے کی شرط بی کیوں نہ لگائی ہو، چنا نجے 'دوموقار' میں ہے:

(وينزع) وجوبا بزازية (لو) الواقف درر فغيره بالأولى (غير مأمون) أو عاجزا أو ظهر به فسق كشرب خمر ونحوه فتح،أو كان يصرف ماله في الكيمياء نهر بحثا (وإن شرط عدم نزعه) أو أن لا ينزعه قاض ولا سلطان لمخالفته لحكم الشرع فيبطل كالوصي (الدرالمختار مع ردالمحتار، ج٣٥٠ الي ٣٨٢، كتاب الوقف)

اورطلبہ کے ہاتھ میں جملہ اختیارات دینے کی صورت میں مدرسہ کی جوحالت اور گت بنے گی وہ معمولی سی بھی عقل رکھنے والے شخص سے مختی نہیں ہے، لہٰذا اگر بالفرض انہیں واقف تسلیم کر بھی لیا جائے تب بھی انہیں اختیارات اور ولایت سپر دکرنا وقف کی مصلحت کے بداہۃ خلاف ہے،اس لئے اس کی نہ نثر عاً اجازت ہے اور نہ عقلاً۔

لہٰدا یہ کہنا کہ'' طلبہ جب جا ہیں دفتر اہتمام پر قابض ہوکر جملہ اختیارات اپنے ہاتھ میں لے لیں ، کیونکہ وہ واقف ہونے کی حثیت سے متولی کومعزول کر کے خودمتولی بننے کے شرعاً مجاز

بین ' درست معلوم نبیس ہوتا۔

ذکرفر مایاہے۔

نیز ان مفاسد کا گروم شلیم بھی کرلیا جائے تب بھی اس کا زیادہ سے زیادہ نتیجہ یہ ہوگا کہ یہ طریقہ استعال نہیں کرنا چاہئے ،لیکن زکاۃ کی ادائیگی بہر حال ہوجائے گی۔ فہ کورہ فتو کی میں شامی کے حوالہ سے آخر میں ایک عبارت نقل کی گئی ہے جس سے بہی بات فابت کرنا مقصود ہے کہ واقف کو اپنے وقف میں تولیت اور تغیر و تبدل کے اختیارات ہر وقت حاصل ہوتے ہیں، اگر چواس نے وقف کے وقت ان کی شرط بھی نہ لگائی ہو، کین حقیقت یہ کہ تولیت کی طرح تغیر و تبدل کے اختیارات بھی اس طرح غیر محدود نہیں ہیں جس طرح کے کہ تولیت کی طرح تغیر و تبدل کے اختیارات بھی اس طرح غیر محدود نہیں ہیں جس طرح کے کہ تولیت کی طرح تغیر و تبدل کے اختیارات بھی اس طرح غیر محدود نہیں ہیں جس طرح کے کہ تولیت کی طرح تغیر و تبدل کے اختیارات بھی اس طرح غیر محدود نہیں ہیں جس طرح کے کہ تولیت کی طرح تغیر و تبدل کے اختیارات بھی اس طرح غیر محدود نہیں ہیں جس کے کہ تولیت کی طرح تغیر و تبدل کے اختیارات بھی تفصیل ہے جسے خود علامہ شامی نے بھی

اس لئے اس تفصیل سے صرف نظر کر کے اپنا مدعا ثابت کرنے کے لئے علی الاطلاق اس عبارت کو پیش کرنا درست نہیں ہے۔

خلاصہ بیہ ہے کہ طلبہ کی طرف سے تو کیل باً خذالز کا ۃ اور تو کیل بصرف الز کا ۃ پرمشمل طریقۂ تملیک کوغیر معتبر اورغیر مقبول قرار دینا درست نہیں ہے، اور ایک فتو کی میں اس طریقے کو غلط اورغیر معتبر قرار دینے کے لئے جود لائل دیئے گئے ہیں وہ سب مخدوش اورمحلِ نظر ہیں۔

> هذا ماظهر لنا والله سبحانهٔ وتعالیٰ اعلم محمرعالمگیر ۱۰/۸/۱۹ه دارالافآء:جامعهاسلامیدامدادییه، فیصل آباد، یا کستان

سالانه تغطيلات كے دوران تو كيل بالاخذ والا نفاق پر

شبه كاجواب

مولا نامفتی محمه عالمگیرصاحب زیدمجدهٔ (دارالا فهٔ ۱۰ ، جامعه اسلامیها مدادیه، ستیانه روژ ، فیصل آباد)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرت مفتی اعظم مفتی محمد شفیع صاحب رحمه الله کی طرف سے توکیل باخذ الز کا قاور توکیل بالند الز کا قاور توکیل بالا نفاق پر شمل حیلہ تعض حضرات کی طرف سے رپیش کیا گیا ہے کہ:

اگرکسی وقت مدرسه میں طلبہ نہ ہول، جیسے رمضان کی چھٹیوں میں، تو کیونکہ اس وقت طلبہ کا داخلہ ختم ہوجا تا ہے، اور آئندہ سال جدید وقد یم سب طلبہ کے نئے داخلے ہوتے ہیں، اس لیے ان سالانہ تعطیلات کے زمانے میں مہتم مدرسہ کواس صورت میں طلبہ کی طرف سے زکا قا وصد قات واجبہ کی مذکورہ تو کیل نہیں پائی جاتی۔ البندا شعبان ورمضان کی ان تعطیلات میں مہتم صاحب ان طلبہ کی طرف سے زکا قاصد قات واجبہ وصول نہیں کرسکتے۔

اس کے جواب میں عرض ہے کہ تعطیلات میں طلبہ کے مدرسہ میں موجود نہ ہونے سے بیتو کیل تو ختم نہیں ہوگی، کیونکہ بیتو کیل اس وقت تک ہوتی ہے جب تک کہ وہ اس مدرسہ کے طالب علم ہیں، اور ظاہر ہے کہ چھٹیوں میں گھر چلے جانے سے ان طلبہ کا داخلہ تو مدرسہ سے ختم نہیں ہوجا تا، لہذا چھٹیوں کے ایام میں بھی مہتم صاحب ان کے وکیل ہی رہتے ہیں، اس لیے ان کی طرف سے صدقات واجبہ وصول کرنا درست ہے۔

جس كقرائن يه بين:

(الف) بہت سے مدارس ایسے بھی ہیں جن میں قدیم طلبہ سے فارم وغیرہ پُرنہیں کروایا جاتا، بلکہ وہ ابتدائے سال میں مدرسہ میں حاضر ہوکرا پنانام درج کروادیتے ہیں، جبکہ جدید طلبہ کے لیے با قاعدہ داخلہ کی کاروائی ہوتی ہے، جس سے بیواضح ہے کہ اہلِ مدرسہ بیعظ ہیں کہ جب تک کوئی طالبِ علم با قاعدہ مدرسہ چھوڑ کر کسی دوسری جگہ نہ چلا جائے، یا مدرسہ کی طرف سے اس کا داخلہ ختم نہ کردیا جائے اس وقت تک وہ اسی مدرسہ کا طالبِ علم ہے۔ مدرسہ کی طرف سے اس کا داخلہ ختم نہ کردیا جائے اس وقت تک وہ اسی مدرسہ کا طالبِ علم ہے۔ کاروائی محض انظامی ضرورت کی وجہ سے کی جاتی ہے، مثلاً طلبہ کے کوائف میں اگر کوئی تبدیلی ہوگئ ہو، تو اس طریق کا رسے اس کی وضاحت ہوجاتی ہے، داخلہ فارم پر گزشتہ سال کے ہوگئ ،اسباق میں حاضری کی کیفیت وغیرہ اُمور درج ہوتے ہیں، جنہیں مدِنظرر کھتے ہوئے نتظمین کے لیے سی بھی طالبِ علم کے سابقہ دا خلے کو برقر اررکھنے یا داخلہ ختم کر دینے کا فیصلہ منظمین کے لیے سی بھی طالبِ علم کے سابقہ دا خلے کو برقر اررکھنے یا داخلہ ختم کر دینے کا فیصلہ منظمین کے لیے سی بھی طالبِ علم کے سابقہ دا خلے کو برقر اررکھنے یا داخلہ ختم کر دینے کا فیصلہ منظمین کے لیے سی بھی طالب علم کے سابقہ دا خلے کو برقر اررکھنے یا داخلہ ختم کر دینے کا فیصلہ منظمین کے لیے سی بھی طالب علم کے سابقہ دا خلے کو برقر اررکھنے یا داخلہ ختم کر دینے کا فیصلہ منظمین کے لیے سی بھی طالب علم کے سابقہ دا خلے کو برقر اررکھنے یا داخلہ ختم کر دینے کا فیصلہ منظمین کے لیے سی تسی آسانی ہوجاتی ہے، وغیرہ ۔

اس کاروائی کا مقصدیہ ہرگزنہیں ہوتا کہ قدیم طلبہ کا داخلہ ختم ہو چکا ہے، لہذا انہیں از سرِ نور داخلہ لینے کی ضرورت ہے۔

اس کی تائیداس سے بھی ہوتی ہے کہ بعض مدارس جواب قدیم وجدید تمام طلبہ سے داخلہ فارم پُر کرواتے ہیں،ایک عرصہ تک صرف جدید طلبہ سے داخلہ فارم پر کرواتے رہے ہیں،اور قدیم طلبہ کے لیے وہی طریقِ کار ہوتا تھا، جواو پر نمبرایک میں لکھا گیا ہے،اس سے بیواضح ہے کہ طریقِ کارکی بہ تبدیلی صرف انتظامی مصالح وضروریات کے پیشِ نظر کی گئی ہے۔

(ج) چندایک مدارس میں بہ بھی معمول ہے یا وہ اس پرغور کرتے رہتے ہیں کہ جن طلبہ کی تعلیمی ،اخلاقی ، یا کسی اور سنگین غلطی کی وجہ سے آئندہ سال مدرسہ میں ان کا تعلیمی سلسلہ جاری رکھنا نامناسب ہوتو ان کا داخلہ ختم کر کے انہیں اس کی اطلاع سالانہ چھٹیوں میں کر دی جائے ، بیطر زعمل یا سوچ و بیچار اس بات کی غماز ہے کہ اہلِ مدرسہ محض تعطیلات کی وجہ سے

طلبہ کے داخلے کاختم ہوجانا نہیں سمجھ رہے۔

(و)اگرکسی مدرسه میں مثلاً ایک ہزار طلبہ زیر تعلیم ہوں، جن میں سے دوسوشعبۂ حفظ اور
آٹھ سو درجہ کتب کے طلبہ ہوں، اور درجہ کتب کی سالانہ تعطیلات میں مدرسہ میں صرف حفظ
کے طلبہ ہوں، اور ان ایام میں کوئی صاحب مہتم صاحب سے دریا فت کریں کہ آپ کے
مدرسہ میں کتنے طلبہ زیر تعلیم ہیں؟ تو ظاہر ہے کہ ہتم صاحب کا جواب ہوگا: ایک ہزار۔
اس موقع پر کسی بھی مہتم کے ذہن میں بنہیں ہوگا کہ تعلیمی سال مکمل ہوجانے اور تعطیلات کی
وجہ سے درجہ کتب کے طلبہ کا داخلہ تو ختم ہوچکا ہے، اور اب صرف شعبۂ حفظ کے طلبہ ہی
ہمارے طالب علم ہیں، لہذا صرف آنہی کی تعداد بتائی جائے۔
اس طرزِ عمل سے واضح ہے کہ مدرسہ کے متنظمین محض سالانہ تعطیلات کی وجہ سے بینہیں سمجھ
رہے کہ گھروں کو چلے جانے والے طلبہ کا داخلہ ختم ہوچکا ہے۔

دارالا فتاء: جامعها سلاميها مداديه، فيصل آباد، پاكستان

لے اسی طرح سالانہ تعطیلات کے دوران اپنے گھر آئے ہوئے طالب علم سے اگر کوئی سوال کرے، کہ آپ آخ کل کون سے مدرسے میں زیر تعلیم ہیں؟ تو وہ جواب میں اُسی مدرسہ کا نام بتلا تا ہے۔

جس سے معلوم ہوا کہ اہل مدارس کے علاوہ طلب بھی تعلیلات کے دوران اپنے آپ کو اُس مدرسہ بی کا طالبِ علم تصور کرتے ہیں پھر عام طور پردینی مدارس و جامعات میں متعدد طلبہ رمضان کی تعطیلات میں بھی مدرسہ میں بی قیام پذیر ہوتے ہیں، اوروہ چھٹی پر نہیں جاتے ، اوروہ ان ایام میں برستور مدرسہ کی مراعات سے مستفید رہتے ہیں، اور مہتم و نظم مضرات کی طرف سے ان ایام میں ان کو اس بات پر مجبور نہیں کیا جاتا کہ وہ یہاں سے چلے جائیں، کیونکدان کا داخلہ ختم ہو چکا ہے۔ مہتم و نظم حضرات کے اس طر زعمل سے معلوم ہوتا ہے کہ ان کے زد کیک تعلیلات کے دوران طلبہ کا تعلق ختم نہیں ہوتا۔ اور ظاہر ہے کہ تو کیل بالا خذ والا نفاق کے لئے طلبہ کی کوئی تعداد متعین نہیں، بلکہ وہ جس طرح سے زیادہ طلبہ کی طرف سے محقق ہوگئی ہے۔

اگر شروع سال میں بوقتِ داخلہ زیادہ طلبہ کی طرف سے بیتو کیل مختق تھی، تو جوطلبہ سالانہ تعطیل کے وقت مدرسہ سے چلے گئے، اوران کا آئندہ داخل ہونے کا ارادہ نہیں، یا ہل مدرسہ کی طرف سے بعض طلبہ کو آئندہ داخلہ دینے کا ارادہ نہیں: تو دیگر طلبہ کی طرف سے تو تو کیل باقی ہے۔ اوراس کے باوجو د طلبہ کی طرف سے اگر احتیاطاً تو کیل بالاخذ والانفاق میں" تا قیام دار العلوم بشمول تعطیلات" کے الفاظ بھی اضافہ کر دیئے جائیں؛ توزیادہ مناسب معلوم ہوتا ہے۔ واللہ تعالی اعلم جھے رضوان۔



ضميمهٔ ثانيه

متعلقة ضميمه "الكلامُ البدليع في احكام التوزيع"

مولا نامفتى مجمه عالمكيرصاحب زيدمجدهٔ

(دارالافقاء، جامعه اسلاميه امداديه ،ستياندرودُ، فيصل آباد)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

احسن الفتاوي جلد دہم (كتاب العلم والعلماء) ميںضميمهُ رسالهْ ْ الكلام البديع في احكام التوزيع''میں حضرت اقدس مولا نامفتی رشید احمه صاحب رحمه اللہ نے مدارس میں مروج تو کیل پر شمتل حلیہ تملیک کے بارے میں بیرائے ظاہر فرمائی ہے کہاس حیلہ کواختیار کر لینے کے باوجود محمین صدقاتِ واجبہ کی رقوم مدرسہ کے تمام مصارف میں خرچ کرنے کے مجاز نہیں ہیں، بلکہ بیر قوم اور دیگراشیاءمسا کین طلبہ کوبطور ملک دینا ہی ضروری ہیں ۔ حضرت رحمہاللد کی استحریر کے بارے میں دویا تنیں ذہن ناقص میں آتی ہیں۔ (1)..... مدارس کے ہتمین کو بمنزلہ امیر اور مدزکوۃ کوصدقہ کے بیت المال کی طرح قرار دیتے ہوئے بیتھم ذکر کیا گیاہے کہاس کے باوجود شرط تملیک ساقط نہیں ہوتی ، کیونکہ خودامیر کے لئے بھی زکا ق تملیک کے بغیر رفاہ عام میں صرف کرنا جائز نہیں ہے، یہاں تک توبات درست ہے، تا ہم تو کیل بر مشتل حلیہ تملیک اور بیت المال میں ایک برافرق بیہ ہے کہ اموال بیت المال میں امیر کوولایت عامه کی وجه سے اختیارات حاصل ہوتے ہیں،اور وہ ا نہی اختیارات کی وجہ سے فقراء کا نائب سمجھا جا تا ہے۔لہذا اس کے قبض سے زکا ۃ وغیرہ صدقات واجبهادا ہوجاتے ہیں، کیکن ہممین کے لئے چونکہ طلبہ کی طرف سے تو کیل خاص ہوتی ہے،اس لئے بیولایت عامنہیں بلکہولایت خاصہ ہے۔اور پیتو کیل اگر تملک کی بھی

ہواور صرف کی بھی ، توبیا میر کی ولایت عامہ سے مختلف ہوگی۔ اور بیفرق ایسا ہے جسے حضرت رحمہ اللہ بھی تسلیم فرمار ہے ہیں۔ چنانچہ الکلام البدیع کے اس ضمیمہ کے آخر میں نمبر لا کے تحت آپ فرماتے ہیں:

مهتم كومساكين طلبه نے وكيل تملك بناديا توان كى طيب خاطر سے دوسرى مدات ميں صرف كرنا جائز ہے۔ أنتى (احسن الفتاوى ج اص ااا، كتاب العلم والعلماء ضميمة رساله "الكلام البدليع فى احكام النوزيع")

جبکہ امیر کو چونکہ عامۃ المسلمین کی طرف سے اس نوع کا کوئی خصوصی اختیار نہیں ہوتا، لہذا اس کے لئے زکا قاوصد قات واجبہ تملیکا ہی استعمال کرنا ضروری ہے۔

(2) طلبہ کی طرف سے مہتم کو وکیلِ تملک بنا دینے کی صورت میں اگر چہ حضرتؓ کی رائے کے مطابق بھی دیگر مدات میں صدقات واجبہ کا استعال جائز ہے تا ہم حضرتؓ اسے درج ذیل عوارض کی وجہ سے ناجائز قرار دے رہے ہیں:

1...طلبه کی طرف سے بیتو کیل بطیب خاطر نہیں ہوتی۔

2...اس مدمیں جمع ہونے والی رقم اگراتنی ہوجائے کہ تمام مستحق طلبہ پرتقسیم کرنے سے ہرشخص کا حصہ بقد رِنصاب ہوتومہتم صاحب کے لئے مزیدرقم کی وصولی جائز نہ ہوگی۔

3... کوئی بھی طالب علم جب جاہے ریو کیل ختم کر کے اپنے حصہ کی رقم کا مطالبہ کرسکتا ہے۔

4...طالب علم کے انتقال پراس کے حصے کی رقم اس کے ترکہ میں شامل ہوگ۔

5... ہمہتم ، اساتذہ اور مدرسه کا پوراعملہ طلبہ کے ننخواہ دار ملازم ہوں گے۔اس صورت میں نہ مدرسہ کانظم سیح رہ سکتا ہے اور نہ طلبہ کی سیح تربیت ہوسکتی ہے (ملاحظہ ہواحس الفتاویٰ ج٠١،٩٠٠ ١٠٠٠، ارسائہ کورہ)

ذیل میں ان عوارض کے بارے میں چندگز ارشات پیش خدمت ہیں۔

عارض نمبر1

بير حقيقت ہے كه اگر مذكوره تو كيل طلبه كي طيب خاطر سے نه ہوتو تمليك والامقصد حاصل نہيں ہوسکتا۔تا ہم اسسلسلے میں فہم ناقص میں بیآتا ہے کہ جب طلبہ کواس بات کاعلم ہے کہاس تو کیل کے نتیجہ میں ہمیں مدرسہ سے قیام وطعام ،علاج معالجہ،اورسب سے بڑھ کریہ کہم و عمل جیسے عظیم مفادات حاصل ہوں گے، اور وہ ان عظیم مفادات کے حصول کے لئے زکا ۃ وغیرہ میں مذکورہ تو کیل کردیتے ہیں تو یہ بظاہر طیبِ خاطر کے منافی نہیں ہے۔ اس کی مثال بیہ ہے کہ عصری اداروں میں طلبہ فیس ادا کر کے تعلیم حاصل کرتے ہیں اور بیہ فیسیں اتنی زیادہ ہوتی ہیں کہ عام حالات میں کوئی شخص اتنی بڑی رقم کسی کودینے کے لئے تیار نہیں ہوتا، چنانچہاگران طلبہ کے سامنے اسی معیار کی مفت تعلیم کا راستہ بھی رکھ دیا جائے تو شاید کوئی بھی طالب علم بیفیسیں ادا کرنے کے لئے تیار نہ ہو۔اس کے باوجود بیطلبہ اوران کے والدین بیہ بھاری فیسیں ادا کرتے ہیں ، کیونکہ ان کے پیش نظر وہ فوائد ہوتے ہیں جو انہیں اس تعلیمی ادارے سے حاصل ہونے کی تو قع ہوتی ہے۔ اب اس صورت حال میں پنہیں کہا جا سکتا کہ چونکہ فیس ادا کرنے کےمعاملہ میں ان طلبہ یا ان کے والدین کی طبیب خاطر نہیں ہے اس لئے ان کا بیدمعاملہ ناجائز ہے۔ بالکل اسی طرح کی صورت حال مدارس میں مروج تو کیل کے معاملہ کی ہے۔ چنانچہ اگر طلبہ عظیم مفادات کا

عارض نمبر 2 تا4

مشکل معلوم ہوتا ہے۔

یے وارض مذکورہ تو کیل کے عدم جواز کی وجہ تو نہیں بن سکتے ، تا ہم انہیں اس طریقۂ تملیک کے مفاسد ومحظورات میں شار کیا گیا ہے۔

ایک مجموعہ حاصل کرنے کے لئے بیتو کیل کررہے ہیں، تواسے طیب خاطر کے خلاف کہنا

ان کے متعلق عرض یہ ہے کہ یہ مفاسداس وقت مرتب ہوں گے جب زکا ہ وصد قات واجب کی مدیس آنے والی رقوم مہتم صاحب کے پاس بعینہ محفوظ وموجود ہوں، انہیں استعال بھی نہ کیا گیا ہوا ور مدرسہ کی ملک بھی نہ کیا گیا ہو۔ لیکن اگر یہا موال خرچ ہو چکے ہوں یا مہتم صاحب طلبہ کی طرف سے ملنے والے اختیار کے تحت وصولی کے ساتھ ساتھ انہیں مدرسہ کی ملک کرتے رہتے ہوں، تو فہ کورہ مفاسد لازم نہیں آئیں گے۔ کیونکہ اس صورت میں طلبہ کی ملکست ان رقوم پر باقی ہی نہیں رہی ہوگی۔

عارض نمبر 5

اس سلسلے میں دوباتیں عرض ہیں:

(1)تو کیل کے مذکورہ طریقہ پڑمل کرنے کی صورت میں مہتم ،اسا تذہ اور عملہ کو طلبہ کے تخواہ دار دینا محل نظر ہے۔ حقیقت بیہ ہے کہ بیہ حضرات متعلقہ ادارے کے ملازم ہوتے ہیں، اور طلبہ کی طرف سے مذکورہ تو کیل کی وجہ سے مدرسہ کی معاونت ہوتی ہے۔اس کی بالکل وہی مثال ہے کہ عاملہ الناس مدارس میں عطیات اور چندے دیتے ہیں اور ان کے عطیات کی وجہ سے میہ ہر گزنہیں سمجھا جاتا کہ اہلِ مدرسہ چندہ دہندگان کے تخواہ دار ملازم ہیں، مساجداوردیگررفائی اداروں میں بھی یہی صورت حال ہے۔

جب دیگرلوگوں کے مدارس اور مدارس کے علاوہ دیگر اداروں میں عطیات دیئے سے وہاں کا عملہ عطیات دینے والوں کا ملازم نہیں سمجھا جاتا ، تو طلبہ کی طرف سے ان عطیات کی وجہ سے اہلی مدرسہ کس طرح ان کے ملازم بن جائیں گے۔

(2) جہاں تک مدرسہ کانظم صحیح ندرہ سکنے اور طلبہ کی صحیح تربیت نہ ہو سکنے کی بات ہے تو اولاً تو بیاسی ملازمت والے نظریے پہنی ہے، جبکہ بیرعرض کیا جاچکا ہے کہ ہتم ، اساتذہ اور عملہ طلبہ کے ملازم نہیں ہوتے۔ ٹانیاً اس بات کا تعلق امرِ واقعہ سے ہے، اور امرِ واقعہ بہ ہے کہ جن مدارس میں تو کیل پر شمل طریقہ تملیک رائے ہے، ان کے ظم ونسق اور نظام تربیت میں اور جن مدارس میں بیطریقہ دائح نہیں ہے ان کے ظم ونسق اور نظام تربیت میں کوئی نمایاں فرق نہیں ہے۔ بحد اللہ جس طرح دیگر مدارس کا نظام چل رہا ہے۔ اس طرح ان مدارس کا نظام بھی بحسن وخو بی چل رہا ہے۔

خلاصه

خلاصہ بیہ ہے کہ حضرت اقدس مفتی رشید احمد صاحب رحمہ اللّہ کی احسن الفتاوی جو اکتحریہ سے بھی یہی معلوم ہوتا ہے کہ اگر طلبہ کی طرف سے صرف قبض و صرف کی تو کیل نہ ہو بلکہ تو کیل تم ملک بھی ہوتو فی نفسہ بیطر یقد درست ہے، اور اس صورت میں دیگر مدات میں صدقات واجبہ کو استعال کرنا جائز ہوجا تا ہے، تا ہم حضرت رحمہ اللہ عوارض ومفاسد کی وجہ سے اس طریقہ کے عدم جواز کے قائل ہیں۔ اور جوعوارض و مفاسد حضرت نے ذکر فرمائے ہیں، ان کے بارے میں گزشتہ سطور میں گزارشات کھودی گئی ہیں۔ فقط۔

والله سبحانهٔ وتعالیٰ اعلم محمعالمگیر

2/7/rm21@

دارالا فتاء: جامعه اسلاميه المدادية فيصل آباد، بإكستان

حیلہ متعلق

اسلامک فقها کیڈی، ہند کا فیصلہ

اسلامک فقہ اکیڈمی، ہندنے تملیک کےسلسلہ میں جوقر اردادمنظور کی،افادہُ مزیدہ کے لئے اس کامتن ذیل میں درج کیاجا تاہے:

مدرسہ میں طلبہ کے قیام وطعام اور تعلیم وغیرہ پر جو مجموعی مصارف آتے ہیں،ان کا حساب لگا کر ہر طالب علم پر واجب الا داء ما ہانہ اخراجات کے بقدر مدِ زکا ق سے ادا کئے جائیں، بیادائیگی بصورتِ نقذیا چیک طالب علم کودی جائے۔ اور خود ہم مدرسہ بھی بیر قم زکا ق ا کا وَنت سے نکال کر مدرسہ کے عام اکا وَنت میں اس کی طرف سے جمع کر سکتا ہے، بشر طیکہ بوقتِ داخلہ، فارم داخلہ میں طالب میں اس کی طرف سے جمع کر سکتا ہے، بشر طیکہ بوقتِ داخلہ، فارم داخلہ میں طالب

علم کی طرف سے اور اگر نابالغ ہوتو اس کے ولی کی طرف سے بیت تصریح کرادی جائے کہ مہتم مدرسہ اس کی طرف سے از مدِ زکا ہ اس کے اخراجات مدرسہ کوادا کرنے کا مجاز ہوگا۔

بدایک حقیقت ہے کہ اہلِ مدارس زکا ۃ وصدقات کی جورقمیں وصول کرتے ہیں، فوری طور پرخرچ نہیں ہوتیں، اور بسا اوقات خاصے عرصہ تک باتی رہ جاتی ہیں، جس کی وجہ سے ادائیگی وعدمِ ادائیگی زکاۃ کا مسلم پیدا ہوجاتا ہے۔ لہذا فقہ اکیڈمی میں اس سے متعلق سوالنامہ کے جوابات کی روشنی میں ذیل کی تجاویز منظور کی جاتی ہیں:

ز کا ق کی وصولی میں مہتم یااس کا نائب (سفیر و محصل) طلبہ کا وکیل ہے، مہتم یااس

کے نائب (سفیر وحصل) کودے دینے سے زکاۃ ادا ہوجائے گی، مہتم مدرسہ کا فرض ہے کہ زکاۃ کی رقم حسب احکام شرع طلبہ برصرف کرے۔ زكاة كى جورقم مدارس يابيث المال مين اكشا هوتى بين، ان كاكوئي ما لكمتعين نہیں، اسی طرح جورقم ازفتم عطایا وصدقات نافلہ اداروں کومطلق وجو و خیر میں صرف کرنے کے لئے یا متعین مدات برصرف کرنے کے لئے دی جاتی ہیں، وہ دینے والوں کی ملک سے نکل کر اللہ کی ملک میں داخل ہوجاتی ہیں،اس لئے بیتُ المال، مدارس یا دیگررفابی اداروں میں جمع شدہ رقوم پر زکاۃ واجب نہیں ہوگی۔

(ا ہم فقبی فیصلے ۵۵٬۵۸،مطبوعہ یا نچویں فقبی سیمینار کے فیصلے ،ادارہ القرآن، کراچی، طبع اول: دسمبر 1997ء)

بسم الثدالرحمن الرحيم

علمى وتخقيقى سلسله

مصنوعي توليد

اور

میسٹ ٹیوب بے بی کا شرعی تھم

مصنوی تولیداور ٹمیٹ ٹیوب بے بی کے طریقہ کار کا جائزہ
اس طریقہ کے تحت اولا دحاصل کرنے کا شری تھم
مصنوی تولید و ٹمیٹ ٹیوب بے بی کی ناجائز وجائز صورتیں
اوراس سلسلہ میں مختلف نقطہائے نظر کا جائزہ
دیگراہل علم حضرات کی آراءاور تجرب

مؤلف مفتی محمد رضوان اداره غفران راولینڈی یا کستان بسم الثدالرحمن الرحيم

علمى وتخقيقى سلسله

کے پالک اور منہ بولی اولا د کی شرعی حیثیت

کسی دوسرے کی اولا دکولے کرپالنے یا منہ بولی اولا دقر اردینے کی شرعی حیثیت اوراس پر مرتب ہونے والے اثر ات و نتائج اوراحکام کا شرعی ومعاشرتی جائزہ یہتیم ، لا وارث اور لقیط بچے کی کفالت و پرورش پر مرتب ہونے والے فضائل لا وارث ، مجہول النسب ، لقیط اور ولدِ زنا کے نسب ومیراث وغیرہ کے احکام قضائے قاضی کے ظاہراً و باطناً نافذ ہونے کی بحث

مصرِّف

مفتی محمد رضوان اداره غفران راد لینڈی پاکستان بسم الثدالرحمن الرحيم

غيرحفي كيافتذاء میں نماز بڑھنے کا حکم

حنفی،شافعی،مالکی اور خنبلی کے ایک دوسرے کی اقتداء میں نماز پڑھنے کا حکم وتركى نماز كوتطوع ونفل سجحف اور دوركعت يرسلام كهيردينه والاامام كي اقتداء میں وترکی نماز کے جواز وعدم جواز کی محقیق ، اور اس سلسلہ میں فقہائے کرام ومشائخ عظام کے اقوال۔

> اوراس سلسله میں سابق قول سے رجوع اوراس برعلمی کلام اورمختلف شبهات كاازاله

> > مفتى محدرضوان اداره غفران راولینڈی یا کستان

(جمله حقوق نجق اداره غفران محفوظ ہیں)

غيرحنى كى اقتداء مين نماز پڑھنے كاحكم

نام كتاب:

مفتى محمر رضوان

تصنيف:

طباعت ِاوّل: رئين الاول 1429 هـ، ايريل 2008ء - طباعتِ ششم: شعبان 1437 هـ يُمَّ 2016ء

108

صفحات:

ملنے کا پہتہ

كتب خانداداره غفران چاه سلطان كلى نمبر 17 راولپنڈى پاكستان فون 051-5507270 فيكس 051-5702840 فمرسث

مضامین صفحه نمبر

P P

	Ų
222	تمهید (ازمؤلف)
229	چنداصولی با تیں
11	(1)فروع میں مخالف امام کی افتداء کی مختلف صورتیں
233	(2)امام کومقتریوں کے مسلک کی رعابیت کا حکم
234	(3)رکعات وترکی تعداد میں فقہاء کے اقوال
238	(4)فقهائ كرام كنزديك نمازوتر كطريق
241	(5)وتر کے واجب یا سنت ہونے کا مسکلہ
245	(6)مجتهد کواپنے اجتها د کے مطابق عمل وفتو ہے کا حکم
251	سنت بجھنے یاوتر کی ایک رکعت الگ سے پڑھنے
	والے کی اقتداء کا حکم

	() () () () () () () () () ()
257	فروع میں مخالف کی اقتداء کے جواز پر علمی کلام
259	(1)علامهابنِ تيميه کا حواله
265	(2)ابن ملافروخ كاحواليه
272	(3)علامه شميري كاحواله
277	(4)علامه عبدالحيئ لكصنوى كاحواله
278	(5)لعض دیگراہلِ علم کا حوالہ
	(خاتمه)
283	اہلِ علم حضرات کی آ راء
	, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
//	(1)مولا نامحمر حنیف خالدصاحب زیدمجدهٔ (کراچی)
// 284	
-	(1)مولا نامجم حنیف خالدصاحب زیدمجدهٔ (کراچی)
284	(1)مولا نامحمه حنیف خالدصاحب زیدمجدهٔ (کراچی) (2)مولا ناعبدالقیوم حقانی صاحب زیدمجدهٔ (نوشهره)
284	(1)مولانا محمد حنيف خالدصاحب زيدمجدهٔ (كراچى) (2)مولانا عبدالقيوم حقانی صاحب زيدمجدهٔ (نوشهره) (3)مولانا محمد زكرياا شرف صاحب زيدمجدهٔ (اسلام آباد)
284 285 286	(1)مولانا محمر حنیف خالدصاحب زید مجدهٔ (کراچی) (2)مولانا عبدالقیوم حقانی صاحب زید مجدهٔ (نوشهره) (3)مولانا محمد زکریاا شرف صاحب زید مجدهٔ (اسلام آباد) (4)مولانا مفتی ریاض محمد صاحب زید مجدهٔ (راولپنڈی)
284 285 286 287	(1)مولانا محمر حنیف خالدصاحب زید مجدهٔ (کراچی) (2)مولانا عبدالقیوم حقانی صاحب زید مجدهٔ (نوشهره) (3)مولانا محمد زکریا اشرف صاحب زید مجدهٔ (اسلام آباد) (4)مولانا مفتی ریاض محمر صاحب زید مجدهٔ (راولپنڈی) (5)مولانا محمد معاذ صاحب زید مجدهٔ (مجلوال)
284 285 286 287 292	(1)مولانا محمر حنيف خالدصاحب زيدمجدهٔ (كراچى) (2)مولانا عبدالقيوم حقانى صاحب زيدمجدهٔ (نوشهره) (3)مولانا محمد زكريا اشرف صاحب زيدمجدهٔ (اسلام آباد) (4)مولانا محمد معاذ صاحب زيدمجدهٔ (راولپندى) (5)مولانا محمد معاذ صاحب زيدمجدهٔ (مجوال)

غیر خفی کی اقتداء میں نماز پڑھنے کا تھم 🐞 221 🦫 مطبوعہ: ادارہ غفران، راو لینڈی		
300	^{ضیمہ} غیر ^{حن} فی کی اقتداء کے جواز پر چندشبہات کاازالہ	
304	کیا مقتدی کی رائے معتبر ہونے کا قول متفق علیہ ہے؟	
305	غير مجتهد فيه مسائل اور مبتدع كى اقتداء كامسكه	
307	قضائے قاضی اور تقلید کا مسئلہ	
314	کیا مختر زین کا قول تفردمیں داخل ہے؟	
316	اجتها د کے اجتماعی وانفرادی ہونے کا مسئلہ	

320

حرمین میں وتروں سے علیحد گی میں فتنہ واعراض لازم آنے کا مسئلہ

بسم الله الرحمٰن الرحيم

تمهيد

(ازمؤلف)

آج کے دور میں دنیا بھرسے ما ورمضانُ المبارک میں مسلمانوں کی بڑی تعداد ،حرمین شریفین میں عمرہ اور زیارت روضہ مبارکہ کی سعادت حاصل کرنے کے لئے حاضری دیتی ہے،اور حرمین شریفین میں نماز با جماعت ادا کرنا بڑی سعادت کی بات ہے،اس سعادت کے حصول کاعمرہ کےزائرین (جن میں بہت بڑی تعداد فقہ حنی سے تعلق رکھنے والوں کی ہوتی ہے) پورا اہتمام کرتے ہیں،اوررمضان میں وتروں کی باجماعت نماز میں بھی شرکت کرتے ہیں۔ دوسری طرف وہاں کے ائمہ عموماً فقہ ضبلی سے تعلق رکھتے ہیں، جواکثر وبیشتر وترکی دوسری رکعت پرسلام پھیرنے کے بعد وتر کی تیسری رکعت الگ سے پڑھتے ہیں، جبکہ فقہ حنی کے مطابق وترکی نماز ہمیشدایک سلام کے ساتھ ، تین رکعت پڑھنے کا حکم ہے۔ اس کےعلاوہ فقہ نبلی کےمطابق ، بلکہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کےعلاوہ ، دوسرے فقہائے کرام اور حفیہ میں سے امام ابو پوسف، اور امام محمہ کے نز دیک وتر کی نماز، واجب نہیں، بلکہ سنت وتطوع میں داخل ہے،اور وہاں کےائمہاسی نیت کے ساتھ نما نے وتر پڑھتے ہیں،جبکہ اما ابو حنیفہ رحمه الله كنزديك وتركى نماز واجب ہے، اور واجب كا درجيسنت وتطوع سے زيادہ ہوتا ہے۔ ان حالات میں سوال پیدا ہوا کہ کیا حنی فقہ سے تعلق رکھنے والے مقتدی کوفقہ نبلی سے تعلق رکھنے والاام كى اقتداء مين مذكوره طريقه كمطابق وتركى نمازير هناجا زنه، يأنبين؟ فقہ خفی میں اس مسلدی جس اصول سے تخریج کی گئی ہے، اس کی رُوسے بہت سے مشائخ حفنيه کی طرف سے راجح بيقرار دیا گياہے که خفی مقتدی کی وترکی نماز ، حنبلی فقہ سے تعلق رکھنے والے،امام کی اقتداء میں مٰدکورہ طریقہ کےمطابق درست نہیں، بالحضوص جبکہامام دور کعت پر سلام پھیردے،اور تیسری رکعت الگسے بڑھے۔

ا کثر اردو کتب فقہ وفنا ویٰ میں بھی اسی کوراجح قرار دیا گیا ہے،اور ہم نے بھی پہلے اسی کوراجح قرار دیا تھا،لیکن ایک تو اس کےمطابق عمل کرنے میں آج کل بہت سےلوگوں کو تنگی اور دشواری کا سامنا کرنا پڑتا ہے، کیونکہ حرمین شریفین میں ایک بڑی تعداد کوونز کی جماعت میں شریک نہ ہونے کا مکلّف بنانے اوران کی طرف سے اس پڑمل درآ مدکرنے میں کافی زیادہ دشواری پیش آتی ہے، جبکہ قرآن وسنت میں تیسیر اور آسانی کا تھم دیا گیا ہے۔ ۔ دوسرے منبلی اور ماکلی فقہ کے مطابق اور بعض شوافع اور حنفیہ کے قول کے مطابق فروع میں مخالف امام کی افتداء میں مطلقاً نماز برجنے کا جواز بھی کتب مذاجب میں منقول ہے، اوراس کے مطابق عوام کی نماز کے درست ہونے کا فتوی دیاجا تاہے، جس پر بہت سے عوام کامل ہے۔ تیسرے عوام کو بیمسئلہ مجھانا بھی خاصامشکل ہوجا تاہے کہ ایک ایسے اصول کی بناء پر بیمسئلہ بیان کیا جائے،جس کی رُوسے حرمین شریفین کے ائمہ اور وہاں کے لوگوں کی نماز کا،غیر درست یا فاسد ہونالازم آئے۔

چوتھاسمسکلہ کی جس اصول سے تخ تے کر کے تھم بیان کیاجا تاہے،اس اصول کے مطابق حرمین شریفین کےعلاوہ دیگرممالک وعلاقوں میں،اور دوسرےاوقات میں بھی اہل السنة والجماعة کے سی اور فقہ سے تعلق رکھنے والے ، امام کی اقتداء میں بہت ہی صورتوں میں نماز پڑھنے اوراس کی اقتداء میں نماز کے نا درست وغیر معتبر ہونے کا تھم لا گوہوگا ، جبکہ بیتھم لگانا اوراس بیمل درآ مد کرنا سخت دشواراور حرج عظیم کا باعث بنتا ہے، جوشرعاً مدفوع ہے، کیونکہ آج کی دنیا اور معاصر عالم فاصلے سمٹ جانے، رابطے بڑھ جانے اور ہر جگہ رسائی عام ہوجانے کے باعث ایک عالمی برادری اور عالمی گاؤن' گلوبل ویج" (Global Village) کا قالب ڈھال چکا ہے، جس کے باعث ایک ملک کےعوام کی بردی تعداد، کو دوسرے دور دراز کےممالک میں سفر اور قیام كرنے كى ضرورت پيش آتى ہے،اوراس كے نتيجہ ميں اہل السنة والجماعة كے دوسرے فقہ ہے تعلق رکھنے والے ، ائمہ کرام کی افتداء میں نماز پڑھنے کی بھی کثرت سے نوبت آتی ہے۔ اور مذکورة الصدراصول کی بناء پر بهت سی صورتوں میں ان کی نماز کو درست قرار دیا جانا بھی

مشکل ہوتا ہے،اس طرح کی کئی مشکلات کا ایک عرصہ سے متوا تراحساس ہوتار ہا۔ اوراس سلسله ميں متعدداہلِ علم حضرات كے مختلف خيالات وتاثرات بھى تحريراً يا تقريراً ملاحظه كرنے كاموقع ملاب

یانچو تی فروع میں مخالف مسلک کے امام کی نماز میں اقتداء کے جواز کا بھی قول فقہائے کرام کی ایک بردی جماعت اوربعض مشائخ حنفیہ کا ہے،جس کےمطابق بہت سے اہلِ علم حضرات جواز کا تھم لگاتے ہیں، اس قول کے دلائل کا گہرائی سے جائزہ لینے اور اس مسلہ کے مجتبد فیہ ہونے کی وجہ سےاب بندہ کواینے اس سابق موقف پراطمینان نہ رہا، جس کی رُو ہے اس طرح اہلُ السنة والجماعة كے دوسرے فقہ سے تعلق ركھنے والے امام كى اقتداء ميں نماز پڑھنے کی گنجائش نہیں تھی ،اوراب اس سابق موقف میں نہصرف بیر کہ لیک پیدا ہوگئ ، بلکہ دوسر ہے قول کے دلائل میں غور کرنے سے اس قول کی طرف رجحان ومیلان پیدا ہو گیا، اوراسی کے ساتھ اس طرح کے مجتبکہ فیہ فروی مسائل میں اینے موقف پر غیر ضروری شدت اور جانب مخالف پہلو پرنکیر کرنے کا طریقہ دلائل کی رُو سے مناسب معلوم نہ ہوا، بالخصوص جس میں جانب مخالف پہلو کی بنیاد کسی معقول شرعی دلیل پر ہو، اور اس مسئلہ میں توسع اور گنجائش کی ضرورت بھی ہو۔ لے

ل محل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وشروطه:

أ -كون المأمور به معروفا في الشرع، وكون المنهى عنه محظور الوقوع في الشرع.

ب -أن يكون موجودا في الحال، وهذا احتراز عما فرغ منه.

ج -أن يكون المنكر ظاهرا بغير تجسس، فكل من أغلق بابه لا يجوز التجسس عليه، وقد نهي الله عُن ذلك فقال :(ولا تحسسوا)وقال :(وأتوا البيوت من أبوابها)وقال :(لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها)

د -أن يكون المنكر متفقا على تحريمه بغير خلاف معتبر، فكل ما هو محل اجتهاد فليس محلا للإنكار، بل يكون محلا للإرشاد (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١ ص ٢٣٩، • ٢٥، مادة "أمر") الشرط الرابع :أن يكون المنكر معلوما بغير اجتهاد، فكل ما هو محل للاجتهاد فلا حسبة فيه وعبر صاحب الفواكه الدواني عن هذا الشرط بقوله :أن يكون المنكر مجمعا على تحريمه، أو يكون مدرك عدم التحريم فيه ضعيفا وبيان ذلك :أن الأحكام الشرعية على ضربين:

[﴿] بقيه حاشيه ا كلَّے صفح يرملاحظ فرمائيں ﴾

اس لئے ضرورت محسوس کی گئی کہا ہے موجودہ موقف کی وضاحت کی جائے ، البذااس مرتبہ کی اشاعت سے پہلے بندہ نے اس مضمون کی نظر ثانی کی ،اورایے سابق موقف کے مقابلہ میں موجودہ موقف کی صراحت کی ،جس کی اب اشاعت کی جارہی ہے،اس لئے بندہ کی طرف سے بیروضاحت کی جاتی ہے کہ فقہ مالکی ، شافعی یا حنبلی سے تعلق رکھنے والے امام کی اقتداء میں نماز پڑھنے اور بطور خاص نماز وتر میں دور کعت پر سلام پھیر کر تیسری رکعت الگ ہے بڑھنے والاامام كى اقتداء مين نماز وترادا كرنے كے سلسله ميں بنده كے موجوده موقف كوراج مسمجما جائے،جس کا خلاصہ پیہے کہ اکثر مشائح حنفیہ اور بہت سے اکابر کے قول کے پیشِ نظر عام حالات میں وتروں کوتطوع وسنت کی نیت سے بڑھنے والے اور دورکعت پرسلام پھیرنے والے امام کی افتداء میں حنفی مقتدی کوحتی الا مکان وتر کی نماز پڑھنے سے پر ہیز واحتیاط کرنی چاہئے ، اوراس کے بجائے ایک سلام کے ساتھ وتر کی تین رکعات پڑھنی جا ہمئیں ،لیکن اگر

﴿ الرُّشْرَصْحُكَا بِقِيمَاشِيهِ ﴾ أحدهما :ما كان من الواجبات الظاهرة كالصلاة والصيام والزكاة والحج، أو من المحرمات المشهورة كالزني، والقتل، والسرقة، وشرب الخمر، وقطع الطريق، والغصّب، والربا، وما أشبه ذلك فكل مسلم يعلم بها ولا يختص الاحتساب بفريق دون فريق. والثاني : ما كان في دقائق الأفعال والأقوال مما لا يقف على العلم به سوى العلماء ، مثل فروع

العبادات والمعاملات والمناكحات وغير ذلك من الأحكام، وهذا الضرب على نوعين:

أحدهما :ما أجمع عليه أهل العلم وهذا لا خلاف في تعلق الحسبة فيه لأهل العلم ولم يكن للعوام مدخل فيه .والثاني :ما اختلف فيه أهل العلم مما يتعلق بالاجتهاد، فكل ما هو محل الاجتهاد فلا حسبة فيه. ولكن هذا القول ليس على إطلاقه بل المراد به الخلاف الذي له دليل، أما ما لا دليل له فلا يعتد به ويقرر هذا الإمام ابن القيم بأن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى، أو العمل.

أما الأول فإذا كان القول يخالف سنة أو إجماعا شائعا وجب إنكاره اتفاقا، وإن لم يكن كذلك فإن بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار، وكيف يقول فقيه لا إنكار في المسائل المختلف فيها، والفقهاء من سـائـر الـطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتابا أو سنة، وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء . وأما إذا لم يكن في المسألة سنة أو إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم تنكر على من عمل بها مجتهدا أو مقلدا وقال الإمام النووى :ولا ينكر محتسب ولا غيره على غيره، وكذلك قالوا :ليس للمفتى ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصا أو إجماعا أو قياسا جليا .وهذا الحكم متفق عليه عند الأثمة الأربعة، فإن الحكم ينقص إذا خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج/ ا ص/٢٥٨، ٢٥٨، مادة "حسبة")

کوئی شخص اس طرح کسی شافعی، ماکلی پاحنبلی کی اقتداء میں وتر کی نماز پڑھ لے، بالخضوص حرمین شریفین میں جا کر وہاں کے ائمہ کرام کی اقتداء میں وتر کی نماز ادا کرلے ، تو بعض مشائخ حنفیہ واہلِ علم حضرات کے قول اوراس قول کے دلائل کے معقول ہونے کے پیشِ نظر وترکی نماز درست قرار دینے کی بھی گنجائش یائی جاتی ہے، لہذا اگر کوئی اس کے مطابق عمل کرے،اوروہ دوبارہ وترکی نمازنہ پڑھے،تو بھی قابلِ نکیربات نہیں،اوراس کی نماز وترپڑھنا معتبراور درست کہلائے گا۔

اس موقع پر اہلِ علم حضرات کے لئے "اسلامک فقد اکیڈی، انڈیا" کے "فقہی اختلاف کی شرى حيثيت' سے متعلق منظور کردہ قرار داد کے نکات کا ذکر کرنا فائدہ سے خالی نہ ہوگا ، جو کہ مندرجه ذيل بين:

(۱) احکام شرعیہ کے دوجھے ہیں:منصوص اورغیرمنصوص۔

منصوص احکام سے مراد وہ احکام شرعیہ ہیں، جو کتاب دسنت میں مٰدکور ہیں، اور غیر منصوص سے مرادوہ احکام ہیں،جن کا تعلق ائمہ مجتہدین اور فقہائے امت کے اجتهاد واستنباط سے ہے، بلاشبہ ائمہ وفقہاء کے اجتهادات اوران کا فقہی ذخیرہ ہمارا فیمتی سر ماییا ورشریعتِ اسلامیه کا حصه بین ۔ ل

(٢) ائمه مجتهدين كے درميان مسائل ميں جواختلاف رائے ہے، وہ اختلاف حق وباطل نہیں ہے، بلکہ مختلف فیہ مسائل کی ایک بڑی تعدادوہ ہے جن میں افضل، غیر افضل، راج، غيرراج كاختلاف ب، باقى مسائل مين اختلاف كى نوعيت بيب كه ایک رائے صواب باخمال خطاءاور دوسری رائے خطاء باخمال صواب برمحمول ہے۔ (m)عامی جو کتاب وسنت اور دلائلِ شرعیه سے واقف نہیں ہے، اس کے لئے راو عمل بیہ ہے کہ وہ کسی معتمد ومتند عالم دین سے مسلہ شرعی معلوم کر کے اس پڑمل لے ملحوظ رہے کہ بعض مسائل منصوص ہو کربھی مجہ بَد فیہ بن سکتے ہیں، مثلاً جب نصوص متعارض ہوں مجمد رضوان کرے،وہاسی طرح شریعت برعمل پیراقرار دیاجائے گا۔

(٣) ائمه مجتهدین کی آراء برعمل کرنے والی مختلف جماعتوں یا افراد کا ایک دوسرے کو برا بھلا کہنا یاان ا کابرسلف کی فدمت کرنا یاان کے فقہی اشنباطات کو متسخر کانشانہ بنانا قطعاً حرام ہے،اور بیسی مسلمان کے لئے دنیاو آخرت میں سخت بدنفيبي اورخساره كاسبب ہے۔

(۵)اختلافی مسائل میں سلفِ صالحین کی روش رواداری ،ادب واحتر ام ،ایک دوسرے کے مقام ومنصب کولمحوظ رکھنے اور ان کے علوم ومعارف کو قدر ومنزلت کی نگاہ سے دیکھنے کی رہی ہے،ان حضرات نے علمی مباحث میں ان آ داب کی بوری رعایت کی ہے، بلاشبہ سلفِ صالحین کی روش جمارے لئے مشعلِ راہ ہے، افرادِ امت کی ذمہ داری ہے کہ اسی روش کو اختیار کریں اور اختلافی مسائل میں راو اعتدال برچلیں۔

(۲) اگروفت اور حالات کی تبدیلی سے معاشرہ کسی مشکل صورت حال کا شکار ہو، اورائمه مجتهدین کی فقهی آ راء میں سے ایک پڑمل حرج اور دشواری کا باعث ہو، اور دوسری فقہی رائے بڑمل سے بیرج دور ہوجائے ،تو الیںصورت میں علماء وفقہاء جواصحاب ورع وتقوی اورار باب علم ونہم ہوں ،ان کے لئے دوسری رائے پرفتوی دیناجائز ہے، جو باعثِ دفع حرج ہو،البنۃاس طرح کے مسائل میں انفرادی طور یرفتوی دینے کے بچائے اجماعی طریقه اختیار کیا جائے۔ یا

لے جارے زدیک اس کامطلب بیہ ہے کہ اس طرح کے مسائل میں فتنہ وانتشار وغیرہ سے بیخے کے لئے ، جو کہ ایک ا نظامی چیز ہے، حتی الامکان دوسرے اہلی علم حضرات کی آ راء کوشامل کرنا مناسب ہے، نہ بیر کہ کسی اجتہاد کی صلاحیت رکھنے والےصاحب علم کو،خواہ وہ خاص اس جزئی مسئلہ میں ہی مجتمدانہ صلاحیت رکھتا ہو، ایبنے اجتہاد کی روشنی میں رائے قائم کرنا جائز نه ہو، کیونکہ اجتہاد کی صلاحیت رکھنے والے اہلی علم حضرات کی طرف سے اجتماعیت قائم کئے بغیراینے اپنے طور پراس طرح کے مسائل میں اجتباداوراینی رائے قائم کرنے کا سلسلہ ہردور میں جاری رہاہے، اور چیتر کودوسرے کا پابند کرنا، خواہ وہ ﴿ بقيه حاشيه الكل صفح يرملاحظ فرما تين ﴾

(۷) ایسے مسائل جن میں متندعلاء وفقہاء کی ایک جماعت عدول کی ضرورت مستجھاورمسکلہ مجتبکہ فیہ میں ایک خاص فقہی رائے کو دفع حرج کے لئے اختیار کرے اوراس برفتوی دے، اور دوسری جماعت اس سے اختلاف کرے، اور اس فقہی رائے کواختیار کرنے کی ضرورت محسوس نہ کرے، ایسی صورت میں عام لوگوں کے لئے اس رائے بیمل کرنا جائز ہے،جس میں عدول کر کے سہولت کی راہ اختیار کی كى ہے،اوراصحابِ افتاء كے لئے اس رائے ير بھى فتوى دينا جائز ہے (بارہواں فتهى سمينار بستى، بتاريخ ۵ تا ۸ ذيقعده ۱۳۲۰ه، برطايق 11 تا 14 فروري 2000ء)

دعاء ہے کہاللہ تعالیٰ حق کو بیجھنے اوراس کی امتباع کرنے اور را واعتدال پر قائم رہنے کی تو فیق عطافر مائے۔

> وَاللهُ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ آتَمُ وَاحُكُمُ. محمد رضوان 9/صفر المظفر /٢٣٦١ه 2/ديمبر/2014ء اداره غفران،راولپنڈی، یا کستان

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

دوسرا ججتد ہی کیوں نہ ہو، بیفقہائے کرام کی تصریح کےخلاف ہے، اور ہرمسلہ میں اجتماعیت کا پیدا کر ناممکن بھی نہیں۔ اسی طرح دوسر بے حضرات کی رائے کا اس کے مطابق ہونا بھی ضروری نہیں، پھر دوسروں سے استفادہ تحریراً وققریراً ماان کی تحریات ملاحظہ کر کے فخلف طریقوں سے ممکن ہے، سب کے لئے اجٹما ٹی مجلس قائم کرکے ہم آ جنگی پیدا کرنے کا طریقہ ضروری نہیں ہے اور نہ ہی عام طور پر متوقع ہے۔ محمد رضوان۔

ذكر الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة أنه لا يقلد المجتهد مجتهدا غيره، لأن القدرة على الاجتهاد تمنع من التقليد.

ومن علم أدلة القبلة لا يجوز له أن يقلد غيره مطلقا، وأما غير المجتهد فعليه أن يقلد المجتهد، لقوله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)

وإذا كان هناك أكثر من مجتهد فالمقلد له أن يختار أحدهم، والأولى أن يختار من يثق به أكثر من غيره (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢ص ٢٤،٣٤، مادة "استقبال")

أما إن أخبره عن اجتهاد فيلا يـقـلـده؛ لأن الـمـجتهد لا يقلد مجتهدا آخر(الفقه الاسلامي وادلتهُ للزحيلي، ج ا ص ٧٤٥، الباب الثاني، الفصل الثاني)

المجتهد لا يقلد مجتهدا آخر (مجمع الانهر، ج ا ص٨٣، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة)

بسم الله الرحمن الرحيم

چنداصولی باتیں

فروع میں مخالف امام کی اقتداء میں نماز پڑھنے اور بطور خاص نماز وتر پڑھنے کے جواز وعدم جواز کے مسکلہ کو سجھنے سے پہلے چند فقہی اُصول ذکر کئے جاتے ہیں، جن کو ملحوظ رکھنے کے نتیجہ اُ میں آنے والے اصل مسلك و سجھنے میں ان شاء الله تعالى آسانى رہے گا۔

(1)....فروع میں مخالف امام کی اقتداء کی مختلف صورتیں

پہلا اصول فروع میں مخالف امام کی اقتداء سے متعلق ہے، تو اس سلسلہ میں عرض ہے کہ فقہائے کرام کا اس بارے میں کوئی اختلاف نہیں کہ جو شخص اہل السنة والجماعة میں سے ہو، اور فروعی اختلاف رکھتا ہو، اس کی اقتداء میں نماز پڑھنا درست ہے، جبکہ وہ امام وضواور نماز کاختلافی مسائل میں اس مقتدی کے مسلک کی رعایت کر کے نماز پڑھائے۔ ا اسی طرح فروی مسائل میں اختلاف رکھنے والے امام کی اقتداء میں اس صورت میں بھی نماز یر هنا درست ہے، جبکہ مقتدی کے علم میں امام کی طرف سے کوئی الی بات نہ آئے کہ جس کی وجہ سے مقتدی کے نزدیک نماز فاسد ہوجاتی ہو۔ سے

لا خلاف بين الفقهاء في صحة الاقتداء بإمام يخالف المقتدى في الفروع، إذا كان الإمام يتحامي مواضع الخلاف، بأن يتوضأ من الخارج النجس من غير السبيلين كالفصد مثلا، ولا ينحرف عن القبلة انحرافًا فاحشا، ويراعي الدلك والموالاة في الوضوء، والطمأنينة في الصلاة(الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢ ص٣٦، مادة "اقتداء")

٢ وكذلك يصح الاقتداء بإمام مخالف في المذهب إذا كان لا يعلم منه الإتيان بما يفسد الـصــلاـة عـنــد الـمـقتـدي بيقين، لأن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المسلمين لم يزل بعضهم يقتدي ببعض مع اختلافهم في الفروع، ولما فيه من وحدة الصف وقوة المسلمين (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢ ص٣٦، مادة "اقتداء")

ل الاقتداء بمن يخالفه في الفروع:

اورا گرمقتری کے علم میں امام کی طرف سے کوئی ایسی بات آ جائے کہ جومقتری کے نز دیک نماز تھیج ہونے کے لئے مانع ہے،لیکن امام کے نز دیک نماز تھیج ہونے کے لئے مانع نہیں،تو مالكيه اور حنابله كے نزديك راجح قول كے مطابق اور شافعيه كى ايك روايت كے مطابق اور بعض مشائع حفیہ کے نزیک اس صورت میں مقتدی کی نماز صحیح ہوجاتی ہے۔ لے اورشا فعیہ کےاصح یعن صحیح ترقول کے پیشِ نظراگرامام نے کسی ایسے ممل کاار تکاب کیا ، کہ جو ا م کے گمان کے مطابق تو نماز فاسد ہونے کا سبب نہیں تھا الیکن مقتدی کے گمان کے مطابق نماز فاسد ہونے کا سبب تھا، تو مقتدی کی نماز درست نہیں ہوگی۔ ۲ اور حنفیہ کے اصح لیمن صحیح تر قول کے مطابق جوا کثر مشائخ حنفیہ کا قول بھی ہے، وہ یہ ہے کہا گر

ل البته مالكيه كنزيك الرامام في الياركن ترك كرديا، جومقترى كمكان كمطابق نمازيس داخل تفاءتو پهرمقترى کی نماز درست نہیں ہوگی۔

أما إذا علم المقتدى أن الإمام أتى بمانع لصحة الصلاة في مذهب المأموم، وليس مانعا في مذهبه، كترك الدلك والموالاة في الوضوء ، أو ترك شرطا في الصلاة عند المأموم، فقد صرح المالكية والحنابلة -وهو رواية عند الشافعية -بصحة الاقتداء، لأن المعتبر في شروط الصلاة مـذهـب الإمام لا المأموم، ما لم يكن المتروك ركنا داخلا في الصلاة عند المالكية، كترك الرفع من الركوع (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١ ص٣٤،٣٤، مادة "اقتداء")

لو فعل الإمام ما يسوغ عنده، وهو عند المأموم يبطل الصلاة، مثل أن يفتصد ويصلي ولا يتوضأ، أو يمس ذكره، أو يترك البسملة، وهو يعتقد أن صلاته تصح مع ذلك، والمأموم يعتقد أنها لا تصح مع ذلك، فـجـمهـور الـعـلـماء على صحة صلاة المأموم، كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين، بل في أنصهما عنه .وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي، اختاره القفال وغيره.

واستدل الإمام أحمد لهذا الاتجاه بأن الصحابة -رضوان الله عليهم -كان يصلي بعضهم خلف بعض على اختلافهم في الفروع .وأن الـمسائل الخلافية لا تخلو إما أن يصيب المجتهد فيكون له أجران :أجر اجتهاده وأجر إصابته، أو أن يخطء فله أجر واحد وهو أجر اجتهاده، ولا إثم عليه في الخطأ (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢، ص٢٨، مادة "اقتداء")

واختارالهندواني وجماعة منهم صاحب النهاية عموم الجوازلان اعتقادالامام انه ليس في الصلاة ولابناء على المعدوم (غنية المستملى في شرح منية المصلى المعروف حلبي كبير صفحه

٢ وفي الأصح عند الشافعية لا يصح الاقتداء اعتبارا بنية المقتدى، لأنه يعتقد فساد صلاة إمامه، فلا يمكن البناء عليه (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١، ص٣٤، مادة "اقتداء") مقتدی کواس بات کا یقین ہوکہ امام نے کوئی الیم چیز ترک کردی ہے، جومقتدی کے گمان کے مطابق فرض تھی، یااس کی طرف سے ایسے فعل کا صدور ہو گیا ہے، جومقتدی کے گمان کے مطابق نماز کے لئے فساد کا باعث تھا، اگر چہامام کے گمان کے مطابق وہ چیز نہ تو فرض تھی، اور نه ہی نماز کے نساد کا باعث تھی ، تو مقتدی کی نماز سیح نہیں ہوگی۔ لے

لے ملحوظ رہے کہا گرامام اورمقتدی کا فدہب مختلف ہونے کی وجہ سے دونوں کے زعم میں فرق ہوتو مقتدی کی نماز کی صحت وفسادامام کے زعم بیٹی ہوگی، یامقتری کے زعم پریا پھردونوں کے زعم متفق ہونے پر،مثلاً ایک کے زعم میں نماز درست ہواوردوسرے کے زعم میں نماز فاسد ہوتو آیااس سلسلہ میں مقتدی کے زعم کا اعتبار ہے بیاامام کے بالچردونوں کے۔

اس بارے میں مشائع ٔ حفیہ کے **ذکورہ تیزوں قول پائے جاتے ہیں ،امام یا مق**ندی کے زعم معتبر ہونے کے دونوں قولوں کی صحیح ر

لیکن ان میں سے اصح اور اکثر مشامخ احناف کا قول یہ ہے کہ مقتدی کے زعم کا اعتبار ہے،جس کو قاضی خان ،صاحب مدارية صاحب ورِّمْخارة علامدانن جهام ،صاحب عنامية صاحب ِ حلبي كبيرة علامه حموى، صاحب طحطاوي على الدر، صاحب بحر،صاحب محیط البر ہانی اورعلا میشامی وغیرہ نے اختیار کیا ہے،اوراسی قول کو پہلے ہم نے ترجیح دی تھی۔

جَبكُ امام كى رائے معتبر ہونے كا قول مندوانى، صاحب نها بياورا يك جماعت كاہے، جس كوبعض متاخرينِ مشائح حنفيہ نے اختیار کیاہ، جس کاذکرآ گے آتاہ۔

(قوله وصحة صلاة إمامه) فلو تبين فسادها فسقا من الإمام أو نسيانا لمضى مدة المسح أو لوجود الحدث أو غير ذلك لم تصح صلاة المقتدى لعدم صحة البناء ؛ وكذا لو كانت صحيحة في زعم الإمام فاسلمة في زعم المقتدى لبنائه الفاسد في زعمه فلا يصح، وفيه خلاف وصحح كل .أما لو فسدت في زعم الإمام وهو لا يعلم به وعلمه المقتدى صحت في قول الأكثر وهو الأصح لأن المقتدى يرى جواز صلاة إمامه والمعتبر في حقه رأى نفسه رحمتي (ردالمحتار، ج ا ص ا ٥٥، باب

(قوله وصحة صلاة إمامه في رأيه) لأن العبرة لرأى المأموم صحة وفسادا على المعتمد؛ فلو اقتدى بشافعي مس ذكره أو امرأة صحت لا لو خرج منه دم ط وسيأتي بيانه في باب الوتر (ردالمحتار، ج ا ص • ٢٥م، كتاب الصلاة،، باب صفة الصلاة، مطلب قد يطلق الفرض على مايقابل الركن) واما الاقتداء بالمخالف في الفروع كالشافعي فيجوزمالم يعلم منه مايفسدالصلاة علىٰ اعتقاد المقتدى عليه الاجماعاما لوعلم منه المقتدى مايفسد الصلاة في اعتقادالامام كمالورأى الشافعي مس ذكره او امرأة ثم صلى ولم يتوضأهل يجوز الاقتداء به فالاكثر على انه يجوز وهو الاصح واختيار الهنه دواني وجماعة منهم صاحب النهاية عموم الجوازلان اعتقادالامام انه ليس في الصلاة ولابنياء عبلي السعدوم قبلنياالمقتدي يري جوازهاوالمعتبرفي حقه رأى نفسه لارأي غيره ،والله اعلم (غنية المستملي في شرح منية المصلي المعروف حلبي كبير صفحه ٢ ١ ٥، فصل في الامامة) ﴿ بقيه حاشيه الكلِّ صفح يرملاحظ فرما نين ﴾

اور بہت سے مشائخ احناف کے فتاوی اسی مقتدی کے گمان کے قول کے مطابق ہیں۔ یا

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

وظاهر الهداية أن الاعتبار لاعتقاد المقتدي ولا اعتبار لاعتقاد الإمام حتى لو شاهد الحنفي إمامه الشافعي مس امرأة ولم يتوضأ ثم اقتدى به فإن أكثر مشايخنا قالوا يجوز وهو الأصح كما في فتح القدير وغيره وقال الهندواني وجماعة لا يجوز ورجحه في النهاية بأنه يصل لما أن زعم الإمام أن صلاته ليست بصلاة فكان الاقتداء حينئذ بناء الموجود على المعدوم في زعم الإمام وهو الأصل فلا يصح الاقتداء اهـ.

ورد بأن المقتدى يرى جوازها والمعتبر في حقه رأى نفسه لا غيره

وأيضا ينبغي حمل حال الإمام على التقليد لأبي حنيفة حملا لحال المسلم على الصلاح ما أمكن فيتحد اعتقادهما وإلا لزم منه تعمد الدخول في الصلاة بغير طهارة على اعتقاده وهو حرام إلا أن تفرض المسألة أن المأمور علم به والإمام لم يعلم بذلك كما ذكره الشارح فيقتصر على الجواب الأول (البحر الرائق ، ج٢ ص ٥ ٥ ، ١ ٥، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل)

(قوله وقال الهندواني وجماعة لا يجوز) أي بناء على أن المعتبر عندهم هو رأى الإمام قال في النهر وعلى هذا فيصح الاقتداء وإن لم يحتط اهـ.

وظاهره الجواز وإن ترك بعض الأركان والشرائط عندنا لكن ذكر العلامة نوح أفندي في حواشي الدرر أن من قال إن المعتبر في جواز الاقتداء بالمخالف رأى الإمام عند جماعة منهم الهندواني أراد به رأى الإمام والمأموم معا لا رأى الإمام فقط كما فهمه بعض الناس فإن الاختلاف في اعتبار رأى الإمام لا في اعتبار رأى المأموم فإن اعتبار رأيه في الجواز وعدمه متفق عليه ثم قال فالحنفي المقتدى إذا رأى في ثوب الشافعي الإمام منيا لا يجوز له الاقتداء به اتفاقا لأن المني نجس على رأى المحنفي وإذا رأى في ثوبه نجاسة قليلة يجوز له الاقتداء عند الجمهور ولا يجوز عند البعض لأن النجاسة القليلة مانعة على رأى الإمام والمعتبر رأيهم .اهـ .ولكن ليتأمل هذا مع ما مر من تجويز الرازى اقتداء الحنفى بمن يسلم من الركعتين في الوتر بناء على أنه لم يخرجه هذا السلام في اعتقاده مع أنه في رأى المؤتم قد خرج فليحرر (منحة الخالق على البحر الرائق، ج٢ص ٥ ٥، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل)

ولو علم المقتدي من الإمام ما يفسد الصلاة على زعم الإمام كمس المرأة والذكر، وما أشبه ذلك والإمام لا يدري بـذلك تجوز صلاته على رأى الأكثر، وقال بعضهم لا يجوز منهم الهندواني لأن الإمام يرى بطلان هذه الصلاة فتبطل صلاة المقتدى تبعا له وجه الأول وهو الأصح أن المقتدى يرى جواز صلاة إمامه، والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها (تبيين الحقائق، جلد اص ا ٤ ا ، باب الوتر والنوافل)

لے ملاحظہ ہو: فماوی دارالعلوم دیو بندجلد اصفحہ ۲۲۳،۱۵۴،۲۲۳،۲۵۲،۲۵۴،۲۷۹،۲۵،۲۲۹،۲۵-۱مادالاحکام جلدا صفحه ۵۳۷ و صفح ۵۹۲-امداد المفتلين صفحه ۱۳۷-احسن الفتاوي جلد ۳صفحه ۱۸۸-وفآوي محمود به جلدا صفحا۲۱، جلد اصفحه الدوصفحه ۹۵ و جلد ۵ صفح ۲۹ وجلد ۹ صفح ۲۲ وجلد ۱ اصفحه ۳۲۹ - آپ کے مسائل اور ان كاحل جلد ٢صفحه ٢٣٦ وصفحه ٢٥٨ و ٢٥٩ - فما و كي حقانه جلد ٣ صفحه ١٣٧ - فما و كاعثاني جلد اصفحه ١٥١ ، وصفحه ٥١٩ _ اور اِن اکثر مثالع حفیہ کے نز دیک اگرامام نے کوئی الیی چیز ترک کی ، جومقتری کے گمان کےمطابق واجب تھی ہتو اُس امام کی اقتد اء میں نماز مکروہ ہوگی۔

اوراگرامام نے کوئی ایسی چیزترک کی ، جومقتری کے گمان کے مطابق سنت تھی ، تو اُس امام کی اقتداء مين نماز باجماعت يره ليني مين حرج نهين موكاروالله تعالى اعلم _ ل

(2)....امام کومقتر بول کے مسلک کی رعایت کا حکم

اس سلسلہ میں دوسرااصول ہیہے کہ نماز باجماعت میں امام کے لئے مستحب بیہے کہ وہ فروعی اختلافی مسائل میں مکنہ حد تک اینے مقتریوں کے مسلک اوران کے زعم و گمان کی رعایت رکھے، مثلاً اگر کوئی شافعی امام ہے، جس کے نز دیک خون نگلنے سے وضونہیں ٹو ٹٹا اور اس کا کوئی مقتدی ایسا ہے،جس کے گمان کے مطابق خون نکلنے سے وضوٹوٹ جاتا ہے،تو اس شافعی امام

ل وقال الحنفية: إن تيقن المقتدى ترك الإمام مراعاة الفروض عند المقتدى لم يصح الاقتداء، وإن علم تركه للواجبات فقط يكره، أما إن علم منه ترك السنن فينبغي أن يقتدي به، لأن الجماعة واجبة، فتقدم على ترك كراهة التنزيه، وهذا بناء على أن العبرة لرأى المقتدى -وهو الأصح -وقيل : لرأى الإمام، وعليه جماعة .قال في النهاية : وهـو الأقيس، وعليه فيصح الاقتداء ، وإن كان الإمام لا يحتاط (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١، ص٣٤، مادة "اقتداء")

علامہ ﷺ عبدالقادر رافعی نے'' تقریراے الرافعی'' میں ذکر فرمایا ہے کہ اگر امام مقتدی کے ندہب کی رعایت'' شرائط، فرائض، واجبات اورسنن سب میں کرے قوبلا کراہت اس کے پیھیے نماز درست ہے، اوراگرامام شرائطا ورفرائض میں مقتدی کے ندہب کی رعایت کر لیکن واجبات میں نہ کر سے قواس کے پیھے نماز مکر وقحریمی ہے اوراگرامام شرائط فرائض ، واجبات ، میں مقتدی کے ندہب کی رعایت کر بے سرف سنن میں ندہب مقتذی کی رعایت نہ کرے، تواس کے پیھیے نماز مکر ووتنزیجی ہے۔والڈ اعلم۔ قال السندى: فصار الحاصل: أن الشافعي ان راعي مذهب المأموم في الشرائط والفرائض والواجبات والسنن من كل وجه فتصح صلاة المأموم من غير كراهة وهو الذي ينزل عليه مافي وتر البحر، ونقل في الامداد عن شرح الديري انه لايكره اذا علم منه الاحتياط في مذهب الحنفي، وان راعي في الشرائط والفرائض دون الواجبات فالصلاة مكروهة تحريما وعليه ينزل مافي البحر عن السمجتبي، ونقل القهستاني عن الزاهدي: انه يكره امامة الشافعي، وقال صدر الاسلام: الاحوط أن لا يصلى خلف كما في الجوهرة، وليس الافيما اذا راعي في الشرائط والفرائض لانه اذا لم يراع فيهما التصبح صلاة المأموم فضلاً عن الكراهة، وان راعي في الشرائط والفرائض دون السنن فالصلاة مكروهة تنزيها هذا ماادين الله به رتقريرات الرافعي على ردالمحتار ج ا ص ٧٢)

کے لئے مستحب ہے کہ وہ اپنے مقتدی کی رعایت رکھتے ہوئے خون نکلنے پر وضوکر کے ہی نماز بر مائے۔واللہ تعالیٰ اعلم۔ ل

(3)....رکعات وترکی تعداد میں فقہاء کے اقوال

اس سلسلہ میں تیسرااصول نمازِ وترکی کم از کم یازیادہ سے زیادہ رکعات کے متعلق ہے، اوراس سلسله میں فقہائے کرام کی آراء مختلف ہیں۔

شافعیہ اور حنابلہ کے نزدیک نماز وترکی کم از کم ایک رکعت ہے، اور نماز وترکی ایک رکعت کا یر هناان کے نزد یک بلا کراہت جائز ہے۔ ع

اور حفیہ کے نزد یک نماز وتر ایک سلام کے ساتھ تین رکعات نماز مغرب کی طرح ہیں، نہاس سے کم اور نہاس سے زیادہ ،اور حنفیہ کے نز دیک وترکی ایک رکعت کا پڑھنا جا ئزنہیں۔ سے

لى مراعاة الإمام للمصلين خلفه إن كانوا يخالفونه في أحكام الصلاة: تقدم ذكر مراعاة الخلاف وشروطها، وأنها مستحبة .ومراعاة إمام الصلاة أن يأتي بما يعتقده المأموم شرطا أو ركنا أو واجبا، ولو لم يعتقده الإمام كذلك. وكذلك فيما يعتقده المأموم من سنة الصلاة. ولا تشأتي المراعاة، على ما صرح به بعض الحنفية، فيما هو سنة عند المأموم ومكروه عند الإمام، كرفع اليدين في الانتقالات، وجهر البسملة فهذا وأمثاله لا يمكن الخروج فيه من عهدة الخلاف "فكلهم يتبع مذهبه "ولكن قال ابن تيمية" :إن كان الخلاف في الأفضل فقد استحب الأثمة أحمد وغيره أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل إذا كان فيه تأليف للمأمومين فإذا لم يمكنه نقلهم إلى الأفضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقتهم أرجح (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢،ص٢٠٣مادة "اختلاف") عدد ركعات صلاة الوتر: أقل صلاة الوتر عند الشافعية والحنابلة ركعة واحدة .قالوا : ويجوز ذلك بلا كراهة لحديث :صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة والاقتصار عليها خـلاف الأولى، لكن في قول عند الشافعية :شـرط الإيتـار بركعة سبق نفل بعد العشاء من سنتها، أو غيرها ليوتر النفل.وفي قول عند الحنابلة -خلاف الصحيح من المذهب: يكره الإيتار بركعة حتى في حق المسافر، تسمى البتيراء، ذكره صاحب الإنصاف (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ۲۷، ص ۹۳، مادة "صلاة الوتر")

مل ومنها بيان مقداره فعندنا الوتر ثلاث ركعات بتسليمة واحدة في الأوقات كلها (تحفة الفقهاء للسمرقندي، ج١، ص٢٠٢، باب صلاة الوتر)

وهي ثلاث (ف) ركعات كالمغرب لا يسلم بينهن (الاختيار لتعليل المختار، ج ١، ص٥٥، باب صلاة الوتر اورشا فعیہ اور حنابلہ کے نز دیک وترکی زیادہ سے زیادہ گیارہ اور ایک قول کے مطابق تیرہ رکعات ہیں۔

البته شافعيه وحنابله كےنز ديك وتر كاادني كمال تين ركعات بيں،اورا يك ركعت يراكتفاء كرنا خلاف اولی ہے،اور تین رکعات سے زیادہ اکمل درجہ یا نچے رکعات اور پھرسات رکعات اور پھرنورکعات اور پھر گیارہ رکعات پڑھنے کا ہے۔واللہ تعالیٰ اعلم ۔ ل اور مالکیہ کے نزدیک وترکی ایک رکعت اس طرح ہے کہ اس سے پہلے الگ سلام کے ساتھ کم از کم دور کعات نفل پڑھے جائیں،خواہ وہ دور کعات نمازِعشاء کے بعد کی دور کعت سنتوں کی شکل میں ہوں، یا کوئی اور ہوں، اور مالکیہ کے نز دیک وترکی ایک رکعت اس طرح پڑھنا کہ اس سے پہلے کم از کم دور کعت نفل الگ سلام کے ساتھ نہ پڑھے جائیں ، بلاعذراییا کرنا مکروہ ہے، واللہ تعالی اعلم۔ سے

لى وقال الحنفية: لا يجوز الإيتار بركعة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن البتيراء قالوا ": روى أن عمر -رضى الله عنه -رأى رجلا يوتر بواحدة، فقال: ما هذه البتيراء؟ لتشفعنها أو لأؤ دبنك. وقال الشافعية والحنابلة :أكثر الوتر إحدى عشرة ركعة، وفي قول عند الشافعية أكثره ثلاث عشرة ركعة، ويجوز بما بين ذلك من الأوتار؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: من أحب أن يوتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل. وقوله: أوتروا بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة وقالت أم سلمة -رضى الله عنها: -كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة ركعة لكن قال المحلى : يحمل هذا على أنها حسبت فيه سنة العشاء .وأدنى الكمال عند الشافعية والحنابلة ثلاث ركعات، فلو اقتصر على ركعة كان خلاف الأولى .ونص الحنابلة :على أنه لا يكره الإيتار بركعة واحدة، ولو بلا عذر.

وأكمل من الثلاث خمس، ثم سبع، ثم تسع ثم إحدى عشرة، وهي أكمله .أما الحنفية :فلم يذكروا في عدده إلا ثلاث ركعات، بتشهدين وسلام، كما يصلى المغرب. واحتجوا بقول عائشة -رضي الله عنها -كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن وفي الهداية: حكى الحسن إجماع المسلمين على الثلاث. قال ابن الهمام: وهو مروى عن فقهاء المدينة السبعة (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢٠، ص٩٩٠، مادة "صلاة الوتر")

^{الما عند المالكية : فإن الوتر ركعة واحدة، لكن لا تكون إلا بعد شفع يسبقها . واختلف : هل الما عند المالكية . واختلف : هل الما عند المالكية . واختلف : هل الما عند المالكية . واختلف : هل المالكية . واختلف : واختلف : هل المالكية . واختلف : واختلف :} تـقـديم الشفع شرط صحة أو كمال؟ قالوا :وقـد تسـمي الركعات الثلاث وترا إلا أن ذلك مجاز، والوتر في الحقيقة هو الركعة الواحدة .ويكره أن يصلي واحدة فقط، بل بعد نافلة، وأقل تلك

نہ کور ^تفصیل سے معلوم ہوا کہ نمازِ وتر کی ایک رکعت پڑھ کرسلام پھیرنے کے ناجائز ہونے کا قول حنفیہ کا ہے، اور حنفیہ کے علاوہ دیگر جمہور فقہائے کرام (امام شافعی، امام احمد اور امام ما لک رحمهم الله) کے نزدیک ایسا کرنا جائز ہے، اورایک وتریر ھر کرسلام پھیرنے کی صورت میں حنفیہ کے علاوہ دیگر حضرات ِ فقہائے کرام کے نز دیک نمانے وتر درست ہوجاتی ہے، اور دوبارہ لوٹانے کی ضرورت نہیں ہوتی۔

لہذا حنفیہ کےعلاوہ دیگرفقہائے کرام کے نز دیک دورکعت پرسلام پھیر کروتر کی تیسری رکعت الگ سے پڑھنے والےامام کی اقتداء میں نماز درست ہونے میں شبزہیں،خواہ مقتدی بھی دو رکعت برامام کے ساتھ سلام چھرے۔واللہ تعالی اعلم۔ ل

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

النافلة ركعتان، ولا حد لأكثرها .قالوا :والأصل في ذلك حديث :صلاة الليل مثني مثني، فإذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى.

ويستثني من كراهة الإيتار بركعة واحدة من كان له عذر، كالمسافر والمريض، فقد قيل: لا يكره له ذلك، وقيل :يكره له أيضا ففإن أوتر دون عـذر بواحدة دون شفع قبلها، قال أشهب :يعيد وتره بأثر شفع ما لم يصل الصبح. وقال سحنون: إن كان بحضرة ذلك أى بالقرب، شفعها بركعة ثم أوتر، وإن تباعد أجزأه.

وقالوا: لا يشترط في الشفع الذي قبل ركعة الوتر نية تخصه، بل يكتفي بأي ركعتين كانتا (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢٠ ص٢٩٣ الى ٢٩٥، مادة "صلاة الوتر")

لى وقال المالكية :الوتر ركعة واحدة، يتقدمها شفع، (سنة العشاء البعدية). ويفصل بينهما بسلام، يقرأ فيها بعد الفاتحة : الإخلاص والمعوذتين.

وكذلك قال الحنابلة الوتر ركعة، قال أحمد : إنا نذهب في الوتر إلى ركعة، وإن أوتر بثلاث أو

وقال الشافعية :أقل الوتر ركعة، وأكثره إحدى عشرة، والأفضل لمن زاد على ركعة الفصل بين الـركعات بـالسلام، فينوي ركعتين من الوتر ويسلم، ثم ينوي ركعة من الوتر ويسلم، لما روى ابن حبان :أنه صلى الله عليه وسلم كان يفصل بين الشفع والوتر.

ودليل المالكية والحنابلة وهو دليل الشافعية على أقل الوتر :خبر مسلم عن ابن عمر وابن عباس : الوتر ركعة من آخر الليل وروى أبو داود من حديث أبي أيوب السابق: من أحب أن يوتر بواحدة فليفعل، وفي صحيح ابن حبان من حديث ابن عباس: أنه صلى الله عليه وسلم أوتر بواحدة. وأدنى الكمال ثلاث، وأكمل منه خمس، ثم سبع، ثم تسع، ثم إحدى عشرة فأكثره إحدى عشرة

﴿ بقيه حاشيه الكلِّ صفح يرملا حظه فرما نين ﴾

اوراس کی وجہ ریہ ہے کہ تین رکعت کے علاوہ کئی معتبر ومتنداحا دیث میں ایک رکعت نماز وتر ير صنے كاذكر بھى آياہے۔ ل

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

للأخبار الصحيحة، منها خبر عائشة :ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة فلاتصح الزيادة عليها كسائر الرواتب .وفي رواية لمسلم عن عائشة :كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر إحدى عشر ركعة، يسلم بين كل ركعتين، ويوتر بواحدة وقال النبي صلى الله عليه وسلم: صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح، فأوتر بواحدة .

والوتر بخمس ثابت في حديث أبي أيوب السابق :الوتر حق واجب على كل مسلم، فمن أحب أن يوتر بخمس فليوتر ..، وروى عن زيد بن ثابت :أنه كان يوتر بخمس، لا ينصرف إلا في آخرها. وفي حديث عائشة المتفق عليه : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوتر من ذلك بخمس، لايجلس في شيء منها إلا في آخرها وروى مثل ذلك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا توتروا بثلاث، أو تروا بخمس أو سبع، ولاتشبهوا بصلاة المغرب.

والوتر بسبع أو تسع ثبت في حديث عائشة عند مسلم وأبي داود، وأيدها بذلك ابن عباس. والوتر باحدى عشرة ثبت أيضا في حديث عائشة المتقدم في الصحيحين.

قال أحمد رحمه الله : الأحاديث التي جاء ت أن النبي صلى الله عليه وسلم أو تر بركعة كان قبلها صلاة متقدمة (الفقه الاسلامي وادلتهٔ للزحيلي، ج٢ص٢ ١٠١٣ ٠ ١، الباب الثاني، الفصل السادس، المبحث السابع)

ل عن الزهرى، قال: أخبرني سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما، قال :إن رجلا قال :يا رسول الله، كيف صلاة الليل؟ قال :مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح، فأوتر بواحدة (بخارى ، رقم الحديث ١٣٤)

عن ابن شهاب، قال :أخبرنى عطاء بن يزيد الليثى، أنه سمع أبا أيوب الأنصارى، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال : الوتر حق، فمن أحب أن يوتر بخمس فليوتر، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليوتر، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر بها، ومن شق عليه ذلك فليوم، إيماء (صحيح ابن حبان، رقم الحديث ٤٠٣٠، باب الوتر)

قال شعيب الارنوؤط: إسناده قوى على شرط مسلم (حاشية ابن حبان)

أخبرني ابن شهاب، قال: حدثني عطاء بن يزيد، عن أبي أيوب، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الوتر حق، فمن شاء أوتر بسبع، ومن شاء أوتر بخمس، ومن شاء أوتر بثلاث، ومن شاء أوتر بواحدة (سنن النسائي، رقم الحديث • ١١١)

عن شرحبيل بن سعد، قال: سمعت جابر بن عبد الله، قال: رأيت رسول الله صلى الله

جس سے معلوم ہوتا ہے کہ وتر کی ایک سلام کے ساتھ تین رکعت پڑھنے کے ساتھ ساتھ وتر کی ایک رکعت پڑھنے یا دورکعت پرسلام پھیر کروتر کی ایک رکعت الگ سے پڑھنے کا قول بھی بلادلیل نہیں ہے، بلکہوہ بھی سیح احادیث پرمنی ہے۔

(4)....فقہائے کرام کے نزدیک نماز وتر کے طریقے

اس سلسلہ میں چوتھا اصول نماز وتر کے طریقہ سے متعلق ہے، اور مختلف فقہائے کرام کے اقوال کی روشی میں نماز وتریر سے کے طریقے جُدا ہیں۔

چنانچە حنفیہ کے علاوہ دیگر فقہائے کرام کے نز دیک نماز وترکی ایک رکعت پڑھنے کی صورت

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

عليه وسلم أناخ راحلته، ثم نزل فصلى عشر ركعات ركعتين ركعتين ، ثم أوتر بواحدة، وصلى ركعتي الفجر، ثم صلى الصبح (صحيح ابن حبان، رقم الحديث ٢٢٢٩)

قال شعيب الانوؤط: رجاله ثقات رجال الشيخين غير شرحبيل بن سعد، وهو ضعيف يكتب حديثه كما سبق، يحيى بن حسان :هو ابن حيان التنيسي .وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه(٢٢١)" عن محمد بن مسكين، بهذا الإسناد (حاشية ابن حبان)

عن شرحبيل بن سعد قال: سمعت جابر بن عبد الله قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أناخ راحلته، ثم نزل، فصلى عشر ركعات، وأوتر بواحدة، صلى ركعتين ركعتين، ثم أوتر بواحدة، ثم صلى ركعتي الفجر، ثم صلى بنا الصبح (صحيح ابن خزيمة، رقم الحديث 20 • 1)

قال الأعظمى :إسناده صحيح. (تعليق ابن خزيمه)

حدثنا المطلب بن عبد الله، قال: سأل ابن عمر رجل فقال: كيف أوتر؟ قال: أوتر بواحدة ، قال : إني أخشى أن يقول الناس البتيراء ، فقال : سنة الله ورسوله ، يريد : هذه سنة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم " (سنن ابن ماجه، رقم الحديث ١١٢١)

قال شعيب الانوؤط: إسناده ضعيف لانقطاعه، قال البخاري: لا أعرف للمطلب سماعًا من أحد من الصحابة إلا قوله :حدثني من شهد خطبة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .-وقال أبو حاتم :روى عن ابن عباس وابن عمر، لا ندري سمع منهما أم لا، لا يذكر الخبر.

وأخرجه ابن خزيمة (٧٤/١) والطحاوي في "شرح معاني الآثار ٢٧٩/١ "والخطيب البغدادي في "موضح أوهام الجمع والتفريق ١ /٢٨ ١ ـ ١ ٢٩ "و ٢٩ ١ ، والبيهقي ٢٦/٣ من طرق عن الأوزاعي، به ويغنى عنه الحديثان السالفان قبله وحديث عائشة الآتي بعده (حاشية ابن ماجه) میں وترکی ایک رکعت پڑھنے کا طریقہ واضح ہے، جس میں ایک رکعت پڑھ کرسلام پھیردیا جا تاہے،اوراس میں سی تفصیل کی ضرورت نہیں۔ ل

اوروتر کی تین رکعات پڑھنے کی صورت میں حفیہ کے نزدیک صرف ایک طریقہ متعین ہے، اور وہ بیہ ہے کہ ایک سلام کے ساتھ وتر کی تین رکعتیں مغرب کی نماز کی طرح لیتی دوسری رکعت پرقعدہ کرکے پڑھی جائیں گی۔

جبکہ مالکیہ کے نز دیک پہلے سنت یانفل کی دورکعت پڑھ کرسلام پھیرا جائے گا،اور پھروتر کی ایک رکعت کوملیجد ہے پڑھا جائے گا۔

اورشا فعیہ اور حنابلہ کے نز دیک وتر کی تین رکعتوں کو حنفیہ کے طریقتہ پر ایک سلام اور دو قعدول کے ساتھ پڑھنا بھی درست ہے، اور مالکیہ کی طرح دورکعت پرسلام پھیر کرتیسری ر کعت کو الگ سے پڑھنا بھی درست ہے، اور وتر کی تین رکعتوں کو اس طرح برط هنا بھی درست ہے کہ دوسری رکعت پر بالکل قعدہ نہ کیا جائے ، اور قعدہ صرف تیسری یا آخری رکعت

یر ہی کیا جائے ،اور پھر سلام پھیرا جائے۔ ی

ل صفة صلاة الوتر:

أولا : الفصل والوصل:

المصلى إما أن يوتر بركعة، أو بثلاث، أو بأكثر:

أ -فإن أوتر المصلى بركعة -عند القائلين بجوازه -فالأمر واضح الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢ ٢ ص ٩ ٩ ٢ ، مادة "صلاة الوتر")

٢ ب -وإن أوتر بثلاث، فله ثلاث صور:

الصورة الأولى : أن يفصل الشفع بالسلام، ثم يصلي الركعة الثالثة بتكبيرة إحرام مستقلة .وهذه الصورة عند غير الحنفية، وهي المعينة عند المالكية، فيكره ما عداها، إلا عند الاقتداء بمن يصل. وأجازها الشافعية والحنابلة، وقالوا : إن الفصل أفضل من الوصل، لزيادته عليه السلام وغيره . وفي قول عند الشافعية :إن كان إماما فالوصل أفضل، لأنه يقتدى به المخالف، وإن كان منفردا فالفصل أفضل قالوا :ودليل هذه الصورة ما ورد عن ابن عمر -رضي الله عنهما -أنه قال :كان النبي صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة وورد :أن ابن عمر -رضي الله عنهما -كان يسلم من الركعتين حتى يأمر ببعض حاجته.

وصرح الحنابلة بأنه يسن فعل الركعة بعد الشفع بعد تأخير لها عنه .نص على ذلك أحمد . ﴿ بقيه حاشيه الكلِّے صفحے برملاحظ فرمائيں ﴾

اور جوحضرات وترکی تین رکعات سے زیادہ کے جواز کے قائل ہیں، جبیبا کہ شا فعیہ اور حنابلہ، توان کے نزدیک تین سے زیادہ وتر کی رکعات پڑھنے کی صورت میں ہردور کعتوں کے بعد سلام پھیردینا بھی درست ہے، اور صرف آخر میں سلام پھیرنا بھی درست ہے، اوران میں سے کون ساطریقہ افضل ہے، اس میں ان حضرات کی آراء مختلف ہیں۔واللہ تعالی اعلم۔ ل

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

ويستحب أن يتكلم بين الشفع والوتر ليفصل وذكر الشافعية أنه ينوى في الركعتين إن أراد الفصل: (ركعتين من الوتر)

أو (سنة الوتر) أو (مقدمة الوتر) قالوا : ولا يصح بنية (الشفع) أو (سنة العشاء) أو (صلاة الليل) الصورة الثانية : أن يصلي الثلاث متصلة سردا، أي من غير أن يفصل بينهن بسلام ولا جلوس، وهي عند الشافعية والحنابلة أولى من الصورة التالية .واستدلوا لهذه الصورة بأن النبي صلى الله عليه وسلم : كان يوتر بخمس، لا يجلس إلا في آخرها .

وهذه الصورة مكروهة عند المالكية، لكن إن صلى خلف من فعل ذلك فيواصل معه.

الصورة الثالثة :الوصل بين الركعات الثلاث، بأن يجلس بعد الثانية فيتشهد ولا يسلم، بل يقوم لـلثـالثة ويسـلـم بـعـدها، فتكون في الهيئة كصلاة المغرب، إلا أنه يقرأ في الثالثة سورة بعد الفاتحة خلافا للمغرب

وهـذه الصورة هي المتعينة عند الحنفية قالوا :فلو نسى فقام للثالثة دون تشهد فإنه لا يعود، وكذا لوكان عامدا عند أبي حنيفة، وهذا استحسان .والقياس أن يعود، واحتجوا لتعينها بقول أبي العالية: "علمنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم: أن الوتر مثل صلاة المغرب، فهذا وتر الليل، وهذا وتر النهاد "

وقال الشافعية :هي جائزة مع الكراهة؛ لأن تشبيه الوتر بالمغرب مكروه.

وقال الحنابلة : لا كراهة إلا أن القاضي أبا يعلى منع هذه الصورة . وخير ابن تيمية بين الفصل والوصل (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢٢ ص ٩ ٢٠٢٩، مادة "صلاة الوتر")

لے ج -أن يصلى أكثر من ثلاث:

وهو جائز -كما تقدم -عند الشافعية والحنابلة.

قال الشافعية :فالفصل بسلام بعد كل ركعتين أفضل، لحديث :كان صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى الفجر بإحدى عشرة ركعة ويسلم من كل ركعتين، ويوتر بواحدة ويجوز أن يصلي أربعا بتسليمة، وستا بتسليمة، ثم يصلي ركعة، وله الوصل بتشهد، أو تشهدين في الثلاث الأخيرة.

وقال الحنابلة :إن أوتـر بـخـمـس أو سبـع فالأفضل أن يسردهن سردا فلا يجلس إلا في آخرهن، لحديث عائشة -رضى الله عنها: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ﴿ بقيه حاشيه الكلِّ صفح يرملا حظه فرما ئين ﴾

مذكورة تفصيل سے معلوم ہوا كما كركوئي شخص ورزكى صرف ايك ركعت يرشعي، يا يہلے دوركعت پڑھ کرسلام پھیردے،اور پھروتر کی ایک مستقل رکعت الگ سے پڑھے،تو حنفیہ کے علاوہ دیگر جہبور فقہائے کرام (شافعیہ، حنابلہ اور مالکیہ) کے نز دیک دونوں صورتوں میں منفرد، امام اورمقتدی سب کی طرف سے وتر کی نماز درست اورمعتبر ہوجاتی ہے،خواہ دورکعت پر سلام پھیرنے کو قاطع صلاۃ کہا جائے ، یا پچھاور۔ واللہ تعالی اعلم۔

(5)....وترکے واجب پاسنت ہونے کامسکلہ

اس سلسلہ میں یا نچواں اصول نماز وتر کے درجہ سے متعلق ہے، اور فقہائے کرام کا اس بارے میں اختلاف ہے کہ وترکی نماز واجب ہے، یاسنت ہے؟

پس جمہور فقہائے کرام لینی مالکیہ، شافعیہ، حنابلہ اور حنفیہ میں سے امام ابو یوسف اور امام محمر حمهم الله كے نز ديك اورامام ابوحنيفه رحمه الله سے مروى ايك روايت كے مطابق وتركى نماز تطوع میں داخل ہے،البتہاس کا درجہسدتِ مؤ کدہ ہے۔

جبكهامام ابوحنیفه رحمه الله کے نز دیک راجح بیہ ہے کہ وترکی نما زتطوع سے اوپر واجب درجہ میں واخلہے۔ لے

[﴿] الرُّشْتُرَصِّكُ كَالِقِيمَاشِيم ﴾ وكعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس إلا في آخرها . ولحديث أم سلمة -رضي الله عنها -قالت :كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس، وسبع، لا يفصل بينهن بتسليم وإن أوتر بتسع فالأفضل أن يسرد ثمانيا، ثم يجلس للتشهد ولا يسلم، ثم يصلي التاسعة ويتشهد

ويجوز في الخمس والسبع والتسع أن يسلم من كل ركعتين.

وإن أوتر بإحدى عشرة فالأفضل أن يسلم من كل ركعتين، ويجوز أن يسرد عشرا، ثم يتشهد، ثم يـقـوم فيـأتـي بـالركعة ويسلم، ويجوز أن يسرد الإحدى عشرة فلا يجلس ولا يتشهد إلا في آخرها (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢٦ ص ٢٩٦، ٢٩٤، مادة "صلاة الوتر")

لى الوتر هل هو سنة راتبة أو واجب؟قال المالكية، والشافعية، والحنابلة، والصاحبان ورواية ثالثة عن أبي حنيفة :الوتر سنة مؤكدة .وصرح الشافعية بعد الوتر من السنن الرواتب .قال الخطيب الشربيني :الوتر قسم من الرواتب كما في الروضة على المعتمد، وقيل :هو قسيم لها، والوتر ﴿ بقيه حاشيه الكلِّ صفح برملاحظ فرما نين ﴾

اور تطوع کے مفہوم میں نفل ومستحب کے ساتھ ساتھ سنت نماز تو داخل ہوتی ہے، مگر واجب نماز داخل نہیں ہوتی ، لہذا اگر کوئی شخص (خواہ امام ہو، یا مقتدی، یا منفرد) تطوع یا سنت کی نیت

﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

أفضل السنن. وقال جمهور الفقهاء ما عدا الحنفية: أقله ركعة وأكثره إحدى عشرة ركعة. وأقبل الكمال فيه عند الحنفية ثلاث ركعات بتسليمة واحدة في الأوقات كلها، وأكثره إحدى عشرة ركعة يقنت في الركعة الأخيرة.

وذهب أبو حنيفة في الراجح عنه إلى أن الوتر واجب . وقال زفر وهو رواية ثانية عند أبي حنيفة :هو فرض . والتفصيل في (صلاة الوتر) (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢٥ص ٢٧٩ ، مادة "السنن الرواتب")

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوتر سنة مؤكدة، وليس واجبا، ودليل سنيته قول النبي صلى الله عليه وسلم :إن الله وتريحب الوتر، فأوتروا يا أهل القرآن وأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وواظب

واستدلوا لعدم وجوبه بما ثبت : أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله أعرابي : عما فرض الله عليه في اليوم والليلة؟ فقال : حمس صلوات، فقال : هل على غيرها؟ قال : لا إلا أن تطوع.

وعن عبد الله بن محيريز أن رجلا من بني كنانة يدعى المخدجي سمع رجلا بالشام يكني أبا محمد، يقول :الوتر واجب قال المخدجي :فرحت إلى عبادة بن الصامت -رضي الله عنه -فاعترضت له وهو رائح إلى المسجد، فأخبرته بالذي قال أبو محمد، فقال عبادة : كذب أبو محمد، سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم -يقول: خمس صلوات كتبهن الله على العباد، من جاء بهن، لم يضيع منهن شيئا، استخفافا بحقهن، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة .

وقال على -رضي الله عنه -الوتر ليس بحتم كهيئة الصلاة المكتوبة، ولكن سنة، سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا: ولأن الوتريجوز فعله على الراحلة لغير الضرورة، وثبت ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن عمر -رضى الله عنهما :-كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على الراحلة قبل أي وجه توجه، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة فلو كانت واجبة لما صلاها على الراحلة، كالفرائض.

وذهب أبو حنيفة -خلافا لصاحبيه -وأبو بكر من الحنابلة :إلى أن الوتر واجب، وليس بفرض، وإنما لم يجعله فرضا؛ لأنه لا يكفر جاحده، ولا يؤذن له كأذان الفرائض، واستدل بوجوبه بقول النبي صلى الله عليه وسلم: الوترحق، فمن لم يوتر فليس منا كور ثلاثا وبقوله صلى الله عليه وسلم :إن الله تعالى أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم، وهي صلاة الوتر، فصلوها ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر وهو أمر، والأمر يقتضي الوجوب، والأحاديث الآمرة به كثيرة؛ ولأنه صلاة مؤقتة تقضى.

سے وترکی نماز برعے، تو مالکیہ، شافعیہ، حنابلہ اور حنفیہ میں سے امام ابوبوسف اور امام محمد حمهم الله،ان سب حضرات کے زدیک وزکی نماز درست اورا داہوجاتی ہے۔ کیکن امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے راجح قول کے مطابق بہت سے مشائخ حنفیہ نے فر مایا کہ ادا

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

نہیں ہوتی،اوراس نیت کے ساتھ وتر کی نماز پڑھنے والے امام کی اقتداء میں وتر کو واجب

وروى عن أبى حنيفة : أنه سنة، وعنه رواية ثالثة : أنه فرض، لكن قال ابن الهمام : مراده بكونه سنة : أنه ثبت بالسنة،فلا ينافي الوجوب، ومراده بأنه فرض :أنه فرض عملي، وهو الواجب (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢٦ ص • ٢٩، ١٩٢، مادة "صلاة الوتر")

الوتـر مطلوب بالإجماع، لقوله صلى الله عليه وسلم : يـا أهـل الـقرآن أو تروا فإن الله وتريحب الوتر، وكان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم، لحديث :ثلاث كتبن على ولم تكتب عليكم: الضحي، والأضحي، والوتر.

وهو واجب كصلاة العيدين عند أبي حنيفة، سنة مؤكدة وآكد السنن عند الصاحبين وبقية الفقهاء. استدل أبو حنيفة بقوله صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى زادكم صلاة، ألا وهي الوتر، فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر وهو أمر والأمر للوجوب، وإنما لم يكفر جاحده باتفاق الحنفية؛ لأن وجوبه ثبت بسنة الآحاد، وهو معنى ما روى عنه أنه سنة .وبناء عليه لا يجوز عنده أداؤه قاعدا أو على الدابة بلا عذر.

ويؤيده أحاديث أخرى، منها حديث أبي أيوب : الوترحق، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل.

وحديث بريدة : الوتر حق، فمن لم يوتر، فليس منا.

واستـدل الجمهور على سنيته بأحاديث كثيرة منها :قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي، حين سأله عما فرض الله عليه من الصلاة؟ قال : خمس صلوات، قال :هل على غيرها؟ قال : لا إلا أن تطوع. وكذب عبادة بن الصامت رجلا يقول: الوتر واجب، وقال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول :خمس صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم والليلة وعن على قال :الوتر ليس بحتم كهيئة الصلاة المكتوبة، ولكنه سنة سنها النبي صلى الله عليه وسلم.

ولأنه يجوز فعله على الراحلة من غير ضرورة، فأشبه السنن، وروى ابن عمر :أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر على بعيره.

وهـ ذا الرأي هـ و الـحق؛ لأن أحـاديث أبي حنيفة إن صحت فهي محمولة على التأكيد، وقد تكلم المحدثون فيها، فحديث من لم يوتر فليس منا فيه ضعيف، وحديث أبي أيوب الوترحق وإن كان رواته ثقاتا، فمحمول على تأكيد الاستحباب، لقول الإمام أحمد: من ترك الوتر عمدا فهو رجل سوء ، لا ينبغي أن تقبل له شهادة (الفقه الاسلامي وادلتهٔ للزحيلي، ج٢ ص ٩ • • ١ الي ٰ ١ ١ • ١ ، الباب الثاني، الفصل السادس، المبحث السابع)

سجھنےوالےمقتدی کی نماز بھی مٰدکورہ حضرات کے نزدیک ادانہیں ہوتی۔ لے

البته متعددمشائخ حنفیہ نے اس سے اختلاف کرتے ہوئے فرمایا کہنمازِ وتر کوتطوع اورسنت سجھنے والے امام کی اقتداء میں وتر کی نماز کا پڑھنا جائز ہے، جس کی مزید تفصیل آ گے آتی

اورامام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے علاوہ جمہور فقہائے کرام کے نز دیک نما نہ وتر کے سنت اور تطوع میں داخل ہونے کی وجہ ہے، نما زِ وتر کو بلا عذر بیٹھ کراور بلا عذر سواری پر پڑھنا بھی

لى التطوع: اسم لما شرع زيادة على الفرض والواجب وهو فرد من أفراد التبرع، فالتبرع قد يكون واجبا، وقد لا يكون واجبا، ويكون التطوع أيضا في العبادات، وهي النوافل كلها الزائدة عن الفروض والواجبات (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٠ ١، ص٧٥، مادة "تبرع")

أنهم يتوسعون بإطلاق التطوع على ما عدا الفرائض والواجبات، وبذلك يكون التطوع والسنة والنفل والمندوب والمستحب والمرغب فيه ألفاظا مترادفة، ولذلك قال السبكي :إن الخلاف

غاية الأمر أن ما يدخل في دائرة التطوع بعضه أعلى من بعض في الرتبة، فأعلاه هو السنة المؤكدة، كالعيدين، والوتر عند الجمهور، وكركعتي الفجر عند الحنفية .ويلي ذلك المندوب أو المستحب كتحية المسجد، ويلي ذلك ما ينشئه الإنسان ابتداء ، لكن كل ذلك يسمى تطوعا والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم للرجل -الذي سأل بعدما عرف فرائض الصلاة والصيام والزكاة : هل على غيرها؟ فقال له : لا، إلا أن تـطوع(الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١١، ص ۲۷ ا ، مادة "تطوع)

والتطوع في العبادات، منه ما هو مطلق كالتهجد والصوم، ومنه ما هو مقيد كصلاة الكسوف والسنن الرواتب مع الفرائض، وكصيام عرفة وعاشوراء.

أما التطوع المطلق، فيصح عند جميع الفقهاء أداؤه دون تعيينه بالنية، وتكفى نية مطلق الصلاة أو مطلق الصوم.

أما التطوع المعين كالرواتب والوتر والتراويح، وصلاة الكسوف والاستسقاء، وصيام يوم عاشوراء ، فإنه يشترط فيه تعيينه بالنية، وذلك عند المالكية والشافعية والحنابلة وبعض مشايخ الحنفية، غير أن المالكية حددوا المعين عندهم بأنه :الوتر والعيدان وصلاة الكسوف والاستسقاء ورغيبة الفجر، أما غير ذلك فهو من المطلق عندهم .والصحيح المعتمد عند الحنفية أن التطوع المعين أو المقيد يصح دون تعيينه، وأنه يكفي فيه مطلق النية كالتطوع المطلق، وهو ما عليه أكثر مشايخ الحنفية (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢ ا ص١٢ ١ ، ٦٣ ١ ، مادة "تطوع")

 ٢. ولو اقتدى الحنفي بمن يرى الوتر سنة يجوز لضعف دليل وجوبه ذكره في "مختصر المحيط " (البناية شرح الهداية، ج٢ ص٢ • ٥، كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر)

جائزہے۔ لے

(6) مجتبد كواسيخ اجتباد كے مطابق عمل وفتو كا حكم

اس سلسلہ میں چھٹا اصول ہیہ ہے کہ اگر کوئی شخص اہل السنة والجماعة کے کسی مخصوص فقہی مسلک سے تعلق رکھتا ہو، اوراُس میں اجتہا دی شان پائی جاتی ہو، خواہ وہ جزوی درجہ کی ہو، جس کے پیشِ نظروہ دلائل میں غور وفکر کر کے کسی مسئلہ میں ایسے قول کوراج سمجھے، جس کواس کے خصوص فقہی مسلک میں مرجوح قرار دیا گیا ہے، یاوہ اہل السنة والجماعة کے کسی دوسرے امام کے قول کوراج سمجھے، تو اُس کواسپنے نزدیک رائج قول پڑمل کر لینا درست

7-4

ل ذهب الحنفية إلى أن صلاة الوتر لا تصح إلا من قيام، إلا لعاجز، فيجوز أن يصليها قاعدا، ولا تصح على الراحلة من غير عذر .

وذهب جمهور الفقهاء -المالكية والشافعية والحنابلة -إلى أنه تجوز للقاعد أن يصليها ولو كان قادرا على القيام، وإلى جواز صلاتها على الراحلة ولو لغير عذر .وذلك مروى عن على وابن عمر وابن عباس والثورى وإسحاق -رضى الله عنهم -قالوا : لأنها سنة، فجاز فيها ذلك كسائر السنن. واحتجوا لذلك بما ورد من حديث ابن عمر -رضى الله عنهما -أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسبح على الراحلة قبل أى وجه توجه، ويوتر عليها، غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة وعن سعيد بن يسار أنه قال : كنت أسير مع ابن عمر -رضى الله عنهما -بطريق مكة، قال سعيد : فلما خشيت الصبح نزلت فأوترت، ثم أدركته، فقال لى ابن عمر : أين كنت؟ فقلت له :خشيت الفجر فنزلت فأوترت . فقال عبد الله عليه وسلم أسوة؟ فقلت : بلى والله .قال :إن رسول الله عليه وسلم كان يوتر على البعير (الموسوعة الفقهية الكويتية، والله .قال ؟ مادة "صلاة" صلاة الوتر)

"كم قال في جواهر الفتاوى: لو أن رجلا من أهل الاجتهاد برء من مذهبه في مسألة أو في أكثر منها باجتهاد لما وضح له من دليل الكتاب أو السنة أو غيرهما من الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان مأجورا محمودا وهو في سعة منه وهكذا أفعال الأئمة المتقدمين فأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن لما يرغب من غرض الدنيا وشهوتها فهو مذموم آثم مستوجب للتأديب، والتعزير لارتكابه المنكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه .اهـ.

ونقل السيوطى في رسالته المسماة بجزيل المواهب في اختلاف المذاهب من فصل الانتقال من مذهب إلى مذهب وهو جائز إلى أن قال وأقول: للمنتقل أحوال:

﴿ بقيه حاشيه الكل صفح يرملاحظ فرمائين ﴾

بلکہ اگر کوئی ایسا عالم دوسرے کواس کے مطابق فتویٰ دے، بالخصوص جس میں دوسرے کی

﴿ كُرْشته صفح كالقيد حاشيه ﴾

الأول أن يكون السبب الحامل له على الانتقال أمرا دنيويا كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب من الملوك وأهل الدنيا فهذا حكمه كمهاجر أم قيس لأن الأمور بمقاصدها ثم له حالان الأول أن يكون عاريا من معرفة الفقه ليس له في مذهب إمامه سوى اسم شافعي أو حنفي كغالب متعممي زماننا أرباب الوظائف في المدارس حتى أن رجلا سأل شيخنا العلامة الكافيجي -رحمه الله تعالى -مرـة يكتب له على قصة تعليقا بولاية أول وظيفة تشغر بالشيخونية فقال له :ما مذهبك فقال: مـذهبي خبز وطعام يعني وظيفة أما في الشافعية أو المالكية أو الحنابلة فإن الحنفية في الشيخونية لا خبز لهم ولا طعام فهذا أمره في الانتقال أخف لا يصل إلى حد التحريم لأنه إلى الآن عامي لا مذهب له يحققه فهو يستأنف مذهبا جديدا ثانيهما أن يكون فقيها في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندى.أنه يصل إلى حد التحريم لأنه تلاعب بالأحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا.

الحال الثاني أن يكون الانتقال لغرض ديني وله صورتان :الأولى أن يكون فقيها في مذهبه وقد ترجح عنده المذهب الآخر لما رآه من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافعي ولهذا لما قدم الشافعي مصر تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية، والشانية أن يكون عاريا من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب غيره سهلا عليه سريعا إدراكه بحيث يرجو التفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعا ويحرم التخلف لأن التفقه على مذهب إمام من الأثمة الأربعة خير من الاستمرار على الجهل وليس له من التمذهب سوى اسم حنفي أو شافعي أو مالكي فالتمذهب على مذهب أي إمام كان خير من الجهل بالفقه على كل المذاهب فإن الجهل بالفقه تقصير كبير، وقل أن تصح معه عبادة وأظن هذا هو السبب لتحول الطحاوي حنفيا بعد أن كان شافعيا فإنه كان يقرأ على خاله المزنى فاعتاص عليه الفهم يوما فحلف المنزني أنه لا يجيء منه فانتقل حنفيا ففتح عليه وصنف كتابه شرح معاني الآثار فكان إذا قرء عليه يـقـول لو عاش خالي كفر عن يمينه، قال بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية لا حنث على المزني لأن مراده لا يجيء منه شيء في مذهب الشافعي قلت :ولا يستنكر ذلك فرب شخص يفتح عليه في علم دون علم، وفي مذهب دون مذهب وهي قسمة من الله تعالى وكل ميسر لما خلق له وعلامة الإذن التيسير.

الحال الثالث :أن يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل مجردا عن القصد فهذا يجوز للعامى ويكره أو يمنع للفقيه لأنه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج إلى زمن آخر لتحصيل فقه هـذا الـمـذهـب فيشـغـلـه ذلك عـمـا هو الأهم من العمل بما تعلمه وقد ينقضي العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالأولى ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة (العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ج٢، ص٣٢٨، مسائل وفوائد شتى من الحظر والإباحة وغير ذلك) وأما تفاريع الفقه فلا حاجة إليها للاجتهاد؛ ولأن هذه التفاريع ولدها المجتهدون بعد حيازة منصب

﴿ بقيه حاشيه ا كلَّ صفِّح يرملاحظ فرما نين ﴾

تیسیر مقصود ہواوراسے فتنہ یا دشواری سے بچانا پیشِ نظر ہو، تو بعض فقہاء ومشائخ کے نز دیک

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

الاجتهاد فكيف يكون شرطا في منصب الاجتهاد، وتقدم الاجتهاد عليها شرط. نعم إنما يحصل منصب الاجتهاد في زماننا بممارستها فهي طريق تحصيل الدراية في هذا الزمان، ولم يكن الطريق في زمان الصحابة ذلك ويمكن الآن سلوك طريق الصحابة أيضا. واعلم أن اجتماع هذه العلوم إنما يشترط في حق المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أحكام الشرع، وليس الاجتهاد عند العامة منصبا لا يتجزأ بل يجوز أن يفوز العالم بمنصب الاجتهاد في بعض الأحكام دون بعض فمن عرف طرف النظر في القياس فله أن يفتي في مسألة قياسية، وإن لم يكن ماهرا في علم الحديث. ومن نظر في المسألة المشتركة أو مسألة العول يكفيه أن يكون فقيه النفس عارفا بأصول الفرائض ومعانيها، وإن لم يكن حصل الأخبار التي وردت في باب الربا والبيوع فلا استمداد لنظر هذه المسألة منها، ولا تعلق لتلك الأحاديث بها فمن أين تضر الغفلة عنها والقصور عن معرفتها (كشف شرطه وحكمه

كان الاجتهاد يتجزأ عند الجمهور (حجة الله البالغة للدهلوي، ج ا ص٢٦٤، باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبعدها)

قلت هذه الاستدلالات التي أوردها المانعون ليست بقياسات حتى يقال أنه منتف بانتفاء الاجتهاد بـل ادخـال جـزئـي فـي العمومات الكلية الثابتة من الايات والأحاديث وقياسات أصحاب الاجتهاد وهو ليس بمنقطع إلى يوم القيامة وأن انقطع الاجتهاد من ازمنة طويلة علا إن المنقطع إنما هو الاجتهاد المطلق الكلي لا الاجتهاد الجزئي على الراي الاصح في التجزي (ترويح الجنان بحكم شرب الدخان للكنوى، ج ا ص ٥٩ مقدمة)

(ودخل) في المستفتى (المجتهد في البعض) من المسائل الاجتهادية (بالنسبة إلى) المجتهد (المطلق) نعم حيث قلنا بتجزؤ الاجتهاد فقد يكون الشخص مفتيا بالنسبة إلى أمر مستفتيا بالنسبة إلى آخر (التقرير والتحبير، ج٢ ص٢٥٢،المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد والافتاء) فيـجوز أن يكون شخص مجتهد في بعض المسائل دون بعض (وهو الحق) أي القول بالتجزؤ هو الحق كما سبق وجهه، وأنه عليه الأكثر (تيسير التحرير لامير بادشاه، ج٣ص ٢٣٢،المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد والإفتاء)

من يجوز له التقليد:

تقدم أن الذي يجوز له التقليد هو العامي ومن على شاكلته من غير القادرين على الاجتهاد. وكذلك من لـه أهـلية الاجتهـاد إذا استشعر الفوات لو اشتغل بالاجتهاد في الأحكام، فله أن يقلد مجتهدا فأما المجتهد لو أراد التقليد مع سعة الوقت وإمكان الاجتهاد فقد قال الإمام الشافعي وغيره :ليس له أن يقلد بل عليه أن يجتهد .وقيل :يجوز له التقليد.

ودليل القول بأن الاجتهاد يجب عليه أن اجتهاده في حق نفسه يضاهي النص، فلا يعدل عن الاجتهاد ﴿ بقيه حاشيه الكلِّ صفح يرملا حظه فرما ئيں ﴾

اس کوابیا کرنا اور دوسرے کواس کے مطابق عمل کرنا بھی جائز ہوتا ہے۔ ل

﴿ كُرْشْتُ صَفِّح كَالِقِيمَ اشْبِهِ ﴾ عند إمكانه، كما لا يعدل عن النص إلى القياس. أما إن اجتهد من هو أهل للاجتهاد، فأداه اجتهاده إلى معرفة الحكم، فليس له أن يتركه ويصير إلى العمل أو الإفتاء بقول غير ٥ تقليدا لمن خالفه في ذلك، قال صاحب مسلم الثبوت " :إجماعا "أى بإجماع أثمة الحنفية، لأن ما علمه هو حكم الله في حقه فلا يتركه لقول أحد . ولكن لو أن القاضي المجتهد حكم بالتقليد نفذ حكمه عند أبي حنيفة على رواية، ولم ينفذ على الرواية الأخرى، ولا على قول الصاحبين والفتوى على قولهما، وهي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة.

والذين قالوا بتجزؤ الاجتهاد يجب عندهم على المجتهد المطلق أن يقلد فيما لم يظهر له حكم الشرع فيه، فيكون مجتهدا في البعض مقلدا في البعض الآخر، ولكن قيل: إنه ما دام عالما فلا يقلد إلا بشرط أن يتبين له وجه الصحة، بأن يظهره له المجتهد الآخر (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١٣ ا ص ٢٢ ا ١٣٣ ا ، مادة " تقليد")

لى فلا مانع شرعا من تقليد أئمة المذاهب والمجتهدين المشهورين والمغمورين، كما لامحذور في الشرع من التلفيق بين أقوال المذاهب عملا بمبدأ اليسر في الدين لقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ومن المعلوم أن أغلب الناس لامذهب لهم، وإنما مذهبهم مذهب مفتيهم، وهم حريصون على أن يكون عملهم شرعيا (الفقه الاسلامي و ادلته، ج ١، ص ٠ ٩، مقدمات ضرورية عن الفقه، المطلب السادس: الضوابط الشرعية للأخذ بأيسر المذاهب)

وجواز التلفيق مبنى على ما قررناه من أنه لا يجب التزام مذهب معين في جميع المسائل، فمن لم يكن ملتزما مذهبا معينا، جاز له التلفيق، وإلا أدى الأمر إلى بطلان عبادات العوام، لأن العامي لا مـذهـب لـه و لو تـمـذهـب به، ومذهبه في كل قضية هو مذهب من أفتاه بها .كـما أن القول بجو از التلفيق يعتبر من باب التيسير على الناس.

وتـقـليد إمام في جزئية أو مسألة لايمنع من تقليد إمام آخر في مسألة أخرى(الفقه الاسلامي و ادلته، ج ١، ص ٧٠ ١، المطلب السادس: الفرع الرابع-آراء الأصوليين في مسألة اختيار الأيسر (أو تتبع الرخص)، وفي التلفيق بين المذاهب)

المراد بعموم البلوي :الحالة أو الحادثة التي تشمل كثيرا من الناس ويتعذر الاحتراز عنها ، وعبر عنه بعض الفقهاء بالضرورة العامة وبعضهم بالضرورة الماسة، أو حاجة الناس.وفسره الأصوليون بما تمس الحاجة إليه في عموم الأحوال (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١٣، ص ١، مادة "عموم")

عندما يتعلق الأمر بالعموم، وبمصلحة اجتماعية معتبرة، فالأولى بأهل الفتوى أن ييسروا ولا يعسروا، دون تجاوز للنصوص المحكمة، أو القواعد الثابتة.

ولهـذا جعل الفقهاء من موجبات التخفيف :عـمـوم البـلوى بالشيء مراعاة لحال الناس ورفقًا بهم، هـذا بـالإضافة إلى أن عصرنـا الـحـاضـر خاصة أحوج ما يكون إلى التيسير والرفق بأهله(بنوك الحليب، لفضيلة الدكتور يوسف القرضاوي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر ﴿ بقيه حاشيه الگلے صفحے يرملاحظة فرمائيں ﴾ الإسلامي بجدة، ج٢، ص • ٢٦) اور بعض فقہائے کرام نے بیوضاحت بھی کی ہے کہ اگر کوئی عامی شخص جواینے آپ کو برائے نام حنفی، شافعی وغیرہ کہتا ہو، وہ اگر کسی مسئلہ میں اہلُ السنۃ والجماعۃ کے دوسرے مجہتد کے موقف کےمطابق عمل کرے،جس میں کوئی نفسانیت ، دنیاوی غرض اور ہوا پرتی وغیرہ نہ ہو، بالخصوص جبكه كسى ضرورت كى وجه سے ايبا كرے، تو اس كے لئے ايبا كرنا قابلِ ملامت وباعثِ نكيزبين ہے۔ ل

﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

ويَعَخَرَّج منه :أى من جوازِ اتِّباع غيرِ مقلِّده الأوّل، وعدم التضييق عليه، جوازُ اتّباع رخصِ المذاهب :أي أخذَه من المذاهب ما هو الأهونُ عليه فيما يقعُ من المسائل، ولا يمنعُ منه مانع شرعى، إذ للإنسان أن يسلكَ المسلك الأخفُّ عليه إذا كان له إليه سبيلٌ، بأن لم يكن عَمِل بآخر :أي بـقـول آخـر مخالفاً لذلك الأخفّ فيه :أي في ذلك الـمـحلّ المختلف فيه .كذا في (شرح السيد بادشاه) على التحرير.

وقول ابن حَزم: إنّ متَّبعَ الرُّحص فاسقٌ بالإجماع لم يؤخذ به، وهو مردودٌ بما أفتى به العزُّ بن عبدِ السَّلام من أنَّه لا يتعيَّن على العامَّى إذا قلَّدَ إماماً في مسألةٍ أن يقلَّده في سائر مسائل الخلاف؛ لأنَّ الناسَ من زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلى أن ظهرتِ المذاهبَ يسألونَ فيما يسنحُ لهم الـعلماء َ المختلفين من غيرِ نكيرٍ، وسواءٌ اتَّبع الرخصَ في ذلك أو العزائم؛ لأنَّ مَن جعلُ المصيبَ واحداً، وهو الصحيح، لم يعيِّنُه، ومَن جعلَ كلُّ مجتهدٍ مصيبٌ فلا إنكار على مَن قلَّد في الصواب. وأمَّا ما حُكِيَ عن ابن حَزُم فلعلُّه محمولٌ على مَن تتبَّعَها من غير تقليدٍ لمَن قال بها، أو على الرخص المركبة في الفعل الواحد . كذا في)(العقد الفريد)

بل قيل :لا يـصــُّ لـلعاميِّ مذهب؛ لأنّ المذهبَ لا يكون إلّا لمَن له نوعُ نظرِ وبصيرةِ بالمذهب، أو لمَن قرأ كتاباً في فروع مذهبٍ وعرف فتاوى إمامه وأقواله، وأمّا مَن لم يتأهل لذلك بل قال :أنا حنفيٌّ أو شافعيٌّ لم يصر من أهل ذلك المذهب بمجرَّدِ هذا (الدر الفريد في بيان حكم التقليد، لاحمد بن محمد الحموى المتوفى 4 ٨ • ١ هـ، ص ٨ ١ ، ٩ ١ ، انواع التقليد)

لى وإذا كان هناك أكثر من مجتهد فالمقلد له أن يختار أحدهم، والأولى أن يختار من يثق به أكثر من غيره (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ١٠، ص ٢ ك، مادة "استقبال")

ولا تتصور معاتبة احد من الايمةإذا انتقل واحد من مقلديهم إلى مذهب امام اخر او قلده في بعض الـمسـائـل لالـغـرض نفساني بل لفرض شرعي وقوة دليل لاحت له فاحفظه(إمام الكلام في القراء ة خلف الإمام ،لعبد الحي اللكنوي)

لأنه مجتهد فيه) أي موضع اجتهاد صحيح، بمعنى أنه يسوغ فيه الاجتهاد لأنه لم يخالف كتابا ولا سنة مشهورة ولا إجماعا، إذ لو خالف شيئا من ذلك في رأى المجتهد لم يكن مجتهدا فيه(رد المحتار على الدر المختار، ج٣،ص٣٣٨، كتاب الطلاق، باب الخلع)

﴿ بقيه حاشيه الكلِّے صفحے يرملاحظ فرمائيں ﴾

جس کے متعلق تمہید میں بھی کچھ تفصیل ذکر کی جانچکی ہے۔

اورا گرچہموجودہ دور کے اہلِ علم کا ایک بڑا طبقہ اس سلسلہ میں پختی اور تشدد کا قائل ہے، اور وہ اس سے اختلاف رکھتا ہے،اور ہمہ دم وہمہ تن جمود اختیار کرتا ہے،اور دوسروں کوبھی اس کا مکلّف ویابند قرار دیتاہے،جس سے ہمیں اتفاق نہیں۔

وَاللهُ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتَهُ وَاَحُكُمُ.

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل(رد المحتار،ج٧،ص • ٥٣٠ كتاب البيوع،مطلب مهم في أحكام النقود إذا كسدت أو انقطعت أو غلت أو رخصت)

إن وجـد الـمستـفتـي أكثـر مـن عـالـم، وكـلهم عدل وأهل للفتيا، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المستفتى بالخيار بينهم يسأل منهم من يشاء ويعمل بقوله، ولا يجب عليه أن يجتهد في أعيانهم ليعلم أفضلهم علما فيسأله، بل له أن يسأل الأفضل إن شاء ، وإن شاء سأل المفضول مع وجود الفاضل، واحتجوا لذلك بعموم قول الله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)، وبأن الأولين كانوا يسألون الصحابة مع وجود أفاضلهم وأكابرهم وتمكنهم من سؤالهم.

وقسال القفسال وابن سسريج والإسفراييني من الشيافعية:ليسس لسه إلا سؤال الأعلم والأخذ بقوله (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٣٦، ص ٣٨،٣٤، مادة "فتوى")

ثم اعلم أنه ذكر في التحرير وشرحه أيضا أنه يجوز تقليد المفضول مع وجود الأفضل .وبه قال الحنفية والمالكية وأكثر الحنابلة والشافعية .وفي رواية عن أحمد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز .ثم ذكر أنه لو التزم مذهبا معينا .كأبي حنيفة والشافعي، فقيل يلزمه، وقيل لا وهو الأصح اهـ وقد شاع أن العامي لا مذهب له (رد المحتار على الدر المختار، ج ١،ص ١٨م، مقدمة)

مطلب العامي لا مذهب له قلت : وأيضا قالوا العامي لا مذهب له، بل مذهبه مذهب مفتيه، وعلله في شرح التحرير بأن المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذهب على حسبه، أو لمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوي إمامه وأقواله.

وأما غيره ممن قال أنا حنفي أو شافعي لم يصر كذلك بمجرد القول كقوله أنا فقيه أو نحوى اهـ وتقدم تمام ذلك في المقدمة أول هذا الشرح(رد المحتار على الدر المختار، ج٣، ص ٠ ٨، كتاب الحدود،باب التعزير)

اوراس كى تفصيل بم في آين زيرتاليف كتاب "اجتها و وتقليداورا فناءواستفتاء كاحكم" ميں بيان كردى ہے محدر ضوان ـ

سنت جھنے یاوتر کی ایک رکعت الگ سے پڑھنے

واليكى اقتذاء كاحكم

فہ کورہ اصولی باتوں کے بعد عرض ہے کہ اگر کوئی امام وتروں کی نماز کے تطوع وسنت ہونے کا قائل ہو، جیسا کہ شافعی ، ماکئی یا صنبی یا امام ابو یوسف اورا مام محمد کے قول کورائے سیجھنے والا امام ، تو بعض مشائح خفیہ نے ایسے امام کی افتداء میں وتر کو واجب سیجھنے والے کی نماز وتر کے عدم جواز کوتر جیجے دی ہے، لیکن چونکہ جمہور یہاں تک کہ امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ کے شاگر دصاحبین (یعنی امام ابو یوسف اورا مام محمد) بھی نماز وتر کے مسنون ہونے کے قائل ہیں، جیسا کہ اصول نمبر ہے سے معلوم ہوا ، اور وتر کے وجوب کی دلیل اشتباہ سے خالی نہیں ، اور خود امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ نے اپنے آخری قول میں احتیاطاً وجوب کوتر جے دی ہے ، اور بعض مشائح خفیہ نے بھی اس صورت میں نماز وتر کو جائز قرار دیا ہے۔ ل

﴿ بقيه حاشيه ا گلے صفحے پر ملاحظہ فر مائيں ﴾

لے اوروتر وں سے متعلق ایک حدیث ان الفاظ میں مروی ہے کہ:

عن ابن عمر :أن رجلا، جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم وهو يخطب، فقال :كيف صلاة الليل؟ فقال :مثنى مثنى،فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة، توتر لك ما قد صليت (بخارى، رقم الحديث ٢٤٣٩)

جس کے متعلق محدثین احناف نے فرمایا کہ اس کا مطلب میہ کہ اس سے پہلے پڑھی ہوئی دورکعتوں کے ساتھ ایک رکھت اور ملاکروتر بنالئے جائیں۔

يحتمل ما ذهبوا إليه، ويحتمل أن يكون ركعة مع شفع تقدمها، وذلك كله وتر، فتكون تلك الركعة توتر الشفع المتقدم لها، وقد بين ذلك آخر حديث الباب الذى احتج به هؤلاء، وهو قوله: (فأوترت له ما صلى)، وكذلك قوله في الحديث الثاني من هذا الباب: (فأوتر بواحدة توتر لك ما قد صليت)، وآخر حديثهم حجة عليهم (عمدة القارى، ج ١٣ص ٢٥٢، كتاب الصلاة، باب الحلق والجلوس في المسجد)

لبذاغور كرنے سے راج يہي معلوم ہوتا ہے كة تطوع اور سنت كے قائل امام كى اقتداء ميں وجوب کے قائل مقتدی کا وتر کی نماز برطنا جائز ہے،اوراس سے قبل بندہ نے جو مذکورہ صورت کے عدم جواز کوتر جیج دی تھی، بندہ اب اس سے رجوع کرتا ہے۔ پس ایسے امام کی اقتداء میں وتر پڑھ لینے کی گنجائش ہے، جوامام وتر کے تطوع وسنت ہونے کا قائل ہو،اوراس صورت میں بھی وترضیح اورادا ہوجا ئیں گے۔ لے وَاللهُ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ آتَمٌ وَاَحُكُمُ.

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

قوله : (توتر لك ما صليت) يدل على أنه يوصلها بالركعتين اللتين قبلها حتى يكون ما صلاه وترا ثلاث ركعات، لأن المراد من قوله: (ما صليت) ، هو الذي صلاه قبل هذه الركعة، ولا يكون هذا اور ظاہر ہے کہ پہلی دور گعتیں صلاۃ اللیل (تطوع) ہیں، جن کے ساتھ ایک رکھت ملانے سے وتر کو درست قرار دیا جارہاہے۔ لى ولو اقتدى الحنفي بمن يرى الوتر سنة يجوز لضعف دليل وجوبه ذكره في "مختصر المحيط " (البناية شرح الهداية، ج٢ ص٢ • ٥، كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر)

وقال صاحب الإرشاد لا يجوز الاقتداء بالشافعية في الوتر بإجماع أصحابنا ؛ لأنه اقتداء المفترض بالمتنفل والأول أصح لأن اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الحنفي (تبيين الحقائق، ج ا ص ا ٤ ا ، باب الوتر والنوافل)

ولو اقتدى من يىرى وجوب الوتر فيه بمن يرى سنيته صح للاتحاد ولا يختلف باختلاف الاعتقاد (البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج ا ص٣٨٣، باب الامامة، شرائط صحة الامامة)

وما في الفتاوي عن ابن الفضل وليس فيما ذكره دليل عليه لأن ما في التجنيس وغيره إنما هو في المفرض القطعي والوتر ليس بفرض قطعي إنما هو واجب ظني ثبت بالسنة فلا يلزم اعتقاد وجوبه للاختلاف فيه فلم يلزم في صحته تعيين وجوبه بل تعيين كونه وترا بل صرح في المحيط والبدائع بأنه ينوى صلاة الوتر والعيدين فقط وصرح بعض المشايخ كما في شرح منية المصلي بأنه لا ينوى في الوتر أنه واجب للاختلاف في وجوبه فظهر بهذا أن المذهب الصحيح صحة الاقتداء بالشافعي في الوتر إن لم يسلم على رأس الركعتين وعدمها إن سلم (البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج٢ ص٣٢، باب الوتر والنوافل)

ليـس منه ما لو اقتدي من يري وجوب الوتر بمن يري سنيته فإن ذلك صحيح للإتحاد ولا يختلف باختلاف الإعتقاد (حاشية الطحطاوي على مراقى الفلاح، ١ ٢٩، باب الإمامة)

(فروع)صح اقتداء متنفل بمتنفل، ومن يرى الوتر واجبا بمن يراه سنة (الدر المختار)

(فروع اقتداء متنفل بمتنفل ومن يري الوتر واجبا بمن يراه سنة)(قوله بمن يراه سنة) أي بشرط أن ﴿ بقيه حاشيه ا گلے صفح برملاحظ فرمائيں ﴾

جہاں تک اس بات کا تعلق ہے کہ جوامام دور کعت پرسلام پھیر کروٹر کی ایک رکعت الگ سے

تو کیاایسےامام کی اقتداء میں حنفی مقتدی کی نماز درست ہوجائے گی ، پانہیں؟ ————

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

يصليه بسلام واحد، لأن الصحيح اعتبار رأى المقتدى، وعلى مقابله يصح مطلقا . وبقى قول ثالث، وهو أنه لا يصح مطلقا وتمامه في ح (ردالمحتار، ج ا ص ٠ ٩ ٥، ١ ٩ ٥، باب الامامة)

(وصح الاقتداء فيه) ففي غيره أولى إن لم يتحقق منه ما يفسدها في الأصح كما بسطه في البحر (بشافعي) مشلا (لم يفصله بسلام) لا إن فصله (على الأصح) فيهما للاتحاد وإن اختلف الاعتقاد (و) لذا (ينوب الوتر لا الوتر الواجب كما في العيدين) للاختلاف (الدرالمختار)

(قوله ففي غيره أولي) وجه الأولوية أن النية متحدة في الفرض والنفل، بخلاف الوتر، فهي فيه مختلفة طأى لأن إمامه ينويه سنة وول على الأصح فيهما) أى في جواز أصل الاقتداء فيه بشافعي وفي اشتراط عدم فصله، خلافا لما في الإرشاد من أنه لا يجوز أصلا بإجماع أصحابنا لأنه اقتـداء المفترض بالمتنفل، وخلافا لما قاله الرازي من أنه يصح وإن فصله ويصلي معه بقية الوتر لأن إمامه لم يخرج بسلامه عنده وهو مجتهد فيه كما لو اقتدى بإمام قد رعف.

قلت : ومعنى كونه لم يخرج بسلامه أن سلامه لم يفسد وتره لأن ما بعده يحسب من الوتر، فكأنه لم يخرج منه، وهذا بناء على قول الهندواني بقرينة قوله كما لو اقتدى إلخ، ومقتضاه أن المعتبر رأى الإمام فقط، وهذا يخالف ما قدمناه آنفا عن نوح أفندي.

(قوله للاتحاد إلخ) علة لصحة الاقتداء .ورد على ما مر عن الإرشاد بما نقله أصحاب الفتاوي عن ابن الفضل أنه يصح الاقتداء لأن كلا يحتاج إلى نية الوتر، فأهدر اختلاف الاعتقاد في صفة الصلاة، واعتبر مجرد اتحاد النية .اهـ.

واستشكله في الفتح بأنه اقتداء المفترض بالمتنفل وإن لم يخطر بخاطره عند النية صفة السنية أو غيرها، بل مجرد الوتر كما هو ظاهر إطلاق التجنيس لتقرر النفلية في اعتقاده .ورده في البحر بما صـرح بـه في التجنيس أيضا من أن الإمام إن نوى الوتر وهو يراه سنة جاز الاقتداء كمن صلى الظهر خلف من يرى أن الركوع سنة، وإن نواه بنية التطوع لا يصح الاقتداء لأنه يصير اقتداء المفترض بالمتنفل اهولم يذكر الشارح تعليل اشتراط عدم الفصل بسلام اكتفاء بما أشار إليه قبله من أن الأصح اعتبار اعتقاد المقتدي، والسلام قاطع في اعتقاده فيفسد اقتداؤه وإن صح شروعه معه إذ لا مانع منه في الابتداء كما أفاده ح.

(قوله ولذا ينوي) أي لأجل الاختلاف المفهوم من قوله وإن اختلف الاعتقاد ط.

(قوله لا الوتر الواجب) الـذي ينبخي أن يفهم من قولهم إنه لا ينوي أنه واجب أنه لا يلزمه تعيين الوجوب لا منعه من ذلك لأنه إن كان حنفيا ينبغي أن ينويه ليطابق اعتقاده، وإن كان غيره فلا تضره تلك النية بحر.

(قوله للاختلاف) أي في الوجوب والسنية، وهو علة للعيدين فقط، وعلة الوتر قدمها بقوله ولذا لو ﴿ بقيه حاشيه الكلِّ صفح يرملا حظه فرما ئين ﴾

تواصول نمبرایک اور حیار کے پیشِ نظرا کثر مشائخ حفیہ کے نزدیک اصح بیہ کہ ایسے امام کی اقتداء میں حنفی شخص کووتر پڑھنا درست نہیں۔

اورالی صورت میں حفی مقتدی کو چاہئے کہ یا تو تین رکعت ایک سلام سے پڑھانے والے امام کی افتداء میں نمانے وتر پڑھے، یا پھراپنے تین وتر ایک سلام کے ساتھ الگ سے پڑھ

اور بہت سےمشائخ حنفیہ کا اس کےمطابق عمل رہاہے۔ ع

حذف هذا ما ضر لفهمه من الكاف طرر دالمحتار، ﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾ ج٢ ص٨٠٨، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل)

والتطوع في العبادات، منه ما هو مطلق كالتهجد والصوم، ومنه ما هو مقيد كصلاة الكسوف والسنن الرواتب مع الفرائض، وكصيام عرفة وعاشوراء.

أما التطوع المطلق، فيصح عند جميع الفقهاء أداؤه دون تعيينه بالنية، وتكفى نية مطلق الصلاة أو

أما التطوع المعين كالرواتب والوتر والتراويح، وصلاة الكسوف والاستسقاء، وصيام يوم عـاشـوراء ، فإنـه يشترط فيه تعيينه بالنية، وذلك عند المالكية والشافعية والحنابلة وبعض مشايخ الحنفية، غير أن المالكية حددوا المعين عندهم بأنه :الوتر والعيدان وصلاة الكسوف والاستسقاء ورغيبة الفجر، أما غير ذلك فهو من المطلق عندهم .والصحيح المعتمد عند الحنفية أن التطوع المعين أو المقيد يصح دون تعيينه، وأنه يكفي فيه مطلق النية كالتطوع المطلق، وهو ما عليه أكثر مشايخ الحنفية (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١ ا ص ١ ٢ ١ ، ١٣ ١ ، مادة "تطوع")

ل ولم يذكر الشارح تعليل اشتراط عدم الفصل بسلام اكتفاء بما أشار إليه قبله من أن الأصح اعتبار اعتقاد المقتدى، والسلام قاطع في اعتقاده فيفسد اقتداؤه وإن صح شروعه معه إذ لا مانع منه في الابتداء كما أفاده ح(رد المحتار على الدر المختار، ج٢ ص٨،باب الوتر والنوافل)

وقال في "المحيط: "ولا يقطع وتره .وقال أبو بكر الرازى : يجوز اقتداء الحنفي بمن يسلم على الـركعتيـن فـي الوتر ويصلي معه بقية الوتر؛ لأن إمامه لا يجزئه سلامه عنده لأنه مجتهد فيه، كما لو اقتدى بإمام قد رعف وهو يعتقد أن طهارته باقية؛ لأنه مجتهد فيه فطهارته باقية في حقه .وقيل لا يصح الاقتداء في الرعاف والحجامة وبه قال الأكثرون (البناية شرح الهداية، ج٢ ص٢ ٠ ٥، كتاب الصلاة، باب صلاة الوتر)

لل چنانچەمولانامفتى محمودسن كنگوبى كے ملفوظات ميس ہے كه:

ايك سال حضرت شيخ نورالله مرقدة كى معيت مين رمضان شريف مكه مرمه مين كزرا، وبال بهم لوك تراوت حرم شریف میں امام کے پیچے جماعت سے پڑھ لیتے تھ (کر راوئ تمام ائمک کنزدیک ایک ہی طرح پڑھی ﴿ بقيه حاشيه ا كلَّ صفح برملاحظة فرما تين ﴾

لیکن کئی فقہائے کرام اور بعض مشارُخ حنفیہ کے نزدیک الی صورت میں حنفی مقتدی کے وتر ادا ہوجاتے ہیں،جیسا کہ اصول نمبرایک اور حیار دیائیج سے معلوم ہوا۔ اورا گرکوئی حنفی عالم دین دلائل میں غور وککر کتے ہوئے اس قول کوراج قرار دے،اور کوئی عامی شخص اس کے فتو بے برعمل کرے، تو بیربھی فقہی اُصولوں کے مطابق قابلِ نکیر بات

﴿ گزشته صفح کابقبه حاشیه ﴾

جاتی ہے) گروتر کی جماعت اپنی حرم شریف ہی میں الگ کرتے تھے، اس لیے کہ اہلی حرم و تر دوسلام سے پر صة تع اور بم ايك سلام سے _ كھدون بعد بم لوگول كورم شريف ميں وتركى جماعت الگ كرنے سے منع كرديا كيا۔اب حفرت شيخ نورالله مرقدهٔ تو تراوئ پڑھ كرحرم سے باہرتشريف لے جاتے اور قيام كاه پروتر جماعت سے ادا فرماتے ، اور میں حرم شریف ہی میں تنہاوتر بغیر جماعت کے راھ لیتا، ایک روز میری موجودگی میں حضرت شی فے مولانا محمد یوسف صاحب بنوری رحمداللہ سے فرمایا کہ مولانا آپ کا کیا ذوق ہے؟ وترکی نماز تناحم شریف میں پر هنا پسندیدہ ہے یاحم سے باہر جماعت سے پڑھنا پسندیدہ ہے؟ انہوں نے فرمایا کہ جماعت سے پڑھنالپندیدہ ہے، گوحرم سے باہر ہی ہو، اس پرحفرت ﷺ علیہ الرحمہ نے فرمایا کہ ہمارے ساتھ کچھا پیےلوگ بھی ہیں جوحرم شریف میں تنہا وتر پڑھ لینا پیند کرتے ہیں،اس کے بعد حضرت قدس سرہ نے فرمایا کہ میں پھر بھی تنہاحرم شریف ہی میں وتر بڑھتار ہا، اس لیے کہ حرم شریف کی فضیلت بہت بوی ہے، گرمولا نامجہ یوسف صاحب بنوری رحمہاللہ فر ماتے تھے کہ وتر کی جماعت صرف رمضان میں ہوتی ہے، غیر رمضان میں وتر جماعت سے نہیں پڑھے جاتے ،اس لیے جماعت سے پڑھنا افضل ہے، گوحرم سے باہر ہی مو(ملفوظات جلدسوم صفحها۲۹۲،۲۹۴؛ مطبوعه: دا رُالهد کا کرا جی)

اورمولا نابُر بانُ الدين تنصلي صاحب فرمات بين كه:

چنانچہ ماضی میں (چاروں مصلی ختم ہونے کے بہت بعد بھی)حرم شریف میں وتر کی جماعت احناف علیحد ہ كرتے تھے اوراس ميں اكثريت يعنى كل حاضرين ميں سے زيادہ تعداد، شريك موتى تھى، جيسا كممولانا قاری حمیدالدین صاحب سنبھلی (جوعلامہ کشمیری کے شاگرد تھے)نے اپنے سفرنامہ میں نقل کیاہے ، بد سفرنامد "نصف صدى قبل كاسفرنامه ج" كعنوان سے كتابي شكل ميں جھپ چكا ہے،اس كصفحه ٥ ير ہے: تمام احناف اس (وترکی) جماعت سے علیحہ ہ ہوکر''باب العمرۃ'' کے قریب جمع ہو گئے اوروتر کی اپنی علیحہ ہ جماعت (ان کی جماعت ہوجانے کے بعد) کی، کیونکہ وہ جنبلی کہلاتے ہیں،وہ وتر کی تین رکعتیں دوسلام سے پڑھتے ہیں،اس لیے حنی وتر کی جماعت علیحدہ کرتے ہیں،جب احناف وتر کی جماعت کے لیے علیحدہ ہوتے تھے تب معلوم ہوتا تھا کہ ماشاء اللہ احناف کس قدر ہیں،نصف سے زیادہ لوگ الگ ہوجاتے تقے(نصف صدی قبل کاسفرنامہ جج ،صفحہ ۵ ؛مطبوعہ .لکھؤ) (ماخوذاز : حج وعمرہ کے جدید مسائل اوران کاحل صفحه ۱۳۷)

اور باعث ملامت عمل نہیں ہے،جبیا کہ اصول نمبر جیم سے معلوم ہوا۔ ا

تا ہم پھر بھی مناسب سے ہے کہ امام، مقتریوں کے مسلک کی رعابت کر کے نماز پڑھائے، پس اگرحرمین شریفین وغیره میں حنبلی وغیر ہ مسلک سے تعلق رکھنے والے ائمہ کرام ایک سلام کے ساتھ تین وتر پڑھائیں ،تو زیادہ بہتر ہے، تا کہان کے اور سب فقہائے کرام کے نز دیک وترکی نماز ادا ہونے کے اقوال کی رعایت ہوجائے ، جبیبا کہ اصول نمبر دوسے معلوم ہوا۔ ملحوظ رہے کہ جوامام وترکی نماز میں دعائے قنوت رکوع کے بعد پڑھے، تواس کی اقتداء میں

بھی وتر پڑھنے کی گنجائش ہے، اور ایسی صورت میں مقتدی کورکوع کے بعد قنوت پڑھ لینا درست ہے، پھراگروہ امام جہراً قنوت پڑھے، تو مقتدی کوامام کی دعاء کے ساتھ ساتھ آمین

كنبيراكتفاءكرناجائية ٢

اورا گرامام دعائے قنوت میں دعاء کے لئے ہاتھ اٹھائے ، تو مقتدی کو ہاتھ اٹھانا ضروری نہیں ، ليكن اگرمقتذى ہاتھا ٹھالے،تو بھى نماز ميں خرابی پيدانہيں ہوتی ''خے صوصاً على قول اہي يوسف" س

وَاللَّهُ سُبُحَانَةُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتَمُّ وَاَحْكُمُ.

لى ولكن ليتأمل هذا مع ما مر من تجويز الرازي اقتداء الحنفي بمن يسلم من الركعتين في الوتر بناء على أنه لم يخرجه هذا السلام في اعتقاده مع أنه في رأى المؤتم قد خرج فليحرر (منحة الخالق على البحرالرائق، ج٢ص ٥، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل)

لو اقتدى خلف الشافعي وسلم الشافعي على الركعة الثانية هو مذهبهم ثم أتم الوتر صح وتر الحنفي عند أبي بكر الرازي وابن وهبان :ولو حنفي قام خلف مسلم ...لشفع ولم يتبع وتم فموتر (العرف الشذى شرح الترمذي للكشميري، ج ا ص٣٢٣، ابواب الوتر، باب ما جاء في فضل الوتر)

ع ولو صلى الوتر خلف من يقنت في الوتر بعد الركوع تابع فيه (المحيط البرهاني، ج ا ص٧٤٣، الفصل الثالث عشر في التراويح والوتر مسائل التراويح)

(ويأتي المأموم بقنوت الوتر) ولو بشافعي، يقنت بعد الركوع لانه مجتهد فيه (الدر المختار شرح تنوير الابصار، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل)

 وعن أبى يوسف يرفعهما كما كان ابن مسعود يرفعهما إلى صدره وبطونهما إلى السماء روى فرج مولى أبي يوسف قال رأيت مولاي أبا يوسف إذا دخل في القنوت للوتر رفع يديه في الدعاء قال ابـن أبي عمران كان فرج ثقة قال الكمال ووجهه عموم دليل الرفع للدعاء (حاشية الطحطاوي على المراقى ، ص ٧٤٦، كتاب الصلاة، باب الوتر واحكامه)

فروع میں مخالف کی افتراء کے جواز پر علمی کلام

تطوع یا سنت سجھنے والے امام کی اقتداء میں نماز وتر کے عدم جواز اوراقتداء المفتر ض المتفل لازم آنے پر تو کلام پہلے گزر چکا ہے کہ امام ابوصنیفہ کے علاوہ دیگر فقہائے کرام بالحضوص صاحبین کے نزد یک وتراگر چہ واجب نہ ہوں، لیکن ان کے قول کے مطابق آکدِ سنن ہیں، اور بعض فقہائے کرام کے نزد یک سنت اور فرض کے درمیان مستقل واجب کا درجہ نہیں ہے، اس لئے مطلق اقتداء المفتوض بالمتنفل لازم نہیں آتا، اور اس کے وجوب نہیں ہے، اس لئے مطلق اقتداء المفتوض بالمتنفل لازم نہیں، اور خود امام ابو صنیفہ کی دلیل اشتباہ سے خالی نہیں اور وتروں کا وجوب ملی ہے اعتقادی نہیں، اور خود امام ابو صنیفہ رحمہ اللہ نے اپنے آخری قول میں احتیاطاً وجوب کوتر جے دی ہے، اور فرضوں کی حیثیت متفق طور پرنما نے وتر سے اعلیٰ ہے، لہذا اس کا فرضوں پر قیاس مع الفارق ہے۔

اوراسی وجہ سے متعدد حفیہ بنیتِ تطوع وتر پڑھنے والے کی اقتداء میں نمازِ وتر کے جواز کے قائل ہیں، لہٰذا ان حضرات کے قول پڑمل کرتے ہوئے تطوع یا سنت سجھنے والے امام کی اقتداء میں وتر کے جواز کی گنجائش پائی جاتی ہے، جس سے متعلق فقہی عبارات بیچھے حواشی میں گزر چکی ہیں۔

جہاں تک امام کی طرف سے مفسدِ صلاۃ عمل پائے جانے کی صورت میں مقتدی کا زعم معتبر ہونے کا تعلق ہے، تو اگر چہ بہت سے شوافع اور حنفیہ کے قول کے مطابق مقتدی کے زعم کا اعتبار کرتے ہوئے، ایسے امام کی اقتداء میں نماز جائز نہیں، جو مقتدی کے گمان کے مطابق مفسدِ صلاۃ فعل کا مرتکب ہو، اور وہ مقتدی کے علم میں آجائے۔

کیکن بعض اہلِ علم حضرات نے امام ابوحنیفہ،ان کے اصحاب،امام شافعی اور امام احمد بن حنبل رحمہم اللّٰدوغیرہ کی طرف مذکورہ صورت میں نماز کے جواز کی نسبت کی ہے،اوراس سلسلہ میں تشد دکوبعض متاخرین کی طرف منسوب کیا ہے۔ اور فرمایا ہے کہ متقدمین کے دور میں فروع میں مخالف امام کی اقتداء میں بغیر سی نکیر کے نماز یڑھنارائج رہاہے،اوراس پرنکیر ثابت نہیں، بلکہاس کے خلاف پرنکیر ثابت ہے۔ لے اوراس کی وجہ یہ ہے کہ مجتہد فیہاور فروعی مسائل میں ،مجتہد (اوراس کی تقلید کرنے والا) یا تو صواب برہوتا ہے، یا خطابی، اورصواب برہونے کی صورت میں دوا جرحاصل ہوتے ہیں، اور خطا پر ہونے کی صورت میں ایک اجر حاصل ہوتا ہے، لہذا مجہد فیہ فروی مسائل میں امام کوقطعی خطایر شجھنا درست نہیں۔ ع

علاوہ ازیں امام کی نماز فی نفسہ درست ہے، تواس کے مقتدی کی نماز بھی درست قرار دی جانی

ل الصلاة خلف المخالف في أحكامها :ورد عن الأثمة ما يدل على أن المصلى يأتم بمن يخالف اجتهاده في أحكام الصلاة، ولو كان يرى أن مثل ذلك مفسد للصلاة، أو غيره أولى منه. لأنه لما كان الإمام مجتهدا اجتهادا سائغا، أو مقلدا تقليدا سائغا، فإن الانفراد عنه نوع من الفرقة، واختلاف الظواهر تؤدى إلى اختلاف البواطن .ومما وردمن ذلك:

أ -كان أبو حنيفة وأصحابه يرون الوضوء من خروج الدم .ورأى أبو يوسف هارون الرشيد احتجم ولم يتوضأ -أفتاه مالك بذلك -فصلى أبو يوسف خلفه ولم يعد الصلاة.

ب -الشافعي رضي الله عنه ترك القنوت في الصبح لما صلى مع جماعة من الحنفية في مسجدهم بضواحي بغداد . فقال الحنفية : فعل ذلك أدبا مع الإمام، وقال الشافعية بل تغير اجتهاده في ذلك

ج -كان الإمام أحمد يرى الوضوء من الحجامة والفصد .فسئل عمن رأى الإمام قد احتجم ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ أيصلي خلفه؟ فقال :كيف لا أصلي خلف مالك وسعيد بن المسيب؟ إلا أن بعض المتأخرين الفقهاء مالوا إلى التشدد في ذلك (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢، ص۲۰۳، مادة "اختلاف")

٢ وكذلك لو فعل الإمام ما يسوغ عنده، وهو عند المأموم يبطل الصلاة، مثل أن يفتصد ويصلى ولا يتوضأ، أو يمس ذكره، أو يترك البسملة، وهو يعتقد أن صلاته تصح مع ذلك، والمأموم يعتقد أنها لا تصح مع ذلك، فجمهور العلماء على صحة صلاة المأموم، كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين، بل في أنصهما عنه .وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي، اختاره القفال وغيره.واستدل الإمام أحمد لهذا الاتجاه بأن الصحابة -رضوان الله عليهم -كان يصلى بعضهم خلف بعض على اختلافهم في الفروع .وأن المسائل الخلافية لا تخلو إما أن يصيب المجتهد فيكون له أجران :أجر اجتهاده وأجر إصابته، أو أن يخطء فله أجر واحد وهو أجر اجتهاده، ولا إثم عليه في الخطأ (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١، ص٢٨، مادة "اقتداء ")

چاہے، جبیا کہاس نے کوئی مفسدِ صلاۃ عمل کیا ہی نہ ہو۔ ل

حفیہ میں سے ہندوانی، جصاص، صاحب نہایہ اور ایک جماعت کار جحان اسی مطلقاً مقتری کی

نماز کے جواز کے قول کی طرف رہاہے۔ ع

اور بعض متاخرین حفیہ بھی اس کی طرف مائل ہیں،اس سلسلہ میں چند حضرات کے حوالے ملاحظه ہوں۔

(1)....علامهابن تيميه كاحواليه

علامه ابنِ تیمیدر حمه الله نے ایک سوال کے جواب میں اس مسئلہ کو تفصیل کے ساتھ تحریر فرمایا

جس میں انہوں نے فرمایا کہ صحابہ و تابعین اوران کے بعدائمہ اربعہ اورسلف ایک دوسرے کے پیچیے بلائلیر نماز پڑھتے رہے ہیں، اور ان سے ایک دوسرے پرنکیر کرنا ثابت نہیں، باوجود يكدان ميس فروعي مسائل كااختلاف ياياجا تاتھا۔

چنانچ بعض''بسم اللهٰ' پڑھتے تھے، بعض نہیں پڑھتے تھے، اور بعض جہر کرتے تھے، بعض نہیں كرتے تھے، اور بعض فجر ميں قنوت يرا ھتے تھے، بعض نہيں يرا ھتے تھے، اور بعض خون لكنے سے وضوٹوٹنے کے قائل تھے، بعض قائل نہ تھے، اور بعض مسِّ ذَکر سے وضوٹوٹنے کے قائل

لى (وإن كان) المتروك ركنا أو شرطا أو واجبا (عند المأموم وحده) كالحنبلي اقتدى بمن مس ذكره، أو ترك ستر أحد العاتقين أو الطمأنينة في الركوع ونحوه، أو تكبيرة الانتقال ونحوه، متأولا أو مقلدا من لا يرى ذلك مفسدا (فلا) إعادة على الإمام، ولا على المأموم؛ لأن الإمام تصح صلاته لنفسه فجازت خلفه كما لولم يترك شيئا ومثله لوصلي شافعي قبل الإمام الراتب فتصح صلاة الحنبلي خلفه (كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي، ج ا ،ص٨٥٨، كتاب الصلاة، فصل في الإمامة)

لم واختار الهندواني وجماعة منهم صاحب النهاية عموم الجوازلان اعتقادالامام انه ليس في الصلاة ولابناء على المعدوم (غنية المستملي في شرح منية المصلي المعروف حلبي كبير صفحه ۲ ا ۵،فصل في الامامة)

تھے بعض قائل نہ تھے، اور بعض عورت کوشہوت سے چھونے پر وضوٹو ٹینے کے قائل تھے ، بعض قائل نہ تھے،اوربعض قبقہہ سے وضوٹو ٹنے کے قائل تھے،بعض قائل نہ تھے،اوراس طرح کے کئی فروعی مسائل کا جن میں ایک دوسرے کا نماز کے جواز وعدم جواز میں اختلاف تھا، برملا امام کی طرف سے اظہار ہونے کے باوجودا قتراء کرتے تھے۔ اورنہ ہی وہ ایک دوسرے کی اقتداء میں نماز کے عدم جواز کا تھم لگایا کرتے تھے۔ اورامام ابو یوسف رحمہ اللہ نے ہارون رشید کے پیچیے اس وقت نماز پڑھی، جب انہوں نے عجامه کرایا تھا،اوران کا خون نکل چکا تھا،جس میںامام ما لک کے نز دیک وضونہیں ٹو ٹٹا۔ اورامام احدر حمد الله بھی دم کثیر نکلنے والے امام کی اقتداء میں نماز پڑھ لیا کرتے تھے، حالانکہ ان کے نزدیک دم کثیر کے خروج سے وضوفا سد ہوجا تاہے۔ ا

لى وسئل :عن أهل المذاهب الأربعة :هل تصح صلاة بعضهم خلف بعض ؟ أم لا ؟ وهل قال أحد من السلف إنه لا يصلى بعضهم خلف بعض ؟ ومن قال ذلك فهل هو مبتدع؟ أم لا ؟ وإذا فعل الإمام ما يعتقدأن صلاته معه صحيحة والمأموم يعتقد خلاف ذلك .مثل أن يكون الإمام تقيا أو رعف أو احتجم أو مس ذكره أو مس النساء بشهوة أو بغير شهوة أو قهقه في صلاته أو أكل لحم الإبل وصلى ولم يتوضأ والمأموم يعتقد وجوب الوضوء من ذلك أو كان الإمام لا يقرأ البسملة أو لم يتشهد التشهد الآخر أو لم يسلم من الصلاة والمأموم يعتقد وجوب ذلك فهل تصح صلاة المأموم والحال هذه ؟ وإذا شرط في إمام المسجد أن يكون على مذهب معين فكان غيره أعلم بالقرآن والسنة منه وولى .فهل يجوز ذلك ؟ وهل تصح الصلاة خلفه ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله ، نعم تجوز صلاة بعضهم خلف بعض كما كان الصحابة والتابعون لهم بإحسان ومن بعدهم من الأثمة الأربعة يصلي بعضهم خلف بعض مع تنازعهم في هذه المسائل المذكورة وغيرها .ولم يقل أحد من السلف إنه لا يصلي بعضهم خلف بعض ومن أنكر ذلك فهو مبتدع ضال مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأثمتها . وقـد كـان الـصحابة والتابعون ومن بعدهم :منهم من يقرأ البسملة ومنهم من لا يقرؤها ومنهم من يجهر بها ومنهم من لا يجهر بها وكان منهم من يقنت في الفجر ومنهم من لا يقنت ومنهم من يتوضأ من الحجامة والرعاف والقيء . ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من مس الذكر ومس النساء بشهوة ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومنهم من يتوضأ من القهقهة في صلاته ومنهم من لا يتوضأ من ذلك . ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الإبل ومنهم من لا يتوضأ من ذلك ومع هذا فكان بعضهم يصلى خلف بعض: مثل ما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وغيرهم يصلون خلف أئمة أهل المدينة من المالكية وإن

پھراس کے بعدعلامہابن تیمید نے اس مسلہ کی دوصورتیں بیان فرمائی ہیں،ایک بیر کہ مقتدی کو امام کی طرف سے سی مبطلِ صلاۃ فعل کاعلم نہ ہو۔

اس صورت میں ائمہ اربعہ اور سلف کا نماز کے جوازیرا تفاق ہونا بیان کیا ہے۔

اور فرمایا کہ بعد میں بعض متعصبین کی طرف سے اس سلسلہ میں تشد داور تنی برتی گئی،اورایک دوسرے کے پیچھے واجبات کی ادائیگی کی صورت میں بھی نماز کونا جائز قرار دیا گیا، جو کہ غلوا ور حدِاعتدال سے خروج برمبنی طریقہ ہے۔ ل

دوسری صورت علامدابن تیمیدنے بیربیان فرمائی کدامام ایسے فعل کاار تکاب کرے،جس کی مقتدی کے زعم میں گنجائش نہیں ہے، اوراس کے گمان میں وہ فعل نماز کے فاسد ہونے کا سبب ہے۔ اس صورت میں مقتدی کی نماز کے تھی ہونے نہ ہونے کے بارے میں دوقول ہیں، ایک قول کے مطابق مقتدی کی نماز صحیح نہیں ہوتی ، کیونکہ وہ اپنے امام کی نماز کے بطلان کا عقیدہ رکھتا

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

كانوا لا يقرءون البسملة لا سراولا جهرا وصلى أبو يوسف خلف الرشيدوقد احتجم وأفتاه مـالك بـأنـه لا يتـوضـأ فـصلى خلفه أبو يوسف ولم يعد .وكـان أحـمـد بن حنبل يرى الوضوء من الحجامة والرعاف فقيل له : فإن كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ . تـصلى خلفه ؟ فقال : كيف لا أصلي خلف سعيـد بن الـمسيـب ومـالك (مجموع الفتـاوي، ج٢٣، ص٣٧٣ الي ا 204، باب الامامة

ل وبالجملة فهذه المسائل لها صورتان :إحداهما :أن لا يعرف المأموم أن إمامه فعل ما يبطل الصلاة فهنا يصلى المأموم خلفه باتفاق السلف والأئمة الأربعة وغيرهم .

وليس في هذا خلاف متقدم وإنما خالف بعض المتعصبين من المتأخرين : فزعم أن الصلاة خلف الحنفي لا تبصح وإن أتبي ببالواجبات ؛ لأنه أداها وهو لا يعتقد وجوبها وقائل هذا القول إلى أن يستتاب كما يستتاب أهل البدع أحوج منه إلى أن يعتد بخلافه فإنه ما زال المسلمون على عهد النبى صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه يصلى بعضهم ببعض وأكثر الأثمة لا يميزون بين المفروض والمسنون بل يصلون الصلاة الشرعية ولوكان العلم بهذا واجبا لبطلت صلوات أكثر المسلمين ولم يمكن الاحتياط فإن كثيرا من ذلك فيه نزاع وأدلة ذلك خفية وأكثر ما يمكن المتدين أن يحتاط من الخلاف وهو لا يجزم بأحد القولين .فإن كان الجزم بأحدهما واجبا فأكثر الخلق لا يمكنهم الجزم بذلك وهذا القائل نفسه ليس معه إلا تقليد بعض الفقهاء ولو طولب بأدلة شـرعية تــدل عـلى صحة قول إمامه دون غيره لعجز عن ذلك ؛ ولهذا لا يعتد بخلاف مثل هذا فإنه ليس من أهل الاجتهاد (مجموع الفتاوي، ج٢٣، ص ٣٤٥، ٢٤٨، ١١٠، الامامة)

ہے، یقول بعض اصحابِ حنفیہ وشا فعیہ اور حنا بلہ کا ہے۔ لے

اور دوسرا قول جو کہ جمہورسلف کا ہے، اور امام مالک کا بھی یہی مذہب ہے، اور امام شافعی کے مذہب کا بھی ایک قول ہے، اور امام احمد کا بھی راج مذہب ہے، بلکہ امام ابوحنفیہ کا بھی مذہب ہے،اورامام احمد کی اکثر نصوص بھی اس کےمطابق ہیں، وہ بیہے کہاس صورت میں مقتدی کی نماز درست ہوجاتی ہے، کیونکہ صحح حدیث میں نبی صلی اللہ علیہ وسلم کا بیار شاد ہے کہا گروہ امام درست فعل کا ارتکاب کرے، تو تمہیں اور اس کو اجر حاصل ہوگا ، اور اگر خطا کا ارتکاب کرے، تو تنهبیں اجرحاصل ہوگا ،اوراس کا و بال اس پر ہوگا ،اس حدیث میں نبی صلی اللہ علیہ وسلم نے اس بات کی وضاحت فر مادی کہ امام کی خطامقتدی کی طرف متعدی نہیں ہوتی۔ اور مذکورہ صورت میں مقتدی کا اعتقادیہ ہے کہ امام نے جس فعل کا ارتکاب کیا ، وہ اس کے نز دیک جائز تھا،جس میں وہ گنہگارنہیں۔

چونکہ وہ یا تو مجہزدے، یا مجہزد کا مقلدہے،اوراس کے علم میں بیہ بات ہے کہ اللہ تعالیٰ نے اس امام کی خطا کومعاف کردیا ہے، اس لئے وہ مقتدی اس امام کی نماز سیح ہونے کا اعتقاد رکھتا ہے،اوراگروہ اس نماز کا اعادہ نہ کرے،تواس پر کوئی گناہ نہیں، بلکہ اگروہ اس کےمطابق حکم اور فیصلہ بھی صادِر کردے، تواس کا توڑنا جائز نہیں، اور جب امام نے اپنے اجتہاد کے مطابق عمل کیا ہے، تو وہ اس کا مکلّف تھا، اور مقتدی نے وہمل کیا، جواس پر واجب تھا، لینی اقتد ا کرنا،اس لئے دونوں کی نماز درست ہوجائے گی،اور ظاہری افعال میں امام کی موافقت حاصل ہے،تو مقتدی کی نماز فاسد ہونے کی کوئی معقول دجینہیں۔ سے

ل الصورة الثانية :أن يتيقن المأموم أن الإمام فعل ما لا يسوغ عنده :مثل أن يمس ذكره أو النساء لشهوة أو يحتجم أو يفتصد أو يتقيأ . ثم يصلي بلا وضوء فهذه الصورة فيها نزاع مشهور . فأحد القولين لا تصح صلاة المأموم ؛ لأنه يعتقد بطلان صلاة إمامه .كما قال ذلك من قاله من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد (مجموع الفتاوي، ج٢٣، ص ٢٤٣، باب الامامة)

ح والقول الثانى : تصح صلاة المأموم ؛ وهو قول جمهور السلف وهو مذهب مالك وهو القول الآخر في مذهب الشافعي وأحمد ؛ بل وأبي حنيفة وأكثر نصوص أحمد على هذا .وهذا هو ﴿ بقبه حاشيه الكلِّ صفح يرملا حظه فرما نين ﴾

اس کے بعد علامہ ابن تیمیہ نے فرمایا کہ مانعین کا بدکہنا کہ مقتدی امام کی نماز کے بطلان کا عقیدہ رکھتا ہے، بدورست نہیں، کیونکہ مقتدی کا بیعقیدہ ہے کہ امام نے اس فعل کا ارتکاب کیا، جواس پرواجب تھا،اوراللہ نے اس کی خطا کومعاف کردیا ہے،الہذااس کی نماز باطل نہیں ہوگی، جبیبا کہ کہ کوئی امام نماز کممل کرنے سے پہلے خطاءً سلام پھیر دے،اورمقتدی جانتا ہے کہ ابھی نماز کمل نہیں ہوئی،اورامام سے خطاء سرز دہوئی ہے،تو مقتدی کی نماز فاسدنہیں ہوگی۔ اسى طرح مجتبكه فيهمسكه مين امام كوخطاء يرسمجيني كي صورت مين مقتدى كي نماز فاسدنه بوگي، باوجود بکہ یہاں مجتبکہ فیہ مسلہ میں امام کافعل خالص خطاء بربین نہیں ہے، بلکہ وہ مختملِ صواب بھی ہے۔ لے

اس کے علاوہ اسی طرح کے ایک اور سوال کے جواب میں علامہ ابنِ تیمیہ نے مذکورہ صورت

﴿ كُرْشته صَفِّحِ كَالِقِيهِ هَا شِيهِ ﴾

الصواب؛ لما ثبت في الصحيح وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطئوا فلكم وعليهم) . فقد بين صلى الله عليه وسلم أن خطأ الإمام لا يتعدى إلى المأموم ولأن المأموم يعتقد أن ما فعله الإمام سائغ له وأنه لا إثم عليه فيما فعل فإنه مجتهد أو مقلد مجتهد . وهـ و يـعـلـم أن هذا قد غفر الله له خطأه فهو يعتقد صحة صلاته وأنه لا يأثم إذا لم يعدها بل لو حكم بمثل هذا لم يجز له نقض حكمه بل كان ينفذه . وإذا كان الإمام قد فعل باجتهاده فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها والمأموم قد فعل ما وجب عليه كانت صلاة كل منهما صحيحة وكان كل منهما قد أدى ما يجب عليه وقد حصلت موافقة الإمام في الأفعال الظاهرة (مجموع الفتاوى، ج٢٣، ص ١٤٤، باب الامامة)

لى وقول القائل :إن الــمـأموم يعتقد بطلان صلاة الإمام خطأ منه فإن المأموم يعتقد أن الإمام فعل ما وجب عليه وأن الله قد غفر له ما أخطأ فيه وأن لا تبطل صلاته لأجل ذلك .ولو أخطأ الإمام والمأموم فسلم الإمام خطأ واعتقد المأموم جواز متابعته فسلم كما سلم المسلمون خلف النبي صلى الله عليه وسلم لما سلم من اثنتين سهوا مع علمهم بأنه إنما صلى ركعتين وكما لو صلى خمسا سهوا فصلوا خلفه خمساكما صلى الصحابة خلف النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم خمسا فتابعوه مع علمهم بأنه صلى خمسا ؛ لاعتقادهم جواز ذلك فإنه تصح صلاة المأموم في هذه الحال فكيف إذا كان المخطء هو الإمام وحده .وقد اتـفقوا كلهم على أن الإمام لو سلم خطأ لم تبطل صلاة المأموم إذا لم يتابعه ولو صلى خمسا لم تبطل صلاة المأموم إذا لم يتابعه فدل ذلك على أن منا فعليه الإمنام خطأ لا يلزم فينه بطلان صلاة المناموم والله أعلم (مجموع الفتاوى، ج٢٣، ص١٤٥، ١٨٥٣، باب الامامة) میں مقتدی کی نماز کے درست ہونے کے قول کواضح قرار دیاہے۔

اور فرمایا کهان مسائل میں اگرامام کا مذہب صواب برمبنی ہو، تو اس میں کوئی نزاع نہیں، اور اگرخطا پیبنی ہو، تواس کی خطااس کے ساتھ خاص ہے، اور بیکہنا کہ مقتدی اینے امام کی نماز کے بطلان کاعقیدہ رکھتا ہے، بیدرست نہیں، کیونکہ امام یااینے اجتہاد سے نماز پڑھ رہاہے، یاکسی مجتہد کی تقلید سے،ا ور دونوں صورتوں میں سے ایک صورت میں دواجر حاصل ہوتے ہیں، اور ایک صورت میں ایک اجر حاصل ہوتا ہے، اور اسی وجہ سے اجتہا دی مسائل میں حکم حاکم نافذ ہوجا تا ہے، جو کہاس کی نماز میں افتداء کرنے سے برسی چیز ہے، اورا گرمجہد کا حکم باطل بوتا، توباطل كانفاذ جائز نه بوتا _ ل

فأجاب : وأما صلاة الرجل خلف من يخالف مذهبه فهذه تصح باتفاق الصحابة والتابعين لهم بإحسان والأثمة الأربعة ولكن النزاع في صورتين :إحداهما :خلافها شاذ وهو ما إذا أتى الإمام بالواجبات كما يعتقده المأموم لكن لا يعتقد وجوبها مثل التشهد الأخير إذا فعله من لم يعتقد وجوبه والمأموم يعتقد وجوبه فهذا فيه خلاف شاذ . والصواب الذي عليه السلف وجمهور الخلف صحة الصلاة .والـمسألة الثانية : فيها نـزاع مشهـور إذا تـرك الإمـام مـا يعتقد المأموم وجوبه مثل أن يترك قيراء ـة البسـملة سرا وجهرا والمأموم يعتقد وجوبها .أو مشل أن يترك الوضوء من مس الذكر أو لمس النساء أو أكل لحم الإبل. أو القهقهة أو خروج النجاسات أو النجاسة النادرة والـمـأمـوم يـرى وجوب الوضوء من ذلك فهذا فيه قولان .أصـحهـمـا صـحة صلاة المأموم وهو مـذهـب مـالك وأصـر ح الـروايتيـن عن أحمد في مثل هذه المسائل وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي بـل هـو المنصوص عنه فإنه كان يصلى خلف المالكية الذين لا يقرء ون البسملة ومذهبه وجوب قراءتها .والدليل على ذلك ما رواه البخاري وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (يصلون لكم فإن أصابوا فلكم ولهم وإن أخطئوا فلكم وعليهم) فجعل خطأ الإمام عليه دون

وهـذه المسائل إن كان مذهب الإمام فيها هو الصواب فلا نزاع وإن كان مخطئا فخطؤه مختص به والمنازع يقول :الـمأموم يعتقد بطلان صلاة إمامه وليس كذلك بل يعتقد أن الإمام يصلي باجتهاد أو تـقـليـد إن أصـاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر وهو ينفذ حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد وهذا أعظم من اقتدائه به فإن كان المجتهد حكمه باطلالم يجز إنفاذ الباطل (مجموع الفتاوي، ج٣٦، ص ٨٥٨ الي ٠ ٨٨، باب الامامة)

لى وسئل -رحمه الله: -هل تصح صلاة المأموم خلف من يخالف مذهبه ؟ .

(2)....ابن ملافروخ كاحواليه

اورعلامہ ابنِ تیمیہ کے قول کو حنفیہ میں سے ابنِ ملافروخ کمی نے بھی اختیار کیا ہے، اور اس قول کودرست قرار دیے برمزید دلائل قائم کئے ہیں۔ یا

چنانچدانہوں نے علامدابنِ تیمیہ کے اس مکمل کلام کوفقل کر کے فرمایا کہ علامدابنِ تیمیہ کا بی قول میرے موقف کے مطابق ہے، اور بڑے ائمہ کے بھی موافق ہے، لہٰذا اس پر بعض اہلِ علم کی تعجب خیزی درست نہیں۔ س

اس کے بعدابنِ ملافروخ کمی نے بعض شوافع سے مذکورہ صورت میں نماز کے جواز کا قول نقل کیا ہے، اوراس کی دلیل بیربیان کی ہے کہ امام کی خطاقطعی نہیں ہے، بلکہ جبہد فیہ ہے۔ س

ل محمد بن عبد العظيم الملقب بابن ملا فروخ : فقيه حنفي من أهل مكة، كان مفتيا بها اله (القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد -خ) رسالة فرغ من كتابتها سنة ١٠٥٢ هـ (الاعلام للزركلي، ج٢ص٠١٢)

محمد بن فروخ (كان حيا ا ٥٠ اهـ 1641م) محمد بن عبد العظيم بن فروخ الهندى المكي، الحنفي. فقيه، اصولي.

من آثاره :القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد فرغ من تأليفه في ١٥ اشوال ٥١٠١هـ (معجم المؤلفين، ج٠ ا ص ١٤ ، باب الميم، لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني)

٢ انتهى بلفظه فانظره فإنه مطابق ومؤيد لما ذكرته في هذه الرسالة ولله الحمد على موافقة من مضى من كبار الأئمة وكثيرا ما أختار شيئا فأجدني قد سبقني إلى اختياره الفحول من الرجال من الأئمة أو استشكل شيئا فأجد اشكاله منقولا عن كبار المتقدمين وكذلك إذا أبديت قولا لم يكن وقف من رأي كـلامـي عـلـي نـقله فيقع منهم موقع الإنكار ويحملهم الجهل والتعصب على رده ثم أجده منقولا بعد ذلك بعينه أو بما يوافقه عن السلف فمن بعدهم من كبار الأئمة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء بل ربما أفعل أمرا من الأمور العادية فيستغربه الناس ويتعجبون من صدوره مني وربما عيب على بل ربما أنسب به عند بعض الجهال إلى سخافة العقل ثم أجده أو مثله محكيا عن بعض الصحابة رضى الله عنهم أو عن التابعين أو عن بعض الخلفاء أو السلاطين الكبار المجمع على إصابة فعلهم وجلالتهم والحمد لله رب العالمين (القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، ص 9 م ا ، • ۵ ا ، الفصل الاول)

مر البحص لي تلخيصا شافيا شافعي زمانه السيد الجليل عمر بن عبد الرحيم البصري المكي رحمه الله تعالى ومن خطه الكريم نقلت ما نصه.

﴿ بقيه حاشيه ا گلے صفح برملاحظ فرمائيں ﴾

اوراس کے بعدابنِ ملافروخ کی نے امام شافعی رحمہ الله کا ' امالی' سے بیقول نقل کیا ہے کہ جب کوئی آ دمی کسی شہر میں داخل ہو، اور اس میں چاردن ا قامت کی نیت کرے، اور وہ قصر کے جواز کا قائل ہو (جیسا کہ حنفیہ کا قول ہے)،اوراس کے ساتھ کوئی دوسر المحض ایسا ہو، جو قصر کے جواز کا قائل نہ ہو،اور پھروہ نماز میں امامت کرے،تواس کی اقتداء میں نماز جائز ہے، کیونکہ اس کے قق میں صحبِ صلاۃ کا حکم ہے۔

جس سےمعلوم ہوا کہا گرمقتدی کے اعتقاد کا اعتبار ہوتا، تو نماز باطل ہوتی ، کیونکہ مقتدی کے زعم میں قصر کی نبیت کے ساتھ نماز جائز نہیں ،اوراس کے باوجودا مام شافعی نے اس کی اقتداء کو جائز قرار دیاہے،جس سےامام کےاعتقا د کامعتبر ہونامعلوم ہوتا ہے۔

اس کے علاوہ امام شافعی رحمہ اللہ کا مدینہ اور مصر کے ائمہ کے چیچیے نماز پڑھنا ثابت ہے، باوجود یکهام شافعی کاان کےساتھ کئی امور میں اختلاف تھا۔

نیز حضرت ابنِ مسعود رضی الله عند ہے،حضرت عثمان رضی الله عنه کی منی میں اتمام کے ساتھ ا فتداء کرنا بھی ثابت ہے، باد جود بکہ اس پرا نکار بھی ہوا تھا، جس کے جواب میں انہوں نے خلاف كوشرقرارد ياتھا۔ ل

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

قال الإمام الرافعي في العزيز وإن كانت صلاته صحيحة في اعتقاده الإمام دون المأموم أو بالعكس فإن كان الاختلاف في الفروع كما إذا مس الحنفي فرجه وصلى أو ترك الإعتدال أو قرأ غير الفاتحة ففي صحة اقتداء الشافعي به وجهان أحدهما يصح وبه قال القفال لأن خطأه غير مقطوع به والثاني وبه قال الشيخ أبو حامد لا يصح لفسادها عند المأموم فأشبه ما لو اختلف اجتهاد رجلين في القبلة لا يقتدي أحدهما بالآخر وهو أظهر عند الاكثرين انتهى (القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، ص ٠ ١٥ الى ١٥٣ ، الفصل الاول)

لى قال الإمام الزركشي في الخادم ما حاصله وخلاصة ما رجحه ونقله عن الأكثرين غير مسلم فإنما تعرض له طائفة كالبرزنجي والروياني في الحلية والبغوى وصاحب الكافي والغزالي في فتاويه ولم يذكر المسألة طائفة كالماوردي والدارمي والشيخ في المهذب والتنبيه وكلام الشيخ أبي حامـد فيهـا مـحتمل فإنه قال لو اقتدى به وهو يحتمل الكراهة وعليها جرى الروياني في البحر ولم يصح عن القاضي أبي الطيب شيء بل حكى عن الدارمي الجواز وعن أبي اسحاق المنع والقائلون اس کے بعدابنِ ملافروخ کی نے فرمایا کہ مانعین کا بیتو جید کرنا کہ مقتدی امام کی نماز کے بطلان کاعقیدہ رکھتا ہے، مردُود (ونا قابلِ اعتبار) ہے، کیونکہ پیمسئلہ اجتہادی ہے،جس میں اس طرح کا توسع ہوا کرتا ہے،جس طرح کا توسع غیراجتہادی مسائل میں نہیں ہوا کرتا،اسی وجه سے حکم حاکم کی صورت میں نفاذ معتبر اور اس کا نقض ممنوع ہوتا ہے۔ ا پھراس کے بعدابن ملافروخ کی نے فرمایا کہ جہاں تک مانعین کے مجتزرین فی القبلہ یا نا یاک برتن کے یانی سے وضو کرنے کے مسئلہ پر قیاس کا تعلق ہے، تو یہ قیاس بھی مع الفارق ہونے کی وجہ سے قابلِ اعتبار نہیں، کیونکہ وہاں امام اور مقتدی دونوں بیعقیدہ رکھتے ہیں کہ جو ھخص نایاک یانی سے وضوکرے یا قبلہ کی جہت کےخلاف نماز پڑھے، تواس کی نماز فاسد

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

به لم يقفوا للشافعي على نص بل قالوا إنه قياس مذهبه في المختلفين في القبلة والأواني وهذا ممنوع نقلا وتوجيها أما النقل فإن المنصوص للشافعي ما نقله القفال الصحة ومما يشهد للصحة ما حكاه المحاملي في المجموع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى في الامالي وإذا دخل الرجل بلدا فنوى أن يقيم أربعين يوما وكان يرى جواز القصر حينئذ ومعه رجل يعتقد أن صلاته المقصورة لا تجوز فإن قدمه وصلى خلفه جاز لأنه محكوم بصحة صلاته في حقه هكذا حكاه القاضي أبو الطيب عن الامالي ،ولو كانت العبرة باعتقاد المأموم لكان اقتداؤه به باطلا لأن عند المأموم أن نية القصر لا تنعقد معها الصلاة ومع ذلك صحح الشافعي الاقتداء به اعتبارا باعتقاد الإمام وهذا النص ذكره الإمام النووي أيضا في باب صلاة المسافر في شرح المهذب ووقع في بعض نسخ شرح المهذب هكذا والمختار والظاهر قول القفال. فلم تزل الأئمة المختلفون في الفروع يصلي بعضهم خلف بعض ويشهد له تصحيحهم أن الماء الذي توضأ منه الحنفي وغيره ممن لا يرى وجوب النية مستعمل وإن لم ينوعلى الأصح وهذا هو الصواب الذي ينبغي أن تكون الفتوى عليه وقد كان الإمام الشافعي رحمه الله تعالى يصلي خلف أئمة المدينة ومصر وكانوا لا يسلمون ولم ينقل عنه الامتناع عن الاقتداء بهم وَصَحَّ عَن ابُن مَسْعُود رَضِي الله عَنهُ أنه ائتم بمنى مَعَ عُثْمَان رَضِي الله عَنهُ مَعَ إِنْكَارِهِ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَقيل لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ الْخلاف شَرّ فَتُنَة (القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، ص١٥٣ الي ٢١، الفصل الاول)

له وأما توجيه المانعين بقولهم إن المأموم يعتقد بطلان صلاة الإمام فمردود فإنها مسئلة اجتهاد واعتقاد والخطأ فيها لايسوغ كما في غيرها من المسائل الاجتهادية كالحكم بصحة حكمه وامتناع نقضه بشرطه (القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، ص ١ ٢ ٢ ، ١ ٢ ١ ، الفصل الاول) ہے، برخلاف مجعبَد فیہ مسائل میں امام اور مقتدی کی اقتداء والے مسئلہ کے، کیونکہ اس مسئلہ میں مقتدی کا بیعقیدہ نہیں کہ اس کے امام کی نماز باطل ہے۔ ا نیز وضوکرنے اور قبلہ کی طرف رخ کرنے کے مٰدکورہ دونوں مسائل میں مقتدی کے ظن کے برعکس یقینی طور برنماز کے فسادا وراعادہ کا حکم ہے، بخلاف فروع میں مجتبًد فید مسلہ کے،اوراسی وجه سے اگر کوئی شخص اینے سابق اجتہاد کے خلاف کسی نفسِ جلی پر قادر ہوجائے ، تواس پر سابق اجتهاد کی وجہ سے پر طی گئی نماز کا اعادہ لازم نہیں۔

اوراس کےعلاوہ بعض اور جہات سے بھی فرق ہے۔ س

پھراس کے بعدابنِ ملافروخ کی نے متاخرین میں سےصاحب ذخائر کےاس قول کواختیار كرنے اوراس مسكله ميں ان كى مستقل تصنيف 'بيسان السمشروع فسى الاقتىداء بالمخالفين في الفروع "كاذكرفرماياب،اوراينِ الى الدم كاشرح الوسيط كحوالهت بیقول ذکر فرمایا ہے کہ مقتدی کی نماز کے مطلقاً صحیح ہونے کا''اصح''ہونارا جج ہے،اور فرمایا کہ جواز کے قول کے رائح ہونے پرانہوں نے کئی جہات سے عمدہ دلائل قائم کئے ہیں ، اور فر مایا

لى وأما قياسهم على المجتهدين في القبلة أو في الأواني فيصرف بان الإمام والمأموم فيهما يعتقدان فساد صلاة من صلى بطهارة من إناء نجس أو صلى إلى غير القبلة بخلاف المأموم في اقتدائه بتارك الفاتحة فانه لا يعتقد بطلان صلاته مع تركها لانه مستند لاجتهاد من جملة عقيدة المأموم التي يدين بها ربه اعتقاد صحته (القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، ص ۲۲ ا ۲۳،۱ ۱، الفصل الأول)

 وبأن المجتهد أو بأن له في مسألتي الأواني والقبلة أن الأمر على خلاف ظنه يقينا لزمته الإعادة بخلاف المجتهد في الفروع لو عثر على نص جلى مخالف لاجتهاده السابق لا تلزمه إعادة ما صلاه بالاجتهاد السابق وسر ذلك أن الاجتهاد الأول مستند إلى أمر عادى وقرائن تشير الظن اكتفى بها الشارع تخفيفا على الأمة فإن تحقق الخطأ فيها رجع إلى الأصل وتبين عدم صلاحيتها لمن ظن بها بخلاف الاجتهاد الثاني فإنه مستند إلى أمر شرعي أوجب الشارع عليه إتباعه فلم يقع عمله السابق على خلاف حكم الله تبارك وتعالى وإن فرض وصرح النص الثاني المعثور عليه بحيث أفاد اليقين أو ما قاربه من الظن القوى وأيضا الاجتهاد الأول يمكن التوصل به إلى القطع بالخطأ فيه خلاف الثاني (القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، ص١١٣٠١، ١٢٢١، الفصل الاول) كه بيتمام اختلاف مجتهدين مين بهوتا ب، اورعوامُ الناس كان مين شارنبيس كياجا تا' نوانهم لا مذهب لهم يعولون عليه وإنما فرضهم التقليد الخ ''

اس کے بعدا بن ملافروخ کمی نے امام احمد بن خنبل رحمہ اللہ کا بیروا قعہ فل کیا ہے کہوہ زیادہ خون نکلنے سے وضولو شنے کے قائل متھ، جب ان سے کہا گیا کہ امام تو زیادہ خون نکلنے سے وضوالوٹنے کا قائل نہیں، پھر بھی آپ ان کے پیھیے نماز پڑھتے ہیں؟ توامام احمدنے اس کے جواب میں فرمایا کہ سبحان اللہ! کیامیں بیرکہوں کہ سعید بن مسیتب اورامام مالک رحمہما اللہ کے پیچیے نماز نہیں پڑھی جاسکتی۔ ا

اس کے بعدابنِ ملافروخ مکی نے قاضی حسین کے حوالہ سے بیقول نقل کیا ہے کہ مختار یہ ہے کہ ہر مجہ تدمصیب ہوتا ہے، مگران میں سے کوئی ایک اللہ کے نزدیک حق کو یالیتا ہے، اور باقی اینے نزدیک حق کو یا لیتے ہیں،اورابنِ سمعانی کا یہ قول بھی نقل کیا ہے کہ ہمارے علماء نے فرمایا کہ جو مجہز خطاء کرے، تو وہ اللہ کے نز دیک حق کی خطاء کرنے والا ہوتا ہے، مگر اپنی ذات میں عمل کرنے کے حق میں مصیب ہوتا ہے، یہاں تک کہ اگروہ عمل کرے، تو وہ شرعی

لى وممن اختار ذلك من المتأخرين صاحب الذخائر وأفرد المسألة بتصنيف سماه "بيان المشروع في الاقتداء بالمخالفين في الفروع" وقال ابن أبي الده في باب الجنائز من شرح الوسيط لعل الأصح الصحة المطلقة وأقام الدليل على الجواز من وجوه ثم نبه على أمر حسن فقال وهذا الخلاف كله في المجتهدين وأما عوام الناس فليسوا مقصودين في الخلاف فإنهم لا مذهب لهم يعولون عليه وإنما فرضهم التقليد عند نزول النازلة فمن أفتاهم من أهل الفتوي وجب عليهم قبول قوله وانتسابهم إلى المذاهب عصبية ومعناه ارتضى أن يعمل في عبادته وكل أحواله بقول إمام انتسب اليه فهؤ لاء يصح قدوة كل منهم بأى إمام كان من غير تفصيل.

ونـقـل عـن الإمـام أحـمد بن حنبل رحمه الله تعالى أنه كان يرى الوضوء من الدم الكثير فقيل له إذا كان الإمام لايتوضأ من ذلك أتصلى خلفه فقال سبحان الله تعالى أقول إنه لا يصلى خلف سعيد بن المسيب ومالك رضى الله عنهما.

وكان القاضي أبو عصام العامري الحنفي مارا في باب مسجد القفال والمؤذن يؤذن المغرب فنزل عن دابته ودخل المسجد فلما رآه القفال أمر المؤذن أن يثني في الإقامة وقدم القاضي أبا عصام فتقدم وصلى وجهر بالبسملة وأم بشعار الشافعية في صلاته وكان ذلك منهما تهوينا لأمر الخلاف في الفروع (القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، ص١٢٣ اللي ١٦٩، الفصل الاول)

اعتبارے اللہ کے نزدیک بھی صحیح ہوکروا قع ہوتا ہے، جبیبا کہاس نے اللہ کے نزدیک بھی حق کو یالیا ہو،اوراس کے بعدامام شافعی رحمہ اللہ کی طرف سے اس پراجماع کوفل کیا ہے کہ ہر مجتهدجس كااجتهادكسي معامله كي طرف مو، تو وه اس كے حق ميں اللہ تعالیٰ کا ہی تھم ہوتا ہے، البتہ دوسرے مجتدکے لئے (جس کا اجتہا داس کےخلاف ہو)اس کی اجازت نہیں ہوتی۔ پس جس نے اپنے اجتہاد کے مطابق نماز پڑھی،تو اس کے نزدیک بھی نماز ھیجے ہے،اوراس کے نز دیک بھی صحیح ہے، جواس مسئلہ میں اُس کامخالف ہے، کیونکہ اس کا عقادیہ ہے کہ بیاس کے نز دیک اللّٰد کا حکم ہے، اوراس کی نماز صحیح ہے، کیونکہ اس نے ، اُس کو مامور بہ طریقہ پرادا کیا ہے، پس ایسی صورت میں اس کی اقتراء سے کیسے منع کیا جائے گا، باوجو یکہ اس کی نماز،

اس کے اعتبار سے سی ہے۔ ل

ابن ملاً فروخ کے مذکورہ کلام سے اس کا جواب بھی معلوم ہوگیا جوبعض مشائخ حنفیہ سے امام کی طرف سے مقتدی کومفسدِ صلاۃ فعل کاعلم ہونے کی صورت میں مقتدی کی نماز کے عدم جواز کامقیس علیه یانظیر میں منقول ہے کہ امام اور مقتدی اندھیرے میں قبلہ کی تحری کر کے نماز ادا کررہے ہوں توجس مقتدی کواپنے امام کی جہت کا اس سے مختلف ہونا معلوم ہوجائے ،اس کی نماز درست نہیں ہوتی ، کیونکہ مقتدی علم ہوجانے کے بعداینے امام کوخطاء پر سمجھتا ہے۔ اگرچہاس صورت میں امام کی نمازاس کے حق میں صواب اور درست ہے،تواس مقتدی کی

لى وقال القاضي الحسين في تعليقه والمختار أن كل مجتهد مصيب إلا أن أحدهم أصاب الحق عند الله والباقون أصابوا الحق عند أنفسهم وقال ابن السمعاني قال علماؤنا من أخطأ كان مخطئا للحق عند الله مصيبا في حق عمل نفسه حتى إن عمل نفسه يقع صحيحا عند الله شرعا كأنه أصاب الـحق عند الله وقد حكى الإمام الشافعي رحمة الله عليه الإجماع على أن كل مجتهد أداه اجتهاده إلى أمر فهو حكم الله تعالى في حقه ولا يشرع له العمل بغيره حينئذ فمن صلى بحكم اجتهاده فصلاته صحيحة عنده وعند من يخالفه في المسألة لاعتقاده أن ذلك حكم الله تعالى عنده وصلاته صحيحة لأتيانه بها على الوجه المأمور به حينئذ فكيف يمنع الاقتداء به مع الحكم بصحة صلاته في نفسه انتهى مع تلخيص وتحرير واقتضى نسخه إلى هنا . انتهى ما رأيته بخط المذكور دامت إفادته (القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد، ص ٩ ٢ ١ الي اك ١ ، الفصل الاول)

نماز صحیح نہ ہونے کی جوعلت ہےوہ اس کے نز دیک امام کے خطاء پر ہونے کا ظہور ہے۔ اورمسکاہ ہذامیں بھی یہی علت یائی جاتی ہے۔ ل

ابن ملافروخ کے جواب کا حاصل یہ ہے کہ قبلہ کے مسئلہ میں امام اور مقتدی دونوں سے عقیدہ رکھتے ہیں کہ جو مخص قبلہ کی جہت کے خلاف نماز پڑھے، تواس کی نماز فاسد ہے، برخلاف مجہد فیدمسائل میں امام اور مقتدی کی افتداء کے مسلہ کے ، کیونکہ اس مسئلہ میں مقتدی کا بیہ عقیدہ نہیں کہاس کے امام کی نماز فاسد ہے، اور امام کاعقیدہ تو بہر حال ہے ہی نہیں۔

ل قلنا المقتدى يرى جوازها والمعتبر في حقه رأى نفسه لا غيره، وقول أبي بكر الرازى إن اقتداء الحنفي بمن يسلم على رأس الركعتين في الوتر يجوز ويصلى معه بقيته لأن إمامه لم يخرجه بسلامه عنده لأنه مجتهد فيه، كما لو اقتدى بإمام قد رعف يقتضي صحة الاقتداء وإن علم منه ما يزعم به فساد صلاته بعد كون الفصل مجتهدا فيه .وقيل إذا سلم الإمام على رأس الركعتين قام المقتدي فأتم منفردا، وكان شيخنا سراج الدين يعتقد قول الرازي، وأنكر مرة أن يكون فساد الصلاة بذلك مرويا عن المتقدمين حتى ذكرته بمسألة الجامع في الذين تحروا في الليلة المظلمة وصلى كل إلى جهة مقتدين بأحدهم، فإن جواب المسألة أن من علم منهم بحال إمامه فسدت لاعتقاد إمامه على الخطإ (فتح القدير جلد ا صفحه ا ٣٨، باب صلاة الوتر)

(قوله وهو ثلاث ركعات) فيه إشارة إلى نفى قول الإمام الشافعي -رحمه الله -أنه واحدة إلى ثلاث عشرة مثني مثني.

(قوله بتسليمة) أشار به إلى أنه لا يصح الاقتداء فيه بمن يفصله وبه صرح في فتاوى قاضي خان والظهيرية وفي البحر وهو المذهب الصحيح اهـ.

ومشى ابن وهبان في نظمه على أن المقتدى إن لم يتابع إمامه في السلام بعد الركعتين الأوليين وأتمه معه صح كما ذكر الرازى في شرحه.

وقال العلامة ابن الشحنة ومبنى الخلاف على أن المعتبر رأى المقتدي أو رأى الإمام وعلى الثاني يتخرج كلام الرازى وهو قول الهندواني وجماعة.

وفي النهاية أنه أقيس فلو رأى إمامه الشافعي مس امرأة وصلى فإن الإمام غير مصل في زعم نفسه ولا بناء على المعدوم وعلى الأول وهو الصحيح وعليه الأكثر يتخرج كلام قاضي خان فإن الإمام ليس بمصل في رأى المقتدى ولا بناء على المعدوم وهو الأصح ويؤيده صحة صلاة من لم يعلم بحال إمامه في المتحرى القبلة في ليلة مظلمة إذا صلى كل واحد إلى جهة لا من علم لاعتقاده خطأ إمامه اهـ.

وكـذا أشار إلى صحة الاقتداء إذا وصله الإمام، وإن رآه سنة وهو الأظهر؛ لأن الأصح أن العبرة بنية المقتدى كما في شرح المنظومة لابن الشحنة (حاشية الشرنبلالي على دررالحكام شرح غررالحكام ج ا ص ٢ ١ ا ، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل)

نیز قبلہ کی طرف رخ کرنے کے مذکورہ مسئلہ میں مقتدی کے طن کے برعکس بقینی طور پرنماز کے فساداوراعاده كاحكم ہے، بخلاف فروع میں جج تهد فیدمسلد کے کماس میں امام كا خطاء ير ہوناتيقن كساته متعين نبيس، بلكه جهد فيهونى كى وجه احمال صواب موجود ب فافتر قارل

(3)....علامه تشميري كاحواله

اس کے علاوہ علامہ انورشاہ کشمیری رحمہ اللہ نے بھی فیفن الباری شرح بخاری میں فروع میں مخالف امام کی افتذاء میں مطلقاً نماز کے صحیح ہونے کی طرف اپنار جحان طاہر کرتے ہوئے فرمایا که میرے نزدیک بیہ بات محقق ہے کہ فروع میں مخالف امام کی اقتداء مطلقاً جائز ہے، خواه وه مسائلِ اختلا فيه ميس مختاط مويانه مو، اورخواه مقترى نے اس كا مشاہره كيا مويانه كيا مو، کیونکہ میں نے سلف میں سے کسی کونہیں یا یا کہ اس نے مسجد میں داخل ہوکرا مام کے احوال کا تفقد کیا ہو، یااس کے متعلق سوال کیا ہو، بلکہ وہ بغیر سوال وجواب کے اقتداء کر کے (اور امام کی اقتداء میں نمازیڑھ کر)واپس لوٹ جاتے تھے۔

پھراس کے بعدعلامکشمیری نے ابن تیمیہ کے فقاولی کے حوالہ سے امام ابو پوسف اور ہارون الرشيد كے واقعہ کوفل كياہے، اور فرمايا كہ امام ابو يوسف رحمہ اللہ نے ہارون الرشيد كى نماز ميں اقتداء کی ، باوجو یکدان کے علم میں اپنے گمان کے مطابق ناقضِ وضوہونا آچکا تھا۔ ع

ل (صلى جماعة عند اشتباه القبلة) فلو لم تشتبه إن أصاب جاز (بالتحرى) مع إمام (وتبين أنهم صلوا إلى جهات مختلفة، فمن تيقن) منهم (مخالفة إمامه في الجهة) أو تقدم عليه (حالة الأداء) أما بعده فلا يضر (لم تجز صلاته) لاعتقاده خطأ إمامه ولتركه فرض المقام (ومن لم يعلم ذلك فصلاته صحيحة) كما لولم يتعين الإمام، بأن رأى رجلين يصليان فائتم بواحد لا بعينه (الدرالمختار مع ردالمحتار، ج ا ص ٣٣٦، كتاب الصلاة، باب شروط الصلاة)

٢ واعلم أن مشايخنا رحمهم الله تعالى اختلفوا في جواز الاقتداء عند الاختلاف في الفروع بين الإمام والمأموم فقيل :إنه جائز إذا علم من حال الإمام أنه يحتاط في مواضع الخلاف وألا لا .وقيل: إذا شاهـد إمـامـه يـرتـكب ناقضا من النواقض المختلفة فيها كمس المرأة، ومس الذكر، أو خروج الدم من غير السبيلين، لا يجوز افتداؤه لمن كان يراه ناقضا، وإلا صح.

[﴿] بقيه حاشيه ا كلَّ صفح برملاحظ فرما نين ﴾

پھراس کے بعدعلامکشمیری نے فرمایا کہا گریداعتراض کیا جائے کہ جب مقتدی کے نز دیک امام کا وضونہ ہونامنیقن تھا، تو پھرالیی صورت میں اقتداء کیسے درست ہوسکتی ہے؟ تواس کا جواب پیہے کہ بیسوال اس وقت عائد ہوتا ہے، جبکہ امام سی قطعی باطل چیز کوا ختیار کرے، اور ید مسئلہ مجتبکہ فیہ ہے،جس میں اس بات کا امکان ہے کہ حق اور صواب امام کی طرف ہو، اور بیہ بھی امکان ہے کہ ق اور صواب دوسری جانب ہو۔

البذاآب كوية ق حاصل نبيس كه دوسرے كى نماز يرعندالله تعالى باطل مونے كا حكم لگائيں، البتۃ اپنی کوشش کومبذول کر کے صواب کی تحری کی جائے گی، تا کہ اجتہاد کے بقذر تواب کو حاصل کیا جاسکے۔ لے

پھراس کے بعدعلامہ کشمیری نے امام یا مقتدی کی رائے کے معتبر ہونے کے مختلف اقوال ذکر كركے فرمايا كه ميرے نزديك امام كازعم معتبر ہونے كا قول مختار ہے، جوكه جصاص كا

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

قلت : والـذي تحقق عندي أنه صحيح مطلقا سواء كان الإمام محتاطا أم لا، وسواء شاهد منه تلك الأمور أم لا، فإني لا أجد من السلف أحدا إذا دخل في المسجد أنه تفقد أحوال الإمام أو تساء ل عنه بيد أنهم كانوا يقتدون وينصرفون إلى بيوتهم بلاسؤال ولا جواب .وفي فتاوى الحافظ ابن تيمية :أن هارون الرشيـد افتـصـد مـرـة ثـم قام ليصلي، وكان أبو يوسف رحمه الله تعالى موجودا هناک، فاقتدی به مع علم الناقض عنده (فیض الباری علی صحیح البخاری، ج ۱،ص۵۵، کتاب الغسل، باب مسح اليد بالتراب ليكون أنقى)

ل فإن قلت : كيف الاقتداء مع تيقن الإمام على عدم الطهارة عنده؟ قلت : إنما يتوجه السؤال إذا كان الإمام على أمر باطل قطعا، وهذه المسألة مجتهد فيها، أمكن فيها أن يكون الحق إلى الإمام، وأمكن أن يكون في جانب آخر، ولذا لا يسعك أن تحكم على صلاة الآخرين أنها باطلة عند الله تعالى، ولكن يبذل الجهد ويتحرى الصواب لينال الثواب بقدر الاجتهاد.

ولذا أقول :إن الإمام إن كان شافعيا وتكلم ناسيا، ثم مضى في صلاته لعدم كونه ناقضا عنده، ينبغي أن يفسد صلاة المقتدى الحنفي لأن بين المسألتين فرقا، فإن مسألة التكلم قليلة الوقوع جدا بل ليست فيه إلا واقعة ذي اليدين، فإن تمت على نظر الحنفية ينهدم مراد الشافعية عن أصله، وليس في أيديهم غيرها شيء ، بخلاف مسألة النواقض، فإنها كثيرة الوقوع من الصدر الأول، وما تكون كذلك لا يمكن فيها فصل الأمر أبدا (فيض البارى على صحيح البخارى، ج١،ص٥٥٧، ۵۸، کتاب الغسل، باب مسح اليد بالتراب ليکون أنقى)

اختیار کردہ ہے (حنفیہ میں جصاص کے علاوہ ہندوانی، صاحب نہایہ اور ایک جماعت کا بھی مختار ہے، کما مر) کیونکہ سلف کا توارث اس کو حاصل ہے، اور ان کا ایک دوسرے کی بلانکیر اقتداء کرنامنقول ہے، باوجود یکہ وہ فروع میں اختلاف رکھتے تھے، یہاں تک کہ امام ابوحنیفہ رحمه الله سے مسجد حرام میں امام کی حالت کے متعلق سوال کرنا منقول نہیں، باوجو بکہ انہوں نے متعدد حج کئے ،اور وہاں کے ائمہ کرام کی نماز میں اقتداء کی۔ لے

اس کے بعد علامہ کشمیری نے ،علامہ ابنِ ہمام اوران کے پیٹنے سراج الدین کا ایک واقعہ قل کیا ہے، جو کہ (امام کے زعم معتبر ہونے کے قول کے مطابق) بصاص کے مذہب کو اختیار کرتے تھے،اوران کے متقدمین کی طرف سے اس مسئلہ میں فسادِ صلاۃ کے حکم کے منقول ہونے کے ا نکار کا ذکر کیا ہے،جس کے جواب میں علامہ ابن جام نے اندھیرے میں تحری کر کے قبلہ کی جہت متعین کر کے نماز پڑھنے والوں کی نظیر کو پیش کیا ، اور ان کے شیخ نے اس کا کوئی جواب خہیں دیا۔

علامہ کشمیری نے اس کے جواب میں فر مایا کہ دونوں مسلوں میں فرق ظاہر ہے، کیونکہ قبلہ کا مسکلة قطعی ہے، جس کا فیصلہ ظاہری طور پرمحسوس کرکے کیا جاسکتا ہے، بخلاف نواقضِ وضو

ل ثم الذين قالوا بالجواز عند الاختلاف في الفروع افترقوا فرقتين:

فـقـال قائل منهم :إن الـعبـرـة لـرأى الإمـام، فإن تحقق ناقض على مذهبه وانتقض وضوؤه لا يجوز الاقتداء به، وإلا جاز، ولا عبرة بحال المقتدى، وإليه ذهب الجصاص، وهو الذي اختاره لتوارث السلف، واقتداء أحدهم بالآخر بلا نكير مع كونهم مختلفين في الفروع، وإنما كانوا يمشون على تحقيقاتهم إذا صلوا في بيوتهم، أما إذا بلغوا في المسجد فكانوا يقتدون بلا تقدم وتأخر، ولن ينقل عن إمامنا أنه سأل عن حال الإمام في المسجد الحرام مع أنه حج مرارا.

وقال آخرون :إن العبرة لرأى المقتدى، والقول الثالث فيه لنوح أفندى وهو فاضل ذكي متيقظ بعد الشيخ ابن الهمام، وله حاشية مبسوطة على الدر المختار، أودع فيها مباحث لطيفة، ويعلم منها أنه رجل محقق، واختار أن الاقتداء إنما يصح عند تلاقى الرأيين :أى المقتدى والإمام . وإلا لا، وهذا القول من جانبه وليس عن السلف. وهناك صورية أخرى وهي أن الإمام صلى وكان على غير وضوء على رأيه وعلى وضوء على رأى المقتدى، مثلا :كان شافعيا فمس امرأة ثم أم الناس، فهذا عـلـي وضوء عند الحنفية، ومحدث على مذهبه، فيجرى فيه الاختلاف المذكور أيضا(فيض الباري على صحيح البخارى، ج ١ ، ص ٥٨ م، كتاب الغسل، باب مسح اليد بالتراب ليكون أنقى)

وغیرہ کے مسلہ کے کہاس میں سلف کے کثیرا ختلاف کے یائے جانے کی وجہ سے اس طرح کا فیصلہ مشکل ہے، پستحری کے مسلہ میں جب مقتدی کے علم میں امام کا خطاء ہونا آ گیا، تواس کی نماز کا تھیجے نہ ہونا ہی مناسب ہے، برخلاف اجتہا دی مسائل کے کہ جن میں دلائل اورغور وفکر ہمیشہ جاری رہاہے، اور یہاں مقتدی امام کوقطعی خطاء کے بجائے احتمالِ صواب کے اس کی طرف ہونے کا قائل ہے۔

اس کے علاوہ تحری کے مسئلہ میں مقتدی کی نماز کے فساد کی وجدامام کے اعتقاد کی مخالفت نہیں ہ، بلکہ ترک متابعت ہے، جو کہ واجبات میں سے ہے۔

اورعلامہ کشمیری نے فرمایا کہ مولانا شیخ الہندر حمہ اللہ بھی جصاص کے مذہب کو اختیار کرتے

اس کےعلاوہ علامہ تشمیری نے تر مذی کی شرح''العرف الشذی'' میں فر مایا کہ مذاہبِ اربعہ

ل قال الشيخ ابن الهمام :إن شيخه سراج الدين تلميذ صاحب الهداية كان يختار مذهب البحصاص، وأنكر مرة أن يكون فساد الصلاة فيه مرويا عن المتقدمين، وإنما أوجده المتأخرون، فـذكـرته بمسألة الجامع الصغير في الجماعة الذين تحروا في الليلة المظلمة، وصلى كل إلى جهة، مقتدين بإمامهم، أن صلاة من علم إمامه على خطأ فاسدة، لاعتقاده إمامه على خطأ، فإنها تدل على أن الاعتبار لرأى المقتدي عند السلف أيضا، وليس إيجادا من المتأخرين فقط، فلم يجبه شيخه.

قلت :الفرق ظاهر ونظير الشيخ ابن الهمام رحمه الله تعالى، وكذا سكوت شيخه في غير محله، فإن معاملة القبلة قطعية يمكن فصلها بالرجوع إلى الحس بخلاف النواقض، فإنه لا سبيل فيها إلى الفصل بعد اختلاف السلف فيها اختلافا كثيرا، فلو علم المقتدى إمامه على خطأ في مسألة التحري ينبغي أن لا تمسح صلاته، بخلاف الاجتهاديات التي لا تزال الأنظار تدور فيها إلى الأبد، ووجه الفساد في المسألة المذكورة ليس ما فهمه الشيخ من مخالفة اعتقاده لإمامه، بل هو ترك المتابعة له، وهي من الواجبات.

وكان مولانا شيخ الهند رحمه الله تعالى يذهب إلى مذهب الجصاص ويستعين بمسألة قضاء القاضي في العقود والفسوخ، فإنه ينفذ ظاهرا أو باطنا مع شرائطها المذكورة في الفقه .وقد سبق منى في المقدمة أن أهل قباء ، إنما عملوا بخبر الواحد وتركوا قبلتهم الثابتة بالقاطع لهذا المعني، لأنه كان عندهم طريق التحقيق والتثبيت، وفي مثله يجوز أن يكون الخبر ناسخا للقاطع(فيض البارى على صحيح البخارى، ج ١ ، ص ٥٨ م ٩ ٣٥٨، كتاب الغسل، باب مسح اليد بالتراب ليكون أنقى)

میں سے مخالف امام کی اقتداء میں مطلقاً بغیر کراہت کے نماز جائز ہے، یہی راجے ہے۔ اور ابنِ ہمام نے اپنے شیخ سراج الدین سے نقل کیا ہے کہ مخالف کی اقتداء کاعدم جواز متقد مین سے منقول نہیں ہے، اور یہی بات شاہ عبد العزیز صاحب نے اپنے فتاویٰ میں نقل کی

اورابنِ ہام نے اس پر''جامع صغیر'' میں مٰدکور قبلہ کی تحری والے مسئلہ کو لے کراعتراض کیا ہے، حالانکہ ' جامع صغیر' میں ندکورمسلہ کا مبنیٰ وہنہیں ہے، جوعلامہ ابن جام نے گمان کیا ہے، کیونکہ وہ تو نماز کے اندر متابعت کی مخالفت ہے۔

پھراس کے بعدعلامہ کشمیری نے فرمایا کہ سلف کا اقتداء کے جواز کے مسکلہ پر بغیر کسی اختلاف اور بغیر کسی قید کے اجماع رہا ہے، کیونکہ وہ فروع میں ایک دوسرے کے مخالف تھے، اور ان میں سے ہرایک دوسرے کی بلانکیراور بغیراس سوال کے اقتداء کیا کرتا تھا کہ امام نے فروع میں اس کی موافقت کی ہے یانہیں۔

اورار بابِ فآویٰ کی ایک جماعت کا قول یہ ہے کہ اختلافی مسائل میں اعتبار امام کے زعم کا ہے،اورکہا گیاہے کہ مقتدی کے زعم کا ہے،اور تحقیقی بات وہی ہے جومیں نے ابھی تحریر کی ،اور ید فرہب سے خروج نہیں ہے، بلکہ یہی فرہب ہے۔ ا

لى مسألة:أقول :يجوز الاقتـداء خـلف المخالف من المذاهب الأربعة مطلقا بدون كراهة وهو الـظاهـر، ونـقل ابن الهمام عن شيخه الشيخ سراج الدين قارء الهداية، أن عدم جواز الاقتداء خلف المخالف ليس بمروى عن المتقدمين، وكذا ذكره الشاه عبد العزيز في فتاواه، واعترض ابن الهمام بـمـا في الجامع الصغير في مسألة تحرى القبلة، أقول :إن مبـنـي ما في الجامع الصغير ليس على ما زعم الشيخ ابن الهـمـام، فإنـه خـلاف الـمتابعة في داخل الصلاة، وأما الفتاوي ففي بعضها صحة الصلاة، وإن لم يتحرز الإمام عن الخلافيات، وفي بعضها صحة الصلاة بشرط أن يتجنب الخلافيات، وفي بعض كتب المذهبين عدم جواز الاقتداء بمشاهدة ما يرى المقتدى من نواقض الوضوء في الإمام، مثل أن يرى المقتدى الشافعي مس المرأة والذكر من الإمام الحنفي، وتصح الصلاة لو لم يشاهدها، ولا يكلف بالسؤال عن الإمام، أقول :قـد اجتمع السلف عملا على مسألة جواز الاقتداء بلا خلاف وتقييد فإنهم كانوا مختلفين في الفروع وكانوا يقتدون خلف كل منهم بلا ﴿ بقيه حاشيه الحك صفح يرملاحظ فرما نين ﴾

(4)....علامه عبدالحيئ لكصنوى كاحواليه

علامه عبدالحیئ لکھنوی رحمہاللہ نے بھی''ہدایہ'' کے حاشیہ میں مطلقاً جواز کے قول کی طرف اپنا رجحان ظاہر فرمایاہے۔

چنانچدانہوں نے بعض ا فاضل سے اس سلسلہ میں جیوا قوال ذکر کئے ہیں، جن میں مطلقاً جواز کے قول کامحققین کے نز دیک حق ہونا مذکور ہے، کیونکہ فروع میں مخالفت کی صورت میں امام کی نماز میں صواب کا احمال موجود ہوتا ہے، اور مقتدی کے ممان کے مطابق ہر مسله میں صواب کا ہونا ،جس میں خطاء کا احتمال نہ ہو، اور دوسرے کے مذہب میں خطاء کا ہونا ،جس میں صواب کا احمّال نہ ہو، یہ طے نہیں ،اس لئے کہ حق مٰداہبِ مختلفہ کے درمیان دائر ہے ، اور اليي صورت ميں بطلان كاحكم نہيں لگايا جاسكتا، اور جہاں تك اكثر اصحابِ احناف كي طرف ے امام کے لئے مواضع خلاف میں رعایت کی شرط لگانے کا تعلق ہے، توبیر ارج نہیں، کیونکہ امام کے لئے ایسا کرنامستحب ہے، واجب نہیں، الہذا اگرامام اس کی رعایت نہ کرے، تواس میں کوئی قادِح نہیں ،پس بنظرِ انصاف (فروع میں مخالف امام کی مطلقاً اقتداء میں)جوازِ اقتداء کے لئے کوئی چیز مانع نہیں۔ یا

[﴿] الرُّشْرَصْفِحُ كَابِقِيهَ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ وَسُؤَالَ مِن أَنكَ تُوافقني في الفروع أم لا؟ ثم قالت جماعة من أرباب الفتيا :إن العبرـة في الخلافيات لرأى الإمام، وقيل :لرأى الـمقتدى، والمتحقق ما حررت آنفا، وليس خروجا عن المذهب بل هو المذهب (العرف الشذي شرح سنن الترمذي للكشميري، ج ا ص٢٣٣، ٢٣٥، ابواب الصلاة، باب ما جاء في من أحق بالإمامة)

ل وقد ذكر بعض الافاضل في رسالته "الائتمام بمقلد كل امام" في هذه المسئلة ستة اقوال، منهاً الحكم بعدم جواز الاقتداء بالمخالف ، ومنها الجواز، ومنها الجواز اذا راعي الامام مواضع الخلاف، ومنهاالجواز اذا علم المقتدى منه مراعاة مواضع الخلاف فان شك لم يخبر، ومنهـ الـجواز مطلقا، وهو الحق عند المحققين ، كيف لا ، والمخالفة لايخلوا اما ان يكون نحكم باصابته او بخطائه او باحتمال خطائه ، وصوابه، فالاول والثاني باطلان لما تقرر في مقره انا لانقطع باصابة مجتهدا وبخطائه بل نقول كل مجتهد يحتمل ان يكون مصيبا وان يكون مخطيا ، والحق ﴿ بقيه حاشيه ا كلَّ صفح يرملاحظ فرما نين ﴾

(5)....بعض ديگرابل علم كاحواله

اس کے علاوہ موجودہ دور کے بعض دیگر اہلِ علم حضرات نے بھی فروع میں مخالف امام کی افتداءکواور بالخصوص نمازِ وترمیں وترکی دوسری رکعت پرسلام پھیرنے والےامام کی افتداء کو جائز قرار دیاہے۔ لے

علامهابنِ تیمیه اور مذکوره دیگر حضرات نے جو صحابہ وتا بعین اورائمہ اربعہ کے ایک دوسرے کے پیچیے بلائکیر نماز پڑھنے اور امام کے احوال کا تنجس اور اس کے متعلق سوال نہ کرنے کی

﴿ الرَّشْتِرَصْفِحُ كَالِقِيمَاشِيهِ ﴾ دائر بين المذاهب المختلفة ، فتعين الشق الثالث، واذاكان هذا بكذا فلا وجمه للحكم بعدم جواز الاقتداء بهم فان مذهبهم كمذهبنا في كونه محتملا للخطاء والصواب وما يدرينا ان مذهبنا في كل امر صواب لايحتمل الخطاء ومذهب غيرهم خطاء لايحتمل الصواب، وامااشتراط مراعاة مواضع الخلاف كمااختارة اكثر اصحابنا فغير موجه اذمراعاة ذالك مستحب ليس بواجب عندأحدفلولم يراع وفعل مافعل على طبق مذهبه لم يقدحه في ذلك قادح فأي مانع في جوازالاقتداء به فافهم هذابنظر الانصاف رحاشية الهداية، جلد ا صفحه ٢٥ ١، باب صلاة الوتر) ل چنانچاسلامك فقه اكثرى، اندياني اسسلسله مين درج ذيل قرار دادمنظورى:

بلادِ عرب میں عموماً وترکی تین رکعتیں دوسلام سے اداکی جاتی ہیں، احتاف کے لئے بھی ایسے امام کی اقتداء میں نماز وتر اداکرنے کی گنجائش ہے، اگرامام وتر کی تین رکعتیں دوسلام سے اداکرے، تو حفی مقتری دور کعت کے بعد سلام نہ چھیرے، اور امام کے ساتھ تیسری رکعت کے لئے کھڑا ہوجائے (حج وعمرہ کے مسائل، دسوال فقتي سمينار مبئي، بتاريخ ٢١ تا٢٣ جمادي الثاني ١٣١٤هـ، بمطاق 24 تا27 اكتوبر 2001 ء)

اورمولانا خالدسيف اللهرجماني صاحب لكصة بي كه:

اگراختلاف ایسے مسائل میں ہو کہ امام کی رائے پرنماز درست ہوجاتی ہو، اور مقتری کے مسلک پرنماز درست نہ ہوتی ہو،اورامام اپنے مسلک برعمل کرے، تواس صورت میں بعض فقہاء کے نز دیک مقتدی کے لئے اس کی اقتذاء درست نہیں، لیکن امام ابو بکر جصاص رازی (جو بہت مشہور اورمتند حنی فقیہ ہیں) کا قول ہے کہ نماز درست ہوجائے گی، اور ای قول کو تعلق علاء نے قبول کیا ہے، البذاصحے کہی ہے کہ اس صورت میں بھی نماز اوا کرتا رہے، رسول الله صلی الله علیہ وسلم نے بوقتِ ضرورت مسلمانوں کی اجتماعیت کو برقرار رکھنے کے لئے فاس کے پیچیے بھی نمازادا کرنے کی اجازت دی ہے، تو فروی اختلاف تو بہر حال اس کے مقابلہ میں کمتر ہے، کیونکہ بیاختلافعہدصحابہ سےموجود ہے(کتابُ الفتاویٰ،ج۲ص ۱۳۳۰،۳۳۳''نماز سے متعلق سوالات'' مطبوعه: زمزم پبلشرز، كراچي، تاريخ طباعت: ديمبر 2007ء)

دلیل ذکر فرمائی ہے، وہ اگر چہ مطلق ہے، یعنی اس میں بی قید نہیں کہ مقتدی کوامام کی طرف سے مفسید صلا ۃ وغیرہ فعل یائے جانے کاعلم ہے پانہیں الیکن بندہ کوابغور کرنے سے راج بيمعلوم ہوا كەجىب صحابەوتالبعين اورسلف كے زمانەميں بلانكير فروع ميں مخالف امام كى اقتداء میں نماز پڑھنے کا رواج تھا، توبیاس صورت کو بھی شامل ہوگا، جس میں امام کی طرف سے کسی مجتبًد فیه مفسدِ صلاة فعل کامقتدی کونلم ہوجائے ، کیونکہ اگراس صورت کا حکم جدا ہوتا ، تو اس کا اشثناء يابعض صورتوں ميں نكيريااعراض عن الجماعة ، يا پھراعاد هُ صلا ة كاذ كر ہوتا، واذ لا فلا _ علاوه ازیں نماز کے بعض افعال ظاہرہ ایسے بھی ہیں کہ جن پرمقتدی مطلع ہوجا تا ہے،جس کی علامهابنِ تیمیدوغیرہ نے کئی مثالیں ذکر فرمائی ہیں، مگراس طرح کےمواقع پربھی اقتداء کے جواز اورنگیرنه کرنے کا ثبوت ملتاہے، جو ہمارے مقصود کی مؤتیر ہیں۔

اورصحابہ وتابعین اورسلف کے فروع میں مخالف کی اقتداء کرنے کے واقعات میں بیجھی کہا جاسکتا ہے کہ بیرایک فعل کی حکایت ہے، جس کوعموم نہیں ہوتا (جبیبا کہ بندہ کی طرف سے یہلے کہا گیا تھا) لیکن جب جلیل القدرائمۂ متبوعین سے جواز کی صراحت مل گئی، تو اس کے عموم نه ہونے کا احتمال کمزور ہوگیا۔

اورعلامهابن تيميدنے عدم جواز كے قول كوجو بعض اصحابِ حنفيه كى طرف منسوب كياہے،اس سے بظاہرمشائخ حنفیمراد ہیں، کیونکہ امام ابوحنیفہ کے شاگرد، امام ابویوسف وغیرہ سے مذکورہ صورت کے عدم جواز کی صراحت منقول نہیں ، بلکہ ان سے ہارون الرشید کی اقتراء وغیرہ میں جواز منقول ہے۔

جہاں تک امام ابو پوسف رحمہ اللہ کے واقعہ کے بارے میں اس احمال کا تعلق ہے کہ انہوں نے بعد میں اعادہ کرلیا ہواوروہ اعادہ کسی مصلحت سے خفیہ کیا ہو، یاامام ابو پوسف رحمہ اللدكوامام كي حالت كاعلم نه مو_

تو غور کرنے سے اس میں زیادہ قوت نظر نہیں آتی ، کیونکہ ہارون الرشید نے امام مالک کے

فتوے کےمطابق حجامہ کے بعد وضونہ کیا ، اوراس کے باوجود امام ابو یوسف نے ان کی اقتداء میں نماز پڑھی، اور اعادہ کا ثبوت نہ ہونے کی صورت میں عدم اعادہ کا ہونا ہی زیادہ راج معلوم ہوتا ہے، بالخصوص جبکہ دیگر جلیل القدرائمہ سے بھی عدم اعادہ کی صراحت منقول ہو۔ اوراگر بیکہا جائے کہ سلف کے ایک دوسرے کے چیچیے نماز پڑھنے کے جواز کی وجہ بیٹھی کہوہ مجتهد تھے،اورمجتہدکوایک روایت کےمطابق دوسرے مجتہد کی تقلید جائز ہے،توغور کرنے سے معلوم ہوا کہاس سےمقلد کے لئے بدرجہ ٔ اولی مجتہد کی تقلید کا جواز ثابت ہوتا ہے، کیونکہ مقلد کو مجتبد کی تقلید کرنا ہی متعین ہے۔ ا

اورعلامه ابنِ تیمیہ وغیرہ کابیفر مانا کہ مقتدی امام کے لیے اس فعل کوجائز سجھتا ہے اوراس کی نماز کو میجه سمجهتا ہے اور زیادہ سے زیادہ خطاء سمجھتا ہے، لہٰذااس کی وجہ سے مقتدی کی نماز فاسد نہ ہوگی ،تو غور کرنے ہے اس بات میں وزن محسوس ہوتا ہے ، کیونکہ مجتبًد فیہ اور غیر مجتبًد فیہ مسئلہ کے جواز وعدم جواز میں فرق ضرور پایا جاتا ہے۔

اور جب مذکورہ حضرات کے قول برعمل کرتے ہوئے دور کعت برسلام پھیرنے والے امام کی افتداء میں نمازِ وتر کو جائز قرار دیئے جانے کی گنجائش دی جائے گی ، تو بظاہر یہ گنجائش اس صورت کوتوشامل ہے ہی ،جس میں مقتدی دوسری رکعت میں سلام پھیرنے میں امام کی اتباع نہ کرے، بلکہ سلام پھیرے بغیر تیسری رکعت کے لئے کھڑا ہوجائے لیکن اگروہ امام کی اتباع میں دوسری رکعت پرسلام پھیردے ، توبندہ کے نزدیک جواز اس صورت کو بھی شامل ہونا جاہے ، کیونکہ جن لوگوں کواس طرح کے ججہکہ فیہ مسائل کاعلم نہیں، وہ کثرت سے امام کی

لى ان المجتهدله ان يقلد آخروفيه عن ابي حنيفة روايتان ويؤيدالجواز مسئلة ابي يوسف لماصلي الجمعة فأخبروه بوجودفارة فيحوض الحمام فقال نقلداهل المدينة وعن محمديقلداعلم منه اوعلى انه وافق اجتهادهم فيهااجتهاده وحيث نقل مثل هذاعن بعض الاثمة الشافعية كالقفال والشيخ ابى على والقاضى حسين انهم كانوايقولون لسنامقلدين للشافعي بل وافق رأينارأيه يقال مشله في اصحاب ابي حنيفة مثل ابي يوسف ومحمدبالاولى وقدخالفوه في كثير من الفروع ومع هـذالـم تـخـرج اقـوالهـم عـن الـمـذهـب كـمـامـرتـقـريـره (شـرح عقـودرسـم الـمفتـي صفحه ۲۲،مطبوعة:قديمي كتب خانه ، كراچي) ا تباع میں سلام پھیر لیتے ہیں، اور ان کی نماز کے اعادہ کا حکم لگانے میں بھی کئی قتم کی د شواریاں ہیں۔

پھر جواز کے اس قول کے مطابق عمل کرنے کی صورت میں حرمین شریفین کی نماز وتر سے علیحد ہ ہونے پر فتنہاوراعراض عن الجماعة لا زم آنے کی بحث بھی ختم ہوجائے گی ، کیونکہ وہ اس قول پر مبنی ہے،جس کی روسے نماز کو فاسد قرار دیا جائے۔

اسی طرح اس قول کے مطابق مقتدی کی نماز کے درست ہونے کے لئے حکم حاکم کے رافع اختلاف ہونے کی دلیل کی بھی ضرورت نہ ہوگی ، اگر چہ بعض حضرات نے اس مسئلہ کی نظیر وتائيديين حكم حاكم كرافع اختلاف بون كابهى ذكركيا بـ

جہاں تک اس بات کا تعلق ہے کہ ایک قول کے مطابق نماز درست نہیں ہوتی ، اور دوسرے قول کےمطابق نماز درست ہوجاتی ہے،تو پیجا ئز ونا جائز کاٹکرا ؤ ہوا،جس میں ناجائز کوتر جح ہوا کرتی ہے، لہذاعدم جواز کے قول کورجیج حاصل ہونی جاہئے۔

تواس میںغور کرنے سے راجح بیمعلوم ہوا کہ مجتبکہ فیہ مسائل میں جب دلیل ہے کسی مجتہدیا اس کے مقلد کے نزدیک جواز کے قول کوتر جیج حاصل ہوجائے ، تو پھرعدم جواز کا قول اس پر جحت اوراس کے نز دیک راجح نہیں ہوا کرتا۔

اور ہماری طرف سے پہلے جو جواز کے قول پر بعض مفاسد لازم آنے کا ذکر کیا گیا تھا، تو غور كرنے سے اب مجتبد فيدمسائل ميں ان مفاسد كے لازم آنے كى طرف رجان نہيں رہا، جهال تك غير مجتهد فيه مسائل مين اختلاف كامعامله ب، تواس كامعامله جداب، جواس وقت زیر بحث نہیں۔

البتهاس میں شک نہیں کہ فقہ حنبلی کے مطابق وترکی نمازجس طرح دوسلاموں کے ساتھ یر هناجائز ہے،اسی طرح ایک سلام کے ساتھ پڑھنا بھی جائز ہے اور ایک سلام کے ساتھ یڑھانے کاعمل احوط ہونے کے ساتھ ساتھ احناف کے مسلک کے بھی قریب ہے؛ لہذا جبکہ رمضان المبارك میں دنیا بھرسے لاکھوں زائرین حرمین شریفین میں عبادت وزیارت کے لیےتشریف لاتے ہیں،اورحرمین شریفین کی نماز وں کی فضیلت کی خاطر جماعت میں شمولیت کے خواہش مند ہوتے ہیں،ائمہ حرمین کو خفی مسلک کی شرائط صحت اورایئے مسلک کے جوازی پہلوکی رعایت کرتے ہوئے صرف رمضان کے ایک مہینے میں ایک سلام کے ساتھ وترکی تین رکعات پڑھانے کے طریقہ کی تجویز دینا زیادہ موزوں ہے، جس کی اہلِ علم حضرات کوکوشش کرنی جاہے، تا کہاس بحث کاسدِ باب ہوجائے، اوروتر کی نماز ہرفریق کے نزدیک درست اور سیح ہوجائے۔

خلاصة کلام پیہ ہے کہا گر مجتهّد فیہ مسلہ میں امام کسی ایسے فعل کا ارتکاب کرے، جومقتدی کے گمان کےمطابق نماز کے فاسد ہونے کا سبب ہو،گر امام کے گمان میں وہ نماز کے فاسد ہونے کا سبب نہ ہو، تو الیی صورت میں بہت سے مشائخ حنفیہ کے نز دیک مقتدی کی نماز کا درست نہ ہونارا جج ہے،اوراس کےمطابق بہت سےمشائخ حنفیہ کا فتوی عمل رہاہے۔ لیکن بہت سے فقہائے کرام اور بعض مشائخ حنفیہ کے نز دیک اس صورت میں امام کے ساتھ ساتھ مقتدی کی نماز بھی درست ہوجاتی ہے، اور اس قول کے دلائل بھی اپنی جگہ وزنی ہیں، جن کے مطابق کوئی فتویٰ دے یاعمل کرے ، تو بھی نماز درست ہوجاتی ہے، اور اعادہ کی ضرورت نہیں ہوتی، اور اس تھم میں وتر کی نماز بھی داخل ہے، جس کی تفصیل پہلے ذکر کی جاچکی ہے۔

وَاللَّهُ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتَمُّ وَاحْكُمُ. محدر ضوان ٩/صفر المظفر /٢٣٦١هه 2/دسمبر/ 2014ء بروز منگل اداره غفران، راولپنڈی، یا کستان

(خاتمه)

اہلِ علم حضرات کی آ راء

(1)....مولا نامحر حنيف خالدصاحب زيرمجده

(استاذ: جامعه دارالعلوم كراچي)

4

گرامی قدر جناب حضرت مولا نامفتی محمد رضوان صاحب مظلهم السلام علیم ورحمة الله و بر كانة!

مزاج گرامی!

جناب والا کی طرف سے ماہنامہالتبلیغ کاعلمی و خقیقی سلسلہ نمبر۱۲''غیر حنفی کی اقتداء میں نماز پڑھنے کا حکم''موصول ہوا۔

آپ کی اس عنایت پر بندہ تددل سے منون ہے اور دل سے دعا کرتا ہے کہ ماشاء الله آپ کے اس عنایت پر بندہ تددل سے منون ہے اور با ہمی مذاکر ہے کی جوصورت نکالی ہے، الله تعالی آپ کو اس میں کا میابیاں عطا فرمائے اور اس سے جومقصود ہے الله تعالی اس کے حصول کو آسان بنائے۔ آمین۔

غیر حنفی کی اقتداء میں نماز کے بارے میں یہی رائے درست معلوم ہوتی ہے کہ نماز سے فارغ ہونے کے بعدا گریہ یفین ہوجائے کہ امام نے حنفی مسلک کی رعایت نہیں کی اوراس کی وجہ سے حنفی مسلک کی روسے نماز نہیں ہوتی تو نماز کا اعادہ کرلیا جائے۔

وتر کے بارے میں بھی یہی طریقہ درست ہے کہ خفی نمازی نفل کی نیت سے غیر خفی امام کے

پیچیے نماز شروع کر دے اور دور کعتوں پر سلام پھیر دے تیسری رکعت میں امام کے ساتھ شامل نه ہو، بعد میں اپنے وتر الگ سے اداء کرے ل

محمر حنيف خالد عني ١٠/ ربيج الثاني ٢٦٠ إه، جامعه دارالعلوم كراجي

(2)....مولا ناعبدالقيوم حقائي صاحب زيدمجدهٔ

(جامعه ابو هرریه ، برانچ پوسك آفس ، خالق آباد ، نوشهره ، خيبر پختونخوا ، پاکستان)

كمرمي ومحترم المقام حضرت مولا نامفتي محمد رضوان صاحب دامت فيوضكم السلام عليكم ورحمة الثدو بركانة

ادار ه غفران ٹرسٹ کے ترجمان ماہنا مہالتبانغ کاعلمی و تحقیق سلسله نمبر۱۲' دغیر حنفی کی اقتداء میں نماز ریڑھنے کا تھکم'' کا بالاستیعاب مطالعہ کیا جواسپنے موضوع کے اعتبار سے بہترین عمدہ علمی اور تحقیقی کاوش ہےاور فتاویٰ کی عبارات اور مفتیانِ عظام کے اقوال سے بھر پور ہے۔ عوام حضرات کواس مسلہ کے سمجھانے کی ضرورت ہے کہ علماء تو خیال رکھتے ہیں نمازعلیجد ہ پڑھتے ہیں یا اس کا اعادہ کرتے ہیں (یعنی ان خیالات میں جہاں مقتدی کے خیال کے مطابق امام کی نماز فاسد ہوجائے)لیکن عوام کیا کرتے ہیں؟؟

غیر حنفی (شافعی ، ماکلی اور حنبلی) امام کی افتداء میں حنفی مقتدی کی نماز اس صورت میں جبکہ مقتدی کے علم وزعم کے مطابق امام کسی ایسے فعل کا مرتکب ہوجس کے ہوتے ہوئے حنفی کی نماز درست نہیں ہوتی ۔اورمقتدی کی نماز کی صحت وفساد میں اصح ،اکثر اورافقہ مشائخ احناف کا قول کہ' مقتدی کی رائے کا اعتبار ہے'' یہی معتبر ہوگا ،گواس سے ننگی کا حرج پیدا ہوتا ہے

لے ملحوظ رہے کہ بیرائے بندہ کے پہلے موقف کے متعلق ہے،اور بندہ کا پہلے یکطرفہ ربحان اس طرف تھا،لیکن اب دلائل میں خور کرنے نے دو سرے قول میں بھی قوت نظرا ٓ نے گئی ،اس کئے اب اس ایڈیٹن کوموجود ہموقف کے مطابق تحریر کیا گیا ب يحمد رضوان ٢١٠ /صفر المظفر /١٣٣٦هه 06 /ديمبر/ 2014ء بروز مفتد اسی طرح ائمہ کرام کواینے مقتدیوں کے مذہب کے موٹے موٹے مسائل کا خیال رکھنے کا اگر دھیان رہےتو مسکد آسان ہوجائے گا،اس میں ہمارے احناف ائمہ کرام بھی آ جاتے ہیں کہ بعض اوقات ان کے پیھیے غیر حنفی مقتدی بھی نماز پڑھتے ہیں۔

اسی طرح'' وتر'' غیر حنی (شافعی ، مالکی اور حنبلی) امام کے پیچھے پڑھنا درست نہیں ہے یعنی اس سے وجوب ذمہ سے ساقط ہیں ہوتا۔

اوراگران کے چیچیے وتر نہ پڑھنے کی صورت میں اعراض عن الجماعت یا فتنہ لازم آنے کا اشکال ہوو ہے تواس کا عادہ تو بہر حال کرنا ہی ہوگا ، جبیبا کہ بیہ ہمارے ا کا برکامعمول رہاہے، بلکہ دورِحاضر کے علاءاور دین کے احکام سے باخبرافراد کا اب بھی یہی معمول ہے۔ ل ادارے کے تمام متعلقین کی خدمت میں سلام پیش کرتا ہوں اور دعاؤں کی درخواست۔

عبدالقيوم حقاني ٢٩ربيج الثاني ٢٩ساھ

(3)....مولا نامحرز كريا اشرف صاحب زيدمجدهٔ (مكان نمبر 1395 كلى نمبر 2،14-10-1،اسلام آباد)

جناب حفرت مفتى صاحب مظلهم السلام عليم ورحمة الله وبركاية!

امید ہے مزاج عالی بعافیت ہوں گے علمی و تحقیقی سلسلہ کامجلّہ بعنوان''غیر حنفی کی اقتداء میں نماز ریاھنے کا تھکم''موصول ہوا جس میں بشمول حرم میں وتر کی نماز میں حنفی کی شرکت سمیت

لے ملحوظ رہے کہ مولا ناموصوف کی بیرائے پہلے ایڈیٹن سے متعلق ہے، اور بندہ محمد رضوان کی پہلے حتمی رائے یہی تھی، اور اس كےمطابق زيرنظررسالد كى بہلے اشاعت ہوئى،كين اب مزيد حقيق كرنے اور دلائل وديگر فقبائے كرام كے اقوال ميں غور کرنے سے بندہ کے سابق موقف میں کیل پیدا ہوگئ ہے، اور دوسرے موقف میں زیادہ قوت محسوں ہوئی،جس کی موجودہ اشاعت میں وضاحت کردی گئی ہے ۔ مجمد رضوان۔ ۱۳سا/صفر المظفر /۱۴۳۷ھ 60 / دنمبر/2014ء بروز ہفتہ۔

عمومی لحاظ سے غیر حنی کی افتداء کی نماز پڑھنے سے متعلقہ احکام کی شرعی حیثیت کو مرلل ومتح کیا گیا ہے، ماشاءاللہ مسئلہ اصولی وفروعی لحاظ سے واضح ہے۔

تا ہم پیمسئلہ قابل غور ہے کہ اس وقت پورپ امریکہ وغیرہ میں حنفی مسلمانوں کی ایک بڑی تعداد آباد ہے،جنہیں اکثر غیر خفی خصوصاً سلفی حضرات کی اقتداء میں نماز پڑھنے کا موقع ملتا ہے،کیاان حضرات کے لیے بھی یہی حکم ہے یا وہاں کے حالات کے پیش نظران کے لئے گنجائش ہے؟ ل

> دعاؤں کی گزارش ہے۔ فقظ والسلام_ بنده زكر مااشرف

(4)....مولا نامفتى رياض محمرصاحب زيدمجدهٔ (دارالافتاءدارالعلوم تعليم القرآن،راولپنڈی)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

محترمي ومكرمي حضرت مولا نامفتي محمد رضوان صاحب دامت بركاتهم السلام عليكم ورحمة اللدو بركاية

ماہنامہ''لتبلغ'' کاعلمی تحقیقی سلسلہ بابت''غیر حنی کی اقتداء میں نماز پڑھنے کا حکم'' موصول ہوا،اینے موضوع برجامع مقالہ ہے،اس سے مسلمتے ہو گیا ہے۔

البنةاس بارے بھی واضح تھم سامنے آجانا چاہیے کہاس مسکلہ میں اہتلائے عام رہاہے اور ہے، بہت سے حنفی حضرات فصل بالسلام کے ساتھ وتر پڑھتے رہے ہیں ،ان کی نماز کا کیا تھم

لے مولاناموصوف کی بیرائے بندہ کے سابق موقف کے متعلق ہے، شروع میں بندہ کاموقف اس سلسلہ میں سخت تھا، اور گنجائش پراطمینان نہیں تھا، مگر بعد میں کچھ دلائل واقوال ایسے نظر سے گزرتے رہے، جن کے پیش نظر بندہ کواپنے سابق موقف پر اطمینان نہیں رہا، اور اس میں گنجائش محسوں ہوئی، جس کی موجودہ اشاعت میں وضاحت کردی گئی ہے۔مجمہ رضوان ١٣٠١/صفرالمظفر /٢٣٣١هه 06 / ديمبر/ 2014ء بروز هفته

ہے،اعادہ ضروری ہے، کیااس میں حرج ہے یانہیں؟ نیزان کو بیمسکلہ کسے بتایا جائے؟ لآ پ کا رسالہ کافی پہلے موصول ہوا تھالیکن مدرسہ میں تعطیلات کی وجہ سے جواب دینے میں تاخیر ہوئی،تمام گزارشات پرمعذرت بھی قبول فرما کیں۔ رياض محمه بظرامي ١٥/٥/ ٣٢٩ هه دارالا فنا تعليم القرآن راولينثري

(5)....مولا نامحرمعاذ صاحب زيدمجدهٔ

(دارالا فماء دارالعلوم حنفيه، چکوال)

محترمي ومكرمي جناب مفتي محمد رضوان صاحب زيدمجد بم السلام عليكم ورحمة الله و بركانة ! مزاج بخيريت

آ نجناب كاارسال كرده رسالهُ مغير حنى كي اقتداء مين نماز پڙھنے كاتھم ' ملاء ياد آوري كاشكريهِ..... جناب کی تحقیق سے بندہ متفق ہے کہ اگر امام کی نماز کے نساد کاعلم مقتدی کو ہوجائے اپنے عقیدے کے مطابق تو مقتدی کی نماز فاسد ہوجائے گی، ورنہ جائز ہے جبیبا کہ شامی وغیرہ نے اس پر اجماع نقل کیا ہے۔اور یہ کہ فساد وعدم فساد میں مقتدی کی رائے کامعتبر ہونا بھی ُطَا *۾ ہے،*ان اعتبار رأى المقتدى في الجواز وعدمه متفق عليه (شامي ٣/١٣) البيتهاس ميںاگروا قغتًا اقتداءِ ابن مسعود خلف عثمان بن عفان رضي الله عنهما كوذ كركر كےاس كا تسلی بخش جواب دے دیا جائے تو بہتر ہوگا ، کیونکہ انہوں نے امام کی نماز کے فساد کو جاننے کے باوجودا قتراء کی ہے۔

لے مولا ناموصوف کی بیرائے بندہ کے سابق موقف کے متعلق ہے، جبکہ بعد میں ضرورت، دلاکل اور فقہائے کرام کے اقوال ادراس مسلد کے جمتید فیہ ونے کے پہلووں پرنظر کرنے سے بندہ کواس سلسلہ میں اپنے سابق موقف پراطمینان نہیں ر با، اوراب اس فتم کے فقہائے کرام کے مابین مجتبد فیہ ومختلف فیہ مسائل میں مخالف امام کی اقتداء میں نماز کے جواز کی گنجائش کی طرف رجحان ومیلان پایاجا تا ہے،جس کی وضاحت اس رسالہ کےموجودہ ایڈیشن میں کردی گئی ہے۔ محدر ضوان ١٣٠/ صفر المنظفر / ١٣٣٦ هه 06 / دسمبر/ 2014ء بروز بهفته

چنانچىملامەتشمىرى رحمەاللدالعرف الشذى ميس فرماتے ہيں كه:

وفى الروايات ان ابن مسعود استرجع على اتمام عثمان وفيه فقيل لابن مسعود انك عبث على عثمان ثم صليت خلفه اربعاً فقال الخلاف شرالخ (حاشيه ترمذى ابواب السفر باب التقصير)

اور بیرکہنا کہ حضرت ابن مسعود وعثان رضی اللہ عنہماد ونوں مجتهد تھے،لہذا ایک مجتهد دوسرے مجتهد کی تقلید کرسکتا ہے، بیہ جواب اس موقع پر زیادہ تسلی بخش نہیں۔فقط والسلام مجمد معاذ۳۲/۱/۱۳ ہجری

دارالا فماء دارالعلوم حنفيه، چكوال، پاكستان

بسم الله الرحمٰن الرحيم

مولا ناموصوف کی بیرائے پہلے ایڈیش کے متعلق ہے، اور بہت سے مشائِ خفیہ کے نزیک واقعی زیادہ صحیح ورائح قول یہی ہے، لیکن ایک قول کے مطابق امام کی رائے کا اعتبار ہے، جس کی رُوسے مجتبد فیہ مسئلہ میں مقتدی کے زم کے مطابق کوئی مفسد صلاۃ عمل پایا جائے، لیکن امام کے زم کے مطابق میں مقدنہ ہو، تو نماز درست ہوجاتی ہے، اور بعض اہلِ علم حضرات کا اس پرفتو کی بھی ہے، اور اب بندہ کے نزدیک اگر کوئی اس دوسرے قول کے مطابق عمل کرے، تو بھی نماز درست قرار دی جانے کی گنجائش ہے۔

جہاں تک حضرت عثمان رضی اللہ عنہ کے اپنے دورِخلافت میں مکہ اورمنیٰ میں اتمام فرمانے اور حضرت ابنِ مسعود رضی اللہ عنہ وغیرہ کے اس پر نکیر کرنے کا تعلق ہے، تواس سلسلہ کی بعض روایات میں میہ بھی ہے کہ حضرت ابنِ مسعود رضی اللہ عنہ نے اختلاف کے شرسے بچنے کے لئے حضرت عثمان رضی اللہ عنہ کی اقتداء میں خودمسافر ہونے کے باوجود چارر کعت ادا فرمائی مقیں۔ لے حضرت عثمان رضی اللہ عنہ کی اقتداء میں خودمسافر ہونے کے باوجود چارر کعت ادا فرمائی مقیں۔ لے

ل عن قتائة أن رسول الله صلى الله عليه و سلم وأبا بكر وعمر وعثمان صدرا من خلافته كانوا يصلون بمكة وبمنى ركعتين ثم إن عثمان صلاها أربعا فبلغ ذلك بن ﴿ لِقِيما شِيرا كُلُ صَفْح پِرلا طَلْرِم اكْسِ ﴾

اوراس واقعہ سے بعض حضرات نے فروع میں مخالف امام کی اقتداء میں نماز کے جوازیر استدلال کیاہے، جبیہا کہ پہلے ابنِ ملافروخ کی عبارت کے ذیل میں گزرا۔

رہی یہ بات کہ حضرت عثمان رضی اللہ عنہ نے منی میں اتمام کیوں فرمایا تھا، تو اہلِ علم حضرات نے اس کی مختلف تو جیہات بیان فرمائی ہیں۔

بعض حضرات نے فرمایا کہ حضرت عثمان رضی اللّه عنہ نے اپنے آخری زمانے میں مکہ ومنیٰ میں جوانمام فرمایا تھا، تو بعض حضرات نے اس کا سبب یہ بیان کیا ہے کہ اس وقت انہوں نے مکہ میں تأبل یا قیام کا ارادہ فر مالیا تھا،لہذا اب ان کے حق میں نماز کوقصر کرنے کی علت باقی نہیں رہی تھی۔ ل

﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

مسعود فاسترجع ثم قام فصلي أربعا فقيل له استرجعت ثم صليت أربعا قال الخلاف شر (مصنف عبد الرزاق، رقم الحديث ٢٢٩)

عن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: صلَّى عشمان بمنى أربعاً، فقال عبدُ الله: صليتُ مع النبيُّ -صلُّى الله عليه وسلم -ركعتين، ومَعُ أبي بكر ركعتين، ومع عُمر ركعتين -زاد عن حفص -ومع عشمان صدراً من إمارته، ثم أتمَّها، -زاد مِن ها هنا عن أبي معاوية -ثم تفرُّقت بكم الطرق فلودِدث أن لي مِن أربع ركعات ركعتين مُتقبَّلتين . قال الأعمش : فحدثني معاويةُ بنُ قرة عن أشياخه أن عبدَ الله صَلَّى أربعاً، قال : فقِيلَ له: عبتَ على عثمان، ثم صليتَ أربعاً، قال : الخلافُ شُرٌّ (سنن أبي داود، رقم الحديث • ٢ ٩ ١ ، باب الصلاة بمني)

قال شعيب الارنؤوط:إسناده صحيح (حاشية ابي داؤد)

لى (عن ابن عمر قال :صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنا) ، أى : في حجة الوداع (ركعتين) ، أي : في الفرائض الرباعية (وأبو بكر بعده) ، أي :كذلك (وعمر بعد أبي بكر) : كذلك (وعثمان) : كذلك (صدرا من خلافته) ، أى :زمانا أولا منها نحو ست سنين (ثم إن عثمان صلى بعد) ، أي : بعد مضى الصدر الأول من خلافته (أربعا) ; لأنه تأهل بمكة على ما رواه أحمد أنه صلى بمنى أربع ركعات، فأنكر الناس عليه فقال :أيها الناس إني تأهلت بمكة منذ قدمت، وإنبي سبمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ": من تأهل في بلد فليصل صلاة المقيم". ذكره ابن الهمام، وفي إنكار الناس عليه دليل على أنه -عليه الصلاة والسلام -لم يكن يتم الصلاة في السفر، وأن القصر عزيمة وإلا فلا وجه للإنكار، وأما قول ابن حجر اليبين للناس أن كلا من القصر والإتمام جائز، فمدفوع فإن المبين للجواز ليس إلا النبي صلى الله عليه وسلم، وأما قوله:

تا ہم فقہائے کرام کا قصر کے تکم کی تعیین کے بارے میں اختلاف ہے۔ شافعیهاور حنابله کے نزدیک مسافر کوقصر جائز ہے، فرض یا واجب نہیں۔ اور حنفیہ کے نز دیک مسافر کوقصر واجب ہے۔ اور مالکیہ وغیرہ کے نزدیک مسافر کوقصر سنت ہے۔ ل اوربیاختلاف دراصل اس بینی ہے کہ نماز میں قصراصل ہے، یا اتمام اصل ہے۔ مالكيه، شافعيه اور حنابله كنزديك نمازيس اتمام اصل ب، اورقصر خصت بـ

﴿ كُرْشته صَفِّحِ كَالِقِيهِ هَا شِيهِ ﴾

وفي وقوع هذا من عشمان متكررا مع عدم إنكار الصحابة عليه أظهر دليل على أن القصر ليس بواجب، فمنكر من القول نشأ من قلة إطلاعه . (فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام) : الظاهر أنه عشمان، ويحتمل أنه أراد إماما يتم (صلى أربعا) ; لأنه يجب على المسافر المقتدى أن يتبع إمامه قصر أو أتم .(وإذا صلاها وحده صلاها ركعتين) ; لأنه مسافر، والقصر أفضل وأحوط بلا خلاف. (متفق عليه) (مرقاة المفاتيح، ج٣ص٥٠٠٠ ، كتاب الصلاة، باب صلاة المسافر)

انه كان قد تأهل بمني (او بمكة) والمسافر اذا اقام في موضع وتزوج فيه او كان له زوجة اتموهـذا قول ابي حنيفة رحمه اللهومالك واصحابهما وهذا احسن مااعتذر به عن عثمان (اعلاء السنن ج عمان في حجته) در ذيل تتمه في بيان سبب اتمام عثمان في حجته)

له ذهب الشافعية والحنابلة :إلى أن القصر جائز تخفيفا على المسافر؛ لما يلحقه من مشقة السفر غالبا، واستدلوا بالآية الكريمة : (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا)فقد علق القصر على الخوف؛ لأن غالب أسفار النبي صلى الله عليه وسلم لم تخل منه .ونفي الجناح في الآية يدل على جواز القصر، لا على وجوبه.

واستدلوا كذلك بحديث يعلى بن أمية السابق " :صدقة تصدق الله بها عليكم.

وذهب الحنفية :إلى أن فرض المسافر من ذوات الأربع ركعتان لا غير، فليس للمسافر عندهم أن يتم الصلاة أربعا؛ لقول عائشة -رضى الله عنها": فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر ،ولا يعلم ذلك إلا توقيفا، وقول ابن عباس -رضي الله عنهما :-إن الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعا، وفي الخوف ركعة.

والراجح المشهور عند المالكية: أن القصر سنة مؤكدة؛ فإنه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أتم الصلاة، بل المنقول عنه القصر في كل أسفاره، وما كان هذا شأنه فهو سنة مؤكدة. وهناك أقوال أخرى في المذهب فقيل :إنه فرض، وقيل :إنه مستحب، وقيل :إنه مباح (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢٠، ص٢٥٣، مادة "صلاة المسافر") اور حنفیہ کے زدیک نماز میں قصراصل ہے۔ یا

بہرحال حضرت ابنِ مسعود رضی اللّٰدعنہ کے مٰدکورہ واقعہ سے امام کے زعم کا قول معتبر ہونے کو تقویت حاصل ہوتی ہے،جس میں شرسے بیخے کا انتظام بھی ہے۔ ۲ محمد رضوان ١٣٠٠/ صفرالمظفر /٢٣٦١هه 06 / دسمبر/ 2014ء بروز بفته اداره غفران،راولپنڈی، یا کستان

لى هل الأصل القصر أو الإتمام؟قال المالكية والشافعية والحنابلة: إن الأصل هو الإتمام وأن القصر رخصة، واستدلوا بحديث مسلم السابق " :صدقة تصدق الله بها عليكم ."

إلا أن المشهور من مذهب الشافعية: أن القصر أفضل من الإتمام، إذا بلغ السفر ثلاثة أيام، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وخروجا من خلاف من أوجبه، كأبي حنيفة، إلا الملاح الذي يسافر في البحر بأهله، ومن لا يزال مسافرا بلا وطن، فالإتمام لهما أفضل خروجا من خلاف من أوجبه عليهما، كالإمام أحمد .ومقابل المشهور : إن الإتـمـام أفضل مطلقا، لأنه الأصل، والأكثر عـمـلا، أما إذا لم يبلغ السفر ثلاثة أيام فالإتمام أفضل لأنه الأصل. وعند الحنابلة : القصر أفضل من الإتمام نصا، لمداومة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء عليه .لكن إن أتم من يباح له القصر لم يكسره.وعند المحنفية:القمسرهو الأصل في المسلاة (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢٤، ص٢٤٢ و ٢٤٥، ماده، صلاة المسافر)

ع قلت :وهـذا هـو الـلائـق بالشريعة السمحة التي من غاياتها تجميع الناس وتوحيد صفوفهم، وإبعادهم عن كل ما يفرق جمعهم من الآراء الفردية، فلا تعتبر الشريعة رأى الفرد -ولو كان صوابا في وجهة نظره - في عبائة جماعية كالصوم والتعبيد وصلاة الجماعة، ألا ترى أن الصحابة رضي المله عنهم كان يصلي بعضهم وراء بعض وفيهم من يرى أن مس المرأة والعضو وخروج الدم من نواقض الوضوء ، ومنهم من لا يرى ذلك، ومنهم من يتم في السفر، ومنهم من يقصر، فلم يكن اختىلافهم هـذا وغيره ليمنعهم من الاجتماع في الصلاة وراء الإمام الواحد، والاعتداد بها،وذلك لعلمهم بأن التفرق في الدين شر من الاختلاف في بعض الآراء ، ولقد بلغ الأمر ببعضهم في عدم الإعتداد بالرأى المخالف لرأى الإمام الأعظم في المجتمع الأكبر كمني، إلى حد ترك العمل برأيه إطلاقًا في ذلك المجتمع فرارا مما قد ينتج من الشر بسبب العمل برأيه، فروي أبو داود (١/٣٠٤)أن عشمان رضي الله عنه صلى بمنى أربعا، فقال عبد الله بن مسعود منكرا عليه:صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ومع عثمان صدرا من إمارته ثم أتمها، ثم تفرقت بكم الطرق فلوددت أن لي من أربع ركعات ركعتين متقبلتين، ثم إن ابن مسعود صلى أربعا إفقيل له :عبت على عثمان ثم صليت أربعا؟ إقال :الخلاف شر .وسنده صحيح .وروى أحمد (٥٥/٥ ١)نحو هذا عن أبي ذر رضى الله عنهم أجمعين. فليتأمل في هذا الحديث وفي الأثر المذكور أولئك الذين لا يزالون يتفرقون في صلواتهم، ولا يقتدون ببعض أئمة المساجد، وخاصة في صلاة الوتر في رمضان بحجة كونهم على خلاف مذهبهم (سلسلة الأحاديث الصحيحة للالباني، تحت رقم الحديث ٢٢٣)

(6)....ایک ماهنامه کاا قتباس

ايك ما منامه مين درج ذيل مضمون شائع مواكه:

''حنفی حضرات اپنی وترکی نماز ائمہ تر مین شریفین کی اقتداء میں نہ پڑھیں، بلکہ نماز ختم ہونے کے بعد اپنے وتر علیحدہ پڑھیں، البتہ ان کے ساتھ وترکی پہلی دورکعتوں میں نفل نماز کی نیت سے شریک ہوسکتے ہیں، تاہم اگر کسی نے ائمہ حرمین شریفین کی اقتداء میں ایک دفعہ وتر پڑھ لئے تو پھراس کے بعد اعادہ کی ضرورت نہیں، کیونکہ یمل حدیث شریف' لاو توان فی لیلة (ترندی) کے خلاف ہے، لہذا اس سے اجتناب کرنا چاہئے''

گراس سلسلہ میں عرض ہے کہ اگر مقتدی کے زعم کے اعتبار والے مشہور تول کولیا جائے ، جس کو بہت سے مشائخ حنفیہ کے نزدیک ترجیح حاصل ہے، تو پھر ائمہ کرمین کی اقتداء میں اس طرح و تر پڑھنے سے کہ دور کعت پر سلام پھیر دیا جائے ، حنفیہ کے نزدیک و تر ادانہیں ہوتے ، اس لئے اس قول کی بناء پر و تروں کولوٹا نا ضروری ہے۔

اوراس قول کی رُوسے نہ کورہ موقف راج نہیں ہے، کیکن کیونکہ بعض علماء وفقہاء کی رائے کے مطابق امام کے زعم کے مطابق نماز درست ہوجاتی ہے، اور بعض اہلِ علم حضرات کا فتو کی وعمل بھی اس پر ہے، اس لئے اگر کوئی اس قول پڑمل کرتے ہوئے اپنی نماز کو درست سمجھے، اور اس کا اعادہ نہ کرے، تو ہمارے نز دیک اس کی بھی گنجائش پائی جاتی ہے۔

جہاں تک اس بات کا تعلق ہے کہ اگر کوئی اکثر مشائخ حنفیہ کے قول پڑمل کرے، اور کسی وجہ سے ائمہ حرمین کی افتداء میں پڑھے ہوئے و تروں کو دوبارہ لوٹائے، توان و تروں کے لوٹانے کو ''لاو تسران فسی لیلڈ'' حدیث کے خلاف قرار دینا ہمارے نز دیک را ج نہیں، کیونکہ یہ دلیل اس صورت میں تو منطبق ہوسکتی ہے، جبکہ پہلے و تروں کو درست اور معتبر مان لیا جائے،

اورا گرناجائز ہونے کے قول کو اختیار کرتے ہوئے پہلے وتر کومعتبرنہ مانا جائے ، تو پھر حنفی کا بعدمیں اینے وتر بڑھنا اس حدیث کے خلاف نہیں ہوگا، کیونکہ اس صورت میں بیایک ہی مرتبہ وتر یر هنا کہلائے گا،جسیا کہ سی شخص کو وتر پر صنے کے بعدمعلوم ہوا کہ اس کے وتر درست نہیں ہوئے تواس کو دوبارہ وتر پڑھنا درست ہوگا ، اور بیمل مذکورہ حدیث کے خلاف نہیں کہلائے گا۔فکذاهذا.

فقط

وَاللهُ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتَمُّ وَاحُكُمُ.

محدرضوان

١٣/صفرالمظفر /٢٣٦هـ 06/ديمبر/2014ء بروز هفته اداره غفران، راولپنڈی، یا کستان

(7)....مولا نامفتي محمد المجد سين صاحب زيدمجده

(مفتی:اداره غفران،راولپنڈی)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرت مفتی محمد رضوان صاحب دام اقباله کا مقاله ''غیر حنفی کی اقتداء میں نماز کا حکم'' چند سال
پہلے تحریر فرمایا گیا تھا، جس میں وتروں کی جماعت میں اہل حرم کی اقتداء جو دور کعت پر سلام
پھیر کر تیسر کی رکعت وترا لگ پڑھتے ہیں، فقہ حنفی کی انتباع کرنے والوں کے تق میں نا درست
قرار دی گئی تھی، اس اصول کو ترجیح دیتے ہوئے کہ امام اور مقتدی کا فمرہب مفسدِ صلاۃ یا
ناقضِ وضوامور میں بعض چیزوں میں مختلف ہو، تو نماز با جماعت میں اقتداء کے عمل میں
مقتدی کی رائے کا اعتبار ہوگا کہ اگر اس کے نزدیک امام صلاۃ کسی ناقضِ وضویا ناقض صلاۃ
امر کا مرتکب ہوا، جو امام کے فد جب یا اجتبادی رائے میں مفسدِ صلاۃ یا ناقض وضونہیں، تو
مقتدی کی رائے اور فد جب کو اس کی اقتداء کے تق میں ترجیح حاصل ہوگی، اور اس کی نماز اس
مقتدی کی رائے اور فد جب کو اس کی اقتداء کے تق میں ترجیح حاصل ہوگی، اور اس کی نماز اس

لیکن اس مسئلہ میں چونکہ دوسرا قول یا دوسری تحقیق خودان مذاہب کے فقہاء کے ایک معتذبہ طبقہ کی یہ بھی رہی ہے کہ ان صور توں میں اقتذاء کے دوران امام کی رائے اور مذہب کا اعتبار ہوگا، اور مقتدی کی نماز درست قرار پائے گی، اب حضرت صاحب کا رجحان اس دوسری رائے کی طرف ہے، اوراس رائے و مذہب کے تحت اب اس مقالہ میں رجوع اور ترمیم کی گئی ہے، اوراس میں مجہد فیہ مسائل میں حب حالات وحب مصالح بہت کچھ لیک و گنجائش ہونے اور امت کی اجتماعیت کے لحاظ اور انتشار و فتنہ کی بندش، دفعیہ مشقت و ترج، مکلفین کے اعمال وعبادات کی صحت و حفاظت اور ان کے احوال میں یُسرکی رعایت کے حوالے سے کے اعمال وعبادات کی عربی عبارات میں یکجاسموکر آگئی ہیں، جن کو حضرت صاحب نے بہت مفید بحشیں حواشی کی عربی عبارات میں یکجاسموکر آگئی ہیں، جن کو حضرت صاحب نے

بڑے سلیقے سے عام فہم انداز میں مخضراً متن میں اردومیں انگیز وجذب کرلیا ہے۔ بندہ کے خیال میں یہی دوسرا ندہب زیادہ مناسب دبینی برمصالح مرسلہ ہے، جس کوحضرت صاحب في اس مقال مين اختيار فرمايا ب، بوجوه ذيل:

(۱)..... رواییهٔ و درایهٔ به ند هب یا قول یا تحقیق بھی پہلے قول یا تحقیق سے کمزورنہیں،جیسا کہ حضرت صاحب کے مقالہ کو ملاحظہ کرنے سے بیا مراصحاب ذوق پرواضح ہوگا، اس باب میں اہل حرم کی اقتداء میں وتر بڑھنے کے علاوہ بھی مختلف ومخالف مسلک ومشرب والوں کی نماز میں اقتداء کی بہت سی صورتیں پوری دنیا اور ہرجگہ میں پیش آتی ہیں، جن میں عام وخاص سب کوآئے دن ابتلار ہتا ہے، اس لئے بیتمام تفصیلات اور مباحث، حضرت صاحب کے رسافہم اور ذکی ومتیقظ ذہن ور ماغ نے محت شاقہ سے تتبع و تلاش کے مل سے گزر کر جمع کئے ہیں، بیاہلِ علم کے لئےان تمام مواقع پرمفیدوکارآ مد ہیں، پیلحوظ رہے کہ قدیم فقہی ذخیرے میں خصوصاً کتبِ حنفیہ میں جوہم دیکھتے ہیں کہاسیے مذہب کے فقہی فروعات و مجتبکہ فیدا حکام كى حتى الامكان رعايت يركا في زورديا جاتا تقاءاور عام وخاص سب كوگويا كهاس كايابند كيا جاتا تھا،اس کا ایک تاریخی ،تمرنی ،معاشرتی وسیاسی پسِ منظرہے (جواًب غالب حد تک بدل گیا) وه بدکهان قرون سابقه میں جب جدیدیت وسیکولرعبد کا دور دوره نہیں ہواتھا، نہ مسلمانوں کی سلطنتیں لا دینی سیکولرریاست ہونے کے قالب پر وَ صلی تھیں، بلکہ ایک فقہی مذہب ہی پوری ر ماست وسلطنت کا بلکه آس ماس کی کئی سلطنوں کا سرکاری آئین و دستور ہوتا تھا، اور اس کے جزوی وفروعی چھوٹے بڑے مسائل کو قانونی ودستوری اورانتظامی شان بھی حاصل ہوتی تھی،اور بیسب مجتہد فیہ فروعات سوسائٹی کی صدیوں سے ایک ہی صورت میں قائم روایات و عرف اورتعامل سے ہم آ ہنگ اور مربوط ہوتی تھیں، تو آج نہ وہ عرف رہانہ روایت، نہ تعامل نه مخصوص فقہی مذاہب پر سلطنت کے آئین وقانون اورا نظام کی بناء، نه معاشرے میں ان فروى ومجتهد فيهنوع بنوع وشاخ درشاخ مسائل كاعمل دخل وآ گابى عوام تو در كنارخودائمه

مساجد وخطباء، مکاتب کے علمین ، قریوں بستیوں اور شہروں کے اربابِ حل وعقد اور سربراہ بالعموم ان فروعات شرع سے ناآشنا و ناواقف، اور اجنبی و برگانہ ہیں، بلکہ منصوص و بنیادی اصولی احکام تک کے لالے پڑے ہوئے ہیں کہ کیسے امت کی اکثریت خصوصاً ہمارے دور میں ان احکام شرع سے غافل و جاہل اور بے گانہ و ناآشنا ہیں۔

نیز آج کا جوعالم اسلام ہے، بین الاقوامی اسلامی برادری ہے، اٹھاون آزاد مسلم ممالک اور یورپ،افریقہ وایشیا، جنو بی وشالی امریکہ کے غیرمسلم مما لک میں سے بہت سوں میں ایک معتدبہمسلم آبادی پرمشمل اسلامی برادری ہے، بالعموم اس کا زاوییے نظر،سوچ وفکر، عا دات و رسومات، گردوپیش کے حالات، جدید ترنی مقتضیات کے اثرات ومشکلات کا ان کوسامنا، اس پورے پسِ منظرے آج کےمعاصر عالم اسلام کامنظر نامہ غالب حد تک بیسا شنے آچکا ہے (جس میں وفت گزرنے کے ساتھ ساتھ مزید توسع ہور ہاہے) کہ قرآن وسنت کو ا تھار ئی، بنیا دومعیار بنا کر پور نے فقہی ذخیرے سے،اصولِ فقہ سےاور جدید فقہی توجیہات و اجتهادات سے استفادہ کیا جائے، تا کہ معاصرتدنی مشکلات، چیلنجز وتحدّیات سے عہدہ برآ ہوا جاسکے، گزشتہ بارہ تیرہ سوسال کی تدنی روایات، معاشرتی ڈھانچوں اور زندگی کے اجتماعی،معاشرتی وریاستی دهاروں اورا داروں کی ہمہ گیرو ہمہنوع طریقے پرقلب ماہیت ہو كر گزشته كم وبيش سوسال كے عرصے ميں اور بالخصوص يجيلي نصف صدى ميں جو يورى دنيا ميں ریاستی واجتماعی سطح سے لے کر بنجی وانفرادی سطح تک زندگی اوراس کے اداروں کا بالکل ایک نیا ڈھانچہ دجود میں آ چکا ہے،اس میں اسلام کی آ فاقی تعلیمات کوقر آن وسنت کے سنہرے یا ئیداراوراٹل اصولوں کو برتا وآ ز مایا جا سکے، رائج و نا فذ کیا جا سکے، نہ کہ گزشتہ اسلامی تاریخ کے سی خاص دور، کسی مخصوص موڑ کے تعبیر واسالیب اورسوچ وفکر،مصطلحات وتوجیهات، کو من وعن اٹھا کر قلب ماہیت سے گزری ہوئی معاصر دنیا پر لا گوکیا جائے ، بیا بیا ہی ہوگا جیسے ایک تنا ور درخت کوز مین کی گهرائیوں میں پیوست جڑوں سمیت اکھاڑ کرایک دوسری مختلف

جگہ میں بونے اورنصب کرنے کی کوشش کرنا، بجائے اس تخم کی نئی شجر کاری کرنے کے۔ ظاہر ہے کہ پیخلاف فطرت اور بنی برخروج طریقہ ہوگا، قرآن وسنت کی نصوص، اجماع امت اور قیاس سے رہنمائی لینے کے بجائے مجتهد فیہ فروعات وجزئیات خواہ کسی بھی فقہی مذہب کی ہوں،ان پرغیرمعمولی جمود واصرارخواہ حالات کتنے ہی بدل <u>ب</u>یے ہوں،شایدیہی نوعیت رکھتی ہں۔

(۲).....موجودہ موقف کی صورت میں حرمین میں وتر پڑھنے اور جماعت کے ساتھ پڑھنے کی فضیلت حاصل رہے گی۔

(س).....اجتماعیت کامظاہرہ اور تخلف ونزاع سے بچاؤ ہوگا، جو شرعاً مطلوب ہے۔

(۷).....اوگوں کے لئے بسر وسہولت حاصل ہوگی ،اور ایک ایسے امر کا ان کومکلّف نہیں بنانا

یڑے گا،جس کی ہمت یا جرأت وہ بمشکل وبت کلف کرتے ہیں (کہ جماعت کے دوران مسجد

سے باجماعت سے کنارہ شی کریں) فقط

محمدامحدحسين

۱۵/صفرالمظفر / ۱۳۳۱ھ 08 / دسمبر/ 2014ء بروز پیر

دارالا فمآءاداره غفران،راولپنڈی _ پاکستان

(8)....مولا نامفتى محمر يونس صاحب زيدمجدهٔ

(مفتی:اداره غفران،راولپنڈی)

بسم الله الرحمن الرحيم

حامداً ومصلياً ومسلماً! مكرم ومحترم حضرت مولا نامفتي محمد رضوان صاحب دامت بركاتهم كاعلمي وتحقيقى مجلّه ' غير حنى كى اقتداء ميس نمازيرُ ھنے كاتھم'' بغرضِ استفادہ بالاستيعاب مطالعه كيا، بندہ حضرت موصوف کی اس تحقیق سے متفق ہے۔

اور بندہ کوحضرت کے اس موجودہ علمی رجحان برقلبی مسرت بھی ہے کہ مجتبکہ فیہ فروعی مسائل میں اہل السنة والجماعة کے جاروں مسلکوں کولمح ظرکھتے ہوئے جملہ پہلوؤں پرسیر حاصل بحث فر ماتے ہیں، اور قرآن وسنت کی انتاع ہی کو مقصودِ اصلی بتاتے ہیں، کیونکہ دراصل ہم سے مطلوب الله ورسول کی اطاعت ہی ہے، اور اسی میں تمام امت کے جملہ مسائل کا فطری اور آ سان حل ہے،اور حضرت کا قرآن وسنت کےطویل مطالعہ کے بعد جوعکمی رجحان سامنے آیا،اس میں دین کے احکام کوایسے انداز سے پیش کرنا ہے کہ جس سے امت کا مجموعی طبقہ موجوده دور کی مشکلات سے محفوظ رہے، اور یُسر کا راستہ پیدا ہو، جو کہ قرآن وسنت میں

چنانچەاس زېر بحث مسكلە سے متعلق مقالە پہلے بھی حضرت کی طرف سے سپر دِقلم ہو چکا ہے، جس میں صرف بعض مشائخ حفنیہ کے معروف قول تک دائر ہ محدود تھا،اوراس کے پیش نظر تنگی اور مشکل یا ئی جاتی تھی ، جبکہ اس کے برعکس اب جو تحقیق وسیع ترفقہی انداز میں فرمائی ہے، اس میں سہولت وآسانی سامنے آئی۔

پس امت کے عمومی طبقہ کے لئے سہولت اسی میں ہے کہ فروی اور مجتبد فیہ مسائل میں نماز یڑھانے والے امام کے مخالف یا موافق ہونے کا تفقد کئے بغیر اقتد اءکر لی جائے ، اور نماز کو درست قرار دیاجائے۔

الله تعالی حضرت کے اس تحقیقی کام کوقبولِ عام عطافر مائے۔ آمین۔

۱۸/صفرالمظفر /۱۳۲۱ھ 11/دیمبر/2014ءبروز جعرات دارالا فتاء:اداره غفران، راولینڈی

(9)....مولا ناطارق محمودصاحب زيدمجدهٔ

(دارالا فتاء:اداره غفران،راولپنڈی)

بسم الله الرحمن الرحيم

بندہ نے حضرت مفتی صاحب مرظلهم کا علمی و تحقیقی سلسله نمبر۱۲''غیر حنی کی اقتداء میں نماز ریو سے محاص اول تا آخر مطالعہ کیا، بندہ اس تحقیق سے منفق ہے۔

اس رسالہ میں حضرت مفتی صاحب نے اپنے سابق موقف جو کہ بعض مشائِخ حنفیہ کے قول پر قائم تھا،اس سے رجوع فرمایا ہے۔

اب موجودہ موقف جو کہ حضرت مفتی صاحب نے قرآن وحدیث اور اہل السنۃ والجماعۃ کے مذاہب کے طویل مطالعہ کے باعث قائم فرمایا ہے ، اس موقف کی رُوسے عوام الناس کے لئے بڑی سہولت اور آسانی ہے ، خاص کران حضرات کے لئے جو ماور مضان المبارک میں عمرہ وغیرہ کی غرض سے ترمین شریفین جاتے ہیں ، اور وہاں پران کو خبلی مسلک کے امام کے پیچھے وترکی نماز پڑھنی پڑتی ہے۔

الله تعالیٰ مفتی صاحب کی خدماتِ جلیلہ کوقبول فرمائے ، اور ہمیں اس پڑعمل کرنے کی تو فیق عطافر مائے۔

طارق محمود

۲/صفرالمظفر / ۱۳۳۲هه 14 / دسمبر/ 2014ء بروزاتوار دارالافتاء:اداره غفران،راولینڈی، یا کستان

(ضمیمه)

غيرحنفي كى اقتذاء كے جواز پر چندشبہات كاازاله

بسم الله الرحمٰن الوحيم محرّ مى ومَرى جناب مولا نامفتى حمدرضوان صاحب حفظ الله السلام عليم ورحمة الله وبركانة _

غير خفي كي اقتداء مين نمازيڙھنے ہے متعلق آپ كانيا موقف پڑھا۔

سابقة تحقیق بھی نظر سے گزری تھی، گرسانحہ عاشوراء میں ہمارا دارالا فتاء کممل جل گیا تھا، وہ
رسالہ بھی جل گیا، الہذا سابقة تحقیق اور موجودہ موقف میں تیجے موازنہ نہ ہوسکا، نیزیہ بات تجربہ
سے معلوم ہوئی اور آپ کواس کا زیادہ تجربہ ہوگا کہ ایک موضوع پرایک بندہ تحقیق اور تفصیل
کام کرے، تو بہت نئ با تیں سامنے آتی ہیں، اور جس نے اس بارے میں کمل تحقیق نہ کی ہو،
وہ اگر رائے زنی کرے، تو عجیب باتیں صادر ہوجاتی ہیں، بندہ نے اس موضوع پر غور وفکر
بالکل نہیں کیا، تاہم جو چندا مور ذہن میں ہیں، وہ غور کے لئے لکھ دیتا ہوں، اور مقصد سے ہے کہ مسئلہ کے ہر پہلو پر غور ہوجائے۔

(۱).....امام کے زعم کا عتبار کرتے ہوئے، غیر حنفی کی اقتداء میں جتنا توسع ممکن ہے، اتن وسعت دینا چاہئے، مگر علامہ شامی رحمہ اللہ نے تو زعمِ مقتدی کے اعتبار کومتفق علیہ قرار دیا

"ان اعتبار رأى المقتدى في الجواز و عدمه متفق عليه" نَيْ حَقَيْق مِين اس سے تعرض نہيں كيا گيا۔

(٢).....زعم امام كومعتبر مانا جائے، تو كيا موجودہ دور ميں مبتدع اور غير مقلد (ياسلفي) امام

کے بارے میں بھی یہی تھم ہوگا؟ بعض مسائل جزوی ہوتے ہیں، گربعض اصولی ہوتے ہیں، زیر بحث مسکه اصولی ہے،اس میں فقہ حنفی کا پورااصول بدل جائے گا،اورا کابرنے غیرمقلد (یاسلفی) اورمبتدع کی اقتداء کے بارے میں جوتفصیل کھی ہے، وہ سب بدل جائے گی، مفسدِ صلاة عمل کی طرح امام کے مبتدع ہونے سے جو کراہت لازم آتی ہے،اس میں بھی زعم امام كااعتبار موگا؟

(٣).....قول مخالف میں خطاء کا اخمال ہوتا ہے، خطاء کا یقین نہیں ہوتا، تو کیا قول مخالف بھی قابلِ عمل رہے گا،اگررہے گا تو پھرتقلید کا کیامعنیٰ ؟ نیز قولِ مخالف برعمل جائز ہے، بیصرف نماز میں ہے یا عام مسائل میں بھی، کتاب القصاء میں تو فتویٰ اس پر دیا جاتا ہے کہ خالف مذہب پر فیصلہ کرلیا جائے ،تو بھی غیر معتبر اور غیرنا فذہے۔ ہدایہ(۱۴۹/۳) کتاب ادب القاضی میں ہے:

ولو قضى في المجتهد فيه مخالفا لرأيه ناسيا لمذهبه نفذ عند أبي حنيفة رحمه الله، وإن كان عامدا ففيه روايتان "ووجه النفاذ أنه ليس بخطأ بيقين، وعندهما لا ينفذ في الوجهين لأنه قضي بما هو خطأ عنده وعليه الفتوى....والمعتبر الاختلاف في الصدر الأول.

علامها بن الصمام نے فتو کی کے بارے میں اختلاف نقل کیا ہے، مگر آخر میں فر ماتے ہیں: والوجه في هذا الزمان ان يفتي بقولهما لان التارك لمذهبه عمداً لايفعله الالهوى باطل.....

(۴).....نی تحقیق کی تائید میں جن حضرات کے اقوال پیش کئے گئے ہیں، وہ متفردین کے زمرے میں آتے ہیں،اور تفرد جحت نہیں ہے "کے ما قال ابن القاسم فی شیخه ابن الهمام رحمهما الله"_ (۵).....رساله کی تنهید کے حاشیہ میں اسلامک فقدا کیڈمی انڈیا کی قرار دادنمبر ۲ کے بارے مین مارے نزدیک اس کا مطلب پیہے ، الخ ، جووضاحت کھی ہے ، بیر تفسیر القول بما لا يرضى به قائله كالحيح مصداق بـ

نیز جزوی اجتہاد کوبھی اجتہاد اور اس کے اہل کو مجتبد کہیں گے؟ اجتہاد میں تجزی ہوسکتی ہے یا نہیں، یہایک تحقیقی مسلہ ہے، مگر جزئی مسلہ میں مہارت حاصل کرنے والے کو مجتهد کہا جائے، قابلِ غور ہے، اس طرح تو ہر عالم بلکہ ایک عام شخف بھی مخصوص مسائل میں مہارت حاصل کر کے جمتہدین جائے گا،اگر مذکورہ قرار دا دایسے جمتہد کے بارے میں نہیں ہے،تو پھرکس کے بارے میں ہے؟اس قرار دادمیں پنہیں کھھا کہ اجتماعی غور کے لئےمجلس قائم کی جائے ،جس کو آپ غیرضروری قرار دے رہے ہیں،اورغیرمتوقع بھی۔

مولانا تھانوی رحمہ اللہ کو یقیناً مفقو د کے مسائل میں جزوی اجتہاد حاصل تھا، پھر بھی دوسروں یےمشورہ کیا۔

حال ہی میں دار العلوم کراچی کے حضرات نے الیم مسجد کے شرعی ہونے کے بارے میں تحقیق کی ہے،جس کے اوپر اور نیچے والاحصہ وقف نہ ہو، ان کا رجحان اس کے مسجد شرعی ہونے کا ہے، اور قوی دلیل میہ ہے کہ امام محمد اور امام ابو یوسف رحمہما اللہ نے شہری ضروریات اورآ بادی کے پیشِ نظرایے پہلے قول سے رجوع کر کے اسے شری مسجد قرار دیا تھا، مگراس کے باوجودان حضرات نے ملک بھر کے مشہور مفتیانِ کرام کی رائے بھی حاصل کی ہے، وہ حضرات جزوی مسائل میں بھی مجتهزنہیں ہیں؟

(٢).....آپ كےاييے مضمون ميں نما إِ وتر عليحد ہ پڑھنے كو باعثِ فتنہ اور اعراض عن الجماعة قرار دیا ہے،اس بارے میں پہلے غور کرنا جا ہے کہ وتر با جماعت کی شرعی حیثیت کیا ہے،اس کا تو ثبوت ملنا بھی مشکل ہے، صرف جائز یامستحب ہے، کیونکہ بعض صحابہ کرام سے ثبوت ملتا ہے، لہذا اسے اعراض عن الجماعة سے تعبير كرنا درست نہيں لگنا، نيز فتنه بھي نہيں بن سكتا، درمیان میں الگ وتر آسانی سے پڑھے جاسکتے ہیں۔

آ خرمیں گزارش ہے کہ جو تحقیقی مسائل'' ماہنامہ التبلیغ'' کے تحقیق سلسلہ میں چھیتے ہیں،وہ تو علائے کرام کے پاس جاتے ہیں، مگر ماہنامہ میں عام مسائل کی حیثیت فتوی کی ہوتی ہے، یہلے یہی خیال تھا کہزیر بحث مسکلہ ابھی زیر تحقیق ہے،اس لئے دوسرے علائے کرام سے بھی رائے طلب کی ہے، مگراس مہینہ ماہنامہ میں پیمسئلہ قسط وارشائع ہونا شروع ہوگیا، جس سے معلوم ہوا کہ اب اس کی حیثیت تحقیق کی نہرہی، بلکہ با قاعدہ فتو کی کے طور پر جاری کر دیا گیا

> رياض محمر بظكرامي دارالافتاء بتعليم القرآن _راولپنڈی ۸/۳/۲۳۱۱۵

جواب

(از:مفتی محمد رضوان) بسم الله الرحمن الرحيم مكرمي ومحترمي!

السلام عليكم ورحمة الله وبركاية!

پہلے تو ہندہ جناب کے رائے تحریر فرمانے پرشکر گزارہے، جزا کم اللہ تعالی خیرالجزاء۔ اس کے بعد عرض ہے کہ جناب نے چونکہ اپنی تحریر کے شروع میں فرمایا ہے کہ جناب کا مقصد مذكورہ چندامورتح ريكرنے سے مسكلہ كے ہر پہلو پرغوركرنے كى طرف متوجه كرنا ہے،اس لئے بندہ ان پہلوؤں برغور فکر کر کے جس نتیجہ پر پہنچا، وہ جناب کی تحریر کے اعتبار سے ترتیب وار درج ذیل ہیں۔

کیا مقتدی کی رائے معتبر ہونے کا قول متفق علیہ ہے؟

(1) جناب نے امام کے زعم کا اعتبار کرتے ہوئے غیر حنفی کی اقتداء میں ممکنہ حد تک توسع کا جو تجزیہ فرمایا ہے، بندہ کا بھی یہی موقف ہے۔

اوراس سے پہلے بھی جناب نے اپنی تحریر میں بایں الفاظ اس کا اظہار کیا تھا:

''اس بارے بھی واضح تھم سامنے آجانا جاہیے کہ اس مسلد میں اہتلائے عام رہا ہے اور ہے، بہت سے حفی حضرات فصل بالسلام کے ساتھ وتر پڑھتے رہے ہیں، ان کی نماز کا کیا تھم ہے،اعادہ ضروری ہے،کیااس میں حرج ہے یانہیں؟ نیزان کو بيمسكدكيس بتاياجائي "(جنابكايد طورساله بدايس شامل اشاعتب)

جہاں تک جناب کی طرف سے علامہ شامی کے حوالہ سے مقتدی کی رائے معتر ہونے کے متفق علیہ ہونے سے متعلق درج کردہ عبارت کا تعلق ہے، تو علامہ شامی نے ردالحتا راور مختُ الخالق میں بیہ بات علامہ نوح آ فندی سے نقل کی ہے، خود بیعلامہ شامی کا اپناموقف نہیں ہے، بلکہ علامہ شامی نے اس عبارت کونقل کرنے کے بعد آ گے' و فیسے نسطیر ''اور' ولیکن لیتأمل" فرما کراس پرشبکا اظهار بھی کردیا ہے۔ ا

لى قال في النهر :وعلى قول الهندواني يصح الاقتداء وإن لم يحتط .اهـ .وظاهره الجواز وإن ترك بعض الشروط عندنا، لكن ذكر العلامة نوح أفندي أن اعتبار رأى المقتدي في الجواز وعدمه متفق عليه، وإنما الخلاف المار في اعتبار رأى الإمام أيضا؛ فالحنفي إذا رأى في ثوب إمام شافعي منيا لا يجوز اقتداؤه به اتفاقا، وإن رأى نجاسة قليلة جاز عند الجمهور لا عند البعض لأنها مانعة على رأى الإمام، والمعتبر رأيهما اهـ وفيه نظر يظهر قريبا (.....الي ان قال.....)قلت :ومعنى كونه لم يخرج بسلامه أن سلامه لم يفسد وتره لأن ما بعده يحسب من الوتر، فكأنه لم يخرج منه، وهذا بناء على قول الهندواني بقرينة قوله كما لو اقتدى إلخ، ومقتضاه أن المعتبر رأى الإمام فقط، وهذا يخالف ما قدمناه آنفا عن نوح أفندى ررد المحتار على الدر المختار، ج٢،ص٨، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل)

⁽قوله وقال الهندواني وجماعة لا يجوز) أي بناء على أن المعتبر عندهم هو رأى الإمام قال في النهر وعلى هذا فيصح الاقتداء وإن لم يحتط اهـ.

اورعلامہنوح آ فندی کی اس بات سے ہمیں بھی اتفاق نہیں، کیونکہ مقتدی کی رائے کے معتبر ہونے کا قول ظاہرہے کہ تفق علیہ ہیں۔ ا

مقتدی کی رائے کے معتبر ہونے کے قول کے حنفیہ کے یہاں متفق علیہ نہ ہونے اور متعدد دیگر ائمه متبوعین کے بھی اس سے متفق نہ ہونے کی عبارات ہم اپنے مضمون میں نقل کر چکے ہیں، جن کے اعادہ کی ضرورت نہیں، فقہائے کرام اور مشائخ عظام کی مختلف فیہ ہونے سے متعلق تصریحات ملاحظہ کرنے کے بعد مقتدی کی رائے کے معتبر ہونے کے متفق علیہ ہونے کا قول راجح معلوم نہیں ہوتا۔

غيرمجتهز فيهمسائل اورمبتدع كى اقتذاء كامسئله

(2).....امام کے زعم کومعتبر ماننے کامسکہ فروی مجہد فیہ مسائل کے ساتھ خاص ہے، نیزان

﴿ كُرْشته صَفِّحِ كَالِقِيهِ هَاشِيهِ ﴾

وظاهره الجواز وإن ترك بعض الأركان والشرائط عندنا لكن ذكر العلامة نوح أفندي في حواشي الدرر أن من قال إن المعتبر في جواز الاقتداء بالمخالف رأي الإمام عند جماعة منهم الهندواني أراد به رأى الإمام والمأموم معا لا رأى الإمام فقط كما فهمه بعض الناس فإن الاختلاف في اعتبار رأى الإمام لا في اعتبار رأى المأموم فإن اعتبار رأيه في الجواز وعدمه متفق عليه ثم قال فالحنفي المقتدي إذا رأى في ثوب الشافعي الإمام منيا لا يجوز له الاقتداء به اتفاقا لأن المني نجس على رأى الحنفي وإذا رأى في ثوبه نجاسة قليلة يجوز له الاقتداء عند الجمهور ولا يجوز عند البعض لأن النجاسة القليلة مانعة على رأى الإمام والمعتبر رأيهم .اهـ .ولكن ليتأمل هذا مع ما مر من تجويز الرازي اقتداء الحنفي بمن يسلم من الركعتين في الوتر بناء على أنه لم يخرجه هذا السلام في اعتقاده مع أنه في رأى المؤتم قد خرج فليحرر (منحة الخالق، ج٢،ص ١ ٥،كتاب الصلاة،باب الوتر

لى (قوله بمن يراه سنة) أي بشرط أن يصليه بسلام واحد، لأن الصحيح اعتبار رأى المقتدى، وعلى مقابله يصح مطلقا . وبـقـى قـول ثـالث، وهو أنه لا يصح مطلقا وتمامه في ح(رد المحتار مع الدر، ج ١، ص ١ ٩٥، كتاب الصلاة، باب الإمامة)

ومبنيي الخلاف على أن المعتبر رأى المقتدي أو رأى الإمام وعلى الثاني يتخرج كلام الرازي وهو قول الهندواني وجماعة رحاشية الشرنبلالي على درر الحكام شرح غرر الاحكام، ج ١، ص١١١، كتاب الصلاة، باب الوتر والنوافل) مسائل کی حد تک جو عام طور پرائمه متبوعین میں مجتهد ومختلف فیه ہیں، اور بندہ کے نز دیک فی نفسه غیرمقلد(پاسلفی) کی نماز میں بھی اقتداء کا یہی تھم ہونا جا ہے ،جبیبا کہ خون ٹکلنے سے وضو ٹوٹنے نہٹوٹنے کا مسکدہے کہ شا فعیہ کے نز دیک وضونہیں ٹو شا، اور حنفیہ کے نز دیک وضوٹوٹ جا تاہے،لہذا بیمسکلہ مجتہد فیہ ہے،اورعدم جواز کے فقاویٰ زعمِ مقتدی کے قول کومعتبر ماننے پر مبني مين (ملاحظه جو: امداد الفتاوي، ج٥ص ٢٠٠٠ بعنوان 'اقتدائے غير مقلد' وصفحة٣١)

وہ الگ بات ہے کہ اگر کوئی ایسا شخص متعصب اور سلف کا گستاخ ہو، تو اس کے پیچھے بوجہ نسق نمازیڈھنامکروہ ہے۔

البية تقلية شخصى نهكرنے والے بعض حضرات كالتجھ مسائل ميں اختلا ف اوراسي طرح مبتدعين کاعموماً اختلاف فقہائے کرام کے باہمی مجہد فیہ مسائل سے مختلف نوعیت کا ہے، جس کواختلاف کے بجائے خلاف سے تعبیر کرنا مناسب ہے، جن کے متعلق مقتدی کا گمان امام کے اعتقاد یاعمل کے (احمال صواب کے بجائے) یقینی خطاء پر ہونے کا ہوتا ہے، اور ائمہ متبوعين كے مجتهد فيہ فروعي اختلاف كوظا هرہے كه ابتداع كا درجه نہيں ديا جاسكتا۔

یمی وجہ ہے کہ جوحضرات فروع میں مخالف امام کی اقتداء میں نماز کے جواز کے قائل ہیں، وہ مبتدع کی اقتداء میں نماز کی کراہت وممانعت وغیرہ کے قائل ہیں۔

پس مبتدع اور غیر مجہد فیہ مسائل میں مخالفت کرنے والے کی اقتداء میں نماز کے مسائل میں كوئى نياموقف نہيں تكلے گا، جيها كه جناب نے اس كا اظهار فرمايا ہے۔ ل

ل اختلف العلماء في حكم الصلاة خلف المبتدع فذهب الحنفية، والشافعية، وهو رأى للمالكية إلى جواز الصلاة خلف المبتدع مع الكراهة ما لم يكفر ببدعته، فإن كفر ببدعته فلا تجوز الصلاة خلفه .واستدلوا لذلك بأدلة منها :قوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف من قال لا إله إلا الله وقوله :صلوا خلف كل بر وفاجر.

وما روى من أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلى مع الخوارج وغيرهم زمن عبد الله بن الزبير وهم يقتتلون، فقيل له :أتـصلي مع هؤلاء ومع هؤلاء ، وبعضهم يقتل بعضا؟ فقال :من قال حي على الصلاة أجبته، ومن قال: حي على الفلاح أجبته .ومن قال: حي على قتل أخيك المسلم وأخذ ماله ﴿ بقيه حاشيه الكلَّ صفح يرملا حظ فرما ئيں ﴾ قلت: لا.

قضائے قاضی اور تقلید کا مسئلہ

(3) ہم نے اپنے مضمون میں اس طرح کی عبارات ذکر فرمادی میں کدان کے مطابق مجتهد فيه مسائل ميں قول مخالف محتملِ صواب موتا ہے، يقيني وحتى خطاء نہيں موتا، يه بات قابلِ شبنہیں،فقہائے کرام کی تصریحات اس کےمطابق ہیں۔

اور ہمارا زیر بحث مسئلہ مجتہد فیہ اور فروعی مسائل میں مخالف امام کی اقتداء میں زعمِ امام کے مطابق نماز درست ہونے کی صورت میں نماز کے جواز سے متعلق ہے،جس میں مجتززین نے قضائے قاضی کے مسکلہ کونظیر بنایا ہے، اور قضائے قاضی میں اگر قاضی کسی قضیہ میں اینے مگان کےمطابق درست فیصله کردے،خواه اس کاوه گمان اپنے اجتہاد سے قائم ہوا ہو(جبکہ وہ مجتهد ہو) یا کسی مجہد کے فتوے و تقلید سے قائم ہوا ہو (جبکہ وہ خود مجہد نہ ہو) تو قاضی کے زعم کو درست قرار دیتے ہوئے اوراس کے زعم کا اعتبار کرتے ہوئے مجتہد فیہ مسئلہ میں قاضی کا بیہ فيصله حنفيه ميت اكثر فقهائ كرام كنزويك معتبرونا فذكهلاتا ب-لان المعجتهدو مقلد المجتهد مامور بالعمل بمقتضي ظنه ل

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

والأن المبتدع المذكور تصح صلاته، فصح الائتمام به كغيره.

وذهب المالكية والحنابلة إلى أن من صلى خلف المبتدع الذي يعلن بدعته ويدعو إليها أعاد صلاته ندبا، وأما من صلى خلف مبتدع يستتر ببدعته فلا إعادة عليه (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٨، ص ٣٦ و ٣٤، مادة "بدعة")

ل أثر الحكم في المجتهدات:

ذهب المالكية والحنابلة وبعض الشافعية والحنفية -إلا في مسائل استثنوها -إلى أن قضاء القاضي في المجتهدات بما غلب على ظنه وأدى إليه اجتهاده ينفذ ظاهرا وباطنا، ويرفع الخلاف فيصير الـمـقـضي به هو حكم الله تعالى باطنا وظاهرا أبو إسحاق الإسفراييني واختاره الغزالي من الشافعية إلى أنه لا ينفذ في الباطن، وقال بعض الشافعية :إن كان المحكوم له عالما بالدليل لم ينفذ القضاء في حقه باطنا ولا يحل له أخذه بشفعة الجوار، وإن كان عاميا نفذ في حقه باطنا وكان له الأخذ بها (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٣٣، ص٣٣٨، مادة "قضاء")

اسی طرح سے اگر بیخض ندکورہ تفصیل کے مطابق اینے گمان کے مطابق درست نماز برا ھے، توجس طرح اس کی نماز درست ہے، اس طرح اس کی اقتداء میں مخالف مقتدی کی نماز بھی درست ہے۔

جہاں تک جناب کے قضائے قاضی سے متعلق مخالف مذہب پر فیصلہ کے غیر معتبراور غیر نافذ قرار دینے اور پیش کردہ عبارات کا تعلق ہے، تو وہ عبارات قاضی کے گمان پرخطاء کا فیصلہ کرنے سے متعلق ہیں، اور اس پہلو سے ہمارے زیر بحث مسله کا تعلق نہیں، اور جناب کی طرف سے علی الاطلاق قضائے قاضی کے غیر معتبر وغیر نافذ ہونے کا حکم لگا نامحلِ نظر ہے، کیونکہ بیاس صورت میں ہے، جبکہ قاضی کا فیصلہ اس کے زعم کےمطابق خطاء ریبنی ہو (اور ہمارا زیر بحث افتداءاوراس کی نظیر قضائے قاضی والامسئلہ امام وقاضی کے زعم میں صواب پر مبنی ہونے سے متعلق ہے)

پھراس میں بھی فقہائے حنفیہ کے یہاں تفصیل ہے،اگر قاضی نے اپنے گمان ورائے کے خلاف فیصله کیا، تواس کے نفاذ وعدم نفاذ میں امام ابوحنیفه اورصاحبین کا اختلاف ہے، اور امام ابوصنیفہ اور صاحبین میں سے دونوں کے قولوں پرفتوے کے اقوال موجود ہیں۔ لے

لى وقال الحنفية :إذا قضى في المجتهد فيه مخالفا لرأيه ناسيا لمذهبه نفذ عند أبي حنيفة رواية و احدة، وإن كان عامدا ففيه رو ايتان عنه، ووجه النفاذ : أنه ليس بخطأ بيقين لأن رأيه يحتمل الخطأ، وإن كان الظاهر عنده الصواب، ورأى غيره يحتمل الصواب وإن كان الظاهر عنده خطأ، فليس واحمد منهما خطأ بيقين، فكان حاصله قضاء في محل مجتهد فيه فينفذ، ووجه عدم النفاذ أن قضاء ه مع اعتقاده أنه غير حق عبث، فلا يعتبر . وبهذا أخذ شمس الأئمة الأوزجندي، وبالأول أخذ الصدر الشهيد وقال أبو يوسف ومحمد : لا ينفذ في الوجهين لأنه قضى بما هو خطأ عنده.

إذا خالف القاضي المجتهد مذهبه ولم يكن ذلك عن غفلة أو نسيان فيحمل على أنه اجتهد، وبذلك لا يجوز نقض حكمه.

أما إذا كان مقلدا وقضي في مجتهد فيه مخالفا لمذهبه أو رأى مقلده فقد ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أن القاضي ينقض هو حكمه دون غيره.

وقيد الشافعية ذلك بأن يكون المقلد غير متبحر، وأن تكون المخالفة للمعتمد عند أهل المذهب، وأنه لو حكم بغير مذهب من قلده لم ينقض بناء على أن للمقلد تقليد من شاء .

[﴿] بقيه حاشيه ا كلَّ صفح برملاحظ فرما نين ﴾

اگرچەعلامدابن جام نے صاحبین کے قول کوراج قرار دیاہے، جبیبا کہ آپ نے عبارت ذکر

۔ مگر بعض دیگر حضرات کی رائے اس کے برعکس ہے، اور ان کا قول بھی بلا دلیل اور بے بنیاد نہیں ہے، اگر فیصلہ کونا فذ ومعتبر مانے میں بقول علامدابن جام ایک طرف ہوارسی کی حوصلہ

﴿ الرُّشْتُرَصْفِحُكَا بِقِيرِماشِيهِ ﴾ وقال الحنابلة :إن كـان الـقـاضي متبعا لإمام فخالفه في بعض المسائل لقوة دليـل أو قـلـد مـن هـو أعـلم أو أتقى منه فحسن، ولم يقدح في عدالته (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج اس، ص ا ۲ ا ، مادة "نقض")

إذا حكم الحنفي بما ذهب إليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهما من أصحاب الإمام فليس حكما بخلاف رأيه (لو) كان قيضاؤه (ناسيا مذهبه نفذ عند أبي حنيفة ولو عامدا ففيه روايتان) وجه النفاذ أنه ليس بخطأ بيقين (وعندهما لا ينفذ في الوجهين) لأنه قضى بما هو خطأ عنده (قيل عليه الفتوى) قاله في الهداية (وقيل الفتوي على النفاذ فيهما) في الفتاوي الصغري إذا قضي في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافه ينفذ عند أبي حنيفة وعليه الفتوى كذا في الكافي (درر الحكام شرح غرر الأحكام، ج٢، ص٠ ١ ، كتاب القضاء)

أما إذا حكم القاضي بأحد المذاهب الثلاثة مخالفا مذهبه.

مشلا بأن يحكم القاضي الحنفي بالمذهب الشافعي أو القاضي الشافعي بالمذهب الحنفي فهذا الحكم نافذ عنيد الإمام الأعظم وعليه الفتوى سواء كان الحكم سهوا أو نسيانا أو عمدا، ووجه النفاذ أنه ليس بخطأ بيقين لأن رأيه يحتمل الصواب وإن كان الظاهر عنده أخطأ فليس واحد منهما خطأ بيقين فكان حاصله قضاء في مجتهد فيه فينفذ حتى لو حكم القاضي بفتوي ثم تبين أن تلك الفتوى مخالفة لمذهبه ينفذ قضاؤه وليس له أو لقاض خلافه أن ينقض ذلك الحكم انظر شرح المادة (١٨٣٨) (البزازية عن شرح الطحطاوي والحموى والفتح) أما عند الإمامين فالحكم غير نافذ وقد ذكر في المحيط أن الفتوى على قول الإمامين كما أنه قد رجح في فتح القدير وفي الشرنبلالي قولهما (شرح المجمع لابن ملك) (درر الحكام، ج٢، ص٥٠٧ "المادة: ١٠٨١") (والقضاء) أي قضاء القاضي (في مجتهد فيه على خلاف مذهبه) أي (رأيه) (ناسيا أو عامدا لا ينفذ) عند أبى حنيفة ومحمد، وبه قال مالك والشافعي وأحمد، وعليه الفتوى، لأنه زاعم فساد قضائه فيؤ اخذ بزعمه .وقال أبو حنيفة :إن كان ناسيا ينفذ، وإن كان عامدا ففيه روايتان .ووجه النفاذ أنه ليسس خطأ بيقين، لأن كل مجتهد لا يقطع بصواب اجتهاده، وبه كان يفتى الصدر الشهيد والمرغيناني .وفي الذخيرة :الخلاف في نفاذ القضاء ، وقيل :في حل الإقدام عليه.

وقال بعض المحققين: والوجه في هذا الزمان أن يفتي بقولهما، لأن التارك لمذهبه عمدا لا يفعله إلا لهوى باطل لا لقصد جميل، وأما الناسي فلأن المقلد ما قلده إلا ليحكم بمذهبه لا بمذهب غيره، وهذا كله في القاضي المجتهد، وأما المقلد فإنما ولاه ليحكم بمذهب أبي حنيفة مثلا، فلا يمكن المخالفة فيكون معزولا بالنسبة إلى ذلك الحكم (شوح النقاية، جـ٣، ص٩٣٣) ﴿بَقِيهِاشِيهِ اكْلِي صَفّح يرِمَا طَفْرُما نَي ا فزائی کا امکان ہے، تو دوسری طرف فیصلہ ہوجانے کے بعداس کومعتر نہ ماننے میں عملی طوریر آج کل بے شارمشکلات بھی پیش آسکتی ہیں،اور جج وقاضی کے بہت سے فیصلے شرعی وفقہی دلائل اوراسی طرح ہوا پرتتی کے بجائے ضرورت وحاجت وغیرہ پر بنی ہوتے ہیں، بالخصوص جبکہ آج کل مقتندالگ ہوتی ہے، اور جج اس کی طرف سے کی گئی قانون سازی کے مطابق فیصله کرنے کا پابند ہوتا ہے، خواہ وہ اپنے زعم میں اس فیصلہ کوخطاء کیوں نہ مجھ رہا ہو، آج کل بیشتر مما لک کایمی حال ہے،اور بیشتر مما لک میں مقنّنہ کے اکثر افراد کی عملی صلاحیت بھی سب کومعلوم ہی ہے، جوشری وفقهی دلائل سے زیادہ حالات ومقتضیات کے پیش نظر قانون سازی کرتے ہیں،اوران کےوہ فیلے اتفاق سے بعض فقہاء کے قول کے مطابق درست قرار

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

ثم اعـلـم أن الـقـضـاء في المجتهدات نافذ بالإجماع عند جميع العلماء لكن ينبغي أن يكون عالماً بمواضع الخلاف ويترك قول المخالف ويقضى برأيه حتى يصح على قول جميع العلماء باتفاق الروايات، أما لو لم يعلم بمواضع الاجتهاد والاختلاف ففي نفاذ حكمه روايتان عن أصحابنا فعلى رواية "ح "شك لاتـنـفذ وعلى الروايات الأخر تنفذ فلا يقع التحرز عن الفساد حينئذ، فلو صالحا عن إنكار وطلب المدعى بدل الصلح، فقال المدعى عليه : لا يلزمني أداؤه لفساد الصحيح، فإنه لا يصح الصلح عن إنكار عند الشافعي رضي الله عنه، فلو حكم عليه بصحة الصلح وأبطل قول الـمخالف نفذ حكمه وفاقا كذا "ظظه"، وفي "شحى" "حف" "جز :"القاضي لو لم يكن مجتهداً وقضى بتقليد فقيه، ثم تبين أنه خلاف مذهبه نفذ وله نقض لا لغيره كذا عن محمد رحمه الله، وقال "س "رحمه الله: ليس لـه نـقض ما ليس لغيره نقضه، ولو مجتهداً فحكم برأى غيره ناسياً قال أبو حنيفة رضى الله عنه: نفذ وكذا عمده عنده في الصحيح، ولم ينفذاه لزعمه وبقولهما يفتي، وقيل: بقوله (جامع الفصولين، ج ١ ،ص ٠ ٢ ،الفصل الثاني في القضاء في المجتهد فيه)

حكم القاضي في المجتهد فيه وهو لا يعلم به بعض المشايخ قالوا نفذ وعامتهم على أنه لا ينفذ وإنما ينـفذ لو علم بكونه مجتهداً فيه، قال "شخ :"هـذا ظـاهر المذهب وهنا شرط آخر لنفاذ الحكم في المجتهد فيه، وهو أن يصير الحكم حادثة فيجرى فيه خصومة صحيحة عند القاضي من خصم على خصم "فظس"، ثم حكمه في المجتهد فيه بخلاف رأيه ذكر في بعض المواضع أنه ينفذ، وذكر في بعضها أنه لا ينفذ ولم يذكر خلافاً والصحيح أن، فيه خلافاً بين "ح "و"س "كما مر "جز."

قب بخلاف مذهبه نفذ حكمه عند "ح "خلافاً لهما ذكر "صط "اختلاف الروايات في هذه المسألة، ثم قال :ذكر الخلاف في بعض المواضع في نفاذ الحكم وفي بعضها في حل الأقدام على الحكم قال : ورأيت في "صد "عن أصحابنا في نفاذ حكمه بخلاف رأيه روايتان وأفتى بكل منهما (جامع الفصولين، ج ١ ،ص ١ ٢ ، الفصل الثاني في القضاء في المجتهد فيه) یاتے ہیں، اور اجتہاد واختلا ف فقہاء سے لاعلم قاضی کے فیصلہ کوبعض مشائخ نے سہو کا درجہ دية بوك نافذ قرار ديا بـ كما مر في الحواشي-

علامه شامی وغیرہ نے تو برائے نام اپنے آپ کو حنی ، شافعی وغیرہ کہنے والے کواس مذہب کا شخصی مقلد قرار نہیں دیا،اور جس کودلائل میں نظر واستدلال کی صلاحیت حاصل نہ ہو،اس کے متعلق 'العامى لامذهب له "فرماياب، اوراس يرمذهب معيّن كي تقليد كالزمند ہونے کو' اصح'' قرار دیاہے،خواہ وہ اس کا التزام ہی کیوں نہ کرچکا ہو۔

اور آج کل دنیا بھر میں عوام کی اکثریت کا یہی حال ہے کہوہ اپنے آپ کو برائے نام ہی حنفی وغيره كہتے ہيں۔ ل

مولانا مجابدالاسلام قاسی صاحب رحمہ اللہ، قضائے قاضی کے مسکلہ کے متعلق بحث کرتے ہوئے فرماتے ہیں کہ:

'' قاضی حنفی نے کسی مختلف فیہ مسئلہ میں اپنی رائے کے خلاف فیصلہ اگر ناسیا کیا ہو، توامام ابوحنیفہ کے یہاں یہ فیصلہ نافذ ہوگا،اوراگر فیصلہ قصد وعمد کا نتیجہ ہو، تو پھر قاضى مجهد موه، يامقلد، دونو ل صورتول مين امام صاحب سے دوروايتي مين،

لى ثم اعلم أنه ذكر في التحرير وشرحه أيضا أنه يجوز تقليد المفضول مع وجود الأفضل .وبه قال الحنفية والمالكية وأكثر الحنابلة والشافعية .وفي رواية عن أحمد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز .ثم ذكر أنه لو التزم مذهبا معينا .كأبي حنيفة والشافعي، فقيل يلزمه، وقيل لا وهو الأصح اهـ وقد شاع أن العامي لا مذهب له (رد المحتار على الدر المختار، ج ١، ص ١٨، مقدمة)

مطلب العامي لا مذهب له قلت : وأيضا قالوا العامي لا مذهب له، بل مذهبه مذهب مفتيه، وعلله في شـرح التحـرير بأن المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذهب على حسبه، أو لمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوي إمامه وأقواله .وأما غيره ممن قال أنا حنفي أو شافعي لم يصر كذلك بمجرد القول كقوله أنا فقيه أو نحوى اهـ وتقدم تمام ذلك في المقدمة أول هذا الشرح(رد المحتار على الدر المختار، ج١٠،٥٠٠ • ٨، كتاب الحدود، باب التعزير)

والحاصل: أن العلماء اختلفوا في لزوم مذهب معين، وصحح كل أحد منهم ما ذهب إليه، وعدم اللزوم هو السراجح كما ذكرناه بعدأن لا يخرج عن المذاهب الأربعة، والله ولى التوفيق (خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد، لعبدالغني النابلسي، ص ٨،مطلب : هل على الإنسان التزام مذهب معين أم لا؟)

ایک روایت کی بنیاد پر بهرحال فیصله نافذ جوگا، اور دوسری روایت عدم نفاذ کی ہے، اور صاحبین ہر سہ صورت میں عدم نفاذ کے قائل ہیں۔

لو قضى في المجتهد فيه ناسيا لمذهبه مخالفا لرأيه نفذ عند أبي حنيفة رواية واحسة، وإن كان عامدا ففيه روايتان، وعندهما لا ينفد في الوجهين.....هذا كله في القاضي المجتهد (رد المحتار، ج٣، ص٣١٣)

وفي شرح الوهبانية للشرنبلالي قضي من ليس مجتهدا كحنيفة زماننا بخلاف مذهبه عامدا لا ينفذ اتفاقا رالدر المختار)

اس اتفا قایرشامی نے بیلھر:

"هـذا مبـنـي عـلـي إحـدي الروايتين عن الإمام في العامد أما على رواية النفاذ فلا تصح حكاية الاتفاق"

بات الحچى طرح صاف كردى _

بحر كا دعوى بهي س ليجير:

"وادعى في البحر أن المقلد إذا قضى بمذهب غيره أو برواية ضعيفة أو بقول ضعيف نفذ" (رد المحتار، ٣، ص٣١٣)

اورصاحبین کااصل مسلک، اوران سے معتمد علیه روایت تو یہی ہے کہ قضاءِ مقلد بخلاف رأبينا فذنهيس موكى اليكن ايك روايت ان سي بهى نفاذكى سے:

"إذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالفتوى على خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله نقضه، كذا عن محمد وقال الثاني ليس له نقضه"

بزاز بیکی اسی روایت کی بنیاد برصاحبین بھی نفاذ کے قائل ہیں۔

فرق صرف یہ ہے کہ امام محمد خوداس قاضی کواس فیصلہ کے توڑنے کا اختیار دیتے ہیں، جو فیصلہ وہ اپنی رائے کے خلاف کر چکا ہے، اور امام ابو یوسف اس کو بھی اس کااختیار نہیں دیتے۔

يه گفتگوتواصل رائے پر ہوئی، اب فتویٰ اور تھی میں بھی اختلاف ہے:

"والفتوى على قولهما، وذكر في الفتاوى الصغرى أن الفتوى على قوله، فقد اختلف في الفتوى"(شامي)

علامه ابنِ جام نے زمانہ کے حالات کی رعایت کرتے ہوئے کہ کہیں ہوائے نفس کے تبعین اسے اپنی نفسانی خواہشات کی تکیل کا ذریعہ نہ بنالیں، صاحبین کا قول پیند کیا ہے۔

والوجه في هذا الزمان أن يفتى بقولهما؛ لأن التارك لمذهبه عمدا لا يفعله، إلا لهوى باطل لا لقصد جميل (شامي، ج٣، ص٣٦٣)

مندرجہ بالاتفصیل کی روشنی میں اب'' قضاءعلی الغائب'' جوا یک امرِ مجتهد فیہ ہے، اس کا تھم بیمعلوم ہوا کہ اگر قاضی حنفی نے قضاءعلی الغائب کیا، تو یہ فیصلہ اس نے ناسیاً کیا ہوگا، یاعامداً، پھروہ مجتهد ہوگایا مقلد۔

امام ابوصنیفه کی ایک روایت کی بنیاد پران تمام صورتوں میں اس کا فیصله نافذ ہوگا،
اور دوسری روایت کی بنیاد پر عمراً فیصله نافذ نه ہوگا، بزازیہ نے جو روایت ضعیفه
صاحبین سے فقل کی ہے، اس کی بنیاد پر قاضی مقلد کا فیصله نافذ ہوجائے گا۔
اب جولوگ امام صاحب کی روایت اختیار کرتے ہیں، ان کے نزد یک قضاء علی
الغائب نافذ ہوگی، چاہے قاضی شافعی ہویا حنی (اسلامی عدالت، ص ۲۸۲ و ۲۸۷، رکن خاص، مقصی علیہ، قضاء علی الغائب کا مسئلہ، مطبوعہ 'ادارة القرآن کراچی''، تاریخ اشاعت 1993ء)

آج کل قضاء علی الغائب اور نسخ نکاح وغیرہ کے مقدمات میں غیر مجتہداور کسی مجتہد کی تقلیدِ شخصی کا التزام نہ کرنے والے مسلمان جج فیصلے کرتے رہتے ہیں، جو مجتهد فیہ ہونے کی وجہ سے بعض فقہائے کرام کے قول کے مطابق درست قرار پاتے ہیں، اور بعض کے نزدیک خطاءاور ان کو ضرورت کے تحت بہت سے علمائے عصروا ہلِ افتاء معتبر و نا فذ قرار دیتے ہیں، جس کی امام ابو حذیفہ رحمہ اللہ کی ایک روایت سے تائید بھی ہوتی ہے۔

اوران کوغیر معتبر وغیرنا فذ قرار دینے کی صورت میں عملی اعتبار سے کئی تھم کی پیچید گیاں پیدا ہو سکتی ہیں۔

اس کے بعد عرض ہے کہ جناب کا پیش کردہ تقلید کا معاملہ بھی ہمارے مجوث فیہ مسئلہ سے جدا ہے، اوراس میں بیدد یکھا جاتا ہے کہ مل کرنے والاکس درجہ کا شخص ہے، آیا کہ اس پرکسی متعین امام کی جملہ مسائلِ مجئہد فیہ میں مطلقاً اور علی انعیین تقلید لازم ہے یانہیں، اور وہ قول خالف پڑمل کس بنیاد پر کرر ہاہے، یہ ایک مستقل موضوع ہے، افراد وشخصیات اوران کی علمی صلاحیت کے اعتبار سے حکم مختلف ہوسکتا ہے۔

اوراس بارے میں بعض اہلِ علم حضرات کا چندا قوال تک محدودرہ کر جمود اختیار کرنا ہمارے نزدیک معتدل طریقہ نہیں ہے۔

اس موضوع سے متعلق تحقیق وتفصیل بندہ نے اپنی ایک مستقل زیر تالیف کتاب'' اجتہاد وتقلید اورا فتاءواستفتاء''میں ذکر کردی ہے۔

کیا محورین کا قول تفرد میں داخل ہے؟

(4) جناب نے مجوزین کے قول پر تفرد کا جو حکم لگایا ہے، اولاً تواس سے اتفاق مشکل ہے، کیونکہ بی ول بعض مشائخ حفیہ کا پہلے سے موجود ہے، اور اس کی تھی جھی کی گئ ہے، اورجلیل القدرمتعددائمه متبوعین اس کے قائل ہیں، اور سلف ومتقد مین سے بھی اس کی تائید ہوتی ہے۔ پس بیرکوئی مخترع قول نہیں، بلکہ پہلے سے اصحابِ فقہ واصحابِ علم، بلکہ فقہائے کرام اور محدثینِ عظام کی ایک جماعت کا قول رہاہے، ورنہ توبی تفردیا شندوذ کا حکم حنفیہ کے بہت سے ایسے معروف اقوال پر بھی لگایا جاسکتا ہے کہ جوجمہور فقہائے کرام ومحدثینِ عظام کےخلاف

۔ دوسرےاس قول کے دلائل بھی وزنی ہیں،اگر کوئی محقق عالم دین دلائل یا ضرورت کی بنیاد پر اس قول کوتر جیح دے، تو فقہی اعتبار سے اس میں کوئی مانع نہیں ہےاوراس پر کلیرروانہیں ہے،

لى (قوله وينبغي أن يفتي به) قال في نور العين :لقد أجاد فيما أفاد لكنه أوهم بقوله قبله عندي إنه تفرد به مع أنه مختار كثير من السلف والخلف(رد المحتار على الدر المختار، ج٢،ص٣٠٤، كتاب الوصايا)

اورہم نے متعدد محقق مشائخ وفقہاء سے اس کی تائیدات نقل کی ہیں، جہاں تک اکثر مشائح حنفیہ وا کا بر کے فتو ہے کا تعلق ہے، تو اس کی وضاحت وتصریح ہم خودا پیخ مضمون میں کر چکے ہیں،اوراس قول برعمل کی گنجائش کی تصریح بھی۔ لے

جہاں تک اس طرح کے موقع پر تفرد کا تعلق ہے، تو اس سلسلہ میں پہلے تو تفرد کی جامع فقہی تعریف اور پھراس کا فقہاء سے تھم پیش کرنے کی ضرورت ہے، اور بیکھی کہ علامہ ابن ہمام کےوہ کون کون سے تفردات ہیں؟ تب ہی اس پر مزید کچھ کہا جا سکتا ہے۔

علامه ابنِ ہام نے بہت سے مسائل میں اپنی طرف سے ترجیج یا تخر ہے کر کے بعض مسائل کو بیان کیا ہے،اوربعض مسائل میں غیرظا ہرالروایہ پاصاحبین میں سے کسی کے قول کورا جح اور مفتی بقرار دیا ہے، جوان سے پہلے دیگر حنفیہ نے قرار نہیں دیا،اور آج بیشتر حنفیہ علامہ ابنِ ہام کی اس طرح کی متعدد آراء پر مختلف مسائل میں عمل پیرا ہیں، تو کیا پیرسائل بھی علامہ ابنِ هام کے تفروات میں داخل ہیں؟

ا گرنہیں تو پھر دیگراہلِ علم حضرات کی طرف سے پیش کر دہ اس قتم کے مسائل اور تحقیقات کو تفر د کے زمرہ میں کیوں داخل کیا جاتا ہے۔

غور کرنے سے معلوم ہوگا کہ جب کوئی مجہتدیا صاحب ترجیح اس طرح کا قول کرتا ہے، تو ابتداء

لى ومنهب الحنفية المنع عن المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوع صار منسوخا اهـ فليحفظ، وقيده البيري بالعامي أي الذي لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قال : هـل يجوز للإنسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه، نعم إذا كان له رأى، أما إذا كان عاميا فلم أره، لكن مقتضى تقييده بذي الرأي أنه لا يجوز للعامي ذلك .قال في خزانة الروايات :العالم الذي يعرف معنى النصوص والأخبار وهو من أهل الدراية يجوز له أن يعمل عليها وإن كان مخالفا لمذهبه اهـ. قلت :لكن هـذا في غير موضع الضرورة، فقد ذكر في حيض البحر في بحث ألوان الدماء أقوالا ضعيفة، ثم قال :وفي المعراج عن فخر الأئمة :لو أفتى مفت بشيء من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا (رد المحتار على الدر المختار، ج ا ص ١٥/، مقدمة) العمل أو الفتيا أو القضاء بالقول الشاذ يختلف بالنسبة للمجتهد والمقلد والعامي. أما المجتهد :فإنه لا يجوز له التقليد في الجملة .وإنما عليه النظر في الأدلة والترجيح بينها، وسواء

في ذلك العمل في حق نفسه أو في الإفتاء والقضاء (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢٥،

ص ۳۵۸، مادة "شذوذ")

میں وہ اسی طرح کا ایک تفر د ہوا کرتا ہے، پھر جب وہ فل درنقل چلتا ہے،اور قبولِ عام اختیار کرلیتا ہے،تو تفرذنہیں رہتا،اگروہ تفرد کی بنیادیر ناجائز ہوتا،تواس کو کیوں اختیار کیا جاتا۔

اجتہاد کےاجتاعی وانفرادی ہونے کامسکلہ

(5).....اسلامک فقدا کیڈمی کی مجوث فیہ قرار داد کے متعلق اپنے تاثرات اوران سے متعلق عبارات کو،جن میں کسی منفر دمجہ تد کے لئے دوسرے کی تقلید کے عدم وجوب کی صراحت ہے، ہم نے حواثی میں درج کردیا ہے، ان کوملاحظہ کرنا جا ہے، اور پھران کے مقابلہ میں فقہائے کرام نے کسی مجتہد کوانفرادی طور پراجتہا داوراس کے نتیجہ میں اپنی رائے قائم کرنے سے نتع کیا ہو، تا آئکہ دوسرا مجتہد وغیر مجتہداس سے متفق نہ ہو،ان کی عبارات پیش کرنی جا ہئیں۔ اور جب جناب کے بقول اسلامک فقہ اکیڈمی کی قرار داد میں اجتماعی غور کے لئے مجلس قائم کرنے کوضروری نہیں قرار دیا گیا، تو ہم نے بھی اس کا یہی مطلب بیان کیا ہے، پھر یہ ''تفسير القول بما لايرضيٰ به قائله''کاصیح مصداق کيے ہوسکتی ہے؟ بلکہ يوضیٰ به قائله" كامصداق مونى حائيـ

اور محققین کےنز دیک جزوی اجتہاد بھی جائز ومشروع ہے،اور جب ایسا ہے،تواجتہاد کرنے والااسی درجه کا مجتهد مجمی ہے، کیونکہ مجتهد فعل اجتهاد 'کا ہی''اسم فاعل' ہے، متعد دفقهائے کرام نے جزوی اجتہا دکرنے والے کو بھی مجتہد کی اقسام میں شامل کیا ہے، اوراس پر مجتہد کا اطلاق بھی کیاہے۔ لے

اور جزوی اجتها د کے لئے فقہائے کرام نے مجتہد کی صلاحیت وصفات بیان فر مادی ہیں،جس

ا مولانامفتى محمر تقى عثانى صاحب زيد مجدة فرمات بين:

اصولین سر کہتے ہیں کہ اجتہاد جزئی بھی ہوسکتا ہے، یعنی بیہوسکتا ہے کہ ایک شخص کسی ایک مسئلہ میں اجتہاد کے درجہ کو پیٹنج جائے، اور دوسرے مسائل میں نہ پہنچے، یہ اجتہاد جزئی اب تک جاری ہے (فقہی مقالات، ج۵ص۲۱۲،عنون 'اجتهاداوراس کی حقیقت')

عالم دین میں بھی کسی مسلہ سے متعلق وہ موجود ہوں گی ، وہ اس درجہ کا مجتهد شار ہوگا ،اس میں اعتراض کی کیابات ہے، کیونکہاس کا مداران صفات وصلاحیتوں کے یائے جانے پر ہے۔ البنة بعض اہلِ علم حضرات، جن كا مزاج غير معمولي جمود وخمود اختيار كرنے اور اس كے برعكس تتحقیق واجتہاد کےخلاف چنداقوال تک محدود رہنے کا ہے،ان کے لئے قابلِ تعجب ضرور ہوسکتاہے۔ لے

حیلہ ناجزہ کے مسائل میں ندہب غیر برفتوی کی ضرورت مجھی گئی تھی، اس کے لئے وہاں کے برے مراکز ' دارالعلوم دیوبند' وغیرہ کی رائے کوشامل کرنا ضروری تھا، کیونکہ اس سے پہلے حنفیہ کی بدرائے نتھی،اورمسکلہ حلت وحرمت کا تھا،جس میں قضائے قاضی وغیرہ کی بحثیں بھی شامل تھیں۔ اورہم نے غیر حفی کی افتداء میں جواز کا جوقول لیا ہے، وہ پہلے سے متعدد حنفیہ وا کا برکا ہے، لہذا اس مسئله برمتعد داصحاب فقه واصحاب اجتها دمنفق میں،جس میں نہ تو انتشار کا اندیشہ ہے،اور

لى فيجوز أن يكون شخص مجتهد في بعض المسائل دون بعض (وهو الحق) أي القول بالتجزؤ |هو الحق كما سبق وجهه، وأنه عليه الأكثر (تيسير التحرير، ج٧، ص ٢٣٦)

(قوله :والاجتهاد شرط الأولوية) هو لغة بـذل الـمـجهود في تحصيل ذي كلفة وعرفا ذلك من الفقيه في تحصيل حكم شرعي قال في التلويح ومعنى بذل الطاقة أن يحس من نفسه العجز عن السمزيد عليه وشروطه الإسلام والعقل والبلوغ وكونه فقيه النفس أى شديد الفهم بالطبع وعلمه باللغة العربية وكونه حاويا لكتاب الله تعالى فيما يتعلق بالأحكام وعالما بالحديث متنا وسندا وناسخا ومنسوخا وبالقياس وهذه الشرائط في المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع الأحكام وأما المجتهد في حكم دون حكم فعليه معرفة ما يتعلق بذلك الحكم مثلا كالاجتهاد في حكم متعلق بالصلاة لا يتوقف على معرفة جميع ما يتعلق بالنكاح اهدومراد المصنف هنا الاجتهاد بالمعنى الأول نهر (رد المحتار على الدر المختار، ج٥،ص٣١٥، كتاب القضاء)

لم يزل العلماء ممن لا يدعى الاجتهاد المطلق يصنفون، ويرتبون، ويخرجون، ويرجحون، وإذا كان الاجتهاد يتجزأ عند الجمهور والتخريج يتجزأ رحجة الله البالغة، ج ١ ، ص١٢٧)

المحققين من علماء الأصول قرروا: أن الاجتهاد يتجزأ، فيمكن أن يكون بعض العلماء مجتهدًا في بعض الأبواب أو بعض المسائل دون غيرها (فقه الزكاة للقرضاوي، ج١، ص٢٣)

واعلم أن اجتماع هذه العلوم إنما يشترط في حق المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أحكام الشرع، وليس الاجتهاد عند العامة منصبا لا يتجزأ بل يجوز أن يفوز العالم بمنصب الاجتهاد في بعض الأحكام دون بعض .فـمن عرف طرف النظر في القياس فله أن يفتي في مسألة قياسية، وإن لم يكن ماهرا في علم الحديث (كشف الأسرار شرح أصول البزدوى، ج١٠، ص١١، حكم الاجتهاد) نہ ہی تفر دوشندوذ کے الزام کے کوئی معنی ، بلکہ اس کے برعکس موجودہ دور میں عدم جواز کا فتوی عوام میں انتشار کا باعث بن رہاہے۔

جہاں تک دارالعلوم کراچی کی مسجد شرعی ہے متعلق حالیہ حقیق کاتعلق ہے،توان حضرات نے بھی فتنہ وانتثار سے بیخے کے لئے دیگر مفتیانِ کرام سے رابطہ کیا ہے، نہ بیر کہ ان کوخود سے تحقیق کرکے اور دوسروں کی رائے حاصل کئے بغیراس طرح کا فتو کی جاری کرنا جائز نہ ہو، اوران میں جزوی اجتہاد کی بھی صلاحیت موجود نہ ہو، یہی وجہ ہے کہمولا نامفتی محرتقی عثانی صاحب مظلهم اورديگر بهت سے اکابر کی تحقیقات وتصنیفات میں متعدد اجتهادی مسائل ایسے شائع ہوئے ہیں، جوان کی اپنی تحقیق واجتہاد کا نتیجہ ہیں،اوران پر دوسرےاہلِ علم حضرات سے اتفاق حاصل کرنے کا اہتمام نہیں کیا گیا۔

پھر مسجد شری سے متعلق دارالعلوم کراچی کی استحریر میں دیگر حضرات سے مشورہ کے لئے باعثِ مُرِّ كمولا نامفتى محمد تقى عثمانى صاحب مظلهم كى رائے بايس الفاظ درج ہے:

باسمه سبحانهٔ ابنده نے بیتحریر دیکھی، الحمدالله محقق ہے، اور موجوده شهری زندگی، بالخصوص غیرمسلم ممالک میں اس پرفتوی دینے کی گنجائش معلوم ہوتی ہے، البتہ فتوی دینے سے پہلے دوسرے دُور الافتاء سے رجوع کرکے استصواب کرنا چاہئے ،بصورت دیگرانتشار کااندیشہ ہے۔واللہ سجانہ اعلم۔ محرتقی۔۱/۱/۱۳۶۱ه۔

اس عبارت میں دوسروں سے استصواب کی وجہ میں انتشار کے اندیشہ کی تصری ہے۔ اگرچہ دارالعلوم کی یتحریبمیں بعد میں دستیاب ہوئی،لیکن اس سے پہلے ہم نے اس بات کی تعبير بايں الفاظ کی ہے:

اس طرح کے مسائل میں فتنہ وانتشار وغیرہ سے بچنے کے لئے ، جو کہ ایک انتظامی چیز ہے، حتی الا مکان دوسرے اہلِ علم حضرات کی آ راءکوشامل کرنامناسب ہے، نہ

بيركهسى اجتهاد كي صلاحيت ركھنے والےصاحب علم كو،خواہ وہ خاص اس جزئي مسئلہ میں ہی مجتہدانہ صلاحیت رکھتا ہو،اینے اجتہاد کی روشنی میں رائے قائم کرنا جائز نہ مو (تمهیدغیرخفی کی اقتداء میں نمازیڑھنے کا حکم، حاشیہ)

بہرحال بہت سے مسائل میں اجماعی اجتہاد کی ضرورت اور افادیت تو اپنی جگہ ہے، اس سے ا نکارنہیں، کیکن اس کی وجہ سے دوسر نے فقہائے کرام کواپٹی رائے دینے سے روکانہیں جاسکتا، چنانچەمولا نامفتى محرتقى عثانى صاحب زىدىجدۇ ايخى مقالە 'الفتوى الجماعى' ميں فرماتے ہیں كە: کسی فقد اکیڈمی ماادارہ کے لئے ممکن نہیں کہوہ پوری دنیا کے فقہاء کو جمع کرسکے، اسی طرح یہ بھی ممکن نہیں کہ دیگر فقہائے کرام کواپنی آراء کا اظہار کرنے سے روک دیا جائے، جب بیمکن نہیں ، تو یہ کیے مکن ہے کہ کوئی اکیڈی یا ادارہ اپنی قراردادوں کا دوسروں کو یا بند بنائے ، یا ان قرار دادوں کو اجماع امت کی حیثیت دے دی جائے ، ہاں اتنی بات ضرور ہے کہ وہ قرار دادیں نہایت مفید ہیں ، جدید مسائل کوحل کرنے میں ان سے استفادہ کیا جاسکتا ہے، اور ان کے مضبوط دلائل وبرابین کومر جعیت حاصل ہوسکتی ہے (نتہی مقالات، ج٢ص،٣٠)

اوراس طرح کے مسائل میں بندہ مدت ِ دراز سےخود بڑےاورا ہم دارالا فتاؤں اوراہلِ علم حضرات سے رائے حاصل کرنے کی کوشش اور اہتمام کرتا رہاہے، کیکن عموماً یہ دیکھنے میں آتا ہے کہ اصاغر وہم عصر اہلِ علم حضرات کی تحقیق کو خاص قابلِ اعتناء وقابلِ جواب نہیں سمجھا جاتا، اوراس کے برعکس بڑے جامعات اور بڑی شخصیات کی تحقیقات کو نہ صرف بیر کہ قابلِ اعتناء سمجھا جاتا ہے، بلکہ عقیدت مندی اور دیگر وجوہ سے اس رائے برموافقت کا بھی زیادہ تاً مل کیے بغیراظہار کردیاجا تاہے۔

اور بعض مرتبہ بزرگوں کے دیگر معمولات کی وجہ سے رائے آنے میں تاخیر ہوتی ہے، لہذااگر ہرمسکلہ میں تمام حضرات کی رائے کا نتظار کیا جائے ،تواس سے تحقیقی کام تعطل کا شکار ہوجائے

گا،جس کی وجہ سے سب حضرات کی رائے کا انظار کرنے یاان کی رائے کو حتی حیثیت دینے کا اہتمام ہیں کیاجا تا۔

حرمین میں وتروں سے علیٰجد گی میں فتنہ واعراض لازم آنے کا مسئلہ

(6).....حرمین شریفین میں جب فرض نماز اورتر اور کی باجماعت پڑھ کروتر وں میں ایک بڑی تعدادکوا لگ اینے اپنے وتر پڑھنے کا حکم بتایا جائے گا، تواس میں ایک گونہ فتنہ وانتشار ضرور لازم آئے گا، نیزعوام کو بیمسلہ کیسے بتایا جائے ، کیا بیکہہ کر کہ حرمین شریفین کے ائمہ کے وتر درست نہیں ہوتے ،جس کاشکوہ جناب نے بھی اپنی پہلی تحریر میں کیا تھا قطع نظراس سے کہ وتر کو باجماعت یرم هنا کیا حیثیت رکھتا ہے، ورنہ تو مخصوص امام کی اقتداء میں فرض نماز باجماعت برد هنا بھی لازمنہیں، بلکہوہ بھی کسی دوسرے امام کی اقتداء میں یامسجد کے علاوہ کسی دوسری جگہ جماعت کر کے اور عدم جواز کی صورت میں تنہاءاداکی جاسکتی ہے، اس کے علاوہ جواز کی گنجائش دینے کی دوسری وجو ہات بھی ہیں،جن کا ہم اینے مضمون کے شروع میں ذکر كرچكے ہیں،اور جناب بھی غیر حنفی كی اقتداء میں مكنہ توسع كی طرف رجحان رکھتے ہیں،تواس کے جواز کے لئے کوئی دوسرااصول جناب کے علم میں ہو،تو پیش کرناچاہئے۔ آخری گزارش کے متعلق عرض ہے کہ غیر حنفی کی اقتداء میں نماز کے تھم سے متعلق جو ہندہ کا موجوده موقف ہے، اور اس کے متعلق بندہ نے جو تحقیق کی ہے، وہ بندہ کی نظر میں فی الحال حتی ہے،اوراس وفت بندہ کی ذاتی رائے اس کےمطابق ہے۔

اور بیرائے مدت ِ دراز کےغور وفکراورا کا ہر ومعاصرا ہلِ علم حضرات کی آ راء ملاحظہ کرنے کے بعدقائم ہوئی ہے،اورعدم جواز کے پہلوپراس سے پہلے عقیق شائع ہوئی تھی۔

پھریتحریراہلِ علم حضرات کواس جدیدموقف سے آگاہ کرنے کی غرض سے ارسال کی گئی تھی، اور دوسروں کی طرف سے جواب موصول ہونے کے متعلق بندہ کا دیرینہ تجربہ کوئی خوشگوار ٹا بت نہیں ہوا، کیونکہ اس انظار میں اکثر تغطل کی نوبت آ جاتی ہے۔

اور ماہنامہ' التبلیغ'' میں جدیدموقف کی اشاعت کا مقصد بھی،اینے سابق موقف سے رجوع کا اعلان اور اس کی تشہیر ہے، تا کہ جن حضرات نے پہلے موقف کو ملاحظہ کیا ہے، ان کے سامنے جدید موقف آجائے۔ ل

اس کے بعد دیگر حضرات کی رائے سامنے آنے بران کے متعلق غور کرنے کے لئے ہماری طرف سے ہمہونت آ مادگی ہے (جس طرح کہ جناب کا موقف سامنے آنے پراس کے متعلق غور وفکر کر کے گزارشات پیش کی گئیں)اورا گر دوسرےاہلِ علم حضرات کی طرف سے كوئى قابلِ اصلاح ورجوع بات محسوس موئى، توجس طرح يهليموقف سے رجوع كيا كيا، اسی طرح اس کے بعد بھی اصلاح اور رجوع کا اعلان کیا جاسکتا ہے، فقہائے کرام کے متعدد اقوال جدیداور قدیم اور راجح ومرجوح ہونے کے اعتبار سے ملتے ہیں۔

البنته جواہلِ علم حضرات اس طرح کے رجوع اور اعلان کا مزاج ندر کھتے ہوں ، ان کے لئے اس طرح کی اشاعت واعلان میں دشواری پیش آسکتی ہے۔فقط

وَاللهُ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتَمُّ وَاحُكُمُ.

محدرضوان

۵۱/ریج الاول/۳۲ماهه 07/جنوری/2015ء بروزبده اداره غفران،راولپنڈی، یا کستان

لى رجوع المفتى عن فتياه :إذا تبين للمفتى أنه أخطأ في الفتيا وجب عليه الرجوع عن الخطأ إذا أفتى في واقعة أخرى مماثلة، لكتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى رضي الله عنه ":ولا يمنعنك قضاء قضيت فيه اليوم، فراجعت فيه رأيك، فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق فإن الحق قديم لا يبطله شيء ، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل.

ثم إن كان المستفتى لم يعمل بالفتيا الأولى لزم المفتى إعلامه برجوعه، لأن العامي يعمل بها لأنها قول المفتى، وإذا رجع عنها فليست قولا له في تلك الحال.

وإن كان قد عمل بها قال النووي : يـلـزمه إعلامه حيث يجب النقض أي إذا خالف قاطعا من نص أو إجماع، لأن ما رجع عنه قد اعتقد بطلانه (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٣٢، ص ٣٢، مادة "فتوى") بسم الثدالرحمن الرحيم

علمى وتحقيقى سلسله

صبح صادِق وكاذِب ادر

وقت عشاء كي محقيق

صبح صادق اور صبح کاذب کی تعریف و حقیقت، صبح صادق و صبح کاذب کی حدِ تام ورسومِ ناقصہ کی بحث، صبح صادق میں اول طلوع کا اعتبار ہونے کی تحقیق، فجر اور مغرب حنفی کا وقت مساوی اور برابر ہونے اور صبح صادق اور عشائے حنفی کے سورج کے متعین زیرِ افق ہونے پر کلام ، اور اس سلسلہ میں بعض اکابر کے ایک اختلاف کی وضاحت ، اور اس پر اہلِ علم حضرات کی آراء

مؤلف مفتی محمد رضوان

اداره غفران راولینڈی پاکستان

بسم الثدالرحمن الرحيم

لَقَدُ كُنتَ فِي غَفُلَةٍ مِنُ هَذَا فَكَشَفُنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ (قَ) (توغفلت میں تھااس سے،اب ہم نے تجھ سے تیرایردہ اُٹھادیا، تو آج تیری آ تکھیں کھل گئیں)

كشف الغطاء

عن وقت ِ

الفجر والعشاء

بجو اب

كشف الغشاء عن اوقاتِ الفجر والعشاء رسالہ 'صبح صادق و کا ذب اور وقت عشاء کی تحقیق'' پرایک معترض صاحب کے اعتراضات وتنقيدات اورشبهات كانخقيقي اورمفصّل ومدّل جائزه _

> مفتى محمر رضوان اداره غفران راولینڈی یا کستان

بسم الله الرحمان الرحيم

اشكاليات فلكية و فقهية حول

تحديد مُو اقيت الصلاة

كيفيةُ التحقق من صحة مواقيت الصلاة في التقاويم

للشيخ محمد شوكت عودة

رئيس: المشروع الاسلامي لرصد الأهلة. ICOP رئيس سابقاً: لجنة رصد الأهلة والمواقيت في الجمعية الفلكية الأردنية عضو مؤسس في الاتحاد العربي لعلوم الفضاء والفلك.

عضو اللجنة الرسمية التابعة الوزارة الأوقاف لحساب مواقيت الصلاة الأردنية.

عضو اللجنة الرسمية التابعة للهيئة العامة اللشؤون الاسلامية والأوقاف لمراجعة مواقيت الصلاة في دولة الامارات.

عضو اللجنة الرسمية التابعة للمجمع الفقهي (رابطة العالم

الاسلامي) لحساب مواقيت الصلاة في أوروبا

التقديم

محمد رضوان المفتي

الناش

اداره غفران، راولبندى، الباكستان

بسم الله الرحلن الرحيم

المشاكِلُ الْحَاضِرَةُ فِي حُرُمَةِ الْمُصَاهَرَةِ

فقہائے اربعہ کے نزدیک حرمتِ مصاہرت کے ثبوت وعدمِ ثبوت کی صورتوں پر کلام موجودہ دور میں فقہ خفی کے مطابق حرمتِ مصاہرت ثابت ہونے کی صورتوں میں پیش آمدہ مشکلات اور فقہی تناظر میں اُن کاحل اہلِ علم حضرات کی آراء و تبصر ب

افادات

حضرت مولا نامحمدزامدصاحب مظلهم (شیخ الحدیث ونائب مهتم: جامعدامدادیه، فیصل آباد)

ترتیب وحواثی مفتی محمد رضوان اداره غفران چاه سلطان راولپنڈی پاکستان (جمله حقوق تجق اداره غفران محفوظ ہیں)

ٱلْمَشَاكِلُ الْحَاضِرَةُ فِي حُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ نام كتاب:

> مولا نامحدزا مدصاحب مظلهم افادات:

> > مفتي محمد رضوان مرتب:

طباعت اوّل: ذوالحبه ۴۲۸ هرجنوري 2008ء طباعت ششم: شعبان 1437 هري 2016ء

146

صفحات:

ملنے کا پہتہ

كتب خانداداره غفران حياه سلطان كلي نمبر 17 راوليندي ياكستان فون 051-5507270 فيل 051-5507270

فہرسٹ

مضامین صفح نمبر

P P

	رائے گرامی
330	(حضرت مولانا محمد زابد صاحب، شيخ الحديث ونائب مبتهم: جامعه اسلاميه امداديه، فيصل آباد)
	يمهيد
331	(ازمرتب)
343	حرمتِ مصاہرت کے مسئلہ میں موجودہ مشکلات
345	مصاہرت کی لغوی وشرعی تعریف و تحقیق
347	مصاہرت سے کون کون سے رشتے حرام ہوتے ہیں؟
349	حرمت مصاهرت ثابت ہونے کے مختلف طریقے
350	(1)نکاح سے حرمت ثابت ہونے کا حکم
355	(2)ملك يمين مين وطي يادواعي وطي سے ثبوت حرمت كا تھم
360	(3)وطى بالشبه سے حرمت كے ثبوت كا حكم
362	(4)وطی حرام محض یعنی زناہے حرمت کے ثبوت کا حکم
392	(5)دواعي زناسے حرمت كے ثبوت كا حكم
399	دواعی زناہے حرمت کے ثبوت کا مدارا حتیاط وقیاس پر ہے
401	فقه حنفی کے مطابق فتو کی دینے میں پیش آ مدہ مشکلات

- , -	
407	(6)ثبوت ِحرمت میں قبل از نکاح و بعداز نکاح کا فرق
409	زناومقد مات ِزنا سے حرمت کے متعلق اقوالِ فقہاء کا خلاصہ
411	مشكلات سے نجات اور مذہب غير پر فتوے كى ضرورت
422	(ضیمہ)
	اہلِ علم حضرات کی آ راء
11	(1)ایک مفتی صاحب کی اس سلسله میس آمده تحریر
424	مجئنهد فيهمسئله كي شحقيق
	(از:مفتی محمد رضوان،اداره غفران،راولپنڈی)
	(ار: ۵ کرر صواق، اداره حفران، راد پلیندن)
426	(ارب می مررصوان، اداره حفران، راد پیندی) (الف)مجنهد فیه مسئله پر مرتب هونے والے ملی ثمرے
426 427	
	(الف) مجتبًد فيه مسئله پر مرتب هونے والے عملی ثمرے
427	(الف) جُعَبُد فيدمسكله پرمرتب بهونے والے عملی ثمرے (ب) جُعَبُد فيدمسكله كسے كہتے ہيں؟
427	(الف)جعبّد فيدمسئله پرمرتب هونے دالے عملی ثمرے (ب)جئبّد فيدمسئله کسے کہتے ہیں؟ پہلااصول
427 // 428	(الف)جهبّد فيه مسئله پر مرتب هونے والے عملی ثمرے (ب)جهبّد فيه مسئله کسے کہتے ہیں؟ پہلااصول دوسرااصول
427 // 428 438	(الف) جُعبَّد فيدمسئله پرمرتب بهونے والے عملی ثمرے (ب) جُعبَّد فيدمسئله کسے کہتے ہیں؟ پہلااصول دوسرااصول تیسرااصول
427 // 428 438 441	(الف) مجتبکه فیدمسئله پرمرتب بهونے والے ملی ثمرے (ب) مجتبکه فیدمسئله کسے کہتے ہیں؟ پہلااصول دوسرااصول تیسرااصول عاصل

456	(4)مولانا واكثر محمود احمد غازى صاحب مرحوم (اسلام آباد)
457	(5)مولا نامفتى رياض محمر صاحب زيدمجدهٔ (راولپنڈى)
11	(6)مولا ناعبدالقيوم حقاني صاحب زيدمجدهٔ (نوشهره)
458	(7)مولا نامفتي محمدزكريا اشرف صاحب زيدمجدة (اسلام آباد)
460	(8)مولا نامفتي محمر وفيق صاحب زيدمجدهٔ (لامور)
462	(9)ایک مفتی صاحب کی اس مضمون پررائے (لاہور)
463	(10)مولا نامحمه صنیف خالدصاحب زیدمجدهٔ (کراچی)
464	(11)مولا نامفتی منظورا حمرصاحب زیدمجدهٔ (راولپنڈی)
466	(12)مولا نامفتى محمرعالمكيرصاحب زيدمجدة (فيصل آباد)
467	(13)مولا نامفتى محمد امجد حسين صاحب زيدمجدهٔ (راولپندى)

دائے گرامی

(حضرت مولانا محدز ابدصاحب، في الحديث ونائب مهتم: جامعد اسلاميدامداديد، فيصل آباد) بسم الله الرحمن الرحيم

برادرِ مرم جناب مولانا مفتی محمد رضوان صاحب مظلیم وقاً فو قاً اہلِ علم وافقاء کو عصرِ حاضر کے قابلِ غور مسائل کی طرف متوجہ کر کے''جا گواور جگاؤ''کا فرضِ کفا بیدادا کرتے رہتے ہیں، عصرِ حاضر میں حرمتِ مصاہرت کے بعض مسائل میں فقہ خفی پڑمل کرنے میں جو مشکلات پیش آرہی ہیں وہ اہلِ افقاء سے خفی نہیں، مفتی محمد رضوان صاحب اس مسئلے میں بھی اہلِ علم کو غور وفکر کی دعوت دینا چاہتے ہیں، اس مقصد کے لئے اس موضوع پر احقر کے ایک عربی مقالے کا خلاصہ شائع کرنا چاہتے ہیں، یہ لخیص انہوں نے میرے پاس نظر شانی کے لئے ہیں، موا میں اسے بغور اور بالاستیعاب تو نہیں و کھوسکا، تاہم جتناد یکھا ہے اس سے اندازہ یہی ہوا ہے کہ ضروری ضروری اجزاء اس تخیص میں آگئے ہیں۔ ل

اس کی اشاعت کا مقصد ہی اس مسکے پردعوت ِغورو گردینا ہے، تا کہ دیگراہلِ علم کی آ راء کے ذریعے بات آ گے بڑھے اور مسکے کے دیگر تشنہ پہلوؤں پر بھی روشنی پڑے، مجھے قوی امید ہے کہ اس مضمون کی اشاعت اس مقصد کے حصول کے لئے بار آ ور ثابت ہوگی، اصل مضمون میں مسکے پر دلیل کے نقطہ نظر سے بھی بحث کی گئی ہے، اس کا مقصد فقہاء کی آ راء میں محاکمہ نہیں ہے، جبیبا کہ مضمون کے شروع میں احقر نے عرض کر دیا ہے، بلکہ مقصد بیہ جانے کی کوشش کرنا ہے کہ ہمار نے فقہاء نے حرمت کا قول قوت دلیل کی بنیاد پر اختیار کیا ہے یا احتیاط کی وجہ سے، دوسری صورت میں دیگر فقہاء کا قول اختیار کرنے میں وہ تر دونہیں ہونا چاہئے جو کی وجہ سے، دوسری صورت میں دیگر فقہاء کا قول اختیار کرنے میں وہ تر دونہیں ہونا چاہئے جو کہا صورت میں ہوسکتا ہے۔ اللہ تعالیٰ مفتی رضوان صاحب کو بیاقدم اٹھانے پر جزائے خیر عطافر مائے اور اسے کسی بہتر نتیج تک پہنچنے کا ذریعہ بنائے۔ آ مین مجمد زاہد۔

بسم اللهالرحمن الرحيم

تمهيد

(ازمرتب)

مدتِ دراز ہے بعض اہلِ علم حضرات کی خواہش بلکہ بعض حضرات کی طرف ہے اصرار تھا کہ حفیہ کے قول کے مطابق غیرمباح وطی اور دواعی وطی کے ذریعہ سے حرمتِ مصاہرت ثابت ہونے کے فتوے برعمل کرنے میں آج کل معاشرہ میں شدید مشکلات پیش آتی ہیں،اس لئے اس مسکلہ میں دفع حرج کے لئے گنجائش کی صورت نکالنی جائے ، کیونکہ ایک طرف تو لوگوں کے ایمان کی حالت پیہے کہ تین طلاقیں واقع ہونے کے بعد (جس میں شری حلالہ کی صورت میں حلت کی شکل موجود ہوتی ہے)ائمہُ اربعہ کی مخالفت کرتے ہوئے بیوی اور بچوں کی خاطرایک وفت کی تین طلاقوں کے بعد بھی اسی طرح میاں بیوی کی طرح زندگی گزارتے ریتے ہیں، یا پھرتین طلاقوں کےایک ہونے کا فتو کی لے کرمطمئن ہوجاتے ہیں اوربعض اوقات اینا مسلک ہی تبدیل کردیتے ہیں ،جبکہ حرمتِ مصاہرت کا مسکہ تو تین طلاقوں کی طرح کا جمہور کے مابین اجماعی بھی نہیں ہے اورخود فقہائے اربعہ کے درمیان مختلف فیہ ہے، بلکہ حرمتِ مصاہرت کی بعض صورتیں حنفیہ کے علاوہ دیگر جمہور فقہائے کرام کے نز دیک معتبر ومؤثر نہیں انکین فقہ خفی کی رُ وسے حرمتِ مصاہرت کے حکم کا معاملہ طلاقِ ثلاث سے بھی زیادہ سخت ہے، یعنی اس میں حرمتِ مؤتبدہ ثابت ہوجاتی ہے اور حلت کی کوئی صورت نہیں رہتی ،خواہ کسی سے لاعلمی کی وجہ سے یاغلط جنمی کی بنیا دیراس طرح کی غلطی سرز دہوئی ہو۔ جبكه فقہائے كرام نے محجم فيرمسائل ميں كمزورايمان والے عوام كے لئے بطور خاص تخفيف وتيسير كاحكم بيان كياہے۔ ل

ل واستشهد له بسما فى التجنيس عن الحلوانى أن كسالى العوام إذا صلوا الفجر عند طلوع الشمس لا يمنعون لأنهم إذا منعوا تركوها أصلا، وأداؤها مع تجويز أهل الحديث لها أولى من هربقيرا الله عنهما للها أولى من الشمس لا يمنعون لأنهم إذا منعوا تركوها أصفح يرطا طفراً كين الها المحديث لها أولى المناطق المناط

دارالافتاؤل میں کثرت سے حرمتِ مصاہرت سے متعلق استفتاء آتے رہتے ہیں اور دارالافتاء کی طرف اس دور میں رجوع کرنے والے اکثر حضرات میں پھر بھی کچھ نہ کچھ دین کے حکم پڑمل کرنے کا جذبہ ہوتا ہے، جبکہ بیشتر لوگ، جن کا دین سے تعلق کمزور ہوتا ہے وہ تو دارالافتاء کارخ ہی نہیں کرتے ، إلَّا بیک کوئی مجبوری آن پڑے۔

ان حالات میں بعض افرادخصوصاً جن سے خطاءً یا لاعلمی کی حالت میں بعض ایسے امور سرز د ہوجاتے ہیں جن کی وجہ سے حنفیہ کے نز دیک عورت میں حرمتِ مؤبدہ کا حکم ثابت وقائم ہوجا تا ہے،حرمت کےفتو بے بڑمل کرنا اور کرانا آسان کا منہیں ہوتا۔

اولاً تو بعض اوقات حرمت کی وجہ ظاہر کرنا ہی معاشرے میں ایک مشکل کام ہوتا ہے، کیونکہ اس طرح کی وجہ دوسروں کو بتلا نا ایک فتنہ وفساد ہریا ہونے کا سبب بنرتا ہے، اورا گراصل وجہ ظاہر نہ کی جائے توعلیجدگی کی کوئی اور معقول وجہ بھی جود وسروں کے لئے اطمینان کا باعث ہو، ظاہر کرنا مشکل ہوتا ہے۔

بعض علاقوں میں صورت حال بیہ ہے کہ طلاق یا تفریق کی وجہ کوئی بھی ہو، بیہ معاملہ نہایت

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

تركها أصلا(رد المحتار، ج٢،ص ١١، كتاب الصلاة، باب العيدين)

وفى القنية كسالى العوام إذا صلوا الفجر وقت الطلوع لا ينكر عليهم؛ لأنهم لو منعوا يتركونها أصلا ظاهرا ولو صلوها تجوز عند أصحاب الحديث والأداء الجائز عند البعض أولى من الترك أصلا (البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ج ١،ص٢٦، كتاب الجنائز)

وهـذا كـلـه إنـمـا هـو بحسب حال الإنسان، وأما العوام فلا يمنعون من تكبير قبلها قال أبو جعفر لا ينبغي أن يمنع العامة من ذلك لقلة رغبتهم في الخيرات اهـ.

وكذا في التنفل قبلها قال في التجنيس سئل شمس الأئمة الحلواني أن كسالي العوام يصلون الفجر عند طلوع الشمس أفنز جرهم عن ذلك قال لا؛ لأنهم إذا منعوا عن ذلك تركوها أصلا وأداؤها مع تجويز أهل الحديث لها أولى من تركها أصلا اه. (البحر الراثق شرح كنز الدقائق، ج٢، صح ١- ١- كتاب الصلاة، باب العيدين)

ولا ننهى كسالى العوام عن صلاة الفجر وقت الطلوع لأنهم قد يتركونها بالمرة والصحة على قول مجتهد أولى من الترك (مراقى الفلاح شرح متن نور الإيضاح،ج ا ،ص ٧٤،كتاب الصلاة) سنگین نتائج کا حامل ہوتا ہے، جولڑائی جھڑے۔ قبل وقال کی شکل بھی اختیار کر لیتا ہے۔ اِ
ور نہ زندگی جرکے لئے عداوت ورشمنی جاری رہنے میں تو کوئی شبہ ہی نہیں ہوتا، اور پھراس کے
نتیجہ میں اسلامی بیت المال اور کفالتی ادار ہے نہ ہونے کی وجہ سے بیوی کے نان ونفقہ اور اولا و
کی تعلیم و تربیت، اور ان کے نان ونفقہ اور کفالت کے گئین معاملات بھی پیش آتے ہیں۔
خاص طور پر جبکہ بال بچ بھی ہو پچے ہوں، اور مر دو عورت عمر رسیدہ ہوں، اور ایک دوسر سے
کے علاوہ کوئی سہارانہ ہو، میاں بیوی کے در میان تفریق اور جدائیگی میں سخت حرج لاحق ہوتا
ہے، علاوہ ازیں آج کل اجتماعی رہن سہن یعنی جوائی شیلی سسٹم زیادہ رائج ہوگیا ہے،
خصوصاً نگ اور گنجان علاقوں میں، شہری زندگی میں جہاں ایک ایک کرہ میں میاں بیوی
اور بچے زندگی بسرکرتے ہیں، ان حالات میں خطاء سرمتِ مصاہرت کی بعض صور توں کا
وقوع بہلے زمانہ کی تمدنی زندگی کے مقابلہ میں زیادہ ہوگیا ہے۔

اس کے علاوہ بہت سے عوام کے سامنے جب اس طرح کا تھم پیش کیا جاتا ہے، تو وہ کہتے ہیں کہ اعلمی اور غلطی کی وجہ سے انسان کی ہوی کا ہمیشہ کے لئے حرام ہوجانا، اور بنے بنائے گر اور خاندان کا آتا فا فا اُجڑ جانا سمجھ سے بالا تر ہے، اور اس کے بعد حلال ہونے کی بھی کوئی صورت نہ رہے، یہ اور ہی زیادہ حیران کن بات ہے۔ اور جب میاں ہوی خود ہر طرح کی شرعی پابند یوں کے ساتھ زندگی گزار رہے ہوں اور ان دونوں میں سے کسی کی طرف سے قصداً وعمداً اور خطاء کسی کی طرف سے قصداً وعمداً اور خطاء کسی کی طرف سے اس طرح کی حرکت کا صدور ہوا ہو، مثلاً کسی عورت کے سسر نے اپنی بہو کی شرمگاہ کے اندر والے حصہ کو کسی طرح حجیب کر شہوت کے ساتھ دیکھ لیایا ساس نے اپنی بہو کی شرمگاہ کے اندر والے حصہ کو کسی طرح حجیب کر شہوت کے ساتھ دیکھ لیایا ساس نے اپنے داماد کی شرمگاہ کو شہوت کے ساتھ دیکھ لیایا ساس نے اپنے داماد کی شرمگاہ کو بیوی پر ہمیشہ کے لئے حرام ہوجانے کا مسکہ سب سے زیادہ حیران کن ہوتا ہے، کیونکہ بی تو

'' کرے کوئی اور بھرے کوئی' والی بات شار ہوتی ہے، ایسی صورت میں انہیں مطمئن کرنا بلکہ مسلک برقائم رکھنا بھی مشکل ہوجا تا ہے۔

اس طرح کی کئی وجوہات کی بناء پر اور مختلف جہات سے حرمتِ مصاہرت وغیرہ کی صورتوں پر غور کرنا اور پیش آ مدہ مشکلات کا فقہی تناظر میں حل نکالنا وقت کی اہم ضرورت بن گیا ہے۔
اس موضوع پر ادارہ غفران میں متعدد مرتبہ گئی اہلِ علم حضرات کی اجتماعی انداز میں مشاورت اور غور وفکر ہوا، کیکن مسئلہ کی نزاکت کی وجہ سے اس پر کوئی حتمی فیصلہ نہ ہوسکا، البتہ گنجائش کے پہلو نکا لئے کے موقف پر موجود تقریباتمام اہلِ علم حضرات کا اتفاق رہا۔

اسی دوران کسی ذریعہ سے معلوم ہوا کہ مولانا محمد زاہد صاحب زیر مجد ہ (شیخ الحدیث و نائب مہتم جامعہ امدادیہ فیصل آباد وابن شیخ الحدیث حضرت مولانا نذیر احمد صاحب رحمہ اللہ) نے اس موضوع پرایک تفصیلی مقالہ تحریر فرمایا ہے، اس سے استفادہ کرنا چاہئے، جس کے بعد مولانا موصوف سے رابطہ کر کے اس مقالہ کو حاصل کیا گیا۔

يه مقاله مجلّه "الدراسات الاسلامية "اسلام آباد، رمضان / ذوالقعدة ١٣٢١ه ميل بعنوان "حرمة المصاهرة بالزنا ومقدماته "شائع بوچكائے۔

بیمقالہ چونکہ عربی زبان میں تھا اور جملہ اہلِ علم حضرات کواس سے استفادہ کرنا آسان نہ تھا،
بلکہ اس مقالہ تک اکثر اہلِ علم حضرات کی رسائی بھی نہ تھی اور مقالہ بھی غیر معمولی مفصل تھا،
جس میں فقہائے کرام کے دلائل پر بھی علمی نوعیت سے کلام کیا گیا ہے، اس لئے اس وقت تو
مولا ناموصوف کے اس مضمون کے دلائل وغیرہ کے حصہ کوترک کر کے اس کی تلخیص شائع کرنا
مناسب جھا گیا، اور اس کوا دارہ غفر ان کے علمی وتحقیقی سلسلہ کے نمبر 11 میں شائع کیا گیا تھا،
لیکن بعد میں بعض اہلِ علم حضرات کی طرف سے اصل اور مکمل مضمون کا مطالبہ اور خواہش
خاہر ہوتی رہی، اور اصل وکمل مضمون کی نایا بی کے باعث بیا صرار کیا جاتا رہا کہ علمی وتحقیقی
سلسلے میں اہلِ علم حضرات کے لئے اس مکمل مقالہ کوشائع کرنا مناسب ہے، تا کہ علمی نوعیت
سنے فور وفکر کرنے میں سہولت رہے اور بیکمل مقالہ اہلِ علم حضرات کے لئے محفوظ بھی

ہوجائے ، قطع نظراس سے کہ س کو کتنے حصہ سے اتفاق ہے اور کتنے حصہ سے اختلاف ہے۔ اس لئے بالآ خراس مضمون کے باقی حصہ کو بھی کتابت کراکر اب کی مرتبہ اس میں شامل کیا گیا، اس طرح اب میمضمون مولانا موصوف کے کمل مقالہ پر مشتمل ہے، البتہ درمیان میں کچھ کچھ جگہ نیز حواثی اور عنوانات کا اضافہ بندہ کی طرف سے ہے۔

فقہائے کرام کی تصریح کے مطابق بعض شرائط کے ساتھ ضرورت پڑنے پراور دفع حرج کی خاطر مذھب غیر پرفتو کے گئجائش موجود ہوتی ہے، قطع نظراس سے کہ دلائل کس جانب قوی ہیں اور کس جانب ضعیف۔

اور پہلے زمانوں میں اس پڑمل بھی ہوتار ہا، کین موجودہ دور، جو کہ سب سے زیادہ انقلا بی دور ہونے کی وجہ سے تیسیر و تسہیل کی صورتوں میں گنجائش اور دفعِ حرج کا گزشتہ زمانوں کے مقابلہ میں زیادہ متقاضی تھا، اس میں اہل علم حضرات کے خصوص طبقہ کی طرف سے جمود وخمود سامنے آیا جبکہ ان کے مقابلہ میں غیر مختاط اور کمزور علم والے طبقہ کی طرف سے نہ صرف اس طرح کے مسائل میں کھلی چھٹی دی گئی، بلکہ اہل السنة والجماعة فقہائے کرام کے فقہ اور مسلک سے بھی عوام کو دور کیا گیا اور طرح طرح کی باتیں بنائی گئیں، جس سے کئی مفاسد اور نقصانات ظاہر ہوئے، جو کہ فقہی اعتبار سے غیر معتدل طریقہ ہے۔

اقتضاءِ زمانہ اور حالاتِ زمانہ سے فروعی مسائل میں فقہائے کرام کے موقف کے مطابق گنجائش کاراستہ نکالناایک مسلمہ مسلمہ مسلمہ ج، جیسا کہ زوجہ مفقو دوغیرہ کے بارے میں حنفیہ کے موقف پر جب حالاتِ زمانہ کے تغیر کی وجہ سے مشکلات پیدا ہوئیں ، تو مالکیہ وغیرہ کے قول پر خاس میں موقف پر جب حالاتِ زمانہ کے تغیر کی وجہ سے مشکلات پیدا ہوئیں ، تو مالکیہ وغیرہ کے قول پر

فتوی دیا گیا۔ لے

لى وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل(رد المحتار،ج٣،ص • ٥٣٠كتاب البيوع،مطلب مهم في أحكام النقود إذا كسدت أو انقطعت أو غلت أو رخصت)

المواد بعموم البلوى :الـحـالة أو الحادثة التى تشمل كثيرا من الناس ويتعذر الاحتراز عنها ، وعبر عنه بعض الفقهاء بالضرورة العامة وبعضهم بالضرورة الماسة، أو حاجة الناس.وفسره الأصوليون ﴿ بَتِيمِ الشِّيمِ السَّاسِ السَّاسِ السَّاسِ السَّاسِ السَّاسِ ﴾

دوسري طرف اگر كوئي اجتهاد كي صلاحيت ركھنے والامتند عالم دين کسي مسئله ميں غور وفكراور تحقیق کے نتیجہ میں اہل السنة والجماعة کے سی بھی مذہب پر مطمئن ہو، تو اِس کو اُس مذہب کے قول کواختیار کرنے کی گنجائش ہوتی ہے۔

﴿ كُرْشتر صَفْح كَابْقِيها شِيه ﴾ بما تمس الحاجة إليه في عموم الأحوال (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ا ٣، ص ٤، مادة "عموم")

عندما يتعلق الأمر بالعموم، وبمصلحة اجتماعية معتبرة، فالأولى بأهل الفتوى أن ييسروا ولا يعسروا، دون تبجاوز للنصوص المحكمة، أو القواعد الثابتة .ولهذا جعل الفقهاء من موجبات التخفيف :عموم البلوي بالشيء مراعاة لحال الناس ورفقًا بهم، هذا بالإضافة إلى أن عصرنا الحاضر خاصة أحوج ما يكون إلى التيسير والرفق بأهله (بنوك الحليب، لفضيلة الدكتوريوسف القرضاوي،مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، ج٢، ص • ٢٦) ويَتَخَرَّج منه :أى من جوازِ اتِّباع غيرِ مقلِّده الأوّل، وعدم التضييق عليه، جوازُ اتِّباع رخصِ المذاهب :أي أخذَه من المذاهب ما هو الأهونُ عليه فيما يقعُ من المسائل، ولا يمنعُ منه مانع شرعى، إذ للإنسان أن يسلكَ المسلك الأخفُّ عليه إذا كان له إليه سبيلٌ، بأن لم يكن عَمِل بآخر :أي بـقـول آخـر مخالفاً لذلك الأخفّ فيه :أي في ذلك الـمـحلّ المختلف فيه .كذا في (شرح السيد بادشاه) على التحرير.

وقول ابن حَزم:إنّ متَّبعَ الرُّخصِ فاسقٌ بالإجماع لم يؤخذ به، وهو مردودٌ بما أفتى به العزُّ بن عبدِ السّلام من أنّه لا يتعيَّن على العاميّ إذا قلَّدَ إماماً في مسألةٍ أن يقلّده في سائر مسائل الخلاف؛ لأنّ الناسَ من زمن الصحابة رضى الله تعالى عنهم إلى أن ظهرتِ المذاهبَ يسألونَ فيما يسنحُ لهم العلماء المختلفين من غيرِ نكيرٍ، وسواء "اتَّبع الرخصَ في ذلك أو العزائم؛ لأنَّ مَن جعلَ المصيبَ واحداً، وهو الصحيح، لم يعيِّنُه، ومن جعلَ كلُّ مجتهدٍ مصيبٌ فلا إنكار على مَن قلَّد في الصواب. وأمَّا ما خُكِيَ عن ابن حَزْم فلعلُّه محمولٌ على مَن تتبَّعَها من غير تقليدٍ لمَن قال بها، أو على الرخص المركبة في الفعل الواحد . كذا في) (العقد الفريد)

بل قيل :لا يـصـُّ لـلعاميِّ مذهب؛ لأنّ المذهبَ لا يكون إلَّا لمَن له نو عُ نظر وبصيرةٍ بالمذهب، أو لمَن قرأ كتاباً في فروع مذهب وعرف فتاوى إمامه وأقواله، وأمّا مَن لم يتأهل لذلك بل قال :أنا حنفيٌّ أو شافعيٌّ لم يُصر من أهل ذلك المذهب بمجرَّدِ هذا (الدر الفريد في بيان حكم التقليد، لاحمد بن محمد الحموى المتوفىٰ ٩٨٠ اهـ، ص١١٥ ١، انواع التقليد)

قال القرافي المالكي، وأكثر أصحاب الشافعي، والراجح عند الحنفية منهم ابن الهمام وصاحب مسلم الثبوت: يجوز تتبع رخص المذاهب، لأنه لم يوجد في الشرع مايمنع من ذلك، إذ للإنسان أن يسلك الأخف عليه إذا كان له إليه سبيل، بأن لم يكن عمل بآخر، بدليل أن سنة الرسول صلى الله عليه وسلم الفعلية والقولية تقتضى جوازه، فإنه عليه الصلاة والسلام ماخير بين أمرين قط إلا

﴿ بقيه حاشيه الكلِّ صفح برملاحظ فرما تين ﴾

لیکن آج کسی متندعالم دین کی اس طرح کی تحقیق کو گوارانہیں کیا جاتا، اوراس پر طرح طرح سے الزامات کی بوچھاڑ کر دی جاتی ہے، جو بعض اوقات طعن و شنیج اور نکیر تک پہنچ جاتی ہے۔ حالانکہ اگر کوئی عالم دین نیک نیتی سے اپنی تحقیق کے نتیجہ میں کسی دوسر بے قول پر مطمئن ہو، تو

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

اختار أيسرهما مالم يكن مأثماوفي صحيح البخارى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب ماخفف عن أمته.

وقال صلى الله عليه وسلم: بعثت بالحنيفية السمحة وقال أيضا: إن هذا الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه. وقال عليه السلام أيضا: إن الله قد فرض فرائض وسن سننا وحد حدودا وأحل حراما وحرم حلالا، وشرع الدين فجعله سهلا سمحا واسعا ولم يجعله ضيقا.

وقال الشعبي :ماخير رجل بين أمرين، فاختار أيسرهما إلا كان ذلك أحبهما إلى الله تعالى.

وقال القرافي في هذه المسألة : يجوز تتبع الرخص بشرط ألا يترتب عليه العمل بما هو باطل عند جميع من قلدهم، أي أن شرط جواز تقليد مذهب الغير ألا يؤدى إلى التلفيق أي ألا يكون موقعا في أمر يجتمع على إبطاله الإمام الذي كان على مذهبه، والإمام الذي انتقل إليه، كما إذا قلد الإمام ملك في عدم نقض الوضوء بلمس المرأة بغير شهوة، وقلد الإمام الشافعي في عدم وجوب ذلك ويلاحظ أن هذا القيد الذي ذكره القرافي وهو : (ألا يترتب على تتبع الرخص العمل بما هو باطل لدى جميع من قلدهم) لادليل عليه من نص أو إجماع، وإنما هو قيد متأخر، كما قرر الكمال بن الهمام في (التحرير) فإذا جاز للشخص مخالفة بعض المجتهدين في كل ماذهب إليه، كما بينا، جازت مخالفته في بعض ماذهب إليه من باب أولى، كما قال صاحب تيسير التحرير . ثم قال : وليس هناك دليل من نص أو إجماع يدل على أن الفعل إذا كانت له شروط، فإنه يجب على وليس هناك دليل من نص أو إجماع يدل على أن الفعل إذا كانت له شروط، فإنه يجب على ذلك فعليه الاتيان به.

وأما مانقل عن ابن عبد البر، من أنه لا يجوز للعامى تتبع الرخص إجماعا، فلا نسلم صحة هذا النقل عنه، ولو سلم فلا يسلم صحة الإجماع، إذ في تفسيق متتبع الرخص عن أحمد روايتان . وحمل القاضى أبو يعلى الرواية المفسقة على غير متأول ولامقلد . وقال ابن أمير الحاج في التقرير على التحرير : وذكر بعض الحنابلة : أنه إن قوى الدليل، أو كان عاميا، لا يفسق . وفي روضة النووى حكاية عن ابن أبي هريرة : لا يفسق . والخلاصة : أن مبدأ الأخذ بالرخص أمر محبوب، ودين الله يسر، وما جعل عليكم في الدين من حرج، والمفروض أن المقلد لم يقصد تتبع الرخص في كل الوقائع وإنما في بعض المسائل، وكثيرا ماقال العلماء : من قلد عالما فقد برء مع الله اختلاف العلماء رحمة وربما قال بعضهم : حجرت واسعا إذا التزم العمل بالقول المشهور في جميع تصرفاته (الفقه الاسلامي وادلته للزحيلي، ج اص ا ۱ الي ۱۰۵ مقدمات ضرورية عن الفقه، المطلب السادس، الفرع الرابع)

نەصرف يەكداس كے لئے ايساكرنا جائز ہوتا ہے، بلكداس كى ذمددارى ہوتى ہے۔ ل

ل ذكر الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة أنه لا يقلد المجتهد مجتهدا غيره، لأن القدرة على الله المعتهد المتعلقة على القدرة على الاجتهاد تمنع من التقليد .ومن علم أدلة القبلة لا يجوز له أن يقلد غيره مطلقا، وأما غير المجتهد فعليه أن يقلد المجتهد، لقوله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)

وإذا كان هناك أكثر من مجتهد فالمقلد له أن يختار أحدهم، والأولى أن يختار من يثق به أكثر من غيره (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٬۲ ، ص ۲ ك، مادة "استقبال")

قال فى جواهر الفتاوى : لو أن رجلا من أهل الاجتهاد برء من مذهبه فى مسألة أو فى أكثر منها باجتهاد لما وضح له من دليل الكتاب أو السنة أو غيرهما من الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان مأجورا محمودا وهو فى سعة منه وهكذا أفعال الأئمة المتقدمين فأما الذى لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن لما يرغب من غرض الدنيا وشهوتها فهو مذموم آثم مستوجب للتأديب، والتعزير لارتكابه المنكر فى الدين واستخفافه بدينه ومذهبه .اهـ.

ونقل السيوطى في رسالته المسماة بجزيل المواهب في اختلاف المذاهب من فصل الانتقال من مذهب إلى مذهب وهو جائز إلى أن قال وأقول: للمنتقل أحوال:

الأول أن يكون السبب المحامل له على الانتقال أمرا دنيويا كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب من الملوك وأهل الدنيا فهذا حكمه كمهاجر أم قيس لأن الأمور بمقاصدها ثم له حالان الأول أن يكون عاريا من معرفة الفقه ليس له في مذهب إمامه سوى اسم شافعي أو حنفي كغالب متعممي زماننا أرباب الوظائف في المدارس حتى أن رجلا سأل شيخنا العلامة الكافيجي -رحمه الله تعالى -مرـة يكتب له على قصة تعليقا بو لاية أول وظيفة تشغر بالشيخونية فقال له :ما مذهبك فقال: مـذهبي خبز وطعام يعني وظيفة أما في الشافعية أو المالكية أو الحنابلة فإن الحنفية في الشيخونية لا خبز لهم ولا طعام فهذا أمره في الانتقال أخف لا يصل إلى حد التحريم لأنه إلى الآن عامي لا مذهب له يحققه فهو يستأنف مذهبا جديدا ثانيهما أن يكون فقيها في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندى. أنه يصل إلى حد التحريم لأنه تلاعب بالأحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا. الحال الثاني أن يكون الانتقال لغرض ديني وله صورتان : الأولى أن يكون فقيها في مذهبه وقد ترجح عنده المذهب الآخر لما رآه من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافعي ولهذا لما قدم الشافعي مصر تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية، والثانية أن يكون عاريا من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب غيره سهلا عليه سريعا إدراكه بحيث يرجو التفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعا ويحرم التخلف لأن التفقه على مذهب إمام من الأثمة الأربعة خير من الاستمرار على الجهل وليس له من التمذهب سوى اسم حنفي أو شافعي أو مالكي فالتمذهب على مذهب أي إمام كان خير من الجهل بالفقه على كل المذاهب فإن الجهل بالفقه تقصير كبير، وقل أن تصح معه عبادة وأظن هذا هو السبب لتحول الطحاوي حنفيا بعد أن كان شافعيا فإنه كان يقرأ على خاله المزنى فاعتاص عليه الفهم يوما فحلف المزني أنه لا يجيء منه فانتقل حنفيا ففتح عليه وصنف كتابه شرح معانى الآثار فكان إذا قرء عليه

﴿ بقيه حاشيه الكل صفح يرملاحظ فرمائين ﴾

دوسرے کسی مجتبد فیہ مسلہ برعلی الاطلاق نکیر کرنا درست نہیں ہوتا۔ ا

﴿ كُرْشَتُ كُلُ اللهِ عَاشِيهِ ﴾ يقول لو عاش خالى كفر عن يسمينه، قال بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية لا حنث على المزنى لأن مراده لا يسجىء منه شىء فى مذهب الشافعى قلت : ولا يستنكر ذلك فرب شخص يفتح عليه فى علم دون علم، وفى مذهب دون مذهب وهى قسمة من الله تعالى وكل ميسر لما خلق له وعلامة الإذن التيسير.

الحال الثالث :أن يكون الانتقال لا لغرض دينى ولا لغرض دنيوى بل مجردا عن القصد فهذا يجوز للعامى ويكره أو يمنع للفقيه لأنه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج إلى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب في في العمر قبل حصول هذا المذهب في في العمر قبل حصول المما المالة المالة المالة العمل العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثانى فالأولى ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة (العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ج٢، ص٣٢٨ مسائل وفوائد شتى من الحظر والإباحة وغير ذلك)

إن وجد المستفتى أكثر من عالم، وكلهم عدل وأهل للفتيا، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المستفتى بالخيار بينهم يسأل منهم من يشاء ويعمل بقوله، ولا يجب عليه أن يجتهد فى أعيانهم لي علم أفضلهم أفضلهم أو شاء سأل المفضول مع وجود ليعلم أفضلهم علما فيسأله، بل له أن يسأل الأفضل إن شاء ، وإن شاء سأل المفضول مع وجود الفاضل، واحتجوا لذلك بعموم قول الله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)، وبأن الأولين كانوا يسألون الصحابة مع وجود أفاضلهم وأكابرهم وتمكنهم من سؤالهم.

وقال القفال وابن سريج والإسفراييني من الشافعية :ليس له إلا سؤال الأعلم والأخذ بقوله(الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٣٦، ص ٣٥،٨٥، مادة "فتوى")

ثم اعلم أنه ذكر فى التحرير وشرحه أيضا أنه يجوز تقليد المفضول مع وجود الأفضل .وبه قال الحنفية والمالكية وأكثر الحنابلة والشافعية .وفى رواية عن أحمد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز .ثم ذكر أنه لو التزم مذهبا معينا .كأبى حنيفة والشافعي، فقيل يلزمه، وقيل لا وهو الأصح اهوقد شاع أن العامى لا مذهب له (رد المحتار على الدر المختار، ج ا، ص ٣٨، مقدمة)

مطلب العامى لا مذهب له قلت : وأيضا قالوا العامى لا مذهب له، بل مذهبه مذهب مفتيه، وعلله فى شرح التحرير بأن المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذهب على حسبه، أو لمن قرأ كتابا فى فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى إمامه وأقواله.

وأما غيره ممن قال أنا حنفي أو شافعي لم يصر كذلك بمجرد القول كقوله أنا فقيه أو نحوى اهـ وتقدم تمام ذلك في المقدمة أول هذا الشرح(رد المحتار على الدر المختار،ج،،ص٠٨، كتاب الحدود،باب التعزير)

وتقليد إمام في جزئية أو مسألة لايمنع من تقليد إمام آخر في مسألة أخرى (الفقه الاسلامي و ادلته، ج ١، ص ٤٠ ١، المطلب السادس: الفرع الرابع - آراء الأصوليين في مسألة اختيار الأيسر (أو تتبع الرخص)، وفي التلفيق بين المذاهب)

ل (لأنه مجتهد فيه) أى موضع اجتهاد صحيح، بمعنى أنه يسوغ فيه الاجتهاد لأنه لم يخالف كتابا ولا سنة مشهورة ولا إجماعا، إذ لو خالف شيئا من ذلك في رأى المجتهد لم يكن مجتهدا فيه(رد المحتار على الدر المختار، ج٣،ص٣٣، كتاب الطلاق، باب الخلع)

﴿ بقيه حاشيه ا گلے صفحے برملاحظ فرمائيں ﴾

اور بیسب کچھ دراصل علمی جمود وخمود بلکہ بندہ کے نز دیک فقہی تعصب کا نتیجہ ہے، حالانکہ مجتہد

﴿ گُرْشَتُ صَحْحُكَا بِقِيمَاشِيهِ ﴾ ولا تتصور معاتبة احد من الايمةإذا انتقل واحد من قلديهم إلى مذهب امام اخر او قلده في بعض المسائل لالغرض نفساني بل لفرض شرعى وقوة دليل لاحت له فاحفظه (إمام الكلام في القراءة خلف الإمام ،لعبد الحي اللكنوي، ص ٢)

وإن ترك النبى صلى الله عليه وسلم الإنكار على ما يراه من الأفعال، أو ما يسمعه من الأقوال، يدل على جواز ذلك الفعل أو القول، وأنه لا بأس به شرعا . وهذا الترك هو أحد أصول الأدلة الشرعية، وهو نوع من أنواع السنة النبوية، ويسميه الأصوليون (الإقرار) أو (التقرير)(الموسوعة الفقهية الكويتية، ج2، 2 ، 2 ، مادة "إنكار")

أن يكون المنكر متفقا على تحريمه بغير خلاف معتبر، فكل ما هو محل اجتهاد فليس محلا للإنكار، بل يكون محلا للإرشاد (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢، ص ٢٥٠، مادة "الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر")

إن كان الفعل متفقا على بطلانه، فإنكاره واجب على مسلم .أما إن كان مختلفا فيه، فلا إنكار فيه. قال الزركشي :الإنكار من المنكر إنما يكون فيما اجتمع عليه، فأما المختلف فيه فلا إنكار فيه؛ لأن كل مجتهد مصيب، أو المصيب واحد ولا نعلمه، ولم يزل الخلاف بين السلف في الفروع، ولا ينكر أحد على غيره أمرا مجتهدا فيه، وإنما ينكرون ما خالف نصاء أو إجماعا قطعيا أو قياسا جليا، وهذا إذا كان الفاعل لا يرى تحريمه، فإن كان يراه فالأصح الإنكار (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٨، ص ٩٠١، مادة "بطلان")

الشرط الرابع : أن يكون المنكر معلوما بغير اجتهاد أى أن يكون المنكر مجمعا على تحريمه (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٣٩، ص ١٢٥ ، مادة "منكر")

الشرط الرابع: أن يكون المنكر معلوما بغير اجتهاد، فكل ما هو محل للاجتهاد فلا حسبة فيه وعبر صاحب الفواكه الدواني عن هذا الشرط بقوله: أن يكون المنكر مجمعا على تحريمه، أو يكون مدرك عدم التحريم فيه ضعيفا وبيان ذلك: أن الأحكام الشرعية على ضربين:

أحدهما :ماكان من الواجبات الظاهرة كالصلاة والصيام والزكاة والحج، أو من المحرمات المشهورة كالزنى، والقتل، والسرقة، وشرب الخمر، وقطع الطريق، والغصب، والربا، وما أشبه ذلك فكل مسلم يعلم بها ولا يختص الاحتساب بفريق دون فريق.

والثاني :ما كان في دقائق الأفعال والأقوال مما لا يقف على العلم به سوى العلماء ، مثل فروع العبادات والمعاملات والمناكحات وغير ذلك من الأحكام، وهذا الضرب على نوعين:

أحدهما:ما أجمع عليه أهل العلم وهذا لا خلاف في تعلق الحسبة فيه لأهل العلم ولم يكن للعوام مدخل فيه. و الثاني :ما اختلف فيه أهل العلم مما يتعلق بالاجتهاد، فكل ما هو محل الاجتهاد فلا حسبة فيه .

ولكن هذا القول ليس على إطلاقه بل المراد به الخلاف الذي له دليل، أما ما لا دليل له فلا يعتد به ويقرر هذا الإمام ابن القيم بأن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوي، أو العمل.

أما الأول فإذا كان القول يخالف سنة أو إجماعا شائعا وجب إنكاره اتفاقا، وإن لم يكن كذلك فإن

فيمسائل ميں اس طرح كا تعصب درست نهيں۔ ا

اوراس پربعض اوقات طرح طرح کی علمی فقہی پابندیوں کا پردہ چڑھا دیا جاتا ہے، اور علمی و فقہی صلاحیتوں کو درست سمت میں استعال ہونے پربھی ایک طرح سے پابندی عائد کر دی جاتی ہے، اور کہا بیجا تا ہے کہ آج کل اجتہاد کی صلاحیتیں ندار دہیں، کیکن اولاً تو جزوی اجتہاد کا راستہ ہردم کھلا ہوا ہے، دوسر بے صلاحیتوں کے عمومی فقد ان سے کلی فقد ان تو لازم نہیں آتا کہ ہزاروں لاکھوں اہلِ علم میں سے کسی میں بھی اس طرح کی صلاحیت موجود نہ ہو۔ ہبر حال اس بحث سے قطع نظر حرمتِ مصاہرت کے جوت و عدم جوت کے مسئلہ پر آنے والے والے مضمون میں فقہی ندا ہب کے متعلقہ پہلوؤں پر روشنی ڈالی گئ ہے، تا کہ اہلِ علم حضرات کو فور فر مانے میں سہولت رہے، اور ساتھ ہی اس پر بھی کہ اس مسئلہ میں پیش آنے والی کو فور فر مانے میں سہولت رہے، اور ساتھ ہی اس پر بھی کہ اس مسئلہ میں پیش آنے والی

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب درجات الإنكار، وكيف يقول فقيه لا إنكار في المسائل المختلف فيها، والفقهاء من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتابا أو سنة، وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء . وأما إذا لم يكن في المسألة سنة أو إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم تنكر على من عمل بها مجتهدا أومقلدا وقال الإمام النووى :ولا ينكر محتسب ولا غيره على غيره، وكذلك قالوا :ليس للمفتى ولا للقاضى أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصا أو إجماعا أو قياسا جليا .وهذا الحكم متفق عليه عند الأئمة الأربعة، فإن الحكم ينقص إذا خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ١٤ ، ص ٢٥٨ ، ٢٥٨ ، مادة "حسبة")

اجتهادات أئمة المذاهب جزاهم الله خيرا لايمكن أن تمثل كلها (شرع الله المنزل على رسوله صلى الله عليه وسلموإن كان يجوز أو يجب العمل بأحدها، والحق أن أكثرها مسائل اجتهادية وآراء ظنية تحترم وتقدر على السواء، ولايصح أن تكون ذريعة للعصبية والعداوة والفرقة الممقوتة بين المسلمين الموصوفين في قر آنهم بأنهم إخوة، والمأمورين بالاتفاق والاعتصام بحبل الله . وقد كان المجتهد من الصحابة يتحاشى أن يسمى اجتهاده : حكم الله أو شرع الله، وإنما كان يقول :هذا رأيى، فإن كان صوابا فمن الله، وإن كان خطأ فمنى ومن الشيطان، والله ورسوله منه برىء . وكان مما يوصى به النبى صلى الله عليه وسلم أمير الجيش أو السرية قوله : وإذا حاصرت حصنا فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلاتنزلهم على حكمك، حصنا فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فيهم أم لا (الفقه السلامي و ادلته للزحيلي، ج ا ، ص فيانك لاتدرى، أتصيب حكم الله فيهم أم لا (الفقه السلامي و ادلته للزحيلي، ج ا ، ص

مشکلات کی صورتوں میں مذہب غیر پرفتو گادینے کی ضرورت کیونکرہے؟ لے یہاں بیدامر قابلِ لحاظ ہے کہ اس مضمون کی پہلی اشاعتوں کے بعد پچھ آراء ایسی موصول ہوئیں، جن پر پچھ تجرے کی ضرورت تھی، اور مسئلہ طفذا کے مجئہد فیہ ہونے کی حثیبت سے بھی کلام کی ضرورت تھی، اس لئے بعد کی اشاعت میں ان کا جائزہ لیا گیا تھا، اور اِن کو بھی مضمون میں شامل کیا گیا تھا۔

اوراب جبکہ اہلِ علم حضرات کے طبقہ میں اس رسالہ کی طلب میں اضافہ د کیھنے میں آیا، اور پچھ اہلِ علم حضرات کی طرف سے مزید تنقیحات بھی سامنے آئیں، تو ان کو بھی جا بجا شامل کیا گیا، اور بعض جزوی چیزوں کا اضافہ کیا گیا۔

اوراب اس مضمون کی بھراللہ تعالی چھٹی مرتبہ مجلدا نداز میں اشاعت ہور ہی ہے۔ دعاء ہے کہاللہ تعالیٰ اس کوامتِ مسلمہ کی مشکلات کاحل نکا لنے اور فتنوں سے حفاظت کا ذریعہ بنائے۔ آمین۔

> وَاللهُ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَىٰ اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتَهُمْ وَاَحُكُمُ. محمد رضوان 26 /محرم الحرام/ 1437ھ 10 /نومبر/ 2015ء بروز منگل ادارہ غفران راولینڈی باکنتان

۔ مثلاً ایک شخص اپنے ہوی بچوں سمیت شہریں کی نگ جگہ میں زندگی گزار دہاہے، اور کی وقت غلطی سے مثلاً ہوی سمجھ کراپی بٹی یا ساس کے ساتھ لس بالشہوۃ وغیرہ کا وقوع ہوجا تاہے، یا مثلاً کوئی میاں ہوی ہنمی خوثی زندگی بسر کررہے ہیں، اور شوہر کا والد کی طرح ڈرا دھمکا کر بیٹے کی ہیوی کے ساتھ نعوذ باللہ تعالیٰ وطی کر لیتا ہے، جس میں شوہر کے عمل کا بھی دخل نہیں، اور فقد حفیٰ کے مطابق حرمتِ مصاہرت کے ثبوت اور اس کے نتیجہ میں زوجین میں تفریق کا حکم لگانے میں زوجین کو غیرہ معمولی حرج وظی کا سامنا ہے، اور آئندہ کے لئے اس قتم کے واقعات کے سبد باب کا بھی عزم ہے، تو الی صورت میں غیر حنفیہ کے قول کے مطابق گئج آئش دی جا سکتی ہے بیانہیں؟ مگر افسوں کہ بعض اہلِ علم ان مشکلات کے طل کا فقتمی راستہ نکا لنا تو دور کی بات ہے، اس پر پچھ سننے اور بجھنے کے لئے بھی تیار نہیں، اور بغیر سوچ سمجھ مختلف با تیں (جو الزامات کی حدتک بھٹی ورکی بات ہے، اس پر پچھ سننے اور بجھنے کے لئے بھی تیار نہیں، اور بغیر سوچ سمجھ مختلف با تیں (جو الزامات کی حدتک بھٹی

حرمتِ مصاہرت کے مسئلہ میں موجودہ مشکلات

مولانا محمد زابد صاحب زيد مجدة اپنج مضمون كى تمهيد ميں حرمتِ مصاهرت كے مسئله ميں موجوده دور ميں نقة حنى پرفتو بے كى صورت ميں پائى جانے والى بعض مشكلات اوران كى وجه سے شافعيه، مالكيه يا حنابله كے قول پرفتو بى كى ضرورت كاذكركرتے ہوئے فرماتے ہيں:

الحمد ملالا بالعالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا و مولانا محمد و آله و صحبه اجمعين و من تبعهم باحسان الى يوم الدين و بعد:

ف مسالة ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا ومقدماته من القبلة والمس و نحوه ما مما كثر السؤال عنها في دورالافتاء، و تثبت حرمة المصاهرة في الفقه الحنفي الذي يعمل به اغلبية المسلمين في شبه القار-ة بالزنا و دواعيه سواء اكان عمدا ام خطأ، وطالماكان يختلج في قلبي ان عموم البلوئ بهذه المسئلة من ناحية و كثرة مايترتب على الفرقة بين الزوجين من مشاكل من جهة اخرى يقتضيان الافتاء بمذهب الشافعية والمالكية القائل بعدم ثبوت يقتضيان الافتاء بمذهب الشافعية والمالكية القائل بعدم ثبوت الحرمة بالزنا ومقدماته او بمذهب الحنابله القائل بثبوت الحرمة بالزنا دون مقدماته ، ولقد سمعت كثيرا في اوساط العلم والافتاء صدى الاحساس بهذه الحاجة في اوضاع باكستان والهند وبنغلا ديش.

لكن قبل الاجتراء على الافتاء بعدم ثبوت الحرمة اخذا بالمذهب الشافعي اوالحنبلي رأيت من المناسب استعراض المسالة من جميع جوانبها حتى يتضح لنا وضع المسالة من ناحية الدليل، فاذا كان دليل الحرمة قويا واضحا فللا تكاء عن الافتاء بعدم ثبوت الحرمة معنى، وامااذاكان الامر على العكس من ذالك واقتضت الدراسة غلبة الظن بان ائمتنا رحمهم الله،انما اختار واالحرمة ترجيحا للتحريم على التحليل واحتياطا في مسألة الفروج ولم يشاهدوا احوال عصرنا فلا شك انه يقتضى التخفيف في الحكم نظرا الى تغير الظروف والمشاكل المترتبة على الفرقة بين الزوجين.

وبالاضافة الى ذلك فان بعض تفاصيل المسألة المذكورة في كتب الفقه الحنفي تحتاج الى دراسة مااذاكانت هذه الفروع ثابتة عن ائمة المذهب ام انهامن تخريجات المشائخ و المتاخرين. وتلبية لهذه الحاجة اقدم هذه الوريقات الى اصحاب الفضيلة العلماء لعلهم يرشدون الى ماينبغي الاخذبه في العصر الراهن.هذا وقد تعرض الباحث في هذه الدراسة المتواضعة لادلة الائمة الفقهاء، وليس ذلك للمحاكمة بين آرائهم، فهذا امر لايتطلع اليه ولايجر أعليه ادنيٰ مغترف من موائد العلماء مثلي، واعوذ باللهان يبلغ بي الاعجاب بالنفس هذا المبلغ ،وانما هي محاولة متواضعة في ان هؤلاء الائمة اختاروا هذاالمذهب بقوة الدليل اوللاحتياط في الفروج فقط،وسيكون كاتب هذه السطور على انتظار وتشوق الى آراء العلماء في هذه المسألة قبل البت فيهاءفارجو اصحاب الفضيلة والسادة العلماء ان يتفضلوا بالادلاء

برأيهم وان يرشدونا الى وجه الصواب.

معلوم ہوا کہ حنفیہ کے نزدیک نفسِ وطی ومقد مات وطی سے حرمتِ مصاہرت کے ثبوت کا مسئلہ احتیاط پر بنی ہے، لیکن اس دور میں اس پڑمل کرنے کی صورت میں بعض اوقات مشکلات کا سامنا کرنا پڑتا ہے، اس لئے ضرورت ہے کہ دیگر فقہائے کرام کے اقوال کا جائزہ لے کر مشکلات کے حل کاراستہ تلاش کیا جائے، اوراسی حیثیت سے فقہاء کے اقوال ودلائل کا جائزہ لیا گیا ہے۔
گیا ہے۔

مصاهرت كى لغوى وشرعى تعريف وتحقيق

اس کے بعد مولا نامحمہ زامد صاحب زید مجدۂ مصاہرت کے لغوی معنیٰ اور مصاہرت کی شرعی وفقہی تعریف و تحقیق کرتے ہوئے تحریر فرماتے ہیں:

المصاهرة لغة:

المعانى التي تستعمل لها هذه المادة كلها ترجع الى معنيين:

الأول: القرب والمداناة يقول ابن منظور:

"و فى الحديث انه صلى الله عليه وسلم كان يؤسس مسجد قباء. في صهر الحجر العظيم الى بطنه، أى يدنيه اليه، يقال: صهره و اصهره اذا قربه و ادناه" (ابنِ منظور:لسان العرب، ٢/٢/٣/،نشر أدب الحوزة،

قم، ايران، سنة ۵ • ۲ اهـ)

والثاني: الاذابة، يقول ابن منظور:

"والصهر اذابة الشحم، و صهر الشحم و نحوه يصهره صهرا: اذابه. فانصهر و في التنزيل: "يصهر به مابي بطونهم والجلود" اي يذاب" (نفس المرجع ونفس الصفحة، والآية من الحج)

ويطلق الصهر ايضاً على القرابة التي تنشأ بسبب التزويج.

يقول ابن منظور:

"والصهر حرمة الختونة، و ختن الرجل صهره، والمتزوج فيهم اصهار الختن، و الاصهار اهل بيت المرأة ولا يقال لأهل بيت الرجل الا أختان....ومن العرب من يجعل الصهر من الاحماء و الاختان جميعا" (نفس المرجع، ١/٢٥١)

وبعد امعان النظر وجدنا ان هذا المعنى يرجع الى المعنيين الاولين، فالتزويج يقرب الزوج من اسرة الزوجة و يدنى الزوجة الى اسرة الزوج، اليه يشير ابن منظور و الجوهرى:

"يقال: صاهرت القوم اذا تزوجت فيهم، اصهرت بهم اذا اتصلت بهم و تحرمت بجوار او نسب او تزوج" (نفس المرجع ونفس الصفحة والجوهرى:الصحاح ٢٠/١٥) دارالعلم للعلايين،بيروت، ط٣،سنة ٢٠٠١هـ، والجوهرى:

و التزويج يديب شخصية كل واحد من الزوجين في الآخر فكانهما ينصهران في قالب جديد، فيصير ابو المراة كالابوين للرجل و هو بدوره يصير كالابن لهما، و الزوجة هي الاخرى تصير كالبنت لابوى الرجل و يصبحان كالوالدين لها، وكذلك اولاد الرجل تصير كالاولاد للرجل، والى هذا اشار ابن منظور و الزبيدى بقولهما:

"والصهر ماكان من خلطة تشبة القرابة يحدثها التزويج" (لسان العرب، ٣/٣٥، الطبعة الخيرية،

مصر، الطبعة الاولئ، سنة ٢ • ٣ ١ هـ)

المصاهرة شرعا:

ههنا يلتقي المعنيٰ اللغوي مع المعنى الشرعي للمادة ، فاذا اردنا ان نعر ف حرمة المصاهرة شرعا امكنناان نقول"هي حرمة تنشأ من التزويب اومايقوم مقامه تحرم بموجبها بعض ذوات قرابة الـمرأة على الرجل وتحرم المرأة على بعض اقرباء الرجل"اذن، فحرمة المصاهرة سببها امر مزدوج ينشأ من اجتماع القرابة والتزويج او مايقوم مقامه، ومن هنا كان لمبحث حرمة المصاهرة جانبان ،الاول في تحديد نوعيةالقرابة التي توجب الحرمة ، والجانب الثانى تحديد مايقوم مقام النكاح ومااذاكان عقد النكاح وحده يكفي لايجاب هذه الحرمة ام لابد هناك من وجود نوع من الاستمتاع من الوطء واللمس والخلوة الصحيحة وماالي ا ذلك والمقصود بالدراسة هنا هو الجانب الثاني، ولكن قبل الدخول في صميم المقصود يجدر بنا ان نستعرض الجانب الأول بشئ من الأيجاز.

مصاہرت سے کون کون سے رشتے حرام ہوتے ہیں؟

مصابرت کے ذریعہ سے جارت کے رشتوں میں حرمت قائم ہوتی ہے، اوروہ فریقین کے اصول وفروع ہیں، اس سلسلہ میں مصابرت کی لغوی وشرعی تحقیق کے بعد مولانا موصوف فرماتے ہیں:

نوعية القرابة التي توجب حرمة المصاهرة:

تحرم على الرجل بالمصاهرة اصول المرأة وفروعها وتحرم هى على اصول الرجل وفروعه وهذا ما اتفق عليه الفقهاء،ومن هناحصروا هذه الحرمة في اربع فرق:

الفرقة الأولى: تحرم عليه ام امرأته وكذا كل امراة ادلت الى امراته بين الله هذه امراته بالأمومة من ام ابيها وام امها و..و.الخ وقد بين الله هذه الفرقة بقوله: "وامهات نسآئكم" (سورة النساء آيت ٢٣)

الفرقة الثانية: تحرم على الرجل بنت امرأته وكل من انتسبت اليها بالبنوة من بنات اولادها واولاد اولادها وان سفلن،وهذه اليها بالبنوة من بنات اولادها واولاد اولادها وان سفلن،وهذه الفرقة ذكرها الله تعالى في قوله: "وربآئبكم اللاتي في حجوركم من نسآئكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلاجناح عليكم" (سورة النساء آيت ٢٣)

الفرقة الثالثة: تحرم عليه امرأة الابن وكذاامرأة كل من انتسب اليه بالبنوة من بنى اولاده واولاد اولاده ،وقد ذكر الله هذه الفرقة بقوله: "وحلآئل ابنآئكم الذين من اصلابكم" (سورة النساء آبت ٢٣) الفرقة الرابعة: تحرم عليه امرأة ابيه وامرأة من ادلى اليه بالابوة من الاجداد لقوله تعالى: "ولاتنكحوا مانكح آبآؤكم من النسآء الا ماقد سلف" (سورة النساء آبت ٢٢)

واجمعوا على ان الرضاع في هذه المسائل مثل النسب ، فكما تحرم عليه ام امرأته من الرضاع وكما تحرم عليه ام امرأته من الرضاع وكما تحرم عليه بنت امرأته النسبية تحرم عليه بنت امرأته الرضاعة.

حرمت مصاہرت ثابت ہونے کے مختلف طریقے

اس كے بعدمولا ناموصوف نے اپنے مضمون كودرج ذيل چيدصوں ميں تقسيم فرمايا ہے:

- (1) نکاح کے ذریعہ سے حرمت مصاہرت کا ثبوت۔
- (2)..... ملکِ ئیمین کی صورت میں وطی یا دواعی وطی' دلمس ونظراور تقبیل وغیرہ'' کے ذریعہ سے حرمت کا ثبوت۔
 - (3).....وطی بالشبہ کے ذریعہ سے حرمتِ مصاہرت کا ثبوت۔
 - (4).....وطی حرام محض لیعنی زنا کے ذریعیہ سے حرمت مصاہرت کا ثبوت۔
 - (5).....دواعي زناليعن تقبيل،مُس اورنظروغيره كے ذريعيہ سے حرمتِ مصاہرت كا ثبوت _
 - (6).....زنااوردوا می زنا کے حکم میں نکاح سے پہلے اور نکاح کے بعد فرق ہونے کی بحث۔ چنانچے فرماتے ہیں:

وهكذافى حين رأينا ان مسائل الجانب الاول كادت تكون متفقا عليها، هناك مسائل خلافية كثيرة فى الجانب الثانى من الموضوع، فيحتاج الى دراسة متانية ومفصلة ، وستكون خطتنا لمعالجة الموضوع كالآتى:

- (١).....ثبوت حرمة المصاهرة بالنكاح.
- (٢) ثبوتها بالوطء بملك اليمين أومايقوم مقامه من اللمس والتقبيل.
 - (m)..... ثبوتها بالوطء بنكاح فاسد أوشبهة.
 - (الزنا) بالوطء الحرام المحض (الزنا) المرام المحض (الزنا)
 - (۵) ثبوتها بالقبلة اوالمس اوالنظر.

(٢)هل هناك فرق في حكم الزنا ومقدماته قبل التزويج وبعده.

(1).....نكاح سے حرمت ثابت ہونے كا حكم

نکاح کے ذریعہ سے حرمتِ مصاہرت ثابت ہونے کے مسئلہ کی تفصیل مفسرین وفقہائے کرام نے سور ہ نساء کی آیت:

"وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمُ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمُ مِنُ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمُ مِنُ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي ذَخَلْتُمُ بِهِنَّ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمُ وَكَالِّكُمُ وَخَلائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنُ أَصُلابِكُمُ "

کے تحت ذکر فرمائی ہے۔

اورواقعہ میہ ہے کہ وطی مباح اورکمسِ مباح وغیرہ کا تحقق بھی نکاح کے ذریعہ سے ہوتا ہے،اور ملکِ بمین کا معاملہ وطی اورکمس کے بارے میں نکاح کی طرح ہے۔

اس طرح وطی مباح اور کمسِ مباح کے ثبوت کی دوصورتیں ہیں، ایک عقد نکاحِ صحیح اور دوسرے ملک یمین۔

اور فقہاءنے وطی اور کمسِ مباح وغیرہ کوغیر مباح سے الگ کر کے بیان کیا ہے۔ ا

والوطء على ثلاثة أضرب ؛ مباح ، وهو الوطء في نكاح صحيح أو ملك يمين ، فيتعلق به تحريم المصاهرة بالإجماع ، ويعتبر محرما لمن حرمت عليه ؛ لأنها حرمت عليه على التأبيد ، بسبب مباح ، أشبه النسب .

الثانى : الوطء بالشبهة ، وهو الوطء فى نكاح فاسد ، أو شراء فاسد ، أو وطء امرأة ظنها امرأته أو أمام أنه أو أمام أنه أو أمام أنه أو وطء الأمة . المستركة بينه وبين غيره ، وأشباه هذا يتعلق به التحريم كتعلقه بالوطء المباح إجماعا. قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من علماء الأمصار ، على أن الرجل إذا وطء امرأة بنكاح فاسد ، أو بشراء فاسد ، أنها تحرم على أبيه وابنه وأجداده وولد ولده .وهذا مذهب المرأة بنكاح فاسد ، أو بشراء فاسد ، أنها تحرم على أبيه وابنه وأجداده وولد ولده .وهذا مذهب

﴿ بقيه حاشيه ا كل صفح يرملاحظ فرما كين ﴾

اس کے بعد نکاح اور اس کے ذریعہ سے ثابت ہونے والی وطی کمسِ مباح یعنی دواعی وطی کے مسلد کی تشریح کرتے ہوئے مولا ناموصوف تحریر فرماتے ہیں:

ثبوت حرمة المصاهرة بالنكاح:

واتفقوا على ان النكاح من اسباب حرمة المصاهرة بل هو الاصل فيها وعليه نص القرآن الكريم ،كما سنعرف واتفقت الائمة الاربعة وعامة الفقهاء على ان عقد النكاح يكفى لاثبات هذه الحرمة فيما سوى الفرقة الثانية ،فتحرم عليه ام الزوجة سواء ادخل بها ام لا، وكذلك تحرم عليه حليلة الابن والاب سواء اكان ابوه اوابنه دخل بها ام لا،اما الفرقة الثانية (الربائب)فلا تحرم الااذا كان قد دخل بزوجته فان لم يكن قد دخل بهالم تحرم عليه حرمة جمع.

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

مالك، والأوزاعي، والثورى، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبى ثور وأصحاب الرأى. ولأنه وطء يلحق به النسب، فأثبت التحريم، كالوطء المباح. ولا يصير به الرجل محرما لمن حرمت عليه، ولا يباح له به النظر إليها؛ لأن الوطء ليس بمباح؛ ولأن المحرمية تتعلق بكمال حرمة الوطء ؛ لأنها إباحة؛ ولأن الموطوءة لم يستبح النظر إليها فلأن لا يستبيح النظر إلى غيرها أولى.

الثالث : الحرام المحض، وهو الزنا، فيثبت به التحريم، على الخلاف المذكور، ولا تثبت به المحرمية، ولا إباحة النظر؛ لأنه إذا لم يثبت بوطء الشبهة، فبالحرام المحض أولى، ولا يثبت به نسب، ولا يجب به المهر إذا طاوعته فيه (المغنى لابنِ قدامة ج $2 - 0 \wedge 1$ ا، كتاب النكاح، باب ما يحرم نكاحه والجمع بينه وغير ذلك، فصل الوطء على ثلاثة اضرب)

والنكاح الفاسد إذا لم يكن فيه مسيس أو نظر لا يثبت حرمة المصاهرة ؛ لأن النكاح إنما يقام مقام الموطء في إثبات حرمة المصاهرة ؛ لأنه يتوصل به إلى الوطء شرعا ، وذلك لا يحصل بالعقد الفاسد ، فلهذا لا يثبت به الحرمة ، ولأن النكاح الفاسد أصله غير منعقد فالسبب الفاسد لا يثبت إلا المملك الحرام ، وموجب النكاح ملك الحل ، وبين الحل والحرمة منافاة ، فإذا انعدم إثبات المملك الحلال بالسبب عن الحكم المملك الحرام بالنكاح لا يكون خلا السبب عن الحكم (المبسوط للسرخسي، ج٥ص ١٥٨ ، كتاب النكاح، باب الدعوى في النكاح)

واتفقوا على ان وطء الامهات بعد النكاح يحرم البنات واختلفوا فيما اذاكان اللمس والتقبيل وغيرهما يقوم مقام الدخول والوطء ام لا؟

ف ذهبت المالكية الى ان مطلق التلذذ يكفى للتحريم سواء أكان بالجماع او اللمس او النظر الى غير الوجه والكفين وسواء اكان هذا التلذذ فى حياتها ام بعد موتها (شرح الصغير للدردير: ٣٧٢/١)

ورجح ابن قدامة من الحنابلة ان المباشرة فيما دون الجماع ان كانت لامرأة محللة له كامرأته او مملوكته لم تحرم عليه ابنتها وبه قال ابن عباس رضى الله عنه ،وطاوس وعمرو بن دينار (المعنى لابن قدامة ١٩/١٥)

وهو اصح قولى الشافعي (فتح البارى ١٥٨/٩)

واماالحنفية فذهبوا الى ان اللمس ونحوه كالدخول فى هذه المسئلة، ولكنهم لم يجدوا فى هذا نصاعن ابى حنيفة فتشبثوا بالقاعدة العامة ان اللمس ونحوه كالجماع فى ايجاب حرمة المصاهرة وينقل الزمخشرى ذالكعن ابى حنيفة ، ففى الدر المختار.

"وفى الكشاف" واللمس ونحوه كالدخول عند ابى حنيفة واقره المصنف (الدرالمحتار ٣١/٣)

ويعلق عليه ابن عابدين قائلا:

"ولا يخفى ان المتون طافحة بان اللمس ونحوه كالوطء في ايجابه حرمة المصاهرة من غير اختصاص بموضع دون موضع

لكن لما كانت الآية مصرحة بحرمة الربائب بقيد الدخول وبعدمها عند عدمه كان ذالك مظنة ان يتوهم ان خصوص المدخول هنا لابدمنه، وان تصريحهم بان اللمس ونحوه يوجب حرمة المصاهرة مخصوص بماعدا الربائب لظاهر الآية، فنقل التصريح عن ابى حنيفة بانه قائم مقام الوطء هنا لدفع ذلك الوهم ، ولبيان انه ليس من تخريجات المشائخ و كأنه لم يجد التصريح به هنا عن ابى حنيفة فنقل ذلك عنه لان الزمخشرى من مشائخ المذهب وهو حجة في النقل " (ددالمحتار ۳۱/۳)

لكن مجرد نقل الزمخشرى عن ابى حنيفة لا يجعل المسالة منصوصا عليها من ابى حنيفة ولايدفع احتمال كونهامن تخريجات المشائخ لسببين:

الاول: ان الزمخشرى وان كان حنفى المذهب فى الفروع لكن ليس الفقه مجال تخصصه ولامما عرف بالبراعة فيه حيث يجعل مجر دنقله عن ابى حنيفة وهو متأخر عنه بقرون نصا عنه.

والثانى: أنه من المحتمل أن يكون الزمخشرى هو الآخر استنبط ذالك من القاعدة العامة كما ذكرناه من قبل ، وماذكره صاحب الدرالمختارمن أن المتون طافحة بكون اللمس مقام الوطء فى ايجاب الحرمة فليسس ذلك فى حرمة الربائب وانما هوفى ايجاب حرمة المصاهرة بالوطء بالنكاح الفاسد او الوطء بشبهة اوالوطء الحرام المحض، كما يظهر ذلك من البدائع (۲۲۰/۲)

يقع فيها التصريح بكون اللمس مقام الوطء في حرمة الربائب وانما ذكروا الدخول فقط ،بل لقد قيد الملاخسروا في غررالاحكام بالوطء فقال في بيان المحرمات:

"وبنت زوجة وطئت" (غرر الحكام لملا خسرو: ١/٣٣٠)

اذن، فكون اللمس ونحوه مقام الدخول في حرمة بنت الزوجة نصامن الممت المحنفية لايزال بحاجة الى المزيد من البحث والنقاش.

على اية حال، الموقف السائد عند الحنفية هو ان اللمس والتقبيل فى هذه المسألة مثل الوطء ،وانه لايشترط حقيقة الوطء فى تحريم الربائب.

اس سے معلوم ہوا کہ حرمتِ مصاہرت کے ثبوت میں نکاح اصل بنیاد ہے، اور نکاح کے بعد امرِ نوجہ فقہائے اربعہ کے زدیک فقط عقدِ نکاح سے حرام ہوجاتی ہے۔
رہابنتِ زوجہ کا معاملہ تو وہ زوجہ سے وطی کے بعد بالا تفاق حرام ہوجاتی ہے، اور نکاح کے بعد بوی سے اسلمو ہوجاتی ہے، اور نکاح کے بعد بوی سے اسلمو ہوجاتی ہے، اور نکاح کے بعد بہیں ہوتی۔ لے ساختیا ہوتی ہے۔ کہیں ہوتی۔ لے

ل وأما المحرمات بالمصاهرة فإنهن أربع : زوجات الآباء والاصل فيه قوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) الآية . وزوجات الابناء والاصل في ذلك أيضا قوله تعالى (وحلائل أبنائكم المذين من أصلابكم) وأمهات النساء أيضا، والاصل في ذلك قوله تعالى (وأمهات نسائكم) وبنات النوجات، والاصل فيه قوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) فهؤلاء الاربع اتفق المسلمون على تحريم اثنتين منهن بنفس العقد، وهو تحريم زوجات الآباء والابناء، وواحدة بالدخول وهي ابنة الزوجة واختلفوا منها في موضعين :أحدهما هل من شرطها أن تكون في حجر الزوج، والثانية هل تحرم بالمباشرة للام للذة أو بالوطء ؟.....المسألة الثانية: وأما هل تحرم النظر إلى الفرج لشهوة أو لغير شهوة هل ذلك يحرم أم لا؟ فقال فيما دون الوطء من اللمس والنظر إلى الفرج لشهوة أو لغير شهوة هل ذلك يحرم أم لا؟ فقال فيما دون الوطء من اللمس والنظر إلى الفرج لشهوة أو لغير شهوة هل ذلك يحرم أم لا؟ فقال

(2)ملک یمین میں وطی یا دواعی وطی سے ثبوت حرمت کا حکم

نکاح کے بعدوطی مباح اور کمس مباح کی دوسری صورت ملک یمین ہے۔

اس لئے اس کے بعد ملکِ یمین قائم ہونے کی صورت میں وطی اور دواعی وطی' دلمس وتقبیل وغیرہ''کے ذریعہ سے حرمتِ مصاہرت ثابت ہونے کے متعلق مولانا موصوف زیدمجدۂ فقہائے کرام کے موقف کو بیان کرتے ہوئے تحریر فرماتے ہیں:

ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء بملك يمين:

اتفق الفقهاء على ان الوطء بملك يمين يحرم (المغنى ٢/٥٧٤)

ولكنهم اختلفوا في قيام اللمس والتقبيل والمباشرة دون الفرج مقام الوطء، فذهب ابو حنيفة ومالك الى التحريم بهذه الانواع

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

مالك والشوري وأبو حنيفة والاوزاعي والليث بن سعد :إن الـلـمس لشهوة يحرم الام.وهو أحد قولي الشافعي، وقال داود والمزنى : لا يحرمه إلا الوطء وهو أحد قولي الشافعي المختار عنده، والنظر عند مالك كاللمس إذا كان نظر تلذذ إلى أي عضو كان، وفيه عنه خلاف، ووافقه أبو حنيفة في النظر إلى الفرج فقط، وحمل الثوري النظر محمل اللمس ولم يشترط اللذة، وخالفهم في ذلك ابن أبي ليلي والشافعي في أحد قوليه فلم يوجب في النظر شيئا. وأوجب في اللمس .ومبني الخلاف: هل المفهوم من اشتراط الدخول في قوله تعالى (اللاتي دخلتم بهن) الوطء أو التلذذ بمادون الوطء؟ فإن كان التلذذ فهل يدخل فيه النظر أم لا؟المسألة الثالثة :وأما الام فذهب الجمهور من كافة فقهاء الامصار إلى أنها تحرم بالعقد على البنت دخل بها أو لم يدخل، وذهب قوم إلى أن الام لا تحرم إلا بالدخول على البنت كالحال في البنت :أعني أنها لا تحرم إلا بالدخول على الام، وهو مروى عن على وابن عباس رضي الله عنهما من طرق ضعيفة .ومبنى الخلاف :هل الشرط في قوله تعالى (اللاتي دخلتم بهن) يعود إلى أقرب مذكور وهم الربائب فقط أو إلى الربائب والامهات المذكورات قبل الربائب في قوله تعالى (وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإنه يحتمل أن يكون قوله تعالى (اللاتي دخلتم بهن)يعود على الامهات والبنات، ويحتمل أن يعود إلى أقرب مذكور وهم البنات .ومن الحجة للجمهور ما روى المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي عليه الصلاة والسلام قال أيما رجل نكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل فلا تحل له أمها (بداية المجتهد ج٢ ص ٥٤ الي ٩٥، ملخصاً، كتاب النكاح، الباب الاول في مقدمات النكاح، الركن الثالث، الفصل الثاني في المصاهرة)

من الاستمتاع على خلاف بينهما في بعض التفاصيل ،وهو احد قولى الشافعي واحدى الروايتين عن احمد وذهب الشافعي في احد قوليه واحمد في احدى الروايتين عنه الى عدم التحريم بالمباشرة دون الفرج وجعله بعض الشافعية اظهر اقوال الشافعي (تحفة المحتاج: ٢/٣/٥)

وقداستدل الذاهبون الى التحريم بالحديث، وآثار من الصحابة والقياس واليك شيئا من هذه الادلة:

(۱) روى ابس هانئ ، مرسلا عن النبى عَلَيْكُ من نظر الى فرج امرأة لم تحل له أمها ولابنتها (مصنف ابن ابي شيبة ۱۲۵/۳)

(۲) روى ابن أبى شيبة عن عبدالله بن نمير عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (اى عبدالله بن عمرو) أنه جرد جارية له ثم سألها إياه بعض ولده فقال: إنها لاتحل لك (مصنف ابن ابى شيبة ۱۲۵/۳)

(۳)..... روى ابن أبى شيبة بطرق عن مكحول أن عمر جرد جاريته فسأله إياها بعض ولده ، فقال: انها لاتحل لك (مصنف ابن ابي شيبة ۱۲۵/۳)

وذكره مالك بالاغا بالفظ: "ان عمربن الخطاب رضى الله عنه وهب لابنه جارية فقال لا تمسها فانى قد كشفتها" (مؤطا ص٥٠٥) وفى حاشيته: اى كشفت بعض اعضائها لاجل الوطء،ويحتمل ان يكون الكشف كناية عن الوطء (كشف المغطاعن وجه المؤطا) وقال الشيخ ظفر احمد العثمانى "لكن اثر ابن عمر (الآتى قريبا)

يؤيد الاحتمال الاول"(اعلاء السنن ١ ١/٥٥)

لكن اذا وضعنا في الاعتبار ان الجماع يكثر الكناية عنه استهجانا بالتصريح به كما سيأتي فانه يعطى الاحتمال الثاني قوة.

(γ)..... روى ابن ابى شيبة عن الثقفى عن عينى عن عمرو بن شعيب عن سالم عن ابن عمر قال: ايما رجل جرد جاريته فنظرمنها الى ذلك الامر فانها لاتحل لابنه(مصنف ابن ابى شيبة γ γ γ γ

(۵) واستدلوا بالقياس ايضا فان اللمس والتقبيل بشهوة وغيرهما من أنواع الاستمتاع داعية الى الوطء سبب له فيقام مقامه في موضع الاحتياط.

واما القائلون بعدم التحريم بمثل هذه الامور فاستدلوا بان ثبوت التحريم انما يكون بنص او قياس على المنصوص ، ولانص في هذا ولا هو في معنى المنصوص عليه ولاالمجمع عليه، فان الوطء يتعلق به من الاحكام استقرار المهر والاحصان والاغتسال والعدة وافساد الاحرام والصيام بخلاف اللمس ونحوه، اما الحديث المذكور فهو ضعيف عندهم، كما سيأتي، وعلى تقدير صحته يحتمل ان يكون كنى بالنظر الى الفرج عن الوطء (المغنى لابن قدامة ٢/٥٨٠)

هذا ، وقد نقل ابوبكر الرازى الاجماع على ان اللمس بمنزلة الوطء فيما يتعلق به التحريم فقال: "الجميع متفقون على ان لمس الممرء زوجته يحرم بنتها كما يحرمها الوطء، وكذلك لمس الحارية بملك اليمين يوجب من التحريم مايوجبه الوطء، وكذلك من حرم بوطء الزنا حرم باللمس" (احكام القرآن للجصاص

(1 + +/+

وقال بعد اسطر:

"ولاخلاف ان اللمس المباح في الزوجة وملك اليمين يوجب تحريم الأم والبنت الاشيئا يحكى عن ابن شبرمة انه قال: لاتحرم باللمس وانما تحرم بالوطء الذي يوجب مثله الحد وهو قول شاذ قد سبقه الاجماع بخلافه" (المرجع السابق)

لكن دعوى الاجماع هذه كمايتضح مما اسلفناه، غير صحيحة فالمسألة مختلف فيها بين الائمة الفقهاء ولم تزل كذلك منذ عصر الصحابة فذهب ابن عباس الى ان المراد بالدخول المشروط فى حرمة الربائب هو الجماع فلا يحرم عنده اللمس ونحوه (فتح البارى ١٥٨/٩)

وذهب ابوهريرة الى التحريم بالزنا دون اللمس ونحوه (بخارى مع فتح البارى ۱۵۳/۹)

اس سے معلوم ہوا کہ نکاح وملک یمین کی دونوں صورتوں میں دواعی وطی لینی مُس وغیرہ کے وطی کے تائم مقام ہونے میں فقہائے کرام کا اختلاف ہے۔ ل

ل قوله: (وليست مباشرة) أى ليست المباشرة بملك اليمين أو بشبهة كالوطء ؟ ؟ لأن الكلام في الوطء بملك اليمين أو بشبهة كالوطء ؟ ؟ لأن الكلام في الوطء بملك اليمين والوطء بالشبهة .وليس الكلام الآن في الوطء بالعقد أيضا حتى يكون المراد بالمباشرة ما يشمل المباشرة بالعقد ، إذ لا يصح هذا هنا ، إذ أم الزوجة تحرم بالعقد وإن لم يكن مباشرة بالكلية كما قرره شيخنا ؟ فقوله " :وليست مباشرة إلخ "كما إذا تزوج امرأة ولمسها وقبلها بشهوة ولم يطأها فليس اللمس والقبلة كالوطء في تحريم بنتها خلافا لبعض الأئمة (حاشية البحيرمي على المخطيب، ج ص ٢٢٣، كتاب النكاح، فصل : في محرمات النكاح ومثبتات الخيار فيه)

 اگرچہ بعض حضرات نے مُس وغیرہ کے وطی کے قائم مقام ہونے کوا جماعی مسئلہ قرار دیا ہے، جوکہ بظاہر درست نہیں ہے۔ ل

پس ملک بیمین کی صورت میں وطی سے با تفاقِ علماء حرمت ثابت ہوجاتی ہے، اوراس صورت میں دواعی وطی یا مقدمات وطی کا وطی ومباشرت کے قائم مقام ہونے میں فقہائے کرام کا اختلاف ہے، جبیا کہ نکاح کے بعد دواعی وطی کے مطلق حرمتِ مصاہرت کے ثبوت وعدم ثبوت میں اختلاف ہے۔ س

لے اعلاءاسنن میں ہے:

وقد قام الاجماع على كون اللمس بمنزلة الوطئ في تحريم ام الامة والزوجة وبنتهما كما سيأتي (اعلاء السنن ج ١ ا ص ١٣، باب من زني بامرأة حرمت عليه امها وبنتها) ولاخلاف في ان اللمس المباح في الزوجة وملك اليمين يوجب تحريم الام والبنت الا شيئايحكي عن ابن شبرمة (اعلاء السنن ج ا اص٣٣، باب من زني بامرأة حرمت عليه امها وبنتها)

اس طرح کی عبارات سے بعض لوگوں کو دواعی وطی لینی لمس وغیرہ کے وطی کے قائم مقام ہونے کا شبہ ہوگیاہے ،خواہ وہ غیرمباح ہی کیوں نہو۔

حالاتكه اولاً توبيعبارات اوران سے متعلقة آثار تكاح اور ملك يمين قائم مونے كى صورت ميں ميں، دوسرے تكاح وملك یں . یمین کی صورت میں دواعی وطی تیخی کمس وغیرہ کے ذریعہ سے حرمتِ مصاہرت کا ثبوت مختلف فیہ ہے،اورا جماع کا دعویٰ محل نظرہے۔

کٹے۔ خلاصہ بیر کہ ملک بمیین کی صورت میں وطی مباح سے بالا تفاق حرمتِ مصاہرت ثابت ہوجاتی ہے،اورکس سے حرمت ك ثبوت مين فقهائ كرام كااختلاف ب، كما في الزكاح

واتفقوا فيما حكى ابن المنذر على أن الوطء بملك اليمين يحرم منه ما يحرم الوطء بالنكاح. واختلفوا في تأثير المباشرة في ملك اليمين كما اختلفوا في النكاح (بداية المجتهد ج٢ص ٩ ٥، كتاب النكاح، الباب الاول في مقدمات النكاح، الركن الثالث، الفصل الثاني في المصاهرة)

وأما الأمة، فمتى باشرها دون الفرج لشهوة، فهل يثبت تحريم المصاهرة؟ فيه روايتان:

إحداهما : ينشرها .روى ذلك عن ابن عمر، وعبد الله بن عمرو، ومسروق .وبـه قال القاسم بن محمد، والحسن، ومكحول، والنخعي، والشعبي، ومالك، والأوزاعي، وأبو حنيفة، وعلى بن المديني .وهو أحد قولي الشافعي؛ لأنه نوع استمتاع، فتعلق به تحريم المصاهرة، كالوطء في الفرج، ولأنه تلذذ بمباشرة، فيتعلق به التحريم كما لو وطء.

﴿ بقيه حاشيه الكَلِي صفح يرملا حظه فرما ئين ﴾

(3)....وطي بالشبه سيحرمت كي ثبوت كاحكم

حرمتِ مصاہرت کے جوت وعدمِ جبوت کی ایک صورت وہ ہے، جس میں نکاح کامل نہ ہو، یاوطی ودواعی وطی مباح نہ ہو، اور نہ ہی حرامِ محض ہو، بلکہ ایک بین بین صورت ہو، جس کووطی بالھبہ سے تعبیر کیا جاتا ہے، اس محکم میں نکاحِ فاسد کے بعد کی وطی بھی شامل ہے۔ ل اس لئے اس کے بعدوطی بالشبہ کے ذریعہ سے حرمتِ مصاہرت ثابت ہونے کے متعلق ائمہ اربعہ کے موقف کو بیان کرتے ہوئے مولا نا موصوف زیدمجد ہ تحریفر ماتے ہیں:

اتفق الائمة الاربعة وغيرهم على ان الوطء بشبهة كالوطء بنكاح فاسد او شراء فاسد يوجب حرمة المصاهر ٥(المعنى ٥/٨٥٥) والفارق بين وطء الشبهة الذى تثبت به حرمة المصاهرة والذى لا يوجب هذه الحرمة عند المالكية هو درء الحد وعدم در ثه بتلك الشبهة ، فكل وطء اقتضت الشبهة فيه درء الحد يوجب حرمة المصاهرة ، ومالم يدرأ فيه الحد لا يوجب الحرمة على الأرجح عندهم (الشرح الصغير مع حاشية الصاوى: ٢/١١)

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

والشانية: لا يثبت به التحريم؛ لأنها ملامسة لا توجب الغسل، فلم يثبت بها التحريم، كما لو لم يكن لشهورة، ولأن ثبوت التحريم إما أن يكون بنص، أو قياس على المنصوص، ولا نص في هذا، ولا هو في معنى المنصوص، ولا نص في هذا، ولا هو في معنى المنصوص عليه، ولا المجمع عليه، فإن الوطء يتعلق به من الأحكام استقرار المهر، والإحصان، والاغتسال، والعلمة، وإفساد الإحرام، والصيام، بخلاف اللمس. وذكر أصحابنا الروايتين في جميع الصور من غير تفصيل، وهذا الذي ذكرناه أقرب إلى الصواب، إن شاء الله سبحانه (المغنى لابن قدامة جكس ٢٠١٠ كتاب النكاح، فصل المباشرة فيما دون الفرج) لي وقد اتفق الفقهاء على أن حرمة المصاهرة كما تثبت بالعقد الصحيح في زوجة الأصل، وأصل الزوجة، وزوجة المفرع، وفرع الزوجة بشرط الدخول بأمها تثبت كذلك بالدخول في عقد النواج الفاسد، وبالدخول بشبهة، كما إذا عقد رجل زواجه بامرأة، ثم زفت إليه غيرها فدخل بها، النواج الفاسد، وبالدخول بشبهة (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢١، ص٢١١ مادة "محرمات النكاح")

واما الشافعية فاناطوا الحكم بكون الموطوءة فراشا، فكل وطء تصير به المرأة فراشا ويعلق به ثبوت النسب تثبت به حرمة المصاهرة والعكس بالعكس (المهذب مع شرحه المجموع ٢١/١١ ٢١)

وعبروا عن ذالك بكون الماء محترما ،فاذا كان الماء محترما حالة الانزال والادخال اوجب هذ االوطء حرمة المصاهرة (تحفة المحتاج /٣٠٣، ٣٠٢٧)

ولاحاجة الى مناط الفرق بين الوطء بالشبهة وغيره في هذه المسألة عند الحنفية والحنابلة ، فان الوطء عندهم محرم مطلقا، سواء اكان بشبهة او بغير شبهة .

اس سے معلوم ہوا کہ وطی بالشہ سے بالا تفاق حرمتِ مصاہرت ثابت ہوجاتی ہے۔ ل

ا محوظ رہے کہ نکارِ فاسد سے کوئی تھم ٹابت نہیں ہوتا، تا آ کدوطی نہ کر لی جائے، اور نکارِ فاسد کے بعد دواعی وطی سے حرمت کا ثابت ہونا بھی ختکف فیہ ہوگا، کیونکہ جب ملکِ یمین اور نکاح کی صورت میں جہال کمس وغیرہ مطلقاً مباح ہے، حرمت کا ثبوت مختلف فیہ ہے، تو وطی بالشبہ کا معالمہ تو اس سے کمزور ہے، تو اس میں بیا ختلاف بدرجہ اولی ہوگا، اور حرمت کا ثبوت متفق علیہ نہ ہوگا۔

وقد اتفق الفقهاء على أن حرمة المصاهرة كما تثبت بالعقد الصحيح في زوجة الأصل، وأصل الزوجة، وزوجة الفرع، وفرع الزوجة بشرط الدخول بأمها تثبت كذلك بالدخول في عقد الزواج الفاسد، وبالدخول بشبهة، كما إذا عقد رجل زواجه بامرأة، ثم زفت إليه غيرها فدخل بها، كان هذا الدخول بشبهة، وبالدخول بملك اليمين، كما إذا واقع السيد جاريته المملوكة فيحرم عليه أصوله وفروعه (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٣٦، عليه أصوله الا ٢، مادة "محرمات النكاح")

وقد اتفق الفقهاء على أن حرمة المصاهرة كما تثبت بالعقد الصحيح في زوجة الأصل، وأصل الزوجة، وزوجة الأصل، وأصل الزوجة، وزوجة المسادور في عقد النووجة الفرع، وفرع الزوجة بشرط الدخول بأمها تثبت كذلك بالدخول في عقد الزواج الفاسد، وبالدخول بشبهة، كما إذا عقد رجل زواجه بامرأة، ثم زفت إليه غيرها فدخل بها، كان هذا الدخول بشبهة (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٣٦، ص٢١٦، مادة "محرمات النكاح") وحالة الدخول بالمرأة بناء على شبهة، كمن زفت إليه امرأة أخرى غير التي عقد عليها، وقيل له:

﴿ بقيه حاشيه ا گلے صفحے پر ملاحظہ فر مائيں ﴾

(4)....وطي حرام محض لعني زناسي حرمت ك ثبوت كاحكم

حرمتِ مصاہرت کے ثبوت وعدم ِ ثبوت کی ایک صورت وہ ہے، جس میں وطی نہ تو مباح ہو،

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

إنها زوجته، فدخل بها، بناء عليه، ثم تبين أنها ليست زوجته التى عقد عليها ولم يكن قد رآها، وهى التى تسمى بالمرأة المزفوفة (الفقه الاسلامى و ادلته للزحيلى، ج ٩، ص ٢٢٣٠ ، القسم السادس، الباب الاول، الفصل الثالث،النوع الأول-المحرمات المؤبدة)

وإن باشر امرأة دون الفرج بشهوة في ملك أو شبهة بأن قبلها أو لمس شيئا من بدنها فهل يتعلق بذلك تحريم المصاهرة وتحرم عليه الربيبة على التأبيد؟ فيه قولان

(أحدهما) يتعلق به التحريم، وبه قال ابو حنيفة ومالك.

وقالا : انه روى عن عسر بن الخطاب رضى الله عنه وليس له مخالف فى الصحابة، ولانه تلذذ بسمباشرة فتلعق به تحريم المصاهرة والربيبة كالوطء فقولنا :تلذذ احتراز من المباشرة بغير شهوة، وقولنا :بمباشرة احتراز من النظر.

(والشاني) لا يتعلق به تحريم المصاهرة ولا الربيبة، وبه قال احمد بن حنبل لقوله تعالى (وربائبكم الملاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) وهذا ليس بدخول، ولانه لمس لا يوجب الغسل فلم يتعلق بن تحريم كالمباشرة بغير شهوة وإن نظر إلى فرجها بشهوة لم يتعلق به تحريم المصاهرة ولا تحريم الربيبة.

وقال الثورى وأبو حنيفة : يتعلق بها التحريم، وحكاه المسعودى قولا آخر للشافعي وليس بمشهور.

دليلنا أنه نظر إلى بعض بدنها فلم يتعلق به التحريم كما لو نظر إلى وجهها(المجموع شرح المهذب،ج٢ ا ،ص ٢٣٠،كتاب النكاح،باب ما يحرم من النكاح وما لا يحرم)

فإن لمسها بشهوةٍ فيما دون الفرج ففيه قولان":

أحدهما :أنه لا يحرم؛ لمفهوم قوله تعالى :(دَخَلُتُمُ بِهِنَّ)فشرط الدخول فى التحريم، ولأنه لا يوجب العدة؛ فلذلك لا يثبت تحريم المصاهرة، وهذا هو الأصح عند الإمام واختيار ابن أبى هريرة وابن القطان وغيرهما.

والثاني :أنه يحرم، وهو اختيار صاحب "التهذيب "والقاضى الروياني؛ لأنها مباشرة (لا تستباح إلا بـالـمـلك، فنبتـت حرمة المصاهرة كالوطء، ولأنه تلذذ بمباشرة) فأشبه الوطء، ولأنه استمتاع يوجب الفدية على المُحُرم فكان كالوطء .

واعلم أن محل القولين عند معظم الأصحاب ما إذا كان ذلك (بشهوةٍ)، كما ذكره الشيخ، فأمَّا السيخ، فأمَّا السيخ، فأمًا السيخ، فأمَّا السيم بن على السيم التحريم (كفاية النبيه في شرح التنبيه، لأحمد بن محمد بن على الأنصاري، ج٣ ا ، ص ٢ ٠ ١ ، كتاب النكاح، باب ما يحرم من النكاح)

اورنہ ہی وطی بالشبہ ہو، بلکہ خالصتاً حرام ہو،جس کوزنا سے تعبیر کیا جا تا ہے۔

اس لئے اس کے بعد زنا کے ذریعہ سے حرمتِ مصاہرت ثابت ہونے کے متعلق فقہائے کرام کے موقف کو بیان کرتے ہوئے مولا ناموصوف زیدمجد ہ تحریر فرماتے ہیں:

ذهب ابوحنيفة واحمد الى ان الزنا يوجب حرمة المصاهرة فمن زنى بامرأة حرمت عليه امها وابنتها وحرمت هى على ابيه وابنه وهو قول الحسن وعطاء وطاؤس ومجاهدوالشعبى والنخعى والثورى (المعنى ٧/١/٥)

وذهب الشافعي الى ان الزناغيرمحرم (المهذب ٢١٧/١)

وهوالارجح عندالمالكية (الشرح الصغير ٣٢/١)

وبه قال سعید بن المسیب ویحیی بن یعمر وعروة والزهری وابوثور وابن المنذر (المعنی ۲/۲۵۵)

اس سے معلوم ہوا کہ امام ابو صنیفہ وامام احمد کے نز دیک زناسے حرمتِ مصاہرت ثابت ہوجاتی ہے، حضرت حسن، عطاء، طاؤس، مجاہد شعبی ،امام خعی اور توری رحمہم اللہ کا بھی یہی قول

اورامام شافعی رحمہ اللہ کے نزد یک اور مالکیہ کے رائج قول کے مطابق زنا سے حرمتِ مصابرت ابت اللہ کا بین بھر ،عروہ، زہری، ابوثور اور ابن المنذ ررحمہم اللہ کا بھی بہی قول ہے۔ لے

ل (وأما المسألة الرابعة) فاختلفوا في الزنا هل يوجب من التحريم في هؤلاء ما يوجب الوطء في نكاح صحيح أو بشبهة أعنى الذي يدرأ فيه الحد فقال الشافعي :الزنا بالمرأة لا يحرم نكاح أمها ولا ابنتها ولا نكاح أبي الزاني لها ولا ابنه.

وقال أبو حيفة، والغورى، والأوزاعي: يحرم الزنا ما يحرم النكاح، وأما مالك ففي الموطأ عنه مثل قول الشافعي أنه لا يحرم، وروى عنه ابن القاسم مثل قول أبي حنيفة أنه يحرم. وقال سحنون:

[﴿] بقيه حاشيه ا كلَّ صفح برملاحظ فرما كين ﴾

خلاصہ بیہ ہے کہ زنا کے ذریعہ سے حرمتِ مصاہرت ثابت ہونا نہ ہونا فقہائے کرام کے نزدیک مختلف فیمسلہ ہے ہم صرح غیر محتمل کسی کے پاس بھی نہیں ہے۔

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

أصحاب مالك يخالفون ابن القاسم فيها، ويذهبون إلى ما في الموطأ(بداية المجتهد ج٢ص هـ ٥٥، ٩٥، كتاب النكاح، الباب الاول في مقدمات النكاح، الركن الثالث، الفصل الثاني في المصاهرة)

واحتج بعض الحنفية بهذا الحديث على أن الوطء بالزنا حكم الوطء بالنكاح في حرمة المصاهرة وقال الشافعي رحمه الله ومالك وغيرهم لا أثر لوطء الزنا بل للزاني أن يتزوج أم المزنى بها وبنتها وزاد الشافعي وجوز نكاح البنت المتولدة من مائه بالزنا (مرقاة المفاتيح، ج٥ص ٢١٢٢، كتاب النكاح، باب اللعان)

وقال مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم لا أثر لوطء الزنا ، بل للزاني أن يتزوج أم المزنى بها وبنتها ، بل زاد الشافعي :فجوز نكاح البنت المتوللة من مائه بالزنا (شرح النووى على مسلم، بل زاد الشافعي : فجوز نكاح البنت الولد للفراش وتوقى الشبهات)

فلو زنى بامرأة لم تحرم عليه أمها وبنتها وإلى هذا ذهب الشافعي كالجمهور فقالوا الزنا لا يثبت حرمة المصاهرة وأثبتها به الحنفية قال بعضهم : وهي مسألة عظيمة في الخلاف ليس فيها خبر صحيح من جانبنا ولامن جانبهم وممن قال بقول أبي حنيفة الأوزاعي وأحمد وإسحاق وهي رواية عن مالك وحجة الجمهور أن النكاح في الشرع إنما يطلق على المعقود عليها لا على مجرد الوطء والزنا لا مهر فيه ولا عدة ولا إرث وبالغ الحنفية فقالوا تحرم امرأته بمجرد لمس أمها والنظر لفرجها ثم هذا الحديث قد عورض بحديث ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام ، لأن الممحكوم به فيه إعطاء الحلال حكم الحرام احتياطا وتغليبا لا صيرورته في نفسه حراما ذكره التاج السبكي على أن هذا الحديث قال العراقي في تخريج المنهاج لا أصل له (فيض القدير للمناوى ، تحت رقم الحديث ع الحديث ٩٩٥)

مسألة :قال : (ووطء الحرام محرم كما يحرم وطء الحلال والشبهة) يعنى أنه يثبت به تحريم المصاهرة ، فإذا زنى بامرأة حرمت على أبيه وابنه ، وحرمت عليه أمها وابنتها ، كما لو وطئها بشبهة أو حلالا ولو وطء أم امرأته أو بنتها حرمت عليه امرأته نص أحمد على هذا ، فى رواية جماعة وروى نحو ذلك عن عمران بن حصين وبه قال الحسن وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، والشعبى والنخعى ، والثورى ، وإسحاق وأصحاب الرأى ، وروى ابن عباس أن الوطء الحرام لا يحرم .

اوراس سلسلہ میں صحابہ کرام کے آثار کیا ہیں؟

اس كے متعلق مولا نامحد زاہر صاحب زید مجد ، فرماتے ہیں:

اقوال الصحابة في المسألة:

وقد اختلف اقوال الصحابة في المسألة وقبل الخوض في ادلة كل فريق ومناقشتها يليق بنا ان نستعرض اقوال الصحابة، فممن ذهب الى ثبوت الحرمة بالزنا عمران بن حصين وابوهريرة وعبدالله بن مسعود.

اما عمران بن حصين فذكر مذهبه البخارى فى صحيحه بصيغة التمريض بقوله"يُروى" (صحيح البخارى مع فتح البارى جه ص١٥٣) وقال الحافظ ابنِ حجر: "وصله عبدالرزاق من طريق الحسن البصرى عنه قال فيمن فجر بأم امرأته ، حرمتا عليه جميعا ، ولابأس باسناده واخرجه ابن ابى شيبة من طريق قتادة عن عمران وهو منقطع" (فتح البارى ١٥٦/٥١) ويراجع المصنف لابن ابى شيبة ٣١٥١) واما اثر ابى هريرة فذكره عنه البخارى تعليقا: "لاتحرم عليه حتى يلزق بالأرض يعنى حتى يجامع" (صحيح البخارى مع فتح البارى جهصه)

وأما أثر ابن مسعود فرواه ابن أبى شيبة عن حفص عن ليث عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله قال "لاينظر الله إلى رجل نظر الى فرج امرأة وبنتها" (المصنف لابن ابى شيبة ١٥٦/٣)

وذكره البيهقى معلقا وضعفه ونقل عن الدار قطنى انه قال "ليث وحماد ضعيفان" (اليهقي:السنن الكبرئ/١٥٠) ولكنهما ليسا ممن اتفق على ضعفه، فقال ابن حجر فى ترجمة ليث بن أبى سليم "صدوق اختلط اخيرا ولم يتميز فترك" وهو من رجال مسلم والأربعة، واما حماد فهو ابن ابى سليمان شيخ ابى حنيفة، قال الحافظ ابن حجر فى ترجمته فى تقريب التهذيب" فقيه صدوق له أوهام "فالأثر لاينحط عن درجة الحسن.

غير انه ليس صريحا في ثبوت الحرمة بالزنا بل يحتمل ثبوتها بالنكاح بقرينتين: احداهماانه لايدل على حرمة النظر الى المرأة وحده بل على حرمته اذا انضم اليه النظر الى بنتها مما يقتضى ان يكون المراد بالنظر الاول هو النظر المباح، والقرينة الاخرى انه اقتصر على ذكر حرمة البنت ولم يذكر حرمة الام ولا فرق بين الام والبنت في ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا و دواعيه عند القائلين بها وانما الفرق في النكاح فيكفي مجرد العقد في حرمة الامهات ويشترط الدخول او مايقوم مقامه في حرمة البنات.

وممن ذهب الى عدم ثبوت الحرمة بالزنا من الصحابة على وابن عباس، اما اثر على فذكره البخارى عن الزهرى عنه تعليقا (صحيح

البخارى مع فتح البارى ج٩ص٥٦١)

ل وأقول ليس في اثر ابن مسعود ان بالنظر يثبت الحرمة . بل فيه "لاينظر الله الى رجل "وهو يقتضي ان هذا الفعل معصية.

كما في حديث ابنِ عباس:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلا أو امرأة فى الدبر(سنن الترمذي، رقم الحديث ١٦٥) أى هذا الفعل حرام، ولا تحرم بهذا الفعل المرأة.

ووصله البيه قى عن يحيى بن ايوب عن عقيل عن ابن شهاب وسئل عن رجل وطئ ام امرأته، قال : قال على بن ابى طالب"لايحرم الحرام الحلال" (السنن الكبرئ/١٨/١)

وقال البخاري انه مرسل اي منقطع.

واما قول ابن عباس فذكره البخارى تعليقا بلفظ "اذا زنى بها اى بام امرأته لاتحرم عليه امرأته" (صحيح البخارى مع فتح البارى جوص ١٥٠)

ووصله البيه قى من طريق هشام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس فى رجل غشى ام امرأته قال "تخطى حرمتين ولا تحرم عليه امرأته" (السن الكبرى/١٩٨٤)

قال الحافظ ابن حجر اسناده صحيح (فتح البارى ١٥٦/٩)

وكذا رواه البيه قسى وابن ابسى شيبة من طريق سعيد (ابن ابسى عروبة) عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال فى رجل زنى بام امرأته او بابنتها: فانهما حرمتان تخطاهما ولايحرمها ذلك عليه (السنن الكبرئ ١٩٨/١) والمصنف لابن ابى شيبة

لكن يعارضه ماذكره البخارى بصيغة التمريض عن ابى نصر ان ابن عباس حرمه ، ثم قال "وأبونصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس" (صحيح البخارى مع فتح البارى ج 9 ص١٥٣)

وقال الحافظ (وصله الثورى في جامعه من طريقه ولفظه: ان رجلا قال : انه اصاب ام امرأته ، فقال له ابن عباس: حرمت عليك

امرأتک، وذلک بعد ان ولدت منه سبعة او لاد و کلهم بلغ مبالغ الرجال)(فتح الباری ج ۹ ص ۱۵۲)

وصنيع البخارى يدل على ضعف هذه الرواية، وترجيح رواية عكرمة ويحيى بن يعمر بوجهين:

اولا: ذكر رواية ابى نصر بقوله "يذكر عن ابى نصر مما يدل على ضعف فى اسنادالبخارى الى ابى نصر.

وثانيا: ذكر ان ابا نصر لم يعرف سماعه من ابن عباس.

شم ان ابا نصر هذا قال فیه الحافظ فی فتح الباری (بصری اسدی و ثقه ابوزرع، فتح الباری ج۹ص۱۵۱)

ومثله فى تهذيب التهذيب (العسقلانى ابن حجر: تهذيب التهذيب ٢ (٢٥٥/١) لكن جهله فى التقريب و ترجم له الذهبى فى الميزن لكن لم يذكر في حدم و لاتعديلا وانما اكتفى بنقل قوله البخارى فى عدم سماعه من ابن عباس (الذهبى: ميزان الاعتدال ٥/٩/٢)

فلم يعرف توثيق ابى نصر الاعن ابى زرعة فى حين رواة عدم التحريم عن ابن عباس ائمة ثقات معروفون ، وهذا ايضا يقتضى ترجيح رواية عكرمة ويحيى بن يعمر.

اس کے بعد حضرت مولانا محد زاہد صاحب زید مجد ہ نے اس موقع پر فریقین کے دلائل ذکر کرے علمی اعتبار سے تفصیلی کلام کیا ہے، اور اس حیثیت سے گفتگو کی ہے کہ حنفیہ نے کسی صرح وقطعی دلیل سے اس مسئلہ کواخذ نہیں کیا، بلکہ احتیاطی قواعد سے اخذ کیا ہے۔ چنانچے فرماتے ہیں:

ادلة الحنفية و الحنابلة:

الدليل الاول: استدلت الحنفية والحنابلة على اثبات حرمة المصاهرة بالزنابقوله تعالى (ولاتنكحوا مانكح آبائكم من النسآء الا ماقد سلف، انه كان فاحشة ومقتا، وساء سبيلا) (سورة النساء آيت ٢٢)

وللحنفية في الاستدلال بهذه الآية وجهتان:

الاولى: ان المراد بالنكاح فى قوله تعالى "مانكح آبائكم" هو الوطء لانه هو المعنى الحقيقى لمادة "نكح" والوطء هنا عام للحلال والحرام، اما حرمة زوجة الاب بمجرد العقد فثابتة بدليل آخر مثل الاجماع.

والثانية: ان المراد بالنكاح هنا الوطء والعقد معا او المعنى العام الشامل للوطء والعقد على اختلاف بينهم في جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وعموم المشترك.

ولا داعى هنا الى الخوض فى مباحث المتاخرين من ان النكاح حقيقة فى الوطء مجاز فى العقد او بالعكس او هو مشترك بينهما اشتركا لفظيا او معنويا فان الذى لا مجال للشك فيه هو ان اللفظ كثر استعماله فى كلا المعنيين فى الكتاب و السنة وكلام العرب، فكل واحد من المعنيين مساوٍ للآخر فى احتمال اللفظ له، فاذا كان احدهما حقيقة فالآخر مجاز متعارف، فمرد الامركله اذن الى قرائن تعين احد المعنيين و تقوى احتمال اللفظ له.

وهناك من القرائن مايدل على ان المراد (في الآية مانكح

آبائكم) بالنكاح هو العقد.

منها: انعقاد الاجماع على ان عقد الآباء يحرم زوجاتهم على ابنائهم بدون وطء، وسبب هذاالاجماع هو نص القرآن في هذه الآية على حرمة مانكح الآباء من النسآء، فانعقاد الاجماع في تحريم العقد بدون وطء ووقوع الأختلاف في التحريم بالوطء دون العقدما يدل على ان الآية نص في المسألة الاولى لا الثانية والا لما وقع فيه الاختلاف ايضا، والى هذا المعنى يشير ابن نجيم الحنفي فيما نقله عن فتح القدير من قوله وليس لك أن تقول" ثبتت حرمة الموطوءة بالآية والمعقود عليها بلا وطء بالإجماع لأنه إذا كان الحكم الحرمة بمجرد العقد ولفظ الدليل صالح له كان مرادا منه بلا شبهة فإن الإجماع تابع للنص أو القياس" كان مرادا منه بلا شبهة فإن الإجماع تابع للنص أو القياس"

والقرينة الثانية: على ان المراد بالنكاح فى قوله "مانكح آبائكم" العقد هى ان المراد به فى قوله تعالى قبله "و لاتنكحوا" هو عقد النكاح فان مقصود الآية هو بيان من يحرم العقد عليهن، فكذا يكون المراد بالنكاح فى قرينه "مانكح آباؤكم" العقد.

والقرينة الثالثة: ان الله تعالى ذكر فى هذه الآية الفرقة الرابعة من السحرمات الصهرية وذكر فى الآية التى بعدها الفرق الثلاثة الاولى، والتعبير فى هذه الفرق الثلاث يدل على النكاح فقط، فقال (وامهات نسائكم) فنسائكم لايطلق عرفا الاعلى الزوجات، فلا يقال لمزنية الرجل امرأته، وقال تعالى (وحلائل ابنائكم)

فحليلة الابن لايطلق عرفا الاعلى زوجته، وكذافي قوله تعالىٰ (وربائبكم اللاتي في حجوركم) لايطلق "الربيبة" الاعلى بنت الزوجة لان الرجل يربيها عائة اما بنت المزنية فلايقال لها"ربيبة" ولا يربيها في الاغلب، فكما أن المراد في هذه الفرق الشلاث التحريم بالنكاح كذا يكون المراد في الفرقة المذكورة في قوله تعالى (ولا تنكحوا مانكح آبائكم)التحريم بعقد النكاح. واستدل ابن قدامة على ارادة الوطء بالنكاح بقوله تعالىٰ في نفس الآية ('انه كان فاحشة و مقتا وسآء سبيلا) فمثل هذا التغليظ لا يكون الا في الوطء، لكن يعترض على هذا الاستدلال بوجهين: الاول: ان دعوى عدم التغليظ في مطلق التزويج و النكاح غير صحيحة و مما يدل على هذا ماروى عن البراء بن عازب انه قال: "مربى خالى ابوبردة بن نيار و معه لواء، فقلت اين تذهب؟ قال: بعثني النبي صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امراة ابيه آتيه براسسه" رواه الترمىذي وابو داود ورواه النسائي و ابن ماجه والدارمي مع تغير في اللفظ (التبريزي:مشكاة المصابيح ص٣٧٣، ايج ايم سعید کمبنی، کراتشی، ۹۹۹ه

و الاعتراض الثانى: على ما استدل به ابن قدامة ان التغليظ فى قوله تعالى: "انه كان فاحشة و مقتا و سآء سبيلا" ان اقتضى ارادة الوطء بالنكاح فانه يقتضيه فى قوله "لا تنكحوا" لان ضمير "انه" يعود عليه لا فى قوله "ما نكح آباؤكم" فى حين ان محل الخلاف

هو الثاني لا الاول.

واما ما ذهب اليه بعض الحنفية من ارادة المعنى العام الشامل للعقد فرده ابن نجيم قائلا:

"ولك النظر في تعيينه و يحتاج الى دليل يوجب اعتبارها في المجازى" (البحرالرائق:٩٣/٣)

ومن هنا لم يرتض كثير من الحنفية الاستدلال بهذه الآية وذهبوا الى ان المراد بالنكاح هنا العقد ، وقد ترجم شيخ الهند محمود الحسن والشيخ اشرف على التهانوى وهما من اعلام الحنفية البارزين في هذا العصر الى الاردية بمايفيد ترجيح هذا المعنى . فترجم شيخ الهند الآية هكذا:

" اور نكاح ميس شدلا و جن عور تول كو نكاح ميس لائت تهار سياپ "و رجمة معانى القرآن الكريم للشيخ محمود الحسن، سورة النساء، الآية ٢٢)

وترجمها الشيخ اشرف على التهانوي هكذا:

"اورتم ان عورتول سے نکاح مت کروجن سے تہارے باپ یا (وادایا نانا) نے نکاح کیا ہو "رتوجمة معانی القرآن الکریم للتھانوی، سورة النساء، الآیة ۲۲) اللالیل الثانی:

روى ابن ابى شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن حجاج عن ابى هانئ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من نظر الى فرج امراة لم تحل له امها ولا بنتها" (مصنف ابن ابى شيبة، ١٩٥/٣) وكذا رواه البيه قى بسنده عن ابى هانئ او ام هانئ و قال: "وهذا منقطع و مجهول و ضعيف، الحجاج بن ارطاة لا يحتج به فيما

يسنده فكيف بما يرسله "(السنن الكبرئ، ١٤٠/٥) ل

ولم يعترض المارديني على تضعيف البيهقى هذا الحديث في الجوهر النقى وكذا ضعفه الحافظ أبن حجر (فتح الباري، ١٥٦/٩) لكن حاول العلامة ظفر احمد العثماني تحسين هذا الحديث من طريق ابن ابي شيبة واليك نصه:

"إن اثر ابن ابى شيبة رجاله ثقات مشهورون، اما جرير فهو ابن عبد الحميد بن قرط الضبى ابو عبد الله الرازى القاضى، نشا بالكوفة، كان ثقة حجة يرحل اليه، وهو من رجال الجماعة، روى عن الاعمش و الثورى و اقر انهما كاحجاج بن ارطاة الكوفى القاضى وهو المراد بالحجاج فى هذا الاسناد وهو حسن الحديث كما مر غير مرة، وابن هانئ هذا ليس الذى جهله الحافظ فى التقريب....بل هو حميد بن معانى أبوهانئى الحولانى المصرى . وهو ثقة من ثقات التابعين وهو اكبر شيخ البن وهب، اخرج له مسلم والاربعة والبخارى فى الادب كما فى

ا اوراگر دمن نظر "مین نظر مباح کومرادلیاجائے ، جو کہ زوجہ وامۃ میں ہوتی ہے ، تو اس کا مطلب بیہ ہوگا کہ جس نے اپنی معکوحہ یا باندی کے ساتھ وطی یا دواعی وطی کا ارتکاب کرلیا، اس سے حرمتِ مصاہرت اصول وفروع دونوں میں متعدی ہوجائے گی ، جو کہ صرف نکاح سے ایک درجہ میں تھی ، واللہ اعلم۔

جیبا کہ آ گے مولاناموصوف کی بیعبارت آتی ہے:

يـحتـمل أن يراد فيه بالنظر الى الفرج الجماع لأن الجماع من الامور التي تكثر الاشارة اليها والكناية عنها، فتذكر المضاجعةويراد بها الجماع.

نیز بیعبارت بھی آ کے مذکورہے:

ف ان تخصيص الابنة بالذكر يدل على ان المقصود هنا بيان حكم الزوجة، فانما هي التي تفرق فيها بين الام والبنت فالام تحرم بنفس العقد وتحريم البنت يتوقف على الدخول او ما يقوم مقامه من اللمس وغيره.

التهذيب فالسند حسن الا انه مرسل" (اعلاء السنن، ١ /٣٢/١)

لكن يلاحظ على ما قال الشيخ العثماني رحمه الله ان الحجاج بن ارطاق ،ضعفه بعضهم حتى رموه بالارتشاء فى القضاء ووثقه آخرون والقول الوسط فيه انه وان كان صدوقا لكن يعاب عليه كثرة خطه وتدليسه ، قال الحافظ فى التقريب "احدالفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس وكان يدلس عن الضعفاء كما قاله ابوحاتم" رتهذيب التهذيب، ١٩٤/٢)

وقال الامام احمد حجاج يدلس اذا قيل له من حدثك؟يقول الاتقولوا هذا،قولو من قلت (ميزان الاعتدال، ٥٩/١)

فهو وان كان حسن الحديث اذا اسند وصرح بالتحديث لايحتج به اذا عنعن وارسل ، فتحسين الحديث محل نظر .

ومما ينبغى لفت النظر اليه ان الحافظ ابن حجر عزا هذا الحديث فى فتح البارى الى ام هانئ وراى العلامة العثمانى ان فيه تصحيفا لان ابن ابى شيبة انما رواه عن ابن هانئ الخولانى، لكن رواه البيه قى __ كما سبق ان ذكرناه _عن الحجاج عن ابى هانئ او ام هانئ، الامر الذى يدل على انه ليس فى الحديث تصحيف بل فيه اضطراب او شك من احد الرواة ولعله من الحجاج نفسه وهذا يزيد الحديث ضعفا.

ل (من نظر إلى فرج امرأة؛ لم تحل له أمها ولا ابنتها).

منكر .أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف (١٢٥/٣) : "جرير بن عبد الحميد عن حجاج عن أبي هانء قال :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... :فذكره.

قلت :وهذا إسناد ضعيف مرسل، أبو هانء هذاً لم أعرفه، وقد ذكر الذهبي في "المقتني "خمسة في المقتني "خمسة في المناد ضعيف المناد ضعير المناد في المناد

الدليل الثالث:

ما رواه البخارى و مسلم عن عائشة انها قالت:

"اختصم سعد بن أبى وقاص، وعبد بن زمعة فى غلام، فقال سعد: هذا يا رسول الله ابن أخى عتبة بن أبى وقاص، عهد إلى أنه ابنه،

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

بهذه الكنية وسماهم، ولم يتبين لى أنه منهم، وكلام البيهقى الآتى يشعر بأنه مجهول لا يعرف. والحجاج الظاهر أنه ابن أرطاة، وبه جزم البيهقى، وهو كوفى، وكذا الراوى عنه جرير بن عبد الحميد، قال البيهقى فى (باب الزنا لا يحرم الحلال) من "السنن الكبرى، (٤/٠٤١): "وأما الذى يروى فيه عن النبى صلى الله عليه وسلم" :إذا نظر الرجل إلى فرج المرأة؛ حرمت

عليه أمها وابنتها"؛ فإنه إنما رواه الحجاج بن أرطاة عن أبي هانء، أو أم هانء عن النبي صلى الله عليه وسلم .وهذا منقطع، ومجهول، وضعيف، الحجاج بن أرطاة لا يحتج به فيما يسنده، فكيف بما يرسله عمن لا يعرف؟ ."! وجزم الحافظ في "الفتح (٩/٢٥)" بأنه حديث ضعيف، وعزاه لابن أبي شيبة من حديث أم هانء؛ كذا وقع فيه : (أم هانء) ... والصواب : (أبو هانء) - كما سبق عن "المصنف - "، وكذلك وقع في "الدر المنشور قر ١٣٦/٢ معزوا لابن أبي شيبة، ووقع عند البيهقي معلقا على الشك : (أبي هانء، أو : أم هانء) - كما رأيت -، فإن كان محفوظ؛ ففيه إشارة إلى أن الراوى لم يحفظه جيدا، ولعل ذلك من الحجاج أو من شيخه الذي أسقطه من الإسناد؛ فإنه مشهور بالتدليس .والله أعلم (سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، تحت رقم الحديث

(لا يفسد حلال بحرام، ومن أتى امرأة فجورا فلا عليه أن يتزوج أمها أو ابنتها، فأما نكاح؛ فلا). باطل. أخرجه ابن عدى في "الكامل (١٩/٥)" ومن طريقه البيهقى في "السنن (١٩/٤)" بسنده الصحيح عن محمد بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن إسماعيل عن عثمان بن عبد الرحمن عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... :فذكره. وقال البيهقى":تفرد به عثمان بن عبد الرحمن الوقاصى هذا، وهو ضعيف، قاله يحيى بن معين وغيره، والصحيح عن ابن شهاب الزهرى عن على رضى الله عنه مرسلا موقوفا.!

قلت :والوقاصي :ألان البيهقي القول فيه، وحاله أسوأ مما قال :فقد كذبه ابن معين -كما تقدم غير مرة .-

والمغيرة بن إسماعيل:مجهول، كما قال ابن أبي حاتم (٢١٩/١/٣)": مجهول "ووافقه اللهبي والمعقلاني.وابنه محمد:صدوق يغرب -كما في "التقريب . ."

وقد خالفه في متنه عبد الله بن نافع الخزومي؛ فرواه عن المغيرة بن إسماعيل ...به نحوه، وقد مضى برقم (٣٨٨)ورواه ابن عدى أيضا في ترجمة الوقاصي وقال":وعامة أحاديثه مناكير إسنادا ومتنا."(سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، تحت رقم الحديث ٢١١٢)

انظر إلى شبهه، وقال عبد بن زمعة :هـذا أخي يا رسول الله! ولد على فراش أبي من وليدته، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه، فرأى شبها بينا بعتبة، فقال : هو لك يا عبد، الولد للفراش، وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة" (صحیح البخاری مع فتح الباری، ۲ /۳۲/۱ صحیح مسلم مع تکملة فتح الملهم، ١ / ٧٨، رقم الحديث: ٩ ٩ ٣٣، مكتبة دار العلوم كر اتشى، ط٢، سنة ٢٠٠١ هـ) ووجه الاستدلال كما ذكره المارديني انه لما راى الشبهة بعتبة علم انه من مائه فأجراه في التحريم مجرى النسب وامرهما بالاحتجاب منه (المارديني، الجوهرالنقي بذيل السنن الكبرى للبيهقي، ١٠٠/١) والاستبدلال بهيذاالبحييث ضعيف جيدا ، وذلك لان العلماء سلكوا في توجيه امره عُلِيله سودة بالاحتجاب منه مسلكين. الـمسـلك الأول انـه لـم يثبـت نسبـه مـن زمعة والد ام المومنين سودة رضى الله عنها وانما اثبت اخوته من عبد من زمعة ومشاركته اياه في الميراث ، وهذا هو مذهب الحنفية فيمن اقر في رجل انه اخوه بعد موت ابيه فانه لايثبت نسبه من ابيه بمجرد اقراره لان فيه تحميلا للنسب على الغير، نعم يثبت فيما يخصه هو فيكون اخاه ويأخد المقر له نصف حصة المقر من الميراث، لان الاقرار حجة على المقر فقط (الهداية، ٢٣٥/٣)

فهذا الغلام صار اخا لعبد بن زمعة ولم يصبح ابنا لزمعة ولا اخا لسودة بنت زمعة فامره بالاحتجاب ،وهذاالمسلك هو الراجح ، والاولىٰ بالاخذ. فانه وقع التصريح به في بعض الروايات فجاء في رواية للطحاوى لا ينحط سندها عن درجة الحسن عن عبد الله ابن الزبير رضى الله عنه حنه الله عنه وسلم قال للسودة: "ام الله عنه الله عنه وسلم قال للسودة: "ام الميراث فله، وما انت فاحتجبي منه، فانه ليس لك باخ" (الطحاوى: شرح معاني الآثار، ٢١/٢، المكتبة الامدادية، ملتان)

ومثله وقع فى رواية النسائى فى سننه و احمد فى مسنده و عبد الرزاق فى مصنفه (راجع للتفصيل "العثمانى الشيخ محمد تقى تكملة فتح الملهم، ١/٢٠)

واستدل الطحاوى على هذا الراى بقوله:

"فلوكان النبى صلى الله عليه وسلم قد جعله ابن زمعة إذا لما حجب بنت زمعة منه ,مع انه صلى الله عليه وسلم لم يكن يأمر بقطع الأرحام بل كان يأمر بصلتها ,ومن صلتها ,التزاور ,فكيف يجوز أن يأمرها وقد جعله أخاها بالحجاب منه؟ ."هذا لا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم .وكيف يجوز ذلك عليه ,وهو يأمر عائشة رضى الله تعالى عنها أن تأذن لعمها من الرضاعة عليها ,ثم يحجب سودة ممن قد جعله أخاها وابن أبيها " (شرح معانى الآثار)

ف الصحيح الراجح رواية ودراية ان النبى عُلَابِهُ امر سودة بالاحتجاب من هذا الغلام لانه لم يثبت نسبه من زمعة فلم يكن اخاها وعلى هذا لايصح الاحتجاج بالحديث على مذهبهم فى مسألة المصاهرة. والمسلك الاخر الذى سلكه بعض العلماء

هو انه عَلَيْكُ امرها بالاحتجاب للاحتياط فقط م والا فقد ثبتت نسب الغلام من زمعة ، وصار اخا لسودة ولكن رسول الله عَلَيْكُ احتاط في امر الحجاب نظرا الى شبهه بعتبة ، وللزوج ان يأمر زوجته بالاحتجاب عمن شاء من محارمها ، ولكن كما ذكرناه هذا الرأى مرجوح ، والصحيح هو الاول خاصة على اصل الحنفية، ولو سلمنا صحة المسلك الثاني وترجيحه على الاول ففي دلالته على ثبوت حرمة المصاهرة خفاء لما يلى .

اولاً: يحتمل ان يكون النبي عُلَيْكُ امرها بالاحتجاب استحبابا لاوجوبا .

ويؤيد كون هذا الامر مبنيا على الاحتياط قصة الاعرابى الذى اراد نفى ولده لبُعد شبهه منه، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم "هل لك من إبل؟ "قال: نعم، قال" : فما ألوانها؟ "قال: حمر، قال": هل فيها من أورق؟ "قال: إن فيها لورقا، قال: "فأنى ترى ذلك؟ "قال: لعل عرقا نزعها، قال لعل هذا عرق نزعه (الحديث، رواه البخارى و مسلم، كذا في مشكاة المصابيح، باب اللعان) يقول طحاوى مستدلا بهذه الرواية:

"فلم يرخص له رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نفيه لبعد شبهه منه، ولا منعه من ادخاله على بناته (شرح معانى الآثار، ٢٦/٢) ثانياً: لوسلمنا ان الامر بالاحتجاب هنا للوجوب فانه يحتمل ان يكون خاصا بامهات المومنين لما لهن من مميزات لقوله تعالىٰ: "يا نساء النبى لستن كاحد من النساء" (الاحزاب: الآية ٣٢)

كما اشار اليه الخطابي (فتح البارى: ٢ / ٣٤/)

ونقل الحافظ ابن حجر عن القرطبى، قوله: "ويحتمل ان يكون ذلك لتغليظ امر الحجاب فى حق امهات المومنين "كما قال "افعمياوان أنتما" فنهاهما عن رؤية الاعمى مع قوله لفاطمة بنت قيس "اعتدى عند ابن ام مكتوم فانه اعمى" فغلظ الحجاب فى حقهن دون غيرهن (المرجع السابق)

ثالثاً: بعد تسليم ان الامر بالاحتجاب هنا للوجوب وانه ليس خاصا بامهات المومنين ، والحديث لايدل على اعتبار الزنا في النسب ، فإن الذي يقتضيه الامر بالاحتجاب لشبهه بعتبة هو انه كان اجنبيا من سودة لا ان نسبه ملحق بعتبة ،فان يخالف نص الحديث"وللعاهر الحجر"

قال النووى: "هذا احتجاج باطل، والعجب به ممن ذكره لان هذا على تقدير كونه من الزنا هو اجنبى من سودة، لا يحل لها الظهور له، سواء ألحق بالزانى أم لا فلا تعلق له بالمسألة المذكورة (المصاهرة بالزنا) (النووى: شرح صحيح مسلم ا/٢٠٠١) ايج ايم سعيد كمبنى، كراتشى)

فالامر بالاحتجاب انما هو لشبهة الاجنبية من سودة لا لشبهة ثبوت نسبه من عتبة.

.....فالاستدلال بالحديث على تاثير الزنا في القرابة والحرمة النسبتين في غاية من البعد وابعد منه قياس الحرمة الصهرية عليها ، لان الحرمة النسبية اقوى من حرمة المصاهرة لان الذي يحصل

فى النسب هو البعضية الحقيقة ، وفى المصاهرة تنشأ بين الزوجين نوع من البعضية المعنوية ، فهناك عدد من القرابات تحرم فى النسب ولاتحرم فى المصاهرة.

فيحرم على الرجل نكاح عماته وخالاته وكذا فروع والديه كالاخت وبنت الاخ وبنت الاخت ولاتحرم عليه عمة امراته و لا خالتها و لا فروع والديها الا جمعا، و من هنا اتفقت الشافعية على جواز ان ينكح الرجل ام مزنيته او بنتها بنيما كرهوا نكاح الزاني بالمخلوقة من ماء الزنا و ذهب بعضهم الى عدم صحة هذا النكاح اذا تيقن انها من مائه (المهذب مع شرح المجموع، ٢١٩/١٦) فلا يصح قياس حرمة المصاهرة على حرمة النسب خاصة اذا كان ثبوت حرمة النسب في غاية من الخفاء بل مما يقتضي العجب، ولعله لضعف هذا الاستدلال لم يذكره عامة الحنفية في كتبهم، حتى ان ابا بكر الرازى ايضا لم يذكره في احكام القران رغم انه اطول الحنفية نفسا و اشبعهم كلاما في هذه المسالة و الحق ان الباحث بعد التامل و امعان النظر يجد نفسه مضطرا الى ان يقول ما قاله ابن حزم:

"قُدر منا ان نفهم وجه احتجاجهم بهذا الخبر فما قدرنا عليه" (ابن حزم: المحلى ٥٣٣/٩، دار الجيل بيروت ط)

الدليل الرابع:

واستدلت الحنفية بقياس الزنا على الوطء بالملك (ملك نكاح او يسمين) بجامع معنى البعضية، فان سبب الحرمة في الوطء

بالنكاح هو ان الوطء سبب للولد والولد يحدث بينهما نوعا من البعضية لانه متخلق من الماء ين و ينسب الولد الى كل منهما كاملا فصار الرجل و المرأة كان كل واحد منهما جزء من الآخر، شم تتعدى شبهة البعضية هذه منهما الى اصولهما و فروعهما، فتحرم اصولها و فروعها عليه و تحرم هى على اصوله و فروعه "و هذا المعنى لا يختلف بالملك و عدم الملك لان سبب البعضية حسى " (السرخسى: المبسوط، ٣/٥٠٢، ادارة القرآن و العلوم الاسلامية كراتشى، سنة ٢٠٥١هه)

يعنى كما ان الوطء بالنكاح مغض الى الولد كذلك الوطء الحرام يفضى اليه.

ولمعرفة مدى صحة هذا القياس او ضعفه يجدر بنا تحليله و تقسيمه الى المراحل الآتية:

(/)..... الوطء سبب للولد سواء أكان الوطء حلالا او حراما، و هذا امر حسى.

(٢)..... وبسما ان الولد متخلق من مائيهما فهو جزء منهما، و هذه الجزئية ايضا حسية لاتختلف بكون الوطء حلالا او حراما.

(٣)..... البعضية بين الولد و ابيه و بنيه و بين امه يحدث نوع بعضية بين الابوين فصارا كانهما شيء واحد فصارت اصولها و فروعها كاصوله و فروعها كاصوله و فروعها كاصولها و فروعها، والدليل يتوقف على كون هذه البعضية ايضا حسية حتى يختلف حكمها باختلاف الحلال و الحرام.

ولكن نظرة متانية تظهر لنا انها ليست حسية، فان كون الشيء قد اخذ بعض اجزائه من هذا و بعضها من ذاك لا يجعل هذا جزء من ذاك، فانا اذا اخذنا اجزاء من "أ" و اجزاء من "ب" و ركبنا من هذه الاجزاء "ج" فلا شك ان هناك علاقة بعضية بين "ج" و "أ" من جهة و بين "ج" و "ب" من جهة اخرى، ولكن ليست هناك بعضية بين "أ" و "ب" حسيا على الاطلاق.

فاذا كان الولد يؤدى الى علاقة البعضية بين ابويه فانها لا تكون الا شرعية، وهى تتوقف على ان يكون بهذا الوطء فى اعتبار الشرع نوع حرمة و اعتراف تصح به نسبة الولد الى والده شرعا، و من هنا اناطت الشافعية حرمة المصاهرة بكون الموطوءة فراشا يصح به ثبوت النسب (المهذب مع شرحة المجموع، ٢ ١ / ٢١)

و عبروا عنه بانه يشترط لثبوت المصاهرة بالوطء كون الماء محترم حال الادخال و الانزال (تحفة المحتاج، ٣٠٢/٤)

ف افساء الوطء الى البعضية بين الزوجين بواسطة الولد ليس امر حسيا، فقول السرخسي: "سبب البعضية حسى" محل نظر.

و قد اعترض على دليل الحنفية المذكور ان كون كل واحد من الزوجين جزء من الآخر يقتضى حرمة الاستمتاع بينهما الا مرة واحلدة، و اجاب عنه السرخسى قائلا: "ان البعضية الحكمية عملها كعمل حقيقة البعضية، وحقيقة البعضية توجب الحرمة فى غير موضع الضرورة لا توجب... فكذلك شبهة البعضية توجب الحرمة فى غير موضع الضرورة و

في حق الموطوء ة ضرورة (المبسوط للسرخسي، ٢٠٥/٣)

ولكنه يقتضى حرمة المزنية على الزانى على الاقل فانه لا ضرورة فيها ولم يذهب الحنفية الى هذه الحرمة، وذهب ابو بكر الرازى الى ان اثبات الحرمة في هذه المسئلة تغليظ عقوبة، فاذا كان الوطء الحلال يحرم الام و البنت فالزنا اولى بايجاب الحرمة (احكام القرآن للجصاص، ١٣/٢)

ومما يدل على ان التحريم قد يكون تغليظا و عقوبة قوله تعالى" فَبِطُ لُمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمُنَا عَلَيْهِمُ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتُ لَهُمُ وَبِصَدِّهِمُ عَنُ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا" (سورة النساء: الآية: ١٢٠)

ولكن هذا الدليل لم يرتضه السرخسى ورده بان تعليل انما يكون لتعدية حكم النفس الى غير المنصوص لا لاثبات امر جديد، فيجب وجود العلة فى المسئلة المنصوص عليها حتى يتعدى حكمها منها الى غيرها "والمنصوص هنا حرمة ثابتة بطريق الكرامة" (المبسوط، ٢٠٢/٣) لابطريق التغليظ والعقوبة.

وايضا الحرمة هنا قد تثبت على غير الزانى كما اذا زنا و العياذ بالله بالله بحليلة ابنه ولا معنى للعقوبة و التغليظ على غير الزانى ، فانه ينافى قوله تعالى "ولا تزر وازرة وزر اخرى" (سورة الاسراء: الآية ١٥)

واستدل الكاسانى على اثبات الحرمة بالزنا بقياس آخر قائلا: "لان الوطء الحرام انما كان محرما لمعنىٰ هو موجود هنا، وهو انه يصير جامعا بين المراة و بنتها بالوطء من حيث المعنىٰ، لان وطء احداهما يذكره وطء الاخرى، فيصير كانه قاض وطره منهما جميعا ...و هذا المعنى موجود في الوطء الحرام" (بدائع الصنائع، ٢١١/٢)

لكن هذا الدليل منقوض بوجهين: الاول أن يقتضى ان تحرم عليه اخت زوجه اذا طلقها وانقضت عدتها، والثانى ان هذا الدليل لا يطرد في المحرمات الاربع للمصاهرة لان هذه العلة لا توجد في حرمة امراة الاب و امرة الابن.

ادلة من ذهب الى عدم ثبوت هذه الحرمة بالزنا:

واستدل من ذهب الى ان الزنا لايوجب حرمة المصاهرة بالكتاب والسنة والقياس.

الكتاب: اما الكتاب فاستدلوابه بوجهين:

الاول: قوله تعالى "واحل لكم ماوراء ذلكم "(سورة النساء: ٢٣)

يدل على ان الاصل في بنات آدم الحل وان ماسوى ماذكر قبله من المحرمات في قوله تعالى "حرمت عليكم امهاتكم" الخ حلال ما لم يقتض الحرمة دليل يصلح معارضا لهذا النص، وماذكروه من الادلة على ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا فليس من القوق بمكان يصلح به ان يكون مخصصا او معارضا لهذه الآية وكذلك قوله تعالى: فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع" (سورة النساء)

يدل على اباحة كل امرأة طابت له واراد النكاح بها ما لم يدل دليل قوى على خلاف ذلك.

والثانى: قال الله تعالى"وهو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا "(سورة الفرقان:۵۳)

حيث امتن الله سبحانه وتعالى بقربة النسب وقربة الصهر ، فكما ان النسب لايثبت بالزنا كذلك لاتثبت به قربة المصاهرة، وايضا المصاهرة نعمة من نعم الله تعالى فلاتثبت الا بالمباح.

يقول الامام الشافعي رحمه الله في كتابه الام:

"و ذلك ان التحريم بالنكاح انما هو نعمة لا نقمة، فالنعمة التى تثبت بالحلال لا تثبت بالحرام الذى جعل الله فيه النقمة عاجلا اور آجلا" (الشافعي، الامام، كتاب الام، ٢٦/٥ دار المعرفة بيروت)

اما السنة فاستدلوا منها بما يلي:

السنة

(۱) روى البيهقى بطرق الى عثمان بن عبد الرحمن عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت :سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يتبع المرأة حراما أينكح ابنتها، أو يتبع الابنة حراما أينكح أمها؟ قالت :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ": لا يحرم الحلال الحرام، إنما يحرم ما كان بنكاح حلال (البيهقى: السنن الكبرئ، ١٩/٧)

و قد اعترض عليه بانه ضعيف لتفرد عثمان بن عبد الرحمن به. قال البيهقي:

"تفرد به عثمان بن عبد الرحمن الوقاص هذا، و هو ضعيف قاله يحيى بن معين و غيره من ائمة الحديث" (المرجع نفسه)

وعزا الحافظ ابن حجر هذا الحديث الى الطبرانى والدار قطنى. و قال:

"فى اسنادهما عثمان بن عبد الرحمن الوقاص و هو متروك" (فتح البارى، ١٥٦/٩)

فالحديث ضعيف لا يصلح وحده للاحتجاج به لكنه اذا اضيف الى حديث ابن عمر الآتى فانه يكسبه قوة. 1

(٢) قال ابن ماجه:

"حدثنا يحيى بن معلى بن منصور قال:حدثنا إسحاق بن محمد

ل لكن قال الالباني هذا باطل، فقال:

"لا يحرم الحرام، إنما يحرم ما كان بنكاح حلال ."باطل.

أخرجه الطبراني في "الأوسط (1/2/1)" من زوائد المعجمين وابن عدى في "الكامل (1/2/1)" وابن حبان في "الضعفاء (1/2/1) "والدار قطني (1/2/1) والبيهقي (1/2/1) من طريق المغيرة بن إسماعيل بن أيوب بن سلمة عن عثمان بن عبد الرحمن الزهرى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت ":سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يتبع المرأة حراما، أينكح ابنتها، أو يتبع الابنة حراما، أينكح أمها؟ قالت :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ...فذكره، قال البيهقي :تفرد به عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي هذا وهو ضعيف، قاله يحيى بن معين وغيره من أثمة الحديث. قلت :بل هو كذاب، قال ابن حبان: كان يروى عن الثقات الموضوعات، وكذبه ابن معين في رواية عنه، وقال عبد الحق في "الأحكام "(ق 1/2/1) والهيشمي في "المجمع (1/2/1) ":وهو متروك، وكذا قال الحافظ في "التقريب "وزاد :وكذبه ابن معين.

قلت : والراوى عنه المغيرة بن إسماعيل مجهول كما قال الذهبي.

والحديث ذكره ابن أبى حاتم فى "العلل (ا $\Lambda/1)$ "من طريق المغيرة بن إسماعيل عن عمر بن محمد الزهرى عن ابن شهاب به ثم قال:

قال أبي : هذا حديث باطل، والمغيرة بن إسماعيل وعمر هذا، هما مجهو لان.

قلت : كذا وقع فى "العلل: "عـمر بن محمد الزهرى بدل عثمان بن عبد الرحمن الزهرى فلا أدرى أهـكذا وقع فى روايته، أم تـحرف على الناسخ والطابع (سلسلة الاحاديث الضعيفة، تحت رقم الحديث ٣٨٨)

الفروى قال: حدثنا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى صلى الله عليه وسلم، قال: لا يحرم الحرام الحلال" (ابن ماجه، السنن، ص ١٣٥٥، قديمي كتب خانه كراتشي)

ورواه البيهقى عن جعفر بن احمد بن سام عن اسحاق بن محمد الفروى. الخ (السنن الكبرئ، ١٩٨/٥)

اما رجال حديث ابن ماجة فنافع غنى عن التعريف به او نقل اقوال الائمة في تعديله اما يحيى بن معلى فقال ابن حجر العسقلاني في التقريب: "صدوق، صاحب الحديث من الحادية عشر".

أما اسحاق بن محمد فرمز له ابن حجرج فى التهذيب _"خ، ت، ق" مـمـا يـدل على انه من رجال البخارى و الترمذى و ابن ماجه، اخرج عنه البخارى فى كتاب الصلح و كتاب الجهاد و كتاب فرض الخمس بغير فرض الخمس بغير واسطة و فى الصلح بواسطة (صحيح البخارى مع فتح البارى، ٥/٥٠٣،باب قول الامام لاصحابه: اذهبوه بنا تصلح من كتاب الصلح، ٢/١٩١، باب فرض الخمس)

لكنه من رجال البخارى الذين تكلم فيهم وانتقد عليه بتخريجه عنهم، لكن يعتذر للبخارى بانه (اى الراوى) لم يكن متهما فى عدالته وانما تكلموا فيه لاجل سوء حفظه بعد ذهاب بصره، قال ابن ابى حاتم: "كان صدوقا لكن ذهب بصره فربما لقن و كتبه صحيحة "رتهذيب التهذيب، ١٨٨١)

و قال الحافظ ابن حجر: "صدوق كف، فساء بصره" فلعل

البخارى اخذ عنه قبل ذهاب بصره، والطعن فى الراوى من اجل حفظه لا يوجب ضعف حديثه و انما ينزله من مرتبة الصحيح الى مرتبة الحسن.

ثم ان الحديث رواه عن اسحاق هذا يحيى بن معلى فى سنن ابن ماجة و جعفر بن احمد فى سنن البيهقى، فتحديثه هذا الحديث يحيى بن معلى مرة، و جعفر مرة اخرى من غير اختلاف فى السند او المتن يزيل أو يضعف احتمال الخطاء بسبب كف بصره و سوء حفظه

اما عبد الله بن عمر العمرى الذى يروى هذا الحديث عن نافع فيمن رجال مسلم والاربعة مختلف فيه، وثقه احمد و ابن معين و ابن عدى العجلى و يعقوب بن شيبة و ابن عدى، و ضعفه ان المدينى و النسائى والبخارى و يحيى بن سعيد والذين ضعفوه لم يضعفوه لاجل طعن في عدالته وصدقه و انما ضعفه من اجل حفظه، قال الخليلى "ثقة غير ان الحفاظ لم يرضوا حفظه" و قال ابن حبان: كان فمن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الضبط فاستحق الترك (تهذيب التهذيب، ٣٢٨/٥)

ويظهر من هذا العرض السريع لاقوال المحدثين فيه ان حديثه لا ينحط عن درجة الحسن او على الاقل، ضعفه ليس شديدا لايتحمل فالذين ضعفو حديث عائشة الماضى ذكروا ان حديث ابن عمر اصلح منه، قال البهيقى: "وعند بعض العلماء حديث عبد الله العمرى امثل" (السن الكرى، ١٥٦/٩)

وقال ابن حجر: "و قد اخرج ابن ماجة طرفا منه من حديث ابن عسر: لا يحرم الحرام الحلال، واسناده اصلح من الاول "اى حديث عائشة" (فتح البارى، ١٥٦/٩)

ويتضح بما ذكرناه هنا وما ذكرناه فى دلائل الحنفية والحنابلة انه لا يوجد عند احد من الفريقين حديث صحيح لم يتكلم فيه، ولعل ما استدلت به الشافعية والمالكية من حديث ابن عمر احسن سندا من حديث ابن هانئ او ام هانئ الذى استدل به الحنفية .

هذا، وقد تكلم بعض الحنفية في هذا الحديث من جهة دلالته على ماذهب اليه الشافعية ،لكنه كلام لاطائل تحته، على ان سياق حديث عائشة ويؤيد دلالة الحديث على عدم ايجاب الزنا حرمة المصاهرة كما يؤيد ذلك مارواه البيهقي وصححه وذكره المصاهرة كما يؤيد ذلك مارواه البيهقي وصححه وذكره البخارى تعليقا ان عليا سئل عن رجل وطئ ام امرأته فقال: لايحرم الحرام الحلال (السنن الكبرى للبيهقي، ١٢٩/ ١، وصحيح البخارى مع فتح البارى، ٩/١٥٥)

القياس:

استدلت الشافعية بوجوه من القياس، منها ما يلى:

(/)..... العلة فى ايجاب النكاح والوطء بملك يمين ــ او نكاح فاسد ان المراة تصير بهذه الامور فراشا، و الزنا لا يجعلها فراشا فلا تثبت به الحرمة، ومما يدل على ان الفراش و ثبوت النسب هى العلة قوله تعالى "و هو الذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا و صهرا" حيث قرن ذكر الصهر بذكر النسب و رتب كليهما على

امر واحد و هو كونه مخلوقا من الماء فظهر ان الصهر يثبت فيما يثبت فيه النسب (المهذب مع شرحه المجموع، ٢١١/٢١-٢١)

(٢) لم ترتب الشريعة الاسلامية على الزنا احكام الوطء المشروع الاخرى من وجوب العلمة او الاستبراء، ففي الدر المختاد:

"او الموطوء قبزنا، اى جاز نكاح من رآها تزنى، وله وطؤها بلا استبراء" (الدرالمختار مع حاشيته ردالمحتار: ٥٠/٣)

و علق عليه ابن عابدين قائلا:

"اى عندهما، وقال محمد: لا احب له ان يطأها مالم يستبرئها هداية ... الا ان يفرق (اى بين نكاح الموطوء ة بملك يمين و بين نكاح المزنية) بان ماء الزنا لا اعتبار له ... الخ "(المرجع السابق) فكذلك ينبغى ان يكون هذا الوطء غير معتبر في ايجابه حرمة المصاهرة.

(٣)..... وهناك معنى آخر فى حرمة المصاهرة يقتضى ان لا تثبت هذه الحرمة بالجماع الحرام، و يتضح ذلك المعنى بالرجوع الى ما ذكرناه فى معنى المصاهرة اللغوى، فقد تلخص لنا مما ذكرناه هناك ان القرابة الصهرية ترجع الى معنيين لغويين: الاول القرب و الثانى الذوبان، فالزواج يقرب كلا من الزوجين الى اسرة الآخر و تذوب به شخصيتهما و ينصهران فى قالب جديد، و هذا يقتضى عرفا وشرعا ان يعتبر كل واحد منهما اقرباؤه الآخر، كانهم اقرباؤه هو، و يحترمهم كما يحترم اقرباؤه

و يظهر ذلك من اطلاق لفظ "الام" و "الاب" على ابوى الزوج اوالزوجة في العرف و العادة و يدل عليه ايضا ما رواه ابو داود عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال: "احق ما اكرم عليه الرجل ابنته او اخته" (أبودارد: السنن، ۱/۲۹۰، ايج ايم سعيد كمبني، كراتشي)

اى يكرم الرجل لان بنته او اخته تحته.

ويبلغ احترام ذوى قرابة الزوج و احلالهم منزلة اقربائه قمته فى اصول الزوج و الزوجة و فروعه ما حيث يصير هؤلاء بمنزلة اصوله و فروعه فى حرمة النكاح المؤبدة واحكام الحجاب، القرابات الجانبية محرمة فى النسب من الاخوات و الخالات و العمات فلم تحرم، هنا الى مؤقت، فلا يجوز له نكاح اخت زوجه او عمتها او خالتها مراعاة لمرتبة الاحترام الادنى من القرابات التى تقع فى عمود النسب.

فحرمة المصاهرة تنشأ من علاقة و قرابة تنصهر بهما الاسرتان فى قالب جديد، و ذلك لا يتصور الا فى النكاح، اما الوطء بملك يمين او بشبهة فانه و ان لم يكن نكاحا لكنه تترتب عليه اهم آثار النكاح وهو ثبوت النسب فاخذ حكمه فالموطوء ة بملك يمين او شبهة (مثل النكاح الفاسد) وان لم تكن زوجته لكنها حلت منه مكانا يمكن ان تصير به ام اولاده.

وبعد هذا التطواف في ادلة الفريقين يتلخص لنا ان الحنفية استدلوا من القرآن بقوله تعالى "ولاتنكحوا ما نكح آبائكم"

والشافعية بقوله تعالى "واحل لكم ماوراء ذلكم" وقوله تعالى فانكحوا ماطاب لكم من النسآء" وقوله تعالى "وهوالذى خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا"

واتضح ممااسلفناه ان دليل الشافعية والمالكية اصرح من دليل الحنفية والحنابلة ، اما السنة فاستدلت الحنفية منها بحديثين حديث عائشة في امر رسول الله عليه سودة بالاحتجاب من ابن وليدة ابيها زمعة وحديث ابي هانئ "من نظر الى فرج امرأة لم تحل له امها ولابنتها"

وقد بينا انه لاعلاقة لحديث عائشة بالموضوع ، اما حديث ابى هانئ فضعيف لكثرة خطأ الحجاج وتدليسه وروايته هذا الحديث ب"عن "وما استدلت به الشافعية من حديث ابن عمر "لايحرم الحرام الحلال"فهو ايضا لايخلو من كلام في اسناده، لكنه اصلح حالا من حديث ابى هانئ خاصة اذا اعتضد بحديث عائشة، اما القياس فلا تخفي قوة ما ذهب اليه الشافعية من جعل الفراش مناطا للتحريم ومتانته وقربه الى قواعد الشريعة وبعده عن ورود الاعتراض عليه، وهذا العرض لادلة الفريقين يوضح لنا ان قول من ذهب الى عدم ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا اقوى دليلا وان كان القول بالتحريم احوط.

(5)دواعي زناسے حرمت كے ثبوت كاحكم

حرمتِ مصاہرت ثابت ہونے نہ ہونے کی پانچویں اور آخری صورت وہ ہے کہ جس میں وطی

حرام لینی زنا کا وقوع تو نہ ہو، البتہ غیر مباح طریقہ پر (یعنی نکاح وملک یمین کے بغير) دواعي وطي يعني بوس و كنار لمس اورنظرا لي فرج الداخل كاوقوع ہو۔ اس بارے میں فقہائے کرام کے موقف کو بیان کرتے ہوئے مولا ناموصوف زیدمجد ہو رقم طراز ىل:

ثبوت الحرمة الصهرية بالقبلة او المس أو النظر في المحل الحرام:

اذاكان الزنا لايحرم الاصول والفروع عند الشافعية والمالكية فـمـقـدمـاتـه اولـي ان لاتثبت به الحرمة ،اما الحنابلة فذكروا في المسألة روايتين:

الاولى: انه لاتنشر به الحرمة وهي اصح الروايتين من احمد صححهاالمرداوي وكثيرون آخرون.

والرواية الثانية: ان هذه الامور تثبت حرمة المصاهرة اذا كانت عن شهوـة و ذهب الحنفية الى ان المس والتقبيل والنظر الى الفرج الداخل او نظرها الى ذكره عن شهوة يوجب الحرمة ، وتـكـفـي الشهـو ة من جانب و احد سو اء اكان من الرجل او المر أة ولافرق عندهم في ذالك بين العمد والخطاء والنسيان ،والاصل الـذي ذكره متاخر والحنفية هو ان المحرم هو الوطء المفضى الى الولد او المس الذي يكون سببا لهذ الوطء.

اس سے معلوم ہوا کہ مقدمات زنا (مس، تقبیل، نظر الیٰ فرجھا الداخل ونظر الیٰ ذكرالرجل عن شهوة) يحرمتِ مصاهرت كاثبوت وعدم ثبوت بهى مجتهد فيهاورفقهائ کرام حمهم الله کے درمیان مختلف فیہ مسئلہ ہے۔

جس میں شافعیہ اور مالکیہ کے نز دیک اور حنابلہ کی اصح الروایتین کے مطابق حرمت ثابت

نہیں ہوتی،اور حفیہ کے نزدیک اور حنابلہ کی ایک روایت کے مطابق ثابت ہوجاتی ہے۔ اس کے بعد مولانا موصوف زید مجد ۂ نے فقہائے کرام کے مذکورہ موقف پران کے دلائل پیش کر کے ان کے درمیان مناقشہ بھی فرمایا ہے۔

مولانا موصوف زید مجدهٔ کا بظاہر مقصدا سموقعہ پریہ بتلانا ہے کہ فقہ خفی میں اس صورت میں جبکہ صرف مقدمات زنا کا تحقق ہو، حرمتِ مصاہرت امر مجتمد فیہ ہے، اور حنفیہ کے نزدیک اس صورت میں حرمت کے ثبوت کی بنیا دی وجہ احتیاط ہے۔ چنانچے فرماتے ہیں:

ادلة الحنفيه:

(۱) حديث أبى هانئ والذى مر ذكره فى المسئلة الماضية ولفظه:قال رسول الله عَلَيْكُ من نظر الى فرج امرأة لم يحل له امها ولا بنتها: لكن ذكرنا ان الحديث لا يصلح للاحتجاج به ولا ان يخص به قوله تعالى: (واحل لكم ما وراء ذلكم) على ان الحديث يحتمل ان يراد فيه بالنظر الى الفرج الجماع لان الجماع من الامور التى تكثر الاشارة اليها والكناية عنها، فتذكر المضاجعة ويراد بها الجماع، كما روى عن ابن عباس وسعيد بن جبير فى تفسير قوله تعالى (واهجروهن فى المضاجع) (النساء: ٣٣)

وذكر ابن جرير طبري عن سعيد بن جبير في تفسير قوله تعالى

ل حديث من مس ذكره يحتمل التأويل بأن يجعل مس الذكر كناية عن البول لأنه غالبا يرادف خروج الحدث فعبر به عنه كما عبر بالمجيء من الغائط عما يقصد الغائط لأجله في قوله تعالى (أو جاء أحد منكم من الغائط) قلت ومثل هذا من الكنايات كثير فيما يستقبح التصريح بذكره (حاشية السندى على سنن ابن ماجه، ج ا ص ك ا ، كتاب الطهارة و سننها، باب الرخصة في ذلك)

(او لا مستم النساء)قال ذكرو اللمس،وقال ناس من العرب،اللمس الموالى: ليس بالجماع،وقال ناس من العرب،اللمس الجماع،فاتيت ابن عباس فقال: ان ناسا من الموالى والعرب اختلفو فى اللمس ،فقال الموالى: ليس بالجماع ،وقالت العرب الجماع ،قال: من اى الفريقين كنت،قلت: كنت من الموالى ، قال:غلب فريق الموالى،ان المس واللمس والمباشرة الجماع ولكن الله يكنى ماشاء بما شاء ،وفى رواية عن ابن عباس قال:هوالجماع ولكن الله يعف ويكنى (تفسير طبرى ١٥/٣)

فاحتمال ارادة الجماع بالنظر الى الفرج ليس ببعيد، وقد ذكر هذالاحتمال ابن قدامة في اثر ابن مسعود الآتي (المعنى ج ٢)

(۲) استدل العلامة ظفر احمد العثماني -رحمه الله -لمذهب المحنفية بما رواه ابن سحنون في المدونة عن ابن وهب عن يحيى بن ايوب عن ابن جريج يرفع الحديث الى النبي عَلَيْتُهُ في الذي يتنزوج السمرأة فيغمزها ولا يزيد على ذلك: لا يتزوج ابنتها (المدونة: ۲۰۱/۲)

لكن الحديث في المرأة المعقود عليها كما يدل عليه قوله"في الذي يتزوج المراة"فلا علاقة للحديث باللمس والتقبيل والنظر في المحل الحرام وكذلك الآثار التي ذكرها سحنون بعدهذا الحديث كقول ابن مسعود "اذا قبل لها فلا تحل له الابنة ابدًا،فان تخصيص الابنة بالذكر يدل على ان المقصود هنا بيان حكم الزوجة،فانما هي التي تفرق فيها بين الام والبنت فالام تحرم

بنفس العقد وتحريم البنت يتوقف على الدخول او ما يقوم مقامه من اللمس وغيره، وكذلك معظما الآثار التي استدل بها القائلون بالتحريم بالتقبيل والمس وغيرهما في المحل الحرام لا علاقة لها بالمسألة وانما هي في المنكوحة او الامة او على الاقل لا تنصيص فيها على كون المس وما شاكله في الاجنبية بل القرائن تدل على خلاف ذلك كما في اثر ابن مسعود الماضي آنفا وكذا قول ابن مسعود "لا ينظر الله فرج امرأة وابنتها "فانه يحتمل اولا: ان يكون المراد به الوطء فقط كما يدل عليه الاقتصار على ذكر البنت وثانيا : يحتمل ان يكون المراد به المحل الحلال فقط وسياق الكلام يقوى هذا الاحتمال فانه وعيد على الجمع بين النظرين لا على النظر الى فرج امرأة دون النظر الى فرج بنتها (ويحتمل أن يكون المراد بيان المعصية فقط انقل)

واستدل ابوبكر الجصاص بهذه الآثار باضافة الاجماع اليها فقال: "فكل من حرّم بالوطء الحرام اوجبه باللمس اذا كان، بشهوة، ومن لم يوجبه بالوطء الحرام لم يوجبه باللمس بشهوة ولا خلاف في ان اللمس المباح في الزوجة وملك اليمين يوجب تحريم الام والبنت الاشيئا يحكى عن ابن شبرمة انه قال: لا تحرم باللمس وانما تحرم بالوطء الذي يوجب مثله الحد، وهوقول شاذ قد سبقه الاجماع بخلافه" (احكام القرآن للجصاص

ولكن دعوى العموم في قوله "فكل من حرم بالوطء الحرام

الخـ"منقوضة بما ذكرنا من مذهب الحنابلة ،فان الوطء الحرام ينشر الحرمة ولا ينشر ها المس والتقبيل والنظر بشهوة فى الصحيح عندهم وكذلك فرق بين"الوطء الحرام وبين اللمس وغيرها ابو هريرة فيما ذكره عنه البخارى في صحيحه "لاتحرم عليه حتى يبلزق بالارض يعنى حتى يجامع (صحيح البخارى مع فتح البارى ٩/١٥٣)

وكذلك فرق بين الوطء ودواعيه ابن شبرمة كما ذكره الجصاص، واجاب بعض الحنفية عن اثر ابى هريرة قائلا: "ان التفسير بقوله" يعنى حتى يجامع لم يدر قائله انه ابوهريرة او غيره، واذاجاء الاحتمال بطل الاستدلال، فان قول التابعي لاحجة فيه، والالزاق بالارض يحتمل الجماع والمباشرة واللمس والنظر الى الفرج الداخل جميعا، فتخصيصه بالجماع دعوى بلانية (اعلاء السنن ١ ١/١١)

ولا يخفى مافى هذا الكلام من البعد والضعف فانه على تقدير ارادة المباشرة واللمس والنظر يكون معنى قول ابى هريرة ان اللمس والنظر الى فرجها الداخل يحرمان اذا صدر وهى ملزقة بالارض واما اذا نظر أليها او مسها وهى جالسة او قائمة فلا تثبت الحرمة ولا شك انه لاقائل بهذا.

وكذلك يتضح عدم صحة ماقاله الجصاص" ولاخلاف في ان اللمس المباح في الزوجة وملك اليمين يوجب تحريم الام والبنت" بما ذكرناه في المسألة الاولى والثانية ، فثبوت الحرمة

باللمس ونحوه في المنكوحة لم يزل مختلفا فيه منذ عصر الصحابة واختلفت في المسألتين اقوال الائمة الاربعة ايضا. ادلة الشافعية والمالكية والحنابلة:

استدلت الشافعية والمالكية في هذه المسألة بما استدلوا به على عدم ثبوت الحرمة بالزنا فاذا كان الوطء الحرام لايوجب الحرمة الصهرية فاللمس الحرام ونحوه اولى ان لاتثبت به هذه الحرمة، اما الحنابلة فاستدلوا بما ذكرناه في مسألة عدم حرمة البنت بلمس الزوجة وكذا عدم ثبوت الحرمة باللمس ونحوه، بملك يحمين من ان الحرمة لاتثبت الا بنص او قياس ، ولا نص هنا، ولايصح قياس اللمس ونحوه على الوطء ، فان الوطء يتعلق به من الاحكام ما لايتعلق باللمس من استقرار المهر والاحصان والاغتسال والعدة وافساد الاحرام والصيام (المعنى ٢/٥٨٥)

وكذلك قوله تعالى "واحل لكم ماوراء ذلكم" يدل على عدم ايجاب اللمس الحرام ونحوه الحرمة الصهرية لانه لم يوجد دليل للتحريم يصلح مخصصا لعموم الكتاب، فحديث ابى هانئ ضعيف ومحتمل لمعنى الوطء ومرسل ابن جريج صريح فى الزوجة فلايدل على حكم الاجنبية، اما آثار الصحابه فهى غير صريحة فى كون اللمس ونحوه فى المحل الحرام بل هى اما صريحة فى المنكوحة او المملوكة او تشتمل على قرائن تؤيد ارائة المنكوحة او المملوكة...وايضاهى معارضة بماروى عن ابن هريرة انه قال: لاتحرم حتى يلزق بالارض، وماروى عن ابن

عباس من عدم حرمة الربيبة بما دون الجماع (صحيح البخارى مع فتح البارى ١٥٨/٩)

فانهااصرح مما ذكره الحنفية من آثار الصحابة وبهذا يظهر ان مذهب الحنفية في مسألة القبلة ونحوها اضعف منه في مسألة الوطء الحرام، وليس هناك داع الى اختيار هذا القول الا الاحتياط.

دواعی زناسے حرمت کے ثبوت کا مدارا حتیاط وقیاس پرہے

دونوں طرف کے دلائل ذکر کرنے کے بعد مولانا موصوف زید مجدۂ نے دواعی زنا سے حنفیہ کے نزدیک حرمت کے ثبوت کواحتیاط وقیاس پر بنی ہونے کی تضریح کی ہے، چنانچے فرماتے ہیں:

ولعل الحنفية ايضاً لم يذهبواالى اثبات الحرمة نظراً الى قوة الدليل بل اختاروه لمجرد الاحتياط فى الفرج ، فيقول الكاسانى: فكان الاحتياط هو القول بالحرمة (بدائع الصنائع ٢٢١/٢) ويقول ايضاً: فيجب القول بالحرمة احتياطاً (بدائع الصنائع ١٢٧/٢) وممايدل على ان الحنفية اختارواالقول بالتحريم لمجرد الاحتياط ما ذكره بعض الحنفية من انه يجوز الخلوة بام المزنية وبنتها وان كانتا تحرمان عليه مؤبداً فى حين جازت له الخلوة ، لان حرمة النكاح بأم المزنية انما هى للاحتياط والأحتياط هنا فى حرمة الخلوة .

مولا ناموصوف کے موقف کی تائید حنفیہ کی متعدد عبارات سے بھی ہوتی ہے۔

چنانچەنتقالقدىرىسى ہے:

ولایشبه هانداالوطء لان حرمته منصوص علیها، وحرمة الدواعی غیرمنصوص علیها (فتح القدیرج ۲۳ س ۲۵۱، کتاب الطلاق، باب الظهار) اورالمبسوطلسر همی میں ہے:

وثبوت حرمة المصاهرة بالزنا مختلف فيه بين العلماء وأبوحنيفة رحمه الله يقول: كثير من الفقهاء لايرون اللمس والتقبيل موجباً للحرمة، وليس في اثبات الحرمة نص ظاهر بل نوع احتياط أخذنا به من حيث أقامة السبب الداعي الى الوطء مقام الوطء (المبسوط للسرخسي، ج 9 ص ١١ / كتاب الحدود، باب الاقرار بالزنا)

اور منحة الخالق على البحرالرائق ميس ہے:

يشترط فى الحرمة المؤبدة عنده أن تكون ثابتة بالإجماع أو بالحديث المشهور قال فى الفتح وأبو حنيفة إنما يعتبر الخلاف عند عدم النص على الحرمة بأن تثبت بقياس أو احتياط كثبوتها بالنظر إلى الفرج والمس بشهوة؛ لأن ثبوتها لإقامة المسبب مقام السبب احتياطا فهى حرمة ضعيفة لا ينتفى بها الإحصان الثابت بيقين (منحة الخالق على هامش البحر الرائق، ج٥ص٣٢، كتاب الحدود، باب حد القذف)

وطی کے ذریعہ حرمت مصاہرت ثابت ہونے کی اصل علت جزئیت بتلائی جاتی ہے، جو حقیق ولدیت سے ثابت ہوتی ہے، وطی کو ولدیت کا سبب مان کراس پر حرمت کا حکم لگایا گیا ہے اور وطی کا بہر صورت سبب ولدیت وجزئیت ہونا ضروری نہیں ، کیکن احتیاط کی وجہ سے جانب حرمت کو ترجیح دی گئی ہے، پھراس سے آگے بڑھ کر دواعی وطی کو احتیاطاً وطی کے قائم مقام کردیا ہے (جبکہ خودوطی بھی جزئیت کا سبب ہونے میں ایک دوسری چیزیعنی ولدیت کے قائم مقام تھی) اس سے معلوم ہوا کہ دواعی وطی کا جزئیت کے قائم مقام ہونا وطی سے کم درجہ کی

فقه فی کےمطابق فتوی دینے میں پیش آمدہ مشکلات

آج کل حرمت مصاہرت کے مسکلہ میں فقہ خفی کے مطابق فتویٰ دینے میں بعض اوقات بہت سی مشکلات پیش آتی ہیں، جواس مسله میں تخفیف اور مدھب غیر برفتو ہے کی گنجائش کی متقاضی ہیں،اس سلسلہ میں مولا نا موصوف زیدمجد ہتم رفر ماتے ہیں:

المسألة في ضوء قواعد الشريعة العامة:

لقد جرت عادة الفقهاء انهم يلجأون الى قو اعد عامة للشريعة عند تعارض الادلة ، فيأخذون مايرون انه اوفق بالقواعد ، فينبغي للتوصل الى ماهو الراجح في هذه المسالة النظر فيها على ضوء هذه القواعد والاصول.

فقاعلية:"اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام" او قاعدة ترجيح دليل الحرمة عند تعارض المبيح والمحرم تقتضي اختيار ماذهب اليه الحنفية ولكن قاعدة نفى الحرج وازالة الضرر وجلب المشقة التيسير، ومراعاة المصلحة واقتضاء عموم البلوي التخفيف هذه كلها ترجح جانب الحلة واليك ببيانه بشيئ من التفصيل.

/ : ان الفرقه بين الزوجين تسبب لهما متاعب ومصائب كثيرة تجعل حياتهما المتبقية مريرة ، خاصة اذا أنجبا او لاداءو هذه الفرقة تكون امرواشق عليهما من الفرقة بالطلاق والخلع، فانه يسبقهما خلاف ونزاع بينهما يجعلانهما شبه مستعدين للفرقة، اما في مسألتنا فربما يعيشان حياة سعيدة بمحبة ومودة، لا يتصوران الفرقة بينهما، فيفاجئان بفرقة مؤبدة اغلظ من الطلاق، لا رجوع فيها و لانكاح من جديد و لا تحل له ابدا حتى ولونكحت زوجا غيره، وذلك بفعل غير متعمد احيانامثل ان يمس ام امرأته بشهوة على ظن انهاز وجته، بل بفعل انسان آخر غيرهما احيانا اخرى مثل ان يمس الرجل حليلة ابنه بشهوة اوان يزنى بها، و العياذ بالله.

ثم فى اوضاع شبه القارة ماتجنيه المرأة من ثمارهذه التجربة القاسية المرة اكثر بكثير ممايجنيه الرجل لعادات وتقاليد خاصة بهذه البلاد، فالبحث عن زوج آخر للمرأة امر صعب جدا بل شبه مستحيل، وتكون الوحدة اوكونها كلاعلى ابيها اواخوتها حظهامن الحياة ، ولايدرك مدى شدة احوالهاالامن اصطلى بنارها اوذاق مرارتها. ولاتقتصر آثار هذه الفرقة السيئة على الزوجين بل تنعكس على الاولاد بشكل اكثر قسوة، فتعرضهم للضياع دينيا واقتصاديا وبدنيا ونفسيا وتعليميا، وخاصة فى هذا العصر الذى كثرت فيه تكاليف الحياة وغلافيها كل شئ.

٢: ثم ان الفرقة بين الزوجين لا تؤدى الى مصائب دنيوية فحسب بل تحمل في طياتها مفاسد دينية كثيرة تدل عليها الأحاديث الواردة في كراهة الطلاق والتفريق بين الزوجين منها:

(۱)مارواه مسلم عن جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "ان ابليس يضع عرشه على الماء، ثم يبعث سراياه، فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة، يجىء أحدهم، فيقول: فعلت كذا وكذا، فيقول ما صنعت شيئاً ثم يجىء أحدهم فيقول ماتركته حتى فرقت بينه وبين امرأته فيدنيه منه ويقول: نعم أنت فيلتزمه" (المنذرى:الترغيب والترهيب، ۵۳/۳ مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٨٠هـ/ ١٩٩١)

(۲) ما رواه أبو داو د والترمذى، وحسنه، وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه عن ثوبان رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "أيّما أمرأة سألت زوجها طلاقها من غير مابأس فحرام عليها رائحة الجنة" (نفس المرجع)

(٣) ما رواه أبوداود عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "أبغض الحلال الى الله الطلاق" (المرجع السابق، ١٥٣/٣٠)

(٣) ما رواه النسائى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: "المنتزعات والمختلعات هن المنافقات" (مشكاة المصابيح، ص٢٨٣، باب الخلع والطلاق)

(۵) ما رواه الدار قطنى عن معاذ رضى الله عنه قال: قال لى رسول الله صلى الله صلى الله عليه وسلم "يا معاذ، ما خلق الله شيئا على وجه الأرض أحب اليه من العتاق ولا خلق الله شيئا على وجه الأرض أبغض اليه من الطلاق" (نفس المرجع)

ولا يصعب بعد النظر في هذه الأحاديث ادراك ما يترتب على الفرقة بين الزوجين من مفاسد دينية، وهذا يقتضى ترجيح جانب عدم الفرقة اذا تعارضت وتساوت أدلة الجانبين، اذا كان الزوجان يقيمان حدود الله.

ثم انه تتجاوز هذه المفاسد الدينية (والدنيوية .ناقل)عن الزوجين الى الاولاد ،خاصة في هـذالعصر الملئ بمظاهر المادية الغربية الزخرفة والخلاعة والمجون والخروج على القيم الدينية ،هذه الظروف زادت من اهمية الاسرة وتماسكها، فالاسرة المترابطة المتماسكة هي الضمان الوحيد لتربية الاولاد تربية صحيحة،بل اصبحت التربية الصحيحة للاولاد مطلبا صعباحتي مع ترابط الاسرة، فتفككها مما يزيد الطين بلة. فلاينبغي ايقاع الزوجين واو لادهما في مثل هذه المفاسد الدينية والدنيوية لمجرد الاحتياط. هـذا، وان كانت مثل هذه المفاسد قدتترتب على بعض صور الرضاع مثل ارضاع زوجته الكبرى الصغرى، لكن قد ثبت كون الرضاع من اسباب الحرمة بنصوص قطعية يضعف امامها الاستدلال بمثل هذه القواعد، فلايقاس عليه ماتعارضت فيه الادلة واقتضت قوة الدليل نفسها ترجيح عدم التحريم بغض النظر عن ترتب هذه المفاسد ، خاصة المسألة التي ليس فيهااثر صريح عن صحابي فضلا عن حديث صحيح صريح (مسألة اللمس والتقبيل) سم: ان حرمة المصاهرة بالزنا ومقدماته قدتثبت بفعل غيرالزوجين وهذايفتح بابا للتحيل عليهما للتفريق

بينهما، فيستطيع الاب ان يمس امرأة ابنه اويقبلها اويدعى ذالك اذا امرابنه بطلاقها فلم يطعه فى ذالك، ويمكن ان تامر المرأة ابنها من هذا الزوج بتقبيل ضرتها اوزناها، والعياذ بالله. كى تحرم على زوجها.

عـموم البلوي يوجب التخفيف في الحكم 1وهذه المسالة مما γ قدعمت به البلوي في ديارنا، خاصة المس بشهوة خاطئاً في الاسر الفقيرة التي تسكن في بيوت ضيقة وتضطر الي ان يبيت كثيرمن اعضائها وضيوفها في غرفة واحدة ،وعموم الابتلاء بهايظهرمن الاستفتاء ات الواردة في دورالافتاء، وفي صورة العمد لو كان المتضرر بالحرمة هو مرتكب هذ الفعل الشنيع فقط لكان مقتضى عموم البلوي به التشديدفي الحكم ردعاللناس عن ارتكابه، لكن في مسألتنا قديصلي بنار هذه الجريمة غير جانيها اما ترجيح المحرّم على مبيح فليست هذه القاعدة مطلقة، والالم يكن هناك اختلاف بين الفقهاء، في التحليل والتحريم، بينما ما من فقيه مجتهد الا وقد اختار الحل في بعض المسائل مع وجود دليل الحرمة لأسباب رجّحت عنه دليل الجواز، فهذه القاعدة انماهي عند تساوي الأدلة، أما اذا ظهرت قسوة دليل الجواز أو اقتضت القو اعد الأخرى الاباحة فلا بأس بالافتاء والقول بها. ثم انهم عللوا هذه القاعدة بأمرين: الأول تقليل النسخ والثاني الاحتياط، وهذا الثاني يسير اليه أقوال بعض الصحابة منها ما

روى عن عشمان رضى الله عنه في الجمع بين الأختين بملك

يمين "أحلتهما آية وحرمتهما آية، أما أنا فلا أحب أن أصنع هذا" (السنن الكبرئ للبيهقي، ١٩٣/٥)

ومثله عن على الا أنه قال: "وأنا أنهى نفسى وولدى" (نفس المرجع) وروى عن ابن مسعود أنه قال: "ما اجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام" (نفس المرجع، ١٩٩٧)

وعبارات فقهائنا تدل على أنهم رجحوا جانب الحرام في مسألة المصاهرة هذه للاحتياط، فيمكن أن يترك هذا لاحتياط اذا ترتب عليه الحرج أو أدى الى مفاسد كثيرة.

معلوم ہوا کہ حنفیہ کے نزد یک حرمت کا فتو کی دینے کی صورت میں بہت سے مشکلات اور حرج کی صورتیں پیش آتی ہیں، جن کو دور کرنے کی ضرورت ہے۔ لے خلاصہ میہ کہ آج کل کے دور میں حرمتِ مصاہرت کی بعض صورتوں میں متعدد مشکلات اور حرج لازم آتا ہے تو حرمت کے قول کو دفع حرج اور حصولِ تخفیف کے لئے ترک کرکے جواز کے قول پرفتو کی دینے کی ضرورت ہے۔

لے نہ کورہ عبارت میں درج اُموراصطلاحی حاجت کے مفہوم میں شامل ہیں،اوراصطلاحی حاجت پر مرتب ہونے والے تھم یااثر کے بارے میں اہلِ علم حضرات کا اختلاف ہے،اوراس میں گئی آراء پائی جاتی ہیں۔ لعض سابط حدور سرک میں سرک سے سرک سے تھ فتر کے جہ میں انہوں آئی ہیں۔

بعض اہلِ علم حضرات کا کہنا ہیہ ہے کہ حاجت کے وقت کسی بھی قتم کی حرام چیز حلال نہیں ہوتی البتہ اس کی وجہ سے بعض احکام میں تخفیف اور سہولت پیدا ہوجاتی ہے۔

جبکہ بعض اہلِ علم حضرات کی رائے بیہ ہے کہ جس چیز کی حرمت قطعی نہ ہو، بلکہ ظنی یا مکر و قِحر بھی ہو، وہاں'' حاجت'' کی بنیاد پر گنجائش پیدا ہوجاتی ہے۔

اور بعض حضرات کا فرمانا ہے کہ جس چیز کی ممانعت منصوص نہ ہو، بلکہ عمومی قواعبہ شرعیہ یا قیاس پربٹی ہووہ تو حاجت کے وقت حلال ہوجاتی ہے کیکن جس چیز کی حرمت منصوص ہو؛ وہ حاجت کے وقت حلال نہیں ہوتی ۔

اورا کیک رائے بیہ کہ ماجت کے وقت حرام افیر ہی اجازت ہوتی ہے، حرام لعینہ کی اجازت نہیں ہوتی ، اسلامی فقد اکیڈی ہند کی تجویز یکی ہے۔ان آ راء کی تفصیل ہم نے الگ مستقل مضمون بعنوان' مضرورت وحاجت اوراستقراض بالرئے کی مختیق''میں بیان کردی ہے، جو کھلی وختیقی سلسلہ نمبر ۱۳ میں شاکع ہو چکا ہے۔ محمد رضوان

(6)....ثبوت ِحرمت میں قبل از نکاح وبعداز نکاح کا فرق

زنا ومقدمات زنا کے ذریعہ سے حرمتِ مصاہرت ثابت ہونے میں کیا نکاح سے پہلے اورنکاح کے بعد میں کوئی فرق ہے یانہیں؟

اس سلسله میں مولا ناموصوف زیدمجد ہم فرماتے ہیں:

هل هناك فرق في حكم المسألة قبل التزويج وبعده:

لم اجد من الفقهاء من فرق بين حكم الزنا ومقدماته قبل التزويج وحكمها بعده الاماحكاه الجصاص عن عثمان البتي من ثبوت الحرمة بهذه الامورقبل التزويج لابعده، وعلق عليه الجصاص ان هذا القول لامعني له رأحكام القرآن ، ٢٠/٢)

لكن لعله يستدل له بما استدل به الجصاص على عدم ايجاب اللواطة الحرمة قائلا:

"ان هـذه الحرمة انـما هي متعلقة بمن يصح عقد النكاح عليها ويبجوز أن تملك به فيكون الوطء المحرم فيها بمنزلة الوطء الحلال في ايجاب التحريم الخ"(نفس المرجع)

فالذى ذهب من الفقهاء الى التحريم بالزنا ومقدماته ذهب اليه اجراءً له مجرى النكاح والوطء به كما يظهر ذلك من أدلتهم، فما لم يكن محلا للنكاح كام امرأته أو حليلة أبنه لا يكون الوطء بها قائما مقام النكاح فلا تثبت الحرمة.

وبالرغم من أن ما ذهب اليه عثمان البتي قول شاذ لم يذهب اليه أحد من الفقهاء غيره.فيما نعلم

الاانه ينبغى التفريق بين حكم المسألة قبل التزويج وحكمهابعده

لسبب آخر، وهواننا راَيُنا ان ادلة عدم التحريم اقوى خاصة فى مسألة اللمس ونحوه وتاديتها الى الحرج ومفاسد اخرى وعموم البلوى فى هذ العصر تؤيد هذه الادلة خاصة فى اوضاع شبه القارة التى الفرقة فيها اشق على المرأة من الموت، فالاصل ان نأخذ بعدم التحريم، لكن بماان هذه المشاكل والمفاسد لاتترتب الااذاكان الزنا واللمس نحوه بعدالتزويج، اما قبله فلاضرر ولاحرج فى ترك النكاح بها، فالقول بالتحريم اولى لانه احوط، لان مسألة الفروج ممايحتاط فيها ،اما بعد التزويج فلنأخذ بعدم التحريم لانه انفى للحرج وادر أللمفاسد واقوى دليلا واوفق بالكتاب()

قوله تعالىٰ "واحل لكم ماوراء ذلكم"

بعض فقہاء نے اس کی صراحت بھی فر مائی ہے کہ حرمت ثابت ہونے میں نکاح سے پہلے اور بعد میں کوئی فرق نہیں ہے۔ لے

دواعی وطی اوروطی بالشبہ کے ذریعہ سے حرمت قائم ہونے پر بحث پہلے گزر چکی ہے۔

(۱) المعروف أن عموم البلوى يوجب التخفيف في أحكام النجاسات فقط، لكن مثل ابن نجيم في الاشباه لهذه القاعدة بمسائل من العبادات ايضا، مما يدل على انها لا تختص بالطهارات والنجاسات والقاعدة بحاجةالى المزيد من التنقيح والتطوير.

ل وكان المعنى فيه أن الحرمة بسبب المصاهرة مثل الحرمة بالرضاع والنسب، وذلك كما يمنع ابتداء ه(المبسوط يمنع ابتداء ه(المبسوط للسرخسى، ج ٢ص٨ ٢٠٠ كتاب النكاح)

ولم يفرق الحنفية والحنابلة بين حصول النزاغ قبل النزواج أو بعده في ثبوت حرمة المصاهرة (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٣٦،ص١٥ ٢، مادة "محرمات النكاح")

زناومقد مات ِزنا سے حرمت کے متعلق اقوال فقہاء کا خلاصہ

اس کے بعد مولانا موصوف زید مجد ، زنااور مقد مات زناسے حرمتِ مصاہرت کے ثابت ہونے تحریفر ماتے ہوئے حریفر ماتے ہوئے حریفر ماتے ہیں:

بعد هذا الاستعراض لجميع صور المسألة ومذاهب العلماء فيها وادلة كل ما ذهب اليه ذاهب ، يمكن التوصل الى النتائج الآتية: / : مسالة ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا مختلف فيها منذعصر الصحابة واختارت الحنفية والحنابلة ثبوت الحرمة، واختارت المالكية والشافعية القول بعدم ثبوت الحرمة ، وتعلق كل فريق بدلائل من الكتاب والسنة والقياس ، ويبدوان ادلة القائلين بعدم الحرمة اقوى، والقاعدة التي جعلها الشافعية اصلالثبوت المصاهرة وهي كون المرأة فراشا قاعدة محكمة ، واوفق المقاصدالشريعة ، واقرب الى ماتشبث به الحنفية من افضاء الوطء الى الولد، لكن بمان مسألة الفروج مما يحتاط فيها وموقف الحنفيه والحنابلة مبنى على دلائل ايضا فالاخذ به اولى فيما لم يؤد ذالك الى مفاسد ومشاق.

٢: ذهبت المالكية والشافعية والحنابلة في اصح الروايتين الى عدم ثبوت المصاهرة بالمسس ونحوه في المحل الحرام المحض، واثبت الحنفية الحرمة بذالك اذاكان عن شهوة، ودليل الحرمة في هذه المسألة اضعف منه في المسألة السابقة،

فالقول بالحرمة فيها مجرد احتياط، وقداشتبهت هذه المسالة على بعض العلماء بمسألة ملك اليمين ، فاستدلو ابآثار الصحابة الواردة في الاستمتاع بملك يمين ومن هنا ذكرنا مسألة ملك اليمين ايضا، ولايصح قياس احداهماعلى الاخرى، فان ملك اليمين تصيربه الاَمة فراشا.

٢. ان ظروف وتقاليد شبه القارة مختلفة عن أوضاع غيرها من البلاد، فالفرقة بين الزوجين تعودعلى المرأة بمتاعب لعلها لم تكن متصورة في عصر الفقهاء القدامي في بلادهم، فبينونة المرأة عن زوج ونكاحها بزوج آخر ليس امراعاديا.

م. لابأس بالاخذ بالاحوط في المس ونحوه ايضا قبل التزويج بل ينبغى الافتاء به ،ولاضرورة في هذه الصورة للخروج عن الممذهب على قواعد الحنفية ،امامابعدالتزويج فالافتاء بعدم التحريم اولى لما يترتب على الفرقة من مفاسد كثيرة خاصة اذالم يكن المس ونحوه عن عمد اوكان ذالك عن غيرالزوج مثل الاب والابن ،والله تعالى اعلم.

مولانا موصوف کی مذکورہ تحقیق کے مطابق زناسے حرمتِ مصاہرت ثابت ہونے کا مسئلہ صحابہ کرام کے زمانے سے مختلف فیہ ہے اور مالکیہ اور شوافع عدم ِ ثبوت کے قائل اور حنفیہ وحنا بلہ حرمت کے ثبوت کے قائل ہیں۔

اور محلِ حرام میں مس بالشہو ۃ وغیرہ کی صورت میں مالکیہ، شافعیہ اور اصح الروایتین کے مطابق حنابلہ عدم ثبوت حرمت کے قائل ہیں، اس اعتبار سے

دونوں صورتوں میں مسلہ طذا کا مجتبد فیہ ہونا ثابت ہے۔ ا

مشکلات سے نجات اور مذہب غیر پرفتو ہے کی ضرورت

فرکورہ تفصیل کی روشنی میں بیمعلوم ہوگیا کہ فقہ حنق کے مطابق حرمت مصاہرت کی جن صورتوں میں حرمت کا فتو کی دینے میں زوجین، ان کے خاندان یا اولا دوغیرہ کے ق میں سخت مشکلات ہوں تو مالکیہ وشا فعیہ (جوزنا ودواعی زنا دونوں صورتوں میں ثبوت حرمت کے قائل نہیں) یا کم از کم جمہور ائمہ ثلاثہ غیر حنفیہ (جودواعی کی صورت میں ثبوت حرمت کے قائل نہیں) کے مطابق فتو کی دینے کی مخجائش دی جاسکتی ہے۔

فقہائے کرام سے نکاح سے پہلے اور نکاح کے بعد حرمتِ مصاہرت کے ثبوت میں اگر چہوئی فرق منصوص طور پر ثابت نہیں ، لیکن نکاح سے پہلے حرمت کا قول لینے میں عموماً نا قابلِ برداشت مشکلات پیش نہیں آئیں ، البتہ نکاح ہونے کے بعد زوجین کے درمیان تفریق کے تھم سے عموماً مشکلات پیش آئی ہیں۔

لے یہی وجہ ہے کہ زنا کے بعد قضائے قاضی وتحکیم کے ذریعہ سے حلت کا فیصلہ ہونے کی صورت میں ہمارے فقہاء نے اس کے نفاذ کی تصریح کی ہے، جواس مسئلہ کے مجتمد فیہ ہونے کی دلیل ہے۔

چنانچے فتاوی ہندیہ میں ہے:

حتى لو تزوج امرأة لها أن تطلقها؟ قال: يبقى الأمر فى يدها لتصور قضاء القاضى به فإنه لو قضى بجواز نكاح التى زنى بأمها أو ابنتها نفذ عند محمد -رحمه الله تعالى -خلافا لأبى يوسف -رحمه الله تعالى -كذا فى الفصول العمادية (الفتاوئ الهندية، جارص ١٠ ٣) الفصل الثالث فى المشية ،كتاب الطلاق)

اورالبحرالرائق میں ہے:

مس صهرته بشهوة فانتشر لها فحكم الزوجان رجلا ليحكم بينهما بالحل على مذهب السافعى يصير حكما بينهما لكن الصحيح أن حكم الحكم في مثل هذه المواضع لا ينفذ قال -رضى الله عنه -نفاذ قضائه صحيح لكن حكم المحكم في أمثال هذا كالحكم في الطلاق المضاف مختلف نفاذ قضائه وإن كان الأصح هو النفاذ إذا حكماه ليحكم بينهما بما يرى وإذا كان التحكيم ليحكم على خلاف ما يراه المحكم كان الصحيح عدم نفاذ قضائه (البحر الرائق ،جلدك صفحه ٢١/٢٠١ كتاب القضاء، باب التحكيم)

اورغالبًاای وجدسے مولانا محمدزا مدصاحب نے بھی صرف دواعی وطی کی حد تک خصوصاً جبکہ عمداً بھی نہ ہو، ائمہ ثلاثہ غیر حنفیہ کے قول پڑمل کرتے ہوئے عدم ثبوت حرمت پر فتوے کی گنجائش کی طرف اس مضمون میں اپنارُ جھان طاہر فر مایا ہے، جبیبا کہ پہلے گزرا۔ یہ پھر بعد میں جب مولانا محمد زاہر صاحب زیرمجد ہ کو بندہ نے ان کے مذکورہ مقالہ کی دستیابی ہے متعلق خط لکھا تو مولا ناموصوف نے درج ذیل مضمون تحریر فرمایا:

براد رِمَرم ومعظم جناب مولا نامفتى محمد رضوان صاحب حفظه الله ورعاه السلام عليكم ورحمة الله وبركاية!

مزاج گرامی! آنجناب نے اینے خط میں حرمتِ مصاہرت کے بارے میں ذکر فرمایا ہے ،اس ناچیز کو بھی کافی عرصے سے بیاحساس ہے کہ اس مسلہ میں شافعیہ یا حنابلہ کے مذہب برفتویٰ دینے کی ضرورت ہے،خصوصاً جبکہ صرف کمس

ل اوروه عبارت درج ذيل ب:

الاانه ينبغى التفريق بين حكم المسألة قبل التزويج وحكمهابعده لسبب آخر،وهواننا رأيُنا ان ادلة عدم التحريم اقوى خاصة في مسالة اللمس ونحوه وتاديتها الى الحرج ومفاسد اخرى وعموم البلوى في هذ العصر تؤيد هذه الادلة خاصة في اوضاع شبه القارة التي الفرقة فيها اشق على المرأة من الموت، فالاصل ان نأخذ بعدم التحريم ، لكن بماان هذه المشاكل والمفاسد لاتترتب الااذاكان الزنا واللمس نحوه بعدالتزويج ، اما قبله فالاضرر ولاحرج في ترك النكاح بها، فالقول بالتحريم اولى لانه احوط، لان مسألة الفروج ممايحتاط فيها ،اما بعد التزويج فلنأخذ بعدم التحريم لانه انفي للحرج وادرأ للمفاسد واقوى دليلا واوفق بالكتاب قوله تعالىٰ "واحل لكم ماوراء ذلكم"

("حرمة المصاهرة بالزنا ومقدماته")

ان ظروف وتقاليد شبه القارة مختلفة عن أوضاع غيرها من البلاد، فالفرقة بين الزوجين تعودعلى المرأة بمتاعب لعلها لم تكن متصورة في عصرالفقهاء القدامي في بلادهم، فبينونة المرأة عن زوج ونكاحها بزوج آخر ليس امراعاديا. لابأس بالاخذ بالاحوط في المس ونحوه ايضا قبل التزويج بل ينبغي الافتاء به ،ولاضرورة في هذه الصورة للخروج عن المذهب على قواعد الحنفية ،امامابعدالتزويج فالافتاء بعدم التحريم اولى لما يترتب على الفرقة من مفاسد كثيرة خاصة اذالم يكن المس ونحوه عن عمد اوكان ذالك عن غيرالزوج مثل الاب والابن ، والله تعالىٰ اعلم.

("حرمة المصاهرة بالزنا ومقدماته")

اورتقبیل وغیرہ ہواور بالاخص جبکه لطی سے ہو۔

کئی سال پہلے عربی میں ایک تحریر بھی لکھی تھی ، جو غالبًا بعض علاء کوروانہ بھی کی تھی ،

لیکن کسی کی طرف سے جواب نہیں آیا۔ لے

یہ تحریر ادارہ تحقیقاتِ اسلامی، اسلامی یو نیورٹی اسلام آباد کے عربی رسالے

''الدراسات الاسلاميه''ميں چھپ بھی چکی ہے۔

احقرنے اس مسئلہ پر لکھ کراس کو بیہ مجھ کر چھوڑ دیا تھا کہ کہیں بیہ ہے جا تفر دنہ ہو، بہر حال دوسرے حضرات کی رائے سے تقویت ہوگی۔

دعاؤل کی درخواست ہے۔والسلام

محدزابد، ۱۸۲۴/۳/۲۳ ه، جامعه امدادیه، فیصل آباد

تاہم مولانا موصوف نے اس کے بعد مورخہ ۲۱/۲ مراد کے اپنے محررہ کمتوب میں ''وطی اور دواعی وطی قبل از نکاح اور بعد از نکاح'' کی سب صورتوں میں بعض اوقات مشکلات پیش آنے اور شافعیہ کا قول لینے ورنہ کم از کم صرف دواعی وطی اور بعد از نکاح کی حد تک تو شافعیہ کا قول لینے کا اظہار فرمایا ہے، وہ کمتوب درج ذیل ہے:

براد رِمَرم جناب مولا نامفتی محمد رضوان صاحب زیدمجد بم السلام علیم ورحمة الله و بركانهٔ!

مزاجِ گرامی! آج کل اسباق کی کثرت کی وجہ سے نفسِ مسئلہ پرتو لکھنے کی فرصت نہیں البتہ اجمالاً اتناعرض ہے کہ احقر ناچیز کے خیال میں حرمتِ مصاہرت کے مسئلے میں بحثیت مجموعی شافعیہ کا قول اختیار کرنے کی ضرورت ہے، اس لئے کہ وطی، دواعی وطی، قبل از نکاح اور بعداز نکاح تمام صورتوں میں حنفیہ کے فدہب پر عمل کرنے میں دشواریاں بلکہ بعض اوقات مفاسد پیش آرہے ہیں، تاہم اگراس

لے بیشکایت مجھ سمیت اس دور کے بہت سے اہل علم حضرات کو ہے کہ با وجود وسائل وصلاحین میسر ہونے کے کسی کے کام کی حوصلہ افز ائی اور بطویر خاص ضبط اور نظم نہیں ،جس کی وجہ سے امت بہت سے مسائل کا شکار ہے۔مجمد رضوان۔ ير بهارے اہلِ افتاء کی رائے متفق نہ ہوتو صرف دواعی وطی اور صرف بعداز نکاح كے بارے ميں ان كا قول لے ہى لينا جا ہے۔ ل دعاؤں کی درخواست ہے۔والسلام محدزابد-۲۷/۲/۲۲ه (جامعهامداد به فیصل آباد)

اس سے معلوم ہوا کہ حرمت کا تھم لگانے میں غیر معمولی حرج وتنگی واقع ہو،تو شا فعیہ و مالکیہ کے قول بڑمل کی گنجائش ہونی جاہئے۔

اب بیاصحابِ افتاء کی ذمه داری ہے که وہ کن صورتوں میں مشکلات پیش آنے اور گنجائش ہونے پر اتفاق کرتے اور مطمئن ہوتے ہیں،اور کن صورتوں میں نہیں؟اس میں اختلاف آ راء کاامکان موجودہے۔

بندہ کی ذاتی رائے کے مطابق متفق کے حالات کی تحقیق کے بعد جن مجتبد فیہ صورتوں میں غیر معمولی مشکلات اورمضرات ومفاسد کاتحقق ہووہاں غیر حنفیہ کے قول کے مطابق گنجائش دى جانى جائے۔

لیکن اس کے ساتھ اس چیز کا اہتمام بھی ضروری ہے کہ جواز کی گنجائش میں ایباا نداز اختیار کیا جائے کہاس کی وجہ سے زناومقد ماتِ زنا برعوام کواقد ام کی جرأت پیدانہ ہواورفتنوں كاسد باب رہے مثلاً اس طرح كى حركت اور غفلت كے سخت گناه اور توبه واستغفار اور آئنده

لے کیونکہ دواعی وطی سے حرمت کے ثبوت کا مسکلہ احتیاط دراحتیاط اور مفصی الی الوطی ہونے بیڑی ہے، یہی وجہ ہے کہ اگر لمس اور نظر الی الفرج بالشهوة کی صورت میں انزال ہوجائے، تو حرمتِ مصاہرت ثابت نہیں ہوتی۔ ويُشترط أن لا يُنزلَ عند اللمس والنظر، حتى لو أنزل لا يثبت حرمة المصاهرة وعليه الفتوى، لأن اللمس والنظرَ حينئذ ليسا بمُفْضِيَيْن إلى الوطيء ، وما أثبتنا حرمةَ المصاهرة إلا لإفضائها إلى الوطىء (شرح النقاية ، كتاب النكاح)

وشرطه أن لا ينزل حتى لو أنزل عند اللمس أو النظر لم يثبت به حرمة المصاهرة ؛ لأنه ليس بمفض إلى الوطء لانقضاء الشهوة (تبيين الحقائق، ج٢ ص٤٠ ١ ، كتاب النكاح، فصل في المحرمات)

کے لئے بخی سے بیخے اوراحتیاط کا بھی حکم فرمایا جائے۔ ل

لے بعض اہلِ علم حضرات مشکلات ومصرات کو تنلیم کرنے کے باوجود حرمتِ مصاہرت کی مجتبکہ فیرصورتوں میں ندہپ غیر پرفتو کی دینے پراس لئے آ مادہ نہیں ہیں، کہاس کی وجہ سے زنا ودواعی زنا کا راستہ کھلنے کا اندیشہ ہے، کیونکہ حرمت کے خوف کی بناء پر عوام زناودواعی زناسے اجتناب کرتے ہیں۔

حالانکہ آولاً تو تمام مہتلی ہے افر اُد کو حرمت کاعلم بی نہیں ہوتا کہ وہ اس کی وجہ سے زنا و مقد مات زنا سے رکے رہیں ، فائیاً زنا اور مقد مات زنا کی تمام مہتلی ہے افراد کو حصوص و مجبوری مقد مات زنا کی تمام صورتوں میں علی الاطلاق ہر کس ونا کس کے لئے اجازت نہیں دی جارہی ، بلکہ صرف مخصوص و مجبوری والے حالات میں اجازت دی جارہی ہے ، حال مقد ماتھ ہی اس اندیشے کے ازالے کا بھی انتظام کیا جارہا ہے ، فال آل زنا و مقد مات زنا کی تمام صورتیں حرمتِ مصابرت کے ساتھ خاص نہیں ، بلکہ صرف مخصوص رشتوں سے ہی حرمتِ مصابرت کا تعلق ہے ، را بعاً صرف ایک موہوم خطرے کو بنیا دبنا کر اہتلائے عام اور غیر معمولی تکلی وحرج کو نظر انداز کرتے رہنا فقہی اصولوں کا نقاضا نہیں ہے۔

اوراگراس قتم کے موہوم خطرے کو بنیاد بنایا جائے ، تو پھر بہت سے وہ مسائل بھی جن میں ہمارے سابق فقہاء واکابر نے فہب غیر پرفتو کا دیا ہے، نادرست تھہرتے ہیں، کیونکہ اس تم کے موہوم خطرات کا امکان ان میں بھی پایا جاتا ہے۔
اور آخر میں یہ بات بھی قابلِ خور ہے کہ دیگر فقہائے کرام جوانتہائی تقو کی وطہارت کے پابند تھے، ان کواس قتم کے خطرات کے پابند تھے، ان کواس قتم کے خطرات کے کور محسوس نہ ہوئے ، بلکہ اگر دوسری جہت سے دیکھا جائے، تو اس طرح کے خطرات تو زنا اور مقد مات زنا سے حرمت کیوں محسا ہرت کے ثبوت پر بھی لازم آسکتے ہیں، مثلاً اس طرح کے ممل کے ارتکاب کے بعد حضیہ کے ذری جنبی عورتوں سے محرمیت کا رشتہ قائم ہونے کے باعث اصولی اعتبار سے خلوت، اور پر دہ وسفر کے احکام میں بھی تخفیف لگل آتی ہے، جو بہت سے فتنوں کا باعث ہوئے کے عرف وان ۔

وكذلك المحرمة بالمصاهرة لأن الله تعالى سوى بينهما بقوله (فجعله نسبا وصهرا) إلا أن مسايخنا رحمهم الله تعالى يختلفون فيما إذا كان ثبوت حرمة المصاهرة بالزنا فقال بعضهم : لا يثبت به حل المس والنظر لأن ثبوت الحرمة بطريق العقوبة على الزانى لا بطريق النعمة ولأنه قد جرب مرة فظهرت خيانته فلا يؤمن ثانيا والأصح أنه لا بأس بذلك لأنها محرمة عليه على التأبيد فلا بأس بالنظر إلى محاسنها كما لو كان ثبوت حرمة المصاهرة بالنكاح ولا يجوز أن يقال : ثبوت الحرمة بطريق العقوبة هناك والأجعلناها بطريق العريق الحومة المرتمة بالقياس على النكاح فإذا جعلناها بطريق العقوبة لم تكن تلك الحرمة.

وإن كـانـت حـرمة الـمصاهرة بالزنا اختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت فيها إباحة النظر والمس وقال شمس الأثمة السرخسي تثبت إباحة النظر والمس لثبوت الحرمة المؤبدة، كذا في فتاوي قاضي ﴿يُقْمَاشُها كُلِي عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْمُعَاشِرِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْمُعَالِمِ الْمُعَالِمِ الْمُعَالِمِ الْم اورمتعدد فقہائے کرام نے پیقری بھی فرمائی ہے کہ اگر کوئی شخص اہل السنة والجماعة کے سی مخصوص فقهی مسلک سے تعلق رکھتا ہو، اور اُس میں اجتہادی شان پائی جاتی ہو، خواہ وہ جزوی درجہ کی ہو،جس کے پیشِ نظروہ دلائل میںغور وفکر کر کے کسی مسلہ میں ایسے قول کو راج سمجھے،جس کواس کے مخصوص فقہی مسلک میں مرجوح قرار دیا گیا ہے، یاوہ اہل السنة والجماعة كے كسى دوسرے امام كے قول كورائح سمجھے، تو اُس كواسيخ نز ديك رائح قول پرعمل كرلينادرست ہے۔ ل

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

خان .وهو الصحيح، كذا في المحيط .وما حل النظر إليه حل مسه ونظره وغمزه من غير حائل ولكن إنـمـا يبـاح النظر إذا كان يأمن على نفسه الشهوة، فأما إذا كان يخاف على نفسه الشهوة فلا يحل له النظر، وكذلك المس إنما يباح له إذا أمن على نفسه وعليها الشهوة، وأما إذا خاف على نفسه أو عليها الشهوة فلا يحل المس له (الفتاوى الهندية، ج٥، ١٣٢٨، كتاب الكراهية، الباب الثامن فيما يحل للرجل النظر إليه وما لا يحل له)

لى قال في جواهر الفتاوي: لو أن رجلا من أهل الاجتهاد برء من مذهبه في مسألة أو في أكثر منها باجتهاد لما وضح له من دليل الكتاب أو السنة أو غيرهما من الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان مأجورا محمودا وهو في سعة منه وهكذا أفعال الأثمة المتقدمين فأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن لما يرغب من غرض الدنيا وشهوتها فهو مذموم آثم مستوجب للتأديب، والتعزير لارتكابه المنكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه .اهـ.

ونقل السيوطي في رسالته المسماة بجزيل المواهب في اختلاف المذاهب من فصل الانتقال من مذهب إلى مذهب وهو جائز إلى أن قال وأقول :للمنتقل أحوال:

الأول أن يكون السبب المحامل له على الانتقال أمرا دنيويا كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب من الملوك وأهل الدنيا فهذا حكمه كمهاجر أم قيس لأن الأمور بمقاصدها ثم له حالان الأول أن يكون عاريا من معرفة الفقه ليس له في مذهب إمامه سوى اسم شافعي أو حنفي كغالب متعممي زماننا أرباب الوظائف في المدارس حتى أن رجلا سأل شيخنا العلامة الكافيجي -رحمه الله تعالى -مرـة يكتب له على قصة تعليقا بولاية أول وظيفة تشغر بالشيخونية فقال له :ما مذهبك فقال: مـذهبي خبز وطعام يعني وظيفة أما في الشافعية أو المالكية أو الحنابلة فإن الحنفية في الشيخونية لا خبز لهم ولا طعام فهذا أمره في الانتقال أخف لا يصل إلى حد التحريم لأنه إلى الآن عامي لا مذهب له يحققه فهو يستأنف مذهبا جديدا ثانيهما أن يكون فقيها في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندي. أنه يصل إلى حد التحريم لأنه تلاعب بالأحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا.

بلکہ اگر کوئی ایسا عالم دوسرے کواس کے مطابق فتوی دے، بالخصوص جس میں دوسرے کی

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

الحال الثاني أن يكون الانتقال لغرض ديني وله صورتان :الأولى أن يكون فقيها في مذهبه وقد ترجح عنده المذهب الآخر لما رآه من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافعي ولهذا لما قدم الشافعي مصر تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية، والشانية أن يكون عاريا من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب غيره سهلا عليه سريعا إدراكه بحيث يرجو التفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعا ويحرم التخلف لأن التفقه على مذهب إمام من الأثمة الأربعة خير من الاستمرار على الجهل وليس له من التمذهب سوى اسم حنفي أو شافعي أو مالكي فالتمذهب على مذهب أي إمام كان خير من الجهل بالفقه على كل المذاهب فإن الجهل بالفقه تقصير كبير، وقل أن تصح معه عبادة وأظن هذا هو السبب لتحول الطحاوي حنفيا بعد أن كان شافعيا فإنه كان يقرأ على خاله المزنى فاعتاص عليه الفهم يوما فحلف المزني أنه لا يجيء منه فانتقل حنفيا ففتح عليه وصنف كتابه شرح معانى الآثار فكان إذا قرء عليه يقول لو عاش خالى كفر عن يمينه، قال بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية لا حنث على المزنى لأن مراده لا يجيء منه شيء في مذهب الشافعي قلت :ولا يستنكر ذلك فرب شخص يفتح عليه في علم دون علم، وفي مذهب دون مذهب وهي قسمة من الله تعالى وكل ميسر لما خلق له وعلامة الإذن التيسير .

الحال الثالث :أن يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل مجردا عن القصد فهذا يجوز للعامى ويكره أو يمنع للفقيه لأنه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج إلى زمن آخر لتحصيل فقه هـذا الـمـذهـب فيشـغـلـه ذلك عـمـا هو الأهم من العمل بما تعلمه وقد ينقضي العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالأولى ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة (العقود الدرية في تنقيح الفتاوي الحامدية، ج٢، ص٣٢٨، مسائل وفوائد شتى من الحظر والإباحة وغير ذلك)

وأما تـفاريع الفقه فلا حاجة إليها للاجتهاد؛ ولأن هذه التفاريع ولدها المجتهدون بعد حيازة منصب الاجتهاد فكيف يكون شرطا في منصب الاجتهاد، وتقدم الاجتهاد عليها شرط. نعم إنما يحصل منصب الاجتهاد في زماننا بممارستها فهي طريق تحصيل الدراية في هذا الزمان، ولم يكن الطريق في زمان الصحابة ذلك ويمكن الآن سلوك طريق الصحابة أيضا. واعلم أن اجتماع هذه العلوم إنما يشترط في حق المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أحكام الشرع، وليس الاجتهاد عند العامة منصبا لا يتجزأ بل يجوز أن يفوز العالم بمنصب الاجتهاد في بعض الأحكام دون بعض فمن عرف طرف النظر في القياس فله أن يفتي في مسألة قياسية، وإن لم يكن ماهرا في علم الحديث. ومن نظر في المسألة المشتركة أو مسألة العول يكفيه أن يكون فقيه النفس عارفا بأصول الفرائض ومعانيها، وإن لم يكن حصل الأخبار التي وردت في باب الربا والبيوع فلا استمداد لنظر هذه المسألة منها، ولا تعلق لتلك الأحاديث بها فمن أين تضر الغفلة عنها والقصور عن معرفتها (كشف الأسرار شرح اصول البزدوي، ج $^{\gamma}$ α γ γ ، باب أحوال المجتهدين في الاجتهاد والكلام في شوطه وحكمه) ﴿ بقيه حاشيه الكُّ صَفِّح برملاحظه فرما كين ﴾

تیسیر مقصود ہواوراسے فتنہ یا دشواری سے بچانا پیشِ نظر ہو، تو بعض فقہاء ومشائخ کے نز دیک

﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

كان الاجتهاد يتجزأ عند الجمهور (حجة الله البالغة للدهلوي، ج ا ص٢٦٧، باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبعدها)

قلت هذه الاستدلالات التي أوردها المانعون ليست بقياسات حتى يقال أنه منتف بانتفاء الاجتهاد بل ادخال جزئى في العمومات الكلية الثابتة من الايات والأحاديث وقياسات أصحاب الاجتهاد وهو ليس بمنقطع إلى يوم القيامة وأن انقطع الاجتهاد من ازمنة طويلة علا إن المنقطع إنما هو الاجتهاد المطلق الكلى لا الاجتهاد الجزئى على الراى الاصح في التجزى (ترويح الجنان بحكم شرب الدخان للكنوى، ج اص ٥ ٥،مقدمة)

(ودخل) في المستفتى (المجتهد في البعض) من المسائل الاجتهادية (بالنسبة إلى) المجتهد (المطلق) نعم حيث قلنا بتجزؤ الاجتهاد فقد يكون الشخص مفتيا بالنسبة إلى أمر مستفتيا بالنسبة إلى آخر (التقرير والتحبير، ج٢ص ٢٤٦، المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد والافتاء) في بجوز أن يكون شخص مجتهد في بعض المسائل دون بعض (وهر الحق) أي القول بالتجزؤ هر المحق كما سبق وجهه، وأنه عليه الأكثر (تيسير التحرير لامير بادشاه، ج٣ص ٢٣٦، المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد والإفتاء)

من يجوز له التقليد:

تقدم أن الذى يجوز له التقليد هو العامى ومن على شاكلته من غير القادرين على الاجتهاد. وكذلك من له أهلية الاجتهاد إذا استشعر الفوات لو اشتغل بالاجتهاد في الأحكام، فله أن يقلد مجتهدا. فأما المجتهد لو أراد التقليد مع سعة الوقت وإمكان الاجتهاد فقد قال الإمام الشافعي وغيره: ليس له أن يقلد بل عليه أن يجتهد .وقيل: يجوز له التقليد.

ودليل القول بأن الاجتهاد يجب عليه أن اجتهاده في حق نفسه يضاهي النص، فلا يعدل عن الاجتهاد عند إمكانه، كما لا يعدل عن النص إلى القياس.أما إن اجتهد من هو أهل للاجتهاد، فأداه اجتهاده إلى معرفة الحكم، فليس له أن يتركه ويصير إلى العمل أو الإفتاء بقول غيره تقليدا لمن خالفه في ذلك، قال صاحب مسلم الثبوت ": إجماعا "أى يإجماع أثمة الحنفية، لأن ما علمه هو حكم الله في حقه فلا يتركه لقول أحد ولكن لو أن القاضى المجتهد حكم بالتقليد نفذ حكمه عند أبى حنيفة على رواية، ولم ينفذ على الرواية الأخرى، ولا على قول الصاحبين والفتوى على قولهما، وهي الرواية الأخرى، ولا على قول الصاحبين والفتوى على قولهما، وهي الرواية الأخرى عن أبى حنيفة.

والذين قالوا بتجزؤ الاجتهاد يجب عندهم على المجتهد المطلق أن يقلد فيما لم يظهر له حكم الشرع فيه، فيكون مجتهدا في البعض مقلدا في البعض الآخر، ولكن قيل :إنه ما دام عالما فلا يقلد إلا بشرط أن يتبين له وجه الصحة، بأن يظهره له المجتهد الآخر (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١١ ص ١٢ ١ ١ ٢٣ ١ ، مادة " تقليد")

اس کوابیا کرنااوردوسر ہےکواس کےمطابق عمل کرنا بھی جائز ہے۔ ل

لى فلا مانع شرعا من تقليد أئمة المذاهب والمجتهدين المشهورين والمغمورين، كما لامحذور في الشرع من التلفيق بين أقوال المذاهب عملا بمبدأ اليسر في الدين لقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ومن المعلوم أن أغلب الناس لامذهب لهم، وإنما مذهبهم مذهب مفتيهم، وهم حريصون على أن يكون عملهم شرعيا (الفقه الاسلامي و ادلته للزحيلي، ج ١، ص • ٩، مقدمات ضرورية عن الفقه، المطلب السادس: الضوابط الشرعية للأخذ بأيسر المذاهب) وجواز التلفيق مبنى على ما قررناه من أنه لا يجب التزام مذهب معين في جميع المسائل، فمن لم يكن ملتزما ملهبا معينا، جاز له التلفيق، وإلا أدى الأمر إلى بطلان عبادات العوام، لأن العامي لا مـذهـب لـه ولو تـمـذهـب به، ومذهبه في كل قضية هو مذهب من أفتاه بها .كـما أن القول بجواز التلفيق يعتبر من باب التيسير على الناس.

وتـقـليـد إمام في جزئية أو مسألة لايمنع من تقليد إمام آخر في مسألة أخرى(الفقه الاسلامي و ادلتهُ للزحيلي، ج ١، ص ١٠، المطلب السادس: الفرع الرابع - آراء الأصوليين في مسألة اختيار الأيسر أو تتبع الرخص، وفي التلفيق بين المذاهب)

المراد بعموم البلوي :الـحالة أو الحادثة التي تشمل كثيرا من الناس ويتعذر الاحتراز عنها ، وعبر عنه بعض الفقهاء بالضرورة العامة وبعضهم بالضرورة الماسة، أو حاجة الناس.وفسره الأصوليون بما تسس الحاجة إليه في عموم الأحوال (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١٣، ص ٤، مادة

عندما يتعلق الأمر بالعموم، وبمصلحة اجتماعية معتبرة، فالأولى بأهل الفتوى أن ييسروا ولا يعسروا، دون تجاوز للنصوص المحكمة، أو القواعد الثابتة.

ولهـذا جعل الفقهاء من موجبات التخفيف :عـموم البـلوى بالشيء مراعاة لحال الناس ورفقًا بهم، هـذا بـالإضافة إلى أن عصرنا الـحاضر خاصة أحوج ما يكون إلى التيسير والرفق بأهله(بنوك الحليب،لفضيلة الدكتوريوسف القرضاوي،مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، ج٢،ص ٢٢٠)

ويَتَخَرَّج منه :أى من جوازِ اتِّباع غيرِ مقلِّده الأوّل، وعدم التضييق عليه، جوازُ اتّباع رخصِ المذاهب :أى أخدَه من المذاهب ما هو الأهونُ عليه فيما يقعُ من المسائل، ولا يسمنعُ منه مانع شرعى، إذ للإنسان أن يسلكَ المسلك الأخفُّ عليه إذا كان له إليه سبيلٌ، بأن لم يكن عَمِل بآخر :أي بقول آخر مخالفاً لذلك الأخفّ فيه :أي في ذلك المحلّ المختلف فيه .كذا في (شرح السيد بادشاه) على التحرير.

وقول ابن حَزم: إنّ متَّبعَ الرُّخصِ فاسقٌ بالإجماع لم يؤخذ به، وهو مردودٌ بما أفتى به العزُّ بن عبدِ السّلام من أنّه لا يتعيَّن على العاميّ إذا قلَّدَ إماماً في مسألةٍ أن يقلّده في سائر مسائل الخلاف؛ لأنّ الناسَ من زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلى أن ظهرتِ المذاهبَ يسألونَ فيما يسنحُ لهم العلماء المختلفين من غير نكير، وسواء اتبع الرخصَ في ذلك أو العزائم؛ لأنَّ مَن جعلَ المصيبَ اوربعض فقہائے کرام نے بیوضاحت بھی کی ہے کہا گرکوئی عامی شخص جواییے آپ کو برائے نام حنفی، شافعی وغیرہ کہتا ہو، وہ اگر کسی مسئلہ میں اہل السنة والجماعة کے دوسرے مجتهد کے موقف کےمطابق عمل کرے،جس میں کوئی نفسانیت ، دنیاوی غرض اور ہوا پرتی وغیرہ نہ ہو، بالخصوص جبكه كسى ضرورت كى وجه سے ايبا كرے، تو اس كے لئے ايبا كرنا قابلِ ملامت وہاعثِ نکیرنہیں ہے۔ ا

﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

واحداً، وهو الصحيح، لم يعيِّنُه، ومَن جعلَ كلُّ مجتهدٍ مصيبٌ فلا إنكار على مَن قلَّد في الصواب. وأمَّا ما حُكِيَ عن ابن حَزُم فلعلُّه محمولٌ على مَن تتبَّعَها من غير تقليدٍ لمَن قال بها، أو على الرخص المركبة في الفعل الواحد . كذا في) (العقد الفريد)

بل قيل: لا يصبُّ للعاميُّ مذهب؛ لأنَّ المذهبَ لا يكون إلَّا لمَن له نوعُ نظر وبصيرةِ بالمذهب، أو لـمَن قرأ كتـاباً في فروع مذهبٍ وعرف فتاوى إمامه وأقواله، وأمّا مَن لم يتأهل لذلك بل قال :أنا حنفيٌّ أو شافعيٌّ لم يُصر من أهل ذلك المذهب بمجرَّدِ هذا (الدر الفريد في بيان حكم التقليد، لاحمد بن محمد الحموى المتوفىٰ ٩٨٠ ١هـ، ص١٩،١٩،١،١١ انواع التقليد)

لى وإذا كان هناك أكثر من مجتهد فالمقلد له أن يختار أحدهم، والأولى أن يختار من يثق به أكثر من غيره (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١٠، ص٢ ٤، مادة "استقبال")

ولا تتصور معاتبة احد من الايمةإذا انتقل واحد من مقلديهم إلى مذهب امام اخر او قلده في بعض المسائل لالغرض نفساني بل لفرض شرعي وقوة دليل لاحت له فاحفظه (إمام الكلام في القراءة خلف الإمام ،لعبد الحي اللكنوي)

لأنه مجتهد فيه) أي موضع اجتهاد صحيح، بمعنى أنه يسوغ فيه الاجتهاد لأنه لم يخالف كتابا ولا سنة مشهورة ولا إجماعا، إذ لو خالف شيئا من ذلك في رأى المجتهد لم يكن مجتهدا فيه(رد المحتار على الدر المختار، ج٣،ص٣٣٨، كتاب الطلاق، باب الخلع)

وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل(رد المحتار، ج٧،ص • ٥٣٠ كتاب البيوع،مطلب مهم في أحكام النقود إذا كسدت أو انقطعت أو غلت أو رخصت

إن وجـد الـمستفتى أكثر من عـالـم، وكـلهم عدل وأهل للفتيا، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المستفتى بالخيار بينهم يسأل منهم من يشاء ويعمل بقوله، ولا يجب عليه أن يجتهد في أعيانهم ليعلم أفضلهم علما فيسأله، بل له أن يسأل الأفضل إن شاء ، وإن شاء سأل المفضول مع وجود الـفـاضل، واحتجوا لذلك بعموم قول الله تعالى :(فـاسـألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)، وبأن الأولين كانوا يسألون الصحابة مع وجود أفاضلهم وأكابرهم وتمكنهم من سؤالهم.

وقــال الـقـفــال وابـن ســريـج والإسفـرايينـي من الشـافعية :ليــس لــه إلا سـؤال الأعـلم والأخذ بقوله (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٣٢، ص ٨٩٨،٢، مادة "فتوى")

﴿ بقيه حاشيه الكلِّے صفحے يرملاحظ فرمائيں ﴾

فظ والله المستعان وعليه التكلان والله سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتَمُّ وَاَحُكُمُ. محدرضوان اا/اا/ ۱۲۸ اه بمطابق 22 نومبر 2007ء نظرِ ثانی،اضافہواصلاح:26 /محرم الحرام/ 1437ھ 10 /نومبر/ 2015ء بروزمنگل ادارہ غفران راولپنڈی یاکتان

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

ثم اعلم أنه ذكر فى التحرير وشرحه أيضا أنه يجوز تقليد المفضول مع وجود الأفضل .وبه قال المعنفية والمالكية وأكثر الحنابلة والشافعية .وفى رواية عن أحمد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز .ثم ذكر أنه لو التزم مذهبا معينا .كأبى حنيفة والشافعي، فقيل يلزمه، وقيل لا وهو الأصح اهوقد شاع أن العامى لا مذهب له (رد المحتار على الدر المختار، ج ا، ص٣٨، مقدمة)

مطلب العامى لا مذهب له قلت : وأيضا قالوا العامى لا مذهب له، بل مذهبه مذهب مفتيه، وعلله فى شرح التحرير بأن المذهب على حسبه، أو لمن قد رات المذهب على حسبه، أو لمن قد أكتابا فى فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى إمامه وأقواله.

وأما غيره ممن قال أنا حنفى أو شافعى لم يصر كذلك بمجرد القول كقوله أنا فقيه أو نحوى اهـ وتحده تمام ذلك في المقدمة أول هذا الشرح(رد المحتار على الدر المختار، جم، ص • ٨، كتاب الحدود، باب التعزير)

(ضمیمه)

اہلِ علم حضرات کی آراء

حرمتِ مصاہرت سے متعلق بندہ نے ابتدائی مضمون ترتیب دے کر جب مختلف اہلِ علم حضرات کی خدمت میں رائے حاصل کرنے کے لئے ارسال کیا، تو چنداہلِ علم حضرات کی طرف سے جواب موصول ہوا، جن میں سے بعض حضرات کی آراء پر بندہ نے کچھ معروضات پیش کی ہیں۔

ان کوذیل میں نقل کیا جارہ ہے، تاہم ایک صاحب علم کے مضمون کے جواب میں مجئہد فیرمسئلہ پر بھی بحث کی گئے ہے، جواہلِ علم حضرات کے لئے مفید ہے، وہ تحریر شروع میں اور اس کے بعد دیگر اہلِ علم حضرات کی آراء پیش خدمت ہیں۔

(1)....ایک مفتی صاحب کی اس سلسله میں آ مدہ تحریر

محترم ومكرم جناب مولا نامفتی محمد رضوان صاحب زید مجد ہم السلام علیکم ورحمة الله و بركامة

آپ نے حرمتِ مصاہرت بالزناء کے بارے میں مذہبِ غیر پرفتو کا کا جوتول کیا ہے، تواس میں ہم چونکہ پہلے سے غور کر چکے ہیں اور مسئلہ آٹا رِصحابہ و تا بعین سے ٹابت ہے، لہذا اِس میں ہمارا وہی مؤقف ہے جو حنفیہ رحمہ اللہ کا ہے، نیز مذہبِ غیر پڑھل کی گنجائش مجتہَد فیہا مسائل میں ہوتی ہے، نہ کہ منصوص مسائل میں

يه چندروايات ارسال خدمت بين،آپ انبين بطورتا سُد قبول كرسكت بين ـ

(۱) حدثنا جرير بن عبدالحميد عن حجاج عن ابى هانئ قال قال رسول الله عن الله من نظر الدى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا ابنتها (مصنف ابن ابى شيبة، باب الرجل يقع على ام امرأته او ابنة امرأته ماحال امرأته، ٣/٣٠)

الا ان هذا لا يقدح عندنا اذا كانت الرجال ثقات (تفسير مظهرى ٢/٠٥) (٣) ايضا اورد قاضى ثناء الله رواية لاثبات حرمة المصاهرة ،بحوالة ابن الهمام صاحب فتح القدير: قال رجل يا رسول الله انى قد زنيت بامرأة فى الجاهلية افانكح ابنتهاقال لا ارى ذالك ولا يصلح ان تنكح أمرة تطلع من ابنتهاعلى (ما) تطلع عليه منها،وهو مرسل منقطع وفيه ابو بكربن عبدالرحمن ابن ابنة حكيم (تفسير مظهرى ٢/٠٥)

- ($^{\prime\prime}$) حدثنا حفص عن ليث عن حماد عن ابراهيم، عن علقمة عن عبدالله قال لاينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها (مصنف ابن ابى شيبة $^{\prime\prime\prime}$
- (۵) حدثنا جرير عن مغيرة عن ابراهيم وعامر في رجل وقع على ابنة امرأته قالا: حرمتا عليه كلاهما، وكانوا يقولون: اذا اطلع الرجل على المرأة على مالاتحل له او لمسهالشهوة فقد حرمتا عليه جميعاً (مصنف: ٣٠٣)
- (٢)حدثناشريک عن عبـد الـكـريم عن عطاء قال قال اذا اتى الرجل المرأة حراماًحرمت عليه ابنتهاوان اتى ابنتهاحرمت عليه امها (مصنف:٣٠٣/٣)
- (/) حدثناوكيع عن عبدالله ابن مسيح قال : سألت ابر اهيم عن رجل فجر بأمة فاراد ان يتزوج امها قال لايتزوجها (مصنف: ٣٠٣/)
- (Λ) حدثناعبيد الله عن شعبة قال سألت الحكم وحماداً عن رجل زنى ام امرأته قالا: احب ان يفارقها (مصنف: M M M M
- (٩).....حدثنا ابو بكر قال حدثنا على ابن مسهرعن سعيد عن قتادة عن الحسن عن عـمران ابن الحصين في الرجل يقع عـلى ام امرأته قال تحرم عليه امرأته (مصنف:٣/٣٠٣)
- (+ 1) حدثنا ابو خالد الاحمر عن عثمان ابن الاسودعن مجاهدوعطاء قالا: اذا فجر الرجل بأمرأة فانها تحل له ولا تحل له شيء من بناتها
- (۱۱) حدثناحفص عن سعيد عن ابى معشر عن ابراهيم قال: اذا غمز الرجل البحارية بشهوة لم يتزوج امهاو لاابنتها (مصنف ابن ابى شيبة : $^{\kappa/m}$ + $^{\kappa/m}$ ، طيب اكادمى ملتان)

والسلام (مفتی)غلام قادر (صاحب)۹/محرم ۱۳۲۹هدا کوژه ختک

مجئهد فيهمسككه كالمحقيق

جواب

(از:مفتی محمر رضوان،اداره غفران،راولپنڈی)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

مكرم ومحترم جناب مفتىصاحب زيدمجد بهم

السلام عليكم ورحمة اللدو بركانة

جناب کا جواب موصول ہوا،اللہ تعالی جناب کے علم قبل اور عمر ودر جات میں ترقی عطافر مائیں۔ آمین۔

جناب نے تحریفر مایا ہے کہ:

''آپ نے حرمتِ مصاہرت بالزناء کے بارے میں مذہب غیر پرفتو کی کا جوقول کیا ہے'' (رسالہ طذا)

عرض ہے کہ حرمتِ مصاہرت سے متعلق زیرِ نظر مضمون میں زنا اور دواعی زنا دونوں صور توں میں حرمتِ مصاہرت بالزناء میں حرمتِ مصاہرت کے ثابت ہونے نہ ہونے پر گفتگو کی گئی ہے، صرف مصاہرت بالزناء پر ہی نہیں، جبکہ جناب نے حرمتِ مصاہرت کوزنا کے ساتھ مخصوص فرما کر تصریح کی ہے۔ اگر جناب کی طرف سے تحریر فرمودہ یہ قیداحتر ازی ہے تو پھر یہ وضاحت باقی ہے کہ جناب کی دواعی زنا کے بارے میں کیارائے ہے؟

اوراگریہ قیدا تفاقی پاسبقتِ قلم ہے تو بھی اس کی وضاحت ہوجائے تواچھاہے، تا کہ جناب کا موقف پوری طرح واضح اور منقح ہوجائے۔

جناب نے تحریفر مایا ہے کہ:

''مسئلہ آثارِ صحابہ و تابعین سے ثابت ہے، لہذا اِس میں ہمارا وہی مؤقف ہے جو حنفیہ رحمہ اللّٰد کا ہے'' (رسالہ طدا)

بیتوسباہلِ علم حضرات کومعلوم ہی ہے کہ اس سلسلہ میں حنفیہ کا موقف کیا ہے، اور مضمون اسی لئے مرتب کیا گیا ہے، اور مضمون اسی لئے مرتب کیا گیا ہے تا کہ دوسر نے فقہائے کرام کے اقوال بھی سامنے آ جا کیں۔ فقہائے حنفیہ نے بوقت ضرورت مذہب غیر پرفتو کی کی جوشرا لَط بیان فر مائی ہیں، ان میں بیہ شرط بندہ کی نظر سے نہیں گزری کہ اس مسئلہ میں اپنے مذہب پر آ ٹارِصحابہ وتا بعین موجود نہ ہوں، تب مذہب غیر پرفتو کی دیا جاسکتا ہے، ورنہیں۔

اس سے یہی طاہر ہے کہ بوقتِ ضرورت مذہبِ غیر پراپی شرائط کے ساتھ فتو کی دینے کے لیے بیدد مکھنے کی ضرورت نہیں رہتی کہا پنے مذہب کے دلائل رائح ہیں یا مرجو ت ل اس کے بعد جناب نے تحریر فرمایا ہے کہ:

"نیز مذہب غیر پڑمل کی گنجائش مجتهد فیہا مسائل میں ہوتی ہے، نہ کہ منصوص مسائل میں" (رسالہ طدا)

اس سلسلہ میں گزارش ہے کہ عام طور پر کسی مسئلہ میں فقہائے مجتبدین کا اختلاف ہوجانا ہی اس مسئلہ کے مجتبکہ فیہ بننے کے لیے کافی ہے،اس فتم کے مسائل میں یا تو نص موجود نہیں ہوتی یا نصوص متعارض ہوتے ہیں، یانص محتمل ہوتا ہے (دلالۂ واثباتاً) نصِ قطعی نہیں ہوتا (جیسا کہ جناب کی پیش کردہ تمام روایات کا معاملہ ہے)

اورفقهائے احناف کی بیت یعات ہم اپنے رسالہ میں ذکر کر پکے ہیں، جن میں وطی اور کم از کم دوائی وطی سے حرمت کے ثبوت کے متعلق احناف نے ''لیسس فسی اثبات الحرمة نص ظاهر بل نوع احتیاط''اور''حرمتِ ضعیفۂ' کا تھم فرمایا ہے۔

ورند کتنے مسائل ایسے ہیں جوفقہائے کرام کے مابین مختلف فیہ ہیں اور تمام فقہاء ومجتهدین

لے پھراس مسئلہ میں آ ٹار صحابہ وتا بعین اور بھی ہیں۔جبیبا کہاب اہلِ علم حضرات کی خواہش پر مولانا زاہد صاحب کے مکمل مضمون کوشامل کرلیا گیا ہے جس میں اس پہلو پر کافی وافی علمی بحث موجود ہے۔ محمد رضوان۔

ا پنے دعو بے کومختلف دلائل (نصوص وآ ٹارِصحابہ وتا بعین وغیرہ) سے مبر ہن کرنے کی کوشش کرتے ہیں، بلکہ ایک مسلم فقیہ ومجتہد کے دوسرے فقیہ ومجتہد سے اختلاف کا منشاء ہی کوئی نہ کوئی دلیل ہوتی ہے،اس کا تقاضا بہ ہونا چاہیے کہ بہتمام مسائل مجتهد فیہ ندر ہیں اورکسی مجتهد کو بھی ان مسائل میں اجتہاد کی اجازت نہ ہو، کیونکہ مجتبَد فید کے معنیٰ ہی سے ظاہر ہے کہ وہ مسكه قابل اجتها دہے،اسی لیے مجتهداس میں اجتها د كرر ہاہے۔

مجنبكد فيمسكه كسي كبتي بين؟

اس موضوع پر حضرت مولا نامحمد زاہر صاحب زیدمجد ہی نے (جن کے ضمون سے ملمی و تحقیق سلسله نمبراا، میں استفادہ کیا گیا ہے اور آنجناب نے اس پر ریہ بحث فرمائی ہے) اینے ایک مقالہ میں مفصل بحث فرمائی ہے۔

جود فكرونظر اسلام آباد جلدوس، شاره نمبرس اور الساحث الاسلامية بنور ؛ جلدا، شاره نمبرس میں بعنوان' عدالتی تیج نکاح کا شرع تھے''شائع ہو پھی ہے۔

ذیل میں ان کے مذکورہ مقالہ سے ہی جناب اور دیگر اہلِ علم وفکر حضرات کی توجہ ونظر کے لیے چندا قتباسات بغیرسی تجره کے پیش کیے جارہے ہیں:

(الف) مجتبکد فیدمسئله برمرتب ہونے والے عملی ثمرے کسی مسئلہ کے مجتہد نیہ ہونے پر دومملی ثمرے مرتب ہوتے ہیں ،ایک بیر کہاس میں

قضاءِ قاضى رافع نزاع ہوتى ہے۔ ل

۔ دوسرے بیر کہ ضرورتِ شدیدہ یا حاجتِ عامہ کی وجہ سے دوسرا قول اختیار کرنے کی گنجائش ہوتی ہے۔

لى وقد صرحوا بأن القضاء المختلف فيه بمنزلة الفصل المجتهد فيه تنفيذه يكون قضاء في محل الاجتهاد فيكون نافذا بالاتفاق (غـمز عيون البصائر في شرح الاشباه والنظائر، ج٢ص١٢ ٣١، كتاب القضاء والشهادات والدعاوي

یہاں جوگفتگوکی گئی ہے وہ صرف پہلے ٹمرے کے اعتبار سے ہے، دوسرے ٹمرے کے ترتب کے لیے مزید ٹرائط بھی ہوسکتی ہیں، ہوسکتا ہے کہ ایک مسکداییا ہوکہ اس میں قضاءِ قاضی رافع نزاع تو ہولیکن فی نفسہ وہ قول اتنا ضعیف ہو کہ اس پرفتو کی دینا مشکل ہوجیسے متروک التسمیہ عامداً میں امام شافعی رحمہ اللّٰد کا قول، یہ بھی ذہن میں رہے کہ مذکورہ بحث صرف نفاذ کی حد تک ہے یعنی اگرکوئی حاکم ایسا تھم دیدے میں رہے کہ مذکورہ بحث صرف نفاذ کی حد تک ہے یعنی اگرکوئی حاکم ایسا تھم دیدے یا قاضی کوکون سی حالت میں کون ساقول اختیار کرنا چاہیے اور کون سانہیں؟ اس سے بحث یہاں مقصود نہیں، دوسر لفظوں میں یہاں بحث نفاذ کی ہور ہی ہے، جواز عدم جواز کی نہیں، دوسر لفظوں میں یہاں بحث نفاذ کی ہور ہی ہے، جواز عدم جواز کی نہیں،

(ب) جُنْهُد في مسكله كس كتب بين؟

کوئی مسلہ مجتہٰد فیہ کیسے بنے گا؟ اس کے لیے فقہائے حنفیہ کی عبارات میں غور کرنے سے تین اصول سجھ میں آتے ہیں :

پېلااصول

(۱)..... پہلااصول وہ ہے جو جامع صغیر میں امام محمد رحمہ الله کی عبارت سے معلوم ہوتا ہے، جامع صغیر کی عبارت ریہ ہے:

ومااختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضى ثم جاء قاض اخريرى غير ذلك أمضاه (البحرالرائق ٨/٨)

اس عبارت میں اصل معیار فقهاء کے اختلاف کو بنایا گیا ہے، لہذا جس مسئلے میں فقهاء کا اختلاف ہووہ مجتبکہ فیہ ہے، اس میں دلیل کی نوعیت سے بحث نہیں کی گئے۔ لے

ل ہداریاور جامع الفصولین وغیرہ میں اس اصول کی مزید وضاحت بھی ہے۔ پیتیہ حاشیہ اسلام سفح بر ملاحظ فرمائیں ﴾

دوسرااصول

(۲).....دوسرااصول وہ ہے جوقد وری کی عبارت سے متنبط ہوتا ہے، قد وری میں ہے: میں ہے:

اذا رفع اليه حكم حاكم أمضاه الا أن يخالف الكتاب أو السنة أو الاجماع أو يكون قولا لادليل عليه.

علامته على صاحب كنزكالفاظ بيربين:

اذا رفع اليه حكم قاض أمضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع (كنز الدقائق مع البحر الرائق ١/٨)

ان دوعبارتوں میں اصل معیار دلیل کی نوعیت کو بنایا گیاہے، قدوری کی عبارت کے مطابق کوئی مسئلہ مجتبد فینہیں سمجھا جائے گا۔اگروہ کتاب اللہ، سنت یا اجماع کے خلاف ہو یا وہ قول بالکل بلادلیل ہو، کنز کی عبارت سے یہ بھی معلوم ہوا کہ سنت سے مراد یہاں سنتِ مشہورہ ہے، لہذا کوئی قول خبرِ واحد کے خلاف ہوتو وہ مجتبکہ فیہ کے دائرہ سے خارج نہیں ہوگا۔

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

وفى الجامع الصغير : وما اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضى ثم جاء قاض آخر يرى غير ذلك أمضاه "والأصل أن القضاء متى لاقى فصلا مجتهدا فيه ينفذه ولا يرده غيره، لأن اجتهاد الثانى كاجتهاد الأول، وقد يرجح الأول باتصال القضاء به فلا ينقض بما هو دونه (الهداية فى شرح بداية المبتدى، ج٣،ص٤٠ ا ، كتاب أدب القاضى، باب كتاب القاضى إلى القاضى، فصل : ويجوز قضاء المرأة فى كل شىء إلا فى الحدود والقصاص)

عن محمد كل شيء اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضى نفذ قضاؤه وليس للقاض آخر إبطاله، ولم يذكر فيه خلافاً، قال الفقيه :وبه نأخذ "ط "عن محمد رحمه الله إنما نجيز من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من حكام أهل الإعصار فأخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخر، قال رضى الله عنه :أشار إلى أن بمجرد خلاف بعض العلماء لا يصير المحل محل اجتهاد ما لم يعتبره العلماء ويسوّغوا له الاجتهاد (جامع الفصولين، ج ا، ص ١٣ ا، الفصل الثاني في القضاء في المجتهد فيه) حمت معامرت معرم على المحتهد فيه على المعتهد فيه المعتهد فيه المعتهد فيه الفهام على المعتهد فيه المعتهد فيه المحتهد فيه المعتهد فيه المحتهد فيه المعتهد فيه المحتهد في المحتهد في المحتهد في المحتهد فيه المحتهد فيه المحتهد في المحتهد في

اس طرح كتاب الله سے مراد بھى بظا ہر طعى الدلالة آيت ہے، چنانچه ابن الہمام فرماتے ہیں کہ کتاب اللہ سے مراد وہ ہےجس کے معنیٰ پر اجماع ہو (فق القدرية 1_ (mamm/4

اویر ذکر کرده دونوں اصولوں میں اکثر و بیشتر تعارض نہیں ہوتا، یعنی جس مسئلے میں

لى قلت :ثم لقائل أن يقول المجتهد فيه المعارض لمدلول أحد هذه الأصول الثلاثة المحكوم بعد اعتباره حتى إن القضاء لا ينفذ إما أن يكون معارضا لما كان من الكتاب قطعي الدلالة غير منسوخ، أو ما كان من السنة كذلك متواتر الثبوت، أو ما كان من الإجماع قطعي الثبوت، والدلالة وهـذا لا شك فيه لكن في صدور هذا من المجتهد بعد عظيم (التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهـمـام لابن اميـر حـاج، ج٣ص٣٢٣، الـمقالة الثالثة في الاجتهاد ومايتبعه من التقليد والافتاء ، مسألة المسألة الاجتهادية أي التي لا قاطع فيها من نص أو إجماع)

فشرط حمل الاجتهاد أن لا يمكون مخالفا للكتاب أو السنة : يمعنى المشهورة (فتح القدير، جكص ا ٣٠٠، كتاب ادب القاضي، باب كتاب القاضي الى القاضي ، فصل في قضاء المرأة) إما قطعا بأن قام عليه دليل قطعي، وهو النص المفسر من الكتاب الكريم، أو الخبر المشهور والمتواتر، والإجماع (بـدائـع الـصنائع، جـــ ص ٩٠، كتاب ادب القاضي، فصل في بيان شرائط جواز القضاء ، كذافي البحر الرائق، كتاب القضاء)

القسم الأول :أن يكون الحكم مخالفا للنص أي مخالفا للكتاب أو السنة المشهورة أو الإجماع وفي هذا الحال يرد الحكم ويبطل على كل حال لأنه حسب المادة (١٠) من المجلة (لا مساغ للاجتهاد في مورد النص) (دررالحكام شرح مجلةالاحكام ،الكتاب السادس عشر القضاء،المادة ١٨٣٨ : ادعى المحكوم عليه بان الحكم الذي صدر)

(القاعدة الثالثة عشرة (المادة: ١٣) لا مساغ للاجتهاد في مورد النص) (أولا: الشرح) لا مساغ للاجتهاد في مورد النص لأن الحكم الشرعي حاصل بالنص ،فلا حاجة لبذل الوسع في تحصيله ، ولأن الاجتهاد ظني والحكم الحاصل به حاصل بظني ، بخلاف الحاصل بالنص فإنه يقيني ، ولا يترك اليقيني للظني المراد بالنص الذي لا مساغ للاجتهاد معه هو المفسر المحكم، وإلا فغيرهمامن الظاهر والنص لايخلوعن احتمال التأويل وبيان ذلك أن أقسام الدليل اللفظي بحسب الإفضاء إلى الأحكام أربعة ظاهروهو ما ظهر المراد منه بصيغته مع احتمال التأويل. ونص وهو ما ازداد وضوحاً على الظاهر بمعنى سيق له الكلام لأجله، لا من نفس الصيغة ، مع احتمال التأويل أيضاً ومفسّر: وهو ما ازداد وضوحاً على النص على وجه لا يبقى معه احتمال التأويل.

ومحكم :وهو ما أحكم المراد منه من غير احتمال تأويل ولا نسخ فحيث كان الأولان لا يخلوان عن احتمال التأويل يكون مساغ للاجتهادموجود معهما،المراد بالنص ها هنا :الكتاب والسنة المشهورة والإجماع، فلا يجوز (شرح القواعد الفقهية القاعدة لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا ، ص٧٥ ١ ، الثالثة عشرة، المادة ١) ﴿ بقيه حاشيه الكُّل صفح ير ملاحظ فرما نين ﴾ فقهاء كا اختلاف موتا ہے تو اس میں كوئى قول بھى بلادليل يا كتاب الله، سنتِ مشہورہ كے خلاف نہيں موتا، اور چونكہ وہ مسكلہ اختلافی ہے اس ليے اجماع كے خلاف ہونے كا تو كوئى تصور نہيں، اسى طرح جس مسكلہ ميں كتاب الله كى قطعى الدلالة آيت يا سنتِ مشہورہ موجود نہ ہو، وہاں فقهاء كا عموماً اختلاف ہو ہى جاتا ہے، اس ليے اكثر و بيشتر دونوں اصول اپنے اطلاق اور مصداق ميں ايك دوسرے سے متعارض نہيں ہوتے۔

البنة بعض مسائل ایسے ہیں جن میں فقہاء کا اختلاف تو ہے لیکن بعض حنفیہ نے دوسر نقط ُ نظر کو کتاب اللہ یاسنتِ مشہورہ یا اجماع کے خلاف ہونے کی وجہ سے مجتبکہ فیہ شام کرنے سے اٹکار کردیا ہے، ان میں متروک التسمیہ عامداً اور قضاء میں وشاہد کے مسئلے بطور مثال ذکر کیے جاسکتے ہیں، اول الذکر مسئلے میں امام شافعی رحمہ اللہ کا فد ہب ہیہ ہے کہ جس جانور کو ذرج کرتے وقت جان ہو جھ کر بھی اللہ کا نام چھوڑ دیا جائے وہ حلال ہے، لیکن بہت سے حنفیہ نے فرمایا ہے کہ چونکہ امام شافعی رحمہ اللہ کا بی قول آ بہت قرآنی:

وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمُ يُذُكِّرِ اسُمُ اللَّهِ (الانعام/١٢١)

اوراجماع کےخلاف ہے اس لیے بیمسلہ مجہد فیہ ہیں ہے۔اگر کوئی قاضی ایسے ذبیحہ کی بیچ صحیح ہونے کا فیصلہ کردیتو وہ فیصلہ نافذ نہیں ہوگا،اسی طرح ایک گواہ

﴿ كُرْشته صفح كالقيه حاشيه ﴾

حكم الحاكم في محل مجتهد فيه ماض أراد أن يبين المجتهد فيه فقال ثم المجتهد فيه لا يكون مخالفة الكتاب مخالفة الكتاب مخالفة الكتاب مخالفة الكتاب المشهورة والإجماع.....المراد من مخالفة الكتاب مخالفة نص الكتاب الذى لم يختلف السلف في تأويله كقوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) فإن السلف اتفقوا على عدم جواز تزوج امرأة الأب وجاريته التي وطنها الأب (العناية شرح الهداية، جـم ٥٠٠ ملخصاً، كتاب ادب القاضي، فصل في قضاء المرأة)

ظ ہر*ہے کہ حر*متِ مصاہرت کامبحوث فیدمسئلہ بھی نہ توقطعی الدلالۃ آیت سے ثابت ہے اور نہ سنتِ مشہورہ سے اور نہ ہی اس براہماع ہے۔

اورمدی کی قتم پر فیصله کرنے کے جواز کو بھی مجتہد فیرتسلیم نہیں کیا گیا،اس لیے کہ بیر بقول ان حضرات کے بیرحدیث مشہور "البینة علی المدعی و الیمین علیٰ من أنكو "كخلاف ب- گوياان حضرات نے جامع صغيرى عبارت جس ميں مدار صرف فقهاء کے اختلاف کو بنایا گیاہے، مزید کوئی شرطنہیں لگائی، گوقد وری کی عبارت کے ذریعے مقید کرکے پینقطہُ نظراختیار کیا ہے کہ فقہاء کا اختلاف تب معتبر ہوگا جبکہ کوئی قول کتاب الله ، سنت مشہور ہیا اجماع کے خلاف نہ ہو، اصول کی حد تک اس بات کوتشلیم کرتے ہوئے اصل مسلداس کی تطبیق کا ہے، لیعنی میر بات تو اپنی جگه درست ہے کہ جس کا قول کتاب الله کی قطعی مراد باسنت مشہورہ کےخلاف ہو،اس کا اعتبار نہیں ، اور صاحب ہدا رہے کی تعبیر کےمطابق پیخلاف ہے، اختااف نہیں۔

لهذااس سے مسلم مختلف فیہ بناہی نہیں الیکن اس بات کا فیصلہ کہ بیقول واقعی کتاب الله پاسنت مشہورہ کےخلاف ہے، بہت مشکل ہے، کم از کم ائمہ اربعہ کی حد تک بیہ ضرور کہنا ہوگا کہ کسی مسئلے میں ان کا اختلاف ہوجانے کے بعد بدو کیھنے کی ضرورت نہیں کہ بیرکتاب اللہ یا سنت مشہورہ کےخلاف ہے یانہیں۔خاص طور پر جبکہان ائمہ کے متبعین جن میں بڑے بڑے فقہاءاوراجتہاد کے مختلف درجات پر فائز شخصیات بھی ہیں، بھی اس قول کواختیار کرتے چلے آ رہے ہوں، ان حضرات کااس مسکلے میں اختلاف کرناہی اس بات کی کافی دلیل ہے کہ بیقول کتاب اللہ یا سنتِ مشہورہ کے واضح طور برخلاف نہیں ہے، اور یہ کہاس مسئلے میں واقعی اجتہا د کی گنجائش تقی۔

محقق ابن الہمام نے اسی نقط مُنظر کی پُر زور تائید کرتے ہوئے بیفر مایا ہے کہ دیکھنے کی بات پیہے کہ بیرحضرات مجتهد ہیں یانہیں،اگر پیرمجتهد ہیں توان کےاختلاف کی صورت میں مسلد کے مجتبد فیہ ہونے میں شک نہیں ہونا جا ہے اور اگر کوئی انہیں مجہتد ہی تشلیم نہ کر بے تو اور بات ہے، اور ظاہر ہے کہ بید دوسری رائے کسی کی نہیں ہوسکتی، بلکہ یقیناً بی^{رعفرات مج}تهد ہی نہیں بلندمر تبہ مجتهد ہیں۔

اس کے بعدوہ فرماتے ہیں کہ ہم دیکھتے ہیں کہ بعض اوقات کسی مسئلے میں مشاکُڑ حفیہ کے اختلاف کی وجہ سے اسے مجتهد فیہ قرار دے دیا جاتا ہے، تو ان ائمہ کا اختلاف مسئك ومجتهد فيه بنانے كے ليے كيوں كافي نہيں ہوگا، ابن الہمام رحمه الله كي عبارت حب ذیل ہے:

وعندي أن هذا لا يعول عليه، فان صح أن مالكا وأباحنيفة والشافعي مجتهدون فلاشك في كون المحل اجتهاديا، والا فلا، ولاشك أنهم أهل اجتهاد ورفعة، ولقد نرى في أثناء المسائل جعل المسئلة اجتهادية بخلاف بين المشائخ حتى ينفذ القضاء بأحد القولين فكيف لايكون كذلك اذا لم يعرف الخلاف الابين هؤلاء الأئمة (فتح القدير: ٢/ ٣٩٣)

فقید ابواللیث سمرقندی نے بھی اسی بات کو اختیار فرمایا ہے کہ قضاء کے نافذ ہونے کے لیے اس مسلے کا فقہاء میں مختلف فیہ ہونا کافی ہے (البحرالرائق، ١٣/٧)

جن مسائل کوائمۂ اربعہ میں مختلف فیہ ہونے کے باوجودبعض حنفیہ نے مجتبَّد فیہ تشليم نبيس كياان ميس سرفهرست متروك التسميه عامداً كالمسله بيك بيرامام شافعي رحمه الله کے بہاں جائز ہے (بشرطیکہ بسم اللہ چھوڑ نااستخفاف اور تہاون کے طوریر نہ ہو) امام شافعی رحمہ اللہ کے اس قول کوخلاف اجماع ہونے کی وجہ سے مجتبکہ فیہ تشلیم نہیں کیا گیا، لیکن متا خرین حفید میں سے علامہ آلوی رحمہ اللہ نے اس کی تر دید کرتے ہوئے فرمایا ہے کہ اگر اس مسئلے میں واقعی اجماع ہوتا تو امام شافعی رحمه الله اس کی مخالفت نه کرتے ، وه فرماتے ہیں:

والحق عندى أن المسألة اجتهادية وثبوت الاجماع غير مسلم، ولوكان ماخرقه الامام الشافعي رحمه الله (روح المعاني ١٤/٨ ، مكتبه المداديه، ملتان)

بعض حفرات کا بیقول نقل کرنے کے بعد کہ امام شافعی رحمہ اللہ کا بیقول فخش غلطی ہے، اس لیے کہ بیسات قرآنی آیات کی مخالفت ہے، علامہ آلوی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ بیہ بات بذات خوداس امام کے حق میں فخش غلطی اور ان کے علم وضل اور دقیب نظر سے ناوا تفیت کی دلیل ہے، اور آخر میں فرماتے ہیں:

وبالجملة الكلام في الاية واسع المجال وبها استدل كل من

اصحاب هاتيك الاقوال (روح المعاني ٨/١ ا، مكتبه امداد يه ملتان) ل

لے ہمارے نزدیک بھی یہی رائج ہے کہ 'متروک التسمیۃ عامدا'' کامسئلہ جبہّد فیہ ہے،امام شافعی کے علاوہ مالکیہ میں سے ابنِ رشداور حنابلہ میں سے ابو بکر کا بھی یہی قول ہے۔

ذهب الجمهور إلى اشتراط تسمية الله تعالى عند التذكر والقدرة . فمن تعمد تركها وهو قادر على النطق بها لا تؤكل ذبيحته -مسلما كان أو كتابيا -ومن نسيها أو كان أخرس أكلت ذبيحته.

وذلك لقوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق)

نهى سبحانه عن أكل متروك التسمية وسماه فسقا، والمقصود ما تركت التسمية عليه عمدا مع القدرة، لما روى عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: المسلم يكفيه اسمه، فإن نسى أن يسمى حين يذبح فليسم وليذكر اسم الله ثم ليأكل ويقاس على المسلم -فى الحديث - الكتابى؛ لأن الله تعالى أباح لنا طعام الذين أوتوا الكتاب فيشترط فيهم ما يشترط فينا.

وذهب الشافعية إلى أن التسمية مستحبة، ووافقهم ابن رشد من المالكية ، وهي رواية عن أحمد مخالفة للمشهور لكن اختارها أبو بكر ، لأن الله تعالى أباح لنا ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) وهم لا يذكرونها، وأما قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) ففيه تأويلان أحدهما :أن المراد ما ذكر عليه اسم غير الله، يعنى ما ذبح للأصنام بدليل قوله تعالى : (وما أهل لغير الله به) وسياق الآية دال عليه فإنه قال : (وإنه لفسق) والحالة التي يكون فيها فسقا هي الإهلال لغير الله.

قال تعالى : (أو فسقا أهل لغير الله به)ثانيهما :ما قاله أحمد أن المراد به الميتة بدليل قوله تعالى : (وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم)وذلك الأنهم كانوا يقولون : أتأكلون ما قتلتم -
هربقهم الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم)وذلك الأنهم كانوا يقولون : أتأكلون ما قتلتم -

دراصل سب سے پہلے حضرت خصاف رحمہ اللہ نے رہ بات ارشاد فرمائی ہے کہ صرف صحابہ وتابعین کا اختلاف ہی معتبر ہے، بعد کے حضرات کا اختلاف معتبر

﴿ كُرْشته صَفِّحِ كَالِقِيهِ حَاشِيهِ ﴾

أى ذكيتم -ولا تأكلون ما قتل الله؟ يعنون الميتة.

ومما يدل على عدم اشتراط التسمية ما أخرجه البخاري عن عائشة -رضي الله عنها -أن قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : إن قوما يأتوننا بلحم لا ندرى أذكر اسم الله عليه أم لا؟ فقال: سموا عليه أنتم وكلوه قالت :وكانوا حديثي عهد بالكفر،فلو كانت التسمية شريطة لما حلت الذبيحة مع الشك في وجودها؛ لأن الشك في الشريطة شك فيما شرطت له.

ويشهد له ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة قال :سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم الرجل منا يذبح وينسى أن يسمى الله قال : اسم الله على كل مسلم .وفي لفظ على فم كل مسلم وهـذا عـام في الناسي والمتعمد؛ لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢ ١ ص ٩ ٨ ١ ، • ٩ ١ ، مادة " ذبائح")

وقال الشافعية:تسن التسمية ولا تجب وتركها مكروه، لقوله تعالى :(فكلوا مما ذكراسم الله عليه) فلو ترك التسمية عمدا، أو سهوا، حل الأكل، ولأن الله تعالى في قوله :(إلا ما ذكيتم) أباح المذكي، ولم يذكر التسمية، وأباح الله تعالى ذبائح أهل الكتاب، وهم لا يسمون غالبا، فدل على أنها غير واجبة.

أما الذبيحة التي يحرم أكلها، فهي التي ذكر اسم غير الله عليها، وهي التي كانت تذبح للأصنام. وهذا هو المقصود بآية (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه)

ويدل لمذهب الشافعية من السنة أحاديث منها:

حديث عائشة رضي الله عنها : إن قوما قالوا :يا رسول الله : إن قومنا يأتوننا باللحم، لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا؟ فقال: سموا الله عليه أنتم، وكلوا وفي رواية لمالك: وكانوا حديثي عهد بالكفر ولو كانت التسمية واجبة، لما أجاز الأكل مع الشك.

وحديث عدى بن حاتم، قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصيد؟ فقال :إذا رميت بسهمك، فاذكر اسم الله عليه.

وحديث الصلت السدوسي : ذبيحة المسلم حلال، ذكر اسم الله، أو لم يذكر ،ويذكره الفقهاء بلفظ غريب :المسلم يذبح على اسم الله تعالى، سمى أو لم يسم، وسأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم :الرجل منا يذبح، وينسى أن يسمى الله، قال :اسم الله على كل مسلم ،وفي لفظ :على فم كل مسلم أو اسم الله في قلب كل مسلم.

والأحاديث الأخرى المطالبة بالتسمية مثل خبر أبي ثعلبة : فما صدت بقوسك فاذكر اسم الله، ثم كل ... محمولة على الندب .وهذا الرأى أيسر من غيره، لكن أدلة الجمهور وأحاديثهم أصح وأقوى ثبوتا وأعم مرادا(الفقه الاسلامي وادلتهٔ للزحيلي، ج٣ص ٢٧٧، ٢٧١١، القسم الاول، الباب التاسع، الفصل الاول، المبحث الثاني، المطلب السادس) نہیں، انہی کی اتباع میں دوسرے متعدد فقہاء حنفیہ نے بھی اس بات کو اختیار کرلیا،
لکین حقیقت یہ ہے کہ دین میں اصل اہمیت اُمت کی طرف سے تلقی بالقبول
کو حاصل ہے، اور یہی تلقی بالقبول ہے جس کی وجہ سے ایک خیر واحد کو بھی حدیث مشہوریا متواتر کا درجہ حاصل ہوجا تا ہے، اور ان ائمہ کا طرف امتیاز ہی ہے کہ ان کا درجہ اُجتہاد پر فائز ہونا امت میں مسلم امر چلا آر ہا ہے، اور ان میں سے ہرایک کے اجتہادات پر امت کا اچھا خاصا حصم کم کرتا چلا آر ہا ہے۔

جس مسلے میں ان حضرات کا اختلاف ہو،اس میں بیے کہنا بہت مشکل ہے کہ یہاں اجتہاد کی بسر سے سے گنجائش ہی نہیں تھی۔

اگر کسی مسئلے میں تمام فقہاء ایک طرف ہوں ، صرف ایک آ دھ کا اختلاف منقول ہو
تواس اختلاف کو شرعاً معتبر سمجھا جائے گا یا نہیں ، اس میں ابن الہما م رحمہ اللہ نے
سٹمس الائمہ سرھی اور ابو بکررازی کا جو قول نقل کیا ہے اور خود بھی جسے اختیار کیا ہے
سیسے کہ اگر اس ایک فقیہ کے اجتہاد کو سائغ قرار دیا گیا ہے بعنی بیشلیم کیا گیا ہے
کہ اس میں اجتہاد کی گنجائش تھی تو مسئلہ جہنم نے بن جائے گا وگر نہ نہیں (فتح القدیر، ۱۳۹۳)

ظاہر ہے کہان ائمہ وتلقی بالقبول حاصل ہوجاناتسویغ اجتہادی بہت بردی علامت ہے۔

پھرائمہ اربعہ کے کسی قول میں کتاب اللہ، سنتِ مشہورہ یا اجماع کے قطعاً خلاف ہونے کا جتنا احتمال ہوسکتا ہے اس سے زیادہ احتمال اس بات کا ہے کہ کسی قول کی طرف الیں مخالفت کی نسبت بذاتِ خود غلط ہوا ورحقیقت میں وہ قول ادلہ فہ کورہ کے بیٹنی طور پر خلاف نہ ہو، بلکہ اس میں بھی فرق صرف رائح مرجوح کا ہوا وربیہ صرف احتمال ہی نہیں بلکہ عملاً ایسا ہوا ہے مثلاً کوئی قول سنتِ مشہورہ کے خلاف ہو

اس کی مثال میں قضاء بیمین وشاہد کا مسئلہ ذکر کیا گیا ہے۔

امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک مدی کے پاس ایک گواہ ہونے کی صورت میں مدی علیہ سے تتم لی جائے گی، مدی سے دوسرے گواہ کی جگہ تتم لے کر فیصلہ نہیں کیا جاسکتا، جبکہ ائکہ ثلاثہ (امام مالک، امام شافعی اور امام احمد رحم ہم اللہ) کے نزدیک مدی کے پاس ایک گواہ ہواور ایک مرتبہ تتم کھا لے تو اس کے حق میں فیصلہ کردیا جائے گا۔ لے

ل القضاء بشاهد ويمين: إذا أقام المدعى شاهدا، وعجز عن تقديم شاهد آخر وحلف مع شاهده، هل يقضى به بشاهده ويمينه؟

ا ـ: قال الحنفية : لا يقضى بالشاهد الواحد مع اليمين في شيء ، لقوله تعالى : (واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين، فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء) وقوله سبحانه : (وأشهدوا ذوى عدل منكم)طلب القرآن الكريم إشهاد رجلين أو رجل وامرأتين، فقبول الشاهد الواحد ويمين المدعى زيادة على النص، والزيادة على النص نسخ، والنسخ في القرآن الكريم لا يجوز إلا بمتواتر أو مشهور، وليس هناك واحد منهما.

واستدلوا بالسنة أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم وأحمد :ولكن اليمين على المدعى عليه وفى لفظ البينة على المدعى، واليمين على من أنكر وقال صلى الله عليه وسلم لمدع: شاهداك أو يمينه.

فالحديث الأول أوجب اليمين على المدعى عليه، فلو جاز القضاء بشاهد ويمين المدعى، لما بقيت اليمين واجبة على المدعى عليه .ثم إنه في هذا الحديث وفي الحديث الثاني جعل الرسول عليه الصلاة والسلام جنس اليمين حجة للمنكر، فإن قبلت يمين المدعى، لم يكن جميع أفراد اليمين على المنكرين.

وكذلك تضمن الحديث الثاني قسمة وتوزيعا بين المتخاصمين، والقسمة تنافي اشتراك الخصمين في أمر وقعت القسمة فيه.

و الحديث الثالث خير المدعى بين أمرين لا ثالث لهما :إما البينة أو يمين المدعى عليه، والتخيير بين أمرين يمنع تجاوزهما إلى غيرهما أو الجمع بينهما.

٢ ــ : وقال جمهور الفقهاء: يقضى باليمين مع الشاهد في الأموال، واستدلوا بما ثبت عن النبي صلى
 الله عليه وسلم :أنه قضى بشاهد ويمين .

قال الشافعي : وهذا الحديث ثابت لا يرده أحد من أهل العلم لو لم يكن فيه غيره، مع أن معه غيره مما يشده . وقال النسائي : إسناده جيد . وقال البزار : في الباب أحاديث حسان، أصحها حديث ابن عباس وقال ابن عبد البر : لا مطعن لأحد في إسناده، ولا خلاف بين أهل العلم في صحته (الفقه الاسلامي وادلته للزحيلي، ج ٨ص ٩٩ ٩ ٥ الى * • • ٢ ، القسم الخامس، الباب الخامس، الفصل الثاني، المبحث الوابع)

بہت سے حنفیہ نے اس مسئلہ کو مجہد فیہ میں شامل نہیں کیا اس بنیاد پر کہ بیحدیث مشہور 'البیانة علی من انکو ''کخلاف ہے، کین اس مسئلے میں فریقین کے دلائل کا جائزہ لینے سے یہ بات واضح ہوجاتی ہے کہ اس میں بھی عام اجتہادی مسائل کی طرح دونوں طرف دلیل موجود ہے اس لیے فرق رازح اور مرجوح ہی کا ہے، مثلاً جس طرح حنفیہ کی ذکر کردہ حدیث کو مشہور قرار دیا گیا ہے، اسی طرح ائمہ ثلاثہ کی دلیل بھی حدیثِ مشہور ہے۔ اس لیے کہ مولا نامجر تقی عثانی کی تکملہ فتے المہم میں تحقیق کے مطابق اس موضوع پر بائج صحابہ کی قابلی استدلال روایات موجود ہیں، اگر ضعیف احادیث بھی ملالی جائیں تو نوصحابہ کی احادیث بن جاتی ہیں (سملہ فتے المہم میں تو نوصحابہ کی احادیث بھی ملالی

ل عن ابن عباس ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد (مسلم، رقم الحديث ٢ ١ / ١ "٣")

عن أبى هريرة ": أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (صحيح ابنِ حبان، رقم الحديث ٥٠٤٣)

قال شعيب الارنؤوط:إسناده صحيح (حاشية ابن حبان)

عن أبى هريرة قال :قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد الواحد قال ربيعة :وأخبرنى ابن لسعد بن عبادة قال :وجدنا فى كتاب سعد أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد، وفى الباب عن على، وجابر، وابن عباس، وسرق: حديث أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد الواحد حديث حسن غريب(سنن الترمذى، رقم الحديث ١٣٣٣)

عن جابر: أن النبى -صلى الله عليه وسلم -قضى باليمين مع الشاهد (سنن ابنِ ماجه، رقم الحديث ٢٣٦٩)

قال شعيب الارنؤوط:رجاله ثقات، وقد اختلف في وصله وإرساله(حاشية سنن ابنِ ماجه) عن سرق، أن النبي -صلى الله عليه وسلم -أجاز شهادة الرجل ويمين الطالب (سنن ابنِ ماجه، رقم الحديث ٢٣٤١

قال شعیب الارنؤوط: إسناده ضعیف لإبهام الرجل المصری(حاشیة سنن ابنِ ماجه) عـن جـعـفـر ، عن أبیه أن النبی صلی الله علیه وسلم قضی بشاهد ویمین المدعی ، فقال أبو جعفر :وقضی به علی فیكم(مصنف ابنِ ابی شیبة، رقم الحدیث ۲۹۷۰۳) ﴿بَيْرِعاشِيراً كُلُّصِحْ رِلاطْفُرْمَا كُيل﴾ حاصل بیر کہ کسی مسئلے میں جب ائمہ کا ربعہ کا اختلاف ہوجائے تواسے بہر حال مجہد فیہ مجھنا چاہیے، الا بیر کہ خوداس فقہ کے تتبع علماء نے ہی اس قول کو اختیار نہ کیا ہو، ایسی حالت میں دلیل کا جائزہ لے کرغور کیا جاسکتا ہے۔

تيسرااصول

(۳)کسی مسکے کے مجتہد فیہ ہونے کا ایک تیسرا (اصول یا) معیار فتح القدیراور البحرالرائق میں امتقل کے حوالے سے ذکر کیا گیا ہے، وہ یہ کہ اس میں اصل مدار حقیقاً اختلاف پائے جانے یانہ پائے جانے پڑئیں بلکہ اشتباہ دلیل پر ہے، اس کی ذکر کر دہ متعدد مثالوں میں سے ایک مثال یہ ہے کہ کسی قاضی نے ایک مرداور دو عورتوں کی گواہی پر حدیا قصاص کا فیصلہ کر دیا (جبکہ حنفیہ بلکہ ائمہ اربعہ کے نزدیک حدود وقصاص میں عورت کی گواہی معتبر نہیں) تو وہ فیصلہ نافذ ہوگا۔ ابن الہمام المنتقی سے نقل کرتے ہوئے فرماتے ہیں کہ اس قضاء کومسئلہ کے مختلف فیہ ہونے کی وجہ سے نافذ قرار نہیں دیا گیا، بلکہ اس کی اصل وجہ دلیل میں اشتباہ ہے، فیہ ہونے کی وجہ سے نافذ قرار نہیں دیا گیا، بلکہ اس کی اصل وجہ دلیل میں اشتباہ ہے،

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

عن جعفر بن محمد ,عن أبيه ,عن على، رضى الله عنه ,أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ":قضى بشاهد ويمين , "وقضى به على بن أبى طالب رضى الله عنه بالعراق (السنن الكبرى للبيهقى، رقم الحديث ٢٠٢٥/)

عن عمرو بن شعیب ,عن أبیه ,عن جده ,قال " :قضى النبى صلى الله علیه وسلم بشاهد ویمین في الحقوق (السنن الكبرئ للبيهقي، رقم الحدیث ۲۹۲۸)

وروينا فيه عن أبى بكر، وعثمان، وعلى، وأبى بن كعب، رضى الله عنهم، ثم عن عمر بن عبد العزيز، والشعبى، ويحيى بن يعمر، وعبد الله بن عتبة، وشريح، وسليمان بن يسار، وأبى سلمة بن عبد الرحمن، وعطاء قال كلثوم بن زياد :أدركت سليمان بن حبيب والمن سيدن بدلك يعنى شاهد ويمين قال الشافعى :واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شيئا لأنا نحكم بشاهدين، وبشاهد وامرأتين ولا يمين، فإذا كان شاهد حكمنا بشاهد ويمين، وليس هذا بخلاف ظاهر القرآن لأنه لم يحرم أن يجوز أقل مما نص عليه فى كتابه، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى ما أراد يجوز أقل مما نص عليه غى كتابه، ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى ما أراد ولتوفق (السنن الصغير للبيهقى، رقم الحديث ١٨ ٣٣١)

اس ليك كه آيتِ قرآنيه من ايك مرداوردو ورتول كى گواى كومعترقرارديا كياب: وَاسْتَشْهِ لُوُا شَهِيُ لَيُنِ مِنُ رِّجَالِكُمُ. فَإِنْ لَّمُ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامُواَتَنِ (البقرة ٢٨٢)

بیآیت اگرچہ مالی معاملات کے بارے میں ہے، کین بیکہا جاسکتا ہے کہ اصل اعتبار الفاظ کے عموم کا ہوتا ہے، لہذا بیآیت ہرجگہ عورت کی گواہی کے معتبر ہونے پر دلالت کررہی ہے، اور کوئی دوسری نصقطعی الی موجود نہیں ہے جس سے حدیا قصاص میں عورت کی گواہی کا غیر معتبر ہونا معلوم ہوتا ہو، چونکہ اس طرح یہاں اس گواہی کے معتبر ہونے پر بھی استدلال کیا جاسکتا ہے (قطع نظر اس سے کہ دلیل کا زیادہ وزن کس طرف ہے) اس لیے یہ جہد فیہ ہے (فتح القدریہ ۱۳۹۵،۳۹۳) البحرالرائق کے)

المنقىٰ كى اس بات سے معلوم ہوتا ہے كه اگر كسى مسئلے ميں اختلاف منقول نہ ہو، الكن دليل ميں اختلاف منقول نہ ہو، الكن دليل ميں اشتباہ ہوكہ دونوں طرف دليل قائم كى جاسكتى ہے اوركوئى پہلو بھى دليل قطعى سے ثابت نہ ہوتو وہ مسئلہ بھى جُحَبُرد في سمجھا جائے گا۔ لـ

یمی بات قد وری وغیره کی اوپر ذکر کرده عبارت سے بھی اخذ کی جاسکتی ہے، اس
لیے کہ اس میں یہ کہا گیا ہے کہ اگر فیصلہ کتاب، سنتِ مشہوره یا اجماع کے خلاف
نہ ہو اور وہ قول بالکل بلادلیل بھی نہ ہوتو وہ نافذ ہوگا، اس مسئلے میں فقہاء کا
اختلاف منقول ہونے کی شرط نہیں لگائی گئی اور بیمکن ہے کہ کسی مسئلے میں فقہاء کا
اختلاف بھی منقول نہ ہواور وہ مسئلہ اجماعی بھی نہ ہو، اس طرح سے کہ دوسر بے
فقہاء نے اس مسئلہ سے کسی وجہ سے تعرض ہی نہ کیا ہو۔

المنتقیٰ کی ندکورہ عبارت ہے ابن الہمام نے اس بات پر بھی استدلال کیا ہے کہ

جس مسئلے میں امام مالک رحمہ اللہ اور امام شافعی رحمہ اللہ کا اختلاف ہووہ مجتهد فیہ ہی ہوگا ، اس لیے کہ ایسانہیں ہوتا کہ مسئلے میں ان حضرات کا اختلاف تو ہولیکن دلیل میں کوئی اشتباہ نہ ہو، بلکہ دلیل واضح طور پرصرف ایک طرف ہی جارہی ہو (قق القدیر، ۳۹۵/۲) ۔

إلى ثم ذكر في المنتقى أن العبرة بكون المحل مجتهدا فيه اشتباه الدليل لا حقيقة الخلاف. قال: الا ترى أن القاضي إذا قضى بإبطال طلاق المكره نفذ لأنه مجتهد فيه لأنه موضع اشتباه الدليل إذ اعتبار الطلاق بسائر تصرفاته ينفي حكمه، وكذا لو قضى في حد أو قصاص بشهادة رجل وامرأتين ثم رفع إلى قاض آخر يرى خلاف ذلك ينفذه، وليس طريق القضاء الأول كونه في مختلف فيه، وإنما طريقه أن القضاء الأول حصل في موضع اشتباه الدليل لأن المرأة من أهل الشهادة، إذ ظاهر قوله تعالى (فرجل وامرأتان) يدل على جواز شهادتهن مع الرجال مطلقا وإن وردت في المداينة لأن العبرة لعموم اللفظ، ولم يردنص قاطع في إبطال شهادة النساء في هذه الصورة؛ ولو قضى بجواز نكاح بلا شهود نفذ لأن المسألة مختلف فيها، فمالك وعثمان البتى يشترطان الإعلان لا الشهود، وقد اعتبر خلافهما لأن الموضع موضع اشتباه الدليل، إذ اعتبار النكاح بسائر التصرفات يقتضى أن لا تشترط الشهادة انتهى.

ولا يخفى أنه إذا كانت معارضة المعنى للدليل السمعى النص توجب اشتباه الدليل فيصير المحل محل اجتهاد ينفذ القضاء فيه، فكل خلاف بين الشافعى ومالك أو بيننا وبينهم أو أحدهم محل اشتباه الدليل حينئذ (فتح القدير ، ج ٤٠٠ ص ٢ ٠٣ ، ٣٠ و٣٠ م كتاب أدب القاضى، باب كتاب القاضى إلى القاضى، فصل في قضاء المرأة)

فى الفتح عن المنتقى من أن العبرة فى كون المحل مجتهدا فيه اشتباه الدليل لا حقيقة الخلاف قال فى الفتح : ولا يخفى أن كل خلاف بيننا وبين الشافعى أو غيره محل اشتباه الدليل، فلا يجوز نقضه بلا توقف على كونه بين الصدر الأول . والذى حققه فى البحر أن صاحب الهداية أشار إلى القولين، فإنه ذكر أولا عبارة القدورى، وهى إذا رفع إليه حكم حاكم أمضاه إلا أن يخالف الكتاب أو السنة أو الإجماع، وذكر ثانيا عبارة الجامع الصغير : وهى وما اختلف فيه الفقهاء فقضى به القاضى ثم جاء قاض آخر يبرى غير ذلك أمضاه فما ذكره أصحاب الفتاوى من المسائل الآتية التى لا ينفذ فيها قاض آخر يبرى غير ذلك أمضاه فما ذكره أصحاب الفتاوى من المسائل الآتية التى لا ينفذ فيها والشافعى اعتمد قول القدورى . ومن قال باعتباره اعتمد ما فى الجامع وفى الواقعات الحسامية عن والشافعى اعتمد قول القدورى . ومن قال باعتباره اعتمد ما فى الجامع وفى الواقعات الحسامية عن الفقيد أبى الميث وبه أى بما فى الجامع ناخذ، لكن فى شرح أدب القضاء أن الفتوى على ما فى القدورى اه ملخصا . فقد ظهر أنهما قولان مصححان والمتون على ما فى القدورى، والأوجه ما فى الجامع ولذا رجحه فى الفتح كما يأتى أيضا (رد المحتار على الدر المختار، ج۵،ص ا ۲۰، كتاب القضاء) (وفى تعاملهم الاستصناع نوع شبهة) ش : لكونه مجتهد فيه، ولأن فيه خلاف زفر والشافعى -رحمهما الله (البناية شرح الهداية، ج٨،ص ٢٤٠، كتاب البيوع،باب السلم)

حاصل

اب تک جو پچھوض کیا گیا ہے اس کا حاصل بی نکاتا ہے کہ سی مسئلے میں ائمہ اربعہ کے درمیان اختلاف موجود ہوتو اسے مجتبد فیہ ہی تسلیم کرلینا چاہیے، دلیل کی تفصیل میں جانے کی ضرورت نہیں (اس قاعدے میں استثناء کرنا بھی ہوتو صرف متروک التسمیہ عامداً جیسے مسئلے کا کیا جاسکتا ہے جو کہ انتہائی نادرصورت ہوگی)
متروک التسمیہ عامداً جیسے مسئلے کا کیا جاسکتا ہے جو کہ انتہائی نادرصورت ہوگی)
(ماخوذاز: ''فکرونظ' جلدہ ۳، شارہ ۳، صفحہ ۱۲۲۲)

زناومقدمات زناسے حرمت كامسكلم مجتهد فيه ب

قطع نظر مولانا موصوف کے اس تفصیلی مضمون کی جزئیات سے اتفاق وعدمِ اتفاق کے ، اتنی بات واضح ہے کہ کسی مسئلہ کے مجتمد فیہ ہونے نہ ہونے کے بارے میں جتنے اصول بھی مولانا موصوف نے ذکر فرمائے ہیں ، ان میں سے ہر ایک اصول کی رُوسے زنا ومقدماتِ زنا سے حرمتِ مصاہرت کے ثبوت وعدمِ ثبوت کے مسئلہ کا مجتمد فیہ ہونا ثابت ہوتا ہے ، جس کی فقہائے حنفیہ سے بھی تصریح ملتی ہے۔ لے

امیدہ کہ جناب اس کے متعلق اپنی رائے سے آگاہ فرمائیں گے۔ ع

ل قال صاحب الأقضية : فإذا زنى رجل بأم امرأته، ولم يدخل بها، فجلده القاضى، ورأى أن لا يحرمها عليه فأقرها معه، وقضى بذلك نفذ قضاؤه؛ لأنه قضى فى فصل مجتهد فيه، فإن بين الصحابة اختلافا فى هذه الصورة (المحيط البرهانى فى الفقه النعمانى، ج٨،ص ا ٤، كتاب القضاء ،الفصل التاسع عشر: فى القضاء فى المجتهدات)

حرمة المدواعي في هذا الباب مجتهد فيه ولم يقل بها الشافعي وأكثر الفقهاء (فتح القدير،ج• ١، ص٥٦،كتاب الكراهية،فصل في الاستبراء وغيره)

سلم اس کے بعدانہی عالم صاحب نے جنہوں نے حرمتِ مصاہرت کے ثبوت میں مندرجہ بالا روایات پیش کی تھیں ،اور مسلہ طذاکے بارے میں یتج مریفر مایا تھا کہ:

'' نمیب غیر پڑھل کی گئجائش مجتمد فیہامسائل میں ہوتی ہے، نہ کہ منصوص مسائل میں'' دوبارہ رابط کرنے پر پھریمی روایات اور مزید برال چندروایات (بشمول سودہ بنت زمعہ کے واقعہ کے)روانہ فرمائیں ،اور پقیہ حاشیہ اسماعے پر ملاحظ فرمائیں ﴾

اس كے ساتھ جناب نے چندروایات ارسال فرمائی ہیں، جو كہ جناب كے خط كے ساتھ اس

﴿ كُرْشته صفح كالقيه حاشيه ﴾

اجتهادی وغیراجتهادی پهلوسے تعرض نہیں کیا، جو که اس مسله میں اہم پہلوتھا، اور آخر میں تحریفر مایا کہ:

آ پ حضرات نے جس ضرورت کو پیشِ نظر رکھاہے،اس سے فواحش ومنکرات کا راستہ کھل جائے گا،حالانکہ

قرآن كريم فواحش كراستول كوبندكر فى تاكيدى بيس

البذاجم درج ذيل وجوبات كى بنياد يرجائب حرمت كوترجح دية بين:

(۱) دلائلِ مْدُوره بالا (لعِنى روايات مْدُوره) كى بنياد بر_

(۲)حرام اور حلال کے ماہین تعارض کے وقت جانب حرمت رائج ہوتی ہے۔

(٣) جانب حرمت کوتر جیح دینے میں منکرات کاسیر باب ہے، جبکہ جانب حلت کو اگر رائح قرار دیا جائے، تو فواحش کوقوت ملےگا، اور منکرات کا درواز ہ کھل جائے گا۔ واللہ اعلم۔

(مفتى)غلام قادر (صاحب) اكوره وختك ٢٥- أزيقعده/٢١١ اص

اس سلسلہ میں عرض ہے کہ آ ٹارِمتعارضہ کے اس سلسلہ میں وار دہونے کا مسئلہ تومسلم ہے، اور ہم ہیوضاحت اپنے مقام پر کر چکے ہیں کہ مجتبد فیصور توں میں جو گنجائش زیر بحث ہے، وہ ضرورت وحاجت کے وقت ہے۔

اوراس کامقصود فواحش و شکرات کا راستہ کھولنا نہیں ہے، چنانچہ اس سے پہلے بھی فقہاء وا کابر بعض مجتهد فیہ مسائل میں ضرورت کی وجہ سے فیہ برفتو کی ہے۔ جواز کے ضرورت کی وجہ سے فیہ بپر فتو کی ہے۔ جواز کے لئے مانچ نہیں بنایا، پھر صرف ایک طرف کے موہوم خطرات کو توسامنے رکھا جا تا ہے، لیکن اس کے برخلاف فتہی قواعد وضوالط اوراس مسئلہ کے نتیجہ میں پیدا ہونے والے مشکرات ومفاسد بلکہ اس حالت میں زندگی گزارنے والے لوگوں کے حق میں خود اس فاحش کے ازالہ برخورنہیں کیا جاتا، اور نہ ہی بیسو چنے کی زحمت کی جاتی کہ جو فقہاء زناود واعی سے جوت حرمت کے قائل میں مہانہوں نے فواحش کا دروازہ کھلنے اور قرآن مجید کی آیات برتوجہ نہیں کی؟

بندہ کے نزد کی مجتبد فیدامور میں اس طرح کے امور علمی تشدد پر بنی کہلائے جانے کے ستحق ہیں۔

اسی سے حلال وحرام کے مابین کے تعارض کے قاعدہ کا بھی جواب ہوجا تا ہے، چنا نچیر حضرت مولانا محمد زاہد صاحب زبیر مجد ۂ اپنے مضمون میں اس کے بارے میں گفتگوفر ما چکے ہیں،جس کا ایک اقتباس بیہ ہے:

لقد جرت عادة الفقهاء انهم يلجأون الى قواعد عامة للشريعة عند تعارض الادلة، فيأخذون مايرون انه اوفق بالقواعد، فينبغى للتواصل الى ماهو الراجح فى هذه المسالة النظر فيها على ضوء هذه القواعد والاصول. فقاعدة: "اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام" او قا عدة ترجيح دليل الحرمة عند تعارض المبيح والمحرم تقتضى اختيار ماذهب اليه الحنفية ولكن قاعدة نفى الحرج وازالة الضرر وجلب المشقة التيسير، ومراعدة المصلحة واقتضاء عموم البلوى التخفيف هذه كلها ترجح جانب الحلة واليك ببيانه بشيئ من التفصيل. ("حرمة المصاهرة بالزنا ومقدماته")

﴿ بقيه حاشيه ا كلَّے صفحے برملاحظ فرمائيں ﴾

رسالہ میں شائع کی جارہی ہیں۔

گر جناب کے پیش کردہ آثار پر اسنادی وقعہی حیثیت سے کلام کی گنجائش ہے، جن پر علمی اعتبار سے مولا نامحمد زاہد صاحب زید مجد ہ کے مقالہ میں بھی کلام کیا گیا ہے، اور اب ان جیسی وجو ہات کی بناء بر مولا نامحمد زاہد صاحب زید مجد ہ کا مکمل مضمون کوشائع کیا جارہا ہے، تاکہ

﴿ گزشته صفح کابقیه ماشیه ﴾ اس کے بعدمولا ناموصوف نے اس سلسلہ میں حرج و تنکوں کو تفصیل سے ذکر فرمایا ہے۔

جس کے بعد فرماتے ہیں: اسات سا

اما ترجيح المحرم على المبيح فليست هذه القاعدة مطلقة، والالم يكن هناك اختلاف بين الفقهاء ، في التحليل والتحريم، بينما مامن فقيه مجتهد الاوقد اختار الحل في بعض المسائل مع وجود دليل الحرمة لاسباب رجحت عنده دليل الجواز، فهذه المقاعدة انما هي عند تساوى الادلة، اما اذا ظهرت قوة دليل الجواز او اقتضت القواعد الاخرى الاباحة فلا باس بالافتاء والقول بها.

ثم انهم عللوا هذه القاعدة بامرين: الاول تقليل النسخ والثانى الاحتياط، وهذا الثانى يشير اليه اقوال بعض الصحابة منها ماروى عن عثمان رضى الله عنه فى الجمع بين الاختين بملك يمين "احلتهما وحرمتهما آية، اما انا فلااحب ان اصنع هذا" ومثله عن على الا انه قال" وانا انهى نفسى وولدى" وروى عن ابن مسعود انه قال "مااجتمع الحلال والحرام الا غلب الحرام" وعبارات فقهائنا تدل على انهم رجحوا جانب الحرمة فى مسألة المصاهرة هذه الاحتياط، فيمكن ان يترك هذا الاحتياط اذا ترتب عليه الحرج او ادى الى مفاسد كثيرة ("حرمة المصاهرة بالزنا ومقدماته")

اور فیض القد ریلمنا وی میں ہے:

فلو زنى بامرأة لم تحرم عليه أمها وبنتها وإلى هذا ذهب الشافعى كالجمهور فقالوا الزنا لا يثبت حرمة المصاهرة وأثبتها به الحنفية قال بعضهم : وهى مسألة عظيمة فى المخلاف ليس فيها خبر صحيح من جانبنا ولامن جانبهم وممن قال بقول أبى حنيفة الأوزاعى وأحمد وإسحاق وهى رواية عن مالك وحجة الجمهور أن النكاح فى الشرع إنما يطلق على المعقود عليها لا على مجرد الوطء والزنا لا مهر فيه ولا عدة ولا الشرع إنما يطلق على المعقود عليها لا على مجرد الوطء والزنا لا مهر فيه ولا عدة ولا المديث قد عورض بحديث ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام ، لأن المحكوم الحديث قد عورض بحديث ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام ، لأن المحكوم العالم على أن هذا الحديث قال العراقي في تخريج المنهاج لا أصل له (فيض القدير للمناوى ، تحت رقم الحديث على 9)

معلوم ہو کہ حرمت کے دلائل قطعی نہیں ہیں ، بلکہ ان میں دوسرے احتالات موجود اور کلام کی گنجائش ہے، اس لئے ان کی وجہ سے مسئلہ ہذا کو منصوص اور غیر مجئنہد فیہ قرار نہیں دیا جاسکتا۔ ل

اے چنانچ مفتی صاحب فرکور نے سب سے پہلے ام حانی کی حدیث ذکر کی ہے، اس کے بارے میں مولانا محمد زاہد صاحب فرماتے ہیں کہ:

روى ابن ابى شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن حجاج عن ابى هانئ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من نظر الى فرج امراة لم تحل له امها ولا بنتها"

وكذا رواه البيه قى بسنده عن ابى هانئ او ام هانئ و قال: "هذا منقطع و مجهول و ضعيف، الحجاج بن ارطاة لا يحتج به فيما يسنده فكيف بما يرسله"

ولم يعترض المارديني على تضعيف البيهقي هذا الحديث في الجوهر النقى وكذا ضعفه الحافظ ان حجر ، لكن حاول العلامة ظفر احمد العثماني تحسين هذا الحديث من طريق ابن ابي شيبة واليك نصه:

"ان اثر ابن ابى شيبة رجاله ثقات مشهورون، اما جرير فهو ابن عبد الحميد بن قرط الصبى ابو عبد الله الرازى القاضى، نشا بالكوفة، كان ثقة حجة يرحل اليه، وهو من رجال الجماعة، روى عن الاعمش و الثورى و اقر انهما كاحجاج بن ارطاة الكوفى القاضى وهم المراد بالحجاج في هذا الاسناد وهو حسن الحديث كما مر غير مرة، وابن هانئ هذا ليس الذى جهله الحافظ في التقريب.....وهو ثقة من ثقات التابعين وهو اكبر شيخ لابن وهب، اخرج له مسلم والاربعة والبخارى في الادب كما في التهذيب فالسند حسن الا انه مرسل"

لكن يلاحظ على ما قال الشيخ العثمانى حرحمه الله ان الحجاج بن ارطاة ،ضعفه بعضهم حتى رموه بالارتشاء فى القضاء ووثقه آخرون والقول الوسط فيه انه وان كان صدوقا لكن يعاب عليه كثرة خطه وتدليسه ، قال الحافظ فى التقريب "احدالفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس وكان يدلس عن الضعفاء كما قاله ابوحاتم "وقال الامام احمد حجاج يدلس اذا قيل له من حدثك "يقول لاتقولوا هذا،قولو من قلت،فهو وان كان حسن الحديث اذا اسند وصرح بالتحديث لا يحتج به اذا عنعن وارسل ، فتحسين الحديث محل نظر .

ومما ينبغى لفت النظر اليه ان الحافظ ابن حجر عزا هذا الحديث في فتح البارى الى ام هانئ وراى المعلامة العشماني ان فيه تصحيفا لان ابن ابي شيبة انما رواه عن ابن هانئ المخولاني، لكن رواه البيهقي كما سبق ان ذكرناه عن الحجاج عن ابي هانئ او ام هانئ، الامر الذي يدل على انه ليس في الحديث تصحيف بل فيه اضطراب او شك من احد الرواة ولعله من الحجاج نفسه وهذا يزيد الحديث ضعفا.

﴿ بقيه حاشيه الكلي صفح يرملاحظ فرمائي ﴾

ببرحال بدبات واضح ہے کہ زناومقد مات زنا سے حرمتِ مصاہرت ثابت ہونے نہ ہونے پر

﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

نیز فرماتے ہیں کہ:

على ان الحديث يحتمل ان يراد فيه بالنظر الى الفرج الجماع لان الجماع من الامور التي تكثر الاشارة اليها والكناية عنها.

اورامام بيهق فرماتے بين كه:

وأما الذى يروى فيه عن النبى صلى الله عليه وسلم "إذا نظر الرجل إلى فرج المرأة حرمت عليه أمها وابنتها، فإنه إنما رواه الحجاج بن أرطاة، عن أبى هانء، أو أم هانء عن النبى صلى الله عليه وسلم، وهذا منقطع ومجهول وضعيف، الحجاج بن أرطاة لا يحتج به في ما يسنده فكيف بما يرسله عمن لا يعرف، والله أعلم (السنن الكبرى البيهقى، تحت رقم الحديث ١٩٩٩، كتاب النكاح، باب الزنا لا يحرم الحلال)

اور میجھی پہلے گزر چکاہے کہ اس میں نکاح وملک بمین کی صورت میں پائی جانے والی حرمت مراد ہونے کا بھی احمال ہے۔ اور مفتی صاحب مذکورنے نمبر 2 اور 3 میں ابن جرتج کی حدیث ذکر کی ہے۔

يدروايت دراصل عبدالرزاق مين درج ذيل الفاظ مين موجود ي:

عبد الرزاق عن بن جريج قال أخبرت عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن أم الحكم أنه قال قال رجل يا رسول الله إنى زنيت بامرأة فى الجاهلية وابنتها فقال النبى صلى الله عليه و سلم لا أرى ذلك ولا يصلح ذلك أن تنكح امرأة تطلع من ابنتها على ما اطلعت عليه منها (مصنف عبدالرزاق، رقم الحديث ٢٢٨٨)

اس کے بارے میں ابن قطان فرماتے ہیں کہ:

وذكر من طريقه أيضا عن ابن جريج ، قال :أخبرت عن أبى بكر ابن عبد الرحمن بن الحكم ، قال :قال رجل :يا رسول الله ، زنيت بامرأة فى الجاهلية ، أفأنكح ابنتها ؟ ثم قال :هذا منقطع ومرسل ، وأبو بكر هذا مجهول (بيان الوهم والايهام فى كتاب الاحكام لابن القطان الفاسى تحت رقم الحديث 222 جسم ٨٣)

اور مفتى صاحب مذكور نے تمبر 4 ميں حضرت عبدالله بن مسعود كاجوا ثرذ كر كيا ہے،اس ميں بيالفاظ ميں كه:

عن ليث ,عن حماد ,عن إبراهيم ,عن علقمة ,عن عبد الله قال : لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وابنتها (مصنف ابن ابي شيبة، رقم الحديث ١٢٣٨٩)

اس کے بارے میں امام بیہی فرماتے ہیں کہ:

وروى ليث بن أبى سليم، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود وقال "لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وابنتها "وهذا أيضا ضعيف أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه قال :قال أبو الحسن الدارقطنى الحافظ رحمه الله هذا موقوف، وليث، وحماد ضعيفان (السنن الكبرى البيهقى، تحت رقم الحديث ٢٩ ١٣٩١، كتاب النكاح، باب الزنا لا يحرم الحلال) ﴿ لِقَيْمَاشِيا الْكُصْحِي لِمَا مَظْرَما لَمِن ﴾ ١٣٩١، كتاب النكاح، باب الزنا لا يحرم الحلال)

نة قرآن مجيد كي واضح دلالت ہے، نه سنتِ مشہوره موجود ہے، اور نه ہى اجماع ہے۔

﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

علاوہ ازیں اس روایت میں حرمتِ مصاہرت کا ذکرنہیں ، بلکہ ایسے آ دمی کی طرف اللہ کے نظر رحمت نہ فرمانے کا ذکر ہے ، جس سے اس فعل کامعصیت ہونا ظاہر ہوتا ہے،اور حرمت مصاہرت برصرت کو دلالت نہیں یائی جاتی۔

نیز بیمطلب بھی ہوسکتا ہے کہ جس نے کسی عورت سے نکاح کر کے اس سے جماع کا ارتکاب کرلیا، تو اس سے اس عورت کی بیٹی میں بھی حرمتِ مصاہرت منتقل ہوجاتی ہے،اوراس سے پہلے بیٹی کی طرف منتقل نہیں ہوتی ،جیسا کہ بیدمسلہ اپنے مقام پر

پھراس کے بعد مفتی صاحب ندکورنے ابراہیم خعی اور عامر کی روایت ذکر کی ہے۔

نمبر 5 تا 8 اور 10 تا 11 میں جوروایات ذکر کی ہیں، وہ حضرت ابر ہیم تحفی، عطاء، مجاہدا در عامر سے متعلق ہیں، جو کہ صحابۂ کرام کی فیرست میں داخل نہیں ،اوران کےخلاف بھی متعدد تابعین کی روایات موجود ہیں۔

جہاں تک نمبر 9 میں ذکر کردہ عمران بن حصین کی روایت کا تعلق ہے، تواس کےمعارض حضرت ابن عباس اور حضرت علی رضی الله عنها کے آثار بھی موجود ہیں، جبیبا کہ آگے آتا ہے۔

حدثنا سعيد قال: نا هشيم، قال: أنا بعض، أصحابنا، عن مطر الوراق، عن عطاء، عن ابن عباس، في رجل فجر بأم امرأته، قال :تخطى حرمتين لا يحرم الحرام الحلال (سنن سعيد بن منصور، رقم الحديث 9 1 ك 1)

(عن ابن عباس ":أن وطء الحرام لا يحرم .") *صحيح عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٨/٢) والبيهقي (١٩٨/٤)

والسياق له من طريق سعيد عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال في رجل زني بأم امرأته وابنتها ":فإنهما جرمتان تخطأهما ,ولا يحرمها ذلك عليه ."قلت :وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

ورواه ابن أبي شيبة أيضا من طريق عطاء عن ابن عباس قال ": جاوز حرمتين إلى حرمة ,وإن لم يحرم عليه امرأته ."وإسناده صحيح على شرط مسلم.

ورواه البيهقي من طريق عكرمة عنه نحوه ,وعلقه البخاري(٣/١/٣)

ثم أخرج من طريق ابن شهاب قال: قال على بن أبي طالب ": لا يحرم الحرام الحلال."

قلت :وهو منقطع بين ابن شهاب وعلى , وعلقه البخاري وقال " :وهذا مرسل ."(ارواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل، ج٢ ص ٢٨٨، تحت رقم الحديث ١٨٨٠)

حدثنا إسماعيل ابن علية ,عن يزيد الرشك قال :سألت سعيد بن المسيب ,عن رجل يفجر بأم امرأته , فقال : أما الأم فحرام , وأما البنت فحلال (مصنف ابن ابي شيبة، رقم الحديث ١٢٣٩٨)

أخبرنا أبو الحسن بن أبي المعروف المهرجاني بها، أنبأ أبو سهل بشر بن أحمد، ثنا أبو عبد الله محمد بن زياد بن قيس، ثنا أبو سلمة يحيى بن المغيرة، حدثني أخي محمد بن ﴿ بقيه حاشيه ا گلے صفح برملاحظ فرمائيں ﴾

اوراس سلسله میں آثار متعارض ہیں۔ ل

﴿ كُرْشته صفح كالقيدهاشيه ﴾

المغيرة، عن محمد بن فليح، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، أنه سئل عن الرجل يفجر بالمرأة أيتزوج ابنتها؟ قال :قد قال بعض العلماء "لا يفسد الله حلالا بحرام "(السنن الكبرى البيهقى، رقم الحديث ٢٨ ٣ ٩ ١، باب الزنا لا يحرم الحلال) حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة، عن موسى بن أبي كثير، عن عامر، أنه قال فيمن يجامع أم امرأته : لا تحرم عليه امرأته؛ لا يحرم عليه الحرام الحلال(الآثار لابي يوسف، رقم الحديث ٥٨٨)

بلکہ بعض صحاً بدوتا بعین کی روایات میں زوجہ کی بہن سے جماع کرنے کی صورت میں بھی ہیوی کی حرمت کا ذکر ہے، جن میں حضرت عمران بن حصین کی روایت بھی داخل ہے، جس کے حنفہ بھی قائل نہیں۔

حدثنا أبو عبد الصمد العمى ,عن سعيد ,عن قتادة ,عن عمران بن حصين قال : حرمت عليه امرأته (مصنف ابن ابى شيبة، رقم الحديث ١ ٢٢١٥ ، كتاب النكاح، باب فى الرجل يزنى بأخت امرأته ، ما حال امرأته عنده ؟)

حدثنا عبد الأعلى ,عن هشام ,عن الحسن قال حرمت عليه امرأته (ايضاً، رقم الحديث العرايد عليه المراته (ايضاً، وم العديث العديث العربية عنه العديث العديث العربية ا

حدثنا عبد الأعلى ,عن سعيد ,عن قتادة ,عن جابر بن زيد ، والحسن أنهما قالا : حرمت عليه امرأته (ايضاً، رقم الحديث ١ ٢ ٢١)

إ وقال عكرمة عن بن عباس إذا زنى بها لا تحرم عليه امرأته وصله البيهقى من طريق هشام عن قتادة عن عكرمة بلفظ فى رجل غشى أم امرأته قال تخطى حرمتين ولا تحرم عليه امرأته وإسناده صحيح وقد أخرج بن ماجة طرفا منه من حديث بن عمر لا يحرم الحرام الحلال وإسناده أصلح من الأول قوله ويذكر عن أبى نصر عن بن عباس أنه حرمه وصله الثورى فى جامعه من طريقه ولفظه أن رجلا قال أنه أصاب أم امرأته فقال له بن عباس حرمت عليك امرأتك وذلك بعد أن ولمدت منه سبعة أولاد كلهم بلغ مبالغ الرجال قوله وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعة من بن عباس كذا للأكثر وفى رواية بن المهدى عن المستملى لا يعرف سماعه وهى أوجه وأبو نصر هذا بصرى اسدى وثقة أبو زرعة وفى الباب حديث ضعيف أخرجه بن أبى شيبة من حديث أم هانء مرفوعا من نظر إلى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا بنتها وإسناده مجهول قاله البيهقى وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال قال يحيى بن يعمر للشعبى والله ما حرم حرام قط حلالا قط فقال الشعبى عن معمر عن قتادة قال قال يحيى بن يعمر للشعبى والله ما حرم حرام قط حلالا قط فقال الشعبى المى لو صببت خمرا على ماء حرم شرب ذلك الماء قال قتادة وكان الحسن يقول مثل قول الشعبى وأما قوله وقال بعض أهل العراق فلعله عنى به الثورى فإنه ممن قال بذلك من أهل العراق وقد أخرج بن أبى شيبة من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن بن مسعود قال لا ينظر الله إلى رجل أخرج بن أبى شيبة من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن بن مسعود قال لا ينظر الله إلى رجل امرأته قال حرمتا عليه كلتاهما وهو قول أبى حنيفة وأصحابه قالوا إذا زنى بامرأة حرمت عليه أمها

جس کی وجہ سے غیر مباح وطی اور دواعی وطی (لیعنی زنا ومقد مات زنا) کے ذریعہ سے حرمت

﴿ الرُّشْتُرَصْفِحُ كَابْقِيهِ اللَّهِ عَلَى إِنَّهِ قَالَ مِن غير أهل العراق عطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق وهي رواية عن مالك وأبي ذلك الجمهور وحجتهم أن النكاح في الشرع إنما يطلق على المعقود عليها لا على مجرد الوطء وأيضا فالزنا لا صداق فيه ولا عدة ولا ميراث قال بن عبد البر وقد أجمع أهل الفتوى من الأمصار على أنه لا يحرم على الزاني تزوج من زني بها فنكاح أمها وابنتها اجوز قوله وقال أبو هريرـة لا تحرم عليه حتى يلزق بالأرض يعنى حتى يجامع قال بن التين يلزق بفتح أوله وضبطه غيره بالضم وهو أوجه وبالفتح لازم وبالضم متعديقال لزق به لزوقا والزقه بغيره وهو كناية عن الجماع كما قال المصنف وكأنه أشار إلى خلاف الحنفية فإنهم قالوا تحرم عليه امرأته بمجرد لمس أمها والنظر إلى فرجها فالحاصل أن ظاهر كلام أبي هريرة أنها لا تحرم الا أن وقع الجماع فيكون في المسألة ثلاثة آراء فمذهب الجمهور لا تحرم الا بالجماع مع العقد والحنفية وهو قول عن الشافعي تلتحق المباشرة بشهوة بالجماع لكونه استمتاعا ومحل ذلك إذا كانت المباشرة بسبب مباح أما المحرم فلا يؤثر كالزنا والمذهب الثالث إذا وقع الجماع حلالا أو زنا أثر بخلاف مقدماتيه قوله وجوزه سعيدبن المسيب وعروة والزهري أي اجازوا للرجل أن يقيم مع امرأته ولو زنبي بامها أو أختها سواء فعل مقدمات الجماع أو جامع ولذلك اجازوا له أن يتزوج بنت أو أم من فعل بها ذلك وقد روى عبد الرزاق من طريق الحارث بن عبد الرحمن قال سألت سعيد بن المسيب وعرومة بن الزبير عن الرجل يزني بالمرأة هل تحل له أمها فقالا لا يحرم الحرام الحلال وعن معمر عن الزهري مثله وعند البيهقي من طريق يونس بن يزيد عن الزهري أنه سئل عن الرجل يفجر بالمرأة أيتزوج ابنتها فقال قال بعض العلماء لا يفسد الله حلالا بحرام قوله وقال الزهري قال على لا يحرم وهذا مرسل أما قول الزهرى فوصله البيهقي من طريق يحيى بن أيوب عن عقيل عنه أنه سئل عن رجل وطيء أم امرأته فقال قال على بن أبي طالب لا يحرم الحرام الحلال (فتح الباري لابن حجر، ج ٩ ص ١٥٢ ، ١٥٤ ، ملخصاً، كتاب النكاح، باب ما يحل من النساء وما يحرم)

وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زنا بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته ويروى عن يحيى الكندى عن الشعبى وأبى جعفر فيمن يلعب بالصبى إن أدخله فيه فلا يتزوجن أمه ويحيى هذا غير معروف لم يتابع عليه وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زنا بها لا تحرم عليه امرأته ويذكر عن أبى نصر أن ابن عباس حرمه وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس ويروى عن عمران ابن حصين وجابر بن زيد والحسن وبعض أهل العراق تحرم عليه /ح٢١/ وقال أبو هريرة لا تحرم عليه حتى يلزق بالأرض يعنى يجامع وجوزه ابن المسيب وعروة والزهرى وقال الزهرى قال على لا تحرم وهذا مرسل. وأما رواية عكرمة فقال عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في رجل زنا بأخت امرأته تخطى حرمة إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته قال ابن جريج وبلغني عن عكرمة مثله وأما رواية يحيى الكندى وأما رواية عكرمة عن ابن عباس أيضا فقال البيهقي أنا أبو الحسن بن أبى المعروف أنا أبو سعيد عبد الله بن محمد ثنا محمد بن أيوب ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام ثنا قتادة عن عن عكرمة عن ابن عباس في رجل غشى أم امرأته قال تخطى حرمتين ولا تحرم عليه امرأته تابعة عن علمة عن قنادة ورواه معمر عن قنادة عن ابن عباس من غير ذكر عكرمة.

﴿ بقيه حاشيه الكل صفح برملاحظ فرمائين ﴾

مصاہرت کے ثبوت وعدم ثبوت کے مسکلہ کے مجتبد فیہ ہونے میں کوئی شبہیں۔ ا

﴿ كَرْشَتِ صَحْحَ كَابِقِيهِ هَا وَاللَّهُ أَلَى نَصَرَ فَقَالَ النَّورَى فَى جَامِعَهُ عَنَ الْأَغْرِ بَنَ الصباح عَن خليفة بن الحصين عن أبى نصر عن ابن عباس أن رجلا قال إنه أصاب أم امرأته فقال له ابن عباس حرمت عليك امرأتك وذلك بعد أن ولدت منه سبعة أولاد كلهم بلغ مبالغ الرجال.

وأما قول عسران بن الحصين فقال عبد الرزاق في مصنفه عن عثمان ابن مطر عن سعيد بن أبي عروبة.

ورواه سعيمد بن أبي عروبة في كتاب النكاح عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين أنه قال من فجر بأم امرأته حرمتا عليه جميعا.

وأما قول جابر بن زيد فقال أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة عن هشام عن قتادة قال كان جابر بن زيد والحسن يكرهان أن يمس الرجل يقع على امرأته.

وقال أبو عبيد في كتاب النكاح ثنا هشيم عن يونس عن الحسن في رجل فجر بابنة امرأته قال يفارق امرأته ثنا يحيى بن سعيد عن عوف عن الحسن قال إذا فجر بأم امرأته أو بابنة امرأته حرمت عليه. وقال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن قتادة قال قال يحيى بن يعمر للشعبى والله ما حرم حرام حلالا قط فقال بل لو صببت خمرا على ماء حرم شرب ذلك الماء قال وكان الحسن يقول مثل قول الشعبى. وأما قول أبى هريرة.

وأما قول ابن المسيب فقال أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن علية عن يزيد الرشك عن سعيد به.

وقال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن قتادة عن ابن المسيب فيمن زنا بذات محرم قال تحرم على كل حال.

وأما قول عروة وابن المسيب معا فقال عبد الرزاق في مصنفه عن عبد الوهاب وابن أبي سبرة عن ابن أبي المرة عن الرجل ابن أبي ذئب عن خاله الحارث بن عبد الرحمن قال سألت ابن المسيب وعروة بن الزبير عن الرجل يزنى بالمرأة هل تحل له فقال لا يحرم الحرام الحلال.

وأما رواية الزهرى عن على فقال البيهقى أنبأنى أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو الوليد هو حسان بن محمد نا الحسن بن سفيان ثنا حميد بن قتيبة ثنا ابن أبى مريم حدثنى يحيى بن أيوب عن عقيل عن ابن شهاب وسئل عن رجل وطء أم امرأته قال قال على بن أبى طالب لا يحرم الحرام الحلال (تغليق البن شهاب وسئل عن رجل وطء أم امرأته قال قال على بن أبى طالب لا يحرم الحرام الحلال (تغليق التعليق لابن حجر العسقلانى ، جهرس ١٦٠٠ ٢٠ ٣، كتاب فضائل القرآن، باب ما يحل من النساء وما يحرم) للعطيق لابن يبال بيات قابل ملا خلم بك كذكاح وملك يمين قائم مونى كالمسئلة الله به به ودواكي وطي ودواكي وطي غير مباح سي كوطي ودواكي وطي ودواكي وطي غير مباح سي تعبير كياجا تا به اورزنا ومقد ماتيزنا كالمسئلة الله به به كوطي ودواكي وطي أن غير مباح سي تعبير كياجا تا به اورت عن متعلق بين ، جن كوفي وما قتي كي صاحب نه بي المقال كيا به -

﴿ بقيه حاشيه ا گلے صفحے برملاحظ فرمائيں ﴾

اس لیے جناب کی تحریر فرمودہ ان روایات کے ملاحظہ کرنے کے بعد بھی حرمتِ مصاہرت کے مجوث فیہ مسئلہ میں ہماری رائے تا حال وہی ہے جو ہم نے پہلے اپنے مضمون میں ذکر کردی ہے کہ نکاح وملکِ بمین کے بغیر وطی و دواعی وطی کا مسئلہ مجتبد فیہ اور قابلِ توسع ہے۔

﴿ كُرْشَتُ صَفِحُ كَابِقِيمَاشِيهِ ﴾ ألا ترى أن خبر الواحد مقبول في الأصل اجتهادا على جهة حسن الطن بالراوى وأنه يسوغ الاجتهاد في رده فلأن يجوز الاجتهاد في تخصيصه أولى (الفصول في الأصول للإمام أحمد الجصاص، ج اص ٢١٥ الباب السابع في الوجوه التي يقع بها التخصيص، باب القول في تخصيص العموم بالقياس)

وإنـمـا يسوغ الاجتهـاد فيـمـا يـجـوز فيـه النسخ والتبديل، وورود العبارة فيه بأحكام مختلفة، تارة بـحـظـر، وأخـرى بـالإبـاحة، وأخرى بالإيجاب، على حسب ما يعلم الله تعالى لنا فيها من المصالح (الفصول في الأصول للإمام أحمد الجصاص، ج٣ص٣ ا، باب الكلام في إثبات القياس والاجتهاد، فصل:في معنى الدليل، العلة، والقياس، والاجتهاد)

جہاں تک سودہ بنت زمعہ کے واقعہ کاتعلق ہے، تواس کی دلالت بھی حرمتِ مصاہرت پرصرت نہیں، اسی وجہ سے شوافع نے اس کی دوسری تاویل کی ہے۔اس لئے بیواقعہ بھی مسئلہ کو مجہ تدفیہ ہونے سے خارج نہیں کرتا۔

واحتج بعض الحنفية وموافقيهم بهذا الحديث ، على أن الوطء بالزنا له حكم الوطء بالنكاح فى حرمة المصاهرة ، وبهذا قال أبو حنيفة والأوزاعى والثورى وأحمد وقال مالك والشافعى وأبو ثور وغيرهم لا أثر لوطء الزنا ، بل للزانى أن يتزوج أم المزنى بها وبنتها ، بل زاد الشافعى فجوز نكاح البنت المتولدة من مائه بالزنا قالوا ووجه الاحتجاج به أن سودة أمرت بالاحتجاب وهذا احتجاج باطل والعجب مسمن ذكره ، لأن هذا على تقدير كونه من الزنا وهو أجنبى من سودة لا يحل لها الظهور له سواء ألحق بالزانى أم لا ، فلا تعلق له بالمسألة المذكورة .

وفى هذا الحديث أن حكم الحاكم لا يحيل الأمر فى الباطن ، فإذا حكم بشهادة شاهدى زور أو نحو لل المحكوم به للمحكوم له وموضع الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم حكم به لعبد بن زمعة وأنه أخ له ولسودة ، واحتمل بسبب الشبه أن يكون من عتبة . فلو كان الحكم يحيل الباطن لما أمرها بالاحتجاب والله أعلم (شرح النووى على مسلم ، ج ١٠ ص ٠ ٣ ، كتاب النكاح، باب الولد للفراش وتوقى الشبهات)

وقال مالك في المشهور عنه والشافعي لا أثر لوطء الزنا بل للزاني أن يتزوج أم التي زني بها وبنتها وزاد الشافعي ووافقه بن الماجشون والبنت التي تلدها المزني بها ولو عرفت أنها منه قال النووى وهذا احتجاج باطل لأنه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سودة لا يحل لها أن تظهر له سواء ألحق بالزاني أم لا فلا تعلق له بمسألة البنت المخلوقة من الزنا كذا قال وهو رد للفرع برد الأصل وإلا فالبناء الذي بنوه صحيح وقد أجاب الشافعية عنه بما تقدم أن الأمر بالاحتجاب للاحتياط ويحمل الأمر في ذلك إما على الندب وإما على تخصيص أمهات المؤمنين بذلك فعلى تقدير الندب فالشافعي قائل به في المخلوقة من الزنا وعلى التخصيص فلا إشكال والله اعلم ويلزم

اورآ پ کی پیش کردہ اور ان جیسی دیگر روایات مضمون کو مرتب کرتے وقت بھی ملاحظہ کی جا چکی تھیں۔

﴿ الرُّشْتِرَصْفِحُ كَابِقِيرِماشِيهِ ﴾من قال بالوجوب أن يقول به في تزويج البنت المخلوقة من ماء الزنا فيجيز عند فقد الشبه ويمنع عند وجوده واستدل به على صحة ملك الكافر الوثني الأمة الكافرة وأن حكمها بعدأن تلدمن سيدها حكم القن لأن عبدا وسعدا أطلقا عليها أمة ووليدة ولم ينكر ذلك النبي صلى الله عليه و سلم كذا أشار إليه البخاري في كتاب العتق عقب هذا الحديث بعد أن ترجم له أم الولد ولكنه ليس في أكثر النسخ وأجيب بأن عتق أم الولد بموت السيد ثبت بأدلة أخرى وقيل أن غرض البخاري بإيراده أن بعض الحنفية لما ألزم أن أم الولد المتنازع فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت وكأنه قد ورد في بعض طرقه أنها أمة فمن أدعى أنها عتقت فعليه البيان (فتح الباري لابن حجر، ج٢ ا ص ٣٨، باب الولد للفراش حرة كانت أي المستفرشة أو أمة،

هذه الحيلة لا تتمشى إلا على قول من يرى أن حرمة المصاهرة تثبت بالزنا كما تثبت بالنكاح كما يقوله أبوحنيفة وأحمد في المشهور من مذهبه .والقول الراجح أن ذلك لا يحرم كما هو قول الشافعي وإحدى الروايتين عن مالك ؛ فإن التحريم بذلك موقوف على الدليل ، ولا دليل من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح، وقياس السفاح على النكاح في ذلك لا يصح لما بينهما من الفروق ، والله تعالى جعل الصهر قسيم النسب ، وجعل ذلك من نعمه التي امتن بها على عباده ، فكلاهما من نعمه وإحسانه ؛ فلا يكون الصهر من آثار الحرام وموجباته كما لا يكون النسب من آثاره ، بل إذا كان النسب الذي هو أصل لا يحصل بوطء الحرام فالصهر الذي هو فرع عليه ومشبه به أولى ألا يحصل بوطء الحرام، وأيضا فإنه لو ثبت تحريم المصاهرة لا تثبت المحرمية التي هي من أحكامه ، فإذا لم تثبت المحرمية لم تثبت الحرمة ، وأيضا فإن الله تعالى إنما قال: (وحلائل أبنائكم) ومن زني بها الابن لا تسمى حليلة لغة ولا شرعا ولا عرفا ، وكذلك قوله :(ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف) إنما المراد به النكاح الذي هو ضد السفاح، ولم يأت في القرآن النكاح المراد به الزنا قط ، ولا الوطء المجرد عن عقد .وقد تناظر الشافعي هو وبعض العراقيين في هذه المسألة ونحن نذكر مناظرته بلفظها (مناظرة بين الشافعي ومن قال إن الزنا موجب حرمة المصاهرة): قال الشافعي: الزنا لا يحرم الحلال، وقال به ابن عباس.قال الشافعي : لأن الحرام ضد الحلال ، ولا يقاس شيء على ضده ، فقال لى قائل :ما تقول لو قبلت امرأة الرجل ابنه بشهوة حرمت على زوجها أبدا ؟ فقلت : لم قلت ذا والله تعالى إنما حرم أمهات نسائكم ونحو هذا بالنكاح فلم يجز أن يقاس الحرام بالحلال ؟ فقال : أجد جماعا وجماعا ، قلت : جماعا حمدت به وأحصنت وجماعا رجمت به ، أحدهما نقمة والآخر نعمة ، وجعله الله نسبا وصهرا وأوجب بـه حقوقا ، وجعلك محرما لأم امرأتك وابنتها تسافر بهما ، وجعل على الزنا نقمة في الدنيا بالحد وفي الآخرة بالنار ، إلا أن يعفو الله ، فتقيس الحرام الذي هو نقمة على الحلال الذي هو نعمة ؟ وقلت له : فلو قال لك وجدت المطلقة ثلاثا تحل بجماع زوج وإصابة فأحلها بالزنا لأنه جماع كجماع ، قال :إذا أخطء ؛ لأن الله تعالى أحلها بنكاح زوج ، قلت :وكذلك ما ﴿ بقيه حاشيه الكلِّے صفحے برملاحظ فرمائيں ﴾

پس آ نجناب کی پیش کرده روایات کے ہوتے ہوئے بھی مسئلہ ہذا مجئند فیہ ہے، اوراس قتم کی روایات بے شارمحتہد فیہ مسائل میں طرفین سے فقہائے کرام کا اپنے استدلال میں پیش کرنا اہلِ علم سے تحفیٰ نہیں۔

توكياان بي شارمسائل ومجتبد فيهوني سيخارج كياجاسكتائي؟ ظاهر يكه مركز نهيس ل

﴿ الرُّشْرَصْفِحُ كَابْقِيهِ اللَّهِ هِي كَتَابِهِ بِنَكَاحِ زُوجِ وَإِصَابِةَ زُوجٍ ، قَالَ : أَفْيكون شيء يحرمه الحلال ولا يحرمه الحرام أقول به؟ قلت : نعم ينكح أربعا فيحرم عليه أن ينكح من النساء خامسة، أفيحرم عليه إذا زني بأربع شيء من النساء؟ قال : لا يسمنعه الحرام مما يمنعه الحلال ، قال : فقد ترتد فتحرم على زوجها ، قلت :نعم ، وعلى جميع الخلق ، وأقتلها وأجعل مالها فيئا ، قال :فقد نجد الحرام يحرم الحلال ، قلت : أما في مثل ما اختلفنا فيه من أمر النساء فلا ، انتهى .ومما يدل على صحة هذا القول أن أحكام النكاح التي رتبها الله تعالى عليه من العدة والإحداد والميراث والحل والحرمة ولحوق النسب، ووجوب النفقة والمهر وصحة الخلع والطلاق والظهار والإيلاء والقصير على أدبع ووجوب القسيم والعدل بيين الزوجات وملك الرجعة وثبوت الإحصان والإحلال للزوج الأول وغير ذلك من الأحكام لا

يتعلق شيء منها بالزنا ، وإن اختلف في العدة والمهر . والصواب أنه لا مهر لبغي كما دلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكما فطر الله عقول الناس على استقباحه ، فكيف يثبت تحريم المصاهرة من بين هذه الأحكام ؟ (اعلام الموقعين ، ج٣ص • ١ ، ١ ، ١ ، ١ فصل الحيل التي تعد من الكبائر) لے چنانچے متعد دمرفوع احادیث میں شرمگاہ کوچھونے سے وضوکرنے کاتھم مذکور ہے، جس کے بعض فقہاء قائل ہیں، مگر حفیاس کے قائل نہیں،اس کے باوجود بیمسئلہ مجبئد فیمسائل میں شامل ہے۔

اورد گیر جوئید فیدمسائل میں اس طرح کی اور بھی ہے شار مرفوع احادیث ہیں۔

عن بسرة بنت صفوان، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ (سنن الترمذي، رقم الحديث ٨٢)

قال الترمذي: وفي الباب عن أم حبيبة، وأبي أيوب، وأبي هريرة، وأروى ابنة أنيس، وعائشة، وجابر، وزيـد بـن خالد، وعبد الله بن عمرو،هذا حديث حسن صحيح، هكذا روى غير واحد مثل هذا، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة.

عن مروان عن بسرة قالت :قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " :من مس ذكره، فليتوضأ وضوءه للصلاة" (صحيح ابن حبان، رقم الحديث ١١١١)

قال شعيب الارنؤوط:إسناده قوى (حاشية ابن حبان)

عن جابر بن عبد الله، قال :قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم " :-إذا مس أحدكم ذكره، فعليه الوضوء "(سنن ابن ماجه، رقم الحديث • ٣٨)

قال شعيب الارنؤوط:صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف لجهالة عقبة بن عبد الرحمن، وهو الحجازي (حاشية سنن ابن ماجه) ﴿ لِقِيمَاشِيهَ الْكُلُ صَفَّحَ يُرِمُا حَظْفُرُمَا كُيْنَ ﴾ فقظ

وَاللهُ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتُمُّ وَاَحُكُمُ. محدرضوان ۸/صفر۱۳۲۹ه ۲۸/صفرالمظفر /۱۳۳۲هه 02 /فروری/ 2011ء بروزبده اداره غفران راولپنڈی۔ پاکتان

﴿ الرَّشْرَصْحُ كَالِقِيهِ الله عليه وسلم عليه وسلم - صلى الله عليه وسلم - وسلم الله عليه وسلم - يقول" : من مس فرجه فليتوضاً (سنن ابن ماجه، رقم الحديث ١ ٨٩)

قال شعيب الارنؤوط:صحيح لغيره، وهذا إسناد منقطع (حاشية سنن ابن ماجه)

عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من مس ذكره، فليتوضأ، وأيما امرأة مست فرجها فلتتوضأ (مسند احمد، رقم الحديث ٢٧٠٧)

قال شعيب الارنؤوط:إسناده حسن (حاشية مسند احمد)

عن زيد بن خالد الجهني، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ": من مس فرجه فليتوضأ (مسند احمد، رقم الحديث ١٩٨٩)

قال شعيب الارنؤوط:إسناده حسن من أجل محمد بن إسحاق، وباقى رجاله ثقات رجال الشيخين (حاشية مسند احمد)

عن أبى هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم، قال " : من أفضى بيده إلى ذكره، ليس دونه ستر، فقد و جب عليه الوضوء "(مسند احمد، رقم الحديث Λ^{α})

قال شعيب الارنؤوط: حديث حسن، وهذا إسناد ضعيف (حاشية مسند احمد)

من نواقض الوضوء عند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) لـمـس الرجل المرأة وعكسه دون حائل .لقوله تعالى :(أو لامستم النساء)

و كذلك مس قبل الآدمي ينتقض به الوضوء عند الجمهور إذا كان بغير حائل لما ورد في الحديث :من مس فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضا .

وينتقض الوضوء بمس حلقة الدبر على الجديد عند الشافعية وهي رواية عن أحمد .

وقال الحنفية : لا ينتقض الوضوء بمس المرأة ولو بغير حائل؛ لما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ . وقالوا : إن المراد من اللمس في الآية الجماع، كما فسرها ابن عباس رضى الله عنه .

كذلك لا ينتقض الوضوء بمس الفرج عند الحنفية ولو بغير حائل، لقوله صلى الله عليه وسلم لطلق بن على حين سأله : هل في مس الذكر وضوء ؟ قال : لا هل هو إلا مضغة منك أو بضعة منك؟ (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١١ص ٢٣٨، ٢٣٩، مادة "حائل")

(2)حضرت مولا نامفتي محدر فيع عثاني صاحب زيد مجده

(صدر: جامعہ دارالعلوم کراچی، کراچی)

محترم ومكرم جناب مفتى محمد رضوان صاحب مرظلهم السلام عليم ورحمة الله وبركاية

خدا کرے مزاج گرامی بعافیت ہوں۔

آپ جناب نے حرمتِ مصاہرت کے متعلق جو رسالہ حضرت مولا نامفتی محمد رفیع عثانی صاحب دامت برکاتہم کو بھیجا تھا، وہ حضرت نے دارالا فناء جامعہ دارالعلوم کراچی کو بھجوادیا ہے، دہاں سے آپ کو جواب مل جائے گا۔

حضرت مفتی صاحب دامت برکاتهم نے اپنی مصروفیات وعوارض کی بناپر مجھے جواب بھیجنے کی ہدایت فرمائی۔ والسلام مجمد فخر

١٨/ ذيقعده/ ١٣١١ه مطابق 23/ أكوبر/ 2010ء

نائب معاونِ خصوصی برائے رئیس الجامعہ۔ جامعہ دارالعلوم، کراچی

(3)....حضرت مولا نامفتى محرتقى عثانى صاحب زيدمجدهٔ

(نائب صدر: جامعه دارالعلوم كراچي)

بسم الثدالرحمن الرحيم

كرم بنده جناب مولا نامفتی محدرضوان صاحب زیدمجد كم السلام علیم ورحمة الله و بركانهٔ!

آپ کے متعدد رسائل ومقالات بندہ کے پاس اظہارِ رائے کے لئے جمع ہوگئے تھے، کیکن مشاغل کے جمع موقع نہیں ملاءان میں مشاغل کے جموم اور علالت واسفار کی بناء پر انہیں اطمینان سے دیکھنے کا موقع نہیں ملاءان میں

سے ''تضحیوعن الغیر'' کے بارے میں پہلے لکھ چکا ہوں، آج ''حرمتِ مصاہرت' کے موضوع پر رسالہ دیکھنے کی نوبت آئی، اس کے بارے میں عرض بیہ ہے کہ مندرجہ ذیل امور سے بندہ کو اتفاق ہے:

- (۱).....مسّله مجتهد فیهاہے۔
- (۲).....دلاکل دونوں جانب ہیں،اور حنفیہ کا مسلک احوط ہے۔
- (۳).....خاص طور پر دواعی بعدالنکاح کی بعض صورتوں میں خاندان بھر کے لئے شدید مشکلات پیداہوجاتی ہیں۔

کیکن اس بنیاد پرعدم حرمت کاعام نتوی دینے کی ابھی تک ہمت نہیں ہوتی ،الا یہ کہ اہلِ افتاء
کی ایک بردی جماعت اس پر شفق ہوجائے ، جیسا کہ مفقود وغیرہ کے مسئلہ میں شفق ہوئی
تھی (آپ نے اچھا کیا کہ دوسرے مفتی حضرات سے ان کی آ راء معلوم کیس ، لیکن جن
حضرات نے حرمت ہی کے فتو بے پر قائم رہنے کو کہا ہے ،ان کے نام مٰدکور نہیں ہیں) کیونکہ
معاملہ حرمت وحلّت نساء کا ہے۔

لہذا فی الحال تو بندہ کی سمجھ میں یہی آ رہاہے کہ عام فتو کی دینے کے بجائے جہاں مفتی کسی خاص واقعے میں یہ دیکھے کہ حرمت پر فتو کی دینے کے مفاسد وفتن فذہب غیرا ختیار کرنے سے زیادہ ہیں، وہاں فذہب غیر پرعمل کا مشورہ دے دے، اور وہ بھی زبانی طور پر، جیسا کہ علامہ ابنِ عابدین رحمہ اللہ نے ایسے موقع پر مرجوح قول پرعمل کرنے کا ذکر فرمایا ہے، لیکن عام فتو کی دینے میں ایک تو وہ مفاسد معلوم ہوتے ہیں، جن کا ذکر بعض مفتی حضرات نے فرمایا ہے، دوسرے علیاء میں اس مسلے پر اتفاق پیدا کئے بغیرایسا کرنے میں ایک نیاانتشار پیدا ہونے کا اندیشہ ہے۔ لے

لے حضرت والانے مسئلہ طذا پراپئی رائے عالی سے آگاہ فرمادیا، اور ہم نے دیگر مضابین کی طرح اس مضمون کو بھی بے شارا ہلِ علم حضرات کی خدمت میں ایک سے زیادہ مرتبہ جوابی لفافہ کے ساتھ ارسال کیا تھا، مگر اکثر مقامات سے کوئی جواب موصول نہیں ہوا۔

هذا ما ظهر لي، والله سبحانة وتعالىٰ اعلم

والسلام محم^رقق

۱۳۳۲/۹/۵ جامعه دارالعلوم کراچی (مهر) دارالا فتاء جامعه دارالعلوم کراچی فتو کی نمبر ۲۳/۱۳۵۷ مورنه ۲۸/۱۲/۱۸ ه ۱۰۱۱/۵/۱۰ء

(4)....مولا ناڈا کٹرمحموداحمہ غازی صاحب مرحوم

(سابق صدر، بين الاقوامي اسلامي يونيورشي اسلام آباد)

برا درِمکرم جناب مولا نامفتی محمد رضوان صاحب زیدت معالیکم السلام علیم ورحمة الله و بر کانهٔ

گرامی نامہاور (حرمتِ مصاہرت سے متعلق) تا زہ شارہ موصول ہوا، جزا کم اللہ۔ اس وفت جلدی میں بیرسیدارسالِ خدمت ہے، پابہر کاب ہوں، طویل سفر در پیش ہے، اللہ تعالیٰ سے دعاہے کہ وہ آپ کی ان دینی اور علمی کا وشوں کو قبول فرمائے۔

والسلام

نياز مند مجموداحمه غازى _ 3 / جنورى/ 2008

﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

جس سے ظاہر ہے کہ اس سلسلہ میں کافی حد تک ہم نے اپنی ذمہ داری سے سبکدوش ہونے کی کوشش کی ہے اور بندہ کے نزدیک متعدداللِ علم کی رائے متنق ہو چک ہے، جس کی بناء پرفتو کی دینے کی گخبائش پائی جاتی ہے۔ بصورت دیگر شاید ہی اس دور میں بڑے م غفیر کا اتفاق بآسانی ممکن ہو سکے، جس کا بندہ ایک مدت سے مشاہدہ کر رہا ہے، جہاں تک تحریری طور پرفتو کی نددینے اور زبانی فتوے پراکتفاء کا معاملہ ہے، تو یہ بھی ایک مختاط طریقہ ہے، لیکن بعض اوقات تحریری فتوے کے بغیر مقصود حاصل نہیں ہوتا، نیز زبانی فتوے کی اجازت کے لئے بھی تو تحریری طور پراہلِ علم کے لئے جبوت در کار ہوگا، ورندان کو زبانی فتوے کی گئیائش کا کیونکر معلوم ہوسکے گا۔ چررضوان۔

(5)....مولا نامفتى رياض محمرصاحب زيدمجدهٔ

(دارالافتاءدارالعلوم تعليم القرآن،راولپندي)

بسم الله الرحمان الرحيم

بخدمت گرامی حضرت مولا نامفتی محمد رضوان صاحب دامت بر کاتبم السلام علی کم درحمة الله و بر کانهٔ

ماہنامہ التبلیغ کاعلمی و تحقیقی سلسلہ نمبر 11 موصول ہوا،اس کے مندرجات سے اتفاق ہے،اس میں جور جھان ظاہر کیا گیا ہے، واقعی اس کی ضرورت ہے اوراس کا انداز بھی بڑا مختاط ہے.....

رياض محر بلگرامي، ۱/۹/۹۲۹۱۵

دارالافتاء:تعليم القرآن،راولپنڈی_ پاکستان

(6) مولا ناعبد القيوم حقاني صاحب زيدمجدهٔ

(جامعها بو ہریرہ، برانچ پوسٹ آفس،خالق آباد،نوشہرہ سرحد، پاکستان)

مرمی ومحترم جناب مولا نامفتی محمد رضوان صاحب زید مجدِ کم "

مزاج گرامی!

السلام عليكم ورحمة اللدو بركابة

عرض خدمت ہے کہ آنجناب کا سلسله علمی و حقیقی بہتر سے بہتر جارہاہے۔

الله كريم اس سلسله كواپيخ مقصدِ عاليه مين ترقى عطا فرما ئين، اورامتِ مسلمه بالخضوص علمائے

كرام ومفتيانِ عظام كواس مع مستفيد ومستفيض فرما كيس-آمين-

زىرىنظررسالە ‹ علمى وتحقىقى سلسلەنمبراا،المشاكل الحاضره فى حرمة المصاہرة ' ' كوبار بار پرُ ھا۔

اینے موضوع پر جامع پایا،اس مسئلہ میں احقر بھی کئی سالوں سے فکر مندہے۔

الله كريم آپ كوجزائے خير عطافر مائيں كه آپ نے امت كى ضروريات كے پيشِ نظرا ہم

مسائل پر علائے کرام اور مفتیانِ عظام کی آراء کو جمع کرنے اور پھر شائع کرنے کا اہتمام شروع کیا ہے، اللہ کریم اپنے مقصد میں کامیابی نصیب فرماویں۔

بنده کی رائے آپ کے ذاتی خیال سے متفق ہے کہ مستفتی کے حالات کی تحقیق کے بعد جن صورتوں میں غیر معمولی مشکلات اور مضرات و مفاسد کا تحقق ہو وہاں گنجائش دی جانی چاہئے۔

کیکن اس کے ساتھ اس چیز کا اہتمام بھی ضروری ہے کہ جواز کی گنجائش میں ایساانداز اختیار کیا جائے کہ اس کی وجہ سے زنا ومقد مات ِ زنا پرعوام کواقد ام کی جراُت پیدا نہ ہواورفتنوں کا سدِّ باب رہے۔

والسلام (مولانا)عبدالقيوم حقاتی نوشهره ــا۲/محرم ۲۹ هـ

(7)....مولا نامفتی محمدز کریا انثرف صاحب زید مجدهٔ (مکان نبر 1395 گلی نبر 10/2،14-۱،اسلام آباد)

محترم ومكرم مفتى محمد رضوان صاحب مظلهم العالى السلام عليكم ورحمة الله وبركانة !

بعداز خيريت طرفين!علمى وتحقيق سلسله كارساله 'المشاكل الحاضره فى حرمة المصاهرة' موصول موار

مسئلہ حرمتِ مصاہرت یہ وہ مسئلہ ہے جس کے متعلق بندہ عرصۂ دراز سے مذہبِ غیر پرعمل کرنے کی ضرورت محسوں کرتا رہا ہے، حتیٰ کہ خود رائیونڈ میں ہمارے استاد محترم حضرت مولانا نذر الرحمٰن صاحب دامت برکاتہم اپنے درس میں اس مسئلہ کے متعلق علمائے عصر کو مزیدغور فکر کرنے اور اس مسئلہ میں پیدا ہونے والی مشکلات کی طرف توجہ دینے پرزور دیتے

رہے ہیں۔

اصل میں دیکھنایہ ہے کہ احتیاط پر بنی چیز بھی اگر اس درجہ تک مختاط بھی جانے گئے جس کی وجہ سے احتیاط کے بیش نظر مقاصد فوت ہونے لگیس، تو اس صورت میں احتیاط کے باب میں کچھ کچک پیدا کی جائے تا کہ احتیاط کا مقصد فوت نہ ہو، نہ یہ کہ ایک مسئلہ کو احتیاط پر بنی قرار دے کراس کے نقصانات اور مفاسد سے ہمیشہ کے لئے صرف نظر کر لیا جائے۔

دوسری طرف علاء ومفتیانِ کرام کوبھی اس امرکی طرف نظرر کھنی چاہئے کہ کون کون سے مسائل ایسے ہیں جو ابتلائے عام کے درجہ تک پہنچ چکے ہیں، اوران میں''ماضاق الامر الااتسع'' کے تحت گنجائش دی جاسکتی ہے۔

نہ تو اپیا جو دِمفرط ہو کہ لوگ حرام اور کفر میں پڑرہے ہوں، اور فقہی جزئیات میں پابندرہ کر
اس میں کوئی گنجائش نہ دی جائے، اور نہ ہی الیی اباحیت ہو کہ ہرمشکل مسلہ میں آسانی
نکالنے کے در پے ہوجائیں، بلکہ ان دونوں کے بین بین راستہ اختیار کیا جائے، ہم علماء
ومدرسین کواپنی رسی درس و قدریس سے نکل کرفقہ کو مملی تطبیقی نظر سے دیکھنا چاہئے، اور ہرمسلہ کو
عصر حاضر میں مروجہ نظام کارسے تطبیق وے کر پڑھانا چاہئے، نہ یہ کہ کیسر کے فقیرین کر مملی
زندگی میں پیش آنے والے مسائل سے تجانب کرتے رہیں۔

ببرحال اسموضوع پراور کچھنہیں لکھنا چاہتا کہ قلم سے کہیں مزید سخت الفاظ نکل کر دوسروں

کے لئے باعثِ اذبت نہ بن جائیں۔

اندكے فتم غم دل ترسيدم كه آزرده شوندور نيخن بسياراست

بہرحال آپ کی بیکاوِش اس لحاظ سے کافی قابلِ خسین ہے کہ آپ نے ایک ایسے نازک موضوع کوعلاء کی آراء و خفیق کی نظر کیا ہے، جسے ابھی تک اکا برحضرات نے اجماعی غور وخوض کے قابل نہیں سمجھا اوراصاغرنے قابلِ غور سمجھ کرعلائے امت کے سامنے پیش کردیا ہے۔ سامند اللہ میں سیاست میں جسال کے مصافحہ کی سیاست کے سامنے پیش کردیا ہے۔

الله تعالیٰ سے دعاء ہے کہ اس مسئلہ کا احسن حل امت کے سامنے آجائے اور حضرت مولانا محمد

زاہرصاحب مدخلاۂ کوبھی اللہ تعالی جزائے خیرعطافر مائیں جنہوں نے اس اہم اور نازک مسئلہ کی طرف علاء کومتوجہ فر مایا ہے۔

> فقط والسلام بنده ذکریااشرف ۲۴محرم الحرام ۱۳۲۹ه اسلام آباد، یا کستان

(8)....مولا نامفتي محمر فيق صاحب زيدمجدهٔ

(دارالا فتاء والتحقيق متصل جامع مسجدالهلال، چو برجی پارک، لا مور <u>)</u>

بسم الله الرحمن الرحيم

بخدمت جناب مفتى محررضوان صاحب مدظله

السلام علیم ورحمة الله وبرکانه ! آپ کے ماہنامہ التبلیغ کاعلمی و تحقیق سلسله نمبر اا بہسلسله "السمشاکل الحاضرة فی حومة المصاهرة" موصول ہوا، بنده نے تقریباً ازادًال تا آخر بغور مطالعہ کیا، مطالعہ کیا، مطالعہ کے بعد جو با تیں ذہن میں پیدا ہوئیں، وہ حاضر خدمت ہیں:

(۱) جرمتِ مصاہرت کے تعلق جورائے مولا نامحہ زاہرصاحب نے اپنے مکتوب مورضہ (۱) ۲۲/ ۲/ کا ۱۳۲ ھیں ظاہر فرمائی ہے، لینی "صرف بعد از نکاح دواعی وطی سے حرمت مصاہرت ثابت نہ ہونے میں شوافع یادیگر ائمہ کا قول اختیار کیا جائے" بندہ کی بھی بہی رائے مصاہرت ثابت نہ ہونے میں شوافع یادیگر ائمہ کا قول اختیار کیا جائے" بندہ کی بھی بہی رائے دیا جو اور دواعی وطی سے اور بعد از نکاح وطی سے حرمت کا فتو کی دیا جائے ، کیونکہ قبل از نکاح وطی اور دواعی وطی سے اور بعد از نکاح وطی تک نوبت کم دیا جائے ، کیونکہ قبل از نکاح تو عام طور سے ضرورت ہی نہیں اور بعد از نکاح وطی تک نوبت کم بھی جائے تو عمواً یہ وطی سہواً یا خطاءً واقع نہیں ہوتی ، بیکہ عمداً واقع ہوجاتے ہیں، البذا

دواعی میں ضرورت ہے اور وطی میں نہیں۔ ل

البتہ بعداز نکاح بھی دواعی وطی سے عدم ِ ثبوت حرمت کا فتو کی الیی صورت میں دیا جائے جہاں مفتی ضرورت محسوں کرے۔

اور جہاں ضرورت محسوس نہ ہو، وہاں ثبوتِ حرمت کا فتو کی دے دیا جائے تا کہ خروج عن المذ ہب بوقتِ ضرورت اور بقد رِضرورت ہی ہو۔

مثلاً ایک شخص بعداز نکاح اپنی ساس کے ساتھ دواعی وطی کا ارتکاب کرتا ہے اور پھر اپنی ہیوی کو تنین طلاقیں یا ایک طلاقی بائند دے دیتا ہے، تو ایسی صورت میں چونکہ شوہر خود ہی ہیوی کو طلاق دے چکا ہے، اس لیے یہاں دواعی کی بناء پر عدم حرمت مصاہرت کا فتو کی نہ دیا جائے بلکہ اسے حرمت ہی کا فتو کی دیا جائے۔

(۲) فرمب غیر پرفتو کا دینے کے لیے ضرورت کا تحقق ہی کا فی ہے، یدد کیھنے کی ضرورت نہیں کہ مسئلہ طعی ہے یا فلی ، دلیل ضعیف ہے یا قو کی، اور مسئلہ کا مدار قیاس پر ہے یا نص پر۔ لہذا زیر بحث مسئلہ میں فرمپ غیر پرفتو کا دینے کے لیے دلائل کی تضعیف کی ضرورت نہیں، اس لیے کہ او آل تو دلائل کی تضعیف یا تقویت مفتی مجتمد کا منصب ہے، مفتی مقلد کا منصب اتباع ماثبت تر جیحہ عن اھلہ ہے۔

(۳).....جس طرح فقة فقى كے مسائل ميں "ثبوت حرمة المصاهرة بالدواعى" كى نسبت قبل از نكاح وبعداز نكاح ميں كوئى فرق نہيں، اسى طرح ان نصوص ميں بھى اس حوالے

لے ہم نے اپنے مضمون میں قبل از نکاح و بعد از نکاح کی بعض صورتوں میں مشکلات کا تذکرہ کر دیا ہے، فلہذا اگروتوع فعل کے بعد حرمت کا تھم لگانے میں ایسی مشکلات ہیں جن کا شرایعت مجتبَد فید مسئلہ میں تنجائش کے لیے اعتبار کرتی ہے، تو گئجائش دی جاسکتی ہے۔مجمد رضوان

سے کوئی فرق نہیں، جن سے ان حضرات نے استدلال کیا ہے۔ ل

فقط والسلام محمد رفیق_۵/صفر الخیر۱۳۲۹ھ دارالافتاء ولتحقیق،الہلال مسجد، چوبر جی یارک، لا ہور

(9)....ایک مفتی صاحب کی اس مضمون بررائے

(4761)

مبسملأ ومحمرلأ ومصليأ ومسلمأ

بخدمت عزيز القدر حضرت مولا نامفتی محمد رضوان صاحب زيد مجد كم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حرمتِ مصاہرۃ میں بعداز نکاح جن مفاسد سے بیخنے کے لیے مذہبِ غیر پرفتو کی دینے کی سخائش نکا لنے کی تجویز فرمار ہے ہیں، یہ تو بہت سے فتنوں کا باعث ہوگی، کیونکہ ابھی تک تو لوگ ڈرکی وجہ سے اس کا ارتکاب نہیں کرتے، لیکن جب مذہب غیر پرفتو کی دیدیا جائے گا، اور گنجائش دیدی جائے گی تو لوگ جری اور دلیر ہوجائیں گے، جیسا کہ طلاقِ ثلاثہ میں غیر مقلدین سے لوگ فتو کی لے کرحرام کاری میں مبتلا ہوجاتے ہیں اور کہتے یہ ہیں کہ آخروہ بھی تو مسلمان ہیں؛ لہذا ان کے فتو کی پر ہم نے عمل کرلیا تو کون سے اسلام سے خارج ہوگئے؟

بنابریں احقر کی رائے تو بیہے کہ فقہ حنفی کے مطابق ہی فتو کی دیا جائے کہ قبل از نکاح اور بعد از نکاح تھم میں کوئی فرق نہیں ، اس طرح لوگ ڈر کی وجہ سے اس کا ارتکاب نہیں

لے گراس مسئلہ کے استدلال میں پیش کئے گئے گئی آ ثارا لیے ہیں، جن میں عقبہ نکاح وملکِ بمین قائم ہونے کی صورت میں حرمت پر دلالت پائی جاتی ہے، جو کہ زنا ودواعی زناسے الگ صورت ہے، جیسا کہ مولا نا زاہر صاحب زیدمجد ہ کے مضمون میں مفصلاً نم کور ہے۔ مجمد رضوان۔

كريں گے۔ ل

فقظ والثداعكم بالصواب

كتبهٔشادم _ دارالا فتاءلا هور _ ۲۲/صفر ۲۹ماه

(10)....مولانامحرحنيف خالدصاحب زيدمجدهٔ

(استاذ: جامعه دارالعلوم كراچي)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

گرامی قدر جناب حضرت مولا نامفتی محمد رضوان صاحب مظلهم السلام علیم ورحمة الله و بر کانة!

مزاج گرامی!......جرمت مصاہرت والے مسئلے میں دل یہی چاہتا ہے کہ حنفیہ کے مختاط مسلک کونہ چھوڑا جائے اورعوام الناس کواس مسئلے کی نزا کت سے باخبر کیا جائے۔

نیز نا زک مسکے کے پیش نظر مسلمان مردوں اور عورتوں میں باہمی اختلاط سے بیخے اور پردے کی اہمیت پرزور دیا جائے ،اس سے شرم وحیاء کے تقاضوں پڑمل کا داعیہ بھی پیدا ہوگا۔

ا گر ناقص خیال کے مطابق او آلا تو اوگوں کے جری ہونے کے لیے اس کی گنجائش نہیں دی جارہی، بلکہ مجبوری کی صورت میں دی جارہی ہے، دوسرے متنفق کے حالات کو پیشِ نظر رکھ کر جب مجبوری کی بنیاد پراس کی وضاحت کرتے ہوئے بہ دوست میں مقارکے ساتھ فتو گی دیا جائے گا تو پھر فتنے سے تفاظت رہے گی، جیسیا کہ ضمون کے آخر میں اس کی وضاحت کردی گئی ہے، تنیسر یہ بعض صور تیں نطأ وغیرہ کی الی بھی ہیں جن میں مبتلی بہ گنہگار بھی نہیں ہوتا؛ اور چو تھے تنجائش دینے کی ایک وجہ خود ریجی ہے کہ آج کل بہت می صورتوں میں زوجین میں تفریق مشکل ہوتی ہے، اور وہ اس طرح گناہ میں جتلا رہ کرزندگی گزارتے ہیں، اس کی گنجائش سے ان کوخود گناہ سے بچیا نامقصود ہے۔

جہاں تک تین طلاق کا مسلدہے تو وہ چونکہ جمہور فقہاء کے مابین اجماعی ہے، اور فقہاء نے اس سے ہٹ کرفتوے یا فیصلے کو اختلاف کے بجائے خلاف سے تعبیر فرمایا ہے، اور قضائے قاضی جو کہ رافع اختلاف ہوتا ہے، اس کو بھی اس مسئلے میں معتبر نہیں مانا (بخلاف مسئلة حرمة المصاهرة)

لہٰذا تین طلاق کی مثال مسئلہ مجوث فیدسے فارق معلوم ہوتی ہے؛ اورغور کیا جائے تو لوگوں کے ایمان کی حالت خود مجئجند فیہ مسئلہ میں گنجائش کی مثقاضی ہے۔واللہ اعلم مے محدر ضوان۔ فد ب غیر پرفتوی دینے میں بہر حال کچھ نہ کچھ تجاب وشرم وحیاء کے احکام پر زد پڑنے کا خطرہ ہے۔ خیر بیفتو کی دیا ہ خطرہ ہے۔ خیر بیقو بندہ نے اپنے ذہن میں جو کچھ تھالکھ دیا ہوسکتا ہے غلط ہو۔ لے مجھے تو آپ کاشکر بیادا کرنا ہے کہ آپ نے مہر پانی فرما کر بندہ کے نام بھی رسالہ ارسال فرمایا۔ اور بندہ کو بھی اس سے استفادے کا موقع عنایت فرمایا۔

> فجزاکم الله تعالی خیر الجزاء ، دعاؤںکی *درخواست ہے۔* والسلام محمرحنیفخالدعفی *عنہ*

۱٠/ربيج الثاني و٢٦ إه جامعه دارالعلوم كراجي

(11)....مولا نامفتي منظورا حرصاحب زيدمجدهٔ

(دارالا فماء:اداره غفران،راولپنڈی)

بسم الله الرحمان الرحيم

استاذ مكرم حضرت مولانا محمد زابد صاحب دامت بركاتهم ، شيخ الحديث ونائب مهتم جامعه اسلاميه المدادية فيصل آباد كتحرير كردة فصيلى مقالي "حسومة المصساهرة بالنونا ومقدماته" كالمخيص "المشاكل الحاضرة في حرمة المصاهرة" سياستفاده كاموقع ملاسية.

جس میں بری تفصیل سے حرمتِ مصاہرت کی غیر مجتہد فیہ اور مجتہد فیہ صورتوں کو ذکر کیا گیا

ا۔ جناب نے اپنے مکتوب میں جس خطرہ وخدشہ کا اظہار کیا ہے اس سے ہندہ کوا نقاق ہے ،کیکن اگر حجاب وحیاء کے احکام اور تقاضوں کی برا پرتبیغے رکھی جائے اور مخصوص حالات میں اس فتو کی کومحد و در کھا جائے تو اس سے مذکورہ تقاضے واحکام متاثر ہونے کا خدشہ نہ ہوگا ، واللہ اعلم ۔

کے اوراب تلخیص کے بجائے بوڑامضمون ہی کتابت کرا کررسالہ بلذا کا حصہ بنادیا گیاہے، کیونکہ متعددالل علم حضرات کی طرف سے اس مقالہ کی عدم دستیابی کی شکایت تھی مجھے رضوان

ہے، اور دلائل سے بیٹابت کیا گیا ہے کہ زنا اور مقد مات زنا سے حرمتِ مصابرت کا ثابت مونا مجہد فید مسئلہ ہے، اور موجودہ حالات میں حنفیہ (جن کے نزدیک زنا اور مقد مات زنا سے حرمتِ مصابرت ثابت ہوجاتی ہے) کے فد جب کو اختیار کرنے سے شدید مشکلات اور حرج لازم آتا ہے، اس لئے علماء اور مفتیان کرام کواس بات کی طرف متوجہ کیا گیا ہے کہ وہ لوگوں کو اس حرج اور مشکل سے نکالنے کا کوئی جائز راستہ تلاش کریں، جس میں ایک راستہ یہ ہوسکتا ہے کہ ضرورت کی وجہ سے ان فقہاء کے قول کو اختیار کرلیا جائے، جوزنا اور مقد مات زنا سے حرمتِ مصابرت کے قائل نہیں۔

حضرت استاذِ مکرم کابیمقالداپنے موضوع پرانتهائی جامع اور مدل ہے، حضرت مولا نامفتی محمد رضوان صاحب مظلم کی تلخیص ، بعض حوالہ جات ، حواثی اور آخر میں کسی مسکلہ کے مجتهد فیہ بننے کے لئے اصول کے اضافے نے اسے مزید مفید بنادیا ہے۔

میری ناقص رائے میں ایک تو مسلہ مجتہد فیہ ہے، دو تسرے حنفیہ نے زنا سے حرمتِ مصاہرت کا حکم احتیاط کی وجہ سے لگایا ہے، تیسرے دواعی ومقد ماتِ زنا کو احتیاطاً وطی کے قائم مقام کر کے ان سے بھی حرمت کو ثابت کیا گیا ہے، جواحتیاط دراحتیاط ہے۔

اس وجہ سے الی صورت جہاں واقعتاً متاثرہ خاندان اس کی وجہ سے مشکلات کا شکار ہو، وہان'المضور یزال'''المشقة تجلب التیسیو''اور''ماضاق امر الااتسع'' جیسے اصول کی روشنی میں دوسرے ندہب کو اختیار کر کے حرج سے نکا لنے کی گنجائش ہونی چاہئے۔

خاص کر بعداز نکاح دواعی وطی سے حرمت کے عدم ِ ثبوت کے بارے میں شافعیہ کے قول کو اختیار کر لینا چاہئے، کیونکہ ضرورت وحرج میں بھی محض احتیاط یا احتیاط دراحتیاط پراصرار مقصدِ شریعت اور خود حنفیہ کے اصول کے خلاف ہے۔ والسلام منظوراحمہ ۱۳/۸۱۱/۱۱ ھے دارالا فتاء: ادارہ غفران ، راولینڈی

(12)مولا نامفتى محمر عالمكيرصاحب زيدمجدة

(دارالا فقاء: جامعه اسلاميه المداديية فيصل آباد)

بسم الله الرحمان الرحيم

بگرائ خدمت جناب حضرت مولا نامفتی محدرضوان صاحب زیدمجدکم السلام علیکم ورحمة الله و برکانة

مزاج گرامی! آنجناب كى طرف سے على تحقيق سلسله نمبر (١١) "المشاكل الى حاضرة في حرمة المصاهرة"كامسوده موصول موا،جس مين فسي مسكله كساته بعض المباعلم كي آراء اوران پر جناب کا تبصرہ بھی شامل ہے، بیرآ نجناب کی ذرہ نوازی اور حوصلہ افزائی ہے کہاس رسالہ كى اشاعتِ ثانييت قبل بنده كويا وفرمايا فجز اكم الله تعالى خير الجزاء في الدارين ـ بندہ اینے آپ کواس کا اہل نہیں سمجھتا کہ سی مسئلہ کے بارے میں اپنی'' رائے'' ککھے، کیونکہ پیفقهاءاور بلندیا پیمفتیانِ کرام کامنصب ہے،البتہ چندمعروضات پیشِ خدمت ہیں۔ (۱)..... بنده کار جحان اسی رائے کی طرف ہے جسے حضرت استاذِ مکرم مولا نامحمرز اہر صاحب مظلهم نے تحریر فرمایا ہے، اور جسے مذکورہ رسالہ کے اخیر میں آنجناب نے بھی اختیار فرمایا ہے، کہ مضرات ومفاسد کے تحقّق کی صورت میں شافعیہ وغیرہ حضرات رحمہم اللہ کے قول کے مطابق گنجائش دے دینا مناسب ہے، اور مشکلات کے تحقق کی صورت میں قبل از نکاح اور بعداز نکاح کا کوئی فرق نہیں ہونا چاہئے ،اورعصر حاضر میں حضرات حنفیہ رحمہم اللہ کے مذہب کے موافق فتو کی دینے میں عموماً وہ مشکلات متحقق ہوہی جاتی ہیں، جن کا ذکر حضرت استاذِ مکرم مرظلهم نے اپنے مقالہ میں فرمایا ہے، اور یقیناً بیر مشکلات ومفاسدایسے ہیں کہ جن سے صرف نظرنبين كياجاسكتا_

(٢)....علمي وفقهي مسائل مين مختلف آراء اوران پر نفته وجرح سے ايک فائدہ بيرحاصل

ہوتا ہے کہ مسائل مقع ہوکر سامنے آجاتے ہیں، نیز بہت سے خفی گوشوں سے آگاہی بھی ہوجاتی ہے۔

زیرِ نظر مسودہ کے آخر میں مجہد فیہ کی جو بحث مخضراً آگئی ہے، اس سے بیفا کدہ بھی بحم اللہ حاصل ہورہا ہے، ممکن ہے کہ جن نا معلوم مفتی صاحب کے حوالہ سے اس موضوع پر بحث کی گئی ہے، ان کے علاوہ دیگر بعض حضرات بھی حرمتِ مصاہرت کے مجوث عنہ مسئلہ کو منصوص اور غیر مجہد فیہ بچھتے ہوں، حضرت استاذِ مکرم مولا نا محمد زاہد صاحب مظاہم کے مقالہ 'عدالتی تنسیخ نکاح کا شرع تھم'' کے اقتباسات سے بحمد اللہ بید مسئلہ بھی کا فی منتج ہوگیا۔ آخر میں ایک مرتبہ پھریا وفر مانے کا شکریہ، حق تعالی آنجنا ب اور جناب کے ادار بے کہ تمام رفقاء کی خدمات کو قبول فرمائیں، اور انہیں مفید اور نافع بنائیں۔ والسلام محمد عالمگیر ۱۱/۱۱/۱۱ میں اور اللاقاء: جامعہ اسلامیہ امداد ہیہ فیصل آباد

(13)....مولا نامفتي محمد المجد حسين صاحب زيدمجدهٔ

(دارالا فماء:اداره غفران،راولپنڈی)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

حرمتِ مصاہرت پرحضرت مفتی محدرضوان صاحب کے تجزیات پرمشمل بیدرسالہ جو دراصل حضرت مصاہرت پرحضرت مفتی محدرضوان صاحب کے تجزیات پرمشمل بید سالہ وقت کی مسلم ایک در پیش ضرورت کو پورا کرنے کی طرف پیش قدمی ہے، اس محصّ رسالے کا بھی پورا حاصل اور نچوڑ رسالہ کے آخری عنوان''مشکلات سے نجات اور فدہب غیر پرفتو ہے کی ضرورت'' کے تحت بہت منقے ومنضبط انداز میں سمو گیا ہے۔

بندہ کے ناتص خیال میں بیزنتیجہ ونچوڑ اس مسئلہ کے متعلق افراط وتفریط کے بیچوں چھ ایک خطِ

متنقیم فراہم کرتا ہے،اور ہرطرح سے منی براعتدال ہے،جس میں مقاصدِ شرعید کی پاسداری، دفع حرج ومشقت اور تکگی کے متعلق قواعد واصولِ فقہید کی رعایت اور عامة المسلمین پرشفقت اور امپ محمدید کی خیرخواہی سب چیزیں ملحوظ ہیں،ار بابِ بصیرت اور اہلِ نظر حاملینِ علم پرید امور مخفی نہیں ہیں۔ امور مخفی نہیں ہیں۔

باقی جن ایلِ علم کورساله کے آخر میں مذکورہ بالاعنوان کے تحت محررہ نتیجہ سے باوجود متعلقہ قیودات وتفصیلات کے بھی اتفاق واطمینان نہ ہو، تو وہ فیما پینۂ و بین اللّدامانت ودیانت کے ساتھ اوراپنی فقہی بصیرت کی روشنی میں جو کچھ تی سجھتے ہیں، اسی پر قائم وکار بندر ہناان کا حق ہے۔ هم رجال و نحت رجال، فان فی هذا المقام للمقال مجال، والله تعالیٰ اعلم بحقیقة الحال.

لیکن ایسے مواقع پر جوبعض حضرات غیر معمولی جمود یا تنگ نظری کا مظاہر ہ فرماتے ہیں، جو بسا اوقات غلوا ورفقہی تعصب کی حدول کوچھونے لگتا ہے، ان سے ہمیں ایک گونہ شکایت ہے، ان کی خدمت میں محض اتنی گز ارش کے ساتھ معاملہ اللہ کے سپر دکرتے ہیں کہ دین میں 'مفکو'' کا مفہوم ومصداق کیا ہے، اور اس 'مفہو فی الدین'' کی شرعی حیثیت کیا ہے، اور اس 'فکو فی الدین' کی شرعی حیثیت کیا ہے، اور سورہ ما کدہ اور سورہ نساء میں اہل کتاب کو مکرر ومو کد طور پر جس غلوفی الدین سے منع کیا گیا ہے (جس کی تفییلات تب تفییر دوح المعانی، ابن کیثر وغیرہ میں ملاحظ کی جاستی ہیں)

آ یابیان کے ساتھ ہی خاص تھایا استِ محمد بیہ کے لئے بھی احکام شرع کے باب میں 'نفکو فی الدین'' کی ممانعت ہے (جس کی بنیاد محولہ بالا آیات کریمہ اشارت یادلالہ انص کی حیثیت سے فراہم کرتی ہیں) ہزار نکتہ درینجاز موباریک تر اُند نہ ہر کہ سریتر اشد قلندری داند محمد امجد حسین ۱۲/۲۷ ۱۳/۲۱ھ

دارالا فمآءوالا صلاح: اداره غفران، راولپنڈی، پاکستان

جنم شر

بسم الثدالرحمن الرحيم

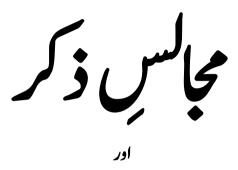
علمى وتخفيقى سلسله

اجتماعی ذکر کی مجلسوں کا شرعی حکم

مروَّجه مجالسِ ذکرودرودشریف منعقدکرنے اوران میں شریک ہونے کاشری و کم بقولی و کر، احادیث وروایات اور کتب فقہ میں وارد شدہ مجالسِ ذکر کی حقیقت ، بلند آ واز سے ذکر کرنے ، ضرب لگانے اور وجد میں آنے کی شری حقیت ، صحابہ کرام ، محقق علمائے دین اورا کابر امت کی تصریحات ، فقہائے کرام اور صوفیائے کرام کے وقت میں ظاہری ٹکرا و اور کی شبہات کاحل ، عربی عبارات اور حوالہ جات کی روشنی میں مسلم طذا پر مفصل و مدلل بحث ، دیگر اہلِ علم حضرات کی آراء و تبصرے۔

مؤلف مفتی محمد رضوان اداره غفران راولپنڈی پاکستان بسم الثدالرحمن الرحيم

علمى وتخقيقى سلسله



احادیثِ ذکر

مرةً جه مجالسِ ذكراورا حاديثِ ذكر پرعلمي وتحقيق كلام اورمتعد علمي شبهات كاازاله

> مصنِّف مفتی محمد رضوان

اداره غفران راولپنڈی پاکستان

بسم الثدالرحمن الرحيم

تحقيق طلاق بالكتابة والاكراه لعني

تحربري اورز بردستي طلاق كي شخفيق

زبردسی کی صورت میں زبانی وتحریری طلاق کے وقوع وعدم وقوع اور بیوی کے سامنے موجود ہونے کی صورت میں طلاق بالکتابیة واقع ہونے نہ ہونے کی تحقیق پر اداره غفران كمجلس علمي كتفصيل تحقيق دارالعلوم كراجي كي رائے طلاق الهازل بالكتابة يردارالعلوم كراجي كافتوى اہل علم حضرات کی آراء وتبصر ہے اوراس سلسله ميں متعدد فقهی شبهات کاازاله

مرتب مفتی محمد رضوان

اداره غفران،راولپنڈی، یا کستان

(جمله حقوق تجق اداره غفران محفوظ ہیں)

تحريرى اورز بردسى طلاق كى تحقيق

نام كتاب:

مفتي محمد رضوان

طباعت اوّل: جمادى الاولى 1426 هجولا كى 2005ء مطباعت جمارم: شعبان 1437 هم كى 2016ء

104

صفحات:

ملنے کا پہتہ

كتب خانداداره غفران جاه سلطان كلى نمبر 17 راوليندى ياكستان فون 051-5507270 فيل 051-5507270

درراولینڈی	مطبوعه:اداره غفرا	4473	ى طلاق كى شحقيق
<u> </u>	9 63-3	<u>مر</u> ست فہرست	0000
? :			
صفحتمبر		مضامين	
P		(p)	
476		تمهيد	
		(ازمرتب)	
477		قشِ اول	; ;
		ىفتى محمد رضوان)	•)
	راه	ق بالكتابة والاكر	تحقيق طلا
480		لعنی	

//

481

//

//

485

487

تحريرى اورز بردسى طلاق كي تحقيق

مجلس مذاكره اداره غفران راولينثري كي تحقيق

الجواب:

كيااس مسلم ميں مداهب ثلاثه يعنى جمهور كے قول برفتوى دينا جائز ہے؟

بحث: زبردستی کی زبانی طلاق

بحث بخريري طلاق جبكه بيوي سامنے موجود ہو

498	ندکورہ عبارات کے ملمی نکات	
500	ایکشبکاازاله	
505	کتابت بهرصورت فحتِ ملزمہ ہے یا فقط بوقتِ ضرورت؟	
508	ال سلسله میں غیر حنفیہ کے اقوال	
510	بحث:زبردی کی تحریری طلاق کا حکم اور اکو اهِ ملجی وغیر ملجی	
515	تصدیق از دارالا فتاء دارالعلوم کراچی	
11	"مزاح کی تحریری طلاق" سے متعلق دارالعلوم کراچی کافتوی	
//	(استفتاء)	
516	الجواب حامداً ومصلياً:	
522	حاضرہ کے قق میں طلاق بالکتابة معتبر ہونے پرا کابر کی تائید	
	(ضمیمه)	
524	اہلِ علم حضرات کی آراء	
11	(1)حضرت مولا نامفتی محمر تقی عثانی صاحب زید مجدهٔ (کراچی)	
11	(2) و اكثر محمود احمد غازى صاحب مرحوم (اسلام آباد)	
525	(3)مولا نامفتى غلام قادرنعمانى صاحب زيدمجدهٔ (اكوژه خنك)	
526	(4)مولا نامفتى سبحان الله جان صاحب زيدمجدهٔ (پيداور)	
	(5)مولا نامفتی امدادالله انورصاحب زیدمجدهٔ (ملتان)	

مطبوعه: اداره غفران راولپنڈی

528	(6)مولا نامفتی اختشام الحق صاحب حضر وی زیدمجدهٔ (مانسمره)
11	(7)دارالافتاء جامعه حماد بير كراچي)
	(8)مولا نامفتی شیر محمر علوی صاحب زید مجدهٔ (لامور)
529	ومولا نامفتي حميد الله جان صاحب زيد مجدهٔ (لا مور)
530	(9)مولا نامفتى محمد زكريا اشرف صاحب زيدمجدهٔ (اسلام آباد)
11	(10)مولا نا ڈاکٹر مفتی عبدالوا حدصاحب زیدمجدۂ (لاہور)
531	(11)مولا نامفتى رياض محمرصاحب زيدمجدهٔ (راولپندى)
533	طلاق بالکتابۃ کے بارے میں چنداُ مورکی وضاحت (مفتی محدر ضوان)
536	العبارات
544	(12)مولا نامفتى منظورا حمرصاحب زيدمجدهٔ (فيصل آباد)
	طلاق المكره اورطلاق بالكتابة
547	کے متعلق چندتو ضیحات (مفق محررضوان)
//	طلاق المكره اور طلاق بالهزل مين فرق كاشبه
549	معذور شخص کے ق میں فیصلہ کرنے سے مشکلات کے پیش آنے کا مسلہ
551	جہالت کے عذر ہونے نہ ہونے کی تحقیق
551 568	جہالت کے عذر ہونے نہ ہونے کی تحقیق مرسومہ وغیر مرسومہ کی تعریف

---بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

(ازمرتب)

ادارہ غفران سے جمادی الاولی ۱۳۲۷ھ/جولائی ۴۰۰۵ء کوعلمی و حقیقی سلسلہ کے عنوان سے ایک رسالے کا جراء کیا گیا تھا، جس کا مقصدا پنے فقہی مقالات و تحقیقی کام کواہلِ علم ، وار بابِ فقہ وا فناء تک پہنچانا تھا، اور اہلِ علم حضرات کی آراء، نقتر ونظر، تصویب و تصدیق اور نقیح و تحقیق کی روشنی میں باہم افادہ واستفادہ سے گزر کر مختلف الجھے ہوئے اور قابلِ تنقیح مسائل کی گھتیاں سلجھانی تھیں۔
اس سلسلہ کے تحت اب تک کی تحقیقات اور مقالہ جات بحمد اللہ تعالی شائع ہو چکے ہیں۔
ان سلسلہ کے تحت اب تک کی تحقیقات اور مقالہ جات بحمد اللہ تعالی شائع ہو جکے ہیں۔

زیرِ نظرموضوع ، تحقیق طلاق بالکتابة والاکراه کے نام سے اس سلسلہ کے پہلے شاره میں شاکت ہوا تھا، جس کی اشاعت کے بعد مختلف اہلِ علم حضرات کی اس موضوع بہر آراء موصول ہوئیں، بعد کے ایڈیشن میں پہلے شارہ کامضمون مع تمہید کے اوراس مضمون برموصول ہونے والی آراء وتبحروں اور نقد وجرح کو اہلِ علم حضرات کے لئے شائع کیا گیا۔

اوراب جب کہ ایک مت بعد دوبارہ اس رسالہ کی اشاعت ہورہی ہے، بلکہ متعدداہلِ علم حضرات کی خواہش پران مقالہ جات کی مرحلہ وار اور مجلدانداز میں اشاعت کی جارہی ہے، بندہ نے اس کی ایک مرتبہ پھرنظرِ ثانی کی ہے، اوراس سلسلہ میں مزید کچھ پہلوؤں برکلام کیا ہے۔

اور آخر میں حنفیہ کے علاوہ دیگر فقہائے کرام کے اس سلسلہ میں اقوال کو بھی اجمالی انداز میں شامل کیا ہے۔ فقط

محمد ضوان 2 /صفر المظفر / 1437 هـ، 15 /نومبر/ 2015ء اداره غفران راولپنڈی

بسم الله الرحمن الرحيم

نقشِ اول

(مفتی محمر رضوان)

عرصۂ دراز سے محسوس کیا جار ہاتھا کہ اہلِ علم خصوصاً فقہی و تحقیقی ذوق رکھنے والے حضرات کے لئے ایک ایسے رسالہ کا اجراء ہونا چاہئے جوخالص علمی وفقہی اور تحقیقی بنیا دوں پر بنی ہو،اور اس کا دائر ہ صرف علمی حلقہ تک محدود رکھا جائے ، تا کہ علمی فقہی اور تحقیقی حوالہ سے کھل کربات کی جاسکے۔

الیی بحثیں جوخالص علمی ،فقہی اور تحقیقی انداز کی ہوتی ہیں ،ان کی عام رسائل ومجلّات میں اشاعت سے اگر چہ مخصوص علمی طبقہ کوتو کچھ فائدہ ہوجا تا ہو، کیکن عوام الناس کی ذہنی سطح سے یا تو وہ بحثیں بالاتر ہوتی ہیں ، یا پھر کم علم لوگوں تک ان بحثوں کے پہنچنے سے کئ قتم کے مفاسد اور فتنے پیدا ہوتے ہیں ،اوراس کا نتیجہ پھریہ ہوتا ہے کہ کم علم لوگ خالص فقہی اور علمی مسلوں کو تختہ مشق بنا کرا بنی خواہشات کی تسکین کرتے ہیں۔

آج کل ویسے بھی عموماً فقہی وعلمی اندازی بحثوں میں دلچیسی کاذوق اس لئے روز بروزختم ہوتا جارہا ہے کہ مسابقت اور ججیع کی صور تیں تقریباً معدوم ہوگئ ہیں ، جب تک سی متب، مدرسہ یا جامعہ کا کوئی اصطلاحی طالبِ علم ہوتا ہے ، اس وقت تک تو تعلیمی کارکردگی پر ججیع اور انعامات کا بچھ سلسلہ قائم رہتا ہے ، کین اصطلاحی طالبِ علمی کی فہرست سے نکلنے کے بعد پھر خواہ کوئی گئی ہی عرق ریزی اور انتقل محنت کے ساتھ کوئی علمی ، فقہی اور تحقیق کام کرے اس کی خواہ کوئی گئی ، فقہی اور تحقیق کام کرے اس کی حوصلہ افزائی کا عام طور پر کوئی خاطر خواہ اہتمام نہیں کیا جاتا، بلکہ بعض تو اس قتم کے کاموں کی افادیت ہی کو تسلیم نہیں کرتے ، اور اس سے بردھ کر مختلف قتم کی باتیں ایسے شخص کے متعلق تحاسدہ تباغض کی وجہ سے کی جانے لگتی ہیں ، اس وجہ سے اولاً تو علمی ذوق رکھنے والے طلبہ وعلماء تحاسدہ تباغض کی وجہ سے کی جانے لگتی ہیں ، اس وجہ سے اولاً تو علمی ذوق رکھنے والے طلبہ وعلماء

اس کام کی طرف متوجہ ہی نہیں ہوتے اور ہوتے بھی ہیں تو ان کے اس کام کی اشاعت اور دوسروں کے لئے افادہ واستفادہ کا کوئی خاص نظم نہیں ہوتا۔

اس کے علاوہ افتاء کی ذمہ داری سے منسلک بہت بڑا طبقہ وہ ہے، جس کی زندگی کی ان قیمتی فیمتی تحقیقات کا دائرہ جن کی پوری قوم کو ضرورت تھی ایک مستفتی تک محدود ہوکر رہ جاتا ہے، ان کی اشاعت تو دور کی بات ہے، حفاظت کا بھی کوئی انتظام نہیں ہوتا۔

حالانکہ ہردورکے فقہاء وعلاء کی ذمہ داریوں میں سے بیہ بھی ہے کہ وہ اپنے میدان کے دوسرے اہلِ علم حضرات کی آراء سے آگاہی کا اہتمام کریں۔

ایسے بے شاروا قعات کا مشاہرہ ہوتار ہتا ہے کہ ایک مفتی صاحب نے کسی مسکلہ پر تحقیق کرکے کوئی رائے قائم کر لی اور پھراس کے مطابق تحریری وتقریری طور پر تبلیغ بھی شروع کردی اور اس کے مقابلہ میں دوسر سے صاحب نے بھی یہی طرزِ عمل اختیار کیا ، مدت دراز تک ایک دوسر سے کی تحقیقات سے دونوں بے خبر رہے ، لیکن ایک مدت بعد جب ایک دوسر سے کی رائے سے آگاہ ہونے کا موقع میسر آیا تو رائے تبدیل ہوگئی اور اپنی سابقہ رائے سے رجوع کر لیا گیا ، لیکن مدت دراز تک عوام الناس میں جس چیز کی تبلیغ کی جاتی رہی ہو، ظاہر ہے کہ اس کی تلافی آتا فافا ہونا کوئی آسان کا منہیں ، دوسری طرف عوام الناس کے مزاجوں میں اس درجہ کا تدین عام طور پر نہیں رہا کہ وہ مدت دراز کے بعدر جوع کر لینے پر آسانی سے اپنا مؤقف تبدیل کرلیں۔

پھراس وقت جوفضاعلمی حلقہ کی طرف سے تشت ، انتشار وتفرق بلکہ جمود وخمود کی قائم ہے اس کی وجہ سے اب مسلکِ کقّہ کے تحفظ کے لئے روز بروز مشکلات میں اضافہ ہوتا ہوا محسوس ہوتا ہے ، اور ایک بہت بڑا طبقہ مسائل ومشکلات کاحل نہ نکا لے جانے کی وجہ سے مسلکِ حقہ سے متنفر ومتوحش ہور ہاہے۔

ان حالات میں ضرورت تھی کہ اہلِ علم بطورِ خاص فقہی ذوق رکھنے والے حضرات کی طرف

سے ان فتنوں کاسدِّ باب کرنے کا انتظام ہوتا،کین بدشمتی کی وجہ سے اس سے توعمومی انداز میں، جس کی ضرورت تھی محرومی رہی، اب 'مَالایدُدرک کُلّهٔ لایتُوک کُلّهٔ '' کے قاعدہ کے تحت جس کے اختیار اور وسعت میں جتنا کچھ ہواس میں اسے کوتا ہی نہیں کرنی جائے۔ بہ دعویٰ تو ہر گز بھی نہیں کیا جاسکتا کہ اس ضرورت کی پورے طریقہ سے تلافی ایک مخضراور چھوٹے سے رسالہ سے ہوسکتی ہے، کیکن بیضرور کہا جاسکتا ہے کہ اس ضرورت کو حاصل کرنے کے لئے یہ (علمی و تحقیقی سلسلہ 'بارش کا پہلا قطرہ ہے۔

اللَّدكرے كهابل علم حضرات اس سلسله ميں كم ازكم اپني علمي صلاحيتوں كواستعال كر كے ايك خلا كو يُر کرنے میں مدددیں،اورعلمی و تحقیقی کام میں ایک دوسرے کی معاونت اور رفاقت کی طرف متوجہ ہول_

وَاللهُ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتَمُّ وَاحُكُمُ. محمد رضوان מ/۵/۲۲חום نظر ثانی:2/صفرالمظفر /1437ھ،15 /دسمبر2015ء

اداره غفران _راولینڈی _ یا کتان

بسم الله الرحمن الرحيم

تحقيق طلاق بالكتابة والاكراه يعنى

تحربرى اورز بردسى طلاق كي تحقيق

الاستمتاء:

(الف) مکر ہی طلاق تلفظاً واقع ہوتی ہے یانہیں؟

﴿ ب ﴾ ہوی سامنے موجود ہوتواس پر طلاق بالکتا بت (بجائے زبان سے دینے کے) واقع ہوجائے گی یانہیں اگر واقع نہیں ہوتی تواس کی کیا وجہ ہے ۔ فقا وی محمود یہ ہوجائے گی یانہیں اگر واقع نہیں ہوتی تواس کی کیا وجہ سامنے موجود ہوتو طلاق بالکتابة کا اعتبار نہیں جس میں شامی مسائل شی اور شرح حوی کی عبارات سے استدلال کیا گیا ہے ، اور حاجت کے مفہوم سے ظاہر ہور ہاہے کہ جب ہوی سامنے ہوا ور زبان سے طلاق دینے پر قدرت ہوتو تحریر بلا ضرورت وحاجت ہے لہذا نا قابل اعتبار ہے۔ اس پرغور کی ضرورت ہوتو تحریر بلا ضرورت وحاجت ہے لہذا نا قابل اعتبار ہے۔ اس پرغور کی ضرورت ہوتو میں بلا ضرورت وحاجت ہوتی بائدان تا بل اعتبار ہے۔ اس پرغور کی ضرورت ہوتی میں بلا ضرورت وحاجت ہوئی بائدیں ، کیا اس کے حق میں ہوی کے سامنے ہونے یا نہ ہونے یا نہ ہونے سے فرق پڑے گایا نہیں ، کیا اس کے حق میں ہوں کے سامنے ہونے یا نہ ہونے یا غیر ہی سے فرق پڑے گایا نہیں ؟

مجلس مذاكره اداره غفران راولينڈي کی تحقیق

اداره غفران راولپنٹری میں مندرجہ بالاامور وسوالات پراجتماعی انداز میں غور وفکر ہوا۔

جس میں مندرجہ ذیل احباب شریک ہوئے:

(۱) مفتی شکیل احمدصاحب (۲) مفتی محمدرضوان صاحب (۳) مفتی عبدالله صاحب (۴) مفتی محمد یونس صاحب (۵) مفتی ریاض محمدصاحب (۲) مفتی عبدالکریم صاحب (۷) مفتی محمد شاکرصاحب (۸) مفتی محمدامجد حسین صاحب (۹) مفتی مقبول الرحمٰن صاحب۔

شركا مِجلس غوروفكركرنے كے بعد جس نتيجہ پر پہنچى،اس كى تفصيل مندرجه ذيل ہے: بسم الله الرحملٰ الرحيم

الجواب:

بحث: زبردستی کی زبانی طلاق

﴿الف ﴾عاقل بالغ شو ہراگر حالتِ اکراہ میں اپنی بیوی کوتلفظاً طلاق دے، تو حنفیہ کے نزدیک طلاق واقع ہوجاتی ہے (خواہ بیوی سامنے موجود ہو یا موجود نہ ہو، تاہم بیوی کی طرف طلاق کی اضافت صراحناً یا دلالۂ ضروری ہے) وجہ بیہ کہ بیان میں کلام ججتِ اصلیہ ہے، اور حنفیہ کے نزد یک صرت کے طلاق میں تلفظ کافی ہے، خواہ رضاء ہو یا نہ ہو، فقہائے حنفیہ نے حالتِ اکراہ میں تلفظاً طلاق کے وقوع کوعلی الاطلاق (بیوی کے سامنے ہونے نہ ہونے کی تفصیل کے بغیر) معتبر مانا اور اس کو حالت رضاء کی طرح نافذ قرار دیا ہے (الم حظہ ہو: عبارات نبر 18 کا یہ جلد ''لأن الأصل فی المیان ھو الکلام، لأنه وضع له'')

- (1).....وهو كونه يشترط فيه الرضا ومع الإكراه لا يوجد الرضا فأما العتق والطلاق العتق والطلاق العتق والطلاق يقعان مع الهزل لعدم اشتراط الرضا فيهما (تكملة البحرالرائق للطورى، ج ٨ ص ٨٥٠ كتاب الاكراه، القصاص من المكره)
- (2) قوله : (ولو مكرها) أى (يقع الطلاق . ناقل) ولو كان الزوج مكرها على إنشاء الطلاق لفظا (البحر الرائق، ج ٣ ص ٢٣٢، كتاب الطلاق)
- (3) وفي البحر أن المراد الإكراه على التلفظ بالطلاق، فلو أكره على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا تطلق لأن الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا، كذا في الخانية (ردالمحتار، ج٣ص ٢٣٢، كتاب الطلاق، ركن الطلاق)
- (4)..... في حاشية الطحطاوى على الدر: والاصل عندنا ان كل مايصح مع الهزل لايحتمل الفسخ وكل مع الهزل لايحتمل الفسخ وكل مالايحتمل الفسخ لايوثرفيه الاكراه (طحطاوى على الدر المختار، ج٢ص٢٠١، كتاب الطلاق)
- (5)..... فأما إذا كان على التصرفات الشرعية فنقول وبالله التوفيق التصرفات الشرعية في الأصل نوعان : إنشاء وإقرار، والإنشاء نوعان : نوع لا يحتمل الفسخ ونوع يحتمله أما الذي لا يحتمل الفسخ فالطلاق والعتاق والرجعة والنكاح واليمين والنذر والظهار والإيلاء والفيء في الإيلاء والعفو عن القصاص، وهذه التصرفات جائزة مع الإكراه عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا تجوز (بدائع الصنائع ج عندنا وعند الشافعي العملاكراه)

(6) فعلم أن لا تأثير للإكراه في نفى الحكم المتعلق بمجرد اللفظ عن اختيار، بخلاف البيع؛ لأن حكمه يتعلق باللفظ وما يقوم مقامه مع الرضا وهو منتف بالإكراه (فتح القديرج س ص ٢٨٨، كتاب الطلاق، باب طلاق السنة) (7) الاكراه لا ينافى الاهلية على مابينا وعدم صحة بعض الاحكام كالبيع والاجارة والاقارير لمعنى راجع الى التصرف وهو كونه يشترط فيه الرضاء ومع الاكراه لايو جدالرضاء. فاما العتق والطلاق فلايشترط فيهما الرضاء في قيقع ألاترى انهما يقعان مع الهزل لعدم اشتراط الرضاء فيهما بخلاف البيع واخواته (حاشية كنزالدقائق، ص ١٨٥، كتاب الاكراه) البتة حنفيه كعلاوه دير جمهورفقها كرام حالت اكراه كى طلاق كوموثر ومعترقر ارتبيل ديت، بالخصوص جبكه اكراه شديد بومثلاً قل قطع ،ضرب مبرح وغيره لله

وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم وقوع طلاق المكره إذا كان الإكراه شديدا، كالقتل، والقطع، والنصرب المبرح، وما إلى ذلك، وذلك لحديث البي صلى الله عليه وسلم : لا طلاق ولا عتاق في إغلاق وللحديث المتقدم : إن الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولأنه منعدم الإرادة والقصد، فكان كالمجنون والنائم، فإذا كان الإكراه ضعيفا، أو ثبت عدم تأثر المكره به، وقع طلاقه لوجود الاختيار . وذهب الحنفية إلى وقوع طلاق المكره مطلقا؛ لأنه مختار له بدفع غيره عنه به، فوقع الطلاق لوجود الاختيار . وهذا كله في الإكراه بغير حق، فلو أكره على الطلاق بحق، كالمولى إذا انقضت مدة الإيلاء بدون فيء فأجبره القاضى على الطلاق فطلق، فإنه يقع بالإجماع (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٩، ص ١ و ١٨ ما، مادة "طلاق»)

يرى المحنفية أنه لا تأثير للإكراه على التصرفات الشرعية التي لا تحتمل الفسخ أى الرد، ولا يشترط فيها الرضا، فتعتبر هذه التصرفات نافذة مع الإكراه؛ لأنها لا تقبل الفسخ، فتصبح لازمة . فلو أكره الرجل على الطلاق أو النذر أو اليمين أو الظهار أو النكاح أو الرجعة، أو الإيلاء أو الفيء فيه باللسان، أو العفو عن القصاص، وقع المكره عليه؛ لأنها تصرفات يستوى فيها الجدل والهزل، والإكراه في معنى الهزل لعدم القصد الصحيح للتصرف فيهما، والأصل فيه حديث حذيفة ابن اليمان رضى الله عنه، وهو أن المشركين لما أخذوه واستحلفوه على أن لا ينصر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال :أوف المله عليه وسلم، فقال :أوف لهم بعهدهم و نحن نستعين بالله عليهم وقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عمر أنه أجاز

ل الإكراه هنا معناه :حمل الزوج على الطلاق بأداة مرهبة.

حفیہ کے علاوہ دیگرفقہائے کرام حالتِ اکراہ کی طلاق کواس لئے معتبر ومؤثر نہیں مانتے،

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

طلاق المكره. ويؤيده عموم قوله تعالى :(فإن طلقها فلا تحل له من بعد)الآية.

والخلاصة : أن هذه التصرفات تصح وتلزم من المستكره.

ويرى جمهور الأئمة غير الحنفية أن الإكراه يؤثر في هذه التصرفات، فيفسدها، فلا يقع طلاق المكره مثلا، لا يثبت عقد النكاح بالإكراه ونحوهما .وهذا هو الأرجح.

واستدلوا بأن الله تعالى لما لم يرتب على التلفظ بالكفر حالة الإكراه أثرا في قوله تعالى : (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان)فلا يترتب على أى تصرف قولى مع الإكراه أى أثر.

وقد ثبت في السنة أن خنساء بنت خزام الأنصارية زوجها أبوها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرد نكاحها . ويؤيدها حادثة أخرى وهي أن فتاة زوجها أبوها من ابن أخيه وهي كارهة، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمر إليها وقال صلى الله عليه وسلم : لا طلاق في إغلاق وفسر الشافعي الإغلاق بالإكراه، وقال عليه السلام أيضا: إن الله تجاوز عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي رفع حكم الإكراه وغيره .ثم إن هذه التصرفات لا تصح مع الإكراه حتى لا يترتب عليها زوال حقوق الناس وأملاكهم بدون رضاهم.

وبناء عليه قال الشافعية : إن طلاق المستكره وعتاقه وبيعه وإجارته ونكاحه ورجعته وغيرها من التصرفات لا تصح؛ لأن رفع حكم الإكراه إنما يكون بانعدام الحكم المتعلق به، كوقوع الطلاق، وصحة البيع والنكاح.

وأما وجوب القصاص عندهم على القاتل المستكره، فيستثنى من عموم الصيغة، تعظيما لأمر الدم، فإنه لا سبيل إلى استباحته، وتجب رعاية حرمته.

وأما حديث : ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : النكاح والطلاق والرجعة الذي تمسك به الحنفية فهو ضعيف على الأرجح، وأما حديث حذيفة فهو حديث مكذوب كما قال ابن حزم.

وأما ما روى عن ابن عمر أنه أجاز طلاق المكره، فيقدح فيه ما رواه ابن حجر في فتح الباري أن عبد الرزاق أخرج عن ابن عمر عدم جواز طلاق المكره في قصة ثابت الأعرج، ويؤيده أن عدم جواز طلاق المكره روى عن ابن عمر في سنن البيهقي، وفي صحيح البخاري، وفي موطأ مالك.

وأما ما استدل به الحنفية من عموم قوله تعالى :(فإن طلقها فلا تحل له من بعد)فهو معارض لقوله تعالى : (ولكن يؤ اخذكم بما كسبت قلوبكم)والمستكره لم يطلق قط، بل إن حديث لا طلاق في إغلاق يقيد إطلاق آية الطلاق، حتى على مذهب الحنفية القائلين بأن هذا الحديث ظني، والظني لا يقيد القطعي؛ لأن هذه الآية قيدت بحديث مشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم : رفع القلم عن ثلاث : عن الصبى حتى يكبر (أو يعقل أو يحتلم)، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق فـصـارت ظـنية، فـأصبحت بعدئذ صالحة لتقييدها بخبر ظني (الفقه الاسلامي و ادلتهُ للزحيلي، ج٢، ص ١ ١،٣٣٥ للي ٣٣٥٣، القسم الثالث، الفصل السابع عشر)

كيونكه كئ احاديث مين اكراه كواس امت سے معاف قرار ديا گيا ہے۔ إ

کیااس مسکله میں مٰداہب ثلاثہ بعنی جمہور کے قول پرفتو کی دینا

جائزے؟

اس سلسله میں بعض حضرات کا بیموقف ہے کہ اس دور میں ظلم و جبر عام ہونے کی وجہ سے مکرہ کی طلاق بالنلفظ کےعدم وقوع پر دیگرفقہائے کرام کےقول کےمطابق فتو ہے کی گنجائش ہونی چاہئے ۔لیکن بعض حضرات کا اس سلسلہ میں فر مانا بیہ ہے کہ چونکہ اس کے دوسرے جائز حل بھی ممکن ہیں،مثلاً مکرہ آ ہستہ آ واز میں استثناء کر لے (ان شاءاللہ وغیرہ کہہ کر) ہاں اگر کسی کو

لى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ": إن الله تجاوز عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (ابن حبان، رقم الحديث ٩ ٢١٥)

قال شعيب الارنوؤط: إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين غير بشر بن بكر، فمن رجال البخاري (حاشية ابن حبان)

عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال :إن الله وضع عن أمتى الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه (سنن ابن ماجه، رقم الحديث ٢٠٢٥)

قال شعيب الارنوؤط: حديث صحيح، وهذا إسناد منقطع، فإن عطاء (حاشية سنن ابن ماجه) عن عقبة بن عامر، عن النبي -صلى الله عليه وسلم -قال -مثله مثل حديث قبله -عن النبي -صلى الله عليه وسلم "-وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ." رواه الطبراني في الأوسط، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه ضعف (مجمع الزوائد، تحت رقم الحديث ٢ • ٥ • ١)

عن ثوبان، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :إن الله تجاوز لأمتى عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه (مسند الشاميين للطبراني، رقم الحديث • 9 • 1)

قال الهيثمي: رواه الطبراني، وفيه :ينزيد بن ربيعة الرحبي، وهو ضعيف (مجمع الزوائد، تحت رقم الحديث ١٠٥٠١)

عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن حسان عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم تجوز لأمتى النسيان والخطأ وما استكرهوا عليه قال أبو بكر وقد سمعته من هشام (مصنف عبد الرزاق، رقم الحديث ٥٨٨ ٠٠) اس مسئلہ کا ہی علم نہ ہوتو بیاس کا اپنا قصور ہے اور عام حالات میں شریعت جہالت کوعذر قرار نہیں دیتی (اس پرمزید کلام آ گے اہلِ علم حضرات کی آراء کے ذیل میں ملاحظہ فرمائیں ،اس لئے حالتِ اکراہ کی طلاق کومعتبر ومؤثر قرار دینا جا ہئے) لے

بحث بخريري طلاق جبكه بيوي سامنے موجود ہو

﴿ب﴾حفیہ کے زویک طلاق بالکتابت کئ قتم کی ہے:

(1).....مىتىينە (2).....غىرمستىينە

مستبینہ وہ ہےجس کی لکھائی واضح ہو،جبیبا کہ کاغذ وغیرہ پرروشنائی سے لکھا جا تا ہے۔اورغیر

اے بندہ کو بیر صنمون مرتب کرتے وقت اس مسئلہ میں ند مپ غیر پر فتوے کی گنجائش معلوم نہ ہوتی تھی ،گمراب طویل حالات کا مشاہدہ کرنے اور جبر واکراہ اور ظلم وجور کے عام ہوجانے کے بعد محسوس ہوا کہ واقعتاً اس مسئلہ میں جمہور فقہائے کرام کے قول پرفتوے دینے کی گنجائش ہونی جاہئے۔

حضرت مجددالف ثاني رحمه الله اين اليك كمتوب مين فرمات بين كه:

اس مسئلہ میں کہ جس میں عام لوگ مبتلا ہیں، بہتر یہی ہے کہ سب سے آسان اور سہل امر پرفتو کی دیں، اگر اپنے ند ہب کے موافق ند ہوسکے، تو جس جمہتد کے قول کے مطابق زیادہ آسانی اور سہولت ہو، اس پرفتو کی دینا چاہئے، اللہ تعالی فرما تاہے:

" "يريدالله بكم اليسر ولايريد بكم العسر" (الله تعالى تم رِه مانى كرناچا بتاب،اورتكي بيس چا بتا)

اورایک جگه فرما تا ہے

```يريد الله ان يخفف عنكم. وخلق الانسان ضعيفا '' (الله تعالىٰمُ سِيخفيف كرناچا,تا ہے،اورانسان ضعيف پيراكيا گياہے)

ظل پرتنگی کرنا اوران کورنج میں ڈالناحرام اور خداتعالی کونا پیندہ،علائے شافعیہ بعض اِن مسائل میں، جن میں امام شافعی نے تنگی کی ہے، ند میپ حنی پرفتو کی دیتے ہیں، اور لوگوں پر آسانی کرتے ہیں ( مکتوبات امام ربانی،جلد۲،صفیم،۳۸۵،۳۸۵، فترسوم، مکتوب نمبر۲۲،مطبوعہ: ادارہ اسلامیات، لاہور)

اوربعض اہلِ علم حضرات' طلاق بالا کراہ'' کے مسئلہ میں گنجائش کے قائل بھی ہیں۔

چنانچ مولانا خالدسيف الله رجماني صاحب لكصة بيس كه:

ندکورہ تفصیل کےمطابق اگر آپ کوطلاق دینے یا طلاق کا اقرار کرنے پر مجبور کیا گیا تو امام شافعی کے مسلک کے مطابق طلاق واقع نہیں ہوئی (کتاب الفتاوئی پانچواں حصہ صمم ۱۰ کتاب الطلاق، مطبوعہ: زمزم پہلشرز، کراچی) مستبینه وه ہے جس کی لکھائی واضح نه ہو، جیسا که پانی یا ہوا میں لکھنا یا بغیر روشنائی کے ویسے ہی انگلی وغیرہ سے کسی چیز پر لکھنا، جس کے نقوش ظاہر نه ہوں۔ پھر مستبینه کی دوشمیں بیہ ہیں:

#### (1).....م سومه (2)..... غير مرسومه

مرسومہ وہ ہے جو ہا قاعدہ عنوانِ طلاق وغیرہ کے ساتھ کھی گئی ہو یا بالفاظِ دیگر ایسے خط وغیرہ کی شکل میں کھی گئی ہو جس کاعرف ہواوروہ عاد تا استعال ہوتی ہے (جبیبا کہ آج کل اسٹامپ پیپر پر کھی جاتی ہے اور طلاق نامہ کاعنوان ڈالا جاتا ہے یہ بھی مرسومہ میں داخل ہے اور عرفاً وعاد تا مستعمل ہے)

اور غیر مرسومہ وہ ہے جواس کے برخلاف ہو، مثلاً دیوار، پھر، زمین یا پتوں پرکھی گئی ہویا سادہ کاغذ پر (خطاور طلاق نامہ کے باضابطہ معروفہ ومعتادہ طریقہ سے ہٹ کر )لکھی گئی ہو۔
حنفیہ کے نزدیک مرسومہ سے مطلقاً (لیعنی خواہ نیت ہویا نہ ہو) دیانۂ وقضاءً اور غیر مرسومہ سے بشرط نیت دیانۂ وقضاءً طلاق واقع ہوجاتی ہے، اور غیر مرسومہ سے بدون الدیتہ نہ قضاءً طلاق واقع ہوجائے گی واقع ہوجائے گی دکھافی الکنائی)

اور غیر مستبینہ سے مطلقاً ( یعنی خواہ نیت ہو یا نہ ہو ) قضاءً ودیانة کسی بھی طرح طلاق واقع نہیں ہوتی۔

ان صورتوں میں بیوی کا سامنے ہونا نہ ہونا برابر ہے ( کئی اکا بر سے بھی اس کی تائید ہوتی ہے جیبا کہ آخر میں درج'' بیاضِ اشر فی'' کے حوالے سے ایک تحریر سے معلوم ہوگا) اصل بات ریہ ہے کہ طلاق بالکتابت جمت ضرور ریہ ہے ، نہ کہ جمت اصلیہ اور جمتِ ضرور ریہ کا مطلب ریہ ہے کہ بلاضرورت اس کو جمت قرار نہیں دیا جائے گا اور جب تک کوئی ضرورت داعی نہ ہوگی اس وقت تک اس کو موثر قرار نہیں دیا جائے گا۔ یمی وجہ ہے کہ اگر طلاق بالکتابت جمت اصلیہ ہوتی تو پھر حالت ِاکراہ میں بھی تحریری طلاق واقع ہوتی اور اس کا کوئی بھی قائل نہیں ،اوراسی طرح مستبینہ غیر مرسومہ کی حالت میں بھی مطلقاً ( یعنی نیت ہونے نہ ہونے کی صورت میں ) طلاق واقع ہوتی۔

جس سے ظاہر ہوا کہ کتابت جحت ِضرور ہے ، گرکتابت کی بعض صور تیں ایک ہیں کہ وہ بعینہ جست ِ اصلیہ کے قائم مقام یا بالکل قریب اور مشابہ ومماثل قرار دی جاتی ہیں اور ایسے موقعہ پر ''القلم احد اللسانین ''اور''الکتابة تقوم مقام اللفظ ''اور''ان البیان بالکتاب بمنزلة البیان باللسان ''اور''الکتاب کالخطاب ''وغیرہ کے الفاظ سے ان کو تعیر کیا جاتا ہے۔

جیبا کہ مرسومہ مستبینہ کہ اس میں مطلب ومراداوراضافت ونسبت کی اتنی وضاحت ہوتی ہے کہ وہ حنفیہ کے نزدیک طلاق صرت کے درجہ میں شار ہوتی ہے کہ جس طرح طلاق صرح باللفظ میں نیت کی ضرورت نہیں ہوتی ، اسی طرح اس میں بھی نیت کی ضرورت نہیں ہوتی اور جس طرح طلاق صرح باللفظ میں عورت کا سامنے ہونا نہ ہونا برابر ہے اسی طرح کتابتِ مرسومہ میں بھی عورت کا سامنے ہونانہ ہونا برابر ہے۔

غالبًا اس تکته مشابهت ومماثلت کی وجه نفتهائے کرام کی بعض عبارات میں مرسومہ کے ججتِ ضرور بیہونے کی نفی کی گئے ہے لیعنی اس کو ججتِ اصلیہ کا درجہ دیا گیا ہے ' کے قبولهم لم یکن حجة ضرور پیدًو قولهم کا لنطق''

ہاں اگر رضاء ہی فوت ہو مثلاً حالتِ اکراہ توعلیجدہ بات ہے، کیونکہ اصلاً تو یہ جمتہِ ضرور یہ ہی تھی الکین مراد، اضافت اور رضاء وغیرہ کے پائے جانے کی وجہ سے یہ جمتہِ اصلیہ کے بالکل قریب اور مشابہ ہوگئ تھی ، مگر جب ان امور میں سے کوئی امر مفقود ہوتو پھراس کو جمتہِ اصلیہ کے مشابہ قرار نہیں دیا جائے گا، بلکہ ججتِ ضرور یہ قرار دے کرعدم وقوع طلاق کا حکم لگایا جائے گا۔

اورمستبینه غیرمرسومه چونکه (مراد،اضافت ونسبت وغیره کی تعیین وغیره نه ہونے کی وجہ ہے ) جب اصلیہ کے مشابہ نہیں ،اس لئے اسے جبت اصلیہ کا حکم دینے کے لئے حاجت کی ضرورت ہوگی،جبیہا کہ طلاق کنائی میں طلاق واقع ہونے کے لئے نیت وغیرہ کی ضرورت ہوتی ہے،اسی طرح بہال غیر مرسومہ میں بھی نیت وغیرہ کی ضرورت ہوگی۔ کیونکہاس غیرمرسومہ میں تسلی یامثق وغیرہ جیسے دیگراحتمالات ہونے کاامکان ہے،جس طرح

کنائی میں غیرطلاق کے معنی کااحمال ہوتا ہے اور جب پیضرورت پوری ہوجائے گی مثلاً طلاق غیر مرسومه میں نیت طلاق کی ہوگی تو پھراس ہے بھی طلاق واقع ہوجائے گی جس طرح صریح الفاظ جہت اصلیہ ہیں اس کے مقابلہ میں کنائی الفاظ جہت ضرور بیر ہیں ،مگر یہاں بھی ضرورت نیت وغیرہ سے بوری موجاتی ہے۔

(ملاحظه ہو:عمارت نمبر 3،وعمارت نمبر 8 تا28،و36 تا40)

(3)..... وفي البحر أن المراد الإكراه على التلفظ بالطلاق، فلو أكره على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا تطلق لأن الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا، كذا في الخانية (ردالمحتار ،ج ٣ ص ٢٣٦، كتاب الطلاق، ركن الطلاق)

- (8)..... والعرب تقول :الخط أحد اللسانين وقال جعفر بن يحيى :الخط سمط الحكمة به يفصل شذورها، وينظم منثورها .وقال ابن المقفع: اللسان مقصور على القريب الحاضر والقلم على الشاهد والغائب (ادب الدنيا والدين للماوردي شافعي ،ص • ٢، الباب الثاني ادب العلم، فصل في التعلم )
- (9) ..... ووجه انعقاد العقود بالكتابة هو أن القلم أحد اللسانين كما قال الفقهاء ، بل ربما تكون هي أقوى من الألفاظ، ولذلك حث الله تعالى المؤمنين على توثيق ديونهم بالكتابة حيث قال: (يا أيها الذين آمنوا إذا

تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه) إلى قوله سبحانه: (ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها) (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٠٣ص ٢١٠ مادة "عقد")

(10) ..... الكتابة تقوم مقام اللفظ في التصرفات، ويتفق الفقهاء على صحة العقود وانعقادها بالكتابة، والكتابة التي تقوم مقام اللفظ ........ القلم أحد اللسانين كما يقول الفقهاء فنزلت الكتابة منزلة اللفظ (الموسوعة الفقية الكويتية، ج٢٨ ص ١١٠ ، مادة "صيغة")

(11) ..... إذا كتب الطلاق، فإن نواه طلقت زوجته وبهذا قال الشعبى، والنخعى، والزهرى، والحكم، وأبو حنيفة، ومالك وهو المنصوص عن الشافعي

وذكر بعض أصحابه، أن له قولا آخر، أنه لا يقع به طلاق، وإن نواه؛ لأنه فعل من قادر على النطق، فلم يقع به الطلاق، كالإشارة ولنا أن الكتابة حروف، يفهم منها الطلاق، فإذا أتى فيها بالطلاق، وفهم منها، ونواه، وقع كاللفظ، ولأن الكتابة تقوم مقام قول الكاتب؛ بدلالة أن النبى -صلى الله عليه وسلم -كان مأمورا بتبليغ رسالته، فحصل ذلك في حق البعض بالقول، وفي حق آخرين بالكتابة إلى ملوك الأطراف، ولأن كتاب القاضى يقوم مقام لفظه في إثبات الديون والحقوق؛ فأما إن كان كتب ذلك من غير نية، فقال أبو الخطاب :قد خرجها القاضى الشريف في "الإرشاد" على روايتين؛ إحداهما، يقع وهو قول الشعبى، والنخعى، والزهرى، والحكم؛ لما ذكرنا والثانية :لا يقع إلا بنية وهو قول أبي حنيفة،

ومالك، ومنصوص الشافعي؛ لأن الكتابة محتملة، فإنه يقصد بها تجربة القلم، وتجويد الخط، وغم الأهل، من غير نية، ككنايات الطلاق

فإن نوى بذلك تجويد خطه، أو تجربة قلمه، لم يقع؛ لأنه لو نوى باللفظ غير الإيقاع، لم يقع النه لو نوى باللفظ غير الإيقاع، لم يقع، فالكتابة أولى وإذا ادعى ذلك دين فيما بينه وبين الله تعالى (المغنى لابن قدامة الحبلى، ج ع ص ٢٨٦، كتاب الطلاق، باب تصريح الطلاق وغيره، فصل لا يقع الطلاق بغير لفظ الطلاق إلا في موضعين)

(12) ..... واتفق الفقهاء أيضا على وقوع الطلاق بالكتابة، لأن الكتابة حروف يفهم منها الطلاق، فأشبهت النطق؛ ولأن الكتابة تقوم مقام قول الكاتب (الموسوعة الفقهية، ج١١، ص ١١٢مادة "تعبير")

(13) ..... وكذا التكلم بالطلاق ليسس بشرط فيقع الطلاق بالكتابة المستبينة تقوم مقام المستبينة وبالإشارة المفهومة من الأخرس لأن الكتابة المستبينة تقوم مقام اللفظ والإشارة المفهومة تقوم مقام العبارة (بدائع الصنائع ج ٣ ص ١٠٠ ، كتاب الطلاق، فصل في شرائط ركن الطلاق وبعضها يرجع إلى الزوج)

(14) ...... وإذا طلق الأخرس امرأته في كتاب، وهو يكتب جاز عليه من ذلك ما يجوز على الصحيح في كتابه؛ لأن الأخرس عاجز عن الكلام، وهو قادر على الكتاب فهو والصحيح في الكتاب سواء ، والأصل أن البيان بالكتاب بمنزلة البيان باللسان؛ لأن المكتوب حروف منظومة تدل على معنى مفهوم كالكلام ألا ترى أن النبى -صلى الله عليه وسلم -كان مأمورا بتبليغ الرسالة، وقد بلغ تارة بالكتاب وتارة باللسان، ثم الكتاب على ثلاثة أوجه : (أحدها) أن يكتب طلاقا، أو عتاقا على ما لا يتبين فيه الخط كالهواء، والماء ، والصخرة الصماء فلا يقع به شيء نوى أو لم ينو؛ لأن

مثل هذه الكتابة كصوت لا يتبين منه حروف، ولو وقع الطلاق لوقع بمجرد نيته، وذلك لا يجوز (المبسوط للسرخسي، ج٢ص٣٦، كتاب الطلاق، باب طلاق الاخرس)

(15) ..... وأما الناطق : فإن تلفظ بما كتبه، حال الكتابة أو بعدها طلقت، وإن لم يتلفظ فإن لم ينو إيقاع الطلاق لم يقع على الصحيح، وقيل يقع فيكون صريحا . وإن نوى فأقوال أظهرها تطلق والثانى لا والثالث إن كانت غائبة عن المجلس طلقت وإلا فلا (الاشباه والنظائر للسيوطى، ١٨٠٥-١٠ الكتاب الرابع: في أحكام يكثر دورها ويقبح بالفقيه جهلها، القول في الكتابة)

(16) ..... وإذا كان إيماء الأخرس وكتابته كالبيان وهو النطق باللسان تلزمه الأحكام بالإشارة والكتابة حتى يجوز نكاحه وطلاقه وعتقه وبيعه وشراؤه إلى غير ذلك من الأحكام؛ لأن الإشارة تكون بيانا من القادر على النطق فالعاجز أولى و لأنه -صلى الله عليه وسلم -بين الشهر بالإشارة حيث قال الشهر هكذا وأشار بأصابعه قالوا والكتاب ممن يأتي بمنزلة الخطاب ممن ذكر أقول :فيه شيء وهو أن هذا يدل على بعض المدعى ولا يدل على بعضه الآخر بل يدل على خلافه فإن كتابة الأخرس حجة فيما سوى الحدود وليس بحجة في الحدود، وهذا الدليل المذكور لا يدل على عدم كونها في الحدود إذ لا فرق فيه بين الحدود وما سواها بل يدل على كونها حجة في الحدود أيضا إذا كانت مستبينة مرسومة وهو بمنزلة النطق في الغائب والحاضر على ما قالوا، فإنه إذا كان بمنزلة النطق في حق الحاضر أيضا لم يكن حجة ضرورة رتكملة البحرالراتق للطوري، ج٨ص٥٣٣، مسائل شتى، إيماء الأخرس وكتابته ومسائل متفرقة تتعلق بالكتابة والشهادة)

(17) ..... ثم الكتاب على ثلاثة مراتب مستبين ومرسوم وهو أن يكون معنونا أى مصدر بالعنوان وهو أن يكتب فى صدره من فلان بن فلان على ما جرت به العادة فى سير الكتب فيكون هذا كالنطق فيلزم حجة ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الأشجار أو على الكاغد لا على وجه الرسم فإن هذا يكون لغوا؛ لأنه لا عرف فى إظهار الأمر بهذا الطريق (تكملة البحرالرائق للطورى، ج ١٨ص ٥٣٣، مسائل شتى، إيماء الأخرس وكتابته ومسائل متفرقة تتعلق بالكتابة والشهادة)

ثم اعلم أن هذا في كتابة غير مرسومة أي غير معتادة، لما في التبيين وغيره أن الكتاب على ثلاث مراتب : مستبين مرسوم وهو أن يكون معنونا : أي مصدرا بالعنوان، وهو أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم حجة. ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الأشجار أو على الكاغد لا على الوجه المعتاد فلا يكون حجة إلا بانضمام شيء آخر إليه كالنية والإشهاد عليه والإملاء على الغير حتى يكتبه لأن الكتابة قد تكون للتجربة (وقدتكون للتحقيق. بحر، ناقل) ونحوها، وبهذه الأشياء تتعين الجهة وقيل الإملاء بلا إشهاد لا يكون حجة والأول أظهر . وغير مستبين كالكتابة على الهواء أو الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الأحكام وإن نوى اه.

والحاصل أن الأول صريح والثانى كناية والثالث لغو . وبقى صورة رابعة عقلية لا وجود لها وهى مرسوم غير مستبين وهذا كله فى الناطق ففى غيره بالأولى (ردالمحتار، ج٢ص٧٣٤،مسائل شتى)

ثم الكتاب على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو ان يكون معنونا اى

مصدرابالعنوان وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة في تيسيرالكتاب فيكون هذا كالنطق فيلزم حجة ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدارواوراق الاشجاراوعلى الكاغذ لاعلى وجه الرسم فان هذايكون لغوافلايكون حجة الا بانضمام شيئ آخراليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغيرحتى يكتبه وقيل الاملاء من غير اشهاد لايكون حجة والاول اظهروغير مستيبن كالكتابة في الهواء اوالماء وهوبمنزلة كلام غير مسموع فلايثبت فيه شيئ من الاحكام وان نوى (شرح العيني على الكنزج على ٩٩٨، مسائل شيئ)

(18) ..... فدلت المسألة على أن الإشارة (عن الاخرس. ناقل) معتبرة، وإن كان قادرا على الكتابة بخلاف ما توهمه بعض أصحابنا -رحمهم الله -أن الإشارة لا تعتبر مع القدرة على الكتابة قالوا لأن الإشارة حجة ضرورية، ولا ضرورة مع القدرة على الكتابة قلنا كل واحد منهما حجة ضرورية ففى الكتابة زيا دة بيان لم توجد في الإشارة لأن قصد البيان في الكتابة معلوم حسا وعيانا.

وفى الإشارة زيادة أثر لم توجد فى الكتابة لأن الأصل فى البيان هو الكلام لأنه وضع له، والإشارة أقرب إليه لأن العلم الحاصل بها حاصل بما هو متصل بالمتكلم، وهو إشارته بيده أو رأسه فصارت أقرب إلى النطق من آثار الأقلام فاستويا، ولا يقدم على الآخر بل يخير، ولهذا ذكره بكلمة أو، وهى للتخيير (تبيين الحقائق شرح كنزالدقائق، ج ٢ص ١٩، تحت كتاب الخنى، مسائل شتى) (كذا فى تكملة البحرالرائق ج ٨ ص ٢٥٨)

(19) ..... (قالوا الكتابة) على ثلاثة أوجه (إما مستبين مرسوم) أى معنون

مصدر مشل أن يكتب في أوله من فلان إلى فلان أو يكتب إلى فلان وفي آخره من فلان على ما جرت به العادة (وهو) أى هذا المذكور من الكتابة (اى المرسومة . ناقل) (كالنطق في الغائب والحاضر) على ما قالوا في لم حجة وفي زماننا الختم شرط لكونه معتادا، وكذا الكتب على كاغد حيث يشترط بناء على العرف المعروف حتى لو كتب على الغير يكون غير مرسوم فلهذا قال (وأما مستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار وورق الشجر وينوى فيه) فليس بحجة إلا بالنية والبيان؛ لأنه بمنزلة الكتابة من الصريح فلا يصلح حجة (وأما غير مستبين كالكتابة على الهواء والماء) بمنزلة الكلام غير مسموع (ولا عبرة به) فلا يثبت به الحكم وإن نوى (مجمع الانهر في شرح ملتقي الابحرج ٢ ص٣٣٠/٢٣٥، مسائل شتى بعد كتاب الخشي قبل كتاب الفرائض)

(20) ...... (ثم الكتابة على ثلاثة أوجه) مستبين مرسوم أى معنون وهو يحرى مجرى النطق فى الحاضر والغائب على ما قالوا، ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار وأوراق الأشجار وهو ليس بحجة إلا بالبينة والبيان وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء ، وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم (الفتاوئ الهنديه ج٢ص٣٣،مسائل شتى قبل كتاب الفرائض) (كذافي تبيين الحقائق ج٢ص٢١، مسائل شتى، بعد كتاب الخشي)

(21) ..... ثم الكتاب على ثلاث مراتب : مستبين مرسوم وهو بمنزلة النطق في الغائب والحاضر على ما قالوا . ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار وأوراق الأشجار، وينوى فيه لأنه بمنزلة صريح الكتابة فلا بد من النية . وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء ، وهو بمنزلة كلام غير

مسموع فلا يثبت به الحكم (الهداية في شرح بداية المبتدى، ٣ص ٥ ٥٥٠ مسائل شتى بعد كتاب الخنثي)

(22) ..... ثم الكتابة على ثلاثة اوجه مستبين مرسوم اى معنون وهوان يكتب فى صدره من فلان الى فلان وهويجرى مجرى النطق فى الحاضر والغائب ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار واوراق الاشجار وهوليس بحجة الا بانضمام شىء آخر كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغيرحتى يكتب وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلايثبت به الاحكام (حاشيه كنزالدقائق ص ٩٠ م،بحواله عينى وملامسكين)

(23) ..... قوله : وإن كتب امرأته طالق فهى طالق بعث إليها أو لا .يعنى إذا نوى كما يعلم من قوله ولو كتب على شىء يستبين إلخ (غمز عيون البصائر فى شرح الاشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق، الحكام الكتابة)

(24) ..... فإذا لم يكن الكتاب مرسوماً بل كتب في ورقة أنت طالق فإنه لا يقع به الطلاق إلا إذا نوى الطلاق، لأنه وإن كتب طلاقاً صريحاً، ولكن يحتمل أن يكون قد كتب ليتسلى بكتابته أو ليجود خطه، أو نحو ذلك، فلا بد فيه من نية (الفقه على المذاهب الاربعة لعبد الرحمن بن محمد عوض الجزيرى، ج م م ٢٥٨، كتاب الطلاق، باب شروط الطلاق)

(25) ..... والكتابة المرسومة عندهم هي :ما كان معتادا ويكون مصدرا ومعنونا، مثل ما يكتب إلى الغائب، والكتابة المستبينة هي :ما يكتب على الصحيفة والحائط والأرض، على وجه يمكن فهمه وقراء ته (الموسوعة الفقهية

الكويتية، ج ٢٩، ص ٢٥،٢٣، مادة "طلاق")

- (26) ..... والحاصل أن كل كتاب يحرر على الوجه المتعارف من الناس حجة على كاتبه كالنطق باللسان (دررالحكام في شرح مجلة الاحكام ،لعلى حيدر،ج ا ص ٢٩، رقم المادة "٢٩" الكتاب كالخطاب)
- (27) ..... وهو (أى المستبين المرسومة) بمنزلة النطق في الغائب والمحاضر على ما قالوا، فإنه إذا كان بمنزلة النطق في حق الحاضر أيضا لم يكن حجة ضرورية (فتح القدير ، ج ١٠ ص ٥٢٥، مسائل شتى، بعد كتاب الخنثي)
- (28) ..... فلما قبل الكتاب في حق الغائب في ثبوت الأحكام مع رجاء الحضور، فلأن يقبل في حق الأخرس مع اليأس عن زوال الخرس أولى (العناية شرح الهداية، ج ١٠ ص ٥٢٥، مسائل شتي، بعد كتاب الخنثي)
- (36) ..... وفى الظهيرية: رجل اكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته في الحاوى ولم يعبر طلاق امرأته في الحاوى ولم يعبر بلسانه لاتطلق (الفتاوي التاتارخانية ج ٣ ص ٣٨٠، كتاب الطلاق، الفصل السادس في ايقاع الطلاق بالكتاب)
- (37) ..... وفي فتاوي اهل سمرقند: اذا اكره الرجل بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته فكتب فلانة طالق لاتطلق (ايضاً ص ٣٨١)
- (38) ...... رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضى خان (الفتاوى الهندية ، ج ا ص ٣٤٩ ، كتاب الطلاق، الباب الثانى، الفصل السادس) (كذافي امدادالمفتين ص ٩٣٥)
- (39) ..... رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة

بنت فلان ابن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته لأن الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة ههنا (فناوئ قاضى خان ج اص ٢٧٢، كتاب الطلاق)

(40) ..... فلواكره بالحبس والضرب على ان يكتب طلاق امرأته فكتب لاتطلق امرأته لاحاجة هنا لاتطلق امرأته لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولاحاجة هنا (حاشيه كنزالدقائق ص ١١٥ بحواله عيني وفتح)

### مذکورہ عبارات کے ملمی نکات

- (1) ....عبارت نمبر 8 سے خط کا احداللسانین اور زبان کا حاضر قریب کے حق میں اور قلم کا حاضر وغائب کے حق میں جونا معلوم ہوا۔
- (2).....عبارت نمبر 9 سے قلم کا احداللسانین بلکہ بعض اوقات قلم اور کتابت کا الفاظ سے زیادہ قوی ہونامعلوم ہوا۔
- (3).....عبارت نمبر 10 سے کتابت ِمستبینہ کا لفظ کے قائم مقام ہونااوراس کی وجہ کم کااحد اللیانین ہونامعلوم ہوا۔
- (4) ....عبارت نمبر 11 سے عندالجمہو رنیت کی صورت میں طلاق بالکتابت کا وقوع معلوم ہوا۔
- (5) .....عبارت نمبر 12 سے کتابت کانطق کے مشابہ اور کا تب کے قول کے قائم مقام ہونا اور کتابت کے ذریعہ سے طلاق کے وقوع پر فقہائے کرام کا اتفاق ہونا معلوم ہوا۔ لے
- (6) .....عبارت نمبر 13 سے وقوع طلاق کا تکلم کے ساتھ مشروط نہ ہونا اور کتابتِ مستبینہ سے بھی وقوعِ طلاق کا ہونا اور کتابت مستبینہ کا لفظ کے قائم مقام ہونا معلوم ہوا۔

لے کیکن سے بات محوظ رہے کہ کتابت کی بعض صورتوں میں طلاق کا وقوع مختلف فیدہے محمد رضوان۔

- (7)....عبارت نمبر 14 سے بیان ہالکتاب کا بیان باللسان کے درجہ میں اور مکتوب کا ایسے حروف کا مجموعہ ومرکبہ ہونا (جوایئے مفہوم ومقصود پر کلام کی طرح دلالت کرتے ہیں )معلوم
- (8)....عبارت نمبر15 سے ناطق کے حق میں مطلقاً (سواء کانت الموأة حاضوةً او غائبةً ) كما بت بالدية كى صورت مين وقوع طلاق كاراجح بونامعلوم بوا
- (9).....عبارت نمبر 16 سے مستبینہ کا غائب وحاضر کے تن میں ججتِ غیر ضروریہ کے طوریر نطق کے درجہ میں ہونامعلوم ہوا۔
- (10) .....عبارت نمبر 17 سے مرسومہ کا نطق کی طرح ججت اور صریح ہونا اور غیر مرسومہ کا كنائي يعنى نيت كي صورت مين نطق كي طرح مونا معلوم موا\_
- (11) ....عبارت نمبر 18 سے اشارہ کا بعض وجہ سے تکلم کے قریب بلکہ اس کے مساوی ہونامعلوم ہوا۔
- (12)....عبارت نمبر 19 سے مرسومہ کاغائب وحاضر کے حق میں نطق کی طرح ہونا اور غیر مرسومه كابيان يانيت كيساته حجت مونامعلوم موا
- (13) ....عبارت نمبر 21،20، و22 سے مستبینه مرسومه کاغائب وحاضر کے حق میں نطق کے قائم مقام ہونااورغیر مرسومہ کا بغیرانضام شکی (مثل بیّنہ وبیان ) کے حجت نہ ہونا معلوم
- (14)..... عبارت نمبر 23سے غیر مرسومہ سے عندالدیۃ وقوع طلاق کا ہونا معلوم ہوا (سواء كان بعث اليها اولم يبعث)
- ر 15) .....عبارت نمبر 24 سے غیر مرسومہ کامحمل المعانی اورنیت کی صورت میں متعین المعنى هونامعلوم هوا\_
- (16) .....عبارت نمبر 25 سے مرسومہ کا معتاد ، ذات عنوان اور غائب کی طرف مرسل کی

طرح ہونامعلوم ہوا۔

(17)....عبارت نمبر 26 سے معلوم ہوا کہ معروفہ طریقے پرکھی ہوئی تحریر ( یعنی مرسومہ ) کھنے والے پرنطق باللیان کی طرح جمت ہے۔

(18) .....عبارت نمبر 27 سے مرسومہ کا حاضر وغائب کے حق میں نطق کے درجہ میں ہونا اور ججت ضرور بینہ ہونامعلوم ہوا۔

(19) .....عبارت نمبر 28 سے غائب کے حق میں کتابت کا (حاضری ممکن ہونے کے باوجود)معتبر ہونامعلوم ہوا۔

ملحوظ رہے کہ مندرجہ بالا اکثر عبارات کا تعلق حنفیہ سے ہے، جبکہ حنفیہ کے علاوہ دیگر فقہائے کرام کا موقف اس سلسلہ میں مختلف ہے، جبیبا کہ آگ آتا ہے۔

### ايك شبه كاازاله

اس سلسلہ میں عرض ہے کہ ان حضرات کا مشدل درج ذیل عبارات نمبر 29 اور 30 ہیں، نیز گزشتہ عبارت نمبر 3 ، اور آئندہ آنے والی عبارات نمبر 34 تا 40 میں کتابت کے عبارت کے قائم مقام ضرورت و حاجت کے درجہ میں ہونے کا سبب بھی ہے۔ (3)..... وفي البحر أن المراد الإكراه على التلفظ بالطلاق، فلو أكره على أن يكتب طلاق امر أته فكتب لا تبطلق لأن الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا، كذا في الخانية (ردالمحتار، ج٣ص ٢٣٢، كتاب الطلاق، ركن الطلاق)

**♦** 501 **≽** 

(29)..... (إيـمـاء الأخـرس وكتـابته كالبيان) بـالـلسـان (بخلاف معتقل اللسان) (الدرالمختار)

وإطلاقه يفيد اعتبار الإيماء مع قدرته على الكتابة وهو المعتمد، لأن كلا منهما حجة ضرورة كما في القهستاني وغيره در منتقى (ردالمحتارج ٢ ص ٢٣٤،مسائل شتى،بعد كتاب الخنشي)

(قوله لان كلامنهماحجة ضرورية )بناء على ان الكتابة انما تعتبر في الناطق للغائب (تقريرات الرافعي،مشمولة ردالمحتارج ٢ ص ٣٥٣)

لكن في الدر المنتقى عن الأشباه أنه في حق الأخرس يشترط أن يكون معنونا وإن لم يكن لغائب اهـ . وظاهره أن المعنوي من الناطق الحاضر غير معتبر (ردالمحتار ج ۲ ص ۲۳۷،مسائل شتى،بعد كتاب الخنثي)

(قوله وظاهره ان المعنون من الناطق الحاضر غير معتبر)لم يظهر وجه ظهوره من عبارة الاشباه (تقريرات الرافعي،مشمولة ردالمحتارج ٢ ص ٣٥٥)

(30) ..... وأما الثاني ففي مجمع الفتاوي نقلا عن الخانية أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فكتب فلانة بنت فلانة طالق لا تطلق لأن الكتاب من الغائب جعل كالخطاب من الحاضر فلا حاجة ههنا حيث احتيج إلى الضرب والحبس (غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر للحموى، ج٣ص٣٤ مالفن الثالث من الأشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق، احكام الكتابة)

شامیہ کی درج بالاعبارت کے بارے میں عرض ہے کہ علامہ شامی نے ظاہر ہ فرما کراپنی اس بات كادارومدار''الا شباه'' يرركها ب-اورالا شباه ميں بير بات اس طرح مذكورنهيں ،خودعلامه رافعی نے بھی علامہ شامی کی اس بات کو اسم یظهو فر ماکرردکر دیاہے، دوسرے خودعلامہ شامی نے کتابت طلاق کی قسمیں بیان فرماتے ہوئے مستبینہ مرسومہ کے بارے میں فرمایا ہے "فهذا كالنطق فلزم حجة" (الاظهروعارت نبر17)

(17) ..... ثــم الـكتـاب عـلى ثلاثة مراتب مستبين ومرسوم وهو أن يكون معنونا أى مصدر بالعنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان بن فلان على ما جرت به العادة في سير الكتب فيكون هذا كالنطق فيلزم حجة ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الأشجار أو على الكاغد لا على وجه الرسم فإن هذا يكون لغوا؛ لأنه لا عرف في إظهار الأمر بهذا الطريق (تكملة البحر الرائق للطورى، ج٨ص ٥٣٣، مسائل شتى، إيماء الأخرس وكتابته ومسائل متفرقة تتعلق بالكتابة والشهادة)

ثم اعلم أن هذا في كتابة غير مرسومة أي غير معتادة، لما في التبيين وغيره أن الكتاب على ثلاث مراتب : مستبين مرسوم وهو أن يكون معنونا :أى مصدرا بالعنوان، وهو أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به العائة فهذا كالنطق فلزم حجة. ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الأشجار أو على الكاغد لا على الوجه المعتاد فلا يكون حجة إلا بانضمام شيء آخر إليه كالنية والإشهاد عليه والإملاء على الغير حتى يكتبه لأن الكتابة قد تكون للتجربة (وقدتكون للتحقيق. بحر، ناقل) و نحوها، وبهذه الأشياء تتعين الجهة وقيل الإملاء بلا إشهاد لا يكون حجة والأول أظهر .وغير مستبين كالكتابة على الهواء أو الماء وهو بمنزلة كلام غير

مسموع ولا يثبت به شيء من الأحكام وإن نوى اهـ.

والحاصل أن الأول صريح والثانى كناية والثالث لغو . وبقى صورة رابعة عقلية لا وجود لها وهى مرسوم غير مستبين وهذا كله فى الناطق ففى غيره بالأولى (ردالمحتار، ج٢ص٧٣٧،مسائل شتى)

ثم الكتاب على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو ان يكون معنونا اى مصدرابالعنوان وهو ان يكتب فى صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فى تيسير الكتاب فيكون هذا كالنطق فيلزم حجة ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار واوراق الاشجار اوعلى الكاغذ لاعلى وجه الرسم فان هذايكون لغوافلايكون حجة الا بانضمام شيئ آخراليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغيرحتى يكتبه وقيل الاملاء من غير اشهاد لايكون حجة والاول اظهروغير مستيبن كالكتابة فى الهواء او الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلايثبت فيه شيئ من الاحكام وان نوى (شرح العيني على الكنرج ٢ص ٩٩٥، مسائل شتى)

جس سے معلوم ہوا کہ علامہ شامی کے نزدیک مرسوم نطق کی طرح جمت مطلقہ (للحاضر والغائب) ہے، اوریبی بات قرین قیاس اور دیگر فقہائے کرام کی تصریحات کے موافق ہے، لہذا یہاں معنون یعنی مرسومہ کونطق کے تھم سے خارج کر کے حاضر کے لئے غیر معتبر قرار دینا محل نظر ہے۔

زیادہ سے زیادہ بدکہا جاسکتا ہے کہ علامہ شامی کا استدلال''الا شباہ'' کے بجائے شرح الا شباہ لیجیٰ درجہ کی الا شباہ لیجنی درجہ میں کہ جہت سے مقامات پر علامہ شامی نے علامہ حموی کا حوالہ دیا ہے۔ لے

ل أقول : يجب المصير إلى الأخير سائحاني أى لإمكان التزوير بل قد وقع كما ذكره الحموى (ردالمحتار، ج ٥ ص ٥٣٥، كتاب القاضي الى القاضي)

لېذابېشېبېر كيا جاسكتا كەحموي علامەشا مى كى نظرىيەنېيى گزرى\_

گرخود شرح حموی کی عبارت ہی محل نظر ہے ،اس لئے کہ شرح حموی کی اس عبارت کا دارومدار خانيه يرب كيونك وفقى مجمع الفتاوي نقلاعن الخانية "فرمارب بين اورخانييس عبارت اس طرح نہیں،اس کی اصل عبارت نمبر 36 میں ملاحظہ فرمائیں ،تواب علامہ شامی کے استدلال کا مدار حموی کی عبارت براور علامہ حموی کے استدلال کا مدار خانیہ برہوا، گویا کہ دونوں کا بلا واسطہ یا بالواسطہ مدارخانیہ برہے۔اوراصل فِقل میں تعارض کے وقت اصل کو ترجیح ہوتی ہے۔

زیادہ سے زیادہ پیکھا جاسکتا ہے کہ اس جزئیہ کواس صورت پرمحمول کیا جائے ، جبکہ کتابت غیر مرسومه ہوا وراس میں نیت نہ کی گئی ہو۔

یمی وجہ ہے کہ فقہائے کرام نے طلاق بالکتابت کی صورتیں بیان کرتے ہوئے عمو ما بیوی کے موجود ہونے نہ ہونے سے تعرض نہیں کیا، بلکہ اس کے برعکس بعض کتب میں طلاق مرسومہ کے معتبر ہونے کی صورت میں حاضر وغائب کا صراحثاً ذکر موجود ہے،خواہ نیت ہویا نہ ہو، پھر اس کے بعدمتصل کتابت غیرمرسومہ کا ذکر کیا ہے اور وہاں صرف نیت کے اعتبار سے فرق کیا ہے،جس سے واضح ہوتا ہے کہ حنفیہ کے نز دیک مرسومہ اور غیر مرسومہ میں بنیادی فرق نیت پر مبنی ہونے نہ ہونے کا ہے حاضر وغائب ہونے کانہیں۔

وذكر في الكفاية آخر الكتاب عن الشافي ان الصحيح مثل الاخرس فاذاكان مستبينام رسوما وثبت ذالك باقراره اوببينة فهوكالخطاب اه ومقتضى كلامهم اختصاص ذالك بكونه على وجه الرسالة الى الغائب وهوايضا مفاد كلام الفتح في الشهادات فراجعه لكن في شهادات البحر عن البزازية مايدل على انه لافرق في المعنون بين كونه لغائب اولحاضر ومشله مافى فتاوى قارى الهداية (الى قوله) فهواقرار يلزم وان لم يكتب

على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه اهد (ردالمحتارج ۵ ص ۴۳۲، كتاب القضاء، باب كتاب القاضى الى القاضى ، مطلب في دفتر البياع والصراف والسمسار)

علامہ شامی کی درج بالاعبارت سے معلوم ہوا کہ ان کے نزدیک معنون حاضروعائب کے حق میں مال کے معاملہ میں اقرار لازمی کے درجہ میں ہے (لیعنی جست ہے) اورغیر معنون یا غیر مرسوم میں انکار کی صورت میں اس کا قول مع سمین معتبر ہے (گویا کہ اگر شوہرخود طلاق لکھنے ودینے کا اقراری ہوتویہ جست ہے، یہاں بھی حاضروغائب کا کوئی فرق ملحوظ نہیں)

### كتابت بهرصورت جحتٍ مكزمه ہے يا فقط بوقتٍ ضرورت؟

جہاں تک اس بات کا تعلق ہے کہ بیوی کے سامنے کتابت کی صورت میں طلاق واقع نہ ہونا اس پر مبنی ہے کہ کتابت جمت ضرور یہ ہے اور جہاں ضرورت نہ ہو مثلاً بیوی سامنے موجود ہوتو وہاں یہ کا لعدم ہونی چاہئے، تو یہ اصول علی الاطلاق درست نہیں ،اور اس کے جمت ضرور یہ ہونے کا صحیح مطلب وہی ہے جو ہم نے پہلے مکرہ کی طلاق بالکتابت کے شمن میں بیان کیا، ورنہ تو لازم آئے گا کہ جو شخص عورت کے پاس چل کرجانے پر بلاکسی عذر کے قادر ہو، اس کی کتابت بھی غیرضروری شار کے غیر موثر قرار دی جائے۔

خصوصاً جبکہ عورت مثلاً اسی گھر میں موجود ہو، کیکن مردجس کمرے میں بیٹھا ہے اس میں موجود نہ ہو، تو اس صورت میں بھی عورت کا غائب ہونا ہی سمجھا جائے گا، مگر پھر بھی طلاق بالکتابت موثر سمجھی جائے گی۔

علاوہ ازیں جب کہ فقہائے حنفیہ نے مرسومہ کو حاضر اور غائب کے حق میں نطق اور تکلم کے قائم مقام قرار دے کر طلاق کومعتبر مانا ہے ،تو یہاں بھی طلاق کوموثر نہیں ہونا چاہئے تھا، کیونکہ اصل تکلم ہے اور بیوی کے سامنے ہوتے ہوئے اس پر قدرت حاصل ہے ،مگر پھر بھی کتابت کواس صورت میں معتبر مانا گیا۔ تواس سے معلوم ہوا کہ حنفیہ کے نز دیک اصل بنیا دیوی کا سامنے ہونا یا نہ ہونانہیں ہے، بلکہ مدار کتابت کو تکلم اور نطق کا حکم حاصل ہونے نہ ہونے پر ہے۔

اور بیوی کے سامنے ہونے کی صورت میں طلاق کے غیر مؤثر ہونے کی جزئیات کواگر غیر مرسومہ کی صورت میں ہے، جبکہ خالی طلاق بغیر کی صورت میں ہے، جبکہ خالی طلاق بغیر کسی اضافت اور نیت کے تحریر کی جائے، کیونکہ کتابت غیر مرسومہ کا حکم طلاق کنائی کی طرح ہے بعنی اس میں کسی دوسری چیز کا انضام مثلاً نیت یا گواہی ضروری ہے، اور یہ کنائی کا درجہ رکھتی ہے، اور کتابت کا جمت ضرور یہ ہونا اپنی جگہ مسلم ہے ہی، اس کے برخلاف اگر کی الفاظ کوئی بغیر نیت کے بیوی کوزبانی وکلامی کے تو قضاء بغیر نیت کے بھی طلاق واقع ہوجاتی ہے۔

اورایک بات میہ بھی قابل غور ہے کہ آج کل عام طور پرلوگوں کی زبانی باتوں کا اعتبار نہ ہونے کی وجہ سے تحریر کوزیادہ اہمیت دی جاتی ہے، یہاں تک کہ ایک طبقہ تو زبانی طلاق کواس وقت تک معتبر نہیں سمجھتا جب تک کہ تحریری شکل میں طلاق نہ دی جائے ، دوسری طرف عدالتوں میں بھی زبانی کلامی ثبوت کے بجائے تحریر کوزیادہ اہمیت دی جاتی ہے، اس قتم کی وجو ہات کے پیش نظر بعض وجوہ سے کتابت کی اہمیت تلفظ اور نطق سے زیادہ ہو چکی ہے اور ان حالات میں بیوی کے سامنے ہوتے ہوئے بھی تحریر کی اہمیت بعض جہات سے نظر سے زیادہ ہوگ واراس حالت میں تحریر کونطق کے ساتھ وہی درجہ حاصل ہوگا جو تبیین الحقائق کی عبارت سے اور اس حالت میں تحریر کونطق کے ساتھ وہی درجہ حاصل ہوگا جو تبیین الحقائق کی عبارت سے گوئے کے اشارہ کونطق کے ساتھ ہونا معلوم ہوتا ہے، اور یہاں بھی یہ کہنا بعید نہ ہوگا کہ:

"لان العلم الحاصل بها (اى بالكتابة) هو متصل بالمتكلم فصارت اقرب الى النطق فاستويا"

پھر بعض اوقات زبانی طور پر طلاق دینے کے حالات نہیں ہوتے اس لئے بیوی کے سامنے ہوتے ہوئے تحریر کی ضرورت پڑجاتی ہے۔ (قوله ودفتر بياع وصراف وسمسار) عطف على كتاب الأمان فإن هذا منصوص عليه لا ملحق به فقد قال في الفتح من الشهادات : أن خط السمسار والصراف حجة للعرف الجارى به اهد قال البيرى : هذا الذى في غالب الكتب حتى المجتبى فقال في الإقرار : وأما خط البياع والصراف والسمسار فهو حجة وإن لم يكن مصدرا معنونا يعرف ظاهرا بين الناس وكذا ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اهد (ردالمحتار، ج٥ص٣٣١، كتاب القاضي الى القاضي ، مطلب في دفتر البياع والصراف والسمسار) (كذا في: رسائل ابن عابدين ج٢ص٣١١)

ثم إن قول المحتبى، وكذا ما يكتب الناس فيما بينهم إلخ يفيد عدم الاقتصار على الصراف والسمسار والبياع، بل مثله كل ما جرت العادة به فيدخل فيه ما يكتبه الأمراء والأكابر ونحوهم ممن يتعذر الإشهاد عليهم (ردالمحتار، ج٥ص٤٣٤، كتاب القضاء، باب كتاب القاضى الى القاضى ، مطلب في دفتر البياع والصراف والسمسار)

گرمرسومہ وغیر مرسومہ کے اعتبار سے گذشتہ تمام تر تفصیل حنفیہ کے نز دیک ہے۔ لے

ل اشترط الفقهاء لوقوع الطلاق بالكتابة شرطين:

الشرط الأول:أن تكون مستبينة.

والمقصود أن تكون مكتوبة بشكل ظاهر يبقى له أثر يثبت به، كالكتابة على الورق، أو الأرض، بخلاف الكتابة فى الهواء أو الماء ، فإنها غير مستبينة ولا يقع بها الطلاق، وهذا لدى الجمهور، ﴿ يَتِيرِ مَا شِيرِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّه

### اس سلسله میں غیر حنفیہ کے اقوال

جہاں تک اس سلسلہ میں دیگر فقہائے کرام کےموقف کاتعلق ہے، توان کےنز دیک مستبینہ وغیرمستبینہ کے اعتبار سے مذکور ہ تفصیل پر دارومدار ہونے کے بجائے اصل مدار نیت پر ہے۔ چنانچہ مالکیہ کے نزدیک اگر کتابت سے وقوع طلاق کی نیت ہو،تو طلاق واقع ہوجاتی ہے، اورا گروقوع طلاق کے بجائے کتابت سے مشورہ طلب کرنے کی نبیت ہو،تو طلاق واقع نہیں

#### ﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

وفي رواية لأحمد يقع بها الطلاق ولو لم تكن مستبينة .

الشرط الثاني :أن تكون مرسومة:

قال الحنفية : الكتابة إذا كانت مستبينة ومرسومة يقع الطلاق بها، نوى أو لم ينو، وإذا كانت غير مستبينة لا يقع مطلقا وإن نوي.

أما إذا كانت مستبينة غير مرسومة، فإن نوى يقع، وإلا لا يقع وقيل: يقع مطلقا. والكتابة المرسومة عندهم هي :ما كان معتادا ويكون مصدرا ومعنونا، مثل ما يكتب إلى الغائب، والكتابة المستبينة هي: ما يكتب على الصحيفة والحائط والأرض، على وجه يمكن فهمه وقراء ته (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٩، ص٢٥، مادة "طلاق")

اتفق الفقهاء على وقوع الطلاق بالكتابة على التفصيل التالى:

عبارـة الحنفية: الكتابة إما مستبينة أو غير مستبينة، والكتابة المستبينة : هي الكتابة الظاهرة التي يبقى لها أثر كالكتابة على الورق والحائط والأرض . والكتابة غير المستبينة :هي التي لا يبقى لها أثر، كالكتابة على الهواء أو على الماء ، وكل شيء لا يمكن فهمه وقراء ته، وحكمها :أنه لا يقع بها طلاق وإن نوى.

أما الكتابة المستبينة فهي نوعان :كتابة مرسومة :وهي التي تكتب مصدرة ومعنونة باسم الزوجة وتوجمه إليها كالرسائل المعهودة، كأن يكتب الرجل إلى زوجته قائلا : إلى زوجتي فلانة، أما بعد فأنت طالق، وحكمها :حكم الصريح إذا كان اللفظ صريحا، فيقع الطلاق ولو من غير نية.

وأما الكتابة غير المرسومة :فهي التي لا تكتب إلى عنوان الزوجة أو باسمها ولا توجه إليها كالرسائل المعروفة، كأن يكتب الرجل في ورقة :زوجتي فلانة طالق .وحكمها حكم الكناية ولو كان اللفظ صريحا، لا يقع بها الطلاق إلا بالنية.

والطلاق بالرسالة، أي بإرسال رسول : هي أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد إنسان، فيـذهب الـرسـول إليهـا ويبلغها الرسالة على النحو المكلف به، وحكمها :حكم الطلاق الصريح بـالـلـفظ، يقع عليها الطلاق؛ لأن الرسول ينقل كلام المرسل، فكان كلامه ككلامه (الفِقُّهُ الإسلاميُّ وأدلُّتُهُ للزحيلي، ج 9 ، ص ٢ • ٩ ٧ ، القسم السادس، الباب الثاني، الفصل الاول، المبحث الثاني)

ہوتی، تا آ ککہ ا*س تحریر کو*اینے ہاتھ سے آ گے بیوی کے لئے ارسال نہ کردے۔ اورشا فعیہ کے نزدیک اگر طلاق کی نیت سے کتابت کرے، تو طلاق واقع ہوتی ہے، اور اگرنیت نہ کرے،تو وہ لغوہوجاتی ہے،اگر چیصریح الفاظ کیوں نہ ہوں، کیونکہان کےنز دیک تحریر میں دوسرےاحتمالات یائے جانے کی وجہ سےاس کو کنائی کا تھم حاصل ہوتا ہے۔ اور حنابلہ کے نزدیک اگراپی ہوی کو صرت کے طلاق تحریر کرے، تو بغیر نیت کے واقع ہوجاتی ہے، اورا گرتجوید خط یاغم زوجہ یا تجربہ قلم وغیرہ کی نیت ہو، تو طلاق واقع نہیں ہوتی ،اور حنابلہ کے نزد یک اس سلسله میں شوہر کا قول معتبر ہوتا ہے۔ ا

لے ملحوظ رہے کہ آج کل جوبہت سےعوام دوسرے سے طلاق نامتحریر کرانے کا وکیل بنادیتے ہیں یاخو دخریر کر لیتے ہیں،مگروہ طلاق نامہ باضالطہ ہیوی کوارسال نہیں کرتے،اور بیشتر لوگ میسجھتے ہیں کہ جب تک وہ طلاق نامہ ہیوی کو باضالطہ ارسال نہیں کریں گے،اس وقت تک طلاق واقع نہیں ہوگی، گویا کہان کی نیت اس طلاق نامہ کو بیوی کوارسال کرنے ہا بیوی کوحوالہ کرنے کےوقت طلاق واقع کرنے کی ہوتی ہے جم پر کےوقت ہی طلاق واقع کرنے کی نیٹ نہیں ہوتی۔

اس صورت میں غیر حنفیہ کے نز دیک عدم وقوع طلاق کا تھم ہوسکتا ہےا در ضرورت کے دفت اس کی گنجائش پر اہلِ علم حضرات غورفر ماسکتے ہیں۔

وقال المالكية :إن كتب الطلاق مجمعا عليه، (ناويا له) أو كتبه ولم يكن له نية وقع، وإن كتبه ليستخير فيه، كان الأمر بيده، إلا أن يخرج الكتاب من يده .

وقال الشافعية : لو كتب ناطق طلاقا ولم ينوه فلغو، وإن نواه فالأظهر وقوعه.

وقال الحنابلة :إن كتب صريح طلاق امرأته بما يتبين وقع وإن لم ينوه، وإن نوى تجويد خطه أو غم أهله أو تجربة قلمه لم يقع، ويقبل منه ذلك حكما . وإن كتب صريح طلاق امرأته بشيء لا يتبين لم يقع (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٩، ص٢٥، مادة "طلاق")

وعبارة المالكية:من كتب الطلاق عازما عليه، لزمه إذا لم يكن مترددا فيه، فإن كتب الطلاق عازما عليه أو لم يكن له نية، لزمه بمجرد كتابة (طالق) وإن لم يكن عازما الطلاق حال الكتابة، بل كان مترددا أو مستشيرا، فلا يقع ما لم يخرج الكتاب من يده، ويعطيه لمن يوصله، فيصل إليها أو لوليها، فإن أخرجه من يده عازما الطلاق، فيقع بمجرد إنفاذه، ولو لم يصل. وإن أخرجه غير عازم ولم يصل، فالأرجح عدم اللزوم.

ويلزم الطلاق بمجرد إرساله مع رسول ولو لم يصل، فمتى قال للرسول : أخبرها بأني طلقتها، لزمه الطلاق.

والخلاصة :أن العبرة عندهم في كتاب الطلاق النية.

﴿ بقيه حاشيه ا گلے صفحے برملاحظ فرمائيں ﴾

# بحث: زبردسی کی تحریری طلاق کا حکم اور اکسراهِ ملجسی

#### وغير ملجي

﴿ج...د﴾ ....فقهائے حفیہ نے مطلق حالت اکراہ میں تلفظاً وقوع طلاق سے طلاق بالکتابت کوعلی الاطلاق مشتیٰ کیا ہے بعنی اس استثناء میں اکراہ بھی وغیر بجی کے اعتبار سے فرق نہیں کیا پھر جس اور ضرب میں اختیار باقی اور رضا معدوم ہوتی ہے، جو کہ اکراہ غیر مجی ہے (ملاحظہ ہو:عبارت نمبر 31 و 32)

#### ﴿ كُرْشته صفح كالقيه حاشيه ﴾

وقال الشافعية مثل المالكية : إذا كتب رجل طلاق امرأته بلفظ صريح ولم ينوه، فهو لغو لم يقع به المطلاق؛ لأنه الكتابة تحتمل إيقاع الطلاق وتحتمل امتحان الخط، فلم يقع الطلاق بمجردها .وإن نوى الطلاق فالأظهر وقوعه، ولا يقع الطلاق بالكتابة إلا في حق الغائب.

وإن كتب شخص في كتاب طلاق زوجته صريحا أو كناية، ونوى الطلاق، ولكنه علق الطلاق ببلوغ الكتاب، كقوله :(إذا بـلغك كتابى، فأنـت طالق)فإنما تطلق ببلوغه لها، مكتوبا كله، مراعاة للشرط .فإن انمحى كله قبل وصوله، لم تطلق، كما لوضاع.

وإن كتب الرجل :إذا قرأت كتابى فأنت طالق، وكانت تقرأ، فقرأته طلقت، لوجود المعلق عليه. وإن قرء عليها فلا تطلق في الأصح، لعدم قراء تها مع إمكان القراءة . وإن لم تكن قارئة، فقرء عليها، طلقت؛ لأن القراءة في حق الأمي محمولة على الاطلاع على ما في الكتاب، وقد وجد، بخلاف القارئة.

وكذلك قال الحنابلة مثل الشافعية والمالكية :إذا كتب الرجل الطلاق، فإن نواه طلقت زوجته؛ لأن الكتابة حروف يفهم منها المطلاق، فإذا أتى فيها بالطلاق، وفهم منها المراد، ونواه، وقع كالطلاق باللفظ، ولأن الكتابة تقوم مقام الكاتب، بدليل أن النبى صلى الله عليه وسلم كان مأمورا بتبليغ رسالته، فحصل المقصود في حق البعض بالقول، وفي حق آخرين بالكتابة إلى ملوك الأطراف، ولأن كتاب القاضى يقوم مقام لفظه في إثبات الديون والحقوق.

وإن كتب الطلاق من غير نية، قيل :يقع، وقيل :لا يقع إلا بنية، وهو الظاهر.

وإن كتب بشيء لا يبين مثل :أن يكتب الطلاق بأصبعه على وسادة أو في الهواء ، فظاهر كلام أحمد أنه لا يقع.

ورأيهم كالشافعية تماما في اشتراط وصول الكتاب دون أن ينمحى ذكر الطلاق، إذا علق الطلاق ورأيهم كالشافعية تماما في اشتراط في الطلاق في الطلاق في الطلاق الطلاق

اورجبس وضرب كي صورت ميں كر باً طلاق بالكتابت كاوا قع نه ہونا نيز مطلق اكراہ ميں عدم وقوع طلاق کئی کتب فقہ میں صراحناً مذکورہ۔

اس کےعلاوہ طلاق بالکتابہ جاجت ِضرور بیہے ( کمامر )

اورحالتِ اکراہ معملجی وغیملجی کے ضرورت کی منتقی ہے کہ وہ مخص خوداس عمل برراضی نہیں (وفى حالة الاكراه ينتفى الرضاء )انسب باتول عواضح موتاب كه طلاق بالكتابت ا كراه ملجى وغيملجى دونول حالتول ميں واقع نہيں ہوتى، خواہ بيوى سامنے موجود ہويانہ ہو، کیونکہ جب یہاں کتابت طلاق مؤثر ہی نہیں تو ہیوی کے سامنے ہونے یا نہ ہونے سے اس رِفرق نہیں پڑے گا،اکراہ کی صورت میں طلاق بالکتابت کی جومثالیں فقہائے کرام نے بیان فرمائی میں ان میں بھی بعض جگہ خطاب کا صیغہ اور بعض جگہ غائب کا صیغہ مذکور ہے،جس سے ظاہر ہوتا ہے کہ جس وضرب وغیرہ کی صورت میں اکراہ حاضرہ وغائبہ بیوی کے حق میں مساوی حکم رکھتاہے(ملاحظہ وعبارت نبر 31 تا 41)

(31) ..... وهو نوعان تام وهو الملجء بتلف نفس أو عضو أو ضرب مبرح وإلا فناقص وهو غير الملجىء (الدرالمختار)

(قوله :وهو نوعان)أى الإكراه، وكل منهما معدم للرضا لكن الملجء، وهو الكامل يوجب الإلجاء ، ويفسد الاختيار فنفي الرضا أعم من إفساد الاختيار والرضا بإزاء الكراهة، والاختيار بإزاء الجبر ففي الإكراه بحبس أو ضرب لا شك في وجود الكراهة وعدم الرضا وإن تحقق الاختيار

#### ﴿ كُرْشته صفح كالقيه حاشيه ﴾

ببلوغه، وفي تعليقه بالقراء ة.

والخلاصة :يـقـع الـطـلاق عـند الجمهور بالكتابة مع النية، ويقع عند الحنفية في الكتابة المرسومة كالصريح، وفي غير المرسومة كالكناية تحتاج إلى نية .ولا يقع الطلاق بالكتابة على الماء أو الهواء ونسحوه بالاتفاق (الفِقّة الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ لَلزحيلي، ج٩، ص ٢٩٠ ١ ، القسم السادس، الباب الثاني، الفصل الاول، المبحث الثاني)

الصحيح إذ فساده إنما هو بالتخويف بإتلاف النفس، أو العضو (ردالمحتار، جلاص ٢٨ ١ ، ٢٩ الكواه)

(32) ..... والاكراه نوعان ملجى وغير ملجى فالملجىء هو الكامل وهو ان يكره بسما يخاف به على نفسه اوعضوه فانه يعدم الرضاء ويوجب الالجاء ويفسد الاختيار وغير الملجى وهو القاصر وهو ان يكره بمالا يخاف به على نفسه لاعلى تلف عضو من اعضائه كالاكراه بالضرب الشديد اوالقيد اوالحبس فانه يعدم الرضاء ولايوجبه الالجاء ولايفسد الاختيار (حاشيه كنز الدقائق ص ٣٨٥، كتاب الاكراه بحواله فتح وتكمله)

(33) ..... وأما بيان أنواع الإكراه فنقول : إنه نوعان : نوع يوجب الإلجاء والاضطرار طبعا كالقتل والقطع والضرب الذى يخاف فيه تلف النفس أو العضو قل الضرب أو كثر، ومنهم من قدره بعدد ضربات الحد، وأنه غير سديد؛ لأن المعول عليه تحقق الضرورة فإذا تحققت فلا معنى لصورة العدد، وهذا النوع يسمى إكراها تاما، ونوع لا يوجب الإلجاء والاضطرار وهو الحبس والقيد والضرب الذى لا يخاف منه التلف، وليس فيه تقدير لازم سوى أن يلحقه منه الاغتمام البين من هذه الأشياء أعنى الحبس والقيد والضرب، وهذا النوع من الإكراه يسمى إكراها ناقصا (بدائع الصنائع والقيد والضرب، وهذا النوع من الإكراه يسمى إكراها ناقصا (بدائع الصنائع والمقيد والضرب، وهذا النوع من الإكراه يسمى إكراها ناقصا (بدائع الصنائع

(34) ..... وقيدنا بكونه على النطق لأنه لو أكره على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا تطلق لأن الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا كذا في الخانية، وفي البزازية أكره على طلاقها فكتب فلانة بنت فلان طالق لم يقع اهر (البحر الرائق ج ٣ ص ٢٣٢، كتاب الطلاق)

- (35) ..... (قوله لااقراره بالطلاق) ومثله الكتابة فلواكره على ان يكتب طلاق امرأته فكتب لاتطلق لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولاحاجة هنا كذا في الخانية (طحطاوي على الدرج ٢ ص ١٠١)
- (36) ..... وفى الظهيرية: رجل اكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته في الحاوى ولم يعبر طلاق امرأته في الحاوى ولم يعبر بلسانه لاتطلق (الفتاوي التاتارخانية ج ٣ ص ٣٨٠، كتاب الطلاق، الفصل السادس في ايقاع الطلاق بالكتاب)
- (37) ..... وفى فتاوى اهل سمرقند: اذا اكره الرجل بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته فكتب فلانة طالق لاتطلق (ايضاص ٣٨١)
- (38) ...... رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضى خان (الفتاوى الهندية، ج اص ٣٤٩، كتاب الطلاق، الباب الثانى، الفصل السادس) (كذافي امدادالمفتين ص ٩٣٥)
- (39) ..... رجل أكره بالضرب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان ابن فلان طالق لا تطلق بنت فلان ابن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته لأن الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة ههنا (فناوئ قاضى خان ج اص ٣٥٢، كتاب الطلاق)
- (40) ..... فلواكره بالحبس والضرب على ان يكتب طلاق امرأته فكتب لاتطلق امرأته لاحاجة هنا لاتطلق امرأته لان الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولاحاجة هنا (حاشيه كنزالدقائق ص ١١٥ بحواله عيني وفتح)
- (41) ..... وفي البحر أن المراد الإكراه على التلفظ بالطلاق، فلو أكره

على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا تطلق لأن الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا، كذا في الخانية (ردالمحتار، ٣٠ ص ٢٣٦، كتاب الطلاق، ركن الطلاق)

فائدہ: عبارت نمبر 34 تا 41 سے کتابت کا ضرورت کے اعتبار سے عبارت کے قائم مقام ہوا۔ ہونالیعنی کتابت کا جبت ضروری ہونا اور حالت اکراہ میں اسی وجہ سے جت نہ ہونا معلوم ہوا۔

فقط

وَاللهُ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتَمُّ وَاَحُكُمُ. جامع وناقل محدرضوان عارر تجالا ول ۱۲۲۲ ه

مکررنظرِ ثانی:2 /صفرالمظفر /1437ھ،15 /نومبر/2015ء بروز بدھ دارالافتاء:ادارہ غفران،راولینڈی، یا کستان

### تصديق از دارالا فماء دارالعلوم كراجي

(حنفیہ کے نزدیک) مکرہ کی طلاق تلفظاً واقع ہوجاتی ہے، چاہے اکراہ کمجی ہویا غیر کجی ،اور مکرہ کی طلاق کتابۂ واقع نہیں ہوتی مطلقاً، یعنی چاہے اکراہ ملجی ہویا غیر بجی۔ہمارے دارالافتاء سے بھی یہی فتو کی جاری ہوتا ہے۔

اس مسئلے میں آپ حضرات نے جو حقیق کی ہے وہ درست ہے۔

اور بیوی کی موجودگی میں طلاق بالکتابۃ سے متعلق جو تحقیق کی ہے وہ بھی صحیح ہے، چند دن قبل ہمارے ہاں سے ھازل کی طلاق بالکتابت سے متعلق ایک فتو کی جاری ہوا تھا، اس کی فوٹو کا پی منسلکہ ہے،اس میں بیوی سامنے موجودتھی،اس کو بھی اس تحقیق کا حصہ بنایا جا سکتا ہے۔

والثداعكم

سيدحسين احر عفى عنه

دارالا فتاءدارالعلوم كراچى نمبر،١٥/ ١٥/ ١٣٢٣،١٥

فتوی نمبر۱۳۲/۵/۲۳مسین احد مور خه۷۲/۵/۲۲۴ اه

الجواب صحح:احقرمحمودا شرف غفرالله لهٔ ( نائب مفتی ) دارالا فتاء دارالعلوم کراچی

ه۱/۵/۱۵

الجواب هيج: بنده عبدالرؤف سکھروی (نائب مفتی) دارالا فياء دارالعلوم کراچی ۱۳۲۳/۵/۲۰هد

"مزاح کی تحریری طلاق" ہے متعلق دارالعلوم کراچی کا فتوی

(استفتاء)

(محتر م حضرت مولا نامفتی) جسٹس (محمہ) تقی عثانی صاحب( دامت بر کاتہم ) السلام علیم ( درحمة اللّٰدو بر کانۂ ) آپ سے گذارش ہے کہ اللہ اور اس کے رسول اور قرآن کریم کی روشنی میں ہمارے مسئلے کا کیاحل ہے ہماری بیٹی ھہنلا ا کرم جس کی شادی 7 فروری 2003ء میں ہوئی اوراُس کے شوہر جن کا نام ذیشان شفیق ہے اس نے تقریباً 15 مئی کوٹشو پیرپراس طرح" طلاق طلاق ط "اس طرح لکھ کراینی بیوی کودور سے دکھایا، جوکہ شہنلانے بردھا، اُس کے بعد اُسکے شوہرنے کہا کہ میں نداق کررہا تھا اور بات آئی گئی ہوگئی۔تقریباً اُسی ہفتے شوہر نے میلی فون پر غصے کی حالت میں والده کوکہا کہ میری طرف سے اِس کوطلاق ہے 'اُسکے بعدوہ اُسکے دوسرے دن ا بنی والدہ کے پاس چھوڑنے گیا ، ذبیثان اب پیرکہتا ہے ، اس وقت کہ میں پیپر ير پچ نبير لکھااور ماں سے الفاظ کے کہ میں اس کوطلاق دے دوں گا، یعنی وہ اپنی ہر بات پر قائم نہیں رہااور ہر بات سے انکاری ہے،اس پر آپ کا فیصلہ ہمیں در کار ہے دونوں سلح سے ساتھ رہے ہیں،اور ایک ماہ بعدیہ بات اٹھی ہے اور دونوں ساتھ رہنا جا ہتے ہیں اور طلاق سے لاعلم ہیں۔..... والسلام، كوژسميع، ازطرف گلاسكو

#### ، است کی عسرت میں (برائے)دارالافقاء

اس میں صرف یہ بات قابلِ غور ہے کہ حالتِ اکراہ میں کتابۂ طلاق کواس لئے واقع قرار نہیں دیا گیا کہ کتابت ضرورۃ نطق کے قائم مقام ہوتی ہے ،اور اکراہ میں ضرورت نہیں، کیا'' ہزل' کی صورت میں بھی یہ کہنے کی گنجائش ہے کہ ضرورت نہ ہونے کی بنا پر اسے بغیر نطق کے معتبر نہ سمجھا جائے ،اس مسئلے کود کھنے کی ضرورت ہے، مجھے بھی مطلع کردیا جائے ،اورجلد، کیونکہ بندہ سفر میں جانے والا ہے ہے تھی ہے، مجھے بھی مطلع کردیا جائے ،اورجلد، کیونکہ بندہ سفر میں جانے والا ہے ہے تھی الحق و اس حامداً و مصلیاً:

صورت مسئوله میں شوہر نے ٹشو پیر پر جو' طلاق طلاق طا'' لکھاہے،اگراس

نے طلاق دینے کی نیت سے نہیں لکھا تو اس سے کوئی طلاق واقع نہیں ہوئی۔اور ٹیلی فون براگراس نے میہ جملہ کہا ہوکہ''میری طرف سے اس کوطلاق ہے' تواس سے ایک طلاق واقع ہوگئ ہے، کین عدت کے دوران شوہر طلاق سے رجوع کرسکتا ہے ،اور عدت گذرنے کے بعد باہمی رضامندی سے نے مہریر نکاح ہوسکتا ہے،اوراگر بیرکہا ہو کہ میں اسے طلاق دے دوں گا، تو اس سے طلاق واقع نہیں ہوتی۔

فى البدائع: الكناية فنوعان نوع هو كناية بنفسه وضعا ونوع هو ملحق بها شرعا في حق النية اماالنوع الاول فهو كل لفظ يستعمل في الطلاق ..... (الي قوله) واما النوع الثاني فهو ان يكتب على قرطاس او لوح اوارض او حائط كتابة مستبينة لكن لاعلى وجه المخاطبة"امرأته طالق"فيسئل عن نيته فان قال نويت به الطلاق وقع وان قال لم انو به الطلاق صدق في القضاء لان الكتابة على هذا الوجه بمنزلة الكناية لان الانسان قد يكتب على هذا الوجه ويريد به الطلاق وقد يكتب لتجويد الخط فلايحمل على الطلاق الابالنية ، وان كتب كتابة غير مستبينة بان كتب على الماء او على الهواء فذالك ليس بشئ حتى لا يقع به الطلاق وان نوى لان مالاتستبين به الحروف لايسمى كتابة فكان ملحقا بالعدم وان كتب كتابةمرسومة على طريق الخطاب والرسالة مثل ان يكتب امابعديافلانةفانت طالق اواذاوصل كتابي اليك فانت طالق يقع به الطلاق الخرج ٣ص ١٠٩) والله اعلم نه كوره بالاصورت ميس عدم وقوع طلاق كي دووجهيس مين:

ایک بیکه شو مرفے شوپیر برجولفظ طلاق لکھاہے،اس میں عورت کی طرف نسبت نہیں ،نة تحریر میں نسبت ہے اور نه زبانی طور پر،اور عدم نسبت کی صورت میں طلاق واقع نہیں ہوتی ، ہاں اس صورت میں شوہرنے کا غذعورت کو دکھایا ہے ، اس دکھانے کونسبت کہا جائے پانہیں،اس کا کوئی صریح جزئیرتو ہمیں عبارات فقہاء میں نہیں ملا کیکن بظاہر ریم علوم ہوتا ہے کہ مخض دکھانا نسبت نہیں ہے۔ اوراً کراس کونسبت مان لیا جائے تو پھر بھی طلاق واقع نہیں ہوگی ، کیونکہ بدائع کی درج بالاعبارت سے بیہ بات واضح ہے کہ اگر کوئی شخص کا غذیر طلاق غیر مرسوم لکھتا ہے تو وہ از قبیل کنامیہ ہے ،اور موقوف علی الدیتہ ہے،البذا خوشخطی کے لئے كصا "امر أته طالق "تواس عطلاق واقع نبيس موكى ، اگر چلفظول مينسبت صراحناً مٰذکور ہے۔اس میں قابلِ غور بات پیہے کہ جو شخص خوشخطی کے لئے لفظ طلاق لکھتاہے وہ اپنے اختیار سے بیلفظ لکھتاہے، اور اختیار ستلزم ہے ارادہ کو "كما ذكر ابن عابدين: والاختيار هو القصد الى الشئ وارادته''(جمص٥٠٥)

گویا اس نے اپنے ارادے اور قصد سے پیلفظ لکھا ،اس کے باوجود طلاق نہیں ہوتی ، کیونکہ اس کی نیت طلاق کی نہیں تھی۔

ا گرکوئی شخص ہزلاً اس طرح غیر مرسوم طریقے پر طلاق لکھے تو کیااس کی طلاق واقع ہوگی یانہیں؟اس کا بھی صرت کے جزئیہ تونہیں ملاءالبتہ عبارات فقہاء کی روشنی میں چند باتیں مسلم ہیں:

(۱)..... ہازل اپنے اختیار سے لفظ لکھتا یا بولتا ہے۔

كما في المبسوط:

فيكون بمنزلة الهازل من حيث انه قاصد الى التكلم مختار له

لالحكمه بل لغيره وهو الهزل (ج٣٢ص٥٨)

وكما في الشامية:

والهازل يتكلم بصيغة العقد مثلاً باختياره ورضاه لكن لا يختار ثبوته الحكم ولايرضاه (ج~ص٥٠٥)

(٢)..... ہازل لفظ سے ندمعنا ئے حقیقی کا ارادہ کرتا ہے اور ندمعنا ئے مجازی کا۔

كما في التعريفات للجرجاني:

الهـزل:وهـوان لايـراد بـاللفظ معناه لاالحقيقي ولاالمجازي وهو ضد الحد.

وكما في الشامية:

فى التحريروشرحه: الهزل لغة اللعب واصطلاحا: ان لايراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقى ولاالمجازى بل اريد به غيرهما وهو مالاتصح ارادته منه وضده الجد وهو ان يراد باللفظ احدهما (ج٣ص ٢٣٩)

اس کا نتیجہ یہ ہوگا کہ اگر ہازل زبان سے تکلم بالطلاق کرے اور لفظ صریح ہوتو طلاق ہوجائے گی ، کیونکہ الفاظ کھتا ہے تو اس صورت میں گی ، کیونکہ الفاظ کھتا ہے تو اس صورت میں بیاس شخص کے مشابہ ہے جوخوشحطی کے طور پر طلاق لکھتا ہے اور وجہر شبہ دو چیزوں میں اشتراک ہے:

- (۱).....دونوںا پنے اختیار اور قصد سے لفظ طلاق کھتے ہیں۔
- (۲).....دونون کا مقصد لفظ سے اس کامعنی حقیقی یا مجازی نہیں ہوتا بلکہ مقصد کچھاور ہوتا ہے، لہذا جب ایک صورت میں طلاق نہیں ہوتی تو دوسری صورت میں بھی نہیں ہونی جا ہے، کیونکہ ہزل کی صورت میں بھی طلاق کی نیت نہیں ہوتی، اور شاید علامہ

شامی کی ورج ذیل عبارت سے بازل کی عدم نیت واضح ہوجاتی ہے: لے قال الرحمتی فعلمناان العبرة لما یظهر من کلامهما لالنیتهما الاتسری انسه یسنسعسقد (ای النکاح)مع الهزل والهازل لم ینوالنکاح (۳۳س ۱۲٬۱۱)

ل امدادالفتاوی میں ہے کہ:

"اور ہزل سے مرادبینیں بلکہ معنی یہ ہیں کہ علم معنی وقصدِ تکلم تو ہے لیکن تر تب اثر کا قصد نہیں ،اس کو ہزل کہتے ہیں "(امداد الفتاویل ج۲ص۲۵)

اورانعام الباري ميس ہے كه:

''نمان کے معنی نیہ ہیں کہ ایقاع مقصود نہیں تھا، کیکن تلفظ کرلیا تواس کو معتبر مانا ہے، حنفیہ کہتے ہیں کہ خطا میں بھی یہی ہوتا ہے کہ ایقاع مقصود نہیں کیکن تلفظ ہو گیااس لیے طلاق واقع ہوجائے گی'' (انعام الباری جے مصا۸۳) فہ کورہ عبارات سے دارالعلوم کراچی کے مندرجہ بالافتوے کی تائید ہوتی ہے ججر رضوان ۲۹ ر۳ مر۲۷ مصادہ اس کے بعد''الموسوعة الفقہیة الکویتیة'' کی درجی ذیل عبارات نظر سے گزریں:

ويتضح مما تقدم الفرق بين الخطأ : والهزل والإكراه، وهو أنه في الخطأ لا تكون العبارة التي نطق بها الزوج مقصودة أصلاء بل المقصود عبارة أخرى، وصدرت هذه بدلا عنها . وفي الهزل : تكون العبارة مقصودة؛ لأنها برضى الزوج واختياره، ولكن حكمها لا يكون مقصودا؛ لأن الزوج لا يريد هذا الحكم، بل يريد شيئا آخر هو اللهو واللعب . وفي الإكراه : تكون العبارة صادرة عن قصد واختيار، ولكنه اختيار غير سليم؛ لوجود الإكراه، وهو يؤثر في الإرادة، ويجعلها لا تختار ما ترغب فيه وترتاح إليه، بل تختار ما يدفع الأذى والضرر (الموسوعة الفقهية الكويتية، جكص ٢٢٦، مادة "أيلاء") ويتضح مما تقدم الفرق بين الإكراه والهزل والخطأ، وهو أنه في الإكراه تكون العبارة صادرة عن قصد واختيار، ولكنه اختيار غير سليم لوجود الإكراه، وهو يؤثر في الإرادة ويجعلها لا تختار ما يدفع الأذى والضرر.

وفى الهزل تكون العبارة مقصودة، لأنها تصدر برضا الزوج واختياره، ولكن حكمها لا يكون مقصودا؛ لأن الزوج لا يريد هذا الحكم، بل يريد شيئا آخر هو اللهو واللعب. وفى الخطأ لا تكون العبارة التى نطق بها الزوج مقصودة أصلا، بل المقصود عبارة أخرى وصدرت هذه بدلا عنها (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٩ ص ٢٠٠، مادة "ظهاد")

المخطء هنا :من لم يقصد التلفظ بالطلاق أصلا، وإنما قصد لفظا آخر، فسبق لسانه إلى الطلاق من غير قصد، كأن يريد أن يقول لزوجته :يا جميلة، فإذا به يقول لها خطأ :يا طالق وهو غير الهازل، لأن الهازل قاصد للفظ الطلاق، إلا أنه غير قاصد للفرقة به (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٩ ص ١ ، مادة "طلاق")

وفى البحر: ولم يشترط المصنف الفهم قال فى التجنيس ولو عقد النكاح بلفظ لايفهمان كونه نكاحا هل ينعقد اختلف المشائخ فيه قال بعضهم ينعقد لان النكاح لايشترط فيه القصد. اه. يعنى بدليل صحته مع الهزل وظاهره ترجيحه.

والله اعلم بالصواب سيدحسين احمد عفا الله عنه دارالا فتاء دارالعلوم كرا چى نمبر ۱۳ ـ ۱۳۲۴/۵/۳ فتو كى نمبر ۱۳۲/۲۳سين احمد مور خد۵/۵/۲۳۳ ه الجواب صحح:

بنده محمد تقی عثانی عفی عنه ۲۲۴/۵/۲ هـ (مفتی) دارالا فتاء دارالعلوم کراچی الجواب صحح:

محدر فيع عثمانى عفاالله عنه ٢٠ / ١٣٢٢/٥ هـ (مفتى) دارالا فمآء دارالعلوم كراچى الجواب صحح:

احقر محمودانثرف غفرالله له ۲۲۴/۵/۲ هه (نائب مفتی) دارالا فتاء دارالعلوم کراچی

## حاضرہ کے حق میں طلاق بالکتابة معتبر ہونے پر

## ا کابر کی تائید

بحمد الله تعالی مذکوره مضمون کی ترتیب کے بعد آج مورخه ۱/۵/ ۱۸ ۱۸ موز بهفته ،حضرت مولا نامفتی عزیز الرحمٰن صاحب رحمه الله (مفتی دارالعلوم دیوبند) کی ایسی تحریر نظر سے گذری ، کہ جس سے ہمارے اس موقف کی تائید ہوتی ہے کہ مجلس میں موجود بیوی کو طلاق مکتوب واقع ہوجائے گی ، اور حضرت مفتی صاحب موصوف رحمہ اللہ نے اپنی اس تحریر میں شیخ الہند حضرت مولا ناانور شاہ کشمیری رحمہ الله کی بھی یہی رائے بیان کی ہے۔

نیز حضرت علیم الامت رحمہ اللہ نے اپنی بیاضِ اشر فی میں اس تحریر کو بغیر کسی تقید کے نقل فرمایا ہے، جب کہ حضرت مفتی صاحب موصوف رحمہ اللہ نے بیتح ریر حضرت علیم الامت رحمہ اللہ کے ملاحظے کے لئے ہی ارسال کی تھی، جس سے بظاہر معلوم ہوتا ہے کہ حضرت علیم الامت رحمہ اللہ کی طرف سے بھی اس کوتا ئید حاصل ہے۔وہ تحریر مندرجہ ذیل ہے:

فائده فقهية متعلقه بالطلاق بالكتابة

ازبنده عزيزالرحمان عفى عنه

بملا حظه حضرت مخدومي مكرمي مولا نامحمرا شرف على صاحب مدفيضهٔ

عبارات كتب متعلقه كتابت طلاق سے بينى ظاہراً ثابت ہوتا ہے كه:

حضود زوجه في المجلس كي صورت مين بهي طلاق كمتوب صرى وكنايه واقع بوجاوك، الرغرض ايقاع طلاق بونه تجربه خط وغيره-

نکاح میں چونکہ ماع شہود ایجاب وقبول زوجین کوشرط کیا گیا ہے، لہذا بصورت امکان ساع مکتوب کولغوکہا جاو ہے توممکن ہے،اورطلاق میں اس کی حاجت نہیں۔ شامی کتاب الاقرار میں طلاق کوبھی دیگردیون وغیرہ کے اقرار کی مثل باللسان وبالبنان دونو سطرح مساوى قرار ديا بيء فانه كمايكون باللسان يكون بالبنان درمخنار،اورظا هرب كهاقرار بالديون اگر بالبنان مواور كاتب كواقرار مو کہ بیتحریر میری ہے تو لزوم دین میں تأمل نہ ہوگا، اگرچہ شامی نے مسائلِ شتی میں ایک عبارت اشباہ ونظائر سے بیمفہوم ہونا ظاہر کیا ہے کہ ناطق حاضر میں کتابت کا عتبارنہ ہو، مگر ظاہراس کا پیہے کہ شہود، مجر دِنح رپر وکتابت پرشہادت نہیں دے سکتے، کیونکہ مجرد کتابت میں احتال ہے کہ تجربہ خط وغیرہ کے لئے لکھا بوء الغرض راج وتحقق بيمعلوم بوتاب كه حاضره في المجلس كوبهي طلاق بالکتابة واقع ہوتی ہےاور جانب احتیاط بھی یہی ہے۔

حضرت مولا نامحمودحسن سلمهٔ ومولا ناانورشاه کی بھی یہی رائے ہے۔

فقظ والسلام راقم عزيزالرحن عفيءنيه از دیوبند ۱۲۰۰۰-۱۳۳۱ ه بروز پنجشنبه (بياض اشر في صفحه ٢ ٣ مطبوعه: اداره تاليفات اشر فيه، ملتان)

### (ضمیمه)

# اہلِ علم حضرات کی آ راء

## (1)....حضرت مولا نامفتي محمرتني عثماني صاحب زيدمجدهٔ

(نائب صدر، جامعه دارالعلوم کورنگی، کراچی،۱۲)

تسم التدالرحن الرحيم

مرمی بنده مولا نامفتی محمد رضوان صاحب زید مجدکم ،السلام علیکم ورحمة الله و برکانهٔ! علمی و تحقیقی سلسله نمبرا کارساله موصول هوا ،سرسری دیکھنے ،بی کا موقع مل سکا ، الله تعالی آپ کی خدمات کو قبول فرمائیں ، آمین - بظاہر کوئی جواب طلب بات نظر نہیں آئی ،گر جوابی لفافه ساتھ تھا ،اس لئے رسید کے طور پر بیر عریف مرسل ہے - والسلام محریقی ۲۲/۲/۱۲ھ

### (2)..... و اكر محمود احمد غازى صاحب مرحوم

(سابق صدر، بین الاقوامی اسلامی یو نیورشی اسلام آباد)

برادر مرم ومحترم جناب مولانا محمد رضوان صاحب، السلام علیم ورحمة الله و برکاعهٔ ۔
آپ کا گرامی نامه موصول ہوا ،آپ کے ماہنامہ' التبلغ''کے (علمی و تحقیق سلسلہ پر مشتمل) پہلا شارہ (تحقیق طلاق بالکتابة والاکراہ) بھی ملاء الله تعالی آپ کی اس کا وش میں برکت عطافر مائے۔ والسلام محمود احمد غازی 5 جولائی 2005ء

### (3)....مولا نامفتى غلام قادرنعمانى صاحب زيدمجدهٔ

(دارالا فماء، جامعه دارالعلوم تقانيه، اكورُه ختُك، نوشهره يا كسّان)

محتر مى ومكر مى جناب مفتى محمر رضوان صاحب مدخلهٔ ، مدير ما مهنامه "التبليغ" ، السلام عليكم ورحمة الله و بركاحة ،

سلام کے بعد عرض ہے کہ بیدد کیچ کرانہائی مسرت وخوثی ہوئی کہ آپ نے موجودہ علمی انحطاطی دور میں (جبکہ عوام وخواص کی تگ ودووسعی صرف اور صرف دنیاوی عیش پرستی تک محدود ہوکر رہ گئی ہے) ایک موقر جریدہ شائع کر کے اہلِ علم حضرات کی توجہ اپنی ذمہ داریوں کی طرف مبذول کرانے کی غیرمعمولی کوشش کی ہے۔ یہ بات اظہر من الشمس ہے کہ جدید منعتی اورفکری انقلاب نے جو بہت سے مسائل پیدا کردیئے ہیں، ان میں ایک جدید دور میں پیدا ہونے والےمسائل کافقہی اورشری حل بھی ہے، جوجد بدایجادات اور نئے معاملاتی نظام کی وجہسے پیدا ہوئے ہیں،ان مسائل کاحل کرنا ایک مشکل اور دشوار کام ہے،اسی طرح بعض مسائل اتنے پیچیدہ اورمشکل ہیں کہ زیادہ مختلف فیہ ہونے کی وجہ سے ایک جانب کوتر جیج دینا ایک عالم کے لئے کافی مشکل ہے اور بغیراجماعی بحث و تحیص کے ایک قول پرجم جانا ناممکن ہے،اس مشکل اور دشوار کام کاحل علمائے کرام کی ذیمہ داری ہے،اوروہی اس کاصحیح حل تلاش کرنے کے اہل ہیں ، چنانچہ ہرز مانے کے اہلِ علم واربابِ افتاء نے اپنے اپنے دور کے مسائل حل کئے ہیں۔اوراس زمانے میں آپ نے بھی اپنے اکابرین کے نقشِ قدم پر چلتے ہوئے اس اہم کام کا بیڑااٹھایا،اس اہم کام پر دارالعلوم حقانیہ کے جملہ اساتذہ ادارہ غفران ٹرسٹ کے جملہ اراکین کوتہہ ول سے مبارک با دبیش کرتے ہیں ، اور امید کرتے ہیں کہ آپ آئندہ بھی تحقیق مضامین شائع کر کے اہلِ علم حضرات کی علمی ترقی میں مزیداضا فہ کریں گے۔ اخوكم غلام قادرنعماني دارالا فناءدارالعلوم حقانييه اكوژه ختك،نوشهره

### (4)....مولا نامفتى سجان الله جان صاحب زيدمجدهٔ

( داراالا فيآء جامعه امدادالعلوم الاسلاميه: جامع مسجد درويش، شاهراه قائداعظم، صدر، پيثاور )

### بسم الله الرحمان الرحيم

محترم وکرم حضرت مفتی محمد رضوان صاحب مد ظلهٔ السلام علیم! مزاج بخیر اداره غفران کے ماہنامہ التباغ "کے علمی وتحقیقی سلسلے کا پہلاشارہ متعلقہ" حقیق طلاق بالکتابة والاکراہ "موصول ہوا، اول تا آخر بڑھا، ماشاء اللہ بڑی محنت سے مسئلہ پرحوالہ جات جمع کر کے تحقیق کی گئی ہے اور پھر جامعہ دارالعلوم کراچی کی تصدیق وتصویب سے اس کو مزید قوت بخشی گئی ہے، واقعی اس سلسلہ نے ایک بڑے خلا کو پُر کرنے کا بیڑا اٹھایا ہے، اللہ کر سے قوت بخشی گئی ہے، واقعی اس سلسلہ نے ایک بڑے خلا کو پُر کرنے کا بیڑا اٹھایا ہے، اللہ کر سے مقاصد بیں وہ پورے ہوں، اس میں ہم جیسے طالب علموں کے لئے بڑا علمی ذخیرہ بغیر کسی مشقت کے میسر ہو جا تا ہے اور مستقبل کے علمی حلقوں کے لئے بیش بہاخزانہ آسانی سے دستیاب ہوگا، امید ہے ہمیں رسالہ ملتارہے گا۔

فقط، سجان الله جان ٣/ جمادی الثانیه ۲۲۲ اهر، 11 جولائی 2005ء مدرد: مناسب ساجات میں

دارالا فتاء جامعها مدادالعلوم بيثنا ورصدر

### (5)....مولا نامفتى امدادالله انورصاحب زيدمجدهٔ

(مدرسة قاسم العلوم گل گشت كالوني ، ملتان )

#### باسمه سبحانه

بخدمت گرامی قدر حضرت مولا نامفتی محمد رضوان صاحب دامت برکاتهم العالیه امید ہے که مزاج گرامی بعافیت ہول گے، آپ کا تحقیق مجلّه التبلیغ کا سلسلہ' د تحقیق بالکتابۃ والا کراہ'' کا شارہ نورِنظر ہوا اور آپ کی مع آپ کے رفقاء کار کی کا وشوں سے مستفید ہوا ، اللہ تعالیٰ اس کے سلسلہ کو قائم ودائم رکھیں ، اور اس کو ترقی دے کر ہر مسلمان کے گھر تک پہنچا دیں۔ دیں۔

اس شارہ کے کلماتِ شکراہی لکھے نہ پایا تھا کہ ماہنامہ 'التبلغ'' جمادی الاولی کا شارہ بھی وصول ہوگیا، اس میں ایک عنوان کے بجائے متفرق مضامین دیکھے جو دورِ حاضر کے ہر فرد کے لئے خاص اہمیت کے حامل ہیں، خصوصاً آپ کے ذاتی مضامین خاص دلچیں کا باعث ہیں، ماہنامہ دیکھ کراندازہ ہوا کہ اس میں نصف مضامین آپ کے قام کا نتیجہ فکر ہیں، اگران سلسلوں کو بعد میں کتابی صورت میں طبع کرایا جائے تو اپنے اپنے متعلقہ عناوین پر قابلِ قدر علمی ذخیرہ بنیں گے اور محفوظ ہوجا کیں گے، ورنہ حسب عادت رسالوں کو وقتی طور پر پڑھ کر الماریوں میں رکھ دیا جاتا ہے، مضامین کے متفرق ہونے کی وجہ سے ان کو مختلف شاروں میں ڈھونڈ نا گراں ہوجا تا ہے، مضامین کے متفرق ہونے کی وجہ سے ان کو مختلف شاروں میں ڈھونڈ نا گراں ہوجا تا ہے، مضامین کے متفرق ہونے کی قبہ سے ان کو مختلف شاروں میں منام عام عنوانات کی فہر سے طبع کر دی جائے تو پچھاستفادہ آسان ہوجا تا ہے۔

نیزرساله پادا میں تحریر کے ساتھ ساتھ آپ اگر درست سمجھتے ہیں قومستقل تصنیفات کا سلسلہ بھی شروع کریں، جیسا کہ رسالہ کو مدل طریقہ سے مزین کرتے ہیں ان تصانیف میں بھی اس رنگ کو نمایاں صورت میں آنا چاہئے۔ بہر حال آپ کا رسالہ فقہی اور تحقیقی خوبصورتی کو اپنے جلومیں لئے ہوئے ہے، اللہ تعالی اس کو مزید کا میابیاں عطافر مائیں، اور تمام احباب کا رکے کہترین ذخیرہ آخرت بنائیں۔ دعوات صالحہ کامختاج

والسلام

العبد: امدا داللدانور

05-07-05

مدرسة قاسم العلوم كل كشت كالوني ملتان

## (6)....مولا نامفتی اختشام الحق صاحب حضروی زیدمجدهٔ

#### (مدرسة عربيه اسلاميه، بيل، مانسمره)

برادرِ محترت مولا نامفتی محدرضوان صاحب تھانوی زیدمجدکم السلام علیم ورحمة الله دبر کانهٔ!

بعدازسلام!امید ہے کہ مزاج گرامی بعافیت ہوں گے۔

آپ کا ارسال کردہ تحقیق رسالہ ملا، بالاستیعاب مطالعہ کیا، آپ اور آپ کے رفقاء کے لئے دل سے دعا گوہوں، اللہ تعالیٰ اپنے اکا برحمہم اللہ کے نقشِ قدم پر چلتے ہوئے دین عالیٰ کی محنت کے لئے قبول فرمائے، جبکہ''تحقیق مسائل حاضرہ'' کی مجالس کی اشد ضرورت بھی ہے اور اس پر مزید خوشی ہوئی کہ اپنے اکا بر حضرات سے وابستہ ہوکر اور ان کے زیر سایہ رہ کریہ مبارک قدم اٹھایا ہے، اللہ تعالیٰ آپ کی محنت ولگن کو قبول فرمائے اور ترقی کا سبب بنائے۔

وانسلام بنده اختشام الحق حضر وی مدرسه عربیداسلامیه، بل ضلع مانسهره

### (7)....دارالافتاء جامعهما دبير

(شاه فيصل كالونى نمبر2 كراچى پا كستان)

جناب محترم مفتى رضوان صاحب مرظله

السلام عليم! آپ كاگرانفذررساله (علمی و تحقیقی سلسله) موصول ہوا، اس پر صمیم قلب سے آپ كے منون ہیں كہ آنجناب نے ذرہ نوازی فرمائی۔

جواب دینے میں ہم سے واقعی کوتا ہی ہوئی،جس پر دل کی گہرائیوں سے معذرت خواہ ہیں،ان

شاءاللدآ ئنده ابيانېيں ہوگا۔

باقی رسالہ کے مندرجات سے دارالافقاء کے احباب متفق ہیں،رسالہ کا انداز سہل اور مدلل ہے،اس نوعیت کا پاکستان کی حد تک پہلامستقل سلسلہ جاری کرنے پر ہماری طرف سے پُرخلوص مبارک باد قبول ہو، قوی امیدہے کہ آئندہ بھی سرفراز فرمائیں گے۔

ازطرف

دارالا فماءجامعه حمادیه شاه فیصل کالونی نمبر2 کراچی

### (8)....مولا نامفتی شیرمحم علوی صاحب زیدمجدهٔ

# ومولا نامفتى حميدالله جان صاحب زيدمجدهٔ

( دارالا فياء: جامعها شرفيهلا ہور )

#### الجواب:مبسملًا ومجمدلاً ومصلياً ومسلماً

مجلسِ مذاکرہ کی تحقیقِ انیق بابت ''طلاق بالکتابۃ والاکراہ''احقر اور حضرت مولانا مفتی حمیداللہ جان صاحب زید مجدہم نے بغور مطالعہ کی ، ماشاء اللہ خوب حق اوا فر مایا۔
ہمارے ہاں سے بھی یہی فتو کی دیا جاتا ہے جو پچھ آپ نے تحریفر مایا ہے کہ مکرہ کی زبانی طلاق واقع ہوجاتی ہے، مگراس کی طلاق بالکتابۃ واقع نہیں ہوتی اور طلاق بالکتابۃ میں عورت کا غائب ہونا بھی ضروری نہیں بلکہ اگر عورت حاضر بھی ہوت بھی طلاق بالکتابۃ واقع ہوجاتی ہے۔
ہونا بھی ضروری نہیں بلکہ اگر عورت حاضر بھی ہوت بھی طلاق بالکتابۃ واقع ہوجاتی ہے۔
فقط واللہ اعلم بالصواب

کتبهٔ شیرمحرعلوی،۲رجب۲۲۲۱ه خادم دارالافتاء جامعها شرفیه، لا مور

## (9) ....مولا نامفتى محمدزكر بااشرف صاحب زيدمجدهٔ

(مكان نمبر 1395 گلى نمبر 2،14-10-1،اسلام آباد)

محترم جناب حضرت مفتى محمد رضوان صاحب زيدمجد بهم السلام عليم ورحمة الله وبركامة '

امید ہے کہ جناب بخیروعافیت ہو نگے،اوراپنے قیمتی اوقات کوعلم نبوی کی تبلیغ اور تفہیم میں صرف فرمار ہے ہونگے۔

آپ کے ادارے کی طرف سے ماہنامہ التبلیغ کے علمی و تحقیق سلسلے کا رسالہ موصول ہوا جس میں طلاق بالکتابة والا کراہ سے متعلق فقہی بحث کی گئی ہے۔

جہاں تک زیر بحث مسئلہ پررائے دئی اور نفذ کا تعلق ہے تو بندہ کواس مسئلہ کے متعلق تحقیقاً کوئی شبہ یا اشکال نہیں ہے، مسئلہ عین صواب ہے، خصوصاً جبکہ دارالافقاء دارالعلوم کراچی کے حضرات سے اس کی تائید ہوچکی ہے تواس کے بعد تقلیداً بھی کسی شبہ یااشکال کی گنجائش باقی نہیں رہی .....دعاؤں کی گذارش ہے۔

> فقط والسلام بنده محمد زكريا اشرف مكان نمبر 1395 گلی نمبر 14،2-10-1،اسلام آباد

(10)....مولا نا ڈاکٹرمفتی عبدالوا حدصاحب زیدمجدہ

(جامعه مدنيه، لا مور)

بخدمت جناب مفتی رضوان صاحب مدخلاء السلام علیم ورحمة الله و بر کامة التبلیغ کے علمی و حقیقی سلسله نمبراکے بارے میں عرض ہے کہ جو جوابات لکھے گئے ہیں وہ

درست ہیں، البتہ ایک بات غورطلب ہے، وہ یہ کہ اگر کوئی شخص جس کی ہیوی کا نام زینب ہو
کا غذ پر یوں کھے کہ میں نے زیبنب کو طلاق دی یا زیبنب کو طلاق ہے تو کیا مستبین غیر مرسوم
کے تحت کر کے یہاں بھی شوہر سے نیت پوچھی جائے گی، اگر نیت پوچھی جائے گی تو کیا دیگر
قر ائن مثلاً غضب اور خدا کر ہ طلاق کا بھی اعتبار ہوگا یا نہیں؟ اگر ہوگا تو دیائے ہوگا یا قضاء ہوگا اور الممر أة کالقاضی کواس صورت میں کتناد خل ہوگا ؟ اس بارے میں آپ کی تحریمیں اجمال وابہام ہے۔

عبدالواحد غفرلهٔ ۱۲/ جمادی الاخری ۲۲۱ ه

جامعه مدنئيه ، لا بهور

### (11)....مولا نامفتى رياض محرصا حب زيدمجدهٔ

( دارالا فتاء دارالعلوم تعليم القرآن، راجه بإزار، راولپنڈی)

محتر می ومکرمی حضرت مفتی صاحب دامت بر کاتهم السلام علیم ورحمة الله و بر کانهٔ

(۱).....''التبلیغ کے علمی و تحقیقی سلسله'' کا پہلا شارہ موصول ہوا، بڑی خوشی ہوئی ، بہت اچھا قدم ہےاس کی شدید ضرورت تھی، عام مضامین پر شتمل رسالوں اور ماہنا موں کی بھر مارہے، لیکن اس وقت فقہی و تحقیقی ذوق کا فقدان ہے، ایسے سلسلے کا اجراءاس کمی کو پورا کرنے کا پہلا قدم ہے..........

(۲) ..... بندہ کواس شارے کے تمام مندرجات سے اتفاق ہے، البتہ مرسوم اور غیر مرسوم کی تعریف منفی کی ختی میں نہیں لیکن ذہن تعریف منفی کی ضرورت محسوس ہوتی ہے، بندہ کواس بارے میں ختی نہیں لیکن ذہن میں یہی آتا ہے کہ مرسوم اور غیر مرسوم کے درمیان بنیادی فرق ،معروف معنیٰ میں عنوانِ طلاق

اورعرف وعادت کے بجائے کا تب اور مکتوب الیہ کی تعیین اور پیۃ ہے یعنی دونوں کا نام لکھ دیا جائے ،خواہ دونوں کے نام شروع میں ہوں یا مکتوب الیہ کا شروع میں اور کا تب کا آخر میں ہو،عرف بھی یہی ہے،مرسوم کی تعریف میں عموماً اس قتم کے الفاظ آتے ہیں 'ان یکون مرسوما اى مصدر بسالعنوان وهو ان يكتب في صدره من فلان الى فلان "پُهرغيرم سوم كَي مثال مين' اوعلى الكاغذلاعلى الوجه المعتاد''يا' لاعلى وجه الرسم'' تب بم صادق آئے گا كهاس میں کا تب ومکتوب الیہ کی تعیین نہیں ہوتی ، چنانچہ اگر کسی نے معروف معنی طلاق کاعنوان لکھا پھرطلا قیں کھیں،لیکن مصدر بالعنوان نہیں یعنی کا تب اور مکتوب الیہ کی تعیین نہیں کی تو طلاق نہیں ہوتی، اگرچہ معروف عنوان طلاق لکھاہے، اس برغور کی ضرورت ہے۔ گتاخی کی معذرت\_فظ\_

> ر ماض محمر 2/4/2/41m دارالا فياء تعليم القرآن راجه بازار، مدینه مارکیٹ، راولینڈی

## طلاق بالكتابية كے متعلق چنداُ موركی وضاحت

#### (مفتی محمد رضوان)

حضرت مولانا ڈاکٹرمفتی عبدالواحدصاحب اورمولانامفتی ریاض محمرصاحب زیدمجد ہما نے اینے مکتوباتِ گرامی میں اہم نکات کی طرف توجہ دلائی ہے، ان حضرات کے توجہ دلانے سے طلاق بالکتابہ کے بارے میں درجے ذیل مسائل پر دوبارہ غور کرنے کی ضرورت محسوں ہوئی۔

(1).....تحريراور كتابت كوشو هركى طرف منسوب كرناكب درست موكا؟

(2) ..... كتابت ك ذريعه سے وقوع طلاق كا حكم كب اور كيسے لگايا جائے؟

(3) ..... مرسوم وغير مرسوم كى تعريف مزيد مقح كرنے كى ضرورت ہے۔

(1) ..... پہلے مسلد کے بارے میں عباراتِ فقہاء سے میں بھھ آتا ہے کہ اگر شو ہرکوخودا بنی تحریر کا اقرارہے، یابیوی نے شوہر کی طرف سے طلاق بالکتابۃ کاخودمشاہدہ کیا ہے یااس کے سامنے بینہ سے اس تحریر کا شوہر کی طرف سے ہونا ثابت ہو گیا ہے، یا پھرعورت کوخار جی ذرائع وقرائن سے یقین یاغالب گمان ہے کہ پیچریشو ہر کی طرف سے ہے (خواہ اس طرح سے کہ شوہر نے خود بلاجبر واکراه وباہوش وحواس بیمضمون تحریر کیا ہے، یااس مضمون پرمطلع ہوکر بلا جبر واکراه دستخط کئے ہیں، یا شوہرنے میضمون کسی دوسرے سے کصوایا واملا کرایا ہے) تو مٰدکورہ تفصیل کے مطابق حنفیہ کے نز دیک اس تحریر کوشو ہر کی طرف منسوب کرنا قضاءً درست ومعتبر ہوگااوراس مضمون کاشو ہر کی طرف سے انکار کرنا قضاءً معتبر نہ ہوگا، نیزعورت کے ق میں یہاں فقہائے حفيه كابيان كرده اصول المرأة كالقاضى "جارى موكال

بيهجى المحوظ رہے كة تحرير وكتابت والى مندرجه بالاتفصيل آج كل كےجديد ذرائع ابلاغ

<sup>۔</sup> لے اوراس بارے میں دیگرفقہائے کرام کےنز دیک وہی تفصیل ہوگی ، جوایئے مضمون بعنوان ''اس سلسلہ میں غیر حنفیہ کا قول' کے خمن میں ذکر کی گئی۔

مثلًا ای میل،سوشل میڈیا اورفون میسج وغیرہ کے بارے میں بھی جاری ہونی جا ہئے۔ (2) ..... دوسرے مسلد کے بارے میں بندہ نے جو پچھسمجھا ہے اس کا خلاصہ بیہ ہے کہ فقہائے حنفید کی تصریحات کے مطابق طلاقِ مرسوم صریح طلاق کا درجہ رکھتی ہے اور غیر مرسوم طلاقِ کنائی کا الینی مرسوم میں قضاء طلاق واقع ہونے کے لئے حنفیہ کے نزد یک طلاق کی نیت کرناضروری نہیں اور غیر مرسوم میں طلاق واقع ہونے کے لئے نیت یااس جیسی چیز کی ضرورت ہے،کین جس طرح طلاق باللفظ میں بعض اوقات دلالٹۂ الحال کونیت کے قائم مقام قراردے کر قضاء وقوع طلاق کا حکم لگایاجا تاہے،اسی طرح طلاق بالکتابة کا بھی معاملہ موگااور حنفیه کی بیان کرده "الموأة كالقاضى" والى بحث يهال بھى جارى موگ، نيز صرت اور کنائی الفاظ کوطلاق رجعی یابائن ہونے کے اعتبار سے یہاں بھی دخل ہوگا۔ (3)..... تیسرے مسکلہ کے بارے میں عبارات فقہائے حنفیہ سے مرسوم کی جواصل تعریف ظاہر ہوتی ہے، وہ معتاد ومعروف طریقہ کے مطابق ہوناہے اورمعنون ومصدر ہونا اس کی تمثیل ہےاورعرف وعادت زمانے کے ساتھ تبدیل ہوتی رہتی ہے،طلاق مرسوم سے حنفیہ کے نزدیک بغیرنیت قضاءً وقوع طلاق کی وجہ رہے کہ عرف وعادت طلاق کی جہت کوخوداس طرح متعین کردیتی ہے کہ وہ کسی ضم ضمیمہ کی مختاج نہیں رہتی اور آج کل عمو ما عرف ورواج ہیہ ہے کہ اسٹامپ یا خط وغیرہ کے ذریعہ سے غائبہ عورت کو طلاق دی جاتی ہے جس میں بعض اوقات طلاق کاعنوان ڈالا جا تاہے یا خط میں سلام مسنون وغیرہ لکھاجا تاہے نیز بعض اوقات ہوی کاصاف نام اورتح ریکنندہ کے دستخط وغیرہ بھی ہوتے ہیں (عموماً حاضرعورت کواس طرح تحریری طلاق دینامعروف ومعتارنہیں)اورغیرمرسوم وہ ہے جوعرف وعادت کےمطابق نہ ہو،لیکن کیونکہ غیرمرسوم کے ذریعہ سے طلاق واقع ہونے کے لئے دراصل نیت کی تعیین ضروری ہے،جس سے بیواضح اور متعین ہوجائے کہ دہ اپنی بیوی کوطلاق دے رہاہے اور مشق وغیرہ کے دیگراختالات ختم ہوجائیں اور بیہ بات اگرطلاق غیر مرسوم میں دلالیُّ الحال یاا پی

ہوی کا نام لکھنے یاا ہے دستخط کرنے سے متعین ہوجائے تو حنفیہ کے نز دیک قضاءً وقوع طلاق كاحكم لكنا جائةٍ ، كيونكه فقهائے حنفيہ نے دلالةُ الحال وغيره كوبھى نبيت كے قائم مقام قرار ديا ہے،اورطلاق غیرمرسوم سے طلاق واقع نہ ہونے کی وجہ طلاق کے احتمال کی تعیین نہ ہوناتھی اورجب کسی ضم ضمیمه مثلاً حیت طلاق کے اقرار یا دلالة الحال سے جہتِ طلاق کی تعیین موجائے حنفیہ کے نزدیک تو قضاءً وقوع طلاق کا حکم جاری مونا جا ہے۔

اور حفیہ کے نز دیک طلاق مستبین مرسوم میں شوہر کی طرف سے اٹکار طلاق کا دعویٰ اس لئے معتبر قرار نہیں دیا گیا کہ وہ خلاف ظاہر ہے،اس کا تقاضا یہ ہے کہ اگر کوئی شخص مثلاً عنوانِ طلاق اورسلام مسنون وغیرہ کے بغیر صرف اتنامضمون کھے کہ میری بیوی کوطلاق ہے، یامیں اپی بیوی کو طلاق دیتاہوں وغیرہ،اوردلالہُ الحال مثلاً حالت ِ مُداکرہُ طلاق سے معلوم موجائے کہ وہ اپنی ہوی کوطلاق دے رہاہے تو حنفیہ کے نزدیک قضاءً طلاق واقع موجانی چاہئے،اورشوہرکی طرف سے طلاق کے علاوہ کسی اور مراد کا دعویٰ قضاءً معتبر نہ ہونا چاہئے، لانه خلاف الظاهر\_

امدادالفتاوی میں ایک سوال کے جواب میں ہے کہ:

"خط میں طلاق لکھنے یا کھوانے سے واقع ہوجاتی ہے،خواہ نیت کرے یانہ کرے یا نیت کرےنیت سے رجوع کرے اور خواہ وہ خط بی بی کے پاس پہنچے یانہ پہنچے۔ "في الشامية الجلد الثاني ص٣٠ كوان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى اولم ينوفيها لوقال للكاتب اكتب طلاق امرأتي كان اقرارابالطلاق وان لم يكتب الخ "

يه ماس وقت ہے جبکہ خط کا بیمضمون ہو کہ میں تجھ کوطلاق دیتا ہوں یادے دی اورا گرخط کا کچھاورمضمون تھا تو سائل ظاہر کرے تا کہ جواب دیا جائے''(اماد الفتاوي ج ٢ص ٢٨٦، كتاب الطلاق مطبوعه: مكتبددار العلوم كراجي)

مفتی سعیداحمرصا حب رحمہ اللہ ایک سوال کے جواب میں فرماتے ہیں کہ:

''وقوع طلاق کے لئے صراحناً ہوی کا ذکریا اس کا نام ہونا ضروری نہیں ، اضافت معنوبیجس سے بیمعلوم ہوجائے کہ بیوی کوطلاق دے رہاہے وہ کافی ہے اور بیہ چیز اس تحریر میں صاف موجود ہے اس لئے طلاق واقع ہوگئی''(فادیٰمحودیہ ج١٢ص ٥٩٦ ، كتاب الطلاق ، باب الطلاق بالكتابية ،مطبوعه: ادارة الفاروق ،كراجي )

اورفقاوی محمود بیمیں ہے کہ:

''اگرزیدکواپنی تحریر کاا قرار ہے یا اس پرشری شہادت موجود ہے تو صورتِ مسئولہ مين أيك طلاق بائن واقع موكى "(فاوى محوديه جراص ٥٩٩، كتاب الطلاق، باب الطلاق مالكتابية بمطبوعه: ادارة الفاروق، كراجي))

### العبارات

(قوله وركنه لفظ مخصوص) هو ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صريح أو كناية فخرج الفسوخ على ما مر، وأراد اللفظ ولو حكما ليدخل الكتابة المستبينة (اى المرسوم وغير المرسوم مع درجتهما بالصريح و الكناية، ناقل) (رد المحتار، ج٣ ص ٢٣٠، كتاب الطلاق)

(وأما) الكناية فنوعان : نوع هو كناية بنفسه وضعا، ونوع هو ملحق بها شرعا في حق النية، أما النوع الأول فهو كل لفظ يستعمل في الطلاق ويستعمل في غيره نحو قوله :أنت بائن، أنت على حرام خلية برئية بتة أمرك بيدك اختارى اعتدى استبرئى رحمك أنت واحدة خليت سبيلك سرحتك حبلك على غاربك فارقتك خالعتك -ولم يذكر العوض - لا سبيل لي عليك لا ملك لي عليك لا نكاح لي عليك أنت حرمة قومي اخرجي اغربي انطلقي انتقلي تقنعي استترى تزوجي ابتغي الأزواج الحقى بأهلك ونحو ذلك.

سمى هذا النوع من الألفاظ كناية؛ لأن الكناية فى اللغة اسم لفظ استتر المراد منه عند السامع وهذه الألفاظ مستترة المراد عند السامع فإن قوله ": بائن "يحتمل البينونة عن النكاح ويحتمل البينونة عن الخير أو الشر (بدائع الصنائع، ج٣ص٥٥١، كتاب الطلاق، فصل فى الكناية فى الطلاق)

ولا خلاف أنه لا يقع الطلاق بشىء من ألفاظ الكناية إلا بالنية فإن كان قد نوى الطلاق يقع فيما بينه وبين الله تعالى، وإن كان لم ينو لا يقع فيما بينه وبين الله تعالى، وإن ذكر شيئا من ذلك ثم قال :ما أردت به الطلاق يدين فيما بينه وبين الله تعالى؛ لأن الله تعالى يعلم سره ونجواه.

وهل يدين في القضاء؟ فالحال لا يخلو إما إن كانت حالة الرضا وابتدأ الزوج بالطلاق وإما إذا كانت حالة مذاكرة الطلاق وسؤاله، وإما أن كانت حالة النوج بالطلاق حالة الغضب والخصومة فإن كانت حالة الرضا وابتدأ الزوج بالطلاق يدين في القضاء في جميع الألفاظ لما ذكرنا أن كل واحد من الألفاظ يحتمل الطلاق وغيره، والحال لا يدل على أحدهما فيسأل عن نيته ويصدق في ذلك قضاء.

وإن كانت حال مذاكرة الطلاق وسؤاله أو حالة الغضب والخصومة فقد قالوا: إن الكنايات أقسام ثلاثة : في قسم منها لا يدين في الحالين جميعا؛ لأنه ما أراد به الطلاق لا في حالة مذاكرة الطلاق وسؤاله ولا في حالة الغضب والخصومة، وفي قسم منها يدين في حال الخصومة والغضب ولا يدين في حال الخصومة والغضب ولا يدين في حال ذكر الطلاق وسؤاله، وفي قسم منها يدين في الحالين جميعا (بدائع الصنائع، ج٣ص٢٠١، كتاب الطلاق، فصل في الكناية في الطلاق)

وأما النوع الثاني فهو أن يكتب على قرطاس أو لوح أو أرض أو حائط كتابة مستبينة لكن لا على وجه المخاطبة امرأته طالق فيسأل عن نيته؛ فإن

قال: نويت به الطلاق وقع، وإن قال: لم أنو به الطلاق صدق في القضاء ؟ لأن الكتابة على هذا الوجه بمنزلة الكتابة لأن الإنسان قد يكتب على هذا الوجه ويريد به الطلاق وقد يكتب لتجويد الخط فلا يحمل على الطلاق إلا بالنية وإن كتبت كتابة غير مستبينة بأن كتب على الماء أو على الهواء فذلك ليس بشيء حتى لا يقع به الطلاق وإن نوى؛ لأن ما لا تستبين به الحروف لا يسمى كتابة فكان ملحقا بالعدم، وإن كتب كتابة مرسومة على طريق الخطاب و الرسالة مثل: أن يكتب أما بعديا فلانة فأنت طالق أو إذا وصل كتابي إليك فأنت طالق يقع به الطلاق، ولو قال :ما أردت به الطلاق أصلا لا يصدق إلا أن يقول: نويت طلاقا من وثاق فيصدق فيما بينه وبيين الله عز وجل؛ لأن الكتابة المرسومة جارية مجرى الخطاب ألا ترى أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم -كان يبلغ بالخطاب مرة وبالكتاب أخرى وبالرسول ثالثا؟ وكان التبليغ بالكتاب والرسول كالتبليغ بالخطاب فدل أن الكتابة المرسومة بمنزلة الخطاب فصار كأنه خاطبها بها بالطلاق عند الحضرة فقال لها: أنت طالق أو أرسل إليها رسو لا بالطلاق عند الغيبة فإذا قال :ما أردت به الطلاق فقد أراد صرف الكلام عن ظاهره فلا يصدق، ثم إن كتب على الوجه المرسوم ولم يعقله بشرط بأن كتب أما بعد يا فلانة فأنت وقع الطلاق عقيب كتابة لفظ الطلاق بلا فصل لما ذكرنا أن كتابة قوله :أنت طالق على طريق المخاطبة بمنزلة التلفظ بها (بدائع الصنائع، ج اص ٢ • ١ ، كتاب الطلاق، فصل في الكناية في الطلاق)

الكتاب على ثلاث مراتب مستبين مرسوم وهو أن يكون معنونا أى مصدرا بالعنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم حجة ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الأشجار أو على الكاغد لا على الوجه المعتاد فلا يكون حجة إلا بانضمام شيء آخر إليه كالنية والإشهاد عليه والإملاء على الغير حتى يكتبه؛ لأن الكتابة قد تكون للتجربة ونحوها وبهذه الأشياء تتعين الجهة. وقيل الإملاء بلا إشهاد لا يكون حجة والأول أظهر وغير مستبين كالكتابة على الهاء أو الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من

**4** 539 🆫

على الهواء أو الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به شيء من الأحكام وإن نوى اهو ومثله في الهداية وفتاوى قاضى خان وحاصله أن الأول صريح والثانى كناية والثالث لغو (العقود الدرية في تنقيح الفتاوى

الحامدية، ج ٢ ص ٩ ١، كتاب الدعوىٰ) ما اكتراب عالم ثراثة أنرم اعدد

والكتاب على ثلاثة أنواع: (١)المستبينة المرسومة (٢)المستبينة غير المرسومة (٣)غير المستبينة.

فالمستبينة المرسومة هي أن يكون الكتاب منها مما يقرأ خطه، ويكون وفقا لعادات الناس ورسومهم ومعنونا .وقد كان من المتعارف في زمن صاحب (مجمع الأنهر) أن يكتب الكتاب على ورق ويختم أعلاه، وكل كتاب لا يكون على هذه الصورة مكتوبا على ورق ومختوما لا يعد مرسوما، أما في زماننا فالكتاب يعد مرسوما بالختم والتوقيع على حد سواء ، وذلك بمقتضى المادة (۱۲۱) ولكن إذا كتب كتاب في زماننا على غير الورق عثير الورق مثلا ينظر إذا كان المعتاد أن تكتب الكتب على غير الورق يعتبر ذلك الكتاب، كما لو كتب على ورق وإلا فلا .والحاصل أن كل يعتبر ذلك الكتاب، كما لو كتب على ورق وإلا فلا .والحاصل أن كل كتاب يحرر على الوجه المتعارف من الناس حجة على كاتبه كالنطق باللسان.

والمستبينة غير المرسومة :هي أن يكون الكتاب مكتوبا على غير ما هو متعارف بين الناس كأن يكون مكتوبا على حائط أو ورق شجر أو بلاطة

مشلا، فالكتاب الذى يكتب على هذه الصورة لغو ولا يعتبر حجة فى حق صاحبه إلا إن نوى أو أشهد على نفسه حين الكتابة (دررالحكام فى شرح مجلة الحكام لعلى حيدر، ج اص ٢٩، المادة ٢٩، الكتاب كالخطاب، المقالة الثانية فى بيان القراعد الكلية الفقهية)

ويتصل بالكنايات الطلاق بالكتابة لوكتب طلاقا أو عتاقا على ما لا يستبين فيه الخط كالهواء والماء والصخرة الصماء لا يقع نوى به أو لم ينو، وكذا إذا كتب على لوح أو حائط أو أرض أو في كتاب إلا أنه لا يستبين لا يقع وإن نوى به الطلاق لأن مثل هذه الكتابة كصوت لا يستبين منه حروف، فلو وقع وقع بمجرد النية، فإن كان مستبينا لكن لا على رسم الرسالة والخطاب فإنه ينوى فيه، كالكلام المكنى لا يقع إلا بالنية لأن الإنسان قد يكتب مشله للإيقاع وقد يكتب مثله لتجربة الخط، فإن كان صحيحا يبين نيته بلسانه، وإن كان أخرس يبين نيته بكتابته هذا إذا لم يكن خطابا أو رسالة، فإن كان على رسم كتب الرسالة بأن كتب أما بعد يا فلانة فأنت طالق أو أنت حر أو إذا وصل إليك كتابي فأنت طالق فإنه يقع به الطلاق والعتاق، ولا يصدق في عدم النية، كما لو قال: أنت طالق ثم قال: نويت من وثاق لا يصدق في القضاء لأنه خلاف الظاهر، ثم يقع عقيب الكتابة إذا لم يعلقه مثل أن يكتب : امرأته طالق أو فلانة، بخلاف ما إذا كتب إذا وصل إليك فإنه لا يقع بدون الوصول إليها، وقالوا فيمن كتب كتابا على وجه الرسالة وفيه إذا وصل إليك كتابى فأنت طالق ثم بدا له فمحا ذكر الطلاق منه.

وأنفذه وأسطره باقية وقع إذا وصل، ولو محاه حتى لم يبق فيه كلام يكون رسالة لم يقع، وإن وصل لعدم وجود الشرط وهو وصول الكتاب وعليه الأئمة الشلاثة، وما وقع في تفصيل بعضهم من أنه إذا محا ما سوى كتابة الطلاق وأنفذه فوصل إليها لا يقع فمبنى على أن الرسالة المتضمنة لمجرد الطلاق لا تكون كتابا، وفيه نظر.

وما قيل من أنه لو محا أكثر ما قبله فأرسله لا يقع أبعد من الأول إذ مقتضاه انتفاء الكتاب بانتفاء ذكر كثرة الحوائج وليس الأمر كذلك.

ولو كتب الصحيح إلى امرأته بطلاقها ثم أنكر الكتاب وقامت عليه البينة أنه كتبه بيده فرق بينهما في القضاء ، أما فيما بينه وبين الله تعالى إن كان لم ينو به الطلاق فهي امرأته (فتح القدير ،ج٣ص ٢٨، كتاب الطلاق، باب ايقاع الطلاق، فصل في الطلاق قبل الدخول)

فكأن الكناية ما احتمل الطلاق وغيره فلزم أن يستفسر عن مقصوده به، أما إذا كانت حالة ظاهرة تفيد مقصوده فإن القاضى يعتبرها ولا يصدقه فى ادعاء فإنه ينصرف إلى ما يخالف مقتضاها وهى دلالة الحال فإنها مما يحكم بإرادة مقتضاها شرعا كما فى البيع بالدراهم المطلقة فإنه ينصرف إلى غالب نقد البلد بدلالة الحال، وكذا إذا أطلق الضرورة نية الحج ينصرف إلى نية الحج الفرض.

والحاصل أن النية باطنة والحال ظاهرة في المراد فظهرت نيته بها فلا يصدق في إنكار مقتضاها بعد ظهوره في القضاء ، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فيصدقه الله سبحانه إذا نوى خلاف مقتضى ظاهر الحال فقول المصنف لا يقع بها الطلاق إلا بالنية أو بدلالة الحال يحمل على حكم القاضى بالوقوع، أما في نفس الأمر فلا يقع إلا بالنية مطلقا، ألا ترى أن أنت طالق إذا قال :أردت عن وثاق لا يصدقه وفيما بينه وبين الله هي زوجته إذا كان نواه (فتح القدير ، ج من الا كتاب الطلاق، باب ايقاع الطلاق، فصل في

الطلاق قبل الدخول)

فإن قلت الكتابة من الصريح أو من الكناية قلت إن كانت على وجه الرسم معنونة فهى صريح وإلا فكناية، وإن كتب على الهواء أو الماء فليس صريحا ولا كناية وكذا لا يقع بالنية (البحرالرائق، ٣٥٥ معنونة) كتاب الطلاق، باب الفاظ الطلاق)

فإن كان على وجه الرسم لا يحتاج إلى النية ولا يصدق في القضاء أنه عنى تحربة الخط ورسمها أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد إذا وصل إليك كتابى فأنت طالق فإن كان معلقا بالإتيان إليها لا يقع إلا به، وإن لم يكن معلقا وقع عقيب الكتابة (البحرالرائق ،٣٥ص٢٦، كتاب الطلاق)

(والثالث) أن يكتب على رسم كتب الرسالة طلاق امرأته أو عتاق عبده فيقع الطلاق، والعتاق بهذا في القضاء ، وإن قال :عنيت به تجربة الخط لا يدين في القضاء ؛ لأنه خلاف الظاهر، وهو نظير ما لو قال: أنت طالق، ثم قال: عنيت الطلاق من وثاق، ثم ينظر إلى المكتوب، فإن كان كتب: امر أته طالق فهي طالق سواء بعث الكتاب إليها، أو لم يبعث، وإن كان المكتوب :إذا وصل إليك كتابي هذا فأنت طالق، فما لم يصل إليها لا يقع الطلاق؛ كما لو تكلم بما كتب، فإن ندم على ذلك فمحى ذكر الطلاق من كتابه، وترك ما سوى ذلك، وبعث بالكتاب إليها فهي طالق إذا وصل إليها الكتاب؛ لوجو د الشرط، ومحوه كرجوعه عن التعليق، فإن محى الخطوط كلها، وبعث بالبياض إليها لم تطلق؛ لأن الشرط لم يوجد فإن ما وصل إليها ليس بكتاب، ولو جحد الزوج الكتاب، وأقامت عليه البينة أنه كتبه بيده فرق بينهما في القضاء ؛ لأن الثابت بالبينة عليه كالثابت بإقرار ٥(المبسوط للسرخسي، ج٢ص٣٣، ١٣٣٠، كتاب الطلاق، باب طلاق الاخرس)

وعلى هذا لو أن امرأة غاب عنها زوجها فأخبرها مسلم ثقة أن زوجها طلقها ثلاثا أو مات عنها أو كان غير ثقة فأتاها بكتاب من زوجها بالطلاق ولا تدرى أنه كتابه أم لا إلا أن أكبر رأيها أنه حق فلا بأس بأن تعتد وتتز و ج (المبسوط للسرخسي، ج٠١ص ١٥٥) كتاب الطلاق، باب طلاق الاخرس) فأما إن كان كتب ذلك من غير نية، فقال أبو الخطاب:قد خرجها القاضي الشريف في "الإرشاد "على روايتين؛ إحداهما، يقع وهو قول الشعبي، والنخعي، والزهري، والحكم؛ لما ذكرنا والثانية : لا يقع إلا بنية وهو قول أبي حنيفة، ومالك، ومنصوص الشافعي؛ لأن الكتابة محتملة، فإنه يقصد بها تجربة القلم، وتجويد الخط، وغم الأهل، من غير نية، ككنايات الطلاق،فإن نوى بذلك تجويد خطه، أو تجربة قلمه، لم يقع؛ لأنه لو نوى باللفظ غير الإيقاع، لم يقع، فالكتابة أولى وإذا ادعى ذلك دين فيما بينه وبين الله تعالى (المغنى لابن قدامة الحبلي، جـاص ٢٨١، كتاب الطلاق، فصل لا يقع الطلاق بغير لفظ الطلاق إلا في موضعين)

فقظ

وَاللهُ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتَمُّ وَاَحُكُمُ. محدرضوان 4/2/۲۲اھ

دارالا فتاء،اداره غفران، چاه سلطان، راولپنڈی، پاکستان

## (12)....مولا نامفتى منظورا حمرصاحب زيدمجدهٔ

#### (دارالافتاء:جامعهاسلاميهامداديه، فيصل آباد)

### بسم الله الرحمن الرحيم

بخدمت جناب حضرت مولا نامفتی محمد رضوان صاحب دامت برکاتهم السلام علیم ورحمة الله و برکانهٔ!

امید ہے کہ جناب کے مزاج گرامی بعافیت ہوں گے اور یہی دعاء ہے۔

یہ ہے۔ بہ بہ بہ بہ ب کے دی بہ بات کری سے ماہنامہ' التبلیغ''کے' علمی و تحقیقی سلسلہ' کا پہلا شارہ موصول ہواجس میں' طلاق بالکتابۃ والا کراہ''کی تحقیق ذکر کی گئی ہے، اس پر دلی مسرت ہوئی کہ ماشاء اللہ آپ نے ایک ایساسلسلہ شروع کیا ہے، جس کی ایک عرصے سے ضرورت محسوس ہورہی تھی، مگر ملک بھر میں کہیں بھی بید کام نہیں ہور ہاتھا، دعاء ہے کہ اللہ تعالی اس میں ترقی اور کامیابی عطافر ما کیں اور جس مقصد کے لئے بیسلسلہ شروع کیا گیا ہے اسے پورافر ما کیں اور آپ کو جزائے خیرعطافر ما کیں۔

جہاں تک زیرِ بحث مسکلہ کا تعلق ہے مجموعی طور پر مجھے اس سے اتفاق ہے ، البتہ چند باتیں قابلِ غور معلوم ہوتی ہیں۔

(۱).....طلاق المسكوه باللمان میں تلفظ طلاق پر رضانہیں ہوتی جبکہ ہزل میں کم از کم تلفظ پر رضانہیں ہوتی جبکہ ہزل میں کم از کم تلفظ پر رضا ہوتی ہے، اس سے بظا ہر مسئلہ پر کوئی فرق تو نہیں پڑے گا، مگر پھر بھی غور ہوجانا چاہئے۔ (۲).....حالتِ اکراہ کی طلاق کو حنفیہ کے قول کے مطابق معتبر ماننے پریہ کہا گیا ہے کہ خروج عن المد بہب کے بجائے آ ہستہ سے استثناء کر لیا جائے اورا گرکسی کو اس مسئلہ کاعلم نہ ہو، تو عام حالات میں شریعت جہالت کو عذر نہیں قرار دیتی۔

اس بارے میں عرض ہے کہ بعض اوقات کسی شخص کے ذاتی حالات ایسے ہوسکتے ہیں کہ واقعةً

**€** 545 **≽** 

وہ معذور ہوتا ہے جبکہ طلاق کا فیصلہ کر دینے کی صورت میں وہ یا خاص طویراس کی بیوی بیج یوری زندگی نا قابلِ عمل مشکلات کاشکار ہوجاتے ہیں،الیی صورت میں کوئی گنجائش کاراستہ . ہونا جا ہئے ، جہاں تک اس بات کا تعلق ہے کہ شریعت جہالت کوعذر قرار نہیں دیتی ہیہ بذات خود قابلِ تحقیق ہے کہ آیا پیمام ہے کہ شریعت کسی بھی مسلہ سے جہالت کوعذر قرار نہیں دیتی یا صرف ان مسائل کے ساتھ خاص ہے جن کاسکھناانسان کے لئے فرض وواجب ہے،اگراسے عام قرار دیاجائے توبہت خواص بھی ایسے مل جائیں گے جنہیں استثناء کا مطلب بھی معلوم نہ ہوگا کہ طلاق میں استثناء کیا ہوتا ہے؟ میرے ناتص خیال میں بیہ آ تاہے کہ بیراصول اُن مسائل کے ساتھ خاص ہونا جاہئے جن کاسیکھنا فرض ماواجب ہے، تبحر فی العلم مندوب ہے، جب اس سے جہالت پر آخرت میں کوئی سز انہیں تو دنیا میں بھی کوئی سزانہیں ہونی جا ہے ،اوراگر بالفرض مان لیں کہ شریعت جہالت کوعذر قرار نہیں دیتی تو بیاس شخص کا قصور ہےاس کی سزااسی کوملنی جا ہئے ،اس کے بیوی بچوں کوتو نہیں ملنی جا ہئے۔ (m).....میرے خیال میں آپ کے دونوں رسالوں میں جو بحث کی گئی ہے اس کے باوجود مرسومه اورغیر مرسومه کامفہوم واضح نہیں ہوا،میری فہم ناقص میں بیآ تاہے که مرسومه میں جہاں عرف وعادت کو دخل ہے وہاں کا تب، اندازِ کتابت کو بھی دخل ہے جس کی طرف خو دلفظ رسم اشارہ کررہا ہے، لہذا جیسے عرف وعادت سے دیگرا خالات ختم ہوجاتے ہیں،ایسے ہی اندازِ کتابت سے بھی ختم ہو سکتے ہیں،لہذا اگر کسی نے عرف وعادت کے مطابق طلاق لکھی یا ایسے انداز سے کھی کہاس کے اس انداز سے واضح ہوگیا کہوہ بیوی کوطلاق دینا چا ہتا ہے، کوئی دوسرااحمّال نہیں تواسے مرسومہ قرار دے کر بغیر نیت کے طلاق واقع ہوگی ،مثلاً کسی نے خالی کاغذ پر لکھا' 'میں فلاں بن فلاں اپنی بیوی فلانہ بنت ِ فلاں کوطلاق دیتا ہوں'' ینیچے دستخط کردیتاہے یانہیں تو بغیرنیت کے طلاق واقع ہوجائے گی کیونکہ اس کا بیا نداز ہی بتار ہاہے کہ اس كامقصد مشق وغيره نهيس بلكه طلاق ديناہے، بان اگرخالي كاغذ يريد كھا " طلاق، طلاق،

طلاق 'یا' طلاق دیتا ہوں 'یا' بیوی کو طلاق ہے 'یا' طلاق ہے 'واس انداز میں چونکہ مشق وغیرہ کا اختال موجود ہے، الہذا یہ غیر مرسومہ ہوگی اور بغیر نبیت کے واقع نہ ہوگی۔
اس تفصیل کے مطابق مرسومہ اس طلاق کو کہیں گے جس میں کوئی ایسا قرینہ پایا جائے جو طلاق کے معنیٰ کو متعین کرد ہے ، خواہ وہ عرف وعادت ہو، خواہ انداز کا تب ہو، خواہ دلالہ الحال ہو، اور غیر مرسومہ اس طلاق کو کہیں گے جس میں کوئی ایسا قرینہ نہ پایا جائے جو طلاق کے معنیٰ کو متعین کرے ، بلکتعین کے لئے کا تب کی نبیت کی ضرورت ہو۔

(س).....جن عبارات میں طلاق بالکتابۃ کی صورت میں وقوع طلاق کے لئے مطلقاً نیت کوشرط قرار دیا گیا ہے مثلاً نمبراا کے تحت ابنِ قدامہ کی عبارت ہے اس کے فائدے میں اس بات کی وضاحت بھی ہونی چاہئے تھی کہ اس سے مراد کونسی طلاق ہے جوعندالدیۃ واقع ہوتی ہے۔ ہے۔

(۵).....عبارت نمبر۲۳ کے فائدہ میں آپ نے تحریر فر مایا ہے''عبارت نمبر۲۳ سے مرسومہ سے عندالدیۃ وقوع طلاق کا ہونا معلوم ہوا'' بظا ہر غیر مرسومہ ہونا چاہئے ،عبارت سے بھی یہی معلوم ہوتا ہے اس کی اصلاح کر لی جائے۔

(۲) .....آخر میں عرض ہے کہ متعلقہ مسئلہ کے بارے میں فقہاء حنفیہ کے علاوہ دیگر فقہاء کی بھی کم از کم ایک جامع عبارت آجائے تو بہتر ہوگا، اس سے علی وجہ البھیرت مسئلہ پرغوراور فیصلہ کیا جاسکتا ہے۔ والسلام (مفتی) منظوراحمہ (مفتی) منظوراحمہ

دارالا فتاء: جامعها سلاميها مداديه، فيصل آباد، يا كستان

## طلاق المكره اورطلاق بالكتابة

# كمتعلق چندتوضيحات

(مفتی محمد رضوان)

بسم الله الرحمان الرحيم

کری ومحتر می مولا نامفتی منظور احمد صاحب زیدمجدهٔ کے تفصیلی مکتوب سے قلبی بشاشت ہوئی ، اللہ تعالی ان کو تفصیل سے رائے تحریر فرمانے پرجزائے خیر عطافر مائیں۔ مفتی منظور احمد صاحب کے مکتوب کے جواب میں چند معروضات و توضیحات ذکر کی جاتی

يں۔

## طلاق المكره اورطلاق بالهزل يسفرق كاشبه

(1) ..... طلاق المحره باللسان مين تلفظ طلاق پرعدم رضااور بزل مين كم ازكم تلفظ پر رضاء بونے كے باوجود فقہائے احتاف نے طلاق المحده باللسان كومعتر مانا ہے اور حدیث میں مذکور بزل سے طلاق المحره باللمان كے معتر ہونے پر استدلال كيا ہے اور مذكور وفرق والے شبكا جواب بھى ديا ہے ، مندرجہ ذيل عبارات ميں اس شبكا جواب مذكور ہے:

وهذا أصل في إيقاع طلاق المكره لأنه لما استوى حكم الجاد والهازل فيه وكانا إنما يفترقان مع قصدهما إلى القول من جهة وجود إرادة أحدهما لإيقاع حكم ما لفظ به والآخر غير مريد الإيقاع حكمه لم يكن للنية تأثير فى دفعه وكان المكره قاصدا إلى القول غير مريد لحكمه لم يكن لفقد نية الإيقاع الإيقاع على أن شرط وقوعه وجود لفظ الإيقاع من مكلف والله أعلم (احكام القرآن للجصاص، ج٢ص ٩ ٥٠٠٩، سورة البقرة)

عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة.

فلما سوى النبي صلى الله عليه وسلم فيهن بين الجاد والهازل ولأن الفرق بين البجد والهزل أن البجاد قاصد إلى اللفظ وإلى إيقاع حكمه والهازل قاصد إلى اللفظ غير مريد لإيقاع حكمه علمنا أنه لا حظ للإرادة في نفي الطلاق وأنهما جميعا من حيث كانا قاصدين للقول أن يثبت حكمه عليهما وكذلك المكره قاصد للقول غير مريد لإيقاع حكمه فهو كالهازل سواء فإن قيل لما كان المكره على الكفر لا تبين منه امرأته واختلف حكم الطوع والإكراه فيه وكان الكفريوجب الفرقة كالطلاق وجب أن يختلف حكم طلاق المكره والطائع قيل له ليس لفظ الكفر من ألفاظ الفرقة لا كناية ولا تصريحا وإنما تقع به الفرقة إذا حصل والمكره على الكفر لا يكون كافرا فلما لم يصر كافرا بإظهاره كلمة الكفر على وجه الإكراه لم تقع الفرقة وأما الطلاق فهو من ألفاظ الفرقة والبينونة وقد وجد إيقاعه في لفظ مكلف فوجب أن لا يختلف حكمه في حال الإكراه والطوع فإن قال قائل تساوى حال الجد والهزل في الطلاق لا يوجب تساوى حال الإكراه والطوع فيه لأن الكفر يستوى حكم جده وهزله ولم يستو حال الإكراه والطوع فيه قيل له نحن لم نقل إن كل ما يستوى جده وهزله يستوى حال

الإكراه والطوع فيه وإنما قلنا إنه لما سوى النبى صلى الله عليه وسلم بين البحاد والهازل في الطلاق علمنا أنه لا اعتبار فيه بالقصد للإيقاع بعد وجود القصد منه إلى القول فاستدللنا بذلك على أنه لا اعتبار فيه للقصد للإيقاع بعد وجود لفظ الإيقاع من مكلف (احكام القرآن للجصاص ج٥ص١٥٠١، سورة النحل)

**€** 549 **≽** 

فإن قيل :بين المكره والهازل فرق وهو يبطل القياس؛ وذلك لأن المكره له اختيار فاسد وللهازل اختيار كامل، والفاسد في حكم العدم فلا يلزم من الوقوع في الهازل الوقوع في المكره .أجيب بأن الهازل اختيارا كاملا في السبب، أما في حق الحكم وهو المقصود من السبب فلا اختيار له أصلا فكان اختيار الهازل أيضا غير كامل بالنظر إلى الحكم فكانا متساويين فكان اعتبار أحدهما بالآخر جائز ا (العناية شرح الهداية ، ج٣ص ٢٨٩، كتاب الطلاق، باب طلاق السكران)

اوریہ پہلے ذکر کیا جاچکا ہے کہ طلاق السکوہ کا بیٹکم حنفیہ کے نزدیک ہے، جبکہ غیر حنفیہ طلاق السمکوہ کا بیٹکم حنفیہ طلاق السمکوہ کومؤثر ومعتبر ہی نہیں مانتے ،اوربعض حضرات کی طرف سے ان کے قول کے مطابق گنجائش کا ذکر بھی ہوچکا ہے۔

معذور شخص کے قق میں فیصلہ کرنے سے مشکلات کے پیش آنے کا مسئلہ (2) .....آپ کا یہ فرمانا کہ:

''بعض اوقات کسی شخص کے ذاتی حالات ایسے ہوسکتے ہیں کہ واقعۃ وہ معذور ہوتا ہے، جبکہ طلاق کا فیصلہ کردینے کی صورت میں وہ یا خاص طوپراس کی ہوی بچ پوری زندگی نا قابلِ تخل مشکلات کا شکار ہوجاتے ہیں، ایسی صورت میں کوئی

گنجائش كاراسته مونا جايئے"

بلاشبہ جناب کی بات میں وزن محسوس ہوتا ہے، کیکن حنفیہ کے ہاں طلاق المکرہ سمیت بہت سے احکام ایسے ہیں کہ ان میں متعلقہ شخص کومعذور ومظلوم قبول کرتے ہوئے حکم کومؤثر مانا گیا ہے، البتہ معذوریت کا اثر بہت سے احکام پراس شکل میں معتبر مانا گیا ہے کہ وہ عنداللہ ماخوذ نہیں ہوتا۔

جہاں تک بیوی بچوں کا پوری زندگی نا قابلِ خمل مشکلات کے شکار ہونے کامسکہ ہے تو بیہ مشکل تو بیوی بچوں کو ہراس صورت میں پیش آ سکتی ہے جبکہ طلاق دینے میں متعلقہ مخض معذور نہ بھی ہومثلاً آج کل جہالت ، ناوا قفیت اور غصہ کی حالت میں آ نا فا نا تین طلاقیں دے دی جاتی ہیں اور بیوی بچ عمر بحر مظلومیت کا شکار رہتے ہیں، مگر اس کے باوجود فتو کی وقوع طلاق کا ہی دیا جا تا ہے۔

اورفقہائے حنفیہ نے ظالماندا کراہ کی صورت میں بھی طلاق کومؤثر ماناہے۔

ثم لا يختلف بعد ذلك أن يكون الإكراه مأمورا به أو مباحا كما لا يختلف حكم العتق والطلاق في ذلك لأن رجلا لو أكره رجلا على طلاق أو عتاق ثبت حكمهما عليه وإن كان المكره ظالما في إكراهه منهيا عنه وكونه منهيا عنه لا يبطل حكم العتق والطلاق عندنا كذلك ما وصفنا من أمر

الإكراه على الإسلام (احكام القرآن للجصاص، ج٢ص ١٩، سورة البقرة)

البتة ایک مدت تک حالات کامشاہدہ کرنے سے بندہ کو مکرہ کی طلاق کے متعلق اب یہی خیال ہوتا ہے کہ جب کسی شخص سے ظالمانہ طریقہ پرا کراہ کرکے طلاق دلوائی جائے ، تواس میں اہلِ علم حضرات کو دوسر نے فقہائے کرام کے قول کے مطابق عدم وقوع طلاق پرغور کرنا چاہئے۔ جس کا ذکر بندہ پہلے ہی کرچکا ہے۔

# جہالت کے عذر ہونے نہ ہونے کی تحقیق

آپ کار فرمانا که:

''بہت خواص بھی ایسے ل جائیں گے جنہیں استناء کا مطلب بھی معلوم نہ ہوگا کہ طلاق میں استناء کیا ہوتا ہے ، میرے ناقص خیال میں بدآتا ہے کہ بدر جہالت کوعذر قرار نہ دیئے جانے والا) اصول اُن مسائل کے ساتھ خاص ہونا چاہئے جن کاسکھنا فرض یا واجب ہے، تبحر فی العلم مندوب ہے، جب اس سے جہالت پر آخرت میں کوئی سزانہیں ہونی چاہئے''

اس سلسلہ میں عرض ہے کہ بے شک اس انحطاط کے دور میں بہت سے عوام اور خواص کی دین سے جہالت کا بیمسئلہ طلاق کے ساتھ ہی خاص نہیں بلکہ بہت سے معروف و مشہور اور روز مرہ پیش آنے والے فرائض و واجبات سے جہالت کا بھی قریب قریب یہی حال ہے ، لیکن استثناء برعمل کرنے کے لئے کسی کا استثناء کے لگے بندھے اصطلاحی معنیٰ سے واقف ہونا کافی ہوا صطلاحی معنیٰ سے واقف ہونا کافی ہے اور استثناء کی حقیقت سے عوام ہونا ضروری نہیں بلکہ اس کی حقیقت سے واقف ہونا کافی ہے اور استثناء کی حقیقت سے عوام کھی واقف ہوتے ہیں چنا نچو شم اور وعدے وغیرہ کے ساتھ انشاء اللہ کے ساتھ استثناء کرنے کا عوام میں بھی رواح ہے ، وہ الگ بات ہے کہ ایسا کرنا کس حد تک جائز ہے۔ تیسر کے فقہائے کرام نے جو حیلے اور تد ابیر بیان فر مائی ہیں وہ ظاہر ہے کہ کمل کرنے اور نقصان یا گناہ فقہائے کرام نے جو حیلے اور تد ابیر بیان فر مائی ہیں وہ ظاہر ہے کہ کمل کرنے اور نقصان یا گناہ سے دیجنے کے لئے ہیں ، استثناء کا مسئلہ بھی اسی حوالے سے ذکر کیا گیا ہے:

وإذا أراد أن يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغى أن يستثنى وينبغى أن يكون الاستثناء موصولا ملفوظا حتى إن المفصول لا يعمل وكذا المضمر فى قلبه وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وإنما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به

وبعضهم قالوا كونه مسموعا شرط والمسألة معروفة في كتاب الطلاق (الفتاوي الهندية، ج٢ص ٢ ٣٩، كتاب الحيل، الفصل السابع في الطلاق)

د کیھئے اکراہ کے بغیرعام حالات میں طلاق کے حکم سے بچنے کے لئے استثناء کا حیلہ بیان کیاجار ہاہےاور اِکراہ میں تواستثناء کی معقول وجہ بھی ہوتی ہے۔

مُكرَه كوطلاق سے بیخ کے لئے فقہ فقی میں استثناء کے علاوہ اور بھی حل ہوسکتے ہیں، مثلًا فقہائے حنفیہ نے منافر مایا ہے کہا گرلفظ طلاق سے خفیہ نے ساتھ استعال نہیں کرتا تواس کی بیزیت دیائی معتبر ہے لیکن مُکرَه کی قضاء بھی معتبر مانی گئی ہے، لوجو دقوینة الا کو اہ۔

ولو نوى به الطلاق عن وثاق دين إن لم يقرنه بعدد؛ ولو مكرها صدق قضاء أيضا كما لو صرح بالوثاق أو القيد، وكذا لو نوى طلاقها من زوجها الأول على الصحيح خانية(الدر المحتار)

(قوله صدق قضاء أيضا) أى كما يصدق ديانة لوجود القرينة الدالة على عدم إرادة الإيقاع، وهي الإكراه (ردالمحتار، ج٣ص ٢٥١، كتاب الطلاق، باب صريح الطلاق)

(وفى تقريرات الرافعى)قال السندى ويفهم من كلام الرحمتى ان ذالك اذالم يقرنه بعدد والظاهران قرينة الاكراه تؤيدمانواه ولوقرن العدد خصوصااذاكان الظالم لايرفع يده عنه الااذاقال ثلاثاً لئلاتبقى له رجعة والله اعلم تقريرات الرافعى مشموله رد المحتارج ص ٢١٠)

ويوافقه ما قدمه الشارح أول الطلاق من أنه لو نوى الطلاق عن وثاق دين إن لم يقرنه بعدد ولو مكرها صدق قضاء أيضا . اهرد المحتارج ص ٢٥٥٠ كتاب الايمان، باب اليمين في الأكل والشرب واللبس والكلام، مطلب النية للحالف لوبطلاق اوعتاق)

اسی طرح طلاق کے تین الفاظِ مکررہ سے ایک کی نیت کرے توبیہ بھی دیانٹا معتبر ہے، بیہ تدبیر بھی بوقت ِا کراہ استعال کی جاسکتی ہے۔

كرر لفظ الطلاق وقع الكل، وإن نوى التأكيد دين (الدرالمختار مع ردالمحتار، ج ٣ ص ٢٩٣، كتاب الطلاق، باب طلاق غير المدخول بها)

بلکہ اہلِ علم حضرات کواس پر بھی غور کرنے کی ضرورت ہے کہا گرکسی نے ایک سے زیادہ مرتبہ لفظ طلاق بولا ہو یا لکھا ہو،اور حرف عطف کے بغیر ایسا کیا ہو، مگر تین طلاق کی تصریح نہ کی ہو،،جبیبا کہ سی نے بیرالفاظ ایک سے زیادہ مرتبہ زبان سے کہے یا لکھے کہ میری ہوی کو طلاق، طلاق، طلاق، تو اس صورت میں حنفیہ کے نزدیک قضاءً تین طلاقیں واقع ہو جاتی بن، اور حنفيد كنزديك "المرأة كالقاضى "والقاعده كتحت، عورت كوشوبركى طرف سے تاکید کی نیت کی تصدیق کرنا درست نہیں، جبکہ مفتی دیاناً شوہر کونیت کے مطابق فتوی دینے کا یابند ہے۔الیی صورت میں زوجین کے درمیان اختلاف ختم نہیں ہوتا ،اورمسکلہ بہت پیچیدہ ہوجا تا ہے،تو بندہ سیجھتا ہے کہ ایس مخصوص صورت میں حنابلہ وغیرہ کے قول کے مطابق شوہر کی طرف سے تاکید کی نیت ہونے کے مطابق ایک طلاق کا فتویٰ دے دینا چاہئے، جوعورت کے تق میں بھی معتبر ہونا جاہئے، مزیداطمینان کے لئے شوہرسے تاکید کی نیت کا حلف لیاجا سکتا ہے۔ ل

لى لو قال لمدخول بها ومن في حكمها :أنت طالق أنت طالق أنت طالق، في مجلس واحد، ونوى تكرار الوقوع، فإنه يقع ثلاثا عند الأثمة الأربعة، ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . وهو قول ابن حزم ؛ لما روى عن محمود بن لبيد، قال : أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال :أيلعب بكتاب الله عز وجل وأنا بين أظهر كم؟ حتى قام رجل فقال : يا رسول الله ألا أقتله؟ .

وعند بعض أهل الظاهر تقع طلقة واحدة وهو قول ابن عباس، وبه قال إسحاق وطاوس وعكرمة، لما في صحيح مسلم أن ابن عباس قال :كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر :إن الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم.

جہاں تک شرعی مسلداور خاص کر مجتهد فیدمسائل سے جہالت اور ناوا قفیت کوشرعاً عذر قرار نہ دینے کامسلہ ہے، تو واقعتاً اس دور میں علمائے کرام کے لئے پیخفیق طلب مسلہ ہے، جس میں اہلِ علم حضرات کوغور کرنا جائے۔

حفیہ کی کتب فقہ میں بیرمسکلہ مذکورہے کہ اگر کسی شخص کی بڑی بیوی چھوٹی بیوی کومسکلہ سے جہالت کی وجہ سے دودھ پلاد ہے، تو دونوں ہویاں شوہر پرحرام ہوجاتی ہیں۔

#### ﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

وإن أراد التأكيد أو الإفهام فإنه تقع واحدة.

وتقبل نية التأكيد ديانة لا قضاء عند الحنفية والشافعية، وتقبل قضاء وإفتاء عند المالكية والحنابلة. وإن أطلق فيقع ثلاثا عند الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو الأظهر عند الشافعية؛ لأن الأصل عدم التأكيد .

والقول الثاني عند الشافعية أنه تقع طلقة واحدة؛ لأن التأكيد محتمل، فيؤخذ باليقين .وهو قول ابن

ومثل :أنت طالق أنت طالق أنت طالق، قوله :أنت طالق طالق طالق، عند الحنفية والمالكية والشافعية وكذلك الحنابلة، في وقوع الطلاق وتعدده عند نيته، وفي إرادة التأكيد والإفهام .أما عند الإطلاق فإنه يقع الطلاق ثلاثا في الأولى، وتقع واحدة في الثانية(الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ا ص ا ۱۱، مادة "اتحاد")

فصل : فإن قال : أنت طالق طالق طالق . وقال : أردت التوكيد . قبل منه؛ لأن الكلام يكرر للتوكيد، كقوله -عليه السلام ":-فنكاحها باطل باطل باطل . "وإن قصد الإيقاع، وكرر الطلقات، طلقت ثلاثا .وإن لم ينو شيئا، لم يقع إلا واحدة؛ لأنه لم يأت بينهما بحرف يقتضي المغايرة، فلا يكن متغايرات .وإن قال :أنت طالق وطالق وطالق .وقال :أردت بالثانية التأكيد .لم يقبل؛ لأنه غاير بينها وبين الأولى بحرف يقتضى العطف والمغايرة، وهذا يمنع التأكيد، وأما الثالثة فهي كالثانية في لفظها فإن قال :أردت بها التوكيد .دين، وهل يقبل في الحكم؟ يخرج على روايتين؛ إحداهما، يقبل .وهي مذهب الشافعي؛ لأنه كرر لفظ الطلاق مثل الأول، فقبل تفسيره بالتأكيد.

كما لوقال :أنت طالق، أنت طالق .والشانية، لا يقبل؛ لأن حرف العطف للمغايرة، فلا يقبل ما يخالف ذلك، كما لا يقبل في الثانية .ولو قال :أنت طالق فطالق فطالق .أو :أنت طالق، ثم طالق، ثم طالق .فالحكم فيها كالتي عطفها بالواو .وإن غاير بين الحروف، فقال :أنت طالق وطالق، ثم طالق أو :طالق ثم طالق وطالق أو :طالق وطالق فطالق .ونحو ذلك، لم يقبل في شيء منها إرادة التوكيد؛ لأن كل كلمة مغايرة لما قبلها، مخالفة لها في لفظها، والتوكيد إنما يكون بتكرير الأول بصورته (المغنى لابن قدامة، جـ/ص • ٢٨، كتاب الطلاق، باب تصريح الطلاق وغيره، فصل قال أنت طالق طالق طالق وقال أردت التوكيد) ولو علمت بالنكاح ولم تعلم بالفساد لا تكون متعدية أيضا وهذا منا اعتبار الجهل لدفع قصد الفساد لا لدفع الحكم (الهداية في شرح بداية المبتدى، ج اص٢٢٠، كتاب الرضاع، باب مايحرم الرضاع)

(قوله وهذا منا اعتبار الجهل إلخ) جواب سؤال هو أن الجهل بالأحكام في دار الإسلام عندكم ليس عذرا، فقال هذا منا اعتبار الجهل لدفع قصد الفساد الذي هو المحظور الديني لا لدفع الحكم الذي هو وجوب الضمان غير أنه إذا اندفع قصد الفساد انتفى الضمان؛ لأنه لا يثبت إلا بثبوت التعدى كما قلنا والتعدى به يكون ولا يتصور قصده مع الجهل بما ذكرنا، فعدم الحكم لعدم العلة لا للجهل مع وجود العلة، وبهذا يندفع قول من قال تضمن إذا علمت بالنكاح ولم تعلم أن الإرضاع مفسد؛ لأنها لا تعذر بجهل الحكم (فتح القدير، جسم ٢٠١٠، كتاب الرضاع، باب ما يحرم من الرضاع)

فإن قيل : الجهل بحكم الشرع في دار الإسلام ليس بعذر فكيف جعل جهل المرأة بفساد النكاح عذرا في حق عدم وجوب الضمان عليها؟ أجاب بقوله : وهذا منا اعتبار الجهل لدفع قصد الفساد لا لدفع الحكم. وتقريره أن الحكم الشرعي وهو وجوب الضمان يعتمد التعدى والتعدى بما يحصل بقصد الفساد والقصد إلى الفساد إنما يتحقق عند العلم بالفساد، فإذا انتفى العلم بالفساد انتفى قصد الفساد، وكان اعتبار الجهل لدفع قصد الفساد لا لدفع الحكم فإن قلت : دفع قصد الفساد يستلزم دفع الحكم فكان اعتبار الجهل لدفع الحكم قلت : لزم ذلك ضمنا فلا معتبر به (العناية شرح الهداية، جسم ٢٠٠، ١٢١، كتاب الرضاع)

اس قتم کی عبارات سے معلوم ہوتا ہے کہ حنفیہ کے نز دیک اس طرح کے مسائل میں جہالت

کی وجہ سے حکم تبدیل نہیں ہوتا۔

اسی طرح فقہائے حفیہ نے بیمسلہ بیان کیا ہے کہ اگر باپ دادا کے علاوہ کوئی اور نابالغہ آزاد لڑی کا نکاح کردے تواس کے بالغ ہونے پراس کوخیار بلوغ حاصل ہوگا،کین اگروہ مسلہ سے ناوا تفیت اور جہالت کی وجہ سے جلسِ بلوغ میں خاموش رہی اوروہ دارالاسلام میں ہے تواس کا خیار باطل ہوجائے گا۔

حالانکہ مخیر ہ اسی وقت بلکہ اسی مجلس میں بالغ ہور ہی ہے، اور اس سے پہلے وہ نابالغ تھی، اور مرفوع القلم تھی۔

وأما العلم بالخيار، فليس بشرط، والجهل به ليس بعذر؛ لأن دار الإسلام دار العلم بالشرائع، فيمكن الوصول إليها بالتعلم، فكان الجهل بالخيار في غير موضعه، فلا يعتبر، ولهذا لا يعذر العوام في دار الإسلام بجهلهم بالشرائع بخلاف خيار العتق، فإن العلم بالخيار هناك شرط، والجهل به عذر، وإن كان دار الإسلام دار العلم بالشرائع، والأحكام؛ لأن الوصول إليها ليس من طريق الضرورة بل بواسطة التعلم، والأمة لا تتمكن من التعلم؛ لأنها لا تتفرغ لذلك لاشتغالها بخدمة مولاها بخلاف الحرة (بدائع الصنائع، ج٢ص ٢ ٣١، كتاب النكاح، فصل شرائط اللزوم)

وإنما الجهل ليس بعذر في دار الإسلام في الفرائض التي لا بد لإقامة الدين منها لا في حيازة اجتهاد جميع المجتهدين، وفيه نظر؛ لأن غير الأب والحد إذا زوج الصغيرة بحر ثم بلغت فإن لها خيار البلوغ، فإن سكتت لجهلها بأن لها الخيار بطل خيارها؛ لأن الجهل في دار الإسلام ليس بعذر مع أنه ليس من الفرائض التي لا بد لإقامة الدين منها (العناية شرح الهداية، حمد ١١) كتاب البيوع، باب السلم)

أن هذا ليس من باب النسيان بل من الجهل بحكم الشرع والجهل بحكم

الشرع ليس بعذر والنسيان عذر.

ألا ترى أن من ظن أن الأكل لا يفطر الصائم فأكل بطل صومه ولو أكل ناسيا لا يبطل (بدائع الصنائع، ج٥ص٥٠، كتاب الذبائح والصيود، فصل في بيان شرط حل الأكل في الحيوان المأكول)

وجهله عذر في دفع المأثم لا في إسقاط الواجب بعد تقرر سببه (المبسوط للسرخسي، ج1ص ١٨١، كتاب الزكاة)

اس قتم کی عبارات سے معلوم ہوتا ہے کہ حنفیہ کے ہاں مسلمانوں کے ملک میں جہالت عذر نہیں، البتہ بعض فقہائے کرام کی عبارات سے معلوم ہوتا ہے کہ جہالت موضع اشتہار میں عذر شارنہیں ہوتی، بالخصوص جبکہ مسئلہ مجتهد فیہ ہو۔

اگردارالاسلام کی اصل علت بھی وہاں احکام ِشرع کامشہور ہونا ہے، تو آج کل مسلمانوں کے مما لک میں بھی مجتہد فیہ مسائل سے عوام کوعام طور پر آگا ہی نہیں۔

لأن الجهل في موضع الاشتهار ليس بعذر (حاشية الشلبي على التبيين، ج٣ص٢٢، كتاب السرقة، فصل في كيفية القطع واثباته)

والعوام لا علم لهم بأحكام المسائل المجتهد فيها فيلزم تفريق الصفقة على قولهما (العناية شرح الهداية، ج٢ص ٢٦٩، كتاب البيوع)

هذه المسئلة مجتهد فيها لا يعرف حكمة كل فقيه فكيف العامى (الكفاية مع فتح القدير، جـ هـ ٣٥٠٠)

اس کے علاوہ بعض عبارات سے مجتهد فیہ مسائل میں غیر مجتهد یعنی عامی شخص کا معذور ہونا سمجھ آتا ہے۔ لے

ل ما جهل حكمه:

قد يكون الجهل مع وجود الدليل، ولكن المكلف -مجتهدا أو غير مجتهد -لم يطلع عليه، أو اطلع عليه الله عليه الله عليه المحتهد ولم يستطع استنباط الحكم. ﴿ الله عَلَمُ عَلَمُ الله عَلَمُ ع

اور تبحر فی انعلم بے شک مندوب ہے، مگر مندوب سے پہلے فرضِ عین اور پھر فرضِ کفایہ کا درجہ ہے، کیکن اسی کے ساتھ ہرعلاقہ میں ایسے علماء کا وجوداسی لئے فرضِ کفاریقر اردیا گیاہے کہ عوام کو جب کوئی مسکلہ پیش آئے تو علاء سے حکم معلوم کرلیاجائے ورنہ تو عوام الناس کونہ علاء و دارالا فناؤں کی طرف رجوع کرنے کی ضرورت رہے گی اور نہ وہ اس کے مکلّف ہوں گے، کیونکہ علماء کی طرف فرض عین ، فرض کفار پہلکہ مندوب احکام تک کے لئے رجوع

#### ﴿ كُرْشته صَفِّحِ كَالِقِيهِ هَا شِيهِ ﴾

والقاعدة في ذلك أن الجهل بالأحكام الشرعية إنما يكون عذرا إذا تعذر على المكلف الاطلاع على الدليل، وكل من كان في إمكانه الاطلاع على الدليل وقصر في تحصيله لا يكون معذورا. ويفصل الفقهاء أحكام هذه المسألة في مواطنها.

ومن عـذر بـجهـلـه فهـو غيـر مخاطب بحكم الفعل، فلا يوصف فعله بالإباحة بالمعنى الاصطلاحي الذي فيه خطاب بالتخيير . وإن كان الإثم مرفوعا عنه بعذر الجهل (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ا، ص • ٣ ا، مادة "اباحة")

الجهل الذي يصلح أن يكون عذرا هو الجهل الذي يكون في موضع الاجتهاد الصحيح، بأن لا يكون مخالفًا للكتاب أو السنة أو الإجماع، وذلك كالمحتجم إذا أفطر على ظن أن الحجامة مفطرة لا تلزمه الكفارة؛ لأن جهله في موضع الاجتهاد الصحيح .وتفصيله في مصطلح: (حجامة) ومن الجهل الذي يصلح عذرا، الجهل بالشرائع في دار الحرب يكون عذرا من مسلم أسلم فيها ولم يهاجر، حتى لو مكث فيها ولم يعلم أن عليه الصلاة والزكاة وغيرهما ولم يؤدها لا يلزمه قـضـاؤهـا خـلافا لزفر لخفاء الدليل في حقه، وهو الخطاب لعدم بلوغه إليه حقيقة بالسماع وتقديرا بالشهرة، فيصير جهله بالخطاب عذرا .بخلاف الذمي إذا أسلم في دار الإسلام لشيوع الأحكام والتمكن من السؤال.

قال السيوطى : كل من جهل تحريم شيء مما يشترك فيه غالب الناس لم يقبل منه دعوى الجهل إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة يخفي فيها مثل ذلك، كتحريم الزني، والقتل، والسرقة، والخمر، والكلام في الصلاة، والأكل في الصوم.

وقال الزركشي :لو شهدا بقتل ثم رجعا وقالا تعمدنا، لكن ما عرفنا أنه يقتل بشهادتنا فلا يجب القصاص في الأصح، إذ لم يظهر تعمدهما للقتل؛ لأن ذلك مما يخفي على العوام.

ومن هـذا القبيـل أعـنـي الذي يقبل فيه دعوى الجهل مطلقا لخفائه كون التنحنح مبطلا للصلاة، أو كون القدر الذي أتى به من الكلام محرما، أو النوع الذي تناوله مفطرا، فالأصح في الصور الثلاث

ولا تقبل دعوى الجهل في الأمور المشتهرة بين الناس كثبوت الرد بالعيب، والأخذ بالشفعة من رجل قديم الإسلام، بخلاف ما لا يعرفه إلا الخواص (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢ ١، ص ٩ ٩ ١ و ۲۰۰، مادة "جهل")

کیاجاتا ہے، غورکرنے سے معلوم ہوتا ہے کہ علاء کے وجود کا فرض کفا یہ ہونااس وجہ سے ہے کہ ہرایک کو عالم بننے کا مکلّف کرنے اوراس میں مشغول کرنے میں دینی و دنیوی کئی خرابیاں لازم آتی ہیں نہ کہ اس وجہ سے کہ عوام الناس ان احکام کے مکلّف ہی نہیں ، فرضِ کفا یہ کی خاص اصطلاح سے خود منہوم واضح ہے ، فرضِ کفا یہ کا یہ درجہ علم کے اعتبار سے ہے نہ کہ ممل کے اعتبار سے ہے نہ کہ ممل کے اعتبار سے ہے نہ کہ ممل کے اعتبار سے ہے نہ کہ محل کے اعتبار سے ہے نہ کہ محل کے فتبار سے ہے نہ کہ محل کے فتبار سے کے دول کے متعلق فقہائے کرام کھتے ہیں:

لأن فعله مسقط للحرج عن الأمة بأسرها، وبتركه يعصى المتمكنون منه كلهم (ردالمحتارج اص٩٣، مقدمة)

ولكثرة حاجة العامة (ايضائص ٣٩، مقدمة)

فان لم يكن في البلدة من يقوم به اشتر كو اجميعافي الماثم (طحطاوى على الدر ج اص اس)

اور جن مسائل کاسیمنافرض یا واجب ہے ان کوسی خاص فہرست کے ساتھ محدود کیا جانا مشکل ہے، کیونکہ اس کا وجوب یا فرضیت متعلقہ مسئلہ پیش آنے کے بعد سیکھنے اور حکم معلوم کرنے سے متعلق ہے، مثلاً ہرا یک پر تجارت کے مسائل کا سیکھنا فرض یا واجب نہیں مگر جوشخص کہ اس شعبہ میں مصروف ومشغول ہواسی طرح طلاق کے مسائل واحکام کا بھی معاملہ ہے، کہ نکاح میں مشغول ہونے والے پر طلاق کے مسائل واحکام کا سیکھنا واجب ہے۔

فالأفضل الاشتغال بالفقه؛ لأن حفظ القرآن فرض كفاية، وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال في الخزانة : وجميع الفقه لا بد منه :قال في المناقب :عمل محمد بن الحسن مائتي ألف مسألة في الحلال والحرام لا بد للناس من حفظها .اه. وظاهر قوله وجميع الفقه لا بد منه أنه كله فرض عين، لكن المراد أنه لا بد منه لمجموع الناس فلا يكون فرض عين على

كل واحد، وإنما يفرض عينا على كل واحد ما يحتاجه؛ لأن تعلم الرجل مسائل الحيض وتعلم الفقير مسائل الزكاة والحج ونحو ذلك فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين ومثله حفظ ما زاد على ما يكفيه للصلاة، نعم قد يقال تعلم باقى الفقه أفضل من تعلم باقى القرآن لكثرة حاجة العامة إليه فى عباداتهم ومعاملاتهم وقلة الفقهاء بالنسبة إلى الحفظة تأمل (ردالمحتار، جاص ٣٩، مقدمة)

واعلم أن تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج لدينه .وفرض كفاية، وهو ما زاد عليه لنفع غيره (الدرالمختار)

من فرائض الإسلام تعلمه ما يحتاج إليه العبد في إقامة دينه وإخلاص عمله لله تعالى ومعاشرة عباده .وفرض على كل مكلف ومكلفة بعد تعلمه علم الدين والهداية تعلم علم الوضوء والغسل والصلاة والصوم، وعلم الزكاة لمن له نصاب، والحج لمن وجب عليه والبيوع على التجار ليحترزوا عن الشبهات والمكروهات في سائر المعاملات .وكذا أهل الحرف، وكل من اشتغل بشيء يفرض عليه علمه وحكمه ليمتنع عن الحرام فيه اه. مطلب في فرض الكفاية وفرض العين

وفى تبيين المحارم: لا شك فى فرضية علم الفرائض الخمس وعلم الإخلاص؛ لأن صحة العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم الرياء؛ لأن العابد محروم من ثواب عمله بالرياء، وعلم الحسد والعجب إذ هما يأكلان العمل كما تأكل النار الحطب، وعلم البيع والشراء والمنكاح والطلاق لمن أراد الدخول فى هذه الأشياء وعلم الألفاظ المحرمة أو المكفرة، ولعمرى هذا من أهم المهمات فى هذا الزمان؛

(وفى الطحطاوى على الدر)وفرض الكفاية اذا قام به البعض فى بلدة سقط عن الباقين فان لم يكن فى البلدة من يقوم به اشتر كواجميعافى المأثم ...... (قوله لنفع غيره)اى من الجهال وانقاذهم من المهالك فلا بد من شخص يقوم بذلك اذ لوترك لضاع الناس (قوله مندوبا)اى مستحبا (قوله وهو التبحر)اى التوسع (قوله فى الفقه)اى سواء كان لنفع غيره او لا كمطالعة المسائل التى لا تقع للعامة (حاشية الطحطاوى على اللهر، جاص ا٣٠ملخصاً)

تعلم جميع القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين، والاشتغال بفرض العين أولى اهو هو يفيد أن تعلم باقى القرآن أفضل من تعلم ما زاد على قدر الحاجة من علم الفقه طوفيه نظر لاستوائهما فى أن كلا من الزائد منهما فرض كفاية، بل قدمنا عن الخزانة قبيل بحث الغيبة

أن جميع الفقه لا بد منه إلخ فراجعه ومفاده :أن تعلم الفقه أفضل تأمل، ثم رأيت التصريح به في شرح الشرنبلالية وكأنه لأن نفعه متعد تأمل (ردالمحتار، ج٢ص ٣٣١، كتاب الحظروالاباحة، بعدفصل البيع، فرع يكره اعطاء سائل المسجد الااذالم يتخط رقاب الناس)

لہذا اہلِ علم حضرات کواس مسکلہ بر مزیدغور کرنے کی ضرورت ہے۔

اس سلسلہ میں بندہ کوغور کرنے سے سیمجھ آتا ہے کہ فقہائے کرام نے مجتبد فیہ مسائل کومطلق منکر کی فہرست میں داخل نہیں مانا، اور جب فاعل اس فعل کواجتہا دیا تقلید کے نتیجہ میں ناجائز نہیں ہوتا، اور اس کی وجہ سے وہ اس کے خلاف کا مکلف ثار نہیں ہوتا۔ لے مکلف ثار نہیں ہوتا۔ لے

ل إن كان الفعل متفقا على بطلانه، فإنكاره واجب على مسلم .أما إن كان مختلفا فيه، فلا إنكار فيه.

قال الزركشى : الإنكار من المنكر إنما يكون فيما اجتمع عليه، فأما المختلف فيه فلا إنكار فيه؛ لأن كل مجتهد مصيب، أو المصيب واحد.ولا نعلمه، ولم يزل الخلاف بين السلف فى الفروع، ولا ينكر أحد على غيره أمرا مجتهدا فيه، وإنما ينكرون ما خالف نصا، أو إجماعا قطعيا أو قياسا جليا، وهذا إذا كان الفاعل لا يرى تحريمه، فإن كان يراه فالأصح الإنكار (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٨، ص ٩٠١، مادة "بطلان")

ويشترط أيضا في المنكر الذي يجب تغييره : أن يكون مما أجمع على تحريمه أو ضعف مدرك القائل بجوازه، وأما ما اختلف فيه فلا ينكر على مرتكبه إن علم أنه يعتقد تحليله بتقليده القائل بالحل (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٣٩، ص ١٢٥، مادة "منكر")

الشرط الرابع:أن يكون المنكر معلومًا بغير اجتهاد، فكل ما هو محل للاجتهاد فلا حسبة فيه وعبر صاحب الفواكه الدواني عن هذا الشرط بقوله:أن يكون المنكر مجمعا على تحريمه،أو يكون مدرك عدم التحريم فيه ضعيفا وبيان ذلك:أن الأحكام الشرعية على ضربين:

أحدهما :ماكان من الواجبات الظاهرة كالصلاة والصيام والزكاة والحج، أو من المحرمات المشهورة كالزنى، والقتل، والسرقة، وشرب الخمر، وقطع الطريق، والغصب، والربا، وما أشبه ذلك فكل مسلم يعلم بها ولا يختص الاحتساب بفريق دون فريق.

والثاني : مَا كَانُ في دُفَّاتُق الأفعال والأقوال مما لا يقف على العلم به سوى العلماء ، مثل فروع العبادات والمعاملات والمناكحات وغير ذلك من الأحكام، وهذا الضرب على نوعين:

﴿ بقيه حاشيه ا گلے صفحے يرملاحظ فرمائيں ﴾

اس کا تقاضایہ ہے کہ اگر کوئی مفتی اینے اجتہاد کے نتیجہ میں خواہ اس کا اجتہاداس جزوی مسلہ میں ہو، دلائل میںغور وفکر کر کے کسی مسئلہ میں ایسے قول کوراج سمجھے، جس کواس کے مخصوص فقہی مسلک میں مرجوح قرار دیا گیا ہے، یاوہ اہل السنة والجماعة کے سی دوسرے امام کے قول کوراج سمجھے، تو اُس کواینے نز دیک راج قول پر عمل کر لینا درست ہے۔ یا

#### ﴿ گزشته صفح کابقیها شیه ﴾

أحدهما :ما أجمع عليه أهل العلم وهذا لا خلاف في تعلق الحسبة فيه لأهل العلم ولم يكن للعوام مدخل فيه.

والثاني :ما اختلف فيه أهل العلم مما يتعلق بالاجتهاد، فكل ما هو محل الاجتهاد فلا حسبة فيه. ولكن هـذا القول ليس على إطلاقه بل المراد به الخلاف الذي له دليل، أما ما لا دليل له فلا يعتد به

ويقرر هذا الإمام ابن القيم بأن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى، أو العمل.

أما الأول فإذا كان القول يخالف سنة أو إجماعا شائعا وجب إنكاره اتفاقا، وإن لم يكن كذلك فإن بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله، وأما العمل فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره بحسب در جات الإنكار، وكيف يقول فقيه لا إنكار في المسائل المختلف فيها، والفقهاء من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالف كتابا أو سنة، وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء . وأما إذا لم يكن في المسألة سنة أو إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم تنكر على من عمل بها مجتهدا أومقلدا وقال الإمام النووي : ولا ينكر محتسب ولا غيره على غيره، وكذلك قالوا :ليس للمفتى ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصا أو إجماعا أو قياسا جليا .وهذا الحكم متفق عليه عند الأئمة الأربعة، فإن الحكم ينقص إذا خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١، ص ٢٥٨، و٢٥٨، مادة "حسبة")

لى قال في جواهر الفتاوى: لو أن رجلا من أهل الاجتهاد برء من مذهبه في مسألة أو في أكثر منها باجتهاد لما وضح له من دليل الكتاب أو السنة أو غيرهما من الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان مأجورا محمودا وهو في سعة منه وهكذا أفعال الأثمة المتقدمين فأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن لما يرغب من غرض الدنيا وشهوتها فهو مذموم آثم مستوجب للتأديب، والتعزير لارتكابه المنكر في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه .اهـ.

ونقل السيوطي في رسالته المسماة بجزيل المواهب في اختلاف المذاهب من فصل الانتقال من مذهب إلى مذهب وهو جائز إلى أن قال وأقول :للمنتقل أحوال:

الأول أن يكون السبب المحامل له على الانتقال أمرا دنيويا كحصول وظيفة أو مرتب أو قرب من الملوك وأهل الدنيا فهذا حكمه كمهاجر أم قيس لأن الأمور بمقاصدها ثم له حالان الأول أن يكون عاريا من معرفة الفقه ليس له في مذهب إمامه سوى اسم شافعي أو حنفي كغالب متعممي زماننا أرباب الوظائف في المدارس حتى أن رجلا سأل شيخنا العلامة الكافيجي -رحمه الله تعالى -

### بلکہ اگر کوئی ایبا عالم دوسرے کواس کے مطابق فتوی دے، بالخصوص جس میں دوسرے کی

#### ﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

مرـة يكتب له على قصة تعليقا بولاية أول وظيفة تشغر بالشيخونية فقال له :ما مذهبك فقال: مـذهبي خبز وطعام يعني وظيفة أما في الشافعية أو المالكية أو الحنابلة فإن الحنفية في الشيخونية لا خبز لهم ولا طعام فهذا أمره في الانتقال أخف لا يصل إلى حد التحريم لأنه إلى الآن عامي لا مذهب له يحققه فهو يستأنف مذهبا جديدا ثانيهما أن يكون فقيها في مذهب ويريد الانتقال لهذا الغرض فهذا أمره أشد وعندى.أنه يصل إلى حد التحريم لأنه تلاعب بالأحكام الشرعية لمجرد غرض الدنيا.

الحال الثاني أن يكون الانتقال لغرض ديني وله صورتان :الأولى أن يكون فقيها في مذهبه وقد ترجح عنده المذهب الآخر لما رآه من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال أو يجوز كما قاله الرافعي ولهذا لما قدم الشافعي مصر تحول أكثر أهلها شافعية بعد أن كانوا مالكية، والشانية أن يكون عاريا من الفقه وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل منه على شيء ووجد مذهب غيره سهلا عليه سريعا إدراكه بحيث يرجو التفقه فيه فهذا يجب عليه الانتقال قطعا ويحرم التخلف لأن التفقه على مذهب إمام من الأثمة الأربعة خير من الاستمرار على الجهل وليس له من التمذهب سوى اسم حنفي أو شافعي أو مالكي فالتمذهب على مذهب أي إمام كان خير من الجهل بالفقه على كل المذاهب فإن الجهل بالفقه تقصير كبير، وقل أن تصح معه عبادة وأظن هذا هو السبب لتحول الطحاوي حنفيا بعد أن كان شافعيا فإنه كان يقرأ على خاله المزنى فاعتاص عليه الفهم يوما فحلف المزني أنه لا يجيء منه فانتقل حنفيا ففتح عليه وصنف كتابه شرح معانى الآثار فكان إذا قرء عليه يقول لو عاش خالي كفر عن يمينه، قال بعض العلماء وقد حكى هذه الحكاية لا حنث على المزني لأن مراده لا يجيء منه شيء في مذهب الشافعي قلت :ولا يستنكر ذلك فرب شخص يفتح عليه في علم دون علم، وفي مذهب دون مذهب وهي قسمة من الله تعالى وكل ميسر لما خلق له وعلامة

الحال الثالث :أن يكون الانتقال لا لغرض ديني ولا لغرض دنيوي بل مجردا عن القصد فهذا يجوز للعامى ويكره أو يمنع للفقيه لأنه قد حصل فقه ذلك المذهب ويحتاج إلى زمن آخر لتحصيل فقه هذا المذهب فيشغله ذلك عما هو الأهم من العمل بما تعلمه وقد ينقضي العمر قبل حصول المقصود من المذهب الثاني فالأولى ترك ذلك انتهت عبارة الرسالة (العقود الدرية في تنقيح الفتاوي الحامدية، ج٢، ص ٣٢٨، مسائل وفوائد شتى من الحظر والإباحة وغير ذلك)

وأما تـفاريع الفقه فلا حاجة إليها للاجتهاد؛ ولأن هذه التفاريع ولدها المجتهدون بعد حيازة منصب الاجتهاد فكيف يكون شرطا في منصب الاجتهاد، وتقدم الاجتهاد عليها شرط .نعم إنما يحصل منصب الاجتهاد في زماننا بممارستها فهي طريق تحصيل الدراية في هذا الزمان، ولم يكن الطريق في زمان الصحابة ذلك ويمكن الآن سلوك طريق الصحابة أيضا. واعلم أن اجتماع هذه العلوم إنما يشترط في حق المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أحكام الشرع، وليس الاجتهاد عند

﴿ بقيه حاشيه الكلِّ صفح يرملاحظ فرما ئيں ﴾

#### جہالت وغیرہ کی وجہ سے تیسیر مقصود ہواورا سے فتنہ یا دشواری سے بچانا پیشِ نظر ہو، تو بعض

#### ﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

العامة منصبا لا يتجزأ بل يجوز أن يفوز العالم بمنصب الاجتهاد في بعض الأحكام دون بعض فمن عرف طرف النظر في القياس فله أن يفتي في مسألة قياسية، وإن لم يكن ماهرا في علم الحديث. ومن نظر في المسألة المشتركة أو مسألة العول يكفيه أن يكون فقيه النفس عارفا بأصول الفرائض ومعانيها، وإن لم يكن حصل الأخبار التي وردت في باب الربا والبيوع فلا استمداد لنظر هذه المسألة منها، ولا تعلق لتلك الأحاديث بها فمن أين تضر الغفلة عنها والقصور عن معرفتها (كشف الأسرار شرح اصول البزدوي، ج ٢ص ٢ ا ،٤١ ، باب أحوال المجتهدين في الاجتهاد والكلام في شرطه وحكمه

كان الاجتهاد يتجزأ عند الجمهور (حجة الله البالغة للدهلوي، ج ا ص٢٦٤، باب حكاية حال الناس قبل المائة الرابعة وبعدها)

قلت هذه الاستدلالات التي أوردها المانعون ليست بقياسات حتى يقال أنه منتف بانتفاء الاجتهاد بـل ادخـال جـزئـي فـي العمومات الكلية الثابتة من الايات والأحاديث وقياسات أصحاب الاجتهاد وهو ليس بمنقطع إلى يوم القيامة وأن انقطع الاجتهاد من ازمنة طويلة علاإن المنقطع إنما هو الاجتهاد المطلق الكلي لا الاجتهاد الجزئي على الراي الاصح في التجزي (ترويح الجنان بحكم شرب الدخان للكنوى، ج ا ص ٩ ٥، مقدمة)

(ودخل) في المستفتى ( المجتهد في البعض) من المسائل الاجتهادية ( بالنسبة إلى) المجتهد (المطلق) نعم حيث قلنا بتجزؤ الاجتهاد فقد يكون الشخص مفتيا بالنسبة إلى أمر مستفتيا بالنسبة إلى آخر (التقرير والتحبير، ج٢ ص٢٥٢،المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد والافتاء) فيـجوز أن يكون شخص مجتهد في بعض المسائل دون بعض ﴿ وهو الحق ﴾ أي القول بالتجزؤ هو الحق كما سبق وجهه، وأنه عليه الأكثر (تيسير التحرير لامير بادشاه، ج٣ص٢٣٦،المقالة الثالثة في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد والإفتاء)

من يجوز له التقليد:

تقدم أن الذي يجوز له التقليد هو العامي ومن على شاكلته من غير القادرين على الاجتهاد. وكذلك من له أهلية الاجتهاد إذا استشعر الفوات لو اشتغل بالاجتهاد في الأحكام، فله أن يقلد مجتهدا فأما المجتهد لو أراد التقليد مع سعة الوقت وإمكان الاجتهاد فقد قال الإمام الشافعي وغيره :ليس له أن يقلد بل عليه أن يجتهد .وقيل : يجوز له التقليد.

ودليل القول بأن الاجتهاد يجب عليه أن اجتهاده في حق نفسه يضاهي النص، فلا يعدل عن الاجتهاد عند إمكانه، كما لا يعدل عن النص إلى القياس.أما إن اجتهد من هو أهل للاجتهاد، فأداه اجتهاده إلى معرفة الحكم، فليس له أن يتركه ويصير إلى العمل أو الإفتاء بقول غيره تقليدا لمن خالفه في ذلك، قال صاحب مسلم الثبوت " : إجماعا "أى بإجماع أثمة الحنفية، لأن ما علمه هو حكم الله في حقه فلا يتركه لقول أحد .ولكن لو أن القاضي المجتهد حكم بالتقليد نفذ حكمه عند أبي حنيفة

### فقہاء ومشائخ کے نز دیک اس کواپیا کرنا اور دوسرے کواس کے مطابق عمل کرنا بھی جائز

ہے۔ لے

#### ﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

على رواية، ولم ينفذ على الرواية الأخرى، ولا على قول الصاحبين والفتوى على قولهما، وهي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة.

والذين قالوا بتجزؤ الاجتهاد يجب عندهم على المجتهد المطلق أن يقلد فيما لم يظهر له حكم الشـرع فيه، فيكون مجتهدا في البعض مقلدا في البعض الآخر، ولكن قيل :إنه ما دام عالما فلا يقلد إلا بشرط أن يتبين له وجه الصحة، بأن يظهره له المجتهد الآخر (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١١ ص ٢١ ١ ، ١٢ ١ ، مادة " تقليد")

لى فلا مانع شرعا من تقليد أئمة المذاهب والمجتهدين المشهورين والمغمورين، كما لامحذور في الشرع من التلفيق بين أقوال المذاهب عملا بمبدأ اليسر في الدين لقوله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ومن المعلوم أن أغلب الناس لامذهب لهم، وإنما مذهبهم مذهب مفتيهم، وهم حريصون على أن يكون عملهم شرعيا (الفقه الاسلامي و ادلتهُ للزحيلي، ج ١، ص • ٩، مقدمات ضرورية عن الفقه، المطلب السادس: الضوابط الشرعية للأخذ بأيسر المذاهب) وجواز التلفيق مبنى على ما قررناه من أنه لا يجب التزام مذهب معين في جميع المسائل، فمن لم يكن ملتزما مذهبا معينا، جاز له التلفيق، وإلا أدى الأمر إلى بطلان عبادات العوام، لأن العامي لا مـذهـب لـه ولـو تـمـذهـب به، ومذهبه في كل قضية هو مذهب من أفتاه بها .كـما أن القول بجواز التلفيق يعتبر من باب التيسير على الناس.

وتـقـليد إمام في جزئية أو مسألة لايمنع من تقليد إمام آخر في مسألة أخرى(الفقه الاسلامي و ادلته، ج ١، ص ٤٠ ١، المطلب السادس: الفرع الرابع-آراء الأصوليين في مسألة اختيار الأيسر أو تتبع الرخص، وفي التلفيق بين المذاهب)

المراد بعموم البلوي :الحالة أو الحادثة التي تشمل كثيرا من الناس ويتعذر الاحتراز عنها ، وعبر عنه بعض الفقهاء بالضرورة العامة وبعضهم بالضرورة الماسة، أو حاجة الناس.وفسره الأصوليون بما تسس الحاجة إليه في عسوم الأحوال (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١٣، ص ٤، مادة "عموم")

عندما يتعلق الأمر بالعموم، وبمصلحة اجتماعية معتبرة، فالأولى بأهل الفتوى أن ييسروا ولا يعسروا، دون تجاوز للنصوص المحكمة، أو القواعد الثابتة.

ولهـذا جعل الفقهاء من موجبات التخفيف :عـمـوم البـلوى بالشيء مراعاة لحال الناس ورفقًا بهم، هـذا بـالإضـافة إلى أن عـصـرنـا الـحـاضـر خاصة أحوج ما يكون إلى التيسير والرفق بأهله(بنوك الحليب، لفضيلة الدكتوريوسف القرضاوي،مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، ج٢، ص ٢٢)

#### ﴿ بقيه حاشيه الكلِّے صفحے يرملاحظ فرمائيں ﴾

اوربعض فقہائے کرام نے بیوضاحت بھی کی ہے کہا گرکوئی عامی شخص جواییے آپ کو برائے نام حنفی، شافعی وغیرہ کہتا ہو، وہ اگر کسی مسئلہ میں اہل السنة والجماعة کے دوسرے مجتبد کے موقف کےمطابق عمل کرے،جس میں کوئی نفسانیت ، دنیاوی غرض اور ہوا پرتی وغیرہ نہ ہو، بالخصوص جبكه كسى ضرورت كى وجه سے ايبا كرے، تو اس كے لئے ايبا كرنا قابلِ ملامت وباعثِ نكيزبين ہے۔ ل

#### ﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

ويَعَخَرَّج منه :أى من جوازِ اتِّباع غيرِ مقلِّده الأوّل، وعدم التضييق عليه، جوازُ اتّباع رخصِ المذاهب :أي أخذَه من المذاهب ما هو الأهونُ عليه فيما يقعُ من المسائل، ولا يمنعُ منه مانع شرعى، إذ للإنسان أن يسلكَ المسلك الأخفُّ عليه إذا كان له إليه سبيلٌ، بأن لم يكن عَمِل بآخر :أي بـقـول آخـر مخالفاً لذلك الأخفّ فيه :أي في ذلك الـمـحلّ المختلف فيه .كذا في (شرح السيد بادشاه) على التحرير.

وقول ابن حَزم: إنّ متَّبعَ الرُّحص فاسقٌ بالإجماع لم يؤخذ به، وهو مردودٌ بما أفتى به العزُّ بن عبدِ السَّلام من أنَّه لا يتعيَّن على العامَّى إذا قلَّدَ إماماً في مسألةٍ أن يقلَّده في سائر مسائل الخلاف؛ لأنَّ الناسَ من زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم إلى أن ظهرتِ المذاهبَ يسألونَ فيما يسنحُ لهم الـعلماء َ المختلفين من غيرِ نكيرٍ، وسواءٌ اتَّبع الرخصَ في ذلك أو العزائم؛ لأنَّ مَن جعلُ المصيبَ واحداً، وهو الصحيح، لم يعيِّنُه، ومَن جعلَ كلُّ مجتهدٍ مصيبٌ فلا إنكار على مَن قلَّد في الصواب. وأمَّا ما حُكِيَ عن ابن حَزُم فلعلُّه محمولٌ على مَن تتبَّعَها من غير تقليدٍ لمَن قال بها، أو على الرخص المركبة في الفعل الواحد . كذا في )(العقد الفريد)

بل قيل :لا يـصــُّ لـلعاميِّ مذهب؛ لأنّ المذهبَ لا يكون إلّا لمَن له نوعُ نظرِ وبصيرةِ بالمذهب، أو لمَن قرأ كتاباً في فروع مذهبٍ وعرف فتاوى إمامه وأقواله، وأمّا مَن لم يتأهل لذلك بل قال :أنا حنفي أو شافعي لم يصر من أهل ذلك المذهب بمجرَّد هذا (الدر الفريد في بيان حكم التقليد، لاحمد بن محمد الحموى المتوفى 4 ٨ • ١ هـ، ص ٨ ١ ، ٩ ١ ، انواع التقليد)

لى وإذا كان هناك أكثر من مجتهد فالمقلد له أن يختار أحدهم، والأولى أن يختار من يثق به أكثر من غيره (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ١٠، ص ٢ ك، مادة "استقبال")

ولا تتصور معاتبة احد من الايمةإذا انتقل واحد من مقلديهم إلى مذهب امام اخر او قلده في بعض الـمسـائـل لالـغـرض نفساني بل لفرض شرعي وقوة دليل لاحت له فاحفظه(إمام الكلام في القراء ة خلف الإمام ،لعبد الحي اللكنوي، ص٢)

لأنه مجتهد فيه) أي موضع اجتهاد صحيح، بمعنى أنه يسوغ فيه الاجتهاد لأنه لم يخالف كتابا ولا سنة مشهورة ولا إجماعا، إذ لو خالف شيئا من ذلك في رأى المجتهد لم يكن مجتهدا فيه(رد المحتار على الدر المختار، ج٣، ص٣٣٨، كتاب الطلاق، باب الخلع)

﴿ بقيه حاشيه الكلِّے صفحے يرملاحظ فرمائيں ﴾

# مرسومه وغير مرسومه كى تعريف

(3) .....مرسومه وغیر مرسومه کے بارے میں اب بھی ہمارا رُبحان اسی تفصیل کی طرف ہے جواس سے پہلے رسالہ کے آخر میں اجمالاً ذکر کی گئی ہے، ہمیں مرسومه وغیر مرسومه کی تعریف میں بنیادی چیز جوفقہائے کرام کی عبارات میں دستیاب ہو گئی ہے وہ معتاداور غیر معتاد طریقے پر ہونا ہے، اس سلسلہ میں کچھ عبارات پہلے پیش کی جاچکی ہیں اور کچھ در بح ذیل ہیں۔ (قول مستبین) و هو صریح لا یحتاج إلی النیة ، اهد . (قول موسوم) اللہ قصود من المرسوم أن یکون علی الوجه المعتاد فی إظهار الأمر عرفا

#### ﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

وظاهره ترجيح التيسير على قوة الدليل(رد المحتار،ج٢،ص • ٥٣٠كتاب البيوع،مطلب مهم في أحكام النقود إذا كسدت أو انقطعت أو غلت أو رخصت)

إن وجد المستفتى أكثر من عالم، وكلهم عدل وأهل للفتيا، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المستفتى بالخيار بينهم يسأل منهم من يشاء ويعمل بقوله، ولا يجب عليه أن يجتهد في أعيانهم ليعلم أفضلها وأن شاء، وإن شاء سأل المفضول مع وجود المفاضل، واحتجوا لذلك بعموم قول الله تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)، وبأن الأولين كانوا يسألون الصحابة مع وجود أفاضلهم وأكابرهم وتمكنهم من سؤالهم.

وقــال الـقـفــال وابـن ســريــج والإسفـرايينـي من الشـافعية :ليــس لــه إلا ســوّال الأعـلـم والأخذ بقوله(الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٣٢، ص ٨٠٨/٤، مادة "فتوى")

ثم اعلم أنه ذكر فى التحرير وشرحه أيضا أنه يجوز تقليد المفضول مع وجود الأفضل .وبه قال الحنفية والمالكية وأكثر الحنابلة والشافعية .وفى رواية عن أحمد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز .ثم ذكر أنه لو التزم مذهبا معينا .كأبى حنيفة والشافعي، فقيل يلزمه، وقيل لا وهو الأصح اهوقد شاع أن العامى لا مذهب له (رد المحتار على الدر المختار، ج ا، ص ٣٨، مقدمة)

مطلب العامى لا مذهب له قلت : وأيضا قالوا العامى لا مذهب له، بل مذهبه مذهب مفتيه، وعلله فى شرح التحرير بأن المذهب على حسبه، أو لمن قد رواعتد المذهب على حسبه، أو لمن قرأ كتابا فى فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى إمامه وأقواله.

وأما غيره ممن قال أنا حنفى أو شافعى لم يصر كذلك بمجرد القول كقوله أنا فقيه أو نحوى اهم وتقدم تمام ذلك فى المقدمة أول هذا الشرح(رد المحتار على الدر المختار، ج٣،ص٠٨، كتاب الحدود، باب التعزير)

كالكتب المعنونة والمحاضر والسجلات والقصص ونحوها اه يحيى (قوله ومستبين غير مرسوم) وهو كناية فيحتاج إلى النية اه.

(قوله لا على وجه الرسم) أى لا على وجه المعتاد فى إثبات المقاصد كما يكتب على الكاغد لتجربة المداد أو القلم أو الخط ونحوها .اه (حاشية الشلبى على تبيين الحقائق ، ج٢ص ٢١٨ ، ايماء الاخرس وكتابته ،مسائل شتى ،بعد كتاب الخنفى كتب الطلاق، وإن مستبينا على نحو لوح وقع إن نوى، وقيل مطلقا، ولو على نحو الماء فلا مطلقا .ولو كتب على وجه الرسالة والخطاب، كأن يكتب يا فلانة :إذا أتاك كتابى هذا فأنت طالق طلقت بوصول الكتاب جوهرة (الدرالمختار)

(قوله إن مستبينا) أى ولم يكن مرسوما أى معتادا وإنما لم يقيده به لفهمه من مقابلة وهو قوله :ولو كتب على وجه الرسالة إلخ فإنه المراد بالمرسوم (ردالمحتار، ج٣ص ٢٣٦، كتاب الطلاق، مطلب في الطلاق بالكتابة قبل باب صريح الطلاق)

ثم اعلم أن هذا في كتابة غير مرسومة أي غير معتادة، لما في التبيين وغيره (ردالمحتار ج٢ص٧٣٤ ، مسائل شتي)

لیکن کیونکہ غیر مرسومہ وضع کے اعتبار سے کنائی نہیں بلکہ کمحق بالکنائی ہے، یعنی طلاق کی نیت وعدم نیت کے اعتبار سے اس کو کنائی کا درجہ حاصل ہے ،اس لیے طلاق کے وقوع کے اعتبار سے اس کووضعی کنائی کا درجہ دے کر بائن طلاق کا تھمنہیں لگایا جائے گا۔

جوبات آپ نے تحریفر مائی ہے بیعض دیگراہلِ علم حضرات نے بھی تحریر فر مائی ہے مگراس کا کوئی ثبوت ہمیں فقہائے حنفیہ کی عبارات میں نہیں مل سکا اگر آپ کے علم میں ایسا کوئی جزئيه بوتو ہميں اس سے مطلع كيا جائے۔

(4).....عندالدية وقوع طلاق كواس فتم كے ساتھ خاص مانا جائے گاجوغير مرسومہ ہے، البتہ ابن قدامه کی عبارت میں بندہ کواس کی تفصیل موصول نہیں ہوسکی اور حنفیہ کے علاوہ دیگر فقہاء کے نز دیک مرسومہ وغیر مرسومہ کی تفصیل نہیں ملتی ، بلکہان کے نز دیک زیادہ فرق نیت اور غیر نیت کے اعتبار سے ملتا ہے،جبیبا کہ ذکر کیا جاچکا۔

(5).....غمز عیون البصائر کی عبارت پرآنجناب کی توجه دلانے برغور کیا گیا،اس کی مکمل

فقال في البزازية :الكتابة من الصحيح والأخرس على ثلاثة أوجه :إن كتب على وجه الرسالة مصدرا معنونا وثبت ذلك بإقرار أو بالبينة فكالخطاب .وإن قال :لم أنو به الخطاب لم يصدق قضاء وديانة .وفي المنتقى :أنه يدين ولو كتب على شيء يستبين عليه امرأته أو عبده كذا إن نوى صح وإلا فلا، ولو كتب على الهواء أو الماء لم يقع شيء وإن نوى، وإن كتب : امرأته طالق؛ فهي طالق بعث إليها أو لا (الاشباه والنظائر، ص٢٩٣، الفن الثالث من الأشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق، احكام الكتابة)

قوله: وإن كتب امرأته طالق فهي طالق بعث إليها أو لا. يعني إذا نوى كما يعلم من قوله ولو كتب على شيء يستبين إلخ (غمز عيون البصائر في شرح الاشباه والنظائر، ج٣ص٧٣، الفن الثالث من الأشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق، احكام الكتابة)

اس لئے آپ کی تنبیہ بھی جہاں عبارت میں مراد غیر مرسوم ہی ہے اور علمی و تحقیقی سلسلہ میں جو غیر مرسوم کے بجائے مرسوم تحریر کیا گیا ہے وہ ہماری کتابت یا ہم کی غلطی ہے۔ لے (6) ..... متعلقہ مسئلہ کے بارے میں مرسومہ و غیر مرسومہ ہونے کے اعتبار سے تھم کے فرق کے ساتھ غیر فقہا نے احناف کی کتب میں باوجود تلاش کے عبارت موصول نہ ہوسکی۔ البتہ ''مو سوعة الفقهیة الکویتیة ''وغیرہ میں جوعبارت دستیاب ہوئی ،اس سے معلوم ہوا کہ مرسومہ و غیر مرسومہ کا فرق حنفیہ کے علاوہ ویگر فقہاء کے نزدیک نہیں ہے، اور دیگر فقہا نے کرام کے اقوال اس مرتبہ کی اشاعت میں شامل کر لئے گئے ہیں۔ جزا کم اللہ تعالی خیر الجزاء و اللہ سُبنہ کا نه و تعکلی اغلم و عِلْمُهُ اَتَہُ وَ اَحْکُمُ. گھررضوان گھررضوان میں المطفر / 1436ھ ، 23 / دیمبر/ 2014ء

خمّ شر

اضافه واصلاح: 2 /صفرالمظفر /1437 هـ،15 / دسمبر 2015ء

بسم الثدالرحمن الرحيم

علمي مخقيق سلسا

النظروالفكرفي مبدء السفر والقصر لعني

# سفراور قصركي ابتداء وانتهاء

مسافت سفرکے فاصلہ کا اعتبارگھر سے ہوگا ياايينموضع اقامت كي حدود ين فكل كراور قصر كاحكم كهال سي شروع هوگا؟ مبدءِسفراورمبدءِقصردونوںمتحدین یامختلف؟ اس موضوع بيملمي بحث اورراج نقطه نظر كي تحقيق

مفتئ محمر رضوان

اداره غفران راولپنڈی یا کستان

**€** 573 **≽** 

بسم الثدالرحمن الرحيم

ملمى وتخقيقى سلسله

# بِدَايَةُ السَّفَرِوَ الُقَصُرِفِيُ حَالَةِ الْحَصُرِوَ الْمِصُرِ

# شهر کی حدوداور مقیم ہونے کی حالت میں سفر وقصر شروع ہوجانے کا حکم

بعض اہلِ علم حضرات کا پیہ خیال تھا کہ مبدءِ قصروسفریاان میں سے کوئی ایک اگر نص پربئی ہوتواس کی پابندی بہرصورت لازی ہے، اورا گران دونوں یاان میں سے کسی ایک کا مدار عرف پر ہوتو آج کل شہروں کے وسیع اور آبادیوں میں تسلسل ہوجانے کی وجہ سے شہر کے مرکز ''جہاں سے دوآبادیوں کے درمیانی فاصلہ کا اعتبار کیا جاتا ہے''کو یا پھر بس اڈے، اسٹیشن، اگر پورٹ وغیرہ جہاں سے سوار ہواجاتا ہے کومبدءِ قصروسفریا کوئی ایک قراردینے کی گنجائش ہونی چاہئے، کیونکہ ان مقامات سے سوار ہونے کے بعدعرف میں انسان مسافر سمجھا جاتا ہے۔

اس كجواب مين يمضمون 'بِدَايَةُ السَّفَ وَالْقَصُ وِفِي عَالَةِ الْحَصُو وَالْمِصُو ''كَنام سے مرتب كيا كيا، جس كَضمن مين مزيد كَي اہم اور پيچيده مسلول پرجى روشنى ڈالى گئ ہے۔

> مصنّف مفتی محمر رضوان اداره غفران راولپنڈی پاکستان

بسم الثدالرحن الرحيم

# منعُ مبدءِ السفر قبل مبدءِ القصر

اس رسالہ میں سفراور قصریا ان میں سے سی ایک کے موضع اقامت میں شروع ہونے پرایک صاحب علم کی طرف سے پیش کئے جانے والے تفصیلی دلائل پر نفتر وتجرہ کیا گیاہے

اور مبدءِ سفر وقصر دونوں میں سے سی ایک کے بھی موضع اقامت میں مخقق نہ ہونے پر پیش کئے جانے والے شبہات واعتراضات کا جائزہ لیا گیا ہے۔ اوراس کوملمی و تحقیقی سلسلہ نمبر ۲۰۵ کے ضمیمہ کی حیثیت سے شائع کیا جارہا ہے۔

> مؤلف مفتی محمد رضوان

اداره غفران راولینڈی پاکستان

بسم الله الرحمان الرحيم

# مجنون ،غضبان

# سكران كي طلاق

طلاق واقع ہونے کے لیےعاقل ہونے کی شرط اورغیرعاقل کی حقیقت اوراس کے اوصاف واقسام کی بحث ،غضب وغصہ کی حالت میں طلاق کا تھم اورغصہ کے درجات مخطی کی طلاق سكران كي حقيقت اورسكران كي طلاق كاحكم

مفتى محد رضوان

اداره غفران حياه سلطان راولينذى

(جمله حقوق تجق اداره غفر ان محفوظ ہیں )

مجنون، غضبان اورسكران كى طلاق

نام كتاب:

مفتي محمر ضوان

مؤلف:

طباعتِ اوّل:شوال 1431 هيتمبر 2005ء - طباعتِ ششم: شعبان 1437 همّي 2016ء

102

صفحات:

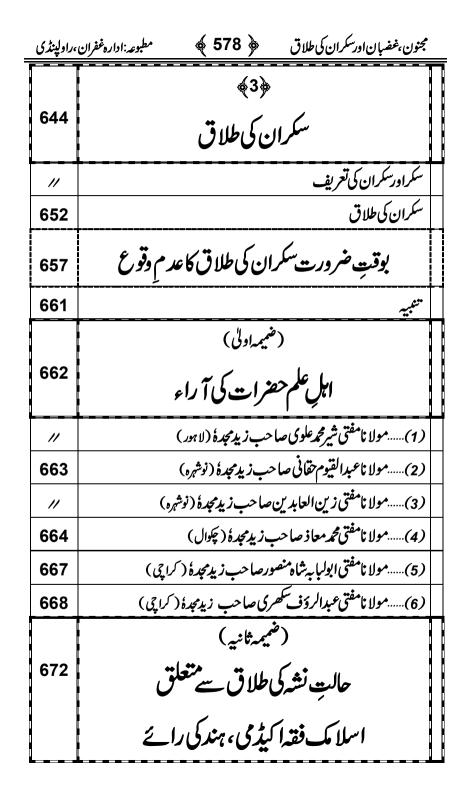
ملنے کا پہتہ

كتب خانداداره غفران جاه سلطان كلى نمبر 17 راوليندى ياكستان فون 051-5507270 فيل 051-5507270

# فيرسث

مضامين

| 579 | تمهید<br>(ازموّلف)                    |
|-----|---------------------------------------|
| 580 | ﴿1﴾<br>مجنون کی طلاق                  |
| 584 | وقوع طلاق کے لیے اہل وعقل ہونے کی شرط |
| 586 | غيرعاقل افراد كي اقسام                |
| 592 | مخطی کی طلاق                          |
| 597 | مکرَ ه کی طلاق                        |
| 599 | <2﴾<br>غضبان کی طلاق                  |
| 604 | غضب کے درجات مااقسام کی بحث           |
| 634 | مغلوبيةِ عقل كادعوى كب قبول موكا؟     |
| 639 | عبيه                                  |



#### ----بسم الله الرحمٰن الرحيم

# تمهيد

مجنون ( یعنی مغلوب العقل مع اپنی تمام انواع کے ) غضبان اور سکران بی<sub>ه</sub> تینوں قتم کے اشخاص ایسے ہیں کہ جن کی طلاق کے حکم کی تحقیق کرتے وقت متعدد غلط فہمیاں پیدا ہو جاتی ہیں اوران سے متعلق بعض پہلوا پسے ہیں جو کہ غیر متنے یامنتشر ہونے کی وجہ سے بعض اہل علم کے لیے باعث ِتشویش بنے رہتے ہیں۔ بندہ کوخود بھی ان پہلوؤں کی تحقیق کا موقعہ نہیں مل سکا تھااور کئی چیزوں میں ابہام محسوس ہوتا تھا۔جس کی تحقیق کے لیے منتشر مواد بندہ نے مجتمع کیا ہوا تھا۔اسی دوران بعض اہلِ علم حضرات کی طرف سے اس موضوع پر کچھالیی تحریرات موصول ہوئیں ؛ جن میں غیرمغلوبُ انتقل کو بھی مغلوبُ انتقل کا درجہ دے کر اس کی طلاق کو غیرمعتبر قرار دیا گیا تھا، اور علامہ شامی رحمہ اللہ کی بعض عبارات سے بےموقع استدلال کیا گیا تھا۔جس کے بعداس موضوع کی اہمیت کا اور شدت کے ساتھ احساس پیدا ہوا۔ اور مختلف پہلوؤں پرادارہ غفران کےاحباب کااس سلسلہ میں اجتماعی غور وفکر ہوا،اس غور وفکر کے نتیجہ میں بندہ نے مذکورہ تینوں قتم کے اشخاص کی تحقیق اوران کی طلاق کے وقوع وعدم وقوع کے اعتبار سے ایک مضمون قدرے تفصیل کے ساتھ مرتب کیا ،اور بعض شبہات واشكالات كا ايني بساط كي حد تك جواب بهي تحرير كيا، اور ابتدائي مسوده بعض ابلِ علم وفقه حضرات کی خدمت میں پیش کیا،جس بربعض حضرات نے کچھ مشور ہے اور بعض حضرات نے تنقید فرمائی،اس کے بعد بندہ نے اس مضمون پر مکر رغور وفکر کیا،اور پچھامور کی مزید وضاحت کی ،اور پیمضمون رسالہ کی شکل میں شائع بھی ہوا،اباس کی دوبارہ نظرِ ثانی کے بعداس کو علمی و خقیقی رسائل کی جلد کا حصہ بنا کرشائع کیا جار ہاہے۔

### محدرضوان

5/صفرالمظفر/1437\_18/نومبر/2015ء بروزبده،اداره غفران،راولپنڈی

**(1)** 

# مجنون كي طلاق

مغلوبُ العقل کی طلاق کا حکم معلوم کرنے کے لئے سب سے پہلے اس سلسلہ میں وارد ہونے والی چنداحادیث وروایات ذکر کی جاتی ہیں۔

حضرت ابنِ عباس رضی الله عنه سے روایت ہے کہ:

ل قال الحاكم:

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.

وقال الذهبي في التلخيص:

على شرطهما.

افراد سے اٹھالیا گیاہے، ایک مجنون سے جس کی عقل مغلوب ہو، اور ایک سونے والے سے یہاں تک کہوہ بیدار ہوجائے،اورایک بیجے سے یہاں تک کہوہ بالغ ہوجائے؟ حضرت عمر رضی اللہ عنہ نے فر مایا کہ آپ نے سیج فر مایا، اور حضرت عمر رضی الله عنه نے اس مجنون عورت کو بری کر دیا (مام)

اس روایت سے جہاں ایک طرف یہ بات معلوم ہوئی کہ معتوہ کی طلاق واقع نہیں ہوتی ،اسی کے ساتھ ریجھی معلوم ہوا کہ معتوہ کی طلاق واقع نہ ہونے کی وجداس کا مغلوب انعقل ہونا ہے۔ یمی وجہ ہے کہا گرمعتوہ افاقہ اور صحت کی حالت میں طلاق دے، جبکہ اس کی عقل مغلوب نہیں تھی،تواس کی طلاق واقع ہوجائے گی۔ ل

حضرت على رضى الله عنه سے روایت ہے کہ:

أَنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: رُفِعَ الْقَلَمُ عَنُ ثَكَرَفَةٍ، عَنِ النَّائِم حَتَّى يَسْتَيُ قِظَ، وَعَنِ الْمَعْتُوهِ، أَوْ قَالَ: ٱلْمَجْنُونِ حَتَّى يَعُقِلَ، وَعَنِ الصَّغِير حَتَّى يَشِبُّ (مسند الإمام أحمد) ل

لے چنانچامام تر ذی رحمہ اللہ اس طرح کی ایک حدیث تقل کرنے کے بعد فرماتے ہیں:

والعمل على هـذا عندأهل العلم من أصحاب النبي مُلَيُكُ وغيرهم أن طلاق المعتوه المغلوب على عقله لايجوز إلا أن يكون معتوها يفيق الأحيان فيطلق في حال إفاقته (سنن الترمذي، تحت رقم الحديث ١١٢، كتاب الطلاق، باب ماجاء في طلاق المعتو ٥)

ترجمہ: اس حدیث پرحضو ولی اللہ کے صحاب اور دیگراہل علم حضرات کاعمل ہے کہ معتوہ جس کی عقل مغلوب ہو، أس كي طلاق واقع نهيں ہوتى؛ ہاں اگر كوئى ابيهامعتوہ ہو، كەبعض اوقات أس كوافا قه ہوجا تا ہوتو وہ افاقہ كي حالت میں طلاق دیے تو واقع ہوجاتی ہے (تر مذی)

ل رقم الحديث ٩٥٦، ابوداؤد، رقم الحديث ٣٠٠٥، ترمذى، رقم الحديث ١٣٣٣، ابن ماجه، رقم الحديث ٢٠٢٢.

قال شعيب الارنؤوط: صحيح لغيره (حاشية مسند احمد)

وقـال ايـضــأ:حـديـث صحيح، وهذا إسناد رجاله ثقات لكنه منقطع، فإن أبا الضحي -وهو مسلم بن صبيح -لم يدرك عليا فيما قاله الترمذي في "اختصار السنن" (حاشية سنن ابي داؤد)

ترجمه: نبي صلى الله عليه وسلم نے فرمايا كه تين قتم كولوكوں سے قلم (يعني مكلّف ہونے کا حکم) اُٹھالیا گیا ہے، ایک سوتے ہوئے شخص سے یہاں تک کہ بیدار ہوجائے ،دوسرےمعتوہ یا مجنون سے بہاں تک کعقل درست ہوجائے ،اور تنسرے بچے سے بہال تک کہ جوان (یعنی بالغ) ہوجائے (منداحم، ابوداؤد)

اس طرح کی احادیث اور سندوں سے بھی مروی ہیں۔ ا

مٰدکورہ احادیث میں تین قتم کے افراد سے قلم مرفوع ہونے کے ساتھ ساتھ ان میں سے ہر ا یک قتم کے فرد کے ساتھ مرفوع القلم ہونے کی غایت اور حدکو بھی لفظِ ' دختی'' کے ساتھ بیان کردیا گیاہے، چنانچہ نائم کے ساتھ استیقاظ، حبی کے ساتھ احتلام یا شباب، اور مجنون کے ساتھ عقل کولا کرسب کی غایت کو بیان کر دیا گیا۔

جنون کی غایت عقل کی در لیگی کو بتلایا گیاہے، جس سے مجنون کی علت کا مغلوب العقل (كاملاً او ناقصاً ) بونامعلوم بوا، اوريبي علت معتوه مين بهي يائي جاتى ب، البزااعادة عقل تک اس کا بھی وہی حکم ہے، جو مجنون کا ہے۔

اورنائم ونابالغ سے قلم مرتفع ہونے لیعنی غیر مكلّف ہونے كى اصل وج بھى مغلوب العقل ہونا ہى تھی کیکن ان کی تعبیر مغلوب العقل سے مناسب نتھی (کے سیا سینجیع )اس لئے ان کی تعبیر

ل عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال ": رفع القلم عن ثلاث :عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل "، وقد قال حماد ": وعن المعتوه حتى يعقل "(مسند الإمام أحمد، رقم الحديث ٢٣٢٩)

قال شعيب الارنؤوط:إسناده جيد(حاشية مسند احمد)

عن عائشة، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم -قال" : رفع القلم عن ثلاثة :عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المجنون حتى يعقل، أو يفيق."

قال أبو بكر في حديثه" : وعن المبتلى حتى يبرأ (سنن ابن ماجه، رقم الحديث ٢٠٩١)

قال شعيب الارنؤوط:إسناده صحيح (حاشية سنن ابن ماجه)

عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ": وفع القلم عن ثلاثة :عن النائم حتى يستيقظ، وعن المعتوه حتى يفيق، والصبي حتى يعقل أو يحتلم" (المعجم الكبير للطبراني رقم الحديث ١١١١)

الگ اختیار کی گئی۔ لے

ملح ظارہے کہا کثر فقہائے کرام کے نزدیک نابالغ بچہ کی طلاق واقع نہیں ہوتی۔ البتہ امام احمد کے مشہور قول کے مطابق جو بچہ نابالغ مگر سمجھدار ہو، جو طلاق کی حقیقت اور بیوی کی جدائیگی وحرمت کو بمجھتا ہو،اگرچہ وہ دس سال سے کم کا ہو، تو اس کو طلاق دینا اوراس کا کسی کواپٹی بیوی کے لئے طلاق دینے کا وکیل بنانا جائز ہے۔ س

ل يشترط بالاتفاق القصد في الطلاق : وهو إرادة التلفظ به، ولو لم ينوه، أي إرادة لفظ الطلاق لم عناه، بألا يقصد بلفظ الطلاق غير المعنى الذي وضع له، ولا يشترط في هذا الركن إلا تحقيق السمراد به، فلا يقع طلاق فقيه يكرره، ولا طلاق حاك عن نفسه أو غيره؛ لأنه لم يقصد معناه، بل قصد التعليم والحكاية، ولا طلاق أعجمي لقن لفظ الطلاق بلا فهم منه لمعناه . ولا يقع طلاق مر بلسان نائم أو من زال عقله بسبب لم يعص به، ويلغو، وإن قال بعد إفاقته أو استيقاظه :أجزته أو أوقعته للحديث المتقدم : رفع القلم عن ثلاث، ومنها :النائم حتى يستيقظ ولانتفاء القصد.

ولا تشترط عند الحنابلة النية للطلاق في حال الخصومة أو في حال الغضب(الفقه الاسلامي وادلتةً للزحيلي، ج 9 ص ٢ ٨٨٨ ،القسم السادس،الباب الثاني،الفصل الاول،المبحث الثاني)

لم الطلاق رفع قيد الزواج ويترتب عليه التزامات مالية، فلذلك لا يصح طلاق الصبى مميزا أو غير مسيز، وأجاز الحنابلة طلاق مميز يعقل الطلاق ولو كان دون عشر سنين، بأن يعلم أن زوجته تبين منه وتحرم عليه إذا طلقها، ويصح توكيل المميز في الطلاق وتوكله فيه؛ لأن من صح منه مباشرة شيء، صح أن يوكل وأن يتوكل فيه، ولا يصح عند الفقهاء أن يطلق الولى على الصبى بلا عوض لأن الطلاق ضرر (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢١ص ٣٢، مادة "صغر")

ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم وقوع طلاق الصغير مميزا أو غير مميز، مراهقا أو غير مراهق، أذن له بذلك أم لا، أجيز بعد ذلك من الولى أم لا، على سواء، ذلك لأن الطلاق ضرر محض، فلا يملكه الصغير ولا يملكه وليه، ولقول النبى -صلى الله عليه وسلم -رفع القلم عن ثلاثة :عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبى حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل .وخالف الحنابلة في الصبى الذي يعقل الطلاق، فقالوا :إن طلاقه واقع على أكثر الروايات عن أحمد .أما من لا يعقل فوافقوا الجمهور في أنه لا يقع طلاقه (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢ ص ١٣) مادة "طلاق،")

مسألة، قال : (وإذا عقل الصبى الطلاق، فطلق، لزمه) وأما الصبى الذى لا يعقل؛ فلا خلاف فى أنه لا طلاق له، وأما الذى يعقل؛ فلا خلاف فى أنه لا طلاق له، وأما الذى يعقل الطلاق، ويعلم أن زوجته تبين به، وتحرم عليه، فأكثر الروايات عن أحمد أن طلاقه يقع . اختارها أبو بكر، والخرقى، وابن حامد . وروى نحو ذلك عن سعيد بن المسيب، وعطاء، والحسن، والشعبى، وإسحاق . وروى أبو طالب، عن أحمد : لا يجوز طلاقه حتى يحتلم. وهو قول النخعى، والزهرى، ومالك، وحماد، والثورى، وأبى عبيد، وذكر أبو عبيد، أنه قول أهل العراق وأهل الحجاز . وروى نحو ذلك عن ابن عباس؛ لقول النبى -صلى الله عليه وسلم : -رفع

# وتوع طلاق کے لیے اہل وعقل ہونے کی شرط

اس فتم كى احاديث وروايات اورقر آن وسنت كے اصولى دلائل وقواعد كے پيشِ نظر فقهائے اصولين نے بياصول قائم فرمايا ہے كہ:

بعض تصرفات نافذ ہونے کا حکم دائر کرنے کے لئے (جس میں ایقاعِ طلاق بھی داخل ہے) اداء وتصرف کی اہلیت کا ہونا شرط ہے، تا کہ فعل کوقصد کی طرف منسوب کیا جائے ، اور اہلیت عقل سے تحقق ہوتی ہے۔ ل

لیکن عقل دراصل ایک امر مخفی یا امر باطن ہے جس کے حقیقی وجود وعدم سے ہر شخص کو آگاہ و مطلع ہونا اوراس کو ضبط میں لا نامعتعذر تھا، اس لئے عقل کی معرفت اقوال وافعال کی در تنگی پر رکھدی گئی ہے، پس جب کوئی بالغ ہوجائے اور کوئی ایساسب نہ پایا جائے جو اختلالِ عقل رخواہ وہ اختلال زوالِ عقل کی شکل میں ہویا نقصانِ عقل کی شکل میں ) کی دلیل ہو (جو کہ اختلال واختلاطِ اقوال وافعال ہے )

### ﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

القلم عن الصبى حتى يحتلم. ولأنه غير مكلف، فلم يقع طلاقه كالمجنون . ووجه الأولى قوله -عليه السلام :-الطلاق لمن أخذ بالساق .

وقوله: كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله. وروى عن على -رضى الله عنه -أنه قال: اكتـموا الصبيان النكاح فيفهم منه أن فائدته أن لا يطلقوا. ولأنه طلاق من عاقل صادف محل الطلاق، فوقع كطلاق البالغ(المغنى لابنِ قدامة الحنبلي، جــ/ص ٣٨٠، ١ ٣٨، كتـاب الطلاق، مسألة عقل الصبى الطلاق فطلق

ل ذهب الفقهاء إلى عدم صحة طلاق المجنون والمعتوه لفقدان أهلية الأداء في الأول، ونقصانها في الثاني، فألحقوهما بالصغير غير البالغ، فلم يقع طلاقهما لما تقدم من الأدلة.

وهـ أن في الجنون الدائم المطبق، أما الجنون المتقطع ، فإن حكم طلاق المبتلى به منوط بحاله عند الطلاق، فإن طلق وهو مجنون لم يقع، وإن طلق في إفاقته وقع لكمال أهليته . وقد ألحق الفقهاء بالسمجنون النائم، والمغمى عليه، والمبرسم، والمدهوش، وذلك لانعدام أهلية الأداء لديهم ولحديث النبى -صلى الله عليه وسلم - رفع القلم عن ثلاثة.... وحديث : لا طلاق ولا عتاق في إغلاق (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢ ٢ ص ١ م مادة "طلاق")

توعاقل اورا دراكي صحيح كاحامل سمجها جائے گاءاوراس كى طلاق كوقضاء معترقر ارديا جائے گا۔ جبیها که قصر کی اصل علت مشقت تھی جو عاد تا سفر میں پیش آیا کرتی ہے، کیکن مشقت ایک ام<sub>ر</sub> اعتباری تھی جس کی تعیین متعذر تھی اس لیے مخصوص مدتِ مسافت کو مشقت کے قائم مقام قرار دے کراسی کوقصر کی علت قرار دیدیا گیا۔

اس کے بعدخواہ کسی مسافر کوغیر معمولی درجے کی مشقت کا احساس بھی نہ ہوتب بھی قصر کا حکم برقراررہےگا۔

اسی طرح مثلًا نقضِ وضو کا اصل سبب خروج نجس (جس میں رہے بھی شامل ہے) تھا،کیکن نائم کے حق میں اس کا فیصلہ دشوار تھا اس لیے نوم ہی کو جو کہ عادماً استرخاءِ مفاصل کا (جس میں صلقۂ مقعد کا استرخاء بھی شامل ہے ) سبب تھا ، اس کوخروج رتے کے قائم مقام قرار دیدیا گیااوراسی پرنقضِ وضوکا حکم لگادیا گیا۔ ل

لى ثم أصل العقل يعرف بالعيان وذلك نحو أن يختار المرء في أمر دنياه وأخراه ما يكون أنفع لديه ويعرف به مستوى عاقبة الأمر فيما يأتيه ويذره ونقصانه يعرف بالتجربة والامتحان وبعد الترقي عن درجة النقصان ظاهرا تتفاوت أحوال البشر في صفة الكمال فيه على وجه يتعذر الوقوف عليه فأقام الشرع اعتدال الحال بالبلوغ عن عقل مقام كمال العقل حقيقة في بناء إلزام الخطاب عليه تيسيرا عل العباد (اصول السرخسي، ج٢ ص ١ ٣٣، فصل في بيان أهلية الأداء)

ولا طريق لنا إلى الوقوف عن حد ذلك (اي العقل)بل الله تعالى هو العالم بحقيقته أقيم السبب الـظاهـ في حقنا وهو البلوغ من غير آفة مقام كمال العقل تيسيرا وبني التكليف عليه؛ لأن اعتدال العقل يحصل عنده غالبا؛ لأن بكمال البنية يكمل قوى النفس فيكمل بكمال البنية العقل إذا لم تعارضه آفة (كشف الاسرار شرح اصول البزدوى، جلد٢ص٥ ٣٩، باب بيان شرط الراوى، باب تفسيرشروط الراوى وتقسيمها)

أن الله تعالى إنما شرع العلل لنسبة الأحكام إليها تيسيرا على العباد فإن إيجابه كان غيبا عنهم فلم يكن بـد من عـلـل ظاهرة تضاف الأحكام إليها دفعا للحرج عنهم أو الوقوف على الإيجاب متعذر فكانت علل الشرع في الظاهرة أمارات على الإيجاب في الحقيقة كما قرع سمعك غير مرة فلو جعلنا العقل علة موجبة للأحكام نفسه مع أنه أمر باطن كان مؤديا إلى العسر والحرج العظيم لتعذر الوقوف على الأمور الباطنة وهو خلاف موضوع العلل لأنها وضعت للتيسير فلا يجوز والله أعلم في هذا أي في الأهلية على تأويل المذكور (كشف الاسرار شرح اصول البزدوي، جم، ص ٢٣٨، باب معرفة أقسام الأسباب والعلل والشروط، باب بيان العقل

# غيرعاقل افرادكي اقسام

فقہائے اصولین نے ضبط میں لانے کے لئے بعض عوارضِ اہلیت کو (سواء کان کا ملاً اوناقصاً) جو عادماً ظاہری اقوال وافعال میں اختلاط واختلال اور فساد کا باعث ہوتے ہیں، مغلوب العقل ومختل العقل ہونے کے قائم مقام قرار دے دیا ہے،خواہ وہ غلبہ یا اختلال زوالِ عقل و فہاہے عقل کی شکل میں۔ لے و فہاہے عقل کی شکل میں۔ لے

### ﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

لما كان العقل متفاوتا في الاشخاص تعذر العلم بان عقل كل شخص هل بلغ المرتبة التي هي مناط التكليف فقدر الشارع تلك المرتبة بوقت البلوغ اقامة للسبب الظاهر مقام حكمه كما في السفر والمشقة لحصول شرائط كمال العقل واسبابه في ذالك الوقت (شرح شرح المنار للعلامة الشامي ص ٢٣٩، فصل في بيان الاهلية للخطاب)

قوله :(ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ) لصدوره من أهله في محله......وأشار إلى شرطه بالبلوغ، والعقل وهو تكليف الزوج(البحرالرائق، جلد٣، ٣٢٣، كتاب الطلاق)

ويعرف العقل بما يصدر عنه من الأقوال والافعال بحسب المالوف بين الناس فمن بلغ الحلم ولم يظهر خلل في قواه العقلية صار مكلفا (اصول الفقه الاسلامي لدكتور ذهيلي جلد اصفحه ١٥٨) ولما تفاوتت العقول في الأشخاص تعذر العلم بأن عقل كل شخص هل بلغ المرتبة التي هي مناط التكليف؟ فقدر الشارع تلك المرتبة بوقت البلوغ إقامة للسبب الظاهر مقام حكمه كما في السفر، والمشقة، وذلك لحصول شرائط كمال العقل وأسبابه في ذلك الوقت بناء على تمام التجارب الحاصلة بالإحساسات الجزئية والإدراكات الضرورية، وتكامل القوى الجسمانية من الممدركة، والممحركة التي هي مراكب للقوة العقلية بمعنى أنها بواسطتها تستفيد العلوم ابتداء، وتصل إلى المقاصد (شرح التلويح على التوضيح لمسعود بن عمر التفتاز اني الشافعي، ج٢، و ٣٠٠القسم الثاني من الكتاب في الحكم، باب المحكوم عليه)

ل قد يعترض اهلية الاداء بعض العوارض فتؤثر فيها والعوارض هي مايطرء الانسان فيزيل اهليته او ينقصها او يغير بعض احكامها وهي نوعان: عوارض سماوية: وهي التي لم يكن للشخص فيها اختيار واكتساب.

عـوارض مـكتسبة: وهي التي يكون للشخص فيها دخل باكتسابها او ترك ازالتها والسماوية اكثر تغييراً واشد تأثيراً (اصول الفقه الاسلامي، ج ا ،ص١٨ )

الشرط الثالث -العقل:

-ذهب الفقهاء إلى عدم صحة طلاق المجنون والمعتوه لفقدان أهلية الأداء في الأول، ونقصانها ﴿بِتِيماشِياكُلُ صَحْحِ بِرِلما حَقْهُ رِما تَيْنِ ﴾ پس کسی انسان میں ان عوارض کے یائے جانے پر ہی مغلوب انعقل ہونے کا ظاہر میں حکم لگا دیا جا تا ہے ،خواہ انعوارض میں مبتلا بعض اشخاص کی نفسش الامر میں عقل بالکلیہ زائل بھی نہ ہوئی ہو،اورعلم وقصد وغیرہ دونوں پاکسی ایک کا فقدان بھی نہ ہوا ہو، جبیبا کہ مذکورہ مریضوں میں بعض اوقات ان کا فقد ان نہیں ہوتا، و هو مشاهد ل

فقہائے اصولیین نے مجنون،معتوہ،مدہوش،مبرسم اور معمٰی علیداور صبی کوعوار ضِ اہلیتِ ساوی میں شار کیا ہے اوران عوارض میں مبتلا اشخاص کوفقہائے کرام نے مختل انعقل ومغلوب انعقل قراردیتے ہوئے ان کی طلاق کومؤ ٹرنہیں مانا، کیونکہ ان اشخاص کے اقوال وافعال میں اختلاط واختلال پایاجا تاہے۔ سے

### ﴿ كُرْشته صَفِّحِ كَالِقِيهِ هَا شِيهِ ﴾

في الثاني، فألحقوهما بالصغير غير البالغ، فلم يقع طلاقهما لما تقدم من الأدلة.

وهـذا في الجنون الدائم المطبق، أما الجنون المتقطع ، فإن حكم طلاق المبتلي به منوط بحاله عند الـطـلاق، فإن طـلـق وهو مجنون لم يقع، وإن طلق في إفاقته وقع لكمال أهليته .وقـد ألحق الفقهاء بـالـمـجنون النائم، والمغمى عليه ، والـمبـرسم، والمدهوش، وذلك لانعدام أهلية الأداء لديهم ولحديث النبي -صلى الله عليه وسلم -رفع القلم عن ثلاثة) وحديث :لا طلاق ولا عتاق في إغلاق (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢ ٢ ، ص ١ ٥ ، مادة "طلاق")

لے کیونکہ علم وقصدوغیرہ امور باطنہ میں سے ہیں جن کی حقیقت پرمطلع ہونا اور درجہ بندی کرنا متعذرہے، لہذاوہ عوارض جوا توال وافعال میں عاد تاعالب طور پرفساد پیدا کردیں بھم دائر کرنے کے لئے خود مغلوب انعقل ہونے کے قائم مقام ہیں، اورعلم وارادہ میں سے کسی ایک کا فقدان ہونے کی صرف ایک صورت خارج میں ممکن ہے،اوروہ ارادہ کا فقدان ہے ( کذا فی امدادالفتاوي ج ٢ص ٤٠٨، كتاب الطلاق مطبوعه: مكتبه دارالعلوم كراجي)

ر ہاپیشبرکہاس علم دارادہ کا اعتبار کیوں نہیں کیا گیا، جواب بیہ ہے کہ فسادِ اقوال وافعال کی دلیل کے ہوتے ہوئے وہ ادراک تصحیح سے حاصل نہیں ہوتے۔

فما دام في حال غلبة الخلل في الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله وإن كان يعلمها ويريدها لأن هذه المعرفة والإرائة غير معتبرة لعدم حصولها عن الإدراك الصحيح كما لا تعتبر من الصبي العاقل (ردالمحتار، ج٣ص ٢٣٣، كتاب الطلاق، مطلب في تعريف السكران)

٢ بعض فقهائ كرام نے مجنون كومعدوم العقل اورمعتو كوناقص العقل اورميسى كي طرح قرار ديا ہے۔

اور معتوه اور مجنون میں فرق بدیمیان فرمایا ہے کہ معتوہ مختلط الکلام، فاسدالند بیراور قلیل الفہم ہوتا ہے کیکن مارتا پیٹیتا اور گالی گلوج نہیں کرتا جبکہ مجنون مارتا پیٹیتااورگا لی گلوچ بھی کرتا ہے۔ پھر مدہوق کومجنون کی شم قرار دیا ہے۔اور مبرسم (یعنی ہذیانی بیاری جس ﴿ بقيه حاشيه الكلِّے صفحے يرملاحظ فرمائيں ﴾

# ملحوظ رہنا جا ہے کہ عوارضِ اہلیت ان مذکورہ اشخاص کے ساتھ ہی خاص نہیں، بلکہ جو بھی بیاریاں ان

### ﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

کی جہے مریض کا دماغ متأثر ہوجاتا ہے، اوراس بیاری کی جہے مریض بِمعنی گفتگو کرنے لگتا ہے، کذافی فیروز اللغات) اور معمل علید (جس کے پاس عقل کا د جو دتو ہولیکن عقل مغلوب ہو پھی ہوا ورحواسِ مدر کہ یا قوت مدر کہ معطل ہوجائے )اور مبتی کومعتوہ کے تحت میں داخل کیا ہے۔

واختلفوا في تفسير المعتوه وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون (ردالمحتارج ٢ ص ١٣٣ ، كتاب الحجر، دارالفكر،بيروت)

(كذافي جلد٣ صفحه ٢٢٧، كتاب الطلاق، مطلب في تعريف السكران وحكمه)

واحسن الاقوال في الفرق بينهماان المعتوه هوقليل الفهم المختلط الكلام الفاسدالتدبيرلكن لايضرب ولايشتم بخلاف المجنون ويدخل المبرسم، والمغمى عليه والمدهوش (البحرالوائق جلد ٣، صفحه ٩ ٢ ، كتاب الطلاق)

قال في النوازل المعتوه من كان مختلط الكلام فاسد التدبير لكنه لايضرب ولايشتم، كما يفعله المجنون (الجوهرة النيرة ج٢ص ١ ٢٣، كتاب الحجر)

وأما المعتوه فاختلفوا في تفسيره، وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون (دررالحكام شرح غرر الاحكام ، جـ٧، ص ٢٧٣، كتاب الحجر)

جبكه بعض فقهاء نے جنون كي تفيير اختلال عقل ہے كرتے ہوئے اس كوخنلف الاقسام قرار ديا ہے اور معتوہ ، مبرسم مغمٰی عليه اور پر ہوش کو جنون کی ذیلی اقسام میں داخل کیا ہے،جس میں زوال عقل، ذہاہےِ عقل ونقصانِ عقل کی تمام صورتیں آ جاتی ہیں، اور بہت سے اشکالات بھی رفع ہوجاتے ہیں، اور عمم کی آسانی کے لئے ہمیں یہی اختلال عقل کی تعبیر زیادہ موزوں محسوس ہوتی ہے،اورہم نے جابجااس کا لحاظ کرتے ہوئے تھم بیان کیاہے۔

اگر چہوہ کمبی اصطلاح اور طبی قواعد کےمطابق نہ ہو،اوراس قشم کی بیاریوں کو آ جکل کی زبان میں مالیخو لیاستے تعبیر کیا جانا بھی ممکن ہے،جس کی تفصیل ہم نے اپنی کتاب' وساوس اوران کاعلاج''میں بیان کردی ہے۔

ببرحال بيسب افرادا قوال وافعال كے اختلاط واختلال ميں مشترك ہيں، اور مغلوب العقل وختل العقل ہونے كا مدار بھى اس دلیل ومعرفت پرہے۔

للبذا بعض حضرات کامغلوب انعقل ہونے کے لئے بالکلیہ انعدام علم وشعور کوضروری قرار دینا غلاقہی پڑبی ہے، کیونکہ میہ مغلوب العقل كاانتهائي درجه ہے، جس كربعض اوقات ز وال عقل يا ذ باپ عقل سے تعبير كيا جا تا ہے، اور بيدر دجه امام ابوعنيفه رحمالله كنزد كيسكركي مدواجب بون من معترب (وسيجيئ بقية التفصيل في طلاق السكران) ولا ينافيه تعريف الدهش بـذهاب العقل فإن الجنون فنون، ولذا فسره في البحر باختلال العقل وأدخل فيه العته والبرسام والإغماء والدهش .ويؤيده ما قلنا قول بعضهم :العاقل من يستقيم كلامه

﴿ بِقِيهِ حَاشِيهِ الْكُلِّي صَفِحِ بِرِملاحظةِ فِرِما نَبِي ﴾

صفات كى حامل مول يعنى ان كى وجهسے اقوال وافعال ميں اختلاط واختلال پايا جا تا موء ان سب كا يبي حكم ہوگا۔ ل

اس سلسله کی چندعبارات ذیل میں ملاحظه ہوں:

(1) ..... والاصل فيه ان اهلية الاداء تتحقق بتوافر العقل ،ولما كان العقل من الامور الخفية ارتبط بالبلوغ لانة مظنة العقل والاحكام ترتبط بعلل ظاهرة منضبطة فيعتبر الشخص عاقلاً بمجرد البلوغ وتثبت له حينئذ أهلية أداء كـامـلة مـالـم يـعترضه عارض من عوارض الاهلية (اصول الفقه الاسلامي للزحيلي، جلدا صفحه ١٦٨)

(2) ..... (فصل) (قوله ولا يقع طلاق الصبي) وإن كان يعقل (والمجنون والنائم) والمعتوه كالمجنون، قيل هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم، بخلاف المجنون .وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادرا والمجنون ضده، والمعتوه من يكون ذلك منه على السواء ، وهذا يؤدى إلى أن لا يحكم بالعته على أحد، والأول أولى .وما قيل من يكون كل من الأمرين منه غالبا معناه يكثر منه.

### ﴿ كُرْشته صَفِّحِ كَالِقِيهِ هَا شِيهِ ﴾

وأفعاله إلا نادرا، والمجنون ضده .وأيضا فإن بعض المجانين يعرف ما يقول ويريده ويذكر ما يشهد الجاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه في مجلسه ما ينافيه، فإذا كان المجنون حقيقة قد يعرف ما يقول ويـقـصـده فغيره بالأولى، فالذي ينبغي التعويل عليه في المدهوش ونحوه إناطة الحكم بغلبة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته، وكذا يقال فيمن اختل عقله لكبر أو لمرض أو لمصيبة فاجأته: فما دام في حال غلبة الخلل في الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله وإن كان يعلمها ويريدها لأن هذه المعرفة والإرائة غير معتبرة لعدم حصولها عن الإدراك الصحيح كما لا تعتبر من الصبي العاقل (ردالمحتار ج٣ص ٢٣٣، كتاب الطلاق، مطلب في تعريف السكران)

ل في ما دام في حال غلبة الخلل في الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله وإن كان يعلمها ويريدها لأن هـذه الـمعرفة والإرائـة غيـر معتبرة لعدم حصولها عن الإدراك الصحيح كما لا تعتبر من الصبي العاقل (ردالمحتار ج٣ص ٢٣٣، كتاب الطالق، مطلب في تعريف السكران) مجنون، غضبان اورسكران كى طلاق 🦸 590 🏶

وقيل من يفعل فعل المجانين عن قصد مع ظهور الفساد والمجنون بلا قصد، والعاقل خلافهما وقد يفعل فعل المجانين على ظن الصلاح أحيانا. والمبرسم والمغمى عليه والمدهوش كذلك .....لكن معلوم من كليات الشريعة أن التصرفات لا تنفذ إلا ممن له أهلية التصرف وأدرناها بالعقل والبلوغ خصوصا ما هو دائر بين الضرر والنفع خصوصا ما لا يحل إلا لانتفاء مصلحة ضده القائم كالطلاق فإنه يستدعى تمام العقل ليحكم به التمييز في ذلك الأمر، ولم يكف عقل الصبى العاقل؛ لأنه لم يبلغ الاعتبدال، ببخيلاف ميا هو حسن لذاته بحيث لا يقبل حسنه السقوط وهو الإيمان حتى صح من الصبي العاقل، ولو فرض لبعض الصبيان المراهقين عقل جيد لا يعتبر ؛ لأن المدار صار البلوغ لانضباطه فتعلق به الحكم، وكون البعض له ذلك لا يبني الفقه باعتباره؛ لأنه إنما يتعلق بالمظان الكلية (فتح القدير ،جلد ٣ صفحه ٨٨٨،٣٨٧ كتاب الطلاق، باب طلاق السنة، فصل ويقع طلاق كل زوج اذاكان عاقلابالغا)

(3) ..... واعلم انهم اجمعوا على ان غير العاقل لايقع طلاقه الااذاكان زوال عقله بسبب السكرمماهومعصية فانه يقع طلاقه زجرا له عندنا فدخل فى غير العاقل كل من زال عقله بجنون اوعته اوبرسام اواغماء اودهش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفسادالتدبير وذالك بسبب اختلال العقل فيشبه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام الـمجانين والبرسام علة يهذي فيه العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل او وله وغلط من فسره في هذاالمحل بالتحير اذلايلزم من التحير وهوالتردد في الامر اوالغشي ذهاب العقل ،قال في القاموس دهش كفرح فهو دهش

مجنون،غضبان اورسكران كى طلاق 🔖 591 🆫

تحير اوذهب عقله من ذهل اووله اه. فالمدهوش هناالذاهب العقل بسبب احدهمافاذاعلمت ذالك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون اذاعرف انه جن مرة فطلق وقال عاو دني الجنون فتكلمت بذالك وأنامجنون ان القول قولة بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كمافي الخانية والتتارخانية وغيرهما فظهرلك من هذاان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قولة بيمينه وان لم يعرف لم يقبل قولة قضاء الاببينة اذ الثابت بالبينة كالثابت عيانا اماديانة فيقبل لانه اخبر بنفسه فاغتنم هذا التحرير فانه مفرد (الفتاوي الكاملية،صفحه ٢٨ ، كتاب الطلاق ، مكتبه خانية پشاور)

- (4) ..... (ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ)لصدوره من أهله في محله .....وأشار الي شرطه بالبلوغ والعقل وهو تكليف الزوج (البحرالرائق كتاب الطلاق جلد اصفحه ۲۳۸
- (5) ..... كالمجنون الذي هوعديم العقل، والمعتوه الذي هوناقص العقل (فتح القدير، كتاب الحجر جلد ٩، ص ٢٥٣، كذافي المبسوط للسرخسي، كتاب الحجر ،الفصل الأول)
- (6) ..... كل طلاق من البالغين جائز الاطلاق المعتوه اويقال ان الصبي داخل في المعتوه ايضاً لنقصان عقله راعلاء السنن جلدا اصفحه ١٥١)
- (7)..... والمدهوش هو: من غلب الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته بسبب غضب اعتراه (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٩، ص ١٨، مادة "طلاق")
- (8) ..... قوله (ويقع طلاق كل زوج إذا كان بالغا عاقلا) سواء كان حرا أو عبدا طائعا أو مكرها هازلا كان أو جادا لقوله -عليه الصلاة والسلام -كل

الطلاق جائز إلا طلاق الصبى والمجنون قوله (ولا يقع طلاق الصبى والمجنون) ؛ لأنه ليس لهما قول صحيح، وكذا المعتوه لا يقع طلاقه أيضا، وهو من كان مختلط الكلام بعض كلامه مثل كلام العقلاء وبعضه مثل كلام المجانين وهذا إذا كان فى حال العته أما فى حالة الإفاقة فالصحيح أنه واقع، وكذا النائم لا يقع طلاقه؛ لأنه عديم الاختيار وكذا المغمى عليه (الجوهرة النيرة ج٢، ص ٣٣٠ كتاب الطلاق ،طلاق البدعة)

والمعتوه كالصبى (الى قوله) لأنه لم يتحقق العمد منه؛ لأنه عبارة عن القصد وهو يترتب على العلم والعلم بالعقل وهؤ لاء عدموا العقل فكيف يتحقق منهم القصد وصاروا كالنائم (تكملة البحر الرائق للطورى، جلد ٨، ص٨٨٨، كتاب الديات، فصل في الشجاج)

# مخطى كى طلاق

یہاں بیسوال پیدا ہوتا ہے کہ غیر عاقل کی طلاق کواس لیے مؤثر قررار نہیں دیا گیا کہ اُس میں تصرف کی اہلیت نہیں ہوتی جس کی وجہ سے کلام قصداً صادر نہیں ہوتا، جبیبا کہ علامہ شامی رحمہ اللّٰد فرماتے ہیں:

كلام غير العاقل غير معتبر لعدم صدوره عن قصد (ردالمحتار جلد٢،

ص ٢٣٠، كتاب الصلاة، باب صلاة الجنازة) ل

ا ورصاحب بدائع الصنائع كتاب الذبائع مين فرمات بين:

ف منها أن يكون عاقلا فلا تؤكل ذبيحة المجنون والصبى الذى لا يعقل والسكران الذى لا يعقل والسكران الذى لا يعقل والسكران الذبيح لا يعقل لما نذكر أن القصد إلى التسمية عند الذبح شرط ولا يتحقق القصد الصحيح ممن لا يعقل فإن كان الصبى يعقل الذبح ويقدر عليه تؤكل ذبيحته وكذا السكران (بدائع الصنائع، جلد ۵، ص ۳۵، كتاب الذبائح والصيود ، فصل في بيان شرط حل الاكل في الحيوان الماكول)

اس سے بھی معلوم ہوا کہ غیر عاقل سے قصد صحیح کا تحقق نہیں ہوتا۔

او مخطی کواگرچ شعورتو ہوتا ہے لیکن اُس کا کلام بغیر قصد کے صادر ہوتا ہے، کیونکہ خطا کے معنیٰ

عدم قصد کے ہیں۔ ل

اوراس وجرسے فقہائے اُصولین نے خطاء کوعوارض مکتب میں شار فرمایا ہے۔ ٢

جس کی تائید حدیث سے بھی ہوتی ہے۔

چنانچەحفرت ابن عباس رضی الله عنه سے روایت ہے کہ:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنُ أُمَّتِي

الُخَطَأُ وَالنِّسُيَانَ وَمَا استُكُرِهُوا عَلَيْهِ (صحيح ابن حبان) ٣

ترجمہ: رسول الله صلی الله علیہ وسلم نے فرمایا کہ اللہ نے میری امت سے خطا اور

ل اور محطی کے مقابلہ میں ھازل وہ ہوتا ہے، جس کا کلام قصد سے صادر ہوتا ہے، کیکن وہ اس کے اصل معنیٰ یا نتا کج یا شرى وعرفی احکام کا قصد نہیں کرتا۔

المخطء هنا :من لم يقصد التلفظ بالطلاق أصلا، وإنما قصد لفظا آخر، فسبق لسانه إلى الطلاق من غيـر قصد، كأن يريد أن يقول لزوجته :يـا جـميلة، فإذا به يقول لها خطأ :يـا طالق وهو غير الهازل، لأن الهازل قاصد للفظ الطلاق، إلا أنه غير قاصد للفرقة به (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٩ ص ١ ١ ، مادة "طلاق")

معنى الخطأ وهو عدم القصد (بدائع الصنائع جلدك، ص ٢٤١ كتاب الجنايات، فصل في وجوب

وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم: ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح والطلاق والرجعة والظهار كالطلاق فيكون حكمه حكمه، ولأن الهازل يصدر عنه السبب -وهو الصيغة -وهو قاصد مختار، إلا أنه لا يريد الحكم الذي يترتب عليه، وترتيب الأحكام على أسبابها موكول إلى الشارع لا إلى العاقد (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٩ ٢ ص ٩ ٩ ١، مادة " ظهار")

لي ان العوارض المكتسبة هي التي يكون للانسان فيها كسب واختيار في حصولها، وهي سبعة انواع، اما أن تكون من نفس الشخص أو من غيره. أما التي من المرء على نفسه فهي الجهل والسكر والهزل والسفه والخطأ، وأما الذي من غيره عليه فهو الاكراه (اصول الفقه الاسلامي للزحيلي، جزء ١، صفحه ١٤ ١، الفصل الرابع، العوارض المكتسبة)

م رقم الحديث ٩ / ٢٢، كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة رضى الله عنهم أجمعين، باب فضل الأمة، ذكر الإخبار عما وضع الله بفضله عن هذه الأمة.

قال شعيب الارنؤوط:

إسناده صحيح على شرط البخارى، رجاله ثقات رجال الشيخين غير بشر بن بكر، فمن رجال البخارى (حاشية صحيح ابن حبان)

## نسیان کواورجس برا کراه کیا جائے معاف کرویا ہے (ابنِ حبان)

اسی وجہ سے شا فعیہ وغیرہ کے نز دیک مخطی کی طلاق قضاءًو دیانةً واقع نہیں ہوتی۔

البته حنفيه سميت بعض فقہائے كرام خطى كى طلاق كے قضاءً واقع ہونے كے قائل ہيں۔ لـ

کے ملحوظ رہے کہ شافعیہ کے نز دیکے خطی کی طلاق قضاءً دویائةً واقع نہیں ہوتی ،اور مالکیہ کے نز دیک اگر خطاء کا ثبوت کسی قرينه وغيره سے أموجائے ، تو پھر قضاءً وديائة طلاق واقع نہيں ہوتى ، اورا گر ثبوت ند ہو، تو پھر ديائة واقع نہيں ہوتى ، اور قضاءً واقع ہوجاتی ہے۔

اور حننیہ اور حنابلّہ کے نزدیک قطع نظر خطاء کے ثبوت وعدم ثبوت کے قضاءً طلاق واقع ہوجاتی ہے، اور دیائہ واقع نہیں

وقد اختلف الفقهاء في حكم طلاق المخطء.

فـذهـب الـجـمهـور إلى عدم وقوع طلاقه قضاء وديانة، هذا إذا ثبت خطؤه بقرائن الأحوال، فإذا لم يثبت خطؤه وقع الطلاق قضاء ، ولم يقع ديانة، وذلك لحديث النبي -صلى الله عليه وسلم :-إن الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولا يقاس حاله على الهازل؛ لأن الهازل ثبت وقوع طلاقه على خلاف القياس بالحديث الشريف المتقدم، وما كان كذلك فلا يقاس غيره عليه. وذهب الحنفية إلى أن طلاق المخطء واقع قضاء ، ثبت خطؤه أم لا، ولا يقع ديانة، وذلك لخطورة محل الطلاق، وهو المرأة، ولأن في عدم إيقاع طلاقه فتح باب الادعاء بذلك بغير حق للتخلص من وقوع الطلاق وهو خطير، وذريعة يجب سدها(الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢٩ ص١١، مادة

من قال لـزوجته اسقيني فجري على لسانه أنت طالق، فإن الطلاق لا يقع عند الشافعية والحنابلة، لعدم القصد ولا اعتبار للكلام بدون القصد.

وقال الحنفية :يقع به الطلاق وإن لم يكن مختارا لحكمه لكونه مختارا في التكلم، ولأن الغفلة عن معنى اللفظ أمر خفي وفي الوقوف على قصده حرج.

وقال المالكية :الـمراد من القصد قصد النطق باللفظ الدال عليه في الصريح والكناية الظاهرة وإن لم يقصد مدلوله وهو حل العصمة.

وقالوا إن سبق لسانه بأن أراد أن يتكلم بغير الطلاق، فالتوى لسانه فتكلم بالطلاق فلا شيء عليه إن ثبت سبق لسانه في الفتوى والقضاء ، وإن لم يثبت فلا شيء عليه في الفتوى ويلزمه في القضاء (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٩ ١ ص ٢٢ ١ ، مادة "خطأ")

الخطأ :هو وقوع الفعل بدون قصد، كأن يقصد المتكلم النطق بكلمة فيسبق لسانه إلى كلمة أخرى فيتلفظ بها، كأن يقول :طلقت، وهو يريد أن يقول :بعت.

والمخطء كالناسي أو المجنون عند الشافعية والمالكية والحنابلة لايترتب على عبارته أي عقد أو التزام، عـملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم :إن الله تـجاوز لي عن أمتى الخطأ والنسيان وما ﴿ بقيه حاشيه ا گلے صفحے برملاحظ فرمائيں ﴾ استكرهوا عليه.

# جوحضرات مخطی کی طلاق کومعتر قرار دیتے ہیں، اُن کے قول پر طلاق واقع ہونے کے لیے عقل كاشرط نه مونالازم آتا ہے۔

### ﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

وقال الحنفية : المخطء والناسي يترتب على عبارتهما أثرها في التصرفات والعقود؛ لأن الإرادة أمر باطني خفي لا اطلاع لنا عليه، فلو قبلنا دعوى الخطأ والنسيان في التصرفات لتزلزلت المعاملات، وضاعت الحقوق.

والخلاصة :أن رأى الحنفية في الخطأ على عكس رأيهم في الهزل(الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٢ ص ٢ ٣ ٠ ١٠١٠ القسم الثاني، الفصل الرابع، المطلب الثالث - الإرادة العقدية)

طلاق المخطء أو من سبق لسانه :وهو الذي يريد أن يتكلم بغير الطلاق، فزل لسانه، ونطق بالطلاق من غير قصد أصلا، بأن أراد أن يقول :طاهر أو أنت طالبة، فقال خطأ :أنت طالق.

وحكمه : لا يقع طلاقه عند الشافعية، لعدم القصد.

وقال الحنفية والمالكية والحنابلة : لا يـقع طلاقه في الفتوى والديانة، أي فيما بينه وبين الله تعالى، ويقع في القضاء لكن قيد المالكية وقوعه قضاء بأن لم يثبت سبق لسانه بالبينة، وإلا فلا يلزمه في فتوى ولا في قضاء.

وسبب التفرقة بين الهازل والمخطء :أن الهازل قصد اللفظ، فاستحق العقوبة والزجر عن اللعب بأحكام الدين، وأما المخطء فلا قصد له أصلا، فلم يستحق العقوبة والزجر، حتى يحكم بوقوع طلاقه (الفِقُهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ للزحيلي، ج٩ ص٧٨٨٤،القسم السادس،الباب الثاني،الفصل الاول، المبحث الثاني)

(ولو سبق لسانه بطلاق بلا قصد . . لغا) كاليمين بالله تعالى (النجم الوهاج في شرح المنهاج، لابي البقاء الشافعي، ج2ص ٩٩، كتاب الطلاق)

أو أراد) أن يقول (طاهر فغلط) أي :سبق لسانه (لم يقبل) منه ذلك (حكما) لأنه خلاف ما يقتضيه الظاهر، ويدين فيما بينه وبين الله؛ لأنه أعلم بنيته (الروض المربع شرح زاد المستقنعلمنصوربن يونس بهوتي الحنبلي، ص٧٣٥، كتاب الطلاق، فصل في طلاق السنة)

(ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل) ولو تقديرا بدائع، ليدخل السكران (ولو عبدا أو مكرها) ....... (أو مخطئا) بأن أراد التكلم بغير الطلاق فجرى على لسانه الطلاق أو تلفظ به غير عالم بمعناه أو غافلا أو ساهيا (الدرالمختار مع ردالمحتار، ج٣ص ٢٣٥ الي ٢٣١ ملخصاً، كتاب الطلاق)

(قوله بأن أراد التكلم بغير الطلاق) بأن أراد أن يقول :سبحان الله فجرى على لسانه أنت طالق تطلق لأنه صريح لا يحتاج إلى النية، لكن في القضاء كطلاق الهازل واللاعب ...... وفي الفتح القدير عن المحاوي معزيا إلى الجامع الأصغر أن أسدا سأل عمن أراد أن يقول زينب طالق فجري على لسانه عمرة على أيهما يقع الطلاق؟ فقال: في القضاء تطلق التي سمى وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما، أما التي سمى فلأنه لم يردها، وأما غيرها فلأنها لو طلقت طلقت بمجرد النية (ردالمحتار ،كتاب الطلاق ، ج٣، ص ٢٣١، مطلب في تعريف السكران وحكمه)

اس کے جواب میں ان حضرات کا کہنا ہیہے کہ خطی کی طلاق کے قضاءً واقع ہونے کی وجہ ربیہ ہے کہ قصد امر باطن ہے جس پر مطلع ہونا مشکل تھا ، اس لئے حکم کواس کے حقیقی وجود پر معلق نہیں کیا گیا بلکہ ایسے ظاہری سبب کے ساتھ معلق کیا گیا ہے جواس کے وجود پر دلالت کر ہے اور وه عقل و بلوغ کے ساتھ قصد کی اہلیت کا ہونا ہے نہ کہ حقیقی قصد کا وجود، جیسے کہ سفر میں مشقت کامعاملہ ہے۔ لے

للمذاجة مخض عاقل وبالغ ہےاوراس کےاقوال وافعال میں اختلاط واختلال نہیں ،اس کے ظاہر کو دلیل بناتے ہوئے اس کو قضاءً عاقل اوراس کے کلام کوادرا کے سیحے سے صادر ہونے والاتصور کیا جائے گا،البنة خود فاعل کواینے حقیقی قصد کے وجود وعدم وجود پرمطلع ہونا متعدر نہیں،اس لئے اس کے حق میں حقیقی قصد کا اعتبار کیا گیا ہے،اور فیما پینہ و بین اللہ یعنی دیانۂ مخطی کی طلاق کومعتبر نہیں مانا گیا۔ ع

لي لأن الإرائدة أمر باطني خفي لا اطلاع لنا عليه (الفِقُهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، ج٣ص٢٥٠٠ القسم الثاني، الفصل الرابع، المطلب الثالث \_ الإرادة العقدية)

قوله (وصح طلاق الخاطء) بأن أراد أن يقول مثلا اسقنى فجرى على لسانه أنت طالق وقال الشافعي -رحمه الله -لا يصح؛ لأن الطلاق يقع بالكلام، والكلام إنما يصح إذا صدر عن قصد

ألا ترى أن الببغاء إذا لقن فهو والآدمي سواء في صورة الكلام وكذا المجنون والعاقل سواء في أصل الكلام إلا أنه فسد لعدم قصد الصحيح والمخطء غير قاصد فلا يصح طلاقه كطلاق النائم والمغمي عليه وأصحابنا قالوا القصدأمر باطن لا يوقف عليه فلا يتعلق الحكم بوجوده حقيقة بل يتعلق بالسبب الظاهر الدال عليه وهو أهلية القصد بالعقل والبلوغ نفيا للحرج كما في السفر مع المشقة فأجاب الشافعي عن ذلك بقوله ولو قام البلوغ أي البلوغ عن عقل مقام اعتدال العقل أي مقام العمل باعتدال العقل وهو أن يكون كلامه عن قصد يعنى لو كان البلوغ عن عقل مقام القصد في حق طلاق الخاطء يصح طلاق النائم بهذا الطريق ولقام البلوغ يعنى عن عقل مقام الرضا فيما يعتمد الرضا من البيع والإجارة ونحوهما كما قام مقام القصد؛ لأن الرضا أمر باطن كالقصد؛ لأنه من أعمال القلب وحيث لم يقم مقامه دل على أن المعتبر حقيقة القصد كحقيقة الرضا ولم يوجد في حقه والجواب عنه أي عن جواب الشافعي لكلامنا أن الشيء إنما يقوم مقام غيره بشرطين أحدهما أنه يصلح دليلا عليه.

والثاني أن يكون في الوقوف على الأصل حرج لخفائه فينقل الحكم عند وجود الشرطين إلى دليل ﴿ بقيه حاشيه ا كل صفح يرملاحظ فرما تين ﴾

اوریبی دیانت وقضاء کی تفصیل اُس وفت بھی ہوگی جبکہ کسی ایسی دماغی بیاری میں مبتلا ہوجس ے اگر چیشعورتو مفقو دنہ ہو، کیکن ارادہ وقصد مفقو دہوجائے (جس کی مزیر تفصیل غضبان کے ضمن میں آتی ہے)

# مكرّه كي طلاق

جہاں تک مکر ہ کی طلاق کا معاملہ ہے، تو اس میں فقہائے کرام کا اختلاف ہے، حنفیہ کے نزد يكمكرُه كى طلاق واقع بوجاتى ہے" لأنه قيصيد إيىقياع البطلاق وإن لم يرض بالأثر المترتب عليه، كالهازل"

جبکہ حنفیہ کے علاوہ دیگر جمہور فقہائے کرام حالتِ اکراہ کی طلاق کوموثر ومعتبر قرار نہیں دیتے، بالخصوص جبکه اکراه شدید مومثلاً قتل، قطع، ضرب مبرح وغیره، کیونکه ان کے نز دیک مکرّه بھی مجنون اورنائم كي طرح منعدمُ الارادة والقصد بي "وقصد ؤ دفع الأذى عن نفسه" لي

#### ﴿ كُرْشته صَفِّحِ كَالِقِيهِ حَاشِيهِ ﴾

ويقام مقام المدلول تيسيرا ودفعا للحرج وأحد الشرطين في حق الناثم مفقود؛ لأنه لا حرج في الوقوف على العمل بأصل العقل فإنه يعرف بالنظر فيما يأتيه ويذره ونحن نعلم يقينا أن النوم ينافي أصل العمل بالعقل؛ لأن النوم مانع عن استعمال نور العقل فكانت أهلية القصد معدومة بيقين من غير حرج في دركه في اليصح في حقه إقامة البلوغ عن عقل مقام القصد الانتفاء الشرط (كشف الاسرار شرح اصول البزدوى، ج٧، ص ١ ٣٨، ٣٨٢، باب بيان العوارض المكتسبة ، فصل السكر قسمان

وطلاق المخطئ يقع عند الحنفية كما اذا اراد أن يقول: اسقني، فجرى على لسانه: أنت طالق؛ وذالك لأن القصد أمر باطن لايوقف عليه وإلا كان حرجا، فلايتعلق الحكم بوجوده حقيقة، وإنما يتعلق بالسبب الظاهر الدال عليه وهو أهلية القصد بالعقل والبلوغ نفياً للحرج كما في السفر مع المشقة (اصول الفقه الاسلامي للذحيلي، الفصل الرابع، العوارض المكتسبة، جزء ١ ، صفحه

ل وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم وقوع طلاق المكره إذا كان الإكراه شديدا، كالقتل، والقطع، والضرب المبرح، وما إلى ذلك، وذلك لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: لا طلاق ولا عتاق في إغلاق وللحديث المتقدم :إن الله وضع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ﴿ بقيه حاشيه الكلِّ صَفِّح بِرِ ملاحظة فرما نين ﴾

# جس كى تفصيل بم نے دوسر بے رسال و جھتى طلاق بالكتابة والاكرا، ميں ذكر كردى ہے۔ وَاللَّهُ سُبُحَانَـهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتُمُّ وَاحُكُمُ.

## ﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

ولأنه منعدم الإرادة والقصد، فكان كالمجنون والنائم، فإذا كان الإكراه ضعيفا، أو ثبت عدم تأثر المكره به، وقع طلاقه لوجود الاختيار.

وذهب الحنفية إلى وقوع طلاق المكره مطلقا؛ لأنه مختار له بدفع غيره عنه به، فوقع الطلاق لوجود الاختيار .وهـذا كـلـه في الإكـراه بغير حق، فلو أكره على الطلاق بحق، كالمولى إذا انقضت مدة الإيلاء بدون فيء فأجبره القاضي على الطلاق فطلق، فإنه يقع بالإجماع (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٩، ص١١ و ١٨، مادة "طلاق")

لا يقع عند الجمهور طلاق المكره؛ لأنه غير قاصد للطلاق، وإنما قصد دفع الأذي عن نفسه، ولقوله صلى الله عليه وسلم : إن الله تجاوز لي عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وقوله عليه الصلاة والسلام : لا طلاق في إغلاق معناه في إكراه .وهذا هو الراجح لقوة دليله.

ورأى الحنفية : أن طلاق المكره واقع؛ لأنه قصد إيقاع الطلاق وإن لم يرض بالأثر المترتب عليه، كالهازل، فإن طلاقه يقع لحديث :ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد :النكاح والطلاق والرجعة(الفِقُّهُ الإسلاميُّ وأدلَّتُهُ، ج٩،ص٧٨٨٥، القسم السادس، الباب الثاني، الفصل الاول، المبحث الثاني) **42** 

# غضبان كى طلاق

جبیہا کہ پہلے گزرا کہ غیرعاقل شخص کی طلاق واقع نہیں ہوتی،اورفقہاءنے اختلاط واختلالِ اقوال وافعال پیدا کرنے والے اسباب کوعوارضِ اہلیت قرار دے کراختلالِ عقل کے قائم مقام قرار دے دیا ہے۔

اب دیکھنا یہ ہے کہ خضب یا غصہ بھی ان اسباب میں شامل ہے جو عاد تا اختلالِ عقل کا باعث بنتے ہیں یانہیں؟ تو فقہائے کرام کی عبارات میں غور کرنے سے معلوم ہوتا ہے کہ یہ ایک چیز نہیں کہ جس کو عاد تا اختلالِ عقل کا سبب قرار دیا جائے ، یہی وجہ ہے کہ فقہائے اصولیین نے بھی غضب کوعوار ضِ اہلیت میں شار نہیں کیا بلکہ غضبان کو احکام کا مکلّف قرار دیا ہے، لہذا بھی غضب کے وقت اصل کی طرف رجوع کیا جائے گا اور عاقل بالغ میں اصل اس کے اقوال وافعال کا معتبر ہونا ہے، لہذا عام حالات میں غضب ناک کو بھی عاقل تصور کرتے ہوئے اس کے اقوال کا معتبر ہونا ہے، لہذا عام حالات میں غضب ناک کو بھی عاقل تصور کرتے ہوئے اس کے اقوال کا معتبر ہونا ہے، لہذا عام حالات میں غضب ناک کو بھی عاقل تصور کرتے ہوئے اس

اوراسی وجہ سے عام فقہائے کرام نے غضب کی حالت میں درجات کا فرق کیے بغیر طلاق کو مؤثر ومعتبر ماناہے،اوربعض حضرات نے اس پراجماع وا تفاق نقل کیاہے۔

البتہ اگر غضب کی حالت میں کوئی مختل العقل ہوجائے جس کا پیتہ اس کے اقوال وافعال میں اختلاط واختلال سے چلے گا تو پھر طلاق واقع نہ ہوگی، وہ الگ بات ہے کہ غضب کی حالت میں عموماً اس طرح کے ختل العقل ومغلوب العقل ہونے کا وقوع نہیں ہوتا، اور طلاق توعموماً غضب وغصے ہی کی حالت میں دی جاتی ہے، ورنہ ہر طلاق دہندہ کو طلاق دینے کے بعد تاویل کاحق حاصل ہوتا۔

بہر حال اگر کسی ایسی صورت کو فرض بھی کر لیا جائے تب بھی اس کا کوئی مستقل حکم نہیں ہوگا،

بلكه وبي حكم بوگا، جومغلوب العقل (مثلاً مجنون) كاب، اوراليي صورت مين در حقيقت اس كو غضبان کے بجائے مغلوب العقل اور مدہوش قرار دیا جائے گا۔ اس سلسله مين كتب فقه كي چندعبارات ذيل مين ملاحظه فرمائين:

- (1) ..... ورد الفارسي في "مجمع الغرائب" على من قال الاغلاق الغضب وغلطه في ذالك وقال: ان طلاق الناس غالبا انما هو في حال الغضب. وقال ابن المرابط: الأغلاق حرج النفس، وليس كل من وقع له فارق عقله، ولو جازم عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه: كنت غضبانا اه. وأراد بذلك الرد على من ذهب الى أن الطلاق في الغضب لايقع، وهو مروى عن بعض متأخرى الحنابلة ولم يوجد عن أحد من متقدميهم الا ماأشار اليه ابوداود (فتح البارى لابن حجر، ج٩، ص ٣٨٩، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الاغلاق)
- (2)..... والـمراد الغضب الذي يحصل به الدهش وزوال العقل فان قليل الغضب لايخلوا الطلاق عنه الانادرا وقد قلنا بعدم وقوع الطلاق في مثل هذا الغضب (اعلاء السنن جلد ١١ صفحه ١٨٠)
- (3)..... ولا يبصح طلاق المجنون، ومثله المغمى عليه، والمدهوش: وهو الذي اعترته حال انفعال لا يدري فيها ما يقول أو يفعل، أو يصل به الانفعال إلى درجة يغلب معها الخلل في أقواله وأفعاله، بسبب فرط الخوف أو الحزن أو الغضب، لقوله صلى الله عليه وسلم: لا طلاق في إغلاق والإغلاق: كل ما يسد باب الإدراك والقصد والوعي، لجنون أو شدة غضب أو شلبة حزن ونحوها .....طلاق الغضبان : يفهم مما ذكر أن طلاق الغضبان لا يقع إذا اشتد الغضب، بأن وصل إلى درجة لا يدرى فيها

ما يقول ويفعل ولا يقصده أو وصل به الغضب إلى درجة يغلب عليه فيها الخلل و الاضطراب في أقواله وأفعاله، وهذه حالة نادرة . فإن ظل الشخص في حالة وعي وإدراك لـما يـقول فيقع طلاقه، وهذا هو الغالب في كل طلاق يصدر عن الرجل؛ لأن الغضبان مكلف في حال غضبه بما يصدر منه من كفر وقتل نفس وأخذ مال بغير حق وطلاق وغيرها (الفقه الاسلامي وادلتهُ للزحيلي، ج٩، ص ٢٨٨٢ و ٢٨٨٣، القسم السادس، الباب الثاني، الفصل الاول، المبحث الثاني)

(4)..... (و) يقع الطلاق (ممن غضب) ولم يزل عقله بالكلية؛ لأنه مكلف في حال غضبه بـما يـصـدر مـنه من كفر وقتل نفس وأخذ مال بغير حق وطلاق وغير ذلك (مطالب اولى النهي في شرح غاية المنتهي ج ٥ص٣٢٢، كتاب الطلاق، لمصطفى بن سعد الدمشقى الحنبلي)

(5)..... الغضب : حالة من الاضطراب العصبي وعدم التوازن الفكري تحل بالانسان إذا عدا عليه احد بالكلام أو غيره و الغضب لا أثر له في صحة تصرفات الانسان القولية ،ومنها الطلاق الا ان يصل الغضب الي درجة الدهش فإن وصل إليها لم يقع طلاقه لانه يصبح كالمغمى عليه والمدهوش هو: من غلب الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته بسبب غضب اعتر ا٥ (الموسوعة الفقهية الكويتية، جلد ٢٩ صفحة ١٨، مادة "طلاق") ل (6) ..... (سئل) عن الحلف بالطلاق في حال الغضب الشديد المخرج عن الإشعار هل يقع عليه أم لا كما أفتى به عصرى وهل يفرق بين التعليق والتنجيز أم لا وهل يصدق الحالف في دعواه شدة الغضب وعدم الإشعار

ا۔ اس سےصاف معلوم ہوا کہا گرغضب دہش کے درجہ میں پہنچ جائے تو پھرطلاق واقع نہیں ہوگی ،اور یہ ہوش کے درجہہ میں اس وقت پہنچے گاجب اقوال وافعال میں ایساخلل غالب آ جائے جوعادت سے خارج ہو۔

أم لا؟ (فأجاب) بأنه لا اعتبار بالخضب فيها نعم إن كان زائل العقل عذر (فتاوى الرملي، ج٣، ص ٢٧٢، ٢٧٣، كتاب الطلاق، طلاق الغضبان)

(7)..... ( و الغضبان مكلف في حال غضبه بما يصدر منه من كفر وقتل نفس وأخذ مال بغير حق وطلاق وغير ذلك قال ابن رجب في شرح) الأربعين (النواوية ما يقع من الغضبان من طلاق وعتاق أو يمين فإنه يؤاخذ وفي نسخة (بذلك كله بغير خلاف واستدل لذلك بأدلة صحيحة ،منها حديث خويلة بنت ثعلبة امرأة أوس بن الصامت الآتي في الظهار وفيه غضب زوجها فيظاهر منها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك وقالت إنه لم يرد الطلاق فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أراك إلا حرمت عليه أخرجه ابن أبي حاتم وذكر القصة بطولها وفي آخرها قال فحول الله الطلاق فجعله ظهار اومنها ما روى عن ابن عباس وعائشة وغير هما في ذلك وأطال وذلك في شرح الحديث السادس عشر من الأحاديث المذكورة (وأنكر على من يقول بخلاف ذلك) لأنه مكلف على ما دلت عليه الأخبار لكن إن غضب حتى أغمى أو أغشى عليه لم يقع طلاقه في تلك الحال لزوال عقله أشبه المجنون ( ويأتي في باب الإيلاء) (كشاف القناع في متن الاقناع ، ج٥،ص ٢٣٥، كتاب الطلاق ،مايقع من الغضبان من طلاق وعتاق أو يمين)

- (8) ..... (تنبيه) يلزم طلاق الغضبان ولو اشتد غضبه خلافا لبعضهم كذا ذكر السيد البليدي في حاشيته رحاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج٢ص٢٢٣، كتاب الطلاق، فصل اركان الطلاق)
- (9) ..... يلزم طلاق الغضبان ولو اشتد غضبه خلافا لبعضهم ودعوى أنه من

قبيل الإكراه باطل، وكل هذا ما لم يغب عقله بحيث لا يشعر بما صدر منه فإنه كالمجنون (بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوى على الشرح الصغير ، ج٢ ص ٥٣٢، فصل في بيان أحكام الطلاق وأركانه وما يتعلق بذلك)

(10) ..... وطلاق الغضبان وقع ، وكذا عتقه قيل : إجماعا ، و نقل بعضهم خلافًا فيهما ، وهو مشكل ، لأنه إن بقى تمييزه فمكلف قطعا ، وإن زال فغير مكلف قطعا فما محل الخلاف؟ وبوقوعهما قال ابن عباس وعائشة، وأفتى به غير واحد من الصحابة (شرح النيل وشفاء العليل، ج١٣ ص١٣ ، باب في الطلاق ، باب في اليمين بالطلاق وطلاق الأجبار)

(11) ..... واتفقوا على وقوع طلاق الغضبان وإن ادعى زوال شعوره بالغضب (فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين، ص ٤٠٥، باب النكاح، فصل في الطلاق) (12)..... ومنعوا تفسيره (أى الاغلاق، ناقل) بالغضب للاتفاق على وقوع طلاق الغضبان قال البيهقي، وأفتى به جمع من الصحابة ولا مخالف لهم هنهم (تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر هيتمي،ج ٨ص ٣٢، كتاب الطلاق، فصل في بعض شروط الصيغة في الطلاق)

(13) ..... (قوله: وفسره) أي الإغلاق (قوله: قال البيهقي إلخ) إثبات للاتفاق (قوله :وأفتى به) أي بوقو ع طلاق الغضبان وقوله :ولا مخالف إلخ أى فكان إجماعا سكوتيا (حاشية الشرواني على تحفة المحتاج في شرح المنهاج، كتاب الطلاق، فصل في بعض شروط الصيغة في الطلاق)

(14) ..... ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الغضبان مكلف في حال غضبه، ويؤاخذ بما يصدر عنه من كفر، وقتل نفس، وأخذ مال بغير حق، وطلاق، وغير ذلك من عتاق ويمين، قال ابن رجب في شرح الأربعين النووية :ما

يقع من الغضبان من طلاق، وعتاق، ويمين، فإنه يؤ اخذ به (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٣١ ص ٢٥٩، مادة "غضب")

# غضب کے درجات یاا قسام کی بحث

اس کے بعد عرض ہے کہ قطع نظر اس سے کہ واقع میں بحالتِ غضب مغلوب العقل ہونے کا وقوع ہوتا ہے یانہیں؟

ہماری معلومات کے مطابق اہلِ علم حضرات میں سب سے پہلے حافظ ابنِ قیم رحمہ اللہ یا ان کے بقول ان کے استاد حافظ ابنِ تیمیہ رحمہ اللہ نے غضب کے تین درجات یا تین اقسام کا تصور پیش فرمایا۔

جس کی وجہ سے بعد کے فقہاء وعلماء میں یہ نتیوں قسمیں زیرِ بحث آئیں، اور بعض حضرات کے لئے بیدایک پیچیدہ مسئلہ بن گیا، ورنہ اس سے پہلے غضبان کی طلاق کے بارے میں بالا تفاق علی الاطلاق یہی حکم بیان کیا جاتار ہاکہ غضبان کی طلاق واقع ہوجاتی ہے۔

(صحابهاوران کے بعد فقہاء کے اتفاق ہے متعلق چندعبارات او پرگزر پکی ہیں)

حافظ ابنِ قیم کی طرف سے بیان کردہ غضب کی تین اقسام کا خلاصہ درج ذیل ہے:

(1) ..... پہلا درجہ وہ ہے کہ جس میں اس کی عقل متغیر وقحل نہ ہواور جو بات وہ

کہتاہے اس کو جانتا ہوا وراس کا شعور وعلم رکھتا ہو ( یعنی اسے خبر ہو کہ میں کیا کہہ

ر ہاہوں ) اور قصد وارادہ سے کہتا ہو۔

غرضیکه اراده بھی ہواورشعوراورعلم بھی ہو (جبیبا کہ عام طور پرغصہ میں یہی حالت

ل حضرت عليم الامت تقانوي رحمه الله فرمات بين:

این تیمہ اور این القیم باہم استادشا گرد ہیں، مگر خصیارے بہت ہیں، باقی ہیں ذہین اورسلطان القلم، بہت تیز چلتے ہیں موٹر سے بھی زیادہ، پھر نہیں دیکھتے کہ سڑک میں بچہ ہے یا جانور، بس اڑے چلے جاتے ہیں، اپنی ہی کہتے ہیں دوسرے کی نہیں سنتے، مگر پیر طرز شان تحقیق نہیں (الافاضات الیومیہ من الافادات القومیہ جلد چہارم سسم، ملفوظ نمبر 10)

ہوا کرتی ہے)

حافظ ابنِ قیم کے بقول اس حالت میں بلاشبہ طلاق واقع ہوجاتی ہے۔

(2)..... دوسرا درجه وه ہے کہ جس میں غصرا پنی انتہاء کو پہنچ جائے لینی قصد وارا دہ

بھی باقی ندر ہے اور نہ ہی اس چیز کاشعور اور علم وخبر ہوکہ زبان سے کیا نکل رہاہے۔ حافظ ابن قیم کے بقول اس حالت میں بلاشبہ طلاق واقع نہیں ہوتی ، کیونکہ بیہ

حافظ ابن یم نے بھول آئ حالت میں بلاشبہ طلاق واسے ہیں ہوی ، یونلہ یہ مجنون وغیرہ کی *طرح* مغلوب العقل شخص ہے۔

(3)..... غصے کی تیسری حالت یا تیسرا درجہ رہیہ ہے کہ جس میں غصہ مذکورہ دونوں

حالتوں یا درجوں کے بین بین ہو (لیکن وہ مجنون کی طرح نہ ہوا ہو)

حافظ ابنِ قیم کے نز دیک اس صورت میں بھی طلاق واقع نہیں ہوتی۔

کیکن حنابلہ اور حنفیہ اور بقول بعض جمہور کے نزدیک اس تیسرے درجے میں بھی طلاق واقع "

ہوجاتی ہے۔ ل

لے الفقه علی المذاہبالاربعہ میں ہے:

أما طلاق الغضبان فاعلم أن بعض العلماء قد قسم الغضب إلى ثلاثة أقسام:

الأول :أن يكون الغضب في أول أمره، فلا يغير عقل الغضبان بحيث يقصد ما يقوله ويعلمه، ولا ريب في أن الغضبان بهذا المعنى يقع طلاقه وتنفذ عباراته باتفاق.

الثانى : أن يكون الغضب فى نهايته بحيث يغير عقل صاحبه ويجعله كالمجنون الذى لا يقصد ما يقول ولا يعلمه، ولا ريب فى أن الغضبان بهذا المعنى لا يقع طلاقه، لأنه هو والمجنون سواء.

الثالث : أن يكون الغضب وسطاً بين الحالتين، بأن يشتد ويخرج عن عادته ولكنه لا يكون كالمحبور على أن القسم الثالث يكون كالمحبور على أن القسم الثالث يقع به الطلاق (الفقه على المذاهب الاربعة ،لعبدالرحمٰن الجزرى، ج ٢ص٢٢، كتاب الطلاق، شروط الطلاق)

متعد دار دوفیا ویٰ میں بھی اس تیسری حالت میں طلاق کومؤثر قرار دیا گیا ہے۔

چندفآويٰ ذيل ميں ملاحظه ہوں:

(۱)..... 'غصه کی وجہ سے عقل وحواس درست ندر ہیں اورالی حالت ہوجائے کہ بیٹھی معلوم نہ ہو کہ زبان ﴿ لِقِیہ حاشیہ ا گلے صفحے پر ملاحظہ فرمائیں ﴾ حافظ ابنِ قیم رحمہ اللہ نے غضبان کی تین اقسام پر اپنی کتب میں متعدد جگہ بحث فرمائی ہے،ان کی اصل کتب سے یہاں عبارات نقل کی جاتی ہیں، تا کدان کا مدعا پوری طرح واضح ہوجائے۔

### ﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

سے کیا کہہ رہا ہوں ایس صورت میں تلفظ طلاق سے عدم وقوع کا حکم ہوگا ورنہ نہیں' (امدادالاحکام ج٢ص ٢ ٣٨ ، كتاب الطلاق ، باب ايقاع الطلاق ، مطبوعه: مكتيه دارالعلوم ، كراجي )

(۲).....تیسرے بیر کہ:اس کی حالت ان دونوں درجوں کے بین بین ہو کہ مجنون کی طرح نہ ہوا ہو، حنفیہ کے نزديك اس كى طلاق بهي واقع بوجاتي ہے،وب قالت الىحنابلة ولم يعتبروا بقول ابن القيم في ذلك. (امدادالاحكام جلد اصفح ٢٦٦ ما ٥٦٢٣ ، كتاب الطلاق، باب ابقاع الطلاق، فصل في طلاق المريض ،مطبوعه: مكتبه دارالعلوم كراچي)

(٣)....غصه میں طلاق واقع ہوجاتی ہے البتہ اگرغصہ اس قدر غالب ہوا کہ ش جنون کے ہوگیا یہاں تک کہ اس کو اینے الفاظ کی بھی خبرنہ رہے کہ میں نے کیا کہا توالبتہ اس کا دوسراتھم ہے(امداد المفتین ص۵۹۳٬۵۹۳، كتاب الطلاق، باب ايقاع الطلاق، مطبوعه: دارالاشاعت، كراجي)

(۴).....جب غصهاس درجه کو پینی جاوے کہ کچھ ہوش وحواس نہ رہیں توالی حالت کی طلاق واقع نہیں ، موتی ( فمآو کی دارلعلوم دیوبندج ۵۵٬۸۴۰م مرا∠۱۱، نیز ملاحظه موص ۵۷٬۵۹۰ مکاب الطلاق، باب اول: وقوع طلاق کی شرطیس،مطبوعه: دارالاشاعت،کراچی)

(۵)....غصه کی حالت میں بھی طلاق واقع ہوجاتی ہے،حنفیہ کا بھی یہی مسلک ہے، بعض متاخرین حنابلہ اس طرف گئے ہیں کہ حالت غضب میں طلاق واقع نہیں ہوتی ،اوران میں سے متقد مین کا قول بنہیں بلکہوہ حنفيه كيموافق بن، وقال ابو داؤد الغلاق اظنه في الغضب اهه اس سان بعض متاخرين حنابله ناستدلال كياب كه حديث شريف لاطلاق ولاعتاق في اغلاق اهم، اغلاق كي تفير ابوداؤ دني غضب سے کی ہے،البذا غصہ کی حالت میں طلاق واقع نہیں ہوتی،اس کا جواب بذل انجہو دج ساص ۱۸ شرح ابوداؤ دمين اس طرح ديا ب:

ورده ابن السيد فقال لوكان كذلك لم يقع على احد طلاق لان احدالايطلق حتى

اور حافظ ابن حجر فتح الباري شرح بخاري جوص ١٣٨١ مين فرماتے ہيں:

قال المطرذي قولهم اياك والغلق اي الزجر والغضب ورد الفارسي في مجمع الغرائب عملي من قال الاغلاق الغضب وغلط في ذلك ان طلاق الناس غالبا انما هو في حالة الغضب وقال ابن المرابط الاغلاق حرج النفس وليس كل من غضب فارق عقله ولو ﴿ بقيه حاشيه الكَلِي صفح يرملا حظه فرما ئيں ﴾

# اعلامُ الموقعين ميس فرماتے ہيں:

وقسم شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه الغضب إلى ثلاثة أقسام: قسم يزيل العقل كالسكر، فهذا لا يقع معه طلاق بلاريب.

## ﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل احد ان يقول فيما جناه كنت غضبانا اه،واراد بذالك الرد على من ذهب الى ان الطلاق فى الغضب لايقع وهومروى عن بعض المتاخرين الحنابلة ولم يوجد عن احد من متقدميهم الا مااشار اليه ابوداؤد واما قوله فى المطالع الاغلاق الاكراه وهومن اخلقت الباب وقيل الغضب واليه ذهب اهل العراق فليس بمعروف عن الحنفية اه.

البتة اگر حالتِ غضب میں جنون کی کیفیت ہوجاوے کہ آسان وزمین کا فرق بھی باتی ندرہے اور عقل باتی نہ رہے ہوگئی نہ رہے ہی معلوم نہ ہو کہ کیا کر ہاہے جس کا اثدازہ اس کے دیگر افعال سے ہوسکتا ہے تواس صورت میں طلاق واقع نہیں ہوگی، ھے کہ ذا فسی ر دالسمت سال فسی طلاق واقع نہیں ہوگی، ھے کہ ذا فسی ر دالسمت الله فسی مسلاق السمد ھو ش ( فقاد کی محمود ہد میں ۲۰۱ص ۲۰۹ص ۲۰۹ میوب، کتاب الطلاق، باب وقوع الطلاق وعدمہ الفصل الرابع فی طلاق الغضیان بمطبوعہ کرا جی )

الحاصل اگر الفاظِ فدكورہ كتب وقت ان كا مطلب اور حكم بجھتا تھا تو طلاق واقع ہوگئ ، اورا گراس كويہ بھى معلوم نہ تھا بویہ جنون كہ كيا كہد ہاہے اور اس كينے پرشرعاً كيا حكم مرتب ہوتا ہے ، تو طلاق واقع نہيں ہوئى ، اور مجنون ہونے ایس كے ہوئے اور ہم اس كے دوسرے افعال سے ہوسكتا ہے ، اگر اس كے افعال ہجنون نہ ہيں تو اس ميں بھى اس كو مجنون تصور كيا جا سكتا ہے ، اگر اور افعال مجنونا نہ نہيں حض طلاق كے بارے ميں اپنے كو بجنون ظاہر كرتا ہے تو اس كا اعتبار نہيں ( فقاد كا مجمود بير ۲۲ اص ۲۹۸ ، مبوب ، كتاب الطلاق ، باب وقوع الطلاق وعدمہ ، الفصل اللہ اللہ فان السكر ان والجحون )

ا گر غصہ کی وجہ سے حواس معطل ہوکر مجنون کی طرح عقل بھی زائل ہو چکی تھی ،اور یہ بھی معلوم نہ تھا کہ کیا کہہ رہاہے ، تو بشخص مجنون کے تھم میں ہے۔

گرساتھ ہی اس کے دوسرے افعال بتلارہے ہیں کہ نہ حواس معطل ہوئے تھے، نہ عقل زائل ہوئی تھی، البذا اس مخص کو مجنون کا تھم نہیں دیا جاسکتا، پس صورت مسئولہ میں اس کی عورت پر طلاق واقع ہوگئ ( فقا وکی مجمودیہ ج۱۲س ۲۰۰۰، ایضاً )

(۲).....تیسری حالت: بین بین اور درمیانی حالت ہے اس میں تر دو ہے، غایة سے علامہ شامی نے وقوع طلاق کا قول نقل کیا ہے..... باب الفروج میں یہی قول احوط اور فتو کا کے لئے مختارہے ( فناو کی رجمیہ کمپیوٹرائز ڈاٹیریشن، ج ۸ص۳۲۳، کتاب الطلاق، طلاق ثلاثه، مطبوعہ: دارالاشاعت، کراچی)

﴿ بقيه حاشيه الكل صفح برملاحظ فرما ئين ﴾

وقسم يكون في مبادئه بحيث لا يمنعه من تصور ما يقول وقصده، فهذا يقع معه الطلاق.

وقسم يشتد بصاحبه، ولا يبلغ به زوال عقله، بل يمنعه من التثبت والتروى ويخرجه عن حال اعتداله، فهذا محل اجتهاد (اعلام الموقعين عن رب العالمين، جسم ٢٠٠٠، باب تغيير الفتوى واختلافها، فصل القسم الثالث من أنواع الحيل، المثال السادس عشر بعد المائة المخارج من التحليل) \_

### ﴿ كُرْشته صفح كالقيه حاشيه ﴾

() .....غصہ کا ہونا طلاق پر اثر انداز نہیں ہوتا، تاہم اگر غصہ کی کیفیت اس درجہ تک بھنے جائے کہ اس کو کلام سیحفے کی طاقت ندر ہے تو مد ہوش کے علم میں ہو کر طلاق واقع نہیں ہوگی ( قراو کی حقائیہ جسم ۴۲۸، کتاب الطلاق، باب شرائط الطلاق، مطبوعہ: دارالعلوم حقائیہ، اکوڑہ فٹک)

(٨)....غضب وغصه میں اگرلفظِ طلاق نے اپنی عورت کو طلاق دی تو طلاق واقع ہوجاتی ہے.....البتہ اگر غصه اس قدرغالب ہوگیا کہ مثل جنون ہوگیا کہ اس کواپنے الفاظ کی بھی خبر ندر ہے تب اس کا حکم دوسراہے، مگرعام حالات میں ایسی حالت کسی محفی کی نہیں ہوتی الخ (فراوی مفتی محمود ج۲ص ۳۸۲؛ ملخصا، باب الطلاق، جمیة پبلیشک، لاہور)

تاہم ان میں سے بعض تحریرات میں اس غلط بھی کاعضر نظر آتا ہے کہ مغلوب انعقل ہونے کے لیے بالکلیہ انعدام شعور کو ضروری قرار دیدیا گیا ہے، جو کہ مغلوب انعقل کا انتہائی درجہ ہے، اور بید درجہ امام ابو صنیفہ درحمہ اللہ کے نزد کید سکر کی حدواجب ہونے میں معتبر ہے، البندا اس کے بجائے قول وفعل میں اختلال واختلاط کے غلبہ سے مغلوب انعقل ہونے کی تغییر کرنا مناسب تھا (وسیسجیسی بقیدہ التفصیل فی طلاق الغضبان والسکوان) البتہ جواب میں بیرکہا جانا ممکن ہے کہ غضب کیونکہ عاد تا مزیلِ عقل نہیں ہوتا، اس لیے انتظاماً وسد اللمفسمدَ و، اعلیٰ درجہ بتلایا گیا۔ ولکن فی لذا الجواب تعسف واللہ اعلم۔

#### لے اورآ گے فرماتے ہیں:

والتحقيق أن الغلق يتناول كل من انغلق عليه طريق قصده وتصوره كالسكران والمجنون والمبرسم والمكره والغضبان، فحال هؤلاء كلهم حال إغلاق، والطلاق إنما يكون عن وطر؛ فيكون عن قصد المطلق وتصور لما يقصده، فإن تخلف أحدهما لم يقع طلاق، وقد نص مالك والإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه فيمن قال لامرأته:"أنت طالق ثلاثا "ثم قال :أردت أن أقول إن كلمت فلانا، أو خرجت من بيتى بغير إذنى، ثم بدا لى فتركت اليمين، ولم أرد التنجيز في الحال، إنه لا تطلق عليه، وهذا هو الفقه بعينه؛ لأنه لم يرد التنجيز، ولم يتم اليمين.

﴿ بقيه حاشيه الكَلْ صفح يرملاحظ فرما ئيں ﴾

حافظ ابنِ قیم دراصل حافظ ابنِ تیمیہ کے شاگرد ہیں ممکن ہے کہ انہوں نے بیقتیم اینے استاذ سے استفادہ کر کے فرمائی ہو، تا ہم ہمیں باوجود تلاشِ بسیار کے حافظ ابنِ تیمیدر حمد اللہ کی اصل كتب مين ان اقسام كاذ كرنبين مل سكا\_

حافظ ابن قیم نے پہلی شم کا تذکرہ کرتے ہوئے' یوزیل العقل کالسکو ''کے الفاظ سے اُس کوسکر کی طرح مزیلِ عقل قرار دیاہے، اور حنفیہ کے نزدیک غیر حدمیں سکر کی تعریف اختلاطِ اقوال ہے کی گئی ہے؛ لہٰذا حفیہ کے نز دیک اس قتم کا مطلب یہ ہوگا کہ اُس شخص کے اقوال میں اختلاط واختلال پیدا ہوگیا ہے،اور حنفیہ کے نز دیک پیمجنون ہوگیا ہے،اور مجنون کی طلاق واقع نہیں ہوتی۔

پھراس کے بعد تیسری شم بیان کرتے ہوئے حافظ ابنِ قیم نے"و لایبلغ به زوال عقله " کے الفاظ سے اس تیسری قتم کو پہلی قتم کے مقابلے میں غیر مزیلِ عقل قرار دیا ہے، جس کا مطلب یہ ہوگا کہ یہ پہلی قتم کی طرح سکر کے مِثْل مُزیلِ عقل نہیں۔

اور حنفیہ کے نز دیک اُس شخص کے اقوال میں اختلاط واختلال پیدائہیں ہوا،لہذا حنفیہ کے نز دیک پیمجنون میں داخل نہیں ،لہذا حنفیہ کے نز دیک قضاء اس کی طلاق واقع ہوجاتی ہے۔ اورحافظا بنِ قیم رحمه الله زا دُ المعادمين فرماتے ہيں:

### ﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

وكذلك لو أراد أن يقول "أنت طاهر "فسبق لسانه فقال "أنت طالق "لم يقع طلاقه، لا في الحكم الظاهر، ولا فيما بينه وبين الله تعالى، نص عليه الإمام أحمد في إحمدي الروايتين، والثانية لا يقع فيما بينه وبين الله، ويقع في الحكم، وهذا إحدى الروايتين عن أبي يوسف(اعلام الموقعين عن رب العالمين، ج٣ص٠٩ ، ،باب تغيير الفتوي واختلافها،فصل القسم الثالث من أنواع الحيل،المثال السادس عشر بعد المائة المخارج من التحليل)

حافظ ابنِ قیم نے تیسری صورت کی تفریع کرتے ہوئے جو تطی کواس قتم میں شامل کر کے اس کی طلاق کو غیر معتبر فر مایا ہے، یہ . خلاہرہے کہ حنفیہ کے مسلک بر درست نہیں ، کیونکہ حنفیہ کے نز دیکے تخطی کی طلاق قضاءً واقع ہوجاتی ہے ،اوراسی طرح حنابلہ ك نزديك بهى تطلى كى طلاق واقع بوجاتى ب،جيساكة كة في والع چند والدجات معلوم بوكا، اور ديكر حفرات كا اس سلسله میں قول بہلے گزر چکاہے محمد رضوان۔

والغضب على ثلاثة أقسام:

أحدها :ما يزيل العقل، فلا يشعر صاحبه بما قال، وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع.

والثانى :ما يكون فى مباديه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول و قصده، فهذا يقع طلاقه.

الثالث : أن يستحكم ويشتد به، فلا يزيل عقله بالكلية، ولكن يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على ما فرط منه إذا زال، فهذا محل نظر، وعدم الوقوع في هذه الحالة قوى متجه (زاد المعاد في هدى خيرالعباد، جهص ١٩٥٥، ٢٩١ اذكر أحكام الرسول صلى الله عليه وسلم في الطلاق، فصل في طلاق الإغلاق)

یہاں حافظ ابنِ قیم رحمہ اللہ نے تیسری قسم کو دونوں قسموں کے بین بین قرار دیئے بغیر جو ''بحیث یندم علی مافوط منه اذا زال ''سے تشریح کی ہے، یہالی تشریح یا تعبیر ہے، جو تقریباً برخض کے غصہ استعال کرنے کے بعد پیش آسکتی ہے، اور اس سے غصہ کی حالت میں بالخصوص عوام کے غصہ کی حالت میں جن کے اخلاق ر ذیلہ کی اصلاح بھی نہ ہوئی ہو، طلاق نہ ہونے کا دروازہ چو پٹ کھل جاتا ہے، و ہذہ فتنة شدیدة۔

اورحافظ ابنِ قیم نے اپنے رسالہ 'اغاثة اللهفان فی حکم طلاق الغضبان ''میں (جو انہوں نے خاص اسی موضوع پر تصنیف فرمایا ہے، اور بندہ کو اس مکمل رسالہ کے مطالعہ کی توفیق حاصل ہوئی ہے ) اس سلسلہ میں جو پچوفر مایا ہے اس کا ایک اقتباس مندرجہ ذیل ہے:

والغضبان الذى يمنعه الغضب من معرفة ما يقول وقصده فهذا من أعظم الاغلاق وهو فى هذا الحال بمنزلة المبرسم والمجنون والسكران بل أسوأ حالا من السكران لان السكران لا يقتل نفسه ولا يلقى ولده من علو والغضبان يفعل ذلك وهذا لا يتوجه فيه نزاع انه لا يقع طلاقه والحديث يتناول هذا القسم قطعا.

وحينئذ فنقول الغضب ثلاثة أقسام:

"احدها "إن يحصل للإنسان مبادئه وأوائله بحيث لا يتغير عليه عقله ولا ذهنه ويعلم ما يقول وما يقصده فهذا لا إشكال في وقوع طلاقه وعتقه وصحة عقوده ولاسيما إذا وقع منه ذلك بعد تر دده فکره.

"القسم الثاني "أن يبلغ به الغضب نهايته بحيث ينغلق عليه باب العلم والإرادة فلا يعلم ما يقول ولا يريده فهذا لا يتوجه خلاف في عدم وقوع طلاقه كما تقدم والغضب غول العقل فإذا اغتال الغضب عقله حتى لم يعلم ما يقول فلا ريب انه لا ينفذ شيء من أقواله في هذه الحالة فإن أقوال المكلف إنما مع علم القائل بصدورها منه ومعناها وإرادته للتكلم بها.

" فالأول "يخرج النائم والمجنون والمبرسم والسكران وهذا الغضبان.

"والثاني "يـخـر ج مـن تكلم باللفظ وهو لا يعلم معناه البتة فإنه لا يلزم مقتضاه.

"والثالث "يخرج من تكلم به مكرها وان كان عالما بمعناه. ل

ا 💂 حافظاین قیم نے مکلّف کے اقوال کامداران تین چیزوں بررکھا ہے:

<sup>(</sup>١) علم القائل بصدورها منه (٢) علم القائل بمعناها (٣) وارادة القائل للتكلم بها.

اور پھراس کے بعدالگ الگ نتیوں چیزوں پرتفریع کرتے ہوئے گئی قتم کےاشخاص کی طلاق کوغیر و کر قرار دیدیا، اُن کی مہ ﴿ بقيه حاشيه الكلِّ صفح يرملاحظ فرما نين ﴾

"القسم الثالث "من توسط في الغضب بين المرتبتين فتعدى مبادئه ولم ينته إلى أخره بحيث صار كالمجنون فهذا موضع الخلاف ومحل النظر والأدلة الشرعية تدل على عدم نفوذ طلاقه

### ﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

تفصیل حنفیہ کے قواعد پرمنطبق نہیں ہوتی، کیونکہ اولاً تو حنفیہ کے نزدیک مکلّف کے اقوال کا مدارعقل پرہے، ادرعقل امر باطن ہے، جس کی حقیقت پر مدار رکھنا مععد رہے، اس لیے عقل مع بلوغ کو اس کی دلیل بنایا گیا، اور اقوال وافعال میں اختلال کوعقل کے اختلال کی دلیل قرار دیا گیا ہے؛ جبکہ حافظ ابنِ قیم مکلّف کے اقوال کا مدار مخفی اُمور کی حقیقت پر رکھ رہے ہیں، جن پر مطلع ہونا مشکل ہے، تاہم دیائٹا اس پر کلام کی گئے اکثر ہے۔

دوسرے حنفیہ کے نزدیک بے شک نائم، مجنون، مبرسم اور اسی طرح غیر عاصی سکران کی طلاق تو واقع نہیں ہوتی، کیکن غضبان کی طلاق واقع ہوجاتی ہے، اوران دونوں تنم کے اشخاص میں بڑا فرق ہے، البذاغضبان کوان کے ساتھ جمع کرنا بظاہر درست معلوم نہیں ہوتا۔

تيبرے حنفيہ كنزديك 'من تىكىلىم باللفظ وهو لايعلىم معناہ ''كى بھى قضاءً طلاق واقع ہوجاتى ہے اگر چەريا تأ واقع نہيں ہوتى \_

أو تلفظ به غير عالم بمعناه أو غافلا أو ساهيا أو بألفاظ مصحفة يقع قضاء فقط (الدر المختار) (قوله غير عالم بمعناه) كما لو قالت لزوجها :اقرأ على اعتدى أنت طالق ثلاثا ففعل طلقت ثلاثا في القضاء لا فيسما بيشه وبين الله تعالى إذا لم يعلم الزوج ولم ينو بحر عن الخلاصة(ردالمحتار، جسم ا ٢٣ ، كتاب الطلاق، مطلب في تعريف السكران وحكمه)

چوتھے حنفیہ کے نز دیک مُکرَ ہ اور مخطی کی بھی قضاء طلاق واقع ہوجاتی ہے۔

بات دراصل بیہ ہے کہ حافظ این قیم رحمہ اللہ مطلق ماعام غضب کوجنون کے بہت قریب مانتے ہیں، اور خیال ہوتا ہے کہ اس وجہ سے انہوں نے تیسری حالت میں طلاق کے عدم وقوع کی طرف اپنار جحان ظاہر فرمایا ہے۔

اعلامُ الموقعين ميں ايك جگه فرماتے ہيں:

وأما الغضبان فإن انغلاق باب القصد والعلم عنه كانغلاقه عن السكران والمجنون، فإن الغضب غول العقل يغتاله كما يغتاله الخمر، بل أشد، وهو شعبة من الجنون، ولا يشك فقيه النفس في أن هذا لا يقع طلاقه (اعلام الموقعين، ج٣ص٧،الشريعة مبنية على مصالح العباد، فصل الطلاق حالة الغضب)

حالانکدان کا بیے خیال بظاہر درست معلوم نہیں ہوتا، جمہور فقہاء کے حوالے سے بیہ بات پہلے گذر پچی ہے کہ عام غضب اور جنون میں بہت فرق ہے (لان المجنون من عوار ض الاهلية بخلاف الفضب)

اور غالبًا اس بنیا دی فرق ہی کی وجہ سے تیسری حالت میں طلاق کے وقوع وعدم وقوع کے تھم میں علامہ ابنِ قیم اور دیگرفقہاء کے درمیان اختلاف پیدا ہوا۔ وعتقه وعقوده التي يعتبر فيها الاختيار والرضا وهو فرع من الاغلاق كما فسره به الأثمة وقد ذكرنا دلالة الكتاب على ذلك من وجوه (اغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان، ص٣٩، ٣٩، فصل فاما دلالة السنة

فمن وجوه)

اس عبارت میں حافظ این قیم نے ''ولم یہ نته الی احرہ بحیث صار کالمجنون '' کے الفاظ سے اس بات کا اعتراف فر مالیا ہے کہ اس تیسری شم میں جنون کی حد تک نوبت نہیں پہنچتی۔

اور جب به مجنون نہیں تو حنفیہ کے نز دیک اس کے اقوال وافعال میں اختلاط نہیں ؟ لہذا حنفیہ کے نز دیک اس صورت میں قضاء طلاق واقع ہوجائے گی۔ البتہ حافظ ابنِ قیم کے نز دیک اس قتم میں طلاق واقع نہیں ہوگی۔ ل

اے شارح غایۃ اُمنتٹی کے بقول علامہ ابن قیم رحمہ اللہ نے اپنے رسالہ ُ' اغاثۃ اللہ غان فی تھم طلاق الغضبان 'میں اس تیسری حالت میں طلاق کے عدم وقوع کا جزمی اور حتی فیصلہ نہیں کیا، بلکہ صرف اپنامیلان ظاہر فر مایا ہے۔ چنا خیرمطالب اولی النمی شرح غایۃ اُمنتہی میں ہے :

(و) يقع الطلاق (ممن غضب) ولم يزل عقله بالكلية؛ لأنه مكلف في حال غضبه بما يصدر منه من كفر وقتل نفس وأخذ مال بغير حق وطلاق وغير ذلك.

قال ابن رجب في شرح الأربعين النووية :"ما يقع من الغضبان من طلاق وعتاق أو يمين، فإنه يؤاخذ به وفي نسخة بذلك كله بغير خلاف.

واستدل لذلك بأدلة صحيحة منها :حديث خولة بنت ثعلبة امرأة أوس بن الصامت الآتى فى الظهار، ومنه غضب زوجها، فظاهر منها فأتت النبى -صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك، وقالت :إنه لم يرد الطلاق، فقال النبى -صلى الله عليه وسلم :-ما أراك إلا حرمت عليه أخرجه ابن أبى حاتم، وذكر القصة بطولها، ففى آخرها قال فحول الله الطلاق فجعله ظهارا.

ومنها ما روى عن ابن عباس وعائشة وغيرهما في ذلك وأطال، وذلك في شرح الحديث السادس عشر من الأحاديث المذكورة، وأنكر على من يقول بخلاف ذلك؛ لأنه مكلف على ما دلت عليه الأخبار، وقوله (خلافا لابن القيم) فيه نظر؛ فإن ابن القيم لم يقل بعدم وقوع طلاق الغضبان مطلقا، بل أفرد هذه المسألة برسالة سماها "إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان " هي يقيم الله في حكم طلاق الغضبان "

حافظ ابنِ قیم رحمہ اللہ کے مختلف مواقع پرغضبان کی اقسام ثلاثہ پر بحث ملاحظ کرنے کے بعد خیال ہوتا ہے کہ وہ ان قسموں کو تیج طریقے سے ضبط نہیں کر سکے، بالحضوص تیسری بین بین قتم کو ضبط کرنے میں وہ پوری طرح کا میاب نہیں ہوسکے۔

حضرت حکیم الامت تھانوی رحمہ اللہ نے حافظ ابنِ قیم کی طرف سے غضب کی پیش کروہ تین اقسام میں سے تیسری شم کو بہت عمدہ طریقے سے ضبط فر مایا ہے، جس کا خلاصہ بیہ کہ: اس قتم کی عقلاً دوصور تیں ممکن ہیں:ایک بید کہ شعوراور علم نہ ہولیکن قصدوارادہ ہو (اس کا خارج میں وجودمکن نہیں) دوسرے بیرکہ شعوراورعلم تو ہولیکن قصدوارا دہ نہ ہو(اس کا خارج میں وجودممکن ہے)

#### ﴿ گزشته صفح کا بقیه حاشیه ﴾

وفصل فيها، فقال : الغضب ثلاثة أقسام : أحدها : أن يحصل للإنسان مبادئه وأوائله بحيث لا يتغير عليه عقله ولا ذهنه، ويعلم ما يقول، ويقصده؛ فهذا الإشكال في وقرع طلاقه وعتقه وصحة عقوده، ولا سيما إذا وقع منه ذلك بعد تردد فكره.

القسم الثاني :أن يبلغ به الغضب نهايته بحيث ينغلق عليه باب العلم والإرادة؛ فلا يعلم ما يقول ولا يريده، فهذا لا يتوجه خلاف في عدم وقوع طلاقه، والغضب غفول العقل، فإذا اغتال الغضب عقله حتى لم يعلم ما يقول فلا ريب أنه لا ينفذ شيء من أقواله في هذه الحالة، فإن أقوال المكلف إنما تنفذ مع علم القائل بصدورها منه ومعناها وإرادته للتكلم، فالأول يخرج من النائم والمجنون والمبرسم والغضبان، والثاني يخرج ممن تكلم باللفظ وهو لا يعلم معناه ألبتة، وهو لا يلزم مقتضاه، والثالث يخرج ممن تكلم به مكرها وإن كان عالما بمعناه.

القسم الثالث : من توسط في الغضب بين المرتبتين، فتعدى مبادئه، ولم ينته إلى آخره بحيث صار كالمجنون، فهذا موضع الخلاف، ومحل النظر، والأدلة الشرعية تدل على عدم نفوذ طلاقه وعتقه وعقوده التي يعتبر فيها الاختيار والرضا، وهو فرع من الإغلاق كما فسره به الأئمة انتهى.

وكأن المصنف أشار لخلاف ابن القيم في هذا القسم الثالث مع أن ابن القيم لم يجزم بعدم الوقوع في هذا القسم غير أنه مال إليه، وقد ذكر هذه الثلاثة أقسام أيضا في " الهدى النبوى "باختصار وأما في هذه الرسالة فقد أطال وأكثر فيها من الأدلة من الكتاب و السنة و أقو ال الأثمة.

وقال :وأما الاعتبار وأصول الشريعة فمن وجوه وساق لها أربعة وعشرين وجها(مطالب اولى النهى في شرح غاية المنتهىٰ ،ج٥ص٣٢٣، كتاب الطلاق) چنانچ حضرت حکیم الامت رحمه الله فرماتے ہیں کہ:

منجمله تین قسمول کے اول قتم میں دو چیزوں کا اثبات کیا ہے، یعلم اور یقصداور دوسری قتم میں ان ہی دو کی ففی کی ہے چنانچہ کہا ہے لا یعلم اور لایوید جومرادف ہے لایق صدی اس کے بعد تیسری شم کو بین المرتبتین کہا، سوظا ہر ہے کہ بین المرتبتين كے يدمعنى مول كے كهاس ميں ان دونوں امرول كاندا ثبات ہے نافى ہے، بلکہ ایک کا اثبات ہے،جس سے وہ من وجیسم اول کے مشابہ ہے اورایک امر کی نفی ہے،جس میں وہ من وجیسم ثانی کے مشابہ ہے۔

اب بیرد بکھناجاہیے کہ دونوں امر مذکور میں سے ایک کا اثبات اور دوسرے کی نفی عقلاً دوطرح محتمل ہے۔

ایک بیر کہ علم کا اثبات ہواور ارادہ کی نفی ہواور دوسرے اس کاعکس یعنی ارادہ كا ثبات ہواورعلم كي نفي اور بيرظا مرہے كه احتمال ثاني محض غلط ہے ، كيونكه اراده خودموقوف ہے علم پر ،سویمکن نہیں کہ موقوف کا وجود ہوا ور موقوف علیہ کا عدم پس لامحاله احمال اول متعين ہو گيا يعنى علم كا اثبات ، اراده كي في \_ ل

پس بین المرتبتین کے معنیٰ بیرہوئے کہاس شخص کاغلبۂ غضب میں بیرحال ہوا کہ

والنية اسم للمقترن بالفعل مع دخوله تحت العلم بالمنوى (البحر الرائق، ج ا ص ٢٥، كتاب الطهارة، اركان الطهارة)

### تبيين الحقائق ميں ہے:

ولا نسلم تحقق العمد منهم (أي من الصبي والمجنون والمعتوه، ناقل) لأنه عبارة عن القصد وهو يترتب على العلم والعلم بالعقل وهم عديمو العقل أو قاصروه فكيف يتحقق منهم القصد وصاروا كالنائم (تبيين الحقائق ، ج٢ص ١٣٩ ، كتاب الديات، فصل في الشجاج ج٢ص١١١)

#### اورامام غزالی رحمه الله فرماتے ہیں:

اذ النية قصد يتبع العلم (المستصفى، ص ٢ ٥، الفن الثاني في أقسام الأحكام)

ل چنانچه علامه این جیم رحمه الله فرماتے ہیں:

بےارادہ منہ سے واہی نتاہی نکلتا تھا،کیکن شعور علم تھا جیسے خطی کا حال ہوتا ہے کہ کہتا ہے بے ارادہ ، مرعلم ہوتا ہے ،اس صورت میں واقعی مقتضا اولی کا یہی معلوم ہوتا ہے کہ واقع نہ ہو، جیسا کخطی میں فیما بینہ وبین اللہ تعالیٰ نہیں واقع ہوتی \_ ل صرح في فتح القديرعبارته هكذا:

والحاصل انه اذا قصد السبب عالما بانه سبب رتب الشرع حكمه عليه اراده اولم يرده الا ان اراد ما يحتمله واما انه اذا لم يقصده او لم يدرما هو فيثبت الحكم عليه شرعا وهو غير راض بحكم اللفظ ولا باللفظ فمما ينبو عنه قواعد الشرع الخ "ص٥٦ اج٣"

قلت نعم لاتصدقه المرأة كمافيه ايضا بعد سطور لانها كالقاضي لاتعرف منه الا الظاهر ٢

پس صورت مسئوله میں اگراس شخص کا قصدہی نہ تھا، تب توقسم ثالث میں داخل ہے ور نہیں ، پھرقسم ثالث میں داخل ہونے کے بعد غابیہ سے اس کے خلاف

لے اس عبارت سے صاف طور پرمعلوم جورہا ہے کہ حضرت حکیم الامت رحمہ اللہ نے اس صورت میں عدم وقوع کی طرف جوا پنار جحان ظامر فرمايا ب، وه ديائة يعنى فيماييه وين الله تعالى ب، ندكه قضاء بهيا كخطى كى طلاق كابھى معامله يكى ہے، جہاں تک اس صورت میں شوہر کے دعوے کے قضاء تھول ہونے نہ ہونے کا معاملہ ہے، تواس کے متعلق فقہائے کر ام نے علیٰحد ہ تفصیل بیان فر مادی ہے،جس کا ذکر آ گے آ رہاہے۔

لپذا حضرت حکیم الامت رحمه الله کار فتوی فقهائے کرام کی اس تفصیل کے خلاف نہیں ، اور قضاءً کا حکم حضرت تھا نوی رحمہ اللہ نے بھی خودامدادالفتاویٰ ج ۲ص ۹ میں رفقہائے کرام کی اس تفصیل کےمطابق بیان فرمایاہے، جیسا کہآ گےمغلو ہیت عقل کا دعویٰ معتبر ہونے کی بحث میں حواثی میں مکمل عبارت آتی ہے۔

نيزعلامه شامى رحمه الله كي تحقيق بهي اس كے خلاف نبيس \_ كها سيجيع \_

ع مطلب بد ہے کہ اس تیسری صورت میں دیانة فیما پینه و بین الله طلاق واقع نہیں ہوگی اور قضاءً اس صورت میں طلاق واقع ہوجائے گی، جبیا کہ اوپر حضرت محیم الامت رحمہ الله کی عربی عبارت سے واضح ہے، نیز حضرت رحمہ الله کا امدا دالفتا ویٰ میں اس صورت میں طلاق واقع ہونے کا ایک فتو کی مٰہ کور ہے۔

البذاديگرا كابرنے جواس صورت ميں طلاق كے وقوع كاتھم بيان فرمايا، وہ قضاءً ہے، اورا پني جگد درست ہے، اور حضرت حكيم الامت نے جو محم يهال بيان فرمايا ہے، وہ ديائة ہے، فلاتعارض بينهما \_

خودشامی نے نقل کیا ہےاور بیقول والا دلة تعدل المنح شامی کا قول نہیں ہے، بلکہ ابن القيم كابے اوراس كاتر جمه كه بهت سى دليليں الخ تصحيح نہيں، يہاں الف لام استغراق كانبيس، بلكجنس كاب كمافى قوله تعالىٰ الرجال قوامون الاية كمايشهدبه الذوق.

پس اس شخص کاقسم ثالث میں داخل ہونا موقوف ہے اس پر کہاس سے قصد وعدم قصدى تحقیق كى جائے جوكه سوال بذامين مذكور نہيں (امداد الفتادى جلد ٢صفيه، ٥٠٨٥،

كتاب الطلاق بحكم طلاقِ غضبان ومد موش)

گویا کہ حضرت حکیم الامت رحمہ اللہ کے مطابق حافظ ابنِ قیم کی طرف سے غضب کی جو تیسری بین بین قشم ہے،اس کی خارج میں صرف ایک ہی صورت ہے،اور وہ یہ ہے کہ علم وشعور ہواور قصد وارا دہ نہ ہو،اور رہی وہ صورت کہ جس میں قصد وارا دہ ہولیکن علم وشعور نہ ہو، اس کا خارج میں وجورٹہیں۔

اورعلم وشعورموجود ہونے اور قصد وارا دہ نہ ہونے کی صورت میں بھی قضاءً طلاق واقع ہوجاتی ہے،اگر چەدىلنة واقعنہيں ہوتى۔

کیونکہ یہ بین بین کی صورت مخطی کے مِثل ہے، اور مخطی کی طلاق عندالا حناف قضاءً واقع موجاتی ہے، لافیما بینهٔ وبین الله۔

اور حنابلہ کے نز دیک بھی مخطی کی طلاق واقع ہوجاتی ہے،اور غالبًا اسی وجہ سے حنابلہ بھی اس تيسري قتم ميں طلاق كے قائل ہيں۔ ل

ا چنانچیلی بن سلیمان بن احمدالمرادوی منبلی رحمه الله فرماتے ہیں:

ظاهر كلام المصنف، وكثير من الأصحاب : وقوع الطلاق من الهازل واللاعب كالجاد .وهو صحيح .نص عليه الإمام أحمد -رحمه الله .-وعليه الأصحاب وصرحوا به .وكذلك المخطء .قالـه الـناظم، وغيره(الانصاف،كتاب الطلاق، باب صريح الطلاق وكنايته

لہذا جب سی شخص کی غصہ میں بیرحالت ہو کہ اُس کواپنی زبان سے ادا کیے ہوئے الفاظِ طلاق کا شعورعكم موليكن بلاقصدوارا دهالفاظ طلاق زبان سيصا درمو كئة موں تو أس كابيد عويٰ قضاءً (یعنی قاضی وحاکم کی عدالت اورحُکُم کےسامنے ) قابلِ قبول نہ ہوگا۔

اوراس کے قضاءً قبول ہونے کے لئے خارج میں بے عقلی وجنون کے آثار کا وجو د ضروری ہوگا، جو کہ اقوال وافعال میں اختلاط وفساد کا غلبہ ہے، جبیبا کہ آ گے علامہ شامی رحمہ اللہ کے حوالہ سے تفصیل آتی ہے۔

البنة قضا ہے ہٹ کر دیانۂ کینی فیماہینہ وبین اللہ قابلِ قبول ہوسکتا ہے۔

مفتی کے لیے یہ بات یا در کھنے کی ہے کہ اگر اُس سے کوئی مشفتی اپنی ذات کی حد تک اس مخصوص صورت كاحكم دريافت كرية ديانت كمطابق بى أسيحكم بتلايا جائے گا۔

کیکن اگرعورت کوشو ہر کے طلاق کے الفاظ کہنا معتبر گوا ہوں کے ذریعیہ سے پہنچا ہویا عورت نے الفاظِ طلاق شوہر سے خود سُنے ہوں (یا شوہر کے زبانی وتح بری اقرار سے معلوم ہوئے ہوں ،خواہ وہ تحریر شوہر کی طرف سے استفتاء کی شکل میں ہو) تو ایسی صورت میں حنفیہ کے نز دیک عورت کوشو ہر کے قصد وارا دہ نہ ہونے کے دعوے پریقین کرنا جائز نہ ہوگا ، تا آ نکہ قرائن وحالات سے شوہر کی بات کی تصدیق پراطمینان حاصل نہو۔

حالت غضب میںمغلوبُ العقل ہونے کا دعویٰ قضاءً کبمعتبر ہوگا ؟ اس کی تفصیل آ گے آ رہی ہے۔

### ﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

اورمنصور بن بونس بہوتی حنبلی رحمہ الله فرماتے ہیں:

(ولو كان) الآتي بالصريح (هازلا أو لاعبا) حكاه ابن المنذر إجماع من يحفظ عنه وسنده ما روى أبو هريرة مرفوعا ثلاث جدهن جدوهزلهن جدالنكاح والطلاق والرجعة رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن غريب (أو) كان (مخطئا) قياسا على الهازل (كشاف القناع عن متن الإقناع ، ج٥ص ٢٣١، كتاب الطلاق، باب صريح الطلاق وكناياته) حافظ ابن قيم رحمه الله نے غضب کی اقسام ثلاثه کا تصور پیش کرتے ہوئے قصد وعلم کو بنیاد بنایا ہے،اس لئے ان کی اس بنیاد نے یہاں قصد علم کی بحث کو بھی اس مسئلہ کا حصہ بنادیا، ورنہ فی نفسه احناف کے قواعد کی رُوسے قصد وعلم کا اس مسئلہ میں زیادہ دخل نہیں (جبیبا پیچیےاختلال اقوال وافعال کامغلوب العقل ہونے کی ظاہری دلیل ہونا گزر چکا، جبکہ حافظ این قیم نے اس دلیل کو بحث کا حصه ہی نہیں بنایا)

اور بندہ کی معلومات کے مطابق حافظ ابن قیم کے اس تصور پر احناف میں سے علامہ شامی رحمہ اللہ نے فقہ حنی کے معیار کو متح کرنے کے لیے ایک مدل و فصل تحقیق فرمائی ہے، جس میں ان کو یگانہ قرار دیا جاناحق بجانب ہے، کیکن علامہ شامی رحمہ اللہ کے مقصود کو پوری طرح نہ ستجھنے کے باعث بعض اہلِ علم بھی تشویش و تشکیک کا شکارر ہتے ہیں،اس لئے مناسب معلوم ہوا کہ اس سلسلہ میں علامہ شامی رحمہ اللہ کامفصل کلام نقل کیا جائے اور ساتھ ہی موقع ضرورت میں بین القوسین توضیح کے ساتھ تر جمبھی کر دیا جائے۔

چنانچه علامه شامی رحمه الله فرماتے ہیں:

قلت : وللحافظ ابن القيم الحنبلي رسالة في طلاق الغضبان قال فيها :إنه على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يحصل له مبادء الغضب بحيث لا يتغير عقله ويعلم ما يقول ويقصده، وهذا لا إشكال فيه .

والشاني :أن يسلغ النهاية فلا يعلم ما يقول ولا يريده، فهذا لا ريب أنه لا ينفذ شيء من أقواله.

الشالت : من توسط بين المرتبتين بحيث لم يصر كالمجنون فهذا محل النظر، والأدلة على عدم نفوذ أقواله .اه. ملخصا من شرح الغاية الحنبلية، لكن أشار في الغاية إلى مخالفته في الثالث حيث قال: ويقع الطلاق من غضب خلافا لابن القيم اهـ وهذا الموافق عندنا لما مر في المدهوش. إ

لكن يرد عليه أنا لم نعتبر أقوال المعتوه مع أنه لا يلزم فيه أن يصل إلى حالة لا يعلم فيها ما يقول و لا يريده وقد يجاب بأن المعتوه لما كان مستمرا على حالة واحدة يمكن ضبطها اعتبرت فيه واكتفى فيه بمجرد نقص العقل، بخلاف الغضب فإنه عارض في بعض الأحوال، لكن يرد عليه الدهش فإنه كذلك . والذي يظهر لي أن كلا من المدهوش والغضبان لا يلزم فيه أن يكون بحيث لا يعلم ما يـقـول بل يكتفي فيه بغلبة الهذيان واختلاط الجد بالهزل كما هو المفتى به في السكر ان على ما مر ، و لا ينافيه تعريف الدهش بـذهـاب العقـل فإن الجنون فنون، ولذا فسره في البحر باختلال العقل وأدخل فيه العته والبرسام والإغماء والدهش.ويؤيده ما قلنا قول بعضهم: العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادرا، والمجنون ضده .وأيضا فإن بعض المجانين يعرف ما يقول ويريده ويذكر ما يشهد الجاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه في مجلسه ما ينافيه، فإذا كان المجنون حقيقة قد يعرف ما يقول ويـقـصده فغيره بالأولى، فالذي ينبغي التعويل عليه في المدهوش ونحوه إناطة الحكم بغلبة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته، وكذا يقال فيمن اختل عقله لكبر أو لمرض أو لمصيبة

لى اس سے معلوم ہوا كەعلامەشامى رحماللداس قسم ثالث ميں وقوع طلاق كے قائل ہيں، اى لئے "و هو السمو افتق عندنا "فرمار بين، اور "الموافق" سے ويقع الطلاق" مراد ب، والله الله علم مزید تفصیل آ گےاس عبارت کے ترجمہ کے ذیل میں آ رہی ہے۔ محمد رضوان۔

فاجأته : فما دام في حال غلبة الخلل في الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله وإن كان يعلمها ويريدها لأن هذه المعرفة والارادة غير معتبرة لعدم حصولها عن الإدراك صحيح كما لا تعتبر من الصبى العاقل، نعم يشكل عليه ما سيأتي في التعليق عن البحر. وصرح به في الفتح والخانية وغيرهما، وهو: لو طلق فشهد عنده اثنان أنك استثنيت وهو غير ذاكر، وإن كان بحيث إذا غضب لا يـدرى مـا يـقول وسعه الأخذ بشهادتهما وإلا لا اهـ مقتضاه أنه إذا كان لا يدرى ما يقول يقع طلاقه وإلا فلا حاجة إلى الأخذ بقولهما إنك استثنيت، وهذا مشكل جدا، وإلا أن يجاب بأن المراد بكونه لا يبدري ما يقول أنه لقوة غضبه قد ينسى ما يقول ولا يتـذكـره بعد، وليس المراد أنه صار يجرى على لسانه ما لا يفهمه أو لا يقصده إذ لا شك أنه حينئذ يكون في أعلى مراتب الجنون، ويؤيده هذا الحمل أنه في هذا الفرع عالم بأنه طلق وهو قاصد له، لكنه لم يتذكر الاستثناء لشدة غضبه، هذا ما ظهر لي في تحرير هـذا الـمقام، والله أعلم بحقيقة المرام (ردالمحتار، ج٣ص٢٠٠٠ كتاب الطلاق،مطلب في تعريف السكران)

ترجمہ: میں کہتا ہوں کہ حافظ ابن قیم حنبلی کاغضبان کی طلاق کے بارے میں ایک رساله ہے،جس میں انہوں نے فرمایا ہے کہ غضب کی تین قسمیں ہیں: ایک بید که غضب کے مبادیات حاصل ہوجائیں ،اس طور پر کہاس کی عقل متغیر نہ ہواور جو کچھوہ کہدر ہا ہو،اس کا اسے علم بھی ہواوراس کا قصد بھی ہو،اورغضب کی اس قتم میں کوئی اشکال نہیں (یعنی اس کی طلاق واقع ہوجاتی ہے) اورغضب کی دوسری قتم بیہ ہے کہ غضب انتہاء کو پہنچ جائے اور جو پچھوہ کہدر ہاہے اس کا اسے علم بھی نہ ہواوراس کا ارا دہ بھی نہ ہو، پس بیشم الیں ہے کہاس میں اس کے اقوال نا فذنہیں ہوں گے۔

اورغضب کی تیسری قتم وہ ہے جوان (ندکورہ) دونوں مرتبوں کے درمیان ہو،اس طور پر کہوہ مجنون کی طرح نہ ہوا ہو، پس غضب کی بیشم محلِ نظر ہے، اور دلائل اس کے اقوال نافذ نہ ہونے پر دلالت کرتے ہیں۔ لے

(علامہ شامی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ میں نے) حنبلیہ کی شرح الغابیۃ سے تلخیص کر کے میہ مضمون لباہے۔

لیکن غایة میں غضب کی تیسری شم میں (علامه بن قیم کے)اس (قول) کی مخالفت کی طرف اشارہ کیا ہے، کیونکہ اس میں فر مایا کہ غضب والے کی طلاق واقع ہوجاتی ہے، مگرابنِ قیم کااس میں اختلاف ہے۔

اور یہی بات ہمارے (نہب حق کے) بھی مطابق ہے (کہ ہمارے نزدیک بھی اس

لے بیعبارت شرح غابیۃ ائنتہای کی ہے،جبیبا کہآ گےعلامہ شامی رحمہ اللہ کی تصریح آ رہی ہے،اور شارح الغابیۃ نے علامہ ابنِ القیم سے نقل کی ہے،جس سے معلوم ہوا کہ بنیادی طور پر رپیمبارت علامہ ابن القیم رحمہ اللہ کی ہے، اور واقعہ بھی یہی ہے، چنا نچہ حاشیہ میں پیچھے ہم نے شرح غابیۃ ائنتہا کی وہ عبارت ذکر کردی ہے،جس میں بیعبارت علامدابن قیم کے حوالہ سے موجود ہے، اورشارح الغابیۃ نے بہ ہلانے کے لئے بیرعبارت ذکر کی ہے کہ ابن قیم حالت غضب میں مطلقاً عدم وقوع کے قائل نبيس، بلكهاس مسلم مين تفصيل كے قائل بين، لبذا ماتن نے جو'خسلاف لابن القيم''كالفاظ سے ابن قيم كي طرف حالتِ غضب میں عدم وقوعِ طلاق کی مطلق نسبت فر مادی ہے، و پمحلِ نظرہے۔

دوسرے ہم پیچیے حافظائن قیم کی اغاثۃ اللہفان کے حوالہ سے بیعبارت صراحت کے ساتھ لقل بھی کر چکے ہیں۔

تيسرے حضرت حکيم الامت رحمه الله نے بھی صاف طور پر بیفر مایا ہے کہ بیقول' والا دلة تبدل المنح ''علامہ شامی کا قول نہیں، بلکہ ابن القیم کا قول ہے، بیرعبارت بھی امداد الفتاد کی کے حوالہ سے پیچھے گزر چکی ہے۔

لہٰذااس قول کوعلامہ شامی رحمہ اللہ کی طرف منسوب کر کے بیرکہنا کہ علامہ شامی اس صورت میں عدم وقوع طلاق کے قائل نہیں ،علامہ شامی کی طرف پہنست درست معلوم نہیں ہوتی۔

حالت میں طلاق واقع ہوجاتی ہے) مدہوش کے بارے میں بیہ بات گزرچکی ہے۔ لے کیکن اس پریپیشبہ ہوتا ہے کہ ہم معتوہ کے اقوال کومعتبر قرار نہیں دیتے ، باوجودیکہ معتوہ میں بدیبات لازمنہیں کہ وہ الی حالت کو پہنچ جائے کہاس حالت میں اسے علم ندرہے کہ وہ کیا کہدر ہاہے اور نہ ہی اس کا ارادہ کرے (پرمعتوہ کی طلاق کیوں واقع نہیں ہوتی،اورغصہ والے کی اس حالت میں طلاق کیوں واقع ہوجاتی ہے، دونوں میں فرق کی کیا دجہ ہے؟) اور بھی اس کا جواب بیردیا جاتا ہے کہ معتوہ جبکہ ایک ایسی حالت پر برقرار رہتاہے جس کا ضبط کرناممکن ہے، تواسی حالت کومعتبر مان لیا گیااوراس میں صرف عقل کے ناقص ہونے کو کافی سمجھا گیا۔

بخلاف غضب کے کیونکہ غضب بعض حالات میں طاری ہوتا ہے (برقر ارنہیں رہتا) لیکن اس پر دہش ہے بھی شبہ ہوتا ہے، کیونکہ دہش کی حالت بھی الی ہی ہوتی ہے( کہ ستقل طور پر برقرار نہیں رہتی،جس طرح معتوہ کی حالت برقرار رہتی ہے)

اور میرے نزدیک (نماورہ جواب کے بجائے) میہ بات راجح ہے کہ مدہوش اور غضبان میں سے سی کے لئے بھی (علم کامدار کھے کے لیے) بیلا زمنہیں کہوہ (نفس الامرمیں)اس حالت کو پہنچ جائیں کہ انہیں اس چیز کا بھی پیۃ نہ رہے کہ وہ کیا کہہ

رہے ہیں۔ ع

لے اس عبارت سے واضح طور پر بیم علوم ہوا کہ علامہ شامی رحمہ اللہ کے نز دیک غضب کی اس تیسری (بین بین ) صورت میں طلاق واقع ہو جاتی ہے،اورا کثر اردوفیا و کا بھی اس کے مطابق ہیں۔

لہذابعض حضرات جوبیہ بچھتے ہیں کہ علامہ شامی رحمہ اللہ اس صورت میں وقوع طلاق کے قائل نہیں ، اورار دوفاً وی علامہ شامی رحماللد كي حقيق كے خلاف بي اس سے ہميں اتفاق نہيں محمر صوان

سے علامہ شامی کی اس عبارت سے واضح طور پر معلوم ہوا کہ مدہوش اور غضبان کی قضاءً عدم وقوع طلاق کے لئے عدم شعورلا زمنہیں، بلکہ غلبۂ ہزیان اور حقیقت وغیر حقیقت میں خلط ہوجانا کافی ہے۔

پس اس عبارت سے بعض حضرات کاغلبہ کم بیان کونظرا نداز کر کے بیسجھنا کہ علامہ شامی صرف عدم شعور کی صورت میں عدم وقوع کے قائل نہیں، سراس غلط بھی بیٹنی ہے، اور واقعہ بدہے کہ علامہ شامی امرِ باطن کے بجائے اس کی ظاہری دلیل پر مدار ﴿ بقيه حاشيه ا گلے صفحے برملاحظ فر مائيں ﴾ رکھرہے ہیں۔

(کیونکہ یعلم وشعورامر مخفی وباطن ہے، جس پر ہرایک کامطلع ہونااوراس کی حد بندی کرنا سعد رہے،
اور شریعت الی چیز پر بھم کا مدار نہیں رکھا کرتی) بلکہ ہذیان (یعنی بہتی اور بے معنی باتیں
کرنے) کا غلبہ اور حقیقت و مزاح میں خلط ملط ہوجانا کافی ہے (کہ شریعت کی طرف
سے ظاہری دلیل جس پر بھم کا مدار ہے، اقوال وافعال میں خلل ہے) جسیا کہ سکران کے
بارے میں بھی مفتی ہدیہی ہے جسیا کہ گزرا (کہ اس کے لیے بھی اختلاط ندکور معتبر ہے،
کماسیجیے)

اور دہش کی تعریف ذہابِ عقل کے ساتھ جو کی گئے ہے وہ اس کے منافی نہیں ہے۔ (کر میکہا جائے کہ ذہابِ عقل میں تو شعور کی بھی نبی ہوجاتی ہے پھر میکہنا کیسے درست ہوا کہ مد ہوش کو شعور ہوسکتا ہے) کیونکہ جنون کی مختلف قسمیں ہیں۔

اور جو پچھ ہم نے کہا ہے اس کی تائید بعض فقہاء کے اس قول سے بھی ہوتی ہے کہ '' عاقل وہ ہے، جس کا کلام اور افعال درست ہوں، مگر نادراً'' اور مجنون اس کی ضد ہے ( یعنی جس کا کلام اور افعال نادرست ہوں مگر نادراً، یعنی بعض فقہاء نے عاقل اور مجنون ہونے کی تحریف اقوال وافعال کے اکثر درست ونادرست ہونے سے کی ہے، نہ کہ شعور کی نفی سے ) میں میں افعال کے اکثر درست ونادرست ہونے سے کی ہے، نہ کہ شعور کی نفی سے ) میں کے اس کے اس کا کو اس کو اندرست ہونے سے کی ہے، نہ کہ شعور کی نفی سے ) میں کے اس کا کو اندرست و اندرست ہونے سے کی ہے، نہ کہ شعور کی نفی سے ) میں کو اندرست ہونے سے کی ہے، نہ کہ شعور کی نفی سے ) میں کو اندرست ہونے سے کی ہے، نہ کہ شعور کی نفی سے کی ہے اندرست ہونے سے کی ہونے کی ہے کہ کو اندرست ہونے سے کی ہونے کی

### ﴿ كُزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

پس اگر غضبان عدم شعور کامدی ہو، یاعدم قصد کامدی ہو، کیکن اقوال وافعال درست ہوں، تواس کا دعویٰ خلاف ِ ظاہر ہونے کی وجہ سے غیر مقبول ہوگا، اور وہ قضاءً عاقل ثار کیا جائے گا۔

للے لیعنی علامہ شامی نے مغلوب العقل کے لئے جوغلبہ ُ ہزیان کُومُو ثر قر اُردیا ہے،اس کی تائید فقہاء کےان اقوال سے بھی ہوتی ہے، جن میں مغلوب العقل ومجنون کی تعریف بیان کرتے ہوئے اقوال وافعال کے درست ہونے نہ ہونے کے غلبہ سے کی گئی ہے جھر مضوان ۔

اور ہماری اس بات کی تائیداس امر سے بھی ہوتی ہے کہ بعض مجنون اشخاص اپنی بات کو پیچانتے ہیں، اوراس کا ارادہ بھی کرتے ہیں اوراس کا تذکرہ بھی کرتے ہیں، جس کی وجہ سے جاہل (اور ناواقف) یہ بمجھ بیٹھتا ہے کہ یہ تو عاقل ہے، پھر اسی مجلس میں اس مجنون ہے اس کے خلاف بھی ظاہر ہوتا ہے۔ پس جب حقیقی مجنون بھی بعض اوقات اپنی بات کو پیچیا نتااورارادہ کرتا ہے تو مجنون كعلاوه مين توبدرجهاولى ايسا هوسكتا ہے۔ إ لیس مد ہوش وغیرہ کے بارے میں مناسب یہی معلوم ہوتا ہے کہ تھم (یعنی طلاق واقع نہونے) کا مداراس کے ان اقوال اور افعال میں جوغیرعا دی ہیں ،خلل کے غالب مونے برر کھا جائے (ورندا گرمجنون سے بحالت جنون قصد أياشعوراً طلاق صادر ہوتو مجنون كى طلاق کو بھی معتبر ماننا پڑے گا،اور یہ نصوص اور قواعدِ شرع کے خلاف ہے ) اور یہی بات اس شخص

ل يبى وجهب كمعتوه كومغلوب العقل مان كے باوجوداس كى فقهائ كرام حميم الله قليل الفهم، فخلط الكلام، يامن یفعل فعل المجانین عن قصدمع ظهورالفسا د وغیرہ کے الفاظ سے تعریف کرتے ہیں، جس سے ظاہر ہوتا ہے کہ وہ ہر کلام میں عديم الفهم اورعديم القصدنيين موتا، اورمغلوب العقل كي تعريف (جوكه خودامر مخفي وباطن ہے) طاہر سے كى جاتى ہے، يايول کہیں کہ ظاہر کودلیل بنا کراس کے قائم مقام کردیاجا تاہے۔

والمعتوه كالمجنون، قيل هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم، بخلاف المجنون . وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله إلا نادرا والمجنون ضده، والمعتوه من يكون ذلك منه على السواء، وهذا يؤدي إلى أن لا يحكم بالعته على أحد، والأول أولى .وما قيل من يكون كل من الأمرين منه غالبا معناه يكثر منه وقيل من يفعل فعل المجانين عن قصد مع ظهور الفساد والمجنون بلا قصد، والعاقل خلافهما وقد يفعل فعل المجانين على ظن الصلاح أحيانا. والمبرسم والمغمى عليه والمدهوش كذلك.....لكن معلوم من كليات الشريعة أن التصرفات لا تـنـفـذ إلا مـمـن له أهلية التصرف وأدرناها بالعقل والبلوغ خصوصا ما هو دائر بين الضرر والنفع خصوصا ما لا يحل إلا لانتفاء مصلحة ضده القائم كالطلاق فإنه يستدعى تمام العقل ليحكم به التمييز في ذلك الأمر، ولم يكف عقل الصبي العاقل؛ لأنه لم يبلغ الاعتدال، بخلاف ما هو حسن لـذاتـه بـحيـث لا يقبـل حسـنه السقوط وهو الإيمان حتى صح من الصبى العاقل، ولو فرض لبعض الـصبيـان الـمـراهـقين عقل جيد لا يعتبر؛ لأن المدار صار البلوغ لانضباطه فتعلق به الحكم، وكون البعض له ذلك لا يبني الفقه باعتباره؛ لأنه إنما يتعلق بالمظان الكلية (فتح القدير، جلد ٣ صفحه ٨٨٨،٣٨٤ كتاب الطلاق، باب طلاق السنة، فصل ويقع طلاق كل زوج اذاكان عاقلابالغا)

کے بارے میں بھی کہی جائے گی جس کی عقل بوھایے یا مرض یا کسی نا گہانی مصيبت سے ختل ہوجائے۔

پس جب تک اقوال وافعال میں خلل کے غلبہ کی حالت برقر اررہے گی تواس کے اقوال معتبرنہیں ہوں گے،اگر چہاس حال میں اس کواپنے اقوال کاعلم وارادہ بھی ہواس کئے کہ بیمعرفت وارادہ (شریعت کی نظریں، نہ کہ فی الواقع) غیرمعتبر ہوگا۔ ل کیونکہ وہ صحیح ادراک سے حاصل نہیں ہوا، جیسا کہ بمحمدار نابالغ بیجے کے اقوال کا اغتبار نہیں ہوتا (کہ اگرچہ بی ممیز ارادہ بھی کرے اور شعور بھی رکھے ، مگر ادراک صحیح سے حاصل نہ ہونے کے باعث شریعت ان کا اعتبار نہیں کرتی ) مع

اس پر بحر کے حوالہ سے آنے والی تعلیق سے اشکال ہوگا، جس کی تصریح فتح القدرير اور فقاوی قاضی خان وغیر ہا میں بھی ہے اور وہ بیہ ہے کہ اگر کسی نے طلاق دی

لے۔ اس عبارت میں بھی واضح طور برعلامہ شامی نے اقوال وافعال میں خلل کےغلبہ ہونے نہ ہونے بر مدار رکھاہے، پس مغلوب العقل جاننے کے لئے یہی معیار ہے،اوراس کے مقابلہ میں فی نفسۂ موقصد کامفقو دہونامعتز نہیں،اور جب مدار اقوال وافعال میں خلل کےغلبہ پر ہے، تو گویا کہ یہی عدم شعور کی دلیل ہے، اوراس بنیاد پرایسے شخص کوعدیم الشعور بھی کہہ سكتة بين، مريد عديم الشعور كهناصرف دليل وعلم كطور يربوكا، ندكه هيقت وواقعه كطور ير، خوب مجھ لينا چاہے۔ تقرير مذكورسے اب يكوئى اشكال نہيں كر بعض فقہاء نے عدم وقوع كے لئے عديم الشعور كى قيدلكائى ہے، اور علامه شامى نے نہیں لگائی، گزشتہ تفصیل سے جواب واضح ہے۔

ت علامة شامی رحمه الله کاس کلام کامطلب بیه که جب اقوال وافعال میں خلل غالب ہو،اس وقت کا قصد وعلم اس لئےمعتبرنہیں کہوہ ادراک سیجے سے حاصل نہیں ہوتا۔

پس کسی کےمغلوب العقل یا مجنون ہونے کا مدار عدم قصد وشعور کے حقیقی فقدان پرنہیں، بلکہ اس کے اقوال وافعال میں اختلاط واختلال وفساد پرہے، کیونکہ بعض مختلط وختلکؑ الاقوال وافعال ایسے افراد مشاہد ہیں کہان کواییۓ بعض کاموں یا کلاموں کاشعوریا قصد ہوتا ہے، کیکن اس کے باوجودان کومغلوب العقل یا مجنون قرار دیاجا تاہے۔

جس کی وجہ رہیہ ہے کہ گوغلبہ عقل ودہش یا جنون وغیرہ (جو کچھ بھی کہیں ) کااصل مدارتواس کی حقیقت پر ہی تھا،جس میں عدم قصدوشعور وغيره كادخل تفالمكين اس كي حقيقت برمطلع موناءاس كوضبط ميں لا نا اوراس كے سي درجه كومتعين كرناميعيذ رتفاءالبذاً مدار ظاہری دلیل برر کھ دیا گیا؛ رہااس حقیقی شعور وقصد کا معاملہ تو اس کو ظاہری دلیل کے ہوتے ہوئے ادراک صحیح سے تعبیر تېيىكياجائےگا؛كالصبي.

پس ایسی حالت میں مجنون ومغلوب انعقل برعدیم القصد والشعور ہی کا تھم لگایا جائے گا ( گوحقیقت میں شعورمفقو دنہ ہو )

اوراس کے باس موجود دو گواہوں نے گواہی دی کہ تونے طلاق کے ساتھ استثناء کیا تھا، جبکہ طلاق دہندہ کواشٹناء کرنا یا ذہیں تو اگروہ ایبا شخص ہے کہ جوغصہ کے وقت میں اپنی بات کونہیں جانتا تواس کے لئے ان گواہوں کی گواہی برعمل کرنا جائز ہے،ورنہ(لینی اگروہ ایسانہ ہوتو) جائز نہیں۔

اوراس مسلد کامقتصیٰ بیہ ہے کہ جب کوئی ایس حالت میں طلاق کے الفاظ کہتا ہے کہ وہ اپنی بات کونہیں جانتا تواس کی طلاق واقع ہوجائے گی ، ور نہ تو گواہوں کے اس قول کو کہ آپ نے استناء کیا ہے ، لینے کی کوئی حاجت نہیں تھی ، اور یہ بہت مشكل ہے۔ ل

گراس کا جواب بید یا جاسکتا ہے کہاس کے اپنی بات کونہ جاننے کا مطلب بیہ کہ وہ غصہ کے قوی ہونے کی وجہ سے بھی اپنی کہی ہوئی بات کو بھول جا تاہے اوراس کے بعداسے یا دنہیں آتی ، اور بیمطلب نہیں ہے کہ وہ ایسا ہو کہ اس کی زبان پرایسی باتیں جاری ہوتی ہوں جن کونہ تو وہ سجھتا ہے اور نہ ہی ارادہ کرتا ہے، اس لئے کہاس بارے میں کسی شک کی گنجائش ہی نہیں کہاس حالت میں وہ جنون کے اعلیٰ مراتب میں ہوتا ہے (جو کہ شکر کے باب میں امام صاحب کے نزدیک وجوب حد کے لیے ضروری ہے)

اوراس مطلب کے مراد لینے کی اس بات سے بھی تائید ہوتی ہے کہ وہ اس مسللہ

لے لینی ''اگراپی بات نہ جانے کا بیمطلب لیاجائے کہاسے شعور نہیں ہوتا' ' تواس کواشٹناء سے متعلق گواہوں کی بات پر عمل کرنے کے جواز کا تھم لگا نااس بات کی دلیل ہوگی کہ اگر گواہ نہ ہوتے تو اس کی طلاق واقع ہوجاتی۔

جس سے معلوم ہوا کہ شعور نہ ہونے کی صورت میں بھی طلاق واقع ہوجاتی ہے، اور بیہ بات مشکل ہے، کیونکہ جس کوشعور نہ مووہ تو جنون کی اعلی قتم ہے، جیبا کہ آ گے آتا ہے، اور امدادالفتاوی کے عوالہ سے بھی یہ بات پہلے گزر چکی ہے کہ قصدموقوف عظم وشعور پر،اور ميمكن نبيس كه موقوف كاوجود مواور موقوف عليه كاعدم

البذاشعور كي ففي قصد كي ففي كو بهم متتلزم ہے، اور جس كوشعور نه ہوگا ، اس كا قصد بھى نه ہوگا ، اور بياس قتم ميں داخل ہے، جس ميں بالاتفاق طلاق واقع نہیں ہوتی مجمد رضوان۔

میں طلاق دینے سے واقف ہے اوراس کا قاصد بھی ہے، کیکن غصہ کی شدت کی وجہ سے اسے استناء کرنایا ذہیں ہے۔

اس مقام یر مجھے یہی بات راج معلوم ہوئی ہے اور الله تعالی ہی حقیقی مطلب سے واقف ہیں، پھرمیں نے اپنے اس جواب کی تائید بھی دیکھی ہے، اور وہ بیہ کہ الولوالجية مين فرمايا كها گروه اس حالت كاثخض موكه غصه مين اس كي زبان براليي باتیں جاری ہوجاتی ہوں، جو بعد میں اسے یا دندرہتی ہوں، تواس کو گواہوں کے (استثناء کے) قول پراعتاد کرنا جائز ہے، پس صاحب ولوالجیة کا بیقول کہ بعد میں اسے یا د خدر ہتا ہو، جوہم نے کہا،اس بارے میں صریح ہے۔واللہ اعلم (علامہ شای ک عبارت کا ترجمہ ختم ہوا) لے

(قوله إن كان بحال إلخ) أما لو لم يكن بتلك الحال لا يجوز له الاعتماد عليهما كما في الفتح وغيره.

قلت :ومقتضى هذا الفرع أن من وصل في الغضب إلى حالة لا يدرى فيها ما يقول يقع طلاقه وإلا لم يحتج إلى اعتماد قول الشاهدين أنه استثنى مع أنه مر أول الطلاق أنه لا يقع طلاق المدهوش.

وأفتى به الخير الرملي فيمن طلق وهو مغتاظ مدهوش لأن الدهش من أقسام الجنون. ولا يخفى أن من وصل إلى حالة لا يدرى فيها ما يقول كان في حكم المجنون، وقدمنا الجواب هناك بأنه ليس المراد بما هنا أنه وصل إلى حالة لا يدرى ما يقول بأن لا يقصده ولا يفهم معناه بحيث يكون كالنائم والسكران، بل المراد أنه قد ينسى ما يقول لاشتغال فكره باستيلاء الغضب، والله تعالى أعلم (ردالمحتار، ج٣ص ٩ ٣٦، كتاب الطلاق، باب التعليق، مطلب مسائل الاستثناء والمشيئة)

علامہ شامی رحمہ اللہ نے لا بدری کا جومطلب بیان کیا ہے، کہ لا بدری سے مراد، بعد میں یادنہ ہونا اورکوئی بات کہہ کر جھول جانا ہے،اُس کی مندرجہ ذیل عبارات سے بھی تائید ہوتی ہے۔

الهدابة في شرح البداية المبتدى ميں ہے:

ولو طلق فشهد اثنان انك قد استثنيت وهو غير ذاكر ان كان بحيث اذا غضب لايلارى مايقول وسعه الاخذ بشهادتهما والا لايأخذ بها (الهداية مع فتح القدير، ج ٢ ص • ٢ ١ ، كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، فصل في الاستثناء)

﴿ بقيه حاشيه ا گلے صفحے برملاحظ فرمائيں ﴾

لے ایک اور مقام بر بھی علامہ شامی رحمہ اللہ نے فدکورہ شبر کا یہی جواب دیاہے، جتانچ فرماتے ہیں:

## ملحوظ رہے کہ علامہ ظفراحمرعثانی صاحب رحمہ اللہ نے امدادالا حکام میں مغلوب العقل کی حقیقت بیان کرے علامہ شامی رحمہ اللہ کے اس کلام پر تقید فرمائی ہے۔ ا

### ﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

اس عبارت میں لایدری کے بجائے غیرذ اگر صاف طور پر مذکور ہے، جس کا واضح مطلب یہی ہے کہ اسے اسٹناء کرنایا ذہیں، اوروہ استثناء بھول گیاہے،اوریہی مطلب علامی شامی نے بیان فر مایا ہے۔

البحرالرائق میں ہے:

وأطلق فشمل ما إذا أتى بالمشيئة عن قصد أو لا فلا يقع فيهما، وكذا إذا كان لا يعلم المعنى فلو شهدا أنه استثنى متصلا، وهو لا يذكره قالوا إن كان بحال لا يدرى ما يجرى على لسانه لغضب جاز له الاعتماد عليهما، وإلا لا (البحر الرائق ج ٢٠ ص ٠ ١٠، كتاب الطلاق، باب التعليق في الطلاق)

اس عبارت میں'' وہولا یذ کر'' مذکورہے۔

اور فتاوی قاضی خان میں ہے:

رجل طلق امرأته ثلاثا فشهد عنده عدلان انك استثنيت موصولا وهو لايذكر ذالك قالوا ان كان الرجل في الغضب يصير بحال يجرى على لسانه مالايريد ولا يحفظ مايجري جاز له ان يعتمد على قولهما والا فلا (فتاويٰ قاضي خان ج ا ص ١٠٥٠ ص ۵۰۸، كتاب الطلق

(كذافي الفتاوي الهندية، ج ا صفحه ١ ٢٦، كتاب الطلاق، الفصل الرابع في الاستثناء، الباب الرابع في الطلاق بالشرط ونحوه، كذافي تنقيح الفتاوي الحامدية ، كتاب الطلاق

اس عبارت میں بھی لا یحفظ مذکور ہے، اور اس سے پہلے جو لا یو ید ہے، اس کا مطلب وہی ہے جو علامہ شامی نے بیان فرمایا ہے، لیخی' 'ینسی مایقول و لایتذکرہ بعد''

۔ یہ علامہ ظفراحمہ عثمانی صاحب رحمہ اللہ ایک سوال کے جواب میں مغلوب العقل کی حقیقت بیان کرتے ہوئے فرماتے

مغلوب العقل جس کی طلاق واقع نہیں ہوتی ، وہ ہے کہ جس کی عقل غصہ یا خوف وغیرہ کی وجہ سے جاتی رہی ہو؛ اوراس سے یا تیں بہمی بہکی صادر ہونےلگیں، اور مجنونوں جسےافعال ظاہر ہونےلگیں، جبیبا کہ بعض لوگ غصه میں برتن توڑنے چھوڑنے اور دیوار وغیرہ میں سُر مارنے لگتے ہیں،خلاصہ میکہ جو تخص غصہ وغیرہ میں ایسا حواس باختہ ہوجائے کہاس پر جنون کے آثاریائے جانے لگیں، وہ شرعاً مدہوش ہے، اور ایسے مغلوب العقل كى طلاق واقع نبيس موتى (امدادالا حكام، جلد ٢ صفحه ٧٠ ٥، كتاب الطلاق، باب ايقاع الطالق، فصل في طلاق المريض والصبي والسكر ان مطبوعه: مكتبه دارالعلوم، كراجي)

﴿ بقيه حاشيه الكلِّے صفحے يرملاحظ فرمائيں ﴾

لیکن امدادالا حکام کے مذکورہ جواب پرحضرت مولا نا حبیب احمد کیرانوی صاحب رحمه الله کی ایک تقید بھی حضرت محکیم الامت رحمہ اللہ کے دَور میں امداد الاحکام کے بعض مسائل کی پہلی

### ﴿ گزشته صفح کا بقیه جاشیه ﴾

پھر بعد میں علامہ ظفر احمد عثمانی صاحب رحمہ الله فرماتے ہیں:

تیسرے بہ کہ:اس کی حالت ان دونوں درجوں کے بین بین ہو کہ مجنون کی طرح نہ ہوا ہو، حنفیہ کے نز دیک اس كى طلاق بحى واقع بوجاتى ب-وبه قالت الحنابلة ولم يعتبروا بقول ابن القيم في ذلك. اس کے بعدعلامہ شامی رحمہ اللہ نے اپنی ایک رائے ظاہری ہےجس کا حاصل بیہ ہے کہ مغلوب العقل کی طلاق واقع نہ ہونے میں بیشرط میرے نز دیک ضروری نہیں کہاس کواپی بات کی خبر نہ رہے کہ میں کیا کہہ ر ہاہوں اور نہ بیضروری ہے کہ ارادہ وقصد بھی ہاقی نہ رہے بلکہ صرف اتنا کافی ہے کہ اس سے غصہ میں بہکی بہکی ما تیں صادر ہونے لگیں اور بے ڈھنگاین افعال میں ظاہر ہو۔

ونصه والذي يظهرلي ان كلامن المدهوش والغضبان لايلزم فيه ان يكون بحيث لايعلم مايقول بل يكتفي فيه بغلبة الهذيان واختلاف الجدبالهزل كماهو المفتى به في السكران على مامر ،ولاينافيه تعريف الدهمش بذهاب العقل فان الجنون فنون اهـ(ص ا ۲۰، ج۲)

کیکن بیعلامہ شامی رحمہ اللہ کی ذاتی رائے ہے فتو کانہیں ہے کیونکہ او پران کے کلام سےمعلوم ہو چکا ہے کیسم الث میں حفید کے نزدیک طلاق واقع ہوجاتی ہے،اس سے صاف ظاہر ہے کہ مذہب حفید میں مغلوب العقل کی طلاق واقع نہ ہونے کے لیے عدم شعور وعدم ارادہ بھی شرط ہے، اور آ گے چل کرعلامہ شامی رحمہ اللہ نے اپنی اس رائے برخود ہی اشکال قوی بھی وار د کیا ہے جس کا جواب بہت تکلف کر کے دیا ہے۔

ونصه نعم يشكله عليه ماسيأتي في التعليق عن البحر وصرح به في الفتح والخانية وغيرهما وهو لو طلق فشهد عنده اثنان انك استثنيت وهو غير ذاكر ان كان بحيث اذا غضب لايدري مايقول يقع طلاقه والا فلاحاجة الى الاخذ بقولها انك استثنيت وهذا

اس سے صاف ظاہر ہے کہ حنفیہ کے نزدیک غلب عقل کے لیے عدم شعور شرط ہے اور علامہ شامی نے جواس کوسکران پر قیاس کر کے محض مذیان اورخللِ افعال کو کافی سمجھاہے، در حقیقت قیاس مع الفارق ہے۔ لان السكرمزيل للعقل عادةُفيحكم بادني القرائن بزوال العقل بخلاف الغضب ونحوه فانه ليس بمزيل للعقل عادة فلايحكم فيه بزواله الابقرينة قوية وهوان يكون بحيث لايدري مايقول ويبقى عديم الشعور و ايضأفان طلاق السكران يقع عندنازجراً له وطلاق المدهوش لايقع فقياس احدهماعلي الآخرغيرصحيح فان الطلاق الصادرعن المكلف لايحكم بعدم وقوعه الااذاتحقق انه صار كالمجنون.

﴿ بقيه حاشيه ا كل صفح يرملاحظ فرما كين ﴾

مرتبه اشاعت کے وقت ''الہادی'' رسالے میں شائع ہوئی تھی، جو کہ امداد الاحکام کی ( دارالعلوم کراچی سے مطبوعہ ) موجودہ اشاعت میں شامل نہیں (جس کے شاملِ اشاعت نہ ہونے کی وجمعلوم نہیں ہوسکی) لے

### ﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

اوربیرثابت ہو چکاہے کہ فتویل منقول پر ہوا کرتا ہے کسی مصنف کی رائے پرفتوی نہیں دیا جاسکتا،الا اذا ظہبر تائيده بالمنقول، اورتمام كتب قاوى مين مدهوش كى تعريف مين زوال عقل وذباب عقل وغيره الفاظاس یردال ہیں کہ عدم شعور بھی اس میں شرط ہے۔

قال في تنقيح الفتاوي الحامدية (ص٣٨) الدهش هو ذهاب العقل من ذَهَلَ أُو وَلَهَ وقد صرح في التنوير والتتارخانية وغيرهما بعدم وقوع طلاق المدهوش فعلى هذا حيث حصل للرجل دهش زال به عقله وصار لا شعور له لا يقع طلاقه والقول قوله بيمينه إن عرف منه الدهش وإن لم يعرف منه لا يقبل قوله قضاء إلا ببينة كما صرح بذلك علماء الحنفية رحمهم الله تعالى.

اس میں لفظ صار لاشعورلہ بالکل صاف ہے اورعلامہ شامی رحمہ الله نے تنقیح میں اس پر کلام نہیں کیا،جس سے معلوم ہوتا ہے کہ ان کے نز دیک فتو کی اس پر ہے کہ مغلوب انعقل کے لئے بے شعور ہونا بھی شرط ہے، کیونکہ یہ کتاب علامہ شامی کی''ردالحتار'' کے بعد کی تصنیف ہے، پس ردالحتار میں جورائے مذکورہے وہ فتویٰ نہیں، بلکہ محض ایک عالمانہ بحث ہے اور فقہاء نے تصریح کی ہے کہ ابحاث ابن جمام میں فقو کی نہیں دیا جاسکتا (حالانکہ وہشل مجتبد ہیں) پس دوسروں کی رائے اور بحث برفتو کی کیونکر ہوسکتا ہے (امدادالا حکام جلد اصفحة ٦٢ كتام ٤٦ مم كتاب الطلاق، باب ايقاع الطلاق فصل في طلاق المريض والصحي والسكر ان مطبوعه: مكتبه دارالعلوم، كراجي)

> ل حضرت مولا ناحبیب احمه کیرانوی صاحب رحمه الله کی وه تنقید بعینه ذیل میں نقل کی جاتی ہے: ( تنقید برجواب بالا ازمولوی حبیب احمرصاحب کیرانوی )

میرے نز دیک جو کچھ مغلوب العقل کے متعلق کہا گیاہے، خلطِ محض ہے؛ اس بارے میں علامہ شامی کی رائے بالكل صحيح ہے، چنانچے مجیب (لیعنی علامہ ظفر احمر عثانی صاحب رحمہ اللہ۔ ناقل ) نے مغلوب العقل کی بہتریف کی ہے کہ جس کی عقل یا غصہ یا خوف وغیرہ کی وجہ سے الی قولہ دیوار وغیرہ میں سر مارنے لگتے ہیں (جیسا کہ امدادالاحکام صفحه ۵۲ کی عبارت پیچیے گزری، ناقل)

اس سے معلوم ہوتا ہے کہ خلوب کے لیے عدم شعور والا رادۃ ہونا ضروری نہیں، کیونکہ ان افعال کے لیے عدم شعور وعدم اراده ضروری نہیں، کے مالا یخفیٰ ۔ حالانکہ مجیب اس برزوردے رہاہے کہ مخلوب کے لیے عدم شعور والاراده مونا ضروری ہے، و هل هذا الا تهافت

﴿ بقيه حاشيه الكلَّ صفح برملاحظة فرما ئين ﴾

### اس تنقید میں مولانا حبیب احمر کیرانوی صاحب نے علامہ شامی رحمہ اللہ کی رائے کو درست قراردیاہے۔

### ﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

دوسرے عدم وقوع طلاق کے لیے شرط عدم شعور والا رادۃ مطلقا فی نفسہ بھی صحیح نہیں، کیونکہ مجنون کی طلاق بلاشروا قع نہیں ہوتی، اور محنون کے لیے سقوط شعور وارادہ لازم نہیں، کما یشھدب تجوبة احوال المجانين \_پسمغلوب جوفرد بي مجنون كا (كما يشير اليه قول الشامي و لاينافيه تعريف الدهش بذهاب العقل فان الجنون فنون اهـ)

اس کے لیے عدم شعور والارادہ کیونکرلازم ہوگا، ابن القیم نے جوتین مرتبے قائم کیے ہیں، ان کا حاصل بیہ كهاول غضبان موش، دوم غضبان عدم شعوروالارادة ، سوم مغلوب العقل \_

اوراس نے جومغلوب کا حکم بیان کیا ہے وہ ند حنید کے خلاف ندحنا بلد کے،اس کوخالف سجھنا علطی ہے۔ علامہ شامی نے جواشکال نعم یشکل علیہ سے کیا ہے، اس کا حاصل بیہ ہے کہ جزئیہ ذکور سے معلوم ہوتا ہے کہ عدیم الشعور والاراده کی طلاق واقع ہوجاتی ہے، کیونکہ اگراس سے طلاق ہی واقع نہ ہوتی تواخذ لقول شاہدین ، کی کہا ضرورت تھی؟ اور یہا شکال صرف علامہ شامی کی رائے کے ساتھ مخصوص نہیں بلکہ یہا شکال خود مجیب کی رائے پر بھی پڑتا ہے، کیونکہ مجیب کی رائے ہے عدیم الشعور غضبان کی طلاق واقع نہیں ہوتی ، اور جز سُیہ سے معلوم ہوتا ہے کہ عدیم الشعور کی طلاق واقع ہوجاتی ہے، پس اس کومغلوب العقل کی تغییر سے کوئی تعلق تہیں، بلکہاس کی جوبھی تفسیر کی جاوے، ہر حال میں اشکال وار دہوتا ہے۔

اور مد ہوش کے سکران پر قیاس کے متعلق جو کچھ لکھا ہے، سراسر بے معنیٰ ہے، کیونکہ مؤثر فی عدم دقوع الطلاق ز والعقل ہے،اس کےسبب کےعادی وغیرعادی ہونے کو پچھدخل نہیں۔

اب دیکھنا چاہیے کہ زوالِ عقل کی کیا حدہ؟ اگراس کی حدانعدام شعورہ تو پیسکران خلط میں محقق نہیں، اورا گرمغلوبیت عقل ہے توغضبان مغلوب میں محقق ہے، پھر قیاس مع الفارق کیوں ہے؟

بس مير يزوي تفصيل اس ميں بيہ كم جس فخص كي عقل بالكل زائل ہوگئ ہو،اس كى طلاق واقع نه ہوگى، على بٰذ االقياس؛ جَسْ شخص كي عقل بالكُل زائل نه بهو بلكه اس كے افعال واقوال ميں بےعقلی غالب ہو،اس كی طلاق بھی واقع نہیں ہوگی، لان المغلوب کالمستهلک۔

اورجس کی عقل بالکل سالم یا اس کے افعال واقوال میں آ ٹارِعقل غالب ہوں ، اس کی طلاق واقع ہوگی (امدادالاحكام، الهادى، بابت ماه ذيقعده راسياه)

واقعی علامہ کیرانوی رحمہ اللہ نے بہت خوب توضیح فرمائی ہے،جس کا حاصل بیہ کے علامہ عثانی رحمہ اللہ نے امدادالا حکام ص ۵۷۰ پرخودمغلوب العقل کی جوتعریف فر مائی ہے،اس میں بہکی بہکی باتیں صا در ہونے ،اورمجنون جیسےافعال مثل برتن ً تو ڑنے، پھوڑنے اور دیواروغیرہ میں سر مارنے وغیرہ کے ظاہر ہونے اوراس طرح حواس باختہ ہونے اوراس پر مذکورہ ﴿ بقيه حاشيه الكلِّ صفح برملاحظ فرما نين ﴾

### اورعدم وقوع طلاق کے لئے حقیقت میں عدیم الشعور والارادة ہونے کو ضروری قرار نہیں دیا، بلکہ اقوال وافعال کے فسادی اسی ظاہری دلیل پر مدار رکھاہے۔ ل

### ﴿ گزشته صفح كابقيه حاشيه ﴾

جنون والے آثار ظاہر ہونے کی جو قیو دلگائی ہیں،ان میں کہیں بھی عدیم الشعور والا رادۃ کی قیرنہیں لگائی،اور نقیقت میں بھی اس طرح کے مجنونوں کے لئے عدیم الشعور والا رادۃ ہونا ضروری نہیں، کمایشھد به تجربۃ احوال المجانین۔

پس اس سےمعلوم ہوا کہ جبعثل بالکلیہ زائل نہ ہوتو مدار ظاہری اقوال وافعال پر ہے۔

اور جهان تك علامة ظفرا حمد عثاني رحمه الله كي اس بات كاتعلق ب كه "علامة شامي كي تنقيح ميس لفظ صداد الا شعبو د له بالكل صاف باورعلامه شامي رحمه الله في تنقيح مين اس يركلام نبيس كيا، الخن

تو اس بارے میں خیال ہوتا ہے کہ اوّ لاتو بہ قید عالبًا حتر ازی نہیں ہے، بلکہ سوال میں ندکور قید کے جواب میں اضافے کے طور پراس کا ذکر ہے( کیونکہ تنقیح فتاویٰ حامدیۃ میں عمو مامسائل سوال کے جواب میں تحریر کیے گئے ہیں ،اور سوال کے جواب میں اس قتم کی قیود کا ذکرعمو ماہو جایا کرتا ہے، جوبعض اوقات کسی احتر از کے لیے نہیں ہوتا، بلکہ واقعہ کی حقیقت کو بیان کرنے

اوراگراس کوقید احترازی قرار دینے بر ہی اصرار کیا جائے تو صار لاشعور لہ کا مطلب بیہ ہوگا کہاس کے اقوال وافعال میں اختلال غالب ہو، کیونکہ بہی مغلوبُ العقل ہونے کی ظاہری دلیل ہے، اورالیی صورت میں اگر بالفرض فی نفسہ کسی درجے ين شعوركا وجود بحى بوتوه غير معتر بوگا، لانه لايحصل بادراك صحيح كالصبى، وسيجيئ بقية التفصيل حافظ ابن قیم کے مؤقف پرہم پہلے بحث کر چکے ہیں،اس کے اعادہ کی ضرورت نہیں۔

خلاصه به که جس کی عقل بالکلیه زائل ہو،اس کی طلاق واقع نه ہوگی ، کیونکہ وہ حقیقی مجنون اور جنون کا اعلیٰ درجہ ہے ،اور بہ بھی ظاہر ہے کہاس کے لئے اقوال وافعال میں اختلاط لازم ہے۔

اورجس کی عقل بالکلیه زائل نه بهوبکین اقوال وافعال میں اختلاط و بے عقلی غالب بهو،اس کی بھی طلاق واقع نه بهوگی، کیونکه بەلىخق بالجون لىعنى حكماً مجنون ہے،اور جونە حقیقتاً مجنون ہواور نەحكماً ،اس كى طلاق واقع ہوجائے گی۔

اوراگر کسی کےاقوال وافعال میں مٰدکورہ خلل وفساد نہ ہولیکن فی نفسہ شعور وارادہ مفقو د ہو، یاان میں سے کوئی ایک مفقو د ہو (جس کی خارج میں ایک صورت ہی کا وجود ہے،اوروہ ارادہ کا فقدان ہے،شعور کے وجود کے ساتھ،جبیبا کر تخطی کے سلسلہ میں گزرا،اورامدادالفتادیٰ کےحوالہ ہے بھی اس کی صراحت گزری ) تواس صورت میں قضاءُ طلاق واقع ہوجائے گی، گو ديائةٌ واقع نه و (لانهٔ خلاف الظاهر، وظاهر الدليل الاقوال والافعال مع لحاظ البلوغ) محررضوان ـ

لے ''الموسوعة الفقهية''ميں بھی حافظ ابن قیم کے کلام اور علامہ شامی کے موقف کا ندکورہ خلاصہ بیان کیا گیاہے۔

الغضب :حالة من الاضطراب العصبي، وعدم التوازن الفكري، تحل بالإنسان إذا عدا عليه أحد بالكلام أو غيره . والغضب لا أثر له في صحة تصرفات الإنسان القولية، ومنها الطلاق، إلا أن يصل الغضب إلى درجة الدهش، فإن وصل إليها لم يقع طلاقه، لأنه ﴿ بِقِيهِ حَاشِيهِ الْكُلِّ صَفِّحِ يُرِملا حَظَهْرِما نَبِي ﴾

# مغلوبيت عقل كا دعوى كب قبول موكا؟

گزشتہ تفصیل سے یہ بات تو واضح ہوچکی کہ مغلوب انعقل ہونے کی حالت میں طلاق واقع تہیں ہوتی۔

لیکن مغلوب العقل ہونے کا دعویٰ ہرمخص کامعتبر نہیں، ورنہ ہرمخص طلاق دینے کے بعداینے بارے میں مغلوب العقل ہونے کا دعویٰ کرسکتا تھا۔

لہٰذاا گرکو کی شخص طلاق دینے کے بعداینے بارے میں بیددعویٰ کرے کہ وہ طلاق کے وقت مغلوبُ العقل تھا، بینی اس کوشعور وارادہ دونوں نہ تھے، یا شعور تو تھا گر بےارادہ الفاظ منہ سےخود بخو دوائی تباہی نکلتے جاتے تھے۔ ل

#### ﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

يصبح كالمغمى عليه . والمدهوش هو :من غلب الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته بسبب غضب اعتراه.

وقسم ابن القيم الغضب أقساما ثلاثة نقلها عنه ابن عابدين وعلق عليها فقال:

طلاق الغضبان ثلاثة أقسام:

أحدها :أن يحصل له مبادء الغضب بحيث لا يتغير عقله، ويعلم ما يقول ويقصده، وهذا لا إشكال فيه.

الثاني :أن يبلغ النهاية، فلا يعلم ما يقول ولا يريده، فهذا لا ريب أنه لا ينفذ شيء من أقو اله.

الثالث :من تـوسـط بين المرتبتين بحيث لم يصر كالمجنون، فهذا محل النظر والأدلة تدل على عدم نفوذ أقواله.

ثم قال ابن عابدين :والذي يظهر لي أن كلا من المدهوش والغضبان لا يلزم فيه أن يكون بحيث لا يعلم ما يقول، بل يكتفي فيه بغلبة الهذيان واختلاط الجد بالهزل كما هو المفتى به في السكران . ثم قال : فالذي ينبغي التعويل عليه في المدهوش ونحوه: إناطة الحكم بغلبة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته، فما دام في حال غلبة الخلل في الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله وإن كان يعلمها ويريدها، لأن هذه المعرفة والإرائة غير معتبرة لعدم حصولها عن إدراك صحيح كما لا تعتبر من الصبي العاقل (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٩، ص ١٨، مادة "طلاق")

ا مام تفصيل القصد والشعور عن امداد الفتاوي \_

پس دیانتألیعنی الله اوراس کے درمیان تومعاملہ مبتلیٰ برکی رائے برہے۔ جہاں تک اس کا دعویٰ قضاءً معتبر ہونے کا تعلق ہے، تو اس کے لیے مندرجہ ذیل اُمور محوظ ر مناضروری بین:

(1) .....سب سے پہلے تو بیضروری ہے کہ شوہرید دعویٰ کرے کہ طلاق کے وقت میں مغلوبُ العقل تھا،اور میری زبان سے طلاق کالفظاسی حالت میں نکل گیا تھا۔ (2)..... پهر دومعتبر مردیاایک معتبر مرداور دومعتبر عورتیں پیرگواہی دیں کہ طلاق کے الفاظ کہتے وقت مغلوبُ العقل ہونے کی علامات اُس میں موجود تھیں، مثلاً بہکی بہکی باتیں کرنا،افعال میں بےڈ ھنگاین ظاہر ہونا۔

(3).....اگرطلاق کے وقت اس شخص پر مذکورہ کیفیت طاری ہونے کے متعلق مذکورہ تفصیل کےمطابق گواہ موجود نہیں ،تواس صورت میں بیضروری ہے کہاس شخص کی نمبر۲ میں مذکورہ مغلوب العقل ہونے کی علامات اس واقعہ سے پہلے کم از کم ایک مرتبه معروف تھیں اور پیخص حلفیہ بیان بھی دے کہ طلاق کے الفاظ کہتے وقت وهمغلوبُ العقل تھا۔

(4).....اگرنہ تو طلاق کے الفاظ زبان سے کہتے وقت مذکورہ تفصیل کے مطابق مغلوب العقل ہونے کی علامت کے گواہ موجود ہیں، اور نہ ہی اس واقعہ سے پہلے مذكورہ مخص كے مغلوب العقل ہونے كى كيفيت معروف ہے، تو پھر شوہركى طرف سے قضاء نہ بہ مغلوب العقل ہونے کا دعویٰ معتبر ہوگا،اور نہاس کے حلف کا اعتبار

لى وهذا في الجنون الدائم المطبق، أما الجنون المتقطع، فإن حكم طلاق المبتلى به منوط بحاله عند الطلاق، فإن طلق وهو مجنون لم يقع، وإن طلق في إفاقته وقع لكمال أهليته .وقد ألحق الفقهاء بالمجنون النائم، والمغمى عليه، والمبرسم، والمدهوش، وذلك لانعدام أهلية الأداء لديهم ولحديث النبي -صلى الله عليه وسلم -رفع القلم عن ثلاثة) وحديث : لا طلاق ولا عتاق في إغلاق (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٩، ص ۵ ا ، مادة "طلاق"

### ہوگا۔ لے

فاذاعلمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون وبين طلاق من ذكر والحكم في المجنون اذ المدرف انه جن مرة فطلق وقال عاودني الجنون فتكلمت بذالك وأنامجنون ان المقول قولة بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كمافي الخانية والتتارخانية وغيرهما فظهرلك من هذاان المدهوش ان عرف منه الدهش مرة فالقول قولة بيمينه وان لم يعرف لم يقبل قولة قضاء الابينة اذ الثابت بالبينة كالثابت عيانا اماديانة فيقبل لانه اخبر بنفسه فاغتنم هذا التحرير فانه مفرد (الفتاوئ الكاملية صفحه ٢٨٥ ، كتاب الطلاق ، مكتبه خانية يشاور)

رجل عرف بالبجنون وادعت زوجته أنه طلقها ثلاثاً في حال اعتد له وزعم الطلاق حال إصابة المجنون ولا يعلم ذلك إلا من جهته فالقول له وفي السير الكبيران إن لم يعلم ذلك إصابة فالقول له له و إن علم فله وإن شهدوا أنهم رأوه مجنوناً مرة فالقول له وكذا لو قال طلقت وأنا نائم فالقول له وفي المنتقى أنه لا يقبل \*ولو ادعى امرأة في يد غيره وقال طلقتها وأنا مجنون فالقول له إن علم جنونه (الفتاوى البزازية، ج $^{n}$ ، ص $^{1}$ ، كتاب الطلاق)

قال: ولو ادعت امرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثا، وقال الزوج : أصابنى برسام أو وجع أذهب عقلى أو جنون، فكان ذلك منى فى هذه الحالة فإن لم يعرف أن ذلك أصابه فالقول قولها، وإن عرف أن ذلك أصابه فالقول قوله، فإن شهد الشهود أنهم رأوه مجنونا مرة، فالقول قوله أيضا لأن الجنون له صار معهودا بهذه الشهادة، ومتى كانت الإضافة إلى حالة معهودة تنافى الفرقة كان مقبول القول فى ذلك مع يمينه.

وكذلك لو قال : طلقتها وأنا نائم، فالقول قوله ها هنا؛ لأن حال النوم حال معهود لكل واحد، كحالة الصغر فإضافته إلى تلك الحالة تكون إنكارا معنى

(شرح السيس الكبير للسوخسي، ص ٢٠ ٢٠ ، ٢٠ ٢٠ ، باب مايصدق فيه الرجل من الردة فلا تبين منه امرأته ومالا يصدق)

وفى البحر عن الخانية :رجل عرف أنه كان مجنونا فقالت له امرأته :طلقتنى البارحة فقال :أصابنى البحنون ولا يعرف ذلك إلا بـقـولـه كان القول قولـه .اهـــ (رد الـمـحتار، ج٣ص٢٣٣، كتاب الطلاق،مطلب فى تعريف السكران وحكمه)

عكيم الامت حضرت تفانوى رحمه الله تحريفر ماتي بين:

سوال ہذا ہیں اس مدہوشیت کے متعلق خود زوج کا کوئی دعوکی ندکورنہیں ، سواگر وہ اس کا مدی نہیں بلکہ مقر ہوش کا ہے، تب تو پدرِ زوج کا دعوکی کوئی جوئی کا احتمال ہی نہیں ، اور اگر وہ بھی اس کا دعوکی کرتا ہے، تو چونکہ بیدامر خلاف فیا ہر ہے، اس لئے اس کا دعوکی مسموع نہیں ہوسکتا ہے، ورنہ ہر مطلق ایسانی دعوی کرسکتا ہے، ورنہ ہر مطلق ایسانی دعوی کرسکتا ہے، بلکہ اس کے اعتبار کے لیے بیشرط ہے کہ اُس کی بید حالت دوسرے عام دیکھنے والوں کو بھی فیا ہراور محسوس ہوتی ہو، خواہ اس وقت مشتبہ ہو، گر پہلے سے طاری ہوئی ہو، خواہ اس وقت مشتبہ ہو، گر پہلے سے طاری ہوئی ہو، خواہ اس اخیر صورت میں حلف بھی زوج ہونا معروف ومعلوم عند عامة الناس ہواور زوال اس کا منتین نہ ہوا ہو، اور اس اخیر صورت میں حلف بھی زوج سے لیا جاتا ہے۔

ہونا معروف ومعلوم عند عامة الناس ہواور زوال اس کا منتین نہ ہوا ہو، اور اس اخیر صورت میں حلف بھی زوج سے لیا جاتا ہے۔

.....

﴿ الرَّشْرَصْفَى القِيماشِيم ﴾ دليل ذلك كله مافى ردالمحتار فى البحر عن النحانية عرف انه كان مجنو نافقالت امرأته طلقنى البارحة فقال اصابنى الجنون و لا يعرف ذلك الا بقوله كان القول وله اهـ ج ٢ ص ٩ ٩ ٢ .

اور یہاں بیشرط مفقود ہے بلکداس کے خلاف کی دلیل موجود ہے، یعنی ذی ہوش ہونے کے قرائن جو کہ سوال میں فہ کور ہیں، اسلئے مید دعوی غیر مقبول ہے (یوادرالنوادرص۲۳۳ والمدادالفتاوی جلد ۲ صفحہ ۴، ممار کتاب الطلاق، باب ایقاع الطلاق، مطبوعہ: مکتبہ دارالعلوم کراچی)

علامة ظفراحدصاحب عثانی رحمه الله تحریر فرماتے ہیں:

پس جب کوئی خض طلاق کے بعد مغلوب انعقل ہونے کا دعویٰ کرے، اس کے قبول ہونے کے لیے سب سے اول شرط یہ ہے کہ طلاق دینے کے وقت غلب عقل اور دہش کی جوعلاتتیں اوپر فدکور ہوئی ہیں لیعنی بہتی بہتی ہا بہتی کرنا، افعال میں بے ڈھڑ گا پن ظاہر ہونا وغیرہ وغیرہ وغیرہ والی گئی ہوں اور وہ یہ دعویٰ کرے کہ میری زبان سے طلاق کا لفظ بے خبری میں نکل گیا تھا، میں نے اس کا ارادہ وقصد نہ کیا تھا اور نہ جھے شعورتھا کہ میں کیا کہہ رہا ہوں، دوسرے یہ کہ واقعہ طلاق سے پہلے بھی اس کو ایسا واقعہ پیش آچکا ہوکہ وہ غصہ میں خارج از عقل ہو جا تا ہو اور اگر پہلے بھی اس کو ایسا واقعہ پیش آچکا ہو کہ وہ غصہ میں خارج از عقل کہ جو باتا ہو اور اگر پہلے بھی اس کو ایسا واقعہ پیش نہیں آپایا آپا گر لوگ نہیں جانے کہ غصہ میں چھے طلاق کا حکم کردے اور اگر پہلے بھی اس کو ایسا واقعہ پیش نہیں آپایا آپا گر لوگ نہیں جانے کہ غصہ میں چھے طلاق کا حکم کردے اور اگر پہلے بھی اس کو ایسا واقعہ پیش نہیں آپایا آپا گر لوگ نہیں جانے کہ غصہ میں پھنے خصاری از عقل ہو جا تا ہے تو اس صورت میں قاضی بدون دو گو اہوں کے شوہر کا یہ دعویٰ قبول نہ کرے کہ میں مغلوب احقال تھا (امدادالا حکام جلد ۲ سے کہ اس اطلاق ان، باب ایقاع الطلاق، نمسل فی خلال ق المرابطوم ،کراچی)

اورایک مقام پرتحر برفرماتے ہیں:

یو صحیح ہے کہ مد ہوش کی طلاق واقع نہیں ہوتی ، لیکن اؤلا اس کی تحقیق ضروری ہے کہ وہ مد ہوش ہے یا نہیں ؟

یعنی جو صالت سوال میں لکھی ہے اگر اس کو کم از کم دو ثقد اور شناخت رکھنے والے آدمیوں نے معائند کرکے
تجویز کیا ہو کہ بیشن مد ہوش ملتی بالجمون ہے ہیں ہوش ہونا ثابت ہوگا اور اگر بید معائند اس وقت ہوا ہوجس
وقت کہ اس نے طلاق دی ہے ہیں تو بید دو گواہ کی حاکم کے سامنے گواہی دیدیں اس پرعدم وقوع کا تھم
ہوجائے گا اور اگر طلاق کے واقعہ سے قبل معائند ہوا ہوتو معائند پر گواہی لینے کے بعد خاوند سے تسم بھی لی
جوجائے گا اور اگر طلاق کے واقعہ سے قبل معائند ہوا ہوتو معائند پر گواہی لینے کے بعد خاوند سے قسم بھی لی
جاوے کہ اس وقت اس کا ہوش ٹھکانے نہ تھا تب عدم وقوع کا تھم دیا جائے ؛ بدون پمین اور بینہ کے عدم
وقوع کا فتوکی دینا درست نہیں (امداد الاحکام جلد تا صفحہ ۱۳۸۲) ، تاب الطلاق ، باب ایقاع الطلاق ، مطبوعہ : مکتبہ
وار العلوم ، کراچی)

اورحضرت مفتى رشيداحدصاحب لدهيانوى رحمداللتحرير فرمات بين:

اگرآپ کی جنونی کیفیت پہلے سے لوگوں میں مشہور تھی اور آپ حلفیہ بیان دیں کہ بوقتِ طلاق آپ پریہی (بقیہ حاشیہ اسلام صفح پر ملاحظہ فرمائیں)

## حفیہ کے علاوہ دیگر فقہائے کرام کی کتب میں بھی اس سے متی جلتی تفصیل یائی جاتی ہے۔ ل

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾ جنوني كيفيت طارى تقى توطلاق نبيس موئى اوراگرآپ كاجنون يبلي سے لوگوں میںمعروف نہیں تھاتوا گر دومعتبر مردیاا کی معتبر مرداور دومعتبر عورتیں بیشہادت دیں کہ بوقت طلاق آپ کی جنونی کیفیت تھی تو طلاق نہیں ہوئی۔

اگرآ پ كاجنون پہلے سے لوگوں ميں معلوم نہيں اورونت طلاق ميں جنوني حالت طارى ہونے يرتفصيل نہ کورے مطابق دومعتبر گواہ بھی نہیں تو تین طلاقیں واقع ہو گئیں (احسن الفتاویٰ جلد۵صفحہ۱۶۲ء کتاب الطلاق،مطبوعه:ایچایم سعید، کمپنی،کراچی)

ل فصل :قال أحمد، في المغمى عليه إذا طلق، فلما أفاق علم أنه كان مغمى عليه، وهو ذاكر لذلك، فقال :إذا كان ذاكرا لـذلك، فـليس هو مغمى عليه، يجوز طلاقه .وقـال، في رواية أبي طالب، في المجنون يطلق، فقيل له بعدما أفاق: إنك طلقت امرأتك. فقال: أنا أذكر أني طلقت، ولم يكن عقلي معي فقال :إذا كان يذكر أنه طلق، فقد طلقت فلم يجعله مجنونا إذا كان يذكر الطلاق، ويعلم به .وهـذا، والله أعلم، في من جنونه بذهاب معرفته بالكلية، وبطلان حواسه، فأما من كان جنونه لنشاف أو كان مبرسما، فإنه يسقط حكم تصرفه، مع أن معرفته غير ذاهبة بالكلية، فلا يضره ذكره للطلاق، إن شاء الله تعالى (المغنى لابن قدامة، ج٤، ص ٣٤٨، كتاب الطلاق، فصل المغمى عليه إذا طلق)

المريض إذا هذي لمرضه فطلق زوجته في حال هذيانه ثم أفاق فأنكر فلا يلزمه ولا في القضاء إلحاقا له بـالـمـجنون قال مالك ويحلف أنه ما شعر بما وقع منه وتقدم إطلاق الباجي وتقييد ابن رشد له بشهائة البينة بذهاب عقله أما لوقال وقع منى شيء ولم أعقله فإنه يلزمه لقيام القرينة على كذبه (شرح مختصر خليل للخرشي، ج،، ص ٣٣، باب الطلاق، فصل أركان الطلاق)

(فرع) ولو طلق المريض وقد ذهب عقله من المرض فأنكر ذلك، وقال :لم أعقل حلف ولا شيء عليه، قاله مالك في الموازية وكذلك نقله عنه في العتبية إلا أنه قال ثم صح فأنكر وزعم أنه لم يكن يعقل، قاله في التوضيح، وقال ابن عرفة ابن رشد إنما ذلك إن شهد العدول أنه يهذي ويختل عقله وإن شهدوا أنه لم يستنكر منه شيء في صحة عقله فلا يقبل قوله ولزمه الطلاق، قاله ابن القاسم في العشرة، انتهى .هكذا نقل ابن عرفة تقييد ابن رشد وأما الباجي فأبقاه على إطلاقه، قاله ابن عرفة وهذا الفرع غير الفرع الذي يأتي في كلام المصنف (مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، ج٧٠، ص ٣٣، كتاب الطلاق، فصل في اركان الطلاق)

فإذا طلق في حال جنونه لم يلزمه وإذا طلق في حال إفاقته لزمه وإن شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته فقال طلقت في حال جنوني أو مرض غالب على عقلي فإن قامت له بينة على مرض غلب على عقله في الوقت الذي طلق فيه سقط طلاقه وأحلف ما طلق وهو يعقل، وإن قالت امرأته قد كان في يوم كـذا في أول النهار مغلوبا على عقله وشهد الشاهدان على الطلاق فأثبتا أنه كان يعقل حين طلق لزمه الطلاق لأنه قد يغلب على عقله في اليوم ويفيق وفي الساعة ويفيق، وإن لم يثبت شاهدا الطلاق أنه كان يعقل حين طلق أو شهد الشاهدان على الطلاق وعرف أن قد كان في ذلك اليوم

﴿ بقيه حاشيه الكل صفح يرملاحظ فرما تين ﴾

### تنكبيه

فقہائے کرام کی بعض عبارات اور بعض اردو فقاوئی سے معلوم ہوتا ہے کہ فدکورہ صورت میں شوہر سے قتم یا گواہ دونوں حالتوں میں مسلمان قاضی یا حکم (جس کوفریقین نے اپنے اس قضیہ کے فیصلے کا باختیارِ خود ثالث مقرر کیا ہے ) لے گا،غیرقاضی یا غیرحکم کے سامنے قتم کھا لینے یا گواہ قائم کردیئے اوراس کے فیصلہ کردیئے سے پچھ نہ ہوگا،اوروہ قضاءً مغلوب العقل نہیں مانا جائے گا (کذافی الدادالا حکام جلد اصفی ۲۵ میں الطلاق، باب ابقاع الطلاق، فعل اللاق طلاق المریض والسکر ان مطبوعہ: متبددارالعلوم، کراچی ) لے

﴿ كُرْشَتُ صَفِحُ كَالِقِيمَ اللهِ مَعْلُوبا على عقله أحلف ما طلق وهو يعقل والقول قوله، وإن شهدا عليه بالطلاق ولم يثبتا أيعقل أم لا؟ وقال هو كنت مغلوبا على عقلى فهو على أنه يعقل حتى يعلم ببينة تقوم أنه قد كان في مثل ذلك الوقت يصيبه ما يذهب عقله أو يكثر أن يعتريه ما يذهب عقله في اليوم والأيام فيقبل قوله لأن له سببا يدل على صدقه (كتاب الام للشافعي، ج ٥، • ٢٤٠ أبواب متفرقة في النكاح والطلاق وغيرهم، من لا يقع طلاقه من الأزواج)

ل الشهادة لا تصير حجة ملزمة إلا بقضاء القاضى فتختص بمجلس القضاء (بدائع الصنائع ،ج٢ ص٢٤/2، كتاب الشهادت، فصل فى شرائط ركن الشهادة)

الشهادة لم تكن ملزمة بدون القضاء (المبسوط للسرخسي، ج • او ١ / ١ كتاب الاستحسان) أما الشهادة في غير مجلس القاضي غير ملزمة كذا قاله قاضي خان (حاشية الشلبي على تبيين الحقائق ، ج ٢ ص ٢ ١ ٢ ، كتاب الشهادت، باب ما يشترط للشهادة في ثبوت الولادة والبكارة وعيوب النساء)

قيدنا بتحليف الحاكم لأنهما لو (اصطلحا على أن يحلف عند غير قاض ويكون بريئا فهو باطل) لأن اليمين حق القاضى مع طلب الخصم ولا عبرة باليمين ولا نكول عند غير القاضى (الدرالمختار مع ردالمحتار، ج۵ ص ۵۲۸، كتاب الدعوى، سبب الدعوى)

التَّفَاء ملزم بنفسه، والشهادة غير ملزمة بنفسها، حتى ينضم إليها القضاء (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٢ ١،ص٢٢٨،مادة "تعجيل")

طريق كـل شيء ما يوصل إليه، حكما كان أو غيره.وعـليـه فإن طريق الحكم :ما يثبت به الحق موضوع النزاع والخصومة.وهذا لا يكون إلا بالبينة، أو الإقرار، أو النكول عن حلف اليمين.

يستوى في هذا حكم الحكم، وحكم القاضي فإن قام الحكم على ذلك كان حجة موافقة للشرع. والله ع. والله ع. والله ع. وإلا كان باطلا (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٠ ١ ،ص٢٣٣، مادة " تحكيم")

﴿ بقيه حاشيه اللَّهُ صفح يرملاحظ فرما نين ﴾

لیکن غور کرنے سے خیال ہوتا ہے کہ ایک تو مشائخ حنفیہ نے عورت کو طلاق کے معاملہ میں قاضی کی طرح فرمایا ہے،جس کا مطلب ان کے نزدیک بیہ ہے کہ عورت کو شوہر کے خلاف ظا ہر دعویٰ پرعمل کرنا جائز نہیں ،اور بیمطلب نہیں کہ عورت ہر حیثیت سے قاضی کے قائم مقام

﴿ كُرْشته صفح كابقيه حاشيه ﴾ امدادالا حكام ميں ب:

اس پرتئبیہ ضروری ہے کہ شوہر سے قتم یا گواہ دونوں حالتوں میں قاضی شری یا تھم لے گا،غیرقاضی تھم کے سامنے سے کھوند ہوگا،نہ بوی اس کے لیے طال موگى نەدە شرعاً مەمۇش مانا جائے گا ( امدادالا حكام جلد م صفح ۴۵، كتاب الطلاق ، باب ايقاع الطلاق ، فصل في طلاق المريض والصي والسكر ان مطبوعه: مكتبه دارالعلوم، كراجي)

لى والمرأة كالقاضي إذا سمعته أو أخبرها عدل لا يحل لها تمكينه هكذا اقتصر الشارحون وذكر في البزازية وذكر الأوزجندي أنها ترفع الأمر إلى القاضي فإن لم يكن لها بينة يحلفه فإن حلف فالإثم عليه اهرالبحر الرائق، ج٣ص٢٥١، كتاب الطلاق، باب الفاظ الطلاق)

والمرأدة كالقاضي إذا سمعته أو أخبرها عدل لا يحل له تمكينه (ردالمحتار، ج٣ص ١ ٢٥ ، كتاب الطلاق، باب صريح الطلاق)

والتأكيـد خلاف الظاهر، وعلمت أن المرأة كالقاضي لا يحل لها أن تمكنه إذا علمت منه ما ظاهره خلاف مدعاه .اهـ(ردالمحتار، ج٣ص٥٠ ٣٠، كتاب الطلاق، باب الكنايات)

(قوله :لم يصدق قضاء) أي بل ديانة لأن الله تعالى عالم بسره لكن لا يسع المرأة أن تقيم معه لأنها كالقاضى لا تعرف منه إلا الظاهر بحر عن المبسوط (ردالمحتار، ج٣ص ٢٢٥، كتاب الطلاق، باب الخلع) وإذا لم يصدق في القضاء لا يسع المرأة أن تقيم معه (فتح القدير، ج ٢ ص ٩٥، كتاب الطلاق، بأب تفويض الطلاق، فصل في الاختيار)

ولا يسم المرأة إذا سمعت ذلك أن تقيم معه لأنها مأمورة باتباع الظاهر كالقاضي (المبسوط للسرخسى، ج٢ ص ٠ ٨، كتاب الطلاق، باب ما تقع به الفرقة مما يشبه الطلاق)

وكل ما لا يدينه القاضي فيه فكذلك المرأة إذا سمعت منه أو شهد به شاهدا عدل لا يسعها أن تدين الزوج فيه لأنها لا تعرف منه إلا الظاهر كالقاضي (المبسوط للسرخسي، ج٢ص ٨٠، كتاب الطلاق،باب ما تقع به الفرقة مما يشبه الطلاق)

أما البينة فليست حجة بنفسها كالإقرار وحجيتها تحصل بحكم القاضي لأن الشهادة خبر فهو محتمل للصدق والكذب وبحكم القاضي يسقط احتمال الكذب ويكون دليلا للدعوى وبما أن الإقرار حجة في نفسه والبينة لم تكن حجة في نفسها فإذا أثبت وقوع الإقرار في غير مجلس القاضى يكون الإقرار المذكور موجبا للإلزام بعكس الشهادة إذ لو ثبت وقوع الشهادة في غير حضور القاضي فلا يكون وقوعها موجبا للإلزام "البحر" (دررالحكام في شرح مجلةالاحكام، ج ٢ ص ٢ ٢ ، الكتاب السادس عشر القضاء، الفصل الرابع، المادة" ١ ٨ ١ " اذا اقرالمدعى عليه ﴿ بقيه حاشيه الكلَّ صفح يرملا حظ فرما نين ﴾ الزمه القاضي)

۔۔ اور دوسرے شہادت ویمین کے جب ملزمہ ہونے کے لئے جلسِ قضاء کو جو ضروری قرار دیا گیاہے۔ اس کی بظاہر وجہ بیمعلوم ہوتی ہے کہ غیر قاضی کوقوتِ نا فذہ حاصل نہیں ہوتی ،اس لئے عورت کی طرف سے منازعت ومخاصمت اس کے بغیر عاد تأختم نہیں ہوتی ،اورمجلسِ قضا کے بغیر بیہ عورت پر ججتِ ملز منہیں بنتی ، نہ ہیر کہ فی نفسہ نمیین اور اخبارِ عدلین کسی درجہ میں بھی عورت کے حق میں جحت اور اطمینان کا باعث نہیں۔

خلاصہ بیہ ہے کہ عورت پرعدم وقوعِ طلاق کا حکم لازم کرنے اور عورت کی طرف سے پیش آمدہ قطع خصومت کے لئے تو مجلسِ قضاء ضروری ہوگی۔

کیکن اگرعورت ان ذرائع ہے مطمئن ہوکر فیما پینہا و بین اللہ اپنے حق میں عدم وقوع طلاق کا خود سے التزام کرلے، اور منازعت وخصومت ختم کرنے کے لیے آ مادہ ہوجائے، تو پھر تجلسِ قضاضروری نہیں۔

اس كا تقاضايه بوگا كه عورت كواگر كسى طريقه سے شوہر كے مغلوب العقل ہونے كايفين ياظنِ غالب ہوجائے ،اور وہ اس وجہ سے شوہر سے طلاق کے معاملہ میں منازعت وخصومت نہ کرے،تو پھربعض صورتوں میںعورت کوشو ہر سے حلف لینا ضروری نہ ہوگا،اوراسی طرح بعض صورتوں میں قاضی یاحَکُم کی موجودگی بھی ضروری نہیں ہوگی **۔** 

(قوله ويقبل قوله إلخ) قال الخير الرملي في حواشي المنح :لم يذكر أهو بيمينه وكذلك صاحب البحر والنهر والكمال، ولم أره لأحد، وينبغي على ما هو المعتمد أن يكون بيمينه إذا أنكرته الـزوجة، وأما إذا لم تنكره فلا يمين عليه اللهم إلا إذا اتهمه القاضي . اهـ . (قوله إن ادعاه وأنكرته) أي ادعى الاستثناء ، ومثله الشرط كما في الفتح وغيره . وقيـد بإنكارها لأنه محل الخلاف إذ لو لم يكن له منازع فلا إشكال في أن القول قوله كما صرح به في الفتح.

قلت :لكن في التتارخانية عن الملتقط إذا سمعت المرأة الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسعها أن تمكنه من الوطء اهدأي فيلزمها منازعته إذا لم تسمع رد المحتار، جسم ٣١٩، كتاب الطلاق، باب التعليق،مطلب فيمن لو ادعى الاستثناء وأنكرته الزوجة)

وقال الحنفية :معنى الديانة أنه يجوز للمفتى أن يفتيه بعدم وقوع الطلاق .أما القاضي فلا يجوز له تصديقه، ويقضى عليه بالوقوع؛ لأنه خلاف الظاهر، بلا قرينة، والمرأة كالقاضى، لا يحل لها تمكينه من نفسها (الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ١ ٢ص ٩ ٩، مادة "ديانة")

<sup>﴿</sup> كُرْشَتْ صَفِّحُكَا بِقِيهِ عَاشِيهِ ﴾ (ويقبل قوله إن ادعاه) وأنكرته (الدر المختار)

چنانچیشو ہرسے طلاق کا تلفظ سرزَ دہوتے وقت مغلوب انعقل ہونے کی علامات کاعورت نے خود سے مشاہدہ کیا ہو،جس کی وجہ سے شوہر کے مغلوب العقل ہونے کے دعویٰ کی صدافت کا عورت کویقین یاغالب گمان ہو،توعورت کوشو ہر سے قتم لینا شرعاً ضروری نہیں ہوگا۔ گویا کہ عورت کا خود سے مشاہرہ کرنا اوراس کی دجہ سے شوہر کے مغلوبُ انعقل ہونے کے دعویٰ پریقین واطمینان حاصل ہوجانا گواہوں کی گواہی کے قائم مقام ہوگا۔ (اور پیچیے نمبر۲ میں گزر چکا ہے کہ جب بوقت طلاق مغلوبُ العقل ہونے کا گواہوں سے ثبوت موجائة شوهر برحلف ضروري نبيس موتا)

اسی طرح اگرعورت نے خود سے شوہر کے مغلوبُ انعقل ہونے کی علامات کا مشاہدہ تو نہ کیا ہو لیکن عورت کو اخبارِ عدل سے شوہر کے بوقتِ طلاق مغلوبُ انعقل ہونے کا یقین اوراس پر اطمینان حاصل ہوجائے ،اوراس وجہ سے عورت شوہر کے ساتھ خصومت نہ کرے ، تواس صورت میں عورت کوشو ہر کا دعویٰ قبول کرنے کے لیے جلسِ قضاء میں حاضر ہونا ضروری نہیں ہوگا۔ ل اوراسی طرح عورت کواگر اس واقعہ سے پہلے کم از کم ایک مرتبہ شوہر کے مغلوبُ العقل ہوجانے کا (اینے مشاہدے یا اخبارِ عدل سے )علم ویقین حاصل ہو، اور شوہرعورت کے سامنے حلف اُٹھالے، جس سے عورت کواطمینان حاصل ہوجائے تو بھی مجلسِ قضاء ضروری نہیں ہوگی ،اورعورت کا قاضی وعلم کی غیر موجودگی میں شوہر سے حلف لے لینا کافی ہوگا۔ ع

لے المداد الاحکام جلد مصفحه ٦٦، كتاب الدعوى والشها دات والقصناء ميں علامة ظفر احمد عثانى صاحب رحمه الله نے وراثت كے ایک مسئلہ میں بالغ ور ٹاءکورضامندی سے بلس قضاء کے بغیر گواہوں کے بیان پراپنے حصہ میں عمل کرنے کا اختیار دیا ہے۔ اس تقریر سے کی ظاہری تعارضات مرتفع اورشہبات زائل ہوجاتے ہیں۔

٢ عبيها كمندرجه ذيل عبارات سے عورت كا كھر ميں شو ہرسے حلف لے لينے كا جواز معلوم ہوتا ہے۔ وفي المجتبي عن صدر القضاة في شرح الجامع الصغير إذا قال :لـم أنـو الطلاق فعليه اليمين إن ادعت الطلاق، وإن لم تدع يحلف أيضا حقا لله تعالى ن قال أبو نصر قلت لمحمد بن سلمة يحلفه الحاكم أم هي تحلفه قال يكتفي بتحليفها إياه في منزله فإذا حلفته فحلف فهي امرأته وإلا رافعته إلى القاضي، وإن نكل عن اليمين عنده فرق بينهما اهـ (البحر الرائق، ج٣ص ٢ ٣٢٢، كتاب الطلاق ،باب ﴿ بقيه حاشيه الحلَّے صفحے برملاحظ فرما نيں ﴾ الكنايات في الطلاق)

البتہ مٰدکورہ صورتوں میں اگرعورت شوہر کے دعوے کی منکر ہو،خواہ اُس کوشوہر کی بات پراعتماد مويانه و (لانه امر خفى لا يبتني عليه الحكم)

تو پھر یمین وشہادت کے لیے جاس تضاء (او مایقوم مقامه کالحکم )ضروری ہوگ۔

کیونکہاس کے بغیر منازعت وخصومت ختم نہ ہوگی۔

نیزعورت اگراپنے سامنے گواہ پیش ہونے پاشو ہرسے حلف لینے کے بعد دوبارہ مجلسِ قضامیں مقدمه دائر کرے ، تواس کو بیت بھی حاصل ہوگا۔

اسی طرح شوہرعورت کے سامنے تسم سے انکار کرنے کے بعد دوبارہ مجلسِ قضا سے رجوع كرنے كاحق ركھتاہے۔ لے

## وَاللهُ سُبُحَانَـهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ وَعِلْمُهُ أَتَمُّ وَآحُكُمُ.

#### ﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

(تتوقف الأقسام) الثلاثة تأثيرا (على نية) للاحتمال والقول له بيمينه في عدم النية ويكفى تحليفها له في منزله، فإن أبي رفعته للحاكم فإن نكل فرق بينهما مجتبي(الدرالمختار مع ردالمحتار ج ٣٠ • ٣٠، ١ • ٣، كتاب الطلاق، باب الكنايات)

(قوله بيمينه) فاليمين لازمة له سواء ادعت الطلاق أم لا حقا لله تعالى طعن البحر (قوله فإن نكل) أى عند القاضى لأن النكول عند غيره لا يعتبر ط (ردالمحتار ج٣ص ٠٠٣، ١٠٣، كتاب الطلاق،

(قوله بيمينه)اليمين لازمة له سواء ادعت الطلاق أم لا حقا لله تعالىٰ ، بحر (قوله ويكفي تحليفها له) اللام زائدة وهو مصدر مضاف الى الفاعل قال أبو نصر سألت محمد بن سلمة أيحلفه الحاكم أم هي تحلفه قال يكتفي بتحليفها اياه في منزله ، واذا حلفته فحلف فهي امرأته والا رفعته الى القاضي ، فان نكل عن اليمين فرق بينهما ، بحر (قوله فان نكل) اى عند القاضى لان النكول عند غيره لا يعتبر (حاشية الطحطاوي على الدرالمختار، ج٢ ص١٣٢، كتاب الطلاق، باب الكناية)

لى إن لـم يكن الاستحلاف الأول بين يدي القاضي، فالقاضي يستحلفه ثانياً؛ لأن اليمين عند غير الـقـاضي غير معتبرة؛ لأن المعتبر يمين قاطعة للخصومة، وإن كان الاستحلاف الأول من القاضي لا يحلفه ثانياً؛ لأن السمين الأولى وقعت معتبرة؛ لأنها وقعت قاطعة للخصومة(المحيط البرهاني، ج ٨ ص ٥٥ ا ، كتاب القضاء، الفصل الخامس والعشرون : في اليمين)

يـحـلف القاضي لو لم يكن الحلف الأول عند القاضي إذ اليمين عند غير القاضي لا تعتبر إذ المعتبر يمين قياطعة للخصومة واليمين عندغير القاضي غير قاطعة ولوكان الحلف الأول من القاضي لا يحلف ثانياً (جامع الفصولين، جزء ١، صفحه ١ ١ ١، كتاب الدعوى) **€3** 

# سكران كي طلاق

# سكراور سكران كي تعريف

سکر کوبھی فقہائے اصولیین نےعوارضِ اہلیت میں شار کیا ہے، لیکنعوارضِ اہلیت کی دوسری فتم لینیعوارضِ مکتسبہ میں اس کوشار کیا ہے۔

كيونكه سكر بھى عادتاً اختلالِ عقل كاسب ہواكرتاہے، اس كا تقاضابيرتھا كەسكران كى طلاق واقع نه ہو۔

امام ابوصنیفدر حمد الله کنز دیک سکران سے مرادوہ خص ہے جس کی عقل نشہ کرنے کی وجہ سے اتنی مغلوب وخیل ہو چکی ہوکہ اسے زمین وآسان اور مردوعورت وغیرہ کی تمیزوشعور باقی نہ رہے بعنی اس کاعلم وشعور بالکلیہ مفقو دہوجائے، جبکہ صاحبین ودیگر ائمہ کے نزدیک سکران سے مرادوہ ہے جس کے کلام میں اختلال واختلاط (بے ہودگی، بربربط اور ہذیان) غالب ہو؛ اوراکثر مشائخ حفیہ نے صاحبین کی تعریف کو مخار و مفتی بہ قرار دیا ہے (کیونکہ سکرکی تعریف اس پھی صادق آتی ہے، اگر چہوہ سکر کا انتہائی درجہ نہ ہواور مغلوب العقل ہونے کی ظاہری دلیل بھی یہی ہے، فقہائے کرام نے مغلوب العقل ہونے کی تعریف بھی اس علامت ظاہری دلیل بھی یہی ہے، فقہائے کرام نے مغلوب العقل ہونے کی تعریف بھی اس علامت سے کی ہے، کہامو فی طلاق المجنون)

اس کے علاوہ فقہائے کرام کی تصریحات سے واضح ہے کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ سکر کے لئے کامل زوالِ عقل کو،جس میں شعور بالکلیہ منعدم ہو، جو ضروری قرار دیتے ہیں، وہ وجوبِ حد کے ساتھ خاص ہے (کیونکہ حدود کے باب میں نقص وشبہ سے بچاجا تا ہے) جہاں تک حد کے علاوہ باتی احکام کا تعلق ہے مثلاً سکران کے تصرفات کا نافذ نہ ہونا تواس کے لیے امام

ابوصنیفہ کے نزدیک بھی نشہ کی وہی تحریف ہے جوصاحبین کے نزدیک ہے؛ بہر حال صاحبین کے قول کو مفتیٰ ہے قرار دینے اور امام ابو حنیفہ کا مذکورہ قول حدود کے باب تک محدود ہونے کی دونوں جہتوں سے اس بارے میں شبہبیں رہتا کہ سکران مختلط الکلام در حقیقت مغلوب العقل میں داخل ہے، وہ الگ بات ہے کہ اس کی طلاق کوسی اور وجہ سے معتبر قرار دیا جائے ، محسل

- (1) ..... السكر هوغيبة العقل من خمر او مايشبه حتى يختلط الكلام ويحصل الهذيان (اصول الفقه ،ص٠٠١ ،للشيخ محمد الخضرى)
- (2)..... وفسسر السكر في أصول الفقه بأنه غلبة سرور في العقل (العناية شرح الهداية، ج٥ص ٣٦٨، كتاب السرقة، باب مالايقطع فيه ومالا يقطع)
- (3) ..... وفي التلويح، وهي حالة تعرض للإنسان من امتلاء دماغه من الأبخرة المتصاعدة إليه فيتعطل معه عقله المميز بين الأمور الحسنة والقبيحة اهـ ومعلوم أنه لا حاجة إلى قوله المميز إلخ، والله تعالى أعلم (التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام، ج٢ ص٩٣ ا ،المقالة الثانية في أحوال الموضوع، الباب الأول في الأحكام، فصل في بيان أحكام عوارض الأهلية، النوع الثاني، السكر من عوارض الأهلية المكتسبة
- (4) ..... وحده اختلاط الكلام أى :حد السكر والمراد به الحالة المميزة بين السكر، والصحو (وزاد أبو حنيفة -رحمه الله تعالى -أن لا يعرف

ا ، اس سے اور مابعد میں آنے والی عبارات سے مغلوب العقل کے بارے میں جو تفصیل اور معیاریہلے مجنون اور غضبان کی بحث میں بیان کیا جاچکا ہے، بشمول علامہ شامی رحمہ اللہ کی تحقیق کے، اُن سب کی تا سُیر ہوتی ہے،جس کا خلاصہ بیہ ہے کہ مخصوص احکام کی اہلیت نہ ہونے کے لیے مغلوب العقل کا اتنا درجہ کافی ہے کہ کلام میں اختلاط واختلال کا غلبہ ہو،خواہ اہلیت کاعارض کوئی بھی ہو،اورساتھ ہی اس غلط نہی کا از الدیمی ہوتا ہے کہ مغلوب انعقل ہونے کے لیے بالکلیہ زوال عقل وذہاب عقل یاانعدام شعور ضروری نہیں ، جیسا کہ بعض لوگوں نے غضبان کی اقسام ثلاثہ کی بحث میں حافظ ابنِ قیم کے کلام سے سجھ لیاہے۔واللہ تعالی اعلم محمد رضوان الأرض من السماء لوجوب الحد فقط) (التوضيح في حل غوامض التنقيح، مع شرط التعليج، ج٢ ص ٣٤٢، القسم الثاني، فصل الامور المعترضة على الاهلية ،العوارض المكتسبة من نفسه، السكر)

(5)..... (قوله أو سكران) السكر: سروريزيل العقل فلا يعرف به السماء من الأرض .وقال :بل يغلب على العقل فيهذى في كلامه، ورجحوا قولهما في الطهارة والأيمان والحدود .وفي شرح بكر :السكر الذي تصح به التصر فات أن يصير بحال يستحسن ما يستقبحه الناس وبالعكس لكنه يعرف الرجل من المرأة قال في البحر: والمعتمد في المذهب الأول نهر. قلت :لكن صوح المحقق ابن الهمام في التحرير أن تعريف السكر بما مر عن الإمام إنما هو السكر الموجب للحد، لأنه لو ميز بين الأرض والسماء كان في سكره نقصان وهو شبهة العدم فيندرء به الحد وأما تعريفه عنده في غير وجوب الحد من الأحكام فالمعتبر فيه عنده اختلاط الكلام والهذيان كقولهما .ونقل شارحه ابن أمير حاج عنه أن المراد أن يكون غالب كلامه هـذيانا، فـلو نصفه مستقيما فليس بسكر فيكون حكمه حكم الصحاة في إقراره بالحدود وغير ذلك لأن السكران في العرف من اختلط جده بهزله فلا يستقر على شيء ، ومال أكثر المشايخ إلى قولهما، وهو قول الأئمة الثلاثة واختاروه للفتوي لأنه المتعارف، وتأيد بقول على -رضي الله عنه -إذا سكر هذى رواه مالك والشافعي، ولضعف وجه قوله ثم بين وجه الضعف فراجعه وبه ظهر أن المختار قولهما في جميع الأبواب فافهم (ردالمحتار، ج٣ ص ٢٣٩، كتاب الطلاق، مطلب في تعريف السكران)

(6) ..... (والسكران من لا يفرق بين) الرجل والمرأة و (السماء والأرض.

وقالا :من يختلط كلامه) غالبا، فيلو نصفه مستقيما فليس بسكران بحر (الدر المختار)

(قوله والسكران إلخ) بيان لحقيقة السكر الذي هو شرط لوجوب الحد في شرب ما سوى الخمر من الأشربة، ولما كان السكر متفاوتا اشترط الإمام أقصاه درء اللحد، وذلك بأن لا يميز بين شيء وشيء ؛ لأن ما دون ذلك لا يعري عن شبهة الصحو ، نعم وافقهما الإمام في حق حرمة القدر المسكر من الأشربة المباحة فاعتبر فيها اختلاط الكلام، وهذا معنى قوله في الهداية: والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمة ما قالاه إجماعا أخذا بالاحتياط اهـ : وذكر في الفتح أنه ينبغي أن يكون قوله كقولهما أيضا فى السكر الذي لا يصح ردته فيما دونه مع أنه يجب للحدود، وكذا في الـذي لا تصح معه الردة، إذ لو اعتبر فيه أقصاه لزم أن تصح ردته فيما دونه مع أنه يجب أن يحتاط في عدم تكفير المسلم، والإمام إنما اعتبر أقصى السكر للاحتياط في درء السكر واعتبار الأقصى هنا خلاف الاحتياط، هذا حاصل ما في الفتح.

قلت : لكن ينبغى أن تصح ردته فيما دون الأقصى بالنسبة إلى فسخ النكاح؛ لأن فيه حق العبد، وفيه العمل بالاحتياط أيضا كما لا يخفى (ردالمحتار ج ١ص ١ ، كتاب الحدود، باب حد الشرب المحرم)

(7)..... قال في التحرير: وحده اختلاط الكلام والهذيان، وزاد ابو حنيفة رحمه الله تعالى في السكر الموجب للحد كونه لايميز بين الاشياء ولايعرف الارض من السماء، اذ لوميز ففيه نقصان وهو شبهة العدم فيندرئ به، واما في غير وجوب الحد من الاحكام فالمعتبر عنده ايضا

اختلاط الكلام حتى لايرتد بكلمة الكفر معه ولايلزمه الحد بالاقرار بما يو جبه (شرح شرح المنار لعلامة ابن عابدين شامي، ص ١ ٢٦، النوع الثاني: العوارض المكتسبة) (8) ..... فحد السكر الذي يتعلق به الحد عند أبي حنيفة أن لا يعرف الأرض من السماء ، ولا الأنثى من الذكر ، ولا نفسه من حمار ، وعند أبي يوسف ومحمد أن يختلط كلامه، فلا يستقر في خطاب، ولا جواب، واعتبر العرف في ذلك، فإن من اختلط كلامه بالشرب يسمى سكران في الناس، وتأيد ذلك بقوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكاري حتى تعلموا ما تقولون وأبو حنيفة -رحمه الله -اعتبر النهاية، فقال في الأسباب الموجبة للحد تعتبر النهاية كما في السرقة، والزنا، ونهاية السكر هذا أن يغلب السرور على عقله حتى لا يميز شيئا عن شيء.

وإذا كان يميز بين الأشياء عرفنا أنه مستعمل لعقله مع ما به من السرور، و لا يكون ذلك نهاية السكر، وفي النقصان شبهة العدم، والحدود تندرء بالشبهات، ولهذا، وافقهما في السكر الذي يحرم عنده الشرب إذ المعتبر اختلاط الكلام؛ لأن اعتبار النهاية فيه يندرء بالشبهات، والحل، والحرمة يؤ خذ فيهما بالاحتياط، وأيد هذا ما روى عن ابن عباس -رضى الله عنهما -قال :من بات سكرانا بات عروس الشيطان، فعليه أن يغتسل إذا أصبح، وهـذا إشـارـة إلـي أن السـكـران مـن لا يـحس بشيء مما يصنع به، وأكثر مشايخنار حمهم الله على قولهما (المبسوط للسرخسي، ج٢٢ص ٣٠، كتاب الاشربة) (9) ..... فعند أبى حنيفة السكران من النبيذ الذي يحد هو الذي لا يعقل منطقا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من المرأة ولا الأرض من السماء وقالا : هو الذي يهذي ويختلط كلامه غالبا، فإن كان نصفه مستقيما فليس

بسكران؛ لأنه السكران في العرف وإليه مال أكثر المشايخ وله أن يؤخذ في أسباب الحدود بأقصاها درء اللحد ونهاية السكران يغلب السرور على العقل فيسلبه الميز بين شيء وشيء وما دون ذلك لا يعرى عن شبهة الصحو، والمعتبر في القدح المسكر في حق الحرمة ما قالاه بالإجماع أخذا بالاحتياط وفي الخانية وبقولهما أفتى المشايخ وفي فتح القدير و اختار وه للفتوى لضعف دليل الإمام (البحر الرائق، ج۵ص ۳۰، كتاب الحدود) (10) ..... (قوله والسكران الذي يحد) لسكره من غير الخمر عند أبي حنيفة (هو الذي لا يعقل منطقا لا قليلا ولا كثيرا. ولا يعقل الرجل من المرأة) زاد في الفوائد الظهيرية: ولا الأرض من السماء (وقالا: هو الذي يهذى ويخلط) وبه قال الأئمة الثلاثة .ولـما لم يذكر الخلاف في الجامع الصغير ذكره المصنف. والسراد أن يكون غالب كلامه هذيانا، فإن كان نصفه مستقيما فليس بسكران فيكون حكمه حكم الصحاة في إقراره بالحدود وغير ذلك، لأن السكران في العرف من اختلط كلامه جده بهزله فلا يستقر على شيء (وإليه مال أكثر المشايخ) واختاروه للفتوى لأن الـمتعارف إذا كـان يهذي يسمى سكران وتأيد بقول على: إذا سكر هـذي (ولأبي حنيفة أنه يؤخذ في أسباب الحدود بأقصاها درء ١) بدليل الإلزام في شهادة الزنا أن يقول كالميل في المكحلة وفي السرقة بالأخذ من الحرز التام لأن فيما دون ذلك شبهة الصحو فيندرء الحد.

وأما في ثبوت الحرمة فما قالا فاحتاط في أمر الحدوفي الحرمة، وإنما اختاروا للفتوي قولهما لضعف وجه قوله وذلك أنه حيث قال تؤخذ في أسباب الحدود بأقصاها فقد سلم أن السكر يتحقق قبل الحالة التي عينها

وأنه تتفاوت مراتبه وكل مرتبة هي سكر، والحد إنما أنيط في الدليل الذي أثبت حد السكر بكل ما يسمى سكرا لا بالمرتبة الأخيرة منه، على أن الحالة التي ذكر قلما يصل إليها سكران فيؤدى إلى عدم الحد بالسكر رفتح القدير، ج٥ص ٢ ١ ٣،٣ ١ ٣، كتاب الحدود، باب حد الشرب)

(11) ..... (ولأبي حنيفة أن الحدود يؤخذ في أسبابها بأقصاها درء اللحد، ونهاية السكر أن يغلب السرور على العقل فيسلبه التمييز بين شيء وشيء، وما دون ذلك لا يعرى عن شبهة الصحو) يعنى أنه إذا كان يميز بين الأشياء عرفنا أنه مستعمل لعقله مع ما به من السرور فلا يكون ذلك نهاية في السكر وفي النقصان شبهة العدم، والحدود تندرء بالشبهات، ولهذا وافقهما في السكر الذي يحرم عنده القدح المسكر أن المعتبر فيه هو اختلاط الكلام لأن اعتبار النهاية فيما يندرء بالشبهات والحل والحرمة يؤخذ بالاحتياط، وهذا معنى قوله (والمعتبر في القدح المسكر في حق الحرمة ما قالاه بالإجماع أخذا بالاحتياط) لأنه لما اعتقد حرمة القدح الـذي يـلـزم الهـذيان واختلاط الكلام عنده يمتنع عنه، فلما امتنع عنه وهو الأدنى في حد السكر كان ممتنعا عن الأعلى فيه وهو ما قاله أبو حنيفة (العناية شرح الهداية، ج ٥ص٣ ١ ٣، ٣ ١ ٣، باب حد الشرب)

(12) ..... (وجه) قولهما :شهادة العرف والعادة فإن السكران في متعارف الناس اسم لمن هذي وإليه أشار سيدنا على -رضي الله عنه -بقوله:إذا سكر هـذي، وإذا هـذي افترى، وحـد الـمفتري ثمانون وأبو حنيفة عليه الرحمة يسلم ذلك في الجملة، فيقول :أصل السكر يعرف بذلك لكنه اعتبر في باب الحدود ما هو الغاية في الباب احتيالا للدرء المأمور به بقوله

-صلى الله عليه وسلم -ادرء واالحدود ما استطعتم ولا يعرف بلوغ السكر غايته إلا بما ذكر، والله عز وجل أعلم (بدائع الصنائع، ج٥ص١١، كتاب الاشربة، حد شرب الخمر وحد السكر)

(13) ..... ثم بين حد السكران بقوله بأن زال عقله وهو أن لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجال من النساء ولا يعرف شيئا وهذا عند أبي حنيفة -رحمه الله -وقالا هو من يهذي ويخلط جده بهزله و لأنه هو السكران في العرف ألا ترى إلى ما يروى عن على -رضى الله عنه -أنه قال إذا سكر هذي وإذا هذي افترى وحد المفترى ثمانون سوطا.

وله أن الحد عقوبة فتعتبر النهاية في سببه احتيالا للدرء ونهاية السكر أن يغلب السرور على العقل فيسلب التمييز أصلاوما دونه لا يخلوعن شبهة الصحو ألا ترى إلى قوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكاري حتى تعلموا ما تقولون)عبر عن الصحو بعلم ما يقولون فكان السكر ضده وهو عدم العلم بما يقولون وعلى قولهما أكثر المشايخ والمعتبر القدر المسكر في حق الحرمة ما قالاه بالاتفاق للاحتياط في الحرمات ربيين الحقائق، ج٣ص ٩٨ ١ ، كتاب الحدود، باب حد الشرب)

(قوله وعلى قولهما أكثر المشايخ) قال الكمال وإنما اختاروا للفتوي قولهما لضعف وجه قوله وذلك أنه حيث قال يؤخذ في أسباب الحدود بأقصاها فقد سلم أن السكر يتحقق قبل الحالة التي عينها وأنه تتفاوت مراتبه وكل مرتبة هي سكر .اهم (حاشية الشلبي على تبيين الحقائق، ج٣ص١٩٨، كتاب الحدود، باب حد الشرب)

(14)..... (وأما) حد السكر عنده (في غير وجوب الحد من الأحكام

فالمعتبر عنده أيضا اختلاط الكلام حتى لا يرتد بكلمة الكفر معه) أي مع اختلاط الكلام (ولا يلزمه الحد بالإقرار بما يوجب) الحد عنده قال المصنف وإنما اختاروا للفتوى قولهما لضعف وجه قوله وذلك أنه حيث قال يؤخذ في أسباب الحدود بأقصاها فقد سلم أن السكر يتحقق قبل الحالة التي عينها وأنه يتفاوت مراتبه وكل مرتبة هي سكر. والحد إنما أنيط في الدليل الذي أثبت حد السكر بما يسمى سكرا لا بالمرتبة الأخيرة منه على أن الحالة التي ذكر قلما يصل إليها سكران فيؤدى إلى عدم الحد بالسكر هذا ولا يخفى أن اختلاط الكلام أو عدم التمييز بين الأشياء ليس نفس السكر وإنما هو علامة (التقرير والتحبيرعلى تحرير الكمال بن الهـمام، ج٢ ص ٩ ٢ ، المقالة الثانية في أحوال الموضوع، الباب الأول في الأحكام، فصل في بيان أحكام عوارض الأهلية،النوع الثاني،السكر من عوارض الأهلية المكتسبة)

(15) ..... ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وصاحبا أبي حنيفة وغيرهم إلى أن السكران هو الذي يكون غالب كلامه الهذيان، واختلاط الكلام، لأن هذا هو السكران في عرف الناس وعاداتهم، فإن السكران في متعارف الناس اسم لمن هذي، وإليه أشار الإمام على رضى الله عنه بقوله: إذا سكر هذى، وإذا هذى افترى الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٥، ص٢٣ مادة " الأشربة")

## سكران كي طلاق

حفیہ نے غیرعاقل کی طلاق کے عدم وقوع کا حکم لگایا ہے اور چونکہ مغلوب العقل سکران کے لیے بھی ظاہری سبب کے درجہ میں حقیقی غیرعاقل ہونا ثابت ہے، جبیبا کہ اس کی (اختلاطِ اقوال کی ) تعریف سے ظاہر ہے،اس کا تقاضا پیتھا کہ سکران کی طلاق واقع نہ ہو۔ یمی وجہ ہے کہ اگر کوئی شخص کسی جائز چیز مثلاً دواء وغیرہ کے استعمال کی وجہ سے نشے میں مبتلا ہو یاز بردتی کسی حرام نشے میں مبتلا کر دیا گیا ہواور پھراسی نشے کی حالت میں اپنی بیوی کوطلاق دیدے توالی صورت میں طلاق واقع نہیں ہوتی۔ ل

اوراس وجدسے امام طحاوی ، امام كرخى ، امام زفر اور محد بن سلمة كنز ديك ناجائز نشه كرنے والے کی طلاق واقع نہیں ہوتی ،امام احمد کی ایک روایت بھی اس کے مطابق ہے،اور شافعیہ کا ایک قول بھی یہی ہے،جس کومزنی نے اختیار کیا ہے، اور تابعین کی ایک جماعت مثلاً عمر بن عبدالعزیز، قاسم، طا ووس، ابوثور، اسحاق، اورربيعه وغيره كابھى يهي مذهب قرارديا گياہے۔ ٢

لے کیکن اگر شوہرایی حالت کا دعویٰ کرے تواس دعویٰ کے معتبر ہونے میں وہی تفصیل ہوگی جومغلوب انعقل کے بارے میں پیھے گزر چکی ہے، اوراس کے ساتھ شوہر کے ذمہ یہ بھی ضروری ہوگا کہ وہ مغلوب العقل ہونے کے سبب کا (جو کہ یہاں شکرہے)جائز طریقہ سے ہونا ثابت کرے۔

رواما السكران، فإن كان غير متعد بسكره، كما إذا سكر مضطرا، أو مكرها أو بقصد العلاج العلاج النصروري إذا تعين بقول طبيب مسلم ثقة، أو لم يعلم أنه مسكر، لم يقع طلاقه بالاتفاق، لفقدان العقل لديه كالمجنون دون تعد، هذا إذا غاب عقله أو اختلت تصر فاته، وإلا وقع طلاقه.

وإن كان متعديا بسكره، كأن شرب الخمرة طائعا بدون حاجة، وقع طلاقه عند الجمهور رغم غياب عقله بالسكر، وذلك عقاباله، وهو مذهب سعيد، وعطاء، ومجاهد، والحسن، وابن سيرين، والشعبي، والنخعي، وغيرهم.

وذكر الحنابلة عن أحمد روايتين :الأولى :بوقوع طلاقه كالجمهور، اختارها أبو بكر الخلال والقاضي .والثانية :بعدم وقوع طلاقه، اختارها أبو بكر عبد العزيز، وهو قول عند الحنفية أيضا اختاره الطحاوي والكرخي، وقول عند الشافعية، وقد روى ذلك عن عثمان -رضي الله تعالى عنه -وهو مذهب عمر بن عبد العزيز، والقاسم، وطاوس، وربيعة، وغيرهم الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ٢٩، ص ١١ ،مادة "طلاق")

وأما طلاق السكران :فالجمهور من الفقهاء على وقوعه .وقال قوم :لا يقع، منهم المزني وبعض أصحاب أبي حنيفة .والسبب في اختلافهم :هل حكمه حكم المجنون، أم بينهما فرق؟ .

فمن قال هو والمجنون سواء ، إذ كان كلاهما فاقدا للعقل ;ومن شرط التكليف العقل قال: لا يقع. ومن قال: الفرق بينهما أن السكران أدخل الفساد على عقله بإرادته ; والمجنون بخلاف ذلك، ألزم السكران الطلاق، وذلك من باب التغليظ عليه .واختلف الفقهاء فيما يلزم السكران بالجملة من الأحكام وما لا يلزمه، فقال مالك : يلزمه الطلاق والعتق والقود من الجراح والقتل، ولم يلزمه النكاح ولا البيع .وألزمه أبو حنيفة كل شيء .وقال الليث :كل ما جاء من منطق السكران فـمـوضـوع عنه، ولا يلزمه طلاق ولا عتق ولا نكاح ولا بيع ولا حد في قذف، وكل ما جنته جوارحه فلازم له، فيحد في الشرب والقتل والزني والسرقة .وثبت عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه -أنه

\_\_\_\_\_ نیز فقہائے کرام نے سکران کی طلاق کے مجتہد فیہ ہونے کی وجہ سے قاضی کی طرف سے عدمِ وتوع کے فیلے کونا فذقر اردیا ہے۔

لیکن اکثر فقہائے کرام کے نز دیک نا جائز نشہ کرنے والے کی طلاق ایک دوسرے عارض کی وجہ سے واقع ہو جاتی ہے اور وہ عارض زجر و تنبیہ ہے؛ اور اسی وجہ سے وقوع طلاق کے قائلین نے سکران کو حقیقی غیرعاقل شلیم کرتے ہوئے تقدیری طور پرعاقل قرار دیا ہے۔

(1) ..... (ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل) ولو تقديرا بدائع، ليدخل السكران (الدرالمختار)

(قوله ليدخل السكران) أي فإنه في حكم العاقل زجرا له، فلا منافاة بين قوله عاقل وقوله الآتي أو السكران (ردالمحتار،ج٣ص٢٣٥، كتاب الطلاق، ركن الطلاق) (2)..... ان طلاق المجنون والسكران ليس بواقع ظاهرة. ولااختلاف في الأول عندعلمائنا والثاني مختلف فيه ففي الهداية وطلاق السكران واقع، واختيار الكرخى والطحاوى رحمه الله انه لايقع (اعلاء السنن جلد ١ اصفحه ١٥) (3) ..... ومن قال : لا يجب الحد في هذه الأشربة، وهو الفقيه أبو جعفر وشمس الأئمة السرخسى -رحمهما الله تعالى -يقول: لا تنفذ تصرفاته؛ لأن نفاذ التصرف كان للزجر فإذا لم يجب الحد عندهما زجرا لا تنفذ تصرفاته (الفتاوي الهندية، ج٥ص٥ ١ ٣، كتاب الاشربة، الباب الثاني في المتفرقات، تصرفات السكران) (4) ..... وهو اختيار الكرخي والطحاوى؛ لأن الإيقاع بالقصد الصحيح

﴿ الرَّشْتُ صَفِّحُ كَالِقِيهِ اللَّهِ كَانَ لا يرى طلاق السكران، وزعم بعض أهل العلم أنه لا مخالف لعثمان في ذلك من الصحابة. وقول من قال : إن كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه ليس نصا في إلزام السكران الطلاق لأن السكران معتوه ما، وبه قال داود، وأبو ثور، وإسحاق وجماعة من التابعين -أعنى :أن طلاقه ليس يلزم . -وعن الشافعي القولان في ذلك، واختار أكثر أصحابه قوله الموافق للجمهور، واختار المزنى من أصحابه : أن طلاقه غير واقع (بداية المجتهد و نهاية المقتصد، ج٣، ص ٢٠١، كتاب الطلاق، الباب الثاني في المطلق الجائز الطلاق) وليس فيه ذلك كالنائم وهذا؛ لأن شرط صحة التصرف العقل وقد زال فصار كزواله بالبنج والدواء (مجمع الانهر،ج اص٣٨٥، كتاب الطلاق ،الطلاق البدعي على نوعين)

(5)..... "وطلاق السكران واقع "واختيار الكرخي والطحاوي رحمهما الله انه لا يقع وهو أحد قولى الشافعي رحمه الله لأن صحة القصد بالعقل وهو زائل العقل فصار كزواله بالبنج والدواء.

ولنا أنه زال بسبب هو معصية فجعل باقيا حكما زجرا له حتى لو شرب فصدع وزال عقله بالصداع نقول إنه لا يقع طلاقه (الهداية في شرح بداية المبتدى، ج ا ص ٢٢٣، كتاب الطلاق، فصل ويقع طلاق كل زوج)

(6) ..... وإن كان للتداوى فلا (أى لايقع طلاقه) لعدمها (اى المعصية) وعن هـذا قـلنا إذا شرب الخمر فتصدع فزال عقله بالصداع فطلق لا يقع لأن زوال العقبل منضاف إلى البصداع لا إلى الشراب كذا في فتح القدير (البحرالرائق، ج٣ص ٢ ٢ ٢، كتاب الطلاق، طلاق السكران)

(7) ..... (قوله نعم لو زال عقله بالصداع) لأن علة زوال العقل الصداع والشرب علة العلة، والحكم لا يضاف إلى علة العلة إلا عند عدم صلاحية العلة، وتمامه في الفتح .هذا، وقد فرض المسألة في الفتح والبحر فيما إذا شرب خمرا فصدع ويخالفه ما في الملتقط : لو كان النبيذ غير شديد فصدع فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه، وإن كان النبيذ شديدا حراما فصدع فذهب عقله يقع طلاقه .اهـ.

فقد فرق بين ما إذا كان بطريق محرم وغير محرم كما ترى فتأمل (ردالمحتار، جلد ٣صفحه • ٢٠، كتاب الطلاق، طلب في تعريف السكران وحكمه)

(8) ..... (قوله أو سكران) السكر: سروريزيل العقل فلا يعرف به السماء من الأرض. وقال: بل يغلب على العقل فيهذى في كلامه، ورجحوا قولهما في الطهارة والأيمان والحدود .وفي شرح بكر :السكر الذي تصح به التصرفات أن يصير بحال يستحسن ما يستقبحه الناس وبالعكس لكنه يعرف الرجل من المرأة قال في البحر: والمعتمد في المذهب الأول نهر. قلت :لكن صرح المحقق ابن الهمام في التحرير أن تعريف السكر بما مر عن الإمام إنما هو السكر الموجب للحد، لأنه لو ميز بين الأرض والسماء كان في سكره نقصان وهو شبهة العدم فيندرء به الحد وأما تعريفه عنده في غير وجوب الحد من الأحكام فالمعتبر فيه عنده اختلاط الكلام والهذيان كقو لهما (ر دالمحتار ، جلد ٣صفحه ٢٣٩ ، كتاب الطلاق ، طلب في تعريف السكران وحكمه) (9) ..... ولم يوقع الشافعي طلاق السكران واختاره الطحاوي والكرخي (الدر المختار)

(قوله واختاره الطحاوي والكرخي) وكذا محمد بن سلمة، وهو قول زفر كما أفاده في الفتح (ردالمحتار، جلد ٣صفحه ٢٢١، كتاب الطلاق، طلب في تعريف السكران وحكمه

(10) ..... ولو كان المطلق سكران وعند الشافعي في قول واحمد في رواية لا يقع طلاقه وهو قول الكرخي والطحاوي ، لانه يعتمد على صحة العقل وهو زائل فصار كما لوزال بدواء او بنج ،واختيار ابي الفضل الكرماني أن الفتوى عليه (عيني شرح الكنز جلد ا صفحه ٢٣٣)

(11)..... نفذ الحكم بعدم وقوع طلاق السكران لاختلاف الصحابة فيه (جامع الفصولين ، الفصل الثاني في القضاء في المجتهد فيه)

# بوقت ضرورت سكران كي طلاق كاعدم وقوع

گزشتہ تفصیل سے بیہ بات معلوم ہو چکی کہ بہت سے فقہائے کرام اور حنفیہ کے مشہور تول کے مطابق ناجائز طریقے پر نشہ کرنے والا تخص اگر نشے کی حالت میں اپنی بیوی کو طلاق دیدے، تو طلاق ہوجاتی ہے، اور اسی پراحناف کا فتو کی چلا آر ہاہے۔

اوراس فتوے میں شوہر کے لیے زجر و تنبیہ کا عضر بھی شامل ہے، جومتعد دفتنوں سے حفاظت کا باعث ہے۔

کیکن اس میں بھی شک نہیں کہ نشے کی حالت میں طلاق دینے کی صورت میں آج کل کے حالات میں بعض اوقات صرف طلاق دینے والائی نہیں بلکہ بیوی اور پورے خاندان کوشدید مشکلات کا سامنا کرنا پڑجا تا ہے اور زوجین کی جدائیگی کے بعد بچوں پر بھی غیر معمولی بُرے اثر ات مرتب ہوتے ہیں اور بعض جگہوں پر مقدمہ بازی ،لڑائی جھڑے اور تل وغارت گری کی بھی نوبت آجاتی ہے۔

اوران حالات میں وقوع طلاق کا حکم لگانے میں مشکلات کا احساس کی اہلِ علم حضرات کررہے ہیں؛ اور طلاقی سکران کا مسئلہ کیونکہ مجتبکہ فیہ مسئلہ ہے۔

اس لیےاس موقع پر بیکہنامناسب معلوم ہوتا ہے کہوہ علت جس کی بنیاد پر بیقول اختیار کیا گیا تھا،موجودہ حالات میں اپنے تمام ترثمرات کے ساتھ بعض حالات میں مفقود ہوسکتی ہے۔

اس کیے خصوص حالات میں اُن فقہائے احناف کے قول کواختیار کرنے کی ضرورت ہے، جن کے خصوص حالات میں اُن فقہائے احناف کے قول کواختیار کرنے کی ضرورت ہے، جن کے نزد کیک سکران کی طلاق واقع نہیں ہوتی۔ لے

مسئلہ صرف دلائل کے قوی اور کمز ورہونے کانہیں ، دلائل ہر دوگروہ کے پاس ہیں اورا پسے ہیں کہان ﴿ بقیہ حاشیہ ا کھے صفحے پر ملاحظہ فرما ئیں ﴾

اب یہاں طلاق سکران کےمسئلہ کے دوڑخ ہوجاتے ہیں ،اگرتو سکران محظور کی طلاق کے نفاذ کے قول کواختیار کرنے سے واقعتاً زوج کو تنقبیہ اورز جرہوتی ہواور بیوی بھی اینے اس نشہ کرنے والے شوہر سے نجات حامتی ہواورز وجین میں تفریق کرادینا حکمت اور مصلحت کے مطابق ہو،جس کا فیصلہ فتی مسئلہ مذکورہ کے حالات کا جائزہ لے کر کرسکتا ہےتو سکران محظور کی طلاق كےنفاذ كا قول اختيار كيا جانا جا ہيے۔

لیکن اگروا قعہ مذکورہ تفصیل کے برعکس ہواور سکرانِ محظور کے نفاذ کا قول کرنے سے زوج سے زیادہ اس کے بیوی بچوں کوز جر ہوتی ہو، اور بیوی کا شرعاً کوئی قصور بھی نہ ہو، یاز وجین میں تفریق کرادیئے سے دوخاندانوں میں کشیدگی اور فتنہ فساد کا خطرہ ہویاز وجین کی اولا د کے بھٹک جانے اور سیح تربیت نہ ہونے کا خطرہ ہو،زوجین دونوں ا کھٹے رہنے کے خواہشمند ہوں اورساتھ ہی زوج بھی اپنی غلطی یعنی نشہ کرنے پر نادم ہواور آئندہ کے لیے نشہ کرنے کی غلطی سے

#### ﴿ كَرْشته صَفِّحِ كَالِقِيهِ حَاشِيهِ ﴾

کویکسرمستر دقراز نہیں دیاجاسکتا، ہلکہ مسئلہ حالات وزمانہ کے تغیراوراخلاقی اورسیاسی تبدیلیوں کی وجہ سے پیدا ہونے والے نقاضوں کا ہے ، جوملک '' دارالاسلام' میں داخل ہو، وہاں اسلامی قانون نافذ ہو، شراب اورنشهآ وراشیاء کی پیدائش اورخر بدوفروخت پر با بندی مواورایسے جرائم پرشرعی حدیں جاری موتی موں، ایک عام آ دمی بھی ان کی شاخت سے ناواقف نہ ہواور کسی آ دمی کے لیے کھلے بندوں شراب پیناممکن نہ ہو، پھراسلامی تعلیمات کے اثر سے جیز کی لعنت نہ ہو، تعدداز دواج کارواج ہو، مطلقہ اور بیوہ کا نکاح کوئی پیچیدہ مسئلہ نہ ہواورطلاق مرد کے بجائے عورت کے لیے سزا (نہ) بن جاتی ہو؛وہاں شراب کی حدجاری کرنا تو عین قرین قیاس ہے ہی ازراہ سرزنش طلاق واقع کر دینا بھی بے جانہیں، بلکہ جرم کے سد باب کے لیے عین مناسب ہی ہے! کیکن ہندوستان اوراس جیسے مما لک میں جہاں نداسلامی قانون نافذ ہے، نہ شراب کوئی جرم ہے،نداس کی شناعت کماھۂ لوگوں پرعیاںہے،اس کے کاروباری کھلی اجازت ہے اورمطلقہ عورتوں کا نکاح ٹانی ہندورسم رواج کے اثر سے ایک تمبیحر مسئلہ ہے، مناسب ہوگا کہ حالب نشہ کی طلاق واقع نة قراردي جائے ، جبيا كه فقهاء كے يهال ايسے بهت سے احكام بي ، جن ميں دار الاسلام اور دار الحرب كافرق كيا كياب (جديد فقهي مسائل جلد ٢٥ صفي ١٩٢٠،١٩٢٨م مطبوعة: زمزم پبلشرز، كراچي)

ہر ملک میں ان تمام امور کا پایا جانا تو ضروری نہیں ، بلکہ بہ کافی ہے کہ سکران کی طلاق شلاث کا حکم لگانے کے بعد شوہر کے علاوه بیوی وغیر ه کوسخت مشکلات کا سامنا ہو۔

بیخ کا پختہ ارادہ رکھتا ہوتوان حالات میں سکرانِ محظور کی طلاق کے عدم نفاذ کے قول کواختیار کر لینے کی گنجائش دینے کی ضرورت ہے۔ ل

اور جبكه احناف ميں امام طحاوى، امام كرخى، امام ز فراور محمد بن سلمه رحمهم الله كا قول بھى عدم وقوع کا ہے، اور امام احمد کی ایک روایت بھی اس کے مطابق ہے، اور شافعیہ کا ایک قول بھی یہی ہے، جس کومزنی نے اختیار کیا ہے، اور تا بعین کی ایک جماعت مثلاً عمر بن عبدالعزیز، قاسم، طاؤس،ابوثور،اسحاق،اورربیعهوغیره کانھی یہی مذہب قراردیا گیاہے۔ اگر بوقت ضرورت اس قول کواختیار کرلیا جائے تواس کی گنجائش معلوم ہوتی ہے۔ اور ضرورت کے وقت اس قول کو لیناحنی المسلک کے اہم ستونوں بینی امام کرخی ،امام طحاوی ،

ل اگريد كهاجائ كهيد فيصلد تومفتي پرچهوردينا تومشكل كام ب، كيونكه مفتى كو بروا قعد كي تحقيق كرنامشكل ب،اس ليه يا توعموى فتوى وقوع طلاق كامونا چاہيے، ماعدم وقوع طلاق كا؟

تواس بارے میں عرض ہے کہ جس طرح اور متعدد مسائل میں مفتی کو مخصوص حالات میں ہی بوقت ضرورت دوسر بے قول پر فتو ہے کی اجازت ہوتی ہے،اسی طرح کی نوعیت یہاں بھی ہے،جس کی فقہائے کرام ہے بھی تصریح ملتی ہے۔

اوربعض اہلِ علم حضرات کا اس موقعہ پر بیفر مانا کہ فتو کی تو طلاقِ سکران کے وقوع پر ہی ہونا جا ہیے، اور جہال ضرورت ہو، وہاں طلاقِ ثلاث کے مسئلے کی طرح حلالہ شرعیہ کی تجویز دی جانی چاہیے۔

تواس سے بھی جمیں اتفاق نہیں ہوسکا۔ کیونکہ طلاق ٹلاث کے وقوع کا مسئلہ فقہائے اربعہ اور جمہور کے درمیان متنفق علیہ ہے، اوراس کو جمجئد فیسجھنا درست نہیں ۔ جبکہ طلاقِ سکران کا مسکلہ جمجئد فیہ ہونے کے ساتھ ساتھ خود حنفیہ کے درمیان بھی خنكف فيرب البذاطلاق سكران كمستلكوطلاق اللث برقياس كرنا درست معلوم نبيس بوتا

پھرموجودہ دَوریش حلالہ شرعیہ کی تجویز پڑمل کرنا اور کرانا آ سان کام بھی نہیں۔عام طور پرمعاشرے میں طلاق ٹلا شہ کے باوجود حلاله ٔ شرعیه کی تجویز کو بروئے کارنہیں لایاجاتا، اور بے شارلوگ جمہور فقہائے کرام کے موقف کے خلاف فتوے کا سہارالے کرزندگی بھرنا جائزاز دواجی زندگی گزارتے رہتے ہیں، بلکہاس فقے کی خاطرمسلک ہی تبدیل کردیتے ہیں۔ اور ہم نے بوقت ضرورت جو تجویز پیش کی ہے، وہ خارقِ اجماع تو کیا ہوتی؟ فقہ حفیٰ کے دائرہ سے بھی کلی طور پر خارج نہیں۔واللہ تعالیٰ اعلم محمد رضوان۔

فيفتى بما يقع عنده من المضارة وعدمها لأن المفتى إنما يفتى بحسب ما يقع عنده من المصلحة (ردالمحتار، ج٣ص٢٥ ١ ، كتاب النكاح، باب المهر)

وكلذا المفتى وينبغي أن يكون مطمح نظره إلى ما هو الأرفق والأصلح وهذا معني قولهم :إن المفتى يفتى بما يقع عنده من المصلحة أى المصلحة الدينية لا مصلحته الدنيوية (ردالمحتار، جم ص٣١٣، كتاب الوقف) امام ز فرومحمہ بن سلمہ رحمہم اللہ کے قول کے ہوتے اون شاء اللہ تعالی خروج عن المذہب مجھی نہیں کہلائے گا۔ لے

اورا گرکوئی مفتی ضرورت ومصلحت یا دلیل کوراج مسجھتے ہوئے اس کےمطابق فتو کی دے، تو اس کواپیا کرنا اوراس کے فتویٰ پرجس کواطمینان ہو،اس کوعمل کرنا جائز ہے،جس کی تفصیل ہم نے دوسرے مقام پر ذکر کر دی ہے۔

> لے شام کے قانون میں بھی دسکران ، کی طلاق کے عدم وقوع کا تھم لگایا گیا ہے۔ اوراسلامک فقدا کیڈمی ہند کے متعدد شرکاء کی رائے بھی یہی ہے، جبیبا کر ضمیمہ میں آتا ہے۔

طلاق السكران : السكران الذي وصل إلى درجة الهذيان وخلط الكلام، ولا يعي بعد إفاقته ما صدر منه حال سكره، لا يقع طلاقه باتفاق المذاهب إن سكر سكر ا غير حرام وهو نادر \_ كشرب مسكر للضرورة، أو للإكراه، أو لأكل بنج ونحوه ولو لغير حاجة عند الحنابلة؛ لأنه لا لذة فيه، فيعذر لعدم الإدراك والوعى لديه، فهو كالنائم.

أما السكران بطريق محرم وهو الغالب ـ بأن شرب الخمر عالما به، مختارا لشربه، أو تناول المخدر من غير حاجة أو ضرورة عند الجمهور غير الحنابلة، فيقع طلاقه في الراجح في المذاهب الأربعة، عقوبة وزجرا عن ارتكاب المعصية، ولأنه تناوله باختياره من غير ضرورة.

وقال زفر والطحاوي من الحنفية، وأحمد في رواية عنه، والمزنى من الشافعية وعثمان وعمر بن عبد العزيز: لا يقع طلاق السكران، لعدم توافر القصد والوعى والإرادة الصحيحة لديه، فهوزائل العقل كالمجنون، والنائم فاقد الإرادة كالمكره، فتصبح عبارته ملغاة لا قيمة لها، وللسكر عقوبة أخرى هي الحد، فلا مسوغ لضم عقوبة أخرى عليه، قال عثمان رضى الله عنه : ليس لمجنون ولا لسكران طلاق، وقال ابن عباس: طلاق السكران والمستكره ليس بجائز، وقال على : كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتود.

وأخذ القانون في سورية ومصر بهذا الرأي، نص قانون رقم (٢٥) لسنة (٩٢٩) في مصر على أنه لا يقع طلاق السكران ونص القانون السورى م (٩٩) على ما يلى:

ا ـ لا يقع طلاق السكران ولا المدهوش ولا المكره.

٢ ـ المدهوش: هو الذي فقد تمييزه من غضب أو غيره، فلا يدرى ما يقول (الفقه الاسلامي وادلتة للزحيلي، ج٩ ص٢٨٨٣، القسم السادس، الباب الثاني، الفصل الاول، المبحث الثاني)

#### تنبيه

اگرسکران کی طلاق کے عدم وقوع کا کسی ضرورت کی وجہ سے فتو کی دیا جائے تو چونکہ اس کی اصل وجہ مغلوب العقل ہونے کا دعویٰ اصل وجہ مغلوب العقل ہونے ہوگا، البذا شو ہرکی طرف سے بوجہ سکر مغلوب العقل ہونے کا دعویٰ معتبر ہونے کے لئے جو تفصیل پیچھے ذکر کی گئی (مثلاً اس کے افعال میں اختلاط وہذیانِ اقوال) وہ یہاں بھی ضروری ہوگی۔

فقط

وَاللهُ سُبُحَانَـهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ اَتَمُّ وَاَحُكُمُ. محدر ضوان مورخه: 11 /شوال/1430ھ 01 / اکتوبر 2009ء بروز جمعرات نظر ثانی واصلاح 5 / صفر المظفر / 1437 - 18 / نومبر/ 2015ء بروز بدھ دارالا فناء والاصلاح ادارہ غفران ، راولینڈی، یا کستان

#### (ضمیمهاولی)

# اہلِ علم حضرات کی آ راء

## (1)....مولا نامفتی شیرمحم علوی صاحب زیدمجدهٔ

( دارالا فياء: جميلي مدرسه خدام ابل سنت تعليم القرآن ، لا هور ، وسابق مفتى ، جامعه اشر فيه ، لا هور )

مبسملا ومحمدلا ومصلياومسلما

مكرمي!السلام عليكم ورحمة الله وبركاته !

طالبِ خیر بخیر ہے،عرض آ نکہ جناب کا مرسلہ رسالہ ' مجنون ،غضبان اورسکران کی طلاق'' موصول ہوا، پڑھ کرمسرت ہوئی کہاس مسئلہ کی تحقیق کی ضرورت تھی ، کیونکہ بعض لوگ بیہ کہہ

دیا کرتے ہیں کہ غصہ میں طلاق واقع نہیں ہوتی ،اور غصر حرام ہے،وغیرہ۔

الله تعالی جناب کی خدمات کو قبول فرماویں، اور اپنے اکابر کے مسلک ومشرب پر گامزن رہنے کی توفیق نصیب فرماویں۔ آمین۔

جواب مین تاخیر پرمعذرت خواه مول و العذر عند کرام الناس مقبول ـ

فقظ والسلام مع الا كرام شير محمد علوى

۲۲/ ذیقعده/ ۱۳۴۱ ۱۱

سابق مفتى جامعها شرفيه، لا ہور

دارالا فيآء: جميلي مدرسه خدام الل سنت تعليم القرآن، كرم آباد، وحدت رودُ ، لا مور

### (2)....مولاناعبدالقيوم حقاني صاحب زيدمجدهٔ

(جامعها بو هرریه، برانچ پوست و نس، خالق آباد، نوشهره سرحد)

محتر م المقام حضرت مولا نامفتى محمد رضوان صاحب زيد مجدكم السلام عليكم ورحمة الله وبركانة!

الله کرے مزاج گرامی بخیروعافیت ہوں۔

گراں قدرعلمی و تحقیق کتابچہ باعثِ شرف صدور لایا، یا دفر مائی پر بے حدممنون اور شکر گزار ہوں،اللہ تعالیٰ نے آپ کوعلم فقہ میں کافی دسترس عطا فر مایا ہے، وقباً فو قباً علمی فقہی اور تحقیقی موضوعات پرآپ کی خد مات لائقِ صد تحسین اور قابلِ تیریک ہیں۔

الله تعالی مزید توفیقِ رفیق فرماویں۔

''مجنون،غضبان اورسکران کی طلاق'' جامعہ کےمفتیانِ کرام کےحوالہ کیا، وہ تنقیدی نظر سےمطالعہ فرمائیں گے،ازخود ہجوم کاراوراسفار کی وجہ سے مکمل مطالعہ تو نہ کرسکا،البتہ بعض مندرجات نظر سے گزریں، تو دل سے دعائیں نکلیں،اللہ کریم آپ کی جملہ دینی خدمات کو قبولیت ومقبولیت سےنوازے۔

عبدالقيوم حقاني 08/اكتوبر/2010ء

## (3)....مولا نامفتى زين العابدين صاحب زيدمجدهٔ

(جامعه ابو ہر رہو، برانچ پوسٹ آفس، خالق آباد، نوشہرہ سرحد)

محتر مي ومكر مي حضرت مولا نامفتي محدرضوان صاحب السلام عليكم ورحمة الله!

ما هنامه 'لتبليغ'' كاعلمي وتحقيقي سلسله نمبر ١٩ مخدوم ومكرم حضرت مولا نا عبدالقيوم حقاني صاحب

نے بغرض استفادہ ومطالعہ کے لئے مرحمت فرمایا۔

بندہ اس کے تمام مندر جات سے متفق ہے، مجنون ،غضبان اورسکران کی طلاق کے بارے میں آ پ نے جو تحقیقات کر کے مسلہ کوعقلی نفتی دلائل کے ساتھ بیان کر کے مثالوں کے ساتھ وضاحت کر کے سیر حاصل بحث کی ہے، قابلِ صدستائش ہے، کیونکہ اس مسئلہ میں بعض پہلو ا پسے تھے، جومنتشراورغیرمتھ ہونے کی وجہ سے باعثِ تشویش تھے، غصے کی تیسری حالت جو حافظ ابن قیم رحمه الله نے بیان فرمائی ہے کہ اس حالت میں طلاق واقع نہیں ہوتی، علامه شامی نے اس پر بحث کی ہے، فرماتے ہیں:

لكن أشار في الغاية إلى مخالفته في الثالث حيث قال :ويقع الطلاق من غضب خلافا لابن القيم

مجنون کی طرح سکران بھی فاتر انعقل ہے، کیکن مقد مه طلاق میں اس کا بیسکر، زجراورتو بیخ کی غرض سے غیرمعتبر ہے،اور بجائے فاتر العقل کے قائم العقل قرار دیا گیا ہے۔

وفي التتارخانية :طلاق السكران إذا سكر من الخمر أو النبيذ وهو مذهب أصحابنا (ردالمحتار،ج٢ص٥٥)

والسلام \_زين العابدين \_ جامعه ابو هريره ، خالق آباد ، نوشهره

#### (4)....مولا نامفتي محرمعا ذصاحب زيدمجدهٔ

(دارالا فمّاء دارلعلوم حنفيه جامعة الحبيب \_ چكوال)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

محترمي ومكرمي حضرت مولا نامفتي محمد رضوان صاحب مدخله العالى وعليكم السلام ورحمة اللدو بركانة

بعدازسلام عرض ہے کہ حضور والا کی نٹی کا وش و تحقیق کا مظہر رسالہ''مجنون ،غضبان ،سکران کی

طلاق موصول موا، يادآ وري كاشكريه، جزاكم الله خيرا، ايدكم الله تعالى بتائيده \_

بندہ اس مقالہ پر تبصرہ کا اہل نہیں ہے، تاہم''الامرفوق الادب'' کے تحت اپنی اصلاح کے لئے چند *گرُ ارشات پیش خدمت بین*"ان کهان صواب افسهن الله تبعالیٰ وان کا ن خطاء فعنی ومن الشیطان

(۱).....مجنون،معتوه،مبرسم، مدهوش وغيره كى تعريفات ص٠١ پرضمناً وختلط انداز ميں كى گئى ہیں،اگر بحث شروع کرنے سے پہلے ان کی تعریفات واضح کردی جاتیں، تو زیادہ مناسب

ہوتا،استفادہ میں سہولت ہوتی۔ ل

(۲).....اس مرتبه کمپوزنگ کی کچھ غلطیاں بھی رہ گئی ہیں، ان کی درشگی ہوجائے ، تو اچھا

(۳).....ص۱۵،۱۷ طلاق مخطی واقع قضاءً وغیر واقع فیما ببینه و بین الله لکھا ہے،کیکن دونوں صورتوں میں آئندہ کالائح عمل ونفع ونقصان کی مزید وضاحت ہونی جاہیۓتھی ،البتہ صفحہ۳۳ پر ضمناً لکھاہے کہ''مفتی کے لئے یہ بات یا در کھنے کی ہے کہ اگراس سے کوئی مستفتی اپنی ذات کی حدتک اس مخصوص صورت کا حکم دریافت کرے ، تو دیانت کے مطابق یہی اسے حکم ہلایا جائے گا' انتخل ، بہر حال اس میں مزیر تفصیل ہوجائے ، تواجھاہے۔ سے

(4)..... ١٨ علامه كيرانوي رحمه الله تعالى كتصري سے اتفاق ہے، جبيها كه آپ نے

لے بیسب کیونکہ مختلف بیاریاں ہیں، جن کی تعریف میں بھی اختلاف پایا جاتا ہے، اور آئے دن مختلف انواع تھوڑے بہت فرق کے ساتھ سامنے آتی رہتی ہیں،طب کی کتابوں میں ان کا ذکر ہے۔

نیزان کی تعریفات کو تحق کرنے سے زیادہ ضروری ہیہ ہے کہ جنون کی وہ کیفیت معلوم کی جائے کہ جومجوث فیدمسئلہ (وقوع طلاق وعدم وقوع) کے مابین حد فاصل ہے، اوراسی کے لیے بیرسب جدو جبد کی گئی ہے، پھران کی تعریفات کی کیا ضرورت؟ محدرضوان ـ

٢ ان اغلاط کی اصلاح کر لی گئ ہے، جزاکم الله تعالی خیر الجزاء محدرضوان

سوہ طلاق محظی کامسکہ چونکہ یہاں ضمنا ایک شبہ کے ازالہ کے لیے آیا ہے،اس حیثیت سے ہی ضمنا اس کوشامل کیا گیا ب،اس كتمام الذوماعليهازير بحث نبيس بين؛اس ليقصيل سي كريز كيا كيا محررضوان بھی اس کوتر جیجے دی ہے،اورص۲۴ برحاشیہ میں فتا ویامجمود بیہسے جونقل فر مایا ہے،اگراس کے افعال مجنونانہ ہیں، تو اس میں بھی اس کومجنون تضور کیا جاسکتا ہے، یہ بھی علامہ کیرانوی کے قول کے مطابق یا قریب قریب ہے، لیکن ص۲۳ پر امداد المفتین ، امدادالا حکام اور فناوی دارلعلوم کے جوحوالے نقل کئے ہیں، ان سے اس نظریئے کی تائیدِ معلوم نہیں ہوتی، کیا ہیہ تعارض ہے یاسمجھ کا فرق؟ لے

(۵).....ص ۰،۴۹ میر' دمغلوب العقل ہونے کی کیفیت لوگوں میں مشہور ومعروف ہو،تو پھر یہ دعویٰ معتبر ہے'' اور حاشیہ میں بحوالہ امدادالفتاویٰ وغیرہ سے بھی یہی منقول ہے، گریہلے سے طاری ہونا معروف ،معلوم عند عامة الناس ہو، اور زوال اس كامتيقن نه ہوليكن فآوي کاملیہ ور دالحتا رکی عبارت جونقل کی گئی ہے،اس میں ہے''اذاعرف انہ جن مرۃ الخ''''وان لم يعرف بالجحون مرة لم يقبل الخ ''''فان شهدالشهو دانهم رأوه مجنونا مرة الخ''ان عبارات سے بظاہر معلوم ہور ہاہے، کہ یہاں اردو کامشہور ومعروف مرادنہیں، بلکہ مُرِ ف بمعنیٰ عکم ہے،اور واقعهٔ مرة واحدة میںشهرتعندعامة الناس کچھضروری نہیں ہوتی ، جبکہ حاشیہ میںشہرتعند عامة الناس کی قید صراحناً ہے،تو دونوں حوالوں میں تطبیق کیا ہوگی؟ ع

(۲)...... تخری گزارش انتهائی معذرت کے ساتھ ،اس بات کوجانتے ہوئے کہ کھانے والاتو صرف اعتراض ہی کرسکتا ہے کہ مرچیس زیادہ ہیں یا نمک، یا سالن کیا ہے، کیکن اس کونہیں معلوم کہ ہانڈی ایکانے والے کوکن مشکلات ومحنتوں سے گزرنا پڑاہے۔

ہبرحال طالب علمانہ گزارش بلکہ جسارت ہے کہ جناب والا کا اندازِتح ریر و خیت اتنا بلندود قیق

لے اس سلسلہ میں بندہ اپنااشکال آ کے حاشیہ میں مع جواب نقل کر چکا ہے۔ محمد رضوان ۔

ے فقہائے کرام کی عبارات سے اتنامعلوم ہوتا ہے کہ طلاق کے تلفظ سے قبل ایک مرتبہ جنون طاری ہونے کے واقعہ کا معروف ہونا کافی ہے،خواہ اس کومشہور ومعروف ہونے کا نام دیاجائے، یامعلوم ہونے کا،البتہ وہ بات الگ ہے کہ اُس جنون کے طاری ہونے کے واقعہ کاثبوت قضاءً شہادتِ شرعیہ سے ہوتا ہے، یا زوجہ کے خودمشاہرہ کرنے ہے،جس پر رسالے کے صفیہ ۵ تا ۵ مربحث کی گئی ہے۔

ہوتا ہے کہ علامہ تفتاز انی رحمہ اللہ یا وآ جاتے ہیں،عمومی انداز دفع دخلِ مقدر کا ہوتا ہے، بسا اوقات پوری بحث ختم ہونے پر پیۃ چاتا ہے کہ یہ بحث کیونکر چھیٹری گئی ہے،اور بھی یقینی واضح خلاصه بھی مشتبہ ہوجا تاہے۔

جناب والا کے تحقیقی رسائل کو کماھنۂ وہی سمجھ سکتا ہے یا تبصرہ کرسکتا ہے، جس کواس مضمون پر مکمل دسترس اوران کتب کی عبارات کا احاطہ واستحضار ہو، جن کے حوالے دیئے گئے ہیں، مبتدی یا متوسط درجہ کے مفتیان کرام کی ان کنوزِ دقیقہ تک رسائی مشکل ہوجاتی ہے۔ ل فقظ والسلام مع الاحترام

دعا گوود عاجو محرمعاذ ۲۳/ ذوالحبر/۱۳۳۱ ه دارالا فمآء جامعة الحبيب، چكوال

#### (5)....مولا نامفتی ابولبا به شاه منصورصا حب زیدمجدهٔ

(دارالافقاء:جامعة الرشيد،احسن آباد، كراجي)

بسم الله الرحمان الرحيم وعليكم السلام ورحمة الله وبركاية!

ماہنامہ 'لتبلیغ'' ( کاعلمی و تحقیقی سلسلہ نمبر ۱۹) موصول ہوا، کام شروع کر دیا ہے، مکمل ہونے پر مطلع كردياجائے گا۔

> والسلام ابوليابه شاهمنصور بقلم محمه طاهراتكي

كومغلوبُ العقل قرار ديا گائے گا۔

## (6)....مولا نامفتى عبدالرؤف سكهروى صاحب زيدمجدهٔ

#### (نائب مفتى، دارالا فياء، جامعه دارالعلوم كراچى)

بسم الله الرحمن الرحيم

مخدومی ومکرمی جناب مفتی رضوان صاحب زیدمجد ہم! السلام علیم ورحمة الله و بر کانته

امید ہے مزاج گرامی بخیروعافیت ہوں گے۔ امید ہے مزاج گرامی بخیروعافیت ہوں گے۔

طلاق غضبان سے متعلق آب كرساله كامطالعه كيا، اس كا حاصل بيسامني آياكه:

ا ..... ص ۱۰۵ میں مغلوب العقل کی طلاق سے متعلق روایت کو ذکر کیا گیا ہے، اس کے بعد ص ۱۰۵ میں ان روایت کی روشی میں فقہاء اصولیین کے بیان کردہ اصول کی وضاحت کی ہے، جس کا حاصل ہے ہے کہ عقل ایک امر باطن ہے، جس کے حقیقی وجود سے ہر شخص کا آگاہ ہونا متعذر ہے، لہٰذااس کی پیچان کا مدار انسان سے صادر ہونے والے افعال پررکھا گیا ہے۔

۲ ..... مواہ تا ۱۲ (متن بمع حاشیہ) میں غیر عاقل افراد کی اقسام کی وضاحت کی گئی ہے، اس مقصود ہے ہے کہ سی شخص کو مغلوب العقل قرار دینے کے لیے بیضروری نہیں کہ وہ اس حد کئی مغلوب العقل ہو کہ اس علم وقصد دونوں کا فقدان ہویا کسی ایک کا فقدان ہو، بلکہ اس کا مدار اس شخص کے ظاہری افعال پر ہے، اگر اس میں اختلال اقوال یا اختلالِ افعال غالب کا مدار اس شخص کے ظاہری افعال برے، اگر اس میں اختلالِ اقوال یا اختلالِ افعال غالب

۳.....ص، اپرغیر عاقل کی طلاق کے عدمِ وقوع اور مخطی کی طلاق کے واقع ہونے پر ایک اشکال اور پھرص۱۰،۱۵ پراس کا جواب دیا گیاہے۔

نہیں ہے، تواس کوعاقل قرار دیا جائے گا،اگراس میں اختلالِ اقوال یا افعال کا غلبہ ہے تواس

سے سے طلاقِ غضبان کامفصل ذکر کیا گیا ہے، جواس رسالہ کی ایک اہم بحث میں ہے۔ اس مسالہ کی ایک اہم بحث

ہے۔

ص ا تا ۲ میں ۵ جو بات تحریر کی گئی ہے، اس کا حاصل یہ ہے کہ غصرا لیں چیز نہیں جس کو عادۃ اختلالِ عقل کا سبب قرار دیا جائے ، البندا حالتِ غضب میں عام حالات میں انسان کے اقوال و افعال کو معتبر قرار دیا جائے گا، اور اس کی طلاق واقع ہوجائے گی، البندا گرغضب کی حالت میں کوئی ختل العقل ہوجائے (جبکہ اس صورت کا عموماً وقوع نہیں ہوتا) تو اس کے اقوال و افعال میں اختلال سے اس کا پید چلے گا، اگر واقعتاً کوئی شخص ختل العقل ہوجائے تو ایس صورت میں اس کو مغلوب العقل ہوجائے تو ایس صورت میں اس کو مغلوب العقل قرار دیا جائے گا۔

۵.....(الف) ص۲۲ کے آخر سے لے کرص ۲۸ تک غضب کے درجاتِ ثلاثہ کو مفسلاً ذکر کیا گیا ہے، اس کے بحث کے دوران ص ۳۱ پر حضرت کیم الامت رحمۃ اللہ علیہ کی عبارت نقل کر کے ان کا موقف ذکر کیا ہے اور ص ۳۲ کے حاشیہ نمبر ۲ میں اس کی وضاحت بھی کی گئ ہے اور ساتھ یہ بھی ذکر کیا ہے کہ علامہ شامی رحمہ اللہ کی تحقیق بھی اس کے خلاف نہیں۔
ہادر ساتھ یہ بھی ذکر کیا ہے کہ علامہ شامی رحمہ اللہ کی عبارت کا ترجمہ اور (ب) .....اس بحث کے دوران ۳۷ تاص ۴۲ میں علامہ شامی رحمہ اللہ کی عبارت کا ترجمہ اور اس کے ساتھ ساتھ وقسین اور حاشیہ میں اس کی تشریح کی گئی ہے، جس سے کافی حد تک یہ مسئلہ منتق اور واضح ہوجا تا ہے، اور حاصل اس کا بیہ ہے کہ جس کی عقل بالکلیہ زائل ہو، اس کی مسئلہ فق اور واضح ہوجا تا ہے، اور حاصل اس کا بیہ ہے کہ جس کی عقل بالکلیہ زائل ہو، اس کی محمول بالکلیہ زائل نہ ہو، کین اقوال وافعال میں اختلاط و بے عقلی غالب ہو، اس کی بھی طلاق واقع نہ ہوگی (لیکن مغلوبیت عقل کے دعو کی کے قول ہونے کی پچھٹر الط ہیں جن کوص ۲۹ پر ذکر کیا گیا ہے) لیکن اگر کسی کے اقوال وافعال میں فہ کورہ خلل وفساد نہ ہوتو اس صورت میں قضاء گیا ہے) لیکن اگر کسی کے اقوال وافعال میں فہ کورہ خلل وفساد نہ ہوتو اس صورت میں قضاء گیا ہے) لیکن اگر کسی کے اقوال وافعال میں فہ کورہ خلل وفساد نہ ہوتو اس صورت میں قضاء گیا ہوجائے گی۔

(مؤلف زیدمجدہم نے غضب کے درجات اور پھر طلاقِ غضبان سے متعلق جوتفصیل ذکر فرمائی ہےاس میں کوئی قابلِ ذکر ہات سامنے نہیں آئی)

٢.....(الف)ص٥٥ تاص٤٧ يعني آخررساله تك طلاق سكران كوبيان كيا كياب،اس ميں اولاً طلاقِ سكران سے متعلق ائمہا حناف حمہم الله تعالیٰ كامسلک واضح كيا گياہے۔ (ب) ..... ٨٨ پرموَلف نے ايك الممسئله پيش كر كے اپنے رائے ذكر كى ہے۔ ا جس کا حاصل ہے ہے کہ حضرات احناف کا فتوی سکران کے معاملے میں زجروتو بہے برمنی ہے اور عام حالات میں اس پرفتو کی دینا جا ہیے، اس کی مخالفت نہیں کرنی جا ہیے، کیکن دوسری طرف می بھی ایک حقیقت ہے کہ بعض اوقات اس طلاق کے وقوع سے بیوی اور پورے خاندان کوشد پدمشکلات کا سامنا کرنا پڑتا ہے، اور بعض جگہوں پرلڑائی جھٹڑااور قتل وغارت تک نوبت آتی ہے،تو ایس صورت حال میں غور کرنا جاہیے کہا گرزوج سے زیادہ ہوی اور بچوں کو زجر ہوتا ہواور بیوی کا شرعاً کوئی قصور بھی نہ ہواور تفریق کی صورت میں فتنہ وفساد کا خطره ہو وغیرہ اور شو ہر بھی اپنی غلطی پر نادم ہو،تو ان حالات میں سکرانِ محظور کی طلاق عدم نفاذ والحقول کے اختیار کر لینے کی گنجائش دینے کی ضرورت ہے، جبکہ احناف میں سے بعض حضرات کا قول بھی عدم وقوع کا ہے ، اور ضرورت کے وقت اس قول کو لینا انشاء اللہ تعالیٰ خروج عن المذبب بھی نہ ہوگا۔

اس بارے میں عرض ہے ہے کہ آپ نے جورائے ذکر فرمائی ہے اس کوتح ریی طور پر فتو کی یا رسالہ میں شائع کرنامصلحت کےخلاف معلوم ہوتا ہے، کیونکہ اول توایسے واقعات شاذ ونا در ہوتے ہیں،والنادر کالمعدوم۔ س

لے ملحوظ رہے کہ اب بیرسال علمی و تحقیقی رسائل کی جلد کا حصد بن کرشائع ہور ہاہے، اور مندرجہ بالاصفحات کے اعداد اس رسالہ کے پہلے ایڈیشن کے مطابق ہیں محدرضوان۔

٢ اس بارے میں عرض ہے كملى وتحقیق سلسلہ اہلِ علم حصرات كے لئے شائع ہوتا ہے، اور جب تك تحقیق كر كے تحریری انداز میں اس کی گنجائش کا اظہار نہیں کیا جائے گا ،اس وقت تک اہلِ علم حصرات کو گنجائش کاعلم مشکل ہوگا ،اس کے علاوہ ہندوستان کی فقد اکیڈی کے بھی بہت سے ارکان نے اپنے فیصلے میں عدم وقوع طلاق کا تھم لگایا ہے، اوران کا بید فیصلہ تحری انداز میں شائع ہواہے، جیسا کہ آ گے آتا ہے۔

<sup>﴿</sup> بقيه حاشيه ا گلے صفحے پر ملاحظہ فر مائيں ﴾

\_\_\_\_\_\_ پھراس میں مفتی کا اطمینان ضروری ہے،اس لیےا گر بھی ایسی صورت پیش آئے تو مفتی اس خاص جزئی میں زبانی گنجائش دے سکتا ہے، اس میں احتیاط ہے۔ ا بنده عبدالرؤف سكھروى ٦/ذى الحبير ٢٣١١ه (مفتی جامعہ دارالعلوم کراچی)

﴿ گزشته صفح کابقیه حاشیه ﴾

اس کئے اس قتم کے مسائل میں ہمارار جحان اس طرف ہے کہ تح مری طور براس طرح کا اظہار کئے بغیر مقصود حاصل نہیں ہوتا اورنہ ہی مفتی کے لئے اس طرح کافتوی دینے کی کوئی سند ہوتی ہے۔ محمد رضوان۔

لے بندہ کا ایک مت سے تجربہ کے بعداس سلسلہ میں موقف بیہ کہ احتیاط کے عنوان سے تحقیقات کا راستہ بنز نہیں کیا جاسكتا، اور تحقیق جب تك تحریری انداز مین نه دو، اس وقت تك اس كامعتد به فائده نبین بوتا ـ اگرسلف بهی اس طرح زبانی فتووں پراکتفا کرتے ،تو آج ان کی رائے سے متاخرین کسے واقف ہوتے ہجمہ رضوان۔

#### (ضمیمه ثانیه)

# حالتِ نشه کی طلاق سے متعلق

# اسلامک فقہ اکیڈمی ، ہندگی رائے

اسلامک فقداکیڈی، ہندنے حالتِ نشہ کی طلاق سے متعلق ایک قرار داد منظور کی ،اوراس میں بھی اکثر نثر کائے سیمینار کی رائے ہمارے موقف کے مطابق سکران کی طلاق کے عدمِ وقوع کی ہے،اس قرار داد کامتن ذیل میں نقل کیا جاتا ہے:

- (۱).....ایک سی شخص نے لاعلمی میں نشه آور حرام چیز کا استعال کیا، اور اسے نشه طاری ہوگیا، اسی حالتِ نشه میں اس نے بیوی کوطلاق دے ڈالی، تو بیطلاق واقع نہ ہوگی۔
- (۲) .....کسی شخص نے اگر کسی نشر آور حرام چیز کا استعال الی صورت میں بطور دوا کے کیا، جب ماہر مسلم اطباء کی رائے میں اس کے مرض کا علاج اسی نشر آور چیز سے ہی ہوسکتا ہے، یا بھوک اور پیاس کی غیر معمولی شدت میں (کوئی حلال چیز فراہم نہ ہونے کی وجہ سے) جان بچانے کے لئے نشر آور چیز کا استعال کیا اور اسے نشہ طاری ہوگیا، حالت نشہ میں اس شخص نے بیوی کو طلاق دے دی، تو یہ طلاق واقع نہ ہوگی۔
- (۳) .....کسی شخص کوشراب یا کسی دوسری نشد آور چیز کے استعال پر مجبور کیا گیا، جبروا کراہ کی وہ صورت اختیار کی گئی جس میں اس کے لئے اس حرام چیز کا استعال کرنا جائز ہوگیا، اس لئے اس نے نشد آور چیز کا استعال کیا، اور نشہ طاری ہونے پر

بیوی کوطلاق دے ڈالی ،تو پیطلاق بھی واقع نہ ہوگی۔

(4)..... جائز وحلال چیز کے استعال سے اگر کسی شخص کونشہ طاری ہوگیا، اور

حالت نشه میں اس نے بیوی کو طلاق دے دی ، توبیطلاق شرعاً معتبر نہ ہوگی۔

(۵)....کسی شخص نے شراب پاکسی اورنشہ آور چیز کااستعال اپنی رضامندی سے

جان بوجھ کر کیا اور اسے نشہ طاری ہوگیا، لیکن وہ نشہ کی ابتدائی حالت میں ہے،

جس میں ایک فتم کا سرور طاری ہوتا ہے، البتہ ہوش وحواس برقر ارر ہتے ہیں، اور

انسان بات سمجھتا ہے،اسی حالت میں وہ اپنی بیوی کوطلاق دے دیتا ہے، تواس کی طلاق واقع ہوگی۔

(۲).....اورا گراس حالت میں اس کوشد پدنشه طاری ہو گیا، جس کی وجہ سے ہوش وحواس برقر ار ندر ما، بالكليه بوش وحواس كهوبيها، اوراس حالت مين اس في الفاظ طلاق استعال کئے، تو اس کی طلاق واقع ہوئی پانہیں؟ اس سلسلہ میں شرکائے

سيمنا ردورائے رکھتے ہیں:

(الف)ا کثر شرکائے سیمیناراس طلاق کووا قعنہیں مانتے ،ان میں سے چند اہم نام بہیں:

ا - : مولانا قاضى مجابد الاسلام قاسمى صاحب ٧٠ : مولاناسيد نظام الدين صاحب (اميرشر بيت بهاروا رايسه)

٣ - : مولا نا يعقوب اساعيل منشي صاحب ٢٠ - : قاضي عبدالجليل صاحب ( قاضي امارت شرعيه )

۵ - : مولا ناعبيدالله اسعدي صاحب ۲ - : مولا ناعتيق احمرقاسي صاحب (قاضي بكصنو)

۷ - : مولا ناابوالعاص وحيدي صاحب ۸ - : مفتى جنير عالم ندوى صاحب (مفتى امارت شرعيه بهاروازيس)

9 \_: مولا نامحم سلمان سيني ندوي صاحب ١٠ \_: مولا ناخليل الرحل سجادتهما في صاحب

اا = : مولا ناز بيراحمة قاسمي صاحب ١٢ = : مفتى جميل احمدند مري صاحب

١٣ - : مولا ناسلطان احمداصلاحي صاحب ١٣ - : مولا ناصباح الدين ملك قاسى صاحب

۱۵ = :مفتی شیم احمرقاسی صاحب ۱۲ = :مولانا خورشید احمرقاسی صاحب

١١ = : مولا ناشفيق احد مظاهري صاحب (بردوان) ١٨ = : مولا نامبارك مين ندوى صاحب (نيبال)

19 - : مولانا خورشيدانوراعظى صاحب ٢٠ - : مولانا اعجاز احمرقاسي صاحب

۲۱ ـ : مولانا قارى ظفرالاسلام صاحب ۲۲ ـ : مولانا راشد حسين ندوى صاحب

۲۳ - :مولا نارباض احرسلفی صاحب ۲۳۰ - :مولا نااسرارالحق سبیلی صاحب

(ب) درج ذیل حضرات طلاق واقع ہونے کے قائل ہیں:

۱ ـ : مولا نابر مان الدين تنبيلي صاحب ۲ ـ : مفتى عبدالرحن صاحب (وبلي)

۳ \_ :مفتی محبوب علی وجیهی صاحب ۲۰۰۰ و :مفتی حبیب الله قاسمی صاحب

۵ - : مولا ناابوسفيان مفياحي صاحب ٦ - : مولا نامحفوظ الرحمٰن شابين جمالي صاحب

١٠ : مولانا ابوبكرة اسمى صاحب ٨ = : مولانا ابوجندل صاحب

9 - : مولا نااختر امام عادل صاحب ۱۰ - : مولا ناتنوبر عالم قاسمي صاحب

اا - : مولا ناعبداللطيف بالنوري صاحب ١٢ - : مفتى سعيدالرطن صاحب مميئ

١١٠ = : مولانا عبدالقيوم صاحب ١٨٠ = : مولانا عبدالله مظاهري صاحب بستى

۱۵ =: قاضى كامل صاحب ١٦ = : مولانا نذيرا حركشميري صاحب

۱ = : مولا نااحمد بولوي صاحب ۱۸ = : مولانا جمال الدين صاحب

۱۹ - :مولانا محمر مراه گروگیوری صاحب ۲۰ - :مولانا ابرارخال ندوی صاحب

(بار ہواں فقہی سیمینار ''بستی'' بتاریخ ۵ تا۸/ ذیقعدہ ۴۲۰اھ،مطابق 11 تا14اکتوبر 2000ء) وَاللهُ سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى اَعُلَمُ وَعِلْمُهُ آتَمُ وَاحُكُمُ.

مجنون،غضبان اور سكران كى طلاق 🛛 🛊 675 🦫

بسم الثدالرحمن الرحيم

علمي وتحقيق سلسا

# جر وال شهرول

Twin cities



دويازياده متصل اورجزوال شهرول Twin cities يس مبدء سفرومبدء قصر كاحتكم اور جڑواں شہروں Twin cities میں سفروا قامت سے متعلق چنداہم مسائل بر تحقیقی کلام

مفتى محمد رضوان

اداره غفران حياه سلطان راولينذى

بسم اللدالرحمن الرحيم

علمي وتحقيقي سلسله

# مج میں قصرواتمام کی تحقیق

حج میں نماز کے قصر کا سبب سفر ہے، یا نسک؟ اور مسافت سفر کی مقدار کیا ہے؟ موجودہ دور میں منی ومز دلفہ ،سفر وحضر اور قصر واتمام کے اعتبار سے مکہ شہر کے تابع ہو چکے اور مکہ شہر کا حصہ بن چکے ہیں یانہیں؟ حجاج کرام کا حج کے موقعہ پر بمنی اور مردلفہ میں قیام کرنا مکہ میں قیام کرنا کہلائے گا؛ یا الگ الگ مواضع میں قیام کرنا قرار دیا جائے گا، اور حجاج کرام ان مقامات پر حج کے قیام کے زمانے میں قصر کریں گے بااتمام؟

> اس سلسله میں موجودہ علماء وفقہاء کی کیا آراءاور دلائل ہیں؟ رساله طذامیں ان پہلوؤں پر کلام کیا گیاہے۔ اورآ خرمیں اہلِ علم وا کا برحضرات کی آ راء بھی شامل ہیں

> > مؤلف مفتى محمد رضوان اداره غفران جاه سلطان راولپنڈی